

\*(ما شاء الله كان)\*

الجزء الثاني من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للألمعي  
الأوحد واللوحى المفرد شيخ الإسلام ومفتى الديار  
المصرية حالي سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي



الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية





- ٢ (كتاب العتق وما يتبعه)
- ١٦ (باب التميز برودة وحدا القذف والبلغاة)
- ١٨ مطلب في حكم ساب النبي صلى الله عليه وسلم
- ٣٢ (كتاب العشر والخراج والمجزية)
- ٣٣ (باب فيما يتعلق بالاطيان الاميرية من التصرفات واسكاتها قبل مدور الاوامر والاوامح المصرية)
- ٨٣ مطلب لا يتعلق دين المبت بالاطيان الاميرية
- ١٤٩ مطلب في ترك العشر والخراج لصاحب الارض وما قيل في ذلك
- ١٥٢ مطلب لا يتعلق الدين بالاطيان الاميرية ولا توث
- ١٦١ مطلب اراضي بيت المان يسلك بها ما يسلك باراضي الوفاة
- ١٧٠ مطلب لا تصح الوصية بالاطيان الاميرية
- ٢٦١ (كتاب اللقيط واللقطة والالتف)
- ٢٦٣ (كتاب المفقود)
- ٢٦٤ مطلب في بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد
- ٢٧٠ مطلب لو كفل المفقود تعمير داره باذن الحاكم
- ٢٨١ (كتاب الشراكة)
- ١٨٩ مطلب في عمارة أحد الشريكين ما لا يتقبل التسمية وما قيل في ذلك
- ٢٩٩ مطلب في حصة أحد الشريكين بمض الثمن أو بمساهمة أو بأثره
- ٣٠٠ مطلب انما يستحق الربح بأحد أمور ثلاثة
- ٣٠٥ مطلب في استحقاق التميم أجر المثل اذا استعمله اقرباؤه بلا إذن شرعي
- ٣١١ مطلب من أدى بكماله فاسدته الرجوع على من أدى الباطل
- ٣١١ مطلب من أدى شيئا على ظن استغناؤه فبين خلافه وجع الخ
- ٣١٨ مطلب قال اتفق على بناء دارى أو قال الاسبرانتى يرجع بالشرط الرجوع
- ٣٣٢ مطلب حنفى والمال وقت عقد الشراكة ليس بشرط بل وقت الشراء
- ٣٨٤ مطلب صغير استعمله اقرباؤه ان كان ما يعطونه من النفقة أقل من أجر المثل يتم
- ٣٩٥ مطلب هدم بناء أو أعاده كما كان أو اجود برئى من الضمان
- ٤٠٨ مطلب لا يملك أحد شريكى العمان الشراء نسبة بدون إذن الخ
- ٤١٤ مطلب هدم بناء أو أعاده كما كان أو اجود برئى من الضمان

- ٤٢٥ مطلب قول احدهما لا اعمل معك فصح للشركة ولو المال عروضا بخلاف المضاربة
- ٤٢٥ مطلب باع الحماموسة وسلمها بلا اذن شريكه يكلف باحضارها ودفع القيمة
- ٤٣٧ مطلب دفع أرضه ليبنى فيها على أن يكون البناء والارض مشتركين عند البناء  
لرب الارض وعليه قيمته وأجرته
- ٤٣٨ مطلب اذا مات أحد الشركاء انفسخت في نصيبه دون الباقي
- ٤٣٨ مطلب الكفالة بالدين المشترك لا تصح
- ٤٣٨ مطلب سكن أحد الشركاء نصيب القصر لا عقد تلزمه أجرة مثله  
(كتاب الوقف) ٤٤٣
- ٤٥٠ مطلب في الشهادة بالتسامع في العتق والنسب
- ٤٥٠ مطلب اذا ثبت استحقاق في وقف كان من حين الابلولة لا من حين الثبوت ما لم  
يكن من أفراد القضاء بدخول أولاد البنات
- ٤٥١ مطلب اقرار الناظر على الوقف لا يصح
- ٤٥١ مطلب صرف المستاجر في عمارة الوقف باذن ناظره ليرجع بوجوب الرجوع
- ٤٥٤ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارته بدون شرط
- ٤٥٤ مطلب الوقف بعد لزومه لا يقبل التملك والتمايل
- ٤٥٥ مطلب أقر المشروط له الربيع ان فلانا يستحقه دونه صح ولو خالف شرط الراقف
- ٤٥٥ مطلب الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة في الاوقاف
- ٤٥٥ مطلب لو أعاد المتعدي بالهدم البناء كما كان أو اجود برئ من الضمان
- ٤٥٦ مطلب يباع نقض الوقف عند تعذر عوده أو خوف هلاكه
- ٤٥٨ مطلب قاب الناظر غيبة من قطعة فلا يقاضى نصب ناظر على الوقف
- ٤٥٨ مطلب في حكم الوقف في مرض الموت على بعض الورثة
- ٤٥٩ مطلب الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما
- ٤٦٠ مطلب يقبل قول الناظر في الدفع للاستعقنين بيمينه
- ٤٦١ مطلب أجر المتولي عقار الوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر بمسأله
- ٤٦١ مطلب اجارة الخوانيت والدور ونحوهما أكثر من سنة فاسدة حيث لم يمين الواقف  
مدة لاجارة وقفه
- ٤٦١ مطلب في جواز نقل ريع أو انتقاضه بجلود وحوض ونحو ذلك الى المجانس
- ٤٦٣ مطلب باع الواقف بدون شرط ولا وجه شرعي لا يصح
- ٤٦٣ مطلب مات الناظر مجهلا لبدل الوقف كان مضمونا عليه في تركته
- ٤٦٤ مطلب فيما اذا بنى الناظر لنفسه في ارض الوقف

- ٤٦٤ مطلب لا يقسم ثمن النقص بين المستحقين ويحفظ للمعاجة ويأخذ في موضعين
- ٤٦٥ مطلب يعمل بالمصادقة في الوقف ولو خالف شرط الواقف
- ٤٦٥ مطلب لا عبرة باليهام الحادثة والقول لذى اليد القديمة
- ٤٦٦ مطلب لا تقبل الشهادة على شرط الواقف بالشهرة والسماع في الاصح
- ٤٦٧ مطلب في الوقف على القراءة على القبر
- ٤٦٧ مطلب أجره وادنه بالبناء على وجه القرار ولم يبين شيئا يكون للناظر الاجارة لغيره
- ٤٦٩ مطلب يقدم اداء دين العماره على الدفع للمستحقين
- ٤٧١ مطلب باع الناظر عقار الوقف يعزل او يضم اليه ثقة
- ٤٧١ مطلب اذا كان المتولى متما يجبر على تعيين الحساب
- ٤٧١ مطلب لو ظهرت خيانة ناظر لا يقبل قوله ولو يمينه
- ٤٧٢ مطلب لا يجوز لقيم المسجد بيعه ولا ان يجعل شيئا منه سكنا ومستغلا
- ٤٧٢ مطلب من هدم حائط مسجد وجب عليه اعادته
- ٤٧٥ مطلب شهدوا مع متولى الوقف ان هذه الارض من قريتهم تقبل
- ٤٧٥ مطلب لا تقبل شهادة المستحق فيما يرجع الى غلة الوقف
- ٤٧٦ مطلب تصح الشهادة على وقف مكتوب وللشاهد صفي في المكتوب
- ٤٧٦ مطلب تجوز شهادة الناظر في وقف تحت نظره وكذا قضاء القاضي
- ٤٧٦ مطلب بني في ارض الوقف بغير اذن والقاع يضريته ملكه الناظر للوقف باقل القيمتين
- ٤٧٧ مطلب عمارة ما دون الناظر كعمارته
- ٤٧٩ مطلب انما ينتقل النصيب الى ولد الولد حيث لا ولد
- ٤٨٠ مطلب ليس للناظر تغيير المسجد عن الهيئه الاصلية
- ٤٨٠ مطلب عزل الخائن واجب ولا تجوز اعادته مادام كذلك
- ٤٨٣ مطلب تجوز قسمة المهايأة في الوقف الا انها غير لازمة لا قسمة المملك
- ٤٨٣ مطلب لا يجبر الناظر على التفصيل حيث كان معروفا بالامانة
- ٤٨٥ مطلب تقبل الشهادة بالسماع لا ثبات اصل الوقف والمصرف من اصله اذا وقف عليه صحة الوقف الخ
- ٤٨٥ مطلب لا يثبت المحكر بكونه مكتوبا في حجة لم يثبت مضمونها
- ٤٨٧ مطلب عزل الناظر نفسه بحضور القاضي صح والافلا
- ٤٨٧ مطلب للمحكر حق الابقاء والاعادة حيث كان قائما بدفع اجرة المثل
- ٤٨٧ مطلب لا يجوز عزل الناظر ولا صاحب وظيفة ما بغير حجة

- ٤٨٨ مطلب اشترى بغلة الوقف دارا لا تلحق بالوقف ما لم يلحقها
- ٤٨٨ مطلب لا تنفسح الاجارة بعزل المتولى
- ٤٨٩ مطلب لا يجبر الناظر على التفصيل ويكتفى منه بالاجال اذا لم يكن متعها
- ٤٩٠ مطلب شهدا على انه وقف على فقراء مسجد وهما من فقرائه تقبل
- ٤٩٠ مطلب سكن احد شركاء الوقف كله بالغلبة بدون اذن الباقي فعليه اجرة حصته الشريك
- ٤٩٠ مطلب الواقف اذا عين الاستغلال او اطلق فهو للاستغلال لا للسكنى وان عين السكنى كان لها دون الاستغلال
- ٤٩٢ مطلب المراد بالنصيب في قول الواقف ينتقل نصيبه النصيب بالفعل
- ٤٩٥ مطلب يصح وقف البناء في الارض المحتكرة
- ٤٩٥ مطلب للمحتكر حق الاعادة فيما بقي مادام يدفع اجرة المثل
- ٤٩٥ مطلب العبرة لما في الواقع لا بما كتب مخالفا لذلك
- ٤٩٦ مطلب لا يصح رهن البناء ونحوه بدون الارض وعكسه ومنى فسد الرهن يعامل معاملة الصحيح ان تقدم على الدين
- ٤٩٨ مطلب يصح اذن الناظر بالعمارة للاستاجر ان لم يكن في ضمن عقد فاسد
- ٥٠٠ مطلب لا يضمن المتولى ما تعذر عليه استخلاصه من ريع الوقف
- ٥٠٠ مطلب انما يقبل قول الناظر في الصرف الى المستحقين اذا كانوا مثل الاولاد الخ
- ٥٠١ مطلب الموقوف عليه لا يملك الدعوى الابتولية او اذن قاض
- ٥٠١ مطلب قول الشاهدين سمعنا ان كذا وقف لا يقبل بالاجماع
- ٥٠٢ مطلب لا عبرة بزيادة التعنت في الاجرة
- ٥٠٣ مطلب قضاة الممالك ممنوعون عن استبدال الوقف
- ٥٠٥ مطلب الشهادة بمسوغات الاستبدال اذا كان يكذبها المحس باطلة
- ٥٠٦ مطلب الاستدانة من القيم للوقف لا تثبت الدين في الوقف
- ٥٠٧ مطلب اراد ان يقتسم ما وقفه جاز
- ٥٠٧ مطلب الوقف في عرض الموت كوصية ينفذ من الثلث
- ٥٠٧ مطلب اولاد البنات من الذرية على الرابع
- ٥٠٩ مطلب لا يملك المشروط له التغيير تكراره بدون شرطه
- ٥١٠ مطلب شرط النظر للافضل مثلا في فاق لا يستحسن انتقاله لمن يليه الخ
- ٥١٢ مطلب شروط الاستدانة ثلاثة
- ٥١٢ مطلب يقبل قوله في الصرف الى المستحقين مثل الاولاد دون غيرهم الخ



- ٥١٤ مطلب حكم صحة الاجارة الطويلة والمساقة كما يراه صحيح وارتفع الخلاف الخ
- ٥١٦ مطلب شرط البيع بلفظه ولم يرد قال وقف باطل ولو حكم به صحيح الخ
- ٥١٦ مطلب في تفصيل حكم وقف المريض على ورثته
- ٥١٧ مطلب الاذن بالخلو اذا كان في ضمن عقد فاسد لا يصح والاصح حيث لانتهى عنه
- ٥٢٠ مطلب في بيان المراد من قولهم المستأجر الاول اولى
- ٥٢٠ مطلب في تخطئة ابي السوء والحيط السرخسي وصاحب الدرر في ان لفظ اولادى  
يعم البطون كلها
- ٥٢٣ مطلب اذا ذكر الطبقات الثلاث بلفظ التوليد دخل النسل كله
- ٥٢٣ مطلب وقف على اولاده ثم على الفقراء هل يدخل فيه اولاد الاولاد
- ٥٢٥ مطلب يعمر الوقف من مال الاستبدال باذن القاضي ثم يستوفى من غلة الوقف  
الخ
- ٥٢٥ مطلب اذا لم يمنع الساكن من المستحقين باقئهم من السكنى فلا شيء عليه
- ٥٣١ مطلب استوى في الارشدية تقدم اكبرهما سنا
- ٥٣٢ مطلب لاواقف الابدال بشرطه
- ٥٣٣ مطلب يشترط في صحة وقف الذمي ان يكون قربة عندنا وعندهم
- ٥٣٣ مطلب ليس لاولاد احد الواقفين استحقاق فيما وقفه الاخراج
- ٥٣٣ مطلب يصدق المباشر بيمينه في دفع الغلة للنظر
- ٥٣٣ مطلب الوقف كالا عتاق يلزم بالقول بدون تسجيل
- ٥٣٤ مطلب لا عبرة بقرير القاضي بناء على الانتهاء المخالف
- ٤٣٤ مطلب في الاشجار المعروسة في المقابر
- ٥٣٤ مطلب في جواز الاستئناية في الوظائف المعلوم للمستئيب ولا تعد شاغرة مع  
وجود النيابة
- ٥٣٦ مطلب يعمل بشرط الواقف ان ثبت والافعال استغاضة والاستيماوات المستمرة  
وعمل النظر السابقين
- ٥٣٦ مطلب تقبل الشهادة بالسمع لا ثبات اصل الوقف دون شرائطه وبيان ما هو من  
النوعين
- ٥٣٧ مطلب احضر صك فيه خنوط العدول والقضاة الماضية لا يقضى به ما لم يثبت  
مضمونه
- ٥٣٨ مطلب يتبع شرط الواقف في بيان مدة الاجارة الا اذا كانت اجارتها اكثر انفع  
فيخالفه القاضي لا المتولى
- ٥٣٩ مطلب ثمن الانقاض مصرفه عمارة الوقف

٥٤٠. مطلب العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة ولا يجبر على الخروج حديث  
اراد عمارتها من ماله
٥٤١. مطلب في صحة وقف المشاع ولو قابلا للقسمة
٥٤٣. مطلب لا عبرة بزيادة التعنت
٥٤٤. مطلب ذكر الشاهدين ان المدعى رقة مملوك للواقف شرط في صحة الشهادة
٥٤٤. مطلب يقبل قول الناظر في الدفع الى ارباب الوظائف في حو برائة نفسه وان  
لم يقبل في حق المذكور
٥٤٤. مطلب لا تنفسخ الاجارة بموت عاقدها لغيره كناظر ودوى
٥٤٥. مطلب الخلاف في جواز وقف المشاع وعدمه انما هو في ما يشترط له من ماله  
ما لا يحتما لها فهو جائز انما في الا في المسجد والمقبرة
٥٤٥. مطلب العبرة لطبقة الوقف العملية لا لطبقة الارث الذبسية
٥٥٠. مطلب يكتفى من الناظر الامين بالاجال في الحبس ولو لم يمهلهما حتى يتبين  
شيأ فشا أو يهدد ولا يحبس
٥٥٢. مطلب لا ضمان على الناظر اذا مات مجهلا لغلته الوقف
٥٥٢. مطلب لا يصح الرجوع عن الوقف بعد صدوره من المولى لغيره
٥٥٣. مطلب لا يسرى اقرار المستحق على الوقف ولو ناظرا
٥٥٥. مطلب في ساحة متصلة بالطريق اقام اهلها بدينه انما منه وشهد آخر ان انها وقف  
فشهادة الوقف اولى لانه اخص
٥٥٥. مطلب بينة الغبن اولى من بينة كون الاجرة اجرة المثل وبينة الفساد ارجح من  
بينه الحق
٥٥٧. مطلب على مالك بناء الدار دفع اجرة مثل الارض الحاملة له بناء وان لم ينفذ  
بسوى ذلك
٥٥٧. مطلب يعمل بالمصادقة من بعض المستحقين في حق من يدينه ذلك دون  
خلافهم
٥٥٩. مطلب لا يصح الاستبدال بدون امر السلطان اسببه مع النهى من الواقف وعدم  
المصلحة
٥٧٠. مطلب شرط النظر لافضل اولاده فاستويا ولا ستم وكذا الاربعون
٥٧٠. مطلب ولى القاضى افضلهم ثم صار غيره افضل قالوا لا ية اليه
٥٧٤. مطلب فيما اذا لم ينص الواقف على قيام فرع من مات قبل الاستخفاف مقام اصله
٥٧٤. مطلب للوصى المختار ولاية النظر على وقف موصيه وان لم يذكر شيأ من امور

- الوقف حيث لم يعين لوقفه ناظرا  
 ٥٧٥ مطلب جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه شارك المتولى في امر الوقف  
 مالم يخصه بان يتصل الخ  
 ٥٧٥ مطلب نصب متوليا على وقفه ثم وقف وقفا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون  
 متولى الاول متوليا على الثاني الا بان يقول أنت وصي  
 ٥٧٥ مطلب الناضي الذي يملك نصب الاوصياء والنظاره التصرف في الاوقاف هو  
 فاضى القضاة  
 ٥٧٥ مطلب المتولى من جهة الواقف عزل نفسه لا ينزل الا أن يقول له اول القضاة  
 فينترجه  
 ٥٧٥ مطلب لا يجوز لناظر أن يسكن عقار الوقف الا بمنفعة ظاهرة لا وقف في اجارته  
 من نفسه  
 ٥٨٠ مطلب وقف الاثنين وقف واحد في مثل قولهما وقف فاسوية على أنفسهما ثم من  
 بعد كل منهما فعلى أولاده الخ  
 ٥٨١ مطلب سكت الواقف عن صرف فائض الوقف بعدما عينه للمستحقين يصرف الى  
 جهة البر والفقراء  
 ٥٨١ مطلب مات المأذون له بالبناء قبله لاحق له ولا لورثته في استبقاء أرض الوقف  
 ٥٨٢ مطلب الدين المحيط بالتركة مانع من نفاذ الوقف والعق والوصية بدون اجازة  
 الغرماء  
 ٥٨٢ مطلب غاب الناظر من قبل القاضي أو بالشرط غيبة منقطعة بلا وكيل فللقاضي  
 اقامة قيم عوضه الى ان يحضر  
 ٥٨٣ مطلب قيمه اقل في الشهادة بالسماع على أصل الوقف دون شرائطه وتفسير ذلك  
 ٥٨٧ مطلب بعمل بشرط الواقف ان علم والافتراض الى المعهود من عمل النظارة السابقين  
 والا جرى على الرسوم الموجودة في دواوين القضاة  
 ٥٨٨ مطلب أرضي بخدمة عبده له لان لا يملك الرقبة بل يستحق الخدمة مادام حيا  
 ٥٨٨ مطلب ثبت الوقف بالضرورة وصورة ذلك الخ  
 ٥٩٣ مطلب آجر من نسيه أديانه أو عبده أو كاتبه لا يجوز لوباجر المثل الا اذا  
 كانت خيرا  
 ٥٩٣ مطلب ادى في ضمن الاجارة العاسدة فاسد اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه  
 ٥٩٤ مطلب الاعمى المتادرس في معنى أمور الوقف يصلح ناظرا  
 ٥٩٤ مطلب الوقف لازمة له الخ

- ٥٩٤ مطلب شروط الاستدانة على الوقف ثلاثة
- ٥٩٦ مطلب في رجوع الوصف للمتعاطفين أو للعطوف فقط بخلاف
- ٥٩٧ مطلب الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة فهو للكل بخلاف الاستثناء والضمير
- ٥٩٧ مطلب في رجوع الوصف الى المضاف أو المضاف اليه بخلاف
- ٥٩٧ مطلب محل الخلاف في رجوع الوصف الى المتعاطفات او الى الاخير أو المتضايقين أو أحدهما اذا لم تكن قرينة والا تتبع
- ٥٩٧ مطلب على ان من مات منهم من قبيل الشرط
- ٥٩٨ مطلب لو خرب ما حول المسجد او خرب نفسه واستغنى عنه يبقى مسجدا ابدا خلافا
- لحمد
- ٥٩٨ مطلب يصرف وقف الممجد ونحوه الى اقرب مجانس عند عدم الانتفاع بالاول
- ٥٩٩ مطلب يباع النقص في موضع عين عند تعذر عوده وخوف هلاكه
- ٦٠٨ مطلب لا عبرة بالانتهاء المخالف للواقع والمبنى على الفاسد غاسد
- ٦١٤ مطلب في تفصيل حكم الوقف في مرض الموت على بعض الورثة
- ٦١٦ مطلب في منقطع الوسط والاول والاخر
- ٦١٨ مطلب فيما لو زاد اجر المثل في نفسه
- ٦١٨ مطلب قبول المستأجر الزيادة في المدة يكفي عن تجديد العقد
- ٦١٩ مطلب عمارة دار السكنى على من هي له فان ابى أجرها القاضى وعمرها من اجزائها
- ٦٢٠ مطلب اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
- ٦٢١ مطلب لا يجب على الناظر الدفع لارباب الوظائف من مال نفسه حيث لا ريع في الوقف
- ٦٢٣ مطلب سماع الدعوى في الارث والوقف غير مقيده
- ٦٢٥ مطلب اذا كان الوقف جاريا في تأجر وقف آخر ولا آخر خلوفيه فلناظر وقف الخلو
- اجارة الكل
- ٦٢٥ مطلب في جواز وقف بناء الحيوانيت المستأجرة
- ٦٢٧ مطلب الناظر لا يجبر على التفصيل الا اذا اتهم
- ٦٢٧ مطلب في محل اولوية المستأجر اذا قبل الزيادة
- ٦٢٩ مطلب مات المستأجر والزرع بقل يبقى الزرع الى الحصاد بالمسمى في المدة وبعدها
- باجر المثل
- ٦٣١ مطلب لا يقسم الوقف قسمة تملك وافراز بل قسمة مهاداة
- ٦٣٢ مطلب ليس لاحد المتولين الانفراد بالتصرف بلا اذن الآخر واجازته



- ٦٣٥ مطلب العبرة لو ذلت ظهر ور الغلة
- ٦٣٥ مطلب لاحد الناظر بن الانفراد بالخصوصية
- ٦٣٦ مطلب تنقض القسمة بانقراض كل طبقة
- ٦٣٧ مطلب شرط البيع والاستبدال بالثمن ارضا اخرى لا يفسد الوقف
- ٦٣٧ مطلب باعتبار طبقات الاستحقاق الجمالية لا طبقات الارث النسبية
- ٦٣٩ مطلب ايقاف اراضي الالتزامات ارضا ذوقية وزعي مصارف بيت المال
- ٦٤٢ مطلب الاصل في قسمة الوقف التسوية بين الذكور والاناث ما لم يشترط التفاضل
- ٦٤٣ مطلب شرط له ولكل من زوجته الشروط المشهورة فيما وقفه عليها الخ
- ٦٤٥ مطلب شرط الصرف لمثله في الدرجة ثم لا قرب الطبقات فوجد من هو في الدرجة ومن هو انزل صرف للاول
- ٦٤٥ مطلب في تقسيم الوقف الى حقيق وارصاد باعتبار الارض الموقوفة وحكم كل
- ٦٤٦ مطلب اذ صرح الارصاد لا تراعى شروطه وبيان المعنى المراد من ذلك
- ٦٤٦ مطلب للامام ان يعطى ارضا من بيت المال على وجه التملك لرقبته احيث رأى المصلحة
- ٦٤٦ مطلب يصح انوقف من بيت المال على معين من المصارف نظر المصلحة العامة ولو مالا
- ٦٤٧ مطلب في صحة ارضاء الجوامك والاطيان والبحرايات والمرتبات الخ
- ٦٤٧ مطلب لا تجب طاعة الامام الا اذا وافق امره الشرع
- ٦٤٧ مطلب من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمفتين والفقهاء وطلبة العلم الخ
- ٦٤٨ مطلب لو فال على اولادى يكون لا ولاده له عليه يستوى فيه الذكور والانثى والخ
- ٦٤٩ مطلب يجوز للسلطان وماثبه وكل من بسطت يده في الارض احداث مرتبات على الخيرات وفعل القربات
- ٦٥٠ مطلب لا يلغى منصوص الاوامر الشرعية التي تصدر بمرجعة للرعية الخ
- ٦٥١ مطلب شرط الادخال والخراج لا ولاده الذكور واولاد اولاده الخ
- ٦٥٠ مطلب وقف في مرض موته على بعض ورثته ثم على جهة تبرع بقسم الربيع على سائر الورثة الخ
- ٦٥٢ مطلب اذا ثبتت الارشدة لشخص في زمن ثم تبين ارشدة غيره في زمن آخر يكون هو المستحق للنظر

- ٦٥٣ مطلب لمن أتي من المستحقين إبطال المهايأة في الوقف
- ٦٥٤ مطلب ليس للتولي أيداع مال الوقف الآمن في عياله ولا إرضاه
- ٦٥٥ مطلب يصح وقف المنقول الذي أجرى التعامل بوقفه
- ٦٥٦ مطلب في بيان حكم وقف المريض على بعض الورثة وتفصيله
- ٦٥٩ مطلب اشتراط العشر وغيره من المغارم على المستأجر مفسد للإجارة
- ٦٥٩ مطلب وقف الاقطاعات ارضادوه وصحيح باذن ولي الامر أو نائبه على مصارف بيت المال
- ٦٦٠ مطلب لبس المراد من عدم مراعاة شروط الوقف في الارصادات صرفها عن الجهة المعينة لها الى غيرها الخ
- ٦٦٠ مطلب يصح الوقف من بيت المال على معين من المصارف ثم على جهة برعامة نظر المال
- ٦٦٠ مطلب ما أرسد من جامكية او طين ورزق من بيت المال على من كان مصرفا لاسبيل الى تقضه
- ٦٦٢ مطلب يجب أجراء المثل في الاجارة الفاسدة بالتمكين في الوقف بخلاف الملك
- ٦٦٢ مطلب الوصف بعدم تعاطفين ط كثر يرجع الى الاخير
- ٦٦٣ مطلب محل الخلاف في ارجاع الوصف الى الاخير والكل عند الخلوع عن القرينة
- ٦٦٣ مطلب من القرينة الحالية عدم التعارض في كلام الواقف
- ٦٦٣ مطلب اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي الحرمان والاعطاء ترجع الثاني
- ٦٦٦ مطلب وقف على معينين وعلى أولاد فلان وأولاد فلان بالسوية بقسم على عدد الجميع
- ٦٦٧ مطلب قسمة المهايأة في الوقف تتوقف على رضاهم ومن أبي إبطالها
- ٦٦٧ مطلب في جواز بيع أشجار الوقف اذا بيعت اولم تنثر
- ٦٦٨ مطلب في حادثة وقف الغزي ومولاي محمد على العلماء والفقهاء بآسكندرية
- ٦٧١ مطلب في النصوص الواردة في بطلان الوقف بشرط البيع بدون أن يستبدل بتمنه غيره وعدمه الخ
- ٦٧٣ مطلب في رجوع القيدوصفا او حالا وغيره - مالملة تعاطفات او الى الاخير خلاف
- ٦٧٤ مطلب فديكون النظر منقطع الوسط
- ٦٧٥ مطلب ولي القاضى غير المشروط له بلاخيانة لا يصح
- ٦٧٦ مطلب فيما قيل في ضمان الناظر بعونه مجهلا غلة الوقف وعدمه
- ٦٧٧ مطلب قرر القاضى احد المستحقين ناظرا ببناء على انهائه ثم ثبتت ارشدية غيره

- يحكم له بالنظر عملا بالشرط
- ٦٧٧ مطلب يعمل بالمصادقة في الوقف في حق من صدرت منه مادام حيا الخ
- ٦٧٨ مطلب لا يجوز احداث منارة زائدة على المرجو ودية الاحاجية اليها ولا تغيير معالم المسجد بالضرورة
- ٦٧٩ مطلب في مواد بيع متعلقة بامور الاوقاف سئل عنها من ديوانه
- ٦٨٩ مطلب لا يجوز اجارة ارض الوقف زيادة عن ثلاث مائة يدون شرط الواقف
- الابا ذن القاضي لمصلحة
- ٦٨٩ مطلب ثقل المأجور بفقر حق لا يمنع صحة الاحارة من غيره
- ٦٨٩ مطلب في تنصيص حكم كفي بعض المستغنين
- ٦٩٠ مطلب بعمل بما ثبت بالبينة من شرط الواقف ولو خالف ما في السجل
- ٦٩١ مطلب اذا وجد شرط الواقف يتبع والا عمل بالاقتضاة وعمل النظار السابقين
- ٦٩٢ مطلب لا يدخل الزرع في وقف الارض بدون تنصيص عاياه في الوقف
- ٦٩٦ مطلب تأخير الشهادة حسبة انما يمنع قبوله اذا كان له عذر
- ٦٩٦ مطلب في حكم مال الوقف في مرض موته على بعض ورثته وغيره ثم على جهة بر
- ٦٩٦ مطلب قديكون الارشاد أصفر سنا
- ٦٩٧ مطلب أراد واقف وقف بمن مائة افراز لا قسم ولا واقفة الانخراج
- والادخال بالشرط ولو في قدر معين
- ٦٩٧ مطلب اوصى بربح ثلث عقار يصرف على شعائر مسجد وما بقى لفلان يكون
- وقفبا بالضرورة
- ٦٩٩ مطلب لا يملك نائب القاضي الاستبدال انما ذلك لقاضي القضاة والقول بان
- لنائب ذلك بحث
- ٧٠٤ مطلب شرط نصب المتوفي لا قرب الطبقات اليه عات يعطى لمن في درجته دون
- الاعلى والارل
- ٧٠٤ مطلب لانقضاء القسمة بانسراض الطبيعة الاولى المعبر بها بالفظا ثم من بعد كل
- منه فعلى اولاده
- ٧٠٤ مطلب كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد بخلاف كلمة اجمع فانها توجب عموم
- الاجتماع دون الانفراد
- ٧٠٤ مطلب يستحق العرع نصب أصه أع من كونه أصليا أو آياله عن غيره
- ٧٠٥ مطلب في جوار وقف المشاع العايل للقسمة وعدمه
- ٧٠٥ مطلب شرط الشروط الثلاثة لكل مهم حصة ثم من راحدهم فلا باقى منهم

## في حصة المتوفى

- ٧٠٨ مطلب على الناظر أن يقطع جميع الاجرة من المصددات لتخلص رقبة الوقف من الدين الخ
- ٧٠٨ مطلب مادام الوقف محتاجا للعمارة يضمن الناظر بالدفع للمستحقين ولو باذن القاضي
- ٧٠٨ مطلب أفى خير الدين بلزوم أجر المثل بالغاما بلغ قبل العمارة وبعدها والرجوع بمصارفه
- ٧٠٩ مطلب شرط التغيير والتبديل والزيادة والنقصان والادخال والاعراج راجع الى مصاديق الوقف
- ٧٠٩ مطلب القول للمستأجر المنكر للغبين الفاحش في الاجارة ما ثبت انها بالغبن
- ٧١١ مطلب فرع الواقف أرض الوقف لنفسه يبيده ثم مات ولو قبل ظهور صلاحه فالخارج غنا ماله بورث عنه الخ
- ٧١٥ مطلب يعمل بالصادقة في حق المقر دون غيره ولو خالفت شرط الواقف
- ٧١٨ مطلب شرط النظر للارشاد أو ثبت كل ارشديته بقدم الاس
- ٧٢٢ مطلب في نقض القسمة وكيفية تقسيم الربيع بالنسبة لمن حصل منهم التصديق في وقف الخربطلى المشهور بمصر
- ٧٢٦ مطلب مهما أمكن منع التعارض في كلام الواقف لا يعدل عنه
- ٧٢٦ مطلب يجب على من وضع يده على أما كن الوقف بدون عقد اجارة أجر مثلها استوفاهما وعطاهما
- ٧٢٨ مطلب معنى قولهم يحكم القرية في الاوقاف ان يكون للذكور صنف الانثى خلافا لابن المنقار
- ٧٢٨ مطلب أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه وصدقه فلان اوانه يستحقه دونه صح في حق المقر دون غيره
- ٧٢٩ مطلب تقويض النظر في مرض الموت لمن يستحقه صحيح
- ٧٢٩ مطلب الاستحقاق في الوقف لا يسقط بالاستسقاط
- ٧٢٩ مطلب اسقاط النظر في غير مرض الموت لا يصح ما لم يفوض له الواقف
- ٧٣٠ مطلب للناظر بالشرط التوكيل بالتوقف على رضا المستحقين
- ٧٣٢ مطلب في بطلان الاجارة الطويلة في الاوقاف المصلحة
- ٧٣٢ مطلب في بيان المصلحة التي يترتب عليها جواز الاجارة الطويلة في الاوقاف
- ٧٣٤ مطلب تنقض القسمة بالنسبة لتصيب فروع كل من الابنين بانقرأ عن طبقتهما خاصة



- خاصة عملا بلفظة كل دون نصيب فروع الابن الثاني لان لفظة كل للاحاطة على سبيل الافراد فهو بمنزلة وقفين في ذلك
- ٧٣٥ مطلب احدث الوانف شيأ في الوقف ان احدثه لنفسه او اطلق فهو له وان احدثه للوقف فهو وقف
- ٧٣٥ مطلب اجارة الوقف أكثر من سنة في غير الضياع مع اهمال الواقف مدتها لا تجوز الا اذا صدرت من القاضي لمصلحة
- ٧٣٧ مطلب يعتبر في الوقف على الاقارب وذوى الرحم والوصية لهم المحرمية والاقرب فالاقرب للاسدة قاق ويعطى للاثنيين فصاعدا ممن ذكر حيث كان التعبير بلفظ الجمع عند الامام خلافا لهما
- ٧٤٤ مطلب اذا اتفق مستحقو الوقف جميعا على قسمته مما يات بجازت ولكل ابنا لها
- ٧٤٦ مطلب تنقض القسمة لانقراض الطبقة ولو عبر بشئ وبقوله على ان من مات منهم عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه
- ٧٤٦ مطلب تنقض القسمة بالنسبة افروع كل من عبر فيهم بم بقوله ثم من بعد كل الخ بانقراضهم
- ٧٤٧ مطلب لا تنقض القسمة بموت آخر من عبر فيهم الواقف بقوله ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده بل بانقراض كل طبقة من طبقات فروع من عبر فيهم بذلك اذ الوقف حينئذ بمنزلة أوقاف
- ٧٤٧ مطلب يجب عزل الخائن من النظر والوصاية
- ٧٤٨ مطلب شرط لنفسه الادخال والانحراح ولم بشرط التكرار لا يملك ذلك الامرة واحدة
- ٧٤٩ مطلب اذا ثبت عدم كفاية المشروط له النظر يضم شره في النظر
- ٧٥٢ مطلب قسمة الوقفين من قبل ناهلر بهما افرازا ان قبلها صحبة والاتها يات
- ٧٥٢ مطلب ما استحق من الاجرة الى موت المستحق ملك لاهل الوقف يورث منهم
- ٧٥٣ مطلب الوقف المشروط فيه البيع ونحوه بدون استبدال ما يكون عوضا عنه وقع اختلاف في صحته وبطلانه وصحح كل والعامل والمختار للفتوى صحته وبطلان الشرط
- ٧٥٤ مطلب يجوز وقف البناء والخراس الموضوعين بحق القرار بدون الارض مع جريان التعامل به
- ٧٥٦ مطلب ان لم يكن للصغار ولي في المال ولم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفترة ان كان في حجره ومن كان منهم موضع الوضع الغلة في يده

تدفع اليه والاتوضع عند ثقة

٧٥٧ مطلب المراجع في الوقف على الاولاد بدون عطف اولادهم عليهم عدم دخول اولاد البنات

٧٥٧ مطلب وقع اختلاف في دخول البطن الثاني وما بعده من اولاد البنين في الوقف على الاولاد بلفظ الجمع

٧٥٧ مطلب لو وقف على اولاده فوجد واحد وقع فيه اختلاف في استحقاقه الكل أو النصف

٧٥٨ مطلب الوصية بالغلة لتصرف في خيرات على سبيل الأبد لا تكون الا وقفا وقد ثبت الوقف بالضرورة

٧٥٩ مطلب منقطع الوسط مصرفه الفقراء

٧٦٠ مطلب لا تجوز المهايأة في الوقف الا برضا الجميع وهي غير لازمة فكل من مضى ويلزم تجديد هاتي كل عام ان تراضوا على ابقائها

٧٦٢ مطلب اذا احتاجت مصلحة الوقف لاستئجار عامل فللناظر استئجاره ودفع أجرة مثل عمله من ريع الوقف وليس له احدثات وظيفته معلوم مقرر بدون شرط

٧٦٣ مطلب اذا ثبت شرعا زيادة أجرة المثل عما كان مفقدا يلزم صاحب الخلو بدفعها لجهة الوقف بقطع النظر عما احدث

٧٦٤ مطلب المصادقة في ريع الوقف يعمل بها ولو خالفت شرط الواقف في حق من صدرت منه لا في حق فروعه

٧٦٨ مطلب ما يدفع للقضاة من مال الواقف ولم يمكن دفع الاخذ من ذلك للناظر احتسابه على الوقف

٧٦٩ مطلب معلوم التوكيل في امور الوقف ان كان من باب تقرير وظيفة في الوقف بمرتبة مستمرة لا يسوغ للناظر فعله بدون شرط الخ

٧٧٠ مطلب وقف الارض وما يتبعها من منافع ومرافق وتوابع ولو احق وحقوق وفيها محاريت ووابورات وما واش تدخل تلك الاشياء في الوقف

٧٧٢ مطلب اذا شرط في الوقف أنه من بعد كل من المستحقين فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده الخ كان بمنزلة وقفين فأكثر فيراعى الترتيب بين اولاد كل منهم بحيث

يجب الاعلى من فروع كل الاسفل

٧٧٢ مطلب صرح الاصوليون بأن كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاذا دخلت على المنكر أوجبت عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع

دون الاتفراد

٧٧٠ مطلب اذا شرط الواقف مشاركة العتقاء مثلا للاولاد فلم يوجد عتقاء تستحق الاولاد انصاف والباقي للعتقاء فهو منقطع الوسط

٧٧١ مطلب اذا كان الاولاد دفعة عراء يعطون ما يصرف للفقراء بطريق الاولوية لا لكونهم من المستحقين بالشرط

٧٧٢ مطلب يعتبر في الوقف على القرابة المحرمية والا قرب فالاقرب للاستحقاق على قول الامام وهو الصحيح

٧٧٣ مطلب شرط ان من مات عن غير عقب يعود نصيبه لاقرب الطبقات المتوفى من أهل الوقف الموقوف عليهم يكون الاستحقاق لمن في درجة المتوفى على هذا الوجه الاستحقاقية دون اقربهم نسبا

٧٧٤ مطلب يدخل في استحقاق المتوفى عن غير عقب الذي شرط فيه عود نصيبه لمن في درجته من أهل الوقف الموقوف عليهم من هم كذلك وان كانوا محجوبين الا ان باصولهم على الاظهر

٧٧٥ مطلب الطبقة هي الدرجة والمرتبة في الاستحقاق وقد تنال على الجماعة

٧٧٦ مطلب لفظ الواقف والموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحكم على عاقبته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وانفت لغة العرب ولغة الشرع أم لا

٧٧٦ مطلب غرض الواقف حجة قطعية يصح تخصيص العام به

٧٧٩ مطلب يرجع نصيب المتوفى عن غير عقب الى أصل الغلة فيما لو وقف على أولاده ودريته ونسله وعقبه ولم ينص على من مات من غير عقب

٧٨٠ مطلب يتعلق بحكم المصادقة في الوقف

٧٨١ مطلب في حكم ما اذا لم يكن للوقف كتاب في السجل وتنازع أهله فيه

٧٨٤ مطلب في حكم ما لو وقف على زيد وورثة عمر و كانت الورثة ابنتين وابنتين وحكم ما لو قال بن زيد وورثة عمر وعلى قدر ميراثهم

٧٨٤ مطلب يمكن بعض المستحقين لريع الوقف دون السكنى فيه تلزمه اجرة المثل

٧٨٧ مطلب شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته وكان له متوفى

درجتان متفاوتتان من قبل امه ومن قبل أبيه واستحقاق من الجهتين ومن يساويه في العليا والسفلى ينتقل نصيبه من الجهتين لمن في درجته العليا والسفلى بالاتفرقة بين النصيبين وبلا فرق بين نصيبه الاصل واللايل له من أى جهة

٧٩١ مطلب ينقض الفسمة بانقراض آخر البعثة وقسم الريع على من يليها الاحياء

والاموات فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لهم وعههم ومن

مات قبل الاستحقاق منهم يقوم فرعه بمقامه عملا بالشرط

٧٩٣ مطلب من مات عقيما ولم يكن له اخوة ولا اخوات مشاركين يعطى نصيبه لمن في درجته ان وجدوا الا فلن دونه الاقرب فالاقرب حيث شرط ان من مات عقيما ولا اخوة له ولا اخوات مشاركين انتقل نصيبه لاقرب الطبقات اليه

٨٠٥ مطلب العمارة مقدمة على المستحقين وان لم يشرط الواقف تقديمها وان شرط فاختار ان الناظر يحسب من ريعه ما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وان لم يكن محتاجا اليها في الحال ان لم يقيد تقديمها بالحاجة

٨١١ مطلب العبرة في شروط الواقفين للاخير منها

٨١١ مطلب وقع اضطراب واختلاف في مشاركة فرع من مات قبل الاستحقاق المشروط قيامه بمقام أصله لمن هو في طبقة الاعلى منه حقيقة

٨١٢ مطلب شرط أن من مات قام فرعه بمقامه واستحق ما كان أصله يستحقه يشمل ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول

٨١٢ مطلب بني الواقف أو غرس في أرض الوقف من غلة الوقف أو من ماله وذكرا نه غرسها للوقف يكون وقفا ولو لم يذ كر شيأ وغرس من ماله تكون ملكا له

٨١٢ مطلب لو بنى المتولي غير الواقف من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف

٨١٣ مطلب أجر الواقف عشر سنين صح ولا تبطل بموته في الاستحسان

٨١٣ مطلب أجر الناظر عن له دين عليه صحت وتقع المقاصصة ويضمن الاجرة للوقف

٨١٥ مطلب لا ينتقل نصيب الميت عن غير عقب لاختوته الذين ليسوا من أهل الوقف أصلا بقول الواقف ينتقل نصيبه لاختوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق بل ينتقل لاقرب الطبقات الى الواقف حيث شرطه

٨١٥ مطلب المعتبر طبقات الاستحقاق الجمعية لطبقات الارث النسبية

٨١٧ مطلب يعمل بشرط انتقال نصيب من مات الى فرعه أو الى اخوته واخواته أو الى من في درجته أو الى بقية المستحقين مادام واحد من الطبقة موجودا فاذا انقرضت تنقض القسمة ويقسم على من يليها على عدد الرؤس وهكذا

٨١٨ مطلب يعمد كل شيء الى ما كان عليه ويمنع التحجير الذي لا يسوغه الشرع

٨١٨ مطلب ليس للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا بمن في عياله ولا اقراضه الا اذا كان اقراضه أحرق من امساكه

٨٢٠ مطلب لا يجوز تغيير صفة الوقف عما كان عليه الا اذا كان أنفع وفيه مصلحة للوقف

٨٢٠ مطلب يكتفى في اثبات الاستحقاق في الوقف على القرابة باثبات نسبه الى الواقف



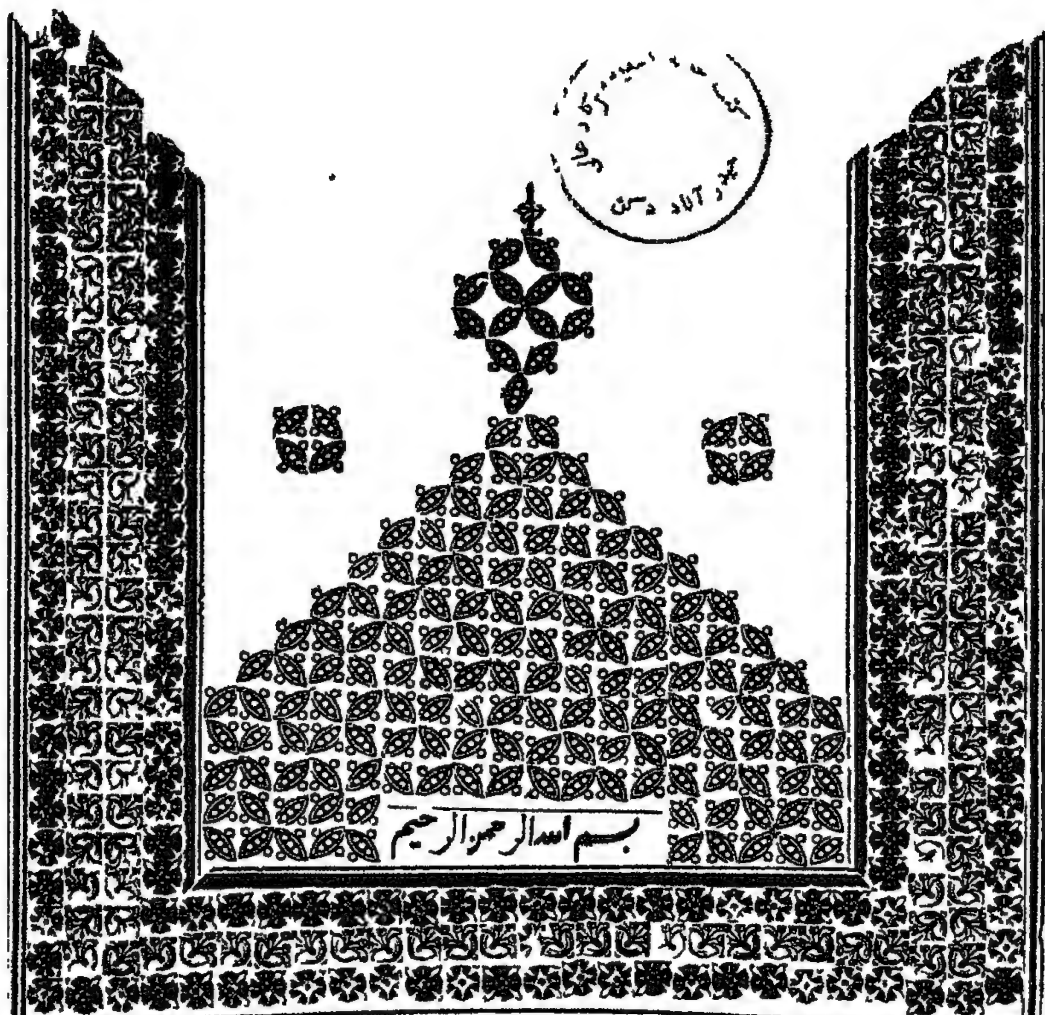
مع بيان جهة القرابة أو إثبات نسبه الى من كان محكوما له بالقرابة  
 ٨٢٢ مطلب كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فالقول له بيمينه اذ لم يكن  
 خائنا

٨٢٢ مطلب وقف البناء والغراس الموضوع بالاذن بحق القرا في الارض الموقوفة  
 أو المملوكة يصح حيث جرى به التعامل  
 ٨٢٤ مطلب قد يكون شرط النظر منقطعا

٨٢٤ مطلب لا ينفرد وصي الواقف بالتصرف على القول بعشار كنه للناظر  
 ٨٢٤ مطلب اختلفت عبادتهم في كون وصي الميت ناظرا - الى أوقافه مع من نصبه  
 ناظرا عليها

٨٢٤ مطلب كون وصي الواقف الذي جعله بعد الوقف وصيا له التصرف في أوقافه  
 أولاغما هو على قول أبي يوسف من أن الناظر وكيل الواقف لا على قول محمد  
 لكونه وكيل الفقراء





ذى القعدة سنة

\*(كتاب العتق وما يتبعه)\*

(سئل) في رجل بالوجه القبلي أرسل لابيه جارية وعبد امع شخص فكثا اما تة عند أبيه المذكور مع بقاء ملك المرسل الى ان حضر من غيبته فجاء العبد واخبر اباسيده بأنه حضر فقال له انت حر لوجه الله ولم يجز المرسل عتقه فهل لا يصح عتق الاب حبس لم يكن مالسا له (أجاب) لا ينفذ الاعتاق في غير الملك فاذا لم يكن العبد المذكور مالا للعتق لا يكون عتقه نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جارية فوطئها زوجها بغير اذنها وظهر بها حمل منه فهل اذا طلبت الزوجة ان تباع وتتصرف فيها يسوغ لها ذلك حيث لم يحصل من زوجها اخلال له ولم تصدقه في النسب ولا يثبت نسب الولد من الزوج على فرض دعواه ونسبه واخلال زوجته الجارية له (أجاب) لما الساكة الامنة المذكورة ببيعها والحال ما ذكر ولو ثبت نسب الولد من زوجها ولا يثبت نسب ولدها من زوج الما الساكة الا اذا ادعى اخلاله ونسبه وصدقته فيهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية ذمية حبشية استقر شها مدة من السنين واتت منه بابت والا ن ارسلها مع ابنها الى مصر مع والده وهو بالشام يريد بيعها فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يمكن من بيعها حيث كان

١٢٦٥

١٣

ذى الحجة

١٢٦٥

٣٠

مقر بان الابن المذکور ابنه منها (اجاب) لا يصح بيع ام الولد فليس لسيد الامة  
المذکورة بيعها فيمنع الاب من بيعها على فرض ثبوت توکيل ابنه له في ذلك بعد تحقق  
الاستيلاء بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة شر يکين في عبد  
وجارية فاعتق الرجل نصيبه منهم باذن شر يکته ثم تزوج العبد الجارية باذن  
الشر يکة ثم حکم حاکم شرعي بتضمين شر يکها القيمة فهل ينفذ حکم هذا الحاکم ام لا  
واذا لم ينفذ فارادت الشر يکة ابقاء نصيبها على الرق لا تجاب لذلك وتجبر على احد  
الخيارات (اجاب) اذا اعتق الشر يک نصيبه يكون لشر يکة الاخران يحرم نصيبه او  
يصالح العبد او يعتق او يکاتب او يدبر وتلزمه السعاية للعالم ولا يجوز له ان يترکه  
على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا أدى عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية او يستنسى  
والولاء لهما او يضمن المعتق لو موسر او قد اعتق بلا اذن فلو به استسعا على المذهب  
و يرجع بما ضمن على العبد والولاء كله له لصدور العتق كله من جهته حيث ملکه  
بالضمان وليس للشر يک الساکت ترک نصيبه على الرق والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل ذمی يملك رقبة عبد اسود ومن مدة معلومة اعتقه وصيره حرا من احرار المسلمين وكان  
ذلك بحضرة بيعة مسلمين تشهد بذلك والآن انکر العتق واراد بيع العبد فهل اذا كان  
الامر كذلك وهناك بيعة لا يجاب لذلك وينع من البيع واذا طعن في البيعة بغير وجه  
لا يقبل منه (اجاب) اذا ثبت العبد العتق بالبيعة العادلة لا يكون لمعتقه بيعه ولا ترد  
الشهادة بالعتق بمجرد طعن المشهود عليه فيها بدون تحقق ما يوجب عدم قبولها شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ام ولد اراد ان يسافر الى وطنه الاصلی فطلبها  
للسفر معه فامتنعت فهل تجبر ام الولد على السفر مع سيدها (اجاب) ليس لام الولد  
الامتناع عن خدمة سيدها والسفر معه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا  
ثم اقر بعته في حال صحته على يد بيعة من المسلمين ثم بعد مدة توفي مالکة فادعت امرأة  
المتوفى انه كان قبل اقراره بالعتق وهبه لها والحال انه لا بيعة لها فهل لا يعمل بقولها  
و يكون حرا لثبوت الاقرار بالبيعة (اجاب) اذا لم تثبت زوجة المتوفى المبيعة والنسليم احوال  
صحّة الواهب بتاریخ سابق على الاقرار بالعتق لا يكون الرقيق المذکور ملكا لها  
و يكون حرا لا سبيل للورثة عليه حيث ثبت اقرار المولى بعته حال الصحة بالوجه  
الشرعي وكذا لو كان في مرض الموت الا ان العتق ينفذ من ثلث المال والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك عبدا بالغ اقال له بعض الناس اعتقه فقال هو معتق بعد موتي بحضرة  
بيعة شرعية فهل لا ينفذ عتقه الا بعد موت سيده و يكون مدبرا واذا اراد الانفراد عن  
سيده في حال حياته بغير اذنه لا يمكن من ذلك (اجاب) اذا اضاف السيد عتق عبده الى  
موته يكون مدبرا فاعتق بموت سيده من ثلث ماله وليس له الانفراد عنه حال حياته والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اختين شقيقتين فقط وترك ما يورث عنه شرعا

١٧

١٢٦٧

ربيع الاول

١٠

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧

١٢٦٧

ومن جلة ذلك ارقاء وقبل قسمة التركة ماتت احداهما عن ابن و بنتين بالغين وزوج  
ثم ماتت الاخرى عن ولدين و بنت بالغين أيضا ولم يقسم لكل تركة فاعتق الزوج  
المذكور حال صحته الارقاء جميعا واجاز بقية الورثة العتق ثم مات الزوج عن ورثة  
ذكور واثان فهل اذا كان الحال ما ذكر ينفذ العتق في الجميع ويكون الولاء للبعيزين  
من ورثة المعتق المذكور وشركائه (اجاب) صرحوا بأن العتق مما يتوقف على  
الاجازة اذا صدر من الفضولي وبان الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة فاذا اعتق  
احد الورثة الارقاء المشتركة واجاز باقى الورثة وهم بلغ نفذ العتق في الجميع وكان الولاء  
لهم على حسب الملك والله تعالى اعلم (سئل) في ما لك لا ماء سألها رجل عن عتقهن  
فوعدهن الى طلوع الجبل فكر عليها السؤال فقالت له من معتقات فقال لها اظهرى  
عتقهن فقالت حتى اطلع الجبل ثم توفيت الى رحمة الله تعالى في اثناء الطريق قبل  
وصول الجبل فهل يكون قولها من معتقات اقرارا منها بالعتق و يصرن معتقات به  
(اجاب) يصح الاقرار بالعتق فاذا ثبت الاقرار بعتق الاماء المذكورات حال الصحة  
عتقن من كل المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية اشتراها بماله الخاص  
به بشهادة البينة الشرعية وتركا عند زوجته في بيته فبعد مدة مرضت زوجته مرض  
الموت فحضر عندها في هذه الحال رجل شيخ حارة وقال لها اعتقي الجارية فاعتقتها واشهد  
عليها بينة بذلك وذلك في غيبة زوجها المالك للجارية وماتت الزوجة عقب ذلك فهل  
اذا حضر الزوج ولم يجز عتق زوجته لها ولم يثبت انتقال الملك فيها للزوجة بناقل شرعى  
لا يكون العتق من الزوجة نافذا بدون اذنه ورضاه ويكون الحق فيها للمالكها (اجاب)  
اذا كان ملك الزوج في الامسة المذكورة ثابتا ولم يتحقق انتقاله لزوجته بناقل شرعى  
لا يكون عتقها نافذا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا  
اعتقه في حال صحته وسلامته وكتب له بذلك وثيقة وأبقاه تحت يده ولم يسلمها للرقيق  
الى ان مات السيد عن زوجته وأولاده منها فاستكرت الزوجة العتق وأخفت وثيقة العتق  
المكتوبة بذلك وتريد التصرف فيه فهل اذا ثبت عتقه بين يدي الحاكم الشرعى بشهادة  
البينة الشرعية يقضى بعتقه ولا يسوغ للزوجة بيعه والحال هذه (اجاب) لا يباع العبد  
المذكور حيث ثبت عتقه حال صحة مولاه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) من  
الضابط خانه في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٧ بمضمونه رقيق صار مدبرا من قبل سيده وأراد  
سيده ان يبيعه فهل له ذلك (اجاب) المدبر المطلق لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج  
من الملك الا بالاعتاق والكتابة تهيلا للجرية ويستندم ويستأجر والامة توطأ وتنكح  
جبرا والمولى أحق بكسبه وارشه ومهر المدبرة الى آخر ما هو مصرح به في كتب المذهب  
والله تعالى اعلم (سئل) في جارية دبرها مالكاها وزوجها من عبد مملوكه ايضا وتركها في  
بيته وسافر ولما رجع من سفره وجد العبد فعل فلا غضبه فباعه وحجز عنه زوجته المدبرة



١٢٦٧

٢٨

فبعد مضي سنين من وقت بيعه تعدي المشتري للعبد واخذ الجارية المدبرة من بيت سيدها متعللا بتزويجها للعبد فهل لما لك الجارية التقيام بطلبها واخذها منه ولا معارضة المشتري العبد بطلبها (اجاب) تعق المدبرة بعد موت سيدها ولا تعق قبل موته بدون تخير العتق فليس لسيدها ان تزاعها من يد سيدها المدبرة بما عجزت عليه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يريد تزويج ابنته من عبده فقال له رجل آخر ان كان ولا بد فاعته فقال اعتقه لوجه الله ورسوله ثم زوج ابنته منه وبعد مضي خمس سنين توفي سيده العبد المذكور فقالت له الورثة انت رقيق تركتنا فقال العبد انا حر اعتقني سيدي في حال صحة تصرفه شرعا فقالت الورثة اثنا بورقة عتقك والا فانك رقيق فهل اذا اثبت العبد مقالة سيده يكون حرا ليس للورثة فيه شبهة ملك ولا يلزم في ثبوت الحرية ورقة

رمضان

١٢٦٧

١٠

العتق حيث كان هناك بينة شرعية (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي عتق العبد المذكور من سيده حال صحته لا يكون لورثته معارضته ولا يتوقف ثبوت عتقه على كتابة ورقة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جارية ملكا لرجل وله اخ مات وظهر بالجارية جل اقرت انه من اخيه الميت تريد بذلك الحاقه به ليرث منه والحال انه لم يثبت بوجه شرعي انه استقر شهاولم يثبت اقراره قبل موته بانه منه فهل لا يثبت نسبه الميت بمجرد اقرار الجارية المذكورة بذلك ولا يرث جملها شيئا من الميت (اجاب) اذا ولدت الامة من اخي سيدها بغير عقد النكاح لا يثبت نسب ولدها ولو اقر به الوالي واستلحقه ولا يثبت نسب ولدها الامة من سيدها الا اذا اقر به فلا يكون مجرد اقرارها بان الولد

١٢٦٧

٢٤

من اخي سيدها مثبت بالنسب ولا تصير به أم ولد والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة مع ابن عم لهم الجميع في معيشة واحدة فاعتق ابن العم عبدا وامة من المال المشترك بينهم بغير اذنهم وورثاهم ثم بعد ذلك اقسموها واخذ كل نصيبه بالطريق الشرعي وبعد القسمة المذكورة اقر احد الاخوة بان الجميع اجازوا العتق الصادر من ابن العم فانكروا دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا يسري اقراره الاعلى نفسه فقط دون البقية ولا ينفذ العتق الا في نصيبه ونصيب ابن العم المعتق (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فاذا اقر احد الشركاء في العبد المذكور بانه وباقي الشركاء اجازوا العتق عومل باقراره في حق نفسه خاصة ولباقي الشركاء الخيارات المقررة اذا لم تثبت اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل)

ذی الحجة

١٢٦٧

٣

في رجل اشترى جارية من ماله وعاشها مدة حتى ولدت منه اولاد ثم مات عنها وعن وارث فادعي جماعة ان سيدها الجارية اخذ منهم ثلاثة كياس ورهنهم الجارية المذكورة فانكروا الوارث دعواهم ولا بينة لهم على ذلك ويريدون اخذ الجارية فهل لا يجابون لذلك خصوصا وهي أم ولد لا يصح بيعها ولا رهنها (اجاب) لا تباع أم الولد فيما على سيدها من الدين ولا ترهن حيث ثبت انها أم ولد له بالوجه الشرعي فلو ثبت سبق الرهن على الاستيلاء من الرهن ويبطل باستيلاها لانه من التصرفات التي لا تقبل

١٢٦٧

٢٣

الفسخ كالعق والتدبير فيصح ويبطل الرهن فان كان الرهن غنيا وكان دين المرتهن  
حالا أخذ المرتهن دينه من الرهن وأن مؤجلا أخذ قيمته للرهن بدله الى زمان حاله  
فان حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل وان كان الرهن معسرا ففي العق سعى  
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاء  
سعى كل في كل الدين بل الرجوع لان كسب المدبر وأم الولد ملك المولى كما في الدر  
من التصرف في الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في شخص توفي الى رحمة الله تعالى وترك  
ما بورت عنه شرعا ومن ضمن متروكة أمه موطوءة له بالملك أنت بولدين في حياته  
وثالث بعد وفاته ولم يثبت شرعا استلحاقه للولدين في حياته كما لم يستلحق الحمل وله ولد  
وبنت من حرة معروف نسبهما والا نبلغ احد أولاد الامة ويريد أن يقاسم الولد وأخته  
في مال أبيهما متعللا انه تربى في منزل والدهما وانهم من موطوءة والدهما ولم يحصل منه  
معاوضة لهم مدة تربية بيتهم فهل والحال هذه يثبت النسب بمجرد الوطء أولا بد من الدعوة  
(اجاب) اذا ولدت الامة من السيد بأن اعترف به لم تملك فان ولدت بعده أي بعد الولد  
الذي اعترف به ثبت نسبه منه بلا دعوة مالم ينفقه بخلاف الولد الاول فانه لا يثبت نسبه  
الا اذا اقرب به كما في الكنز وشرحه فلا يثبت نسب أولاد الامة المذكورة من سيدها بدون  
دعوة منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا أعتقه في حال صحته وسلامته ثم  
بعد مدة أنكر السيد عتقه له والحال ان هناك بينة تشهد بالعق فهل اذا أثبت العبد عتقه  
لدى قاضي الناحية في وجه السيد ينفذ عتقه ولا عبرة بانكاره له (اجاب) نعم لا عبرة  
لانكار السيد الاعتاق بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
ام ولد بلغ سن ولدها من سيدها نحو العشرين سنة ثم مات سيدها بعد ذلك فهل والحال  
هذه تنفذ تصرفاتها من عتق أو وصية أو بيع أو نحو ذلك وتعامل معاملة الاحرار  
(اجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها وبعد موته تصير حرة فينفذ عتقها لارقائها وبيعها  
وشرائها وايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالي السودان يملك  
ارقاء كور او انا فاحبل رجل واحدة منهم واستمر مصاحبها لسكون عادة أهل البلد  
لا ينعون رقية لهم من الخرج لاجل اشتغالهم في الزراعة والاحتطاب وغيرهما فحقت  
الجارية بآولاد ويرزعم الرجل المتعدي انهم أولاده وتصدق الجارية على ذلك فتهر  
الرجل المذكور مالك الجارية وتأخذ الاولاد ووجر عليهم بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت  
ان الجارية المذكورة مملوكة لسيدها تكون أولادها مملوكة لسيد الجارية تبعها  
لامهم وياخذ أولاد الجارية ولا حق للرجل المتعدي فيهم لانهم يتبعون الام في الرق  
(اجاب) نعم تكون أولاد الامة المذكورة من الاجنبي أوقاء تبع الامهم فلذلك الام  
التصرف فيها وفي أولادها والحال هذه وليس للزاني المذكور الاستيلاء عليها وعلى  
اولادها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يملك عبدا بطريق الوصية

١٢٦٨

٢٠

ربيع الاول  
٢٩

١٢٦٨

ربيع الثاني  
٦

١٢٦٨

جادي الاول  
٤

١٢٦٨

سنة	شعبان	
١٢٦٨	٣	عن جده ثم بعد مدة من السنين بلغ القاصر وأراد التصرف في العبد فادعى أن والد القاصر قد أعتقه ويده وثيقة بذلك فهل والمحال هذه إذا ثبت الملك في العبد للقاصر بالبيعة الشرعية لا ينفذ العتق الصادر من والده ويكون باقيا على ملك الابن المذکور حيث لم يجز العتق (اجاب) لا يملك الاب عتق حرقوق ولده الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوّج أمته باحدا بنيه فولدت منه ثم طافها الولد ثم زوّجها الاب بعد أن نضت عدها لابن الآخر وطلقها الولد الثاني ايضا ثم مات الاب بعد ذلك فمكثت تلك الامة من جلة متروكة فهل تباع او تصير أم ولد للولد الذي أولدها لانه ملك جزأ منها بعت والدته وإذا ارت أم ولد فحكم الله فيما خص باقي الورثة مع ان فيهم الفاسق وهل الامة في كونها أم ولد للنكاح أو الولادة (اجاب) اذا ولدت الامة من زوج ثم ملكها الزوج كلا أو بضافه أي أم ولد من حين الملك فحيث ملك الابن المذکور شقصا من الامة التي ولدت منه بالنكاح كانت أم ولد له لا يسوغ بيعها وعليه قيمة نصيب باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ولي أمر غصب رقيقا من مال كره وخاف المالك من ضياع ملكه فافترى بعت ذلك الرقيق لخلاصه من يد الغاصب فهل لا يكون ذلك العتق نافذا ويكفون الرقيق ملكا لصاحبه كما كان (اجاب) اذا أخبر المولى بالعتق كذبا لاجل خلاص الرقيق من الغاصب لا يعتق الرقيق ديانته ويعتق قضاء فلا يصدق القاضي في دوى الكذب ويحكم عليه بالعتق الا اذا شهد على ذلك قبل الاخبار فلا يعتق أصلا أما العتق مع الاكراه أو الهزل فهو صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا أعتقه بحضرة جمع من المسلمين وزوجه بحرة ثم بعد مدة طلب من سيده وثيقة العتق فانكره فهل اذا شهدت البيعة بعتقه يقضى على السيد بها ولا عبرة بانكاره لذلك (اجاب) اذا ثبت العبد دعواه الاعناق بعد انكار السيد ذلك بالوجه الشرعي قضى بعتقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبيدين اعتقهما وهو في حال الصحة والسالة بحضرة بيعة ثم مات السيد عن زوجة ووارث غيرهما فافام كل من الورثة وكيفية لا عنه في طلب ما يخصه من الميراث وادخل المملوكين في التركة فعند ذلك حضرت بيعة وشهدت بأن سيدهما اعتقهما قبل موته في حال الصحة فهل اذا حضر الوارث وأراد ادخال المملوكين في التركة لا يجاب لذلك مع وجود البيعة الشاهدة لهما بالعتق ويمنع الوارث من تعرضه لهما بغير وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت العبدان المذکوران شرعا عتق سيدهما لهما حال صحته لا يكونان تركته عنه ويمنع الوارث من معارضتهما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة الاصل تزوجت رقيقا وولدت منه بنتا فهل تكون البنت تابعة لامها في الحرية واذا قلتم بذلك وتزوجت البنت رقيقا ايضا وخلفت اولاد يحكم بحرية الجميع تبعا للاصل ولا يصح بيع أحد منهم (اجاب) نعم يكون الاولاد المذکورون أحرار تبعا للاصل اذا المنصوص عليه ان
١٢٦٨	٢٩	
١٢٦٨	١٠	ذی القعدة
١٢٦٨	٢٧	ذی الحجة
١٢٦٩	٢٣	ربيع الاول
١٢٦٩	٢٤	

الولد تباع للام في الرق والحرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي في تاريخ ١٢ جا  
سنة ٦٨ وترك متروكات ومن جملتها جارية بيضاء بيعت من التركة في تاريخ ١٧ جا  
سنة ٦٨ ولم تدع وقت البيع بالجل والآن وضعت ولدا بتاريخ غرة صفر سنة ٦٩  
و بعد مضي هذه المدة من وقت وفاة سيدها المحدث تاريخ ما وضعت نحو ثمانية شهور  
وسنة عشر يوما تدعى الآن بان المولود من سيدها المتوفى فهل تسمع منها الدعوى  
ويكون القول لها لانها اذت أم ولد للمتوفى ويثبت نسب المولود افيدوا عما يكون الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) لا تصير الامة أم ولد لمولدا بمجرد دعواها انها ولدت منه  
بدون دعوة المولى واستحقاقه الولد فلا تكتسب كون الجارية المذكورة أم ولد للمتوفى ولا  
يثبت نسب ولدها من مولدا بمجرد قولها على الوجه المصور والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة تملك أرقاءا نانا تصرف فيهن بالعق فادعى رجل انهن حق مورثته فهل اذا  
ثبت اقراره بغير بيان الملك والعق لها بعد استحقاقه ميراث مورثته لا يجاب لدعواه  
ويكون العتق نافذا (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما ضمنه ان ر. لا قد دبر  
جاريته وقال كامل ما يكون موجودا بالمنزل من الاشياء من فروشات وغيرها وما يخصها  
من املا كنا وكامل ما تملكه ايدينا يكون ملكا لها بعد حياتنا (اجاب) قدر رفع لنا  
هذا السؤال قبل ورود خطابكم المسطر بهذا او افدنا عليه ما صورته تنفذ الوصية بجميع  
المال حيث لا وارث او كان واجازها ويقدم الموصى له بذلك على بيت المال والوصية  
للدبرة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنه ان جارية حديثة ادعى  
ورثة شخص يسمى سعيدا بانها ملكه وان الجارية تدعى الحرية فظهر ان شخصا من  
الانكليز اشترى هذه الجارية واعتقها واوصى عايتها سعيدا المذكور بان يترجها  
او يزوجهها واعترف سعيد بجارية الجارية بحضرة بيعة شرعية فهل اذا شهدت الشهود  
بجريتها يحكم بجريتها (اجاب) حيث شهدت البيعة على اقرار سعيد المورث المذكور  
بان الجارية المذكورة معتقة لا تكون ميراثا عنه ويحكم بعتقها ولا سبيل لوارثه عليها  
وهي حرة كسائر الاحرار فتمنع ورثة سعيد عن معارضتها والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اشترى رقيقة سوداء ومكثت عنده اياما فظهر بها حمل وكرهها الخصال  
فاراد ان يبيعهها فادعت ان الحمل منه فانكر ذلك فهل لا تسمع دعواه اذ عليه ويجوز له ان  
يبيعهها ويقبل انكاره (اجاب) لا تصير الامة المذكورة أم ولد لسيد بمجرد دعواها  
المذكورة ما لم يثبت اقراره بان حملها منه وله بيعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك جارية مدة سنتين فظهر بها حمل ونزل ميتا فآل لها سيدها من أين هذا الحمل  
فقال له منك يا سيدي فقال لها ليس هذا الحمل مني فهل اذا ادعت الحمل من السيد  
وانكر السيد المذكور دعواه الاتجاب لذلك ويكون له بيعها والقول قوله (اجاب)

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٢٤

نعبان

١٢٦٩

٢٥



سنة	رمضان	لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بدون دعوته فلا تصير الامة المذكورة أم ولد لسيدها والحال هذه وليدها يبيعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عبد في الرق زوجته امرأة حرة فولدت منه ولدا فهل الولد المذكور يتبع أمه ويكون حرا أو يكون قنا يتبع أباه وإذا ١٢٦٩ ٢٧
١٢٦٩	٢٧	قلمت بالحرية ومات السيد وعنده فهل لا يكون لاولاد السيد على ولد العبد سبيل (اجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فثبت كانت أم الولد حرة الاصل يكون ولدها كذلك ولا ولاء لاحد عليه والله اعلم (سئل) في رجل له مستولدة زوجها العبد الرقيق ودخل بها وهي ما كثة في بيت سيدها مع زوجها في عائلة السيد وزوجته فارادت المستولدة أن تطلب من سيدها أن يسكنها في مسكن على حدتها مع زوجها ولا تمسك مع زوجها في بيت السيد مع زوجته وعائلته وتدعي عليه انه أعتقها وهو ينكر ولا برهان لها على ذلك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية ولا تعتق الا بموت السيد ١٢٦٩ ١٣
١٢٦٩	١٣	(اجاب) اذا لم تثبت أم الولد المذكورة تنجز عتق مولاها لها بالوجه الشرعي لا يقضي بعتقها حال حياة مولاها وتعتق بموته من كل ماله واذا زوج السيد أمة أو أم ولده لا يجب عليه تبوئتها وان شرطها في العقد وكان زوجها حرا والله تعالى اعلم (سئل) في جارية مملوكة لرجل أرسلها لآخر ليبيعها له بطريق الوكالة فمات المرسل فوطئها المرسل اليه واستولد لها ثم أعتقها بعد ذلك وذلك بدون تلك شرعي فهل تكون الجارية باقية على ملك مالكها ولو رثته أخذها منه ولا يتقدم منه الاستيلاء والعتق والحال هذه سمي المدعي عليه بمقر بذلك (اجاب) لا تكون الامة المذكورة أم ولد لوكيل المذكور ولا ينفذ اعتاقه لها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك أمة حبلت الامة ووضع غلاما وادعت انه من زوج سيدها وأنكر الزوج ذلك فهل يكون الغلام مملوكا لمولاة أمه واذا مات زوجها لارثته الغلام المذكور والحال هذه (اجاب) ابن الجارية المذكورة مملوك لمولاة أمه ميراث له في تركة الزوج المذكور والحال هذه والله تعالى ١٢٦٩ ٢٤
١٢٦٩	٢٤	اعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة وله جارية في الرق ادعت بعدم موت سيدها انها كانت حبلت منه ووضع ولد اعاش في حياة سيدها ومات في حياته أيضا وانها صارت بذلك أم ولد والحال ان الورثة لم تصدقها على ذلك ولم يثبت ان سيدها قبل موته أقر لها بذلك فهل لا عبرة بمجرد الدعوى منها بدون ثبوت شرعي ولا يثبت استيلاءها بقولها ذلك وللورثة بيعها (اجاب) لا تكون الامة المذكورة أم ولد لسيدها بمجرد دعواها انها ولدت منه حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في أمة ظهر بها حمل بعد موت سيدها وادعت انه من سيدها تريد بذلك أن يرث مع باقي الورثة فكذبها الورثة في ذلك ولم يصدقوها ونفوا دعواها ذلك فهل لا عبرة بدعواها ذلك ويصح منهم النفي المذكور والحال هذه حيث لم يقر سيدها ان الحمل الذي في بطنها منه (اجاب) لا يصير الامة أم ولد لسيدها بمجرد دعواها ان الحمل منه فلا عبرة لدعوى الامة المذكورة



الاستيلاء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية مقر بوطئها  
احبلها فوضعت منه ولدا كاملا وبعد ذلك مات الولد فهل والحال هذه تصير بحملها من  
سيدها ام ولد يمتنع على السيد التصرف فيها بما يزيل الملك من بيع وهبة وغير ذلك  
(اجاب) لا تصير الامة ام ولد لسيدها بمجرد دعواها الولادة منه ولا بد من اقراره بالولد  
حتى تصير ام ولد له ولا يكفي مجرد الاقرار بالوطء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
عنده جارية في الرق اراد بيعها فاعطاها الى الياسر حتى يبيعها فكنت عنده مدة ايام  
وحضر المشتري فبوقت البيع تعالت وادعت ان مالها البائع لها اعتقها بينه وبينها  
وبعد ادعت انه نام معها وحملت منه ووضعت بنتا وبعد الوضع بمدة ماتت ما وضعتها  
فامتنع المشتري من قبولها فسئل من صاحبها عن عتقها وعن وطئها وحملها منه فأجاب  
بالانكار ولا بينة تثبت دعواها ولا ورقة كعادة العتق فهل لا عبرة بدعواها في العتق  
والحمل من سيدها حيث انه منكر العتق والوطء والحمل وله ان يبيعها (اجاب) نعم لا عبرة  
بدعوى الجارية المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك قنا فصل لسيدته مرض شديد مخوف فقال لعبد المذكور ان مت في هذه  
الليلة فأنت حر فهل اذا شفي من مرضه ولم يمض في تلك الليلة وصار متصفا بأوصاف  
الكمال المعتبرة شرعا الى الآن يكون العبد باقيا على رقه ويكون لسيدته التصرف فيه  
بالبيع وغيره (اجاب) نعم يكون العبد المذكور باقيا على الرق ولو لاه التصرف فيه اذا  
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدين  
وجاريتين زوجهما سيدهما العبدية واتي كل منهما بابن ثم اعتق السيد العبدين  
المذكورين واستمر كل منهما مع زوجته فهل والحال هذه يتبع الولدان أمهم مارقا وحرية  
(اجاب) نعم الولد يتبع الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا اعتقه  
وزوجه بخرتين وخلف من بعضهما اولادا ثم بعد مدة انكر السيد العتق ويريد ان يبيعه  
فهل والحال هذه اذا ثبت العتق بالبينة الشرعية يكون العبد حرا وليس للسيد بيعه ويمتنع  
من معارضة في ذلك (اجاب) نعم اذا ثبت العتق بالوجه الشرعي لا يكون للسيد بيعه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وطئ جارية زوجته بشبهة ولم تجبل منه اصلا فهل اذا  
ارادت الزوجة بيعها والنصرف فيها تجاب لذلك ولا يمنع من ذلك وطء زوجها لها  
حيث لم تعلق منه (اجاب) نعم للزوجة بيع الجارية المملوكة لها والحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في عبد رقيق تزوج حرة واتى منها ابن سنة نحو اثنتي عشرة سنة ثم ان سيد  
الرقيق باعه واراد ان يأخذ هذا الابن من جدته امه بعد موت امه فهل يتبع امه في  
الحرية والحال هذه وليس لما لك ابيه تعرض له ولا اخذه من جدته ولا من جدته ابى امه  
(اجاب) الولد يتبع الام في الحرية فيكون الولد المذكور حرا تبعا لامه ولا ولاية لسيد ابيه  
عليه فليس له اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء وطئها وعاقبت

١٢٦٩

٢٦

ربيع الاول

١٢٧٠

١٠

ربيع الثاني

١٢٧٠

٢٥

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢٢

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢٤

منه وخلفت اولاد امه وماتوا ثم بعد ذلك زوجها العبد فهل اذا ثبت ان الاولاد من السيد المذكور تصير ام ولد بذلك فلا يجوز بيعها ولا هبتها ولا رهنها حيث كان السيد معتقاً بنسب الاولاد منه (اجاب) حيث كان السيد معتقاً بنسب الاولاد التجارية المملوكة له منه ثبت نسبهم وتصير التجارية ام ولده فلا يصح بيعها وتمليكها من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج امه ام ولده لعبد الرقيق واسكنهما في بيته مدة ثم بعد ذلك باع العبد لشخص آخر فاراد العبد ان يأخذ زوجته من بيت سيدها بدون اذن سيدها وبدون اجازته فهل والحال هذه لا يحجب لذلك ويجب على الامة خدمة السيد دون الزوج المذكور (اجاب) نعم لا يحجب لذلك قال في التنوير وشرحه زوج امه او ام ولده لا يجب عليه تبوتها وان شرطها في العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية حبشية صيرها فرائداً فحملت منه واسقطت جنيناً متعلقاً فادرك زوجته الغيرة منها فاقعتها في غيبته عند زوجة حاكم البلد التي هو فيها فلما رجع من سفره سأل عنها فأخبرته فزوجته بانها عند الست فعلمها منها فغتمته من اخذها مدة سبع سنين وطلبت منه بيعها او هبتها فامتنع ثم ماتت الست فطلب الجارية من وصيها فادعى بأن الست اعنتها فهل اذا ثبت بالبيننة الشرعية ان الجارية المذكورة ملكه ولم تدخل في ملك الست بوجه من الوجوه الشرعية لا ينفذ عتقها ويكون له اخذها من الوصي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الملك في الجارية المذكورة ثابتاً للرجل المذكور بالوجه الشرعي لا ينفذ عتق زوجته حاكم البلد المذكور فيها بدون اجازة المالك حيث لم يثبت انتقالها الى ملكها بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبداً فاقناه بجزعته واشهد على نفسه بينة شرعية وبعد ذلك تزوج المعتق حرة ورزق منها اولاداً ثم بعد مدة انكر السيد عتقه ويريد بيعه وبيعه اولاده فهل اذا ثبت العبد عتقه من سيده المذكور بالبيننة الشرعية لدى الحاكم الشرعي في وجه سيده لا يجوز له بيعه ولا بيع اولاده (اجاب) نعم لا يجوز بيعه اذا ثبت عتقه بالوجه الشرعي واولاده من الحرة احرار ولو كان رقيقاً والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق تزوج باذن سيده بحرة ورزق منها ثلاثة اولاد صغار ثم بعد ذلك باع سيده العبد المذكور لرجل اجني ويريد المشتري للعبد المذكور اخذ اولاده الذي اشتراه من زوجته فهل والحال هذه تكون الاولاد المذكور احراراً تبعاً لامهم وليس للمشتري اخذ الاولاد من زوجة العبد (اجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاولاد الرقيق المذكور احرار تبعاً لامهم الحرة ولا ولاية لسيد ابائهم عليهم والمحضانة للام الحرة والله تعالى اعلم (سئل) في حرة تزوجت بعبد رقيق وانت منه باولاد فادعت سيده ببيع اولاده فهل والحال هذه يكون اولاد العبد من الحرة المذكور احراراً تبعاً لامهم فلا يجوز بيعهم (اجاب) نعم يكونون احراراً تبعاً لامهم وليس لسيد ابائهم الرقيق بيعهم والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

شعبان  
٢٣

١٢٧٠

شوال  
٦

١٢٧٠

٢٤

١٢٧١

محرم  
٢٣

ربيع الاول سنة

١٢٧١ ٩

جادی الاولی

١٢٧١ ١٠

١٢٧١ ١٠

جادی الثانیة

١٢٧١ ١٥

شوال

١٢٧١ ١٣

ذی الحجة

١٢٧١ ٢٥

١٢٧١ ٢٥

رجل اشترى جارية واعتهقها ثم تزوج بها بحضرة بينة ودخل بها وبعد ذلك بعدة من  
الستين مات عنها وعن ورثة فانكرت الورثة ما ذكر فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية عتقها  
وتزوج الرجل بها يكون لها حظها من الميراث (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي عتق  
الامة المذكورة واتزوج بها بعدة قد صحح يكون لها اخذ ما يخصها بطريق الارث عن  
زوجها حيث ماتت وهي على عصمتها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا  
رقيقا تبرع له به رجل على يد بينة شرعية وللمالك لا عبد ادعى العبد ان اياه اعتهقه  
والحال انه لم يكن بينة على عتق الاب له ولا على ملكه له ومالك الابن له ثابت فهل لا عبرة  
بدعوى العبد المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى العبد  
الاعتاق المجردة عن الاثبات بطريق شرعي ولو فرض ثبوت الاعتاق من الاب مع  
ثبوت ملك الابن للعبد لا ينفذ عتقه بدون اذن المالك او اجازته ما لم يثبت انتقال  
الملك الى المعتق له قبل العتق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يملك جارية وله منها ابن بلغ سنه سنة وعشرة اشهر فاراد السيد ان يسافر بها الى جهة  
بعيدة فامتنعت عن السفر معه فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وللسيد جبرها على السفر  
معه حيث كانت عملوكه (اجاب) نعم لا تجاب الجارية لذلك ويكون لها السكنى  
السفر بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولد امته المسلموكة له  
وجلت منه مرتين ووضعتهما كاملين ومات كل من الحليين بعد الوضع بايام مع اعتراف  
السيد بان الولدين منه فهل والحال هذه تصير المستولدة ام ولد يمتنع على السيد بيعها  
(اجاب) نعم تكون الامة المذكورة ام ولد السيد المذكور ان كان الواقع ما هو  
مستور فليس له بيعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها حرة  
الاصل وابن معتق والدها وتركت ما يورث عنها شرعا فهل لا يرث ابن معتق الاب مع  
الام الحرة الاصل فيما تركت عن بنت معتق والده (اجاب) الام اذا كانت حرة الاصل  
بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها كما صرحوا به وبه افق اكثرهم واستقر  
عليه فتوى المولى ابى السعود وجع اليه بعد ان افق بخلافه ونفى الولا عنه مصرح به  
في البدائع وبناء عليه فلا ميراث لابن معتق الاب في تركته بنت معتق ابيه اعدم الولا على  
هذه البنت لابيها وتكون تركتها لامها المذكورة قرضا او ردا حيث لا وارث لها سوى  
من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق جاريته عتق تدبير لدى بينة من  
المسلمين وقال ان مت يعطى للجارية المذكورة عشرة آلاف فضة ثم بعد ذلك باعها  
وقبض الثمن فهل يصح البيع أم لا (اجاب) لا يصح بيع المدبرة حيث دبرها السيدها  
تدبرا مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه رجل  
تزوج جارية رقيقة من مالها وأنت من الزوج بولد فهل تعتق الجارية المذكورة  
بالولد المذكور الذي أتت به من الزوج المذكور (اجاب) الجارية الرقيقة اذا

زوجها مالها من رجل آخر حرمات منه لا تعتق بذلك الحمل ولا بالولادة وهي على ما هي عليه من الرق وينبعها ولدها في الرق فيكون رقية تابعة لها عملوا كالسيدها الا اذا شرط الزوج حريته فلا تعتق الا باعتراف السيد أو بموته اذا كانت أم ولد له كأن لم تكن منكوبة لغيره وجاءت من السيد بولد فادعى نسبه ومات بعد ذلك فانها تعتق بموته وقبل موته تكون أم ولد لا يكون له بيعها ولا اخراجها عن ملكه الا بنحو الاعتاق وله الانتفاع بها واستخدامها مادام حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج مستولده لرجل آخر بمهر معلوم ودخل بها الزوج وأنت منه بابت ولم يشترط الزوج على السيد حرية ابنتها منه ثم بعد ذلك طلقها الزوج المذکور فهل والحال هذه تكون المستولدة وابنتها في حجر السيد مادام حيا (اجاب) اذا زوج السيد أم ولده فجاءت بولد من الزوج فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموت السيد من كل ماله وله استخدامهما واجارته كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية ادعت على سيدها انه استولدها فانكر السيد دعواها ذلك فهل اذا لم يعترف السيد بانه استولدها ولم يقرب ذلك لا عبرة بدعواها المذكورة المجردة عن الثبوت وتكون ممنوعة له يجوز له بيعها (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى القنعة امومية الولد بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عبد رقيق أعنته وزوجه بحرة من أخيه اصدق معلوم بشهادة البينة الشرعية ودخل بها ومكثت معه مدة من السنين وأتى منها بالولدوا كتب مالها بزراعتها وغيرها والا نسيدها انكر عتقه وأراد الحجر على ماله وبيعه وبيعه أولاده فهل اذا ثبت عتقه له واقار به وقت عقد النكاح له بشهادة جماعة من المسلمين يحكم بعتقه ولا سبيل لسيده عليه ولا على أولاده وأمواله والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت عتق السيد عبده المذکور بطريق شرعي لا يكون له معارضته في نفسه ولا في ماله الذي اكتسبه بعد العتق وأما المال الذي اكتسبه قبله أو كان بيده من قبل السيد فهو للمالك اذا لم ينتقل عن ملكه بناقل شرعي وأولاد العبد المذکور من الحرة احرار تبعهم الا ما هم على فرض عدم العتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جارية فجاءت منه بولدوا دعاه السيد ثم بعد ذلك زوجها سيدها المذکور لعبد له وجاءت من العبد بولد ثم بعد ذلك مات السيد وترى الورثة أن يجعل الولد ميراثا فهل يكون ولدا لعبد حراته ام لا مهو يعتق بموت السيد كعتقها بموت سيدها (اجاب) حيث زوجها السيد من عبده بعد ان استولدها وادعى نسب ولدها يكون حكم ولده من زوجها المذکور حكم أم الولد فيعتق كما هو بموت سيده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبيدين وجارية بالشرا من ماله لنفسه كتب لهم وثيقة على انهم يكونون احرار بعد موته وانهم يخدمونه مادام حيا وان من أبق منهم لا يكون من عتقائه فهل يعد ذلك تدبيرا شرعيا ولا يعتقون الا بعد موت السيد وعليهم طاعته مادام حيا

١٢٧٢

١١

وبيع الثاني

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥



إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم لا يعتق المدبر بدون عتق السيد والسيدة استخدامهما مادام  
 حيا فإذ مات السيد عتق من ثلث المال والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بأفادة  
 في ٢٩ لسنة ٧٢ مضمونها أن حرم المرحوم إبراهيم بك وكيل الخراطوم ذكرت أن في  
 تركته عبدا حبشيا تريد عتقه ووردت أفادة لهذا الطرف فيها طلب الأفادة عما يكون  
 في ذلك ومن حيث أن المعلوم أن الزوجة لا يسوغ لها عتق من لم يكن جميعه في ملكها  
 فما الحكم (أجاب) إذا كانت من تريد العتق تملك كل الرقيق المذكور وأعتقه فلا  
 مطالبة لأحد عليها بشئ وإن كانت تملك بعضه وباقيه لغيرها وأعتقه ينفذ العتق في  
 نصيبها وباقى الشركاء تضمينها قيمة حصصهم يوم الاعتاق لو موسرة بأن تكون مالكة  
 قدر قيمة نصيب الشركاء يوم الاعتاق سوى ملبوسها وقوت يومها ولها الرجوع بما  
 ضمنت على العبد ويكون كله حينئذ ممتعا من قبلها والولاء لها وهذا على قول الأمام  
 وهو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جارية أعتقتها في مرض موتها وهي  
 تخرج من ثلث مالها ثم بعد مدة من الأيام ماتت المعتقة عن زوج وعن بنت فأنكرت  
 البنت عتق الجارية المذكورة فهل إذا اثبتت الجارية المذكورة عتقها بالبينة  
 الشرعية تمنع البنت المذكورة من معارضة ما في ذلك وإذا أرادت البنت المذكورة بعد  
 ذلك إنشاء عتق الجارية بعد عتق أمها لا عبرة بنشائها (أجاب) تمنع البنت المذكورة  
 من معارضة ما بعد ثبوت ما ذكر وخروجها من ثلث مال المالكة المذكورة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة كانت رقيقة اشتراها سيدها من مالها ثم وهبت السيدة تلك الرقيقة  
 لابنها فولدت منه خمس بطون وهو مقرب بأولادها منه ثم مات الابن المذكور فهل إذا  
 كان كل من الهبة والاستيلاء ثابتا بالوجه الشرعي تعتق الرقيقة المذكورة بموت ذلك  
 المستولد وتصير مستقلة بنفسها فليس لأحد من ورثته سبيل عليها باستخدام ولا غيره  
 وإذا امتنع من له الولاء عليها من تزويجها يسوغ لها أن توكل من شاءت غيره في ذلك  
 (أجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها مالك لها وحينئذ يكون لها الانفرد بشئ منها من  
 نكاح أو غيره مع وجود الكفاءة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
 أرقاء اعتقهم وأوصى لهم بوصية لكل واحد قدر معلوم من الدراهم في مرض موته  
 ومات عن ورثة كلهم بالغ وعليه دين مستغرق لتركته وبعض ورثته صدق على العتق  
 والوصية والبعض الآخر لم يصدق فهل بعد الثبوت شرعا يقدم صاحب الدين بدينه على  
 العتق والوصية أو كيف يكون الحكم الشرعي (أجاب) الوصية من المديون مؤخرة عن  
 الدين وكذا العتق من المديون بحيث يفي مرض الموت إلا أنه يصح ويسعى في قيمته لا لو كان  
 في الصحة ولو كان في المرض والدين غير محيط ينفذ من الثلث كسائر وصايا ما والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا فأن قال له بحضرة بينة شرعية من المسلمين لا ملك لي عليك  
 لأحكم لي عليك وأمر لك مفوض لنفسك وكتب له وثيقة بخطه وختمها بختمه فهل إذا



تحقق ما ذكر يحكم بعتق ذلك العبد بعد ثبوت هذه الالفاظ مع الورقة ولا رجعة للسيد  
 في ملكه بعد ذلك (اجاب) قول السيد لعبد له لا ملك لي عليك من كنيات العتق فان  
 نوى السيد به العتق عتق والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة كبار  
 بالغين وقصر ومن جلة متروكات المتوفى عبد رقيق فاعتق الورثة البالغون ما يخصهم  
 من ذلك الرقيق فهل يلزمهم دفع قيمة اسحقاق القصر من ذلك العبد المذكور واذا  
 توقف الوصي في اخذ استحقاق الورثة القصر من قيمة العبد ليس له ذلك ويلزمه قبولها  
 حيث كان المبلغ موصى به (اجاب) اذا كان شريك المعتق صبيا ينتظر بلوغه ان لم  
 يكن له ولي أو وصي فان كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى أو  
 كاتب كما افاده في البحر الرائق والله تعالى اعلم (سئل) في جارية اس تولدها مولاهما  
 والآن تريد من سيدها ان يبيعها من غيره او ينجز عتقها حالا فهل لا يجوز للمولى بيعها  
 حيث كان مقرا بانها ام ولده ولا يجبر على تنجز عتقها وتجب المستولدة المذكورة على  
 مائة سيدها وبقاتها في منزله (اجاب) نعم لا يجوز للمولى بيعها لان بيع أم الولد باطل  
 ولا يجبر على تنجز العتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث  
 عنه شرعا ومن جلة متروكات جارية سوداء باقية على رقها فادعت ان المورث استولدها  
 قبل موته فانكر الوارث دعواها الاستيلاء فهل اذا لم تثبت دعواها الاستيلاء بالبينة  
 الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن الثبوت وتكون من جلة الميراث (اجاب) من  
 المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له قنطرة من ثمنه ثم بعد مدة جاءت ومعه ابن منها ادعت انه من سيدها  
 المذكور فرفض بها ونفادها هي وابنها بناحية السيد في ابعادته ولم يحصل منه دعوى  
 ولا اقرار بنسب الولد اليه ولم يكن عندها اثبات ذلك عليه بوجه شرعي فهل لا عبرة  
 بدعواها ولا يثبت عليه أمومية ولدها ولا ينسب الولد اليه بمجرد دعواها (اجاب) نعم  
 لا عبرة بدعواها المذكورة حيث تجردت عن الاثبات الشرعية والمحال ما ذكر ولا يثبت  
 نسب ولدها منه بمجرد ذلك ما لم يقر بنسبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رقيق  
 تزوج امرأة حرة الاصل واتى منها بولد ثم بعد مدة كبر الولد وتزوج حرة الاصل ايضا  
 واتى منها بولد واستمر هو وأولاده منفردا مدة من السنين قبل موت ابيه وبعد موت سيد  
 ابيه عن اولاده وماتت اولاده عن ذريتهم ومات ابوه ايضا من مدة تزيد على اربعين  
 سنة والآن اولاد أولاد سيد ابيه يدعون انه مملوك لهم وان اولاده كذلك عملوا كونهم  
 فاندعواهم فهل اذا كانت أمه حرة الاصل وأم أولاده كذلك يكون هو وأولاده  
 احرار او لو لم يكن ابوهم عتيقا بل بقي في الرق الى ان مات على انه كان المسموع له من الناس  
 ان اباه كان معتقا حين تزوجه بأمه فيكون هو وأولاده احرار اتباعا لامهم وليس لعصبة  
 مولى ابيه ولا عليه ولا على اولاده (اجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فعلى

١٢٧٣

١٨

صفر

١٢٧٤

٢٤

رمضان

١٢٧٤

٥

ذى القعدة

١٢٧٤

٥

رجب

١٢٧٩

١٩

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢١

فرض كون أبى الولد المذكور رقيقا يكون هو حرا بالتبعية لأمه الحرة وكذلك اولاده المستولدون من الحرة ومع حرية الام بالادالة لا يكون لمولى الاب ولاء على اولادها اذا الام اذا كانت حرة الاصل لا يكون لاحد ولا على اولادها كما هو مصرح به فى كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) فى جارية مسلمة اصالة اشتراها رجل نصرانى وتساها وأولدها اولاد ثم هلك عنها وعن اولادها وكفل الاولاد عنهم اخوا بهم وقام بتربيتهم وأمههم معهم حتى كبروا ثم هدى الله سبحانه وتعالى اكرهم للاسلام وشرح صدره فأسلم ونخرج من بيت عمه وأراد أن يأخذها المذكور وهى تريد الخروج معه فنهه عنه من ذلك ولم يسلم له فيها فهل له اخراجها من بيت عمه جبراً عليه ويجب على الحاكم أن يمكنه من ذلك (اجاب) ليس لعم الاولاد جبر مستولدة اخيه المسلمة التى هى أم الاولاد المعتقة بموت مالكها على الإقامة فى بيته ولها الخروج والاقامة مع ولدها المذكور أو حيث شاءت وحيث كانت مسلمة كما ذكرنا اولادها جميعا مسلمون تبعها الله تعالى اعلم (سئل) فى نصرانى اشترى جارية مسلمة فى دار الاسلام واستتر شهاوات منه بولد فادعى نسبه ثم مات الولد المذكور ثم جلت منه بعد ذلك ثم مات النصرانى المذكور عن الجارية المذكورة وهى حامل منه ولم ينفسب الحمل عنه قبل موته ثم بعد موته بنحو شهر ولدت بنتا فهل تعتق الجارية المذكورة بموت سيدها النصرانى المذكور وتكون البنت المذكورة مسلمة تبعاً لأمها المذكورة وتكون أمها المذكورة كورة احق بحضانتهما من بقية أقارب البنت المذكورة النصرانى (اجاب) نعم تعتق الجارية المذكورة بموت سيدها مستولدها المذكور وتكون البنت المذكورة مسلمة تبعاً لأمها المسلمة المذكورة وتكون احق بحضانتهما من بقية أقاربها مادامت صالحة للحضانة والله تعالى اعلم

١٢٨٢

٢٢

١٢٩٠

٩

\*(باب التعزير والردة وحاد القذف والبلغاة)\*

(سئل) عن قضية الشيخ عبد العزيز النائب بناحية العشى الذى كتب الاشهاد على دفتر القوائض بناحية الزينية على خلاف الحقيقة (اجاب) يعزى النائب على ما صدر منه من مخالفة الشريعة الحنيفة ولا يضمن شيئاً من المال والضمان على من برئت ذمته ظاهر بحسب كتابة النائب المذكور عن دين الميرى بالخضم المذكور فيؤخذ منه ان كان حيا ومن تركته ان كان ميتا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل سب قاضى ببلده وسب أباه ايضا وسب دينه بقوله مخاطبا له الله يلعنه ويلعن أباه ويلعن دينه فهل عند ثبوت ما ذكر بالبينه الشرعية يعزى الساب فى مقابلة سبه له ولا يبه خصوصاً اذا كان أبوه عالما ويحكم بكفره فى مقابلة قوله الله يلعن دينه ولا (اجاب) يعزى لكل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغير العين فعلى الرجل المذكور التعزير الثلاثى

١٢٦٥

١٢

ربيع الثانى

١٢٦٥

٢٥

بمنه على ارتكابه مثل هذا الصنيع الشنيع والفعل القبيح وفي رد المختار من الردة ثم  
 أن مقتضى كلامهم أيضا أنه لا يكفر بستم دين مسلم أي لا يحكم بكفره لا مكان التأويل ثم  
 رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من ستم دين  
 مسلم ولكن يمكن التأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين  
 الاسلام فينبغي أن لا يكفر والله تعالى أعلم اهـ وأقره في نور العين اهـ والله تعالى أعلم  
 (سئل) في نصراني أشيع عنه أنه أسلم فاحضره القاضي وسأله عما وقع منه فقال أنا قلت  
 لا اله الا الله محمد رسول الله وهذه الكلمة يقولها العيسوي وغيره فقال له القاضي فيكون  
 محمد هذا نبيا ورسولا فقال نعم نبي ورسول هو اهـ فقال له مبعوث لكافة الخلق ودينه  
 وشريعته ناسخة لشرعية الاديان وما عدا ملته فهو باطل فقال له هذا لا أعرف ولا  
 تستوقفوني (أجاب) ليس في كلام النصراني المذكور ما يفيد دخوله في الاسلام صريحا  
 فلا يحكم عليه به بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الاشراف المعظمين  
 تعدى عليه شيخ قرية فخره وشتمه وآذاه بالكلام القبيح فهل اذا رفعه للقاضي وأثبت  
 عليه ذلك بالبينة الشرعية يكون للقاضي تعزير بما يليق بحاله (أجاب) اذا ثبت على  
 شيخ البلد المذكور ما يوجب عليه التعزير شرعا يكون للقاضي تعزيره بما يليق بحاله  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعندها بنت معتقة والدها فتزوجت  
 تلك البنت رجلا ودخل بها ثم بعد مضي خمسة أيام أخبر زوج البنت أنه وجدها ثيبا  
 فاخبرت البنت أن زوج سيدتها أزال بكارتها من نحو سنة فأنكر زوج سيدتها ذلك  
 فهل لا يلزمه شيء بمجرد قولها واخبارها بذلك (أجاب) نعم لا يلزمه والحال هذه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجني سب امرأة وقد فها بزواج ابنتها انه زنى بها بحضرة  
 بينة شرعية فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يلزمه حذف القذف سيما انها شريفة  
 ومنسوبة من آل بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويسوغ للقاضي إجراء الحد عليه  
 بعد ثبوته (أجاب) اذا كان المذوف بصريح الزنا حرا بالغا قلا مسلما عفيفا عن  
 الزنا يحد قاذفه بعد ثبوت القذف بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 كانت مع الجماعة الزناة وتاب من ذلك وحسنت ثوبتها وتزوجت برجل ومكنت معه مدة  
 ولزوجة أم وخال أغريا على أن ترجع مع الزناة ثانيا وصارت تمتنع من ذلك  
 فبعد مدة غاب الزوج عن بلد له لقضاء أشغاله ورجع فوجد الخال والام اخذا  
 زوجته مع صاعها وملبوسها وبعض امتهعة لزوجها وورداها مع الزناة فهل اذا رفعهما  
 للحاكم وثبت عليهم ما ذكر يكون للحاكم الشرعي تعزيرهما على ذلك (أجاب)  
 للقاضي تعزير كل من ارتكب من ذكره أو آذى مسلما بغير حق بقول أو فعل والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت امرأة وطلقها فتشاجر معها فحلف بالطلاق الثلاث انه  
 قبل بامها الزنا وهي محرمة عليه وهو محصن فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يثبت الزنا

الايشهاد اربعة من الرجال او بالاقرار اربع مرات عند الحاكم ولا يثبت بالاقرار مرة فلا يحسد الرجل المذكور حدا الزنا ويجب بقذف المحصنة حد القذف ثم انون جلدة بطلب المقذوف حيث كان القذف بصريح الزنا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قبطية في قرية من قرى الجزيرة اسلمت وحسن اسلامها وصارت من النساء المسلمات بحضرة جمع من المسلمين وهي بالغة عاقلة مختارة ثم غرها اهلها واستردوها الى دين النصرانية وصارت مرتدة فاحكمها وما يقع عمل بها شرعا (اجاب) تؤمر المرتدة المذكورة بالعود الى دين الاسلام فان اسلمت فيها ونعمت والاعتجبر على الاسلام وتخلد في الحبس الى ان تسلم ولا تقتل عندنا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى مصر بما ضمنه طالب الافادة عما يجب شرعا على الرجل الذي سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحضر بين يدي القاضي وشهدت عليه البينة واقر بذلك فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد وقع اختلاف في عبارات كتب المذهب في قبول توبة من ارتد بسب النبي صلى الله عليه وسلم وعدم قبولها واضطربت في ذلك اضطرابا كثيرا وعن مال الى قبول توبته صاحب نور العيون في اصلاح جامع الفصولين وعبارته نقلا عن رسالة حسام جلبي في الرد على البرازية في حكم تلك المسئلة اعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وارثا دالانه مناف لتعظيمه والايان الثابت بالدلة القطعية التي لاشبهة فيها فسيب جوده فيكون كفرا فيقتل به ان لم يتب فهذا مجمع عليه بين المجتهدين لكنه ان تاب وعاد الى الاسلام تقبل توبته فلا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنابلة على ما صرح به شيخ الاسلام على السبكي في كتاب السيف المسلول في سب الرسول وذكري في الحاوي من سب النبي عليه السلام يكفر ولا توبة له سوى تجديد الايمان وقد قال بعض المتأخرين لا توبة له اصلا فيقتل حدا استدلالا بقوله عليه السلام من سب نبيا فاقتلوه لكن الاصح انه لا يقتل بعد تجديد الايمان ولانه عليه السلام نهى عن اضرار الله عنه عن قتل من قال لا اله الا الله محمد رسول الله من اهل مكة الذين امره عليه السلام بقتلهم بما روى عنه عليه السلام انما سبهم النبي عليه السلام فقال على رضى الله عنه هذا من خوف السيف فقال عليه السلام اشرح قلبه وقال في آخر تلك الرسالة المفهوم من كلام صاحب الشفاء ان قتل الساب ليس حدا عند الحنفية بل كفر والكفر يزول بالتوبة والاسلام فيزول القتل بزوال سببه ثم قال وبالحجة فقد تبيننا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب المسلم عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى البرازية وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه فصار في أوائل الرسالة فنذكر وقال هذا الذي ذكرناه الى هنا حكم المسلم الساب ثم قال يقول المختير يؤيد ما ذكره من تخطئة ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى نقلا عن كتاب الخراج للإمام ابى يوسف أن من سب النبي عليه السلام يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند الامام خلافا لمحمد اه هذا وقد اجاب العلامة ابو السعود

١٢٧١

٢٢

صفر

١٢٧٣

١٤

مطلب في حكم سب النبي صلى الله عليه وسلم



المتى عن هذه المسئلة حين استفتى عنها بما حاصله ان المسئلة اختلافية فقد عرض على  
السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان ابن سليم خان في أم الجمع بين القولين  
والرعاية للذهبيين بان الاول ان ينظر الى حال الشخص التائب عن سب النبي عليه  
السلام فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصالح الحال يعمل بقول ابي حنيفة في  
قبول توبته ويكتفى بالتعزير والحبس تأديبا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغبير  
فلا يعتمد على توبته واسلامه ويتل حذافا من السلطان جميع قضاة مالكة ان يعملوا بعد  
اليوم بهذا الجمع لمسا فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم  
الحساب اه المراد ونقله في تنقيح الحمادية وزاد عليه وذكر ان صاحب الدر المختط  
رأه على العمل بهذا الجمع الذي ذكره ابو السعود ونقل عن معين المحكام موزيا الى  
شرح الطحاوى ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة  
وحكمه حكم المرتدين اه وفي المنتف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد  
وحكمه حكم المرتد في فعل به ما يفعل بالمرتد اه فتقوله في فعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في  
قبول توبته كما لا يخفى ثم قال والحاصل ان هذا المقام من مداخض الاقدام قد وقع فيه  
فضلاء عظام وبعد ظهور النقل المصرح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند  
تام ثم قال فعلى المفتي ان يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل النفس من  
اعظم الاثام ولو ثبت ان قتله منقول عن الامام فمنع نقل خلافه يجب الاعراض عنه  
والاجام لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات اه وفي رد المحتار على الدر المختار اقول  
ورأيت في كتاب الخراج لابي يوسف ما نصه وايمار رجل مسلم سب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبأنت منه امرأته فان تاب والا  
قتل وكذلك المرأة الا ان اباحية قال لا تقتل المرأة وتجب على الاسلام اه وهكذا  
نقل الخير الرملى في حاشية البحران المسطور في كتب المذهب انها ردة وحكمها حكمها  
ثم نقل عبارة المنتف ومعين المحكام انتهى المراد منه وعلى هذا فلا احتياط عدم قتل  
الساب المذكور ان تاب ورجع وحسنت توبته وظهر صلاحه والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة خالية من الازوج تدخل وتخرج في بيت رجل اجنبي لقضاء حاجة زوجته ثم  
بعد ذلك بمدة من الشهور ظهر بتلك المرأة حبس ظاهر فادعت المرأة انه من صاحب  
البيت الذي تدخل فيه وتخرج منه فانكر الرجل صاحب البيت دعواها ذلك ومجدها  
فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يترتب على الرجل المذكور بدعوى  
المرأة الاجنبية ان حبسها منه المجردة عن الاثبات الشرعي شئ والله تعالى اعلم (سئل)  
من المحافظة بمصر في غرة ذي القعدة سنة ١٢٧٨ بما حاصله قد ورد لديوان افادة من  
الضابطة في ٢٩ شوال سنة ١٢٧٨ ومحبوب بها اوراق ضمن ما حصل من امرأة  
تدعى هنا بنت عبد الهادي المرياقي من كونها تزوجت بشخص نصراني يدعى عطية



١٢٧٨

٣

١٢٨٠

١٥

صفر

مسعودا من بياض النصارى بديرية بني سويف ووسمت على يديها صليباً وسمت نسبه  
 مريم بنت حنا عبد الملك ثم عادت للاسلام وم غوب النظر في ذلك وحيث القصد رؤية  
 تلك المادة بطرف فضيلةكم بالاتحاد مع حضرات العلماء وما يمتصوب شرعا يفاد عنه لزوم  
 ترقيمه والاوراق عدد ٦٠ رسالة ليصير الاجراء حسب ما ذكر وترد الافادة مع اعادة الاوراق  
 ليجري اللازم (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه المادة والافادة عنها ان هذه  
 المرأة قد ارتكبت حرما عظيمة وزيادة على ذلك حصول ما يفيد الارتداد عن دين  
 الاسلام فتستحق التعزير لئلا يكون حيث انها تابت ورجعت عن ذلك واسلمت فتقبل  
 توبتها والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بالغ عاقل تعدى على والده بالضرب والشم وتنف  
 شعر من محبته وضر به بالنعل ايضا على رأسه وخنقه بيده حتى كاد أن يزهق روحه  
 فهل يعزى شرعا بأشد التعزير الالائي في تظهير ما فعله في حق والده مما ذكر وهل ايضا  
 اذا ادعى الولد المذكور على والده بشيء من متاع والده الكائن في منزله لا يقضى له بدون  
 بينة شرعية سيما وهو في معيشة والده للآن وليس للولد كسب يختص به (اجاب)  
 حيث تعدى الولد على ابيه بذلك فاه يعزى تعزير الالائي بانه اذ كل معصية ليس فيها حد  
 مقدور ففيها التعزير واذا كان الولد في عيال ابيه وليس له كسب خاص به لا يقضى له  
 بما ادعاه من متاع ابيه الا اذا اثبت انتقاله اليه بناقل شرعي بل المحكم كذلك لو لم يكن  
 في عياله بعد تحقق كون المدعى به تحت يد الاب والله تعالى اعلم (سئل) من الهند  
 بما صورته بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونستعينه ونصلي على رسوله وعلى آله  
 وصحبه (وبعد) ما يقول العلماء الحنفية العامة لون والفقهاء الكاملون من الحرمين  
 الشريفين وغيرهما أيدهم الله تعالى ونفعنا ببركاتهم آمين في تصحيح الجوابين  
 للفر يقين المختلفين للسؤالين الاتيين المكتوبين بعد فان علماء بلدتنا اختلفوا فيهما  
 فلرفع الاختلاف وتحقق القول المختار سئل من نحاير العلماء وفحول الفقهاء من  
 مذهب الحنفية أ كثرهم الله تعالى في البرية ان يبينوا حيث يتضح لنا ان الفريق  
 الاول في الجواب مصيب أم الفريق الثاني فينبوا بوجه الكريم توجروا في الدنيا والدين  
 (أما السؤال الاول) فان رجلا من الامراء يسمى بنيد مثلا سرق ماله من بيته فاطلع عليه  
 فشرع في تفحصه وتجسسه من بين اتباعه وخدماه فقال رجل من اتباعه يقال له عمرو  
 مثلا اني سرق ماله من بيتك وأعطيته رجلا آخر يقال له خالد مثلا لان يبيعه هو يخطي  
 ثمنه لي فاعطاني ثمنه وأحضر من المال المسروق شيئا ولم يحضر شيئا فالك المال يعني زيدا  
 حبس عمرا وخالد اثلاثة أيام وايضا أمر بعض خدماه بضر بهما ليقر او يحضر ابقية  
 المال فضر بهما بالجرائن ثم من شجر تمر الهندي بحضرة زيد بمقدار نصف الساعة ثم زاح  
 زيد في البيت وبعد غيبوبته ايضا ضر بهما الخدام المذكورون وايضا ضرب السارق  
 الموسوم بعمر وبالرجل مرارا كثيرة بين كفي خالد امهاون له ثم اطلع على هذه الواقعة

حاكم البلدة ولم يدع أحد فاستعفى من العلماء هل يجوز للحاكم أن يعزر زيدا ببلادعوى  
أحد أم لا فاختلف الفريقان في الجواب (فاجاب الفريق الاول) بأن لا يعزره الحاكم  
بلادعوى أحد لان صاحب الفتح والدر المختار وغيرهما من المحنفية أجمعين اشترطوا  
الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد أى في الجناية التى يجنى فيها على الانسان  
خاصة حيث صرح صاحب الحاشية الشامية تحت قول صاحب الدر المختار وعزر كل  
م تركب منكرا الى آخره نقلا عن الفتح بأن ما يجب حقا للعبد يتوقف على الدعوى وهكذا  
في جميع الكتب (واجاب الفريق الثانى) بأنه يجوز للحاكم أن يعزره من غير أن يدعى  
عليه أحد لان أمره الخدم بضرب السارق والمعاون له لا يجوز له شرعا لانه لم يكن حاكما  
فللحاكم أن يعزره بلادعوى أحد لان مبنى التعزير على السياسة قال صاحب البحر الرائق  
وظاهر كلامهم ان السياسة هى فعل شئ من الحماكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل  
دليل جزئى (فقال الفريق الاول) فى معنى الرواية انها محمولة فيما اذا كان حق الله تعالى  
خالصا وفيما اذا اجتمع حق الله تعالى وحق العبد لكان حق الله غالب فيه أو يكون  
الفساد من الظالم عاما لا يختص بشخص واحد أو تكرر منه كما يظهر من الامثلة المذكورة  
فى كتب القوم لمسئلة السياسة وايضا المراد من مسئلة السياسة المذكورة فى البحر وغيره  
شدة التعزير حتى النفي والقتل وحبس الدوام وغيرها وان لم يرد بتلك الشدة دليل جزئى  
أما اذا كان حق العبد خالصا أو اجتماعا وحق العبد غالب فيه فلا يعزر بلادعوى أحد كما  
صرح به غير واحد من الفقهاء المحنفية فوردت الدلائل الصريحة بتوقفه على الدعوى  
فى حقوق العباد والمحب ان بعض الاذكياء القطن يقول انه وقع سهو من الكتاب  
فى عبارة رد المختار فى قوله دليل جزئى وينبغى ان يكون دليلا خبريا بالمخاء المعجزة والباء  
الموحدة (وأما السؤال الثانى) فهو ان زيدا المذكور المالك لما راح فى البيت ضرب  
عمرو السارق خالد ابرجه مرارا كثيرة بغير أمره وبغير حضوره كما أفر هو بنفسه وضربه  
خدماه بالجرائد أيضا ثم ألقيا فى الحجرة فسات خالد المعاون للسارق ولم يثبت انه  
مات بضربات الجرائد أم مات بسدة ضربة رجل السارق فعلى أى حال كان بعض  
اولياء الميت عفووا واصطلحوا على مال بل ما أقاموا الدعوى وما ادعى السارق المضروب  
ايضا فاطاع حاكم البلدة على الواقعة أفيجوز حينئذ للحاكم أن يعزر زيدا بعد عفو الاولياء  
أو الصلح على مال مع عدم الدعوى من السارق المحي أم لا يجوز فاختلف الفريقان من  
علماء بلادتنا فى هذا الجواب ايضا مثل السابق (فاجاب الفريق الاول) بأنه لا يجوز للحاكم  
ان يعزره فى الصورة المذكورة لان حق العبد سقط بعدم الدعوى وبالعفو والصلح فما  
بقى حق الله تعالى للجزاء فى الدنيا لان الفقهاء صرحوا ان حق الله تعالى فى حقوق العباد  
تابع ومغلوب فلما سقط المتبوع والغالب سقط التابع والمغلوب فى ضمنه كما فى رد المختار  
والقنية وغيرهما وكما قال أبو المكارم فى شرح مختصر الوقاية أما لقصاص ففيه حق الله

تعالى ايضا لكان الغالب فيه حق العبد والعبارة للغالب وهكذا في الولو الجمية تنقل عن  
فتاوى الصدر الشهيد في كتاب الحج حيث قال اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد اه وقال  
في الاشياء التابعة يسقط بسقوط المتبوع وأيضا قال في موضع آخر يسقط الفرع اذا سقط  
الاصل (وأجاب الفريق الثاني) بأنه يجوز للحاكم أن يعزر بعد عفو الاولياء أو صلحهم  
على مال وبعدم الدعوى أيضا لانه بسبب عفوهم يسقط القصاص في العمد والدية في  
شبه العمد وهما كاتبا جزاء للمحل لا جزاء للفعل فبقى جزاء الفعل بعد العفو أيضا فبذلك  
يجوز للحاكم أن يعزره كما قال صاحب التوضيح ان القصاص من وجهه جزاء للمحل ومن  
وجهه جزاء الفعل أما الاول فلقوله تعالى أن النفس بالنفس وكونه حقا لولياء المقتول  
يدل على هذا وأما الثاني فلانه شرع ليكون زاجرا من هدم بنيان الرب والزواج كالمحدود  
والكفارات انما هي أجزية الأفعال ووجوب القصاص على الجماعة يدل على كونه جزاء  
الفعل (وقال المحوى) في آخر القاعدة السادسة المستحق اذا أسقط حقه كان للامام  
التعزير لانه شرع للاصلاح وقد ثبت ذلك في اقامته وقال في الفتاوى الخيرية تنقل عن  
حاشية الاشياء للشيخ خير الدين الرملى معزيا الى العزير عبد السلام فائدة ما من حق من  
حقوق العباد يسقط باسقاطهم أولا يسقط باسقاطهم الا وفيه حق الله تعالى وهو حق  
الاجابة والطاعة سواء كان الحق مما يباح بالاباحة أولا فاذ سقط حق الآدمي بالعفو  
هل يعزر من عليه الحق لانتهاك الحرمة ففيه اختلاف المشايخ والمختار انه لا يسقط تعزيره  
اغلاقا لباب الجراءة على الله تعالى انتهت عبارته بلفظه (فقال الفريق الاول) في جواب  
الفريق الثاني ان رواية المحوى المنقولة في بيان الفرق بين المحدود والقصاص من  
الاشياء منقولة من الزركشى وقوله لا يكون حجة على الحنفية بثلاث دلائل (الاول) ان  
الزركشى شافعى المذهب كما صرح به المحوى في مواضع شتى من حاشيته على الاشياء فلا  
يكون قوله حجة على الحنفية (والثاني) ان قوله وقع بطريق النظر في قول النووى في  
اطلاق الشفاعة ولا دخل في هذا المقام لذكر سقوط التعزير أو عدمه وقول النووى  
مؤيد بالاكثرفلا يعاب قول الزركشى بمقابله قول النووى ويظهر قولنا غاية الظهور اذا  
نقلت عبارة المحوى نقلا كاملا فلهذا أنقل عبارة ما سبقها وما لحقها وهى هذه قال النووى  
في شرح مسلم واجمعوا على تحريم الشفاعة في المحدود اذا بلغ الامام وانه يحرم التشفيع  
فيه فاما قبل بلوغ الامام فاجازه أكثر العلماء اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى  
للمسلمين فان كان لم يشفع فيه وأما المعاصى التى لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير  
فتجوز الشفاعة فيها والتشفيع سواء بلغت الامام أولا لانها أهون ثم الشفاعة فيها  
مستحبة اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى قال الزركشى في قواعده واطلاق الشفاعة  
في التعزير فيه نظر لان المستحق اذا أسقط حقه كان للامام التعزير لانه شرع للاصلاح  
وقد ثبت ذلك في اقامته وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استحبابها انتهت عبارة المحوى

فثبت من نقل العبارة غاية الثبوت ما قلناه آتفا ولا يثبت أيضا من قول الزركشي  
ثبوت التعزير فيما قلناه غاية ما في الباب أنه يثبت منها على تقدير التسليم عدم استيجاب  
الشفاعة في المعاصي المذكورة وهو خارج عن المبحث (والثالث) أن قول الزركشي  
مخالف لقواعد الحنفية وتصريحاتهم أما مخالفته للقواعد فلما مر آتفايان التابع يسقط  
بسقوط المتبوع كما مر في الأشباه وأما مخالفته لتصريحاتهم فسنذكرها ولا ريب أن  
القصاص جزاء المحل من وجه كما في التوضيح ومن وجه جزاء الفعل وذلك أنهم وهو  
في الآخرة فإن شاء الغفار غفروا وإن شاء انتقم عاقب أما في الدنيا فليس له جزاء بعد العفو  
وكيف لا فقد صرح صاحب تسكملة البحر الرائق في باب ما يوجب القصاص وما لا  
يوجبها ناقلًا عن الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقتله، وجلسه حتى مات جوعاً قال محمد  
رحمه الله أوجعه عقوبة والدية على عاقلته والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله أنه  
لا شيء عليه (وأما الجواب عن الرواية الخيرية) فهو أيضاً بمثل جواب قول الزركشي لأن  
العز بن عبد السلام المذكور في الخيرية تظن أنه كان شافعيًا كما في الطبقات الوسطى  
لأننا العلامة المحافظ تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي الشافعي تغمد الله برحمته  
في ترجمة عز الدين بن عبد السلام والفتاوى الخيرية المحدثه الموجودة في البلدة تحتوى  
اغلاطا كثيرة ويؤيد ما قلنا بأن عز الدين الموصوف كان شافعيًا وروايته موافقة  
لرواية الشافعية ما في المحاوى الصغير للقرطبي الشافعي إذ وقعت الرواية في باب شرب  
الخمر مثل ما في الخيرية عن عز الدين وفي المحاوى عن الزركشي ولأن روايته مخالفة  
لتصريحات الفقهاء الحنفية كما في القنية ناقلًا عن السيدي أبي التعزير من حقوق العباد  
حتى يسقط بالعفو إلى آخره وفي الشامية تحت قول الدر المختار في فصل التعزير وهو  
أي حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الإبراء والعفو إلى أن قال وذلك أن جميع ما مر من  
الفاظ القذف والشم الموجهة للتعزير بمنى عنها شرعا قال تعالى ولا تأبوا باللقاب  
فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد لم حاجته ولذا وقع سقط التعزير  
إلى آخره فثبت منهما أن رواية الخيرية مخالفة للقنية والشامية فلا يعابها بما بلت سما ولا  
يفتي بها وكيف يفتى بها فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعز أحدًا بعد العفو بل قال رجل  
في تقسيم الشربة لحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه ابن عمك فغضب صلى الله عليه وسلم  
ولم يعزوه لأن التعزير لمحق آدمي وهو النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز تركه كما مر في الفتح  
في باب التعزير (والفرق الثاني) يقول أنه لا تعتبر رواية الشامية بمقابلته الرواية الخيرية  
لأن الخطيب خير الدين الياس زاده جامع الفتاوى الخيرية عزار رواية عدم السقوط إلى  
خير الدين الرملي وهو عزز إلى العز بن عبد السلام وابن عابدين لم يعز رواية السقوط إلى  
أحد والياس زاده مقدم على صاحب رد المختار (والفرق الأول) يقول أن رواية الشامية  
مؤيدة برواية القنية المتقدمة على خير الدين الرملي شيخ مؤلف الدر المختار وبالحديث



سنة

محرم

١٢٨٣

٤

الشريف المنقول في فتح القدير كما بينا في مثل هذه الصورة يعتمد على رواية الخيرية عن  
العز بن عبد السلام أم على رواية القفية ورد المختار وغيره بنوا إليها العلماء الراسخون  
واهدونا هداية كاملة وأرشدونا إلى سبيل الرشاد جزأكم الله تعالى في الدارين خير الجزاء  
آمين (اجاب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وما توفيق الابالله والشكر له ملهم الصواب  
والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب (وبعد) فاني اطاعت على ما  
تضمنه هذا المجموع من السؤالين والجوابين المحررين من الفريقين من علماء الهند  
والعارضات الصادرة بينهما فيما أجاب به كل منهما وحيث كان المقصود ابداء ما به يظهر  
المصيب منهما من غيره وتحقيق القول المختار على مقتضى قواعد مذهب امام الاثمة خادم  
الكتاب والسنة الامام الاعظم أبي حنيفة بن ثابت النعمان أسكنه الله فسيح الجنان  
(فاقول في ذلك وبالله التوفيق) أن الصواب هو جواب الفريق الاول لكونه موافقا  
لفروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله حسب النقول المذكورة في أجوبة الفريق  
الاول وما في الدر المختار ونقل عن الفتح ما يجب حقا للعبد لا يقيمه الا الامام لتوقفه على  
الدعوى الا أن يحكما فيه فليحفظ وكثير من كتب المذهب صرح فيها بالتعزير  
الواجب حقا للعبد يتوقف على دعواه وطلبه فلا يكون للامام ولا للقاضي اقامته بلا  
طلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايذاء والشر والفساد من الشخص فينتقل حكمه من  
كونه حقا للعبد مخصوص الى كونه حقا لله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون  
للإمام أو للقاضي تعزيره وإجراؤه ما تكون فيه المصلحة دفع الفساد قال العلامة زين بن  
نجيم صاحب البحر الرائق في رسالته الخاصة بالتعزير ذكر في فتح القدير معزيا الى فتاوى  
قاضي خان التعزير بحق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه البراء والعفو والتهادة على  
الشهادة وتجري فيه اليمين يني إذا أنكر أنه سبه يحلف ويقضى بالنسكول ولا يخفى على  
أحد أنه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله تعالى فحق العبد لا شك أنه يجري فيه ما ذكر  
وأما ما وجب منه حق الله تعالى فقد ذكرنا أنه يجب على الامام ولا يحل له تركه الا  
فيما إذا علم أنه انزجر القاعل قبل ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز إثباته بمجرد  
شهادته فيكون مدعيا شاهدا إذا كان معه آخر انتهى ما في فتح القدير فقد استفيد منه  
سماع البيهقي بالدعوى ويدخل التعزير تحت قولهم في تفسير البحر المحبول في كتاب  
الشهادات هو ما تضمنه حق الله تعالى او حق العبد والمجرد الذي لا يقبل ولا تسمع البيهقي  
عليه هو ما يتضمن حق الله تعالى ولا للعبد كما في الهداية وغيرها فحق الله تعالى أهم من  
المحدود والتعازير التي هي من حقوقه تعالى لان المراد بحق الله تعالى كما صرح به  
الاصوليون ما تعلق نفسه به بالعبادة وذكر في المعراج في شرح قوله في الهداية لا تسمع  
الشهادة على جرح مجرد فان قيل انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاجر بما فيه قلنا  
هو محمول على ما إذا كان ضرره يمتد الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام فيدخل



تحت ما إذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي بلسانه ويده فاذا علموا للقاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ويمنعه أشد المنع ويمنعه بما يليق بحاله ثم بعد أسطر قال وهذا كالضريح في أن مجرد الاعلام والاخبار للقاضي يكفي لتعزير بالتقاضي من غير توقف على دعوى حيث كان من حقوقه تعالى وتفسيره في القنية بأن ارتكب منكرا ليس فيه حدم مشروع من غير أن يجنى على انسان انتهى وقال في الفتاوى الخير يتجوابا عن سؤال نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بسده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتمحض حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يتبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انس علماء ونايان المخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل الى آخر ما ذكره فانت تراهم جميعا خصوصا التعزير بلا طلب وبلا دعوى بالتعزير الواجب حقا لله تعالى خالصا ولم يقدسه شخص معين وأما الواجب حقا للعبد فيتوقف على ذلك كما تقدم التصريح به (وأما جواب) الفريق الثاني فهو دعوى بلا دليل مستقيم وما ذكره في الاستدلال فهو عقيم لا ينتج المدعى كما لا يخفى على كل من ادعى اذ العبارة المنقولة عن البحر في مبدا الجواب التي هي تفسير للسياسة لا تفيد شيئا في المدعى كما هو واضح وما نقله عن الخير الرملي وحاشية الاشياء للسيد المحوى لا يليق أن يذكر دليلا في مقام النزاع واقامة الحجج اذ هذا كله مذهب للغير كما هو صريح العبارات التي فيها ذلك ولا يصح اثبات حكم فرع في مذهب باقوان أهل مذهب آخر لا سيما مع مخالفته لفروع المذهب الصريحة ولاصوله وتوابعه الصحيحة فلا سبيل الى الاستناد اليه ولا الى الترجيح به والتعويل عليه على انك قد رأيت الشيخ الخير الرملي أفاد عند ذلك في جوابه الذي اسندناه اليه مراعيافروع مذهبه فهو المعول عليه وبذلك اتضح الحق وبان وماذا بعد الحق الا البهتان ولو لا خشية الاطالة والملا لا كثرت من نقل الادلة والعلل على ان المقام جلي المأخذ واضح الملحظ غني عن الاكثار لذوى الاعتبار وفي هذه القدر كفاية لذوى الدواية ونسئله سبحانه السلامة والوقاية في المبدأ والنهاية وهو أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) بافادته واردة من شيخ الجامع الازهر مؤرخة في ٢ ربيع الآخر سنة ٨٣٠ مذكور بها من بعد مطالعة حضرتكم صورة ماورد من مجلس الاحكام بتاريخ غرة الجمارى المشروحة بميمينه وفهم حضرتكم ما ندون بها ترد الافادة عن المصرح به في المذهب فيما يختص بتأديب الاطفال شرعا كى يدعو جها يتحدر للمجلس عن ذلك حسب الطلب وورد ماورد من المجلس فيما تقدم كان صدر من الاحكام مضبوطة في ٥ شوال سنة ٢٨٠ تشمل على ان غلام عمره سبع سنين كان يتعلم اقرآن في مكتب بناحية دماص دقهلية فما كان من فقيه المكتب الا انه ضرب الغلام

المذكور بالسكف على وجهه حتى أثر فيه الخاتم الذي كان في أصبعه ثم إن العريف ضرب به  
 به صامن خشب الصنط فانكسر ساعده وقد حكم في تلك المضبطة بما تراءى على الفقيه  
 والعريف المذكور بن وتوضح من ضمنها أنه معرفة حضرة مفتي مصر ومن يقتضي من  
 حضرات العلماء تعمل طريقة بما يرخص به إلى مؤيدي الأطفال وغيرهم من معلمي  
 الصنائع في حق من يلزم الحال لتأديبه من الأطفال بحيث يكون ذلك التأديب إما  
 بواسطة التصريح إلى ذلك الطفل بتأخير الانصراف عن النزول مع أفرانه بمسافة  
 معينة أو امتناعه عن تناول إلا كل زمنا يسيرا بالنسبة إليهم وإذا كان هذا لا يثمر فيه  
 ويتعين أن يكون تأديبه بالضرب فيكون ضربه بالتجنب عن الموضع المؤدية إلى  
 الخطر بالجسم وعلى كل حال لا يحصل التجاوز في تلك الأنواع عن الحد اللائق وأنه يعمل  
 الطريقة اللازمة يصير إعلانها في الجهات عموما بحيث كان تنبيه على حضرات العلماء  
 بذلك ومن وقتها ما علمت الطريقة اللازمة عما ذكر فاقضى تحريره لحضرتكم حتى  
 بالاتحاد مع حضرة مفتي أفندي مصر ومن يقتضي من حضرات العلماء تعمل الطريقة  
 الموافقة لذلك وترد الافادة عنها للنظر فيها وإجراء المقتضى وهذا كما روي (أجاب) أن  
 المفهوم من كتب المذهب أنه يجوز للعالم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل الضرب  
 وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الأب أو الوصي وأنه لو مات  
 من ضرب التأديب يضمن ويقيد بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الولي  
 لا يضمن ما لم يجاوز المعتاد على قولهما ورجع إليه الامام وحكي الاجماع عليه ولم يقيد  
 الضرب باليد على ما نقله السيد الطحطاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال  
 والمنصوص أنه يجوز للعالم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضربا وسطا سليما ولم  
 يقيد بغير العصا انتهى المراد بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه باليد  
 لا بالنخبة وقد ذكر أنه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشباه  
 والنفائث ويقام عليه أي على الصبي التعزير إن كان من حقوق العباد كما مر عن التنوير  
 وكذا يحبس تأديبا لعقوبة كما في السراجية ومن هذا يعلم أن المؤدب لا يجوز له تجاوز  
 المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب بوله الحبس للتأديب وإن يكون  
 ضرب التأديب باذن الولي وأنه مقيّد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد أيضا على  
 التعليم حسب اتوضح والله تعالى اعلم (سئل) في ذم على دين النصاري أسلم أسلاما صحيحا  
 ثم تزوج بمسلمة ورزق منها بنتا واستمر على اسلامه مدة ثم ارتد عن دين الاسلام وكان  
 يملك حال اسلامه عقارا واستمر في ملكه إلى أن ارتد ومات على الردة وله أولاد وزوجة على  
 دين النصرانية فهل يكون ماله الثابت في ملكه حال اسلامه ميراثا لبنته المسلمة ولا يرثه  
 ورثته الذميون النصاري ولا ينفذ تصرفهم في ذلك ببيع ونحوه حيث لا ملك لهم فيه أم  
 كيف الحال (أجاب) نعم يكون ما يملكه حال اسلامه ميراثا لبنته من الزوجة المسلمة إذا لم

١٢٨٣

٩

جمادى الاولى

١٢٨٦

يكن له وارث سواها ولا يرثه أولاده وزوجته الذميون لا فيما استقر في ملكه قبل الردة ولا فيما حدث له بعدها ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اجازة منها فان ملك شيئا حال رده ومات عليها فذلك في موضع في بيت المال لعامة المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما نصه في رجل تظاهر بين الناس بدعواه ان له اطلاقا على معلومات ما يتأق في الامور المغيبات وبذلك انعكفت الناس على أقواله وحصل في ذلك اضطرابات وفشا بينهم من أقواله تشبثات وحر كات تورث الاختلال بالراحة العمومية و يترتب منها أمور فساد تورث ضد الائتلاف والامن العمومي فاذا يكون المحكم في حق المتجاذي على ذلك (اجاب) من يتحقق عليه انه يدعي ان له اطلاقا على ما يتأق أي يحصل من الامور المغيبات وبسبب ذلك انعكفت الناس على أقواله وحصل من ذلك اضطرابات وفشا بينهم من أقواله تشبثات وحر كات تورث الاختلال بالراحة العمومية و يترتب منها أمور فساد تورث ضد الائتلاف والامن العمومي كما ذكر في هذا السؤال فهذا اذا كان مستندا فيما ذكر صريحا أو دلالة الى سبب لا يوجب الكفر من جهة الاعتقاد فقط دارت كسب محرما في عزر التعزير باللائق به بما رآه المحاكم والله تعالى اعلم (سئل) بأسئلة أربعة واردة من بلاد الروم وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦٠ ثلثة منها قيدت في هذه الترجمة بهذا التاريخ من متواليه والرابع قيد في كتاب النكاح من هذه الفتاوى هذا التاريخ (الاول) فيمن قال ان دخلت في موضع فلان فانا كافر ثم دخل في الموضع المذكور هل يكفر أم يحنث ويلزمه كفارة يمينه حيث كان ذلك لامر في المستقبل (اجاب) يلزمه بذلك كفارة يمين لحنثه بالدخول ويكون يميننا ولا يكفر ان لم يكن في اعتقاده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل أو بالحلف في الغموس ان كان حلفه على امر قد مضى كان كنت فعلت كذا فهو كافر أو يهودى وقد كان فعله لعدم رضاه بالكفر وان كان في اعتقاده أنه يكفر في الحلف بالغموس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيه بالرضاه بالكفر وهو الاصح كما في الدرر وحواشيه من كتاب الايمان والله تعالى اعلم (الثاني سئل) في رجل لم تجر على لسانه كلمة الكفر لكنه اعتقد بقلبه ما يكفر هل يكون كافرا وان لم يتلفظ أو يتوقف كفره على اجتماع القول والاعتقاد بالقلب (اجاب) لا يتوقف كفره على اجتماع القول مع الاعتقاد في القلب بل اذا اعتقد بقلبه ما يكفر يكون كافرا كما انه لو جرى على لسانه كلمة الكفر فانه يحكم بكفره ظاهرا في الدرر وحواشيه من الردة ان ركن الردة اجراء كلمة الكفر على لسانه وهذا بالنسبة الى الظاهر الذي يحكم به الحاكم ولا فقد تكون بدون كماله عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين والله تعالى اعلم (الثالث سئل) فيمن كان حنفي المذهب وأراد أن ينتقل الى مذهب الشافعي أو المالكي أو الحنبلي هل يجوز ذلك أم لا يجوز وان لم ينتقل بالسكينة بل أراد أن يعمل في بعض المسائل باحده هذه المذاهب يجوز أم لا يجوز (اجاب) الانتقال من مذهب الى مذهب سواء كان مذهب

١٢٩٣

٣٠

١٢٩٦

٨

أبي حنيفة أو غيره من المذاهب الثلاثة أن كان لغرض صحيح ديني لا للاستغفار بما كان  
معتقدا له يجوز ولا بان انتقل لامر ديني أو استخفا بما انتقل عنه فانه لا يجوز ويأثم  
ويستوجب التأديب والتعزير وأما العمل في بعض المسائل بغير مذهبه معتقدا ذلك الغير  
من المذاهب المذكورة فهو جائز إن خلا عن التلغيق بأن اختلفت الحادثة كما افاده في  
رد المحتار على مقدمة الدرر نقلا عن العلامة الشرنبلالي في العقد الفر يد والله تعالى أعلم  
(سئل) من طرف الحكومة الخديوية المصرية بما صورته ما تقول علماء الدين المحاملون  
لشريعة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين في رجل خرج  
عن طاعة خليفة الله في أرضه المبايع من أهل الحل والعقد من المسلمين وانه قد اجاعهم  
على خلافته وامامته فأغرى بعض أهل الجبال في بلاد السودان وتحايل عليهم بنزاعه  
وتمويهاته وقاتل معهم جيش المسلمين وادعى الامامة العظمى وانه المهدي المنتظر  
وصار يكتب الى بعض تلك الجهات مكاتبات يدعوهم بها الى طاعته والقتال معه  
اعسا كرام المسلمين ونائبه ومن جلة ذلك ما كتبه خطابا الى شيخ عمر بان في جهة سواكن  
ومن تبعه مضمونه بعد ذكر البسملة والحمدلة والصلاة على سيدنا محمد وآله وذكري آيات  
قرآنية وأحاديث أمرة بالجهاد في سبيل الله ونهاية عن موالاة أعدائه تعالى انه ادعى  
الخليفة الكبرى لنفسه واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه المهدي المنتظر وانه أجلسه  
على كرسيه مرارا بحضور الخلفاء والاقطاب والخضر عليه السلام وان الله تعالى أيده  
بالملائكة المقربين والانبياء والاولياء من لدن آدم الى زمننا هذا والمؤمنين من الجن  
وانه في ساعة الحرب يحضر معهم أمام جيشه سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بذاته  
الكرمية وأتاه سيف النصر من حضرته صلى الله عليه وسلم وانه أعلم انه لا ينصر عليه معه  
أحد ولو كان الثقلين من الانس والجن وانه صلى الله عليه وسلم قال له ان الله جعل له  
على المهدية علامة وهي الخال على خذه الايمن وجعل علامة أخرى تخرج راية من نور  
وتكون معه في ساعة الحرب يحملها عزرائيل عليه السلام ثم قال له صلى الله عليه وسلم  
انه مخلوق من نور عنان قلبه وذكر ان من له سعادة صدق انه المهدي المنتظر وانه صلى  
الله عليه وسلم أخبره ان من شك في مهديته كفر بالله ورسوله وان من عاداه كافروا من  
دار به يخذل في الدارين وماله وأولاده غنمة للمسلمين وبشره صلى الله عليه وسلم بأن أصحابه  
كأصحابه وان عوامهم لهم رتبة عند الله كرتبة الشيخ عبد القادر الجيلاني وذكر ان الله قد  
أبطل حكم الترك بظهور دينه وفل تشوكتهم وسماهم النبي صلى الله عليه وسلم كفارا  
بل انهم أشد الناس كفرا حيث انهم ساعدون في اطفاء نور الله تعالى وأمر بالتجهز  
لقتالهم لأم الله له بهو بشره بنحو اص وبشار لم تكن لمن قبله وانه وجه اليهم الشيخ  
عثمان أبابكر للاستعانة به على اقامة الدين وجهاد الكافرين وجعله أميراعليهم الى  
آخر ما ذكره من أمرهم بقتال من خرج عن طاعته وأمرهم ببايعته وزخرف به كلامه فما



ذى القعدة

١٨

سنة

١٣٠٠

تقتضيه الاحكام الشرعية في هذا الرجل وفي أواخره واجرا آتة أفيدونا بأجورين  
(أجاب) هـ ولا أيضا بمضاء واختام مشاهير علماء الجامع الأزهر من المذاهب الثلاثة  
وهم كل من الشيخ عبد الحماد بن محمد بن أبي بيارى والشيخ محمد عيسى الفلماوى والشيخ  
عبد الرحمن الشربيني والشيخ محمد العسماوى والشيخ أحمد شرف الدين المرصفي والشيخ  
أحمد الغربي الشرفاوى الشافعي كل منهم والشيخ أحمد الجيزاوى والشيخ أحمد الرفاعي  
والشيخ اسمعيل الحمادى والشيخ عبد القادر المازنى والشيخ سليم مطر البشري والشيخ  
محمد البسيوني والشيخ حسن داود والسيد على البلاوى والشيخ نصر مبارك العسمراني  
والشيخ أحمد حنفي المسالكى كل منهم والشيخ عبد الرحمن البجراوى والشيخ حسين  
الطرابلسي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ راشد افندي والشيخ حسين الخليلي  
والشيخ حسونة النواوى والشيخ عبد الله الدرساوى والشيخ عبد القادر  
الدلبشاني والشيخ سليم عمر الغريبي والشيخ مسعود البلسي والشيخ صالح الطرابلسي  
الحنف في كل منهم بما نصه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مظهر الحق ورمز هق الباطل  
والصلاة والسلام على رسول الله سيد الاواخر والاوائل أما بعد فقد اطلعنا على ما كتبه  
المتهدي السوداني الى بعض أهل سوا كن المسطر مضمونه بهذا السؤال المخبر فيه بأنه  
المهدي المنتظر والخليفة الاكبر يحرضهم فيه على قتل الترك ومن معهم من المسلمين  
الحار جين عن طاعة فوجدنا ما تضمنه من ذلك معارضا للكتاب والسنة مخالفا لما  
عليه أئمة الامة المحمدية وذلك انه ادعى ان الله أيد به بالخلافة الكبرى وان النبي صلى الله  
عليه وسلم أخبر أنه المهدي المنتظر وآية ذلك خال على خذاه الايمن وراية من نور يحملها  
عزرائيل جالة حربه وآتاه سيف النصر فيتصر على كل محارب الى آخر ما ذكره وذلك  
لا يحقق دعواه ولا يؤيد شيئا من صريح كلامه ولا يفواه اذا الخال المذكور يشترك فيه  
مع كثير من الناس والراية المذكورة غير محسوسة بشئ من الحواس على ان اظهار  
الخارق على يد غيري لا يستلزم ولا يثبت بل يكون على يد فاسق استدر اجاورؤيته صلى الله  
عليه وسلم بعدموته ولو يقطعة على القول بجوازه او أيد به ابن حجر وغيره كروية ههنا ما  
لاتناط بها احكام شرعية كما ذكره النووي في شرح مسلم وصاحب المواهب وقال ان  
حياته صلى الله عليه وسلم حينئذ حياة أخرى لا تتعلق بها الاحكام وصرح ابن حجر كانقله  
عنه المناوي في شرح الشهاب ان هذه من الخوارق التي لا تقتض بها القواعد الكلية  
ولا تبني عاينها الاحكام الشرعية اه أي ومن القواعد الكلية ان لا تكون الخلافة  
الكبرى ولوللهدي الامبايعة من اهل الحل والعقد أو عهد خليفة قبله كما هو مقرر في كتب  
مذاهب الاثمة خصوصا وهذه الرؤية بفرض حصولها متوفرة شروطها من تمام المناسبة  
بين الرائ وبينه صلى الله عليه وسلم من حيث الصفات والاحوال والافعال كما ذكره  
مخاتنة لصريح اصح حديث ورد في المهدي من انه يخرج من المدينة الى مكة ويبايعه



الناس على كره منه بين الركن والمقام ويبايعه ابدال الشام وعصائب العراق وهو  
 مارواه ابوداود في سننه وخبرجه البغوي في مصابحه عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج رجل من اهل المدينة هارباً الى مكة  
 فيبايعه ناس من اهل مكة فيخرج جونه وهو كاره فيبايعونه بين الركن والمقام ويبعث اليه  
 بعث من الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة فاذا رأى الناس ذلك أتاه ابدال  
 الشام وعصائب اهل العراق فيبايعونه بين الركن والمقام الخ قال ابن خلدون سننه  
 متين على شرط الشيخين لا مغمز فيه ولا مطعن اه وهو حديث قاطع لعروق الاشتباه في  
 أمر المهدي الامام المنتظر على القول به وذكره ابوداود في أبواب المهدي اذ قد صرح فيه  
 بجملة علامات هي كالنجوم الباهرات منها انه يخرج من المدينة هارباً الى مكة ومنها انه  
 يبايعه اهل المحل والعقدوان تلك المبايعة تكون بين الركن والمقام ومنها ان ذلك انما  
 يكون بعد موت خليفة الوقت والتنازع في اقامة خليفة غيره وانه يكون كارهاً لبيعته  
 لا رغبة فيها فضلاً عن أن يدعو الناس اليها ولم يوجد في هذا الرجل شيء من ذلك ولم يوجد  
 أيضاً غيره مما ذكر في شأن المهدي في الأحاديث الواردة فيه وبذلك يتضح ان دعواه  
 هذه باطلة وليس هو المهدي المنتظر ولا الخليفة وان دعواه رؤيته صلى الله عليه وسلم  
 واختاره اياه بذلك لا تثبت مطلوبه ولا ينظر اليها ولا يعول عليها ثم ان ادعى انه بايعه  
 على الخلافة اهل المحل والعقد في تلك الجهة وبذلك كان الخليفة والمهدي ففي صريح  
 الحديث المذکور ما ينطق برده دعواه هذه من انه لا يقوم المهدي الا عند خلق الزمان عن  
 خليفة بل لو ادعى خلافة كبرى غير خلافة المهدي وانه يبيع عليها لا تقبل هذه الدعوى  
 ايضاً مع اجماع العلماء على انه لا تصح مبايعة مع وجود امام آخر تقررت بيعته شرعاً والحديث  
 البخاري انه صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال فواللأول ببيعته وفي رواية  
 فوالبيعة الأولى وحديث مسلم من بايع اماماً فاعطاه صفقة يده فليطعمه ان استطاع فان  
 جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر وفي حديث عرجة فاضربوه بالسيف كائناً من  
 كان وذلك لما فيه من الشقاق وشق عصا المسلمين وكثرة الفتن ولا خفاء ان الامام  
 الموجود الا ان قد تقررت خلافته وتحققت امامته بمبايعة اهل المحل والعقد من العلماء  
 والامراء والاكابر وأطبق عليها عامة اهل الاقطار من المسلمين فلا تصح بيعته غيرهم مع  
 وجوده وأما أمره في جوابه المذکور ان الناس يقتال التركة ومن معهم وقوله في ذلك  
 الجواب انهم كفار بل اشد الناس كفراً وان اموال من حاربه وأولادهم غنية للمسلمين  
 فتهمهم بالاسماع وتزجه الضباع ويغضب الله ورسوله ويبلغ به الشيطان مأموله  
 لمخالفته لأصول الشريعة وفروعها ومبايئته لنصوص أئمة الاسلام وجوعها فقد قال  
 صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا  
 قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله وقال ايضاً من

قال له انما قالها تقية لنفسه وماله هلا شققت عن قلبه منكرا عليه ما فعله من قتله مؤذنا له  
بان مجرد النطق بالكهاتين منه كاف في حقن دمه وماله وقال صلى الله عليه وسلم من  
كفره سلبا فقد كفر وفي رواية فقد باء بها أحدهما وقال الغزالي في كتابه الفیصل يجب  
ان تكف لسانيك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين لا اله الا الله محمد رسول الله  
غير مناقضين لها اه واستباحة دماء المسلمين المصلين المقربين بالتوحيد خطأ والخطأ في  
ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سبك دم مسلم واحد كما ذكره الغزالي أيضا  
وقال صاحب المواقف في آخره ولا تكفر أحدا من أهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر  
أو شرك أو انكسار ما علم بحيثه صلى الله عليه وسلم به ضرورة أو انكار جمع عليه كاستحلال  
المحرمات اه ودعواه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بان من شك في مهديته كفر بالله  
ورسوله وان من عاداه كافر وان من حاربه يخذل في الدارين وماله وأولاده غنيمه للمسلمين  
دعوى لا دلائل عليها ولا ثبت مطلوبه من قتال الترك الذين قام دليل المشاهدة على  
اسلامهم لا فرق بين ان يكون اخباره الذي ادعاه يقظة على القول بجواز رؤيته صلى الله  
عليه وسلم بعد موته يقظة أو يكون مناما أما الاول فلعدم جواز اخبار النبي صلى الله عليه  
وسلم بما هو من الكبائر وحيثئذ تكون هذه الدعوى من قبيل تعد الكذب على النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد قال عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من  
النار على انهم نصوا على عدم ترتيب الاحكام الشرعية على مثل ذلك الاخبار بعد الموت  
كما تقدم ذكره وأما الثاني فلعدم ثبوت الاحكام بالرؤية المنامية كما صرحوا به أيضا  
وان كانت رؤيته صلى الله عليه وسلم في النوم حقا لوقرت شروطها لعدم ضبط المنام  
هذا اذا كان المخبر به غير مخالف للشرع وأما الاخبار بهذه الدعوى المتقدمة من ان من  
شك في مهديته بخصوصه كفر بالله ورسوله الخ فقد ثبت مخالفتها للقرآن في الشرع  
كما تقدم فلا يسوغ نسبة ذلك الجناح صلى الله عليه وسلم الا ان يكون على الضد على حد  
ما ذكر في بعض كتب التعسير ان من رأى أحدا من الانبياء وهو يأمر بما يخالف  
الشرعية يكون ذلك نهيا له وزجرا وتهديدا كما في قوله عليه الصلاة والسلام اذا لم تستح  
فاصنع ما شئت فعلم بذلك كله ان تكفيره لكل منكر مهديته وللاتراك ومن معهم من  
المسلمين خلاف الكتاب والسنة واجماع أئمة الهدى والرشاد واهل الحق والسداد  
وما ذكره من الآيات والاحاديث مروجا به دعواه محرف عن مواضعه مو رد غير  
موارد فهو كما قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه في الخوارج فيما أورده البخاري في  
صحيحه انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين وأخرج البزار بسند  
حسن عن عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال هم شر امة  
يقتلهم خيار امةي اه ولا شك ان كل من شاركهم في الوصف والفعل شاركهم في الحكم  
ومن اليمين ان في ذلك اشارة للفتن وايقاد النار المحن وتهيج النفوس المسلمين بقتل

بعضهم بعضا وقد قال صلى الله عليه وسلم العتنة نائمة لعن الله من أيقظها وحيث كان من  
المحقق بطلان دعواه كفر عموم الترتك وخليفة المسلمين الآن ونائبه في الاقطار المصرية  
واتباعه المسلمين فيسألهم كل ذي لب سليم وعقل قويم وصراط مستقيم المحذر من  
خزعبلاته هذه وبذل الجهد في بجانبه وتحصين القلب عن الميل الى شئ من أقواله  
أو أفعاله فانها ليست من الدين في شئ وقد قال صلى الله عليه وسلم من أحدث في امرنا  
هذا ما ليس منه فهو رد عليه بل يجب اطفاء هذه الفتنة ومنعه عن اراقة دماء المسلمين  
بغير حق وصده عن ذلك بأي طريق والتحير كل التحير في الاستمسك بعروة الشريعة  
الشريفة والشرك كل الشرك في سلوك غير سبلها الوريقة والله يهدي من يشاء الى صراط  
مستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

\*(كتاب العشر والخراج والحجزية)\*

(سئل) في رجل اعطاه السلطان ارضا مملوكة وقبضها المعطى له واستمر واضعا يده  
عليها مدة حتى مات عن ورثة ذكور واناث فهل تكون مملوكة للمعطى له حيث ملكها  
السلطان له وتقسيم بين ورثته بعدموته بالفريضة للذكر مثل حظ الانثيين (اجاب)  
قال في رد المحتار على الدر المختار مانعه للامام ان يعطى الارض من بيت المال على وجه  
التمليك لرقبتها لمن هو من مصارفه كما يعطى المال حيث رأى المصلحة اذ لا فرق بين  
الارض والمال في الدفع للمستحق اهـ وعليه فتكون الارض مملوكة للمعطى له والحال  
ما ذكر كسائر املاكه فتقسم بعدموته بين ورثته بالفريضة للذكر مثل حظ الانثيين  
والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الديوان الكتختا في تعلم من جوابها (اجاب) صرح  
علماؤنا بان الذميين يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من اهل الصغار وقد صرح  
في الدر من فصل الحجزية بأن الذمي اذا اراد شراء دار في مصر لا ينبغي ان يتابع منه فلو  
اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثرت درر قلت وفي معروضات المفتي  
ابي السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين  
وأحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيؤذنان  
ويصليان به فهل تحل لهم الوظيفة فاجاب بقوله تلك البيوت تاخذها المسلمون بقيمتها  
جبر على الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالجواب لا يؤخر هذا أصلا  
انتهى وفي خزائن الفتاوى من أحكام الذمي ولو اشترى دارا في مصر يجبر على بيعها من  
المسلم خصوصا اذا كانت الدار لمسلم أو في جوار مسلم ومثل ما تقدم في نور العين والخانية  
والوهبانية وشرحها اذا علمت ذلك تعلم انهم يمنعون من شراء الاماكن والاراضي  
سما اذا ورد أمر شريف بالمنع أو حصل من ذلك ضرر بين المسلمين أو كان في ذلك عز لهم  
وشرف لانهم يمنعون عن كل ما فيه ذلك ولا مانع من التأكيده على قضاة الجهات والتبنيه

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٢

ذى القعدة سنة

على اهلها بمنع البيع منهم وان تحيلوا ذلك يجبرهم الحماكم على البيع من المسلمين بالقيمة كما التصريح به عن كتب المذهب والله تعالى اعلم

\*(باب فيما يتعلق بالاطيان الاميرية من التصرفات واحكامها قبل صدور الامر واللوائح المصرية)\*

(سئل) في رجل له اطيان وله اولاد ذكور واناث فاعطى الذكور بعض اطيانه واعطى الاناث بعضها الاخر وكل له اقتدار على ما خص به فاخذ الذكور حصتهم وزرعوها وكذلك البنات اخذن حصتهن وزرعنها بواسطة وكيل اخ لهن من امهن واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم مات الرجل المعطى واستمروا على ما كانوا عليه مدة ثلاثين سنة فالآن نازعت الذكور الاناث في الاطيان وقالوا انها تركت تختص الذكور بها فهل لا يجابون لذلك لكون البنات المذكورات اخذن ذلك بالاغطاء من ابيهن حال حياتهن وصحته وخرجه وزرعنه المدة الطويلة حال حياة الاب وبعدموته بواسطة اخيهن من امهن وابنه بعده (اجاب) ليس للذكور معارضة البنات فيما تحقق اسقاط الاب لهن من الاطيان طائعا مختارا او ضمن ايديهن عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد صلب ذكور واناثا واولاد ذكور فهل لا شيء لاولاد الانثى ولا لدمع وجود الاولاد وهل اذا مات الرجل المذكور عن اطيان اميرية خالية عن الاشجار والبناء لا يكون للاناث حق في هذه الاطيان ويكون الحق فيها للاولاد الذكور خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والحق بها بعد موت مالك منفعتها اولاده الذكور والقادرون على زراعتها ودفع مؤنتها لبيت المال وما تركه الميت مما يجري فيه التوارث يتقسم بين ورثته بالقرينة ولا شيء لاولاد الانثى بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض فلاحية اثر عن اصوله اسقط حقه منها لاخر باختياره من مدة عشرين سنة في مقابلة مبلغ من الدراهم اخذه منه ووضع المسقط له يده عليها وزرعها المدة المذكورة ويبيده وثيقة بالاسقاط مشموله بتختم قاضي بلد هما والآن اراد المسقط الرجوع في الارض المذكورة من عمل ابائه اكره على الاسقاط فانكر المسقط له دعواه ولا بدنة له فهل لا عسيرة بدعواه الا كراه المجردة عن الاثبات و يكون الحق في الارض للمسقط له (اجاب) اذا لم يتحقق الا كراه الشرعي على الاسقاط المذكور لا يكون للمسقط معارضة المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده اطيان مدة من السنين وهو واضح يده عليها خاصة لنفسه باذن الحماكم ثم مات عن اولاد ذكور وخواوة فهل لا مشاركة للاخوة في الاطيان المذكور حيث لم تكن تحت ايديهم وليس لهم فيها حق وانما هي خاصة الاخ المتوفى عن اولاده (اجاب) لاحق للاخوة في الاطيان المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

٢٠

١٢٦٤

٢٦



كل منهما في مبيشة واحدة واحدهما يستحق قطعة أرض زراعية فاسقط حقه فيها لآخيه  
 وصار ذلك الاخ المسقط له يتصرف فيها نحو ثلاث وعشرين سنة بالزرع وغيره عشر  
 في حياة المسقط وثلاث عشرة بعد موته فهل اذا كان للاخ المسقط ابن مشاهد للتصرف  
 المذكور المدة المذكورة وأراد أخذها لا يجاب لذلك خصوصا وقد سمحت على الاخ  
 المسقط له (اجاب) اذا ثبت اسقاط الاخ حقه لآخيه في الاطيان الاميرية وتركه لها  
 اختيارا لا يكون لابنه انتزاعها من يد المسقط له و يمنع من معارضة عمه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور والاثنا وعن زوجته وترك أرض زراعية  
 فآخذت الزوجة التي هي أم بعض الاولاد جانباً من أرض الزراعة وصارت تزرعه  
 لنفسها نحو سنتين وأخذ ابن الميت الكبير من غيرها باقى أرض أبيه وصار يزرعه المدة  
 المذكورة ثم مات بعض الاولاد وهو ابن الزوجة المذكورة عن أخيه وأخواته وأراد  
 الاخ الكبير المذكور أخذ الأرض التي تحت يد زوجته أبيه المذكور بالميراث عن أخيه  
 الذي هو ابن الزوجة المذكور فهل لا يكون لابن الميت الكبير المذكور انتزاع الأرض  
 من زوجة أبيه حيث زرعتها بعد موت أبيه لنفسها المدة المذكورة وقامت بما عليها من  
 المخرج لجهة الديوان خصوصا والابن الكبير المذكور قسم أرض أبيه بينه وبين  
 زوجة أبيه وأخذ نصفها وأعرض عن الباقي وتركه باختياره تحت يد زوجته أبيه  
 المذكور (اجاب) لا معارضة لابن الزوج مع زوجة أبيه فيما يبيدها من الأرض  
 المذكورة والمحال هذه ولا يجري التوارث في الاراضى الاميرية والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل حاكم على اقليم له ولد فاشترى الولد المذكور لنفسه منفعة اطيان معلومة من  
 جماعة معلومين بقدر معين كل فدان بمائة وخمسين قرشا واسقط وال المنفعة في مقابلة  
 ذلك وذلك بين يدي حاكم شرعى بحضرة جماعة من المسلمين وحكم بذلك ومضى على ذلك  
 مدة ثم بعد ذلك ادعى البائعون انهم اجبروا على ذلك وان ذلك أخذ بدون قيمته وان كل  
 فدان يساوى زيادة على ذلك فهل لا تقبل دعواهم ولا ينقض حكم القاضي (اجاب)  
 اذا لم يثبت الا كراه الشرعى على الاسقاط لا يجاب المسقط لابطاله و يمنع من معارضة  
 المسقط له ولا ينقض الاسقاط بمجرد كونه بدون القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل اسقط لآخر منفعة قطعة أرض زراعية وكذب له بالاسقاط وثيقة ووضع يده على  
 القطعة المذكورة مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فهل يكون الحق للمسقط له فيها ولو  
 ضاعت الوثيقة والعبرة بالبينة (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا بالبيننة  
 العادلة لا يكون للمسقط انتزاع الأرض التي اسقط حقه فيها من المسقط له ولا يتوقف  
 ذلك على وجود الصلح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وبنتين  
 له وترك عقارا وغيره مما يورث عنه شرعا وترك ايضا جانباً من ارض الزراعة وقسمت  
 الممتلكات الموروثة بين ورثته وبقيت الأرض تحت يد ابنة فوهبت الزوجة ما خصها في

١٢٦٤

٤٦

١٢٦٤

٢٧

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

في الحجة  
٢



ذى الحجة

سنة

المقسوم لولدها ووهبت البنات ما خصهما لاختيهما ووضع الابن يده على الموهوب مدة  
 طويلا وماتت احدي البنات عن زوجها وماتت الاخرى عن زوجها وابنها فهل  
 لارجوع لورثة الام والبنات فيما وهبه البنات والام لاختيهما حال حياتهما وصحتهما  
 وهل اذا طلبت ورثة البنات اخذ نصيبهما من ارض الزراعة بالميراث لا يجاب احدهما  
 الورثة لذلك ولا تقسم الارض المذكورة قسمة الميراث ويكون الحق فيها لابن الميت  
 المذكور ولا حق لورثة اختيه فيها خصوصا وابن الميت واضع يده عليها نحو سبع  
 عشرة سنة وهو يزعمها ولم ينزعه احد من الورثة في ذلك (اجاب) نعم لارجوع لورثة  
 الام والبنات فيما وهبه المورث حال صحته حيث تمت الهبة بالقبض والحياسة في حياة  
 الواهب ولا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والاولى والاخرى بها ابن الميت عنها  
 حيث كان قائما يدفع ما وظيف عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من  
 والده نصف بيت بثمن معلوم ثم بعد مدة اشترى منه النصف الآخر وللبيع بعن طين  
 اسقط حقه في منفعة بعضه لابنه المذكور في نظير قدور من الدراهم ووضع الابن يده على  
 الدار والطين ثم مات البائع عن ورثة فأنكر الوارث الشراء والاسقاط فحصل نزاع بين  
 المشتري والوارث فعند ذلك صدق الوارث على دعوى المشتري وكتب بينهم حجة بذلك  
 فيه مدة انكر الوارث التصديق واراد الرجوع على المشتري فهل اذا ثبت ذلك بالبينة  
 الشرعية يمنع الوارث من دعواه خصوصا وان المشتري وضع يده على ما ذكر مدة تزيد على  
 ثمان عشرة سنة مع حضور البائع ومشاهدته للمشتري وهو يتصرف فيما ذكر لنفسه ولم  
 ينزعه ولم يعارض (اجاب) اذا ثبت البيع والاسقاط لا يكون لوارث البائع والمسقط  
 معارضة المشتري ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته  
 وزوجته واخ شقيق وابن اخ آخر له وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك طين  
 فلاحته وعليه دين لزوجته ولرجل اجني فهل يتعلق الدين بتركته فقط دون الطين فانه  
 لا يتعلق به الدين المذكور ولا شيء لابن الاخ في تركته (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق  
 بما تركه الميت مما يورث عنه شرعا ولا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجلين شقيقين توفي ابوهما وترك دارا وبعض امتعة وجانبان من ارض  
 الزراعة فاقسما الدار والامعة وترك احدهما حصته من الارض لاختيه لجزءه عن  
 زراعتها ولم يعدم قدرته على دفع خراجها وصار اخوه واضع يده على جميع الارض مدة تزيد  
 على خمس وثلاثين سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها واخوه في البلدة مطلع على تصرف  
 اخيه ولم يطلب حقه في الارض المدة المذكورة فهل اذا اراد بعد ذلك اخذ نصيبه في  
 الارض عن ابيه لا يجاب لذلك ويسقط حقه منها بالاعراض عنها المدة المذكورة باختياريه  
 وان لم يتلفظ بالاسقاط لاختيه المذكور (اجاب) حق المزارع في الاراضي الاميرية يسقط  
 بالترك والاعراض اختيارا لغيره فاذا تحقق الاعراض والترك اختياريه من الاخ

١٢٦٤

٦

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢١

٢٨

١٢٦٤

المدكور لاختيه لا يكون له معارضة اختيه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض زراعة مائة وعشرين سنين وحفر فيها ساقية ثم مات عن اخوته فوضعوا ايديهم عليها مدة ثمانى عشرة سنة بجملة المدة ثمان وعشرون سنة من غير منازع لهم فيها ولا لاختيه من قبلهم فادعى الآن رجل بان الارض المدكورة لقرىب له ويريد نزاعها منهم متعللا بالقرابة مع انه موجود في البلد ومشاهد تصرفهم فيها فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعتهم فيها بدون طريق شرعى (اجاب) لا يجزى التوارث في الاراضى الاميرية ويسقط الحق فيها بالترك اختيارا مع رؤية الغير يتصرف فيها مدة من السنين على فرض سبق ثبوته فليس للرجل المدكور انتزاع الاطيان بالميراث عن هي تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق جانباً من ارض الزراعة وكانت تتصرف فيه حال حياتها مدة تزيد على خمسين سنة ولم ينزعها فيها احد اصلا فاسقطت حصةها في ذلك للرجل في نظير مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية فوضع يده المسقط له المدكور مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينزعه احد كذلك ثم بعد وفاة المرأة ادعى رجل الآن على المسقط له المدكور بان ابيه كان من اقارب المرأة المدكورة وان له حقا في ذلك الطين بطريق الارث فهل اذا كان ابو المدعى اوجده حاضرا في وقت افراغ المرأة المدكورة ذلك الطين بعد مدة وضع يدها التي هي خمسون سنة وزيادة ولم يحصل منهم منازعة للمرأة ولا للمسقط له المدكور مدة وضع يده لا تسمع دعوى هذا المدعى (اجاب) لا يجزى التوارث في الاراضى الاميرية فليس للمدعى المدكور انتزاع الارض عن هي تحت يده ولا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد اختيه المدكور المصبة وترك ارض زراعة اميرية فزعم اولاد اختيه المدكورون ان الارض استحقاقهم عن عمهم المدكور واسقطوا حقهم وانتفاعهم فيها الى شخص بموجب حجة شرعية تحت يد المسقط له وذلك الاسقاط وقع مجانا بلا عوض قبضوه لانفسهم وذكروا نائب القاضى في هذه الحجة المدكور ان الاسقاط في نظير دفع الخراج المرتب على هذه الارض المدكور وفي نظير ما يترتب على كل فدان من التوزيع المعروف ووضع هذا المسقط له يده على هذه الارض يزرعها مدة من السنين وهو يقوم بدفع ما عليها من الخراج فهل على فرض ان الارض المدكورة اترت حق المسقطين بعدم موت مورثهم لا يكون لهم معارضة المسقط له فيها حيث اسقطوا حقهم منها ونزلوا عنها وتركوها للمسقط له باختيارهم ووضع يده عليها المدة المدكور واذا تعللوا بانهم لم يقبضوا لانفسهم في ايديهم عوضا ولا بد لاعتراض الاسقاط والترك اختيارا لا عبرة بتعللهم بذلك (اجاب) لا معارضة لاولاد الاخ المدكورين مع وارضع اليد على الارض المدكور ولا عبرة بتعللهم بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين ذكرا وبنتا خلف لهما اطيانا ثم مات احدهما عن اولاد المدكور فاسقط الاولاد المدكورون حقهم فيما يخصهم

٢٩

١٢٦٤

في الاطيان اعلمهم طوعا باختيارهم واستولى العم على الاطيان وبيده وثيقة بذلك فبجتم  
 ناثب القاضي فهل هذا الاسقاط صحيح ولا رجوع لهم بعد ذلك حيث ثبت الاسقاط  
 بالوجه الشرعي واذا ادعوا انها روقة لا جانب لا تسمع منهم الدعوى (اجاب) الساقط  
 لا يعود وحيث اسقط الاولاد المذكورون حقهم في الاطيان لا يكون لهم الرجوع فيما  
 تحقق الاسقاط فيه طوعا باختيارهم ولا خصومة لهم فيما يدعون به على هذا الوجه والمحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من اهالي سنديون يزعمون طينامن ارض  
 طنان قدره خمسة فدادين لاربعاء اخذوها من شيخ البلد بناحية طنان لاستغناء  
 اصحابها عنها وصاروا يزعمون الارض ويدفعون خراجها من سنة الف ومائتين واربع  
 عشرة الى هذه السنة وذلك مع حضور ارباب الارض وعلهم بذلك وتركم لها اختيار اثم  
 مات اصحاب الارض عن بنات لهم فارادت تلك البنات ان يأخذن ارض آبائهن  
 ويعنن واضعي الايدي على الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا حق لمن في هذه  
 الارض (اجاب) لاحق للبنات المذكورات في الارض والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ارض أمه ميراثه وله وارث فتركها الوارث باختياره لا آخر  
 فاستولى عليها الاخر اكثر من عشر سنين ثم تركها هذا الاخر لغيره باختياره فاستولى  
 عليها المتروك له اكثر من عشر سنين فهل يسقط حق الوارث مع مضي هذه المدة  
 ومع كون الترك باختياره ولا ينفعه تعلقه به لم يصدر منه تلفظ باسقاط ولا ترك  
 (اجاب) لاحق للوارث في ارض الزراعة المذكورة لعدم جريان التوارث في الارض  
 الاميرية ولو سقط حق المزارع فيها بالتك اختيارا على فرض تحقق ان له فيها حقا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والاناث وعن زوجته  
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ماتر كه طين فلاحته فهل يقسم  
 جميع ماتر كه بين سائر ورثته بالغريضة الشرعية سوى الطين المذكور فانه يختص  
 به بشوهد المذكور فقط دون الاناث ولايجري فيه التوارث (اجاب) لايجري التوارث  
 في الاراضي الاميرية والاحق والاولى بها المذكور ومن اولاد المتوفى عن الارض  
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما بالغ والاخر قاصر  
 وترك تركته ومن جملة ماتر كه ارض زراعية واستمر في معيشة واحدة والاخ البالغ  
 يتصرف في التركة بغير وصاية على القاصر وصار يتصرف ايضا بعد بلوغه ثم اراد كل  
 منهما قسمة ارض الزراعة فادعى الاخ الكبير المتصرف انه تدان دينان من زوجته  
 ووهن عندها قطعة ارض زراعية من الطين المشترك بينهما وانه صرف الدين عليه وعلى  
 العائلة من غير اذن أخيه وعلمه فسئل الاخ عن الدين والرهن فجعد ذلك فهل لا يصدق  
 الاخ في دعواه انه تدان الدين المذكور من زوجته وصرفه على العائلة بدون بينة أو  
 لا بد من البينة الشرعية (اجاب) رهن الاطيان الاميرية بغير صحيح وما لزم الاخ

٢٩

١٢٦٤

محرم

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

الكبير من الديون لا مطالبة بها على اخيه بدون ما يوجب ذلك عليه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوين مشتركين في ارض مات أحدهما وله ابن صغير فاستولى عليها أخو  
 الميت ثم ترك نصفها باختياره لغيره وبقي النصف الآخر بيده ثم تركه باختياره لشخص  
 آخر ثم بلغ الابن واستمر بعد البلوغ مدة من السنين تاركا لحقه في الطين المذكور فهل  
 يسقط حقه بتركه له باختياره واعراضه عنه بعد البلوغ خصوصا وقد شاهد الابن  
 المذكور تصرف واضع اليد في الطين المذكور بالزرع وغيره وهو ساكت من غير  
 منازعة في المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق في الاراضي الاميرية بالاعراض  
 والترك اختيارا فاذا تحقق ان الرجل المذكور ترك باختياره حقه في الارض لا يكون له  
 معارضة واضع اليد عليها على فرض سبق ثبوت حقه فيها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية عن ابيه من مدة اربعين سنة وزيادة ثم كماله  
 والده من غير منازع له فيها ولا لوالده من قبله والا ن يدعي رجل من أقاربه بأن له  
 نصفها فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزاع شيء منها بمجرد دعواه  
 المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجاب لانتزاع الارض  
 المذكورة عن هي تحت يده بمجرد دعواه المزبورة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم  
 اراضي زراعية اميرية يحجزوا عن زراعتها وتركوها للشخص دفع عنهم قدر ما علموا من  
 المال تجمد عليهم لجهة الديوان فصار الشخص المذكور يزرع الارض لنفسه بعد أن  
 اسقطوا حقهم منها له ومضى على ذلك نحو عشر سنين وهم حاضرون في البلد ومشاهدون  
 لتصرف الشخص المذكور بزراعة الارض ولم يطلبوا أرضهم منه في هذه المدة وتارة  
 يساعده في ضم الغلال وجمعها بالاجرة حكم عادة الفلاحين وتارة يزرعونها برسم او ذرة  
 على طرفه ويدفعون ما عليهم للشخص المذكور من اجرة الارض ثم الا ن ارادوا أخذها  
 من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة متعللين بأنه لم يوجد منهم بيع ولا اسقاط  
 للشخص المذكور في أراضيهم باختيارهم فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولا يتوقف سقوط  
 حقهم على خصوص البيع والاسقاط حيث تركوها هذه المدة باختيارهم كما هو  
 مشروح (اجاب) من المقرر في كتب أئمتنا ان أراضي مصر آلت لميت المال والمزارع  
 فيها لا يملك الارض وانما هو أحر بمنفعة من غيره اذا لم يكن خائنا ولا معطلا لها تعطيل  
 يضر بيت المال ولا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء كما افاده العلامة  
 الرملي في فتاواه وفيها المزارع في أرض سلطانية أو وقف اذا لم يكن له كرم دار وهو  
 الكبس أو البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض فوضع  
 يده غير عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في يده  
 زراعة أن يزعم منها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا  
 حتى الاستبقاء والاستقرار اهـ في ترك الجماعة المذكورون الارض الاميرية



صفر سنة

التي بأيديهم للرجل المذكور باختيارهم وشاهدوا تصرفه فيها ولم يمنعه عن ذلك  
لا يكون لهم حق استردادها وان لم يتحقق لفظ اسقاط أو بيع كما هو صريح مما نقلناه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعية سلطانية بتسكين ولي الامر  
بموجب فرمان ومات عن ابن وبنين فهل يكون الحق في الاطيان المذكورة لابنه واذا  
ماتت احدى البنين وأراد زوجته أخذ ما يخصه في الطين بطريق الارث عنها لا يكون له  
ذلك (اجاب) أرض الزراعة الاميرية لا يجري فيها التوارث واللاحق بها ابن المتوفى  
عنها حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن بنته وعن ابن ابن غائب وترك أرض زراعية بعضها أثر وبعضها بالغواريق ثم  
تروجت البنت باجنبي ورعى عليه الحاكم الاطيان ودفع ما عليها من المطالبين ورضي  
مدة سنين وهما معا شران لبعضهما فهل اذا أرادت البنت نزع الاطيان من يد زوجها  
تحتاج لذلك أو تبقى تحت يده واضع اليد حتى يحضر الغائب أم لا (اجاب) لا يجري  
التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لبنت المتوفى عنها رفع يد الممكن من قبل ولي  
الامر أو نائبه وتمنع من معارضته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه  
القاصر وترك قطعة أرض زراعية فباعت الزوجة الأرض المذكورة باكره شيخ البلد  
لها فهل اذا أراد الولد بعد بلوغه رد البيع لا يكون لواصل اليد معارضته في ذلك أم لا  
(اجاب) اذا مات من له حق الزراعة في الاراضي الاميرية يكون اللاحق والاولى بها  
ابنه القادر على زراعتها فترفع يد المستولى عليها اذا لم يوجد من الابن ما يفيد سقوط حقه  
منها ولا حق للزوجة المتوفى عنها زوجها فلا يصح تصرفها فيها والله تعالى اعلم (سئل)  
في جماعة لهم اطيان موضوعة تحت يد غيرهم فاروقه فاستلصوها من هي تحت ايديهم  
ودفعوا ما عليها من دراهم الغاروقه ثم بعد ذلك أسقطوا حقهم فيها الرجل آخر باختيارهم  
في نظير دراهم أخذوها من المسقط له وذلك على يد القاضي المولى من الدولة وكتب  
بذلك هجج شرعية ووضع المسقط له يده على الاطيان المذكورة مدة من السنين  
ثم الآن يدعي بعضهم انه أسقط حقه مكرها وبعضهم يدعي انه أسقط حقه فيما لا يملك  
فهل لا تقبل دعواهم المذكورة حيث كان الاسقاط المذكور صادرا منهم باختيارهم  
بحضرة بينة تشهد بذلك لدى القاضي المرقوم أعلاه ولم يكن هناك اكره اصلا (اجاب)  
اذا اسقط من له الحق في اطيان الزراعة الاميرية حقه منها لا تخير باختياره لا يكون للمسقط  
انتراعها من المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شين بلد له  
قطعة أرض زراعية ردها عند شخص في مقابلة دراهم أخذها منه غاروقه واستمر بزراعتها  
مدة ثم مات الراهن عن ابنه وبنته فاسقط الابن حقه في الارض المذكورة وحق أخته  
لرجل آخر غير المرتهن وكتب بذلك وثيقة شرعية ثم دفع الابن للمرتهن دراهم الغاروقه  
التي قبل ابيه فهل لا يكون للمرتهن معارضة المسقط له ولا معارضة ابن الميت في ذلك ولا

١٢ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥



٢٥ ١٢٦٥

جادي الاولى

٤ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

حق للزوجة فيها بتعاليه بوضع يده عليها مدة من السنين ويجبر على رفع يده عنها بطلب  
المستحق لها ولا عبء بتعاليه المذكور أم لا (اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة  
الاميرية ابن المتوفى عنها فاذا لم يثبت على الابن المذكور ولا على ابيه حال حياته ما يفيد  
سقوط حقه منها قبل الاسقاط للاخر يؤثر واضع اليد عليها بتسليمها لمن أسقط له الابن  
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى اطيانا اميرية بثمن معلوم من غيره  
وتركها له البائع باختياره في نظير الثمن المذكور ووضع المشتري يده عليها مدة من السنين  
الى ان مات عن زوجتين وبنتي وعمه وابن خال فوضع ابن الخال يده عليها مدة من  
السنين وهو برزعهما ويدفع خراجها فاتت العمة واحدى الزوجتين واحدى بنتي العم  
فطلبت الزوجة الباقية ما يخصها في الطين المذكور أو في ثمنه بحق الميراث فهل لا يكون  
لها حق في الطين ولا في ثمنه (اجاب) لا يحرق التوارث في الاراضي الاميرية فلا تجاب  
الزوجة لاخذ شيء منها بالميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض اثر عن  
اصوله تسحب وخرج من بلده وتركها فوضع رجل يده عليها مدة سنيين وبعد رجوعه وب  
الارض لبلده اخذها من الذي وضع يده عليها ثم بعد ذلك تصرف فيها بالاسقط لغيره  
في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه بموجب وثيقة شرعية بيد المسقط له ثم مات الذي  
كان وضع يده على الارض وتركها باختياره لصاحبها فادعى رجل الآن بان له عليه دين  
ويريد الرجوع بدينه في الارض المذكورة وأخذه من المسقط له فهل لا يجاب لذلك ولا  
يكون له الرجوع بدينه في الارض الاميرية خصوصا وان المسديون الذي كانت بيده  
الارض اعترف بحضرة بينة شرعية بانه لاهق له فيها وانها لقلان صاحب الاثر (اجاب)  
اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا من له حق الزراعة في الاراضي الاميرية لا يخر  
يكون الحق فيها للمسقط له وليس لغيره من كانت الارض تحت يده مطالبة المسقط له  
بدينه وله أخذه من تركه مدينه بعد ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
اولاده المذكور وترك ارض زراعية أثرا فأسقط واحد منهم منفعتها لرجل اجني بدون  
اذن اخوته ورضاهم فهل لا ينفذ الاسقاط منه الا في نصيبه فقط دون اخوته ويكون لهم  
رفع يد المسقط له عن حقه في الارض المذكورة المتروكة (اجاب) الحق في ارض  
الزراعة الاميرية لا يسقط بأسقاط من ليس له الحق فيها فلا ينفذ اسقاط أحد الشركاء في  
منفعتا فيما زاد عما يستحقه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنه وعن أخته وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك اطيانا اميرية فاخذت  
الاخت قدرا من الطين ودهنته مدعية انه حقه بالميراث عن أبيها فهل لا تجاب لذلك  
ويكون المحق في الطين لابن الميت التارك له ويكون له افتكاكه ممن هو تحت يده  
(اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها ولا يحرق فيها  
التوارث ودهنها غير صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة ارض

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

زراعة أعطاها الرجل آخر وسلمها له طائعا مختارا ووضع يده الاخر عليها وصار يزرعها  
ويتصرف فيها بنفسه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات صاحب الأرض  
المعطى المذكور وعن بنتين وعن اخواته البنات ثم مات واضع اليد المعطى له عن ابن  
فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي  
هذه المدة أرادت البنات ان يجعلن أرض الزراعة ميراثا عن مورثهن وان ياخذن  
نصيبهن فيها فهل لا يجب لذلك ولا ميراث في الاراضى الاميرية وليس للبنات معارضة  
واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر ولا يجزى التوارث في أراضى  
الزراعة الاميرية ويسقط الحق فيها بالاسقاط والتركة اختيارا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن طين أميرى خلف ولدين ذكرين أحدهما بالغ والاخر قاصر فاستولى  
البالغ على الطين كله مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له طلب نصيبه في  
الطين المذكور واذا مات الكبير المستولى على الطين عن ورثة لا يكون لورثته منعه  
(اجاب) يسلك باراضى بيت المال مسلك الوقف فلا تجزى فيها قسمة الافراز واللاحق  
بزراعتها بعد موت واضع اليد عليها انسا المتوفى عنها ولكل الانتفاع ما لم يوجد ما يسقط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وخلف ابنتين وزوجة وعاصبين هما  
فى درجة واحدة وله اطيان وعقار وبعض طاحونة فوزع شيخ البلاد اطيان المتوفى على  
احد العاصبين ومكنه الحاكم منها ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وقام بما  
وظفه عليه التماكم وكل ذلك مع وجود العاصب الثانى واولاده وعدم المنازعة ولا عذر  
هناك ثم مات العاصب الثانى وترك اولاده فاراد الاولاد نزاع الاطيان من عهدهم وهو  
العاصب الواضع اليد المذكور فهل لا يجابون لذلك واذا أرادت بنات المتوفى أخذ الاطيان  
ايضا هل يكون لهم استحقاق فى الاطيان ام لا (اجاب) ليس لاولاد المتوفى معارضة  
عهم فيما بيده من الاطيان والحال هذه ولا حق للبنات فى اطيان الزراعة الاميرية بجهة  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والاناث وترك  
ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وترك طين فلاحته فاقسموا ماله والدهم واعطى  
الذكور للاناث جزأ من طين والدهم باختيارهم ووضع عن ايديهن عليه مدة اربع سنين  
الى الآن وهن يتصرفن فيه بالزراعة وغيره فهل اذا أراد بعض الذكور ان يرجع  
على الاناث وياخذ ما اعطاه واسقط حقه منه وتركه باختياره هل لا يجب لذلك شرعا ولا  
يمكن من نزعه منهن (اجاب) حيث تحقق الاسقاط والتركة اختيارا فى طين الزراعة  
المذكور لا يكون للسقط الرجوع بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
أمه وعن أخيه وعن عمه وترك أرض زراعية بعضها أثروا ببعضها بالغواريق فهل يكون  
الحق فى الاطيان المذكور مدة بلع خاصة أو لا شئ له (اجاب) لا توارث فى اطيان الزراعة  
الاميرية ولا حق لعم المذكور فيما كان بيد ابن أخيه أو ثرا من الاطيان المذكور الا

بتمكين المحاكم واطيان الغاروقة مستحقة لمن هي له اذ لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه لاخر في قدر معين من الاطيان في  
مقابلة قدر معلوم من الدراهم واستولى عليه المسقط له برضاه مدة اربع سنين ثم بعد  
مضى المدة المذكورة ادعى المسقط المذكور انه اعطاه لولاده القاصر بن قبل اسقاطه  
المذكور فهل لا تسمع دعواه ويحكم بحجة الاسقاط المذكور لهذا الرجل الاخر (اجاب)  
اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا في اطيان الزراعة الاميرية يكون الحق فيها للمسقط  
له ولا يكون للمسقط معارضة في ذلك بما ذكر اذ هو سعى في نقض ما تم من جهته فيرد عليه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وترك قطعة من الارض لعجزه عن زراعتها  
فرماها المحاكم على رجل آخر فزرعها حتى مات ووضع ولده يده عليها بعده ومدة ذلك تزيد  
عن عشر بن سنة فهل اذا جاء ولد الرجل الخارج من بلده بعدموت ابيه وطلب هذه  
القطعة يمكن من ذلك وتؤخذ من واصلع اليد عليها وتسلم له أولا (اجاب) لا يكون لولد  
الرجل المذكور معارضة واصلع اليد في اطيان الزراعة الاميرية حيث تحقق ان والده  
ترك حقه فيها باختياره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ناظر ديوان المالية في ٤ ج  
سنة ١٢٦٥ بما مضمونه حضر مجلس العموم بالمالية حضرة مفتي السادة الحنفية وطلب من  
حضرة رؤية حجة مشترى الاطيان المعتمد عليهم اشيخ العرب منصور شديد باثبات  
ما اشتراه ستمين فدانا وكسورا من اطيان أهالي ناحية اجهور والصغرى والارض المقدم  
من اصحاب الاثر وما عليه من أجوبة القاضى بتعبر برائحة المذكور كورة وجواب قاضى  
قليوب واعطاء الجواب من حضرة عن الحجة المذكور هل بمقتضى الشريعة ثبت  
للمشتري صحة الشراء (اجاب) قد اطعننا على الاوراق المذكور والحكم الشرعى ان  
اصحاب الاطيان ان يحجزوا عن زراعتها وتركوها فوزعها نائب ولى الامر على غيرهم  
وممكنه منها لا يكون لهم معارضة واصلع اليد عليها كما اذا تحقق انهم تركوها له  
باختيارهم بل صرح العلامة الرملى بان المزارع في الاراضى التى آلت لبيت المال اذا  
اهمل الارض ووضع غيره يده عليها لا يكون له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده  
وليس لمن كانت في يده ازعاجه ورفع يده عنها واذا لم يتحقق انهم تركوها بالاختبار ولا  
انهم يحجزوا عن زراعتها ولا أهملوها لا يكون لواصلع اليد منهم عنها بمجرد تعالاه باسقاط  
مشايخ البلدة حق الغير له فيستكشف حال الواقع في القضية بحضرة الفر يقين طبق  
اصول الشريعة والله تعالى اعلم ثم سئلنا عن امرأة أخرى من سعادة مدير القليوبية  
فأفدنا بهذا الجواب مع زيادة وحيث استبان من خطاب سعادتك ان ارباب الاطيان لم  
يكونوا حاضرين وقت الاسقاط وكتابة الحجة فاذا وجد منهم اهل مال الاطيان وتركها  
لواصلع اليد بعد صدور الاسقاط من المشايخ يكون الحق فيها لواصلع اليد وان لم يوجد منهم  
ذلك يؤمر واصلع اليد برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة افدنة

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

١٩

جمادى الثانية

١٢٦٥

٤

وثلاثاً تركها تحت يد آخر ليزرعها بينه وبينه فاستولى عليها رجل ثالث مدة ثلاث عشرة سنة وهو يزرعها ويطالبه في تلك المدة الرجل الاول ولا يتمكن من رفع يده عنها قال ان لما تمكن من الترافع لدى قاضي الجهة طالبه برفع يده عنها فادعى ذلك المستولى عليها بانه قبل ذلك قد أسقط حقه في الطين له فهل اذا لم يثبت دعواه بذلك على الوجه الشرعي لا يكون ترك الطين في تلك المدة مع عدم تمكنه من رفع يده لاسيما وهو مقيم في بلدة أخرى ومع تكرار المطالبة للثالث برفع اليد مسقطاً لحقه في منفعة تلك الاطيان (اجاب) اذا لم يثبت على صاحب الحق في أرض الزراعة الاميرية ما يفيد سقوط حقه كالاعراض عنها مختاراً لا يكون لذى اليد عليها منع صاحب الحق ويؤمر برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة تلقوا عن أبيهم طين فلاحه وهم في معيشة واحدة وأحدهم متصرف عليهم بدفع ما على الطين من الخراج وغيره وياخذون أطياناً بغواريق باسمائهم جميعاً ثم ان المتصرف مكنه الحاك من طين فلاحه لانه لم يعجزهم عن اداء الخراج اذ ذلك باسمه خاصة وصار يدفع ما عليه مع مال الجميع وكتبه باسمه في الديوان ثم أرادوا التفرق الآن وقسمه الطين جميعه عليهم بالسوية فامتنع المتصرف من ذلك ويريد الاختصاص بما مكنه منه الحاك لنفسه خاصة فهل يكون له ذلك وما بقي من الطين الذي تلقوه وما أخذوه بالغواريق يقسم بينهم بالسوية حيث كان باسمائهم جميعاً (اجاب) قد تقرر ان اراضي بيت المال يسلك بها مسالك أرض الوقف كما صرح به الرملى وغيره فلا تجرى فيها قسمة الافراز واذا اذن ولي الامر أو نائبه لرجل بزراعة أرض من الاراضي الاميرية لا يكون لاحد منازعته فيها بعد تمكن الحاكم له خاصة منها بدون وجه شرعي وأطيان الغاروقة مستحقة لاربابها ما لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة أسقطوا حقه منهم من لا آخرين وتركوه لهم طائعين مختارين في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ووضع المسقط لهم أيديهم عليها مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهم يتنفعون بها ويدفعون خراجها لجهة الديوان وبعد موت المسقطين عن وريثة أرادوا الرجوع على المسقط لهم وأخذوا الأرض منهم متعلمين ان مورثهم تركوها لعجزهم عن زراعتها ودفع خراجها وهم قادرون الآن على ذلك فهل لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها الواضع اليد عليها (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختياراً في أراضي الزراعة الاميرية لا يكون لمن أسقط حقه منها ولا لوارثه بعده معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترك لأخيه حقه من فدانين طيناً طائعين مختاراً وهذا لا تترك حقه له من فدان طين طائعين مختاراً فادعاهما أن يرجع فيما أسقطه وتركه طائعين مختاراً فهل لا يجاب لذلك والمحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة دفعها لآخوين شركة على ان يغرساها تخيلاً بينهما وبينه فبعد الغرس وتربية

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥



سنة جادى الثانية

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

التخيل اقتسموا الارض مع التخيل فانحدر ب الارض نصفها مع التخيل وأسقط حقه من  
النصف الثاني للاخوين في مقابلة التخيل من مندرستين سنة وزيادتهم اركل ينتفع  
بنصيبه وحده الى الآن من غير منازع لديه فهل اذا أراد وارث ب الارض التارك لها  
والده أخذها منهما لا يجب لذلك حيث كان معترفاً والده ترك حقه فيها باختياره  
(أجاب) نعم لا يجب الوارث لا تزع أراض الزراعة الاميرية عن هي تحت يده حيث كان  
معترفاً والده ترك حقه فيها باختيار والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أراض  
زراعة تركوا حقه منها لآخر طائعين مختارين بشهادة بينة شرعية وممكنه الحاكم منها  
بعد ذلك وأمره بزراعتها ودفن خراجها لجهة الديوان ووضع يده عليها مائة نخو احدى  
عشرة سنة ثم بعد ذلك أرادوا أخذها من واحد اليد فهل اذا ثبت تركهم فيها الواضع اليد  
باختيارهم مع تمكن الحاكم له منها بعد ذلك بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم أخذها  
منه وأحال هذه (أجاب) اذا تحقق الترك اختياراً في أراضى الزراعة الاميرية لا يكون  
للمن ترك حقه فيها طائعين مختارين معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
قطعة أراضى زراعة تركها البحر في هذا العام بجوار بلدة بساحل البحر وصارت جزيرة  
فمكن الحاكم أهل البلد منها وخص كل عائلة بجزء منها حكم الاصول ومن جملة أهل البلد  
شخصان قريبان خصهما بجزء منها فإراد أحدهما أن يختص بزيادة عن قريبه الآخر  
من الجزء المذكور متعللين بان عمه الذى مات من مدة أربعين سنة له حق وأنه أولى به  
فهل لا يجب لذلك بل يقسم الجزء المذكور بينهما مناصفة ولا عبرة بتعلله المذكور  
(أجاب) ليس لاحد المستحقين المذكورين الاختصاص بشئ زائد على الآخر مما يمكنهما  
فيه وفى الامر بالسوية بناء على ما تعلل به عما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن أم وزوجة وعن ابن عم عاصب وترك أراضى زراعة فهل لاميراث البنات  
في أراضى الزراعة الاميرية (أجاب) لا يجرى التوارث في الاراضى الاميرية واللاحق  
بها وأحال ما ذكر من ممكنه وفى الامر منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنتين واثنتين وزوجة وترك نخيلاً وداراً وطيناً غير مزروع ولم يترك سوى ذلك ثم بنى  
الابن ساقية من ماله الخاص بهما فهل لا يكون للابنات حق فى الطين المذكور ولا  
فى الساقية المبينة فيه بما لهما الخاص بهما ويكون الطين والساقية للابنتين  
المذكورين مناصفة واذا باع أحدهما من الساقية والطين زيادة على ما يخصه فى الطين  
والساقية من نصيب أخيه لا يكون البيع نافذاً (أجاب) اللاحق والاولى بالاطيان  
الاميرية ابنا المتوفى عنهما ولا شئ للابنات فيها وما بناه الابن من الساقية ملكاً لهما  
سوية وبيع ملك الغير موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ ولزم وان رده بطل والله  
تعالى اعلم (سئل) فى اثنتى تحت ايديهن طين فوكلن شخصاً فى اسقاط بعضه لشخص  
آخر فى نظير دراهم وتركه للمسقط له باختيارهن ووضع يده على الطين المذكور ونحو



ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالزراعة وغيرها فهل لا يكون لمن معارضة المسقطه  
والوكيل على فرض ان لمن حق في الطين المذكور حيث ثبت التوكيل والاستقاط  
بالبيعة الشرعية واذا وكل هؤلاء الاناث الشخص المذكور في اجارة الطين وأجره باجرة  
المثل لغيره وادعت الاناث عليه انه أجره باكثر من ذلك واخذ الزائد لنفسه وانكر  
الوكيل ذلك لا عبرة بدعواه من بدون وجه شرعي (اجاب) اذا سقط من له حق  
الزراعة في الارض الاميرية بحقه منها لا تخو تركه باختياره بنفسه أو بوكيله لا يكون له  
معارضة المسقط له ولا رفع يده عنها والقول للوكيل بالاجارة مع اليمين في قدر ما أجر به  
والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة مضمونها شخص ادعى انه يملك اربعة افدنة وثلاثا  
آلت له منفعة ذلك بالفراغ والنزول بموجب حجة ووضعها تحت يد رجل ليزرعها شركة  
اصنافا وكان ذلك الرجل المدعى شيخ البلد وانزل من المشيخة واستولى على المشيخة  
المدعى عليه ومن جملة الاطيان التي كانت تحت يد الشيخ الاول الطين المذكور  
فاستولى عليه المدعى عليه بغير حق واطلب رفع يده عنه سئل من المدعى عليه فاجاب بانه  
لما كان الطين المذكور من ضمن الاطيان التي كانت تحت يد الشيخ الاول واستولاه  
عن كان مزادعاه وعلم انه ملك المدعى حضره وعرض عليه الطين ليزرعه فامتنع واسقط  
له حقه فيه من غير مقابل واقام بيعة بذلك وطعن فيهما المدعى بانهم ما من فلاحيه وتحت  
ادارته فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك ولم يعم بيعة غيرهما ينزع من يده ولا عبرة بوضع  
يده المدة المذكورة أم لا (اجاب) شهادة الفلاح لشيخ بالده غير مقبولة والواجب على  
من استولى على حق غيره بطريق التعدي والغصب رفع يده ولو طال المدة على وجه  
الغصب بدون ترك اختيارى لتلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجته وبنتيه وابن عم وهو واضع يده على طين فلاحه فاعطى شيخ البلد الطين لابن  
ابن العم ومكنه منه ثم ابن العم المذكور اسقط حقه فيه لينتقي الميت بحضرة قاضي  
ناحيته فهل اذا ثبت الاستقاط من ابن العم ومكنه ما شيخ البلد منه ايضا وكانت  
البيتان قادرتين عليه لا يكون لابن العم نزع من يد البنتين المذكورتين (اجاب)  
لاحق لابن العم في الارض المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي وانحصر ميراثه شرعا في اولاد ذكور واناث قصر وكان من الجارى في يد المورث  
المذكور واستحقاقه قطعة ارض زراعة فاستولى عليها آخر حال قصرهم بدون مسوغ  
شرعي فلما بلغ الورثة المذكورون حد التكليف والرشد أرادوا اخذها كان استحقاقا  
لمورثهم وطلبوه من هو تحت يده فادعى ان عمهم نزل عنه بعد موت أبيهم وتركه له من مدة  
تباخ خمس عشرة سنة وان تحت يده وثيقة مسطرة بذلك فهل والحال هذه اذا كان العم  
المسقط النازل عن الاوص غير ذي استحقاق فيها لا يعتبر نزوله ولا اسقاطه لمنفعتها  
ويسوغ لورثة المورث المذكور اخذها كان استحقاقا لا ييهم (اجاب) الابن أحق بزراعة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

ارض ابيه من غيره فترفع يد الرجل المذكور عنها اذا لم يكن للمذكور ولاية الاسقاط  
 شرعا ولم يوجد ما يوجب سقوط حق الاولاد من تلك الارض والافلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طين اوسية انحل عن ملتزمه بموته فوزع على مشايخ البلدة على قدر حصصهم  
 ثم بعد زمان أخذ رجل ذى من ذلك الطين خمسة أفدنة وزرعها مدة ثم أمرولى الامر  
 بمساحة الاراضى فقيدت الخمسة أفدنة في دفتر المساحة باسم الذى ثم أخذها منه رجل  
 كانت وزعت عليه وقت انحلالها وفي سنة خمس وثلاثين وزعت الاطيان العاطلة على  
 أشخاص من البلدة فحقت الخمسة أفدنة المذكورة رجلا من أهالى البلدة وتر كماله من  
 وزعت عليه أولا باختياره واستمر بزراعها لغاية سنة سبع وخمسين حتى تعهد بالبلد  
 متعهد وقسم اطيان الناحية بينه وبين الاهالى على العادة بين المتعهدين في ذلك فدخلت  
 الخمسة أفدنة المذكورة فيما يخص المتعهد والآن قام ابن أخى الذى بعد هلاك عمه  
 ومن خصه بالتوزيع زمن انحلالها وتر كماله من سنة خمس وثلاثين يد كل منهما أخذ  
 بدلها من وضع يده عليها من سنة خمس وثلاثين لغاية سنة سبع وخمسين متعللا ابن أخى  
 النصرانى بانها مسحت على عمه والآخرة بانها خصته زمن انحلالها فهل لا يكون لهما  
 ولا لاحدهما مطالبة من زرعها المدة المذكورة بيدها حيث كان الامر ما هو من ذكور  
 ولا يكون لابن أخى الذى حق فيها حيث كانت الارض المذكورة أميرية ولا توارث  
 فيها ولا يكون لواثر من وزعت عليه أولا لومات مورثه حق فيها أيضا حيث تركها  
 مورثه طائعا مختارا (اجاب) نعم لا يكون للرجلين المذكورين المطالبة ببديل ارض  
 الزراعة المزبورة ولا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثته من  
 كان له حق زراعتها والاحق والاولى بها بعد المتوفى عنها ابنه ان لم يتحقق ترك والده  
 لهما باختياره والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كل منهما يستحق قطعة ارض زراعية على  
 انفراد فأسقط أحدهما حقه من أرضه لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم من مدة  
 عشرين سنة وزيادة وأسقط الاخ الثانى حقه من أرضه للمسقط له في مقابلة مبلغ من الدراهم  
 كذلك من مدة سبع عشرة سنة ويبدأ المسقط له وثيقة أيضا فهل اذا مات الاخوان  
 ولها ابن أخ ثالث أراد منازعة المسقط له في الارض المذكورة متعللا بأنه أولى وأحق  
 بها لكونها أرض عميه لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية ولا  
 يكون له منازعة المسقط له بعدمضى هذه المدة بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق  
 الاسقاط المذكور من الاخوين لا يكون لابن أخيهما معارضة المسقط له بدون وجه  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده نصف فدان طين من مدة عشرين سنة  
 وزادوه وهو بزراعته ويتنفع به من غير منازع له فيه والآن تعرض له جماعة يريدون  
 نزعها منه متعللين بأنه لهم والحال ان عمهم مات من منذ ثمانى عشرة سنة ولم ينزع فيه  
 فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة حيث كان واضح اليد جاحدا

١٢٦٥

٢٩

رجب

٢

١٢٦٥

سنة  
١٢٦٥  
رجب  
١٢

لعدواهم (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حديث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة مات عن أولاد ذكور فوضع رجل اجنبي يده على  
ارض الزراعة وانتفع بها مدة وامتنع من تمكين اولاد الميت منها متعللاً بأن أبا الميت  
تركها له فهل اذا كان الرجل الاجنبي معترفاً بالحق فيها لاولاد الميت ترفع يده عنها  
وتسلم لاولاد الميت المذكور المكلفين القادرين على زراعتها ودفع خراجها ولا عبرة بما  
تعلل به الرجل المذكور حيث لم يكن للاخ ولاية الترك ولا حق له فيها أصلاً (اجاب)  
الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها فله نزعها عن هي تحت يده  
حيث لم يوجد مانع شرعي يمنعه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنين وترك لهما قطعة أرض زراعة أثر عن أصوله فتصرف احدهما فيها لرجل اجنبي  
بالاسقاط بدون اذن أخيه فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب أخيه  
ويكون للاخ رفع يده المسقط له عن نصيبه في الارض المذكورة (اجاب) يصح الاسقاط  
فما يستحقه المسقط في أرض الزراعة الاميرية لا فيما يستحقه غيره والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة بالاثرة عن آباءه وهي محسوحة عليه رهنها  
عند آخر على مبلغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليها مدة فهل اذا أراد الراهن او وكيله  
ان يدفع دراهم الرهن للمرتهن وياخذ الارض يجاب لذلك حيث كان المرتهن معترفاً بالحق  
فيها للراهن ولا يكون للمرتهن منعها من الراهن (اجاب) نعم لا يكون لو اضع اليد  
على الارض منعها من ربه حيث كان مقراباً بالحق فيها للمدعي ولم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطيان عجز عن زراعتها ودفع  
خراجها وتركها باختياره فرهاها المحاكم وقت تاريخه على آخر يقدر على زراعتها ودفع  
خراجها منذ سبع عشرة سنة فاكثروا لا ن يريد المالك الاصل استرجاعها فهل يمكن من  
ذلك وتنزع من واضع اليد ولا (اجاب) لا يمكن من ذلك ولا تنزع من ذي اليد حيث  
تركها باختياره وثبت ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملتمزم له قطعة أرض  
اوسية دفعها لرجل فزارع فيه اربز وعهامة وعند مساحة الارض مسحت باسم الملتزم  
وكتب اسم المزارع المدكور في الدفتر واستمر المزارع يزرعها بعد ذلك ثم نزعها الملتزم  
وسلمها لرجل فزارع غيره فزرعها المزارع الثاني مدة طويلة في حال حياة الملتزم ومات  
الملتزم المذكور وهي بيد المزارع فانحلت الى الديوان ثم اضيفت على المزارع الثاني  
وقيدت باسمه من مدة تزيد على سبع وعشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها الى  
الآن فهل اذا اراد اولاد المزارع الاول منازعة المزارع الثاني في الارض المذكورة  
متعللين بذلك باسم والدهم في الدفتر بانه المزارع له لا عبرة بتعللهم ولا يجابون (اجاب)  
لاحق لاولاد المزارع الاول في الارض المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اسقط حقه منها لاخر في حال صحته وسلامته منذ ثلاث

١٢٦٥  
١٢

١٢٦٥  
١٣

١٢٦٥  
٢٢

١٢٦٥  
٢٥

١٢٦٥  
٢٥

عشرة سنة وزيادة وهي بيده يتصرف فيها من غير منازع له فيها ويبيده حجة بالاسقاط  
ثابتة المضمون ثم حصل للمسقط خبيل في عقله فادعى اقاربه الا ان عدم الاسقاط لاجل  
اخذ الارض المذ كورة من المسقط له فهل اذا كان الاسقاط المذ كور ثابتا بالبينة  
الشرعية في زمن صحة المسقط وسلامته لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزاعها ويكون  
الحق فيها للمسقط له (اجاب) لا يجاب اقارب المسقط لانتزاع الارض عن هي تحت يده  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد اخيه وهم ثلاثة ذكور  
وعن اخته وترك ما يورث عنه شرعا من مال ودار ووطاحونة واطيان وغير ذلك فاقسموا  
جميع التركة الا الاطيان فنقص الحاكم المذ كور بها دونها فنازعت الاخت في ان تأخذ  
حصتها من الاطيان ايضا فنفعتها الحاكم من ذلك فهل لا يخصها في الاطيان شي وتسكون  
للمذ كور خاصة (اجاب) لاحق للاخت فيما كان تحت يد اخيها المتوفى من ارض  
الزراعة الاميرية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على طين  
زراعة وصار يرزعه فحوام من خمس وعشرين سنة ويؤدي خراجها ولم ينازعه فيه احد  
تلك المدة فهل ادامت ذلك الرجل وادعى رجل آخر على ابن الميت ان ذاك الطين  
موروث له عن عمين كانا له ويريد بذلك رفع يد ولد الميت عن هذا الطين المذ كور لا عبرة  
بدعواه بذلك ولو كانت معضدة بالبينة الشرعية حيث كان موجودا في حياة الميت ولم  
يقع منه مثل ذلك (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها ابن  
المتوفى عنها القادر على زراعتها وعلى القيام بدفع مؤناتها فليس للرجل المذ كور انتزاعها  
من هي تحت يده بالارث عن عميه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده طين  
زراعة ترك حقه فيه لابن أخته له بحزبه عن زراعتها وزرعه ابن الاخت حال حياة الحال  
مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات الحال عن أخته وابن أخيه فاراد ابن الاخ أخذ  
الطين من ابن الاخت فهل حيث ترك حقه الحال فيه لابن أخته حال حياته لا يكون لابن  
الاخ منازعة ابن الاخت في الطين المذ كور (اجاب) ليس لابن الاخ انتزاع الارض  
المذ كورة من ابن الاخت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن  
اخت وزوجة وابن وبنيتين وترك اطيانا فلصغر الورثة المذ كورين استولى على الارض  
قريب للميت بغير حق وبعد بلوغهم طلبوا ارض ابيهم من قريبه المستولى على الاطيان  
المذ كورة فامتنع ان يمكنهم من الاستيلاء عليها فهل والحال هذه يقضى لاولاد المتوفى  
بالاستيلاء على ارض والدهم بعد نزاعها من يد القريب المذ كور (اجاب) لابن الميت  
بعد بلوغه اخذ طين والده من المستولى عليه بغير وجه شرعي اذ لم يثبت على الاب حال  
حياته او الابن بعده ما يفيد سقوط الحق من الطين المذ كور ولا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ارض زراعة مرهونة تحت يد رجل اجنبي فبعد موته افتسكها  
ابن عم له بدفع ما هي مرهونة عليه ومكث مدة من السنين يرزعها ويدفع ما عليها من

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٥

سنة

شعبان

الخراج فهل يكون ابن ابن العم المذكور مختصا باستحقاق الارض المذكورة دون بقية اقارب الميت وتسكون فروعه من بعده كذلك مختصة بهذه الارض لاسمها والاقارب المذكورون ابعد من ابن ابن العم ولا ابن موجود للراهن المذكور (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لاقارب الراهن المذكورين اخذ الارض المذكورة بجهة الارث عن الراهن والاحق بها من يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن بنت وعن اولاد ابن ثالث وترك ارض زراعة وكان أعطى لاولاد ابنه ثلثها في حال حياته ثم مات كل من الابنين عن اولاده الذكور وعن الاخت الشقيقة وعن اخ لام فارادت الاخت التي هي عمه الاولاد اخذ جزء في ارض الزراعة بالميراث عن والدها واراد الاخ لام اخذ جزء من ارض زراعة الابنين متعللا بان لاهم السدس في متاع ولديها فهل لا يجب كل من الاخت المذكورة والاخ لام لذلك ولا يجري التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادرا على دفع ما على الارض من المؤن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض زراعة مدة عشرين سنة ثم مات وتركها لابنيه فوضعوا ايديهم عليها مدة عشرين سنة ايضا من غير منازع لهم فيها ولا لوالدهم من قبلهم والآن تدعى جماعة من اهل البلد بان الارض المذكورة لقريب لهم ويريدون نزعها منهم متعللين بالقرابة مع وجودهم ومشاهدتهم لتصرفهم فيها المدة المذكورة فهل لا يجب ان لا ينعون من منازعتهم فيها بدون طريق شرعي (اجاب) نعم لا يجب ان لا ينعون من منازعتهم اذا كان الحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق ارض زراعة عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاحذها الحياكم وسلمها لرجل اجني باختيار صاحبها ثم بعد ذلك مات صاحب الارض عن ولدي عم له ومضى على ذلك مدة ثلاث وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية فهل اذا اراد ولد اعلم الميت اخذ الارض من وازع اليد لا يجب ان لا ينعون من منازعتهم اذا كان الحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين قصر وعن زوجة وترك ارض زراعة فوضعت الزوجة يدها عليها وصارت تزرعها لنفسها ولا لولدها مع مشاركة رجل فيها وصار مشاركها فيها مدة فبعد ذلك تركها واستولى على الارض ابن الميت بعد بلوغه وصار يتنفع بها بالزراعة الى الآن نحو اربع عشرة سنة ثم بعد ذلك مات الذي كان مشارك كالا في الغاصر في الارض المذكورة عن ابن اخ اراد منازعة الابن المذكور في الارض المذكورة ويريد ان يأخذ فيها حصة عن عمه لكونها كانت مسحت باسمه وفيت مشاركتها لاهم فهل ذلك فهل لا يكون له حق في ذلك ويكون الحق فيها لابن

رمضان

٥

١٠



الميت ولا عبيرة بما عمل به من المساحة المذكورة (اجاب) يسقط الحق في ارض  
 الزراعة الاميرية بالترك اختيارا على فرض سبق ثبوته ولا يجري التوارث فيها فلا وجه  
 لمعارضة ابن الاخ المذكور لو اضع اليد عليها والحال ماذ كروا لله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة من الفلاحين تحت ايديهم اطيان فجوزوا عن زراعتها ودفع خراجها وتركوها  
 باختيارهم فرماها الحاكم على مشايخ البلد فدفعها مشايخ البلد لرجل قادر على زراعتها  
 ودفع خراجها في نظير مبلغ معلوم من الدواهم اخذوه منه ووضع يده عليها مدة من السنين  
 وهو بزروعها ويدفع خراجها من غير منازع ولا معارض ثم تولى حاكم آخر في البلد فاخذ  
 الاطيان المذكور من واضع اليد المذكور قهر اعنه بدون وجه شرعي فهل لا يكون  
 للحاكم المذكور معارضة واذع اليد في الارض المذكورة واخذها قهر اعنه اذ لاحق  
 له فيها وليس للفلاحين المذكورين ايضا معارضة واضع اليد في الاطيان المذكور  
 لتركهم لها باختيارهم وعجزهم عنها ولو قدر وادعيا بعد ذلك لاسماع سكوتهم تلك المدة  
 وعدم منازعتهم من غير مانع يمنعهم من الدعوى (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة  
 الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن ترك حقه فيها باختياره المعارضة بدون وجه شرعي  
 ولا يسوغ للحاكم المذكور انتزاعها ممن يستحقها بدون وجه يقتضي ذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة و بنتين وابن عم شقيق وترك أرض زراعة  
 استولى عليها ابن العم ودفع ما على الميت من الديون وهي مبلغ قدره ألف قرش الى جانب  
 الديوان في نظير الطين وممكنه الحاكم منه وصار يزرعه مدة تزيد على اثنتين وعشرين  
 سنة ثم بعد تلك المدة نازعت البنتان ابن العم الشقيق في الاطيان فهل يجوز للبنتين أخذ  
 الطين ودفع ما عليه من الديون أولا (اجاب) لاحق للبنات فيما كان بيد والدهم من  
 أرض الزراعة الاميرية والحال هذه بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اضع يده على طين خراجي عن أبيه من نحو سبع وثلاثين سنة فالآن يدعي رجل بان  
 هذا الطين كان حق أبيه لكونه ورثه عن ابن عم له وهو بعد موت أبيه له فهل اذا كان  
 تاركا للمنازعة من قبل الآن كأبيه من قبله مختارين في ذلك لا تسمع دعواه (اجاب)  
 لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تسمع دعوى الرجل المذكور والحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين فلاحية أخذه منه شيخ بلده بالقهر  
 والغلبة وأعطاه لابن عم له فصار رب الطين ينازعه في شأنه في كل سنة فلم يقدر على  
 تخليصه منه فهل بالاستيلاء عليه لا يسقط حق رب الطين منه ويكون له نزع من واضع  
 اليد عليه بدون طريق شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الرجل المذكور ما يفيد سقوط  
 حقه من الارض المذكورة يثور واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لربها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة مات وتركها لابنه من مدة ثلاث وعشرين  
 سنة وهي بيده يتصرف فيها من غير منازع له ولا لوالده من قبله والآن يدعي رجل بان

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٩

الارض المذكورة لقريب له ويريد نزعهما من الابن متعللا بالقربة مع وجوده في البلد  
ومشاهدته لتصرف واضع اليد فيها بلامنازعة مع تمكنه منها فانكر دعواه فهل لا يجاب  
لذلك شرعا ويمنع من المنازعة واضع اليد بدون طريق شرعي (اجاب) لامعارضة  
للرجل المذكور مع واضع اليد على الارض المزبورة والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أسقط حقه منها الاخر في مقابلة مبلغ معلوم من  
الدرهم من عشرين سنة ثم مات المسقط عن ابن له فأراد منازعة ابن المسقط له الا ان  
ونزعهما منه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من يده حيث كان الاسقاط ثابتا  
بالبينة الشرعية (اجاب) يسقط حق رب الارض المذكور منها بالاسقاط والترك لها  
اختيارا فاذا ثبت ذلك لا يكون لابنه بعد موته معارضة ذي اليد المذكور والله تعالى  
اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة ماتا عن أولاد ذكور وتركا جانب طين  
زراعة والحال ان الاولاد قصر ولهم ابن ابن عم بالغ وضع يده على الطين بسبب كونهم  
قاصرين عن درجة البلوغ فبعد بلوغهم طلب الاولاد أخذ الطين المذكور فادعى رجل  
أجنبي ان الطين ملكه وملك والده من قبله فانكر الاولاد دعواه وادعوا ان والدهم  
وضعا أيديهما على الطين مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو ووالده حاضرا في  
البلد ومشاهدا لتصرفهما في الطين ولم ينازعهما ولم يصارخاهما مع التمكن من  
ذلك فهل لا تسمع الدعوى بعد تلك المدة (اجاب) سكون الاجنبي المدعى المذكور مع  
مشاهدته لتصرف واضع اليد في أرض الزراعة الاميرية وتركه اختيارا مانعا له من  
طلبها بعد تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تلقوا طيناعن أصولهم فاسقطوا  
حقهم في بعضه متميزا لابن عمهم وصار يزرعه مدة ومكنه من ذلك مشايخ البلد فهل اذا  
أرادوا الرجوع عليه بذلك لا يمكن (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية  
بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا لا يكون للمسقط  
معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة  
ثم حصل له خلل في عقله وعجز عن زراعة الارض فاعطاها الحماكم لاخر ومكنه منها فاعار  
يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة من السنين ثم مات عن ابنين فوضع أحدهما يده  
على القطعة الارض يزرعها ويدفع خراجها ثم مات فوضع الابن الثاني يده عليها مكان  
أبيه وأخيه وصار يزرعها فهل اذا كان صاحب الاصل انما عجز عن زراعتها بالجنون  
حتى مات وأراد رجل من أقاربه نزع الارض من واضع اليد الذي مكنه الحماكم منها  
متعللا بأنه وارث صاحب الاصل لا يجاب لذلك ولا يعتبر تعلقه ويمنع من معارضة واضع  
اليده (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل توفي وله أرض زراعة وله بنات يردن أن يرثن فيها فهل اذا مات عن  
بنين وبنات لا يكون للبنات حق في أرض الزراعة بطريق الميراث ويكون الحق فيها

شوال  
١٥  
سنة  
١٢٦٥

لبنيه المذكورين ولايجرى التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلاحق لبنات المتوفى عنها فيها بجهة الارث والله تعالى أعلم (سئل) في وارث ميت له قطعة أرض زراعة أسقط حقه فيها لاخر طائعا مختارا ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع بها هذه المدة قويدفع خراجها فالآن أراد بعض ورثة المسقط الرجوع في الارض وأخذها من واضع اليد عليها بعد موت مورثه فهل لايجب لذلك والحال هذه (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والتترك اختيارا ولايجرى فيها التوارث فليس لورثة المتوفى المذكور معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب طين زراعة ممكنه الحياكم من الزراعة فيه ومضت مئة من السنين فالآن ادعى رجل على واضع اليد ان الطين آل لوالده بالوراثة عن خالته ومات والده عنه فهل يقضى به لو اضاع اليد مع تمكين الحياكم له بالزرع في الطين المذكور لعدم وجود المستحق العاصب (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور انتزاعها من واضع اليد بجهة الارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه الحياكم قطعة أرض زراعة ومكنه منها ومسحت عليه وغرس فيها أشجارا من ماله لنفسه خاصة ووضع يده على قطعة أرض خربة أيضا وبني فيها بناء من ماله لنفسه باذن مالكها فهل اذا أراد ابن عم له ان يشاركة في ذلك متعللا بأنه معه في معيشة واحدة لايجب لذلك (اجاب) نعم لايجب ابن العم للمشاركة بمجرد تعلقه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده فدان طين زراعة عجز عن زراعته ودفع خراجه فرماه الحياكم على رجل آخر فجزعته أيضا فدفعه ذلك الرجل لرجل ثالث قادر على زرعته ودفع خراجه فوضع يده على الفدان وأصلح خرسه وصار يزرعه ويدفع خراجه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن طلب الرجل العاجز رفع يده من أصلحه وزرعته ودفع خراجه فهل بعد هذه المدة لايجب لطالبه لاسم اذا كان هناك بينة تشهد بتركه ودفعه لمن أصلحه طائعا مختارا (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالتترك اختيارا فليس لمن تحقق انه ترك حقه فيها مختارا معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت وأولاد أخ وله قطعة أرض زراعة استولى عليها من بعده أولاد أخيه وزرعوها ودفعوا خراجها الى الحياكم بعد تمكينه لهم منها وترى البنت مشاركتهم فهل لايجب لذلك (اجاب) ليس لبنت الميت المذكور حق في أرض الزراعة الاميرية بطريق الارث عن والدها فلا مشاركة معهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وله قطعة أرض زراعة وعليه دين بجهة الديوان فوزع الحياكم الأرض على رجل أجنبي ومكنه منها ودفع ما كان عليها من الخراج وصار يتصرف فيها مدة ثمان عشرة سنة فهل اذا أرادت البنتان أخذ الأرض من واضع اليد

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥	٢٨	بطرف الميراث عن أبيهما لا تجابان لذلك حيث مكنته المحاكم منها لاسمها لا ميراث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لاحق للبنتين فيما كان تحت يد والديهما من ارض الزراعة الاميرية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وابن عمه وله قطعة أرض زراعية اميرية استولى عليها شخص ليس من اهل البلد ليزوعها ويقوم بما عليها من الخراج وذلك بتسكين ولي الامر المتصرف الآن في أمور الرعية بالاراضي المميرية وصار الشخص المذكور يزرعها مدة من السنين بعد ذلك فهل لاحق لابن العم المذكور والبنات الميت في الأرض المذكورة وليس لاحد منهم رفع يد الشخص المذكور عنها ولا أخذها منه لنفسه (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لبنات المتوفى عنها ولا ابن عمه انترعها من ذى اليد المتصرف المذكور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية رهنها بيد آخر على مبلغ معلوم من الدراهم فبعد مدة أراد الرهن افتسكا كاهن يد المرتن ففنعها منها لكونه ذاشوكه فهل اذا مات ذوا الشوكه المذكور عن ورثة وأراد رب الأرض افتسكا كاهن الورثة يجاب لذلك اذا كانوا معترفين بان الأرض للرهن وهناك بينة تشهد بذلك (اجاب) يؤمر واضع اليد برفع يده عن الأرض المذكورة وتسليمها للرهن حيث كان مقرا بان الحق فيها له ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة أرض زراعية لابنه الذي ليس في عائلته ومعزول عنه في معيشة وحده وتركها طائعا مختارا ووضع يده عليها وغرس فيها نخيلا وانتفع بهامدة من السنين في حياة أبيه وهو يدفع خراجها للجهة الديوان فهل اذا أراد المسقط أو باقي ورثته بعد موته الرجوع في الاسقاط المذكور لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا في أرض الزراعة للابن المذكور يكون الحق فيها له وليس لاحد رفع يده عنها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية عن نحو ثلاثين سنة وهم يدفعون خراجها للجهة الديوان من غير منازع ولا معارض لهم في ذلك واصولهم واضعون أيديهم عليها نحو أربعين سنة من قبلهم من غير منازع ولا معارض والا آن يدعي رجل عليهم انها رزقة موقوفة ويريد نزاعها منهم بلا وجه وبلا جهة شرعية فهل لا يجاب لذلك ويمنع من المعارضة وتبقى الأرض تحت يد واضعي اليد كما كانت تحت يد اصولهم (اجاب) اذا لم تثبت وقفية الأرض المذكورة كورة بالوجه الشرعي يكون الحق فيها لواضع اليد عليها ولا ترفع يدهم عنها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بأيديهم اطيان زراعية آلت اليهم عن اصولهم من قديم الزمان وهم يتصرفون فيها من غير منازع لهم فيها ولا اصولهم والا آن تدعي جماعة بان الاطيان المذكورة كانت لجدهم وانهم واضعو اليد عليها بطريق الوكالة عن جدهم المذكور فانكروا دعواهم مع انهم مقيمون في البلد ومشاهدون لاتصرفوا اليه
١٢٦٥	٦	ذى القعدة
١٢٦٥	٦	
١٢٦٥	٦	
١٢٦٥	٨	



٩ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٤ ٢١٦٥

١٥ ١٢٦٥

وتصرف أصولهم من غير منازع لهم فيها فهل اذا ارادوا منازعة واضع اليد لا يجابون  
لذلك ولا يمكنون من نزعهما منهم بدعواهم المذكورة واذا اقام المدعون بينة على  
دعواهم لا تقبل شهادتها بعده حتى المدة الطويلة لاسيما وجدتهم كان ساكتا عن  
المنازعة اكثر من خمس عشرة سنة ولم ينازع بالمانع له من ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى  
بأرض الزواعة الاميرية حيث الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة ارض زراعية أكرهه شيخ بلده على بيعها له منه بأقل من ثمن مثلها ولم يدفعه له  
الى الآن فهل اذا ثبت الاكراه على البيع بالحبس والضرب لا يكون نافذا ويكون له  
اخذ أرضه من واضع اليد عليها (اجاب) لا يسقط حق رب الأرض الاميرية منها ببيعها  
فما ع الاكراه عند تحققه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من خمسة أفدنة  
طين زراعية باختياره لاحد اولاده على يد بينة شرعية لدى القاضي ووضع المسقط له  
يده على الأرض المذكورة وتصرف فيها مدة حياة والده المسقط ثم بعد وفاة والده اراد  
بأق ورثة المسقط منازعة المسقط له فهل لا يكون لهم ذلك والحال هذه ويمنعون من  
معارضة المسقط له (اجاب) نعم لا يكون لورثة من تحقق انه اسقط حقه في أرض الزراعة  
الاميرية معارضة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان  
طين زراعية اسقط حقه من نصفه لآخر وتركه له باختياره ثم توافقا على ان يغرسا  
فيه اشجارا ويقوم المسقط له بخدمةها واصلاحها وتكون الاشجار في جميع الفدان  
مشتركة بينهما فاشترى كل منهما تقاوي الشجر من ماله وغرس المسقط له غرسه وغرس  
شريكة في ذلك الفدان واستمر يخدم في الشجر جميعه وصار كل من المسقط والمسقط له  
يدفع ما يخص نصيبه من المال للديوان مدة حتى غاوا ثم فهل اذا اراد المسقط الرجوع  
على المسقط له في نصف الفدان المذكور ونزعه منه ودفع قيمة الشجر له بعد مضي تلك  
المدة لا يجاب لذلك ويكون الحق في نصف الفدان المذكور مع ما غرسه فيه من الشجر  
للمسقط له المذكور ويمنع المسقط من معارضته في نصف الفدان والشجر وما الحكم  
(اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا من أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط  
معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في يتييم له طين زراعية ينشأ عنه كسب بكثرة  
في المستقبل مع بقائه لليتييم حتى يبلغ ولا وصى له فهل اذا وكلت ام اليتييم خاله عليه فاسقط  
طينه لرجل اسقاطا مؤبدا بلا مصلحة في ذلك للصغير ولا ضرر ولا تعتبر هذه الوكالة  
ويبطل هذا الاسقاط ويمنع الحال من التصرف لافساده مال اليتييم ويولى عليه أمين من  
عصبته بنظر القاضي (اجاب) لا يملك وكيل أم اليتييم التصرف في مال اليتييم ولا اسقاط  
حق ثابت له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان عليه خراج أرض زرعتها  
ولم يؤده فأكراهه شيخ البلد على اداء ما عليه من الخراج ولم يعين له جهة وله متاع  
واطيان فباع المتاع واسقط حقه في الاطيان لشيخ البلد بقدر ما لم يدفعه فيما عليه من



١٢٦٥

١٦

الخراج ووضع شيخ البلديده على ما ذكره عشر سنين ولم ينازعه المسقط المذكور ثم مات المسقط وترك ابنه وارثا بالغاعلم بالبيع والاسقاط فسكت على ذلك بعد وفاة ابيه نحو اربع سنين من غير منازعة ثم بعد هذه المدة اراد اخذ ما ذكره متعللا بالا كراه السابق فهل اذا عد هذا كراهها لا تسمع دعواه لسكوته هو ووالده قبله بعد زوال الا كراه المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت الا كراه الشرعي على البيع والاسقاط المذكورين لا يكون لابن البائع المسقط عن طوع واختيار معارضة المشتري المسقط له وان ثبت الا كراه على دفع الدين بلا وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لهم قطعة ارض زراعة عن اصولهم اكره احدهم ذوشو كة على اسقاط حقه وحقهما في غيبة الاخوين بالجبس والضرب فهل اذا تحقق الا كراه بالوجه الشرعي لا يسقط حقه وحقهما (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الاسقاط لا يسقط حق المكره كما لا يسقط حق اخويه وان لم يتحقق الا كراه بدون توكيلهما او اجازتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة عن اصوله ومسحت عليه رهنها عند آخر

١٢٦٥

٢١

على قدم معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك مات كل من الراهن والمرتهن عن ابن فاراد ابن الراهن ان ياخذ الارض من ابن المرتهن ويدفع له دراهم الرهن فهل يجاب لذلك لاسيما انه متصرف ومقر بأن الحق فيها لابن الراهن المذكور (اجاب) اذا كان واضع اليد مقر بأن الحق في الارض المذكور للمدعي المذكور يؤمر بتسليمها له ما لم يثبت عليه بعد ذلك ما يفيد سقوط حقه فيها وعلى المدعي المذكور دفع دراهم الرهن المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بيدها فدان طين من طين والدها مكنها الحاكم منه فصارت تزوجه وتنفع به مدة اربع وعشرين سنة من غير منازعة لها فيه المدة المذكورة والآن يريد ابن أخ لها نزعها منها متعللا بأنه يستحقه بالميراث عن والده مع تركه اختيار تلك المدة مع انه مقيم في البلد ومشاهد لتصرفها فيه المدة المذكورة فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يكون له نزعها منها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فليس لابن الاخ المذكور انتراعها من واضع اليد عليها بالارث اسقوط الحق بتركه اختيارا تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف بنتين وله طين فلاحه اسقط لاحداهما حقه من سبعة قراريط منه فصارت تزوجهامدة حياتهم لنفسها ثم مات الاب عن هاتين البنتين واستمرت التي اسقط لها واضعة يدها على

١٢٦٥

٢٣

الطين المذكور نحو خمس وعشرين سنة ثم ماتت واضعة اليد عن ابنتها فهل اذا طلبت البنت الباقية مقاسمة ابن اختها في تلك الارض على سبيل الارث من ابائها لا تجاب لذلك ويكون الحق في ذلك لابن المتوفاة (اجاب) لاحق للبنت المذكورة فيما اسقطه والدها لا اختها حال صحته من ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لزوجه وله دار وقطعة ارض زراعة فباع الدار والزوجة واسقط حقه في الارض لها في نظير

١٢٦٥

٢٣

الدين بحضرة بينة شرعية بموجب حجة شرعية من نائب القاضي ووضعت الزوجة يدها على الدار والارض وصارت تتصرف في ذلك مدة من السنين في حال حياة الزوج المسقط المذكور ثم مات عنها وعن ابنين منها وعن ابنين من غيرها ثم ماتت الزوجة عن ابنيها فصار الابنان يتصرفان في الدار والارض مدة من السنين بعد موت أمهما فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية في حال الصحة والسلامة يكون البيع صحيحا نافذا وليس لباقي وريثة المسقط معارضة وريثة المسقط لها الواضي اليد (اجاب) نعم ليس لوريثة البائع المسقط معارضة وريثة المشتري المسقط لها حيث ثبت البيع والاسقاط على الوجه المذكور بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وترك بعض اطيان زراعة بعضها بالغاروة وبعضها بالفلاحة وله اولاد قصر وبلغ فوضع البالغ أيديهم على المتروكات جميعها ورهنوا بعض الاطيان بغاروة فلما بلغ بعض القصر اقتك بعضا من الاطيان ووضع يده عليه وصار يرزعه مدة طويلة ويدفع خراجها واخوته مشاهدون له وتاركون ذلك باختيارهم فتعرض له الآن بعض اخوته البالغ ليشاركوه فيه فهل لا يمكن ذلك البعض من التعرض المذكور ويسقط حقه في هذا البعض بالتك ويشهد مدة التصرف المذكورين لاسيما اذا كان الطين المذكور بعض ما يخص واضع اليد من الاطيان المتروكة عن والده (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالتك اختيارا فليس لمن تحقق منه الترك باختياره معارضة واضع اليد عليها ولا ازعاجه منها والحال ما ذكر كما صرح به علماؤنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة عن أبيه ومسحت عليه رهنها عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن ابن فاراد ابن الراهن ان ياخذ الارض من ابن المرتهن ويدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك لاسيما ان المدعي عليه معترف ومقر بأن الحق في الارض للمدعي المذكور عن أبيه (اجاب) حيث كان واضع اليد مقررا بان الحق في أرض الزراعة المذكورة للمدعي كما هو مذكور كان الواجب تسليمها له حيث لا مانع وعلى ابن الراهن دفع ما بذمة أبيه من الدين من تركته لربه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة أرض زراعة وكلوا احدهم في بيعها واسقاط حقهم منها لرجل اجنبي في نظير قدره معلوم من الدراهم فباع الوكيل واسقط حقهم فيها للاجنبي المذكور ووضع المشتري المسقط له يده عليهم واغرسها نخيلا ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فهل اذا ثبت التوكيل بالبيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لاحدهم الرجوع على المشتري المسقط له (اجاب) حيث تحقق التوكيل بالبيع والاسقاط يكون الحق في الارض المذكورة للمسقط له وليس لاحدهم ارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اسقط حقه منها لآخر ويبد المسقط له وثيقة بذلك من مدة خمس سنين وهو

سنة

ذى القعدة

يتصرف فيها والا نكر المسقط الاسقاط وانكر الشهود والشهادة لسكون المسقط شيخ بلد فهل اذا لم يقيم المسقط له بيعة يكون له تحليفه اليمين الشرعية واذا نكل عن الحلف يكون الحق لواضع اليد (اجاب) اذا لم يكن للمدعي بيعة على مدعاه كان له تحليف المدعي عليه ويحكم عليه لو نكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك قطعة ارض زراعة ثم مات احد الابنين عن أخيه وأخته وزوجته ثم مات الابن الثاني عن ابنه وأخته وعن زوجته فهل اذا أراد كل من العمة وزوجة العم أخذ حقهما في الارض المذكورة بالميراث لا يكون لهما ذلك لعدم جريان الميراث في الارض الاميرية الاثر (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لاحد الورثة حق فيها بطريق الارث والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مات عن ابن و بنت وكان بيد ه اطيان زراعة اميرية فهل يكون الحق في الطين المذكور لابن دون البنت وهل اذا مات رجل عن اولاد قصر وتزوجت أمهم اجنبيا منهم ولم يكن هناك من تنتقل الحضنة له غير أخ لأب بالغ عاقل تنتقل الحضنة له وليس للام أخذهم منه والحال ما ذكر (اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها ولا يجري التوارث فيها وتزوج الام بغير محرم من الصغير يسقط حقهما من حضنته واذا لم يوجد من يقدم على الأخ المذكور فيها يكون له ضم أخيه القاصر الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على اطيان يزرعها ويدفع خراجها للميرى ثم انه اسقط حقه من فدان وعشرة قراريط من فدان لولده يستولى على ذلك ويدفع خراجها للميرى فاخذه الولد واستولى عليه بعد اسقاط والده حقه منه فاجر الولد البعض من الطين وزرع البعض سنة وبعد ذلك رجع والده عليه ومنعه من الاستيلاء على الطين قهر اعنه فهل لا يجب لذلك ومنع من تعديده خصوصا والولد معه بيعة بذلك (اجاب) ليس للمسقط المذكور معارضة المسقط له بعد تحقق الاسقاط والترك اختيارا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة أسقط حقه منها لبناته وابن ابنته وهو في حال صحته وسلامته وكتب لهم حجة شرعية بالاسقاط وملكو ذلك وحازوه ثم بعد ذلك مات المسقط فاراد ابن أخيه أن يسطل الاسقاط ويأخذ الطين من البنات وابن ابنته فهل لا يجب لذلك ويكون الاسقاط نافذا (اجاب) لا يجب لذلك ابن الاخ والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة ارض خرس اسقطوا حقه فيها الرجل اجنبي من بلد أخرى بحضرة بيعة من المسلمين وكتب في ذلك حجة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصرف فيها أموالا كثيرة حتى طابت من الخرس وصارت تزرع ثم بعد مضي أربع سنين أراد أحد المسقطين الرجوع على المسقط له في الارض بعد طيبها من الخرس فهل اذا ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لاحد المسقطين ولا غيره الرجوع في ذلك (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقه

في أرض الزراعة الاميرية معارضة المسقط له شرعا والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحقون منفعة جانب من الاطيان اسقطوا حقهم فيه لرجل في نظير مبلغ من الدراهم اعترفوا بقبضه في المجلس وسلموه الاطيان المذكورة وحازها لنفسه وتصرف فيها بالحرث والزرع وغير ذلك وكتب بيدهم حجة شرعية بالاسقاط المذكورة في نظير ما اعترفوا بقبضه من المسقط له فهل اذا اراد بعض المسقطين الرجوع فيما اسقط وتترك حقه فيه لا يجاب لذلك واذا ادعى انه اقر كاذبا وانه لم يقبض شيئا مما اقر به لا يقبل منه ويكون اقراره حجة عليه ويكون الحق في تلك الاطيان للمسقط له والحال هذه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق الترك اختيارا لا يكون للمسقطين ولا لبعضهم الرجوع بعد ذلك ودعوى البعض انه اقر كاذبا بقبض الدراهم لا يوجب بقاء حقه في الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد في عائلته فاعطى لاحدهم بعض اطيان اشتراها ائرا وكتبها باسم الابن المذكور دون اخوته وحازها الابن في حال حياة ابيه وسلامته مدة من السنين ثم مات الاب عنه وعن اولاده المذكورين فهل يكون ما اعطاه الاب لابنه وحازها في حال حياة ابيه وسلامته صحيحا نافذا وليس لباقي الاخوة مشاركة اخيه في شيء من ذلك (اجاب) نعم ليس للاخوة معارضة اخيه فيما ذكر ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن فدان طين عند ابن عمه وابن عمه رهنه عند رجل آخر ثم بعد مدة مات ابن عمه فهل اذا قام بينة على انه ملكه يكون له اخذه بعد دفع مبلغ الرهن (اجاب) حيث كان الحق ثابتا في أرض الزراعة الاميرية للراهن ولم يوجد منه ما يفسد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من هي تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية فاعطاها لغيره وتركها له باختياره وسلمها له ووضع المتروك له بيده عليها مدة ثم بعد ذلك رهنها عند غيره على مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد المعطي الاول الذي ترك حقه في القطعة المذكورة للراهن باختياره ان يرجع على المرتهن المذكور لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة كل من الراهن المعطي له والمرتهن منه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا تحقق بالوجه الشرعي ان الرجل المذكور ترك حقه فيها باختياره لا يكون له معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية ائرع والدته فتصرف فيها شيخ بلده بالاسقاط لغيره في غيبته بدون اذنه ورضاه ثم حضر رب الارض واخذها من الرجل المذكور ووضع يده عليها وزرعها لغيره لنفسه والا ن يدعي الذي اسقط له شيخ البلد بان رب الارض كان حاضرا وقت الاسقاط لاجل نزوعها منه ثانيا فانكر رب الارض دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزوع الارض من ربه بدعواه المذكورة ويمنع من معارضته في ارضه بدون وجه شرعي

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٠

(اجاب)



(اجاب) لصاحب الحق في ارض الزراعة الاميرية انتزاعها من واضع اليد عليها بغير حق حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده ارض زراعية اميرية تلقاها من اربابها بتركها واسقاط حقه فيها له باختيارهم في نظير قدر من الدراهم اخذوه منه بموجب وثائق بختم نائب قاضي الناحية ومضى عليه مدة من السنين وهو يزرعها لنفسه ويدفع ما عليها من الخراج والتوازيع ثم مات الشخص المذكور عن بنت قاصرة له وزوجتين وقسمت تركته بمعرفة قاضي الولاية ووضع وصي القاصرة يده مع الزوجتين على الارض وهيؤها الزراعة فعارض في ذلك ارباب الارض الذين اسقطوا حقهم فيها المييت وانهى الامر في ذلك للحاكم المتصرف في الارض المذكورة بتفويض ولي الامر المذكور ويمكن ورثة المييت من الارض المذكورة قورة أو بمنع المتعرضين للورثة في الارض المذكورة فهل اذا تعدى الجماعة المذكورة كورون ثانيا على الورثة وارادوا رفع أيديهم عن الارض يكون للحاكم الشرعي منعهم من المعارضة في ذلك ولا حق لهم أصلا حيث اسقطوا حقهم فيها المييت باختيارهم في نظير ما اخذوه من الدراهم كما هو مذكور ولا عبرة بتعاليمهم بانه لاحق للنساء في الاراضي الاميرية حيث كان الامر كما هو مذكور خصوصا وقد دفع المييت على تلك الاراضي ما لاجسم الجهة الديوان من التوزيعات التي صارت على الاراضي بمعرفة الديوان (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتركة اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة واضع اليد عليها او ائمال ما ذكره يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة جانب من الاطيان بحجر عن زراعته واداء ما عليه جهة الميرى اسقط حقه فيه لرجل وسلمه له واخذ منه جانباً من الدراهم في نظير ذلك وكتبت الارض المذكورة في ديوان الناحية باسمه وتصرف فيها بالزرع وغيره مدة من السنين وبعض اقارب المسقط حاضر بالبلد عالم بالاسقاط مشاهد لتصرف المسقط له في الارض المذكورة وهو ساكت فهل اذا حيى حقاً في الارض المذكورة لا تسمع دعواه حيث كان حاضر بالبلد عالم بالاسقاط مشاهد لتصرف المذكور (اجاب) أفاد العلامة الرملي في فتاواه ان الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره براه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان ذلك الغير لا مال له في رقبته وانما له حق الانتفاع وان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها فالتركة الاختيارى يسقط حقه في مزارعتها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان زراعية أثر عن اصولهم لكل منهم جزء معلوم يخصه على حدته فاسقط كل واحد حقه من ارضه لرجل باختياره في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه كل منهم من المسقط له وبيده وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبيئة الشرعية فوضع المسقط له يده على الطين المذكور من مدة خمس سنين وهو يزرعه وينتفع به فهل اذا مات بعض من اسقط حقه من ارضه عن وارثه وارادوا دونه الا ان منازعة المسقط له فيما يسده من الارض



سنة  
محرم  
١٢٦٦  
٢

١٢٦٦  
٩

١٢٦٦  
٩

١٢٦٦  
١٥

المذكورة من سكر الاسقاط مورثه لايجاب لذلك اذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية  
(اجاب) ليس للوارث المذكور معارضة المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن بنتيه وعن ابن عمه العاصب وترك ارض زراعة فمكن الحاكم ابن العم  
من الارض واستولى عليها من مدة عشرين سنة وهو يزورها ويدفع خراجها للديوان  
فهل اذا طالت البنتان اخدما يخصهما بالميراث في الارض المذكورة من ابن عم ابيهما  
لا تجابان لذلك ولا يكون لهما حق في الارض بطريق الميراث (اجاب) لاحق للبنتين  
المذكورتين في ارض الزراعة الاميرية بطريق الميراث فلا تجابان لمطالبتهما الحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على طين زراعة مدة طويلة بالتلقي  
عن اصولهم ادعى عليهم جماعة بان الطين كان لاصولهم وانه مرهون تحت ايديهم  
وطلبوا رفع ايديهم عنه فأنكر المدعى عليهم دعواهم واطهروا وثائق من اصول  
المدعين دل مضمونها بانهم باعوه وتركوا حقه منهم منه لاصول المدعى عليهم طائعين  
مختارين في نظير مبلغ من الدراهم واصطلح المدعون مع المدعى عليهم وصدقوا على صحة  
بيع مورثهم والترك منه وعلى ان الحق في الطين للمدعى عليهم ولا صولهم من قبلهم  
طائعين مختارين ومضت مدة من السنين ثم ارادوا ان يدعوا بما ادعوا به اولا ويريدون  
رفع يد المدعى عليهم عن الطين المذكور فهل بعد ثبوت الصلح معهم وتصديقهم على  
بيع مورثهم والترك منه اختيارا وقرارهم بان الحق للمدعى عليهم لا تسمع دعواهم  
على المدعى عليهم بعد ذلك بشئ منه (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا تحقق بالوجه  
الشرعي اقرار المدعين بان الحق في تلك الارض للمدعى عليهم لا يكون لهم معارضتهم  
فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وابن عمه وترك  
ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه نحو تسعة قراريط ارض زراعة اثر عن اصوله  
فتركها ابن العم لأم الميت باختياره ثم بعد مدة تركها لرجل اجني باختيارها من مدة  
نحو خمس سنين والآن يريد ابن العم نزاعها من هي بيده بالميراث فهل لايجاب لذلك  
شرعا ولا يمكن من نزاعها منه (اجاب) لايجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا حق  
لابن العم المذكور في تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة  
ارض زراعة زرعتها رجل آخر مدة وصار يدفع خراجها لرب الارض ثم اسقط رب الارض  
حقه منها لآخر واستولى عليها وزرعها بعد الاسقاط فنازعه المزارع بعد الاسقاط  
متعللا بان رب الارض وقع بينه وبينه اتفاق على انه ان اخبره منها يعطيه عن كل  
فدان كذا وكذا من الدراهم فان لم يعطه ذلك القدر يكون له نصف الارض وصدقه  
رب الارض على ذلك فهل لايسرى تصديقه وقراره على المسقط له و يكون الحق فيها  
للمسقط له حيث كان حق المسقط باقيا فيها الى وقت الاسقاط لاسماع مع مشاهدة  
المزارع للاسقاط وتصرف المسقط له فيها بالزرع وليس لاحد منازعة المسقط له حيث

كان جاحدا للاتفاق المذكور (اجاب) لاحق للزراوع المذكور في الارض بتعاله بما صدر بينه وبين رب الارض من التوافق المذبور والحق فيها للمسقط له اذا ثبت الاسقاط والترك اختيارا من رب الارض له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وله ارض زراعة صارت تحت يد ابن اخي الميت ولم يأخذ ابن الميت منها شيئا الا نحو فدانين ونصف ويريد ان يأخذ باقي الارض من ابن عمه فهل يكون له ذلك وليس لابن عمه منعه من ذلك حيث كان ابن العم معترفا له بانها لانيه (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها ما لم يثبت عليه ما يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلاحين لكل واحد منهم قطعة ارض زراعة اميرية فاسقطوا حقهم منها لرجل بلا عوض وحضر واعند نائب القاضي وأخذ عليهم اشهادا بأن كلامهم أسقط حقه واستحقاقه في الارض المذكور للرجل المذكور وذلك بحضرة جمع من الناس ووضع المسقط له يده على الارض يزرعها لنفسه مدة تزيد على ست سنوات فهل اذا اراد أحد منهم الرجوع وأخذ ارضه من المسقط له لا يجب له ذلك حيث أسقط حقه من الارض وتركها باختياره (اجاب) نعم لا يجب له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض ماله للزراعة اميرية فاسقط حقه منها لشخص آخر ووضع المسقط له يده عليها نحو اثنتي عشرة سنة وهو يزرعها المدة المذكور ثم بعد ذلك جاء رجل وادعى على المسقط له ان زوجة المسقط المذكور باعت له هذه الارض بعد موت زوجها والحال انه لاحق للزوجة في الارض المذكور فهل لا عبرة بتلك الدعوى ويقضى لواقع اليد المسقط له من قبل المستحق قبل الموت حيث كان معه بينة تشهد بالاسقاط المذكور (اجاب) الحق في ارض الزراعة المذكور للمسقط له من قبل المستحق قبل موته اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ارض عجزت اربابها عن زرعها وخرجها فرفعوا ايديهم عنها وتركوها لغيرهم وأسقطوا حقهم فيها لا يخرج رضاهم فامتنع من أخذها حتى جبره الحاكم عليها فاخذها وأصلحها وزرعها نحو ثمان وعشرين سنة دافعا خرجها الحاكم ولم ينارعه أحد فيها فهل اذا اراد الرجوع تلك الارض اليهم الآن لا يجبون لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا في ارض الزراعة الاميرية لا يكون لمن وجد منه ذلك حق فيها فيمنع من معارضة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة طين اميرية خالية من الاشجار والنخل والبناء ومات عن بنت وأخت شقيقة وأخ لاب وترك القطعة المذكور ثم بعد موته وضع أخوه المذكور يده على هذه القطعة وتصرف فيها بالزراعة مدة تزيد على تسع عشرة سنة ثم بعد المدة المذكور كورة جاءت أخت الميت المذكور وأرادت أخذ حصتها من هذه القطعة بطريق الميراث فهل لا تجاب الى ذلك بعد هذه المدة (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لأخت المتوفى

عنها حق في الارض المذكورة بالميراث عن أخيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عجز عن زراعة أرضه وورثها على آخر فصار يزرعها مدة تنوف على عشرين ثم بعد  
تلك المدة أراد صاحب الارض الرجوع فيها ويريد نزعهما من المتولى عليهما مع مشاهدة  
صاحب الارض الانتفاع من المتولى عليها وتصرفه فيها تصرف المالك المدة المذكورة  
فهل له الرجوع عليه بعد تلك المدة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية  
بالترك اختيارا فاذا تحقق ان الرجل المذكور عجز عن زراعة الارض وتركها باختياره  
وتصرف فيها غير تلك المدة لا يكون له معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يبيده قطعة أرض زراعية ادعاها آخر وطلب رفع يده عنها  
فاعترف له المدعي عليه بالاستحقاق فيها وادعى انها موهبة تحت يده من قبل شيخ القرية  
على مبلغ من الدين فهل اذا كان معترفا له بالاستحقاق فيها يؤمر بتسليمها له ويرجع  
بدرامه على من دفعها له ولا عسيرة بدعواه الرهن بدون رضارب الارض به أو اجازته  
(اجاب) اذا كان المدعي عاياه مقرا بأن الحق في الارض المذكورة للمدعي أمر برفع يده  
عنها وتسليمها للمدعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له طين زراعية عن  
أصوله ووضع يده عليه مدة طويلة وله وكيل في زراعتها وفي المشاركة عليه فوهن  
قطعة من الطين عند آخر وأخذ منه مبلغا من الدراهم ثم مات الوكيل عن ابن له فاراد أن  
يصع يده على الطين منه الابن أباه كان واضعا يده عليه وانه يكون مثل أبيه وصاحب  
الطين لا يرضى بذلك فهل لا يجاب لذلك بدون رضاه ويكون له رفع يد المرتهن عن الطين  
ويرجع بدرامه في تركه الوكيل الرهن حيث كان ذلك بدون اذن صاحب  
الارض وبدون اجازته (اجاب) اذا كان الحق في أرض الزراعة المذكورة ثابتا للوكيل  
ولم يثبت عليه ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من هي تحت يده ولا يجبر على  
اقامة ابن الوكيل بدل أبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور  
والاناث وله أرض زراعية فترك الذكور للاناث جانباً منها باختيارهم ووضع أيديهم  
عليه مدة وهن يتنفعن به أكثر من خمس عشرة سنة ويؤدين خراجها فبعد ذلك أراد  
الذكور منع الاناث من الانتفاع بالطين وأخذ منهم فهل لا يجابون لذلك والحال هذه  
(اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالت ترك اختيارا فليس لمن تحقق منه  
ذلك شرعا معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
ثلاثة اخوة أسقطوا حقهم في أرض زراعية اميرية لرجل وترك كوهاله باختيارهم  
وأخذوا منه قدر من المال بدلا عن ذلك ووضع المسقط له يده على الارض يزرعها  
لنفسه مدة تزيد على خمس عشرة سنة واشترى المسقط له ساقية من رجل آخر وصار يتصرف  
فيها تصرف المالك المدة المذكورة مع مشاهدة المسقطين المذكورين لذلك بلا  
معارضة واشترى أيضا ساقية أخرى من شخص آخر وتصرف فيها تصرف المالك المدة

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١١

المد كورة مع حضور أخى البائع لها وعلمه بذلك وبالتصرف ثم الآن أزيد أرباب الارض  
الرجوع وأخذها من يد المسقط له متعلين بانهم أسقطوا حقهم فيها وتر كوها له لاجل  
أن يحميهم وانهم الآن غير محتاجين لذلك وادعوا أيضا ان الساقية الاولى ملك لهم ولا  
حق لبايئة فيها فهل لا يكون لهم الرجوع ولا حق استرداد الارض من المسقط له بتعلمهم  
المد كور ولا تسمع دعوى ملكهم للساقية الاولى ويكون سكوتهم عن الدعوى المدة  
المرقومة مع حضورهم مانعا من سماع دعواهم على ذى اليد الجاحد لها ومن قبول بيذتهم  
بذلك لاسيما رؤيتهم له يتصرف بالتصرف المد كور واذا ادعى أخو البائع للساقية  
الاخرى تلك حصة فيها وأنكر المشتري دعواه لا تسمع دعواه أيضا ويكون البيع لها  
من أخيه مع حضوره في البلدة وعلمه بالبيع والتسليم وسكوته مانعا له من الدعوى بها  
وبعضها خصوصا مع مشاهدته لتصرف المشتري بالتصرف السائق للمالك بلامعارضة  
له المدة المد كورة (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيار الارض الزراعة الاميرية  
من الاخوة المد كورين لا يكون لهم معارضة المسقط له بدون وجه شرعى ولا تسمع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى حاضر الم يمنع  
من الدعوى فيها مانع شرعى وقد صرح علماء ونايان الشخص اذا باع عقارا وبعض أقاربه  
حاضر عالم بالبيع لا تسمع دعواه الملك بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض أميرية رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم رهنها المرتهن عند  
آخر على قدر مثل الاول من غير اذن الراهن فصار المرتهن الثاني يتصرف فيها بالزراعة  
ثمانى عشرة سنة ثم بعد هذه المدة طلبها منه الراهن الاول المستحق لها فإراد أن يعطيه  
القدر المتقدم ويأخذ أرضه فاخذ الدراهم وامتنع من اعطائه الارض وادعى انها ملكه  
وهو المستحق لها وان الراهن لاحق له فيها فصار بينهما النزاع في ذلك ثم أقرب بأن الحق  
في الارض المد كورة للراهن الاول ثم أنكر ذلك الاقرار فهل يقضى للاول حيث أقام  
بينة على الاقرار (اجاب) يعامل المقر باقراره ولا يعتبر بحجوده بعد ثبوت اعترافه بالحق  
لمستحقه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن  
زوجة وبنين وترك ما يورث عنه ومن جملة ماتر كه قطعة أرض زراعة فوضع الاخ يده  
عليها وزرعها والآن تريد بنتاه والزوجة أخذت حقهن في أرض الزراعة بالميراث الشرعى  
فهل لا يكون لمن ذلك ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجزى  
التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لبنى المتوفى وزوجته بطريق الميراث  
حق فيها كما انه ليس لأخيه حق فيها بطريق الارث والحق فيها لمن يملكه كونه المالك  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وترك ما يورث عنه شرعا  
من عقار وغيره ومن جملة ماتر كه أطيان زراعتة الاميرية فهل اذا أوصى في حال  
حياته بثلاث ماله لعتقائه والفقراء لا تدخل الامليان في الوصية بل تختص بها أولاده

١٢٦٦

١٩

١١٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٣



الذ كوردون الموصى لهم (اجاب) اراضي الزراعة الاميرية لا يجري فيها التوارث ولا الايصاء والاحق بها ابن المتوفى عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الاناث وترك ارض زراعية فيها بعض نخيل فجوزت البنات عن القيام بوظائف ما فيها من النخيل وتر كوه واسقطوا حقهم منه لرجل ووضع يده على ذلك نحو العشرين سنة ثم مات التاركون المسقطون لذلك فادعت الان امرأة كانت متزوجة بابن من اولاد الميت وتريدان ترث في ارض الزراعة وفي بعض النخلات التي بها فهل يعد ثبوت الاسقاط والتارك لو اضع اليد اختيارا لا يكون لهذه المرأة ولا لابنها حق (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والنخل المودوث لا يصح فيه الاسقاط ثم اذا كان بعض النخل المذ كور موضوعا في جزء من الارض المذ كورة بحيث لا يعد شاغلا لجميعها ولا يثبت به حق القرار في كل الارض فما يكون خاليا من حق القرار لا يجري فيه الارث وما يعد مشغولا بالنخل بحيث يثبت به حق القرار فيما هو مغروس فيه يكون مستحقا لورثة مالك النخل المذ كور تبعاً لحق القرار فيجري فيه التوارث بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن أخيه وترك قطعة ارض زراعية فوضعت ابنته يدها عليها مع وجود المم وتركه لها باختياره مدة من السنين وهي تزرعها وتدفع ما عليها من الخراج ثم تصرفت فيها بالاسقاط لرجل اجنبي مع وجود المم وبعدهم في خمس عشرة سنة وزيادة مات المم عن ابن فهل اذا اراد ابن المم منازعة بنت عمه فيما كان يستحقه والدها وحده في الارض المذ كورة متعلاً لابانه او لمي من الغير لا يجاب لذلك وينع من معارضة تها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابن المم المذ كور المعارضة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واخ وترك قطعة ارض اميرية ففرهنها الاخ المذ كور عند رجل آخر على قدر معلوم ثم بعد ربع سنين اسقط حقه فيها الاخ المذ كور للراهن على قدر معلوم فوضع يده عليها ثانياً في عشرة سنة فباع رجل آخر وادعى على واضع اليد بان الرجل الميت باع القطعة المذ كورة لابنته وزوجته قبل موته وقال انا اشتريت منهما في حياة الميت بعد بيعه لهما فهل لا تسمع هذه الدعوى من المدعى مع حضوره وتركه لهذه الارض هذه المدة باختياره على المدعى عليه (اجاب) ليس للمدعى ابتزاع ارض الزراعة الاميرية ممن هي بيده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وزوجات وام وتحت يده اطيان زراعية اميرية واقام احدها ولاده الذكور وصيا ووصى بثلاث جميع ماله في خيرات فاتفق جميع الورثة ببعض بالاصالة والبعض بالوكالة على ان لكل واحد منهم كذا في اطيان الزراعة وان للوصي كذا منها وتر كواله جميع ما استلمه باختيارهم وكتب في شان ذلك وثيقة بختم الجميع ثم الآن اراد بعض الاولاد الرجوع على الوصي في بعض ما بيده من الاطيان بعد

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧



ان تركه له باختياره كباقي الورثة وزرعها الوصى مدته من السنين مع مشاهدته لتصرفه  
 فيها بالزرع فهل بعد تحقق الترك اختيارا لا يكون له معارضة اخيه الوصى والحال هذه  
 (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا اهملها من له الحق  
 فيها فوضع يده غيره عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هي في يده وفي المحاوي  
 الزاهدي عليه حق التراب في ارض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم  
 يمنعه ليس له حق الاسترداد كما في الخيرية وعدم حق الاسترداد أولى اذ لم يكن له حق  
 القرار فليس للابن المذكور معارضة اخيه فيما بيده من ارض الزراعة الاميرية حيث  
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زروعة أعطاء لآخر  
 وتركه له باختياره واستولى عليه المذكور مدته وهو يزعمه ويدفع خراجها ثم مات عن  
 ابنه فوضع يده عليه مكان أبيه وصار يتصرف فيه ويزرعه نحو ثلاثين سنة كل ذلك  
 بمشاهدة الرجل المذكور فهل اذا اراد الا ن أن يرجع على ابن المتروك له وينزع الطين  
 من يده بعد تركه له باختياره وبعد هذه المدة متعللا بأنه صاحب الاثر لا يجاب لذلك ولا  
 يعتبر به والله يسقط حقه بتركه لحقه من الطين بالاختيار حيث كان ما ذكر ثابتا  
 بالبيعة الشرعية (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
 اختيارا فليس لمن استقط حقه منها معارضة ابن المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مستول على اطيان يزرعها ويدفع خراجها للميرى ثم انه أسقط حقه من  
 فدان وعشرة قرار يط من فدان لولده فاخذ ذلك الولد واستولى عليه بعد اسقاط حق  
 والده له فسجل الولد البعض من الطين وشارك أباه في البعض الآخر مع بعض طين لابيه  
 لاجل ان رفي بخفة اثون ولم يزل كل منهم ما يدفع خراج ما عليه فهل بهذه الشركة للوالد  
 الرجوع على ولده أم لا (اجاب) ليس للمسقط المذكور بعد تحقق الاسقاط والترك  
 اختيارا لحقه في ارض الزراعة الاميرية الرجوع على المسقط له بهذه الشركة والحال  
 هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد ذكور  
 وخلف ما يورث عنه شرعا من أمتعة وأطيان ومواش فوضع أحدا الاولاد يده على ما ذكر  
 ولم يعط أخويه نصيب ما ثم توفي واضع اليد عن أخويه وعن اولاد له احدثهم بالغ والباقي  
 قصر فادعى الولد البالغ ان أحد عميه أسقط له حقه من الاطيان وغيرها ثم بعد ذلك  
 الدعوى حضر المدعى والمدعى عليه وباقي الورثة لدى جمع من المسلمين وقسمت بينهم  
 التركة وأخذ كل مستحق ما يخصه من الاطيان وخلافها واستولى المدعى عليه على ما ادعى  
 به اسقاطه عليه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى مدعى الاسقاط خصوصا ان تجردت  
 دعواه عن البيعة (اجاب) الانددام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الحانيتها افتسموا  
 دارا أو أرضا ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء أو تخللا زعم انه بناء أو غرس لم تقبل بيئته  
 اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اطيانا وله اولاد فصارت الاولاد

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٢٨

ربيع الثاني

١٢٦٦

يزرعون الاطيان من مدة نحو ثلاثين سنة والآن ظهر أشخاص يدعون ان الاطيان كانت لا قاربهم وأعطوها لبيعكم لفقرهم وعدم قدرتهم على مغارم تلك الاطيان ويريدون ان ياخذوا تلك الاطيان فهل لا يمكنون من ذلك ولا تسمع دعواهم وتستمر الارض تحت يدواضعي اليد عليها الآن (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فلا وجه لانتزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها ولا لسامع الدعوى على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية استمر واضع يده عليها من نحو خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها بسائر التصرفات من تصليح أرض وبناء وغرس أشجار ثم مات فوضع وارثه يده عليها من نحو مدة يتصرف فيها أيضا مثل تصرف الاول ثم مات فوضع يده عليها وارثه أيضا الى الآن فهل اذا ادعى شخص اجني مع علمه بذلك وحضوره انهما ملكه البعض بالارث من والده والبعض من امه والبعض اشتراه مع ان والده لم يدع وكذلك امه الى ان ماتا لا تسمع دعواه ولا حجة قديمة التاريخ ولا بيئته ايضا مع مضي هذه المدة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا وبرؤية تصرف الغير فيها وتركه المنازعة مدة من السنين كما افاده العلامة الرملي ولا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدم الاستثنى ولا يقبل صلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طينا خراجيا فاستعاره منهم رجل يزرعه ويدفع ما عليه من الخراج باسم اصحابه ثم توفي ذلك الرجل فطلب اصحاب الطين استرداده فهل اذا لم يتركوه للرجل المذكور وانما كان عارية فقط يكون لهم ذلك حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منه (اجاب) نعم لهم ذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض زراعية من مدة خمس وعشرين سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها المدة المذكورة والآن تدعى امرأتان مع ابن عم لهما بان الارض لهما عن مورثهم ويريدون نزاعها من واضع اليد بالمراث الشرعي مع اقامتهم في البلد ومشاهدتهم اتصرف واضع اليد فيها تلك المدة فانكر دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعده مضي هذه المدة ولا يمكنون من نزاعها منه (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فلا حق لو ارث من كانت بيده فيها بجهد الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مالك منفعة قطعة أرض خراجية يزرعها فادعاه المالك لتلك المنفعة على ان يبيعها له فاني فضاurre بالضررب والسجن وتعطيل انتفاعه بتلك الارض الخصوصية وصار يترقب له المكروه فخشى على نفسه سطوة باسه فسلم له في بيعها له كرها فهل اذا عزل ذلك المالك واراد ذلك الرجل اخذ ملكه يمكن شرعا ويكون البيع فاسدا حيث كان ماذ كرهوه عين الواقع (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بقتل او ضرب بشديد او حبس مديد خسر المكروه بعد زوال الاكراه بين ان يمضي البيع الذي هو هنا مجاز عن

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١١

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٤

الاسقاط او يعسقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة لنفسه بماله الخاص به فادعى والده انه وكله في شرائها له وانكر الولد الوكالة ولم يثبتها والده فحكم القاضي بانها للولد بعد حلقه اليمين الشرعية على نفق الوكالة وعلى انه دفع الثمن من ماله وكتب القاضي وثيقة بذلك ثم بعد موت الاب ادعت امرأة من الورثة ان الولد المذكور رجع عن انكاره والولد ينكر دعواها المذكورة فهل لا عبرة بدعوى المرأة المذكورة ولا ينقض حكم القاضي المذكور وتكون الجاموسة ملكا للولد خاصة وهل اذا كان اشخص طين خراجي اثر ثم مات لا يكون للاناث حق فيه بطريق الميراث (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لبنات الميت وفي عنها حق فيها بجهة الارث واذا اثبت احد الورثة اقرار الابن بشراء الجاموسة لوالده من مال الاب تكون ميراثا عن الاب والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض خراجية بالاسقاط الشرعي من آخر في ظن قدر معلوم من الدراهم ومضت مدة على ذلك وهو يتصرف فيها والمسقط مشاهد لذلك منه ثم مات المسقط وخلف بنات واردين معارضة المسقط له ونزع يده عن الارض مع انهن مشاهدات لتصرفه بعدموت مورثهن مدة من السنين ايضا لا منازعة مع التمكن فهل لا يجنب لذلك حيث ان المسقط له قائم بوظائف الارض الواجبة عليه (اجاب) لاحق للبنات في ارض الزراعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت ايديهم ارض زراعية اميرية فعجزوا عن زراعتها ودفع ما عليها فوزعت عنهم على جماعة فاخذوها وزرعوها مدة وعجزوا عن زراعتها ودفع ما عليها فحضر والرجل آخر واعطوها له بطوعهم واختيارهم ولعجزهم عن الزراعة اخذها الرجل وصار يزرعها مدة فحدث له سفر فوكل والده في زراعتها وغاب فبعد مدة غيبته حضر فوجد والده قد توفي وكان رهن الاطيان فاراد تحصيلها من يد المرتن فطلب الجماعة الاول اخذ الاطيان بعد تركهم لها باختيارهم تلك المدة ومشاهدتهم للتصرف بالزراعة والرهنية فهل يسقط حقهم بما ذكروا لا يكون لهم معارضة المسقط له المذكور حيث تركوها ووزعت على غيرهم ومن وزعت عليه ترك حقها فيها من هي في يده و يكون الحق فيها للمسقط له وله تخليصها من المرتن (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فن عجز عن زراعتها وتركها مختارا لا يكون له فيها حق لاسيما مع مشاهدته لتصرف الغير فيها وسكوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مع ولدي اخيه مقيما في بلدة في معيشة واحدة ثم انتقلوا منها الى بلدة اخرى واقاموا بهامدة ثم بعد ذلك رجع عم الولدين المذكورين بهما الى البلد الاولى واستمروا بها مدة ثم رجع احد الولدين المذكورين وصار في معيشة واحدة واخذ الاطيان اوزرعها لنفسه خاصة وذلك قبل المساحة فلما صارت المساحة مسحت الاطيان التي تحت يده باسمه والاطيان التي تحت يد عمه باسمه واستمروا على ذلك مدة طويلة من السنين الى ان مات

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

العم عن اولاد ومات ابن اخيه الذي معه عن اولاد ومات ابن الاخ المعزول وحده عن اولاد واستمر كل منهم بزور الطين الذي كان تحت يده موروثة اربعين سنة فاكثر ثم بعد ذلك اراد اولاد ابن الاخ الذي كان معزولا وحده منازعة اولاد العم في الطين الذي تحت ايديهم وانكر المدعى عليهم ان للمدعين حقا فهل اذا مضت هذه المدة ولم ينزع والد المدعين الى ان مات وكذلك اولاده حتى مضى بعد مائة وخمسة عشر سنة فاكثر بعد بلوغهم وهم عالمون بتصرفهم وورثته بعد موته في الطين المذ كور تلك المدة زرعوا وغيره لا تسمع دعواهم على اولاد العم في الطين المذ كور ويكون الحق فيه لاولاد العم (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ذكرين بالغين وبنتين قاصرتين وترك قطعة ارض اميرية ثم بعد موته بمدة قليلة حضر واجيعا بين يدي نائب الشرع وجماعة من المسلمين واقسموا الطين المذ كور للذكر مثل حظ الانثيين ورضي بذلك الذكران وتمت القسمة على ذلك بالرضا والاختيار ووضع احد الذكور بين يده على نصيبه ونصيب الاختين المذ كورتين برضا الذكور الاخر واذن الحاكم والذكور الاخر وضع يده على نصيبه وصار الاول يتصرف في نصيبه ونصيب الاختين وصار الاخر يتصرف في نصيبه واستقر على ذلك خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك اراد قاضي ما ذكره في ذلك لا يحاب الى ذلك مع حضوره وهو تارك لهذه الارض المذ كورة باختياره هذه المدة من غير نزاع منه في ذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ويتصرف الغير فيها مع حضور من له حق زراعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وامه واخوات لام وعن اخ شقيق واخ لاب وترك جانب طين زراعة فهل لا يجري التوارث فيه ويكون الاخ الشقيق اولى به من غيره حيث كان قادرا على دفع خراجها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة المتوفي عنها ويكون الحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد بالغ وترك قطعة ارض خراجية فوضع يده عليها رجل آخر باطلاع الولد مدة عشر سنين ثم مات الولد عن ابن عم ابيه والارض مستمرة تحت يده واضع اليد مدة عشر سنين بعد موت الولد ثم غرسها اشجارا مدة عشر سنين سنة بعد الغرس وابن ابن عم الاب موجود عالم ومشاهد لوضع اليد ولم ينزع في تلك المدة المذ كورة فهل والمحال هذه اذا اراد ابن ابن عم الاب المذ كور المنازعة حينئذ لا يحاب لذلك وتكون الارض والاشجار لواضع اليد الغارس لها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للعاصب المذ كور حق فيها بطريق الارث فيمنع من معارضة واضع اليد عليها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة وله ابن معزول منه باع ارض ابيه بغير اذنه وقبض الثمن من المشتري وغاب به حكم اخبار المشتري فهل لا يكون البيع على قرض

١٢٦٦

٢٨

جادي الاولى

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٦

ثبوته نافذا على الاب بدون اذنه واجازته (اجاب) لا يسقط الحق من ارض الزراعة  
الاميرية ببيع ابن من له الحق فيها واسقاطه للغير حيث لم يكن وكيل عن ابيه في ذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين نشأ في معيشة واحدة وعائلة واحدة واستمرا على  
ذلك بعد موت ابيهما مدة من السنين ثم افترقا من بعضهما في المأكل والمشرب ما عدا  
الاطيان الخلفة لهما عن ابيهما بعضهما اثر وبعضها بغواريق وبعضها طين رزقة وصار  
كل منهما يزرع فيها مناصفة ويدفعان خراجها والمطالب للدويان سنة مديدة وكل  
منهما مقروم عترف لاختيه بالاستحقاق فيها بحق النصف ثم مات احدهما عن ابن فانكر  
الاستحقاق في الارض لعمه ويريد منه من ذلك فهل بعد ثبوت تصديق واقرار كل منهما  
للاخر بالاستحقاق في الارض المذكورة بحق النصف بعد موت ابيهما بالبيننة  
الشرعية ووضع يد كل منهما عليها والتصرف فيها المدة المديدة لا يعتبر انكار ابن الاخ  
المذكور بالاستحقاق لعمه في الارض المذكورة وليس له منعه والحال ما ذكر بدون  
وجه شرعي (اجاب) ليس لابن الاخ المذكور معارضة عمه فيما بيده من ارض  
الزراعة الاميرية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زارع يستحق  
منفعة ارض خراجية باع منها فداناً لاخر بشمن معلوم وكتب له بذلك وثيقة فهل يكون  
البيع فاسداً لان المزارع لا يملك عينها (اجاب) يسقط حق المزارع من ارض الزراعة  
الاميرية بالبيع والترك اختياراً وان لم يكن البيع صحيحاً فيكون البيع مجازاً عن  
الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر اثني عشر قيراطاً في ساقية بشمن  
معلوم من الدراهم واسقط حقه في أربعة أفدنة له عليها وتركها له باختياره ووضع يده  
المشتري على نصف الساقية والطين ثلاث سنين ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري  
ومضى على ذلك اثنتا عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي وأراد ورثة البائع  
ابطال البيع منه لئلا يأن عقد البيع كان في بلدة أخرى وانهم لم يكونوا حاضرين ذلك  
البيع والاسقاط لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجاب الوارث لذلك حيث كان الامر  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جانب اطيان فلاحه اسقط حقه من  
منفعت لابنه البالغ وملكها له فوضع الابن يده عليها مدة عشرين سنة وزاد وهو  
يتصرف فيها بالبيع والشرا من غير منازع له فيها فهل اذا تصرف والده في جزء منها  
بالبيع لرجل أجنبي في غيبة ابنه المسقط له لا ينفذ تصرفه ولا يبيعه ويكون لابن استرداد  
ما يبيع من يد المشتري (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختياراً  
فاذا تحقق اسقاط الاب حقه لابنه في شيء مما بيده من الارض المذكورة لا يكون للاب  
حتى فيما أسقط حقه منه ولا ينفذ تصرفه فيه بدون اذن مستحقة أو اجازته والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك منفعة الزراعة في نصف فدان طين فمات الرجل عن ابن وبنيتين  
وزوجة فصاروا يزرعون ذلك مدة فمات الولد واحد البنيتين فوضعت البنيت الباقية يدها



١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

رجب ٢١

١٢٦٦

٢٤

عليه نحو ست عشرة سنة وتقيدها عليها بالديوان وصارت تدفع الخراج المدة المذكورة  
 فالآن تعرض لها فيه ولد ولد عم أبيها فهل يكون الحق فيه للبنت المذكورة حيث تقيدها  
 عليها بالديوان وهي قادرة على دفع الخراج (اجاب) لاحق لابن ابن عم الاب في أرض  
 الزراعة المذكورة حيث كان الامر كما هو مسطور والحق فيها للبنت المتوفى عنها اذا مكنتها  
 الحماكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفع أحدهما للآخر أرض زراعة وأخذ منه  
 أرضا بدلا ومضى على ذلك ثلاثون سنة ثم مات الرجلان فدفع ابن أحدهما بعض الأرض  
 المأخوذة لآبيه بدلا لرجل اسقاطا بحجة شرعية في نظير دراهم تسعة آلاف فضة ومضى  
 على ذلك أربع سنين والآن يريد شيخ الباد نزعها من واضع اليد المقروغ له لنفسه  
 متعللا انها اطيان جده فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تنزع من واضع اليد خصوصا  
 مع مضي تلك المدة وهو حاضرا كت بلا مانع (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
 الاميرية بالترك اختيارا وسكوت من له الحق فيها عند رؤية تصرف الغير فيها فليس  
 لمن يتحقق منه ذلك معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل عليه دين لا تحوله قطعة أرض اميرية فوضع يده صاحب الدين عليها في نظير  
 دينه ثم بعد ذلك مات المدين عن بنت وعن ابن قاصر ثم بعد ذلك بلغ القاصر ودفع الدين  
 لربه ووضع يده على الطين يتمكن الحماكم له منه ومضى على ذلك عشرون سنة وزيادة  
 وهو يتصرف فيه بالزرع وغيره فهل اذا كان صاحب الدين معترفا بأن الحق في الطين  
 للقاصر عن أبيه ومكنته الحماكم هو يرجع عن اقراره بعد ذلك بدون وجه شرعي لا يجب  
 لذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اعتراف الرجل المذكور بأن الحق في  
 أرض الزراعة الاميرية لو اضاع اليد عليها لا يكون له معارضة فيها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية ترك حقه منها لابنته المتروكة  
 باختياره وصار زوجها تزوجها زوجها وتدفعا عليها من الخراج لجهة الديوان واستمرت  
 واضعة يدها عليها مدة خمس عشرة سنة وأبوها المذكور حي ثم مات بعد ذلك عن ابنه  
 واستمرت كذلك ثم مات أخوها عن ابنه ثم ماتت عن أولادها واستمرت أولادها مع أبيهم  
 واضعين أيديهم عليها والآن يريد ابن أخيها أن ينزعها من يد أولاد عمته وزوجها فهل  
 لا يكون له ذلك حيث كان ترك جده للأرض المذكورة لابنته باختياره ومضى على ذلك  
 نحو ثلاثين سنة (اجاب) نعم لا يكون له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل يملك ساقية وله جانب اطيان خراجية عليها قباع الساقية لرجل أجنبي بثمن معلوم  
 واسقط حقه له من الاطيان في مقابلة قدر من الدراهم بموجب وثيقة بذلك ثابتة  
 المضمون بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك اسقط حقه من قطعة أرض أخرى كذلك له من نحو  
 ثلاثين سنة والآن مات البائع المسقط المذكور عن ابن فأنكر ابنه البيع والاسقاط  
 مع مشاهدته لما ذكر ويريد نزع ذلك من واضع اليد متعللا بأنه يستحقه بالميراث فهل

سنة

رجب

١٢٦٦

٢٤

اذا كان البيع والاسقاط من والده ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من  
 نزعه من واضع اليد بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعاليه (اجاب) نعم لا يجاب ابن المسقط  
 البائع لا يتزاع ما ذكر من ذي اليد والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
 عن زوجتين وعن اولاد خال ذكور واناث وله ارض زراعة مكن الحاكم الذي له ولاية  
 التمكين اولاد الخال الذكور من ارض الزراعة واهلهم بزراعة دون الزوجات واولاد  
 الخال الاناث فهل اذا طلب زوجات الميت واولاد الخال الاناث ان يرثن في ارض  
 الزراعة كباقي املاكه و يردن رفعه الى حاكم شرعي بناحية بلد هم لا يكون له تمكينهم  
 من ذلك ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لا يجري التوارث في  
 ارض الزراعة الاميرية والمحقق فيها لمن مكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 بيده قطعة ارض زراعة تركها له والده من مدة خمس وعشرين سنة وزيادة وهو يرزعاها  
 وينتفع بها من غير منازعه ولا لوالده فيها قبل ذلك والآن تدعي نسوة بان الحق في  
 الارض المذكورة هن فانكر واضع اليد دعواهن فهل لا يجيب لذلك ولا تسمع دعواهن  
 بعد مضي هذه المدة ولا يمكن من نزعهن يدعواهن المذكورة لاسما وهن حاضرات  
 مشاهدات تصرف واضع اليد بالمانازعة ممن له بلامانع من الدعوى في تلك المدة  
 (اجاب) حيث كان المدعي جاحدا للدعوى النسوة المذكورات ومضت المدة المذكورة  
 مع سكوتهم بلامانع واطلاعهم على تصرف المدعي عليه لا تسمع دعواهن ويمنع من  
 معارضة واضع اليد في ذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اخوين تحت  
 ايديهما قطعة ارض زراعة اميرية اسقطا حقهما فيها لرجل آخر ووضع المسقط له يده عليهما  
 في حياة المسقطين نحو خمس عشرة سنة ثم ماتا على التعاقب وكل منهما ابن فبقيت  
 الارض المذكورة بيد المسقط له نحو سبع عشرة سنة بعد موت المسقطين فالآن اراد ابن  
 كل معارضة واضع اليد على الارض وانتزاعها من يده فهل حيث اسقط كل من ابويهما  
 حقه في الارض المذكورة وتركا حقهما منها بالاختيار وثبت ذلك لا يكون لابن كل منهما  
 معارضة المسقط له لاسما بعد مشاهدة والدهما ومشاهدتهما لتصرف واضع اليد تلك  
 المدة (اجاب) نعم ليس للابنين المذكورين المعارضة ولا انتزاع الارض من واضع اليد  
 عليها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
 جانب اطيان زراعة اميرية مقيدة باسمه بدفتر المساحة فتركها لرجل آخر باختياره ووضع  
 المتروك له يده عليها ثم مات التارك لاهل وورثة واستمر المتروك له واضع يده عليها يرزعاها  
 ويدفع ما هو موظف عليها في كل سنة لجهة الميرى حتى مضى على ذلك زيادة عن خمس  
 عشرة سنة ولم ينازعه احد من اهل الناحية في ذلك ثم مات واضع اليد عليها في هذه  
 السنة عن ابن فوضع الابن يده على ذلك الميرى بعد وفاة والده ثم قام شيخ الناحية يريد  
 انتزاع اطيان المذكور من يد ابن المتوفى منه الابان الطين المذكور من ضمن اطيان

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

شعبان

١٢

١٢٦٦

بلدته وانه أحق به من ابن المتوفى زاعمان التارك للطين قريباله فهل يكون ابن المتوفى  
 المذكور أحق بزراعة الطين المذكور من غيره حيث تركه صاحبه لو والده حال حياته  
 باختياره ووضع والده يده عليه ومات صاحبه لا عن ورثة واستمر واده واضع يده عليه  
 المدة المذكورة ولم ينازعه أحد في ذلك ولا يكون الشيخ الناحية ولا غيره معارضة ابن  
 المتوفى المذكور في ذلك والحال هذه (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية  
 ابن المتوفى عنها وليس لشيخ الناحية ولا غيره انتزاع الارض المذكورة من واضع اليد  
 عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وارض فزراعة اميرية  
 واضع يده عليها يزعمها بالاثرة عن ابيه فمات هذا الرجل عن بنيه فتعرض لهم ابن شيخ  
 بلدهم الميت في دارهم وأرضهم وأراد أخذهم مديان مورث البنين المذكورين  
 كان رجل من بلده وقيل وحيله أمره شيخ البلد بانه اذا حل يكتب على نفسه ورقة بانه  
 لاداره ولا طين وانه كتب على نفسه ورقة بهذا المعنى وبعد كتابة الورقة رحل مدة ثم  
 عاد ووضع يده على داره ووطينه فهل لا عبرة بتعلل ابن شيخ البلد المذكور بذلك وتكون  
 الدار والارض في ملك واستحقاق ربهما المذكور فين بعده لورثته المذكورين حيث  
 لم تخرج الدار والارض عن ملك واستحقاق المورث بناقل شرعي لمورث المدعى ولا غيره  
 خصوصا والمدعى لا ينكر اصل الملك والاستحقاق في ذلك لو اضاع اليد (اجاب) لا معارضة  
 لوارث شيخ البلد مع واضع اليد على الدار والطين بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل في يده ارض خراجية تصرف فيها بالزراعة وغيرها من مدة ثمانين  
 عشرة سنة ولم ينازعه أحد ثم انه في أثناء تلك المدة ادخل انسانا يزرع معه والكلفة منهما  
 والحاصل منها بينهما بالسوية ثم مات هذا الانسان الذي أدخله من في يده الارض فخلفه  
 ولده وزرعها مع الذي تحت يده الارض سنة ثم الآن يريد ولده نزع من في يده الارض  
 منها بتمامها بطريق القهر والغلبة مع ان عند من في يده الارض بينة تشهد له بما ذكر  
 فهل لا يمكن من نزع من الارض ويكون الحق فيها لمن هي في يده المدة المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي يقتضى ذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وامه واختيه وعن اولادهم المذكورين وترك ما مورث  
 عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعية فوضع اولادهم أيديهم عليها بعد موته  
 والآن تريد ورثته الاناث مطالبة اولادهم بما دفعه مورثهن على الطين من الدراهم  
 التي وزعت على الطين في حال حياته أو باخذ جزء منه بالميراث الشرعي فهل لا يجب لذلك  
 شرعا ولا يكون لمن مطالبة اولادهم بما دفعه مورثهن على الطين حال حياته (اجاب)  
 لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن يمكنه المحاكم منها حيث لا ابن  
 لربها وليس للورثة أو بعضهم مطالبة واضع اليد على الارض بما دفعه المورث من الخراج  
 والمؤن اميرية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية ويستحقون منفعة

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤

١٤٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٧

ارض خراجية باعوا نصف الساقية بثمن معلوم واسقطوا حقهم من منفعة سبعة واربعين  
 فد انامها الرجل باختيارهم فاستولى على ما ذكر وزرع الطين المذ كور ثلاث سنين ثم  
 ان الرجل المذ كور باع نصف الساقية واسقط حقه من منفعة تلك الارض لرجل  
 آخر مع مشاهدته اربابها الاول وسكوتهم فاستولى الاخر على ما ذكر وزرع الارض مدة  
 ست سنين مع مشاهدتهم لذلك كله ايضا ثم انهم ارادوا الآن منازعة واضع اليد عليها  
 منكرين ما حصل منهم من البيع والاستقاط المذ كور بن فهل اذا ثبت البيع والاستقاط  
 بالبينة الشرعية مع مشاهدتهم لما ذكر بالسؤال لا يكون لهم معارضة واضع اليد عليها  
 ولا ترفع يده والحال هذه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك  
 اختيارا فان ثبت البيع في نصف الساقية واستقاط الحق من الارض لواضع اليد  
 لا يكون لاحدهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اقر بان عنده لكل من زوجته و بنته مبلغا معلوما من الدراهم وله اطيان زراعة اسقط  
 حقه من جانب منها لهما في نظير الدين المذ كور وعين لكل واحدة منهما قطعة محدودة  
 واسقط حقه من قطعة اخرى مينة لابن بنته لا في نظير شيء وكل ذلك وهو في حال صحته  
 وسلامته ثم بعد مدة مرض ومات عن زوجته و بنته المذ كورين وعن اخيه شقيقة  
 وعن ابن عمه العاصب فهل لا يكون لاخته وابن عمه حق فيما أسقطه الميت قبل موته  
 من ذكروا ليرث ابن العم شيئا من التركة مع من ذكر (اجاب) للزوجة من تركة الزوج  
 المذ كور الثمن فرضا وللبنات النصف كذلك والباقي للاخت الشقيقة تعصيا ولا شيء  
 لابن العم المذ كور ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلاحق للاخت ولا  
 لابن العم المذ كورين فيها بالارث وان لم يثبت اسقاط المتوفى حقه منها لمن ذكر حال  
 صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثلث ساقية واسقط حقه له من ثلاثة  
 أفدنة بجوارها فوضع المشتري يده على ثلث الساقية بالشراء وعلى الطين بالاستقاط ست  
 سنين ثم بعد ذلك ادعى رجل بانه يستحق فدانان من الثلاثة وأخذته فتنازع المشتري مع  
 البائع وفسخ عقد البيع بحضرة نائب الشرع فهل اذا ثبت الفسخ من المشتري والاقالة  
 من البائع وتركة الطين باختياره يكون له المطالبة بما دفعه من الدراهم اذا تحقق ما ذكر  
 (اجاب) نعم للمشتري الرجوع بما دفعه من الدراهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له اطيان زراعة أسقط حقه منها لآخر وتركة له باختياره في مقابلة قدر معلوم  
 من الدراهم قبض بعضه وأجل بعضه الى أجل معلوم وقبل حلول الاجل طلب المسقط  
 ضامنا لضمن له البعض المؤجل من الدراهم فهل اذا ضمن الضامن وشرط على المضمون  
 أنه يدفع الدراهم المؤجلة في الاجل المعلوم فان بقي منها شيء ولو قليلا ينزل المضمون عن  
 الطين للضامن بمقتضى وثيقة بذلك لا يعتبر هذا الشرط ولا يعول عليه ويكون وعدا  
 لا يجب الوفاء به (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا



رمضان سنة

أسقط واضع اليد عليها حقه منها لا تخوترها باختياره يكون الحق فيها المسقط له ولا يجبر على دفعها للضامن بناء على الشرط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض زراعة تلقاها عن أبيه وصار يتصرف فيها لنفسه خاصة مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ومسحت على أبيه قبل موته ولم يرازعه أحد فيها فادعى الآن عنه وابن عمه انهما يستحقان حصة في الأرض المذكورة عن جدهما ولا يدينه لهما على ذلك فهل لا عبرة بدعواهما بدون بيعة شرعية ويمنعان من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم يمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض أميرية تبادلا واسقط وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره من نحو ثمان سنين بموجب حجة شرعية بذلك والآن يريد أحدهما الرجوع ونقض المبادلة فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يمكن كل منهما من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان يملك أربعة أفدنة طين ينتفع بها بالزراعة ولم تسكن تلك الاطيان بمسوحة عليه في التاريخ المشمول بالتحتم المكرّم ثم انه توفي من دون خالف ذكره بل فقط توفي عن حرّيات وهن زوجتان وبتان ثم ان زوج احدي بتي المتوفى المذكور وكله الورثة المذكورون وكيل شرعيًا وفرغ ونزل عن الاربعة أفدنة المذكورة الى رجل آخر نظير مبلغ دراهم قبضها الوكيل المذكور بيده من المفروغ له بموجب حجة شرعية والمفروغ له استولى على الاطيان المذكورة وزرعها ودفع مالها للميرى مدة سنين قبل وفاته ثم انه توفي من مدة عشر سنوات عن ثلاثة ذكور ومن بعد وفاته وضع أيديهم أولاده على الاطيان المذكورة بالزراعة والزراعة ودفع المال للميرى عن أبيهم والآن من بعد مضي هذه المدة الحرّيات الورثة بردن الرجوع في ذلك فهل يسلم لهم في ذلك وهل يجوز فسح ما أجزاه الوكيل الثابت توكيله شرعا عن الحرّيات المذكورات بالفراغ والنزول من بعد مضي هذه المدة والمفروغ له توفي من مدة عشر سنوات وأولاده واضعون أيديهم على الاطيان المذكورة عن أبيهم (اجاب) ليس للزوجتين والبتين انتزاع أرض الزراعة الاميرية من واضع اليد عليها عن كان له حق الانتفاع بها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين ثلاثة رجال مع بعض اطيان عليها فباعوا نصفها لرجل بثلث معلوم وأسقطوا حقه من قطعة أرض زراعة معلومة القدر من الطين المشترك بينهم فبعد مضي نحو ثلاث سنين باع المشتري ما اشتراه وأسقط حقه من الأرض لاخر فبعد أن مكثت بيد المشتري الثاني نحو ست سنوات انكر البائعون أولا البيع والاسقاط الصادرين منهم لاجل نزع نصف الساقية والطين من المشتري فهل اذا كان اعترافهم بالبيع والاسقاط ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك و يمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت اعترافهم بالبيع

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥



يؤمن معلوم و بانسقاط حقهم من الارض عن طوع واختيار منهم بشهادة البينة الشرعية  
لا يكون لهم استرداد الساقية والارض من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجة وابن وبنت وترك ما يورث عنه شهر عا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة  
اميرية فهل يكون الحق فيها للابن وحده وليس للزوجة والبنت فيها شيء ولا يجري  
التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية  
والاحق والاولى بزراعتها ابن الميت عنها القادو على زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعة اسقط كل منهما حقه  
فيها للآخر في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع كل واحد منهما يده على الارض سبع  
سنوات ثم ظهر ان احدهما لا يستحق الارض التي اسقط حقه فيها بل هي استحقاق  
جماعة آخرين واخذوها من هي تحت يده فهل لا يكون لمن اخذت منه الارض  
استرداد ارضه التي ترك حقه منها باختياره في مقابلة دراهمه (اجاب) نعم لا يكون له  
استرداد ارضه حيث ترك حقه فيها باختياره كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له قطعة ارض زراعة عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاعطاها لابن عمه  
وسلمها له طائعا مختارا ومكنه الحماكم منها ودفع ابن العم ما كان متجمدا عليها من مال  
المخرج لجهة الديوان ثم بعد مدة تزيد على تسع عشرة سنة اراد صاحب الارض الرجوع  
فيها واخذها من واضع اليد فهل لا يجب لذلك حيث سلمها له طائعا مختارا ومكنه  
الحماكم منها (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تحت يده اطيان زراعة اميرية وله ابنان وبنت وزوجة مات احدا البنين ثم  
مات الاب عن بقى فارادت البنت اخذها لخصها في الميراث في الاطيان المذكورة فهل  
لا يجب لذلك ويكون ابن المتوفى عن الاطيان المذكورة احق بها ولا ميراث للبنت فيها  
(اجاب) نعم لا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لبنت المتوفى عنها حق فيها بطريق  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى قطعة ارض فلاحه اميرية عن ابيه  
وصار يزرعها ويدفع خراجها وهو قادر على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارضة  
له فيها ولا منازع والآن ظهر رجل مقيم في البلدي يدعي انها حقه فانكر وادعى اليه دعواه  
فهل بعد هذه المدة المديدة مع عدم المعارضة بلا عذر لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه  
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طين اوسية باسم ملتزم  
كان يؤجر بعضه لبعض اهل البلد وبعضه لرجل نصراني الى ان مات ذلك الملتزم وصار  
الطين المذكور محلولاً فاستمر النصراني واضععا يده على الطين الذي كان استأجره من  
الملتزم مدة من السنين وهو يدفع ما رتب عليه لجهة الميرى الى ان مات ذلك النصراني  
عن بنتين وزوجة وترك ذلك الطين ولم يضعن ايديهن عليه فوضع شيخ البلد يده على  
ذلك الطين وزرع بعضه ووزع بعضه على اهل الناحية كالأصول المجارية فيما ينحل

١٢٦٦

٢١

٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

١٣

شوال

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

من اطيان الاوسية المماثلة لذلك واستمر بزراعة ويؤدى ما عليه بجهة الميرى والآن  
قام ازواج بنات النصرانى يريدون انتزاع ذلك الطين من شيخ البلد واهل البلد متعللين  
بان الطين المذكور زرعه النصرانى المذكور بعدموت الملتزم مدة من السنين وهم  
احق به لكونهم ازواج بنات الميت فهل لا يكون لهم انتزاعه من شيخ البلد والاهالى  
ولا تكون بغات الميت اولى بزراعته ممن وضع يده عليه وزرعه بعدموت والدهن حيث لم  
يضعن ايديهن عليه بعدموت والدهن بل تركنه واعرضن عنه باختيارهن (اجاب)  
نعم لا يكون لازواج بنات النصرانى المذكور انتزاع الارض من واضع اليد عليها اذا  
كان الامر ما هو مستطور ولا حق لبنات المتوفى عن ارض الزراعة الاميرية فيها بجهة  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية بعدموت  
ابيه عنها وهو ينتفع بها وزرعها ويدفع نراجها بجهة الديوان مدة تزيد على عشر بن  
سنة ادعى الآن رجل حاضر في البلد ومشاهد لا تتقاء بها المدة المذكورة بان له فيها  
حقا ويريد اخذها منه فانكر دعواه فهل اذا كان حاضر امشاهد لذلك المدة المذكورة  
ولم يدع ولم ينازع من غير مانع لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه  
والحال هذه لامر من احدهما مضى المدة المانع من سماع الدعوى مع التمكن الثانى  
سقوط الحق بالتترك الاختيارى فى مثل هذه المدة على فرض سبق ثبوته والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا وله اطيان فلاحه فاقرب في حال صحته وسلامته قبل موته بمدة من  
السنين بان عنده لبنات ابنة فلانة القاصرة الميت ابوها ثلثمائة ريال وانه باعها اداره  
واسقط حقه من فداني طين معلومين له فى مقابلة دينها وقبل لها ذلك من مدة خمس عشرة  
سنة ويدها وثيقة بذلك بآبنة المضمون بالبيضة الشرعية فهل اذا كان له ابن غائب  
والآن حضر واراد معارضة بنت اخيه وابطال ما فعله والده بدون وجه شرعى لا يجاب  
لذلك شرعا بعد ثبوت ما ذكر (اجاب) ليس للابن المذكور معارضة بنت اخيه فيما تحقق  
فيه البيع والاسقاط من ابيه حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وضع يده على قطعة ارض اميرية مدة ثلاثين سنة عن ابيه وهو يتصرف فيها بالزراع  
والزراعة من غير منازع له فيها المدة المذكورة والآن ظهر رجل يدعى عليه بان الارض  
ملك له عن ابيه مع وجوده ومشاهدته للتصرف المذكور ولم ينازعه فى ذلك اصلا مع علمه  
بالتصرف فهل سكوت المدعى المذكور المدة المذكورة مع مشاهدته لذلك يكون مانعا  
لدعواه المذكورة (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالتترك اختيارا حيث  
تركها المدعى المذكور تلك المدة مختارا لا يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها ويمنع من  
معارضته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنته وعن اخ شقيق وترك ما ورث  
عنه شرعا ومن جملة ماتر كه قطعة ارض زراعية اميرية فهل اذا ارادت البنات ان تأخذ  
نصيبا فى ارض الزراعة الاميرية بطريق الاوث لا تجاب لذلك ولا يجزى التوارث فى

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٦

ارض الزراعة المذكورة (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس  
 لبنت المتوفى عنها ولا لشقيقه حق فيها بجهة الارث ويكون الحق فيها لمن يمكنه التحاكم  
 منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية تبادلا واسقط  
 وترك كل منهما حقه من ارضه للآخر باختياره من مدة ثمان سنين بموجب حجة شرعية  
 بذلك والآن يريد احدهما الرجوع ونقض المبادلة فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من  
 نقضها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى  
 (سئل) في رجل ترك حقه في فدان طين طائعا مختارا لرجل آخر والرجل الآخر ترك  
 له فداناً وثلاثين في نظير الفدانين وكل منهما أسقط حقه للآخر فيما تقدم الذكرك عنه على  
 يد بيعة بموجب حجة شرعية بيد كل منهما ومضى لذلك نحو أربع وعشرين سنة وكل منهما  
 يتصرف فيما وضع يده عليه بالاجرة والجاراة والزرع والزراعة حتى ان الذي أخذ  
 الفدانين أصل أرضهما حيث كان فيهما جانب متلف بالفحش لردف الجسور وصرف  
 عليها جملة من ماله حتى صارت صالحة للزراعة وغرس في الفدانين المذكورين أشجارا  
 من مدة سنوات عديدة وبني بجانبهما ساقية والآن بعد مضي هذه المدة الطويلة يريد  
 الرجوع ولدا المسقط حقه في الفدانين المذكورين ولما طال النزاع بينهما توجهوا للتحاكم  
 الشرعي فحضر والده المسقط نفسه لكونه لم يزل موجودا على قيد الحياة وصدق على صحة  
 الاسقاط على يد بيعة شهدوا بذلك وبقضائهما تحررت حجة شرعية من المحكمة على صحة  
 التصديق فما زال ولدا المسقط يتعرض للرجوع الآن فهل يجوز الرجوع من بعد وضع  
 اليد هذه المدة الطويلة واصلاح الاطيان وغرسها أشجارا وتصديق والده المسقط على  
 صحة ذلك (اجاب) دعوى ابن المسقط على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية أسقط حقه منها للآخر وهذا الآخر له قطعة  
 ارض مثلها أسقط حقه منها للاول أيضا واذن كل للآخر ان يغرس فيها أشجارا لنفسه  
 وغرس كل فيها وانتفع بهامدة من السنين فبعد ذلك أراد احدهما ابطال الاسقاط  
 والرجوع في أرضه وان يكلفه برفع ما غرسه فيها من الاشجار فهل بعد ثبوت ما ذكر من  
 الاسقاط لكل طائعا مختارا لا يكون له ذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك  
 اختيارا فيما كان بيد كل من ارض الزراعة الاميرية لا يكون له الا احدهما الرجوع  
 بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان ارض زراعية اميرية أسقط حقه  
 فيه للآخر باختياره ونزل عنه نزولا شرعيا بحضرة بيعة ووضع المسقط له يده عليه وزرعه  
 سنتين ثم مات المسقط عن أخ فاداد الاخ الرجوع في الاسقاط متعللا بأنه أحق بطين  
 أخيه من المسقط له فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية لا يكون للاخ معارضة واضع  
 اليد المسقط له (اجاب) لا معارضة للاخ المذكور في ذلك حيث تحقق ما هو مسطور  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين وثلاث رهنه عند

رجل على مائة واثنين وستين قرشا ومكث الطين تحت يدا المرتين خمس سنين فقط ومات  
 الراهن عن ابنه بعد ذلك فطلب الابن رفع يد المرتين عن الطين المذكور ويدفع له الدين  
 المذكور فاعترف له المرتين برهنه من قبل أبيه وادعى ان أباه قبل موته باعه له ونزل له  
 عنه في نظير الدين المذكور ولم يكن عنده بينة بذلك سوى مشايخ بلده فهل لا تقبل  
 شهادة مشايخ البلد ويؤثر برفع يده عن الطين ويدفعه لابن الراهن والحال هذه ولا عبرة  
 بدعواه اذ لم يثبت بالبينة شرعية من غير مشايخ البلد (اجاب) صرحوا بعدم قبول  
 شهادة مشايخ القرى والبلدان وبأن ابن المتوفى عن أرض الزراعة الاميرية أحق بها  
 بعدموت والده حيث كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن واذا ثبت بالوجه  
 الشرعي ان الراهن المذكور أسقط حقه من تلك الأرض لو اضع اليد عليها لا يكون  
 لابنه معارضة المسقط له والله تعالى أعلم (سئل) من مديرية الحيرة عما يحصله  
 رجل أسقط حقه بمقتضى حجة من قاضي الحيرة من منفعة أرض زراعية لا تخرجال حياته  
 بدون مقابلة شيء ثم مات وترك ولدا فزارع في أرض أبيه فصالحه المسقط له عن الدعوى  
 وأعطى له بعضها واستولى الابن على هذا البعض مدة سنين وأنكر المسقط له الاول ذلك  
 وادعى الا كراه على أخذ البعض منه فهل يجوز الاسقاط في منفعة الأرض بدون مقابل  
 (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا بدون  
 مقابل فاذا تحقق بالوجه الشرعي اسقاط صاحب الحق فيها حقه للرجل المذكور حال  
 حياته باختياره لا يكون لولد المسقط معارضة فيه الا اذا ثبت ان المسقط له ترك بعض  
 حقه وأسقطه باختياره لابن المسقط الاول صلحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 كان واضعا يده على جانب أرض مدة حياته وأبوه وجدته من قبله كذلك ثم توفي وترك  
 ولدا قادرا على زراعة تلك الأرض المذكورة ثم تغلب عليها شخص ذو شوكة وزرع  
 الأرض ووضع يده عليها بالتغلب وكما يطلب لمنع عنها يدعى ان له جانباً من الدراهم على  
 المتوفى فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق في تلك الأرض ويكون للولد ولا عبرة  
 بتعاليه وليس له الرجوع بما ادعى به بدون اثبات شرعي (اجاب) الاحق بأرض الزراعة  
 الاميرية ابن المتوفى عنها فليس للرجل المذكور منع ابن المتوفى عما كان بيد أبيه حيث  
 كان الابن قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه  
 منها ولا عبرة بمجرد دعوى الدين بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 يستحقان قطعة أرض زراعية باعاد الحجة وأسقطا حقهما فيها لهم ووضع المسقط لهم  
 أيديهم عليها ثم بعد مدة باعوها للرجل آخر أيضا وأسقطوا حقهما فيها له ومضى على ذلك  
 مدة من السنين فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية من الاول والثاني يكون  
 الاسقاط صحيحا نافذا وليس للسقط الاول والثاني الرجوع في ذلك على المسقط له (اجاب)  
 يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٦



عليه ذلك شرعاً معارضة وارضع اليدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وثلاث بنات وله ارض زراعية فاخذ كل من الذكور حقه في الارض وصار كل منهم يزرع نصيبه ويتصرف فيه مدة تزيد على ست وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة أراد أحدهم الرجوع على الآخر متعللاً بان نصيبه في الطين ازيد من نصيبه فهل لا يجاب لذلك حيث رضى كل منهم بذلك عند القسمة وليس لأحدهم الرجوع بعد ذلك على الآخر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختياراً حيث ترك كل من الاولاد المذكورين حقه فيما يبدوا لآخر بالاختيار لا يكون له المعارضة بعد ذلك وان لم يكن في ارض بيت المال قسمة افراز كارض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية خاصة به أسقط حقه منها لآخر ووضع يده عليها مدة أربعين سنة وهو ينتفع بها فيها فبعد هذه المدة أراد أخوه المسقط ابطال الاسقاط واخذ الطين منه متعللاً بان المسقط أخوه وكان معه في معيشة واحدة وهو أولى به من الاجنبي مع انه لم يكن له فيها حق فهل لا يكون له ذلك ولا عبرة بما تعلل به ويكون الحق للمسقط له المذكور (اجاب) ليس لآخر المسقط معارضة المسقط له فيما يبدى من ارض الزراعة الاميرية والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في قطعة ارض اميرية ثم اقتسموها قسمة افراز ووضع كل واحد منهم يده على ما خصه وترك كل واحد منهم حقه محتاراً فيما عدا ذلك ثم مضى بعد ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأراد اثنان منهم نقض القسمة فهل لا يجابان لذلك (اجاب) حيث ترك كل حقه فيما عدا ما يبدى باختياره كما هو مذكور ولا يكون لواحد منهم الرجوع فيما تركه باختياره ويمنع من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد ذكور قصر وبالعين وترك جانب طين زراعية فوضع أحد اولاده البالغين يده على الطين وصار يزرعه مدة من السنين ثم بلغ القاصر وأراد اخذ ما يخصه في الطين المذكور فهل يجاب لذلك وهل اذا أراد القاصر المذكور بعد بلوغه أن يحاسب أخاه البالغ الذي كان يزرع الطين دلياً مقابل نصيبه حيث دفع وائيه خراج من مال القاصر يجاب لذلك (اجاب) لا بناء المتوفى عن ارض الزراعة الاميرية حق الانتفاع بها وهم احق وأولى به من الاجانب حيث قاموا بدفع ما عليها من المئون والقاصر بعد بلوغه المحاسبة على ما قابل نصيبه منها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضع يده على قطعة ارض زراعية من الاراضي الاميرية وقوادها كانت ارض اوسية لامرأة ملتزمة وماتت واحملت الى الديوان بالخراج كسائر الاراضي بموت الملتزمة فسكن المتعهد الشخص المذكور من الارض يزرعها بخراجها للديوان وصار يزرعها لنفسه مدة من السنين ويقوم بما عليها للجهة الديوان كسائر المزارعين ثم الآن تعرض رجل يريد اخذها من واضع اليد ويرى ان الحق له متعللاً بان ذوق خشتاشة الملتزمة المتوفاة

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

٣٠



فهل لاحق له فيها بتعالمه المذكور وانيس له انتزاعها من واضح اليد المتصرف فيها لنفسه  
المدة المذكورة بامر عهدة البلدة القائم بخراجها كما هو مذكور واذ اوعده واضح اليد  
بأنه سيعطيها له في العام القابل على ظن انها حق له لكونه زوج الخشتاشة لا يجبر على  
رفع يده وتسليمها له بهذا الوعد ولا يسقط حقه منها به (اجاب) ليس لزوجة خشتاشة  
المبتزعة المذكورة نزاع الارض الاميرية من واضح اليد عليها بتعالمه المذكور ولا بما  
صدر من الوعد على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
وثلاث بنات وله ارض زراعية فهل يكون الاولى واللاحق بها بنوه المذكور ولاحق فيها  
للاناث بطريق الاوث واذ حصل قسمة في عقار الميت في غيبة بعض الورثة يكون له  
بعد حضوره نقض القسمة حيث لم يرز بها بعد حضوره (اجاب) لا يجزى التوارث في  
ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعد موت المتوفى عنها ابناؤه المذكور ولا تنفذ  
القسمة على الغائب من الورثة بدون من يقوم مقامه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة ارض زراعية اميرية فلاحه ابيه رهنها عند غيره على مبلغ من الدراهم  
غاروقة فاراد رب الارض اقتسكا كما ودفع ما عليه من الدين فغضه المرتين متعلا عليه  
بطول المدة فهل اذا كان المدين معترفا ومقر ابا ان الارض المذكورة للراهن وثبت  
ذلك بالمينة الشرعية يكون له اخذ ارضه منه ولا عبرة بتعالمه بطول المدة (اجاب) لا يسقط  
الحق بتقادم الزمان حيث كان واضح اليد مقر ابا ان الحق في الارض المذكورة للمدعي  
فيؤمر بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين  
سواد بناحية تسمى منيل السلطان يرزعه مدة عمره ثم توفي عن ابنين فزرعه احدهما مدة  
عمره وتركه الاخر له باختياره ثم توفي فزرعه ولده مدة من السنين والآن ولد عنه  
التارك المذكور يرزعه المقتسمة معه فهل ليس له ذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض  
الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا تجزى فيه المقتسمة على ما افاده العلامة الرملی فليس  
لابن المذكور المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنين قاصر بن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه لايه اطيان فلاحته فوضع  
الوصي يده عليها وصار يرزعهما لنفسه مدة يتهمها فهل اذا بلغا يكون لهما اخذا طيانهما  
منه واذا منعهما مائة الابانة دفع عليها توزيعة لا يكون ذلك مانعا لهما من اخذها منه  
ولا عبرة بتعالمه المذكور حيث كان معترفا بان الحق فيهما لهما (اجاب) نعم لابني المتوفى  
عن ارض الزراعة الاميرية المذكورة اخذها واما الحق واولي بها من غيرهما حيث  
كانا قادرين على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن ولم يوجد منهما ما يفي بسقوط حقهما  
منها والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية طين اميري تركه المستحق له في حال حياته  
لجزمه مدة من السنين ولم يدع به على واضح اليد حتى مات ثم من بعده تركه ولده المذكور ان  
من سنة اربعين الى سنة ست وستين ولم يدعياه ثم بعد هذه المدة طلبا ما يخص اباها

فيه فهل لا تسمع دعواهما فيه والحال هذه (اجاب) قال في صرة افتاوى رجل تصرف  
في الارض الاميرية عشرة سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخانية كذا في  
خزانة المفتين اه وفيها اذا تصرف رجل في أرض ورجل آخر يرى تصرفه فيها ولم  
يدع حتى مات لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده اه وصرح العلامة الرزلي وغيره بأن الحق  
في أرض الزراعة الاميرية يسهل بالترك اختيارا وبناء على ذلك فلا حق للأدعيين فيما  
يدعيان من الاطيان ويمنعان من معارضة المدعى عليهم فيها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن ابنه البالغ وابنتيه وزوجاته وترك اطيان زراعية الاميرية المستحقة له  
فاراد كل من الزوجات والبنتين مقاسمة الابن فيها بالميراث الشرعي فهل لا يجابون لذلك  
بل يحتص بها الابن وحده دونهن (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
فليس لزوجات المتوفى ولا لبنتيه حق فيها بجهة الارث والاحق والاولى بها ابن المتوفى  
عنها اذا كان قادرا على دفع ما عليها من المأثون والله تعالى اعلم (سئل) في أرض زراعية  
رزقة مرصدة على مسجد وجماعة وعلى ذريتهم ودخلت في الزمام وصار الجماعة  
المدكورون ينتفعون بها بالزراعة هم وأصولهم من قبلهم ويدفعون خراجها لجهة  
الديوان مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن ادعى عليهم جماعة آخرون من غير بلدتهم بأن  
لاصولهم فيها حقا بالشراء من أصول واضعي اليد فانكروا واضعو اليد دعواهم والحال  
أن أصول المدعين كانوا حاضرين موجودين مشاهدين لتصرف أصول المدعى عليهم  
أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل  
لا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدم مضي تلك المدة اذا كان  
الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض أثر  
عن مورثه مدة تزيد على احدى وعشرين سنة وهو ينتفع بها ويرزعه المدة المذكورة  
من غير معارض ولا تنازع وله ابن عم مات عن أمه وجدته أم أبيه وعن اخته لأمه وعن  
أختين لاب فادعت الوارثات المذكورات على واضع اليه مدبان مورثهن له فيها حق  
لكونها كانت مسروحة على اسم أبي مورثهن وهو ينكر دعواهن فهل لا تسمع دعواهن  
عليه ولو كانت مسروحة على اسم أبي مورثهن ولا حق لهن فيها بطريق الميراث ولا يجري  
التوارث فيها بين وارثاته المذكورات ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها الآن (اجاب)  
لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تسمع دعوى النساء المذكورات بها  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين بينهما اطيان بعضها مسموح شيخة  
وبعضها انعام للسطبة فاذا أن يقسماها ولهما أخت تريد مشاركتها وأخذ استحقاقها  
من ذلك فهل لا استحقاق لها في الطين المذكور ويكون الطين للأخوين المذكورين  
فقط ولا تستحق الاخت المذكورة شيئا من ذلك واذا كان هناك جانب اطيان آخر  
أميرى بين الاخوين وبين العم وأولاد العم وافترسه وتصادق كل على شيء معلوم

محرم

٢

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

واختص العم وأولاد العم بجانب والاخوان بجانب فهل لو أراد الاخوان قسمة هذه  
الاطيان لا تستحق أختهما معهما شيأ من ذلك حيث كانت الاطيان اميرية (أجاب)  
لايجرى التوادث في أرض الزراعة الاميرية ولا حق للاخت فيما يبدأ أخويه من  
أرض الزراعة المذكورة بجهة الارث وتنع من معارضتهما والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه منها لرجل آخر باختباره من مدة اثنتي  
عشرة سنة وكتب فقيه الناحية له وثيقة بذلك ولكنه خالف في ذكر حدودها غلطا  
فذكر القلي بحري او البحري قبلها والا أنكر وورثة المسقط الاسقاط من مورثهم فهل  
إذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية وذكر البينة المحدود على حقيقة الاصلية  
المعروفة لها يعمل بها ولا يكون غلط الفقيه في ذكر الحدود مانعا للحجة الشهادة حيث كان  
الاسقاط ثابتا (أجاب) العبرة لما في الواقع ونفس الامر لما كتب فاذا تحقق الاسقاط  
والترك اختيارا في أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط فيها حق فلا وجه لمنازعة  
الوارث في ذلك والحال هذه وأرض الزراعة الاميرية لا توارث فيها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور ومات بعضهم بعد موت أبيه عن أولاده ذكور  
فاستولى الجميع بعد موت مورثهم على أرض زراعته وصاروا يرزعوها وينتفعون بها  
جميعا ويدفعون ما عليها من الخراج قباع الا أن واحدا من أولاد الميت الاول خمسة أفدنة  
لرجل أجنبي عنهم بثمن معلوم قبضه وذلك بدون اذن الباقي ومن غير اجازتهم فهل  
لا يكون البيع نافذا في نصيب غيره بدون اذنه واجازته وفيه في نصيبه فقط (أجاب)  
إذا كان الحق في الارض المذكورة لجميع من ذكر لا يكون لاحدهم اسقاط حق غيره  
منها بدون اذنه واجازته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة أربعة أفدنة طين  
وهو واضح يده عليها مدة طويلة يتصرف فيها لنفسه ثم أخذته شيخ بلده وأرسله الى جهة  
ومكث فيها مدة ورجع فوجد أخاه أعطاه الرجل ليرزعهما ووضعهما يده على الطين  
فطلب رفع يده عنه فادعى ان أخاه أخذ منه قدر امان الدراهم وأسقط له حقه فيها وأظهر  
بيده حجة بذلك وأنكر استحقاق المدعى وادعى ان الحق فيها لأخيه فترافع الجميع على  
يد القاضى فطلب من المدعى بيته تشهد له بالاستحقاق فثبت ذلك بين يديه مع تصديق  
أخيه له على دعواه فكسب المدعى باخذه من واضح اليد فهل إذا لم تبلغ مدة الاسقاط  
ثلاث سنين تسمع دعوى المدعى ويقضى له به ويكون حكم قاضى ناحيتهم نافذا إذا لم يوجد  
منه ما يفيد سقوط حقه من الارض (أجاب) احكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال  
فحيث صدر الحكم من القاضى للمدعى بما ذكر مستوفيا لشرائطه فلا سبيل الى نقضه  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجتين وولدين قاصرين  
ذكر وأنثى وعليه ديون تزيد عن تركته وله اطيان خراجية آلت اليه بالاسقاط الشرعى  
من مدة تزيد على أربع سنين من جماعة في نظير دراهم دفعها للمستطين حال حياته والا أن

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

٢١٦٧

١٩

أرباب الديون يطلبون من وصي القاصر أن يتصرف في الطين أو هم يتصرفون فيه  
بالاسقاط لأجل استيفاء كامل الدين الذي لهم فهل لا يجابون لذلك ولا يدخل الطين  
في التركة ولا يعلق به دين ويكون لاحق به الولد القاصر (اجاب) المزارع في أرض  
الزراعة الاميرية له حق الانتفاع بهما مادام حيا فلا تورث عنه ولا تباع في دين عليه  
ويتعاق الدين بماتركه مما يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه  
في منفعة فدان في طين فزراعة وثلاث لرجل آخر في نظير قدر من الدراهم وكتبت حجة  
شرعية بذلك ثم بعد ذلك بعشرة أيام طلب المسقط خمسين قرشاً من المسقط له تبرعا من  
عنده لينفقها على عياله فدفعها له ووضع المسقط له يده على الطين وصار يزرعه مدة من  
السنين فبعد ذلك أراد المسقط أخذ الطين من المسقط له متعللاً بأن دفع الخمسين قرشاً  
بعد ذلك مبطل للاسقاط فهل لا عبرة بتعلله ويقضى به لو اضع اليد (اجاب) يسقط  
الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق الاسقاط  
والترك اختيارا لا يكون للمسقط معارضة المسقط له ولا عبرة بمجرد التعلل المذکور والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن مقعد وعن بنت متزوجة وترك اطيان زراعتة  
فمكن الحاكم زوج البنت منها وسلمها له بسبب عجز المقعد المذکور عن زرعها فصار  
زوج البنت يتنفع بها مدة اربع عشرة سنة من غير منافع له فيها ثم مات وتركها لاولاده  
الذکور من مدة ست سنوات والآن مات الابن المقعد المذکور عن اخيه وعن ابن ابن  
عم فاراد منازعة ورثة من وضع يده على الطين المدة المذکورة ونزعه منهم بالميراث الشرعي  
فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويمنع من معارضة  
واضع اليد عليه (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لابن ابن العم  
المذکور معارضة واضع اليد عليها ولا نزعه منه بجهة الارث ويمنع من ذلك شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) في مدير اقليم متعهد ببلد منه مكن رجلا من قطعة أرض اميرية  
لجحر من كانت تحت ايديهم عن الموقوف عليها وتركها اختيارا للعجز المذکور  
وزرعها به ذلك ثمانى سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى بعضهم ان هذه الأرض حقهم  
و يريدون نزعهما من يده فهل لا يجابون لذلك حيث تركوها اختيارا للعجز هم عنها  
ويمكن الحاكم المذکور له منها سيما وان الاطيان المذکور كورة اضيفت في دفتر صراف  
الناحية باسم واضع اليد عليها الآن وهو قادر عليها (اجاب) يسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا عجز واضع اليد عليها عن زراعتها ودفع ما عليها من  
المؤن وتركها باختياره لا يكون له حق فيها ويمنع من معارضة من مكنه ولي الامر منها  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من طين فزراعة وبها ثم  
وعقار له حال حياته لزوجه وبناته على الشيوع وكتب بذلك وثيقة واستمر واضع يده  
على ذلك مدة حياته ثم مات عن المذکورات وعن اخيه لانيه فاصطلمت الزوجة والبنات

١٢٦٧

٢٣

مطلب لا يتعلق دين  
الميت بالاطيان الاميرية

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٨



مع الاخ واعطوه جانيا من الطين وقطعة من العقار ووضع يده على الطين وقطعة العقار  
مدة نحو ست سنين وهو يزرع الطين ويدفع خراجة لجهة الديوان مع تمكين الحاكم  
له من الطين المذكور فعمل اذا ارادت الزوجة مع البنات ان يرجعن على اخي الميت  
المذكور في ذلك متعللات بكتابة اخيه الميت هن ماذ كر لا يكون هن ذلك وما الحكم  
(اجاب) الاسقاط في الاعيان غير صحيح وفي الحقوق صحيح فاذا كان الحق في اطيان  
الزراعة الاميرية للبنات والزوجة واسقطن حقهن منها للاخ المذكور لا يكون هن  
معارضته فيما تحقق فيه الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه شياخة في  
بلدة تأخر في مطلوب منه وانكسر فيه وفرها بامدة اثنتي عشرة سنة فامر الحاكم شيخا  
آخر بحمل شياخته ودفع ما عليه واخذ طينه ففعل واصلى الشيخ الاخر اطيان وبذل  
عليه التكليف الشافية من ردم وتصليح وكراب وزرع اشجار وجه له جنيته بعد ان  
كان متعطلا لخصم الشخص واراد الاستيلاء على الشياخة والارض ففعله الحاكم من اخذ  
الارض قهرا على الغاوس بعد ماذ كر خصوصا بعد ان عرض عليه ارضا بديل تلك  
بجواردها مماثلة لها وان تكون الارض وما فيها من الاشجار ملكا للغارس فرضى بذلك  
فهل حيث كان الاخذ بالمرحوم او لا ومنع الحاكم صاحبها عنها نانيا واسقط صاحبها حقه  
فيها نالها وقبل عوضها بموجب حجج شرعية على يد عدل من النواحي لا يكون له في الارض  
المذكورة حق (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
اختيارا فاذا تحقق من الرجل المذكور الاسقاط والترك اختيارا لا يكون له معارضة  
واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وله اطيان ونخل وقد  
اعطى لواحد من اولاد بنيه قطعة ارض اسقاطا له ليزرع فيها نخلا لنفسه فصار الولد  
المذكور يزرع نخلا في القطعة المذكورة في حياة جده وبعد وفاته فهل لا يجوز لاحد من  
اعمامه الرجوع عليه في تلك القطعة (اجاب) اذا اسقط الرجل المذكور حقه من  
الارض المذكورة لابن ابنه وتركها له باختياره حال صحته لا يكون لاولاد ذلك الرجل  
معارضة ابن الابن فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه  
شيخه بالمحبس والضرب على بيع ارض له لا خرفباعها ومكثت مدة وهي تحت يد  
المشتري نحو اثنتي عشرة سنة والحال ان البائع المذكور يطلب حقه كل سنة فنضعفه  
وقوة المشتري لم يتمكن من اخذها ثم توفي البائع وخلف ورثة فهل اذا استعانوا بالحاكم  
على اخذ حقهم وارضهم يجابون لذلك (اجاب) صرح علما وبانابه لا يجري التوارث في  
ارض الزراعة الاميرية فليس لوارث من كانت بيده حق فيها بجهة الارث الا ان  
الاحق بها بعد موت مستحقها وولاده الذكور والقادرون لاجهة الارث اذا لم يوجد  
مسقط للحق منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدانا طين زراعية اميرية اترعن والده  
اسقط حقه منهما ما لشخصين في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب وثيقتين شرعيتين من

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٠



سنة  
١٢٦٧صفر  
١٤

مدة ست عشرة سنة فهل اذا ثبت ما ذكر بالهيئة الشرعية يكون الحق في الارض  
للسقط لهما (اجاب) حيث اسقط الرجل المذكورة حقه من ارض الزراعة الاميرية  
للشخصين المذكورين ووضع ما ايديهما عليها كان الحق في السقط لهما ولا يكون  
للسقط معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
منفعة جانب طين زراعية ترك حقه فيها لامة طائعا مختارا وصارت الام تتعرف فيه  
بالزرع وغيره ومضى على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وقد مكنتها المحاكم من زرعه  
ودفع ما عليه من مال الديوان ايضا فبعد موته اراد رجل رفع يدها عن الطين مدعي انه

١٢٦٧

١٧

من أقاربهم فهل لا يجب لذلك والحق في الطين للمرأة المذكورة والمحال هذه (اجاب)  
لا توارث في الاطيان الاميرية قلنس تقريب من كانت في يده اخذها بجهة الميراث والحق  
فيه للسقط لهما المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض  
زراعية على مبلغ من الدراهم ووضع المرتهن يده على القطعة المذكورة نحو عشرين  
فهل اذا طلب الراهن دفع دراهم الرهن للمرتهن واخذ قطعة ارض منه من محاب لذلك ويؤمر  
المرتهن بردها جبر عليه خصوصا مع اعترافه بان الحق في الارض المذكورة للراهن  
(اجاب) نعم للراهن اخذ الارض المذكورة من واصله اليدها والمحال هذه حيث لم

١٢٦٧

١٨

يوجد ما يفيد سقوط حق الراهن منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه شيخ البلد  
على بيع قطعة ارض له لرجل آخر فاخذها وصار يتصرف فيها مدة وصاحبها يطلبها في  
تلك المدة فلم يقدر على تخليصها منه لضعفه وقوة المشتري ولم يوجد له ما يفيد الرضا بترك  
استحقاقه ثم مات وقام اولاده المذكورة مقامه في محاسبة المشتري فهل اذا قدر الاولاد  
المذكورون على تخليصها ونزعها من يده يسوغ لهم ذلك ويكونون أولى بها منه حيث

١٢٦٧

٢١

لم يوجد منهم ولا من ابائهم ما يفيد سقوط استحقاقهم في تلك المدة (اجاب) اذا لم يوجد  
من الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من الارض المذكورة كان ابنه أو ابناؤه احق  
بها بعد موته فترفع يد المستولى عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
أخذ من رجل آخر قدر من الدراهم واعطاه فداني طين رهنا على ذلك فبعد مدة

١٢٦٧

٢٤

اعطى المرتهن المذكور الطين المذكور لرجل شيخ بلاد رهنا فهل يكون ذلك الرهن  
باطلا واذا دفع صاحب الطين الدراهم للمرتهن الاول الذي اخذها منه يكون له اخذ  
طينه وليس للمرتهن الثاني معارضته (اجاب) لراهن الارض أولا اخذها عن استولى  
عليها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض  
زراعية ملكها بالشر من آخرين ثم بعد أن زرعتها مدة ولم يربح فيها السكون معظمها  
خرساتر كمالا رباها طائعا مختارا ودفعوا عنه ما أخذوه من ثمنها الطرف الديوان في دين  
خواجه بام هوزع المحاكم الارض على اربابها وصاروا يزرعونها أكثر من خمس عشرة  
سنة والتارك لهما موجوده شاهد لذلك ولم يدع فيها شيئا ثم مات عن ورثة فارادوا الآن

أن يأخذوا الأرض من أربابها فهل بعد ثبوت ترك مورثهم لها طائعا مخارا أو سكوته  
 بعدم مشاهدة انتفاع أربابها المدة المذكورة واصل الاحمال لا يكون لهم حق فيها والحال  
 هذه (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا يجري فيها  
 التوارث فليس لو ارث الرجل المذكورة معارضة واضح اليد عليها والحال هذه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية عجز أربابها عن زراعتها ودفع خراجها لعدم قدرتهم  
 على ذلك فاخذها المحاكم منهم ووزعها على اناس فصاروا يزرعونها ويدفعون خراجها  
 وينتفعون بها أكثر من عشرين سنة والتاركون حاضرون مشاهدون لتصرفهم فيها  
 المدة المذكورة من غير منازعة والآن أرادوا نزاعها من أيديهم فهل لا يجابون لذلك  
 (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
 زراعية أميرية أسقط حقه منها لآخر وتركها له باختياره من مدة خمس عشرة سنة وزيادة  
 وهو يزرعها وينتفع بها المدة المذكورة والآن مات المسقط عن ورثة فارادوا منازعة  
 المسقط له ونزع الأرض منه متعللين بعدم الاسقاط فهل اذا كان الاسقاط قابلا بالبينة  
 الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها للمسقط له (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالاسقاط فليس لورثة من ترك حقه فيها معارضة  
 واضح اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 واضح يده على أرض زراعية أميرية مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يزرعها  
 وينتفع بها المدة المذكورة من غير منازعة له فيها والآن يدعي رجل من أهل البلد  
 مشاهد لتصرف واضح اليد فيها بانها حقه فانكر واضح اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك  
 ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ولا يمكن من نزاعها بدعواه المذكورة (اجاب) نعم  
 لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة وسكوته عن الدعوى فيها بالامانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لابنته حال صحته قطعة أرض زراعية وترك حقه  
 فيها لها وحازتها ثم مات فهل ليس لاحد بنيه انتزاعها من يدها (اجاب) حيث اسقط  
 الاب حقه من الأرض المذكورة لابنته وقبل قبضتها حال صحته لا يكون لاحد بنيه معارضتها  
 فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عم وفي يد العم طين يزرعه ويتصرف فيه  
 بمشاهدة ذلك الرجل ولم ينزعه مدة تزيد عن ثلاثين سنة ثم مات ذلك الرجل وترك ولدا  
 له فلما بلغ عارض عم ابيه في الطين المذكورة مدعيا عليه ان الطين الذي بيده له حق فيه  
 من جهة جده وان ابا لم يترك دعواه في الطين الاحياء فهل لا تسمع دعوى الولد المذكور  
 حيث عاش ابوه هذه المدة ولم ينزع (اجاب) نعم لا تسمع دعوى ابن الرجل المذكور  
 حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فدانا ونصفهما من  
 أرض سواد من مدة خمس عشرة سنة وصار التعديل فيها حتى انصلحت أرضها ثم توفي  
 البائع والمشتري فظهر ان للبائع ابن عم فصار ينازع في الأرض المذكورة ولم ينزع

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

٢

١٢٦٧

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٦

الاسنة تاريخه وفي تلك المدة لم يزار في الاوض المذ كورة وهو مقيم في البلد وعالم بالبيع  
فهل لا يكون له المنازعة (اجاب) نعم لا يكون له المنازعة والمحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مكنه الحماكم من طين زراعة لجزأ ربابه عن زراعته فصار ينتفع به  
و يدفع خراجه لجهة الميرى مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك أخذه منه رجل كان  
حاكما ومتعهذا بناحية بلده ثم رده الطين ثانيا فإراد اخوته أخذ جانب منه لكونهم

١٢٦٧

٦

كانوا معه ومعاونين له في أشغاله فهل اذا كان الطين خاصا به لاحق لهم فيه بوجه ولا  
يجبر على اعطاء شئ منه لهم بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذ كورة على اعطاء شئ  
مما بيده من الاطيان الخاصة به لاختوته ويمنعون من معارضته حيث لم يتحقق أن لهم  
فيها حق بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة خلف كل منهم أولاد اثم  
ماتوا عن أولادهم وخافوا أطيانا فآخذ شيخ البلد الاطيان من أولادهم بالقهر والغلبة  
متعللا بان احد ابي الاولاد باع له الاطيان فهل على فرض ثبوت دعواه يكون التصرف

١٢٦٧

٦

نافذا في نصيب أولاد المدعى عليه بالبيع دون نصيب أولاد غيره (اجاب) اذا كان الحق في  
الاطيان المذ كورة ثابتا الواضح اليد عليها لا يكون لشيخ البلد معارضتهم فيها بدون  
تحقق ما يفيد سقوط حقهم من اشرا واسقاط احد الشركاء بعد تحققه لا يتقد في نصيب  
غير المسقط بدون توكيل أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخت  
شقيقة وعن أولادهم المذ كورة العصبية وله طين زراعة ارادت الاخت ان ترث فيه  
وتضع يدها عليه مكان اخيه فهل لا يجري فيه التوارث ولا يكون له الحق فيه ويكون

١٢٦٧

٦

الحق فيه لمن يمكنه الحماكم منه ويدفع خراجه لجهة الميرى (اجاب) ارض الزراعة  
الاميرية لا يجري فيها التوارث والحق فيها لمن يمكنه الحماكم منها والمحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في ثلاثة يستقون قطعة ارض بالسوية بزروعها كل عام فزرعوها  
في بعض السنين واقتسموا زرعها على قدر حصصهم مع بقاء الارض على الشركة فبعد  
مدة تغلب اثنان منهم واخذوا جانبها من المحال الزراعة وابقوا للثالث غير الصالح من غير  
حضوره بالقهر والى الية فلما حضر تنازع معهم وطلب استحقاقه في الصالح وغيره فنعاه

١٢٦٧

٦

وادعيا بان كلا اخذ حقه بالرضا وانكروا لا بينة معهم ما ثبت دعواهما فهل له اخذ  
حقه في جميع الارض الصالح وغيره حيث لم يثبت اسقاط حقه لهما ولم تثبت دعواهما  
(اجاب) اذا لم يثبت على الرجل المذ كورة ما يفيد سقوط حقه من الارض المذ كورة  
لا يكون للرجلين المذ كورة من منعه عن حقه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق ارض زراعة بالاسقاط له من مستحقها الاول وهو يتصرف  
فيها نحو ثلاث عشرة سنة فادعى ابن المسقط انها باقية في استحقاق ابيه بعد ثبوت الحق  
فيها للمسقط له بين يدي القاضي ومنع المدعى من دعواه ومن معارضته لا سقط له المذ كورة  
فبعد سنة نازع ثانيا وطلب المسقط له عند الحماكم فامر المسقط له ان يسقط حقه من نصف

الارض المذكورة للابن المذكور فامتنع من ذلك فامر رجلين من اعدائه بملازمته  
 وبجرحه الى باب القاضي لاجل ان يسقط حقه من نصف الارض كما امر وانه اذا لم يفعل  
 ذلك يعيدانه للحاكم يفعل فيه ما يرى من المكروه فلما علم واضح اليدانه لامفر له من  
 تغلب الحاكم اسقط حقه من نصفها بعد ان غلب على ظنه انه اذا لم يسقط كما امره الحاكم  
 يقع به ما يشينه من الحبس والضرب مع قدوته على ذلك وهو من ذوى الرتب الذين  
 يغمون باقل من ذلك فهل حيث لم يسقط حقه من نصف الارض المذكورة طائفا  
 محتارا لا يسقط حقه منها سيما وهو واضع يده عليها الى الآن وليس للمدعي المذكور  
 معارضته فيها (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي يقتل او ضرب شديد متلف او حبس  
 او قيد مديد بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب غير شديد الا الذي جاء لا يكون  
 الاسقاط المذكور نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده بعض اطيان زراعة  
 اميرية موهونة على قدر معلوم من الدواهم غارقة ماتت عن اخت شقيقة وزوجة واولاد  
 عمه ذكور فاراد كل من الاخت والزوجة ان يضع يده على جزء من الطين المذكور بطريق  
 الارث فهل لا تجبان لذلك شرعا بل لهما اخذ حقهما في دين مورثهما (اجاب) لاحق  
 للورثة المذكورين فيما كان بيد مورثهم من ارض الزراعة الاميرية بجهة الارث ولا  
 بغيره بل الحق فيها لآلهن اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها ولكل من الورثة  
 المذكورين حق في دين مورثه الموهون عليه الارض المذكورة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك ديونا على الناس وادتهن في نظيرها  
 جانبان اطيان الزراعة الاميرية وخلف مواشى وزراعة وغير ذلك مما يورث عنه  
 شرعا فهل يكون لبنته اخذ ما يخصها من المواشى والامتنعة والعقار وغير ذلك مما يجري  
 فيه الارث ولها مطالبة غرماء ابيها بما يقابل حصتها من الدين ولا يمنعها من ذلك وهن  
 اطيانهم عند ابيها واخوتها بعده وما الحكم الشرعي (اجاب) للبنات المذكورات اخذ  
 ما يخصها في جميع ما تركه والدها مما يورث عنه شرعا وصرحوا بان رهن الاطيان  
 الاميرية غير صحيح وبان للرهن المطالبة بالدين وان كان تحت يده عين موهونة بعقد  
 صحيح وبان للوارث المطالبة بما يخصه في مال مورثه من الدين الشرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له عشرة افدنة من طين الزراعة بعضها بالاسقاط من ابيه وبعضها  
 بالشراء من ناس اجانب وصار ينتفع بها ويرزعا في حياة ابيه لنفسه خاصة فلما مات  
 ابوه عن ورثة ارادوا منازعتها فيها وجعلها ميراثا فهل اذا ثبت الاسقاط من الاب له  
 فيها قبل موته والشراء والتترك من الاجنبي له في البعض الاخر وكل ذلك في حال الصحة  
 والسلامة والطوع والاختيار لا يجاب باقي الورثة لذلك والحال هذه (اجاب) لا توارث  
 في ارض الزراعة الاميرية ولا يجاب باقي الورثة لما طلبوه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجتين واخت وام وعن اخوين وله ارض زراعة اثر فوضع

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢



الاخوان أيديهما على الارض وزرعاهما من مالهما لانفسهما ومكنهما مالهما كمنهما ودفعها  
خارجها لجهة الديوان ثم بعد ذلك أراد باقى النسوة أن يأخذن نصيبهن فى الارض والزرع  
بطريق الميراث عن الميت فهل يجب لذلك اولا حق لمن فى ارض الزراعة الاميرية حيث  
مكنهما المال كمنهما وزرعاهما من مالهما لانفسهما (اجاب) لايجرى التوارث فى ارض  
الزراعة الاميرية فليس لاحد من الورثة المذكورين جميعا حق فيها بطريق الارث  
مالم يكن لآلوفى عنها ولد ذكرا قادرا على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال فيكون  
أحق بها بالجهة الارث فان لم يوجد يكون الحق فيها لمن يمكنه المال كمنهما ولاحق لباقى  
الورثة فيما زرعه الاخوان بعد موت المورث من مالهما لانفسهما خاصة ولو فرض ان  
الارض مستحقة للجميع أو موروثه لهم جميعا بل الزرع لمن زرعه والله تعالى اعلم (سئل)  
فى رجل أسقط حقه لآخر من قطعة ارض زراعة ووضع ذلك الآخر يده عليها وصار  
ينتفع بزراعتها مدة اثنتى عشرة سنة فالآن ادعى على واضع اليد رجل بان له حقا فى  
الارض المذكورة يريد نزعها من واضع اليد متعللا بان مالك الارض الاصلى كان  
أسقط له الحق فيها قبله والحال ان المدعى وقت اسقاط المالك الاصلى حاضرا وموجودا  
ومشاهدا لتصرفه فيها الواضع اليد ومسلم له فى ذلك ومطلع على تصرف واضع اليد  
والانتفاع بزراعتها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك  
بل تارك وساكت باختياره المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه المذكورة والحال هذه  
ويكون الحق فيها الواضع اليد (اجاب) لا تنزع ارض الزراعة الاميرية من واضع اليد  
عليها بدعوى المدعى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت  
وعن ابن عم وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة أميرية فأعطى  
الحاكم الارض للبنت ومكنها منها وصارت تزرعها فأراد ابن العم أن ينازعها فى الارض  
ويأخذ نصيبه فيها بطريق الميراث عن الميت فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة  
البنت فيها حيثمكنها الحاكم منها سيما وهى قادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها  
(اجاب) لايجرى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية فليس لابن العم انتزاعها من  
واضع اليد عليها لجهة الارث حيثمكنها الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
مات عن ورثة ذكور واثنا عشر أطيانا أميرية وفيها ساقية فافاض النيل بالفرق  
على تلك الاطيان والساقية فانهدمت الساقية بسبب ذلك وخربت وزالت بالكلية ثم  
بعد ذلك أراد الذكور احدثا ساقية فى محل آخر لاصلاح اطيانهم فاستحسن بعض  
أهل المعرفة أن يصنعوها محل الاولى لانتفاع أهل البلد بالشرب منها أيضا ففروا مكانها  
وبنوا ساقية من مالهم خاصة ثم بعد مدة عشرين سنة نازعهم فيها باقى الورثة الاناث  
مدعىات انهن من ممتلكات مورثهن فهل والحال هذه لاثرت الاناث فى الاطيان الاميرية  
ولا حق لمن فى الساقية المذكورة اذا ثبت بالبينة الشرعية انها محدثة من مال الذكور

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٣٠



خاصة (اجاب) لايجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية ولاحق للاناث فيها بجهة الارث وما بناه وجدده بعض الورثة فيها من ماله الخاص به مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة اولاد ذكور كل منهم في معيشة وحده وله اطيان خاصة به فاختذوها منه واستولوا عليها من غير وجه شرعي فهل اذا تحقق ماذكر لا يسقط حقه من الاطيان ويكون له نزعها واخذها من اولاده المذكورين لا سيما مع تمكن الحاكم له منها مع قدرته على الزراعة ودفع الخراج (اجاب) اذا تحقق تعدى الاولاد على اطيان والدهم ولم يوجد منه ما يفي بسقوط حقه منها يكون له انتزاعها منهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على أرض زراعية عن أبيهم نازعهم فيها رجل من اقارب مورثهم وطلب نزعها من ايديهم فصالحوه عن دعواه واسقطوا حقهم في قطعة منها له بحضرة جمع من المسلمين برضاهم فهل يكون الاسقاط صحيحا وليس لهم بعد ثبوت الاسقاط وصدوره بشهادة البينة الشرعية الرجوع فيه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لمن أسقط حقه من أرض الزراعة الاميرية باختياره معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض اميرية ترك واسقط حقه منها لاخر في نظير مبلغ معلوم على يدي بينة شرعية وصار المسقط له يزرعها ويدفع خراجها من نحو عشر سنين فهل اذا رجع المسقط المذكور وانكر الاسقاط لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن تحقق عليه ذلك شرعا انتزاعها من المسقط له الواضع ايدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى رقيقا من اشخاص بدين في ذمته الى أجل معلوم وسافر به الى جهة الشام فقتل حال رجوعه في طريقه وذهب ماله بفناء الخبر بذلك لارباب الديون فارسا واخلفه فلم يجدوا شيئا من ماله ثم رجعوا وطلبوا ديونهم من ورثة المقتول فلم يجدوا شيئا ايضا الا حصة يسيرة من أرض زراعية اميرية كانت بيد أبي المقتول سابقا ثم خرجت من يده بوجه شرعي فصارت في ايدي جماعة الى وفاة الاب المذكور ثم بعد وفاته دفع بعض ورثة القتييل فيها مبلغا من الدراهم ووضع يده عليها بطريق الاسقاط من قبلهم وصار يتصرف فيها الى الآن فادعى ارباب الديون المذكورون دعوى بلا بينة ان حصة الارض التي بيد بعض الورثة المذكور للمقتول بطريق الوراثة عن أبيه وأرادوا أخذها في ديونهم فلم يمكنهم البعض المذكور وقال انما أخذتها على ووضع يدي عليها وليس للقتيل فيها عاقبة فهل تكون الحصة التي أخذها البعض من الجماعة عاقبة له ولا شيء لارباب الديون فيها (اجاب) ليس لارباب الديون أخذ الارض المذكورة في مقابلة دينهم والحال هذا بل لو كانت في استحقاق المديون الى موته لا تتعلم بها ديون بل بتركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وترك له قطعة أرض زراعية اميرية كان واضعها يدها عليها مدة مديدة من السنين ثم مات عن ابنه

المذكور من مدة خمس عشرة سنة وزيادته وهو يزورها وينتفع بها المدة المذكورة من غير منازع له فيها ولا لوالده من قبله والا ن يدعى رجل من اهل البلد مقيم بها مشاهد لتصرف واضع اليد فيها بأنها له فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بلا دعوى معتمدة كنه منها ولا يمكن من نزاعها من واضع اليد عليها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية خراجية أسقط حقه منها الاخر في مقابلة مبلغ من الدراهم من مدة خمس سنين بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون فهل اذا ادعى الا ن بانه كان أسقط حقه منها قبل ذلك لزوجه لاجل ابطاله لا يجب لذلك ولا يكون له ابطال ما تم من جهته (اجاب) اذا أسقط الرجل المذكور حقه من الارض الاميرية باختياريه لغيره ووضع المسقط له يده على الارض لا تسمع دعواه بعد ذلك انه كان أسقط حقه منها قبل ذلك لزوجه لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية اميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزورها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة وبنى فيها ساقية وغرس فيها اشجارا ثم بعد ذلك مات وتركها لاولاده المذكور البالغ فوضعوا ايديهم عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والا ن يدعى رجل من اهل البلد بان الارض المذكورة كانت لوالده فانكر وادعواه مع ان والده كان مقيما بالبلد ومشاهد التصرف والاهم فيها مدة وضع يده المدة التي قدرها خمس وعشرون سنة ولم يدعها ولم ينازعه في شأنها مع التمكن فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يمنع مما كان يمنع منه والده ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وله قطعة أرض زراعية فاخذ كل من الابن والبنيتين نصيبه فيها ورضي كل منهم بذلك واستولى كل منهم على نصيبه وصار يزرعه ويدفع خراجه لجهة الديوان مع تمكن الحاكم لهم من ذلك فهل اذا اراد الاخ الرجوع على احدى البنيتين فيما اخذته من الارض لا يجب لذلك حيث مكنتها الحاكم منه وكانت فادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها (اجاب) اذا وجد اسقاط وترك من الابن المذكور لاختسه في ارض الزراعة الاميرية وكان ذلك باختياريه فليس له الرجوع على احدهما فيما تركه لها باختياريه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في ٢٤ رجب سنة ٦٧ بما مضمونه ان احمد باشا طهرا توفي عن زوجة وعن اولاد ذكر واثنا وله تسعة فدان طين وكسور كان اشتراها لنفسه ويدفع الخراج للبري فهل تختص هذه الاطيان بالذكور او الاناث او تقسم عليهم سوية (اجاب) من المقرر في المذهب ان اراضي مصر آلت لبيت المال فهي اميرية واذا مات من بيده الاطيان الاميرية عن اولاد ذكر واثنا تعطى للذكور من اولاده بطريق الاحقية اذا كانوا قادرين على زراعتها والقيام بما هو

١٢٦٧

١٧

رجب

٣

١٢٦٧

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٤

موظف عليها وقد صرحوا بأنه لا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مستحق منفعة اطيان اسقطها لغيره بصيغة صادرة منه الى الغير من  
 غير مقابل فقبل المسقط له المنفعة المذكورة هل يكون ذلك صحيحا واذا مات الغير  
 المذكور ينوب عنه ابنه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط  
 والترك اختيارا واللاحق والاولى بزراعتها بعد المتوفى عنها ابنه اذا كان قادرا على  
 زراعتها ودفع ما عليها من المؤن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بيدها قطعة ارض  
 زراعة اميرية من طين ابيا وهي تنتفع بها وتدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على  
 خمس عشرة سنة فاستقطت حقها منها الرجل اجنبي في نظير مبلغ من الدراهم فزارعها ابن  
 عمها يريد ان ياخذ منها بدل الاستقاط متعللا بان النساء لاحق لمن في الطين وان الحق  
 بعدموت ابيا له فيها فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بما تعلق به خصوصا وهو مشاهد  
 اتصرفها المدة المذكورة ولم ينزعها فيها (اجاب) نعم لا يجب ابن العم المذكور لذلك  
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض زراعة اميرية عجزا ربابها عن زرعها  
 ودفع ما عليها من الخراج اعطاها الحاكم لرجل قادر على مؤنها بموجب امر ديواني مع  
 تركها لاختيار اوصار الرجل بزرعها وينتفع بها مدة من السنين ثم بعد ذلك اسقط  
 الرجل المذكور حقه في قطعة منها الرجل آخر ليزرعها ويدفع ما هو موظف عليها  
 فزرعها ذلك الرجل ودفع ما عليها مدة من السنين الى ان مات الرجل المسقط عنه بنته  
 واخيه فاقام لهما وكيل في مصالحيهما والرجل المسقط له يزرع الارض بحضرة الوكيل  
 ومشاهدته له وموكلية مدة بعد موت المسقط ثم اراد الوكيل ان رفع يد الرجل المسقط له  
 عن الطين المذكور متعللا بأنه ميراث لموكلية فهل اذا كان الحاكم ممكنا للرجل  
 المذكور كما ذكر في الارض المزبورة وهو اسقط حقه من بعضها لا خروصا ويررعه في  
 حياته وبعد موته يكون الحق فيها للمسقط له المذكور ولا ترفع يده عن الارض  
 المذكورة الا بوجه شرعي (اجاب) نعم لا ترفع يده عنها والحال هذه بدون موجب  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مأثور تركه احد باشا طاهر عما محله شخص  
 توفي وله ورثة ذكور واثنا وخلف متروكات ومن جملة متروكاته اطيان اثرية اميرية  
 مشتركة بموجب حجج يدفع عليها مال سنوي للبري فهل اذا ظهر ان المتوفى المذكور مديون  
 وكانت تركته لم تغب دينه المطلوب منه تباع الاطيان المذكورة لاجل سد باقي دينه  
 ومن حيث ان الاطيان المماثلة لهذه مقر رعايتها تعطى للذكور من اولاد المتوفى  
 القادرين على زراعتها والقيام بما عليها فهل اذا كان للذكور قاصر وله وصي متصرف في  
 جميع اشياؤه يكون للوصي اخذ ما يخص القاصر وزراعتها والقيام بما عليه او يصير منع  
 القاصر اعدم اقتداره بنفسه تؤمل الافادة عن ذلك (اجاب) لا توارث في ارض الزراعة  
 الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ولا تباع في الدين وقد صرحوا بان الاحق

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان  
١

٢١٦٧

٧

١٢٦٧

٢١

سنة

شعبان

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

رمضان

٢

والاولى بها الذكور من اولاد المتوفى عنها فهم احق بزراعتها بدون قسمة بينهم وحيث كان لاحدهم وصى فائمه بشؤنه فلا مانع من قيامه بزراعتها مالا لقاصر منهم ولا بعد القاصر حينئذ عاجزا عن زراعتها واداء ما عليها من الخراج لقيام الوصى مقامه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية تغلب عليها رجل وأخذها من ربه ووضع يده عليها بدون طريق شرعي مدة سنين والحال ان ربه ينازعه فيها ومسوحة عليه بدفتر التاريخ فلم يقدر على تخليصها من يده لكونه قريبا الشيخ البلد فهل يكون لرب الأرض المسوحة عليه أخذها حيث لم يوجد منه ما يقيد سقوط حقه منها وهو يضالب بها تلك المدة وتعذر عليه استخلاصها من واضع اليد عليها بعد اسمها ووضع اليد مقر بأن أصل الحق فيها للمسوح عليه (اجاب) نعم لرب الأرض المذكورة أخذها وانتزاعها من واضع اليد عليها تعديا والحال هذه حيث لم يوجد من ربه ما يقيد سقوط حقه منها ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة مملوك غير أميرية رهنها على مبلغ من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرهن عن ورثة فهل يكون لورثة الراهن اقتسكا كما من ورثة المرتهن وأخذها ودفع دين الرهن حيث كانت الأرض ملكا يجري فيها التوارث وكان هناك يئنة عادلة تشهد بانها موهنة (اجاب) نعم لهم ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور وانا فيهم قاصر وترك لهم قطعة أرض زراعة كان أخذها مورثهم وأصلحها باذن والى ممر ورثتها ودفع خراجها مدة عشرين سنة آجرها وورثة الميت المذكور مع وصى القاصر لرجل مدة ليزرعها ويدفع خراجها ثم بعد فراغ المدة المستأجرة آجرها الورثة المذكور البالغ مع وصى القاصر لاخر بأجرة أكثر من الاولى فأراد المستأجر الاول منازعة المستأجر الثاني ووضع يده على الأرض متعللا بان القاصر لا قدرته على زراعتها وهو احق منه فهل لا يكون له ذلك بدون رضا الورثة ووصى القاصر ولا عبرة بما تعلق به حيث كان الورثة البالغ قادرين على ذلك ووصيه فائما مقامه وهم متراضون مع بعضهم ومع وصى القاصر (اجاب) لا معارضة للمستأجر الاول والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان وتسعة قراريط من أراضي بيت المال عن أبيه ووالده واضع يده عليه من قبله مدة اثنتين وثلاثين سنة ثم جاء شخص ينازع واضع اليد الآن في الطين المذكور ويدعي انه مملوك والده والحال انه مضى بعد بلوغه نحو عشرين سنة ووضع اليد يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم بالزرع وغيره والمسدعي عالم ومثله لا تصرف المذكور وهو ساكت من غير منازعة تلك المدة فهل لا تسمع دعواه ويكون الحق فيه لواضع اليد أو كيف الحال (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عن أبيه رهنها عند رجل آخر على قدر معلوم من

الدراهم أخذته منه غاروقه ثم بعدمدة باعها المرتن وأسقط حقه منها لرجل آخر فهل  
 حيث كان يبيعه واسقاطه بغير اذن من الراهن لا يصح منه ذلك ولا يسقط حق الراهن  
 منها ببيع المرتن واسقاطه لغيره بغير اذن الراهن حيث كان معترفاً بالحق فيها  
 للراهن (اجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية برهنها فلربها أخذها من  
 واضع اليد عليها حيث لم يوجد من ربه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل توفي عن أولاد أخيه الذكور وترك قطعة أرض خراجية قدرها فدان وأحد عشر  
 قيراطاً فوضع أولاد الاخ المذكورون أيديهم عليها مدة ثلاث سنين ومكنهم الحاكم منها  
 ودفعوا خراجها وبعد ذلك تعدى عليها شيخ بلدهم وباعها لاجنبي بغير وجه شرعي فهل  
 والحال هذه تنزع من يد المشتري ويكون الحق فيها لأولاد الاخ المذكورين (اجاب)  
 ليس لاحد ان يتنزع شيئاً من يد مستحقه الا بحق ثابت معروف والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجلين أخوين تلقيا أرضاً أميرية عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه فيها وأسقط  
 حقه لرجل أجني وكتب بذلك حجة عند قاضي الناحية ثم بعدمضي خمسة أشهر من العقد  
 قال الاخ انا أولى بالشفعة فهل لا شفعة له ولا يقضى له بها وتسكون الأرض باقية على  
 ملك مشتريها حيث كان حاضراً وقت البيع ومشاهد التصرفه (اجاب) يسقط حق  
 المزارع في الاراضي الاميرية بالاسقاط والترك اختياراً فليس لآخي المسقط المذكور  
 معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه بمجرد تملكه المورث ولا تجرى الشفعة في أرض  
 الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال اذا بيع فيها وانما المزارعها حق الانتفاع بها  
 وله اسقاط منفعته بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وخمس بنات  
 وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخيل ومن جلة ماتر كه اطيان زواعته  
 الاميرية فغرس الابن مع ابن اخيه فيها نخيلاً من مالهما الخاص بهما بسبب ان جده أعطاه  
 الثلث في حال حياته في جميع أملاكه ومكنه منه وقبضه وحازه فهل اذا مات كل من  
 الابن وابن اخيه وماتت البنات ايضاً عن ورثة لا يكون لورثتهن اخذ نصيب امهاتهن  
 الا فيما تركه والدهن من الدار والنخيل دون ما غرسه الابن وابن اخيه من النخيل في  
 أرض الزراعة اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) لا معارضة لوارث البنات  
 فيما غرسه الابن وابن اخيه لانفسهما من النخيل المملوك لهما والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ثلاثة اخوة يستحقون قطعة أرض زراعية اسقط اثنان منهم حقهما فيها وحق اخيهما  
 لثالث الغائب لا خربالا كراه بالحبس والضرب الشديد فهل اذا ثبت الاكراه  
 بالبينة الشرعية لا يصح الاسقاط في نصيبهما ونصيب الاخ او لا يصح الاسقاط في  
 نصيب الاخ الغائب فقط (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على اسقاط الحق في  
 الأرض المذكورة لا يكون الاسقاط صحيحاً في الجميع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل دفع لآخر قدره درهمان من الدراهم غاروقه على قطعة أرض زراعية اميرية ثم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٥



سنة	رمضان	
١٢٦٧	١٥	بعد ذلك دفع له قدر اعلى قطعة ارض اخرى والا ن اراد الراهن ان يقتلك قطعة منهما فهل اذا اراد المرتهن مطالبة به بما دفعه له من الدين اولا وثانياً يجاب لذلك شرعا حيث كان الدين ثابتاً بالبينة الشرعية (اجاب) لرب الدين الحال المطالبة به ويجبر المدين على دفعه له ولا عبرة بالرهنين المذكورين شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة قدره اقدان وثلاث اقدان عجز عن زراعتها ودفع خراجها واخذها منه الحماكم ووزعها على اناس قادرين على ذلك فوضعوها ايديهم عليها وصاروا يزعمونها بعد اصلحها ويدفعون خراجها لجهة الميرى وهه يتفقون بها مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات صاحب الارض الذي عجز عن زراعتها عن ابن عمه عاصب اراد نزع الارض واخذها من واهي اليد عليها بطريق الميراث عن عمه ويزعم انه اولى بها منهم فهل لا يجاب لذلك ولا تنزع من ايديهم والحال هذه (اجاب) نعم لا يجاب ابن العم المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد تسع عشرة سنة مات الراهن عن ابن فاراد الابن اخذ الارض من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتهن ان الراهن اسقط حقه فيها له قبل موته ويبيده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت الاسقاط بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويجبر المرتهن على تسليم الارض لابن الراهن بعد اخذه دراهم الرهن حيث كان معترفا ومقراله بالاستحقاق (اجاب) حيث اعترف واضع اليد بان الحق في الارض المذكورة لاني المدعى يؤمر بتسليمها له حيث لم يثبت عليه ولا على مورثه ما يفيد سقوط حقه ما منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض زراعة اميرية يتصرف فيها بالزراعة مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض له في تلك المدة ثم بعد وفاته استولى عليها ابنه وتصرف فيها مدة من غير معارض له ايضا ثم ظهر رجل آخر ادعى ان تلك الارض ملك له فهل لا تسمع دعواه ولا يقضى له بها خصوصا اذا كان حاضرا شاهد التصرف المورث والوارث تلك المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور والحال هذه حيث لم يمنعه مانع عن الدعوى فيما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه منها لغيره من مدة عشر سنين في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضه منه بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والا ن يريد المسقط ابطال الاسقاط ونزع الارض من المسقط له متعللاً بان الارض اصلها رزقة فانكر دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك خصوصا ولم يكن بالرزقة المذكور سند شرعى ولم يكن هناك بينة تشهد بوقفها بطريق شرعى وليس المسقط المذكور ناظر اشرعياً عليها بل اقراؤه بانها رزقة لمجرد التحيل لا بطل الاسقاط الصادر منه فقط لا لغرض آخر (اجاب) لا يبطل الاسقاط المذكور بمجرد التعلل المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعة من اراضي
١٢٦٧	٢٢	
١٢٦٧	٢٢	
١٢٦٧	٢٥	
١٢٦٧	٢٥	

بيت المال واضع يده عليه وهو ينتفع بزراعته ويدفع خراجها مدة تزيد على ثلاثين سنة  
ثم مات ووضعت ورثته الذكور ايديهم عليه بعدم ورثتهم وصاروا ينفقون به  
ويدفعون خراجها ايضا مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن ادعى عليهم رجل بانه ابن ابن  
أخي مورثهم وان له حقا معهم في الطين المذكور يريد اخذ نصيب منه والحال انه كان  
حاضرا موجودا معهم مشاهدا لتصرفهم ولا يبيهم من قبلهم وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا يكون  
للرجل المذكور والحال هذه معارضة واضعي اليد عليه ولا اخذ نصيب فيه بدون  
موجب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادع يده على قطعة أرض زراعية  
أميرية أسقط حقه منها الآخر وتركها له باختياره من نحو اثنتين وعشرين سنة فوضع  
يده المسقط له مدة فتمد عليه مبلغ من الدراهم الى جهة الميرى من الخراج فأسقط حقه  
فيها الآخر وتركها له باختياره في نفسه دفع المبلغ المذكور مع تمكن الحاكم فوضع يده  
المسقط له سبع عشرة سنة فهل اذا أراد ابن بنت المسقط الاول نزع الارض من واضع  
اليده والحال هذه لا يجب لذلك ويمنع من معارضته شرعا (اجاب) ليس لابن بنت المسقط  
المذكور نزع الارض من واضع اليد اياها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في اخوين لهما قطعة أرض زراعية أميرية أسقط أحدهما منها باختيارهما  
لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضاه منه من مدة أربع سنين بموجب  
وثيقة بذلك ثابتة المضمون بيد المسقط له فهل اذا أراد أحدهما ابطال الاسقاط الصادر  
منه متعللا بطلب دراهم زائدة على الارض المذكورة لا يجب لذلك اذا كان الاسقاط  
المذكور ثابتا بالبيعة الشرعية ويكون الحق فيها للمسقط له ولا عبرة بتعلله (اجاب) يسقط  
الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا ولو بغير عوض فليس لمن  
تحقق عليه الاسقاط بالوجه الشرعي معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن بنتين وله ارض زراعية مكن الحاكم منها رجلا من اولاد البنات ليزرعها  
ويدفع خراجها للجهة الديوان ليجز بنات الميت عن ذلك فاستولى عليها ودفع ما عليها من  
الاموال وصار يزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين ثم ان شيخ بلدة استولى على فدان  
منها وزرعه لنفسه مدة غصبا وتعدى ما من غير رضاه بذلك فهل اذا رفعه الحاكم شرعي وثبت  
استيلاؤه وتعديه على الفدان المذكور بغير وجه شرعي ترفع يده عنه ويؤمر بتسليمه  
لمستحقة والحال ما ذكر (اجاب) نعم ترفع يده متى بعد ثبوت تعديه بالوجه الشرعي اذا  
لم يوجد ما يفيد سقوط حق صاحبه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة  
أرض زراعية أميرية عند آخره على مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك ثم بعد مدة اخذ  
رب الارض من صاحب الدراهم دراهم أخرى زائدة عما في حجة الرهن واسقط حقه له  
منها واشهد على نفسه بيعة بالاسقاط المذكور ولم يكتب وثيقة بذلك بينهما فهل اذا

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٦

سؤال

٥

١٢٦٧

١٢٦٧

٦

شهدت البينة بالاسقاط يعمل بها ولا عبرة بعدم كتابة الوثيقة (اجاب) العبرة لشهادة  
العدول ولا يبطل الاسقاط بعد تحققه بالوجه الشرعي بعدم كتابة صلته والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ترتب عليه دين لجهة الديوان طلب منه سداده فوكل اخاه في  
التصرف في أمواله وأرض زراعتة وان يحصل المطلوب من ثمنها ويدفعه عنه لجهة  
الديوان فتصرف في أمواله حكم أمره وحصل المطلوب من مال اخيه ودفعه عنه لجهة  
الديوان ومن جملة ذلك ارض زراعة مشتركة بينهما أسقط الوكيل حقه منها وحق  
أخيه بطريق الوكالة عنه للغير في نظير دراهم معلومة القسود قبضها الاخ الوكيل  
المذكور ودفعها في دين اخيه حكم أمره له بذلك ثم بعد اطلاق الاخ الموكل المذكور على  
ذلك ومشاهدته مدة من السنين للمسقط لهم وهم يتعرفون في ذلك بالاجارة والزراعة  
المدة المذكورة ولم ينازع الموكل المذكور ولم يدع بشئ حتى مات المسقط لهم عن ورثة  
أراد الموكل منازعة الورثة وأخذ نصيبه من الطين منهم متعللاً بأن نصيبه باق وان  
سكوته هذه المدة كان عجزاً عن الدراهم التي أخذت بدل الاسقاط فهل اذا شهدت  
البينة بأنه اجاز ورضي بمافعله اخوه من الاسقاط في ارضهما وشاهد ذلك المدة المذكورة  
ولم ينازع ولم يدع بشئ لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) ليس للاخ المذكور  
معارضة المسقط لهم ولا نزاع أيديهم ولا أيدي من استحق الارض بعدهم اذا كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه لاخ من فدان في طين زراعة  
ويمكن الحماكم المسقط له من فدان آخر تالف لموت مستحقه ووضع يده على ذلك مدة ست  
وعشرين سنة وهو يزرع الارض ويدفع خراجها لجهة الديوان ثم أراد ابن المسقط  
للفدانين الرجوع فيما أسقط حقه فيه ابوه وظهر رجل يزعم أنه ابن ابن عم لصاحب  
الفدان الميت ويريد أخذه منه بطريق الميراث فهل لا يجابان لذلك والمحال هذه (اجاب)  
ليس لابن المسقط الرجوع فيما ثبت ان والده أسقط حقه فيه باختياره لو اضع اليد عليه  
ولا يصحري التوارث في الاراضي الاميرية فليس لابن ابن العم المذكور حق في الفدان  
المذكور بل الحق فيه لمن مكنه الحماكم منه حيث لم يكن له صاحبه ولد ذكر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة اسقط حقه فيها لجماعة من ارحامه طائفة اختاروا  
وزرعوها ودفعوا خراجها وانتفعوا بها مدة بعد موت المسقط المذكور قال ان ادعى  
عليهم ابن ابن عم الميت بأنه كان زرع في ارض الميت المذكور ووضع يده عليها خمس  
عشرة سنة ثم سلمها للميت ويريد ان يستولي عليها يأخذها منهم بطريق الميراث عن عمه  
الميت المذكور ورواها ليدعيها ينفكون دعواه ويخبرون أنه كان شارك الميت في  
زراعتها خمس سنوات فقط والكل متفقون على أن الحق في الارض للميت المذكور  
فهل يكون الاسقاط من المتوفى المذكور حال حياته لو اضع اليد نافذاً صحيحاً ولا عبرة  
بدعوى ابن ابن العم المذكور (اجاب) اذا كان الحق في أرض الزراعة المذكورة ثابتاً

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

للمسقط الذي اسقط حقه فيها الواضي اليد عليها لا يكون لاحد معارضة المسقط لهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض طين من مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة اسقطت له بمبلغ من الدراهم بموجب حجج شرعية بلفظ اسقاط منفعة من اصحاب القطعة المذكورة ثم بعد المدة الطويلة وواضع اليد زرعها ويدفع مالها لجهة الديوان عن كل عام اسوة أهلها الى الاحياء تعلق اصحاب الاطيان على واصل اليد وقالوا ان الطين رزقة وقصد هم بتعللهم نزع الطين من واصل اليد فهل لهم ذلك بدعواهم ان الطين أصله رزقة وانحل بالخراج للديوان أو يكون الحق فيه لو اضع اليد بموجب حجج الاسقاط الشرعية التي تحت يده (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له واذا ثبت ان الارض المذكورة وقف اثر دعوى صحيحة من ناظر شرعي أو بشهادة المحسبة المقبولة شرعا ردت لجهة وقفها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية قدرها فدانان الا كسور ارهنها على دين عند آخر ومات الراهن ومسحت الارض على واصل اليد ثم ان ابن الراهن دفع ما عليها من الدين للمرتهن عنده الارض وسلم له فيها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان اكثر من عشرين سنة فالآن ابن الرجل التي كانت الارض رهونة عنده يدعي ان له حقا فيها ويريد اخذ الارض من ابن الراهن واصل اليد الا ان متعللا بانها مسحت على ابيه فهل من بعد تسليم ابيه الارض في حال حياته لابن الراهن وقبضه دين الرهن لا يكون للدعي حق فيها سيما وان واصل اليد الآن يزرع الارض ويتصرف فيها مدة اكثر من عشرين سنة والمدعي الآن حاضر بالبلد مقيم فيها مشاهد لتصرفه وزراعتة المدة المذكورة وهو تارك لها باختياره من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك (اجاب) ليس لابن المرتهن والحال هذه معارضة واصل اليد على الارض المزبورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن اخ وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية فاخذها الاخ وترك لبنتي اخيه فداني ونصفا باختياره من مدة خمس عشرة سنة بسبب ان والدهما اعطاها لهما في حال حياته وصحته وسلامته وهنأ على مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد العلم الآن اخذا الطين منهما ودفع دين الرهن متعللا بانه حقه بالميراث لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعهما ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واذا لم يكن للتوفي عنها ولد ذكر فالحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة رهنوا جانب طين من ارض الزراعة الاميرية لجماعة من بلدة اخرى على قدر معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية على انه متى قدر الراهن على دفع دراهم الرهن بدفعونها وياخذون الطين من المرتهنين ثم بعد احدى عشرة سنة او اذار باب الطين ان يدفعوا دراهم الرهن وياخذوا الارض من

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

ذي القعدة

١٢٦٧

٩

- المرتنين فهل يجابون لذلك ويجبرون على تسليم الطين للراهنين واذا تعلل المرتنون  
بان الارض اضيفت عليهم في الدفتر لا عبرة بتعللهم بذلك سيما وهم معترفون لهم  
بالاستحقاق فيها ومسوحة على الراهنين (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لم  
يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من  
قطعة أرض زراعية اميرية بيده في مقابلة مبلغ من الدراهم ثم بعد ذلك تبين ان الارض  
لغيره فاعطى له قطعة أرض أخرى بدلها من أرض زراعتة الاثرت كماله باختياره في  
مقابلة القدر الذي أخذه أولا فهل اذا اراد نزعها منه بعدمضى نحو سنتين وهو يزرعها  
لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) حيث ثبت ترك صاحب الحق  
حقه في الارض المذكورة باختياره لو اضع اليد عليها لا يكون له بعد ذلك الرجوع فيما  
تركه باختياره على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ساقية وأرض  
باشجارها اسقط حقه من الارض و باع الاشجار والساقية لآخر في نظير قدر معلوم من  
الدراهم ومات المسقط له عن وارث ووارثه تصرف في بعض ذلك بالاسقاط لآخر وذلك  
بعد أن وضع المسقط له يده ووارثه من بعده على الارض مدة من السنين وكل يزرع  
و يغرس فيها ويدفع المخرج لجهة الديوان والمسقط حاضر موجود ومشاهد للتصرف  
المذكور فالآن اراد الرجوع فيما ذكر متعللا بأنه كان وقت الاسقاط والبيع مطلوباً  
منه مطالب للديوان وكان مضطر لذلك البيع والاسقاط فهل لا يجاب لذلك لاسمها  
وقد قبض عن الاشجار والساقية وبذل الاسقاط في الارض طائفة مختار او وفي المطلوب  
منه لجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث صدر منه البيع والاسقاط طائفاً  
مختاراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم  
من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن غائب في بلاد الشام فبعد مدة تزيد على ثلاثين سنة  
اراد رجل أجنبي أخذ الارض من و اضع اليد متعللاً بأنه من أقارب الراهن وانه أحق بها  
من و اضع اليد المذكور وذلك بدون اذن ابن الراهن الغائب فهل لا يجاب لذلك ويمنع  
من معارضة و اضع اليد حيث لاحق له فيها ولا عبرة بانه من أقارب الراهن (اجاب) نعم  
لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعية يزرعه ويدفع  
خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة ادعى عليه رجل بان الطين  
المذكور كان لعمه وانه وارثه ويريد أخذ الطين منه بطريق الميراث عن عمه فانكر  
المدعى عليه دعواه والحال انه موجود معه في بلده ومشاهد لتصرفه وزراعتة المدة  
المذكورة وهو ساكت من غير مانع فهل لا تسمع دعواه ولا ميراثه في ذلك (اجاب)  
لا يجري التوارث في أراضي الزراعة الاميرية ولا حق للرجل المذكور في تلك الارض  
اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اسكل منهما فدان طين  
خراجي ومسوح عليه أعطى كل منهما صاحبه فدانه ليزرعه على وجه العارية وشوطا على

ذى القعدة

سنة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠



ذى القعدة سنة

١٢٦٧

١٠

بعضهما ان لكل واحد منهما الرجوع في فدان به حضرة بينة ان اراد ذلك ومضى على ذلك  
 مدة احدى عشرة سنة ثم اراد احدهما الرجوع في فدان به حسب الشرط المذكور فهل  
 له ذلك حيث لم يسقط كل منهما حقه للآخر (اجاب) نعم لكل من الرجلين المذكورين  
 أخذ طينه ما لم يوجد من كل منهما ما يفيد سقوط حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرية مدة من السنين وهو يزرعها ويتقنع بها من  
 غير منازع له فيها ثم مات وتركها لابنه من نحو عشرين سنة وزيادته وهو يتصرف فيها  
 من غير منازع له فيها أيضا والا ن يدعى رجل من أهل البلد مشاهد يتصرف وأضع اليد  
 بان الأرض المذكورة له متعللا بأنه كان غائبا عن البلد فأنكر وأضع اليد دعواه فهل  
 اذا كان هناك بينة تشهد بأنه كان مقيما في البلد هذه المدة ومشاهد اتصرف وأضع  
 اليد عليها غير أنه كان يغيب في بعض الايام بالخائفة أو بمصر التي بينها وبين بلده سفر  
 ثلاث ساعات ويعود ثانيا وعياله في البلد لا يخرج منها ولم يدع ولم ينزع مع التمكن  
 لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن من نزعهما من وأضع اليد عليها بدعواه المذكورة بعدمضى  
 هذه المدة ولا عبرة بتعلمهم المذكور اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجب  
 لذلك وليس له انتزاع الأرض من وأضع اليد عليها ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل اسقط لولدى ولده قطعة أرض زراعية وصار المسقط لهما يزرعها  
 ويدفعان خراجها لجهة الديوان مدة طويلة ثم مات المسقط عن ابنين فاراد احدا لابنين  
 الذي هو وارث الجداخذ نصف الطين من المسقط لهما فهل اذا ثبت الاسقاط بالبينة  
 الشرعية لا يكون له أخذ شيء منه ويكون الحق فيه لأضع اليد عليه (اجاب) يسقط الحق  
 من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لابن المسقط معارضة  
 المسقط لهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اختين وعن ابن  
 ابن عم عاصب وله أرض زراعية أثر فوضع ابن ابن العم يده على الأرض وصار يزرعها  
 ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة سنين مع تمكين الحاكم له فيها ثم بعد ذلك اودت اختا  
 الميت ان تاخذ نصيبهما في أرض الزراعة الاميرية من ابن ابن العم العاصب بطريق  
 الميراث عن ابيا واخيها فهل لا يجب ان لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية  
 (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلاحق للاختين المذكورتين في  
 تلك الأرض بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ملتزمة أنحل التزامها عنها  
 بجهة الديوان وصارت أرض الاوسية كباقي الاراضي الاميرية واضيفت الى جانب  
 الديوان بالخراج على شخص كان يزرعها في حياة الملتزمة بالاجارة واستمر يزرعها ويدفع  
 خراجها بجانب الديوان ثلاث سنين فهل اذا كان للملتزمة اخ عاصب واراد اخذ  
 الأرض المذكورة وانتزاعها من ذي اليد أو بيعها لشخص آخر ينتزعها من يده متعللا  
 بأنه وارث لاخته لا يجب لذلك ولا حق له فيها بالميراث بتعلله المذكور خصوصا والاخ

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

المذ كور عالم بتصرفه فيها المدة المذ كورة وتادك لها باختباره (اجاب) نعم لا يجاب الاخ  
المذ كور لذلك ولا حق له في تلك الارض بجهة الارث والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تحت يده اطيان فلاحه يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان عجز عن  
زرعها ودفع خراجها وقد تجدد عليه دراهم من خراجها للديوان فدفعها نائب مولانا  
الوزير لرجل قادر على زرعها ودفع خراجها والزمن يدفع المتجدد عليها من الخراج  
فصار يزرعها ويدفع خراجها والرجل العاجز اولاده تاركون لها ومطلعون على ذلك  
كله حتى مضى على ذلك نحو ثلاث وعشرين سنة ثم مات الرجل العاجز وطلبت اولاده  
أخذ الاطيان من الرجل الذي دفعها له نائب مولانا الوزير فهل لا يجابون لذلك ويكون  
اللاحق بالانتفاع بها الرجل الزراع لها الآن (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
الاميرية بتر كما بالاختيار فاذا ترك المزارع المذ كور زراعتها عجزه واهملها تلك المدة  
لا يكون له ولا لابنائيه بعد وفاته انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أثر عن ابيه صار يزرعها ويدفع خراجها لجهة  
الديوان نحو ثلاثين سنة فالآن ادعى عليه رجل بان لايه حق فيها فانكر دعواه واضع  
اليده والحال انه حاضرموجود معه مشاهد لزراعتها فيها المدة المذ كورة ولم يدع ولم ينزع  
من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ويكون الحق فيها لواضع اليد  
المذ كور (اجاب) القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا  
ما استثنى ومشاهدة تصرف الغير في أرض الزراعة الاميرية مدة من السنين بلا منازعة  
وتركها اختيارا مسقط للحق فيها على فرض سبق ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في  
أخوين بايديهما اطيان زراعة اميرية من مدة خمس وعشرين سنة وز يادتهما  
يزرعانها ويدفعان خراجها للميرى من غير منازع لهما فيها المدة المذ كورة والآن تدعى  
بنتا عمهما بان الارض لهما متعالتين بانهما تستحقانها بالميراث الشرعي فانكر ابنا العم  
دعواهما فهل لا تجابان لذلك شرعا ولا يكون لهما نزعها منهما بتعللها المذ كور ولا  
يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم وارضى الزراعة الاميرية لا يجرى  
فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك فدان طين زراعة وهو واضع يده  
عليه يتصرف فيه بالزرع وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن بالغ فوضع الابن  
يده عليه وصار يزرعه ويتصرف فيه لنفسه مدة تزيد على عشرين سنة فالآن أراد  
رجل رفع يده عن الطين مدعى انه ملك لمورثه فانكر المدعى عليه دعواه خصوصاً وان  
مورث المدعى كان موجوداً ومشاهدة التصرف لمورث المدعى عليه تلك المدة ولم يعارضه  
ولم ينزعه حتى مات فهل والحال هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما  
ذكر بعد مضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد  
ذ كور واث وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما ترك اطيان زراعة اميرية فهل اذا

أرادت الاناث ان ياخذن في الطين بطريق الاوث لايجبن لذلك ولايجرى التوارث في  
الاطيان الاميرية (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة واضع  
اليدها قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الديوان السكت خدائي بما  
مضمونه ان عثمان بك لما كان مديراً بنى سويف صدر له الامر الكريم بقياس خمسين  
فداناً بعبادية باسم المرحوم سليمان أغا مستلم طرابلس فصار قياسها من اطيان المعمور  
فلما وجد ان ذلك بموجب قائمة المساحة التي وجدت بنحت البك الموما اليه وعرض ذلك  
للاعتاب صدر له الامر في ٢٦ راسنة ٦٠ باعطاء بدل ذلك من الابعادية تعلقه وبموجب  
ذلك صار بقياس الخمسين فدانا على ذممة ايتام المتوفى الموما اليه من ضمن الابعادية  
تعلقه بدل الاطيان المعمورة المار ذكرها ووردت قائمة الحدود وعرض للاعتاب  
بالاستئذان عن اخراج تقسيط باسم الايتام وصدر الامر في ٢٩ ص سنة ٦٦ بالاجراء ومن  
وقتها جرت المخاطبة بطلب تقسيط البك الموما اليه لاجل أن يستنزل منه الخمسون فدانا  
المذكورة ويتحرر بها تقسيط كما ذكر فلم يحصل ذلك وأخير اطلب رؤية القضية بمعرفة  
الشرع وحيث تلزم الافادة من حضر تكلم عن الحكم الشرعي في ذلك فالتمس صدور ما دام  
ابعادية حضرة عثمان بك معطاة اليه انعاماً من طرف افندينا الكبير والخمسون فدانا التي  
كان امر المرحوم باعطائها بعبادية الى سليمان أغا وعثمان بك قاسها من المعمور وصدرت  
ارادة المرحوم باعطاء بدل ذلك من ابعادية عثمان بك المذكور هل بمقتضى الحكم الشرعي  
جائز اعطاء الخمسين فدانا بعبادية من ابعادية عثمان بك حكم الامر الصادر في ٢٦ راسنة ٦٥  
(اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه حيث صدر التملك لحضرة عثمان بك في اطيان  
الابعادية عن له ولاية التملك في ذلك وصارت الابعادية ملك البك المذكور بمقتضى  
الاعطاء المستجمع لشرائط الشرعية فلا يجبر على اعطاء شيء منها السلطان أغا ولا لورثته  
من بعده بدون رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض  
زراعة أميرية ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة والبائع ضرر مشاهد تصرف المشتري تارك لها باختياره تلك المدة ثم مات صاحب  
الأرض البائع فاراد ابن أخيه اخذها من واضع اليد بطريق الميراث عن عمه متعللاً بأنه  
أحق بها من واضع اليد فهل والحال ما ذكر لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة  
الاميرية وليس لابن الاخ معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ولا  
توارث في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر  
داراً بمثل معلوم من الدراهم وأسقط البائع حقه للمشتري في جانب أرض زراعة ووضع  
المسقط له يده على الدار والأرض مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة ثم بم ذلك مات المسقط  
عن وارث فاراد الوارث الرجوع على واضع اليد في البيع والاستقاط فهل اذا ثبت كل  
من البيع والاستقاط بالبيننة الشرعية يكون البيع والاستقاط صحيحاً نافذاً وليس

للوارث معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت البيع في الدار والاسقاط في ارض الزراعة حال حياة المورث وصحته لا يكون للوارث معارضة المشتري المسقط له المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقران عنده لبنتيه بمبلغ كذا من الدراهم ورهن تحت أيديهما فداني طين فلاحه ففردت البنتان المذكورتان الطين المذكور من موت والدهما الى وقت تاريخه مدة أربع عشرة سنة والآن يريدعهما أخذ الطين المذكور متعللا بان اقرار أخيه لبنتيه كان في مرض الموت فهل اذا أقام الاخ المذكور بينة بان الاقرار كان في مرض الموت يكون له أخذ الطين المذكور لبطان الرهن أم لا لانه لم ينزع هذه المدة (اجاب) لاحق للمذكور كور فيما يبدى بنتي أخيه من أرض الزراعة الاميرية ولا يجاب لان تراعهما من أيديهما والحال هذه ولو فرض ان الاقرار كان في مرض الموت وعدم نفاذه وذلك لعدم جريان الاثر في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال وكون الحق فيها بعد موت مستحقها لا عن ولد ذكور لمن يمكنه التحاكم منها وللسقوط الحق فيها بالترك اختيارا مع مشاهدة تصرف الغير فيها بلا منازعة مدة من السنين على فرض أن للشاهد فيها حقا سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث وترك اطيانا اميرية البعض منها بالرهن والبعض مأخوذا اسقاطا اثرية والبعض فلاحه عن أصوله فهل تكون دراهم الرهن تركه ولا تلحقها دراهم الاثرية التي في نظير الاسقاط والاطيان الاثرية اارت فلاحه (اجاب) لورثة المتوفي المذكور المطالبة بمورثتهم من الدين ممن هو بذمته لا بما دفعه المورث لمن اسقط له الحق في ارض الزراعة الاميرية بناء على جواز الاعتياض عن منفعة الارض الاميرية قياسا على ما قيل في النزول والفراغ عن الوظائف بعوض وعليه عمل الناس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين زراعة وارض يده عليه مدة تزيد على اربعين سنة رهنه عند رجل على مبلغ معلوم من الدراهم وبعد ذلك احضره الدراهم وطلب رفع يده عنه فامتنع من ذلك متعللا بانه اولى بزراعتيه والاتفاق به من صاحبه فهل اذا كان المرتهن مقرا ومعتبرا للرهن بالاستحقاق وبالرهنية يؤمر بقبض دينه ودفعه لما لكه (اجاب) اذا كان المرتهن مقرا بان الحق في الارض المذكورة للرهن يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للرهن حيث لا مانع وعلى الرهن دفع ما عليه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لكل واحد منهم قطعة ارض زراعة باعوا ذلك لرجل بثمن معلوم وتر كواحقهم فيها له طائعين مختارين ووضع يده على ذلك وصار ينتفع بها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين سنة فالآن اراد ان يار ارض اخذه من وارض اليد عليها ودفع ما اخذوه من العوض في نظير ذلك فهل بعد ثبوت البيع والترك والاسقاط اختيارا منهم لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها لواضع اليد (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا







سنة

محرم

اسقاط الحق من الارض المذكورة لا يكون الاسقاط نافذا على المسكره وله انتزاع الارض من واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في فطعة ارض زراعة مشتركة بين جماعة باعها أحدهم لاجنبي منهم في غيبة الباقي بدون اذن واجازة فهل لا يكون بيعه نافذا الا في نصيبه فقط وللباقي رفع يده عن حصتهم منها حيث لم يجيزوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) لا ينقذ البيع والاسقاط في حق الغير بدون ولاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى وتركت اطيانا انحلت للديوان بيد رجل كان مستأجر التلك الاطيان منها وبعد انحلالها كلفت عليه بالخراج السلطاني سنتين ولها أخ يريد الآن نزع نصف الاطيان من واضع اليد بسبب ان واضع اليد كتب له سنداً بشركة النصف في الزراعة فقط في تلك الاطيان سنة واحدة فهل لا يمكن من نصف الاطيان بهذا السند ولا عبرة به سيما وانه بخط وختم واضع اليد من غير بينة شرعية وان الذي بيده السند ما حصل منه بذرو ولا عمل ولا دفع خراج بل كله من واضع اليد (اجاب) اذا لم يتحقق من واضع اليد على ارض الزراعة الاميرية ما يفيد تركه لشيء منها الا نفي المتوفاة المذكورة لا ترفع يده عن شيء منها بدون وجه ويمنع الاخ المذكور عن المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم لهما طين زراعة أثر عن أبيهما واضعي اليد عليه سوية أسقط احدهما حقه وحق الآخر منه لاجانب بدون اذن الآخر واجازته فهل لا يكون الاسقاط نافذا الا في نصيب المسقط فقط ويكون لمن لم يجزه ولم يرض به رفع يد المسقط له عن نصيبه من ذلك حيث لم يثبت اذنه ولا اجازته (اجاب) لا يملك أحد اسقاط حق غيره بدون ولاية شرعية عن صاحب الحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من قطعة ارض معلومة الى رجل آخر واقبضه ايها وكتب له وثيقة بذلك وصار المسقط له يزرع فيها مدة خمس سنوات ثم تولاها المسقط بطريق العارية مدة تنوف على خمس عشرة سنة مع اقراره بذلك للمسقط له فهل اذا كان الامر كما ذكره اراد المسقط له نزعها من يده يجاب لذلك ولا عبرة بزراعة المسقط المدة المذكورة على وجه العارية بدون وجه يقتضي الاستحقاق (اجاب) اذا كان واضع اليد مقرراً باسقاط حقه في الارض للرجل المذكور يكون الحق فيها للمسقط له اذا لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وله ارض زراعة فصلبت الاناث ان يرثن فيها واستعن على الذكور بقاضي بلدهم ويريد أن يقسمها بينهم للذكور مثل حظ الانثيين فامتنع الذكور من ذلك وما زالوا واضعي اليد على الارض ولم يسلموا لمن منها شيئاً فهل لا يجري فيها التوارث ويكون الحق فيها للذكور دون الاناث (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعد موت صاحبها اولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤنهم البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعة وله وكيل على ذلك الطين

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

فكتب له جوابا على أن يؤجر الطين بمثل عام أول فآجره وكيله لرجل بمثل ايجار عام  
 اول وارسل لموكله سند الايجار فخدم ذلك الرجل بعض الطين وأصلحه ثم جاء رجل آخر  
 لصاحب الطين على أن يستأجر منه طينا فآجره الطين الذي آجره وكيله باذنه سابقا فهل  
 يكون الايجار الاول صحيحا والثاني فاسدا (اجاب) نعم تكون الاجارة الاولى صحيحة  
 نافذة اذا صدرت مستوفية شرائطها الا الثانية حيث الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميرية أسقط حقه من ثلاثة ارباعها لرجل آخر  
 باختياره من غير جبر عليه في ذلك من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة بآية المضمون  
 بالبيعة الشرعية فبعد مضي سبع عشرة سنة أراد المسقط المذكور نزعهما من المسقط له  
 فلم يتمكن من ذلك بسبب الحجة والبيعة والآن ضاعت الحجة فاراد المنازعة ثانيا منكر  
 الاسقاط فهل لا يجاب لذلك حيث كان هناك بيعة تشهد بالاسقاط للمسقط له ويكون  
 الحق في الارض لو اضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق  
 الاسقاط والترك اختيارا في أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط معارضة المسقط له  
 وينع من ذلك والحق في زراعتها للمسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق  
 قطعة ارض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسلمها لرجل آخر  
 طائعا مختارا او مكنه الحاكما منها ودفع ما كان عليها من المغارم وصار يتصرف فيها مدة  
 تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك مات صاحبها عن اولاده فاراد احد الاولاد اخذها من  
 واضع اليد بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث تركها مورثه لو اضع اليد باختياره  
 ومكنه الحاكما منها وصار يتصرف فيها المدة المذكورة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان  
 كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعة عن ابيه  
 وجدته غاب عن بلدته فاستولى عليها ناس اجانب وزرعوها مدة غيبته فهل اذا رجع لبلده  
 يكون له رفع يد واضع اليد عليها حيث تحقق الحق له فيها ولم يوجد مانع شرعي يمنع من  
 ذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار  
 فاذا لم يتحقق على الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض يؤثر واضع اليد  
 عليها برفع يده عنها وتسليمها له حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة  
 ارض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسلمها لرجل آخر وتركها له  
 طائعا مختارا او مكنه الحاكما منها ودفع ما كان متجما عليها من مال الخراج وصار يتصرف  
 فيها مدة تزيد على ثمانين سنة ثم مات صاحب الارض عن ابن اخ فاراد ابن الاخ  
 اخذ الارض من واضع اليد لانه تعلم بانها حق عموه ويريد اخذها من واضع اليد بطريق  
 الميراث عن عمه فهل لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وينع ابن الاخ  
 من معارضة واضع اليد حيث مكنه الحاكما منها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض  
 الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فليس للتارك ولا لوارثه حق فيها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

والحال ماذ كبر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين من بلدتين متجاورتين  
أحدهما على أرض خرقعة أرض ليزرعها عارية تحت يده مع بقاء أرض كل منهما على  
مساحته في دفتر بلدة فهل والحال هذه يجبر كل منهما على رد العارية للعير وإذا ادعى  
أحدهما بأن المعير أسقط حقه له في الأرض المعارضة ولم يثبت لأعيرة بدعواه (اجاب)  
يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فإذا لم يتحقق على كل من  
الرجلين المذكورين ما يفيد سقوط حقه من الأرض المعارضة للآخر يكون لكل  
استرداد أرضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك نصف فدان طين زراعة  
سلماني عليه خراج لليرى وخلف ولدا رضيعا فوضع يده على الطين المذكور ورجل آخر  
مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة وهو يزرع فيه ويدفع ما عليه من الخراج للديوان سنة  
بسنة قال لا نبعد المدة المديدة والسنين العديدة كبر الولد وبلغ سنه أكثر من خمس  
وعشرين سنة وهو حاضري البلد المدة المذكورة ويريد الآن أخذ الطين من واضع اليد  
متعللا بأنه لم يعرف أن الطين كان ملكا لآبائه إلى الآن مع عجزه عن زراعته وإداء  
مؤنه لبیت المال وتمكين الحماكم واضع اليد منه لتعطله فهل يسوغ له أخذ الطين من  
واضع اليد أم لا وإذا أراد أن يأخذه بطريق الإرث لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة  
واضع اليد (اجاب) في الخيرية أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها إنسان وغيره يراه  
ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لأن ذلك الغير لا ملك له في رقبته وأعماله حق الانتفاع  
أن كان قد سبق إليها قبله في المزارعة بها والترك الاختيارى يسقط حقه في مزارعتها  
أه وصرح أيضا بأن الحق مقيد بعدم العجز والتعطيل وأنه لا يجري التوارث في أرض  
الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة فيها نخيل أضيفت لجانب  
الديوان ووضع عليها الخراج الموظيف في كل سنة ومسحت باسم رجل من مدة تزيد على  
ثلاثين سنة ثم توفي واضع اليد عن ولده فوضع يده عليها ثم توفي الابن عن ابن فوضع يده  
عليها فهل إذا كان لابن الابن عمات وأردن مقاسمته في الأرض المذكورة بطريق  
الميراث ليس لمن ذلك (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية أو الوقف  
فإن كانت الأرض المذكورة مما آل إلى بيت المال فالحق فيها لابن المتوفى عنها إذا  
كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنها وإن كانت وقفنا فالحق فيها للجهة وقفها والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاثة ذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار  
وبها ثم وترك أطيانا خراجية فهل والحال هذه لا يكون للزوجة شيء في الأطيان  
المذكورة بطريق الميراث ولها أخذ ما يخصها من العقار والبهائم وغير ذلك مما يورث  
شرعا (اجاب) للزوجة المذكورة أخذ ما يخصها في جميع متروكات زوجها مما يورث  
عنه شرعا ومن المقرر أنه لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنه وعن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعا

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

وترك أيضا أرض زراعة أميرية ثم ماتت البنت عن أمها وعن أولادها الذكور ثم مات الابن عن ابنه وعن زوجته وعن أمه ولم تقسم التركة ثم مات ابن الابن عن أمه وعن ابن عم فاخذ ابن العم نصيبا في أرض الزراعة مع كل من الورثة واستولى كل من الاناث على نصيب من أرض الزراعة وصار يتصرف فيه مدة عشر سنين بموجب حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد هذه المدة أراد ابن العم الرجوع على البنات في أرض الزراعة بعد أن تركها لهن باختياره على يد نائب القاضي فهل لا يجب لذلك حيث تركها لهن باختياره المدة المذكورة ويمنع ابن العم من معارضة فيه بابدون وجه شرعي (اجاب) اذا أسقط صاحب الحق في أرض الزراعة الاميرية حقه فيها وتركه باختياره سقط حقه والا فلا وهذا يفرض ثبوت حقه فليس لابن العم المذكور منازعة الاناث فيما بأيديهن من الارض المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية فحفر فيها بئرا ثم توفي ووضع ولده عليه امدة ثم سافر الى الشام بعد عجزه عن زراعتها ودفع خراجها واستلمها الحاكم ودفعها لرجل يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان فوضع يده أيضا عليها مدة عشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان فادعى عليه رجل اجنبي الآن بان الارض المذكورة له يريد اخذها من يده والحال انه حاضر مشاهد لزراعتها وانتفاعه بها المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع فيها شيئا ولم ينازع مع التمكن فهل لا تسمع دعواه ولا يثبت حيث أنكروا واضع اليد دعواه (اجاب) نعم والحال هذه لا مر بين احدهما كون الترك الاختياري وعدم المنازعة تلك المدة مسقطا للحق والثاني ما صرحوا به من انه لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق مئة مئة جانب اطيان عبرتها فادان الاشياء أثر او مقيد ذلك باسمه بدفتر التاريخ المشمول بختم ولي الامر فشارك صاحب الاثر رجلا في زراعة تلك الاطيان مدة وفي سنة ١٢٤٠ دفع صاحب الاثر أرضه المذكورة للرجل الذي كان شريكه في زراعتها غاروقة وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل الغاروقة ووضع المرتهن يده على الارض المذكورة أربع سنين ثم دفعها الى رجل آخر رهنا وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم واستمر المرتهن الثاني واضع يده على الارض المذكورة الى أن مات الراهن صاحب الاثر عن ابن ومات المرتهن منه ايضا عن ابن فدفع ابن المرتهن الاول مبلغ الغاروقة للمرتهن الثاني وأخذ الارض ثم اراد ابن الراهن اخذها من ابن المرتهن ودفع ما على والده من الدين وان يستقل باثر والده فامتنع ابن المرتهن الاول من تسليمها لابن الراهن لعدم علمه بمقدار الغاروقة فعرض ابن الراهن تلك القضية على وكيل ولي الامر فصدر امره بتحقيق القضية فشهد جميع أهل الناحية بان الطين المذكور اثر الراهن واستلم ابن الراهن الطين المذكور فزرعه سنة فهل يكون الحق في الطين

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

صفر سنة

١٢٦٨

١٣

المذكور لابن صاحب الاثر حيث كان مقيداً باسم والده في دفتر المساحة وشهد جميع أهل الناحية بأنه أثره عن والده خصه وصاوان ولي الامر صدور أمره ان الاطيان الغاروقة اذا أراد صاحبها أو ابنه بعده اخذها من يد المرتين يكون له اخذها اذا كان مقتدر على القيام بوظائفها وان كانت المدة طويلة وهل اذا اعترف ابن المرتين بان الارض المذكورة أثر الراهن لا يكون له ما رضى مع ابن الراهن فيها حيث لم يثبت على الراهن أو ابنه ما يسقط حقه ولا يكون عدم معرفة ابن المرتين مقتدرين الغاروقة مانعاً من أخذ ابن الراهن أثر والده (أجاب) اذا كان ابن المرتين مقرراً بان الارض المذكورة حق الراهن يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لابن الراهن حيث لم يتحقق عليه ولا على أبيه ما يفيد سقوط حقه ما منها ولا يمنع من ذلك جهله بمقدار ما لا يبيح من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن زوجته وعن أخت شقيقة وعن عم وترك ما يورث عنه ثمر عا فاقسموا تركته وأخذ كل ذي حق حقه من مدة ثلاثين سنة وزيادة فهل اذا أراد ورثته العلم الآن منازعة البنتين فيما بأيديهما من طين والدهما وأخذ جزء منه بعد ان مكنتهما الحال كم منهن متعلين بالقرابة لا يجابون لذلك شرعاً ولا عبرة به لعلهم وماذا يخص كل وارث لا سيما مع وجود ورثة العلم ومشاهدتهم لتصرف البنتين المذكورتين في الطين المذكور وعدم المنازعة فيه المدة المذكورة باختيارهم (أجاب) لاحق لورثة العلم في الطين المذكور والحال هذه والحق فيه لمن مكنته الحال كم منه وليس لهم أخذ بعضه من صاحب الحق فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية ولابن أخيه اليتيم مثلها فأكراه شيخ البلد العلم على إسقاط حقه وحق ابن أخيه منها فهل اذا تحقق الاكراه بالحبس المديد أو الضرب الشديد لا يسقط حقه ما منها والحال ما ذكر (أجاب) نعم لا يسقط حقه ما منها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية وجانب أطيان زراعية أميرية فباعوا الساقية لرجل بثمن معلوم واسقطوا حقهم من الاطيان له في مقابلة مبلغ من الدراهم من مدة ثمان سنوات والآن يدعى رجل يعلم البيع والإسقاط والتسليم وتصرف المسقط له المشتري زرعاً ودفعاً لما عليه من المثل تلك المدة بلا منازعة مع تمكنه بان له حصة في ذلك فانكروا دعواه فهل اذا لم تثبت دعواه بالبيينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة المشتري لذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً على فرض كونها مسموعة ومشاهدة ما ذكر مع السكوت والترك اختياراً مانعاً من سماع الدعوى عند الانكار ومسقط للحق من أرض الزراعة الاميرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه أطيان زراعية الاميرية فهل اذا أرادت الاناث أخذ حصة فيها بالميراث الشرعي لا يجبن لذلك ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (أجاب) لا يجزى التوارث

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٤



ربيع الاول سنة

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن أولاده  
 الذكور ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فكأن الحاكم أولاد العالم منها من مدة  
 خمس عشرة سنة وهم يزعمونها وينتفعون بها والا أن تريد احدي البنيتين أخذ حصته  
 في الاطيان المذكورة بالميراث الشرعي عن أبيها فهل لا تجاب لذلك ولا يجري التوارث  
 في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة شركاء في طين زراعة مات اثنان منهم وبقي  
 الثالث متصرفا في الطين وغيره مما هو للجميع ثم أن المتصرف رهن جزأ من الطين  
 المذكور في دين أخذته ودفعه في خراج باقي الطين المذكور بحضرة أحد ابني الاخوين  
 المتوفين وغيبه الاخر فهل اذا أراد أحد الابنين المذكورين رد ما فعله عمه وأخذ  
 ما يخصه من الطين المرهون يطالب بدفع ما يخصه من الخراج المذكور او يمكن من  
 الطين ولا شيء عليه (اجاب) لا يملك المذكور رهن ما يستحقه ابن أخيه في الطين  
 المذكور بدون أذنه فلا بد من الاخذ المذكور أخذ حقه في الطين من واضع اليد عليه حيث  
 كان الحق ثابتا له فيه ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منه وان لزمه شيء مما دفعه عمه في  
 الخراج يؤم بدفعه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
 زراعة اميرية اسقط حقه منها الاخر في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه فبعد ان وضع  
 المسقط له يده عليه امدت سنين وهو يزعمها ويدفع خراجها يريد المسقط الا أن نزعهما منه  
 ورفع يده عنها منكر الاسقاط فهل اذا كان هناك بينة تشهد به لا يجاب لذلك ولا يكون  
 له منعه منها اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
 الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فلا يجاب المسقط المذكور لا يتزاع تلك الأرض  
 من واضع اليد عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على قطعة أرض زراعة اميرية من مدة عشرين سنة وزيادته وهو يزعمها  
 وينتفع بها من غير منازع له فيها المدة المذكورة والا أن يدعي رجل من أهل البلد  
 مشاهد لتصرفه فيها بانها له متعللا بانها كانت التراما لابيها وانخلت بعوته فانكر واضع  
 اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه ولا يمكن من نزعهما منه بدعواه المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له قطعة أرض زراعة اميرية عجز عن زرعها ودفع خراجها فوزعها الحاكم على آخر  
 والاخر تركها الاخر باختياره وهو تركها لغيره كذلك فاستمرت تحت يد الاخير مدة  
 تزيد عن اثنتين وعشرين سنة مع وجود رب الأرض الاصل ومشاهدته وعدم منازعته  
 المدة المذكورة ثم مات من مدة خمس سنين عن ابن فأراد ابنه الا أن اخذها بالميراث  
 فهل لا يجاب لذلك حيث لم تحصل منازعة من والده حال حياته في المدة المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يجاب الابن المذكور لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٨

٨

واضع يده على قطعة ارض اميرية مختصة به باسقاط حقوق اربابها له خاصة في حال حياة والده وهو يزرعها ويدفع خراجها من مال نفسه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فهل اذا مات والده واراد الاخوة ان يجعلوها تركة لا يجابون لذلك حيث كان الاسقاط مختصا به (اجاب) ما تحقق اختصاص الابن المذكور به شرعا لا يكون تركة عن والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة ارض زراعة ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ينتفع بها ويدفع خراجها للجهة الديوان فالآن ادعى عليه رجل بانه ابن اخي المسقط وقد مات عنه ويريد نزاع الارض من يد المسقط له المذكور فهل بعد ثبوت الاسقاط من صاحب الارض قبل موته لو اضع اليد عليها لا يكون لابن اخيه المذكور حق فيها ولا تسمع دعواه عليه ويكون الحق فيها

١٢٦٩

٨

لو اضع اليد عليها (اجاب) نعم لاحق لابن الاخ في ارض الزراعة المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاعطاها شيخ البلد لرجل اجنبي باختيار صاحبها واطلاعه على ذلك وصار يتصرف فيها الاجنبي ويدفع ما عليها من الخراج مدة خمس عشرة سنة مع تمكن الحاكم له منها ثم مات صاحب الارض عن اخ ومات شيخ البلد عن ابن فاراد ابن شيخ البلد ان يأخذ الارض من واصلع اليد ويعطيها لاني صاحبها الميت بطريق الميراث عن اخيه متعللا بانه احق بهما من واصلع اليد فهل لا يجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لابن شيخ البلد ولا لاني الميت معارضة واصلع اليد في ذلك بدون وجه شرعي حيث يمكنه الحاكم منها تلك المدة (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين واصلعين ايديهما على قطعة ارض زراعة اميرية تلقياها عن عمهما وصارا يتصرفان فيها هما وعمهما من قبلهما مدة اربعين سنة ومكنهما الحاكم منها فادعى الآن رجل اجنبي انه يستحقها عن ابيه فانه

١٢٦٨

١٧

واضعها اليد ذلك والحال ان اباه كان حاضرا مشاهدا لتصرف واصلع اليد معظم المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة حيث جحد المدعى عليه دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بما ذكر بعدم مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والاناث وله ارض زراعة اميرية اقتسموها بالتراضي بينهم ومكنوا الاناث من حصة معهم وماتت الاناث تزروعها وتدفع خراجها للجهة الديوان مدة من السنين والآن اراد الذكور نقض القسمة والصلح الواقع منهم على ذلك وان يرجعوا عليهم في ارض الزراعة ويختصوا بها دونهم فهل لا يجابون لذلك والحال هذه (اجاب) لاحق للذكور المذكورين فيما تروا حقهم فيه باختيارهم من ارض الزراعة الاميرية لاختوتهم والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة لهم اطيان زراعة اميرية معلومة القدر بالافدنة اسقطوا

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٨

ربيع الاول سنة

٢٨ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

حقهم منها لا آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضوه منه بموجب حجة شرعية بيد المسقط  
له ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فوضع المسقط له يده على الاطيان وصار يزرعها  
والآن يريدون نزعها منكرين للاسقاط فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة  
تشهده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي  
عن خمسة ذكور وعن بنت وعن زوجة وكان المخلف عنه جملة من الاطيان الخراجية  
وحصلت قسمة بين الورثة في مخلفات المتوفى في الاطيان والعقارات والمواشي والدراهم  
وعند القسمة اعطى الورثة للبنت والزوجة جانباً من الاطيان في نظير ما يخصهما في  
المخلفات وصارت الاناث المذكورات يزرعن الاطيان ويدفعن الخراج لجهة الديوان  
مدة تزيد على ثمان في عشرة سنة فهل يجوز لمن ذلك (اجاب) ليس لا ولا المتوفى المذكور  
انتزاع الارض الاميرية المذكورة من الاناث حيث تركوا حقهم منها بن باختيارهم  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية غرسها أشجاراً وتخلها  
ووضع يده عليها المدة الطويلة وهو ينتفع بها ومات عن ابنه فوضع ابنه يده عليها وصار  
ينتفع بها مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة فالآن ادعى عليه رجلان بان لا يبيع فيها  
حقاير يدا نزعها من يده والمحال ان اباء المدعين كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف  
ابى المدعى عليه مدة اكثر من خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها المدة المذكورة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته  
من بعده واذا استولى عليها المدعيان وزرعها سنة قهرا عن واضع اليد وهو مسجون  
وقت الحرير عليه ولما خرج من السجن استردها منها وصار واضع اليد عليها الى  
الآن لا يثبت لها حق فيها على الوجه المذكور (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر  
والحال هذه ويد العدوان لا تثبت ملكا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على قطعة أرض أميرية تخلها مدة تزيد على عشرين سنة وهو ينتفع بها ويدفع  
خراجها لجهة الديوان فالآن ادعى عليه رجلان له حقا فيها يريد اخذها منه فأنكر  
دعواه والمحال ان المدعى حاضر موجود مشاهدا لتصرف واضع اليد المدة المذكورة  
وهما في بلد واحد وهو ساكت من غير دعوى ولا منازعة من غير مانع شرعي يمنعه من  
ذلك فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في  
الوقف والارث ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
زراعية اسقط حقهم منها لا آخر طائعا مختارا ومكنه منها الحاكم وأصلحها بعد ان كانت  
خرسا وغرس فيها أشجارا وحفر فيها آبارا وبنى فيها بناء وصارت صالحة للزراعة وصار  
يزرعها وينتفع بزراعتها ويدفع خراجها لجهة الديوان ودفع ما عليها من البقايا نحو اثنتي  
عشرة سنة والآن ادعى عليه جماعة بانها كانت لمورثهم ويريدون نزعها منه فهل اذا  
كانوا حاضرين موجودين مشاهدين لتصرف اليه ولو كان قبله بالاسقاط

ربيع الثاني  
سنة ١٢٦٨

وغيره وهم بالغون وتاركون لمادة تزيد على سبع عشرة سنة من غير مانع  
منعهم من الدعوى لاتسمع دعواهم بعد ذلك (اجاب) نعم لاتسمع دعواهم والحال هذه  
ولو فرص ان مورثهم كان مزارعا لا يكون لهم حق استردادها حيث تحقق منهم تركها  
باختيارهم مع مشاهدتهم تصرف واضع اليد عليها زرعوا وبناء هذه المدة قال في الخيرية  
والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانة او وقف اذا لم يكن له كردار وهو  
المكبس او البناء او الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض فوضع غيره  
يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته  
ان يرجعه عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق  
الاستبقاء والاستقرار في مورثته اولى بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
وترك بنتين وزوجة واطيانا فاستولت البنات والام على الطين وهن قادرات على  
الخارج يدفعنه عما بعد عام ومكنن الحاكم منه واراد به مدة العاصب لليت منعهن  
عن الطين وأخذه بالارث فهل لايجاب لذلك (اجاب) نعم لايجاب العاصب المذكور  
لاتنزع الطين من واهات اليد عليه والحال هذه ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية  
فيمنع من المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه  
شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما ترك اطيان زراعتة بعضها اثر والبعض  
بالرهن ثم مات أحد الابنين فبطل القسمة عن بنيه الذكور البالغين والآن يريدون  
القسمة فهل اذا اراد العلم ان يختص بالطين الاثر المشترك وحده ويترك ما كان بالرهن  
لاولاد أخيه لايجاب لذلك ويكون لهم اخذ ما يختص بأباهم ولا يكون له الاختصاص  
بشيء من التركة بدو مخصص شرعي (اجاب) لا بناء المتوفى المذكور لا انتفاع بما كان  
يسدأ بيهم من ارض الزراعة وليس لهم معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعي ولا  
الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من تركته مورثه بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة لها قطعة ارض زراعة اميرية من طين أبيها وضعت يدها عليها وصارت  
تزرعها ثم وكلت اختها عليها فصار زوج الاخت يزرعها بالو كالة ممددة من السنين وما  
يخرج منها يدفعه الاخت لاختها ثم مات زوج الاخت المذكور عن زوجته وعن أخ  
فنع الاخ المرأة المذكورة من طينها ومنع زوجة أخيه من طينها كذلك متعللا بان أخاه  
مات وترك له فهل لايجاب لذلك حيث كان الحق ثابتا لكل من الاختين في طين أبيهما  
ولا يكون له منعهما من طينهما بدون وجه شرعي ولا عبرة بماله المذكور (اجاب) اذا  
كان الحق في ارض الزراعة الاميرية ثابتا للاختين المذكورتين ولم يوجد منهما ما يفيد  
سقوط حقهما منها لا يكون لاني زوج احدهما المعارضة في ذلك وليس له حق فيها  
بطريق الاثر عن أخيه على فرض كونها لأخيه اذ لا يجري التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب اطيان زراعة اميرية

عبرتها سبعة عشر قد انما مدة تزيد على عشرين سنين وهو يزعمها ويتصرف فيها تصرف أصحاب الحقوق في حقوقهم المدة المذكورة من غير منازعة من الآن قام رجلان من المقيمين في البلد التي فيها الاطيان وادعيا على واضح اليد بان الاطيان المذكورة اثر لها من أبيهما ويريدان انتزاعها من واضح اليد عليهما متعللين بان الاطيان المذكورة ممسوحة على أبيهما فهل حيث وضع المدعى عليه يده على الطين المذكور المدة المذكورة مع مشاهدتهما لوضع يده وزراعتة الطين المذكور المدة المذكورة من غير منازعة لا يكون له ما حق في الاطيان المذكورة ويكون تركهما لتلك المدة باختيارهما واعراضهما عنها وتعطيل زراعتها واهما لتلك المدة مانعا لهما عن أخذها ويسقط حقهما بذلك على فرض ثبوت انها اثر ابيهما لاسيما وقد تحول الطين المذكور من زمان بلدة المدعين وصار في ضمن زمان بلد المدعى عليه بمعرفة مدير الجهة في ذلك الوقت وما الحكم في ذلك (اجاب) ليس للمدعين المذكورين انتزاع الارض المذكورة من يد المدعى عليه حيث تركاها باختيارهما المسقوط حقهما بالترك والحال هذه وقد افاد الخبير الرمي وجه الله ان الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان ذلك الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها والترك الاختياري يسقط حقه في زراعتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارض يده على قطعة ارض زراعة اميرية من مدة ستين سنة من غير منازعة له فيها المدة المذكورة تلقاها عن أبيه وجدته وممسوحة على أبيه والآن تدعى امرأة مشاهدة لتصرف واضح اليد ان هذا الطين كان مرهونا تحت يد جد هافانكر واضح اليد دعواها والحال انه لا يثبت لها على ذلك فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة وتمنع من معارضة واضح اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواها بما ذكر بعد مضي تلك المدة والحال هذه بل ولو لم تمض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لآخر من جانب طين زراعة من ارض اميرية طائعا مختارا بشهادة بينة شرعية وكتب في شأن ذلك حجة شرعية باسناد شرعي ووضع المسقط له يده على ذلك المدة تزيد على ست عشرة سنة وهو ينتفع بزراعة الارض ويدفع خراجها للجهة الديوان والمسقط حاضر معه مطلع على تصرفه فيها واصلاحها المدة المذكورة فبعد هذه المدة أراد منازعة المسقط له وطلب أخذها منه فلم يتمكن من ذلك ومنع من دعواها لما ظهرت الحجة بالاسقاط وشهادة البينة الشرعية عليه بذلك والآن لما علم ان حجة الاسقاط ضاعت من المسقط له اراد المنازعة ثانيا منكر الاسقاط فهل اذا كان عند المسقط له بينة شرعية تشهد بالاسقاط الذي تضمنته الحجة المذكورة يجوز للمدعى من دعواها ويكون الحق في الارض المذكورة لواضع اليد المذكور (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك اختيارا لا يكون للمسقط منازعة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده

١٢٦٨

٢٢

١١٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٢



ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

٢٢

الذ كور القدر و ترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرها ومن جملة ما تركه فدان طين  
فوضع رجل أجنبي يده على دار اليتام وعلى الفدان الطين المذ كور بغير طريق شرعي  
فهل للايتام بعد بلوغهم اخذ ما تركه لهم والدهم من الرجل المذ كور من دار وطين  
(اجاب) لليتم بعد بلوغه رشيد اخذ ما يخصه في تركه والده مع ما يورث عنه شرعاً من  
الرجل المذ كور كما يكون له الاستيلاء على ارض ابيه الاميرية ما لم يوجد ما يفيد سقوط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان ونصف طين اسقط حقه من الفدان  
لاخيه المنفرد عنه في معيشة وحده وتركه له باختياره في مقابلة مائة قرش قبضها منه  
وترك له نصف الفدان في مقابلة نصف فدان آخر اخذ منه اخيه مبادلة من مدة عشر  
سنين والآن مات المسقط المذ كور عن ورثة فارادت ورثته منازعة عمهم منكرين  
للاسقاط والمبادلة التي حصلت من مورثهـ م فهل اذا كان هناك بينة تشهد باسقاط  
ابيهـ م ومبادلته لاخيه لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويعنعون من التعرض له  
بدون طريق شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك اذا ثبت كل من الاسقاط والمبادلة على  
الوجه المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض اميرية بيد خراج مسدة  
سنين الى ان مات ووضع ابنه يده عليها مدة ايضا الى ان حصل تأخير على جميع اطيان  
بلدة لجهة الميرى قام المدير بتوزيع ما تأخر لجهة الميرى على جميع اطيان البلدة فخص  
الارض المذ كورة جانب من المال فجوز واضع اليد عن زراعة الارض المذ كورة وعن  
القيام بما وزع عليها فسلها باختياره لرجل ودفع ذلك الرجل المقدار الذي خص تلك  
الارض من التوزيع ووضع يده عليها وصار يزرعها مدة سنين حتى تعهد بالبلد  
المذ كورة لرجل من جهة الميرى فدفع للرجل المذ كور ما كان دفعه على الارض المذ كورة  
واخذها واستمر يزرعها مدة تزيد على عشر سنين بعد ما زال تعهده عن الناحية المذ كورة  
وفي اثناء تلك المدة صار تحويل تلك الارض المذ كورة من زمام بلدتها الى زمام بلدة  
اخرى بمعرفة المدير وكل ذلك ووضع اليد الاول مشاهد بجميع ما ذكر وصار في بعض  
السنين يستأجر من واضع اليد عليها الا ان بعض الارض المذ كورة ثم قام يدعي ان  
الارض المذ كورة اثر لوالده وانه وضعها غاروقة تحت يد المدعي عليه وانكر المدعي  
عليه دعواه فهل حيث كان واضع اليد الاول عاجزاً عن زراعتها وعن القيام بما هو  
موظف عليها لجهة الميرى وتركها اختياراً واخذها واضع اليد عليها وزرعها ودفع  
ما عليها وتحوّل في زمام بلد المدعي عليه بمقتضى قاعة محتومة من مشايخ بلد المدعي  
وبمعرفة المدير مع علم المدعي بذلك واستأجر من المدعي عليه بعضها بعد ان تحوّل في زمام  
بلد المدعي عليه لا يكون للمدعي بعد ذلك استحقاق ولا عبرة بدعواه انها تحت يد المدعي  
عليه غاروقة من قبله والحال هذه (اجاب) ليس للمدعي المذ كور معارضة واضع اليد على  
تلك الارض حيث كان الامر ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٦

ربيع الثاني سنة

٣٠ ١٢٦٨

نادى الاولى

٤ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

زراعة أميرية بحجزة عن زراعتها وعن القيام بوظائفها وصار عليها انعكاس من مال  
الخراج لجهة الديوان فاعرض عنها صاحبها وتركتها باختياره فاعطاها الحاكم لرجل آخر  
ومكنه منها ودفع ما كان عليها من الانكسار وصار يتصرف فيها مدة ثلاثين سنة ثم  
بعد هذه المدة أراد صاحبها الرجوع على واضع اليد بعد اعراضه عنها وتركتها باختياره  
فهل لا يجاب لذلك و يمنع من معارضة واضع اليد حيث كان تركها باختياره ومكن  
الحاكم واضع اليد منها (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة ماتت عن زوجها وعن أمها وعن اختين وعن ابن عم وتحت يدها سبعة قرايط  
من أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من رجل آخر فإراد ابن العم ان يجعل الأرض  
ميراثا عن بنت عمه ويأخذها بطريق الارث عنها بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك  
و يمنع حيث لا ميراث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
الزراعة الاميرية فليس لواحد من الورثة المسد كورين بالسؤال حق فيها بطريق الارث  
عن المرأة المذكورة والحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها على ان ابن العم المذكور ليس من  
جمله الورثة في هذه المسئلة لاستغراق الفروض التركية مع العول لو كانت الاختان  
شقيقتين أو لاب وبدون عول لو كانت الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
زراعة أميرية عن ابيه مسحت عليه فرفضها عند آخر على قدر من الدراهم ثم رهنها المرتهن  
عند آخر أيضا ثم بعد ست سنين أراد الراهن الاول احب الاثران يأخذ الأرض من  
المرتهن الثاني فادعى ان المرتهن الاول اسقط حقه فيها هل والحال هذه لا يسقط حق  
صاحب الاثر منها باسقاط المرتهن الاول للمرتهن الثاني ويجبر المرتهن الثاني على تسليم  
الأرض للراهن الاول صاحب الاثر الذي مسحت عليه (اجاب) لا يسقط حق صاحب  
الأرض المذكورة باسقاط المرتهن المذكور ويؤمر واضع اليد عليها والحال هذه بتسليمها  
لربها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان طين زراعة  
اميرية بزعه ويتفع به من مدة عشرين سنة من غير منازعه فيه تلك المدة والآن يدعى  
أخوان بانهم ايسر قنانه بالميراث الشرعي عن ابن عمهما مع مشاهدتهما التصرف فيه فهل  
لا يجابان لذلك ولا تسمع دعواهما ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب)  
نعم لا يجابان لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين استوليا على قطعة  
أرض أميرية ووضعوا أيديهما عليها وقاما بوظائفها ودفع ما عليها من الخراج وغيره من  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فالآن تعرض شيخ البلد لاحدهما باخذ نصيبه من غير وجه  
شرعي فهل يمنع الشيخ المذكور (اجاب) ليس للشيخ المذكور معارضة واضع اليد على  
الأرض المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين  
وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس واشجار ونحاس وغير ذلك ومن جملة ماتر كه  
اطيان الزراعة الاميرية فاستمر البنون بعد موت أبيهم في معيشة واحدة مدة ثم تنازعوا

مع بعضهم وأرادوا القسمة وتوافعوا الذي قاضى الولاية وأقروا ان جميع ما بأيديهم مشترك بينهم بالميراث عن أبيهم سوى دار اخرجوها للاخ الكبير صلحا وكتب القاضي حجة شرعية بجميع الخلافات من مواش وعقار وغير ذلك واصطلحوا على يده من غير قسمة والا أن أرادوا القسمة فنع الاخ الكبير اخوته من الاطيان متعللا بان القاضي لم يذكرها في الحجة التي ذكر فيها الخلافات والحال انه قال جميع ما بأيديهم مشترك فهل لا يحاب لذلك ولا يكون له منهم من الطين ولا عبرة بتعلله ولا يكون عدم ذكر الطين في الحجة مسقطا لحقهم منه (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية ولا تجرى فيها القسمة بين الورثة واللاحق بزراعتها بعد موت واضع اليد عليها أولاده الذكور ان ادرون على دفع ما عليها من المؤن وليس لاحدهم الاختصاص بشئ مما بأيديهم بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب من الاطيان الاميرية بنى وغرس فيها وأصلحها وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة تزيد على خمس عشرة سنة ومات ووضع ابنه يده عليها وتصرف فيها كذلك مدة تزيد على عشر سنين ومات الآخر ووضع أولاده الذكور أيديهم عليها مدة سبع سنين وهم قائمون بخدمة ما يؤدون خراجها ثم الا أن قام واحد من أهل الناحية وادعى ان الأرض المذكورة كانت لأبيه ومسوحة باسمه وانه تجمد عليه مبلغ من أموالها فبسبب ذلك تركها اختيارا منه وأعرض عنها وسافر الى الشام وحازها شيخ البلدة ثم أعطاها المجد واضع الأيدي وأخذ منه ما كان على أبيه من أموال الأرض بعد ان دفعه شيخ البلد من ماله لجهة الديوان ويريد الابن المذكور انتراعها من واضع الأيدي وأخذها لنفسه فهل يسقط حق أبيه بأرضه عن الأرض المذكورة وتركها اختيارا ولا يكون لابنه من بعده حق فيها ويمنع شرعا من معارضة واضع الأيدي خصوصا والابن المذكور حاضرا في البلد مشاهدا لتصرف المذكور المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بتركها اختيارا واهمال زراعتها والاعراض عنها بحيث كان الامر ما ذكر في السؤال فليس للرجل المذكور معارضة واضع اليد على تلك الأرض والحال هذه ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين له مادتان على رجل أسقط لاحدهما حقه من قطعة أرض له في مقابلة دينه وذلك بمجلس القضاة مع الاشهاد بالبيعة الشرعية وحكم القاضي بحقة ذلك فاستولى عليها المسقط له وبقي دين الآخر بذمة المدين ثم بعد موت المدين جاعب الدين الآخر ينازع المسقط له في تلك الأرض ويريد المزاوجة بينه مدعيان الاسقاط غير صحيح ويتعلم بأن المدين كان مجنوننا حين الاسقاط ومعه بذلك بيعة وواضع اليد يدعي الحق وان المدين كان عاقلًا وقت الاسقاط ومعه بيعة تشهد له فهل تقدم بيعة وواضع اليد الذي يدعي الحق ولا تعتبر بيعة الآخر ويمنع من معارضته له (اجاب) ليس لرب الدين المذكور رخصة المسقط له في تلك

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

رجب  
٤

١٢٦٨

٥

الارض والحال هذه ولا يحجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا يتعلق بهادين المتوفى عنها وقد صرح ائمتنا بأن بينة كون المتصرف ذاعقل مقدمة على بينة انه كان مجنوناً وقد تصرف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وبعد مضي تلك المدة اسقط حقه فيها الرجل آخر وتركها له باختباره فوضع يده المسقط له مدة خمس عشرة سنة أيضاً وزيادة والا نيدعى عليه رجل بأن تلك الارض اثر لوالده ويريد نزعها من يده فانكر المدعى عليه دعواه انكاراً كلياً فهل لا يجب لذلك والحال هذه ويمنع من معارضة واضع اليد حيث كان مشاهداً لتصرفه هو ومن قبله تلك المدة ولم يدع ولم ينازع فيها (اجاب) نعم لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم مات عن اولاده الذكور فوضعت الاولاد ايديهم على الارض المذكورة وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فادعى الآن رجل على واضعي اليد ان الارض حقه عن ابيه وانها كانت مرهونة عنده رجل وان اياه وكل اباهم في تخليصها لكون ابيه عاجزاً عن دفع دراهم الرهن حين ذلك فانكروا وضعو اليد دعوى المدعى انكاراً كلياً والحال ان والده كان حاضراً مشاهداً لتصرف مورث وانني اليد والمدعى مشاهداً لتصرفه وكل منهما ساكت من غير منازعة ومن غير مانع ينعى عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدم مضي تلك المدة ولو اقام بينة حيث يجد المدعى عليهم دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولي عم يستحقان قطعة ارض زراعية اميرية عجزا عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاعطاها الحاكم لرجل اجنبي ومكنه منها باختيار ولدى العلم المذكورين ووضع الاجنبي يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم بعد ذلك اراد ولد العلم الرجوع فيها على واضع اليد بعد ان تركها له باختيارهما المدة المذكورة فهل لا يجب ان لذلك ويمنعان من معارضة واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجب ان لذلك ان كان الامر ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد قصر لهم قطعة ارض زراعية اميرية عن ابيهم تحت يدهم اسقطت الحق فيها عن القصر لآخر واخذت منه يدها قطعة اخرى ثم بلغ القصر وطلبوا رفع يده واضع اليد على ارضهم واخذها منه فاعترف لهم بها واخبر انه بنى فيها امكنة ويطلب منهم ان يبنوا له بناء قدر بنائه في ارضه مثل ما بنى هو فهل لا يلزمهم ذلك ويؤمر برفع يده عنها لاسيما ولم تكن الام وصيا على اولادها ولا حق لها فيها (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية بعدم موت واضع اليد عليها ابناؤه اذا كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها ولا تملك الام ابطال حق الابناء من ذلك واذا ثبت الحق فيها للابناء المذكورين يؤمر الباني بلا اذن شرعي برفع ما أحدثه



فيما حيث لم يضر رفعه بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده ارض اميرية  
من نحو ثمان وثلاثين سنة ويدفع المخرج الذي عليها لرجل آخر وادعى انها كانت  
تحت يديه قبل واطع اليد واراد نزعها منه فهل لا يمكن من ذلك وتبقى تحت يد واطع  
اليد (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه بعدهم مضي تلك المدة حيث كان متمسكا  
من المنازعة فيها ولم تحصل والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف  
اذ لم يكن له كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسماة عندهم بحق التراب اذا اهل  
الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هي في يده وليس  
لن كانت في مزارعته ان يزعم عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة  
ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار كما في فتاوى خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل بيده قطعة ارض اميرية وزعها الحاكم عليه ومكنه منها من مدة عشرين سنة  
وزيادة قاصدا لحفر فيها بئرا وصار يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة  
والآن يدعي رجل بان له حقها متعللا بانها كانت وزعت عليه قبله فانكر واطع اليد  
دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدهم مضي هذه المدة مع وجوده ومشاهدته  
لتصرف واطع اليد وعدم منازعته له ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضة  
واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) قد صرح علماءنا بسقوط الحق من ارض  
الزراعة الاميرية بالاعراض والترك اختيارا وبعد سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة  
سنة فمما عدا ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة ارض  
زراعة اميرية مدة تزيد على اربع وعشرين سنة ومسحت عليه ولم ينزعها فيها احد  
المدة المذكورة وله اخ ادعى الا ان والده تركها لهما ويريد ان ياخذ نصيبه فيها بطريق  
الميراث عن ابيه فهل لا يجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية سيما وقدم مكنه  
الحاكم منها ومسحت عليه خاصة (اجاب) الاحتياض الزراعة الاميرية بعدموت  
واضع اليد عليها ابناؤه المذكور فان تحقق من احدهم تركها لباقيهم باختياره سقط حقه  
منها وليس له المعارضة بعد ذلك بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يمدق قطعة ارض زراعة اميرية اثر مسحت عليه رهنها عند آخره على قدر من  
الدراهم ثم بعد ذلك مات الراهن عن ابن فاراد الابن ان يدفع دراهم الرهن ويأخذ  
الارض من الميراث فادعى انه اشتراها من ابيه قبل موته وبيده وثيقة مذكور فيها بينة  
بعضها مات والبعض اقرانه لا يعلم البيع فهل والحال هذه لا عبرة بهذه الوثيقة حيث لم  
يثبت مضمونها ويجبر واطع اليد على تسليم الطين لابن الراهن المذكور حيث لم يثبت  
دعواه الشراء بالبينة الشرعية (اجاب) يؤمر واطع اليد على تلك الارض برفع يده عنها  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت ايديهم ارض زراعة من قديم  
الزمان وايدي آبائهم من قبلهم مسوطة عليهم ويدعون ما عليها للميراث وهم قادرون على

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٢



سنة	رجب
١٢٦٨	١٢
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	١٥
١٢٦٨	١٦
١٢٦٨	١٧
١٢٦٨	١٨

زراعتها تعدى عليهم جاعة وانتزعوا الارض من أيديهم وزرعوها ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم منها فهل ليس للجماعة المذكورة من انتزاع تلك الارض من واضعي اليد عليها ويؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها لاصحاب الحق فيها (اجاب) نعم ليس للجماعة المذكورة من انتزاع الارض من واضعي اليد عليها والحال هذه ويؤمرون بتسليمها لذوي الحق فيها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تعدى عليه رجل ذو شوكة واكرهه على بيعها له من مدة سنة واحدة ثم دون القيمة فهل والحال هذه لا يصح البيع ولا ينفذ حيث كان البيع بدون القيمة وبالا كراه الشرعي على البيع (اجاب) لا يسقط حق واضع اليد من أرض الزراعة الاميرية بالبيع مع الاكراه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم طين زراعة أسقط أحدهم الوكيل والمتصرف عنهم استحقاقه واستحقاق باقيهم من جانب منه لاخر باذن الباقي واطلاعهم ووضع المسقط له يده على ذلك وانتفع بزراعتها به ودفع خراجها للديوان أكثر من خمس عشرة سنة مع اطلاعهم ومشاادتهم لذلك المدة المذكورة وبعد هذه المدة أراد أحدهم ابطال الاسقاط والرجوع فيه على المدة : له فهل لا يجب لذلك حيث ثبت الاسقاط من وكيلهم فيه للمسقط له طائعين مختارين (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية رهنها على مبلغ من الدراهم عند آخر فهل اذا تصرف فيها المهرن بالبيع لاجنبي بدون اذن الراهن لا ينفذ تصرفه ويكون للراهن دفع دراهم الرهن واخذ أرضه حيث كان المهرن معترفًا بان الحق له فيها وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ تصرفه بما ذكر ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية بتسكين الحاكم له فيها من مدة سبع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له فيها والا ن يدعي رجل بأنها كانت لاصوله ويريد نزاعها من واضع اليد فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعده متى تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك ولا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع جود المدعى عليه وترك المدعى اختيارا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أبيه وجده مدة تزيد على سبعين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد ان والد المدعى عليه أسقط حقه في الارض المذكورة له من نحو عشر بن سنة ويريد ان يقيم بينة بذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا يصح الاسقاط ولا ينفذ حيث لم يحصل من المسقط له قبض ولا حيازة (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر حيث كان المدعى عليه جاحدا لذلك وعلى فرض تحقق الاسقاط المذكور فترك مدعيه الارض هذه المدة مع تصرف الغير فيها وتمسكه من منازعته مسقط حقه على فرض تحققه

سنة	رجب	<p>والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية غرسها جنيصة ووضع يده عليها مدة طويلة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها المدة المذكورة فادعى عليه رجل بان له فيها حقا مع تمكنه من الدعوى تلك المدة ويريد أخذها منه وهو ينكر دعواه فهل يكون الحق فيها لواضع اليد عليها ولا عبرة بدعوى المدعى من غير برهان شرعي (اجاب) لا تسمع الدعوى بما ذكر ان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة وحده ولا أحدهما قطعة أرض زراعية أميرية أسقط حقه منها رجل أجنبي وتركه له باختياره ثم بعد مدة أسقط الرجل الأجنبي حقه منها الاخرى المسقط من مدة عشرين سنة وزيادة وهو ينتفع بها بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون والآن يريد الاخ منازعة اخيه فيها منكر الاسقاطه للأجنبي المذكور فهل لا يجب لذلك شرعا اذا ثبت ساذ كولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة اخيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك اذا ثبت الاسقاط على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على اطيان اميرية بطريق الشراء من اخيه وتصرف فيها بالزرع واصلها وفي كل سنة يدفع خراجها لجهة الديوان واستمرت تحت يده مدة تزيد على ثلاثين سنة والبائع حاضر مشاهد لتصرف واضع اليد ولم ينكر ولم ينازعه لدى حاكم حتى اختتمته المنية ثم ظهر ابنه معارضه المشتري مقررا بالبيع مدعيان والد مدعى مجبور على البيع مغبون في الثمن فهل والحال هذه يمنع الابن المذكور من المعارضة ولا يكون له حق فيها سيما وقد تركها الاب اختيارا منه (اجاب) نعم يمنع الابن المذكور عن معارضة واضع اليد على تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها في حال صحتها وصلاحها لبنتها البالغة فبمضتها وحازتها في حال حياتها واسقطت حقه من قطعة أرض زراعية أميرية لها فوضعت عليها يدها وصارت تنتفع بها مدة عشر سنين فهل اذا أرادت ورثة أمها منازعتها في الهبة والاسقاط لا يجابون لذلك شرعا ولا تكون الدار تركة عن أمها اذا كان كل من الهبة والاسقاط ثابتا بالبيضة الشرعية (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أربع بنات وولدان وله اطيان أميرية فملك في حال حياته البنات منفعة بعض من الطين في نظير دين كان لهن عليه وصرن بزعه ثم توفي ذلك الرجل عن البنات والولدين ثم بعد مدة توفي الولدان ولا أحدهما ولد يرث ذلك الولد وهو ابن الابن منازعة عماته في بعض الطين الذي ملك منفعته لهن ابوهن في حال حياته فهل اذا ثبت تمليك ابين لهن منفعة ذلك البعض من الطين لا يكون لابن الابن نزعه من ايديهن (اجاب) لاحق لابن الابن المذكور فيما بيد عماته من أرض الزراعية الاميرية ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولا ولد له وترك اطيان فلاحه أميرية فوزعها لهما كمل على رجل آخر بموجب تمليك بوثيقة بيده وصاروا صاعدا على</p>
١٢٦٨	٢١	
١٢٦٨	٢١	
١٢٦٨	٢٦	
١٢٦٨	شعبان ٣	
١٢٦٨	١٥	

جميع الطين المذكور مدة ثمان وخمسين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها وينتفع بها لنفسه تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له فيها والآتي يدعي رجل بان له حقا فيها عن قريبه فانكر المدعي عليه دعواه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه وينع من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاده المذكور التصرو وترك لهم قطعة أرض فوضع رجل أجنبي يده على القطعة الأرض بغير طريق شرعي فهل للأولاد بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم فيما تركه والدهم والحال هذه (اجاب) الا حق بادرين الزراعة الاميرية بعدموت واضع اليد عاينها ابناؤه القادرون على زراعتها ودفع خراجها وان لم يكونوا كذلك فلاحق لهم فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية وله نخل أيضا عجز عن زراعة الأرض ودفع خراجها وعن دفع فردة النخل وانكسر للبري فدفع الأرض لابني أخيه وتركهما باختياره ومالك لهما النخل وقسم ما ذكر بينهما مناصفة وتصرف كل منهما فيما يخصه بطريق التسمية مع مشاهدة الممسكون به عشرين سنة ومشاهدة من بعده وسكوته خمس عشرة سنة ولم يدع أحدهم منهم ولم ينزع من غير مانع يمنع من ذلك فهل اذا ادعت بنات المم على ورثة ابني الم المذكور بان لهن حقا في الأرض والنخل لا يجب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث ثبت التملك الشرعي من المورث للنخل لابني أخيه واسقاط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن أولاد أخوته المذكور وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعة اميرية فهل اذا أرادت البنات ان تأخذ في الأرض المذكورة بطريق الارث لا تجابان لذلك شرعا ولا يجري التوارث فيها (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والحق فيها ان يمكنه الحاكم منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده وبه ستة أفدنة طين زراعة اميرية واضع يده عليها من مدة ثمانى عشرة سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة والآتي يدعي ابوه بان الأرض المذكورة له مع اقامته في البلد ومشاهدته لتصرف ولده فيها فانكر الابن دعواه فهل لا يجب الاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ولا يمكن من نزاعها منه لذلك (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره بعدمضى تلك المدة مع التمسك والترك اختيارا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور والآث وترك ما يورث عنه شرعا فاقسموا تركته واخذ كل ذي حق حقه بالغريضة الشرعية فهل اذا كان لاحد الاخوة شركة مع رجل أجنبي في قطعة أرض زراعة غير طين ابيه يزرعها ويدفع خراجها من مال الشركة واداد الاخوة قسمة ما حصل منها مع تركه الاب لا يجب ان يكون لذلك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس للاخوة

١٢٦٨ ١٥

١٢٦٨ ١٧

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨ ٢٥

شعبان سنة

المذكورين معارضة أخيه فمما هو مملوك له خاصة والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة موهونة على مبلغ من الدراهم مات الراهن فأراد ابنه أن يفتكها فادعى المرتين الأسقاط وأقام شطرا واحدا فانكر ابن الراهن دعواه فهل إذا لم يثبت المرتين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكفي كون الحق فيها لابن الراهن حيث كان المرتين معترف بها لابن الراهن (اجاب) لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزعمها ويتفيع بها من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات وتركها لابنه فهل إذا كان له عمة وأرادت منازعته فيها مدعية أن الأرض لامهامة معلقة بورقة قديمة بيدها مقطوعة الثبوت فانكر الابن المذكور دعواه والاثبات لذلك ولا عبرة بالورقة المذكورة (اجاب) نعم لا تجاب العمة المذكورة لا تنزع الأرض من ابن أخيها بمجرد ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من آخر أرضا وتركها له باختياره فصار يزعمها ويدفع ما عليها من المخرج لمجانب الميرى وممكنه الحاكم من تلك الأرض والزعم يدفع ما عليها من البقايا وكتبت عليه في دفتر التكليف المعهود عندهم واستمرت تحت يده مدة حياته نحو خمس عشرة سنة وتوفي هذا الرجل واستولاه بعده ورثته المذكور نحو ثلاث سنين فهل إذا أراد من كانت تحت يده الأرض قبل تلك المدة تزعمها من أيديهم لا يجاب لذلك خصوصا مع حضوره تلك المدة وتركه ولم ينزعه مع عدم المانع له وتبقى تحت أيدي المذكورين (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا إذا تركها الرجل المذكور تلك المدة باختياره لا يكون له معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ذكر واثنا وترك أرضا أميرية وضع الابن يده عليها وللهذا الابن أرض أميرية لنفسه خاصة غرس فيها شجر اثم مات الابن عن ابن فاختذت الاثنا ما يخصهن من تركته والدهن وادعين على ابن الابن المذكور بان هن حقا فمما غرسه من الشجر في الأرض التي باسمه خاصة بطريق الميراث عن والدهن فهل إذا لم يثبتن الاستحقاق بوجه شرعي لا عبرة بدعواه (اجاب) ما غرسه الابن المذكور في أرضه الخاصة به من مال لنفسه يكون لورثته بعد وفاته وليس لورثة أبيه معارضة ورثته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة مات أكبرهما عن ثلاث زوجات وأربع بنات وابن بالغين وأربع بنات قاصرات فتزوج الاخ الثاني إحدى زوجاته ووضع يده على جميع ما تركه من أموال ومواشي وأرض أميرية ضم الابن البالغ اليه وصار يتصرف في ذلك مدة حتى مات عن زوجتين وبنت بالغة وثمانية اولاد ذكر واثنا تصرفوا عن ابن أخيه البالغ يده على جميع الاطيان الالهيرية التي كانت باسم أبيه في دفتر التكليف وعلى جميع ما تركه أبوه وعمه وصار

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٩



شعبان سنة

٢٩ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

بزراع الارض ويؤدى خراجها بعد ان قيدت عليه في ديوان الناحية فارادت زوجة  
 أبيه التي تزوجها معه قسمة جميع المتروك عن زوجها من أموال وعقار ومواس والارض  
 الاميرية عليها وعلى اولادها القصر بالفريضة الشرعية فهل لايجرى التوارث في  
 الارض الاميرية ويكون الحق فيها للابن البالغ حيث كان قادرا على القيام بزرعها  
 وأداء أموالها وتنع الزوجة المذكورة من معارضته في الارض الاميرية والحال هذه  
 (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية والا حق والاولى بها بعدموت  
 واضع اليد عليها بناؤه الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤناتها الاميرية وصرحوا  
 بأن الارض الاميرية كارض الوقف لا تقسم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق  
 قطعة أرض زراعية أميرية عن أبيه ومسحت على أبيه من قبله فوضع رجل يده عليها في  
 غيبة المستحق ثم حضر المستحق وطلبها من واضع اليد فسلم له البعض وأدعى أن البعض  
 الآخر رهن على ستة عشر رطلا لا دفعها له قبل موته ولا بينة له على ذلك فهل والحال  
 هذه يجبر واضع اليد على تسليم باقي الارض للمستحق المذكور ولا عبرة بدعواه بدون  
 بينة شرعية (اجاب) يؤمر واضع اليد على ارض غيره بردها اليه حيث كان مقررا اليها ولم  
 يوجد من ربه ما يفيد سقوط حقه عنها وليس لواضع اليد الرجوع عليه بما ادعاه من  
 الدين المذكور بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جزء  
 ساقية واربع أفدنة طين بجوارها عن أبيه واجدادها فصار عليه مبلغ من مال الطين  
 المذكور فدفعه عنه جماعة واخذوا الطين غاروقة حكم الاصول الجارية فهل اذا قدر  
 على دفع المبلغ المذكور للجماعة المذكورين له اخذ طينه منهم ام لا (اجاب) لصاحب  
 الحق في الطين المذكور استرداده من واضع اليد عليه اذا لم يوجد ما يفيد سقوط حقه  
 منه ويلزمه اداء ما دفعه عنه باذنه من الدين ويؤمرون برفع ايديهم عن الطين وتسليمه لربه  
 والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت يدها على قطعة أرض  
 زراعية أميرية بعدموت أبيها من مدة ثلاث وثلاثين سنة وهي تزرعها وتتبع بها من غير  
 منازع ولا مدافع لها فيها والآن يدعى ابن عمها المشاهد لتصرفها تلك المدة بانه يستحقها  
 عن عمه فهل لايجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضي هذه المدة ويمنع من معارضتها فيها  
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وعن ثلاث بنات وتحت يده قطعة أرض  
 زراعية رهنا على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة  
 التركة تقسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بها  
 دون الاناث (اجاب) ما تركه الميت من الدين بعد قبضه يقسم بين جميع ورثته كسائر  
 متروكاته وليس لأحد من الاختصاص به بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له قطعة أرض زراعية عن أبيه فوضع انسان يده عليها وأدعى انه دفع عنها غاروقة



سنة	رمضان	
١٢٦٨	٨	بموجب وثيقة معه فيها اسماء شهود ميتين فهل لا يعمل بتلك الوثيقة ودعواه دفع الغاروقة باطله حيث لم يكن له بينة ويمكن صاحب الارض منها (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعمل على صلح من غير اثبات والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة لهم قطعة ارض زراعة اميرية محزوا عن زراعتها فتركوها الرجل اجني واسقطوا حقه منهم منها له من مدة سبع سنين بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية والا نريدون منازعته واخذها منه منكرين للاسقاط المذكور فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد به ولا عبرة بانكارهم له اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقه من ارض الزراعة الاميرية باختياره معارضة المستط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الفرائض غاروقة على قطعة ارض زراعة اميرية بموجب وثيقة بيد المرتن فهل اذا اراد رب الارض اقتسكا كما يلزمه ان يدفع بدل الدين فرائضه او بسعر يوهها من القروش (اجاب) يلزم المدين دفعه مثل ما عليه من الدين بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عم وتحت يده ارض زراعة رهنا على قدر معلوم من الدراهم فهل تسكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم على ورثة الميت ذكر او اناثا بالقرينة الشرعية وليس لابن ابن العم معارضة البنات في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تركه المتوفى المذكور مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وللورثة المأبنة بما مورثهم من الدين وما تحصل منه يقسم بينهم كباقي المتروكات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وابن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض اميرية فاستولى عليها ابن الاخ مدة خمس سنوات باذن الحاكم وبعد ذلك ماتت البنت وترك زوجها فافترق الزوج ابن الاخ في الارض فهل لا يكون لزوم البنت استحقاق في الارض المذكورة (اجاب) لا معارضة لزوج المرأة بعد وفاتها فيما كان يديها من الارض الاميرية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا الرجل على قدر معلوم من الدراهم فهل للراهن دفع دراهم الرهن وافسكا كما من يد المرتن ويؤمر المرتن بدفعها للراهن حيث كان معترفاً بأن الحق له فيها (اجاب) حيث كان الحق في الارض المذكورة ثابتا للرجل المذكور يؤمر واضع اليد عليها بتسليمها له والحال هذه هو يؤمر المدين بدفع ما عليه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة تلقاها عن أبيه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وحفر فيها بئر اثم تركها وغاب الى جهة بعيدة فاعطاها شيخ البلد رجل آخر وضع يده عليها وصار يتصرف فيها مدة عشرين سنة فادعى الا ن رجل على واضع اليد ان الارض حقه عن أبيه وان أباه كان رهنا والوالد الغائب على قدر معلوم بذمته ومعه بينة تشهد بذلك ويريد
١٢٦٨	١٠	
١٢٦٨	١٠	
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	١٤	

١٤ ١٢٦٨

١٥ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

اخذها من واضع اليد فانكر واضع اليد دعواه و جدها فهل لا يجب لاخذها من واضع  
اليد ولا تسمع الدعوى منه حيث كان حاضر او مشاهد لتصرف واضع اليد وهو ساكت  
من غير منازعة ومن غير مانع يمينه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور بعدمضى  
هذه المدة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
قطعة ارض زراعة اميرية من مدة ثمانى عشرة سنة وهو يزرعها ويتقرب بها من غير  
منازع له فيها تلك المدة تلقاها عن خاله والا ن يدعى رجل حاضر ومشاهد لتصرف  
واضع اليد بان له حقها فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه  
بعدمضى هذه المدة ويمنع من معارضة فيها بدون وجه شرعى واذا تعلل ذلك المدعى  
بان له حقها بالميراث عن خاله وامه لا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى  
والحال هذه ولا توارث في الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلقت  
طين زراعة عن ابيها عن جدها ومكثت تزرعه خمس وعشرين سنة مع تمكين الحاكم لها  
في تلك المدد المتطاولة ثم الا ن يريد رجل تزع الطين منها ويقول ان جدى ابن عم  
جسدي واناذ كروا انت اثنى فهل لا يمكن من تزع الطين منها والحال هذه (اجاب) نعم  
لا يمكن من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت واضعة يدها  
على فدان طين اميرى مدة سنين وهى تزرعه مع زوجها الى ان توفيت سنة ١٢٤٨ فوضع  
يده زوجها على الفدان المذكور وصار يزرعه لنفسه الى الا ن والا ن يدعى ابن عم  
الزوجة بالفدان الطين المذكور ويطالبه برفع يده عنه حيث انه ابن عمها وهو العاصب  
لها مع ان المدعى مشاهد لتصرف الزوج المذكور في الطين المذكور من بعد وفاتها وهو  
ساكت ولم ينازعه كما انه لم ينازع هو ولا ابوه من قبله المرأة المذكورة مدة وضع يدها  
فهل والحال هذه يمنع المدعى المذكور من دعواه ويصير الطين حق الزوج (اجاب)  
لا معارضة لعاصب الزوجة مع واضع اليد على الفدان المذكور حيث كان الا ن هو  
مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين شقيقتين لهما قطعة ارض زراعة اميرية  
رهنتاها بيد رجل اجنبى عنهما على مبلغ من الدراهم من مدة سبع سنين والا ن ارادتا  
افتكا كما منه فادعى الاسقاط منهما له فانكرتا دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاسقاط  
بالبيعة الشرعية لا يجب لذلك ويكون لهما اخذ ارضهما منه ودفع دين الرهن حيث  
كان معترف لهما بها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
اختيارا فاذا كان الحق ثابتا للاختين ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقهما منها شرعا يكون  
لهما التنازعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن  
عم عاصب وعن اخت وله قطعة ارض زراعة اميرية فوضع ابن ابن العم يده عليها وصار  
يزرعها مدة خمس عشرة سنة ومكث الحاكم منها فادعت الا ن اخت الميت ان تجعل  
الارض ميراثا عن اخيها وتأخذها من ابن ابن العم العاصب بطريق الميراث فهل لا يجب

سنة رمضان

١٢٦٨ ٢٥

لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس للاخت معارضة ابن ابن العم في ذلك حيث مكنته الحاكم منها (اجاب) لاحق للاخت المذكورة في تلك الارض الاميرية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض فلاحه غير قابلة للزراعة فجاءه أسقطوا حقهم منها اختيارا من غير اكرام لا يخرج بحضرة بينة فصار الاخر يصلحها وزرعها مدة فلما صارت قابلة للزراعة أرادوا الرجوع عليه وأخذوا الارض منه فهل ليس لهم ذلك

١٢٦٨ ٢٩

اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقهم من ارض الزراعة الاميرية باختياره الرجوع فيما أسقطه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان زراعة اميريه عاطلة رماها الحاكم على بلدة أخرى بجوارها فدفعتها أهل البلد لرجل مقيم في بلاد الطين بعد عرضه على أربابه وامتناعهم من اخذها فوضع يده الرجل المذكور سبع عشرة سنة واصلمه وانق خرسه والآن ادعى جماعة من الحاضرين المشاهدين لتصرف واضع اليد بعضهم يدعى انه اولى بالاسقاط وبعضهم يدعى ان له

١٢٦٨ ٣٠

حقا فيه بالارث فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم ولا ارث في الاطيان الاميرية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا يقضى لمدعيها بجهة الارث ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فليس للجهة المذكورة من معارضة واضع اليد على تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك دارين ولها بعض ارض زراعية اميرية بيدها مسووحة باسمها فباعته عقارها المذكور لبناتها الثلاث في حال صحتها وسلامتها بمثل معلوم وقبضته وخرنه حال حياتها واسقطت حقها من ارض زراعتها لبناتها الثلاث ايضا قبل موتها بربع سنين بموجب حجج شرعية من القاضي بذلك ثابتة المضون ووضعن أيديهن على ما ذكر حال حياتها ثم ماتت الآن عن بناتها الثلاث وعن ابن عم فاراد أن يجعل ما ذكر تركته عنها فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه

سؤال

١٢٦٨ ٧

الشرعي ويكون الحق فيه لبناتها خاصة دونه ويمنع من معارضتهن بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت البيع والاسقاط من المالك لبناتها الثلاث المذكورات واستوفى ذلك شرائط الصحة وال لزوم حال صحة المالك لا يكون لابن العم المذكور معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية مدة ثلاثين سنة ثم بعد ذلك ادعى شخص اجنبي بان هذه الارض له كان دفعها لواضع اليد رهنًا وانكر واضع اليد دعواه ولا بينة له على دعواه بل اعتمد في ذلك على حجة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بهذه الدعوى والحال هذه ولا يعول على هذه الحجة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وبفرض العذر فلا يعمل بمجرد الخط فلا يقضى بصلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية عن ابيه صار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان اكثر من سبع عشرة سنة فاسقط حقها فيها لاخر وله جار

١٢٦٨ ٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

طلب اخذها بالشفعة ورفعه لدى قاضي بلدهم فنعمه من ذلك ثم رجع وادعى بان له حقا في الارض متعللا بان ابيه كان يزرع فيها سنة ثلاث واربعين ويريد مناوذة المسقط والمسقط له فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على واحد منهما والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه وليس له معارضة واضع اليد على الارض المذكورة حيث كان الامر ماهر مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية اميرية موهونة تحت يد جماعة اسقطوا الحق فيها لاخرين بدون اذن من ملائكتها الراهنين لها فهل لا يكون الاسقاط فيها من المرتنين بدون اذن ملائكتها نافذ او يكون ملائكتها رافع يدواضحى اليد عليها واخذها منهم حيث كانوا معترفين بان الارض لهم ولاصولهم من قبلهم ويتعللون عليهم باسقاط المرتنين الحق لهم فيها فقط (اجاب) نعم لا يكون الاسقاط على الوجه المذكور نافذا ولاصحاب الحق في تلك الارض انتزاعها من واضعي اليد عليها حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظايفها وصار عليها انكسار لجهة الديوان فتركها صاحبها باختياره وغاب فاعطاها الحاكم لابن اخته ومكنه منها ودفع ما كان متجمدا عليها من مال الخراج وصار يتصرف فيها مدة تزيد على سبع واربعين سنة وسحت عليه الى ان مات صاحب الارض عن ابن غائب فاراد رجل آخر ان ينازع واضع اليد فيها متعللا بان ابن صاحب الارض الغائب وكله في اخذها منه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة ذكور وله ارض زراعية فاعطى لكل من اولاده الثلاثة جانبا من ارض الزراعة واستولى كل واحد منهم على ما اعطاه له ابوه وقبضه وحاز له نفسه على حدة خاصة دون ابيه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه مدة في حال حياة ابيه الى ان مات الاب عن اولاده الثلاثة ومضى على ذلك ست عشرة سنة ثم بعد ذلك مات احد الاولاد الثلاثة عن اولاده المذكور وعن اخويه فاراد الاخوان منازعة اولاد اخيهما في الارض متعللين بان نصيب اخيهما الميت في الارض زائد عن نصيبهما فهل والحال هذه لا عبرة بتعللهم بذلك وليس لهما نقض ما اعطاه الاب لاختيهما الميت وحاز له نفسه في حال حياة ابيه (اجاب) الاحق بما في يد المتوفى ثانيهما من الارض الاميرية الخاصة به اولاده المذكور وليس لغيرهم معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض اميرية كان يزرعها ويدفع ما عليها من الاموال الاميرية ثم عجز عن زراعتها وعسا عليها من الخراج فترعها الحاكم من يده واعطاها لرجل قادر على زراعتها وجبره على دفع ما عليها من الخراج فاستولى الرجل المدفوع اليه عليها سبع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها مع اصلاح الارض هذه المدة المذكورة ومشاهدة الرجل المنزوع من



- سنة ١٢٦٨ ١٧ سؤال  
 يده وتر كما اختار اثم اراد الا ان الرجل المتزوع منه نزعا عن هي تحت يده فهل  
 والمحال هذه لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في جماعة دفعوا الرجل قطعة ارض صالحة للزراعة ليزرع فيها واخذوا منه قدر امان  
 الدراهم بطريق الرهن عليها ومكثت تحت يده عشرين سنة والا ان يريدون ان  
 يستردوها ويدفعوا له دراهم الرهن فامتنع من تسليمها لهم متعللا انه اشترها منهم واخرج  
 وثيقة من يده يذكّر فيها ما يدعيه من الشراء لكن لا بينة تثبت له ما في وثيقته فهل  
 لا يجب لذلك ويجبر على دفع الارض لاصحابها حيث لم يوجد له برهان يقوى ما يدعيه به  
 (اجاب) لا يعمل بالخط فلا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا حيث اعترف واضع  
 اليد بالحق في تلك الارض للدعين ولم يثبت عليهم ما يفيد سقوط حقهم منها يؤثر برفع  
 يده عنها وتسليمها لهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
 زراعية عجز عن زراعتها ودفع خراجها فتر لها باختياره وخرج من البلد فاعطاها الحاكم  
 لرجل فزرعها الرجل المذکور ثلاث سنين وهو يدفع خراجها ثم رجع الرجل الاول  
 واراد مناذعة واضع اليد على الارض المذکورة ثم حصل التوافق بينهما على اسقاط حق  
 الرجل الاول لواضع اليد على الارض منها في مقابلة قدر معلوم من الدراهم وحصل ذلك  
 على يد بينة ثم بعد ذلك اراد الرجوع عليه ودفع دراهم الاسقاط تعنتا منه فهل اذا كان  
 ذلك ثابتا بالوجه الشرعي لا يمكن الرجل المسقط التارك حقه من ذلك وتبقى الارض  
 تحت يد واضع اليد (اجاب) نعم لا يمكن الرجل المذکور من ذلك والمحال هذه وتبقى  
 الارض تحت يد المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين  
 بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ونخيل وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيان  
 زراعتة الاميرية فهل يكون الحق في اطيانه لا ولادة الذکور بالسوية بينهم حيث  
 كانوا واضعين ايديهم عليها جميعا بعد موت الاب ولا يكون لاحدهم منع الاخر منها  
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون لاحدهم والمحال هذه والمنع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأتين تملكان قطعة أرض زراعية اميرية ثم رهنها تحت يد رجل على قدر معلوم  
 من الدراهم وبقيت معه مدة عشر سنين والا ان ارادتا انفسكا كما منه فادعى المرتهن  
 الاسقاط منهما الى يد بينة تشهد له والمحال ان احدا البينة اخوه والثاني ابن عم شيخ  
 بلدته فهل تقبل شهادتهما وهل اذا كانت الراهناتان معهما بينة تقدم على بينة  
 المدعي بالاسقاط (اجاب) اذا ثبت مدعي الاسقاط اختيارا دعواه بالبينة العادلة بعد  
 دعوى صحيحة قضى له بمسدها ولا يمنع من ذلك كون احدا الشاهدين أخا للشهود له  
 والاخر ابن عم الشيخ البلد حيث كانا عدلين لم يقر بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مات عن ابن قاصر وترك له الاب ساقية واطيانا فوضع العم يده عليها وتصرف في  
 رهن الساقية والاطيان لرجل اجنبي بدون ولاية شرعية فهل لا ينفذ تصرفه ولا حق له



١٢٦٨ ٢٩

ذی القعدة

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

فيه ويكون للقاصر المذکور بعد بلوغه رشيدا اخذها واقتسكا كما من هي بيده حيث  
كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه بالبينة الشرعية (اجاب) لا ينفذ تصرف العلم والمحال هذه  
بالرهن فيما آل للقاصر المذکور عن ابيه اذا كان حقه في الارض باقيا ولم يوجد ما يقتضي  
سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية  
اميرية تبادلا وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره من مدة عشرين سنة  
وزيادة والآن يريد احدهما الرجوع على الآخر فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يكون  
لاحدهما منازعة الآخر فيما تركه باختياره بعدمضي هذه المدة (اجاب) نعم لا يجب كل  
منهما لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته وابن عم  
عاصب وله قطعة ارض زراعية موهونة تحت يد رجل مكن المحاكم ابن العم منها فهل يكون  
الحق في أرض زراعتهم مكنه المحاكم منها وليس لبنت الميت ولا لأخته معارضة ابن العم  
المذکور (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن يمكنه  
المحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم طين زراعية تركوا حقتهم فيه  
لأخوين لجزهم عن زراعتهم ودفع خراجهم واستقطوا حقتهم فيه لهم طائعتين مختارين  
ووضعوا ايديهم عليه وصاروا يزرعون ويدفعون خراجهم لجهة الديوان وما جعل عليهم  
من التوزيع والبقايا التي وزعها المحاكم عليهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن  
اراد ارباب الطين الرجوع عليهم فيه متعللين بانهم فادروا الآن على زراعتهم ودفع  
خراجهم لجهة الديوان فهل لا يجبون لذلك ويكون الحق فيه لواضعي اليد عليه (اجاب)  
نعم لا يجبون لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة  
ارض زراعية اميرية غير صالحة للزراعة اسقط حقه منها لآخر باختياره من غير مقابل  
بموجب حجة شرعية من القاضي بذلك ثابتة المضمون بيد المسقط له فبعد ان وضع بيده  
عليها واصلاحها وصار يزرعها وينتفع بها نحو عشرين سنة من غير منازعة له فيها مات المسقط  
عن ابن فاراد ابنه منازعة المسقط له واخذ الارض منه وبيعها له ولا غيره فهل اذا كان  
الاسقاط من ابيه ثابتا بالبينة الشرعية لا يجب لذلك وينع من معارضة المسقط له فيها  
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية كرهه ذو شوكة على بيعها لآخر  
فباعها بدون القيمة فهل لا يصح بيعها له ولا يسقط حقه منها بالاكرهه اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) اذا تحقق الاكره الشرعي على البيع والاسقاط لا يسقط حق المكره من تلك  
الارض ويكون له انتزاعها من واصلع اليد عليها حيث لم يوجد ما يفيد الرضا وسقوط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعادها لآخر  
ليزرعها عارية تحت يده فوضع المستعير يده عليها ثم بعد مدة طلبها منه المعير فادعى  
المستعير أنه اشتراها من المعير ولا بيته له على دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء

بالوجه الشرعى لاعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يسقط حق المير منها بدون وجه شرعى (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بتركها والاعراض عن زراعتها بالاختيار فاذا لم يوجد من المير ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض يكون له استردادها ويؤثر المستعير والحال هذه برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في أختين شقيقتين واضعتين أيديهما مع امهما على قطعة أرض زراعة أميرية من طين أبيهما مدة تزيد على ثلاثين سنة وهما ينتفعان بها بالزرع والمشاركة عليهما من غير منازع لهما فيها هذه المسدة والآن تريد ورثة عمهما المطلاعون على تصرفهما هذه المدة نزعه منهما متعللين بالقرابة وبأن النساء لاحق لمن في الاطيان فهل لا تجاب ورثة العم لذلك بعدمضى هذه المدة ولا يكون لهم نزاع الاطيان من البننتين المذكورتين ولا عبرة بتعللهم

المذكور (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فليس لو ارث العم المذكور والحال هذه معارضة واضعتي اليد على تلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية يحجز عن زراعتها ويدفع خراجها لجهة الديوان وترك حقه منها والحاكم دفعها لرجل وضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأسقط حقه منها لا آخر وهذا الآخر حفر فيها بئر ووضع يده عليها فحوسنتين وهو يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان والآن أراد من تركها أولا أخذها من واضع اليد عليها متعللا بأنه قادر الآن على زراعتها ودفع خراجها والحال انه حاضر موجود ومشاهد لتصرف واضع اليد لمن كان قبله ولم يدع ولم ينزع فهل لا تسمع دعواه بعد ثبوت تركها والحال هذه (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بتركها بالاختيار فليس لمن تركها بالاختيار معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بناته وعن أولاد أخيه الذكور وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته اطيان زراعة أميرية مرهونة بيده دفع عليها قدرا معلوما من الدراهم غارونة فهل والحال هذه يكون للاناث أخذها يخصهن من دراهم الغاروقة وليس لأولاد العم الذكور منعهن من ذلك (اجاب) ابنيات المتوفى مطالبات مدين أبيهن بما يخصهن في الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عن أبيه مات وتركها لابنه القاصر فوضع رجل يده عليها وأخذ الابن القاصر في حجره وتربته وصار يزرع الارض الى ان بلغ القاصر ثم بعد بلوغ القاصر رشيد ادفع له الارض وتركها له باختياره فوضع الابن المذكور يده على الارض وصار يزرعها ويدفع خراجها وينتفع بها لنفسه مع حضور

الرجل المذكور ومشاهدته له وهو ساكت من غير نزاع ومن غير مانع مدة تزيد على عشرين سنة فهل والحال هذه لا يمكن الرجل المذكور من نزاعها من واضع اليد (اجاب) نعم لا يمكن الرجل المذكور من انتزاع تلك الارض من واضع اليد عليها والحال هذه

٢٠ ١٢٦٨

٢١ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية أميرية تبادلا وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره ووضع كل منهما يده على ما اخذه وزرعه فهل اذا اراد احدهما الرجوع ونقض المبادلة لايجاب لذلك واذا تعطل بانه بذر البذر في الارض ولم ينبت لا عبرة بتعطله (اجاب) نعم لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته له قطعة أرض زراعية أميرية تركها باختياره حال خروجه من بلده فوضع رجل من افاربه يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه وابنه من بعده كذلك من مدة أربع وعشرين سنة من غير منازع له ولا يبه من قبله تلك المدة فهل اذا ادعت الآن افارب الغائب بان لهم حقا فيها بطريق الارث عن قريتهم الغائب لايجابون لذلك ولايجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لايجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية اسقط وترك حقه منها لآخر باختياره من مدة ست وعشرين سنة في نظير مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بيد المسقط له ثم مات المسقط عن ابن ابن فاراد منازعة المسقط له ونزعها منه منكر الاسقاط فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية لايجاب لذلك واذا اراد ابن الابن ان يرد شهادة البينة متعللا بقرابته للشهود له وان بينه وبينها خصومة ومنازعة والحال انه لادم ولا قذف ولا شتم ولا ضرب بينه وبين البينة لايجاب لذلك وتقبل شهادتها بالاسقاط (اجاب) نعم لايجاب ابن الابن المذكور لا تتراخ الارض من واصل اليد عليها والحال هذه وقرابة غير الولاد لا تمنع الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وتعود ومواشي فهل يكون جميع ما تركه الميت لورثته المذكورين للزوجة منه الثمن وما بقي لاولاده للذكر مثل حظ الانثيين ماعدا أرض زراعته الاميرية يكون الاحق بها والاولى بنوه المذكور القادرون على زراعتها ودفع خراجها (اجاب) للزوجة الثمن فرضا في جميع ما تركه الميت في ما يورث عنه والباقي يقسم بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين ولا توارث في الارض الاميرية والاحق بزراعتها بعد موت واصل اليد عليها بناؤه المذكور حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع ما عليها من المئون والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خراجية موهنة عند رجل مسحت باسمه ثم بعد ذلك مات عن وورثة فوضع أحد الورثة يده عليها وصار يزرعها مدة ثم عجز عن زرعتها ودفع الخراج الموظف عليها فاعطاها الرجل آخر باختياره طائعا مختارا وصار يزرعها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يدفع ما عليها للجهة الديوان ثم بعد تلك المدة اسقط حقه من الارض المذكورة مستحقها الراهن لوضع اليد عليها الآن فهل اذا اراد احد الورثة المذكور زرعها من واصل اليد عليها متعللا بانها مسحت باسم مورثه لايجاب لذلك حيث اسقط مستحقها حقه منها لوضع اليد عليها الآن وقد تركها لوارث

١٢٦٨

٢٢

المذ كور باختياره كما ذكر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا على فرض ثبوت الحق فليس لمن يتحقق منه تركها باختياره معارضة واضح اليد عليه بايدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارض يده على فدان طين زراعية ونصف وهو يتصرف فيهما مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة بالزرع وغيره لنفسه دون غيره فالآن ادعى رجل انه يملك الطين المذ كور ويريد رفع يده وارض اليد عنه فانكر وارض اليد دعواه مع انه كان حاضرا في البلد ومشاهد لتصرف واضح اليد

١٢٦٨

٢٣

تلك المدة ولم يعارض ولم ينازع فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض زراعية اميرية عجز عن زراعتها ودفع خراجها فوزعها النجا كم على رجل آخر وجبره على دفع ما عليها فوضع ذلك الرجل يده عليها وصار يزرعها وينتفع بهام من مدة سبع عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد رجل من اقارب التارك لها مشاهد لتصرف واضح اليد نزعها منه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة حيث كان متعللا بمجرد القرابة مع وجود من هو اقرب منه ومع وجود

١٢٦٨

٢٧

ابن التارك المذ كور ولم ينازع واضح اليد في هذه الارض (اجاب) نعم لا يجب الرجل المذ كور لزراعة الارض من واضح اليد اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يستحقون جانب طين زراعية اسقطوا حقهم فيه لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده عليه وصار يزرعه مدة من السنين فالآن ادعى المستطون ان لهم اولاد اخ يستحقون فيه حصته ويريدون بذلك ابطال الاستسقاط مع عدم

١٢٦٨

٢٨

منازعة الاولاد فهل اذا ثبت الاستسقاط بالبينه يكون صحيحا (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا فلا تسمع دعواهم بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وأشجار اوله ارض زراعية اميرية مات عن ابن غائب فوضع شيخ البلد يده على ذلك ثم بعد مدة حضر الابن واراد اخذ ما تركه الاب له فذهبه شيخ البلد من اخذه متعللا بان اباه اسقط حقه من ذلك له بموجب وثيقة

١٢٦٨

٣٠

بده غير ثابتة المضمون بالبينه الشرعية فانكر رب الارض والساقية دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون للابن المذ كور اخذ ما تركه له الاب اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يقضى للابن بما يستحقه ميراثا عن ابيه وهو اولى بما تركه ابوه من ارض الزراعة الاميرية الخالية عن حق القرار ايضا اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذ كور البليغ وترك لهم ساقية واطيا فوضع شيخ البلد يده على ما ذكره وتصرف فيه بالبليغ لرجل اجنبي في غيبته بدون اذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ تصرفه ويكون لهم



ذى الحجة  
سنة ١٢٦٨ ٤

فبيع البيع وابطاله واسترداد المبيع من المشتري حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن أبيهم  
بالبيعة الشرعية (اجاب) يتوقف بيع ملك الغير واسقاط منفعة أرضه الاميرية بدون  
أذنه على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
أرض زراعية اميرية اسقط حقه منها لابنيه مناصفة في حال حياته وصحته وسلامته بحضرة  
بيته وصار كل منهما يتصرف في نصيبه في حال حياة أبيه مدة سنين ثم مات عن ابنيه  
المذكورين فادعى ابن عمه لهما بأن أباهما اعطاه من أصل الطين المذكور فدانوا نصفا  
قبل موته فانكر ادعواه ذلك والحال انه لم يحصل منه قبض ولا حيازة في حال حياة أبيهما  
فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعتهما في طينهما بدون وجه شرعي حيث لا بيعة له  
على مدعاه مع الانكار (اجاب) نعم لا يجاب ابن العم لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل ادعى بأن والده يملك منعة قطعة أرض زراعية اميرية وقد رها فدان  
وأربعة عشر قيراطا وأخذ والده في النظام من ابتداء سنة ٣٨ وكان المدعي صحبة  
والده حتى حضر بالناحية الآن لبلده بعد وفاة أبيه فوجد رجلا واضععا يده على الأرض  
المذكورة مدعيا أنه اشتراها والده من والده المدعي بمبلغ من الدراهم بموجب وثيقة ولا  
بيعة له على ذلك فانكر الواو ادعواه المذكورة فالحكم في ذلك (اجاب) يسقط الحق  
من أرض الزراعة الاميرية باهمالها وترك زراعتها بالاختيار فاذا ترك المدعي ووالده  
زراعتها تلك المدة بالاختيار لا يكون للمدعي معارضة واضع اليد عليها والافله  
المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت أيديهم اطيان عجزوا عنها وعن زراعتها  
في سنة ٤٠ فرماها المحاكم على جماعة آخرين من الفلاحين ووزعها عليهم واعطاها  
لهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يزرعونها ويدفعون خراجها لغاية سنة ٦٣ ثم  
عجزوا عنها أيضا فرماها المحاكم على رجل آخر واسقطوا حقهم فيها باختيارهم للرجل  
المذكور ومضى على ذلك فحوار بع سنين الى الآن ثم بعد هذه المدة كلها أراد بعض  
اصحاب الاطيان الذين عجزوا عنها في سنة ٤٠ معارضة واضع اليد الآن وأخذ اطيانهم  
منه والدعوى فيها والحال ان الاطيان المذكورة كانت خرسا لا تصلح للزراعة قصارت  
صالحة للزراعة فهل لا يجابون للرجوع ولا يكون لهم فيها حق بعد هذه المدة والترك  
اختيارا لاسيما وهم حاضرون ومشاهدون للتصرف وساكنون (اجاب) نعم لا يجابون  
لا تتراخ الأرض من واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
شقيقين واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعية اميرية عن أبيهما من مدة خمس عشرة  
سنة وزيادة ثم مات أحدهما عن أخيه الشقيق وعن ابن قاصر فوضع يده الاخ الشقيق  
على الأرض جميعها مدة من السنين ومكنه المحاكم منها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجمعة  
بيت المال وخرج الابن القاصر من البلد هاربا ولا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته فهل  
والحال هذه اذا أراد شيخ البلد نزاع الأرض من الاخ المذكور بدون وجه شرعي لا يجاب

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٤



لذلك وينع من معارضة واضع اليد (اجاب) ليس لشيخ البلد نزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية اعاوكل منهما ارضه للآخر ليزرعها عارية تحت يده فهل اذا اراد ان يرجع كل منهما في عاريته يجاب لذلك ويجبر كل منهما على رد

العارية لربها واذا ادعى احدهما انها مؤبدة ولم يبرهن عليها لا عبرة بدعواه (اجاب) نعم للمعير الرجوع في عاريته واسترداد الارض المذكورة ما لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية بين رجلين يزرعانها مناصفة ويدفعان خواجه الجهة الديوان قسمت فاختص كل منهما بمجموعة منها فاحدهما اسقط حقه لرجل في مقابلة دراهم دفعها له وكتب في الديوان باسمه ونزل عنها المسقط نزولا شرعيا وتولى عليها المعطى له وصار يزرعها لنفسه ثم لما مات المسقط تعرض له الرجل الآخر الذي كان شريكا للمسقط واراد ان يأخذ الحصة من الارض من المسقط له فهل يمنع من

التعرض له حيث اسقطت له من مستحقها وكتب في الديوان على اسمه (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاستقاط والترك اختيارا حيث اسقط من له الحق فيها حقه لا آخر يكون حق زراعتها للمسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية رهنا بيد آخر على مبلغ من الدراهم فتر لها المرتين وتسحب من يده فوضع رجل اجنبي يده عليها فهل اذا اسقط الراهن حقه منها لو اضاع اليد عليها في نظير مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك يصح اسقاطه وعليه دفع الدين لربه اذا حضر من

غيبته (اجاب) نعم يصح الاسقاط حيث لا مانع وليس للمرتين والحال هذه معارضة المسقط له وله الرجوع بدينه على مدينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت اخته وكان يستحق في حال حياته منفعة قطعة أرض زراعية اميرية وبعد موته تداينت وارثاه المذكورة ثانيا من رجل اجنبي ورهنتا عند الدائن حجج هذه الارض فقط دون الارض فهل لا عبرة برهن الحجج المذكورة ولا يكون للدائن حق

في الارض المذكورة والحال هذه (اجاب) ليس للدائن المذكور حق في الارض المذكورة والحال ماذ كروا عبرة برهن الحجج بل لا عبرة برهن الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية اميرية مشتركتين بينهم بالسوية فافترقوا فرقتين واختارت كل فرقة منهم قطعة ووضعوا يدها عليها واسقطت حقه من القطعة الاخرى للفرقة الاخرى حال كونهم متراضين على ذلك وتصرف كل واحد فيما استولى عليه بعرضه اشجارا ونخيلامدة تزيد على احدى وعشرين سنة ثم الا ان اراد بعضهم نقض ما وقع بينهم من قسمة المراضاة والرجوع فيما اسقط حقه فيه من غير وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك والحال هذه

(اجاب) نعم لا يكون لاحدهم الرجوع على الآخر فيما هو يبيده اذا كان الواقع ما هو

٢٤ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعة اميرية وعلى ساقية مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتنفع بذلك المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه جماعة من اهل تلك الناحية بان الساقية لهم ويريدون اخذها من يده والحال انهم حاضرون ومشاهدون لتصرفه وانتفاعه بالارض والساقية المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر بعدمضي هذه المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن امه من مدة ثمان واربعين سنة وهو يزرعها ويتنفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة بعدى عليه شيخ بلده واخذ جانباً منها بدون وجه شرعي متعللاً بان الحق له فيها فانكر واصل اليد دعواها فهل لا يجب لذلك ويجبر شيخ البلد على رد الارض لربها حيث كان الحق ثابتاً له فيها (اجاب) اذا كان الحق في الارض المذكورة ثابتاً للرجل المذكور لا يجب لشيخ البلد انترافعها منه ويؤثر بردها له حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه مدة تزيد على عشرين سنة فادعى الآن رجل على واصل اليد ان الارض حق عم ميت له وان عم الميت كان رهنها عند عم واصل اليد ويريد المدعي اخذها من واصل اليد بطريق الميراث عن عم الميت فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع المدعي من معارضة واصل اليد فيها بدون وجه شرعي سيما وقد مكنه الحاكم منها (اجاب) نعم لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور حق في هذه الارض بطريق الارث عن عمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع له جماعة ارض زراعتهم الاميرية وتروا حقه منهم منها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ووضع يده عليها مدة من السنين وهو يتنفع بزراعتها ثم حكم في البلد الحاكم فاخذ منه الارض غصباً وتعدياً ثم توفي الحاكم وترك الارض لاربابها فضررب الارض المذكورة واراد وضع يده عليها فعارضه بعض اهل بلده واراد منعه عنها فهل اذا ثبت بطريق شرعي استحقاقه لها ولم يوجد منه ما يفيد سقوطه بوجه شرعي لا يمنع منها ويكون الحق له فيها خصوصاً وببده حجة مشتملة على ختم القاضي وشهود يشهدون بذلك (اجاب) اذا كان حق رب الارض ثابتاً له فيها بالوجه الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون لادم معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو يتصرف فيها فاراد الآن رجل اخذها من واصل اليد متعللاً بانها حق عم ميت له ويريد اخذها منه بطريق الميراث عن عمه المذكور فانكر واصل اليد ذلك فهل والحال هذه لا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع من معارضة واصل اليد لا سيما مع حضور

٢٨

١٢٦٨

المدعى في البلد ومشاهدته تدرف واضح اليد فيها بالزرع وغيره بلا منازعة مع التمكن تلك  
المدة (اجاب) لايجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور اخذها  
من واضح اليد بدعى الارث عن عمه المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واضح يده على ارض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من صاحب الحق فيها مدة  
سنتين وهو يصلحها ويدفع خراجها الى الديوان فادعى عليه رجل من اهل البلد مشاهد  
لتصرف واضح اليد ولتصرف المسقط له مع تركه لذلك اختياراً أن هذه الارض كانت  
له سابقاً قبض عليها بارض أخرى بدلها من رجل وهذا الرجل أعطاهما لغيره بالاسقاط  
وهذا الغير أعطاهما الواضع اليد بالاسقاط ويريد أن يرجع في المقايضة الاولى وينقض  
ما حصل بهما متعللاً بأنه نياً أخذ بدلها من الاول والحال انه لم يكن قوله صحيحاً فهل  
لا يكون له الرجوع على واضح اليد الآن بأخذ الارض منه حيث كان تاركاً للارض  
المذكورة باختياره مدة من السنين مع مشاهدته هذه التصرفات واسقاطه حقه منها  
للاول الى أن آلت لواضع اليد الآن واخذ به بدل ذلك كما هو ثابت ذلك ومحقق

٣٠

١٢٦٨

(اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختياراً فليس لمن  
تحقق منه ذلك بالوجه الشرعى معارضته المسقط له ولا واضح اليد عليها بدون وجه شرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق منفعة اطيان زراعة جعلت لها وكيلاً عنها في  
زرعها وغيره وأذنته بان يستبدل جانب طين بدلها فاستبدل من رجل آخر قطعة ارض  
بدلها ووضع كل منهما يده على ما استبدل به من الآخر وصار كل يتصرف فيه بالزرع وغيره  
مدة ثمان سنين فهل والحال هذه اذا اراد احدهما ابطال المبادلة المذكورة واخذ طينه

٣٠

١٢٦٨

من الآخر لايجب لذلك (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط  
والترك اختياراً فليس لمن تحققت منه المبادلة والاسقاط اختياراً ولا آخر معارضته المسقط  
له في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
اولاده المذكور القصر وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة  
أميرية فادعى رجل بانه وصى عليهم ووضع يده على جميع ما تركه الاب وعلى اطيانه  
واعترف بحضرة بيعة بان الطين للايتام وانه وصى عليهم والآن بلغوا وأرادوا منه

محرم

٣

١٢٦٩

من التصرف فادعى بانه اشترى الاطيان من ابيهم فهل اذا كان اقراره ثابتاً بالبينة  
الشرعية بان الطين لهم لا عبرة بدعواه الشراء من ابيهم ويكون لهم منه (اجاب)  
يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الحق في تلك الاطيان للاولاد  
المذكورين يؤمر بتسليمها لهم اذ لم يتحقق ما يوجب سقوط حقهم منها بالوجه الشرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة أميرية حبسه شيخ ببلده وضر به  
ضرراً شديداً وتصرف فيها ببيعها لرجل اجنبى بدون اذنه ورضاه فهل لا ينفذ تصرفه  
ويكون لرب الارض نزعها عن هي يده حيث كان الحق ثابتاً له فيها بالبينة الشرعية

ومسوحة عليه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك  
اختيارا فاذا لم يوجد من الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض باختياره  
لا يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض يزرعها بالمال  
فاستقط حقه منها في حال حياته لزوجه على يديه في نظير دين لها عليه على يديه ايضا  
ووضعت يدها عليها ثم مات الرجل المذكور وصارت تحت يدها فخواتم عشرة سنة  
تدفع ما عليها وتزرعها ثم بعد ذلك جاء ابن عم لليت واراد ان يزرعها من يدها بطريق  
الميراث فهل اذا ثبت الاستسقاط والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) يسقط الحق من  
ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا فليس لابن عم المسقط المذكور  
معارضة المسقط لها في ذلك والحال هذه ولا يجري التوادر في ارض الزراعة الاميرية  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعية عجزوا عن زراعتها وعن  
القيام بوظائفها فتركوها لجماعة باختيارهم من بلدة اخرى ومكانهم الحاكم منها  
وصاروا واضعين ايديهم عليها مدة سبع سنين ثم بعد ذلك اسقطوا وضعا وليد حقهم فيها  
لرجل آخر فوضع الاخر يده عليها وصار يتصرف فيها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد  
هذه المدة اراد ان يارباب الارض الذين عجزوا عن زراعتها او الارجوع فيها على واضع  
اليدها فهل لا يجابون لذلك حيث تركوها باختيارهم سيما وقد يمكن الحاكم واضع اليد  
منها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا فليس لمن  
تحقق منه ذلك معارضة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
ارض من البحر نزل الماء عنها فوضع رجل يده عليها واستعملها في الزراعة قبل ان يملكها  
المولى على جهتهم ذلك فمسحها الحاكم عليه ومكنه منها وقرر عليه خراجها واصلها  
على زمام بلد المستعمل لها واستمر مستعملا لمدة سبع عشرة سنة وهو يدفع خراجها من غير  
منازع له فيها هذه المدة والآن يدعي رجل انها له متعللا بانها تتبع ارضه على شاطئ  
البحر فانه يترك واضع اليد دعواه فهل بعد مضي تلك المدة لا عبرة بتملكه المذكور (اجاب)  
ليس للرجل المذكور نزاع الارض من واضع اليد عليها والحال هذه بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان اميرية ومسوحة عليه اعطى شخصا جانبا  
منها بالغار ووقع بمبلغ معلوم من الدراهم فاراد اخذها منه واعطاه دراهمه فامتنع تعاللا  
بان معه حجة اسقاط فطلب منه اثباتها بالبيينة الشرعية فلم يثبت وبعض البيينة ظهر انه  
كان غائبا والاخر جحد الشهادة وسلمت الارض لملكها وزرعها ذرة فهل اذا لم يثبت  
ذلك بالوجه الشرعي لا عبرة بمجرد الحجة وتبقى الارض بيد ملكها ولا تنزع منه الا بنبوت  
ناقل شرعي (اجاب) لا يقضى بمجرد الخط بدون اثبات مضمونه شرعا فلا تنزع تلك الارض  
من يد من مسحت عليه حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واصل يده من بعد والده على ارض خراجية مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة



سنة

محرم

والحال انه ليس ذا شوكة يخشى باسه ادعى عليه رجل آخر من الناحية بان هذه الارض المدعى بها ملك وأثر لو الدهوانها كانت موهونة تحت يد والد المدعى عليه ولم يبرهن على ذلك والمدعى ليس بغائب ولا قاصر تلك المدة الى الآن فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من النزاع فيها (اجاب) لا تنزع الارض الاميرية من واضع اليد عليها بمجرد دعوى ذلك الرجل على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه الذكور القصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته قطعة أرض زراعية أثرية فوضع رجل اجنبي يده عليها بغير وجه شرعي وادعى انه اسقطها له ابوه بم قبل موته وأظهر ورقة مطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعوى الرجل المذکور المجردة عن الاثبات شرعا ويكون الحق فيها لابنائهم المذکورين القادريين على زراعتها (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعية الاميرية بالاسقاط والتركة اختباوا فاذا اثبت الرجل المذکور دعواه الاسقاط يكون الحق في تلك الارض له والا فلا وصرحوا بان الاحق بالارض الاميرية ابناء المتوفى عنها القادرون على زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال اذ لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية عجز عن زراعتها ودفع خراجها فوزعها الحاكم على رجل آخر وجبره على دفع ما عليها فوضع ذلك الرجل يده عليها وصار يزرعها وينتفع بها ست عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة مع مشاهدة صاحب الارض له في التصرف ولم ينزعه فالا آن يريد وارث تارك الارض نزاعها من واضع اليد بعدمضي المدة المذكورة فهل لا يجاب لذلك وتبقى تحت يد واضع اليد (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا يجاب الوارث المذکور لا تنزع تلك الارض من واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة مستقلة وحده وأحدهما يملك منفعة قطعة أرض عبرتها ثلاثة افدنة مكث مدة طويلة يزرعها ويدفع مالها الى الديوان وكانت قد مسحت عليه ثم أعطى لاخيه المذکور فدانا منها على سبيل العارية يستعين بزراعتها على معاشه وانه متى احب ان يأخذ منه اخذ فاعطى ذلك الاخ المستعير بعض ذلك الفدان لرجل اجنبي على سبيل الاسقاط في حال غيبة الاخ المستحق عن البلد ومجده ملك اخيه لمنفعة ذلك الفدان فهل اذا حضر المستحق وأثبت ان الحق له في الفدان المذکور ورواه محسوح عليه وانه كان عارية ولم تمض مدة تمنع سماع الدعوى يكون اسقاط المستعير باطلا والحق في الفدان للمستحق الارض (اجاب) اذا ثبت الحق في أرض الزراعية الاميرية لملاعيها بالطريق الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر واضع اليد بردها له حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض اميرية انشأ فيها ساقية من ماله الخاص به وصار واضعها يده عليها وكان له أب فقير ضممه هذا الابن اليه في معيشته وصار ينفق عليه حتى مات الاب عنه وعن بنات ايضا في معيشة ازواجهن ثم بعد مدة جاءت

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥



البنات تدعين على اخيهن ان الساقية ملك ابيهن وانه الذي انشأها من ماله فطلب من رفعت اليه الدعوى بينة منهم على دعواهن فشهدت بان الابن هو الذي انشأها من ماله دون أبيه لفقره اذ ذاك ولم يوجد لمن بينة شرعية تشهد بمقتضى دعواهن فهل والحال هذه لا يكون لمن حق في تلك الساقية ويكون الابن هو المختص بها وبالارض حيث عجزت البنات عن بينة تطابق دعواهن (اجاب) نعم لا يكون للبنات حق في الساقية المذكورة ولا في الارض والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن ارض زراعة عند آخره على مبلغ معلوم من الدراهم ثم اراد اخذ ارضه ودفع الدراهم فادعى قدر معلوم من الريالات المعاملة فانكر المرتهن دعواه وادعى ان هذا القدر من الريالات الفرائس واتي بحجة فيها محو وكشط والحال ان بينتهما مئة فهل لا يعمل بتلك الوثيقة بدون ثبوت مضمونها شرعا (اجاب) لا يحكم بذلك لم يتحقق مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان والد المدعى حال حياته اسقط حقه من منفعة طين زراعة للمدعى عليه المذكور في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم بالجبر عنه والا كراه من مدة أربع عشرة سنة ومات والده بعد الاسقاط في سنة خمس وخمسين والمدعى عليه ينكر ذلك ويقول انه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسبعة اشهر أخذ الطين المذكور من والد المدعى بالاسقاط الشرعي بالطوع والاختيار في نظير مبلغ من الدراهم دفعه له وانه توفي في سنة خمس وخمسين فاذا أقام كل منهما بينة بدعواه من المقدم من البينتين (اجاب) على فرض تحقق الا كراه المذكور شرعا فسكوت المذكور وابنه بعد زوال الا كراه المدة المذكورة عن المعارضة لذى اليد مع عدم المانع وتركه لمحقة اختيارا موجب لسقوط حق المدعى المذكور فليس له معارضة ذى اليد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة أميرية مشتركة بين رجل وابني أخيه أسقط الم حقه من نصيبه في مقابلة مبلغ من الدراهم وأسقط أحد أولاد الاخ حقه من نصيبه ونصيب أخيه بالو كالة عنه في مقابلة مبلغ من الدراهم والا ن يريدا الموكل المذكور منازعة المسقط له في نصيبه منكر التوكيل له لأخيه فهل اذا كان هناك بينة شرعية تشهد بتوكيل الاخ لأخيه في جميع شؤنه لا يجاب لذلك ولا عبرة بانسكاوه ويمنع من معارضة المسقط له فيما بيده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب الاخ الموكل المذكور لذلك اذا ثبت التوكيل بالاسقاط شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على ارض خراجية تلقوها عن آبائهم وأصولهم من مدة مديدة وهم وأصولهم متصرفون فيها وينتفعون بها ويدفعون ما عليها من الخراج لجهة الديوان ولم ينازعهم أحد قام الآن جماعة يدعون على واضعي اليد عليها انها كانت لأصولهم وان واضعي اليد عليها متعدون بوضع أيديهم هم وأصولهم من قبل والحال ان المدعين مشاهدون لتصرف واضعي اليد في الارض المذكورة ولم ينعهم من الدعوى مانع شرعي

سنة

محرم

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٩

فهل اذا ادعى على واضعي اليد بين يدي القاضي واحتجوا باقرار واضع اليد بان الارض كانت لاصول المدعين وان اصولهم اسقطوا اصولهم الحق فيها لا يعتبر احتجاجهم بذلك ولو ثبت الاقرار بذلك لسقوط حقهم بتركها تلك المدة ومشاهدتهم زراعة الغير لها ولو كانت في الاصل لاصولهم ولا يحكم بانتزاعها لغير المقر بما ذكر عن اثبات الانتقال لاصوله لعدم ضرورة الحق لو اضع اليد تلك المدة المديدة بالترك اختيارا فيها مع مشاهدة زراعة الغير لها (اجاب) في الفتاوى الخيرية نقلا عن الزاهدي والقنية له حق القرار في ارض وقف او ساطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد اه ثم قال فاذا كان هذا فمن له حق القرار فبالك بالميزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كدسا بالتراب فاذا تحقق الترك من المدعين بالاختيار سقط حقهم من تلك الارض ولا يجري فيها التوارث فلا يحكم بانتزاعها من واضعي اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين بنى اعمام بالميراث عن اصولهم ويبد كل منهم قطعة ارض زراعة اميرية تركها له الاب وهو يزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين والآن يريد احدهم التحدى عليهم ونزع الارض منهم بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضتهم في ارضهم بدون وجه شرعي حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن اصولهم (اجاب) لا ينزع شيء من يد احدا لا بحق ثابت فلا يجاب الرجل المذكور لا انتزاع الارض من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة كانوا مجتمعين في معيشة واحدة وكسب واحد فاداد ثلاثة منهم مقاسمة اخيهم الرابع فيما بأيديهم من مواشي وأمتة وارض زراعة اميرية وحررت القسمة بينهم في جميع ما ذكر بعد تنويمه سوى الارض ارباعا وكان عليهم مبلغ من الديون لا يخرج من يبلغ مقدار قيمة ما اقتسموه تقريبا فترك الثلاثة المذكورون لاختيهم الرابع نصف ما بأيديهم من ارض الزراعة اختيارا واسقطوا له حقوقهم فيه في نظير التزامه بنصف ما عليهم من الديون واستولى المسقط له على ما ترك له من الارض وصار يتصرف فيه بالمزارعة والاستغلال ودفع ما عليه من الخراج مدة تبلغ ست سنين ولم يمازعه فيما تركه له من الارض في تلك المدة فهل والحال هذه اذا اراد المسقطون حقوقهم من ارض الزراعة لاختيهم التاركون لها اختيارا رجوعهم عليه واخذ ما تركه له من الارض لا يمكنون من ذلك شرعا ولا يجابون له (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تركها باختياره أو اسقط حقها منها معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه وكالة مفوضة في جميع شؤنه وسافر الى جهة فاسقط الابن المذكور الحق من قطعة ارض زراعة اميرية لابيه لرجل اجنبي بعوض وتركها له باختياره من مدة تزيد عن ثلاثين سنة والآن يريد الابن

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

سنة محرم

١٢٦٩ ٢٤

المد كور ابطال الاستقام متعللا بان اباه كان حيا اذ ذاك فهل لا يجاب لذلك حيث كان  
هنالك بيعة تشهد بان الابن وكيل عن ابيه وكالة مفوضة في ذلك وغيره اذ اتحقق ما ذكر  
(اجاب) لاختصاص المد كور مع المسقط له والحال هذه حيث اسقط له ما ذكر  
بناء على أنه وكيل عن ابيه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
وترك قطعة أرض زراعة أميرية فوضع أحدهما يده عليها والولاية لهما ثم بعد بلوغهما وضعا  
مات عن ابنين قاصرين فوضع وصيهما يده عليها بالولاية لهما ثم بعد بلوغهما وضعا  
أيديهما على أطيانهما المسووحة على أبيهما وذلك في مدة تزيد على عشرين سنة فادعى  
عدهما الآن بان له حق في الأرض المد كورة اثنان عن أبيه فأنكر المدعى عليهما دعواه  
فهل لا تسمع دعواه بعد تركه لها باختياره تلك المدة ولا يجري التوارث في الاطيان  
الاميرية (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا يجري  
فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زراعة رهن على  
قدر معلوم من الدراهم مسحت عليه ثم بعد ذلك عجز المرتهن عن زراعتها وعن القيام  
بوظائفها فتركها لصاحبها طائعا محتارا وسأله من دراهم الرهن فوضع صاحب الأرض  
يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة أراد ابن المرتهن  
الرجوع في الأرض على ابن الراهن فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبيعة  
الشرعية ان مورثه تركها لمورث واضع اليد طائعا محتارا وسأله من دراهم الرهن  
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث كان الامر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة لها أوسية ماتت عن أخ شقيق فآخذ نصفها بامر الديوان على أنها  
فلاحة وكلفت باسمه ووضع عليها الخراج لاختلالها وصيرورتها كبقاى الاطيان الاميرية  
بالداحية ووضع يده عليها ثم بعد ذلك أسقط حقه من منفعة الأرض المد كورة وتركتها  
باختياره في حال صحته وسلامته لرجل اجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة  
شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فبعد أن وضع المسقط له يده عليها  
وزرعها شارك فيها رجلا سنة فسأت المسقط المد كور فاراد الشر يك مقاسمة المسقط له  
متعللا بانها صارت محولة بموت المسقط فهل اذا كان الحال كما ذكر وكان الاستقاط  
والترك بالاختيار ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجاب الشر يك ولا غيره من الاجانب لذلك  
ولا عبرة بتعلله المد كور ويمنع من معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب)  
نعم لا يجاب الشر يك المد كور ولا غيره لا تتراخ الأرض من المسقط له حيث كان الامر  
ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أطيانا خراجية توفي عن ولد  
بالغ رشيد قادر على زراعتها ودفع ما عليها البيت المال وعن ولد رضيع عاجز عن ذلك  
فاختص بها الرشيد وزرعها لنفسه ومكنه الحاكم منها ثم توفي البالغ عن ولد بالغ  
رشيد ثم توفي الولد الرضيع عن أمه وأخيه لأمه وابن أخيه البالغ الرشيد فهل يكون

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٧

المستحق لتلك الاطيان ابن الابن البايع الرشيد حيث كان فيه قوة لزراعتها ودفع  
 ما عليها من الخراج وليس للآخ من الام معارضته الا لان الاطيان المخرجية  
 لا تورث (اجاب) لا تورث في الارض الاميرية فليس للآخ لام أخذ شيء من تلك الارض  
 بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن صغير منها وترك قطعة  
 أرض زراعية اميرية وللصغير جد لام وضع الجد المذكور يده على الارض نحو عشرين  
 سنة وهو يرزعهما ويدفع خراجها فات ابن المذكور بعد بلوغه وتركه اختيارا عن  
 أمه وزوجته وعمته فنازع الجد وأردن مقاسمته في الارض وترافعن معه لدى  
 القاضى فصاح بينهم على أن الجد يعطى ويترك لكل منهن حزامن الارض فأعطى وترك  
 لكل منهن حزام معلوما وتراضوا على ذلك بموجب وثيقة شرعية بذلك من مدة سنتين  
 والآن تريد لكل من العتين والزوجة الرجوع على الجد ونقض الصلح والتراضى  
 المذكورين وأخذ باقي الاطيان من الجدمت علالات بان الطين لمن بالميراث فهل لا يجب  
 لنقض الصلح المحاصل على يد القاضى ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية وليس للنسوة المذكورات  
 معارضة واضع اليد المذكور والمحال هذه بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له أرض زراعية ترك حقه منها لآخر واسقطه له في نظير دراهم معلومة القدر طائعا  
 مختارا بشهادة البينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعى آخر ان المسقط أسقط له حقه فيها  
 ثانيا بعد الاسقاط الاول بقدر معلوم فهل اذا ثبت بينة شرعية ان الاسقاط والترك  
 صدر للاول في تاريخ سابق على الاسقاط الثانى طائعا مختارا يكون المحق في الارض  
 للاول ولا عبرة بالاسقاط الثانى الصادر بعد الاول (اجاب) نعم لا عبرة بالاسقاط الثانى  
 والمحال هذه فليس للمسقط له ثانيا معارضة الاول بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طين مات ماله ولا عاصب له من الذكور يقوم مقامه فاعطى شيخ البلد  
 هذا الطين لرجل من اهل بلدته لاجل زراعتها ودفع ماله لجانب الميرى بامر الحاكم فاخذ  
 الرجل ووضع يده عليه وصار يرزعه مدة من السنين ويدفع ماله للديوان والآن أرادت  
 بنت المتوفى نزع الطين من واضع اليد متعللة بانها ترث هذا الطين وهى أحق من واضع  
 اليد بالوراثة فهل لا ارث لها ولا ينزع الطين من واضع اليد بتسكين الحاكم سيما وقد أصح  
 واضع اليد هذا الطين للزراعة لكونه كان خرسا (اجاب) لا تورث في الارض الاميرية  
 فليس لبنت مزارعها بعد وفاته أخذ شيء منها بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض زراعية اميرية أسقط حقه منها بالنقض البيع في نظير مبلغ من الدراهم  
 أخذه المسقط من المسقط له بموجب حجة شرعية بذلك من مدة عشرين سنة ثم مات  
 المسقط عن أولاد فآراد أولاده ابطال الاسقاط متعللين بان البيع في الاطيان الاميرية  
 باطل فهل اذا كان الاسقاط ثابتا من مورثهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة

٢٧

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩



بتملكهم المذكور (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه وان صدر الاسقاط بلقطة البيع لانه مجاز عن الاسقاط ولما فيه من الترتك الاختياري وهو مسقط للحق من الارض وان كانت حقيقة البيع لا تصح لعدم ملك رقبعة الارض التي آلت لبنت المال المزراعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض زراعية اميرية موهونة تحت يده على مبلغ من الدراهم غاروقة فزرعها المرتها ذرة يبذره الخاص به فهل اذا مات الراهن عن ورثة وارادت ورثته دفع الدين ومشاركته في الذرة لا يجابون لذلك بل يختص رب الذرة به ويكون الزرع لازارعة خاصة (اجاب) نعم لا يجابون لاخذ شيء من الذرة المذكورة والحال هذه ثم ان كانت الورثة من الاولاد المذكور فلهم انتزاع الارض المذكورة بعد موت ابيهم اذ لم يوجد منهم ولا من ابيهم ما يقيد سقوط حقهم منها وان لم يكونوا كذلك فالحق فيها لمن يمكنه الحماكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية من عدة تسع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بانها عارية فانكر واصل اليد دعواه فهل اذ لم يثبت دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع المدعي من معارضة واصل اليد على تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اطيان يزرعانهما من قديم الزمان ولكل منهما اولاد معهما في المعيشة فاقسم الاخوان الاطيان بينهما مناصفة من مدة سنين واختص كل بنصيبه وانفرد مع اولاده في معيشة واحدة فهل اذا طالب بعض اولاد احد الاخوين ان يأخذ حصته من الطين جبر امتعلا لبتكسبه وسعيه في المحل مع ابيه وعجه لا يجاب لذلك ويمنع من منازعتهما شرعا حيث كان يدون وجه شرعي ولا عبرة بتعاليه المذكور (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين ودارمات عن زوجة وابنين فوضع المذكورون ايديهم على ذلك واجروا الطين لرجل اجنبي بقدر معلوم بموجب وثيقة بذلك باتباع المضمون واسكنوه في الدار أيضا واستمر الحال كذلك مدة من السنين ثم ارادوا رفع يده عن ذلك فامتنع وترافعوا على يد قاضي قليوب واقامت الدعوى بين يديه فأقر لهم بان الطين المذكور حقهم وادعى الشراء في الدار من احد الورثة في حكم لهم القاضي برفع يده عن الطين فوضع ايديهم الورثة على الطين وتر كواله الدار بموجب حجة بايديهم من قاضي قليوب فرجع ينازع بابطال الحجة وأخذ الطين المذكور ثانيا من الورثة ولم يمثل المحكم فاما اذا يكون الحكم في هذا (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤاخذ باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الحق في الارض المذكورة للمدعى عليهم يؤمر بتسليم ما أقرب لهم ولا يصح الرجوع عن الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه باختياره من أرض

١٢٦٩

١

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨



الزراعة الخراجية لولدي بنته القاصر من وقبل لهما والدهما وصاد يزرع والدهما  
 المذ كوروا الارض مدة من السنين ثم مات المسقط المذ كور عن ثلاث نسوة اردن اخذ  
 حقهن من الارض المذ كورة بطريق الميراث فهل لايجري التوارث في الارض  
 الخراجية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اسقط حقه لاخر من طين زراعة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم طائعا مختارا بشهادة  
 البينة الشرعية ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فالآن ادعى  
 عليه ابن المسقط بعد موت ابيه بار له حقا في الطين المذ كور ويريد رفع يده عنه  
 فهل اذا اقام واضح اليد البينة الشرعية على اسقاط ابيه طائعا مختارا يمنع من دعواه  
 لا سيما والمدعى حاضر موجود ومشاهد لتصرف المسقط له اكثر من خمس عشرة سنة وهو  
 ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك (اجاب) نعم يمنع ابن المسقط  
 من معارضة واضح اليد على الارض الاميرية تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أرض خراجية مستتقة لجماعة على شاطئ نهر لبلد تعدى عليها جماعة من بادية  
 أخرى وبنوا في تلك الارض ساقية على ذلك النهر واجروا ماءها في الارض المذ كورة  
 بغير اذن مستقيمها قهر اعلهم وفي ذلك ضرر بين فهل ليس لهم ذلك ويمنعون من  
 التعدي المذ كوروا اذا هم مستحقوا الارض الساقية بعد بنائها ما يلزمهم (اجاب)  
 لا يسوغ حفر ساقية في أرض الغير واتخاذ قناة فيها لاجراء الماء بدون اذن مستحق تلك  
 الارض فعلى باني الساقية المذ كورة اخذ بنائهم وآلاته وتفرغ الارض لاربابها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل كان له قطعة أرض زراعة أميرية مات عنها ولم يكن له  
 وارث ذكر فمكّن الحاكّم منها رجلا اجنبيا وصاد يزرعها ويدفع خراجها للجهة  
 الديوان مدة خمس سنوات والآن ادعى عليه رجل كان مشاهدا التمكن الحاكّم منها  
 لواضع اليد عليها ولزراعتها فيها المدة المذ كورة بان اياه كان شارك الميت صاحب  
 الارض فيها سنة ووزرعها معه السنة المذ كورة واتقسم ازرعها قبل موته ويريد اخذها  
 ممن مكّنه الحاكّم منها بسبب ذلك وانه أولى منه فهل لا يكون له حق فيها وتكون لمن  
 مكّنه الحاكّم منها ولا عبرة بدعواه هذه (اجاب) لاحق للمدعى المذ كور في تلك الارض  
 بمجرد تعلقه بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا أيديهم على أرض  
 زراعة أميرية كانت حق أقاربهم الميتين فحجروا عن زراعتها عن القيام بوظائفها  
 وصاد عليها انكسار للجهة الديوان فتركوها للرجل اجنبي باختيارهم ودفع لهم ما كان  
 متجمدا عليها من مال الخراج ومكّنه الحاكّم منها وصاد يزرعها فيهم امدة تزيد على ثمان  
 سنين ثم بعد هذه المدة أراد الجماعة المذ كورون الرجوع فيها الى واضح اليد  
 متعللين بانها حق أقاربهم وانه دفع الدراهم المتجمدة عليها من مال الخراج للجهة  
 الديوان رهناء عليها فهل لا عبرة بتعللهم بذلك حيث تركوها باختيارهم ومكّنه

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر ٩  
سنة ١٢٦٩

الحاكم منها (اجاب) يسقط الحق من الاراضي الاميرية بتركها بالاختيار وفلاح  
للجماعة المذكورين في تلك الارض ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل اذ قطعة أرض زراعية اميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم غاروة فزرعها  
المرتحن ذرة باباحتها الانتفاع بها وبذرها ببذره الخاص به والا ن يريد. الارض دفع  
الدين ومشاركة المرتحن في ذرته بعد بدو صلاحه فهل لا يجاب لذلك بل يختص رب الذرة  
به ويكون الزرع لزارعه (اجاب) نعم لا يجاب رب الارض لاخذ شيء من الزرع والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كان لهما ارض زراعية مشتركة بينهما واقتسماها  
واخذ كل منهما حصته واقرزها في جانب وصار يتصرف فيها مدة خمس سنين فبعد ذلك  
اراد احدهما نقض التهمة وابطالها فهل لا يجاب لذلك حيث اقتسماها فاسمة شرعية  
طائعين مختارين بتراضيهما على ذلك (اجاب) ليس لمن خصص شريكه في أرض الزراعة  
الاميرية بجزء معين منها وتركه له باختياره معاوضته في ذلك بدون وجه شرعي وان لم  
تجر قسمة الاقرار والتملك في ارض الزراعة الاميرية كالوصية بها والبيع الحقيقي كما  
صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتيه وعن اختين لاب وعن  
اخوين لام وعن ابني عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من مواس ودار وغير ذلك مما  
يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعية الاميرية فاراد الاخوان لام اخذها بالميراث  
متعللين بالقربة تليت المذكور فهل لا يجابان لذلك ولا يجري التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية ولا عبرة بتعللها بالقربة (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية  
فليس لاحد من الورثة المذكورين جميعا حق فيها بالارث والحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ارض ونخل ولها ثلاث بنات فوهبت واسقطت لكل  
واحدة منهن شيا من الطين والنخل مفروزا في حال الصحة والسلامة فقبضت كل واحدة  
منهن نصيبها وتصرفت فيه بعد الحيابة الشرعية مدة ثلاث سنين ثم ارادت الواهبة  
الرجوع فيما وهبته واسقطته بعد المدة المذكورة فهل اذا ثبت الهبة مع القبض والحيابة  
الشرعية لا يمكن من الرجوع فيها (اجاب) من موانع الرجوع في الهبة القربة فليس للام  
الرجوع فيما وهبته لبناتها وتمنع من معارضة من في الموهوب حيث تمت الهبة بالقبض  
والحيابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وبنته وله قطعة ارض زراعية  
وضع الابن يده عليها بعد موت ابيه واسقط حقه منها الاخر في نظير مبلغ معلوم من الدراهم  
قبضه منه ومات الابن بعد ذلك عن اولاده ذكورا واناثا فارادت اخت الميت ان تطالب  
ورثة اخيها بما يخصهم من بدل ارض زراعية ابيها الذي اخذها اخوه اقبل موته في نظير  
الاسقاط بطريق الميراث عن ابيها فهل لا تجاب لذلك والحال هذه حيث لم يكن لها حق  
في الارض بوجه من الوجوه الشرعية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا تجاب  
المرأة المذكورة لاخذ شيء مما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت

١٣ ١٢٦٩

١٥ ١٢٦٩

١٥ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

سنة صقر

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

بده قطعة أرض تلقاها عن أبيه ومضى له أربع سنين يزرع فيها استقلالاً من غير منازع  
كما إن أباه كان يزرعها كذلك وهي في دفتر المساحة باسم جدّه ثم ادعى بعض أقاربه أن  
له فيها حقاً والذي منعه من زراعتها عجزه عنها وعن دفع الخراج فهل إذا ثبت عجزه  
بأقراره أو بيمينه وتركها لاختياره في تلك المدة مع تمكين الحاكم لمن هي تحت يده  
وتمكين أبيه من قبل لا تسمع دعواه بتلك الأرض ولا ترفع يده واضع اليد عنها والحال هذه  
ويكون الحق فيها لواقع اليد (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية باهمال  
زراعتها وتركها بالاختيار فليس للرجل المذکور انتزاع تلك الأرض من واقع اليد  
عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة اسقط حقه  
منها لقريب له ووضع المسقط له يده عليها وزرعها نحو سنة فبعد ذلك أنكر المسقط  
الاسقاط المذکور وأراد الرجوع فيها على المسقط له فهل إذا ثبت الاسقاط للمسقط له  
طائفاً مختاراً بشهادة اليمين الشرعية يمنع المسقط والحال هذه ويكون الحق فيها لواقع  
اليدها ولا عبرة بانكاره (اجاب) يسقط الحق من الأرض الاميرية بالاسقاط  
والترك اختياراً فليس لمن اسقط حقه منها لا آخر معارضة المسقط له بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بقر بجبل بعضها صالح للزراعة  
وبعضها الآخر في حيز الجبل غير صالح لها ويُدعى عندهم بالبساط فغرسه نخلاً ودوماً  
وتداول ذلك بيده ويدورته من بعده جيلاً بجيل من مدة مديدة إلى وقتنا هذا ثم  
أباح المالك الأخير النخل والدوم الذي في البساط لا آخر بدون مقابل لنفسه بل يدفع  
ماله للديوان ويتنفع به وبثمرة وأمره أن لا يحدث غرس شيء في الأرض فاستلمه المباح له  
بالتراضي من كل على ذلك ومضت على ذلك مدة من الزمان ثم أراد المباح له المذکور  
أن يحدث في الأرض المذكورة غرساً من نخل ودوم وغير ذلك فهل لا يملك ذلك من غير  
إذن رب الأرض ويكون له بها منعه من ذلك حيث أن الأرض باقية على ملك الذي أباح  
له خصوص النخل والدوم وما الحكم فيما غرسه المباح له في الأرض بدون إذن مالكها  
(اجاب) إذا كانت تلك الأرض مملوكة للرجل المذکور فلربها انتزاعها من واقع اليد  
عليها على الوجه المذکور وليس لمن أبيع له ثمرة النخل التصرف في الأرض ولا الغراس  
فيها بعد نهى المالك له عن ذلك وما غرسه فيها مملوك للغارس والمالك الأرض أن  
يكلفه بقلعه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة كانوا مجتمعين في معيشة واحدة وكسب  
واحد فآراد ثلاثة منهم مقاسمة أخيهم الرابع فيما بأيديهم من مواشٍ وامتعة وأرض  
زراعية أميرية ووجرت القسمة بينهم في جميع ما ذكر بعد تقويمه سوى الأرض أرباعاً وترك  
الثلاثة لأخيهم نصف ما بأيديهم من أرض الزراعة الاميرية اختياراً وصار يتصرف  
فيه بالمرزعة والاستغلال ودفع ما عليه من الخراج مدة تبلغ ست سنين ولم يزرعه فيما  
تركوه له من الأرض في تلك المدة فهل والحال هذه إذا أراد التاركون لأخيهم رجوعهم

صفر سنة  
٢٢ ١٢٦٩  
٢٣ ١٢٦٩  
ربيع الاول

عليه واخذ ما تركوه من الارض بعد هذه المدة لا يمكنون من ذلك شرعا ولا يحايون له  
(اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتركة اختيارا فليس  
للاخوة الثلاثة المذكورين معارضة اخيهم فيما تركوه له باختيارهم واسقطوا حقهم  
منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة ارض زراعية  
اميرية عن اصولهم ومسوحة عليهم اكرههم ذو شوكة على ان يسقطوا حقهم منها لجماعة  
آخريين فهل لا يسقط حقهم منها بالاكره ويكون لهم انتزاعها من واصل اليد عليها اذا  
تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يسقط حقهم من تلك الارض حيث كان الاسقاط بالاكره  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واصلهم ايدى ارض زراعية اميرية فيها  
بعض نخل عجزوا عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسقطوا حقهم في الارض لرجل  
اجنبي من بلدة اخرى ووهبوا له النخل وقبل منهم الهبة والاسقاط وصار يتصرف في  
ذلك مدة احدى وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة اراد ورثة المسقطين الرجوع في النخل  
والارض فهل اذا ثبت كل من الهبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون للوارثين  
الرجوع في ذلك ويمنعون من معارضة واصل اليد في ذلك (اجاب) لا رجوع للوارث  
فيما وهبه مورثه حال صحته هبة صحيحة لازمة ولا فيما اسقط منفعته من ارض الزراعة  
الاميرية لغيره باختياره ويمنع من معارضة الموهوب المسقط له والحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة تحت ايديهما اطيان من سنة ثلاثين  
يزرعانها سوياً ثم في سنة سبع وخمسين اقسماها واصل كل منهما يزرع نصيبه على الانفراد  
وحده من غير منازعة احدهما الا آخر في هذه المدة فبات احدهما فهل اذا ادعى احد  
اولاده الا ان بانها لابييه خاصة متعلاً بالجمعة قديمة وجدها باسم ابيه خاصة لا يجب لذلك  
ولا تنزع الارض من واصل اليد عليها بدون مسوغ شرعي (اجاب) يسقط الحق من  
ارض الزراعة الاميرية باهمالها وترك زراعتها بالاختيار فليس لاحد الاولاد  
المذكورين المنازعة فيما تركه والده من تلك الارض باختياره والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه عن جده من مدة ستين  
سنة وزادها ويزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازعة ولا مدافع له  
فيها تلك المدة وهو قادر على زراعتها ودفع خراجها ولم يكن عليه ديون ولا مطالب لاحد  
والآن تعدى عليه شيخ البلد مع اتباعه واكرهه على تركها له بالحبس المديد والضرب  
الشديد فهل اذا ثبت الاكره الشرعي المذكور يكون له اخذها من شيخ البلد المذكور  
واستردادها منه ولا يسقط حقه منها بالاكره (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة  
الاميرية بالتركة واسقاط الحق منها بالاختيار ولا بالاكره فاذا تحقق اكره الرجل المذكور  
على اسقاط حقه من تلك الارض لا يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص  
كان تحت يده جانب اطيان منعم به عليه مسددة من الزمان ثم توفي فابتهت الورثة الى ولى



الامر بان مورثهم كان تحت يده جانب ارض بالجهة الفلانية عبرتها كذا وكذا فداناً  
وكان منعم عليه به من قبل ولي الامر والتسوا ببقاءهم على ما كان عليه فصدر امره في  
ذلك الوقت باعطائه للورثة انعاماً واحساناً كما كان عليه المورث واعطى لهم سند بذلك  
من الديوان العالي ببقاء الاطيان تحت أيديهم انعاماً وابقاء لما كان للمورث للورثة ثم  
بعد مدة انتهى الورثة الى ولي الامر يتمسكون تنزيل الاطيان المذكورة من الزمام  
فصدر الامر كذلك طبق انهاهم واعطى لهم سند تحت أيديهم من المديونية يتضمن  
تنزيل الاطيان المذكورة من الزمام حكم الامر العالي وقيد ذلك بالدفاتر فهل تكون تلك  
الارض بين جميع الورثة المنعم عليهم بها وليس لاحد منهم الاختصاص بهادون الاخر  
حيث كان الانعام من ولي الامر عليهم جميعاً حسب اوامره العلية وتقييد ذلك بالدفاتر  
الاميرية ويكون الانتفاع بتلك الارض لهم سوية (اجاب) الانتفاع بتلك الارض  
لجميع الورثة المنعم بها عليهم من ولي الامر الذي له ولاية ذلك وليس لاحد منهم الاختصاص  
بهادون باقيهم والحال هذه وفي الاشياء من القاعدات الخمسة من النوع الثاني في  
القواعد تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وشرح هبة الله افندي البعلبي عليها  
وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو اى العشر واجب عليه جازغيا كان  
المتروك له او فقير امكن ان كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان لانه لو صرفه  
اليه بعد الاخذ يجوز فكذلك المتركة عليه الا يرى ان السلطان لو اخذ من انسان زكاة  
ماله واقتصر المزكى قبل صرف الزكاة الى المصروف كان للسلطان ان يرد عليه زكاته  
لما قلنا وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة  
لان العشر مصرف الفقراء بخلاف الخراج فانه للاغنياء انتهى ما في البرازية لكن في  
المخلاصة واجمعوا على ان السلطان لو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز انتهى وفي  
الظهيرية ولو جعل السلطان العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم جميعاً انتهى ومثله  
في قاضي خان وهو مناف لما نقله عن البرازية وهل يجوز ترك الخراج في البرازية  
السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز  
والقول على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والائمة لانه لو اخذه  
وصرفه اليه جاز فكذلك اذا تركه ابتداء وفي الحاوي القدسي واذا ترك السلطان خراج  
ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن أهلاً لصرف الخراج عليه عند أبي يوسف يحل  
وعليه الفتوى وعند محمد لا يحل وعليه رده لبيت المال او لمن هو أهل لذلك كالمفتي  
والقاضي والجندي وان لم يفعل اثم كل في البحر وفي الخزانة سئل الرازي عن بيت المال هل  
للاغنياء فيه نصيب فاجاب لا الا ان يكون عاملاً او قاضياً وليس للفقهاء فيه نصيب  
الافقيها فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن انتهى وليس مراد الرازي الاقتصار  
على العامل والقاضي بل كل من فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين فيدخل الجندي

١٢٦٩

١٢

مطلب في ترك العشر  
والخراج لصاحب  
الارض وما قيل في ذلك



والمفتي فيستحقان الكفاية مع الغنى ويجوز صرف الخراج الى نفقة السكينة حموي وفي  
 الفتاوى اذا ترك السلطان له الخراج لا ينبغي أن يقبل الا اذا كان مصرفا وكذا العامل  
 اذا ترك الخراج على المزارع بدون عدا السلطان يحل له لو مصرفا وهل يحل الا كل من  
 الغلة قبل اداء له شرو الخراج قيل انه لا يحل قبل الاداء الا اذا كان المالك عازما على  
 الاداء وان أكل قبله ضمن وعن الامام الثاني انه لا يضمن لكن يعتمد ما أكل من النصاب  
 وفي رواية انه يترك له ما يكفي له ولعاليه وان أكل فوق الكفاية ضمن ام ونظيره في  
 حاشية الحموي وأبي السعود على الاشباه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد وله  
 حصّة في ساقية وجانب اطيان زراعة اميرية فتصرف احد البنين في بيع نصيب الاب  
 في الساقية وبالسقاط في الطين في غيبة الاب لرجل اجني بسبب تعطيل الارض  
 وعدم القدرة على زراعتها ثم حضر الاب واجاز تصرف الابن بحضرة بيعة شرعية من  
 مدة احدى عشرة سنة وزيادة ثم مات الاب والابن الذي تصرف فاراد ورثة الاب  
 الا أن ابطال البيع والسقاط متعللين بان الاب لم يحجزه فهل اذا ثبت ووضح  
 اليد أن مورثهم اجاز تصرف ابنه لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر بالضرر يق  
 الشرعي (اجاب) صرحوا بان الاجازة اللاحقة كولو كالة السابقة فاذا ثبتت اجازة  
 الاب لتصرف ابنه في ماله بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الاب معارضة المشتري  
 المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض اميرية  
 تركها لآخر بصيغة البيع على يد بيعة وكتب حجة بذلك وسلم المتروك له من الارض  
 لرجل آخر امانة عنده وشرط المتروك له على التارك انه لا يأخذ الثمن الا اذا طلب التقسيط  
 من الحاكم فهل والحال هذه ينزل البيع منزلة الترك ويكون البيع نافذا ويأبى الشرط  
 وللتارك أخذ الثمن ممن هو امانة عنده قهر اعنه حيث لم يذ كر هذا الشرط مع صيغة  
 البيع خصوصا والمتروك له وضع يده عليها وزرعها (اجاب) يسقط الحق من  
 الارض الاميرية بالترك بالاختيار فليس لمن ترك حقه منها لآخر ببيع او غيره انتزاعها  
 من واصل اليد عليها بدون وجه شرعي وله أخذ بدل الاسقاط بناء على جواز الاعتياض  
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اميرية تعدى  
 عليه رجل ذو شوكة وجبره على بيعها لآخر بخمسة دون القيمة فهل والحال هذه لا يصح  
 البيع ولا ينقذ حيث كان البيع بدون القيمة وباجبار البائع سيما وكان قبض الثمن  
 بالاجبار (اجاب) نعم لا يصح البيع ولا يسقط حق البائع من تلك الارض حيث ثبت  
 الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في متعهد بلد وضع يده على بعض اطيانها  
 لجوز اضع اليد عن زراعته واداء خراجها بمقتضى اذن ولي الامر وصار يتصرف في  
 الطين المذكور ويدفع ما عليه من الخراج وغيره مدة اثنتي عشرة سنة والآن قام رجل  
 وادعى ان له حق في بعض الاطيان المذكورة التي تحت يد المتعهد المذكور بسبب انها

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٢

ربيع الاول سنة

كانت لابن عمه وانه ورثها عنه فهل لايجرى التوارث في الارض الاميرية ولا يكون  
للرجل المذكور حق في الاطيان المذكورة والحال هذه وينع الرجل المذكور من  
معارضة المتهمة المذكور في الاطيان المذكورة حيث الحال ماذكر (اجاب) لا توارث  
في الاراضي الاميرية فليس للرجل المذكور انتزاع تلك الارض من وارضع اليد عليها  
ولا اخذها منه بجهة الارث عن ابن عمه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض زراعية اميرية تركها لآخر باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم  
بطريق البيع فوضع يده المشتري عليها وبني فيها بئر ابا حجار وغرس فيها اشجارا ثم مات  
وتركها لابنه وذلك من مدة ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها هو ووالده من قبله  
تلك المدة فبعدموت كل من البائع والمشتري ادعى وارث البائع على وارث المشتري بان له  
حقا في الارض المذكورة عن مورثه فهل اذا ثبت الترك والبيع من مورث المدعى  
بالوجه الشرعي وأراد وارثه نزعهما من وارث المشتري لايجب لذلك ويمنع من معارضته  
شرعا (اجاب) نعم لايجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على أرض زراعية اميرية مدة تزيد عن ستين سنة وهي مسوحة باسمه تلقاها  
عن أبيه وجده تعدى عليه شيخ البلد وأخذها منه جبراً ثم عزل شيخ البلد فطلب رب  
الارض ارضه منه فادعى بانه اشتراها منه فانكر رب الارض دعواه فاحضر المدعى بينة  
فقالت لا تعلم بيعا ولا شراء فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينة الشرعية لايجب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون لرب الارض أخذها ونزعها  
منه حيث كان الحق ثابتا فيها (اجاب) صرحوا بانه يسقط الحق من الارض  
الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار فاذا لم يوجد من الرجل المذكور ما يفيد  
سقوط حقه من تلك الارض يـكون له انتزاعها من الشيخ المذكور والافلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن جده ام أبيه وعن عمته اخت  
أبيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكة قطعة أرض زراعية  
اميرية فهل اذا أرادت الاناث أن يأخذن في أرض الزراعة الاميرية بطريق الارث  
لايجبن لذلك ولايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لايجرى التوارث  
الاراضي الاميرية فلا تقسم بين ورثة من كانت تحت يده كباقي متروكاته والحق فيها  
لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية  
عجز عن زراعتها وتركها لغيره باختياره فوضع الغير يده عليها ومكنه الحياكم منها من مدة  
اربعة عشرة سنة وهو ينتفع بها من غير منازع لـ فيها تلك المدة مع مشاهدة التارك لها  
والآن أراد التارك لها منازعة واضع اليد عليها ونزعها منه فهل لايجب لذلك ويكون  
الحق فيها لوضع اليد عليها والحال هذه اذا تحقق ماذكر (اجاب) يسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٧

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

رجل وارضه على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه مدة تزيد على ستين سنة  
ومسحت على ابيه من قبله ثم بعد هذه المدة ادعى رجلان على وارضه اليدهما يستدعيان  
الارض وانها موهنة على قدر معلوم من الدراهم متعلين بوثيقة بايديهم - بامطة طوعة  
النبوت فانكر وارضه اليه يدعواهما ووجدها فهل لا عبرة بدعواهما بدون وجه شرعي  
ويمنعان من معارضة وارضه اليه حديث انكر دعواهما ووجدها (اجاب) لا تعتبر الدعوى  
بما ذكر بعده من تلك المدة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية يحجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فتركها  
باختياره لرجل من اولاد عمه وصار يتصرف فيها في حال حياة صاحبها ثم مات صاحبها  
عن زوجته وعن بنتين وعن اخت وعن اولاد عمه ثم بعده مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة اراد احد بني العم الرجوع على ابن عمه الا ان في الارض التي تحت يده متعللا بأنه  
اقرب للميت منه بطبيعة فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث تركها  
صاحبها باختياره لو ارضه اليه قبل موته ويمنع من معارضته في ذلك (اجاب) حق  
زراعة تلك الارض لو ارضه اليه عليها على الوجه المذكور وليس لاحد معارضة فيه  
اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضه على ارض  
زراعة اميرية مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يزرعها ويتقاع بها من غير منازع له فيها  
ومسوحة باسمه مات وتركها لاولاده الذكور فاخذها شيخ البلد منهم بالجبر عليهم  
والا ن يدعي انهم اسقطوا حقهم منها فانكر وادعوا فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي  
دعواه الاسقاط بالبيعة العادلة لا يجب لذلك ويكون لارباب الارض اخذها ونزعها  
منه ويمنع من معارضتهم في ارضهم بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الاولاد  
الذكور ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض لا يكون اشيخ البلد المذكور ولا غيره  
معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اختين وله  
ارض زراعة اميرية عليها انكسار لجهة الديوان فاعطاها لهما كل رجل اجنبي ودفع  
ما كان عليهما من الانكسار وصار يتصرف فيهما مدة من السنين فارادت الا ان اختا  
الميت ان تأخذ الارض من وارضه اليه بطريق الميراث عن اخيهما الميت فهل  
لا يجب ان لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة اميرية وتمنع الاختان من معارضة وارضه  
اليه (اجاب) لا توارث في الاراضي الاميرية فلا تقسم بين الورثة فسمه الميراث والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة فدرها فإطان ونفذ عجز عن  
زراعتها فاعطاها لابن اخيه باختياره وغرسها ابن الاخ اشجارا وصار يتصرف فيها  
مدة في حال حياته عمه ثم مات العم عن ابن ومضى على ذلك خمس عشرة سنة فاراد ابن  
الميت ان يأخذ القيراطين ونصفا من ابن عمه ويحاسبه على ربح الارض فهل لا يجب  
لذلك ولا حق له فيها حيث تركها أبوه باختياره لابن اخيه وفبضها وحازها في حال حياة

عنه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له ارض زراعية أمير يهجر عن زراعتها وعن القيام بوظائفها وصار عليها  
 انكسار لجهة الديوان فاعطاها الحاكم لرجل اجنبي ومكنه منها باختيار صاحبها وصاحب  
 واضعا يده عليها ويتصرف فيها مدة تزيد على احدى وعشرين سنة ثم مات صاحب  
 الارض عن ابني أخيه فاراد ابنه الاخ أخذ الارض من واضع اليد فهل والحال هذه  
 لا يجابان لذلك حيث أعطاها الحاكم لواضع اليد ومكنه منها باختيار صاحبها ويمنعان  
 من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا يجابان لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بنتين وزوجة وأخت وعن ابني عم وله ارض زراعية أميرية فاستولى  
 أحد ابني العم على الارض ودار بزراعتها ويتصرف فيها وحده دون ابن عمه الاخر مدة  
 تزيد على تسع عشرة سنة مع تمكن الحاكم كله منها ثم الآن اراد ابن العم الاخر ان ينازع  
 واضع اليد في الارض وياخذها منه بطريق الميراث عن ابن عمه الميت فهل لا يجاب  
 لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع من معارضة واضع اليد حيث مكنه  
 الحاكم منها (اجاب) لا توارث في الاراضي الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فدان طين زراعية أجرت له رجلين مدة من السنين وهما  
 يدفعان لها اجرتهم في كل سنة ثم بعد ذلك اسقطت وتركت حقها منه باختيارها لابن  
 بنتها بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون فهل اذا كان الاسقاط ثابتا يكون الحق  
 فيه لابن البنت المذ كور ولا شيء للرجلين المستأجرين ويمنعان من مناقضة المسقط له  
 فيه بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
 بالاختيار فليس للمستأجرين المذ كورين بعد انتضاء مدة اجارتهما معارضة المسقط له  
 حيث ثبت الاسقاط والامناع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع ابني أخيه في معيشة  
 واحدة وبايديهم قطعة ارض زراعية أميرية برهونة على قدر معلوم من الدراهم من  
 قبل المديون صاحب الحق فيها ثم مات العم عن بنته وعن ابني أخيه المذ كورين  
 فهل والحال هذه يكون لبنته أخذ ما يخصها من دراهم الرهن ويكون الحق في ارض  
 الزراعة الاميرية لابني العم المذ كورين (اجاب) للبنت المذ كورة المطالبة بما يخصها فيما  
 لا يها من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحق في تلك الارض لراهنها ولا توارث في  
 الاراضي الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعليه صداقها  
 وديون أخرى غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متركاته قطعة ارض زراعية أميرية  
 فهل لاستحقاق الرماة والزوجة في الاطيان شيئا ويستوفى الدين من غيرها من متركات  
 الميت واذا حكم قاض شافعي باستحقاقهم فيها لا ينفذ (اجاب) الاراضي الاميرية ليست  
 ملاكاً لمزادعيها ولا توارث فيها فلا يستوفى منها ما ثبت على الميت من الدين ولا تقسم بين  
 الورثة قسمة الميراث ويتعلق الدين بما تركه المذ كور في مما يورث عنه شرعا والقضاه

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٢٦٩

مطلب لا يتعلق الدين  
 بالاطيان الاميرية  
 ولا توارث

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٥

الا ان مأمورون بالحكم باصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة النعمان فلا يتخذ القضاة  
 بخلاف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وابنته وزوجته وترك  
 ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية ثم مات  
 الابن المذکور عن أمه وأخته شقيقته وعن ابن ابن عم فوضع الاناث المذکورات  
 أيديهن على الطين المذکور وزرعنه ومكنهن الحاکم منه والا نريد ابن ابن العم نزع  
 وأخذهن منهن متعللا بأنه المعاصب وأنه يستحقه بالميراث الشرعي فهل لا يجب لذلك ولا  
 يمكن من نزعهن منهن بعد تمكين الحاکم لهن ولا عبرة بتملكه المذکور ولا يجزى التوارث  
 في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس  
 لابن ابن عم الميت حق فيها بطريق الارث الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية عن آباءه وأجداده جيلا بعد جيل مدة  
 تزيد على مائة سنة فادعى الا ن رجل على واصل اليدانه يستحق حصة فيها عن أبيه  
 فانكروا واصل اليد دعواه والحال ان مورث المدعي كان مشاهدا التصرف وانع اليد معظم  
 المدة المذکور وهوسا كت من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع  
 دعوى المدعي المذکور ويمنع من معارضة واصل اليد حيث أنكر دعواه وبخسدها  
 (اجاب) لا تسمع دعوى المدعي بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
 يملكون جانباً من النخل ومنفعة زراعة اطيان من الارض الاميرية يحجزوا عن زراعته  
 الاطيان ودفع خراجها والقيام باصلاحها فتركوها باختيارهم لجماعة آخرين وسلموها  
 لهم واسقطوا حقهم لهم منها وملكوها النخل وحازوه لانفسهم بغير مقابل ولا ما يمنع صحة  
 التملك ووضعوا أيديهم عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم ينتفعون بالطين ويستغلون  
 ثمر النخل ويبيعونه والمملكون المسقطون يحجزوا عنهم مشاهدون لتصرفهم واستقلالهم  
 وبيعهم فهل اذا اراد الا ن بعض المملكين وورثة الباقي أن يدعوا بذلك ويطالبواهم  
 به متعللين بانهم اقتدروا على زراعة الارض ودفع خراجها لا تسمع دعواهم بذلك ويكون  
 سكوتهم تلك المدة مانعاً لهم من الدعوى بذلك (اجاب) يسقط الحق في الاراضي الاميرية  
 بالترك اختيارا فليس لمن تركها باختياره معارضة واصل اليد عليها واداء استوفت  
 الهبة في النخل شرائط الصحة والتمام قبل موت الواهب وصحت ولكل من الواهبين الا حياء  
 الرجوع فيما وهبه اذا لم يوجد مانع من الرجوع ومنه موت الواهب أو الموهوب له والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في ساقية مع فدان ونصف ارض زراعة بعده  
 مغروس اشجار برتقان والبعض الآخر بور فباع الحصة في الساقية الاشجار لرجل  
 اجنبي بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في الارض المشتري المذکور واستولى على  
 ذلك المشتري وصار يتصرف فيه مدة سبع سنين ثم بعد هذه المدة اراد البائع الرجوع  
 على المشتري في البيع والاستقاط بدون وجه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت كل من



ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

١٧

البيع والاسقاط بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا فاذا اولى ليس للبائع معارضة المشتري في ذلك (اجاب) ليس للبائع معارضة المشتري حيث ثبت البيع والاسقاط على الوجه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة واكتساب واحد وبايديهما امتعة وارض مشتركة للزراعة ثم توفي احدهما فقسمت الارض والامتعة بين الحي وورثة الميت ثم ادعى الحي الجور في قسمة الارض المذكورة وطالبهم باعادة القسمة ثانيا فترضاوا معه على ان يقسموها ثانيا وكتبوا بذلك حجة من نائب القاضي بحضرة بيعة تشهد بذلك واقتسموها على مقتضى الصلح بالقرعة يمينا وشمالا واقاموا حدودا بينهم ثم بعد الصلح والتراضي ارادوا الرجوع والنقض للصلح فهل لا يجابون لذلك (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة اقرار ويسقط الحق منها بالاسقاط والتركة اختيارا فاذا اقتسمها الورثة براضيهم واسقط كل منهم الحق للآخر فيما اختص به باختياره سقط حقه منها ولا تنزع من يد خراوعها الذي ثبت له الحن فيها مادام قائما بدفع ما عليها من المؤن الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض اميرية من آخر للزراعة واسقط له البائع حقه فيها بثمن معلوم بحضرة بيعة فهل يكون ذلك البيع صحيحا وليس للبائع ولورثته الرجوع فيها وهل اذا كتب أحد الشهود وثيقة بذلك البيع ثم شهد بعد ذلك لا ترد شهادته (اجاب) لا توارث في الاراضي الاميرية وليس لمن أسقط حقه منها معارضة المسقط له حيث ثبت الاسقاط باختياره بالوجه الشرعي وشهادة كاتب الوثيقة بالبيع تقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جلة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن أمه وأختيه فأرادت الزوجة الا أن قسمة الارض وأخذ حصة فيها بالميراث عن زوجها وابنها فهل لا تجاب لذلك ولا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية وتقسم التركة بين الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم لا يجزى التوارث في الاراضي الاميرية ويكون الحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها حيث لم يخالف مستحق منفعتها واولاد كرا وتقسم التركة بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بالميراث عن ابيها وبيدها قطعة ارض زراعة اميرية عجزت عن زراعتها ودفعت خراجها وفرت هاربة من بلد هاتم رجعت ثانيا ومكثت مدة ثم باعت الساقية بثمن معلوم وأسقطت وتركت حقه باختيارها من الارض المذكورة لرجل اجنبي في مقابلة دين له عليها فبعد أن وضع المشتري يده عليها مدة مات عن اولاده فوضعوا ايديهم على الساقية والاطين مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهم يتصرفون في ذلك من غير منازع لهم ولا لا يبيهم مع مشاهدة تلك المرأة ثم باع اولاد الساقية وأسقطوا حقه من الاطيان لرجل من مدة ست سنوات والآن تريد تلك المرأة منازعة واضع اليد منكرة للبيع والاسقاط

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث كان هناك بينة تشهد بالبيع والاستقاط المذكورين ولا عبرة بانكارها لذلك وتمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لانتراع الساقية والارض من واضع اليد عليها حيث ثبت انها باعت الساقية واسقطت حقها من ارض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يستحق احدهم ارض زراعية اميرية ترك حقه فيها لاختويه باختياره واستولى عليهما وغرسا بها اشجارا واستمرتا تصرفان فيها بانواع التصرفات في حال حياته ثم مات احدهما واستولى اولاده بعده وبعدم موت التارك وبقاء الارض تحت أيديهما نحو عشرين سنة أراد وارث التارك أخذ الارض منهما فهل لا يمكن من اخذها والحال هذه (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض زراعية اميرية انتقلت له عن ابيه بعد موته وغرس فيها اشجارا والآن جاء رجل يدعيها لمورث قريب له وأنه يستحقها بطريق الارث عنه مع انها صارت تحت يد المستولى الآن وابنيه من قبله مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وكل من المدعي ومورثه الذي يدعيها له مشاهد لتصرف واضع اليد وابنيه في هذه المدة بالزرع والغرس وغير ذلك مع اعراضهما عنها ولا مانع لهما من دعواها فهل لا يكون للمدعي المذكور حق في تلك الارض ولا في الشجر الذي غرسه واضع اليد (اجاب) لا توارث في اراضي مصر الاميرية فلاحق للمدعي المذكور في تلك الارض بجهة الارث ويمنع من معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية قسمها بين اولاده المذكور واعطى لكل منهم حرا معيناً وهو في حال الصحة والسلامة ووضع كل منهم يده على ما اعطاه له الاب وصار يتصرف فيه بالزرع والزراعة الى ان مات الاب عن اولاده المذكورين ومضى على ذلك نحو اثنى عشرة سنة فهل اذا اراد احدهم الرجوع في القسمة ونقض ما فعله الاب لا يجاب لذلك ولا يكون لاحد معارضة الاخر فيما اعطاه له الاب من العين المذكورة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان زراعية اميرية اسقط حقه فيه لبنته في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضه منها بحضرة بينة شرعية فوضعت البنت يدها على الفدان المذكور وصارت تزرعه وتدفع خراجة لجهة الدوان مدة من السنين والآن مات ابوها وارادت بقية الورثة رفع يدها عن الفدان المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت الاستقاط بائنة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق لها فيه (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث كان الواقع ما هو مسطور والسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض من اراضي الزراعة متصرفين فيها بالزرع والزراعة وغرس الاشجار عن اسلافهم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع لهم فيها المدة المذكورة والآن يدعي شيخ البلد المقيم فيها المشاهدة تصرفهم بان الارض له مدعيانه

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

كان واضعا يده عليها قبلهم ثماني عشرة سنة وتر كمالهم للاتفاق بها فانكروا دعواه فهل اذا اراد شيخ البلد المذكور ان يقيم بينة على اثبات دعواه من أتباعه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم ويمنع من منازعتهم في ملكهم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع شيخ البلد المذكور من منازعة واضعي اليد والحق هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنه ادعى المسكرم غريب عاشور بن عاشور بن موسى عاشور على علي عاشور بان والده المدعى من نحو اربع عشرة سنة توفي عن ولده المدعى المذكور من غير شريك وترك فدانين ونصفا طين زراعة بمحدود اربعة وان المدعى المذكور حين مات والده كان قاصرا وسافر الى بلاد السودان وعاد من نحو سنة فوجد المدعى عليه واضعا يده على الارض المذكورة فطالبه برفع يده عنها فاعطاه منها فدانان من القطعة المذكورة ووعده بان يسلمه باقي الارض بعده حتى تلك السنة والآن اراد منازعة واضع اليد في الفدان والنصف ورفع يده عن الارض فسئل من المدعى عليه عن الفدان والنصف فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفي المذكور وانها كانت في أثره وبوضع يده على الفدان والنصف المذكورين وان المدعى اهل الارض المذكورة وتر كمال اختيارا وانه كان استقرا الامر بينهما على ان المدعى عليه يعطى المدعى الفدان المذكور الذي ذكر في دعواه انه استولاه فأعطاه له واسقط له حقه فيه في نظير مبلغ معلوم من الدراهم واقبضه المبلغ المرقوم وتسلم منه الفدان المرقوم وصدق المدعى على انه لم يكن له قبل المدعى عليه المذكور شيء من ذلك بعد ذلك فلم يصدق المدعى المذكور على ذلك فالحكم (اجاب) صرحوا بانه لا توارث في الاراضي الاميرية وان الاحق بها ابن صاحبها القادر على زراعتها ودفع خراجها وبسقوط الحق باهمال زراعتها وتر كمال الاختيار وبان الاقرار حجة على المقر فليس لابن عاشور المذكور معارضة واضع اليد على تلك الارض اذا تحقق ما هو مسطور مما ذكره المدعى عليه في جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قعاعة أرض زراعتها عند رجل آخر على قدر من الدراهم ثم بعد ذلك أراد الرهن أخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتهن ان الرهن وكل وكيل في اسقاط حقه منها وانه أسقطه له ويده وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت على الرهن انه وكل وكيل باسقاط حقه منها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى المرتهن بدون وجه شرعي ويجبر على تسليم الارض للرهن المذكور (اجاب) على الرهن دفع ما بذمته من الدين وله أخذ ارضه من المرتهن المذكور اذا لم يثبت عليه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعة من مدة يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الميرى وهي مسوحة عليه حصل له خلل في عقله فاراد احد اولاده زراعتها ودفع ما عليها فتعرض له رجل اجنبي متعللا بانها ملكه عن والده ويريد بذلك نزعها من مالكها ودخولها في حوزة غيره وجهه شرعي ولا بينة له ولا

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٣

بيده وثيقة تشهد له بذلك فهل والحال هذه ليس له ذلك ولا عبرة بدعواه (اجاب)  
لا يقضى للدعي بمجرد دعواه بدون اثبات استحقاقه ما يدعيه بطريق شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية أعطاه الآخر ونزل عنه له نزولاً شرعياً  
في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع الآخر يده عليها وصار يتصرف فيها إلى أن مات  
صاحب الأرض المسقط عن أولاد أخ ومات واضع اليد عن ابن ووضع الابن يده على  
الأرض ومضى على ذلك مدة تزيد على اثنتين وثلاثين سنة فأراد الابن أن يبيعها لآخر  
صاحب الأرض أخذها من واضع اليد بطريق الميراث عن عمهما متعللين بأنهم أحق  
بها من واضع اليد فهل لا عبرة بتملكه أم لا في الأرض الأميرية ويمنعان  
من معارضة واضع اليد (اجاب) لا توارث في الأراضي الأميرية ولا وجه معارضة  
ابن الأخ المذكورين لو اضاع اليد على تلك الأرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على أرض زراعية أميرية مدة تزيد على أربع وثلاثين سنة تملكها  
من اجني فادعي الآن رجل قريب له أنه يستحق فيها حصّة فأنكر واضع اليد دعواه  
وطال النزاع بينهما فدخل بينهما الناس بالصلح على فدان من الأرض المذكورة ودفع  
الدعي عليه للدعي قدر معلوم من الدراهم واسقط حقه في جميع ما يستحقه عنده من  
الأرض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أراد الرجوع على المسقط له  
فهل إذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحاً فإذا وليس للمسقط الرجوع على  
واضع اليد في شيء من ذلك (اجاب) ليس للمسقط المذكور معارضة المسقط له في تلك  
الأرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه واخته وله أرض  
زراعية أميرية وماتت الاخت بعد موت أخيها عن ابن أراد منازعة ابن المتوفى في أرض  
زراعية أبيه وأن يأخذ منه حصّة فيها عن أمه بطريق الميراث فهل لا يجاب لذلك ولا  
يجرى التوارث في أرض الزراعة الأميرية ويكفون لاحق بها ابن الميت المذكور  
القادري على زراعتها ودفع خراجها لاسيما وهو واضع يدها من بعد موت أبيه إلى  
الآن لنفسه خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الأميرية واللاحق بها  
ابن صاحب الحق فيها بعد موت أبيه حيث كان قادراً على زراعتها ودفع ما عليها من  
الخراج والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين تحت أيديهما قطعة أرض أميرية بزراعتها  
ويدفعان خراجها لجهة الميرى مدة ولهما أخ ثالث تارك للزراعة لا يشتغل به يكسب  
خاص به فتركتها لأكويه باختياره فبعد ذلك اسقط الاخوان حقهما منها الرجل آخر  
فاستولى عليها الرجل فحوار بع عشرة سنة مع علم أخيهما الثالث ومشاهدته لتصرف  
واضع اليد هذه المدة من غير منازعة ولا معارضة فهل إذا ادعى الآن الأخ الثالث  
أن له فيها حقاً لا يجاب لذلك (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالترك  
اختياراً فليس لمن تركها باختياره معارضة واضع اليد عليها والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٩



سنة جادى الاولى

في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه منها باختياره لا آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه من المسقط له في سنة خمس وخمسين بموجب حجة شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون والآن يريد ابطال الاسقاط واخذ الارض متعللا بأنه اسقط حقه منها لشخص آخر قبل السنة المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا يقبل قوله خصوصا أن الآخر حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد ولم يدع ولم ينزع تلك المدة (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض زراعة اميرية عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن وأراد الابن اخذها من المرتين وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتين انه اشتراها من ابن الراهن وذلك بدون ثبوت ببينة شرعية فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم الارض لابن الراهن قهرا عنه حيث كان معترفا ومقررا بالاستحقاق (اجاب) الا حق بارض الزراعة الاميرية بعد موت صاحب الحق فيها ابنه القادر على زراعتها ودفع خراجها حيث كان الحق في تلك الارض لابن الراهن المذكور ثابتا ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع وعليه دفع ما بذمة والده من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه لابنه من قطعة ارض زراعة وممكنه الحياكم منها و صار يزرعها ويدفع خراجها مدة حياة أبيه حتى مات ابو عنه وعن ورثة اخر ارادوا جعلها ميراثا عن أبيهم واخذ كل واحد منهم حصة منها بطريق الميراث عن أبيهم - فهل لا يجبون لذلك بعد ثبوت الاسقاط من الاب في حياته لابنه المذكور وتمكين الحياكم منها لاسيما وهو واضع يده عليها من حين الاسقاط الى الآن تسع عشرة سنة ولم يعارضه ولم ينزع احد فيها (اجاب) نعم لا يجبون لذلك ان كان الامر ما هو مسد كور وصرحوا بان اراضى مصر آلت لبيت المال وبان اراضى بيت المال لا يجري فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل راضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية بمدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات واضع اليد المذكور وتركها لابنيه فوضعا ايديهما عليها بمدة تزيد عن خمس سنين بعد موت أبيهما والآن يدعى رجل من اهل البلدة يقيم فيها شاهدا للتصرف فيها استخفاها بالميراث فانكر الابن ان دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة وينع من معارضتها فيها ويكون لهما التصرف فيها بالاسقاط وغيره (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر بعد مضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنها عند آخر على مبلغ معلوم من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرتين عن ورثة ذكر كور فاراد ورثة الراهن اقتسكا كما ودفع دين الرهن فانكر بعض ورثة المرتين الارتين وأفر البعض الآخر ثم حصل بينهما نزاع وتوافع لدى القاضى واصطالحا معا على ان تكون الارض بينهما

٢٩ ١٢٦٩

جادى الثانية

١ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩



٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

من اصفة فترك ورثة المرتين نصفها لورثة الراهن ووضع كل يده على ماترك له مسقة  
والآن تريد ورثة المرتين نقض الصلح واسترداد الارض فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت  
ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بفرض ثبوته  
بالترك بالاختيار فليس لمن ترك حقه منها بالاختيار معارضة واضع اليد عليها والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية رهنا عند آخر على مبلغ معلوم  
من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن بالغ فاراد الابن اخذ الارض من المرتين ودفع الدين  
لربه فادعى المرتين ان أم الابن كتبت له اثرا فهل لا عبرة بكتابة الام حيث لاحق لها  
فيها ويجبر المرتين على تسليم الارض لابن الراهن حيث كان مقر او معترفه بالااستحقاق  
فيها (اجاب) اذا كان واضح اليد معترفان بالاستحقاق في تلك الارض للابن المذكور  
يؤمر بتسليمها له وعليه اعطاء الدين الذي على ابيه من تركته اذا لم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بما مضمونه ادعى صالح نور الدين  
ابن المرحوم دسوقي من اهالي كوم اجفين على المعلم ليان المقيم معه بالناحية المذكورة  
بان من استحقاق والده جميع ثلاثة وعشرين فدانا محدودا بمحدود اربعة وجيع بناء  
ساقية كاملة العدة والا لانه وانه واضع يده على ذلك بغير حق ويريد اخذها من واضع  
اليدها الان لكونه بلغ رشيد ولم يزل ينازع المدعى المدعى عليه الى الان و يطلب  
رفع يده عنها فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده على ذلك قائلا  
انه واضع يده على ذلك بطريق البيع والاسقاط من ابراهيم افندي وان ابراهيم اشتراها  
من سعيد بك وسعيد بك اشترى ذلك من حسونة عم المدعى لانه ملكه دون المدعى وبجد  
ملكه المدعى في ذلك فالحكم (اجاب) اذا مات شخص وكان بيده ارض زراعية اميرية  
عن ابن يكون ذلك الابن احق بزراعة تلك الارض من غيره فاذا ثبت ان الارض  
المذكورة لابن المدعى ولم يوجد من الابن المذكور ما يفسد حقه منها يكون الحق  
له فيها وتزعم من يد واضع اليد عليها ويقضي له بالملك في بناء الساقية ايضا حيث اثبت  
ملك مورثه له ولم يثبت انتقاله عنه بناقل شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يستحق قطعة ارض زراعية اميرية يحجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فتركها لآخر  
باختياره فوضع يده عليها ومكنه الحماكم منها وصار يتصرف فيها مدة تزيد عن عشرين  
سنة والآن يريد التارك لها اخذها من واضع اليد فهل اذا ثبت انه تركها باختياره  
لا غير لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط  
الحق من الارض الاميرية بتركها بالاختيار فليس لمن سقط حقه منها معارضة واضع  
اليدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية أسقط  
حقه فيها لآخر في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم فوضع المسقط له يده عليها وزرعها  
مدة ثم غاب عن بلده اقل من سنة في الاشغال الاميرية فلما رجع من غيبته المذكورة

سنة جادى الثانية

١٢٦٩ ١٦

وجدرجلا اجنبيا واضعا يده على الارض المذ كورة فطلب رفع يده عنها فادعى ان ربه  
الاول اسقط حقه له فيها بعد الاسقاط الاول فهل لا عبرة بدعواه هذه بعد ثبوت الاسقاط  
من ربه او لا له ويحكم له بها وترفع يده عنها والحال ما ذكر (اجاب) الحق في زراعة  
الارض المذ كورة للسقط له او لا حيث ثبت ان ربه اسقط حقه منها ولم يوجد ما يفيد  
سقوط حقه منها وليس لربه او الحال هذه التصرف فيها ولا الاسقاط لا تحو الله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية عجز عن زراعتها  
ودفع ما عليها للجهة الديوان فتركتها باختياره ووزعها الحاكم على رجل ليزرعها ويدفع  
ما عليها للجهة الميرى فوضع الرجل يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الميرى  
مدة تزيد عن خمس عشرة سنة مع مشاهدة واضح اليد او لا تصرفه ولم يدع ولم ينازع  
واضع اليد على تلك الارض ثم مات التارك لتلك الارض المذ كورة عن ابن اراد  
منازعة واضع اليد فيها واخذها منه متعللا بان كان يزرعها ابوه ويريد اخذها من  
واضع اليد فهل والحال هذه لا يجب لذئ ويكون الحق فيها الواضع اليه حيث يمكنه  
الحاكم منها وصار يدفع ما عليها للجهة الميرى (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة  
الاميرية بالتارك اختيارا فليس لمن تركها بالاختيار ولا لابنه معارضة واضع اليد عليها  
والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة اميرية بيد رجلين مشتركة بينهما  
يزرعانها سوياً فهل اذا اراد احدهما قسمتها قسمة افراز او تمنع الآخر من قسمتها  
لا يجبر الممتنع على قسمتها وينتفعان بزراعتها سوياً (اجاب) صرحوا بان الاراضى  
الاميرية يسلك بها ما يسلك بارض الوقف فلا تجرى فيها قسمة الافراز جراً كما لا توارث  
فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مكنه الحاكم من قطعة ارض زراعة اميرية فبعد  
أن وضع يده عليها مدة وصار يتصرف فيها أسقط حقه باختياره من ربه بعد افرازه في  
جهة معينة لرجل آخر بموجب وثيقة شرعية فبعد أن وضع يده ذلك الآخر على ربهها  
المذ كورة وزرعها لنفسه من ماله اراد التارك منه منه منكر التركة فهل اذا ثبت انه  
ترك له الربع المذ كورة باختياره لا يجب لمنعه منه ويمنع من منازعته فيما تركه له  
باختياره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالتارك  
اختيارا فليس لمن ترك حقه منها معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يستحق منفعة قطعة ارض زراعة اميرية وولدان أسقط حقه منها وتركها  
باختياره حال صحته لاحد ولديه وكتبها باسمه في الديوان واستولى عليها الولد المذ كورة  
حال حياة أبيه وزرعها ثلاث سنين ثم مات أبوه واستمر يزرعها بعد موته أربع سنين ثم  
الآن اراد أخوه الآخر منازعته فيها واخذ شئ منها عن أبيه فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
الشرعى لا يكون له منازعة أخيه في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون له  
منازعة في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ساقية وقطعة ارض

رجب

١٢٦٩ ١

مطلب اراضى بيت  
المال يسلك بها ما يسلك  
باراضى الوقف فلا  
تجرى فيها قسمة الافراز

١٢٦٩ ٤

١٢٦٩ ١٨

رجب سنة

زراعة اميرية بجانبها محدودة بمحدود أربع باع الساقية وأسقط حقه من الأرض لرجل  
 في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وقبض ذلك المسقط له وصار ينتفع بذلك ويدفع خراجها  
 للجهة الديوان مدة سنين والآن أراد المسقط أن يدعى على المسقط له بجانب منها متعللاً  
 بأنه لم يدخل في الاسقاط فهل اذا شهدت البيعة الشرعية بان الاسقاط حصل منه للمسقط  
 له في جميع القطعة الأرض المذكورة بحضرتهم وحدودها بمحدودها الاربعة من جميع  
 الجهات لا يعتبر انكاره ولا دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر انكاره البيع  
 والاسقاط في المتنازع فيه بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض زراعة اميرية آجرها لآخر سنة كاه له باجرة معلومة وفي أثناءها آجرها  
 لثان قبل مضي مدة المستأجر الاول فهل لا يصح ايجاره للثاني قبل مضي مدة الاول ولا  
 يكون له نزعها منه قبل تمام مدته (اجاب) اذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة لا تكون  
 اجارة المؤخر لا آخر قبل انقضاء مدة الاجارة الاولى نافذة وليس للمستأجر الثاني معارضة  
 المستأجر الاول قبل انقضاء المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة  
 أرض زراعة اميرية تبادلا وأسقط كل منهما حقه في أرضه للآخر وتركه له باختياره  
 فوضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البديل وزرعه فهل اذا أراد أحدهما أن يرجع  
 على الآخر لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار من كل منهما (اجاب)  
 نعم لا يجاب لذلك حيث كان الامر ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت  
 وابني أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ومات ترك أرض زراعة اميرية فاستولى عليها  
 ابنا الاخ دونهم مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد ذلك تريد البنات منازعتهم فيها  
 ويطلبن نصيبهن من الأرض بطريق الارث عن أبيهن فهل لاميرات في اطيان الزراعة  
 الاميرية ولا حق للبنات المذكورات فيها بطريق الارث (اجاب) الأرض التي آلت  
 لميت المال لا تقسم بين ورثة زارعها بعد وفاته فليس لورثته انتزاعها بجهة الارث من  
 واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق أرض زراعة واضعة يدها  
 عليها وقادرة على القيام بوظائفها باعها زوجها في غيبته لرجل آخر من غير اذنها ولم تجز  
 البيع فهل والحال هذه لا يصح البيع ولا ينفذ ويؤم المشتري بتسليم الأرض للمرأة  
 المستحقة (اجاب) اذا كان حق زراعة تلك الأرض ثابتاً للمرأة المذكورة ولم يوجد ما يفيد  
 سقوط حقها منها لا يكون لاحد انتزاعها من يدها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وأم وزوجتين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار  
 ونخل ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعة اشتراها في حال  
 حياته وحفر فيها ساقية فهل يقسم جميع ما كان يورث بين ورثته بالفريضة الشرعية  
 سوى أرض الزراعة الاميرية فانه لا يجري فيها التوارث بل يختص بها الابن وحده دون  
 لاناث (اجاب) مات تركه المتوفى مما يورث عنه ومنه بناء الساقية يقسم بين ورثته بالفريضة

٢٨ ١٢٦٩

شعبان ٧ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

الشرعية ولا توارث في ارض الزراعة التي آلت لبيت المال واللاحق بزراعتها بعد موت  
 مزارعها الابن اذا كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المثلث الاميرية والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات عن امه و بنته وزوجتيه وشقيقتيه واخوين لاب وترك ارض  
 زراعة اميرية فاستولت عليها الاناث وطلب الاخوان لاب نزعهما من فرفع الامر للحاكم  
 فنع الاخوين وأفر الاناث عليها ثم ماتت الام والبنت والزوجة وبقيت الارض تحت  
 يد الشقيقتين بتكليف الحاكم تزراعها وتدفعا من خراجها لجهة الديوان ثم مات احد  
 الاخوين المذكورين وبقي الاخر يريد نزاع الارض من واضععي اليد ويدعي انه احق  
 بهما من الاناث لكونهما ماتت عن اخوه وبنت اخيه وهو يستحقهما من جهتهما فهل لا يجب  
 لذلك ويكون الحق فيها لواضععي اليد حيث مكنتهما الحاكم منهما مع قدرتهما على زراعتها  
 ودفع خراجها (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزرعها وينتفع  
 بها ويدفع خراجها من غير ما نزع له فيها تلك المدة والآن يدعي رجل من اهل البلد  
 مشاهد تصرف واضع اليد بانه يستحقها بالميراث الشرعي عن قريب له مات من قديم  
 الزمان فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة  
 حيث لا مانع عنه من التداعي ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع من  
 منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) ارض الزراعة التي آلت لبيت المال  
 ليست تركة عن مزارعها فلا تورث عنه فلا يجب للرجل المذکور ان يتزاع تلك الارض  
 من واضع اليد عليها ولا تسمع دعواه عما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مات عن ابن وبنتين وأخ واولاد ابن ابن عمه وترك قطعة ارض زراعة اميرية  
 فوضع الابن يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها الى جهة الديوان مدة من السنين  
 الى ان مات عن ذكرا ولا فوضع اخوه المتوفى اولاد يده على الارض المذكورة وصار  
 يزرعها ويدفع خراجها الى جهة الديوان مدة من السنين الى ان مات عن بنتي اخيه وعن  
 أبناء ابن ابن عمه فوضع اولاد ابن ابن عمه المذکور ايديهم على الارض  
 المذكورة بعد موته وصاروا يزعمونها ويدفعون خراجها الى جهة الديوان ومكنتهم  
 الحاكم منها مدة من السنين والآن تريد بنتا المتوفى اولاد منازعة اولاد ابن ابن عم  
 ابيهما في الارض المذكورة وتريد ان اخذ نصيبهما في الارض المذكورة بطريق  
 الميراث عن ابيهما واخييهما فهل والحال هذه لا تجابان لذلك ولا يجري التوارث في  
 الارض الاميرية ويكون الحق فيها لواضعي ايديهم عليها حيث كانوا قادرين على زراعتها  
 ودفع خراجها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية كما صرح به  
 علماءنا فليس للبنتين المذكورتين ان تزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها  
 والحال هذه بطريق الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعة

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩



اميرية تعدى شيخ البلد واخذها منهم بالا كراه وسلمها الرجل اجنبي فوضع يده عليها  
وزرعها فهل اذا زال الا كراه ولم يوجد من رب الارض ما يفيد سقوط حقه منها يكون له  
اخذها واستردادها من واضع اليد عليها بغير طريق شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من  
الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من الارض المذكورة يكون له استرداد الارض  
من المتعدى عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعية  
اسقط حقه فيها لزوجته وعتقائه وتركها لهم باختياره ووضعوا ايديهم عليها في حال حياته  
وذلك بموجب وثيقة شرعية واوصى لعتقائه ايضا باعيان من اثاث منزله وتقدر معلوم  
من الدراهم ثم بعد ذلك مات عن ورثة فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وكان  
الموصى به لا يزيد على الثلث واراد الورثة ابطال الوصية ونزع الطين من واضع اليد  
لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له ولعيه ارض زراعية اميرية فاخذ العمان جانباً منها وتركا الباقي  
منها لابن اخيه بما باختيارهما فوضع ابن اخيه يده عليها من مدة اربعين سنة وهو  
يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد  
العمان الرجوع فيما تركه لابن اخيه بما باختيارهما من نصيبهما فهل اذا كانا حاضرين  
ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهما ساكتان من غير نزاع لا يجابان لذلك (اجاب)  
ليس لمن ترك حقه من ارض الزراعة الاميرية واسقطه لغيره باختياره معارضة المسقط  
له فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض غرس فيها  
فخلوا بني فيها بناء من نحو عشرين سنة ثم مات عن اولاد قصر فوضع رجل اجنبي يده  
عليها بدون وجه شرعي فهل اذا بلغ القصر يكون لهم اخذها ونزعها من واضع اليد عليها  
حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها عن ابيهم (اجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء على  
مال القصر ويؤمر برفع يده عن ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
ارض زراعية اميرية واضع يده عليها يتنفع بها ويزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة  
تزيد على خمس وثلاثين سنة ادعى عليه الا ان رجل بان الارض المذكورة كانت لمجده  
ابي امه ويزيد اخذها منه بطريق الميراث عن جده ابي امه فهل يكون الحق فيها لو اضع  
اليدها ولا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية سيما ان الذي مكنته من الارض  
المذكورة الحاكم الذي له ولاية التمكن بعد موت من كان له الحق فيها (اجاب)  
لا يجرى التوارث في الاراضي الاميرية فليس للرجل المذكور ارضه واضع اليد على  
تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض زراعية  
فيها بعض فخل عن ابيه مسدة نحو ثمان وعشرين سنة وهو يتنفع بها ويدفع خراجها  
لجهة الديوان المدة المذكورة من غير معارض والآن ادعى عليه رجل بانها ملك له عن  
ابيه ويريد نزعها من يده فانه يدعو له والحال ان ابا المذعي شاهد ابا المذعي عليه اكثر

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

رمضان

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤



من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملك في أملاكهم وأبو المدعي حاضر  
موجود معه ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع  
دعوى وارثه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المذکور ان كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى بنت أخيه قطعة أرض زراعة  
أميرية وتركها لها باختياره فوضعت يدها عليها وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على خمس  
وعشرين سنة وهي قادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها ومكثها الحياكم منها ثم بعد  
ذلك مات المصاحب الأرض عن أولاده فأرادت الأولاد الرجوع في الأرض على بنت  
المصاحب فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضتها في ذلك حيث تركها أبوهم  
لها باختياره (أجاب) نعم لا يجاب أولاد المتوفى لذلك إذا كان الأمر كذلك إذا لم يترك  
أرض الزراعة الأميرية يسقط بالاسقاط والتكليف اختيارا والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وثلاثة أعمام أشقاء وتركت ما يورث عنها شرعا يسد  
زوجها فطلبت الأم أخذ ما يخصها من تركتها ابنتها فنعها الزوج متعللا بأن له حصة فيما  
تركته أبو الزوجة من الاطيان الاميرية بالميراث عنها فهل لا يجاب لذلك ولا يجري  
التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويقسم جميع ما تركته الزوجة المذكورة بين ورثتها  
بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) جميع ما تركته المتوفاة  
المذكورة مما يورث عنها شرعا يقسم بين ورثتها المذکورين بالقرينة الشرعية حيث  
لا وارث لها سواهم فلامها الثلث فرضا ولزوجها النصف كذلك ولا عمامها العصبية  
المذکورين الباقى تعصيا يقسم بينهم وليس لاحد الورثة منع باقهم عما يخصه من ذلك  
بدون وجه شرعي ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة  
قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخوته في معيشة واحدة واضعين  
أيديهم على ثمرات معين وعلى قطعة أرض مجاورة للثمن مدة نحو ثمان في عشرة سنة وهم  
يتصرفون فيها بالزراعة ويدفون خراجها للجهة الديوان ويزرعون فيها أشجارا وغير  
ذلك ادعى الآن رجلا أن على أحد الأخوة بأن لها حصة في بناء البئر فادعى المدعي عليه  
أنه اشترى منهما الحصة فهل إذا أثبت الشراء منهما بالبينة الشرعية تندفع دعواهما  
عنه وإذا لم يثبت دعوى الشراء منهما لا يسرى اعترافه على أخوته حيث كانوا منكرين  
لدعوى الرجاين المذکورين وإذا ادعى بالحصة في الأرض المذكورة بعد هذه المدة  
وأنتكر ادعى عليه مع أخوته استعقا قهما لشيء منهما مع حضور المدعين في البلد  
وه شاهدتهما لتصرف المدعي عليهما فيما عاذا كرو عدم مانع يمنعهما من الدعوى في المدة  
المذكورة لا تسمع دعواهما (أجاب) لا قرارة قاصرة على المقر المذکور يؤخذ  
هو به فقط حيث لم يثبت دعواه انتقال الملك له من المدعين ويسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية بأهمل زراعتها وتركها باختياره فلا تسمع دعوى المدعين المذکورين

١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

بتلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة  
ارض زراعية اميرية من مدة عشرين سنة وهو يزرعها ويتفج بها لنفسه بالزرع والغرس  
والهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن  
ادعى عليه جماعة بعدم موت والدهم انهم يستحقونها عنه فهل اذا كان والدهم حاضرا  
ومشاهدا تصرف واضع اليد خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع  
دعواهم كما لا تسمع دعوى والدهم لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية  
تبادلا واسقط وترك كل منهما حقه من ارضه للآخر باختياره من مدة خمس وعشرين  
سنة وزيادة ووضع كل منهما يده على ما تركه له الآخر من الارض باختياره وصار  
يتصرف فيه الى الآن فهل اذا مات كل من المتبادلين عن ورثة واراد ورثة احدهما  
الرجوع على ورثة الآخر ونقض المبادلة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية  
ويمنع كل منهما من معارضة الآخر بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب ورثة كل من  
الرجلين المذكورين لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يده قطعة ارض  
اميرية استولى عليها باذن صاحب الحق في حياته مدة نحو سنة بعد تركه له باختياره ووضع  
يده عليها بعد موته فخمس سنين وهو يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان مع تمكين  
الحاكم منها ثم بعد ذلك ادعى رجل ان هذه القطعة كانت تحت يدا بن عمه الميت ويريد  
نزعها بطريق الارث عنه فهل اذا اقام المدعي بينة كشيخ البلد واعوانه على دعواه لا تقبل  
هذه البينة منه ولا يجاب لذلك لاسيما مع انكار المستحق كون المدعي ابن عم الميت ومع  
مشاهدة المدعي تصرف واضع اليد فيها هذه المدة من غير مانع يمنع من ذلك (اجاب)  
لا توارث في الاراضي الاميرية فليس لابن عم من كانت الارض تحت يده حال حياته  
اخذها بالميراث بعد وفاته وهذا على فرض ثبوت قرابته له بل الحق فيها لمن مكنه الحاكم  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة ارض زراعية اميرية ولهم فيها  
شركاء فامرهم رجل ذو شوكة باسقاط منفعة تلك الاطيان المشتركة بينهم وبين غيرهم  
له فابوا عن ذلك فامرهم على اسقاط منفعتها لكرها شرعا فاسقطوها له على الوجه  
المذكور فهل لا ينفذ الاسقاط في حق غيرهم بدون اذن الغير واجازته ولو كان بالطوع  
واذا تحقق الاكراه على الاسقاط المذكور لا ينفذ في نصيبهم ايضا (اجاب) لا ينفذ  
الاسقاط في نصيب الغير بدون اذنه واجازته ولو كان ذلك بالاختيار واذا تحقق  
الاكراه الشرعي على الاسقاط فلم يكره ابطاله في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم غاروقه رهنه على  
قطعة ارض زراعية اميرية ووضع المرتهن يده عليها سنتين ثم مات المرتهن عن  
ابن قاصر وعن ابيه فترك الراهن حقه منها واسقطه باختياره لابي المرتهن وعمه في

سنة	شوال	
١٢٦٩	١٦	نظير مبلغ زائد عن قدر الرهن وأبقى الراهن دراهم الرهن التي آلت للقاصر عن أبيه عند أي المرتن وعنه المسقط لهما فهل إذا طلب الابن القاصر بعد بلوغه أخذ الطين أو الحاسبة على ربح المال لا يكون له ذلك ولا يكون له الانصيب من القدر الذي دفعه أبوه للراهن فقط (اجاب) نعم لا يكون للابن المذكور ذلك والحال هذه وله المطالبة بما آلت اليه من مورثه من الدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة رهنوا أرض زراعة اميرية عند رجل آخر وأباحوا له منفعتها وصار يزرعها وينتفع بزراعتها ويدفع ما عليها من الخراج الى الميرى ثم طلب المرتن دراهمه التي اعطاها لهم فقالوا له القدان يؤجر بمائة قرش وأنت تدفع للميرى ستين قرشا يبقى لنا في كل سنة أربعون قرشا يخصم لنا من أصل المبلغ الذي دفعته لنا فهل لهم ذلك أو ليس عليه الا الخراج الاصل الذي دفعه للميرى (اجاب) على الجماعة المذكورين دفع ما ثبت عليهم من دين الغاروقه لربه وليس لهم مطالبة المرتن باجرة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية رهنها عند آخره على قدر معلوم من الدراهم غاروقه لينتفع بها الى ان يقدر على الدراهم يدفعها ويأخذ طينه فوضع يده المرتن عليها خمس سنين وهو يزرعها ويدفع خراجها بدون عقد اجارة فأراد الراهن اقتسكا كما من يدا المرتن ومحاسبة المرتن على ربح الارض فهل لا يجاب للحاسبة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة اميرية عند آخره على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن ثم مات الابن عن بنت وعن ابن ابن عم ثم بعد مدة تزيد على عشرين سنة أراد ابن ابن العم ان يأخذ الارض من المرتن بطريق الميراث عن عمه الراهن وأن يدفع دراهم الرهن فامتنع المرتن من ذلك فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية ويمنع ابن ابن العم من معارضة المرتن في ذلك (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبيت المال فليس لو ارث من كات في يده معارضة واضع اليد عليها وانتزاعها من يده بجهة الارث بل يكون الحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها حيث لا ابن لمالك منفعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من أرض زراعة اميرية في نظير قدر معلوم من الدراهم لثلاثة اخوة فاستولوا عليها مدة من السنين ثم مات المسقط وبعدهم تزيد على خمس عشرة سنة ارادت ورثته نزع الارض من واضعي اليد متعللين بان الاسقاط بدون ثمن المثل فهل والحال هذه لا تنزع ممن هي تحت أيديهم (اجاب) ليس لو رثته المسقط انتزاع الارض من المسقط لهم بعد تحقق الاسقاط من مورثهم بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللهم بما ذكروا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما قاصر وأخوه الكبير وصى عليه وعلى ماله من قبل أبيه ولهما أرض زراعة وضع يده عليها ابنه الكبير وصار يزرعها ولا أخيه
١٢٦٩	٢٥	ذی الحجة
١٢٦٩	٨	٨
١٢٦٩	٨	٨

بطريق الوصاية عليه مدة سنين وللقاصر ام رهنهت قطعة ارض من تلك الارض عند رجل اجنبي واخذت منه مبلغا من الدراهم متعلقة بانها تخص ابنها القاصر وذلك من غير اذن وصيه واجازته فهل يكون للوصي رفع يد الرجل المذكور عن الارض ولرب الدين الرجوع بدراهمه على من اخذها منه حيث لم يكن للام المذكورة ولاية ذلك ولا اذن وصيه ولا اجاز (اجاب) لا عبرة بهذا التصرف الصادر من الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة اميرية رهنها ربها على دراهم معلومة ولم يسلم الراهن الارض للرهن الى ان مات فوضع قريبه يده عليها مدة ست سنين وهو يزرعها ويدفع خراجها ثم بعد ذلك دفعها الحاكم لرجل ومكنه منها فهاذا ذلك الرجل يستأننا وصار يدفع ما عليها من الخراج مدة ثمان سنين ثم بعد مضي المدتين المذكورتين قام رب الدراهم يطالب قريب الراهن بالدراهم متعلقة لابنه هو الذي وضع يده على الارض اولا فهل والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث كان الامر ما هو مذكور بالسؤال ويتعلق الدين بتركة الميت ان كان له تركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض خراجية اميرية فيها نخيل وهو واضع يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيها ببيع بعضها وبيع ثمره النخيل ثم مات ووضع ابنه يده عليها من بعده مدة تسع سنين وهو يتصرف فيها ايضا والآن ادعى عليه رجل بانها وقف من ابيه لمجهة كذا متعللا بان بيده حجة بذلك لم يثبت مضمونها شرعا فهل لا تقبل دعواه بدون اثبات شرعي ولا عبرة بحجة لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب) لا يرضى بالوقف بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه وعمه وصحبت عليه فاستولى على بعضها رجل اجنبي متعللا بان يستحقها بطريق الميراث عن جدته ام امه فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويجبر على رد ما اخذ منها للمستحق المذكور (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبنت المال فليس للرجل الذي استولى على بعضها المذكور حق فيها بطريق الارث ويؤمر بردها على من كانت في يده الممكن فيها من قبل الحاكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين قاصرتين منها وله قطعة ارض زراعة اميرية فوضعت الزوجة التي هي أم اليثيمين يدها عليها وصارت تزرعها لليثيمين وتدفع خراجها مدة خمس سنين يتمكن شيخ البلد لها منها والا ن تريد اخوة الميت تزرعها منها متعللين بانهم يستحقونها بالميراث الشرعي عنه فهل لا يجابون لذلك ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويمنعون من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبنت المال فلا تقسم بين ورثة من كانت في زراعتها قسمة الميراث ويكون الحق فيها لمن يملكه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية يحجز عن زرعها ويدفع

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩



ذى التعدة سنة

خارجها فتركتها باختياره فوزعها شيخ البلد على غيره فوضع يده عليها وزرعها مدة ثم بعد موت التارك لها أخذها شيخ البلد من الغير المذكور ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خارجها الى الآن حتى مضى من حين الترك أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع فيها تلك المدة والآن يريد ابن عم التارك لها أولاً باختياره منازعة واضع اليد فيها متعللاً بأنه يستحقها بالميراث عن ابن عمه فهل لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب ابن العم المذكور لذلك والحال هذه والحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعية أميرية تركها صاحبها وزرعها واضع اليد باذن الحاكم مدة من السنين ثم جاء صاحبها وأسقط حقه فيها لو اضع اليد في تضيير مبلغ معلوم من الدراهم وأخرج له بذلك حجة قديمة وصارت ملكه لا معارض له فيها واستمر يزرعها مدة من السنين ثم مات المسقط بخاء ولده الآن يعارض المسقط له من أبيه منكر الأسقاط مدعيًا بأنهارهن تحت يده من قبل أبيه فهل اذا ثبت الأسقاط من أبيه بالبينة الشرعية على طبق ما في الحجة يمنع من معارضته ولا يمكن من انتزاعها منه (اجاب) اذا ثبت الأسقاط بالوجه الشرعي في الأرض المذكورة من والد المتنازع لا يكون لولده معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي ولا يمكن من انتزاعها منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين زراعية أميرية تركه لآخر في مقابلة دين عليه وفي مقابلة قدر معلوم من الدراهم أخذ منه أيضاً وترك له الفدان باختياره ووضع يده عليه مدة من السنين ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد على واضع اليد وأخذ منه أربعة عشر قيراطاً ودفعها للرجلين بالكره عن واضع اليد متعللاً بأنهما وارثان مع التارك المذكور ومع حضورهما وما شهدتهما تصرفه وتصرف من تركه وتركتهما باختيارهما نحو عشرين سنين فهل اذا ثبت ان شيخ البلد أخذ الأربعة عشر قيراطاً بالاكراه ودفعها للرجلين المذكورين بغير الاثر لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لشيخ البلد المذكور ولا غيره انتزاع أرض الزراعة الاميرية من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية عن جده مدة تزيد على عشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خارجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها وبعد ذلك تعدى شيخ البلد فاستولى عليها بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت التعدى ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها له (اجاب) ليس لشيخ البلد المذكور انتزاع تلك الأرض من واضع اليد عليها بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده اطيان أميرية يزرعها ويدفع خارجها لمجته الديوان فاوصى لولاد ابنه بثلاث الاطيان المذكورة بعد موته فهل لا تصح الوصية

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٧



١٧ ١٢٦٩

مطلب لا تصح الوصية  
بالاطيان الاميرية

١٧ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

المذكورة واذا اراد اولاد الابن أخذ الثلث الموصى لهم به بطريق الوصية لا يجابون لذلك  
(اجاب) الاراضى التى آلت لبنت المال ليست مملوكة لمزارعيها فلا يجزى فيها التملك  
الشرعى والوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت فلا تصح الوصية بها والله تعالى اعلم  
(سئل) فى رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعة اميرية خاصة به على حديثه من قبل  
المساحة بمدة سنين ثم مات كل من الرجلين عن ورثة وصار كل من الورثة يزرع ارض مورثه  
الخاصة به ويدفع خراجها مدة تزيد عن اربعين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة  
والآن تريد ورثة احدهما منازعة ورثة الاخر مع اقامتهم بالبلد ومشاهدتهم لتصرف  
واضع اليد بان مورثهم يستحقها وآلت لهم عنه فانكروا وضع اليد دعواهم فهل لا يجابون  
لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى تلك المدة ويمنعون من منازعة واضع اليد فيها بدون  
وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر بعدمضى تلك المدة والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) فى رجل أسقط حقه لاختيه من أبيه فى خمسة افدنة وتركه لهما باختياره  
فى نظير قدر معلوم من الدراهم وهما قادران على الزراعة ودفع الخراج فهل اذا ثبت  
الاسقاط والترك بالاختيار بالوجه الشرعى وأراد الاخ ان يرجع عليهما لا يجاب لذلك  
(اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن  
ثبت عليه الاسقاط والترك اختيارا معارضة المسقط له ولا يكون لمن أسقط حقه منها  
انزعاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكور  
واناث وترك ما ورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته قطعة ارض زراعة اميرية فهل اذا  
أرادت الاناث ان يأخذن فى الارض المذكورة بطريق الارث لا يجبن لذلك واذا تعللت  
الاناث بان والدهن أسقط لهن حقه فى الارض المذكورة وشهدن شيخ البلدا لا تقبل  
شهادته لهن ولا يقضى بهذه الشهادة (اجاب) لا توارث فى ارض الزراعة الاميرية ولا  
يقبل القاضى شهادة مشايخ البلدان والله تعالى اعلم (سئل) فى أربعة اخوة أشقاء  
لهم قطعة ارض زراعة اميرية عن والدهم تصرف فيها احدهم بدون اذنهم واجازتهم  
باسقاط حقه وحقوقهم فيها فهل اذا لم يأذوا فى الاسقاط ولم يؤكلوه ولم يحجزوه ينفذ  
الاسقاط فى نصيبه دون نصيبهم ويؤثر واضع اليد برفع يده عنه وتسليمه لهم (اجاب)  
لا يملك الاخ المذكور اسقاط حق اخوته من الارض المذكورة بدون اذنهم فحقهم  
بعد اسقاط اخيهم باق فيما يخصهم حيث لم يوجد منهم ما يفيد السقوط والله تعالى اعلم  
(سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك ارض زراعة اميرية فوضع الذكور  
ايديهم عليها وصاروا يزرعونها ويدفعون خراجها لجهة الديوان من نحو ثلاثين سنة  
وزيادة مع مشاهدة اخواتهم فى ذلك والآن أرادت الاناث ان يأخذن نصيبهن فى  
الارض المذكورة بطريق الميراث عن والدهن فهل والحال هذه لا يجزى التوارث فى  
ارض الزراعة الاميرية وليس للاناث حق فيها بطريق الميراث (اجاب) لا توارث فى

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٣٠

الاراضي الاسيرية فلا تقسم بين ورثة مزارعيها بعد وفاته قسمة الميراث واللاحق بها  
اولاده المذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤناتها بيت المال والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مستول على ارض زراعية اميرية اسقط له الحق فيها من كانت تحت يده قبل  
ثم بعد موت المسقط اراد ابنته نزع الارض عن هي تحت يده الا ان مدعيها ان الاسقاط  
الواقع من ابيه كان بطريق الاكراه بالحبس والضرب ولم يكن معه بينة تشهد بان اياه  
اكراه بالحبس والضرب على الاسقاط فهل يكون الحق في تلك الارض لواضع اليد عليها  
(اجاب) الحق في تلك الارض للمسقط له حيث لم يتحقق الاكراه على الاسقاط والترك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية تلقاها بالاسقاط عن  
رجل مات وصار ينتفع بها أكثر من خمس عشرة سنة ويدفع خراجها للجهة الديوان  
المدة المذكورة ادعى عليه رجل يزعم انه قريب للمسقط وان الحق في الارض المذكورة  
كان له وان المسقط لم يكن له حق فيها فانكر واضع اليد دعواه والحال ان المدعي كان  
حاضرا موجودا مشاهدا تصرف المدعي عليه فيها هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكره والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية شاركه في زرعها  
رجل مدة اربع سنوات والمستحق يدفع ما عليها من الخراج وحده فامتنع عن الشركة  
فخذه الرجل من ذلك متعللا بانه سعى معه في خلاص الارض المذكورة من المتعهد الذي  
كان واضع يده عليها بغير حق فهل يكون مستحقها الامتناع عن الشركة حيث كان  
الحال ما ذكره ولا عبية بتعلل الرجل المذكور سيما وانه يدفع ما عليها من الخراج الى  
الآن ومكتوبة باسمه في دفتر التكليف (اجاب) لا يجبر رب الارض على المشاركة في  
زراعة ارضه وتعلل المزارع مع رب الارض بما ذكره لا يثبت له حقا فيها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل افرغ له جماعة عن اطيان لافي مقابلة شيء ثم اخذت منه تلك الاطيان  
اقطاعا لرجل آخر من طرف الميرى بعد وضع يده عليها وزرعها لها ويريد ذلك الرجل  
المفروغ له ان ياخذ بدل تلك الاطيان اطيانا اخرى من الجماعة المذكورة من متعللا في  
ذلك بانه حيث وقع في هذا الامر لا يصح ان يكون ذلك الامر مختصا به دون غيره من اهل  
الناحية فهل ليس له ذلك (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك فلا مطالبة له ببدل  
تلك الاطيان والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد اناث وله ارض  
زراعية اسقط حقه منها لهم ولغيرهم من زوج بنته وزوجته ووضع كل يده على ذلك وهو  
ينتفع بها ويؤدي ما عليها للجهة بيت المال وقيدت باسمائهم نحو سبع وعشرين سنة وزيادة  
ثم مات المسقط عن اولاده المذكورين وله ابن عم اب اراد منازعة واضع اليد على  
الارض المذكورة بان له فيها حقا بطريق الميراث عن الميت المذكور وتعلل بان  
الاسقاط فيه لا اولاده الا ناث غير صحيح والحال انه حاضر وموجود مع واضع اليد على

الارض المذكورة ومشاهد تصرفهم فيها هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع فهل لا يجاب لاخذ شي من الارض المذكورة ولا حق له فيها والمحال هذه (اجاب) نعم لا يجاب العاصب المذكور لا تنزع الارض من واضعي اليد عليها حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أخت شقيقة وعن ابن عم عاصب وتحت يده قطعة ارض رهن على قدر معلوم من الدراهم فوضع ابن العم يده على الارض فهل والمحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم على الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) بعد استيفاء ديون المتوفى من غرمائه تقسم بين ورثته كباقي متروكاته ولكل واحد من الورثة المطالبة بما يخصه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من داروطاحون وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فهل اذا مات الابن عن ابنتين بالغين قبل القسمة وأرادت العتاتان اخذ ما يخصهما من تركة أبيهما في الدار والطاحون فنعهما ورثة الابن قائمين ان من ياخذ في الدار والطاحون ياخذ في الاطيان لا يجابون لذلك ويكون للعتين المذكورتين اخذ ما يخصهما في الدار والطاحون دون ارض الزراعة الاميرية فانه لا يجري فيها التوارث (اجاب) لا تجبر العتاتان المذكورتان على زراعة الارض الاميرية التي كانت بيد أخيهما ولهما اخذ ما يخصهما من تركة مورثهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وخلف ارضا بعضها ابعادية رزقة بغير مال لجهة الميرى وبعضها ارض اميرية عليها خراج لجهة الميرى وترك ثلاثة اولاد ذكور وبنتا وزوجته فهل ترث البنت والزوجتان في منفعة الارض الاميرية كما ترث في الابعادية الرزقة اولاد كور خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في اراضي الزراعة الاميرية والا حق بزراعتها ابناء المتوفى عنها حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية مات عن ورثة ذكور واناث ومن جملة الورثة زوجتان وبنت أسقط حقه لهن وكان الاسقاط في ارض الزراعة المذكورة في حال حياته مع صحته وسلامته فوضعن ايديهن على الارض المذكورة من نحو خمس عشرة سنة فهل اذا اراد باقي الورثة الذكور منعهن من الارض المذكورة والمحال هذه لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط من المورث المذكور حال صحته في ارض الزراعة الاميرية لزوجته وبنته لا يكون لباقي الورثة معارضة المسقط لهن في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المرتن عليها وزرعها سنة وبعد السنة المذكورة اخذ الراهن من المرتن قدرا معلوما من الدراهم وأضيف على المبلغ الاول وصار الجميع ديناً على الراهن وأباح للمرتن أن يزرعها سنة ثانية فهل اذا دفعه المرتن ديناً

١٢٧٠

٣٠

١٢٦٩

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٩

٥

١٢١٩

٢٦

محرم

١٢٧٠

٢

سنة

محرم

١٢٧٠

٢

للا رهن ولم يزرع الارض ولم يكن مستأجر لها فيكون على الراهن دفع دراهم الرهن  
وله افتسكا كما من يد المرتن (اجاب) نعم للراهن رفع يد المرتن عن الارض المذكورة  
وعليه دفع ما بذمته من الدين لربه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة  
واضعين أيديهم على أرض زراعة اميرية تلقوها عن أبيهم مدة تزيد على عشرين سنة وهم  
يتصرفون فيها مع تمكين الحاكم لهم ثم انهم بعد هذه المدة ادعت الآن بنات عمهم ان لمن  
فيها حصّة بطريق الميراث عن أبيهن فهل والحال هذه لاميراث في أرض الزراعة الاميرية  
وليس لبنات العم معارضة اولاد العم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع دعوى  
بنات العم المذكورات بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فممن مات وترك  
أرضاً خارجة حقالة ولم تكن له ذرية يذكو فهل اذا مكن الحاكم الذي له ولاية  
التمكين شخصاً من هذه الارض تكون حقالة ويختص بهادون غيره وليس لاقارب  
الميت معارضة بهذا التمكين (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
فليس لورثة الميت في المذكور بن حق فيها بطريق الارث عنه والحق فيها والحال  
هذه لمن مكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض  
اميرية ممسوحة عليه خاصة به وله أخ فأت من مسحت عليه عن ابنين ومات  
الاخ عن بنت فوضع الابن ان عليها أيديهما عن أبيهما ثم مات احدهما عن اخيه  
فوضع الاخ يده عليها كذلك ومكنه الحاكم منها فهل اذا باعت بنت عم واطع  
اليده بعض تلك القطعة لاحد لفهمها ان لا يباح حقها فيها وانما ترث في الاطيان  
الاميرية عنه لا يصح ذلك البيع ويمنع المشتري منها والحال هذه من معارضة صاحب  
الحق الواضع اليد عليها (اجاب) البيع من المرأة المذكورة والحال ما ذكره موقوف  
على اجازة صاحب الحق في الارض المذكورة حيث لم يكن للبائعة ولا لابيها حق فيها  
كما هو مذكور فان اجازة صاحب الحق نفذ على انه اسقاط وان رده بطل والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة تستحق قطعة أرض زراعة اميرية اسقطت حقها فيها لاخر في نظير  
قدر من الدراهم طائفة مختارة بحضرة نائب القاضي وكتب بذلك حجة شرعية واستولى  
المسقط له على الارض وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم بعد هذه المدة  
ارادت المسقط الرجوع في الاسقاط متعللة بانه كان شيخاً بلداً عليها فهل والحال هذه  
لا عبرة بعللها بذلك حيث ثبت بالبينّة الشرعية انها اسقطت حقها منها طائفة مختارة  
وليس لها معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من  
المرأة المذكورة فيما تستحقه من أرض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي ولم يثبت  
الاكرام على ذلك الاسقاط لا يكون للمسقط معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة رهنها عند آخر على مبلغ  
معلوم من الدراهم وصار يزرعها مدة فهل اذا اراد الراهن ان يدفع دراهم الرهن المرتن

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٤



وياخذ أرضه يجاب لذلك ويجبر المرتن على تسليمها للراهن سميان المرتن معترف  
ومقر بانها للراهن خاصة (اجاب) للراهن المذكور أخذ أرضه ممن هي تحت يده  
حيث لا مانع ويلزمه دفع ما عليه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن ابن وخمس بنات وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وخلف أيضا  
طينا أمير يافخو تسعة أفدنة بعضها تلقاه بالشراء وبعضها أثر عن أبيه فوضع الابن  
المذكور يده على الطين المذكور بعدموت والده وصار يرزعه لنفسه وقسمت التركة  
بينهم ما عدا الطين المذكور فهل يكون الطين المذكور كله للابن ولا شيء للزوجة  
والبنات فيه بالميراث ولا حق لمن أيضا في الثمن المدفوع في الطين الذي اشتراه والدهم  
(اجاب) الاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها انه اذا كان  
قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج ولا يجزى التوارث في أرض الزراء  
الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده جانب من الاطيان الاميرية  
انتقلت اليه عن كانت تحت يده في مقابلة دراهم دفعها من ماله ومات عن بنتين وابن  
بالغين فهل يكون الحق في الاطيان المذكور للابن البالغين القادرين على زراعتها  
دون البنتين المذكورتين واذا كان الاخوان المذكوران في معيشة واحدة بعد ابيهم  
وحصل من كسبهما أموالا وأمتعة يقسم جميع ما تحصل من كسبهما الخاص بهما بينهم  
متأصلة واذا تعلق أحدهما بانه هو المتصرف لا عبرة بتعلقه حيث التحل ما ذكر (اجاب)  
ينتقل الحق في أرض الزراعة الاميرية بموت صاحب الحق عنها لابنيه المذكورين  
حيث كانا قادرين على زراعتها ودفع مؤنهما وما تحصل بكسب الاخوين يقسم بينهم  
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ رائد عما يخصه مما يأيديهما بدون مخصص شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلاحين اسقطوا حقهم في قدر معين من أرض زراعية  
اميرية كانوا يستحقونه بوضع أيديهم عليه سنين لرجل وباعوا له أيضا جانب شجر  
وسواقي بالارض المذكورة على يد قاض طائعين مختارين في مقابلة ما أخذوه من بدا  
الاسقاط وثن الشجر والسواقي وجره القاضى حجة شرعية بالشراء والاسقاط  
المذكورين ووضع المسقط له الذي هو المشتري يده على ذلك كله سبع سنين ولم ينزع  
أحد في ذلك مع تصرفه في جميع ذلك تلك المدة ثم توفي المسقط له المشتري المذكور  
ورثه فوضعوا أيديهم على الطين والاشجار والسواقي وصاروا يتصرفون في ذلك  
حسب ما كان عليه مورثهم مدة خمس سنوات ولم يتعرض لهم أحد من المسقطين  
وغيرهم والآن قام جماعة من ورثة بعض المسقطين البائعين مع بعض المسقطين البائعين  
وادعوا على ورثة المسقط له المشتري المذكور بان اسقاط وبيع بعضهم ومورث  
بعضهم لمورثي واضعى اليد كان باكرامهم بيعة تشهد بذلك فعارضهم ورثة المسقط  
له المشتري بان الاسقاط والبيع كانا عن طوع واختيار بمقتضى بيعة عدول وقد أقر

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢١



سنة

محرم

١٢٧٠

٢٢

بذلك وبأنهم ادعوا عليهم بعين هذه الدعوى عند المحاكم ومنعوا عن المعارضة وبأن المدعين المذكورين اقرروا بعد وفاة المسقط له المشتري بان الاسقاط والبيع المذكورين كانا عن طوع واختيار فهل حيث ثبتت اقرارهم بما هو مذكور بالبيننة الشرعية يمنعون عن معارضة ورثة المسقط له المشتري المذكور (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره حيث ثبت الاقرار بالوجه الشرعي عن طوع واختيار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق قطعة ارض اميرية اسقطت حقها منها لزوجها طائفة مختارة على يد بينة من المسلمين واستولى عليها زوجها مدة عشرين سنة ثم بعد ذلك باعت المرأة تلك القطعة المذكورة لرجل آخر بغير اذن زوجها فهل والحال هذه لا يكون للمشتري نزعهما من يد الزوج ويكون الحق للزوج حيث ثبت الاسقاط له بالبيننة الشرعية (اجاب) ليس للمسقط المذكورة بعد تحقق الاسقاط منها لزوجها بالاختيار بيع الارض المذكورة لغيره بدون اذن صاحب الحق فيكون له ابطاله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقط لها أبوها حقه من فدان ملين زراعة اميرية وصارت ترزعه وتدفع خراجها الى الديوان بعد موت أبيها نحو عشرين سنة والآن أراد اولادها أخذها منها متعللين بأنهم احق به منها وبأن الاناث لا حق لهم في ارض الميت بطريق الميراث فهل لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه لواضعة اليد عليه (اجاب) حيث اسقط صاحب الحق في ارض الزراعة الاميرية حقه لابنته المذكورة لا يكون لاولادها معهما معارضتها في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اكرهه شيخ بلده بالخمس المديد والضرب الشديد على ان يسقط حقه منها له فاسقطه بالا كراه من غير ان يدفع له شيئا من الدراهم فهل اذا كان الا كراه ثابتا لا يسقط حق رب الارض منها واذا ادعى واضع اليد الاسقاط بالاختيار وادعى رب الارض الا كراه واقام كل منهما بينة تقدم بينة الا كراه على بينة مدعى الطوع ويكون لرب الارض نزعهما من المكروه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الاسقاط بالبيننة البادلة يكون للمكروه فسخه حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من الارض المذكورة وتقدم بينة الا كراه ان ارخا تاريخا واحدا فان اختلفا ولم يؤرخا فبيننة الطوع اولى على ما اعتمدته مصنف التنوير وكما يستفاد من الدرر المختار من باب القبول وعدمه وذلك في الاقرار والبيع والصلح ولا يظهر فرق بين ما ذكر والاسقاط الذي هو موضوع حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بقدر الدين بيد الراهن فوضع المرتهن يده عليها مدة ثم مات الراهن عن ابن فأراد الابن أخذ ارض ابيه من المرتهن ودفع الدين له به فهل يجب لذلك ويكون له اخذها من واضع اليد عليها بالرهن حيث كان المدين مقرأ ومعرفا بان الارض المذكورة لوالد الابن المذكور

صفر

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

(اجاب) الاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابنه اذا كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المثل فيكون للابن المذ كوراخذها من وارضع اليدها عليها حيث كان حقه ثابتا ولم يوجد منه او من ابيه ما يفيد سقوط حقه منها ولرب الدين اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط منقعة سبعة افدنة من طين زراعة من مدة سنين بموجب حجة شرعية في نظير مبلغ قنوق في الرجل المذ كورا فارات وورثته الرجوع في ذلك فهل لهم الرجوع ام لا (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المسقط معارضة المسقط له فيه ابدا ووجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اعارها لآخر ليزرعها سنتين ويردها له وبعدها سنتين طلبها صاحبها فامتنع من دفعها له فهل اذا ثبتت العارية بالوجه الشرعي يكون لرب الارض نزعهما من الرجل المذ كورا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في ارض الزراعة الاميرية ثابتا لمدي العارية يكون له نزعهما من يد المستعير حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضع يده على اطيان خراجية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع ما عليها من الاموال الخراجية فالان ينأزعه اشخاص آخرون فيها متعللين بانهم كانوا واضعين ايديهم عليها قبل تلك المدة فهل اذا كانوا اتر كوا تلك الاطيان له باختيارهم وطوعهم عند عزهم عن زراعتها ودفع ما عليها لا يكون لهم الا ان حق في طلبها لاسمها وارضع اليها الا ان اصلها واستولى عليها تلك المدة يزرعها ويدفع ما لها مع حضورهم وتمكين الحاكم له منها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا ويثبت الحق فيها لمن ترك له وممكنه الحاكم منها فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة صاحب الحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولادا ذكورا واناثا وخلف اطيانا اميرية فاستولى الاولاد الذكور على الاطيان مدة تزيد على اربعين سنة يدفعون الخراج المحمول عليها فهل يكون الاولاد المذ كورون مستحقين للاطيان ولا دخل لغيرهم من الاناث مع وجودهم (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والاحق بها بعدموت صاحبها عنها اولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع ما عليها لجهة بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية مشتركة بينه وبين اولاد اخيه البالغين الراشدين فاسقط الم حقه في نصيبه فيها ونصيب اولاد اخيه بدون اذنهم وبدون اجازتهم فهل اذا لم تجز اولاد الاخ الاسقاط في نصيبهم لا يصح الاسقاط في نصيبهم ولا ينفذ (اجاب) لا ينفذ تصرف الم على اولاد اخيه باسقاط حقه الثابت لهم بدون ولاية شرعية عليهم واذن منهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء قطعة ارض زراعة

ربيع الاول سنة

اميرية فاشترها الوكيل لنفسه وكتبت الوثيقة باسمه ثم تركها لموكله باختياره من مدة  
 خمس عشرة سنة وزادته ويزرعها ويدفع خراجها والا ن يريد ذلك الوكيل التارك  
 لها بيعها لرجل اجنبي فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعها من واضع اليد عليها حيث  
 كان الترك بالاختيار ثابتا بالبينة الشرعية لموكله المذكور لا سيما مع مشاهدته لتصرفه  
 فيها المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
 اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المتروك له فيها بدون وجه  
 شرعي ولا اسقاطها لغيره بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة كل منهم في معيشة  
 وحده وبيد كل منهم فدان وسدس طين زراعة خاص به فترهن احدهم نصيبه لبعض  
 اخوته على مبلغ معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بيد المرتن ثابتة المضمون والا ن  
 يريد بعض الاخوة منازعة المرتن في غيبة الراهن واخذ الطين منه متعلا لانه اولى  
 واحق به من المرتن فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزع الطين المذكور من المرتن  
 حيث كان الارتن من دبه ثابتا ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) ارض الزراعة التي  
 آلت لبنت المال ليست بموكله لمزارعيها ولهم فيها حق الانتفاع بالزراعة وعليهم دفع  
 الخراج لبنت المال ولا يصح رهنها وحيث نفذ الحق فيها لمن هي له اذ لم يوجد ما يفيد سقوط  
 حقه منها وليس لاختيه ولا لغيره معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل وارض يده على ارض فزراعة اميرية مدة سنين يتمكن الحماكم له فيها وهو  
 يزرعها ويدفع خراجها ادعت عليه الا ن امرأتان بان الارض المذكورة كانت لجدتهما  
 من قبل الام وتريدان اخذها منه بطريق الميراث عن جدهما فهل لا يكون لهما ذلك  
 ولا يجري فيها التوارث ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها (اجاب) نعم لا يجري  
 التوارث في ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى جانب  
 اطيان من صاحب الاثر بالاسقاط بموجب وثيقة شرعية ووضع يده عليها من سنة ٤٩  
 لغاية الا ن وهو يتصرف فيها بالزراعة وغيره من غير ان ينازعه صاحب الاثر حتى مات  
 ثم قام اولاده بعد موته بعدة سنين ينازعون واضع اليد فابرز الوثيقة التي بيده واثبت  
 مضمونها بشهادة شهودها وادعوا جهة الاولاد المذكورين فبعد أداء الشهادة وقبولها  
 اعترف الاولاد المذكورون بالمجلس بانه لاحق لهم من الا ن فعادوا واسقطوا  
 دعواهم قبل واضع اليد واخبروا ببراءته براءة عامة فهل اذا ادعوا بعد ذلك ان واضع  
 اليد كان قد اعترف قبل اقامة الدعوى بان وضع يده ليس من قبيل الغرغ والتزول  
 وانما هو من قبيل الايذاء لا عبرة بدعواهم المذكورين سيما مع تركهم تلك الارض  
 باختيارهم لواضع اليد المذكور ومشاهدتهم التصرف منه بعد موت أبيهم مدة طويلة  
 من السنين (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا  
 فليس لمن تحقق منه اسقاط حقه ولا لورثته من بعده معارضة المسقط له في ذلك بدون

وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية اميرية اسقط  
حقه فيها لبناته الثلاث في نظير مبلغ معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية فوضعت  
الاناث المذكورات ايديهن عليها وصرن بزراعنها ويدفعن خراجها للجهة الديوان مدة تزيد  
عن ثلاثين سنة ثم مات الاب عن بناته الثلاث المذكورات وعن ابن فاراد الابن ان  
ياخذ الأرض التي في أيدي اخواته الاناث من الملبان الاناث لا يزعم الأرض فهل اذا  
ثبت الاسقاط من الاب بالوجه الشرعي في الأرض المذكورة لبناته الثلاث لا يجب  
الابن المذكور لذلك وليس له نزعهما من ايديهن بدون وجه شرعي سيما انهن قاذوات  
على زراعتها ودفع خراجها للجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجب الابن المذكور لذلك اذا  
كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من  
قطعة أرض زراعية اميرية لا آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا متاردا وكتب  
بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها  
بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم مات المسقط عن ابن  
فاراد الابن اخذ تلك الأرض المذكورة من المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت  
الاسقاط من مورثه لو اضع اليد بالبينة الشرعية لا يجب الابن لذلك ويمنع من معارضة  
لمسقط له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت اسقاط المورث حقه من أرض  
الزراعة الاميرية باختياره بالوجه الشرعي لا يكون لابنه معارضة المسقط له في ذلك  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط  
حقه فيها الرجل آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم وجب حجة شرعية فوضع يده عليها  
وزرعها سنة وبعد ذلك تعدى شيخ البلد واخذ الطين والحجة بالا كراهه من المسقط له  
ودفعهما للمسقط وبعد ذلك تنازع المسقط له مع المسقط وتراعى الى المحاكم الشرعية  
فانكر المسقط الاسقاط والحجة وبعد اقامة المسقط له شطرا من البينة بالاسقاط تصالحا  
مع بعضهما وكل منهما اخذ قطعة من الطين المذكور بمزج حجة بيده ثابتة المضمون  
وصار يزرعها ويدفع خراجها سنتين فهل اذا اراد احدهما ابطال الصلح المذكور  
ونقضه بدون وجه شرعي لا يجب لذلك ويكون الصلح صحيحا لازما (اجاب) اذا وقع  
الصلح بين المتنازعين على ان ياخذ كل منهما جزءا معلوما من الأرض المذكورة وترك كل  
منهما ما سله للآخر باختياره لا يكون لاحدهما نقض ذلك بعد صدوره صحيحا لازما  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن بنتين  
وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك ومن جملة ما ترك قطعة أرض زراعية  
اميرية فهل يكون للاناث اخذ ما يخصهن من التركة بالفريضة الشرعية ويكون  
الحق في أرض الزراعة الاميرية للابن المذكور حيث كان الابن واضع يده عليها  
وهو يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان (اجاب) تقسم التركة الميت بين جميع الورثة

٢٣ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٨٠

٢٥ ١٢٧٠

ربيع الثاني

١١٧٠

٨



ربيع الثاني سنة

بالفريضة الشرعية وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ واذا دعى ايخصه من ذلك ولا يجزى  
 التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال والاحق بها بعد موت صاحب  
 الحق ابنه القادر على زراعتها ودفع ما عليها من المئون والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل يده قطعة ارض اميرية اسقط حقه منها لآخر في مقابلة خراجها فوضع الرجل  
 يده عليها ثم بعد مدة اسقطها اسقاطا ثانيا لرجل آخر في مقابلة خراجها فهل لا يصح  
 الاسقاط الثاني ويبقى الاسقاط الاول على حاله ويمنع الرجل الثاني من التعرض  
 للرجل الاول (اجاب) امير لمن اسقط حقه من ارض الزراعة الاميرية لا اثر باختياره  
 ووضع المسقط لده عليها وهو قادر على زراعتها اسقاطها لغيره بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة وادعوا من ايديهم على قطعة ارض زراعية اميرية عن  
 اصولهم وهم قادرون على زراعتها ودفع خراجها ولم يكن عليهم مكسور ولا معاليب  
 لجهة الديوان ويريد شيخ البلد اخذها منهم بالا كراه ودفعها لآخرين فهل والحال  
 هذه لا يمكن شيخ البلد من ذلك حيث كان الحق ثابتا لهم عن ذكر ولم يوجد منهم  
 ما يفيد سقوط حقتهم فيها (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد انتزاع الارض من يد اصحابها  
 الثابت حقتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما  
 ضمنه ادعى جماعة على وكيل شخص انهم يستحقون منفعة ارض زراعية اميرية اثر  
 لهم بينوا مصادرها وذكروا اسماء حياضاتها وان شخصا تعهد بملادهم ووضع يده عليها  
 وعلى غيرها من سنة ستين لغاية سنة ثلاث وستين يتصرف فيها ثم تعهد بملادتهم والد  
 موكل المدعى عليه فوضع يده على ذلك وتصرف فيها بالزرع ودفع الاموال من سنة  
 أربع وستين الى سنة تسع وستين ثم توفي ووضع ولده يده عليها وانهم لا يعرفون  
 حدودها واجاب الوكيل بان تلك الاطيان تلقاها والده موكله بالاسقاط من جماعة آخرين  
 هم مشايخ البلد في مقابلة مبلغ معلوم عينه وان المسقط له اقبح ذلك للمسقطين حالة  
 الاسقاط كل منهم بقدر ما يقابل حصته واقروا له بذلك بموجب حجة شرعية معين فيها  
 بيان ما اسقطه كل من المسقطين وما قبضه في نظير الاسقاط وان والده موكله توفي عن  
 اولاد الستة ادهم موكله وان موكله وضع يده على الطين بعد وفاة والده واثبت وضع  
 يده بشاهدين فاستفسر من المسقطين فذكروا ان والده الموكل طلب منهم اسقاط الاطيان  
 له في نظير ان يدفع الباقي عن الاطيان من المال فامتنعوا فخيرهم على ذلك وحضر القاضي  
 واحضرهم واسقطوا له الاطيان المرقومة واقروا بقبض المبلغ ووعدهم بدفعه فلم يدفعه  
 وان الاطيان المذكورة ليست ملكا لهم بل هي اثر المدعين وغيرهم تلفوها عن  
 اصولهم وانه قبل الاسقاط وضع يده عليها لكونه متعهدا وبعض الاطيان تحت يد  
 اربابها المدعين وغيرهم ولم يتزعمها منهم بعد الاسقاط له من مشايخ الناحية المذكورة  
 وان المدعين وباقي اصحاب الاطيان لم يكونوا حاضرين وقت الاسقاط فلم يصدقهم

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢



المدعى عليه فالحكم (اجاب) من شروط صحة دعوى العقاوذ كحدوده فان لم تذكر  
لا تصح الدعوى فيه فان صحت كلف المدعون اثبات دعواهم بعد انكار المدعى عليه  
اذ لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من ارض الزراعة الاميرية فكثر هم اياها  
باختيارهم وان وجد منهم ذلك سقط حقهم فقد ذكر العلامة خير الدين ان الارض  
السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم يمنعه لبس له حق الاسترداد لان ذلك  
الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها  
والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة ارض زراعة اميرية قدر فدانين ونصف اسقط وترك حقه منها باختياره لبيته  
في حال صحته وسلامته فوضعت يدها عليها وزرعته فهل اذا مات ابوها واراد عمها  
منازعتها واخذ الارض منها متعللا بانه يستحقها بالميراث وانه لاحق للاناث في الاطيان  
لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهام منها حيث كان الاسقاط والترك ثابتا بموجب حجة  
شرعية بيدها ثابتة المضمون ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) حيث كان الحق في ارض  
الزراعة الاميرية ثابتا لوالد المسقط لها واسقط حقه منها حال حياته لابنته المذكورة  
باختياره لا يكون لعمها منازعتها في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ثلاثة رجال لهم ارض زراعة اميرية اسقطوا حقهم فيها لرجل آخر وتركوه  
باختيارهم على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المسقط له على الطين سنة وبعد السنة  
اسقط حقه فيها لرجل آخر وتركه باختياره على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المسقط  
له على الطين سنة وبعد ذلك تعدى شيخ البلد على واضع اليد واخذ الطين منه بالاكره  
واعطاه للمسقط فهل اذا ثبت الاسقاط من هؤلاء على الوجه المذكور يكون الحق في  
الطين للمسقط له الاخير من هؤلاء ولا يسقط حقه باخذها بالاكره وليس هؤلاء المسقطين  
حق بعد ثبوت ما ذكر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط  
والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له فيما اسقط  
له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض  
زراعة اميرية مدة تزيد عن ثلاثين سنة بعد وضع والده وجده ايضا ايديهما عليها ثم توفي  
الرجل المذكور فوضع وارثه يده عليها بعد موت مورثه والآن شخص من الناحية  
يدعيها بدون وجه شرعي مع انه حاضر المدة المذكورة ولم يكن له مانع يمنعه من الدعوى  
في تلك المدة فهل لا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة وتبقى الارض تحت يد الوارث  
(اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قسعة ارض زراعة اميرية بالاسقاط الشرعي  
من رجلين في نظير قدر معلوم من الدراهم وهو يدفع ما عليها لجهة الديوان مدة من السنين  
والآن انسك المسقطان الاسقاط ويريدان اخذ الارض المذكورة من واضع اليد عليها

١٢٧٠

٧

فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط عن ذكر لو اضع اليد بالبينة الشرعية طائعين مختارين لا يجابان لذلك ويمنعان من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابان لذلك ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يبداهما قطعة أرض زراعة مشتركة بينهما يتمكين الحاكما كلهما فيها الكل واحد منهما النصف فيها وصارا لالاخوان يزرعونها سووية مدة من السنين ثم مات احدهما عن ورثة وعن اخيه المذكور وصارا لالاخوان يزرع الارض المذكورة مع اولاد اخيه البالغ مسنة من السنين والآن اراد ورثة الاخ المتوفى ان يحتصوا بالارض المذكورة التي في يد عمهم وتزعم يد عمهم عنها بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجابون لذلك بل يزرعونها مع

١٢٧٠

١٤

عمهم سووية حكم ما كان مع ابيهم وما خرج منها يكون لهم النصف فيها ولا اولاد اخيه البالغ النصف (اجاب) نعم ليس لهم ذلك بدون وجه شرعي والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ابن ميت وابن حي فاوصى لاولاد ابنه الميت بثلث جميع ممتلكاته ومن جملة الموصى به قطعة أرض امير ينفق مات الموصى عن ذكر فهل لا تصح الوصية في قطعة الارض الاميرية المذكورة (اجاب) أرض الزراعة التي آلت لبيت

١٢٧٠

٢٠

المسال ليست ملكا لزارعها فلا يصح الايصاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اثرية اسقط حقه من الزوجية بموجب بينة تشهد بذلك فوضعت يدها عليها وصارت تتصرف فيها ثم بعد مدة باعها لزوجها لرجل اجنبي في غيبتها من غير ادنها ورضاها واجازتها فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط للزوجة المذكورة قبل البيع للرجل المذكور ثابا بالبينة الشرعية ويكون لها نزعها من واضع اليد عليها (اجاب) اذا كان الحق في أرض الزراعة الاميرية ثابتا للزوجة بالاسقاط من زوجها ولم

١٢٧٠

٢٣

يوجد منها ما يفيد سقوط حقها من الارض المذكورة كتركها اختيارا لا يكون زوجها والحال هذه التصرف فيها بالاسقاط لغيرها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها مما يورث ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعة اميرية مشغولة بزراعة فهل يكون الحق فيما تركه الاب لابنه من دار وطين زراعة واذا اراد شيخ البلد منعه من حقه عما تركه له ابوه متعللا عليه بانه مقيم بالمحروسة لا عبرة بتعلله بذلك ويمنع من معارضته فيما تركه مورثه

١٢٧٠

٢٣

بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لشيخ البلد منع ابن الميت من تركه اياه بدون وجه شرعي واللاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابنة القادر على زراعتها ودفع ما عليها من المون لبيت المسال فاذا لم يوجد من الابن المذكور ما يفيد سقوط حقه منها اختيارا أو عجزه عن زراعتها لا يكون لشيخ البلد معارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض اميرية اسقط كل واحد منهم حقه لرجل اجنبي بقدر معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيها تصرف المالك في

جادی الاولی

سنة

٢٨

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

جادی الثانیة

١٢٧٠

املاكم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وزيادة والآن ادعى الجماعة المدكورون عدم  
الاسقاط في تلك الارض المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة  
الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وهم مشاهدون له في تصرفاته ولم يدعوا ولم ينزعوا في  
تلك المدة المذكورة وتكون الارض لواقع اليد عليها ويمنعون من دعواهم (اجاب)  
اذا اسقط صاحب الحق في أرض الزراعة الاديرية حقه لا شرطاً مختاراً الا يكون له  
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي يوجب المعارضة حيث ثبت ذلك بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وزوجة وأخ وله أرض  
زراعة أميرية فوضعت البنات مع الزوجة أيديهن على الأرض وصرن يتصرفن فيها ثم  
بعد سنين مات الاخ عن ابن حاضر بالبلد ومضى على ذلك مدة ثلاثين سنة والبنات  
والزوجة يتصرفن في الأرض بالزراعة فاراد الآن ابن الاخ أن ينزع البنات والزوجة  
في الأرض متعللاً بأنه يستحق فيها حصّة بطريق الميراث عن عمه بواسطة أبيه فهل  
والحال هذه لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وليس لابن العم  
معارضة فيها (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبنت المال  
فليس لاحد الورثة حق فيها بطريق الميراث والحق فيها لمن مكنته الحاكيم منها والله تعالى  
اعلم (سئل) في جماعة باعوا الرجل قطعة أرض زراعة أميرية وكتبوا بذلك حجة شرعية  
بختهم وامضاء قاضي ناحيتهم وذكر البائعون ان الأرض المذكورة صارت أثر الاشتري  
المذكور الى أن يرث الله الأرض فوضع المشتري يده عليها واصر بزوعها ويدفع ماعليها  
من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة اراد الجماعة المدكورون  
نزعها من يد المشتري لها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الجماعة المدكورين  
اختياراً من غير اجبار ولا كراه لا يكون لهم نزعها من يده ويكون البيع كناية عن  
الاسقاط حيث وجد منهم ترك الأرض له باختيارهم تلك المدة وهو يتصرف فيها  
وزروعها مع تمكين الحاكم ومشاهدتهم وعدم معارضتهم في ذلك (اجاب) ليس  
للبناتعين استرداد الأرض المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال لتركهم لها  
باختيارهم هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثبت مادام المنتفع  
يتنفع بها ويتنفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره سقط حقه ولو كان  
له حق القرار كما يستفاد من عبارة العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
قطعة أرض زراعة أميرية نحو تسعة قراريط أسقط حقه منها باختياره لرجل آخر في  
مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه من مدة عشرين سنين وزيادة بموجب حجة شرعية بيد  
المسقط له ثابتة المضمون فتعدى شيخ البلد الذي لاحق له فيها وزرعها لئلا من غير اذن  
المسقط له وأخذ حجة الاسقاط منه بالجبر ويريد ان يعطيه بدل دراهمه التي دفعها لرب  
الأرض متعللاً بأنه اولى بها منه فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط ثابتاً ويكون

الحق

جمادى الثانية سنة

١٢٧٠

٧

الحق في الارض المذكورة للمسقط له و يمنع شيخ البلد من معارضته فيها بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) نعم لا يجاب شيخ البلد لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثاث وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيان زراعتيه الاميرية فهل اذا أسقط بعض الورثة حقه من اعيان التركة بما يورث لا يسقط حقه بالاسقاط لان الارث جبرى ويكون للمسقط اخذ نصيبه في جميع ما كان يورث بالفريضة الشرعية وهل يكون الحق في اطيان الزراعة الاميرية لاولاد الميت الذكور القادرين عليها دون الاناث (اجاب) صرح علماؤنا بان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط واللاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابتاؤه الذكور القادرون على زراعتها ودفع خراجها لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وزوجة واربع بنات وتحت يده فدان ارض زراعية اميرية اثر افوض الابن يده عليه واضيف عليه في الديوان ومكنه الحاكم منه وصار يتصرف فيه ويدفع خراجها منذ ستين فادارت البنات ان يجعلن ميراثا عن ابين فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وائس البنات معاوضة الابن فيه بدون وجه شرعى (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق فيها بعدموت صاحب الحق ابنته حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مؤناتها لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية أسقط حقه منها باختياره لابني عمه القاصر من فوض ابوهما يده عليهما وصار يتصرف فيها ويرزعهما لهما من مدة ثلاث سنين بموجب حجة شرعية بذلك والآن يريد المسقط المذكور الرجوع فيه ونزعها من ابينهما منكر او جاحدا للاسقاط فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانسكاره ولا يمكن من نزعها من المسقط لهما بدون وجه شرعى (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا ثبت ما ذكر لا يكون للمسقط حق فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية دفعها تحت يد ابيه امانة وهو منفرد في معيشة وحده ولم يتركها له باختياره ولا باسقاط شرعى فهل يكون للابن اخذها من تحت يد ابيه متى شاء حيث كان معترفا لابه باستحقاقه في الارض المذكورة خاصة (اجاب) اذا كان الحق في ارض الزراعة المذكورة ثابتا للابن ولم يوجد منه ما يفسد سقوط حقه منها يكون له نزعها من وادع اليه عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خراجية مكن الحاكم شخصا من زراعتها والاتقاع بها فصار يرزعهما ويتنفع بها ويدفع أموالها مدمومة مسحت عليه ثم أعطى جانبها لاختيه فصار يتنفع به مدة الى ارمات الاخ المذكور وترك ولد اقرن الرلد تلك الارض لعمه باختياره فاستولى عليها مدة من السنين الى الآن بمكن الحاكم له ثانيا من زراعتها فهل اذا

رجب

١٢٧٠

٤



سنة رجب  
١٢٧٠ ٢١

شعبان

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ١٦

١٢٧٠ ١٨

أراد ولد الاخ المسذ كورالآن منازعة عمه المتروك له باختياره مع تمكين الحماكم له في  
زراعة الارض المذ كورة لايجاب لذلك ولايجري التوارث في الارض الاميرية (اجاب)  
يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه  
ذلك معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي وأفاد العلامة خير الدين ان  
المزارع في الارض السلطانية انما حقه في الانتفاع بهما مادام يتعهد بالزرع والانتفاع  
ومتى تركها سقط حقه وجاز له كل مزارع ان يزرعها بالحصه حيث ادن له بالصرح او  
الدلالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أولاده البالغين في معيشة واحدة أخذ  
أطيانا أميرية بامر الحماكم واستمر وأعلى زراعتها ثم انعزلوا من بعضهم فقسم والدهم الطين  
عليهم وأخذ مثل واحد منهم وأسقط حقه فيما أخذوه لهم باختياره ووضع كل منهم يده  
على ما أخذوه وهو يزرعه ويدفع مطالبيه مدة فهل اذا أراد الوالد الرجوع على أولاده في  
تلك الاطيان يمنع من ذلك (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية  
بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك لغيره معارضة المسقط له فيما ذكر  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة قطعة أرض أميرية  
أسقط واحد منهم من منفعتها لآخر باختيارهم واستمر يزرعها مدة من السنين ويدفع مؤنهما  
الى أن توفي عن بنت لا غير فكن الحماكم بنت صاحب الحق المسقط له منها فوضعت يدها  
عليها بتمكين الحماكم واستمرت تزرعها وتدفع مؤنهما ثم أراد المسقطون منازعتها في ذلك  
وأخذها من يدها مع اعترافهم بالاسقاط المذ كورة تعالين بموت المسقط له وان لاحق  
للبنات في الاطيان فهل بعد تحقق ما ذكر من الاسقاط لغيرهم يسقط حقهم ولا يعود  
بموتها اذا الساقط لا يعود وليس لهم معارضة واضعة اليد بتمكين الحماكم والحال هذه  
(اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا كما صرح  
به علماؤنا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة غيره فيما سقط حقه منه والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية أسقط وترك حقه باختياره منها  
لرجل آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم أخذ منه من نحو خمس عشرة سنة بموجب حجة  
شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون ثم مات المسقط عن ابن فاراد منازعة المسقط له  
منكر الاسقاط أيه فهل اذا كان الاسقاط من اييه ثابتا بالبينة لايجاب لذلك ولا عبرة  
بانكاره وينع من منازعة المسقط له فيما بيده من الارض المذ كورة (اجاب) اذا أثبت  
واضع اليد على الارض المذ كورة اسقاط صاحب الحق منفعتها له حال صحتها باختياره  
لا يكون لابن المسقط معارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن ابن وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا من حلة ماتر كه اطيان زراعتة  
الاميرية فاراد كل من البنتين ان تأخذ نصيبهما منها بالميراث الشرعي فهل لا تجبان لذلك  
ويكون الحق في اطيان الزراعة الاسيرية للابن خاصة دون الاناث حيث كان قادرا



رمضان ستة

على زراعتها ودفع خراجها ولا يجزى التوارث فيها ولا تقسم قسمة الميراث وإذا أرادت  
أحدهما أن تتصرف في بيع شيء منها لا يجزى بدون إذن الآخر وأجازته لا ينفذ تصرفها  
(اجاب) الحق في أرض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها لابنه القادر على  
زراعتها ودفع مؤنتها ولا يجزى التوارث فيها فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ولا ينفذ  
تصرف غير المستحق بدون إذن أو إجازة منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مستحقين  
لأرض زراعية اميرية اسقطوا حقهم منها وتركوها باختيارهم لرجل في نظير مبلغ من  
الدرهم واستولى المسقط له على الطين وصار يزرعه ويدفع ما عليه لجهة الديوان مدة  
طويلة ثم مات المسقط له بعد تلك المدة التي استولى عليها فيها عن بنت بالغة والبنات  
المدكورين وکیل استمر يزرع الاطيان ويدفع خراجها للديوان مدة من السنين فهل إذا  
أراد المسقطون حقهم في الأرض المدكورين باختيارهم أن يستولوا على الطين المدكورين  
بعد موت من اسقطوا له ويمنعون ابنة المسقط له المدكورين لا يجابون لذلك سيما مع  
تمكين الحاكم للبنات المدكورين من تلك الأرض بعد موت والدها المدة المدكورين  
(اجاب) ليس للمستحقين حقهم باختيارهم من تلك الأرض والحال ما ذكره معارضة بنت  
المسقط له وقد صرح علماؤنا بأن الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط بالاسقاط والترک  
اختيارا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية تركها له أبوه تعدى  
عليه شيخ بلده وأخذها منه بالجبر وأعطاهما الزوج بنته مدعيها شراءها من صاحبها  
متعللا بوثيقة بيده مقطوعة الثبوت فأنكر رب الأرض دعواه ذلك فهل إذا لم يثبت ذلك  
المدعى دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
ولا بالورقة المدكورين ويكون لرب الأرض نزعها وأخذها من واضع اليد عليها بغير طريق  
شرعي (اجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا  
يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم  
على قطعة أرض بنحائها آلت لهم بالأرض عن مورثهم وهم ينصرفون فيها مدة تزيد على  
ثمانين سنة ادعى عليهم جماعة آخرون بأن لهم حقها فيها عن مورثهم فهل إذا كان مورث  
المدعين حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف واضعي اليد ومورثهم من قبلهم  
معظم المدة المدكورين وهو ساكت لم يدع ولم يتنازع من غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى  
من ذلك لا تسمع دعواهم والحال عسده (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم مع انكار المدعى  
عليهم أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن  
وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ما تركه أرض زراعية الاميرية ثم أخذ الابن  
في الجهادية فوكل اخته وكالة موصوفة في الزرع والاسقاط والتصرف وصار يتردد عليها  
ثم اسقطت نصف فدان وغنما لاخر ثمن معلوم ثم حضر الاخ المدكورين واطلع على  
الاسقاط وأجازته ورضى به وبعده مضى نحو خمس سنين يريد ابطال ونزع الأرض من

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٣

١١١٠

٥

١٢٧٠

١٠

٢٥ ١٢٧٠

المسقط له فهل اذا ثبت انه اجاز الاسقاط بالبينة الشرعية لايجاب لذلك شرعا ولا يمكن  
من نزعهما من المسقط له (اجاب) نعم لايجاب لذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما اموال واطيان زراعة  
اميرية انفرد ابن أحدهما في معيشة وحده فأعطاها الاب والعم قطعة ارض زراعة اميرية  
من أرضهما واسقطا حقهما منها باختيارهما له ليتعيش منها فوضع يده عليها وصار  
يزرعها وينتفع بها مدة من السنين في حال حياتهما من غير منازع له فيها ثم حصل بين  
الاخوين المذكورين قسمة ولم يقع منهما نزاع له فيها وبعد مدة من السنين مات كل  
من الاب والعم عن ورثة فأراد ورثة العم منازعة فيها وأخذ نصفها بالميراث عن أبيهم  
فهل لايجابون لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر ويكون له أخذ نصيبه فيما تركه أبوه مما  
كان يورث بالفريضة الشرعية ولو كان منفردا عن أبيه في معيشة وحده طال حياته  
(اجاب) نعم ليس لورثة العم ذلك ان كان الامر كذلك وللابن المذكور أخذ ما يخصه في  
تركة أبيه بالوجه الشرعي والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجه وبنته منها وعن ثلاثة بنين من غيرها وله أرض زراعة اميرية وآبار بها فطلبت  
الزوجة والبنت الميراث في أرض الزراعة من بني الميت الواضعين أيديهم بعد موت أبيهم  
عليها دونهما ولم تضع البنت ولا الزوجة يدها على شيء من أرض الزراعة الى الآن  
فهل لايجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون الاحق والاولى به ابني  
الميت القادرين على زراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان ولاحق في الزوجة ولا لبنتها  
بطريق الميراث (اجاب) نعم لايجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين  
الورثة قسمة الميراث وما يوجد في الأرض المذكورة من بناء او غراس مملوك للميت  
يكون تركة عنه فلكل من الورثة حق فيه بطريق الارث الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واه وعمة العاصب وترك دارا وطاحونا ونورا  
وأرض زراعة فمكن المحاكم الزوجة وبنت الميت من جانب من أرض الزراعة والعم  
من جانب منها أيضا وصارت الزوجة وبنتها تزرعان الأرض المذكورة وتنتفعان بها  
مدة نحو أربعين سنة والعم مشاهد تارك لذلك باختباره وهو ينتفع بالجانب الآخر المدة  
المذكورة حتى مات العم الآن عن ابن أراد أخذ الأرض منهما بدون وجه شرعي فهل  
لايجاب لذلك ويكون الحق فيها للزوجة وابنتها اذ رتين على زراعتها ودفع خراجها  
يتمسكين المحاكم لهما وماذا يخص كل واحد مما تركه الميت فيما ذكر مما يورث (اجاب)  
نعم لايجاب ابن العم لأخذ الأرض التي بيد ورثة الميت الاول والمحال ما ذكر بدون وجه  
شرعي وموت الرجل الاول عن ورثته المذكورين لاغير يكون لزوجه الثمن فرضا ولبنته  
النصف كذلك ولأمه السادس كذلك ولعم العاصب الباقي تعسيرا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اميرية رهنا عند رجل على قدره علوم من

٢٨ ١٢٧٠

شوال ٩ ١٢٧٠

١٠ ١٢٧٠

سنة

شوال

الدراهم ثم مات عن ابن فتعدي رجل أجنبي على الأرض المذكورة وأخذها من يد الرجل المرتين فطلب ابن صاحب الأرض المذكورة أخذ الأرض المستحقة له عن أبيه ودفع ما بذمة أبيه من الدين لربه فاعترف واضع اليد عليها الآن باستحقاقه تلك الأرض واستحقاق أبيه من قبله وتعلل بأنه دفع عليها دراهم غارقة للرجل الذي كانت تحت يده فهل إذا لم يوجد من الابن المذكور ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر واضع اليد بتسليمها إليه حيث دفع ما على أبيه من دراهم الرهن واعترف واضع اليد باستحقاقه فيها (أجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالرهن ولا تبطل قدمية صاحب الحق بما ذكر إذا ترك منه بالرهن وإن كان الرهن غير صحيح كما أفاده العلامة خير الدين وقد صرحوا بأن الحق في أرض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها لابنه القادر على زراعتها ودفع مؤنتها فإذا لم يوجد من الابن المذكور ما يسقط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية اوسية مات ربها وهو الملتزم وصارت منخلة فوضع شيخ بلديده عليها وزرعها سنة وعجز عن زراعتها والقيام بها فتركها باختباره وترك الشياخة فتولى شيخ آخر بدلها ووضع يده على الأرض المذكورة ومكنه الحماكم منها وصار يزعمها ويدفع خراجها مدة تزيد عن أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد من كان زرعها سنة أخذها منه متعللاً بذلك فهل لا يجب لذلك ويمنع من منازعته فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة به لله المذكور لا سيما وإن الحماكم مكن واضع اليد منها (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الشيخ الأول ترك الأرض المذكورة للآخر باختباره لا يكون له معارضة واضع اليد عليها الآن والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد تصر يستحقون قطعة أرض زراعية أميرية أثرا عن أبيهم ولم يعم أسقط حقهم فيها الرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا يصح الاسقاط في نصيب القدر ولا ينفذ ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حقهم فيها من واضع اليد (أجاب) إذا كان الحق في الأرض المذكورة ثابتاً للقصر المذكورين ولم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها كعجزهم عن زراعتها وتعطيلها لا يكون لهم اسقاط حقهم فيها بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ما لهم من قبل الميت وللقصر أرض زراعية أميرية فأجرتها أم القصر لآخر بدون أجرة المثل من غير إذن الوصي المذكور ومن غير إجازته فلما علم الوصي بذلك فسح الأجرة وأجرها لأجنبي بأجرة المثل فهل والحال هذا يسوغ للوصي ذلك وتسكون الأجرة الصادرة منه بأجرة المثل صحيحة نافذة وليس للمستأجر الأول معارضة الوصي المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس للام أجارة أرض القصر بدون أجر المثل وللوصي أن يؤجرها من آخر بأجر المثل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في

١١٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢١

جماعة أقارب لهم أرض زراعة أميرية مسحوة باسماء أصولهم من قديم الزمان حفروا فيها ساقية وصاروا ينتفعون بها مدة ثم تعدى شيخ البلد عليهم وأخذ الأرض مع الساقية من غير إذن والحال أنه لم يكن عليهم ديون لليرى ولا غيره فهل إذا كان الحق ثابتاً لهم في ملكهم بالبينة الشرعية يكون لهم نزعها وأخذها من المتعدى حيث لم ينتقل له بناقل شرعي ولم يوجد منهم ما يندسقوط حقهم في الأرض المذكورة (أجاب) نعم يكون للجماعة المذكورة من انتزاع الأرض من المتعدى عليها والحال ما ذكر حيث كان حقهم فيها ثابتاً بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وبناتين متزوجتين وترك داراً وقطعة أرض زراعة أميرية فهل لأحق البناتين المذكورتين وإذا حاز الأخوة المذكورة أشياء بالشرع في حال انفرادهم عن البناتين من عقار ومواشي وأطيان غير ما تركه الأب وكان ميراثاً وحده ثم مات أحد المذكورين عن أولاد ذكر وبنات وأرادت العتاتان المذكورتان مشاركتهم فيما اكتسبوه من العتاتين بأنه من كسب أرض الزراعة لا تجابان لذلك ولا حق لهما الا فيما تركه أبوهما مما يورث شرعاً إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي ولا عبرة بالثعلل المذكورة (أجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ولا حق بها ابتداء صاحب الحق بعدموته عنها إذا كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها ولا حق للبناتين المذكورتين فيما اشتراه الأخوة لأنفسهم من كسبهم الخاص بهم حال انفرادهم ولا عبرة بمجرد تعلقهما المذكورين بالحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة أولاد ثم مات واحداً منهم عن أولاده في حياة أبيه فأوصى أبوه بالأولاد بثلاث جميع خلفائه ومن جملة الموصى به قطعة أرض أميرية ثم مات الموصى فاستولى أولاد ابنه الموصى لهم على جميع ما وصى لهم به من أرض وخلافها مدة اثنتين وثلاثين سنة واستمروا بزراعة الأرض ويدفعون خراجها للديوان تلك المدة ثم مات أحد الموصى لهم وغاب الآخر نحو خمس عشرة سنة ولم يعلم له خبر ثم ان ولد الغائب أراد نزاع الأرض من أولاد عمه مدعيًا أنه يستحقها بطريق الأرض عن جده فهل لا تسمع دعواه والحال هذه خصوصاً مع سكوت المدة المذكورة وسكوت والده قبل غيبته مع مشاهدة كل منهما تصرفهم فيها (أجاب) لا تدخل الأرض الاميرية في الوصية بثلاث المال لأنها ليست بمملوكة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بزراعتها ما لم يوجد منه ترك اختيارى أو تعطيل يضرب بيت المال ولا يجزى فيها التوارث ولا حق بها بعدموت صاحب الحق عنها ابنه إذا كان قادراً على زراعتها ودفع خراجها فان وجد منه ترك باختياره لا يخرسقط حقه ومع ذلك فليس لابن الابن الغائب معارضة واضح اليد المذكورة إذا لحق له فيها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك حقه في قطعة أرض زراعة أميرية لرجل آخر في ظنير قدر معلوم من الدراهم ووضع الآخر يده عليها وصار يتصرف فيها

١٢٧٠

٢١



سنة	شوال	مدة تزيد على اثنتين وعشر من سنة ثم بعد ذلك غاب صاحب الارض التارك لها افراد شينه اخذها من واضع اليد عليها متعللا بانها حق فلاحه وانه احق بها من واضع اليد فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس لشيوخ البلد معارضة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب شيخ البلد ما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة باعوا قطعة ارض زراعة اميرية لرجل في مقابلة مبلغ مائة ومتر كوها له باختيارهم فوضع الرجل المذكور يده عليها وتصرف فيها بالزرع ودفع المئتين مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وذلك من غير اجبار عليهم مع تمكن الحاكم له في ذلك تلك المدة ومشاهدتهم لتصرفه من غير منازعة فهل يستقطقون بذلك البيع والاسقاط واترك باختيارهم ولو فرض عدم كتابة حجة شرعية واضحة على القانون الجاري حيث كان ذلك الامر ثابتا بالبينة الشرعية بالطريق الشرعي او لا بد في ذلك من حجة مكتوبة من قاض من القضاة واضحة البيان على الاصطلاح الجاري (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار واليكنول ولا يعول شرعا على حجة ولو عليها خطوط انقضاء ولا يتوقف سقوط الحق من ارض الزراعة الاميرية على كتابة حجة بذلك ومدار الامر في الاثبات الشرعي على وجود احد الامور السابقة فاذا ثبت الاسقاط والترك الاختياري من صاحب الحق لا تحيط طريق من طرق الاثبات الشرعية منع المعارض من منازعة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقطق حقه لابنه من منفعة فدان في طين من ارض زراعة اميرية واشهد على نفسه بالاسقاط المذكور بينة شرعية وكتب له حجة بذلك من قاضي بلده فبعد ذلك اراد الاب الرجوع في الاسقاط واخذ الفدانين من ابنه فهل بعد ثبوت الاسقاط والاشهاد بذلك لابنه المذكور على الوجه المسطور لا يكون له رجوع في ذلك ويكون الحق في المسقط فيهم من الارض للابن المذكور لا سيما وقد وضع يده على الارض المذكورة وزرعها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة المسقط له في الارض المسقطه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يستعان اربعة افدنة ارض زراعة تلقياها عن والدهما لكل واحد منهما النصف فبات احدهما عن ابن فصار الابن يزرع مع عمه في الطين حكم ما كان عليه والده سوقة ويدفعان المال المطلوب لجهة الديوان ثم بعد ذلك اسقط العم حقه وحق ابن اخيه لرجل آخر في الاربعة افدنة بدون ولاية شرعية على ابن الاخ وبدون وكيل عنه فهل والحال هذه يكون الاسقاط في نصيب ابن الاخ موقوفا على اجازته فاذا رده بطل ويكون له اخذ نصيبه منه حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منه (اجاب) نعم يكون اسقاط العم حق ابن اخيه من الارض المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال موقوفا على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
١٢٧٠	٢٧	
١٢٧٠	٢٩	
١٢٧٠	٣٠	
١٢٧٠	١٠	ذي القعدة



ذى القعدة سنة

١١ ١٢٧٠

١٣ ١٢٧٠

١٣ ١٢٧٠

١٨ ١٢٧٠

وعن ابن أخ وقت يده قطعة أرض زراعة أميرية آلت له بطريق البيع والاستسقاط  
 من رجل آخر فوضع ابن الأخ يده على الأرض ومكنه الحاكم منها وصار يتصرف فيها  
 مدة من السنين ويدفع ما عليها من الخراج لمجھے الديوان فادعت الآن زوجة المتوفى  
 أن لها على زوجها ديناً وترك تركته لم تنف بالدين وتريد أن تجعل الأرض ميراثاً عن  
 زوجها وتبيعها فيما بقي لها من الدين وتطالب ابن الأخ على زراعتها مدة استيلائه عليها  
 فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وليس للزوجة  
 معارضة ابن الأخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية فلا تساع في دين من مات عنها لانها ليست تركته فلا يتعلق بها ما عليه  
 من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وانثى وترك أرض  
 زراعة أميرية فوضع الذكور أيديهم على الأرض المذكورة وصاروا يزعمونها  
 ويدفعون ما عليها لمجھے الديوان مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الانثى المذكورة  
 بعد ذلك عن ورثة فأرادت ورثة الانثى المذكورة أن يقسموا الأرض المذكورة مع  
 وأضي اليد عليها وأن يأخذوا حصة منها بطريق الميراث عن مورثاتهم فهل والحال هذه  
 لا يجابون لذلك وليس لهم حق فيها بطريق الميراث عن مورثاتهم ويمنعون من معارضة  
 وأضي اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة  
 الاميرية فليس لورثة الانثى المذكورة والحال ما ذكر حق فيها بطريق الارث عن  
 مورثاتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه في قطعة أرض زراعة أميرية لرجل  
 آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة  
 تزيد على اثنتين وعشرين سنة ثم بعد ذلك مرض المسقط وله ابن أراد الرجوع في الأرض  
 على واضع اليد من غير إذن أبيه ومن غير إجازته فهل والحال هذه لا يجاب الابن لذلك  
 حيث لاحق له في الأرض المذكورة مع وجود أبيه (اجاب) ليس لابن المسقط معارضة  
 المسقط له فيما حصل فيه الاستسقاط من أبيه باختياره والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل عن فدان ورثه أرض زراعة لرجل آخر وأسقط حقه  
 فيها له طائفاً مختاراً في نظير قدر معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية واستولى عليها  
 المسقط له وأصلحها ثم عند زرعها أراد المسقط الرجوع فيها على المسقط له فهل والحال  
 هذه إذا ثبت الاستسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً وليس للمسقط الرجوع  
 فيها بعد ذلك (اجاب) نعم ليس للمسقط باختياره رجوع على المسقط له في ذلك والحال  
 ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة بأيديهما  
 أرض زراعة أميرية مات أحدهما وترك ابنين استمر معهما في المعيشة فلما صدر الأمر  
 بمساحة الاطيان مسحت الاطيان التي معهم على عهدهما ثم حصل بين العم وابن أخيه  
 مناوعة وأخذ أحدهما في الدار والطين ثم مات العم بعد القسمة عن أولاد ذكور فأراد

١٢٧٠

١٩

بعض ورثته من اربعة اجداد بني العم فيما يبيده من الطين متعللا بأنه مسح باسم أبيه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله لاسيما أن الطين بيده من مدة ثلاث سنين (اجاب) ليس لبعض ورثة العم معارضة اجداد بني العم فيما يستحقه من الارض المذكورة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعة اميرية اسقطوا حقهم فيها الرجل آخو طائعين مختارين ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين الى أن مات المسقط له عن ابن فاصرف وضع وصي القاصر يده على الارض المذكورة وصار يزرعها له مدة من السنين حتى بلغ القاصر واستولى على الارض فاراد المسقطون الرجوع فيها على ابن المسقط له فهل اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية

١٢٧٠

٢٦

يكون صحيحا نافذا وليس لهم الرجوع في ذلك على ابن المسقط له (اجاب) نعم لا يكون لهم الرجوع فيما سقط من حقهم في الارض المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط وترك حقه باختياره منها لاخر بالفظ الهبة من سنة ثمانى عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد المسقط الرجوع فيها ونزعها من المسقط له فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها منه اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ليس لمن اسقط حقه باختياره من ارض الزراعة

١٢٧٠

٢٦

الاميرية وتركها لاخر معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي وحقيقة الهبة وان لم تصح في الاطيان الاميرية لعدم ملكها الا انها تضمنها الترتك الاختياري يسقط بها الحق منها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بما مضى من ادعى محمد شافعى على محمد سلمان بانه يملك قطعة ارض اميرية قدرها فدانان محدودة بمحدودها الاربعة كان رهنها تحت يد المدعى عليه على مبلغ معلوم من الدراهم وصار يزرعها مدة احدى وعشرين سنة ومن نحو اربع سنين سابقة دفع المدعى مبلغ الرهن للمدعى عليه وطلب منه ان يرفع يده عن القطعة الارض المرقومة فاخبره المرتهن بان الارض المذكورة مشغولة بالزراعة ووعده بانه بعد خلوها من الزرع يسلمها له وسلمه قطعة ارض عبرتها فدانان محدودة بمحدودها الاربعة الى حين خلو الزرع من طينه يسلمه له وياخذ منه الارض المذكورة وبعد ان استلمها المدعى وضع يده عليها وزرعها وصار المدعى عليه كلما تخلو اطيان المدعى من الزرع يزرعها ثانيا ويعد بانه بعد خلوها من الزرع يرفعها له ويطالبه الا ان بارضه فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده وانها كانت رهنه على المبلغ المذكور وقبضه منه المدعى عليه بتمامه وكيله وأسقط المدعى المذكور حقه من الارض للمدعى عليه واسقط المدعى عليه حقه في الارض التي هو وارض يده عليها

١٢٧٠

٢٦

المدعى المذكور له فما الحكم (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه الاسقاط الاختياري من المدعى له في تلك الارض بالوجه الشرعي منع المدعى عن دعواه والا امر المدعى عليه بتسليم الارض المذكورة لصاحب الحق حيث كان معترفه له بسبق حقه فيها والله تعالى

اعلم (سئل) في ولدي عم يستحقان قطعة أرض زراعية أميرية عن أصولهما باع أحدهما نصيبه ونصيب ابن عمه الآخر واسقط حقه وحق ابن عمه للمشتري وذلك بدون إذن ابن عمه وبدون إجازته فهل والحال هذه إذا لم يجز ابن العم الآخر ذلك لا يصح الإسقاط في نصيبه ولا ينفذ (اجاب) نعم لا ينفذ إسقاطه حق غيره الثابت له بدون إذنه أو إجارته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر قطعة أرض زراعية أميرية بقدر معلوم من الدراهم وترك البائع حقه فيها للمشتري طائعا مختارا ووضع يده عليها سبع عشرة سنة وهو يرزعهما ويدفع خراجها لجهة الديوان المدة المذكورة والآتي يريد الرجوع فيها على واضح اليد ويرد له ما أخذ منه فهل يسقط حقه بالبيع والترك اختيارا ولا يجب لما أراد والحال هذه (اجاب) نعم يسقط حقه بالبيع والترك الاختياري وإن كان البيع غير صحيح في الاطيان الاميرية لعدم ملكها لمزارعها فيجعل مجازا عن الإسقاط والحق في الاراضي الاميرية يسقط بالترك الاختياري فلا يكون له الرجوع على واضح اليد والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم مشتركين في طين زراعية أميري لا أحدهما ربعه وللآخر ثلاثة أرباعه وقع بينهما تراض على قسمته وأفرزه واختصاص كل واحد منهما بجهة معينة من تلك الارض على قدر ما يخصه فوقع بينهما ذلك وترك كل منهما حقه فيما اختص به له وصار كل منهما لاحق له فيما يبد صاحبه ثم إن صاحب الثلاثة الأرباع اسقط حقه فيما اختص به على الوجه المذكور لرجل اجنبي نظير دين له عليه ووضع يده المسقطه على ذلك فهل إذا أراد ابن عمه معارضة المسقط له فيما ذكر متعللا باصل الاشتراك لا يجب لذلك إذا تحقق ما هو مذكور من القسمة السابقة بينهما بالتراضى وترك كل منهما حقه باختياره لصاحبه فيما اختص به (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين بالغين وعن ابن وبنت قاصرين وعن زوجته وعن اخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة متروكاته اطيان زراعية أميرية خراجية فهل يكون الحق في الاطيان للسذكر دون الاناث ولا يجري التوارث فيها للقاضي نصب احدا لابنتين البائتين الرشيدتين وصيا على اخويه القاصرين ليحفظ لهما ما يخصهما من التركة حيث كان رشيدا امينا قادرا عليها ولا شيء لأخت المتوفي من الميراث والحال هذه (اجاب) الاحق بارض الزراعة الاميرية بعد موت صاحب الحق عنها ابناؤه الذكور والقادرون على زراعتها ودفع مؤناتها لجهة بيت المال ولا يجري التوارث فيها اذ هي ليست بمال لمزارعها وانما له حق الانتفاع بها دون غيره ما لم يتركها او يعطاها تعطيل لا يضر بيت المال والقاضي الذي يملك نصب الاوصياء وهو قاضي القضاة نصب وصي قادر أمين على التصرف ليتصرف في أموالهم ويحفظها حسبما تقتضيه المصلحة ولا يتعين أن يكون ذلك أخا للقصر حيث رأى القاضي المصلحة في إقامة غيره ولا ميراث للاخت مع وجود الابناء

١٢٧٠

٣٠

ذى الحجة

١٢٧٠

١

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٧

يحياهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية رهونة تحت يد  
 آخر على قدر معلوم من الدراهم وله ولدان ذكران غائبان ثم مات أبوهما في غيبتهما  
 فهل إذا حضرا أو أحدهما يكون لهما أول دفع دراهم الرهن وأخذ القضة الأرض التي  
 رهنها والدمها ولا يسقط حقهما والحال هذه (أجاب) بمجرد الرهن المذکور لا يسقط  
 من أرض الزراعة الاميرية حق مستحقها بل بالترك الاختياري والاسقاط فان وجد من  
 ابينها أو منهما ما يفيد سقوط الحق منها سقط والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ثلاثة أخوة لهم فدان طين زراعية مشترك بينهم رهنوه بيد زوجة أحدهم على قدر معلوم  
 من الدراهم أخذوه منها غارقة وبعدهم مدة ما اتوا عن بنين فهل لا بناء لهم اقتسك  
 الأرض ودفع دين الرهن وأخذ الأرض من المرتبة حيث كانت مقررة بان الأرض لهم  
 وبان لاحق لها فيها باسقاط ولا بهية (أجاب) اللاحق بأرض الزراعة الاميرية بعدموت  
 صاحب الحق عنها ابنه إذا كان قادرا على زراعتها ودفع خواجها فإذا لم يوجد ما يفيد  
 سقوط الحق من الأرض المذكورة يكون للبناء المذکورين انتزاعها من واضعة  
 السيد يؤمرون بدفع الدين الذي على آبائهم من تركتهم والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أخ لابوعن أخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه  
 أرض زراعية اميرية فوضعت الاخت يدها عليها وصارت ترزعاها وتتقع بها وتدفع  
 خراجها مدة تزيد عن تسع عشرة سنة من غير منازع لها فيها تلك المدة مع وجود الاخ  
 المذکور ومشاهدته لتصرفها فيها فهل إذا أراد الاخ الآن منازعتها وأخذ الأرض  
 منها ما تعلق بالانه يستحقها بالميراث الشرعي وانه لاحق للاناث في الاطيان الاميرية  
 لا يجاب لذلك ولا عبارة تعلقه ولا يمكن من نزعهما منها ولا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية سيما ان الحماكم مكنهاها (أجاب) لا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والحق فيها بعدموت صاحبها عنها  
 لا عن ولد ذكران مكنهاها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان زراعية  
 اميرية يحجزوا عن زراعتها ودفع خراجها وتأخر عليهم قدر من مال الخراج فتركوها  
 واسقطوا حقهم منها باختيارهم لا آخرين فوزعها الحماكم عليهم وجبرهم على أخذها  
 بالحبس والضرب الشديد والزهم يدفع ما كان متأخرا من مال الميرى فدفعوه ووضعوا  
 أيديهم على الأرض المذكورة مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة من غير منازع لهم فيها  
 تلك المدة وكل ما حدث توزيع على الاطيان يدفعونه والآن تريد ادباب الأرض  
 المستقطون الرجوع ونزعها من واضي الايدي بعد اصلاح الأرض ومضي هذه المدة مع  
 مشاهدتهم لتصرفهم وعدم منازعتهم فهل إذا ثبت وتحقق ما ذكر لا يجابون لذلك ولا  
 يكون لهم الرجوع فيها ويمنعون من منازعة واضي الايدي بدون وجه شرعي (أجاب)  
 نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابني أحويه وعن بنت وتحت يده قطعة أرض



زراعة اميرية عن ابيه فوضع ابنا الاخوان ايديهما على الارض وصارا يتصرفان فيها  
مدة من السنين فاواد الا بن بنت الميت اخذ الارض من واضي اليد بطريق الميراث  
عن جده من قبل الام فهل والحال هذه لاميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لابن  
البنت معارضتها فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية مات عنها ولم يكن له فرع  
وارث ذكر فوضع يده على القطعة الارض المذكورة رجل بمسكين الحياكم له فيها وهو  
يزرعها ويدفع خراجها ودفع ما عليها من الدين لجهة الديوان مدة خمس عشرة سنة من  
غير منازع له فيها والا بن ادعى عليه رجل مع مشاهدته لتصرف واضع اليد وهو ساكت  
لم ينزع بانه من اقارب المتوفى ويريد ان يأخذها بالوراثة عن المتوفى فهل والحال هذه  
لا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجري  
التوارث في ارض الزراعة التي آلت لبنت المال فلاحق للرجل المذكور فيها بطريق  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية هو  
والده من قبله مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه الا بن رجل بان الارض حقه وان  
والد واضع اليد أخذها بالغاروقة منه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان المدعى مشاهد  
لتصرف واضع اليد والده من قبله ولم يدع ولم ينزع ولم يعارض تلك المدة ولم يثبت  
ما ادعى به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وتكون الارض لواضع اليد (اجاب)  
من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات والده وترك اطيافا امره هونة على دين معلوم فاواد  
دفع الدين الذي على ابيه وأخذ الطين المرهون من هو تحت يده فهل يحجب لذلك اذا  
كان ابن المرتن بعدم موت ابيه مقرا بالرهنية ولا عبرة بتعلله انها مسحت على اسم ابيه  
وطالت المدة (اجاب) اذا كان الحق في الارض المذكورة ثابتا لابن الراهن ولم يوجد  
ما يفيد سقوط حقه منها يؤثر واضع اليد بتسليمها اليه حيث كان معترفا بالاشتقاق  
وعلى ابن الراهن دفع الدين الذي على ابيه من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تحت يده قطعة ارض زراعية اميرية رهنا على قدر معلوم من الدراهم بجز المرتن  
عن زراعتها فتر كمال الراهن وابراذمتة من دراهم الرهن فاسقط الراهن حقه فيها لرجل  
اجنبي طائعا مختارا ووضع المسقط له يدها وصار يدر فيهما مدة من السنين فهل  
والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للمسقط الرجوع  
فيها بعد ذلك على المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) ليس ان اسقط حقه من ارض  
الزراعة لا تخبر معارضة المسقط له بالاختيار بعد تمام الاسقاط بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم

٢٠

١٢٧١

٢٠



١٢٧١

٢٠

منذ خمس وأربعين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها من غير منازع له ولا لابيها فيها تلك  
المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهد للتصرف فيها بان الأرض  
المنذ كورة له فأنكر وأضع اليد دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل  
لا يحجب لذلك ولا عبارة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من مناقعة رب الأرض فيها  
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع من منازعته فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية اوسية آجرها الملتزم لرجل أجنبي سنة  
واحدة ثم تركها المستأجر فآجرها الملتزم لرجل شيخ بلد مدة نحو أربع عشرة سنة ثم مات  
الملتزم وهي بيد المستأجر وصاوت منحلة فكن وأضع اليد منها فاصالحها وصار يزرعها  
ويدفع خراجها الى الآن مدة تزيد عن عشرين من غير منازع له فيها تلك المدة والآن  
يريد من يزرعها سنة واحدة بالاجارة في حال حياة الملتزم منازعة وأضع اليد وأخذها  
متهللا بأنه كان يزرعها سنة المساحة فهل لا يحجب لذلك ويمنع من منازعته فيها بدون وجه

١٢٧١

٢٠

شرعي ولا عبارة بتعلله المنذ كور لا سما وان التحاكم مكن وأضع اليد منها (اجاب) ليس لمن  
استأجر الأرض المنذ كورة في الزمن الماضي معارضة وأضع اليد عليها الا ان الممكن  
فيها من قبل ولي الامر والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لا نحو من ثمان عشرة  
سنة من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب وثيقة بيد المسقط له والآن يريد المسقط  
الرجوع فيها ونزعها من المسقط له فهل اذا ضاعت الوثيقة وكان الاسقاط ثابتا لا يحجب

١٢٧١

٢٣

المسقط لذلك ولا يمكن من نزعها من المسقط له (اجاب) نعم لا يحجب المسقط لذلك اذا  
تحقق الاسقاط اختيارا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده  
قطعة أرض زراعية أميرية موهونة على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك غاب الراهن  
عن بلده فحضر رجل من أقارب الراهن وادعى ان قريبه أسقط حقه له في الأرض  
وبيده وثيقة مقطوعة الثبوت ويريد أخذ الأرض من المرتين فهل والحال هذه اذا لم

١٢٧١

٢٣

يثبت القريب المنذ كور دعواه الاسقاط بالبينة الشرعية لا عبارة بدعواه بدون وجه  
شرعي ويمنع من معارضة المرتين في ذلك (اجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمذع بمجرد  
دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وليس المرتين خصم عن صاحب الحق في اثبات  
دعوى المسقط له وان لم يكن الراهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين وامرأة لكل  
منهم قطعة أرض زراعية أميرية معلومة خاصة به فأسقط وترك كل منهم حقه باختياره  
من أرضه لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم منذ سنين عديدة بموجب وثيقة بيد  
المسقط له ثابتة المضمون ووضع المسقط له يده على الأرض وصار ينتفع بها والآن يريد  
كل منهم الرجوع في الاسقاط وأخذ الأرض من المسقط له فهل اذا كان الاسقاط ثابتا

١٢٧١

٢٦

لا يجابون لذلك ولا يكون لهم نزعها من المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون

مهرم

سنة

٢٧

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

صفر

٦

١٢٧١

١٣

١٢٧١

لذلك بعد ثبوت الاسقاط بالاختيار والحال ماذ كريدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له ابن في معيشة على حدة فاسقط الاب حقه في قطعة أرض زراعية  
 أميرية لابنه وقبل منه الابن ذلك وحازها لنفسه مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الاب  
 عن ابنه المذكور وعن وارث آخر فلو اراد الوارث الآخر الرجوع في الاسقاط على الابن  
 المذكور متعللا بان الاب كان يزرعها مع الابن المذكور فهل اذا ثبت الاسقاط من  
 الاب لابنه طائعا مختارا بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل  
 الوارث بذلك (اجاب) ليس لو ارث المسقط باختياره لابنه معارضة المسقط (الواضع  
 يده حيث تم الاسقاط بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم) (سئل) في رجل أسقط حقه  
 من منفعة فدان طين من أرض أميرية لرجل وكتب له حجة بالاسقاط وصار يزرعه ويدفع  
 خراجها لجهة الديوان مدة أكثر من خمس عشرة سنة والمسقط مشاهد ذلك فبعد ذلك  
 ماتت شهود الحجة وأراد المسقط نزاع الأرض وأخذها من يده المسقط له فهل اذا رده  
 على يد قاضي بلده وأثبت عليه أنه حقه وأنه اقر له بالاسقاط المذكور وشهدت البيعة  
 عليه باقراره بذلك يحكم بها ويمنع من المعارضة لو اضع اليد الذي هو المسقط له (اجاب)  
 اذا ثبت الاسقاط اختيارا من المدعي لو اضع اليد على الأرض المذكورة بالوجه الشرعي  
 منع المسقط من معارضة المسقط له في تلك الأرض بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له أرض زراعية عن أبيه رهونة تحت يد رجل على مبلغ معلوم من  
 الدراهم طلب رفع يده عن الأرض ويدفع له ما عليها فامتنع من تسليمها له والحال أنه مقر  
 ومعتزف له بأنها أثره عن أبيه وانها حقه بعد موت أبيه ولكنه يرغب في بقائها تحت  
 يده ويدفع له ما يطلبه فهل يؤثر بتسليمها له بعد دفع دراهم الرهن والحال هذه (اجاب)  
 اذا كان الحق في تلك الأرض ثابتا لابن الراهن ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يؤثر  
 واضع اليد بتسليمها اليه والافلاو على ابن المديون دفع ما على أبيه من تركته والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ينتفع بها اسقط حقه من منفعتها لا آخر وتركها له  
 باختياره طائعا مختارا في نظيره مبلغ معلوم من الدراهم واستلمها المسقط له ووضع يده  
 عليها مدة فبعد ذلك اراد الرجوع فيما اسقطه متعللا انه اسقط بعضها فقط والبعض  
 الآخر باق على ذمته فهل اذا أقام واضع اليد بيعة شرعية تشهد عليه بأنه أسقط حقه في  
 جميعها وتركها باختياره يمنع والحال هذه ولا عبرة بما تعلق به (اجاب) اذا ثبت الاسقاط  
 من الرجل المذكور ولو اضع اليد باختياره في جميع تلك الأرض بالوجه الشرعي  
 لا يكون للمسقط الرجوع فيما اسقطه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له أرض زراعية عن أبيه رهونة تحت يد رجل على قدر معلوم من  
 الدراهم طلب ابن الراهن الأرض المذكورة من ابن المرتن وان يدفع له ما عليها من  
 دراهم الرهن فامتنع ابن المرتن من تسليمها له والحال أنه مقر ومعتزف له بأنها أثره عن

سنة

صفر

ابيه وانها حقه بعدموت ابيه ولكنته يتعلل عليه ببقائها تحت يده بعدموت ابيه المرتين  
 فهل والحال هذه يؤمر بتسليم الارض المذكورة لابن الراهن بعد دفع دراهم الرهن له  
 ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت ما ذكره الوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك  
 الارض ثابتا لابن الراهن ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها كتركها باختياره  
 سنين متوالية ومخزعه عن زراعتها ودفع مؤنها يؤمر واضح اليد بتسليمها اليه وعلى الابن  
 دفع ما على ابيه من الدين من تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة  
 أرض زراعة أميره عند آخر على قدر معلوم من الدراهم واستولى عليها المرتين وصار  
 يتصرف فيها بالزراعة والاستغلال الى أن مات الراهن عن ابن له بالغ ودين المرتين باق  
 بذمة والده الميت فأراد ابن الراهن بعد وفاة ابيه دفع ما كان بذمة مورثه من الدين لربه  
 ورفع يد المرتين عما يستحقه من الارض وحيازتها لنفسه فنفعه المرتين من ذلك وادعى  
 انه اشتراها من ابيه حال حياته بمن معلوم فهل والحال هذه اذا لم يعترف ابن الراهن  
 للمرتين بما ادعاه ولم يكن هناك بينة تشهد للمرتين به لا عبرة بدعواه ولا يقضى له بذلك  
 وتكون الارض استحقاقا لابن الراهن دون غيره (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض  
 ثابتا لابن الراهن ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر المرتين بتسليمها اليه وله اخذ  
 دينه من تركه المتوفى ولا عبرة بدعوى المرتين الشراء من الراهن بدون اثبات شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة أميرية مشتركة بين رجل وابن اخ  
 بالغ غائب في بلدة اخرى فاسقط وترك حقه باختياره وحق ابن اخيه المذكور بالوكالة  
 عنه لرجل اجني في مقابلة قدر معلوم من الدراهم اخذه منه بموجب حجة شرعية بيد  
 المسقط له ثابتة المضمون ووضع المسقط له يده عليها وزرعها ثم بعد ذلك ذهب العم مع  
 رجلين من اهل بلده الى ابن اخيه الغائب فاجازا لاسقاط والترك في نصيبه على يد  
 القاضي بحضرة الرجلين المذكورين بموجب حجة شرعية فهل اذا تشاجر العم المسقط  
 مع المسقط له وطلب ابطال اجازة ابن اخيه لا يجاب لذلك حيث كان هناك بينة تشهد  
 باجازه ورضاه بما فعله العم ويكون الحق في الارض المذكورة للمسقط له خاصة اذا  
 تحقق ما ذكر (اجاب) ليس للمسقط معارضة المسقط له بعد تحقق الاسقاط الشرعي  
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة  
 وعن ابن ابن اخ عاصب وتحت يده قطعة ارض زراعة أميرية فوضع ابن ابن الاخ يده  
 على الارض ومكنه الحاكيم منها فصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد هذه المدة  
 ارادت البنتان ان تأخذوا الارض من ابن ابن الاخ العاصب بطريق الميراث عن ابيهما  
 فهل والحال هذه لا تجابان لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لبنتي الميت  
 معارضة ابن ابن الاخ فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجري التوارث في ارض  
 الزراعة التي آلت لبنت المدل فليس لبنتي الميت ولا لابن ابن اخيه المذكور حق فيها

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

بطريق الارث والاحق بها بعد موت صاحب الحق ابنه اذا كان له ابن قادر على  
زراعتها ودفع مؤناتها كما صرح به علماءنا فان لم يكن له ابن فلمن يمكنه الحياكم منها والله  
تعالى اعلم (سئل) في اخوين بالغين احدهما يستحق قطعة ارض زراعية اميرية  
اسقط حقه منها الرجل اجنبي في نظير قدره معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية طائعا  
مختارا فوضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة عشر سنين مع مشاهدة اخيه  
تلك المدة والآن اراد الاخ المذکور اخذ الارض من المسقط له متعللا بانه احق بها من  
واضع اليد المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا  
نافذا وليس للمسقط ولا لالاخيه المذکور الذي لم يكن له حق فيها معارضة المسقط له ولا  
عبارة بتعاليه بذلك (اجاب) ليس للاخ الذي لاحق له في الارض المذکور معارضة من  
اسقط له صاحب الحق حقه من منفعتها اختيارا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية تلقاها عن أبيه يدفع خراجها في كل سنة  
تعدى عليه شيخ البلد وأخذها منه بالغصب والقهر والحال انها مسحوة باسم أبيه فهل اذا  
ثبت ما ذكر يكون لرب الارض انتزاعها واستردادها من الغاصب المذکور (اجاب)  
اذا كان الحق في الارض المذکور ثابته للرجل المذکور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه منها كتركه لها اختيارا او عجزه عن زراعتها يكون له انتزاعها من واضع  
اليدها بطريق التعدي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
بالغين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك قطعة ارض زراعية اميرية باعها احدهما  
لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أخيه وبدون اذنه واجازته فهل اذا حضر  
الاخ الغائب ولم يجز البيع يكون له أخذ حقه في الارض المذکور (اجاب) اذا كان  
الحق في حصة من الارض المذکور ثابته للاخ الذي غاب ولم يوجد منه ما يفيد سقوط  
حقه منها كتركه لها اختيارا او عجزه عن زراعتها يكون له الاستيلاء على ما يخصه من  
ذلك اذا لم يوجد منه اجازة لما فعله أخوه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
غائبين يستحقان قطعة ارض زراعية اميرية أثر عن أبيهما فحضر من غيبتهما وطلبها  
من واضع اليد لصدور أمر من ولي الامر بأخذها من واضع اليد فسلمها واضع اليد لهما بعد  
اعترافه واقراءهما بالاستحقاق فيها عن أبيهما ووضع أيديهما عليها وزرعها ثم بعد  
ذلك أراد الزارع لها أولا الرجوع فيها على واضعي اليد بدون وجه شرعي فهل والحال  
هذه لا يجب لذلك ويتمتع من معارضتهم فيها (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا  
للأخوين المذكورين ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهما منها كتركهما بالاختيار  
لاخر او عجزهما عن زراعتها ودفع مؤناتها ولم يكن انتزاعها من الرجل المذکور بطريق  
العدوان لا يكون له معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة يستحقون ارض زراعية اميرية تلقوها عن اصولهم رهنوها عند آخره على قدر معلوم

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٦

ربيع الاول  
١٢

١٢٧١

١٢٧١

١٥



ربيع الاول سنة

١٢٧١

١٦

من الدراهم فهل والحال هذه اذا دفع الراهن دراهم الرهن للرهن يجب المرتن على تسليم الارض المذكورة للراهن المذكور (اجاب) الحق في ارض الزراعة لا يسقط بالرهن اذ لا ترك اختيارا فيكون للراهن اخذ ما رهنه من ماله اذا كان حقه ثابتا ولم يوجد ما يفيد سقوطه وعليه دفع ما بذمته من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين بلغ وترك لهم عقارا ومواشي وأرض زراعية واستمر وامن بعضهم في معيشة واحدة وكسبهم سواء وحصلوا أرض زراعية من المال المشترك بينهم أيضا وهم يزرعون فيها وفي الارض التي تركها لهم مورد لهم مدة أكثر من خمس عشرة سنة والآن أراد أحد الاولاد الاختصاص بأرض الزراعة دونهم بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا كان الحق في الارض المتنازع فيها ثابتا للكل لا يكون لاحد منهم

١٢٧١

١٩

الاختصاص بهادون باقيم بدون وجه شرعي والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية مسوحة باسمه مات عن بنتين ولا وارث له سواهما فوضع البناتن أيديهما عليهما ومكنهما الحياكم منها مدة تزيد على ست عشرة سنة وهما ينتفعان بهما ثم ماتت احدهما عن اولادها المذكورة وماتت الثانية عن زوجها وعن بنت بالغة فوضعت يدها على نصيب امها وورثته ومكنها الحياكم منه والآن يريد شيخ البلد اخذه بالجبر عليها متعللا بأنه لاحق للانا في الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعهما منها ولا عبرة بتعلله حيث كانت قادرة على زراعتها ودفع خراجها ولم

١٢٧١

٢٦

تتمكن مسوحة باسم الشيخ ولا باسم أبيه (اجاب) اذا كان الحق في بعض الارض المذكورة ثابتا لام البنات بالوجه الشرعي ثم ماتت لاعتن ذكر ولم يكن لها سوى بنتها المذكورة فاعطى الحياكم الذي له ولاية ذلك ما ذكر لتلك البنت ومكنها من الزراعة وهي قادرة على زراعتها وعلى دفع المثل لا يكون اتيخ القرية انتزاعها منها بدون وجه شرعي حيث ثبت لها الحق بالتكليف والتفويض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض اميرية مسوحة باسمه خاصة وضع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع لاد فيها تلك المدة ثم ماتت عن اولادها المذكورة فهل يكون الحق فيها لاولادها حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع خراجها واذا كان لهم عم في معيشة وحده وأراد منعهم منها متعللا بان اباهم مات قبل موت جدهم لا عبرة بتعلله

١٢٧١

٣٠

خصوصا وانها لم تكن مسوحة باسم العم المذكور ولا باسم أبيه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور لا يكون للعم المذكور معارضة اولاد اخيه فمما يبدهم من الارض الاميرية بمجرد تعلقه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقطعة ارض زراعية اميرية وتنازع معه في شأنها ثم اصطلحا على ان المدعى عليه اسقط منفعته المدعى بمبلغ معلوم بتراضيها ثم بعد ذلك أراد المدعى عليه ابطال الصلح والرجوع فيما اسقطه له من منفعة الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك بعد



ثبوت الصلح والاسقاط بشهادة البينة الشرعية (اجاب) ليس لمن اسقط حقه من  
أرض الزراعة الاميرية باختياره لا تخربا لوجه الشرعي معارضة المسقط له فيها بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط له أبوه حقه من منفعة أرض  
زراعة أميرية في صحته وسلامته ووضع يده عليها وصار يزرعها من ماله وينتفع بها ويدفع  
خراجها للجهة الديوان مدة سنين في حياة أبيه ولا يبه قطعة أرض أخرى فصار الرجل  
المدكور يزرعها لأبيه الى ان مات الأب عن الرجل المذكور وعن ابن آخر أراد الابن  
الاخر منازعة أخيه في الأرض المسقطه له من أبيه وابطال الاسقاط المذكور متعللا  
بان أباه لم يسقطها لأخيه المذكور فهل اذا ثبت الاسقاط من الاب لابنه المذكور  
بالبينة الشرعية طائعا مختارا ولا يكون للابن الاخر معارضة فيما ثبت الاسقاط له فيه من  
أبيه المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) اذا أثبت الابن المسقط له اسقاط أبيه له  
حال صحته ومنفعة تلك الأرض واستوفى الاسقاط شرائطه الشرعية لا عبرة بانسكار الاخ  
ما ذكر وليس له معارضته فيما يستحقه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عجز عن زراعتها وخاف عليها التعطيل فأعطاه الرجل  
آخر رهنا في نظير قدر معلوم من الدراهم على سبيل الغاروقة والتمزم ذلك الرجل لربها دفع  
ما عليها للجهة الديوان وغرس فيها أشجارا وصارت تحت يده يدفع خراجها نحو عشرين  
سنة ويده ويثقة بذلك من رب الأرض ثم الآن يريد رجل أجنبي ذو شوكة نزع الأرض  
المدكورة من يد الميرتهن ويعطيه دراهمه فهل والحال هذه لا يمكن الأجنبي من ذلك  
ويكون الشجر لغاروسه خصوصا وبها لا يرضى بذلك الأجنبي المذكور ولا ياذن  
(اجاب) اذا لم يكن للأجنبي المذكور حق في تلك الأرض لا يكون له اخذها بدون اذن  
من له ولايتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعة أميرية وله  
بنات بالغات والآن يريد ان يسقط ويترك حقه منها باختياره لبناته في حال صحته وسلامته  
ويقرر لكل منهن جزأ من ماله في مقابلة مبلغ من الدراهم ويساعجن فيه فهل والحال  
هذه يصح الاسقاط لبناته ولا يكون للعاصب معارضتهن بعدموت أبيهن اذا وضمن  
أيديهن عليها وصرن يتصرفن فيها في حال حياة أبيهن (اجاب) نعم ليس للعاصب  
معارضتهن في ذلك بعد استيفاء الاسقاط شرائط اللزوم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعة  
أميرية ممسوحة باسمه ثم مات أحد الابنين عن أولاده المذكور فطلب العلم ان يختص  
بالأرض المذكورة دون أولاد أخيه بدون تخصيص شرعي فهل لا يجب لذلك ويكون لهم  
أخذ نصيب أبيهم من الأرض المذكورة والانتفاع بها حيث كانوا قادرين على زراعتها  
والقيام بعونها (اجاب) اذا كان الحق في بعض تلك الأرض ثابتا لابي الاولاد  
المدكورين الى حين موته عنهم فهم أحق بها من أخيه اذا كانوا قادرين على زراعتها

١٢٧١

١٩

جمادى الاولى

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٢٧

جادی الثانية سنة

ودفع مؤنفا ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم فيها والافلا والله تعالى اعلم (سئل)  
 ١٢٧١ ١٠ ذمی استولى على قطعة أرض زراعة أميرية لرجلين أحدهما قاصر نحو أربع  
 سنين تعديا وغصبا لكونه مستخدما عندهما كم البلد فهل اذا ثبت استيلاؤه عليها بغير  
 وجه شرعي يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لملاكها واذا ادعى انه دفع دراهم عن أربابها  
 لصراف الناحية لتسكون الأرض غاروقه تحت يده بذلك بدون اذنهم ولم يثبت عليهما  
 لجهة الديوان دين ولا غير ذلك لا عبرة بدعواه الفاسدة (أجاب) اذا كان الحق في تلك  
 الأرض ثابتا للرجلين المذكورين ولم يوجد ما يفيد سقوط حقهما منها يؤمر بوضع اليد  
 عليهما تعديا بتسليمها لمن له الحق في استلامها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة لها أربعة ابناء من طين زراعة أميرية ماتت عن زوجها وعن ابنين  
 وبنيتين منه ثم مات الزوج عن أولاده المذكورين ثم مات أحد الابنين عن ابن فوضع  
 الابن مع ابن أخيه أيديهما على الأرض المذكورة والآل أن يريد كل من البنيتين أخذ  
 حصة في الأرض المذكورة عن أمهما فهل لا يجازان لذلك ولا يجري التوارث في أرض  
 ١٢٧١ ١٠ الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها للابن مع ابن أخيه خاصة (أجاب) نعم لا يجري  
 التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أميرية عن أبيه مدة خمس وعشرين  
 سنة وهو يرزعهما ويدفع خرجها لجهة الديوان وما عليها من المطالب من غير متازع ولا  
 مدافع له فيها تلك المدة والآل ادعى عليه رجل بان له حقا فيها بطريق الارث عن أخيه  
 فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضر أو مشاهد التصرف واصل يده  
 وهو ساكت ولم يدع ولم ينازع ولم تكن ممسوحة باسمه ولا باسم أخيه لا تسمع دعواه بعد  
 ١٢٧١ ١٥ مضى تلك المدة ويمنع من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم وقد صرح  
 علماؤنا بعدم سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الآل الارث والوقف ووجود  
 عذر شرعي وبعدم جريان الارث في أرض الزراعة التي آلت لبيت المال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أبيه ومسحت عليه  
 فرفضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة تزيد على عشرين سنة مات  
 المرتهن عن ابن فوضع الابن يده عليها فطلبها الراهن من ابن المرتهن فادعى انه أسقط  
 حقه فيها لا يبيعه فطالب منه بيعة فجزأ كليا فهل والحال هذه اذا لم يثبت ابن  
 المرتهن دعواه الاسقاط من الراهن بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم  
 ١٢٧١ ١٥ الأرض للراهن المذكور حيث كان معترفاه بالاسقاط فيها (أجاب) اذا  
 كان الحق في منفعة تلك الأرض ثابتا لمدعيها والآل بالوجه الشرعي يؤمر بوضع اليد  
 بتسليمها اليه حيث لم يثبت سقوط حقه منها بسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له أرض زراعة أميرية أسقط حقه فيها والآل خرب حضرة أبي المسقط واذن الاب

لابنه بترك الحق فيها والاستقاط فيها له بحضرة بينة شرعية ووضع يده عليها المسقط له  
وحفر فيها بئر اوصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو عشرين سنين والمسقط  
وأبوه كل منهما حاضر موجود مع المسقط له ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي  
مع مشاهدتهما تصرف المسقط له فيها وانتفاعه بها المدة المذكورة والآن ادعى أبو  
المسقط ان له حقا فيها بالاستقاط له من ابنه المذكور فيها قبل اسقاطها الواضح اليده عليها  
فهل اذا ثبت ترك ابنه فيها والاستقاط الواضح اليده عليها وثبت اذن أبيه له بالترك  
والاستقاط فيها الواضح اليده عليها وتصرفه فيها المدة المذكورة مع مشاهدتهما له المدة  
المذكورة لا تسمع دعوى الاب ولا وصيه بذلك مع ثبوت ذلك كله بشهادة البينة  
الشرعية ويكون الحق في الارض المذكورة لواقع اليده عليها (اجاب) اذا ثبت  
ما ذكر بهذا السؤال بالوجه الشرعي لا يكون لابي المسقط معارضة المسقط له في أرض  
الزراعة الاميرية المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة لهم قطعة أرض  
زراعة اميرية تسحبوا من بلدهم وتركوها فأمر الحاكم السياسي شيخ البلد بزرعها جبرا  
عليه ثم مات اثنان منهم في غيبتهم وبعد مدة حضر الاخ الثالث فأمره شيخ البلد بأخذ  
الارض فامتنع وأخذ منها بقدر الثلث وترك ما يخص أخويه لشيخ البلد باختياره  
لكونها عاطلة الزراعة فوضع شيخ البلديده عليها ومكنه الحاكم منها فاصلا وحفر فيها  
ساقية وغرس فيها أشجارا وصار يزرعها ويدفع خراجها نحو تسع عشرة سنة من غير  
منازع له فيها تلك المدة ثم مات وتركها لابنه منذ ست سنين والآن يريد الاخ الثالث  
المذكور المشاهد للتصرف منازعة الابن وأخذ الارض منه فأنكر وأضع اليده دعواه  
فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من واقع اليده عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
الشرعي (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يكون للاخ المذكور  
معارضة واقع اليده في يده من ثلث الارض والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية أثره أسقط وترك حقه منها  
باختياره لرجل آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيد المسقط له فوضع  
يده على الارض وصار يزرعها ويدفع خراجها في حال حياة المسقط ست عشرة سنة ثم  
مات المسقط عن ابن منذ أربع وعشرين سنة والآن يريد الابن الرجوع في الاستقاط  
ورد الدراهم وأخذ الارض فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاستقاط من أبيه ثابتا ويمنع  
من منازعة المسقط له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاستقاط  
المذكور من الاب ثابتا مستوفيا بشرط الصحة لا يكون لابن معارضة المسقط له بعد  
موت المسقط صاحب الحق بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
أسقطوا حقه من قطعة أرض اميرية لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم ومكنه  
الحاكم منها أيضا فوضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين فهل

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي وتمكين الحاكم المسقط له في القطعة الارض المذكورة  
لا يكون لاحدهم معارضته فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من  
الجماعة المذكورة بنحوهم من منفعة تلك الارض بالوجه الشرعي واستوفى الاسقاط  
شرائطه الشرعية لا يكون لاحد المسقطين معارضته في ذلك والحال هذه بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة ولا حدة ولا ولد بالغ معهما  
في معيشتهما اسقط كل منهما حقه من قطعة أرض اميرية للولد المذكور وكتب له حجة  
بذلك ثم انفر ذلك الولد عن الاخوين وصار الولد في معيشة على حدة وهو واضع يده  
على القطعة الارض المذكورة ثم مات كل من الاخوين عن وورثة وضعوا أيديهم على  
ما ترك عنهما من اطيان فلاحه وغيرهما اعدا القطعة الارض المسقط فيها للولد  
المذكور ومضى بعد ذلك مدة تزيد على عشرين سنة والولد المسقط له واضع يده عليها  
ويزرعها ويدفع ما عليها من الخراج تلك المدة وبعد مضي تلك المدة ادعى وورثة المسقطين  
بان لهم في القطعة الارض المذكورة حقا بطريق الارث عن مورثيهم فهل اذا ثبت  
الاسقاط من المسقطين بالوجه الشرعي للمسقط له لا يكون للورثة المذكورين في القطعة  
الارض المذكورة حق ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية واذا يمكن  
الحاكم الولد المذكور من قطعة أرض اخرى خراجية وصار يزرعها ويدفع ما عليها من  
الخراج بانفراده مدة تزيد عن خمس عشرة سنة لا يكون للورثة المذكورين حق فيها  
ايضا (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من الاخوين المذكورين لابن أحدهما في تلك  
الارض واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لباقي وورثتهما معارضة المسقط له في ذلك  
بدون وجه شرعي كما لا معارضة لهم فيما مكنه الحاكم منه حال انفراده عما لاحق لمورثيهم  
فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اسقطوا حقهم من قطعة أرض  
زراعة اميرية طائعين مختارين لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم لدى الحاكم الشرعي  
وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها  
لجهة الديوان مدة من السنين الى أن مات المسقط له عن وورثة فوضعوا أيديهم عليها  
وصاروا يزرعونها بعد موت مورثهم ثم بعد ذلك ادعى المسقطون على وورثة المسقط له بان  
الاسقاط المذكور لمورثهم كان بالا كراه عليهم فهل اذا لم يشتوا دعواهم الا كراه بالينة  
الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي  
(اجاب) اذا كان الاسقاط المذكور ثابتا مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لمن اسقط  
حقه معارضة واضع اليد على تلك الارض بدعوى الا كراه في الاسقاط بدون اثبات  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف ساقية اشترى نصف النصف الثاني  
من اربابه بثمن معلوم واسقطوا وتركوا حقهم من فداني طين باختيارهم بلفظ البيع  
للشترى لربع الساقية في مقابلة مبلغ من الدراهم منذ خمس وعشرين سنة وجب حجة



شرعية بيد المشتري وغرس في الارض فخلا أمثرو صار ياكل ثمرة ويتصرف في الارض تلك  
المدة من غير منازعة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فطلب ورثة البائعين  
منازعة وورثة المشتري وهم أولاده الذكور فيما اشتراه مورثهم منكرين لبيع مورثهم  
فهل اذا كان كل من البيع والاسقاط ثابتا لا يجابون لذلك شرعا ويمنعون من منازعة  
ورثة المشتري (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالبيع والترك  
الاختياري وان قلنا بعدم صحة البيع فيها لوجود الترك الاختياري اذ حق المنفعة فيها  
يثبت مادام المتفع يتنفع بها ويتنفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره  
سقط حقه كما أفاده العلامة خير الدين فاذا أثبت وورثة المشتري ما ذكر بالسؤال بالوجه  
الشرعي لا يكون لورثة البائعين معارضتهم فيما ثبت لهم الحق فيه عن مورثهم بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بارض زراعية أبيه الميت  
المسوحة عليه بعد حضوره من غيبته فاعترف المدعي عليه ببعضها واستحقاقه له بعد  
موت أبيه وادعى ان أباه كان باع بعضها ورهن البعض الآخر له على مبلغ معلوم من  
الدرهم فانكر المدعي دعواه وعجز المدعي عليه عن اثبات دعواه فهل يقضى له باخذ  
الارض المذكورة ولا عبرة بدعوى المدعي عليه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب)  
اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للرجل المذكور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه منها كتركه اياها باختياره يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه اذا لم يثبت دعواه  
الاسقاط من قبل أبي الرجل المذكور لنفسه بالاختيار حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها من رجل أجنبي من  
مدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم واضيفت باسمه في جهة الديوان وصار يتصرف  
فيها مدة تزيد على احدى وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أراد ابن أخ له ان يشاركه فيها متعللا  
بان مورثه كان مع واضع اليد في معيشة واحدة قبل هذه المدة وانهما كانا اخذاها من  
الرجل الاجنبي المذكور وسوية فانكر واضع اليد المدعي عليه دعواه والحال ان مورثه  
كان حاضرا مشاهدا للتصرف واضع اليد بانقراده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة  
وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعي بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه خصوصا وان  
المدعى عليه واضع يده عليها بانقراده وحده دون أخيه والد المدعي من حين تلقاها من  
الرجل المذكور الى الآن ولم يكن مع والد المدعي في معيشة واحدة المدة المذكورة انما  
المدعى يتعلل بكون الاخوين المذكورين في معيشة واحدة حسب دعواه قبل وضع  
يد المدعي عليه المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة ان كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية  
أميرية بالاسقاط الشرعي فصار يزوعها ويدفع ما عليها لجهة الديوان مدة عشرين سنة

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١





سنة

١٢٧١

١٣

ثم مات عن ابن فاصرو بنت بالغة وزوجتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته  
الارض المذكورة فهل اذا اقام الحكم الشرعي أم انقاص وصيا على حفظ مال القاصر  
الى بلوغ رشده تسكون الارض المذكورة خاصة لابنه دون الورثة حيث كانت الام  
قادرة على زراعتها لابنها بالولاية عليه ودفع ما عليها لجهة الديوان (اجاب) بموت صاحب  
الحق عن ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال عن ورثته المذكورين  
يكون الاحق بها ابنه حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال بمن له  
الولاية عليه بطريق الوصاية وقد صرحوا بعدم جريان التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية ممسوحة باسمه رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم من  
الدراهم ثم مات الراهن عن ابنين فتعدي شيخ البلد وأخذ الارض المذكورة من  
المرتحن متعللا بان الارض لرجل من حصته فهل لا يجاب لذلك ويكون للابنين  
المذكورين نزعهما من شيخ البلد حيث كان الحق ثابتا لهما فإيهما عن أبيهما ولا عبرة  
بتعلله المذكور وعليه دفع الدين لربه (اجاب) لا ينزع شيء من يد أحد الا بوجه شرعي  
فليس لشيخ البلد أخذ تلك الارض بمجرد تعلله بما ذكر بدون وجه شرعي واذا كان  
الحق فيها ثابتا لابني مستحقها ولم يوجد منهما اولا من أبيهما ما يفيد سقوطه يكون لهما  
الاستيلاء عليها وعليهما دفع الدين الذي على أبيهما من تركته والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل وازع يده على قطعة ارض زراعة اميرية بطريق الاسقاط من رجل آخر وصار  
يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الآن رجل على  
واضع اليد انه يستحقها عن أبيه وان أباه كان رهنا عند واضع اليد وان أباه دفع لواضع  
اليده درهم الرهن منذ ثلاث عشرة سنة وتركها تحت يده واضع اليد فانكر واضع اليد  
دعواه ووجدوا الحال ان أباه كان حاضرا مشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد على تسع  
وعشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل  
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه  
ذلك سيما وانها لم تكن ممسوحة على المدعى ولا على أبيه من قبله (اجاب) صرح علماؤنا  
بان الدعوى لا تسمع بعدهم في خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر  
شرعي وبان من ترك حقه باختياره في ارض الزراعة الاميرية لغيره وصار ذلك لغير  
يتصرف فيها مدة من السنين وصاحب الحق مشاهد تصرفه وتاركها باختياره سقط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يستحقان قطعة ارض زراعة اميرية عن  
أبيهما تحت يد رجل اجنبي فطلباهما منه فادعى ان أحدا الاخوين أسقط حقه وحق أخيه  
فيها له فانكر الاخ ذلك فهل اذا لم يثبت واضع اليد دعواه الاسقاط من أحد الاخوين  
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم الارض لربيها حيث كان معترفا

١٢٧٤

١٥

١٢٧٩

١٨

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٤

رمضان

١٢٧١

١٣

شوال

١٢٧١

٨

ومقر المما بالاستحقاق فيها (اجاب) اذا لم يوجد من الاخوين المذكورين ترك لتلك الارض بالاختيار ولا اهمال لها سنين متوالية وكان حقهما فيها ثابتا يؤثر واضع اليد عليها بتسليمها لما اذا لم ينبت انتقاها عن منفعتهم بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من منفعة قطعة ارض اميرية لابنه بعد انفراده في معيشة على حدة ومكنه الحاكم منها ايضا فوضع الولد عليه اوصاريزعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة من السنين ثم صار احد اولاد المسقط له شيخ بلدا وانفرد في معيشة على حدة واراد منع ابيه من الارض المسقط له فيها متعللا بان الارض تباع للسياخة فهل لا عبرة بتعلله ويكون الحق فيها للمسقط له حيث كان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت تلك الارض مختصة بالمسقط لانه لا يكون له شيئا واسقط حقه منها لابنه المذكور باختياره واستوفى الاسقاط شرائط الصحة لا يكون لابن المسقط له معارضة ابيه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين بالغين رشيدين احدهما في الجهادية وهو مع زوجته واهله في معيشة وحده والاخر مقيم في البلد مع اهله واكثابه في معيشة وحده فاشترى المقيم المذكور اطميا نال نفسه بما له خاصة لم تكن اثر الايبه ما ولا مسوحة باسمه ولا باسمهما ومن جملة ما حازهن الاطيان فدان وثلاث نزل بعد شرائه واستحقاقه منفعة الارض واسقط حقه في الدان والثلاث وتركه باختياره لرجل اجني فوضع يده المسقط له مدة ثمان سنين وهو يزعه ويدفع خراجها وما عليه من المطالبات فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار بمن له حق الانتفاع بالطين وحضر اخوه يريد ابطال الاسقاط لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لانني من اسقط حقه في الارض المذكورة للرجل المذكور معارضة المسقط له فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث لاحق للاخ المذكور في تلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه فيها لرجل آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بحضرة بيعة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصار يزعه ويدفع ما عليها من الخراج لجهة الديوان مدة سنتين ثم بعد ذلك اراد شيخ البلد ان يأخذ الارض من يد المسقط له متعللا بانه اولى بها من المسقط له لكون المسقط للارض المذكورة فلاحه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اسقط وترك حقه منها باختياره لاخر في مقابلة مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين بموجب وثيقة بذلك والآن يريد المسقط الرجوع فهل اذا كان الاسقاط ثابتا لا يجاب لذلك وتقبل شهادة البينة وان لم تذكري الحجة اسمائهم (اجاب) اذا تحقق الاسقاط المذكور بالوجه الشرعي لا يمكن المسقط من الرجوع فيما اسقط حقه منه باختياره

سؤال

سنة

بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول شهادة العدول على ذكر اسمائهم في الصك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبيته بان لها عنده مائة ريال قرضا شرعيا وتحت يده فدان طين رهن لعاصب ابيها على مائة ريال امرها بوضع يدها على الفدان المذكور وانها لا تسلمه الى الراهن المذكور حتى تقبض منه المائة ريال المذكورة فأتى ابو البنت ودفع لها صاحب الفدان المائة ريال وسلمت له الفدان المذكور وصدق له على ان الحق فيه له ووضع يده عليه وصار ينتفع به ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة عشرين سنة والا آن طلبت البنت رفع يده عنه وان تدفع له المائة ريال وتذكر كونه عاصبا لابيها الميت فهل بعد ثبوت تدبيرها واعترافها بان الفدان حقه وسلمت له فيه وقبضت منه المائة ريال المذكورة طائفة محتارة لا تجاب لذلك ويكون الحق فيه لواقع اليد عليه والمحال هذه (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجال ثلاثة لهم قطعة أرض زراعية اميرية ممسوحة باسمائهم رهنوها تحت يد رجل اجنبي على مبلغ من الدراهم غارقة ثم بعد مدة مات كل من الراهنين والمرتهن عن ورثة اولاد ذكر فطلب ورثة الراهنين اقتسكا الارض ودفع الدين لاربابه فادعى ورثة المرتهن بان الطين اخذهم مورثهم بالاسقاط متعللين بورقة مقطوعة الثبوت فانهم راياب الارض دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الاسقاط بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بالورقة المذكورة ويكون لارباب الارض اقتسكا كما ودفع الدين لاربابه حيث كان ورثة المرتهن معترفين بان الحق في الارض لورثة الراهنين وهي ممسوحة باسماء اصولهم ولو طالت المدة زيادة عن خمس عشرة سنة (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط او الترك اختيارا والرهن ليس فيه ترك ولا اسقاط اختيارا فاذا لم يوجد ما يفيد سقوط حق آباء الراهنين وابنائهم من تلك الارض يكون لهم الاستيلاء عليها من هي تحت ايديهم حيث لا مانع وعليهم دفع ما على اصولهم من الدين لاربابه من تركتهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اطيان زراعية اميرية عن ابيهما مات احدهما عن ابن قاصر فاستمر مع عمه في المعيشة حتى بلغ ثمنات العم عن اولاد ذكر فهل اذا اراد ابن العم الانفراد يكون له اخذ ما يخص والده من الطين المذكور (اجاب) اذا كان حق ابي الابن المذكور ثابتا في تلك الارض حتى مات عن ابنه يكون الاحق بها ابنه المذكور اذا كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها ولو بوليها فادام وجود منه ما يفيد سقوط حقه فيها يكون له الاستيلاء على نصيب ابيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة أرض زراعية اميرية عن ابيهم اسقط احدهم نصيبه ونصيب باقيهم في الارض المذكورة لرجل اجنبي بدون اذنهم وبدون اجازة منهم في ذلك فهل اذا كانت الارض المذكورة ثابتة لهم جميعا بالبينة الشرعية ولم يحز الباقيون الاسقاط

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

١٤

سؤال ٢٨ سنة ١٢٧١

ذي القعدة

٣ ١٢٧١

٤ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

في نصيبهم لا ينفذو يكون موقوفاً على اجازتهم فان اجازوه نفذوا وان ردوه بطل (اجاب)  
نعم يكون الاسقاط المذكور في نصيب باقي الشركاء موقوفاً على اجازتهم والمحال ما ذكر  
فان اجازوه نفذوا وان ردوه بطل حيث كان حقهم ثابتاً في الارض المذكورة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وكل آخر لي شري له اطيان زراعة اميرية بالاسقاط من اربابها  
فاشترى الوكيل لموكله الاطيان وكتب حجة الاسقاط باسم الموكل المذكور ووضع  
الوكيل يده على الارض وزرعها لموكله والا نباعها الوكيل في غيبة الموكل لرجل  
آخر من غير اذنه ورضاه فهل اذا حضر الموكل ولم يجز البيع ولم يرض به لا ينفذ تصرف  
الوكيل ويكون للوكل فسخ البيع اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) تصرف  
الفضولي موقوف على اجازة المالك فان اجازة نفذوا وان ردوه بطل والله تعالى اعلم (سئل)  
في اخوين في معيشة واحدة وكل احدهما الاخر وكالة مطلقة في التصرف بالبيع  
والشراء وغيرهما فباع الاخ الوكيل قطعة أرض زراعة لاخر بثمن معلوم من الدراهم  
واسقط حقه وحق اخيه فيها له واستولى عليها المسقط له وحفر فيها ساقية وصار  
يتصرف فيها مدة تزيد على خمس سنين فهل والمحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل  
والاسقاط من الوكيل بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحاً اذ في نصيب كل من  
الاخوين وليس لاحدهما الرجوع على المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
اذا ثبت توكيل الاخ اخاه في هذا الاسقاط طائعا واسقط الوكيل المذكور بطريق  
وكالته عن اخيه وبطريق الاصلالة عن نفسه حقه وحق اخيه من تلك الارض وهي  
اميرية باختياره واستوفى الاسقاط شرائط الصحة لا يكون لاحدهما ابطال الاسقاط  
بدون وجه شرعي ولا يثبت التوكيل في هذا الامر لا يعتبر اسقاط الاخ بالنسبة لخص  
اخيه بدون اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة أرض زراعة  
اميرية عن ابيهم فوضع رجل قريب لهم يده عليها في غيبتهم بدون وجه شرعي فلما  
حضر وامن غيبتهم طلبوا ارضهم من واضع اليد ورفع يده عن افادعي ان جدهم اسقطها  
له فانكر وادعوا له وجحدوها جدا كليا فهل اذا لم يثبت المدعي دعواه الاسقاط بالبيعة  
الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويؤمر بتسليم الارض للجماعة  
المذكورين حيث كانت الارض المذكورة ثابتة لهم عن ابيهم (اجاب) اذا لم يوجد  
من الجماعة المذكورين ترك للاض المذكورة باختيارهم ولا اهمال لها وكان حقهم  
فيها ثابتاً لهم عن اصولهم يؤمر واضع اليد بتسليمها لهم اذا لم يثبت خروجها عن استحقاقهم  
باسقاط منهم او من اصولهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اخوين  
بالعين لهما قطعة أرض زراعة اميرية خلف احد الرجلين ذكر او احد والثاني خلف ثلاثة  
ذكور ثم مات الرجلان عن اولادهم المذكورين وترك ارض الزراعة المذكورة  
فوضع المذكور المذكورون يدهم عليها فاسقط احد الثلاثة المذكورين نصيبه وبعض



ذى القعدة سنة

نصيب أخويه وبعض نصيب ابن عمه في الارض المذكورة لرجل اجنبي بدون اذن  
أخويه البالغين وابن عمه البالغ وبدون اجازتهم ولا توكيل منهم له في ذلك فهل  
والحال هذه اذا لم يجز أخواه وابن عمه المذكورة ولا ينفذ الاسقاط المذكورة في الارض  
المشتركة بينهم وبينهم للرجل المذكورة لا ينفذ الاسقاط ويكون اسقاط نصيب المسقط المذكورة في  
اجازتهم فان اجازوه نفذ وان ردوه بطل ويكون اسقاط نصيب المسقط المذكورة في  
الارض المذكورة نافذا حيث كانوا كلهم واضعين أيديهم عليها (اجاب) اذا كان  
حق الجميع ثبات في تلك الارض لا ينفذ اسقاط أحدهم في نصيب شركائه بدون اذنتهم  
او اجازتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعة اميرية أسقط  
حقه من قطعة ارض منها لآخر واعطى له سنداً بحتمه بذلك وصار يزرعها ويدفع  
خراجها للجهة الديوان مدة ثلاث عشرة سنة باطلاع المسقط وولده وصار ينتفع بها المدة  
المذكورة ثم مات المسقط له المذكورة عن ابن قاصر وله وصى وضع يده على الارض  
المذكورة وصار يزرعها للقاصر ويدفع خراجها من مال القاصر مدة تزيد على ست  
سنين وذلك باطلاع ولد المسقط المذكورة المدة المذكورة والآن اراد ابن المسقط  
المذكورة كور بعد موته الرجوع في اسقاط ابيه المذكورة وان ياخذ الارض المذكورة من يد  
وصى القاصر فهل لا يجب لذلك ويكون الحق فيها لوضع اليد عليها التقادروا على  
زراعتها ودفع خراجها بعمل وصيه له فيها ودفع ما عليها من الخراج وغیره من ماله  
(اجاب) اذا ثبت الاسقاط من ابي ابن المذكورة بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة  
لا يكون للابن معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة ارض زراعة اميرية محسوبة باسم ابيه تعدى رجل اجنبي ووضع يده عليها  
بالتجبر عنه فرفع رب الارض امره للحاكم فغضبه عنها وسلمها لرجلها فوضع يده عليها وصار  
يزرعها ويتنفع بها مدة ثلاث سنين والآن يريد من كان أخذها بالتجبر منازعتها  
وأخذها منه متعللاً بانها كانت معه سابقاً فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من  
منازعتها فيها بدون وجه شرعي حيث كان الحق ثابتاً له فيها عن أصوله (اجاب) اذا  
كان الحق في تلك الارض ثابتاً للرجل المذكورة والآن عن أصوله ولم يوجد ما يفيد  
سقوط حقه منها كتركه اياها باختياره لا يكون للرجل الاجنبي منازعتها فيها والحال  
ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة  
اميرية فأسقط وترك حقه منها باختياره في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم لا شيء وجب  
وثيقة بذلك ثابتة المضمون منذ أربع سنين فوضع المسقط له يده على الارض المدة  
المذكورة وهو يزرعها ويدفع خراجها والآن يريد المسقط الرجوع فيها وأخذها من  
المسقط له متعللاً بأنه ملك ابنه البالغ جميع ماله قبل الاسقاط لاجل ابطاله والحال ان  
الابن كان حاضراً في المجلس وقت الاسقاط وهو مع أبيه في معيشة واحدة فهل لا يجب

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١١

١٢٧١

٢٦



٢٦ ١٢٧١

لذلك حيث كان الاسقاط ثابتا وينع من منازعة المسقط له (اجاب) ليس للمسقط معاوضة المسقط له فيما اسقط حقه منه والحال ما ذكر بمجرّد تعالاه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلاحين لهم أرض زراعية أميرية تركوا حقهم منها لاخر طائعين مختارين لعجزهم عن زراعتها ودفع خراجها ووضع يده عليها وصار يزرعها مدة سنين لنفسه ويدفع خراجها والاّ أن أراد أولاد أن يواضع اليد عليها أخذ جانب منها متعللين بأن أباهم كان معه في عياله ومعاوناته في أشغاله فهل لايجبر على اعطاء شيء منها لأولاد أخيه بدون اذنه ورضاه ويكون الحق له فيها ولا عبرة بما تعللوا به (اجاب) اذا كان الحق في تلك الأرض ثابتا الواضع اليد عليها على سبيل الاختصاص لا يكون لأولاد أخيه معارضته فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم بأن أباهم كان في عياله المستحق لتلك الأرض ومعاوناته في أشغاله والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر مسحت عليه رهنها عند رجل آخر على قدر معلوم من الدراهم واضيفت باسم المرتن ثم بعد سنة دفع الراهن دراهم الرهن للرتن وأخذ الأرض ورهنها لرجل آخر واستولى عليها المرتن الثاني مدة تسع سنين ثم مات الراهن عن ابن بالغ فأراد الابن أن يدفع دواهم الرهن ويأخذ الأرض من المرتن الثاني فهل والحال هذه يجب لذلك ويجبر المرتن على تسليم الأرض لابن الراهن المذكور سيما وهو معترف ومقر له بالاستحقاق فيها عن أبيه (اجاب) اذا كان حق الاب في تلك الأرض ثابتا الى أن مات عن ابنه المذكور ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يكون لابنه أخذها ممن هي تحت يده بطريق الاحقية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أطيان زراعتة الاميرية فوضع الوصي يده عليها مدة ثم أخذت الاطيان مع اطيان البلد عهدة ثم انخلت الاطيان وعادت لاربابها بعد بلوغ الابن فاسقط ذلك الابن وترك حقه باختياره منها لرجل اجني في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة بذلك فيبعد أن وضع المسقط له يده عليها وزرعها سنة يريد الاّ أن قريب للابن المذكور منازعة المسقط له وأخذها منه متعللا بان الابن المذكور اعى البصر وأنه لم يضع يده عليها بعد انفسكا كما من العهدة وأنه اولى بها من الاجني فهل لايجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ولا يمكن من نزعهما من المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن للقريب المذكور حق في تلك الأرض لا يكون له منازعة واضع اليد عليها المسقط له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما اطيان زراعية اميرية اسقطا وترك احقهما منها باختيارهما الرجل آخر لثقة البيع بموجب حجج شرعية بذلك ثابتة المضمون منذ عشرين سنة وزيادة ثم مات كل من الرجلين المذكورين عن ورثة وارادت ورثتهما الرجوع الاّ أن منكرين للاسقاط المذكور فهل والحال هذه اذا كان

ذى الحجة

١٤ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

ذى الحجة سنة

١٢٧١

٢٥

الاسقاط من الرجلين المذكورين ثابتا لا تحجب ورثة كل منهما لذلك ولا عبدة بالانكار المذكور ويمنعون من منازعة المسقط له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختياري من صاحبي الحق واستوفى شرائطه بالوجه الشرعي لا يكون لورثة كل منهما الرجوع في تلك الارض ولا يعتبر الانكار منهما او الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تغلب على قطعة ارض اميرية لرجل آخر بغير وجه شرعي ومات صاحبه عن ولد فاذا نزع الارض عن هي تحت يده فادعى المتغلب عليها ان الميت اسقط حقه منها له متعللا بحجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت الاسقاط عن الميت بالوجه الشرعي يكون لولد الميت نزعها من يده (اجاب) الحق في ارض الزراعة

١٢٧١

٢٩

محرم

الاميرية يسقط بالاسقاط والترك الاختياري او الاله مال سنين متوالية او العجز عن الزراعة ودفع المؤن فريضة الغير يتصرف فيها سنين متوالية مع عدم منازعته من غير مانع شرعي مسقط لحق صاحبها فاذا وجد ما يفيد سقوط حق المزارع الاصلى منها او وجد ذلك من ابنه بعد موته لا يكون لابنه معارضة واضع اليد فيها والاقله انتزاعها منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يستحقون منفعة فدان وثلاث من ارض اميرية اسقط احدهم حقه وحق اخوه في ذلك لرجل اجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم بدون توكيل عن اخويه ولم يعلم اخواه بذلك لم يرضيا به وورد اما وقع من اخيهما فهل لا ينفذ اسقاط احد الاخوة في نصيب اخويه المذكورين بدون اذنهما واجازتهما حيث كان الحق ثابتا للثلاثة الى وقت الاسقاط المذكورين يكون للاخوين المذكورين الاستيلاء على ما يخصهما من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم لا ينفذ اسقاط احد الاخوة المذكورين في نصيب اخويه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بالغة وعن ابن اخ في معيشة وحده وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية الخاصة به فوضعت البنت يدها على جانب من طين أبيها مدة نحو عشرين سنة يتمكين الحماكم لها منه وهي تزرعه وتدفع خراجها من غير منافع لها فيه وافتسكت بعض طين من طين أبيها كان مرهونا وأخذته من المرتها ودفعت ما عليه من الدين لربه من مدة نحو سنتين وهي تزرعه وتدفع خراجها والا ن يريدها من عمها منازعتها ورفع يدها عن جميع الاطيان التي بيدها متعللا بأنه العاصب وأنه يستحقها بالميراث الشرعي فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يمكن من رفع يدها ونزعه منها ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ولا عبدة بتعلله لاسما وان الارض ممسوحة باسم أبيها خاصة وهي قادرة على زراعتها والقيام بشؤونها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبنت المال وانما تدفع لابن عمه أحب الحق اذا مات عنها بطريق الاحقية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان طين زراعة اميرية مدة نحو اربعين سنة تلقاه عن أبيه من

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٣

غير منازع له فيه المدة المذكورة ثم مات منذ سبع سنين عن ابن فوضع الابن يده عليه  
والآن تدعى اولاد عمه بان القدان المذكور لهم وانهم رهنوه تحت يدي أبي واضع اليد  
فانكر الابن دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالرهن والاستحقاق  
فهل اذا لم يثبتوا دعوى الرهن والاستحقاق لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواههم المجردة  
عن الاثبات ويمنعون من منازعة الابن فيما تركه أبوه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية مدة تزيد على عشرين سنة  
وهو يزرعها وينتفع بها ويدفع خراجها من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يدعى رجل  
من أهل البلد مقيم بها مشاهد لتصرف واضع اليد بان له حق في الأرض المذكورة فانكر  
واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من  
منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي لاسيما اذا لم تكن الأرض ممسوحة باسم ذلك  
المدعي ولا باسم أبيه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث  
والوقف ووجود دعوى شرعية وقد صرح علماء وانا بان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط  
بالترك الاختياري فاذا كان المدعي المذكور تاركاً لتلك الأرض المدة المذكورة  
باختياره لا يكون له انتزاعها من المتصرف فيها المشاهدة على هذا الوجه ولو فرض انها  
كانت في استحقاقه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة مشتركين  
في الاموال والاكتساب والسعي وتحت يدهما أرض زراعية أميرية يزرعانها على سبيل  
الاشتراك بينهما واستمر على ذلك مدة عشرين سنة فاكتر مع تراضيهما في تلك المدة ثم  
وقع بينهما خالف وأراد أحدهما الاختصاص بذلك الطين مدعيانه خاص به وأن  
الحاكم خصه بذلك قبل المدة المذكورة فما الحكم في هذه الدعوى حيث كان الاخ  
منكر لذلك (اجاب) حيث كانت تلك الأرض تحت يدي الاخوين المذكورين على  
سبيل الاشتراك يزرعانها سوياً بتراضيهما ويدفعان ما عليها للجهة بيت المال واستمرا  
على ذلك المدة المذكورة لا تسمع دعوى أحدهما الاختصاص بها بعد مضي تلك المدة  
والمحال ما ذكره وبقي ما كان على ما عليه اولا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
كل منهما في معيشة واحدة من قديم الزمان وبدا أحدهما اطيان زراعية أميرية خاصة  
به وهو يزرعها وينتفع بها مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة  
والآن يريد اخوه منازعته ومقاسمته فيها متعللاً بان اصل الطين كان لأعمامه مع  
اقامته بالبلد ومشاهدته لتصرف واضع اليد فيها المدة المذكورة وعدم منازعته فانكر  
واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا تجرى  
القسمة ولا التوارث فيها ويمنع من منازعة الاخ فيها بدون وجه شرعي لاسيما اذا لم تكن  
الأرض المذكورة ممسوحة باسم ذلك المدعي ولا باسم أبيه (اجاب) نعم لا يجرى

سنة

محرم

التوارث في أرض الزراعة الاميرية ولا تسمع الدعوى بعده متى المدة المذكورة والحال  
 ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم في معيشة واحدة ولهما قطعة أرض زراعة  
 اميرية يستحقانها عن اصولهما ولهما في معيشة واحدة من غير قسمة فهل اذا اراد  
 احدهما القسمة يكون له اخذ ما يخص اياه من الارض المذكورة وليس للآخر منه  
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تجرى القسمة في اراضي الزراعة الاميرية جبر وانما يكون  
 المستحقها الانتفاع بها على ما كان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
 وخمس بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما يورث ومن جملة ما تركه اطيان  
 زراعتة الامير ية فوضع احد الابنين يده على جميع التركة والاطيان ومنع اخاه من  
 ذلك بسبب انه شيخ بلد عليه فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بين جميع  
 ورثته مما يورث بالقرينة الشرعية ويكون للاخ اخذ حقه من جميع اطيان الاب اذا  
 تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) تقسم التركة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية  
 وليس لاحد الورثة منع باقهم عما يستحقه من ذلك بدون وجه شرعي ولا يجرى التوارث  
 في أرض الزراعة الاميرية وانما يكون الحق فيها بعد موت من كانت في زراعتة لابنه  
 او ابنيه مع القدرة على زراعتها ودفع ما عليها الجهة بيت المال ويسقط الحق منها بالتترك  
 الاختيارى او نحوه فاذا لم يوجد من احد الابنين المذكورين ما يفيد سقوط حقه منها  
 يكون له الانتفاع بنصيبه من تلك الارض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين في معيشة واحدة ولا حصة لهما قطعة أرض زراعة اميرية اشتراها من ماله الخاص  
 به لم يكن عنهما من مال الاشتراك ثم مات عن ابن بالغ وعن اخيه المذكور فوضع الابن يده  
 عليها فاسقط اخو الميت المذكور وحق ابن اخيه المذكور في الارض المذكورة لزوجه  
 من غير اذن ابن الميت المذكور ومن غير اجازته ولم يكن وكيل عنه في ذلك ولا دين عليه  
 فهل يكون الاسقاط المذكور موقوفا على اجازة ابن الميت المذكور ان اجازته نفذ وان  
 رده بطل (اجاب) اذا كانت تلك الارض مختصة بذلك الابن لا ينفذ اسقاط عمه  
 حقه من زوجته بدون وكيل عنه في ذلك ويكون لابن المذكور باطل هذا الاسقاط  
 والاستيلاء على الارض المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وابن  
 اخيه بينهما طين فلاحه واضعين أيديهما عليه بعد موت اصولهما ثم مسحه نائب  
 السلطان عليهما ثم خرج ابن الاخ من البلد ولم يغيب مدة يعسبها تاركاً ثم مات العم  
 فاستولى على الطين ابن اخته وتصرف فيه بالاسقاط لغيره فهل يكون تصرفه في نصفه  
 باطلا ولا ابن الاخ أخذ نصف الطين ممن هو تحت يده (اجاب) اذا كان الحق في نصف  
 ذلك الطين ثابتا لابن الاخ المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كتركه له  
 اختيارا أو اسقاطه كذلك لا ينفذ اسقاط ابن الاخت فيه بدون وكيل عن صاحب  
 الحق أو اجازة لما فعله ويكون لصاحب الحق رفع يده واضع اليد عليه والحال ما ذكر

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١



صفر سنة

حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر له  
وهي مسوحة عليه رهنها عند رجل آخر - لي قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل من  
الراهن والمرتهن عن ابن فأراد ابن الراهن أن يأخذ الأرض من يد ابن المرتهن ويدفع  
له دراهم الرهن فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الأرض المذكورة لابن الراهن بالبيعة  
الشرعية يجبر ابن المرتهن على تسليم الأرض لابن الراهن بعد أخذه دراهم الرهن منه  
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي أن الحق في تلك الأرض لابن الراهن المذكور ولم  
يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها - يكون له انتزاعها من يد ابن المرتهن حيث لا مانع  
وعليه دفع ما على أبيه من الدين من تركته لورثة الدائن والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعية أميرية اسقط حقه فيها رجل آخر وتركها له باختياره بصيغة  
البيع في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده على الأرض المذكورة خمس  
سنين في حال حياة المسقط بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون ثم مات المسقط عن  
زوجته وعن ثلاث بنات وعن ابن أخ والآن يريد ابن الأخ ابطال الاسقاط وأخذ  
الأرض المذكورة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون  
وجه شرعي (اجاب) ليس للبائع ولا لورثته استرداد الأرض المذكورة اذا ثبت تركها  
لواضع اليد بالاختيار مدة من السنين وان قلنا بعدم صحة بيعها انحق المنفعة بها ثبتت  
مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره سقط حقه  
كما أفتى بذلك العلامة خير الدين نقلا عن الحاوي الزاهدي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل وضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها بطريق الاسقاط من رجل  
أجنبي من بلدة أخرى في نظير قدره معلوم من الدراهم ويده حجة شرعية ثابتة المضمون  
بذلك وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد المسقط الرجوع في الأرض  
على المسقط له ويعطيها لرجل آخر بدون وجه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط  
بالبيعة الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للمسقط ولا لغيره معارضة فيها بدون وجه شرعي  
(اجاب) اذا ثبت اسقاط الحق من تلك الأرض للرجل المذكور باختيار المسقط  
مستوفيا شرائط الصحة وتركها له باختياره تلك المدة لا يكون للمسقط ولا لغيره معارضته  
فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده عن أبيه على اطيان  
أميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم جاء رجل وتعهد بالبلد فأخذ جانباً من اطيانها  
وترك جانباً ومن جملة المتروك تلك الاطيان فجاء شيخ البلد واستولى على بعض طين هذا  
الرجل الواضع يده عليه عن أبيه من غير رضاه واختياره ومكث تحت يده نحو ما ست  
سنين ثم باع بعضاً منه للغير من غير إذن صاحبه وعلمه واجازته واستترك المتعهد العهدة  
ورجع كل الى ما كان عليه أولاً أراد صاحب الأرض المبيعة الرجوع الى أرضه فوجده  
قد بيعت أياً كان من أخذها ويجاب لذلك حيث كان الاستيلاء عليها من غير رضاه

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٩



واختياره والبيع من غير علمه واذنه (اجاب) المحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط  
بالاسقاط أو الترك الاختيارى وقد صرحوا بان المزارع في أرض سلطانية لا يملك الأرض  
وانما هو أحق بمنفعتهم من غيره حيث لم يكن خائفا ولا معطلا لها تعطيلاً يضر بيت المال  
وبان المزارع في الأرض السلطانية اذا رأى غيره يتصرف فيها ولم يمنعه ليس له حق  
الاسترداد وبان الترك اذا كان بغير اختيار لا تسقط به القديمة ولصاحب الحق انتزاعها  
من يد المتعدي عليها فاذا وجد من الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون له  
معارضة واضع اليد عليها والا فله انتزاعها من يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على قطعة أرض زراعة اميرية تلقاها بطريق الرهن من صاحبها وصار يتصرف  
فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة أراد رجل أجني من الراهن أخذ  
الأرض بالأكراه من واضع اليد عليها المدة المذكورة متعللاً بأنه أولى بها من واضع  
اليد ويدفع له دراهم الرهن وكل ذلك بدون اذن صاحب الاثر الراهن وبدون اجازته  
فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد عليها حيث لم يكن له فيها  
حق ولم تكن محسوسة عليه ولا على أبيه (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو  
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة اميرية  
عن أبيه واجدادهم مدة من السنين فادعى الا أن جماعة على واضع اليد انهم يستحقون  
حصة في الأرض عن مورثهم فاعترف المدعى عليه ببعض الحصة المدعى بها وانكر  
البعض الآخر وطال النزاع بينهم فدخل الناس بينهم بالصلح على يد نائب القاضى على  
ان المدعى عليه يدفع لهم بعض الحصة المدعى بها والبعض الآخر يسقطون حقهم فيه  
للمدعى ورضى كل منهم بذلك بالجلس ودفع المدعى عليه الجانبة من الأرض الذى وقع  
عليه الصلح واسقطوا حقهم في البعض الآخر من الأرض لواضع اليد المدعى عليه وكتب  
بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط  
صححاً نافذاً وليس لهم معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للجماعة  
المذكورين والحال ما ذكر معارضة المسقط له فيما اسقطوه له باختيارهم حيث استوفى  
الاسقاط شرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض  
زراعة اميرية بطريق الاسقاط من صاحبها في نظير قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل  
من المسقط والمسقط له عن ابن فوضع ابن المسقط له يده على الأرض وصار يتصرف فيها  
مدة من السنين ثم بعد ذلك انكر ابن المسقط الاسقاط وأراد الرجوع في الأرض على  
ابن المسقط له فهل اذا ثبت الاسقاط من مورث الابن قبل موته بالبينة الشرعية يكون  
الاسقاط صححاً نافذاً وليس للابن ولا غيره معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى  
وهل اذا ادعى شخص بان اراضى الزراعة الاميرية تسرى فيها الشفعة لأعبره يدعواها ولا  
شفعة في اراضى الزراعة الاميرية (اجاب) ليس لابن المسقط والحال ما ذكر معارضة

صفحة سنة

٢٢ ١٢٧٢

٢٥ ١٢٧٢

ربيع الاول

١ ١٢٧٢

٤ ١٢٧٢

ابن المسقط له بالاختيار بدون وجه شرعي ولا تجرى الشفعة في اسقاط الاراضي التي  
 آلت لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين واضعين ايديهما على قطعة  
 ارض زراعية اميرية لكل واحد منهما فيها حصة معلومة اترعن آباؤهما واجدادهما  
 جيلا بعد جيل مدة طويلة من السنين فاسقط احدهما حقه فيها الاخر في نظير قدره معلوم  
 من الدراهم ووضع المسقط له يده على جميع القطعة الارض المذكورة وصار يتصرف  
 فيها وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في القطعة الارض المذكورة  
 على المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا  
 نافذا ولا يبطل الاسقاط برجوعه على المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) ليس له  
 اسقط حقه من ارض الزراعة الاميرية باختباره لا آخر الرجوع على المسقط له فبما اسقط  
 حقه منه حيث استوفى الاسقاط شرائطه الشرعية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين بايديهما قطعة ارض زراعية اميرية مشتركة بينهما يزرعانها ويدفعان  
 خراجها مدة نحو عشرين سنة وهي بايديهما معا والاخر يد احدهما منع الاخر منها  
 منكر او جاحد الحق فهل اذا اقام الثاني بينة بالاشراك لا يجاب الاخر لذلك ولا يكون له  
 منع شرعي يكره من حقه بدون وجه شرعي ولا عبرة بانكاره وبجده لحق شرعي يكره اذا تحقق  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث كانت تلك الارض في ايديهما سووية يتصرفان  
 فيها تلك المدة لا يكون لاحدهما الاختصاص به بدون محض شرعي فبقي في ايديهما  
 كما كانت اذا القديم بقي على قدمه ما لم يثبت خلافه بطريق شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وزوجة وترك الميت المذكور قطعة ارض  
 زراعية اميرية فارادت الاثنتان زوجة الميت وبنته ان تأخذ احقهما في ارض الزراعة  
 الاميرية بطريق الارث عن مورثهما المذكور فهل والحال هذه لا تجابان لذلك بدون  
 وجه شرعي (اجاب) الحق في ارض الزراعة الاميرية بعد موت صاحب الحق عنها ولده  
 الذكور لا بطريق الميراث بل بطريق الاحقية ولا يجزى التوارث فيها اذا لاملك المزارعها  
 فيها وانما له حق الانتفاع بهامادام يتنفع بها ويتنفع جانب بيت المال مع انتفاعه  
 بخراجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وثلاث بنات وترك ما يورث  
 عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ما تركه اطيان زراعية اميرية فوضع الابن يده  
 عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها ثم مات عن ابن فوضع  
 يده عليها بعد موت ابيه مدة من السنين وهو يزرعها ويدفع خراجها والاخر تريد المات  
 المذكور ان تنازعه في الطين واخذ حصة فيه عن أبيهن وقسمته قسمة الميراث فهل  
 لا تجسبن لذلك شرعا ولا تجزى القسمة ولا التوارث فيها ويمنع من منازعة ابن الاخ  
 المذكور فيها بدون وجه شرعي (اجاب) المصحح به ان الاحق بارض الزراعة الاميرية  
 بعد موت مزارعها ابنه اذا كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنها ولا يجزى التوارث فيها

ربيع الاول سنة

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

٩

فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية اميرية تلقوها عن آبائهم واجدادهم وكل منهم واضع يده على نصيبه الذي تلقاه عن أبيه فاسقط احدهم نصيبه فيها الرجل منهم في نظير قدر من الدراهم ووضع المسقط له يده على ذلك وصار يتصرف فيه مع نصيبه الذي تلقاه عن أبيه مدة من السنين فوضع رجل من الجماعة المذكورين يده على نصيب الرجل المسقط له سنتين بدون وجه شرعي فطلبه الرجل من واضع اليد فامتنع من ذلك وأنكر استحقاقه فيه عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعي دعواه الاستحقاق فيه البعض عن أبيه والبعض بطريق الاسقاط من مستحقه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد على تسليم جميع ذلك للمدعي المذكور (اجاب) اذا ثبت من يدعي الاستحقاق استحقاقه لما يدعيه بالوجه الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض بنحو الترك الاختياري يؤمر واضع اليد بتسليم ما يستحقه اليه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية وهو واضع يده عليها رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فوضع المرتهن يده عليها وزرعها مدة ثم مات عن وارث ووضع الوارث يده على الأرض المذكورة فطلب الراهن أخذ أرضه من يد وارث المرتهن المذكور فانكر الوارث المذكور استحقاقه للأرض المذكورة متعللا بوضع يده بعد موت أبيه فهل اذا أثبت الراهن المذكور أرضه المذكورة بالبينة الشرعية يجبر الوارث المذكور على تسليم الأرض للراهن المذكور (اجاب) اذا أثبت الراهن استحقاقه لتلك الأرض بعد دعوى صحيحة بالبينة العادلة ولم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض بنحو تركه الاختياري يكون له الاستيلاء على ما يستحقه ويجرد الرهن المذكور وان لم يكن صحيحا شرعا لا يفيد سقوط الحق من الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لآخر ومضى على ذلك ست سنوات ثم مات المسقط وصار المسقط له بزراعته مدة ثم مات عن ورثة اسقطوا حقهم منها لآخر ومضى على ذلك مدة من السنين ثم أسقط المسقط له حقه منها لرجل آخر ومضى بعد الاسقاط الاخير مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي المدد المذكور قام ورثة المسقط الاول بدعون على واضع اليد بان اسقاط مورثهم لمن أسقط له كان بطريق الاكراه ويريدون اثبات ذلك فهل اذا كان الورثة المذكورون مقيمين بالبلد مشاهدين لما وقع من الاسقاطات والتصرف في الأرض المذكورة من الزرع والغرس وغير ذلك المدد المذكور ولم يدعوا بذلك قبل مضي خمس عشرة سنة لا تسمع دعواهم الا كراه ويمنعون من معارضة واضع اليد عليها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية كغيبه او كون الخصم ذا شوكة يخاف منه

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان واضعا يده على قطعة أرض زراعية أميرية بتكين  
الحاكم له من نحو اثنتين وثلاثين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها من غير منازع له فيها ثم  
في أثناء المدة المذكورة استقط من كان له الحق في الأرض حقه في مقابلة قدر معلوم من  
الدراهم كان عليه لوضع اليد الآن طائعا مختارا ثم مات المسقط عن خمسة بنين فادعى  
أحدهم أن والده رهن الأرض تحت يده ووضعه اليد وأقام كل منهما بينة على دعواه لكن  
بينته مدعى الرهن متقدمة وبينته الاستقاط متأخرة فهل والحال هذه يقضى بينته ووضعه  
اليده المتأخرة ولا عبرة بينته مدعى الرهن المتقدمة للتاريخ (أجاب) حيث أثبت  
واضع اليد دعواه الاستقاط بالبينته العادلة من والد الابن المذكور بتاريخ متأخر عن  
تاريخ بينته الرهن الذي ادعاه الابن المذكور واستوفى الاستقاط شرائطه الشرعية  
يقضى بالأرض للمسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بني إمام لهم قطعة  
أرض زراعية أميرية مشتركة بينهم أخذها جاولهم وأعطاهم يدها من أرض زراعية  
وزرع كل منهما أرض الا آخر سنتين وفي السنة الثالثة أخذ الجار أرضه ودفع خراج  
أرض أولاد الإمام التي أخذها منهم سنة ثم أخذوها منه ووضع كل يده على أرضه حكم  
الاصول وزرع كل أرضه والا أن يريد ذلك الجار منازعة أولاد الإمام وأخذ أرضهم  
منهم ثانيا متعللا بالترك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور اذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي ويمنع من مناقعتهم في أرضهم بدون وجه شرعي (أجاب) اذا حصل  
من أولاد الإمام ترك اختيارى للرجل المذكور في تلك الأرض لا يكون له أخذها  
منهم اذا لم يوجد ما يطل حقه فيها كتر كما لهم ثانيا باختياره والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعية أميرية وأضعين أيديهما عليها يزرعانها  
لا نفسيهما سوى مدة من السنين وهي مسموحة باسم أحدهما على عادة الأقارب وكانا  
في معيشة واحدة وكسبوا واحد قوت في احد الاخوين وهو الممسوح عليه الطين ووضع  
الاخ الثاني يده عليها مع ابني أخيه المتوفى مدة ثم تعهد بالبلد وشوكة فأخذ أطيانا من  
أربابها بالقهر من غير اختيارهم ومن جلتها جانبها من ذلك الطين استولى عليه من الاخ  
الحى وولدى أخيه بالقهر والغلبة ولم يحصل منهم ترك اختيارى وزرعها وما بقي من  
تلك الأرض فهو تحت يد الاخ وابني أخيه المذكورين ثم توفي الاخ الآخر عن ابنيه  
فوضعا أيديهما مع ابني عمهما على ما بقي من تلك الأرض كما كان أبوهما ثم ترك المتعهد  
ما أخذ من الاراضى لأربابه فهل يكون طين الاخوين المذكورين المأخوذ من  
أحدهما وولدى الآخر لابني كل من الاخوين حيث كان الحق ثابتا للجميع فيسه ولم  
يحصل من الاخ المأخوذ منه ترك اختيارى ولا من ابنيه ولا يكون لابني الاخ الآخر  
الممسوح عليه الطين الاختصاص به متعللين بمجرد أن الطين جميعه كان مسموحا باسم  
أبيهما حيث كان الحق ثابتا لكل من الاخوين ووضع اليد حاصل لهما سيما وان الاخ

١٢٧٢

١١

ربيع الثاني  
٢

١٢٧٢

الآخر واضع يده عليه بعد موت أخيه المسوح عليه الطين والاختذ بطريق الجبر كان  
وارد عليه مع ابني المسوح عليه ولم يوجد منه ولا من ابنيه ما يفيد سقوط الحق من  
ذلك (اجاب) نعم ليس لابني المسوح عليه الاختصاص بتلك الارض والحال ما ذكر  
بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان تحت يد رجل وذريته من بعده  
مدة تزيد على تسع عشرة سنة واعطى له الطين المذكور في ابتداء المدة المذكورة بالقهر  
والجبر عنه لعجز صاحبه عن زراعته ودفع عليه المعطى له بأمر الحاكم مبلغا قدره مائة  
ريال وصار يزرعه ويدفع ما عليه من الخراج وغيره ثم ان واضع اليد توفي وصارت ذريته  
تزرعه من بعده ببقية المدة المذكورة أعلاه والآن يدعي رجل ان له قرابة بصاحب  
الطين الاصل وأراد نزاع الطين من هو معهم المدة المذكورة فهل والحال ما ذكر لا يجاب  
المدعي المذكور لذلك سيما وان صاحب الطين كان مشاهدا لتصرف واضعي اليد  
أغلب المدة المذكورة ولم ينزعهم وكذلك ابن صاحب الطين موجود ومشهد ولم ينزع  
واضعي اليد مطلقا (اجاب) ليس لقريب صاحب الحق التارك لتلك الارض باختياره  
معارضة واضعي اليد المدة المذكورة والحال دونه حيث لاحق له فيها بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ابناء عم مجتعيين في معيشة واحدة وبايديهم اطيان  
زراعة اميرية تراضوا على قسمتها واختص كل واحد منهم بجانب منها برضاه واسقط كل  
حقه مما زاد على ذلك لانباء عمه ووضع كل يده على ما خصه من ذلك وصار يزرعه ويدفع  
خراجها بجانب الديوان مدة وبعد ذلك أراد أحدهم تقض القسمة والرجوع فيما اسقط  
حقه منه لباقيهم فهل لا يجاب لذلك (اجاب) ليس لمن اسقط حقه باختياره من ارض  
الزراعة الاميرية لغيره معارضة المسقط له فيما اسقط حقه منه بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم  
من الدراهم ثم رهنها لمرتهن ثان وهو ثلثا من غير اذن رب الارض ثم مات الراهن  
الاول عن ابن فافتسكها عن هي يسده ووضع يده عليها مدة أربع سنين وهو يزرعها  
وينتفع بها ثم اسقط وترك حقه منها باختياره لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ معلوم من  
الدراهم بموجب حجة شرعية بيد المسقط له بآية المضمون فوضع المسقط له يده عليها نحو  
سنتين وهو يزرعها ويدفع خراجها والآن يريد المرتهن الثالث منازعة المسقط له  
ونزعها منه متعللا بأنه لم يأخذ دراهمه وأنه أولى وأحق بها فهل اذا كان الاسقاط من  
رهبها ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة المسقط له (اجاب)  
صرح علمنا وبان رهنية الطين الذي لبيت المال لا تصح وسميها بعض أهل قرى  
ه مصر غارقة وحق صاحب الطين لا يسقط بأخذ دراهم على رهنه وحيث أنه ليس للمرتهن  
المذكور منازعة المسقط له ونزع الارض من يده بمجرد تعلله المذكور والحال ما ذكر  
في السؤال وله مطالبة غريمه بمادفعه له ان لم يثبت عليه استيفاءه او انه أبرأ منه

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٦



١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٧

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت وعن تسعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فهل والحال هذه تكون اطيان زراعتة الاميرية للاولاد الذكور سوى دون الاناث وليس للزوجة والبنت حق في اطيان الزراعة الاميرية سيما وهم الم يضع ايديهما على الاطيان المذكورة (اجاب) نعم يكون المحق في تلك الارض لتلك كور لا لتغيرهم ولا يجري التوارث فيها فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث كما صرحوا به وحينئذ فلاحق للبنت وللزوجة فيها ما لم يحصل من الذكور ترك لهما بالاختيار وفي جزء منها أو اسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وله ابن أخ شقيق وترك قطعة أرض زراعة أميرية فوضع ابن الأخ المذكور يده عليها ثم بعد ذلك أرادت بنات الميت أن يأخذن حقهن في الأرض المذكورة بطريق الميراث عن مورثهن فهل والحال هذه لا يجب لذلك وما الحكم حيث وضع ابن الأخ يده عليها مدة من السنين باذن الحاكم وممكنه منها أو صار يزرعها ويدفع خراجها مع حضور البنات المذكورات ومشاهدتهن لتصرفه فيها تلك المدة (اجاب) نعم ليس للبنات في أرض الزراعة الاميرية حق عن مورثهن بطريق الميراث بل ولا لابن الأخ أيضا اذ لا يجري التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبيت المال والمحق فيها لمن ممكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بالغة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فوضعت البنت يدها عليها ثم أسقطت وترك حقها باختيار منها المرأة أخرى فوضعت يدها عليها وصارت تزرعها وتدفع خراجها مدة نحو عشرين سنة من غير منازع لها فيها تلك المدة والآن تريد المسقط الرجوع فيها وتزعم أنها متعلقة بأن الاسقاط لم يكن في مقابلة شيء من الدراهم ولا غيرها فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالبيعة الشرعية لا تجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعللها المذكور وتنع من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فاستقر الجميع في معيشة واحدة مدة حتى زادت التركة ونمت فاقسموا التركة مع غائبا بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاض وأخذ كل منهم حقه وتراضى الجميع على أن يكون لا كبيرهم نصف الاطيان وللاربعة النصف وأخذوه واستقلوا به وتركوا أو أسقطوا حقهم باختيارهم من النصف الثاني لآخيم ووضع كل يده على ما أخذوه وزرعوه وصار يتنفع به وحده بموجب حجة شرعية بيد كل ثابتة المضمون والآن تريد الاخوة الاربعة الرجوع في الاطيان ومقاسمة الاخ فيها فهل لا يجب ان يكون لذلك شرعا اذا كان الاسقاط والتك بالاختيار منهم لآخيم ثابتا ويمنعون من منازعته فيما بيده من الاطيان بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لمن أسقط وترك حقه من أرض الزراعة الاميرية

سنة جادى الاولى

باختياره مستوفيا استقاطه وتركه شرائط الصحة معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية آجرها لرجل سنة باجرة معلومة وقبل مضي السنة رهنها عند المستأجر المذكور على دين عليه رهنها مؤقفا بسبع سنين مضافة للسنة المستأجرة فهل يكون للراهن بعد مضي السنة المستأجرة دفع دين الرهن وأخذ أرضه من المستأجر المذكور ولا يكون الرهن والحال هذه لا زما في المدة المذكورة لاسما ومدة الاجارة في السنة المذكورة لم تنته الى الآن (اجاب) نعم يكون للراهن المذكور بعد مضي مدة الاجارة دفع ما بذمته من الدين للرجل المذكور والاستيلاء على أرضه الامير يقره الحال هذه حيث لا مانع وقد صرحوا بعدم صحة رهن الاراضى الاميرية اذ لا ملك فيها ازواجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جلة مات تركه اطيان زراعية الاميرية المسووحة باسمه خاصة فوضع الابناء أيديهم عليها بعد موته مدة تزيد عن عشرين سنة واستمروا يتصرفون وينتفعون بها من غير منازع لهم ولا لا يبيعهم فيها تلك المدة والآن تريد عمات الابناء وبنات وزوجات عمهم أخذ حصصا في الاطيان بالميراث عن مورثين وقسمتها قسمة الميراث فهل لا تجب لذلك ولا تجرى القسمة ولا التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها للابناء خاصة خصوصا مع وجودهن بالبلد ومشاهدتهن تصرف الابناء وتركها لهم باختيارهن في تلك المدة حيث لم تكن مسووحة باسماء اصولهن (اجاب) لا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة صاحب الحق فيها بعد موته قسمة الميراث وقد صرحوا بان الاحق بها بعد موت زارعها ولده الذكرا لاثني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية مات عن أولاده ذكورا واناثا واحد الذكور بالغ جعله الميت وصيا على قصره فصار الوصى المذكور يزرع الأرض له ولاخوته الذكور مدة ثم بلغ القصر وأراد الاناث مقاسمة الذكور في الأرض المذكورة بطريق الميراث فهل لا يجرى التوارث في الأرض الاميرية ولاحق للاناث فيها بطريق الميراث (اجاب) نعم لا يجرى التوارث في الأرض الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين انفردا عن أبيهما في معيشة فاعطاهما الاب قطعة أرض زراعية أميرية وأسقط وتركه حقه باختياره منها لابنيه فوضعا أيديهم عليها وزوعاها لانتفسهما وتصرفا فيها وأعطاهما وملكهما بهما من الغلال والدراهم وقبضا وحازا ما ملكه لهما وتصرفا فيه فهل اذا أراد الاب الرجوع في الاسقاط وفيما ملكه لهما وتصرفا فيه لا يجب لذلك اذا ثبت كل من الاسقاط والتملك بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت كل من الاسقاط والتملك لابنيه المذكورين مستوفيا شرائط الصحة والزوج لا يكون للاب الرجوع عليهما بشئ من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢١

ذکور واثاث و ترک ما یورث عنه شرعا ومن جلة ماتر که اطيان زراعتہ الاميرية فہل اذا قسمت التركة بين الورثة بالفريضة الشرعية وأراد الاناث قسمة الارض المذکورة كذلك لا یجب لذلك ویكون الحق فیها لابن الميت القادر علی زراعتها والقيام بشؤونها (اجاب) لا تجری القسمة ولا التوارث فی أرض الزراعة الاميرية اتی آلت لبیت المال واللاحق بها ابن صاحب الحق فیها بعد موته عنها حیث کان قادرا علی زراعتها ودفع مؤنہا لجهة بیت المال والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن ابنین وبنین وترک ما یورث عنه شرعا ومن جلة ماتر که أرض زراعة اميرية ثم مات احدا الابنین عن اخیه واختیه الاشقاء ثم مات الابن الثاني عن ابنین وعن اختیه شقیقته ولم تقسم التركة ثم بعد ذلك قسمت بالفريضة الشرعية بین الورثة فاعطی ابنا الابن لاحدی البنین قطعة أرض زراعة من مخلفات والدها وترکها لها واسقطا حقهما لها فیها باختيارهما ووضعتهما علیها علیها وصارت تزرعها وتدفع ما علیها من الخراج وهی قادرة علی زراعتها وعلی القيام بوظائفها فہل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية یكون الحق فی الارض للبنت المذکورة ولا یبہا من بعدها (اجاب) اذا استوفی الاسقاط والتک الاختیاری شرائطہ الشرعية بعد کون المسقط مستحقا لما اسقطه بوجه شرعی یكون الحق للمسقط لها وبموتها ینتقل الحق فی تلك الارض لابنہا حیث لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی اخوین فی معیشتہ واحدة احدهما شیخ بلد اعطاه الحاکم الطین العاقل من حصته الذی عجز اربابہ عن زراعتہ ودفع خراجہ والزمس الحاکم بکفه فوضع یدہ علیہ وصار یزرعه لنفسه خاصة ویدفع خراجہ ومکنه الحاکم منه مدة من السنین بعد ان ترکہ اربابہ باختيارهم له ثم مات شیخ البلد المذکور عن اولاده الذکور القادرین علی زراعتہ والقيام بشؤنہ فطلب العم مقاسمة اولاد اخیه فہل لا یجیب لذلك شرعا ویكون الحق فیہ لا واولاد من مکنه الحاکم منه وترکہ اربابہ باختيارهم لا یبہم سیماء وان احدهم شیخ بلد عوضا عن ابيه اذا تحقق ما ذکر بالظریق الشرعی (اجاب) اذا کان الحق فی ذلك الطین لابی الاولاد المذکورین خاصة دون اخیه ومات عنه یكون الاحق به اولاده الذکور دون اخیه والحال هذه والافلا والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة لهم اطيان زراعة اميرية معلومة القدر فاسقطوا وترکوا حقهم باختيارهم منها جماعة آخرون فی مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم فوضعوا یديهم علی الارض المذکورة وصاروا یزرعونها ویدفعون خراجها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بموجب حجج شرعية بید المسقط لهم ثابتة المضمون والآن یرید بعض ورثة المسقطین الرجوع واخذ الارض عن ہی تحت یدہ منکر الاسقاط مورثہ فہل لا یجیب لذلك شرعا ینتفع من منازعة المسقط لهم فی الارض المذکورة حیث کان الاسقاط ثابتا ولا عبرة بالانکاد المذکور (اجاب) اذا ثبت الاسقاط بالاختيار من صاحب الحق مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعی لا یكون

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

رجب ٢

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

شعبان ٢٨

سنة رمضان

لورثته معارضة المسقط لهم في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي ولا عبرة بانسكارهم بعد  
 الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة لهم أرض زراعة اميرية مسوحة باسم ابيهم  
 فتعدى شيخ البلد واخذها منهم بالجبر عليهم وزرعها مدة مع منازعتهم له فيها مدة وضع  
 يده عليها ثم رفعوا الامر للحاكم فامر بتسليم الارض لاربابها وسلمها لهم فوضعوا ايديهم  
 عليها وزرعوها تلك السنة والآن يريد شيخ البلد المذکور اخذها منهم ثانيا فهل  
 لايجب لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للجماعة المذکورين ولم يوجد ما يفيد  
 سقوط حقتهم منها لا يكون لشيخ البلد انتزاعها من ايديهم بدون وجه شرعي والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية بطريق الاسقاط في نظير  
 قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة ادعى المسقط انه رهنها عند واضع اليد على قدر  
 معلوم من الدراهم ويريد اخذها من واضع اليد ويدفع له الدراهم فانكر واضع اليد  
 دعواه وكل من المدعى والمدعى عليه معه بيعة تشهد له بذلك فهل تقدم بيعة واضع اليد  
 الذي هو مدعى الاسقاط على بيعة الخارج (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من صاحب الحق  
 للرجل المذکور بالا اختيار مستوفيا شرائط المحجة بالوجه الشرعي لا يكون للمسقط  
 معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان اميرية وله  
 عبد واربع بنات وزوجتان فاعتق العبد واسقط ونزل له عن فدان طين واسقط ونزل  
 لكل واحدة من بناته عن فدان واسقط ونزل لاحدى زوجتيه عن فدان ثم توفي عن  
 العبد وعن الاربع بنات وعن الزوجتين وعن اولاد اخيه المذکور فوضعت البنات  
 والزوجة والعبد ايديهم على الاطيان المذکور بعد وفاته ومكنهم الحاكم منها من مدة  
 ثلاثة اشهر ثم بعد هذه المدة يريد الآن اولاد الاخ منازعة البنات والزوجة في الطين  
 المذکور فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية اسقاط الرجل المذکور ونزوله لكل من  
 البنات والزوجة والعبد في الطين المذکور لا يكون لاولاد الاخ منازعتهم فيه حيث لم  
 يكن لهم حق فيه من جهة ابيهم (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذکور بالوجه الشرعي  
 مستوفيا شرائط المحجة لا يكون لاولاد الاخ معارضة المسقط لهم فيما ذكر بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة اسقطوا حقهم في قطعة أرض زراعة تبرعا  
 منهم لرجل مع ابيه في معيشة واحدة وقبل الرجل المسقط له ذلك وكلفت باسمه مع  
 أرض ابيه وصار يزرع جميع ذلك مدة من السنين ثم اراد المسقط له المذکور اسقاط  
 ما يستحقه من تلك الارض المسقط له الممكن فيها من قبل الحاكم لاولاده اسقاطا شرعيا  
 فهل له ذلك والحال ما ذكر وليس لابه منعه من ذلك حيث كان الحق ثابتا له فيما ذكر  
 على انفراده (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للرجل المذکور دون ابيه  
 بطريق شرعي لا يكون لابه معارضة فيه ولا منعه من اسقاط حقه منها لاولاده

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٤

سؤال

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١١



شوال سنة

٢٠ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٢

ذي القعدة

• ١٢٧٢

٨ ١٢٧٢

والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة أرض زراعية اميرية أسقطوا حقهم فيها الرجل اجنبي في ظهير قدر معلوم من الدراهم قبضوه منه طائعين مختارين ووضع المسقط له يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مع تمكين الحاكم منها والا انكر الجماعة المذكورة ان الاسقاط في الارض المذكورة لو اضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت وارضع اليد اسقاط الجماعة المذكورة في الارض المذكورة طائعين مختارين لا عبرة بانكارهم ذلك ويمنعون من منازعة المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختياري من الجماعة المذكورة ينال الرجل المذكورة مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لهم معارضته فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور الاربعة وبنيتين وتحت يده أرض زراعية اميرية ووضع الذكور ايديهم على الارض ومكنهم الحاكم منها وصاروا يتصرفون فيها مدة ثم بعد ذلك وكلوا احدهم في بيعها للرجل آخر اثر اجراله بقدر معلوم من الدراهم وأسقطوا حقهم فيها له وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها مدة ثم بعد ذلك انكروا التوكيل وأرادوا الرجوع في البيع والاسقاط فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل في البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لهم معارضة وارضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت التوكيل بالاسقاط واستوفى الاسقاط شرائطه الشرعية لا يكون لهم معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط والترك الاختياري فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية لرجل آخر ثم بعد موت الراهن اراد ورثته دفع ما على ابيهم من الدين واخذ الارض المذكورة فهل يحجب لذلك اولاد الراهن المذكور وليس للورثتين منعهم من الطين حيث كان الرهن المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ويكون لابناء الميت الراهن المذكور اخذ الارض المذكورة حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم ولا حق ابيهم منها (اجاب) الا حق بارض الزراعية الاميرية بعد موت مستحقها اولاده الذكور فاذا لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم ولا حق ابيهم من تلك الارض يكون لهم انتزاعها من المرتين المذكور حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنها وعليهم دفع ما بذمة ابيهم من تركته لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها اطيان زراعية اميرية بالشراء من اربابها وضعت يدها عليها مدة حياتها وهي تزرعها وتنقع بها ثم ماتت عن اخوين وأخت أشقاء فهل اذا كان لها اولاد أنح نالت وأوصت لهم بثلاث الاطيان المذكورة لا تصح الوصية في الاطيان الاميرية (اجاب) نعم لا تصح الوصية في الاطيان الاميرية كما هو مصرح به والمحق فيها والحال هذه لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعية اثرا عن ابيهما تحت يد رجل اجنبي فطلباهما منه



ذى القعدة

سنة

فادعى ان رجلا آخر باعها واسقط حقهما فيها بطريق الوكالة عنهما فانكر الاخوان  
دعواه ذلك وجحدها فهل والحال هذه اذ لم يثبت التوكيل منهما في البيع والاستقاط  
بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعوى واضح اليد ذلك ويجبر على تسليم الارض لهما حيث  
كان معترفا ومقر المما بالاستحقاق فيها عن أيهما (اجاب) اذ لم يثبت على الاخوين  
المذكورين توكيل بمآذ كرو لم يوجد منهما ما يفيد سقوط حقهما في تلك الارض  
كحجزهما وتر كمالها اختيارا يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في أرض خواجه غير صالحة للزراعة أعطاهما الحاكم لرجل ومكنه منها وجعل  
على كل فدان منها قدرا معلوما من الدراهم يدفعه الممكن المذكور في كل سنة لجهة  
الديوان مدة من السنين معينة و بعد مضي المدة يكمل المال على كل فدان حسب  
المال المجهول على اطيان ناحية تلك الارض فصار الرجل المذكور يصلح في الارض  
و يعمل فيها جسورا ويحفر فيها سواقي ويغرس فيها أشجارا وغير ذلك مما فيه اصلاح  
الارض المذكورة وقبل تمام المدة مات الممكن المعطى له الارض المذكورة عن ولدين  
وضعا أيديهما على الارض المذكورة وصارا يرزعاها معا ويدفعان ما عليها لجهة  
الديوان وهما في معيشة واحدة وأحدهما متصرف بأذن الاخ اخو مدة من السنين ثم  
مات المتصرف المذكور عن أولاد ذكور فصاروا معهم في معيشة واحدة مدة أربع  
سنيين و بعد ذلك أراد أولاد الميت قسمة التركة والاختصاص بالارض المذكورة  
متعللين بان أوراد المال باسم أبيهم المتصرف المذكور فهل حيث كان الاخوان  
المذكوران في معيشة واحدة وهما يرزعا الارض المذكورة ويتصرفان فيها المدة  
المذكورة لا يكون لأولاد المتصرف الاختصاص بها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم  
المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الاطيان ثابتا للاخوين المذكورين بالسوية  
لا يكون لأولاد أحدهما منع عنهم من استحقاقه فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين و بنت بليغ وزوجتين وترك أرض زراعة  
أميرية فوضع أحدا الابنتين يده على الارض المذكورة مع تمسكين الحاكم له فيها وصار  
يرزعاها ويدفع ما عليها لجهة الديوان الى أن مات عن أمه فوضعت أمه زوجة الميت أولا  
يدها على الارض المذكورة ومكنها الحاكم منها وكلفت باسمها لكونها قادرة على زراعتها  
وصارت ترزعاها وتدفع ما عليها من الخراج مدة من السنين والآن أرادت زوجة الميت  
الاول الثانية أن تقسم الارض المذكورة قسمة الميراث وتأخذ نصيبها فيها بجهة الارث  
عن مورثها فهل لا تجاب لذلك ولا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون  
الحق فيها لمن مكنه الحاكم منها سيما وان الابن والبنت ما قبل وضع يداخيهما المذكور  
على الارض المذكورة (اجاب) نعم لا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا  
تقسم قسمة الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

ذى القعدة سنة

٢٠ ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

ذى الحجة

٨ ١٢٧٢

في رجل اسقط حقه من ثلث ما يخصه من اطيان زراعة اميرية مشتركة بينه وبين غيره  
وما لكل منهم معلوم القدر لشخص قاصر وقبل ولي المسقط له الاستقاط له بولايتيه  
الشرعية عليه وبعد الاستقاط بمدة قليلة قسمت الاطيان بين الشراكا والمسقط له واستولى  
كل منهم على ما يخصه وصار ولي القاصر بعد ذلك يتصرف في القدر المسقط للقاصر  
بالزراعة ودفع المخرج للحاكم مدة تزيد على اربع سنين والا ان يريد المسقط الرجوع فيما  
اسقطه للقاصر متعللا بان الاستقاط حصل قبل القسمة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله  
المذكور ويكون الاستقاط صحيحا ويمنع من المنازعة بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط  
الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستقاط والتترك اختيارا فاذا استوفى الاستقاط  
المذكور شرائطه الشرعية لا يكون للمسقط معارضة المسقط له بدون وجه شرعي ولا  
عبرة بتجرح هذا العمل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة  
واحدة ولا احدى من ارض زراعة اميرية حازها من اربابها في نظير قدر معلوم من الدراهم  
من ماله الخاص به لنفسه خاصة دون اخوته وصار يتصرف فيها وحده دون اخوته مدة  
ثم بعد ذلك اسقط احدا للاخوة جانباً من ارض اخيه لرجل اجنبي من غير اذن اخيه  
المستحق ومن غير اجازته فعلم الاخ المستحق للارض بذلك فلم يجز الاستقاط واخذ  
الارض من المسقط له واستولى عليها وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك مات المسقط له  
عن وارث فاراد الوارث الرجوع على احدا للاخوة المستحق للارض متعللا بان اخاه كان  
اسقط جانباً من المورثة قبل موته ويريد اخذه الا ان منه فهل والحال هذه اذا ثبت الحق  
في الارض لاحدا للاخوة الثلاثة بالوجه الشرعي لا يصح الاستقاط من اخيه ولا ينفذ  
وليس للوارث معارضة المستحق في ذلك بدون وجه شرعي سيما ان باقى الاخوة  
معترف ومقر بان الحق فيها لالاخيه المذكور (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي  
اختصاص احدا للاخوة بالارض المذكورة لا ينفذ تصرف اخيه فيها بدون اذنه او اجازته  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره  
ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة ثم مات  
احدهما عن ابنين قاصرين فتصرف عهدهما في بيع بعض الاطيان المشتركة شائعا يزيد  
على النصف لشيخ البلد في زمن صغرا بني الاخ بدون ولاية شرعية عليهما فهل لا ينفذ  
تصرفه الا في نصيبه فقط ويكون للقاصرين بعد بلوغهما استرداد ما يخصهما من طين  
ابيهما اذا ثبت ما ذكر واذا ادعى شيخ البلدان احدا لابنين كان بالغاً وقت تصرف الع  
واجاز ذلك مع انكار الابن دعواه لا يجب لذلك اذا لم يثبت دعواه بالبلوغ والاجازة ولا  
عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا ينفذ تصرف الع المذكور في نصيب ابني  
اخيه من تلك الارض بدون ولاية شرعية عليهما ولا وجه شرعي ويكون حقهما باقيا  
اذا لم يوجد ما يفيد سقوطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض

سنة ذى الحجة

١٢٧٢

٢٨

محرم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٣

١٢٧٤

١٤

زراعة اميرية يتمكين الحاكم فيها وهو يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الديوان من مدة  
خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له ولا مدافع تلك المدة والا ن ادعى  
عليه رجل بانها كانت لقريب له مات وتركتها ويريد أن يأخذها بطريق الارث فهل اذا  
كان المدعى حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن  
هناك مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من معارضة  
واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا  
في الارث والوقف ووجود عد شرعي ولا يجري التوارث في ارض الزراعة التي آلت  
ابيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاث نسوة واضعات ايديهن على قطعة ارض  
زراعة اميرية بطريق الاسقاط من ابيهن قبل موته وصرن يتصرفن فيها ويدفعن  
ما عليها من الخراج صدقة وممكنن الحاكم منها القدرتهن على زراعتها ثم بعد ذلك أنكر  
اولادهم الاسقاط وأرادوا ان يجعلوا الارض ميراثا عن عمهم المسقط فهل والحال  
هذه اذا ثبت الاسقاط بالبيينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لاولاد العم  
معارضتهن فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم معارضتهن فيما ذكره الحال هذه  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية  
أسقط أحد اولاده الارض المذكورة لرجل اجنبي بصورة البيع بدون عن المتسل  
بالغبين الفاحش بغير اذن ابيه وبغير اجازته ولم يكن وصيلا عنه في ذلك فهل لا ينفذ  
الاسقاط المذكور بصورة البيع ويكون البيع موقفا على اجازة ابيه ان اجازته نفذ  
وان رده بطل حيث لم يكن للابن المذكور حق في الارض المذكورة بوجه من الوجوه  
ويجبر واضع اليد على دفع الارض المذكورة لما لكها المذكور حيث لم يجز هذا الاسقاط  
(اجاب) اذا لم يوجد من المستحق المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض ولم ياذن  
لابنه فيما فعله ولم يرض به لا يسقط حقه والاسقط والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
ارض اميرية لرجلين اسقط احدهما حقه لاخر في نظير قدر معلوم واستولى عليه ذلك  
الاخر سنة وبعد ذلك اسقط المسقط له حقه لرجل في نظير مبلغ من الدراهم ثم اسقط  
الشريك الاخر المذكور ايضا حقه لذلك الرجل المسقط له آخر فاستولى ذلك الرجل  
المسقط له المذكور على الحصتين مدة ثلاث سنين ثم الا ن انكر المسقط الاول الاسقاط  
من اسقطه والثاني انكر الاسقاط لو اضع اليد فهل اذا ثبت اسقاط الاول بالحجة  
الشرعية لمن اسقط له وثبت اسقاط الثاني ايضا لو اضع اليد بالبيينة الشرعية لا تنزع  
الارض من يد واضع اليد المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالبيينة العادلة  
اسقاط الاول والثاني بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لهما المعارضة بدون  
وجه شرعي والا فلا ولا يعول شرعا على مجرد الخط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين  
لكل منهما قطعة ارض زراعة اميرية فاعاد كل منهما ارضه الاخر منذ ثمان سنين والا ن

طلب أحدهما أخذ أرضه ورد الأرض التي بيده لصاحبه فاعترف له بها وادعى أنه تركها له بالبدل والاسقاط منذ ثلاث عشرة سنة فأنكر دعواه فطلب منه بينة على ما يدعى به فعجز عن ذلك وادعى الثاني العارية وعجز أيضا عن اثبات دعواه والحال أن كلامهما معترف للآخر بارضه فإذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) إذا أقر كل من واضعي اليد بأن أصل ما تحت يده مستحق للآخر وادعى أحدهما اسقاط الآخر له فيها هو تحت يده كما هو منذ كور وعجز عن اثبات دعواه يؤمر بتسليمه لمستحقه إذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه مما تحت يده خصمه ولم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ما تركه أطيان زراعتة الاميرية طلب أحدهما أخذ ما يخصه فتنعه الآخر متعللا بأن أباه أوصى له بالأطيان المتروكة فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية ولا عبرة بتعلله بها وتكون الأرض المذكورة مشتركة بين الاخوين بالسوية (أجاب) إذا لم يوجد من المورث ما يفيد سقوط حقه منها ولا من أحد الابنين لا يكون لأحدهما الاختصاص بها بدون مخصص شرعي وقد صرحوا بعدم جريان الوصية في الأرض الاميرية والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعة اميرية أسقطا وتوكل حقهما منها باختيارهما لابن اختهما البائع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم من مدة تزيد على ثمان سنين وهو يزرعها ويدفع ما عليها من المخرج لجهة الديوان والآل يريد شيخ البلد أخذها منه متعللا بأن المسقط له سكن في كفر غير بلد الأرض المسقط فيها فهل حيث كان الاسقاط من الاخوين المذكورين لابن اختهما ثابتا بالوجه الشرعي في القطعة الأرض المذكورة لا يجاب شيخ البلد المذكور لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) إذا ثبت الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لشيخ البلد المعارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة اميرية مات عن ابن فاصر وعليه وصى من قبل القاضي صار يزرعها له من ماله حتى بلغ رشده فوضع يده عليها وزرعها هو ووصيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يدفع خراجها لجهة الديوان من غير منازع المدة المذكورة والآل ادعى عليه بنات أخيه بأن الأرض ملك أبيهن كان اشتراها من ماله وابنهم وجدن بذلك وثيقة فأنكروا ضاع اليد دعواهن فهل لا تسمع دعواهن بذلك ولا تطلب منهن البينة عليه مع مشاهدتهن تصرفه هذه المدة وهن ساكتات من غير منازعة ولم يدعيين بشئ من ذلك (أجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال وانما هي بعد موت المستحق عنها لولده الذي كر بطريق الاحقية لا بطريق الارث إذا كان قادرا على زراعتها ودفع خراجها كما صرحوا به وقد صرحوا بأن من شاهد غيره يتصرف في أرضه سنين متوالية وهو تارك لها بالاختيار ليس له ازعاجه عنها ولا اخراجها من يده وهذا إذا كان له فيها حق فغير المستحق بالاولى

سنة

محرم

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧



سنة	محرم	<p>والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية فحرقها فافترغ واسقط وترك حقه منها باختياره لابن بنته المراهق فوضع أبوه يده عليها بالولاية عليه ويعد بلوغه وضع يده عليها وعلى اطيان ابيه مدة ثم مات الأب عن الابن المزدك وورثه بنين قصر فاستمر واضع يده على الاطيان مدة تزيد على عشرين سنة ويعد بلوغهم اخذوا ما يخصهم من طين ابيهم منذ ثلاث سنين والآن يريدون مشاركة الاخ في المسقط له من حقه فهل لا يجابون لذلك اذا كان الاسقاط له ثابتاً من حقه خاصة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس لهم مشاركة ان كانت الارض المذكورة مختصة به بطريق شرعي وليس لهم معارضته والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له قطعة أرض زراعة أميرية معلومة القدر والحدود آجرها لرجل اجني مدة معلومة فحوسنتين والآن سحبت الارض فزادت في قدر القراريط وزادت أرض الجيران كذلك ويريد المستأجر أخذ الزيادة ويضعها متعللاً بانها زادت وهي معه بالاجارة فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الارض أخذها من المستأجر بعد تمام مدة الاجارة حيث كان الحق ثابتاً له فيها عن أبيه وكان قادر على القيام بشؤونها (اجاب) ليس للمستأجر بعد تمام مدة اجارته أخذ شيء من عين الارض التي استأجرها من مستحقها مما كان داخل في حدود الارض المذكورة والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم غاروقة منذ ثمان سنين ثم مات الراهن عن ابن بالغ فطلب أن يدفع الدين لربه ويأخذها من المرتهن فنفعه من أخذها متعللاً بان أباه تركها له بالاسقاط بموجب وثيقة بيده مذكور فيها أسماء اشخاص معلومة فسئل منهم عن الاسقاط فقالوا لا نعلم بالاسقاط المذكور فهل اذا ثبت اعتراف المرتهن بالارض لابي الابن يكون للابن دفع الدين لربه واخذ الارض من المرتهن ولا عبرة بالوثيقة المذكورة حيث لم يثبت مضمونها شرعاً اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد وثيقة لم يثبت مضمونها بطريق شرعي والحجة البينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى اعلم (سئل) في أرض أميرية تركها اربابها عجزاً عن زراعتها باختيارهم ومكن الحاكم منها رجلاً آخر ووضع الرجل المذكور يده على الارض المذكورة مع مشاهدته اربابها لواضع اليد ولم يوجد منهم نزاع مدة سبع سنين ثم تركها واضع اليد المذكور لرجل آخر ومكنه الحاكم منها فوضع يده عليها مع مشاهدتهم ايضاً لواضع اليد وتصرفه فيها مدة احدى عشرة سنة بالزرع والاصلاح ودفع الخراج لجهة بيت المال وتركهم باختيارهم ومات بعضهم على هذه الحالة ثم الآن تعصب أناس اجانب لاحق لهم في تلك الارض اصلاً مع من بقي من كانت تلك الارض تحت أيديهم على واضع اليد الثاني وارادوا نزاعها من يده ليأخذ كل منهم جزءاً من الارض المذكورة فهل حيث وجد الترك</p>
١٢٧٢	٢٧	
١٢٧٢	٢٩	
١٢٧٣	٤	صفر



الاختبارى من ار باب تلك الارض لها ممكن الحما كم منها غيرهم مع حضورهم وتركم  
 المنازعة فيها لو اضعى اليد تلك المدة بسقط حق من بقى من ار باب تلك الارض عما ذكر  
 ولا يكون لهم ولا للاجانب المذ كورين والحال هذه معارضة واضع اليد الثانى الممكن  
 من قبل الحما كم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم ليس للذ كورين ذلك حيث كان الامر كذلك  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على اربعة افدنة ارض زراعية اميرية وبئر  
 ساقية بجوارها مائة ترديد على عشرين سنة وكان له ربيب هو معه فى معيشة واحدة  
 اكثر من عشرين سنة ثم انفصل منه وصار مستقلا وحده من نحو عشرين سنة والآن ادعى  
 ربيب هذا الرجل عليه ان الافدنة المذ كورة وتسعة قراريط من البئر لورثته ومعه  
 مائة بذلك ويريد نزاع ذلك منه والحال ان واضع اليد كان يتصرف فى تلك الارض بالزراع  
 وغرس الاشجار ونحو ذلك وهو حاضر ومشاهد تصرفه وتارك له تلك الارض باختياره  
 ولم ينازعه فيها هذه المدة فهل على فرض ثبوت حق له فى الارض المذ كورة يكون تركه  
 لها باختياره تلك المدة وعدم منازعته لو اضع اليد مع مشاهدته التصرف المذ كور مسقطا  
 لحقه فيها واذا اثبت ما ادعاه فى البئر المذ كورة بالوجه الشرعى تكون له خاصة دون  
 الارض (اجاب) نعم يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك الاختيارى  
 كما فى المخيرية وغيرها وفيها ان علماء ناصرحوا فى الاراضى التى بهذا الوصف اذا راى  
 فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنع له بعد ذلك ان يستردها منه لسقوط حقه  
 فيها بذلك اذ ليست ملكا له بل له حق المنفعة بها مادام مزراعا فاذا تركها ساغ لغيره  
 التصرف فيها لكونها معدة للزراعيين اه واما الدعوى فى البئر اذا اثبتها مدعيها  
 بالوجه الشرعى ولم يوجد ما يمنع من سماع دعواه الارث فيها يقضى له بعد عام منها والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين لهما قطعة ارض زراعية اميرية وهما فى معيشة  
 واحدة مات احدهما عن ابن بالغ والثانى عن ابن فاصر فاسقط البالغ حقه وحق ابن عمه  
 القاصر فى الارض المذ كورة ووضع يده المسقط له اثنى عشرة سنة فهل اذا بلغ القاصر ولم  
 ياذن فى الاسقاط ولم يحجزه يكون له اخذ ما يخصه فى الارض المذ كورة اذا لم يمض على  
 بلوغه عشرين سنة (اجاب) اذا لم يوجد من ابن العم المذ كور ما يفيد سقوط حقه من  
 تلك الارض يكون له الاستيلاء على ما يخصه والا فلا كما اذا وجد منه ترك لها باختياره  
 ثلاث سنين متوالية او كونه عاجزا عن زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال وهذا على  
 فرض كونها كانت جارية فى استحقاقه والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة احدهم  
 صغير قاصر والاخران بالغان لهما قطعة ارض مشتركة بينهم ولم يحصل فيها قسمة  
 فكتب احد البالغين وثيقة اسقاط لرجل بالقطعة المذ كورة من غير حضور اخيه البالغ  
 وغير رضاه فهل يتخذ الاسقاط فى حصة المسقط دون اخويه القاصر والبالغ الذى  
 لم يرض بالاسقاط او يبطل فى الجميع (اجاب) لا يتخذ الاسقاط فى نصيب اخويه بلا

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٨

ولاية عليهم ان كان الحق فيها ثابتا للكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن أربعة ذكور وتحت يده فدان أرض زراعة فقط فاعزل أحدهم وصار في معيشة  
على حدته واستمر الاخوة الثلاثة في معيشة واحدة فحاز احد الاخوة الثلاثة بعد عزل  
أخيه جانب أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من أربابها لنفسه خاصة دون اخوته  
واضيفت باسمه ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها وحده مدة تزيد على ست عشرة  
سنة ثم بعد ذلك أراد الاخ المعزول مشاركة أخيه في الأرض التي حازها لنفسه خاصة  
بالاسقاط من أربابها بعد عزله فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية  
(اجاب) ليس للاخ المنعزل وحده مشاركة المسقط له خاصة في تلك الأرض  
والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين  
وزوجة هي ام لاربعة منهم وترك لهم عقارا وامتعة واطيانا أميرية ثم بعد ذلك ترفعوا  
لدى القاضى وقسم بينهم التركة والاطيان ورضى جميع البنين باعطاء الزوجة  
المذكورة بعضا معلوما من الطين المذكور على وجه المنفعة واستلمته منهم وصارت  
تزرعه وتدفع ما عليه من الخراج لجهة الديوان مع تمكين المحاكم لها من ذلك وكل من  
الورثة اخذ نصيبه وتصرف فيه وبعد ذلك ضمت الزوجة المذكورة نصيبها الى  
انصباها بنيتها ومضى الحال على ذلك مدة ثلاث سنوات وبعد ذلك أراد الابن الذى ليس  
منها ابطال ما حصل على يد القاضى وأخذ ما اعطى لها طائعا مختارا من بعض الطين  
المذكور فهل والحال هذه لا يجب لذلك الابن المذكور (اجاب) اذا تحقق ان الابن  
المذكور اسقط ما يستحقه في تلك القطعة لزوجة ابيه وتركها لها باختياره اسقاطا صحيحا  
لا يكون له معارضتها بعد ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أصوله اعطاها لرجل وهما في نظير قدر  
معلوم من الدراهم وصار المرتين يزرعهما منذ ثلاث سنين وبعد ذلك اسقط الحق منها  
لرجل أجنبي بدون اذن الراهن واجازته فهل يكون ذلك الاسقاط موقوفا على اجازة  
الراهن حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها (اجاب) اذا لم يوجد من المستحق لتلك  
الأرض ما يفيد سقوط حقه منها المرتين المذكور او لغيره لا يسقط حقه ولا يسقط والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضا أميرية عند شيخ البلد على قدر معلوم من  
الدراهم ثم توفى الراهن عن ابن ابنه وهو قاصر فلما بلغ الولد طلب القطعة الأرض من  
شيخ البلد فقال شيخ البلد ان الطين الذى تحت يدي وهه جسدك على مبلغ معلوم من  
الدراهم واحضر شيخ البلد بينة تشهد له بذلك فترك الولد الطين تحت يد شيخ البلد من  
نحو ثلاث سنين او اربع لجزءه عن دفع المبلغ فلما قدر الولد على دفع المبلغ المذكور انكر  
شيخ البلد الرهن فهل اذا أقام الولد بينة تشهد بالرهن يجبر شيخ البلد على أخذ المبلغ  
المذكور وتسليم الطين للمستحق المذكور حيث كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا ثبت

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

ما ذكر من اعتراف واضع اليد بالرهن بالوجه الشرعي ولم يوجد من ابن الابن ولا من جده  
ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض يؤمر واضع اليد بتسليم الارض لمستحقها وله أخذ  
دينه من تركه مدينه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق  
وأختين شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية اميرية أثر له  
فوضع الاخ يده عليها وزرعها لنفسه خاصة والآن يريد كل من الاختين قسمتها واخذ  
حصته فيها بالميراث فهل لا يجبن لذلك ولا يجبرى التوارث فيها (اجاب) الحق في تلك  
الارض لمن يمكنه منها من له الولاية في ذلك ولا يجبرى فيها التوارث فلا تقسم بين الورثة  
قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية نحو  
ثلاثة فدادين ونصف وله بنتان بالغتان فاسقط وترك حقه باختياره منها للبنتيه  
المذكورتين في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية بذلك فوضعتا أيديهما عليها في  
حال حياة الاب ثلاث سنين و بعد موته تسع عشرة سنة والآن يريد ابن عمهما  
منازعتهما فيها وأخذها منهن ما تعلقا بأنه يستحقها بالميراث ولا حق للأنث فيها فهل  
لا يجاب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعتهما فيها  
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجبرى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبنت  
المسال واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائطه المعبرة شرعا لا يكون لاحد المعارضة  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية  
عن أبيه فتجمد عليه قدر معلوم من الخراج فاعطاها الحاكم لرجل اجنبي ومكنه منها  
ودفع الاجنبي ما تجمد عليها من الخراج للدويان ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها  
مدة ثم مات صاحب الاثر عن ابني عم ثم بعد مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة أراد احد  
ولدى العم أن يأخذ حصته من الارض المذكورة من واضع اليد متعللا بأنه يستحقها  
بالأثر عن ابن عمه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث اعطاها الحاكم لوضعه اليد  
ومكنه منها المدة المذكورة (اجاب) لا يجبرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا  
تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث فليس لاحد ابني العم حق فيها بجهة الارث عن  
مورثه بل لا بد من تمكين الحاكم منها وهذا على فرض عدم سقوط حق المورث بنحو ترك  
اختياري وتعطيل يضر ببيت المال او عجز عن زراعتها ودفع مؤنها وقد صرحوا بان من  
رأى غيره يتصرف في أرض مدة من السنين وهو ساكت من غير معارضة ليس له حق  
الاسترداد لانه لا ملك له في وقتها وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في  
المزارعة بها والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها والله تعالى اعلم (سئل) في  
اخذوين رهنا قطعة ارض لاخر على قدر معلوم واستولى عليها وكتب في شأن ذلك وثيقة  
بضمون الرهن ثم توفي احد الاخوين عن ولد قاصر ثم شهد على نفسه اخوه الحي الآن  
ان القطعة الارض المرهونة تحت يد المرتهن لم تكن له مسكاه ولا لأخيه المتوفى بل انها

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٩

ملكاً غيرهما وكتب على ظهر الوثيقة ذلك فهل والحال هذه لا يسرى اقرارهم على ابن  
 أخيه وإذا بلغ ابن الأخ المذكور وأراد أخذ حصته في الطين المذكور يمكن من ذلك  
 ما لم يعض بعد بلوغه ثلاث سنين (اجاب) الاقرار بجهة قاصرة على المقر فلا يسرى اقرار  
 الم المذكور على ابن أخيه فإذا كان الحق ثابتاً للقاصر المذكور ولم يوجد منه ولا من  
 أبيه ما يفيد سقوطه يكون له الاستيلاء على نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 بالغين أحدهما متصرف بأذن أخيه ولهما قطعة أرض اميرية اسقط المتصرف  
 نصيبه ونصيب أخيه بأذنه في الأرض المذكورة لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم  
 فوضع المسقط له يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة تزيد  
 على خمس سنين مع تمكن الحاكم منها والآن أراد الأخ الثاني ابطال الاسقاط  
 المذكور في نصيبه متعللاً بأنه لم يكن وقت الاسقاط حاضراً والحال انه عالم باسقاط نصيبه  
 وحاضر وهو ساكت لم يدع ولم ينزع وتارك حقه فيها باختياره لوضع اليد المدة  
 المذكورة فإذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط من الأخ والأذن  
 به له من أخيه الآخر في جميع الأرض المذكورة مستوفياً شرائط الصحة لا عبرة بتعلل  
 الأخ بما ذكر على ان مشاهدة الغير يتصرف في الأرض السلطانية من غير منازعة مع  
 الترك الاختياري يوجب عدم استردادها من يده بعدمضي تلك المدة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في قطعة أرض زراعية اميرية مشتركة بين أخوين رهنا أحدهما بيد رجل  
 أجنبي على مبلغ من الدراهم ثم تصرف المرتن ورهنا بيد ثان عقب ذلك مدة والآن  
 طلب الأخوان أخذها من واضع اليد فادعى الشراء من المرتن وان المرتن اشتراها من  
 الأخوين فأنكر ادعواه ولا يثبت ولا سند بيده على ذلك فهل لا يجاب مدعى الشراء لدعواه  
 المجردة عن الاثبات ويكون للأخوين دفع دين المرتن وأخذ أرضهما حيث كان  
 واضع اليد قراوم مسترفا لهما بها ولم يكن هنالك مانع شرعي يمنعهما اذا ثبت ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان واضع اليد معترفاً باستحقاق الأخوين المذكورين  
 لتلك الأرض بحسب الاصل فان تحقق عليهما ما يفيد سقوط حقهما منها لا يكون لهما  
 انتزاعها من يده والافلها ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ أربعين سنة  
 عن ابن قاصر وعن بنتين متزوجتين وترك أرض زراعية اميرية فتركا الورثة بسبب  
 عجزهم عن القيام بها وصارت تنتقل من شخص الى آخر ولم يضع أحدهم من الورثة يده  
 عليهما ثم أخذ الابن في الجهادية فوفع الحاكم الأرض على رجل أجنبي ومكث منها مدة  
 عشرين سنة فاصلة لها وصار يزورها ويدفع نواحيها من غير منازعة له فيها تلك المدة ثم مات  
 الابن في الجهادية منذ ثلاث سنين والآن تريد اختاها منازعة واضع اليد وأخذ  
 الأرض منه مع وجودهما ومشاهدتهما لتصرف واضع اليد متعللتين بأنهما كتبتا عليه  
 ورقة منذ عشر سنين انه اذا حضر الأخ ياخذ الأرض من واضع اليد فهل لا تجابان

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٤



لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور وتنعان من منازعة واضع اليد حيث كان ترهما لها  
هذه المدة ثابتا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للبنتين منازعة واضع اليد  
على الارض المذكورة تلك المدة والحال ما ذكر اذا ترك الاختيارى مسقط للحق من  
الارض الاميرية على فرض ثبوته سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ثلاثة بنين منذ عشر بن سنة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتيه  
الاميرية فانه فرد أحدا البنين في معيشة وحده وترك نصيبه من الاطيان فوضع اخواه  
أيديهما عليها وصار ايزرعانها ويذرعانها من غير منازعة لهما فيها تلك المدة مع  
وجوده بالبلد ومشاهدته لتصرفهما وعدم منازعته والآن يريد مقاسمتها وأخذ حصة  
فيها بالميراث فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون تركه لهما هذه المدة مسقطا لحقه منها ويمنع  
من منازعتهما اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا تحقق الترك الاختيارى من الاخ المذكور  
لاخويه تلك المدة في تلك الارض يسقط حقه منها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
ابني عم لهما فدان طين زراعة أميري مشترك بينهما فاسقطا وترك كحتهما منه باختيارهما  
لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم أخذاه من المسقط له منذ عشر سنين وزيادة  
بموجب وثيقة شرعية من نائب الشرع ثابتة المضمون والآن يريد أحدهما الرجوع  
في الاسقاط متعللا بأنه كان قاصر وقت الاسقاط فهل اذا كان هناك بينة تشهد بأنه  
كان بالغ لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة واضع اليد المذكور  
بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بلوغ المنازع وقت الاسقاط وتحقق الاسقاط  
المذكور من ابني العم مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لأحدهما المنازعة بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عجز عن  
زراعتها والقيام بشؤونها فتركها باختياره فوزعها الحماكم على ثلاثة رجال أجنب ومكنهم  
منها منذ خمس وعشرين سنة فأعطى من وزعت عليهم الاطيان فداناً منها بالاسقاط  
لرجل آخر منذ أربع عشرة سنة بموجب ثلاث وثائق ثابتة المضمون والآن يريد  
التارك لها أو لا المشاهد للتصرف فيها الرجوع على المسقط له فهل اذا كان الترك ثابتا  
لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة المسقط له اذا تحقق  
ما ذكر (اجاب) ليس لمن ترك حقه من تلك الارض باختياره فوزعها الحماكم على غيره  
وصار ذلك الغير يتصرف فيها تلك المدة مع مشاهدته احب الحق الاصلى التارك لها  
باختياره تصرفه معارضة الغير فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعة أميرية تبادلا وأسقطوا ترك كل منهما حقه  
باختياره من أرضه الآخر منذ أربع عشرة سنة وزيادة وكل منهما يتصرف فيما تركه  
له الآخر بالزراعة والانتفاع وأصلح أحدهما ما أخذ من الارض بالقصاينة وغيرها  
وغرسها شجرا والآن يريد أحدهما الرجوع ونقض المبادلة مع وجوده ومشاهدته



لتصرف الآخر هذه المدة متعللاً بأنه ترك أرضه عارية فأنكر الرجل الثاني دعواه والحال  
 أنه لا يئنة ولا سند بيده يشهد له بالعارية فهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعاً ولا يمكن  
 من نقض المبادلة والرجوع فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من  
 المنازعة مع الآخر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من كل من الرجلين المذكورين لحقه  
 من أرضه للآخر باختياره مستوفياً شرائط الحكمة بالوجه الشرعي لا يكون لاحدهما  
 معارضة الآخر فيما أسقطه له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبايديهما أرض زراعية أميرية مشتركة بينهما  
 مات أحدهما الاثنان عن أولاده فطلب المأخذ ما يخصه في الأرض المذكورة فمنعه  
 أولاد أخيه متعللين بأن الأرض مكلفة في دفتر الصراف على والدهم فهل اذا ثبت أن  
 الأرض مشتركة بين الأخوين المذكورين يكون للمأخذ نصيبه منها ولا عبرة بالتعلل  
 المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الأرض  
 ثابتاً للأخوين المذكورين بالطريق الشرعي ولم يوجد من الحي منهما ما ينفذ سقوط  
 حقه منها كتركه لانيه أو أولاده اختياراً لا يكون لأولاد أخيه منعه مما يستحقه فيها  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية عجز  
 عن زراعتها والقيام بشؤونها لكونها صارت خرساً فوزعها الحماكم على رجل آخر ومكنه  
 منها فاصالحها وصار يزرعها ويدفع خراجها مائة تريدين خمس وعشرين سنة من غير  
 منازعة له فيها تلك المدة والاثنان يريدان التارك لها منازعة واضع اليد وأخذها منه مع  
 وجوده ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع فهل والحال هذه لا يجب لذلك  
 اذا كان التارك الاختيارى ثابتاً ويمنع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي  
 (اجاب) اذا وجد من صاحب الحق ترك اختيارى لتلك الأرض مع مشاهدته تصرف  
 من وزعت عليه من قبل الحماكم تلك المدة وهو ساكت لا يجب لمعارضة واضع اليد  
 والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان أميرية  
 عجزوا عن زراعتها ودفع خراجها قتعهد بها رجل للبري باختيارهم ودفع ما عليها واستمر  
 يزرعها سبع سنوات ثم رفع يده عنها وتركها لأهلها ولكثرة الاطيان على الأهالي لم  
 يطلبها الجماعة المذكورون حينئذ وتركوها باختيارهم فوزعت على غيرهم من  
 الأهالي باطلاعهم ومشاهدتهم وكلفت على من وزعت عليهم أربع سنوات متواليات  
 مع دفع خراجها للبري في هذه المدة فطلب هذه الاطيان رجل من بلدة أخرى من بعض  
 الموزع عليهم تلك الاطيان بطريق النزول والاسقاط لاجل حفرة ساقية وغرس أشجار  
 فأجابوه لذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية وكلفت تلك الاطيان على الشخص  
 المذكور ووضع يده عليها أربع سنوات يتصرف فيها بالزرع وغيره وصار يدفع خراجها  
 للبري وغرس حول بعضها أشجاراً وذلك كله بحضورهم ومشاهدتهم وعدم المنازعة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

ربيع الثاني سنة

١٢٧٣

١٢

يعني من ارباب الاطيان الاقدمين والمسجدين النازلين عنها فهل اذا طلب ارباب  
الاطيان الاقدمون الذين كانت تحت أيديهم التاركون لها باختيارهم أخذها من  
واضع اليد لا يجابون لذلك ويمنعون من تعرضهم له والحال هذه (اجاب) حيث تحقق  
العزم من المستحق الاصلى لتلك الارض والتكليف الاختياري لها ومشاهدة تصرف الغير  
وتمكن المحاكم لغيره تلك المدة لا يكون له المعارضة فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية أسقط منفعتها لرجل  
آخر باختياره حال صحته ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة  
بيد المال مع تمكن المحاكم له في ذلك مدة من السنين ثم مات المسقط ولم يكن له أولاد  
وأراد رجل آخر معارضة المسقط له وان يأخذ الارض منه ويدفعها لغيره لكونه  
ذا كلفة في بلدة تلك الارض متعللا بان التكليف بدفع صراف الناحية لم يزل باسم  
صاحب الارض الاصلى والحال ان الاسقاط المذکور ثابت من قبل صاحب الارض  
الاصلي باختياره حال صحته فهل والحال هذه لا يجاب الرجل المذکور لذلك حيث كان  
الاسقاط المذکور مستوفيا شرائط الصحة (اجاب) حيث تحقق الاسقاط المذکور  
من صاحب الحق حال صحته مستوفيا شرائط الصحة كما هو مسطور لا يكون للرجل  
الاجنبي معارضة المسقط له في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في أخوين في معيشة واحدة تلقيا عن أبيهما أطيان زراعتهم الاميرية فصارا  
يزرعانها معا ويدفعان ما عليها من الخراج مدة من السنين ثم مات أحدهما عن أولاد  
ذکور صاروا مع عهدهم في معيشة واحدة مدة من السنين أيضا وبعد ذلك أراد اولاد الميت  
القسمه من عهدهم والاختصاص بالارض المذکورة متعللين بان أورد المال باسم أبيهم  
الميت المذکور فهل والحال هذه لا يكون لاولاد الميت الاختصاص بالارض المذکورة  
بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم المذکور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض  
ثابتا للاخوين المذکورين بالسوية عن أبيهما ولم يوجد من أحدهما ما يفيد سقوط  
حقه منها لا يكون لاولاد أحدهما بعد موته منع الآخر والاختصاص به بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة أميرية تلقاها عن أصوله من  
قديم الزمان وهما بيد غيره بعضهما منذ اثنى عشر سنة وبعضها منذ سبع سنين على مبلغ  
من الدراهم غارقة والآن طلب وبها ان يفتسكها ويدفع الدين له به فأنكر وجحدق  
رب الارض متعللا بوضع يده عليها المدة المذکورة فهل اذا أقام رب الارض بينة بان  
الارض حقه وانها موهبة يقضى بها له وعليه دفع الدين له به ولا عبرة بانسكاره ولا بتعلله  
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الرجل المذکور استحقاقه لتلك الارض بالوجه  
الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه فيها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها  
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين بالغين واضعين أيديهما على أرض زراعة

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٣

اميرية عن ايهمامكنهما الحماكم من زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان فوضع  
 الاخوان المذكوران ايديهما على الارض المذكورة وصارا يرزعاها ويدفعان ما عليها  
 من الخراج لجهة الديوان وهما في معيشة واحدة ثم مات أحدهما عن ابن قاصر فضم  
 العم ابن أخيه المذكور في عائلته وصار العم يرزع الارض المذكورة ويدفع ما عليها الى  
 أن بلغ ابن أخيه المذكور رشيدا فآراد أخذ نصيب أبيه في الارض المذكورة من يد  
 عمه ففقه العم من ذلك متعللا بأنه واضع يده على الارض المذكورة وهو يرزعها ويدفع  
 ما عليها وأنه لا حق له فيها فهل والحال هذه اذا أثبت الابن المذكور بعد بلوغه رشيدا أن  
 أباه يستحق في الارض المذكورة بالوجه الشرعي يجبر العم المذكور على تسليم  
 نصيب أخيه لابنه المذكور في الارض المذكورة سيما وان الابن لم يمض بعد بلوغه الى  
 الآن ثلاث سنين (اجاب) اذا كان لابن حق ثابت في تلك الارض الى ان  
 مات عن ابنه فهو احق به من غيره اذا كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنتها ولو  
 بنائبه كوصيه ما يقيم بذلك الابن ما يبطل احقية نصيب أبيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة واحدة وكل منهما له أموال خاصة به من عقار  
 ومواش وأطيان زراعية ول لكل منهما ابن بالغ فانفرد كل من الابنين المذكورين  
 عن أبيه في معيشة واحدة والآن يريد كل منهما مقاسمة أبيه فيما بيده من طين زراعتيه  
 بالجبر على أبيه فهل لا يجابان لذلك ولا حق للابن في مال أبيه مادام الاب حيا (اجاب)  
 لا يجبر الاب على مقاسمة ابنه فيما يستحقه الاب من ارض الزراعة الخاصة به بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنان بالغان لا كبيرهما أولاد أو وصى لهم  
 بثلاث ما هو تحت يده وجار في تصرفه وانخرج بذلك حجة شرعية من المحكمة بالمحروسة  
 وحجة أياض من قاضي بلده ثم بعد مدة ترك حقه باختياره من اطيان الاميرية لكل من  
 ولديه وأولاد ابنه الا كبير وخص كلا منهم شي معلوم مفروض معين فوضع كل من ولديه  
 وأولاد ابنه يده على ما ترك له اختيارا وصار كل منهم يرزع ما يستحقه من ذلك بالترك  
 الاختياري المذكور ويدفع ما عليها لجهة بيت المال حال حياة التارك للارض وصحته  
 مع تمكين الحاكم لكل من المتروك لهم مما بيده ثم مات التارك المذكور وعن ذكر  
 فاراد احد ولديه منازعة أولاد الآخر فيما ترك لهم على الوجه المسطور ويريد نزاع ذلك  
 من أيديهم لياخذ نصفه متعللا بعدم صحة الوصية في الاطيان الاميرية والحال ان أولاد  
 الولد المذكورين واضعون أيديهم بعقضي الترك الاختياري من جدهم المذكور على  
 الوجه المسطور لا بالوصية المذكورة فهل اذا تحقق ما ذكر شرعا يمنع الولد المذكور من  
 منازعة أولاد أخيه فيما يستحقونه عن جدهم المذكور على الوجه المسطور بدون وجه  
 شرعي (اجاب) نعم يمنع من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على قطعة أرض زراعية اميرية صار يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

ثم مات عن ابن فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة خمس عشرة سنة فادعى الآن رجل أجنبي على واضع اليد انه يستحق الارض المذكورة عن ابن عم ميت له وان ابن عم الميت كان أودعها عند مورث واضع اليد ويريد أخذها من واضع اليد بطريق الارث عن ابن عمه المذكور فانكر واضع اليد دعواه والحال ان ابن عمه كان حاضرا مشاهدا يتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بهذه المدة حيث أنكر واضع اليد دعواه (اجاب) نعم ولا يستحق ابن العم المذكور تلك الارض والحال ما ذكر اذ لا يجرى التوارث فيها فليس له المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة أرض زراعية أميرية وله ابن ليس له وارث سواه فكيف يمكن الحاكم منها رجلا أجنبيا فدفعت ما كان متأخرا عليها لمجته الديوان وأصلح بعضها بعد ان كان غير صالح للزراعة وصار يزرعها ويدفع ما عليها لمجته الديوان مدة تزيد على عشرين سنة والابن المذكور مشاهد لذلك وتارك حقه باختياره ولم ينازع واضع اليد المدة المذكورة والآن ادعى استحقاقها عن أبيه وأسقط حقه في بعضها لرجل أجنبي ووكله في قبض الباقي من واضع اليد فهل والحال هذه لا يجب الابن المذكور لذلك ولا يصح اسقاطه حيث تركها باختياره المدة المذكورة تحت يد واضع اليد (اجاب) ليس لمن ترك حقه باختياره من أرض الزراعة الاميرية في مثل تلك المدة مع مشاهدته تصرف الغير فيها من غير منازعة ومعارضة واضع اليد عايبا حق لان ما ذكر مسقط للحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب اطيان أميرية أسقط حقه منها باختياره لمجاعة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمسقط لهم يزرعون الارض المذكورة ويدفعون خراجها المدة المذكورة قام الآن أولادهم المسقط ينازعون واضعي اليد عليها ويريدون رفع يدهم عنها متعللين بان أبا المسقط المذكور مات في حياة والدهم وانه لا يستحق في الاطيان المذكورة شيئا وصدقهم المسقط على ذلك والحال ان أولادهم المذكورين والمسقط مقيمون في البلد ومشاهدون لتصرف واضعي اليد على الارض المذكورة ولم يدعوا ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه ليس لهم منازعة واضعي اليد على الارض المذكورة ولا عبرة بتصديق المسقط المذكور ولا ولا دعه بما ذكره يمنعون من معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي (اجاب) اذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة ووضع المسقط لهم أيديهم على الارض تلك المدة وهم يزرعونها وينتفعون بها ويدفعون ما عليها للجانب بيت المال مع مشاهدة أولادهم المسقط لذلك وترى لهم بالاختيار وعدم منازعتهم من غير مانع لا تسمع دعواهم على واضعي اليد بما ذكره لامين الاول النهي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عدل شرعي والثاني



جادی الاولی سنة

تم لهم تلك الارض مع مشاهدة تصرف الغير فيها تلك المدة فان ذلك مسقط للحق على فرض تحققه ولا عبرة بتصديق المسقط لاولادهم بعدمضى تلك المدة وانتقال الحق لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وازع يده على قطعة ارض زراعية اميرية من مدة نحو عشر بن سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ثم مات عن اولاد ذكور وضعوا ايديهم على الارض المذكورة وصاروا يزعمونها وينتفعون بها مع تمكن الحاكم لهم فيها ثم بعد مضي عشر سنين ادعى رجل من اهل البلد على واضعي اليد ان الارض المذكورة كان رهنها تحت ايديهم فانسكروا دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الرهن واستحقاقه في الارض المذكورة بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة ابناء ومات ترك ارض زراعية اميرية استولى عليها اولادهم مدة حياتهم ثم ماتوا عن اولادهم ذكور او انا فاستولى عليها الذكور مدة حياتهم ايضا ثم ماتوا عن اولادهم الذكور فاستولى الاولاد عليها مدة تزيد على عشر بن سنة وبعد ذلك كله قامت اولاد بنات اولاد الميت الاول ينازعون واضعي اليد المذكورين في تلك الارض ويطلبون ميراث امهاتهم فيها فهل لا يجابون لذلك حيث لا تستحق البنات في الاطيان الاميرية شيئا بطريق الارث (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث وانما الحق فيها بعدموت المستحق لولده الذكور لاجهة الارث بل بطريق الاحقية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرغ لاخر عن افدنة طين معلومة بارض خراجية في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضه الفارغ من المقروغ له وكتب بينهما بمقتضى ذلك حجة شرعية لدى قاضي الجهة وبعد ذلك غاب الفارغ من البلد وتوجه الى جهة اخرى واستمر المقروغ له بزرع تلك الافدنة تسع سنين والفارغ غائب عن البلد ثم حضر من غيبته وادعى على المقروغ له ان فراغه عن الافدنة المذكورة كان مكرها فيه من شيخ ببلدته بسبب ضربه الشديد له المتكرر منه له في اوقات متعددة على دفع مبلغ معلوم كان عليه فهل اذا كان الفراغ بسبب الاكراه على دفع ذلك المبلغ من غير أن يامر به بالفراغ عن تلك الافدنة لا يكون اكراهه شرعيا ولا يقدح في صحة الفراغ المذكور وعلى فرض كون الاكراه واقعا على الفراغ عن تلك الاطيان وغاب المكره عن بصر المكره وذهب بنفسه للقاضي واعترف له طائعا وأجرى القاضي بينهما صيغة الفراغ لتلك الاطيان وقبض المبلغ طائعا أيضا يكون ذلك نافيا لاكراهه شرعا واذا قلتم بذلك فهل اذا ترفع الى قاض آخر وأثبت الفراغ الاكراه على الوجه المشروح لا يسوغ للقاضي الحكم بالاكراه وفسخ الفراغ المذكورين واذا حكم بذلك لا يكون

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

١٧

حكمه واقعه موقعه الشرعى (اجاب) الا كراه على دفع دين على المكره من غير امره  
بالفراغ لا يكون اكرها على ذلك الفراغ فاذا صدر الفراغ المذكور بالاختيار صحيحا  
لا يكون للفراغ ابطاله باثبات انه كان مكرها على هذا الوجه ولا يحكم بنفسه بعد صدوره  
صحيحا بدون موجب شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور  
واناث فوضعت اولاده المذكور ايديهم على قطعة ارض زراعة اميرية بطريق الاحقية  
عن ابيهم المذكور وصاروا يتصرفون فيها زيادة على ستين سنة ثم وضعت اولاد  
اولاد الرجل المذكور ايديهم بعد موت آباءهم على تلك الارض نحو ست عشرة سنة ثم  
ادعى الا ان اولاد الاناث المذكور ادات على واضعى الايدي المذكورين بان لهم فى تلك  
الارض حقا عن امهاتهم بطريق الارث فهل حيث كان الامر ما هو مسطور لا يجابون  
لذلك وتبقى الارض تحت يد من ذكر سيماء وان المدعين المذكورين كانوا حاضرين  
ومشاهدين للتصرف المذكور مدة تزيد على اربعين سنة وكذلك امهاتهم من قبلهم  
مشاهدات للتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع ترك الجميع باختيارهم  
(اجاب) نعم لا يجاب اولاد الاناث لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل)  
فى رجل يستحق قطعة ارض اميرية اسقط حقه منها باختياره لا آخر فى نظير مبلغ معلوم  
فوضع المسقط له يده عليها وصار يصلحها ويزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين ثم  
بعد ذلك ادعت زوجة المسقط على المسقط له ان الارض المذكورة حقها ولا حق  
لزوجها فيها وتريد رفع يد المسقط له عنها والمحال ان الزوجة المذكورة حاضرة بمجلس  
الاسقاط عامة ومشاهدة لتصرف المسقط له فى الارض المذكورة من وقت الاسقاط  
الى الا ان فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى حضورها بمجلس الاسقاط وعلمها به ومشاهدتها  
لتصرف المسقط له لا تسع دعواها بما ذكر حيث انكروا وضع اليد دعواها مع تركها  
لتلك الارض اختيارا مدة وضع يد المسقط عليها وبعد الاسقاط بثلاث سنين (اجاب)  
لا تجاب زوجة المسقط لرفع يد المسقط له عن تلك الارض اذا تحقق ما ذكر بالسؤال  
بالوجه الشرعى بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له اطيان زراعة اميرية  
مات عن ابنه واستولى عليها رجل اجنبى وتنازع معه ابن الميت فى شأنها واخذ منه بعض  
طين ابيه بواسطة المحاكم وكان لابن الميت اولاد دعم فى عياله ياكلون ويشربون من جملة  
عائلته ارادوا منازعة ابن الميت فيما اخذه من طين ابيه و يطلبون اخذ حصته منه  
متعللين بانهم كانوا معاوين لابيه قبل موته فهل لا يجابون لذلك والمحال هذه (اجاب)  
مجرد معاونة اولاد المذكورين لا يوجب المستحق فى اشغاله لا يوجب استحقاقهم فيما هو  
مختص به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اسقط حقه من قطعة ارض زراعة اميرية  
لرجل آخر باختياره فاستولى عليها المسقط له وصار يتصرف فيها بالزرع والقلع مدة  
تزيد على عشر سنين ثم بعد ذلك اراد صاحبا الاصل اخذها من واضع اليد متعللا بانه

استولى عليها بطريق القهر والغلبة وينكر الاسقاط المذكور فهل اذا ثبت واصلح اليد  
الاسقاط بالينة الشرعية يكون الحق له ويمنع المسقط من معارضته والحال هذه  
(اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور بالاختيار بالوجه الشرعى مستوفيا شرائط الصحة  
لا يكون للمسقط والحال ماذكر معارضة المسقط له في تلك الارض بدون وجه شرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وله ارض زراعية اميرية استحقها  
ابناؤه بعده وانه واخذه كل واحد منهم بحصة من الارض المذكورة وحين القسمة  
حصل الرضا والتوافق على ان يتركوا لواحد منهم جانباً عما يستحقونه من الارض  
زيادة عن نصيبه فتركوه له باختيارهم ورضاهم ووضع كل منهم يده على حصته وزرعها  
واقهرهم الحاكم السياسى على التوافق المذكور فهل اذا اراد احدهم الرجوع فيما  
اعطاه لاختيه برضاه متعللان الحاكم السياسى جبره ولم يثبت ذلك بوجه شرعى لا يجاب  
لذلك (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختيارى من الاخوة لاختيهم في بعض  
الارض مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهم الرجوع فيما اسقطه له بدون وجه  
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت بالغة وعن أخ لآب  
وترك عقاراً ونخلًا ومن جملة ذلك قطعة أرض زراعية اميرية خيرية اثر فاخذ كل من الزوجة  
والبنت حقها في العقار والنخل بالفرصة الشرعية وتركتا ارض الجزيرة الاميرية  
للاخ ووضع الاخ يده على الارض ومسحت عليه وصار يتصرف فيها مدة تز يدعى  
نحو ثلاثين سنة ثم مات عن ابن ابن فوضع ابن الابن يده على الارض ومكنه الحاكم  
منها فصار يتصرف فيها مدة ست سنوات ثم بعد ذلك ارادت الابنت الميت الاول ان  
تأخذ نصيبها في ارض الزراعة الاميرية بطريق الارث عن ابيها بعد تركها لمجد واضع  
اليده المدة المذكورة باختيارها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب  
البنت المذكورة لذلك اذا كان الواقع كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
أخذ ارضاً بوراً غير قابلة للزراعة من المتولى من طرف الديوان على أن يصلحها ويهشها  
للزراعة ويزرعها بشرط ان تكون عليه كل سنة باجرة معلومة أقل من المخرج مدة من  
السنين معينة وانها بعد مضي تلك المدة تكون عليه بالمخرج الكامل فاصلحها وطام  
المنخفض وكسح المستعمل منها بمواشيه وآلاته وخدمته وهياً جسورها وحفر مساقيةا  
وغرس فيها جملة أشجار وبنى بهادراً والحفظ مواشيه وآلاته وما يخرج من الزراعة ثم  
قبل انتهاء مدة الاجارة التي أجرها أقل من المخرج مات واضع اليد المتصرف المذكور  
فانتصب أحد أولاده متصرفاً بدله باذن باقيهم وصار يزرعها وواخوته الارض  
المذكورة يستغلونها بمواشيه والدهم ومهماته ولما انتهت مدة الاجر القليل ضرب  
عليها المخرج اسوة غيرهما من الاطيان وما زال الاخ الكبير واخوته يستغلونها سوية  
بينهم ويخدمونها بالمواشيه والآلات المخلفة عن أبيهم وغيرها من المواشيه والآلات

جادی الثانية سنة

٢٨

١٢٧٣

المشتركة بينهم غير ان المكتوب في الديوان اسم الاخ الكبير فهل اذا مات والحال هذه  
 و اراد اولاده الاختصاص بتلك الارض دون اعمامهم لكونها في الديوان باسم ابيهم  
 لا يجابون لذلك لكون وضع اليد والتصرف بينهم واحدا ولا يكون لهم الانصيب  
 والذهب (اجاب) اذا كان الحق في تلك الاطيان ثابتا للاخوة المذكورين بالسوية  
 عن ابيهم بطريق الاحقية ولم يوجد ما يفيد سقوط حق بعضهم منها لا يكون لاولاد احدهم  
 بعدموته منع اعمامهم عما يستحقونه فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث لم يختص  
 بها احدهم في تلك المدة بما يوجب الاختصاص والله تعالى اعلم (سئل) في ارض  
 زراعة اميرية عجز اصحاب الارض المذكورة عن زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان  
 وتجمد عليهم قدر معلوم من الدراهم لجهة الديوان وتركوها الارض المذكورة  
 باختيارهم للحاكم فوزعها الحاكم على رجل آخر ومكنه منها وكلفت باسمه لقدرته على  
 زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان بعد دفع ما عليها من المتأخر لجهة الديوان وصار  
 واضعا يده عليها بزراعتها ويدفع خراجها هو واولاده مدة عشرين سنة من غير منازع ولا  
 معارض لهم فيها المدة المذكورة والآن اراد التاركون للارض المذكورة ان يأخذوها  
 من واضع اليد بعد مضي هذه المدة وهم مشاهدون لتصرفه وانتفاعه بها هو واولاده  
 وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي فهل والحال هذه لا يجابون  
 لذلك ويسقط حقهم بالسكوت والترك اختارا (اجاب) اذا تحقق ما هو مستطور  
 بالسؤال لا يكون لهم معارضة واضع اليد على تلك الارض لسقوط حقهم منها بما ذكر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة أشقاء في معيشة واحدة كان احدهم شيخا بلدا  
 وحصل انكسار في المحصة وباعوا املاهم وسددوا ما عليهم لليرى وبقى لهم فدانان  
 مرهونان تحت يد رجل اجني فبعد مدة ردهما لهم واستقط حقهما منهما لهم وصارت  
 الارض بيد الجميع مشتركة ثم مات كل من الاخوة الثلاثة عن اولاده الذكور فهل  
 يكون لكل من اولاد الاخوة اخذ ما يخص ابيه ان لو كان حيا من الارض المذكورة  
 حيث كانت بيد الجميع ولا يكون لورثة احدهم الاختصاص بشئ منها بدون مخصص  
 شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) بموت المستحق لارض الزراعة الاميرية  
 عن اولاده الذكور القادرين على زراعتها ودفع مؤناتها يكونون احق بها من غيرهم  
 حيث لم يوجد منهم ولا من ابيهم ما يفيد سقوط الحق فيها وليس لاولاد احد الاخوة  
 المستحقين لتلك الارض منع باقية من اعمامهم منها بطريق الاحقية عن ابيهم بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد خمسة ذكور وترك  
 جانب اطيان اميرية قدرها تسعة وثلاثون فدانا فاخذ ثلاثة منهم خمسة عشر فدانا من  
 ذلك وتركوا حقهم من باقي الاطيان المذكورة لخواصهم باختيارهم كما ترك الاخوان  
 حقهم في الخمسة عشر فدانا للاخوة الثلاثة المذكورين واختص كل فريق بما استقل

٢٩

١٢٧٠

٨

١٢٧٢



١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢١

شعبان

١٢٧٢

١

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

به وصادق الجميع على ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ووضع الاخوان أيديهما على  
 ماترك لهما من الاطيان بالاختيار ومكنهما الحماكم منها وصارا يزرعانها ويدفعان  
 ما عليها للجهة الديوان مع تكليف ما يختص به كل فريق باسمه ثم بعد مضي مدة أراد  
 الاخوة الثلاثة الرجوع على اخويهما فيما تروكوه لهما من الارض المذكورة بالاختيار  
 فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ويمنعون من المعارضة لاخويهم  
 (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك الاختياري فليس للاخوة  
 الثلاثة معارضة الاخوين فيما تروكوه لهما من الارض المسقطا حقهم منه لهما على الوجه المسطور بالسؤال بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أسقطا حقهما الرجل من قطعة أرض  
 أميرية باختيارهما وتركا كاداله كذلك ومكنه الحماكم منها فوضع الرجل المسقط له يده  
 عليها وصار يزرعها ويدفع نواحيها مدة فهل اذا اراد المسقطان الرجوع على واضع اليد  
 وأخذ الارض منه متعللين بان الاسقاط كان لا في مقابلة دراهم لا يجابان لذلك حيث  
 كان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابان لذلك والحال ما ذكر حيث  
 كان الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات عن أمه وعن بنته وزوجته وعن أولادهم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد  
 قسمة التركة بين ورثة الميت بالفريضة الشرعية ادعى ابن بنت الميت ان جده أوصى  
 له بفدان أرض زراعية أميرية بعد موته فهل والحال هذه لا تصح الوصية في أراضي  
 الزراعة الاميرية (اجاب) لا تصح الوصية في الاطيان الاميرية التي آلت لبنت المال والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعيا على جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعية أميرية  
 عن مورثهم بانهم أسقطوا حقهم في الارض المذكورة لهما فانكروا ادعواهما وطلب  
 الحماكم الشرعي منهما بيعة على طبق ادعواهما فهل اذا حضر ابيئة لا تعرف مقدار  
 ما أسقطه كل من المدعى عليهم في الارض المذكورة ولا حدودها ولا اسماء اربابها لا تقبل  
 شهادتها حتى يبينوا المقدار والحدود واسماء اربابها ونصيب كل واحد من الجماعة  
 المذكورين في الأرض المذكورة (اجاب) يشترط التثنية في الشهادة على العقار كما  
 يشترط في الدعوى به فالشهادة على هذا الوجه المبين في السؤال غير مقبولة والله تعالى  
 اعلم (سئل) في جماعة يستحقون أرض زراعية أميرية أسقطوا حقهم فيها الرجل في نظير  
 قدر معلوم من الدراهم باختيارهم طائعين مختارين بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون  
 بالوجه الشرعي فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة ومكنه الحماكم منها وكلفت  
 باسمه ودفع ما عليها من الخراج للجهة الديوان والآن اراد رجل مجاور لتلك الارض  
 المذكورة ان يأخذ الارض المذكورة من المسقط له بالشفعة ويقول انا اولي بها من  
 المسقط له فهل والحال هذه لا شفعة في أرض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها للمسقط  
 له (اجاب) لا تجرى الشفعة في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبنت المال والله تعالى

١٢٧٣

١٩

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٣

٢٦

اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثنا عشر وعن زوجاته وترك ما يورث عنه شرعا من عروض ونقود وعقار وخلافه ومن جملة متروكاته اطيان اميرية جارية في تصرفه وتحت يده المدة المديدة والسنين العديدة وهو يدفع ما هو ممتنع عليها من الاموال الاميرية في كل عام اخذها بالاسقاط الشرعي من مستحقها بموجب حجة شرعية وبعد وفاته وضع أولاده الذكور عليها أيديهم مدة من السنين وهم يتصرفون فيها ويدفعون اموالها الاميرية في كل عام فهل وآمال هذه يكون الحق في الاطيان الاميرية المذكورة لأولاده الذكور خاصة دون الاناث ودون زوجاته (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة المتوفي عنها قسمة الميراث وانما تعطى لولده الذكور بطريق الاحقية فاذا لم يوجد من ابناء المتوفي المذكور ترك شي من تلك الارض باختيارهم لباقي الورثة يكونون احق بهما من باقيةهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية ممسوحة باسمه رهنها بيد رجل اجنبي على مبلغ من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن بالغ فطلب اقتساک أرض ابيه من المرتن ودفع الدين له فهل يجب الابن المذكور لذلك حيث كان المرتن مقرا ومعترفا بان الاستحقاق له فيها عن ابيه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الراهن ولا من ابنه ما يفيد سقوط حقهما من تلك الارض يكون لابنه اخذها من واصل اليد عليها المقر لها وعلى الابن المذكور دفع ما على ابيه من الدين من تركته لربه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية اميرية خرس اسقطوا حقهم فيها لرجل آخر طائعين مختارين في نظير قدر معلوم من الدراهم وممكنه الحاكم منها فوضع المسقط له يده عليها وصار يرزعهما ويدفع ما عليها من الخراج لجهة الديوان مدة ثمان سنين حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة والآن رجع بعض المسقطين في الارض المذكورة ونازع المسقط له فيها واخذ منه قدر ما معلوم من الدراهم زيادة وصدق على الاسقاط الاول للمسقط له المذكور واستقر المسقط له واضعا يده عليها فهل وآمال هذه اذا ثبت الاسقاط منهم والتصدق بالوجه الشرعي في الارض المذكورة طائعين مختارين واراد بعض المسقطين الرجوع ثانيا في الاسقاط بعد تصديقه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط العدة لا يكون لهم ولا لاحد منهم الرجوع في ذلك ولا منازعة المسقط له فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية اميرية بيد اخوين مات احدهما عن ثلاثة بنين وعن اخيه فعند ارادتهم قسمة ما يخصهم منها بطريق الاحقية عن مورثهم ادعى احد البنين أن اخويه وعمه اسقطوا حقهم منها له من غير مقابلة شيء واظهر وثيقة بذلك وطال النزاع بينهم ثم اصابهم جميعا بعضهم مع بعض على ان لكل منهم جزءا مما معلوم القدر من

تلك الارض وتصادق المدعي المذكور معهم على ذلك ورضى كل به وذلك على يد بيعة  
 شرعية و بموجب وثيقة ايضا فهل اذا اراد احد البنين المدعي المذكور نقض ما ذكر  
 لا يجاب لذلك حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي سيما وصدر منه ذلك طائعا مختارا (اجاب)  
 اذا تصادقوا جميعا على ان لكل منهم جزء من تلك الارض بعد دعوى احدهم اسقاط  
 حق الباقي له لا يكون له الرجوع في ذلك حيث تحقق ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وعن اخوة وترك لهم ما يخصه في قطعة  
 ارض زراعية اميرية واستمر البنون واضعين ايديهم على القطعة المذكورة مع اعمامهم  
 في معيشة واحدة ثم ان احد البنين حاز قطعة لنفسه من ماله الخاص به من غير الطين  
 المشترك ثم مات عن ابنه فوضع ابنه يده على الطين الذي حازه والده ثم مات عن ابنه  
 فوضع ابنه يده على الطين المذكور وحاز قطعة ايضا لنفسه من ماله الخاص به وصار  
 يزرعها لنفسه خاصة ويدفع خراجها وما عليها من المطايب لجهة الديوان مدة تزيد على  
 خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه بنو بني اعمامه بان لهم حقافيهما ويريدون مقاسمته  
 فيهما فانكر عليهم دعواهم فهل اذا كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم  
 ساكتون لم ينازعوا ولم يمنعهما ما شرعي عن الدعوى لا تسمع دعواهم بعد مضى تلك  
 المدة ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية و يمنعون من معارضة واضع اليد (اجاب)  
 اذا كانت اليد والتصرف للابن المذكور على الخصوص مع مشاهدة اقاربه المذكورين  
 تصرفه فيهما وسكوتهم عن الدعوى وتركهم لما مع التمكن من المنازعة في تلك المدة لا تسمع  
 دعواهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات منذ عشر سنين عن بنتين بالغتين وعن  
 ابن عم وترك قطعة ارض زراعية اميرية فوضعتا ايديهما عليها مع التصرف ودفع  
 الخراج بعد ان مكنتهما الحاكم منها والآن يريد ابن العم اخذها منهما مع وجوده وتركه  
 لهما من الملبان له لاحق للاناث فيها فهل اذا ثبت ما ذكر يسقط حقه منها بالترك الاختياري  
 لاسيما وان الحاكم مكنتهما منها ولا عبرة بتعلله المذكور و يمنع من منازعتهما فيها بدون  
 وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع ابن العم من منازعة البنتين المذكورتين في تلك الارض  
 حيث تحقق ما هو ضروري والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة  
 وبايديهما اطيان زراعية اميرية معلومة فاسقط وترك احدهما حقه باختياره في نظير قدر  
 معلوم من الدراهم لبنتي عمه البالغتين بحضرة جمع من المسلمين والآن يريد المسقط  
 الرجوع في الاسقاط منكره فهل اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا  
 عبرة بانكاره و يمنع من منازعتهما فيما اسقط حقه منها لهما بدون وجه شرعي (اجاب)  
 اذا ثبت الاسقاط المذكور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمسقط  
 الرجوع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك لهما خمسة  
 افدنة طين اميرية وعاشا سووية مدة تزيد على سنة ثم خرج احدهما عن معيشة أخيه وترك

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

رمضان سنة

٢٠ ١٢٧٣

٢١ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

شوال  
٦

١٢٧٣

الاخر واضعا يده عليها مدة احدى عشرة سنة وممكن الحاكم واضع اليد المذكور من  
اطيان معلومة من بلد اخرى بعد وفاة ابيه ما وصار يزرعها لنفسه ويتقنع بها تسع سنين  
والآن اراد الاخ الخارج مشاركة اخيه في الاطيان التي يمكنه الحاكم منها مدعيها انها  
متروكة عن ابيه فهل والحال هذه اذا لم يثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجاب الاخ الخارج  
لذلك سيما وهي مكلفة على واضع اليد (اجاب) نعم اذا لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون  
اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يستحق ارض زراعية اميرية  
عن ابيه وله عم فاسقط العم حق ابن اخيه القاصر في منفعة الارض لبنته بدون مسوغ  
شرعي وكتب لها وثيقة بذلك والحال ان العم المذكور لم يكن وصيا على القاصر لان  
قبل الميت ولا من قبل قاض فهل والحال هذه لا يصح الاسقاط ولا ينفذ حيث كان بغير  
مصلحة ويكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا اخذ الارض من بنت عمه المذكور كورة حيث لم  
يجز الاسقاط (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للقاصر المذكور ولم يوجد  
ما ينفذ سقوط حقه منها كحجزه عن زراعتها او تركها اختيارا بعد بلوغه لا ينفذ اسقاط  
العم المذكور والحال ما ذكره منفعة القاصر في تلك الارض لبنته والله تعالى اعلم  
(سئل) في جماعة يستحقون منفعة قطعة ارض زراعية اميرية اسقط احدهم منفعتها  
لرجل اجني بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن باقي الشركاء في مقابلة قدوم معلوم من  
الدراهم بموجب وثيقة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وزرعها نحو ثلاث سنين  
والآن يريد المسقط الرجوع منه كرا لا اسقاط المذكور فهل اذا كان الاسقاط المذكور  
ثابتا بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة المسقط له (اجاب)  
اذا ثبت التوكيل والاسقاط المذكور ان مستوفيا كل منهما شرائط الجهة بالوجه  
الشرعي لا يكون للجماعة المذكورين معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي  
ولا عبرة بالانكار والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مستولين على جملة  
اطيان اميرية عجزوا عن زراعتها وعن اداء ما هو مرتب عليها بجانب الديوان فذهبوا  
لرجل وتركوها الاطيان التي عجزوا عنها بالطوع والاختيار واستولى عليها الرجل  
المذكور وصار يزرعها ودفع ما هو متاخر عليها من الاموال الاميرية بجانب الديوان  
في مدة وضع ايديهم عليها ومكثت تحت يده مدة تزيد على سبع سنين فهل حيث  
تركوها مختارين وصار يتصرف فيها واضع اليد المدة المذكور كورة وهم مطلعون على  
تصرفه لا يكون لهم الرجوع ولا حق لهم في منفعة الارض حيث كان تركهم لها بالطوع  
والاختيار ام كيف الحال (اجاب) ليس لمن ترك حقه من ارض سلطانية لغيره  
باختياره ووضع المتروكة له يده عليها وتصرف فيها بالزرع والانتفاع بها ودفع خراجها  
لجهة بيت المال مع التمكن له منها ومشاهدة التارك لذلك مدة من السنين معارضة  
المتروكة له في تلك الارض والحال هذه بدون وجه شرعي لان ما ذكره مسقط للحق كما



سنة شوال

اقتى به الخير الرمي وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض  
 زراعة اميرية تخصه اسقط كل منهما حقه في ارضه للآخر في مقابلة منفعة الاخرى وزيادة  
 دراهم من أحدهما لصاحبه ووضع كل منهما يده على ذلك وكتب بينهما وثيقة شرعية  
 فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع على صاحبه فيما اسقط حقه منها لاجاب  
 لذلك حيث كان باختيارهما الاسقاط المذكور واذ اتحقق ما ذكر (اجاب) اذا وقع  
 الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط العهدة لا يكون لأحدهما انقضه بدون موجب والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوة يستحقون قطعة ارض زراعة اميرية عن والدهم أحدهم  
 بالغ وللقصر أم وصى عليهم وعلى ما لهم لحفظه واسقط الاخ البالغ نصيبه ونصيب اخوته  
 القصر في الارض المذكورة بدون اذن الوصي واجازتها لامرأة اجنبية وبدون مسوغ  
 شرعي وبدون القيمة فهل والحال ما ذكر لا ينفذ الاسقاط في نصيب المسقط المذكور  
 ولا في نصيب القصر حيث لم تجز الوصي المذكور الاسقاط المذكور لاسيما وان الوصي  
 قادرة على زراعة الارض المذكورة ودفع ما عليها للجهة الديوان (اجاب) اذا كان  
 للقصر حق ثابت في تلك الارض وأمرهم وصى عليهم لا ينفذ تصرف الاخ المذكور في  
 نصيبهم على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأولادهم  
 عصبة وله ارض زراعة اميرية فوضعت البنت وأولادها المذكورون أيديهم على  
 الارض المذكورة ومكنهم الحاكم من زراعتها ودفع ما عليها للجهة الديوان وصاروا  
 يزرعونها ويتفقون بها سوية مدة من السنين والآن أرادت بنت الميت منع اولادهم  
 ايها من الانتفاع بها وتحتص بها وحدها فهل لاجاب لذلك ويكون الحق فيها للجميع  
 الورثة المذكورين حيث مكنهم الحاكم منها سوية (اجاب) ليس للبنت بعد وضع  
 اولادها أيديهم على تلك الارض معها وتصرفهم فيها مدة من السنين وهي تاركة  
 ساكنة محتارة مع تكمين الحاكم الذي له ولاية التمكن اولادها والبنت منها  
 الاختصاص بها والحال ما ذكر بدون مخصص شرعي والمصرح به ان الاحق بالارض  
 السلطانية بعدموت فروعها ولده الذكور فقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ابنين وترك لهما جابا من اطيان الزراعة الاميرية ورعى شيخ البلد عليهما جلة من  
 الاطيان الاميرية أيضا وهما في معيشة واحدة وكسب وسعي واحد فهل والحال هذه  
 تكون تلك الاطيان التي تركها لهما والديهما والاطيان التي رماها شيخ البلد عليهما  
 مناصفة بينهما ولا يمنع الاشتراك فيها خروج الورود من دفتر الصراف باسم أحدهما واذا  
 كان لأحدهما ابنا في عياله وأراد ان يجعل لهم حصة من تلك الاطيان لاجاب لذلك  
 لاسيما وان بناء المذكورين حديثا بعد رعي الطين المذكور بمدة (اجاب) ليس لأحد  
 الابنين الاختصاص بما تحت أيديهما من تلك الاطيان المخافة لهما عن ايها ولا بما  
 اعطى لهما سوية من قبل شيخ البلد بدون مخصص شرعي وليس لابناء أحدهما أخذ

١٢٧٣

١

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٠

شوال

سنة

٢٠

١٢٧٣

حصة من تلك الارض بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض  
 اميرية يستحق فيها رجل ثلثها وآخر الثلثين مات مستحق الثلثين عن ابنتين بالغين فوضع  
 مستحق الثلث يده على جميعها واسقط المنفعة منها لرجل اجنبي بدون اذن واجازة من  
 الابنتين المذكورين فهل لا ينفذ الاسقاط في ثلثي الارض المذكورة حيث كان الحق  
 ثابتا لابنتين المذكورين في ثلثي الارض عن ابنيهما بدون اذن واجازة منهما (اجاب) اذا  
 كان حق الميت ثابتا في تلك الارض ومات عن ابنيه البالغين وهما قادران على زراعتها  
 ودفع مؤنتها لجهة بيت المال فهم احق بنصيب والدهما منها فاذا لم يوجد منهما ما يفيد  
 سقوط حقهما منها كاهما لها وتركها باختيارهما لا يكون لشريريهما المذكور اسقاط  
 حقهما منها بدون اذنهما ويكون اسقاطه في نصيبهما والحال ما ذكر موقوف على  
 اجازتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عرض للثما كم ان يعطيه جانبان من أرض  
 الزواعة الاميرية التي آلت لبيت المال تحت ولايته فاعطاها جانبان منها وصار يزرعها  
 ويتنفع بها ويدفع ما عليها من الخراج لجانب الديوان مسانعة وكان لذلك الرجل اخ  
 غائب بالديار الشامية فضر من غيبته ودخل في عائلة اخيه وأقام معه نحو سبع سنين ثم  
 أراد الخروج من عائلة اخيه فهل والحال هذه اذا طلب مقاسمة اخيه في الاطيان التي  
 ملكته منها الحما كم لا يقضى له بذلك وتكون الاطيان حقا لمن هي في يده خاصة دون غيره  
 (اجاب) حيث ممكن الحما كم واضع اليد على تلك الارض منها بانفراده وصار يزرعها  
 ويتنفع بها ويدفع ما عليها من الخراج مدة غيبة اخيه وقبل دخوله في عائلة له  
 لا يكون للاخ المذكور والحال ما ذكر مشاركتة فيها بدون وجهها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده وله أرض زراعية اميرية واضع يده عليها  
 يزرعها ويدفع ما عليها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ابنه البالغ  
 وعن أبيه وعن أخيه فوضع ابن الميت يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع  
 خراجها حال حياته اربع سنين وبعدهموت جده مدة تزيد على خمسة عشرة سنة من غير  
 منازع ولا مدافع له فيها هاتين المدينتين والآن أراد العلم ان ياخذ حصة في الارض  
 المذكورة بالارث عن أبيه فهل اذا كان الجد المذکور تاركا باختياره في الارض  
 المذكورة لابن ابنه المذکور حال حياته حتى مات وكذا عمه المذکور المدة المذكورة  
 يسقط حق العلم منها على فرض سبق تحققه ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 (اجاب) اذا كانت تلك الارض لابي الابن المذکور خاصة دون أبيه وكان منفردا عن  
 عائلة أبيه حال حياته واستمر واضعا عايدة عليها المدة المذكورة حال حياة أبيه من غير  
 معارضة من الاب له فيها الى ان مات واضع اليد عن ابنه فوضع يده عليها وصار يزرعها  
 حال حياة جده تلك المدة وبعدهموته كذلك لا يكون لعمه معارضته فيها والحال ما ذكر  
 بدون وجه شرعي اذ هو احق بهما من ابي الميت وأخيه والله تعالى اعلم (سئل)

٢٢

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

فإن رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية أسقطها الرجل اجنبي طائعا مختارا في نه  
 معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بيعة شرعية وكتب في شأن ذلك حجة شرعية  
 ووضع المسقط له يده عليها وصار ينفع بها مدة سنتين ثم بعد ذلك أراد المسقط المذكور  
 ابطال الاسقاط المذكور متعللا بان الاسقاط المذكور في الارض المذكورة كورة بغين  
 فأحس وبدون القيمة فهل لا يجب لذلك ويكون الاسقاط المذكور صحيحا نافذا ولا  
 عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون  
 للمسقط الرجوع فيما أسقطه والا فله الرجوع ولا عبرة بدعوى مجرد الغبن في بدل الاسقاط  
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على أولاد أخته القصر ضم الوصي هؤلاء  
 الأولاد لنفسه بمنزله واستولى على عقارهم ومن جلة ذلك العتار قطعة أرض زراعية  
 أميرية طلبت القصر بعد بلوغهم الارض من الوصي فأعطاهم بعضها منها وامتنع من تسليم  
 باقيها وبعد استمرار الطلب باخذ باقيها أعطاهم قطعة أرض بدلا عن الباقي المذكور  
 ثم بعد موت الوصي ظهر ان البذل ليس للوصي بل لرجل آخر استحققه بالبيعة الشرعية  
 فهل يكون لهم الرجوع على أولاد الوصي وأخذهم ذلك الباقي من أرض أبيهم حيث  
 ظهر البذل مستحقا للغير ولم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها كمضي خمس عشرة سنة  
 مع ترك الطلب فيها وذلك الوصي من قبل أبيهم سيما ولم يوجد من كل من الفريقين  
 اسقاط حقه من أرضه للآخر وانما أعطاه الارض المذكورة على سبيل المبادلة في الزرع  
 وبعد انتهائها باخذ كل أرضه لكون أرض الأولاد كانت مشغولة بزراعة الوصي  
 (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للأولاد المذكورين ولم يوجد منهم ما يفيد  
 سقوط حقهم منها كعجزهم عن زراعتها أو تركهم أياها باختيارهم بعد البلوغ والتمسك  
 مدة من السنين أو اسقاط للغير يكون لهم استردادها من يد ورثة الوصي المذكور والا  
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لابن ابنته بجانب من أرض الزراعة الاميرية  
 بعد موته ثم بعد ذلك مات الوصي عن ابن ابنته المذكور وعن ابن باخ رشيد ولم يجز الابن  
 ذلك فهل والحال هذه لا تصح الوصية في أراضي الزراعة الاميرية ولا تنفذ ويكون الحق  
 فيها لابن الميت حيث كان قادرا عليها (اجاب) صرح علماؤنا بعدم صحة الوصية في  
 اطيان الزراعة الاميرية التي آلت لبنت المال اذا ملك فيها المزارعها وانما يستحق  
 منفعتها مادام قائما باداء ما عليها لجهة بيت المال فاذا لم يوجد من المستحق اسقاط لمنفعتها  
 حال حياته لابن ابنته بل أوصى له بتلك الارض بعد موته لا يعتبر مجرد ذلك بناء على  
 ما سبق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية أسقط  
 منفعتها لاختيه في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بموجب حجة شرعية ثابتة  
 المضمون فوضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة من  
 السنين ثم غاب المسقط المذكور بجهة معلومة فأراد ابنه ابطال الاسقاط في الارض

١٢٧٣

ذى القعدة

١٢٧٣

١٢٧٣

ذى القعدة سنة

كورة منكر او جاحدا الاسقاط ابيه في الارض المذ كورة للرجل المذ كور فهل  
 حال هذه اذا كان الاسقاط في الارض المذ كورة ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون لابن  
 المسقط المذ كور معارضة عمه في ذلك بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى ابن المسقط  
 المذ كور حيث لم يكن وكيل عن ابيه في ذلك (اجاب) لامعارضة لابن المسقط حال  
 غيبة ابيه في ذلك والحال ما ذكر ولا يكون خصما بدون وكيل عن صاحب الحق والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما يستحق قطعة ارض زراعة اميرية على حدة  
 عن ابيه اسقط احدهما حقه منها لاختياره طائعا مختارا في نظير قدر معلوم من الدراهم  
 بموجب حجة شرعية من نائب الشرع في غرة جاسنة ٧١ ثم اسقط المسقط له الارض  
 المذ كورة لرجل اجني في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بموجب حجة شرعية  
 ثابتة المضمون في غرة جاسنة ٧١ ولم يضع المسقط له الاثني يده على الارض المذ كورة  
 الا بعد سنتين وثلاثة اشهر فبعد وضع يده عليها بعد المدة المذ كورة اراد المسقط الاول  
 منازعة واضع اليد المذ كور منكر او جاحدا الاسقاطه في الارض المذ كورة لاختيه فهل  
 والحال هذه اذا ثبت واضع اليد المذ كور الاسقاط المذ كور في الارض المذ كورة منه  
 لاختيه طائعا مختارا لا يجب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اسقاط المنكر حقه  
 من تلك الارض لاختيه باختياره مستوفيا شرائط الصحة وان احاد اسقط حقه منها لواضع  
 اليد ايضا كذلك لا يعتبر انكار المنكر لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد في تلك  
 الارض بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض  
 زراعة اميرية عن ابيه وضع جماعة ايديهم عليها ربيع سنين بدون وجه شرعي فطلبها  
 المستحق منهم فسلم احدهم له في ذلك وامتنع باقي الجماعة عن تسليمها له فهل والحال هذه  
 اذا ثبت الحق فيها للمدعي عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر باقي الجماعة على تسليمها له ولا  
 عبرة بامتناعهم عن تسليمها له بدون وجه شرعي (اجاب) على فرض ثبوت اصل الحق  
 للمدعي في تلك الارض فان تحقق منه ترك اختياري لها في تلك المدة وغيره يتصرف فيها  
 ويرزعهامع تمكنه من مطالبة الغير بتسليمها له يسقط حقه منها ولا يكون له انتزاعها من  
 باقي الجماعة والاقله رفع ايديهم عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لاجني  
 ربع فدان في ارض خراجية وسلمه له ووضع الموهب له يده عليه مدة ثم بعد ذلك اشترك  
 الواهب والموهب له في عمل ساقية في ربيع الفدان المذ كور فعملها سوية بينهما  
 وصارا يستعملانها مدة اربع سنوات معا ويتفق الموهب له بما بقي من ربيع الفدان  
 المذ كور ويدفع ما عليه بجانب الديوان المدة المذ كورة ثم بعد ذلك اراد الواهب الرجوع  
 في ربيع الفدان المذ كور فهل والحال هذه لا يجب لذلك سيما مع ترك الواهب المذ كور  
 لربيع الفدان اختياري تلك المدة (اجاب) صرح علما وثابان ارض الزراعة الاميرية  
 ليست مملوكة لاربابها وانما لهم حق الانتفاع بها فلا يصح بيع رقبته ولا هبتها ولا رهنها

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢١



ويسقط الحق منها بالاسقاط والترك الاختيارى للغير ولو بلغ المدة تجوز ان تقرر  
مالك منفعتهما ما ذكر لغيره سقط حقه منها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
بنتين متزوجتين وعن بنى أخويه الشقيقين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متزوجة  
قطعة أرض زراعة أميرية فوضع بنو الاخوين أيديهم عليها بتسكين المحاكم لهم فيها فهدر  
اذا نازعت البنات بنى الاخوين ويريدان أن يأخذوا القطعة الأرض المذكورة لا يجبان  
لذلك ويكون الحق في الأرض المذكورة لمن مكنه المحاكم منها سيما وان البنات المذكورتين  
تركتا حقهما باختيارهما لغيرهما عن زراعتهم في القطعة الأرض المذكورة  
(أجاب) صرح علماؤنا بعدم جريان التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين  
الورثة قسمة الميراث وحيث مكن الحاكم الذى له ولاية التمسكين بنى الاخوين  
المذكورين من تلك الأرض ووجد الترك الاختيارى من البنات وكانتا عاجزتين عن  
زراعتها كما هو مذكور لا يكون لهما بعد ذلك منازعة أبناء الاخوين المذكورين فيها  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض  
زراعة أميرية عن أبيه فاب عن بلده مدة فاستولى عليها شيخ بلده بدون وجه شرعى  
واسقطها الرجل أجنبي في نظير مبلغ من الدراهم ثم حضر الغائب المذكور وأراد أخذها  
من واصل اليد فامتنع من تسليمها له مدعى ان شيخ البلد المذكور أسقطها له فهل والحال  
هذه يكون الاسقاط المذكور موقوفا على اجازة الغائب المذكور فان اجازته نفذ وان  
رده بطل وله أخذها من واصل اليد ولا عبرة بدعواه (أجاب) اذا أهمل المزارع الأرض  
السلطانية وعطلها تعطيل لا يضر بيت المال او تركها باختياره مدة من السنين سقط حقه  
منها وليس له معارضة غيره فيها فاذا تحقق ان الأرض المذكورة كانت في مزارعة  
الرجل الاول فان وجد منه ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون له معارضة الغير فيها والا  
كان له المطالبة باستردادها من واصل اليد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة تستحق قطعة أرض زراعة أميرية تركت حقها منها باختيارها طائفة مختارة لاولاد  
فزوجها الذكور ووضع الاولاد المذكورون أيديهم عليها ومكنهم المحاكم منها وصاروا  
يزرعونها ويدفعون ما عليها للجانب الديوان مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهى مشاهدة  
لذلك المدة المذكورة والآن أرادت أن ترجع عليهم وتأخذها منهم فهل لا تجاب  
لذلك ويسقط حقها منها بالترك المذكور المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تجاب لذلك  
اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين  
وزوجة وخمس بنات وترك أشياء ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعة أميرية فاستولى  
بنوه عليها ومكنهم المحاكم منها ثم مات كل من البنين عن اولاد ذكور واناث فاستولى  
ذكور كل عليها ايضا ومكنهم المحاكم منها فهل اذا أرادت تلك الاناث من ورثة كل أخذ  
نصيبهن من تلك القطعة لا يجيبن لذلك ويمنعن من التعرض لمن مكنه المحاكم منها

١٢٧٣

١٧

ذى الحجة

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٤

(أجاب) حيث مات المزارع للأرض السلطانية عن أولاده ذكور أو إناثا فوضع أولاده  
الذكور أيديهم عليها ومكنهم المحاكم منها ثم ماتوا عن أولاد ذكور كذلك فوضع أولادهم  
الذكور أيديهم عليها ومكنهم المحاكم منها كما هو مذكور لا يكون للأنثى معارضتهم  
في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي إذا لاحق بالأرض السلطانية بعد موت  
مزارعها ولده الذكور القادر على زراعتها ودفع ثمنها لبيت المال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يستحق منفعة جانب من أطيان الزراعة الاميرية ويملك حصّة في ساقية  
فيها خربة ماتت عن ورثة بلغ وقصر فباع الورثة البالغون ووصى القصر حصّة الساقية  
واسقطوا حقهم من أرض الزراعة لرجل في نظير مبلغ دفعه لهم المشتري هو قيمة مثل ذلك  
ووضع يده على الحصّة من الساقية والأرض وصار يتصرف في ذلك بالزراعة وغيرها  
و يدفع ما عليها من المال لمجته الميري مدة اثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه احد من  
القصر بعد بلوغه مع علمهم بالاسقاط والبيع وحضورهم بالبلدة ومشاهدتهم لتصرف  
واضع اليد والآن قام أحد البالغين بعد موت اخوته يريد انتزاع حصّة اخوته القصر  
من الساقية وأرض الزراعة الاميرية من واضع اليد المذكور متمللا بان بيع واسقاط  
الوصى في الساقية وأرض الزراعة لم يصادف وجهها شرعيا والحال ان القصر بعد بلوغهم  
مشاهدون لتصرف واضع اليد مدة خمس عشرة سنة ولم ينازعوا مع حضورهم في البلدة  
وعلمهم ببيع واسقاط الوصى فهل لا عبرة بتعلله المذكور بعد ثبوت ما ذكر بالوجه  
الشرعي ويسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاعراض عنها والترك اختيارا  
(أجاب) إذا استوفى البيع والاسقاط من الوصى في نصيب القصر شرائط الحجة لا يكون  
لأحد البالغين المذكور ابطال ما ذكر بعد موت اخوته القصر وهضي تلك المدة بدون  
وجه شرعي ويسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك الاختياري والاعراض  
عنها في مثل تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة  
اميرية نزل عنها بالاختيار لابنه البالغ المستقل بنفسه وليس في معيشته فصار الابن يزرعها  
لنفسه بغير يق الاستقلال ويعطى ما على تلك الأرض للدوان ومضى على ذلك مدة من  
الزمان وهو يتصرف فيها أكثر من خمس عشرة سنة والآن أراد الاب الرجوع على الولد  
فهل إذا كان نزوله عنها باختياره لولده لا يمكن من الرجوع على ولده بدون وجه شرعي  
(أجاب) إذا تحقق الاسقاط والترك الاختياري من الاب لابنه في تلك الأرض واستوفى  
عليها الابن لنفسه خاصة تلك المدة والاب تارك لها باختياره لا يكون له معارضته فيها  
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب أرض زراعة  
أميرية مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها والآن ادعى رجل هو ابن  
اخ لواضع اليد المذكور بان له فيها حق عن أبيه والحال ان اياه كان في معيشة وحده  
خارجة عن معيشة أخيه وهو شاهد لتصرف أخيه المذكور في تلك الأرض نحو خمس

١٢٧٣

٢٠

محرم

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٢٨

عشرة سنة ولم يدع ولم يطلب مع تمكنه من الدعوى على أخيه المذ كورو كذلك المدعى  
صار مشاهد التصرف عه بعد موت أبيه نحو عشرين من غير دعوى وطلب مع تمكنه  
من الدعوى أيضا فهل والحال هذه تكون دعواه غير مسموعة بعدمضى تلك المدة ويمنع  
من المعارضة (اجاب) ليس للمدعى المذ كورو معاوضة واضع اليد على تلك الارض فيها ان  
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن أم واختين وعن ابن عم عاصب وتحت يده ارض زراعية اميرية فوضع ابن العم  
يده على الارض ومكنه الحاكما منها وصار يتصرف فيها مدة فاورادت النساء ان يجعلن  
الارض ميراثا لياخذن نصيبهن فيها بطريق الارث عن الميت فهل والحال هذه لا يجيز  
لذلك ولا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية وليس للنساء حق فيها بجهة الارث

١٢٧٤

٣٠

عن الميت (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبنت المال  
فليس لابن العم ولا للاختين والام حق فيها عن الميت المذ كورو بطريق الارث فلا تقسم  
قسمة الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكما فيها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين  
اسقطا وتركا حقهما باختيارهما لاختهما شقيقتهما من قطعة ارض زراعية اميرية منذ  
سنتين فوضعت يدها عليها وصارت تزرعها وتدفع خراجها بموجب وثيقة بذلك ثم مات

صفر

١٢٧٤

١١

احدهما عن ابن والآن يريد الاخ الباقي منع أخته منها منكر اوجاحد الاسقاط المذ كورو  
فهل اذا كان الاسقاط والتركة لاخته منه ثابتا لا يجازى لذلك ولا رجوع له عليها ولا  
يمكن من نزع الارض من أخته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت  
الاسقاط والتركة الاختياري مستوفيا شرائط الحق بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار ذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض خراجية مدة تزيد على خمسين سنة

١٢٧٤

١٤

وهو يتصرف فيها بالزرع وتاديه ما عليها من الخراج الديواني في كل سنة وجميع  
مطالب الديوان وهي مكتوبة باسمه المدة المذ كورة في دفتر الديوان المحفوظ والآن  
ادعى اولاد أخى الرجل المذ كور عليه بان لهم حصه في الارض المذ كورة وفي غيرها مما  
في يده متعلين بان أباهم كان شريكا وخليطا للمدعى عليه والحال ان أباهم شاهد  
للتصرف المدعى عليه في الارض المذ كورة وغيرهما مدة تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم  
ينازع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعى وكذلك اولاده المذ كورو شاهدوا تصرف  
المدعى عليه في الارض المذ كورة وغيرها بقية المدة المذ كورة في اول السؤال ولم يدعوا  
ولم ينزعوا ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعى فهل اذا كان المدعى عليه منكر الدعواهم  
لا تسمع دعواهم ولا تقبل بدينهم (اجاب) حيث تحقق ان الرجل المذ كورو واضع  
يده على الارض السلطانية واستعمالها لنفسه ودفع ما عليها من المثلن لجهة بيت المال  
تلك المدة مع مشاهدة مورث المدعى المذ كور بلامنازعة ولا دعوى مع التمكن  
وكذلك اولاده من بعده كما هو مذ كور في السؤال لا تسمع دعواهم لمضى المدة المانعة

سنة

صفر

من سماعها ولو جود الترك الاختيارى وهو مسقط للحق من الاراضى الاميرية على  
فرض سبق تحقيقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثمانية افدنة أرض زراعة  
اميرية خاصة به رهن منها ستة لابن عمه على مبلغ من الدراهم أخذ منه وأسقط وترك  
حقه باختياره من فدانين لابن بنته البالغ بموجب وثيقة بذلك فوضع ابن البنت يده  
عليهما وصار يزرعهما لنفسه ويدفع خراجهما في حياة المسقط مدة نحو عشرين سنين  
وزيادة ثم مات المسقط عن اربع بنات وعن ابن عمه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا  
من عقار وغيره والآن يريد ابن العم منازعة ابن البنت وأخذ دراهم منه في مقابلة الطين  
الذى اعطاه له جده بالاسقاط متعللا بأنه دفع على ما بيده من الطين دراهم مجده فهل  
لايجب لذلك حيث كان الاسقاط من الجد لابن البنت ثابتا ولا عبرة بتعلله المذكور  
و يمنع من منازعته فيما بيده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) مجرد التعلل  
المذكور لا يوجب أخذ دراهم من المسقط له والحال ما ذكر بدون وجه يوجب ذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة قطعة أرض زراعة اميرية أجرها لرجل  
آخر بقدر معلوم من الدراهم ليزرعها سنة فاخذها المستأجر ولم يزرعها ودفعها لرجل آخر  
ليزرعها السنة المذكورة فوضع يده عليها الرجل الذى أخذها من المستأجر وزرعها ثم  
مات مستحق منفعة الارض المذكورة عن ابنين بالغين وابن قاصر فبمضى السنة  
المذكورة طلب بنوه الارض المذكورة من واضع اليد فامتنع من دفعها لهم وادعى انه  
أخذها من أبيهم بطريق البدل فانكر البنون دعواه فهل اذا كان واضع اليد معترفا بان  
الحق في منفعة الارض المذكورة لأبيهم ولم يثبت انتقالها له بوجه شرعى يؤمر برفع يده  
عنها وتسليمها لهم ولا يسقط حقهم فيها والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى فاذا لم يوجد من البنين ولا من أبيهم ما يفيد  
سقوط حقهم من تلك الارض يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن بنتين وابن بالغين وترك قطعة أرض زراعة اميرية فوضع الابن يده على  
الارض المذكورة ومكنه الحماكم منها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الديوان مدة من  
السنين ثم ماتت احدى البنتين المذكورتين عن زوجها وأخيهما وأختها المذكورة  
فقط ثم مات الابن المذكور عن أخته شقيقته فوضعت الاخت المذكورة يدها على  
الارض المذكورة وتمكن الحماكم لها فيها لكونها قادرة على زراعتها ودفع ما عليها فصار  
تزرعها وتدفع ما عليها للجهة الديوان والآن أراد ابن زوج بنت الميت الاول بعد موت  
أبيه أن يأخذ نصيب أبيه في الارض المذكورة بطريق الارث والحال ان أباه كان تاركا  
حقه بزرعه فيها لأخى زوجته المذكورة باختياره مدة من السنين الى ان مات فهل والحال  
هذه لايجب لذلك ولا يجرى التوارث فيها ولا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ويكون  
الحق فيها لمن مكنه الحماكم منها حيث كانت واضحة اليد قادرة على زراعتها ودفع

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٣



سنة  
١٢٧٤ربيع الاول  
٤

ما عليها لجهة الديوان (أجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت  
الى بيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر عن أصوله أسقط وترك حقه  
منها باختياره لرجل اجني في مقابلة مبلغ من الدراهم اخذه من المسقط له ثم وضع المسقط  
له يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها منذ سبع وعشرين سنة من غير منازع له فيها  
بموجب وثيقة شرعية بيده بذلك والآن يريد المسقط الرجوع فيها متعللا بانها مرهونة  
بيده فانكروا وضع اليد دعوا فهل اذا كان الاسقاط منه ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله  
المدكور ويمنع من منازعته فيها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت الاسقاط بالاختيار  
في الارض المدكورة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار المسقط لذلك وليس له الرجوع فيما  
اسقط حقه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعية أميرية أثر عن أصوله  
أكرهه ذو شوكة بالحبس وتوعده بالضرب على ان يسقط حقه له من جانب منها فاسقط  
حقه من جزء منها بالاكره والمحال ان رب الارض لم يكن عليه دين لليرى ولا لغيره فهل  
اذا كان الاكره المدكور ثابتا بالبينة الشرعية لا يسقط حق رب الارض منها ويكون له  
استردادها وأخذها من المسقط له بعد زوال الاكره اذا تحقق ما ذكر (أجاب) انما يسقط  
الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط الاختياري أو الترك كذلك فاذا تحقق ذلك  
سقط الحق منها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق منفعة قطعة أرض زراعية  
أميرية بالاسقاط من له الحق فيها لها وهي واضعة يدها عليها مدة من السنين تزرعها وتدفع  
ما عليها لجهة الديوان وهي قادرة على زراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان تعدى عليها  
زوجها ودفع الارض المدكورة لرجل اجني واسقط الحق فيها للرجل الاجني بدون  
اذن زوجته المدكورة وبدون اجازتها في ذلك فهل والمحال هذه لا يسقط حق المرأة  
المدكورة من الارض المدكورة ويكون الاسقاط المدكور موقوف على اجازتها ان  
اجازته نفذ وان رده بطل حيث لم تاذن في ذلك ولم يعض على ذلك ثلاث سنين (أجاب)  
اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للمرأة المدكورة بالطريق الشرعي لا ينفذ اسقاط  
زوجها حقهامنها الا تخربدون اذنها واذا لم يوجد منها ما يفيد سقوط حقهامنها من منفعتها بوجه  
شرعي كاجازة اسقاط الزوج أو ترك اختيارها يكون لها المطالبة برفع يد المسقط له  
على هذا الوجه ونزعها منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أرض  
زراعية أميرية تركها لرجل باختياره طاعة مختارا فوضع الرجل المدكور يده على  
الارض المدكورة وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على تسع  
سنين حتى بنى فيها ساقية وغرس فيها أشجارا مع اطلاق التارك المدكور ومشاهدته له  
في التصرف المدكور المدة المدكورة ولم ينازعه فيها والآن أراد التارك أخذ الارض  
المدكورة من واضع اليد المدكور بعد مضي تلك المدة المدكورة فهل والمحال هذه يسقط

ربيع الثاني

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٧

ربيع الثاني

سنة

٢٦

١٢٧٤

جمادى الاولى

١٧

١٢٧٤

جمادى الثانية

٢

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

حقه من الارض المذكورة بتركة اختيار الواضع اليد المذكورة تلك المدة ولا يكون له  
 نزعهما من يد الواضع اليد المذكورة بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يسقط الحق من أرض  
 الزراعة الاميرية بمثل ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين ذكرا  
 وبنت ابن وترك ما يورث عنه شمر عاوم من جملة متروكاته قطعة أرض اميرية كان رهنها في  
 حال حياته لرجل اجنبي على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد وفاته دفع الابن المذکور ان  
 القدر المرهون عليه الارض المذكورة ووضعتا أيديهما عليها دون بنت الابن مدة  
 سنين وهما يزرعانهما ويدفعان ما عليها لجهة الديوان والآن تريد بنت الابن منازعة  
 الابن المذکورين فيها فهل اذا كانت الارض المذكورة حق المورث وليس لوالدها  
 فيها حق لا تجاب لذلك وتمنع من معارضة واضع اليد حيث كانت بدون وجه شرعى  
 (اجاب) لا منازعة لبنت الابن الميت حال حياة أبيه مع ابني الميت المذکور فيما هو  
 خاص بجدها بدون وجه شرعى يوجب استحقاقها لشيء من الارض المذكورة والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أخ وتحت يده قطعة أرض زراعية اميرية  
 فوضعت ابنته يدها على الارض ومكنها الحاكم منها وصارت تتصرف فيها مدة عشر  
 سنين ثم مات العم عن ابر ومضى على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فاراد الآن  
 ابن العم ان يأخذ الارض من بنت عمه متعللا بان لاحق لبنت العم في أرض الزراعة  
 الاميرية فهل والحال هذه لا عبرة بعمله بذلك حيث كانت قادرة على زراعتها ومكنها  
 الحاكم منها المدة المذكورة ويمنع ابن العم من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى  
 (اجاب) لا يجاب ابن العم لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض اميرية بالاسقاط ممن له الحق فيها اسقاطا  
 صحيحا بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيد الاسقاط له في ذلك من مدة ست وعشرين  
 سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالبات لجهة الديوان والآن يدعى على  
 واضع اليد المذکور رجل اجنبي بان الارض المذكورة حقه فأنكر المدعى عليه دعواه  
 والحال ان المدعى المذکور لم يكن عنده برهان على دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت  
 المدعى المذکور دعواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى  
 ويمنع من معارضة واضع اليد المذکور فيها حيث ثبت الاسقاط ممن له الحق فيها  
 (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض  
 كونها مسموعة شرعا وترك الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر شرعى مانع من سماعها  
 فيما عدا ما استثنى والتركة الاختيارى في الارض الاميرية مع رؤية الغير يتصرف  
 فيها مسقط للحق فيها على فرض سبق تحققه للتارك في مثل تلك المدة ايضا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أربعة اخوة اعطى الحاكم اثنين منهم قطعة أرض زراعية اميرية  
 دون باقى الاخوة ومكنهما الحاكم منها وصارت عليهما مواطراها لانهما وصارا

سنة جمادى الثانية

يتصرفان فيها وحدهما دون باقي الاخوة مدة تزيد على ست وثلاثين سنة ثم بعد ذلك  
 أراد باقي الاخوة مشاركتهم فيها بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجاب باقي الاخوة  
 لذلك وليس لاحد منهما معارضتهما فيها بدون وجه شرعي سيما ولم تسكن من اثر  
 والدم (اجاب) نعم ليس لباقي الاخوة ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي  
 بوجوب الاشتراك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية نحو  
 قدانين وربيع اسقط وترك حقه باختياره منها لابنه البالغ المنفرد عنه في معيشة وحده في  
 متبلة مبلغ من الدراهم قبضه الاب منه بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون فوضع الابن  
 يده عليها وزرعها لنفسه من ماله الخاص به ثم أجرة مالها لاسمه وصار يأخذ أجرها منه في كل  
 سنة مدة نحو سبع سنين والآن مات الاب فادعى رجل أجني بان الاب أسقط حقه منها له  
 منذ ثلاث سنين فهل اذا كان الاسقاط للابن المذكور ثابتا قبل الاسقاط للأجني  
 المذكور لا يصح الاسقاط الثاني ويكون موقوفا ان أجاز له الابن المذقط له سابقا نفذ  
 وان رده بطل اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من الاب لابنه المذكور  
 في تلك الأرض مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي بتاريخ سابق على اسقاط الاب  
 للأجني المذكور ولم يوجد من الابن المذقط له ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض بعد  
 ذلك كتركه اختيارا لا ينفذ اسقاط الاب للأجني بدون رضا صاحب الحق والافلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبتين وزوجة وترك ما يورث عنه  
 شرعا ومن جملة ما تركه جنيته بها أشجار وأرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على أرض  
 الزراعة الاميرية ومكنه الحماكم منها وصار يرزعهما ويدفع ما عليها للجهة الديوان مدة من  
 السنين ثم بعد ذلك بنى الابن في الأرض الاميرية بعض اماكن لنفسه من ماله الخاص  
 به بحوا والمخسنة المذكورة من خارجها ووضع يده على ذلك والآن تريد الاناث  
 المذكورات أخذ نصيبهن في الأرض الاميرية بجهة الارث الشرعي مع ما بناء فيها فهل  
 والحال هذه لا يجنب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها  
 للابن المذكور حيث مكنه الحماكم منها وكان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها للجهة  
 الديوان وما بناء فيها يكون ملكا له (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة  
 الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث وحيث مكن من له  
 ولاية التمكين ابن الميت المستحق لها منها واستمر واضعا يده عليها مدة من السنين يرزعهما  
 ويدفع ما عليها للجهة بيت المال فهو احق بهما من بنتي الميت وزوجته وما به في نفسه  
 خاص به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من منفعة أرض أميرية لرجل  
 ثم أسقط المذكور منفعة تلك الأرض ثانيا لرجل آخر في نظير مبلغ معلوم من  
 الدراهم وقبض المذقط المذكور المبلغ المذكور من المذقط له الثاني فهل اذا ثبت  
 الاسقاط الاول يكون للمذقط له الثاني الرجوع عما دفعه للمذقط (اجاب) اذا وقع  
 الاسقاط الاول مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم يكون الاسقاط الثاني موقوفا على

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

رجب

١٢٧٤

٢

اجازة المسقط له الاول فيبطل برده واذا بطل يكون للمسقط له الثاني الرجوع بسدل  
الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن والده في معيشة وحده وكان والده  
واضع ايديه على اطيان زراعة اميرية محجزة عن زراعتها ودفع خراجها فتركا باختياره فسكن  
الحاكم ولده منها وجبره على زراعتها واداء ما عليها من الاموال الاميرية وكلفها باسمه  
ووضع يده عليها في حياة والده مدة تزيد على ست سنين وصار والده في عائلته فهل اذا  
مات الوالد وكان له ولد آخر ونازع أخاه في هذه الاطيان والحال هذه لا تكون الاطيان  
المذكورة متروكة عن والدهن يستحق أرضه الاميرية وهل اذا لم تسكن كذلك واشترى  
الابن من غائبها مواشي وغيرها لا يكون ذلك تركة أيضا عنه (اجاب) يسقط الحق من  
أرض الزراعة الاميرية بالعجز عن زراعتها وتركا اختيارا واذا تمكن الحاكم ابنته المنفرد  
عنه في المعيشة لا يكون لابنته الا آخر بعد موت ابيهام معارضة الممكّن فيها من قبل من له  
الولاية في ذلك بدون وجه شرعي حيث صار الممكّن فيها مستحقا لها بانفراده وما اشتراه  
الممكّن من ثمن تلك الارض بعد اختصاصه بها لنفسه لا يكون تركة عن أبيه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه وابن أخيه وله أرض زراعة اميرية  
مكن الحاكم منها رجلا وأمره بزرعها ودفع خراجها للجهة الديوان وصار يزرعها ويدفع  
خراجها للجهة الديوان مدة نحو عشر سنين مع حضور بنت أخي الميت وابن أخيه المذكورين  
واطلاعهما على تصرفه فيها المدة المذكورة من غير طلبها او جانب منها وسكوتها هذه  
المدة والآن يريد كل منهما أخذ جانب منها بطريق الميراث عن الميت المذكور فهل  
لا يكون للمباحق فيها ولا يجري فيها توارث ويكون الحق فيها لمن مكنه الحاكم منها ويدفع  
خراجها للجهة الديوان (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت  
لبيت المال ويسقط الحق منها على فرض سبق تحققه بالاعراض عنها والتبرك اختيارا  
في مثل تلك المدة مع مشاهدة تصرف الغير فيها بالامنازعة والله تعالى اعلم (سئل) في  
اخوة وابن عم لهم يستحقون جانب اطيان اميرية وهم واضعون أيديهم عليها مدة طويلة  
ثم توفي ابن العم المذكور عن ولد قاصر وزوجة فبقى الولد في حجر أولاد عم أبيه حتى بلغ  
ثم مات عن أمه واولادها من أجنبي وزوجة فأخذ كل من الورثة ما يستحقه من التركة  
بالميراث الشرعي وبقيت الاطيان المذكورة تحت يد اولاد العم المذكورين يدفعون  
ما عليها من الخراج وغيره للحاكم وينتفعون بها بسائر الانتفاعات مدة خمس سنوات مع  
تمكين الحاكم لهم من ذلك والآن بعد مضي المدة المذكورة طلبت الام واولادها أخذ  
الميراث فيما يخص الولد المتوفى من الاطيان الاميرية فهل لا يجابون لذلك وتبقى الاطيان  
مع واضعي اليد كما كانت قبل ذلك (اجاب) الاطيان السلطانية التي آلت لبيت المال  
ليست مملوكة لمن هي باسمه واذا مات مستحقها لا تورث عنه فلا تقسم بين ورثته قسمة  
الميراث وان كان له ولد ذكر فهو وارثها من غير هو الا فلولى الامر فيها تمكين من شاء منها

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٢٢

شوال

١٢٧٤

٩



والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية اسقط حقه فيها لجماعة في نظير قدر معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مسجلة بسجل القاضى المصان فوضع المسقط لهم أيديهم على الارض المذكورة ومكنهم الحاكم منها وصاروا يزعمونها ويدفعون ما عليها لجمعة الديوان مدة تزيد على ثمان سنين والآن أراد المسقط ابطال الاسقاط في الارض المذكورة منكر او جاحدا اسقاطه فيها لهم فهل اذا ثبت المسقط لهم الاسقاط في الارض المذكورة من المسقط المذكورة كورطائعا محتارا بالوجه الشرعى لا يجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة واضعي اليد والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور بالوجه الشرعى مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وعن اولاد ابن آخر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعة الاميرية فاستمر اولاد الابن مع عهدهم في معيشة واحدة مدة من السنين ثم بعد ذلك اقر زالعين ابيه نصفين واسقط وترك حقه باختياره من النصف بعد القسمة والافراز لاولاد اخيه فاخذوه ووضعوا أيديهم عليه مدة نحو ثمان عشرة سنة وزيادة وهم يزعمونه ويتنفعون به ويدفعون خراجهم ثم مات العن ورثة منذ خمس سنين فطلبت ورثته الآن الرجوع فيما تركه ابيهم لاولاد اخيه فهل اذا كان الاسقاط والتركة من ابيهم ثابتا لاولاد اخيه لا يجب ان يكون لذلك ولا يمكنون من الرجوع اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجب ان يكون لذلك اذا تحقق ما ذكر في السؤال وكان الاسقاط مستوفيا شرائطه المعبرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أميرية بالاسقاط والتركة الاختياري من آخر فوضع المسقط له يده عليها مد ثمان سنين وزيادة وهو يتصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد ابن المسقط بعدموت ابيه الرجوع فيها وابطاله متعللا بأنه كان له جزء فيها وان اياه اسقط حقه منه من غير اذنه واجازته والحال انه وقت الاسقاط كان في معيشة ابيه وحاضرا ومشاهدا للتصرف واصل اليد تلك المدة فهل اذا ثبت تركه لها اختيارا تلك المدة لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من معارضة المسقط له فيها (اجاب) ليس لابن المسقط المذكور معارضة المسقط له في تلك الارض بعد مضي تلك المدة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من فدان طين واحد من اثر ابيه وجده لعمته بطوعه واختياره وكتب به حجة اسقاط شرعية تبرعاً منه فاستولت على ذلك وانتفعت به مدة من السنين فهل اذا اراد الرجوع بعد ذلك فيما اسقطه لا يجب لذلك حيث استوفى الاسقاط والتركة شرائط الصحة (اجاب) نعم لا يجب لذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واخيه وترك أرض زراعة أميرية فعرضت الزوجة لولى الامر في الارض المذكورة بان تأخذ بعضها فكفها من ربيع الارض على قدر ما يخصها

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩

١٢٧٥

١٢

صفر

بالميراث ويمكن الاخذ من باقيا ووضع كل منهما يده على ما ملكه منه ولى الامر فى الارض  
 المذكورة وترك كل منهما اللائحة ما استولى عليه تركا اختياريا بحضرة بينة شرعية وصار  
 كل منهما يتصرف فيما يخصه بانواع التصرفات الشرعية ويدفع ما عليها لجهة الديوان  
 لكونها مكافاة باسمه مدة والا ن اراد الاخذ المذكور اخذ الارض المذكورة التى يمكن  
 ولى الامر الزوجة منها متعللا بانه اولى بهامنها فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويكون  
 الحق فيها للزوجة حيث يمكنها من اولى الامر وليس له نزع تلك الارض من يدها حيث  
 كانت قادرة على زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال  
 ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يستحق منفعة ارض  
 زراعة سلطانة ماتت عن زوجة وبنت واخوين واخت وللبنت زوج وضع يده على تلك  
 الارض مدة تزد يد على ثلاث عشرة سنة بعد موت المورث وتركها الورثة المذكورون  
 جميعهم له تركا اختياريا ومكنه الحاكم منها وكلفت باسمه خاصة واستمر يزرعها لنفسه  
 ويدفع ما عليها لجهة بيت المال مع علم الورثة المذكورين واطلاعهم على ذلك وتركهم  
 تلك الارض باختيارهم ثم مات الاخوان والاخت المذكورون عن ورثة فاراد  
 ورثتهم الا ن اخذ جزء من تلك الارض بسبب انها كانت مستحقة لمورث مورثيهم مع  
 مشاهدة مورثيهم تصرف واضح اليد المذكور فيها السنين العديدة وتركهم اياها له  
 باختيارهم وتمكين الحاكم واضح اليد منها ومشاهدة الورثة المعارضين التصرف  
 المذكور قبل موت مورثيهم وبعده فهل لا يجبون لذلك والحال ما ذكر يسقط حقهم  
 وحق مورثيهم على فرض كونهم مستحقين لها بما ذكر ويمنعون من معارضة واضح اليد  
 بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجبون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعة اميرية فترك كل منهما  
 حقه من ارضه باختياره للائحة ووضع كل منهما يده على ارض صاحبه بطريق البديل  
 واحدث احدهما جسر فى الارض التى اخذها والثانى غرس قصبافارسيا فى الارض  
 التى اخذها منذ سبع سنين والا ن احدهما يريد الرجوع فى ارضه فهل لا يجب لذلك  
 (اجاب) يسقط الحق فى ارض الزراعة السلطانية بالاسقاط والتترك اختيارا وليس لمن  
 اسقط حقه اسقاطا معتبرا شرعا معارضة المسقط له فيما سقنه له بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعة اميرية تصرف عمه فيها فى غيبته  
 بالاسقاط لرجل اجنى فى مقابلة مبلغ من الدراهم من غير اذنه ثم بعد وضع المسقط له يده  
 على الارض فحوسنة اجاز رب الارض الاسقاط بموجب وثيقة بذلك وبعد مضى نحو ست  
 سنوات حضر رب الارض وطلب الرجوع فيها ونزعها من المسقط له منسكرا وجاحدا  
 للاجازة فهل اذا ثبت انه اجاز تصرف عمه لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها من المسقط له  
 ولا عبرة بانكاره (اجاب) لا يعتبر الانكار مع الاثبات الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٥

١٠

١٢٧٥

٢٢

جمادى الثانية

١٢٧٥

٧

رجب

١٢٧٥

٢٣

سنة

ذى الحجة

في امر اواضعة يد ها على قنعة أرض زراعة أمير به رهنبت بعضها عند رجل اجني على قدومه معلوم من الدراهم أخذته منه فوضع الرجل المذ كور يده على الارض المرهونة مدة ثلاث سنين ثم بعدمضى تلك المدة أرادت المرأة المذ كورة ان تدفع دراهم الراهن التي أخذتها منه وتسترد الارض فادعى اسقاط تلك الارض له من قبلها فانكرت دعواه ذلك والحال ان الرجل المذ كور لم يكن عنده برهان شرعي ولا حجة من عند قاض بدعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذ كور المجردة عن الالبات الشرعي ويجبر على تسليم الارض المذ كورة للمرأة المذ كورة سيما وان رهنها للارض المذ كورة عند الرجل المذ كور ثابت بالوجه الشرعي ولم يعض على وضع يده على الارض المرهونة المذ كورة الا مدة ثلاث سنين المذ كورة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٥

١

\* (كتاب اللقيط واللقطة والابق) \*

(سئل) في عبد ابق من سيده فاستولى عليه رجل وعرضه للبيع بغير اذن سيده ثم اخبر العبد بانه مملوك لسيده الغائب وانه ابق من عنده فحضر وكيل من طرف السيد وتحقق الملك في العبد لسيده الغائب ثم بقي العبد تحت يد شخص ياسر جي الى ان يحضر سيده ليأخذه بعد احضار الرقبة وضار الياسر جي المذ كور يستخدمه مدة من الشهور الى حضور سيده بالرقتية وحضر سيده ليطلبه فنعاه الياسر جي حتى ياخذ مؤنة العبد مدة اقامته عنده فهل لا يكون للياسر جي مطالبة السيد بما صرفه على العبد مدة اقامته عنده حيث لم ياذن له السيد بالصرف عليه خصوصا وهو يستخدمه مدة اقامته عنده واذا اقام الياسر جي بينة على سيد العبد بانه التزم له بقدر من الدراهم بعدمضى المدة لا يلزمه دفعه (اجاب) اذا انفق الاخذ على الاابق بلا امر القاضي كان متبرعا وباذنه كان له الرجوع بشرط ان يقول له على ان ترجع على الاصح والتزام ما لم يلزم غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأمن آخر لحجي وعبد له كان آبقا فجاءه ثم ابق منه ثانيا من غير تفريط وتعد فهل لا يلزمه واذا استأجره لرده عليه تكون له الاجرة وما مقدار الجعل لو حصل الرد بلا استئجار أو به وما شرطه (اجاب) اذا أمر رجل آخر باحضار عبده الا بقر وجاءه حسب أمره وهرب منه فسل واصله لربه لا يكون ضامنا حيث لم يتحقق عليه تفريط في الحفظ وكان قد أشهد بانه أخذه ليرده ولم يستعمله في حاجة نفسه ولا يستحق شيئا من الاجر على مولاه في صورتي الاستئجار على الرد وعده والحال هذه لعدم رده على مولاه وهو المعقود عليه في الاولى والموجب للجعل في الثانية بالنص بشرطه الا بقر ومقدار الجعل اربعون درهما وان لم يعد هذا العبد لورده الى مولاه من مدة سفر ولوم من اقل منها ولوم من المصرف بقسطه وقيل يرضخ له برأي الحاكم به يقى وشرط استحقاق الجعل أن يردده وان يشهد عند اخذانه أخذه ليرده عند الامام ومحمد خلافا للثاني في الاشهاد وان يكون المراد

صفر

١٢٦٥

٢٠

شعبان

١٢٦٥

٩

عن يستحق المجعل بان لا يكون سلطانا ولا شحنة ولا خفيرا ولا وصي يشم ولا عائله ولا من  
استعان به كأن يقول لشخص ان عبدى قد ابقى فان وجدته فخذ فقال المأمور نعم فاحذه  
المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فسا جعل له وان لا يكون الرادى عيال  
مالك الا بقاء وان لا يكون ابنا ولا أحد الزوجين له ولا شر يكفى الا بقاء وكون المجعل  
اربعة درهما لو كان الردم من مسافة سفر ولو بلا شرط استحسان والقياس ان لا يكون  
له شيء الا بالشرط كما اذا ردهم ضالة أو عبد اضالا وجه الاستد. ان أن العصابة رضى الله  
تعالى عنهم اجمعوا على اصل المجعل واختلافوا في مقدارها فوجبنا الاربعين في مدة السفر  
ومادونها فيما دونه جمعا بين الروايتين فلو صالحة على أكثر من الاربعين بطل لانه زيادة  
على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القتاتل فيما زاد على الدية قال في البحر بخلاف الصلح  
على الأقل لانه حط منه وانما يشترط الاشهاد عند الاخذ لاستحقاق المجعل ونفى الضمان  
لومات أو ابقى منه قبل الرد لو تمكن من الاشهاد والافلا يشترط والقول قوله في انه لم  
يتمكن منه كما صرح به في التتارخانية وانما يضمن الرادى بالاستعمال لومات أو ابقى في حال  
استعماله أما لو بعد فراغه وعزمه على ان يرد له الى صاحبه فينبغي عدم الضمان لعوده  
الى الوفاق وأم الولد والمدير والمأذون كالتقن في المجعل وان مات المولى قبل وصوله أى  
الابق وهو مدير أو أم ولد فلا جعل له لعتقهما بموته هكذا يستفاد من الدرر وحواشيه  
والهندية من الابقى والله تعالى اعلم (سئل) في امر آة التقطت بتنا صغيرة رضية في دار  
الاسلام بدلالة رجل لها فبعد نحو أربع سنين وهى عندها ادعى الرجل الذى دلهما  
على اللقطة بانها بنت فلان الذى ويريد ذلك نزعها منها وتسليمها للذى من غير ان  
يدعيها الذى المذكر فلهل لا يجاب لذلك ولا تنزع من يدها والحال هذه بمجر ذلك  
(اجاب) نعم لا تنزع اللقطة من يد المتلقطة بمجر ذلك ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
هرب منه جاموسستان ذكر وانثى فوجد همارجل آخر فحفظهما عنده مدة سنة ونصف  
وهو يطعمهما من ماله وكان عند وجودهما ارسل يعرف محل الحكم وبعد السنة والنصف  
ظهر صاحبهما يدعي انهما ماله ويريد أن ياخذهما فهل يجبر على تسليم المواشى الى المدي  
بدون اثبات والمنصرف عليهما ياخذهما من صاحبهما (اجاب) اذا اقر واضع اليد على  
انجامواستين المذكورتين بالملك فيهما للمدي يؤمر بتسليمهما له وان جحد لا يجبر على  
تسليمهما له بدون اثبات شرعى ولو بين علامة حل الدفع بلا جبر وما انفقه عليهما بدون أمر  
القاضى لا يرجع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقرض من مال مسكة من مدة والآن  
وجدته عند آخر فطلبه منه لدى الحاكم الشرعى واقام بينة على انه ابن بقرته ومولود عنده  
فهل اذا امتنع واضع اليد عليه من الدفع لما لكه مع انه مقر بانه وجدته لقصة من مدة موافقة  
لضياحه يجبر على تسليمه لربه حيث الحال ما ذكر (اجاب) يؤمر واضع اليد المذكور  
بتسليم الجمل للمدي حيث ثبت الملك له فيه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٦

٧

١٢٦٨

٢

جداى الثانية

١٢٦٩

١١



١٢٧٠

١٩

جادی الاولی

١٢٧٠

١٠

ربیع الاول

١٢٧٢

٢٥

ذی القعدة

١٢٧٤

٢٨

في رجل وجد طفلا لرضيعا في مسجد من مدة عشرين سنة فاخذه ورباه وسماه السيد  
والآن تركه وانفرد في معيشة وحده فهل اذا ثبت انه لقيط لا ينسب الى الملتقط ولا يرث  
احدهما الاخر اذا مات (اجاب) نعم لا يرث أحدهما الاخر ما لم يثبت نسب اللقيط من  
الملتقط بالدعوة وفي التنوير وشرحه ويثبت نسب اللقيط من واحد بمجرد دعواه ولو  
غير الملتقط استحسننا الوحي والافعالينة خانية اه فاذا لم يثبت نسبه من أحد فإثره يوضع  
في بيت المال ولودية والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية عن حادثة مضمونها ادعى  
ولده بالغ عاقل على رجل كبير انه ولده من زوجته فلانة الحاضرة معه في الضبطية ووالده  
ينكر ذلك ويريد تحقيق نسبه وان يدفع له والده نفقة وان يزوجه فلما سئل من الرجل  
المذكور ادعى انه لقيط التقطه حال صغره ودفعه الى زوجته حتى بلغ وانه ليس ولده وان  
زوجه ما تقه منه ثلاثا والزوج تصدق على دعوى الولد وسئل من جماعة فقرروا انه  
ولده ولده من زوجته المذكورة وجماعة آخرون ذكروا انهم سمعوا اقرار الرجل بنسب  
هذا الولد منه فما الحكم (اجاب) لو فرض ان الولد لقيط فاذا ثبت بالوجه الشرعي انه أقر  
بنسبه يثبت نسبه منه بعد دعوى صحيحة وعلى فرض ثبوت نسبه منه لا يلزمه نفقته حيث  
كان الولد بالغاً قادراً على الكسب بل نفقته في كسبه ولا ان يزوجه مطلقاً والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وجد طفلاً في الطريق فالتقطه وأعطاه لزوجته لترضعه فارضعت  
ومضت مدة الرضاع وبعد مضي تسع سنوات من وقت الارضاع طلق الرجل امرأته  
المرضعة المذكورة فهل اذا ارادت المرأة اخذ الولد من الرجل المذكور متعلقة بانها  
ارضعته لا تجاب لذلك (اجاب) ليس لاحد اخذ اللقيط من الملتقط لانه ثبت له حق  
الحفظ بسبق يده وينبغي ان ينزع منه اذا لم يكن أهلاً لحفظه كما في الحضنة فلو اخذه  
وخاصه الاول رد اليه الا اذا دفعه باختياره لانه ابطال حقه والله تعالى اعلم

\* (كتاب المفقود) \*

(سئل) في رجل مات عن ابن غائب مفقود لم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وعن ابن آخر  
حاضر في البلد فوضع الابن الحاضر يده على تركه أي به فطلبت بنت المفقود ما يخص أباه  
من تركه جدها فهل لا تجاب لذلك ولا ميراث لابيها المفقود من جدها حيث كان  
أبوه مفقوداً لم يعلم حاله خصوصاً وقد حكم قاضي الناحية بمنع البنت المذكورة من طلب  
ميراث أبيها عن جدها لعدم تبيين حاله واستمرار الاشكال (اجاب) لا ميراث للبنت  
المذكورة فيما تركه جدها من الميراث كما انه لا ميراث لابيها المفقود من مات من أفاويه  
حال كونه مفقوداً ولا ينزع المال من يد الابن الموجود قال في الدرر لمات رجل عن  
بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وأبناء والتركه في يد البننتين والكل مقرون بفقد  
الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه أي لا ينزعه من يد

سنة جمادى الاولى

٢٨ ١٢٦٥

جمادى الثانية

١١ ١٢٦٥

مطالب في بيع عقار  
المفقود اذا خاف عليه  
الفساد

٢٣ ١٢٦٥

شعبان

١٣ ١٢٦٥

البنتين خزانة المقتنين انتهى وفي رد المختار بل يقضى لهما بالنصف ميراثا ويوقف النصف  
في أيديهما على حكم ملك الميت فان ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا أعطى البنتان  
سدس كل المال من ذلك النصف والثالث الباقي لاولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين  
فتح انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت قاصرين  
وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وغيره فوضعت الام يدها على التركة وضمت الاولاد في  
حجرها مدة من السنين الى أن غاب الابن مدة من الزمان في جهة بعيدة فارادت الاخت أن  
تأخذ نصيبها ونصيب أخيها الغائب من التركة جبرا على الام فهل لاختجاب الاخت  
لذلك وليس لها الاخذ نصيبها من الميراث فقط وتمنع من معارضة الام (اجاب) للبنت  
المذكورة أخذ ما خصها من تركة والدها وليس لها أخذ نصيب أخيها الغائب بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنه ان بيت المال  
واضع يده من مدة سنوات على جلة اما كن البعض منها كامل والبعض حصص وقيل  
ان مستحقها ورثة غائبون وليست محقة حياتهم أو وفاتهم ومضى عليها مدة سنوات  
عديدة ولم يظهر من يدعي بالوراثة في ذلك ومن طول المدة صار أبلغ الاما كن مختبرا  
ولا ينتفع بها والبعض مشرف على الخراب فهل يجوز بيع الاما كن الخربة والمشرقة  
على الخراب وحفظ ثمنها بخزينة بيت المال أولى من تلف انقراض الاما كن وضياعها  
من تداول المدة ولم ينتج منها شيء أم كيف الحال (اجاب) قد صرح في جامع الفصولين  
وحواشي الدر المختار بأنه لو مات رجل ولا يعلم له وارث فباع القاضى داره ويجوز ولو ظهر  
الوارث بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض وفي جامع الفصولين ايضا ان للقاضى بيع  
عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد وعلى هذا للقاضى أو مأذونه بيع عقار المتوفى الذي  
لا يعلم له وارث مطلقا وكذا ما علم وارهو كان مفقودا تدرى حياته ولا موته حيث خيف  
على العقار التخرب والفساد لكن الذي ينبغى تقييد البيع في الموضعين المذكورين  
بخوف الفساد اذ هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
بيت المال عن أشياء لم يعلم لها صاحب من تركات وامانات ويراد بيعها (اجاب) قد اطعنا  
على ما سطر بباطن هذا الحكم الشرعي ان للقاضى بيع الاعيان المشروحة وله الاذن  
لو كيل بيت المال ببيع ذلك في جامع الفصولين للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه له  
بيع منقول المفقود ولا ينبغى له ان يبيع عقاره وفيه للقاضى بيع مال المفقود والاسير  
والمنازع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وفيه للقاضى بيع منقول الغائب لو خيف  
تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ  
العين والمالية جميعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة ضمنها امرأة  
ساكنة في محل وفقدت ولم يدركها محل ويراد فتح مكانها والاستيلاء على متاعها (اجاب)  
الحكم في ذلك ان يرفع الامر الى القاضى ليأمر بفتح المسكن المذكور وحيث كانت المرأة

الناتبة مفقودة لا يدري حياتها ولا موتها ولا مكانها ولا وكيل لها يكون للقاضي نصب  
وكيل أمين ليأخذ حقها ويحفظ مالها ويقوم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل غاب مدة ثمانى عشرة سنة وكان سنة قبل غيبته خمسا وسبعين سنة ولا يعلم موته ولا  
حياته وترك بنتا وحصة في منزل فهل حيث بلغ المنقود هذا السن وماتت أقرانه في بلده  
يحكم بموته شرعا وإذا أرادت البنت المذكورة بيع الحصة المذكورة يكون لها ذلك شرعا  
(أجاب) يحكم بموت المفقود إذا ماتت أقرانه في بلده على المذهب وطريق قبول البينة  
أن يجعل القاضي من في يده المال خصما عنه أو ينصب عليه قيدا تقبل عليه البينة  
وإذا حكم بموته قسمت تركته بين ورثته والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن  
أوضة موقوفة ودكان مملوك كان رجلان ساكنين بهما بالاجارة من مستحقين ما ثم غابا  
عن البلدة ولم يعلم محلهم ما ولا حالهما من الموت أو الحياة ولهما متاع بهما وأراد  
مستحقوهما فتح المكنانين للاستيلاء عليهما والانتفاع بآجارتهم فهل يسوغ ذلك  
ويسوغ الاستيلاء لو كيل بيت المال على هذا المتاع وبيعه إذا خيف عليه التلف  
والحال هذه (أجاب) للقاضي الاذن بفتح الأوضة والدكان المذكورين وبيع  
ما يخشى عليه التلف من مال الغائب وحفظ ثمنه لربه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف  
الديوان الخديوى في رجل يدعى أن عليه ديناً للجهة الميرى وهو غائب وله بيت يراد بيعه  
لسداد الدين في حال غيبته هل يسوغ ذلك شرعا (أجاب) الحكم في ذلك أنه إذا لم يوجد  
للغائب المذكور وكيل شرعى لا يصح اثبات الدين عليه مادام غائبا ولا يبيع عقاره  
لا يفاء ما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة وترك  
أولاد عمه فيها ثم مات كل من أولاد العم عن أولاد فدعى بعض الأولاد أن ابن عم أبيه  
الغائب مات قبل موت والده فأنكر البعض الآخر دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه  
بالبينة الشرعية ولم يحكم حاكم شرعى بموته لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت وما الحكم  
فيما يملكه الغائب من تخيل وعقار وغير ذلك هل يكون للقاضي أن يجعل قيدا على ماله  
يحفظه له حتى يظهر موته أو حياته (أجاب) للقاضي إقامة من يحفظ مال المفقود حيث  
لم يكن له وكيل شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل غاب ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته والآن زاد سنه على خمس وتسعين سنة  
وماتت أقرانه في بلده ولم يبق من أقرانه أحد فهل يحكم بموته حيث زاد سنه على خمس  
وتسعين سنة وماتت أقرانه في بلده وإذا حكم بموته وكان الموجود من ورثته ابن عمه  
العصبة وأولاد بنات العم يكون الميراث لابن ابن العم دون أولاد بنات العم (أجاب) يحكم  
بموت المفقود إذا ماتت أقرانه في بلده على المذهب وطريق قبول البينة أن يجعل القاضي  
من في يده المال خصما عنه أو ينصب عليه قيدا تقبل عليه البينة والميراث لابن ابن عمه  
العصبة دون أولاد بنات عمه والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من بيت المال هي أن

١٢٦٥

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٠

رجب

١٢٦٦

٥

وبيع الثاني سنة

١٩ ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٣ ١٢٦٧

وجب

٢ ١٢٦٧

رمضان

١٠ ١٢٦٧

شخص يدعى حسين أغا العنبل مديون للكمبانية ولم يعلم له محل وجود وان المذكور له نصف منزل وسعادة مأمور بتحصيل الكمبانية يريد التصرف في نصف المنزل المرقوم بالمبلغ وسداد المطلوب الكمبانية فهل لضرورة هذا الدين يوافق شرعا ببيع نصف المنزل أم يقيم قيم شرعي على الاغلا المذكور ويبيع نصف المنزل في وجهه (اجاب) ينصب القاضي عن المفقود وكلا لا يأخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله ويقوم عليه لكن هذا الوكيل المنصوب ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار ونحو ذلك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل للقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاختلاف كما في الدر المختار وصرحوا بعدم جواز بيع عقار المفقود اذ لم يخش تلفه فلا يباع نصف المنزل المذكور بما يدعى من دين الكمبانية بدون اثبات ومسوخ لذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطة بما ضمنونه ان رجلا سرق سرقة ثرا أو بعضها في منزله وبعضها لم يوجد وهو غائب وله جارية تريد زوجة الرجل وأمه يبيعها وسد الدين عنه والباقي من ثمنها تنصرفان فيه كيف شاءتا (اجاب) لا يباع متاع الغائب الذي لا يعرف مكانه فيما عليه من الدين فعلى فرض ثبوت السرقة في وجه الغائب قبل غيبته وصارت ديناً عليه لا تباع أمته حال غيبته لاجل ما ثبت عليه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الديوان الكنتدائي عما صورته تؤمل من جنابكم مطالعة الاوراق المرفوقة مع هذا وافادة الديوان المحررة في ١٨ جمادى الثانية سنة ٦٧ بخصوص نصف المنزل تعلق عنتبلى حسين أغا المديون للكمبانية وما صار الحصول على وجوده وبعد ما يصير ما بها معلوما ترد الافادة عن المحكم الشرعي (اجاب) في جامع الفصولين ان للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وقد افدنا بجوابنا السابق بالعز والى الدر المختار ان القاضي ينصب عن المفقود وكلا لا يأخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله ولكن هذا الوكيل ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار ونحو ذلك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاختلاف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عن بلده مدة من السنين ولا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه وبلغ من العمر تسعين سنة وزيادة وماتت اقرانه في بلده فهل والحال هذه يحكم بموته وتقسيم تركته بين ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب فتعتمد عرسه من ذلك اليوم ويقسم ماله بين من يرثه الا ان الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض فيها نخل وعلى الأرض والنخل خراج للديوان فتركها لا آخر مدة وصار يستغل ثمرة النخل ويزرع الأرض ويدفع ما عليها لمجانب الديوان سنة بسنة وهو حاضر فغاب الآن في بلاد المجاز وله اولاد أخ قصر عن درجة البلوغ فهل يسوغ لهم نزع يدي واضع



اليدواخذ نخل عهدهم وهو غائب (أجاب) لاحق لا و لا دالاخ في ما ذكر وليس لوليهم معارضة واضع اليد على الارض والنخل حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده سنتين ثم حضر واستولى على بعض النخل وصار يتصرف فيه مدة من السنين الى ان مات عن اولاده فوضعت الاولاد ايديهم على النخل مدة من السنين ايضا ثم بعد ذلك ادعت الا ن امرأة اجنبية ان لها اخا غائبا دفع لوالد ملاك النخل مائة قرش في الدوان وتريد اخذ النخل المذكورة من اولاد المالك في غيبة اخيه بدون وجه شرعي فهل لا تجاب لذلك وليس لها معارضة الاولاد في النخل المذكورة في غيبة اخيه او يكون الحق في النخل لا و لا دالاخ (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك لهم دارا خربة فاقسموها بينهم اثلاثا واخذ كل نصيبه بالاريق الشرعي واستقل به وحده ثم غاب بعد ذلك احدهم بارض الشام ومات بها عن ابن بالغ معه فيريد الا ن احد ابني العم اخذ نصيب الغائب بدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون الرأى في حفظ مال الغائب للقاضي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وولاية حفظ مال الغائب للقاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن ابن مفقود وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره مما يورث فوضع رجل اجنبي يده عليه بدون ولاية شرعية فهل للبنت المذكورة اخذ ما يخصها بالقرينة الشرعية من تركه ابيها ولا يكون للاجنبي المذكور منعها من ذلك ويكون الرأى في حفظ نصيب الغائب للقاضي (أجاب) للبنت اخذ ما يخصها في تركه والدها وولاية حفظ مال المفقود الذي لا وكيل له للقاضي فينصب من يحفظ ماله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن رجل مفقود من مدة ثلاثين سنة لا يعلم له محل يملك بعض عقار فهل يسوغ للقاضي بيع ما وجد مخلقا من عقار المفقود المذكور وحفظ ثمنه بمصلحة بيت المال (أجاب) للقاضي بيع عقار المفقود الذي لا يعلم مكانه اذا خيف عليه التلف والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن اولاد اخ عصبته وترك ما يورث عنها شرعا فهل يكون للقاضي نصب عمه يحفظ له ماله ويأخذ حقه ويكون ميراثه له ولا شيء لاولاد اخيهام مع وجود ابنا (أجاب) من المقرر انه لو كان مع المفقود وارث ينحجب به لم يعط الوارث شيأ بل يوقف الميراث الى ظهور حاله فليس لاولاد الاخ المذكور ان يأخذ شي من الميراث قبل ذلك وينصب القاضي وكيل الحفظ ذلك النصيب الى ان يحكم فيه بما يقتضيه الشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم حياته ولا موته له عقارات في بلده اقام القاضي له وصيا لحفظ ذلك العقار وقبض غلاته فتغرب بعض ذلك العقار وخيف عليه التلف فهل للقاضي بيع ذلك العقار والحال هذه وحفظ ثمنه تحت يد وصيه الى ظهور حاله (أجاب) صرح في جامع الفصولين بان للقاضي

٢٣

٢٦٧

محرم

١٥

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

ربيع الاول

١٥

١٢٦٨

رمضان

١٠

١٢٦٨

ربيع الاول

٣

١٢٦٩

ربيع الاول

سنة

ولا يبيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد والتلف فاذا تخرب عقار المفقود المذكور وخيف عليه الفساد يسوغ للقاضي بيعه وحفظ ثمنه لما لكه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما بلغ سن احدهما مائة سنة والاخر خمسا وتسعين سنة وماتت اقرانهما في بلدهما فهل والحال هذه يحكم بموتهما بموت اقرانهما في بلدهما (اجاب) يحكم بموت المفقود اذا مات اقرانه في بلده على المذهب والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ببت المال بما ضمنه ان رجلا مفقودا من مدة عشرين سنة ترك بعض عقار وخشي عليه التلف والخراب ولا يدري حياته ولا موته فهل يسوغ للقاضي او ما ذونه ببيع عقار المفقود (اجاب) نعم للقاضي او ما ذونه في ذلك ببيع عقار المفقود المذكور اذا خيف عليه التلف والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد وترك ما يورث عنه شرعا ولم يقسموا تركة ثم مات الثلاثة وتركوا ذرية فقسمهم واحد واراد الباقي الاستيلاء على ما يخصهم من تركة الجد الاعلى واولاده فهل يجابون لذلك ويتولى الحاكم امر المفقود (اجاب) نعم ولهم ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله مال ورثة قبل فقده عن مورثيه فهل يكون للقاضي ان يجعل عليه قيما يحفظ ماله الى ظهور حاله (اجاب) نعم ينصب القاضي وكيل يحفظ مال المفقود ويقبض غلاته وديونه المقر بها عند الحاجة فلو للمفقود وكيل فله الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في بيت غاب غيبة منقطعة مدة تزيد على خمسين سنة وكان وقت خروجه من البلد يزيد عمره على اربعين سنة وبعض المدتين ماتت اقرانه فهل والحال هذه يحكم بموته وتكون الحصص لورثته يقتسمونها بالقرينة الشرعية (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه فيقسم ماله بين ورثته الموجودين الا ان على المذهب المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مشتركة بينه وبين امرأة غائبة عن بلد هالم يعلم لها محل اقامة منذ عشرين سنة تخربت تلك الدار ويخشى منها السقوط على اولاده واهله وطلابه الحجير ان بالعمارة خوفا من لحوق الضرر بهم ويريد الرجل المذكور بناءها وبعد حضور المرأة المذكورة يحاسبها على ما صرفه عليها فهل يجب لذلك بعد ان يقيمه القاضي وكيل اعنها وياذن له بالبناء (اجاب) ينصب القاضي عن المفقود وكيل ياخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة فلو له وكيل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم كما افاده في الدر المختار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في شخص يدعى على شخص غائب لا يعلم له مكان ولا يدري احي او ميت والمدعي عليه له عقارات والمدعي بالدين يريد سداده حقه من الاملاك فمن يكون خصما شرعيا عنه تسمع دعوى المدعي بالدين عليه واذا ثبت المدعي دعواه باليمين يجوز بيع عقارات الشخص المفقود (اجاب) ينصب القاضي عن المفقود وكيل يقبض حقه ويحفظ ماله

١٢٦٩

٢٧

جداى الاولى

١٢٦٩

٥

ربيع الثانى

١٢٦٩

١٤

١٢٧٠

٢٥

جداى الثانية

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٢

مطلب لو كيل المفقود  
تعمير داره باذن  
الحاكم

١٢٧٠

٧

رمضان

و يبيع ما يخاف فساد ولا يخاصم في الدين الذي تولاها المفقود فان ادعى احد على المفقود  
حقا من الحقوق لا يلتفت الى دعواه ولا يقبل منه بينة ولا يكون وكيل القاضى ولا احد  
من الورثة خصما وان رأى القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه كما افاده في الدرر  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه بلغ من العمر  
تسعين سنة وزيادة وماتت اقرانه في بلده فهل والحال هذه يحكم بموته وتقسم تركته بين  
ورثته الموجودين الآن بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم يحكم بموته والحال ما ذكر  
وتقسم تركته بين ورثته الآن ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد فريد الموقوف له  
الى من يرث مورثه عند موته أى المورث والله تعالى اعلم (سئل) في غائب لم يدرو موضعه  
وحياته وموته وله مال وعقار فهل للقاضى ان ينصب عليه شخصا ياخذ حقه ويحفظ ماله  
ويقوم عليه وينفق منه على قريته الفقير ولا داو زوجته الى ظهور حاله (اجاب) نعم  
للقاضى نصب وكيل يحفظ ماله ويقبض غلاته ويقوم عليه عند الحاجة فلوله وكيل فله  
ذلك وينفق على عرسه وقريبه ولا دامن دراهمه ودنانيره حيث كانت نفقتهم مستحقة  
على المفقود والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة لا يعلم موتها ولا حياتها ولا مكانها ولها  
بيت يستغله رجل اجنبى لم يكن وكلاء عنها ولا قيمان قبل الحاكم الشرعى فهل اذا كان  
لها عم اقامه القاضى قيما على حفظ ماله الى ظهور حاله يصح ذلك ويكون قيما ولا  
معارضة للرجل الاجنبى له بلا وجه شرعى (اجاب) للقاضى اقامة وكيل لحفظ مال  
المفقود حيث لم يكن له وكيل ولا يملك من اقامه القاضى الخصومة مع غيره فيما يتعلق  
بمال المفقود والله تعالى اعلم (سئل) في غائب لم يدرو موضعه وحياته وموته فهل يكون  
للقاضى ان ينصب عليه من ياخذ حقه ويحفظ ماله الى ظهور حاله حيث لم يكن له وكيل  
(اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب لا يدري  
حياته ولا موته وله حصة في جهة متخربة قدرها سبعة قرايط وربع فهل للقاضى ان  
ينصب عليه قيما ويسوغ له ان يبيع حصة الغائب ان خيف عليها من الهلاك بقيمة  
المثل باذن له من القاضى ويحفظها تحت يده (اجاب) نعم وللقاضى بيع ما يخاف عليه  
الفساد من مال المفقود ونقل في تنقيح الحامدية عن جامع الفصولين ان للقاضى بيع مال  
المفقود والاسير من امتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مفقود غائب عن بلده منذ اثنتى عشرة سنة لا يعلم موته ولا حياته وله يملكه عقار  
وأطيان وله ابن عم لاب وابن ابن عم شقيق يريد ابن العم للاب ان يضع يده على متاعه كله  
ستعلل بأنه مقدم في الارث فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون الحق في حفظ مال الغائب  
للقاضى وله ان يضع تحت يد كل منهما نصفه على سبيل الامانة والحفظ حتى يظهر حال  
الغائب ولا عبرة بآلة المذكور (اجاب) حيث لم يكن للمفقود وكيل يحفظ ماله  
فالقاضى ان ينصب له وكلاء يحفظ ماله ويقوم عليه لافرق في ذلك بين الاقرب والا بعد

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

١٢٧١

محرم ٢٠

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٦ صفر

١٢٧١

٧

د. ربيع الاول

١٢٧١

١

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

شعبان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٢٧

بعد كونه صالحا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلغ من العمر نحو التسعين سنة ثم غاب عن بلده مدة طويلة ولم يعلم له مكان حتى ماتت اقرانه في بلده فحكم القاضي بموته فهل تقسم تركته على ورثته الموجودين الآن وتعتد زوجته من حين الفقد أو من حين الحكم وهل يكون حكم القاضي بموته نافذا والمحال هذه (اجاب) بحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب في حق ماله يوم علم موته الاقران فتعتد زوجته للموت من يوم الحكم ويقسم ماله بين من يرثه الا ان أى حين حكم بموته ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موت ذلك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في دار وضع يده عليها رجل بطريق شرعي مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة وعمرها بالبناء من ابتداء تلك المدة ثم مات عن ابن له فوضع يده عليها بطريق الارث مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لهما في ظرف المدين فهل والمحال هذه اذا ادعى رجل ان ارض تلك الدار كانت لعمه شقيق والده ملكا له وكان عمه خرج من البلد من مدة طويلة ومات وترك ولدا له ولم يعلم هل الولد حي او ميت ولم يكن المدعى وكذا عن الابن المذكور ولا بينة له تشهدا ادعاه ولا سندا شرعيا مع انكار واضح اليه يدعو اه لا عبرة بدعواه المذكورة والمحال ما ذكر (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى ابن أخى المالك الاول بفرض كونه مالكا ان كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب قبل موت أبيه لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه يملك حصة في عقار عن أبيه تحت يد اولاد اخويه الشقيقين بالطريق الشرعي فادعى اولاد الاخ لاب على اولاد عمهم الاشقاء الذين تحت أيديهم نصيب عنهم الغائب المدعى كوربان عنهم مات في غيبته قبل موت أبيه المورث له ولا بينة لهم على ذلك فانكر اولاد الاخ الاشقاء المدعى عليهم دعواهم ويريدون بذلك مقاسمة الموقوف لعمهم الغائب بينهم وبين اولاد الاخ الشقيق المدعى عليهم فهل والمحال هذه اذا لم يثبت اولاد الاخ لاب دعواهم بالبينة الشرعية ان عمهم مات قبل موت أبيه لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنعون من معارضة اولاد عمهم المذكورين في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يوقف نصيب المفقود الى موت اقرانه في بلده على الراجح ثم يحكم بموته ويقسم ما وقف له بين من يرث مورثه حال موت المورث وليس لاحد التعرض لتصيبه بالاخذ بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل غائب لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وله عقار بعضه عام صالح للسكنى والبعض الاخر فيه خلل غير صالح للسكنى يخاف عليه الفساد فهل يجوز بيع العقار المذكور الذي فيه خلل ولم يكن صالحا للسكنى ويحفظ ثمنه الى ان يحضر الغائب ام كيف (اجاب) صرح علماء ونا بان للقاضي بيع عقار المفقود اذا خيف عليه التلف ويحفظ ثمنه الى ان يظهر حاله والبيع في هذه الحالة من باب الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود لا يدري مكانه سافر وترك داره فتخربت فوضع



١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٥

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢١

سبعان

١٢٧٢

٤

ذى القعدة

١٢٧٢

١٧

جمادى الاولى

١٢٧٣

٢١

رجل اجنبى يده عليها وعمرها وسكنها حتى يحضر ربه والا ان يريد رجل اجنبى منازعته  
واخراجه منها او اخذ اجرة منه متعللا بانه اخو زوجة المفقود فهل اذا لم يكن وكيل عنه  
لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور ويكون الحق في حفظ مال الغائب للقاضى حتى  
يحضر ربه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا لم يكن للمفقود وكيل يحفظ ماله قبل فقده  
تكون ولاية حفظ ماله لمن ينصبه القاضى وكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود  
لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته بلغ سنه تسعين سنة وماتت اقرانه ياديه فهل والحال  
هذه يحكم بموته بموت اقرانه في بلده وتعتد زوجته وتقسم تركته وماذا يكون الحكم  
(اجاب) نعم يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب ولا بد من القضاء لانه امر  
محتمل واذا حكم بموته تعتد زوجته عدة الموت ويقسم ماله بين ورثته وقت الحكم  
بالموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن مفقود وعن بنين وابنة حاضرين  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود وفست تركته بالفريضة الشرعية وصار لكل  
حصة مفرزة وللمفقود اخ شقيق امين ثقة فاذا يصنع بنصيب المفقود وحفظه عنده من  
(اجاب) يقيم القاضى للمفقود من يحفظ ماله الى ظهور حاله فلو كان نصيبه من تركه ابيه  
تحت يد الورثة المذکورين ابقاه تحت ايديهم امانة الى ظهور حاله قال في الدر لومات  
رجل عن بنتين وابن مفقود وللفقود بنتان وابن والتركة في يد البنيتين والكل مقرون  
بفقده الابن واختصموا الى القاضى لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه  
من يد البنيتين خزانة المفتين اه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بماضمونه  
امرأة غائبة لا يعلم مكانها ولا حياتها ولا موتها ولها عقار وعليها دين بمائة وقرده ٩٥٠٠  
قرش والعقار يؤجر في كل شهر وتجب مده من اجرة مبلغ معلوم من الدراهم فاراد ارباب  
الديون ان ياخذوا اجرة العقار او يبيعه في الدين الذى على الغائبة فهل يجوز لارباب  
الديون ذلك ام لا (اجاب) ليس لامين بيت المال ولاية قبض اجرة عقار الغائبة  
المذكورة ودفعها فيما يدعى عليها من الدين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
بيت المال بماضمونه في رجل غائب لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه من مدة تزيد على  
ثلاثين سنة وله عقار متخرب خيف عليه وعلى انقاضه الضياغ فهل يجوز لبيت المال بيع  
العقار المذکور او تعميره (اجاب) للقاضى بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد  
كما صرحوا به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقده منذ خمس وعشرين سنة يولد  
الاسلام وقد بلغ من العمر تسعين سنة وزاد موات اقرانه يبلده فهل للقاضى ان يحكم  
بموته وتقسم تركته بين ورثته وتزوج زوجته اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يحكم بموت  
المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب وتقسم تركته بين من يرثه وقت ذلك وتعتد  
زوجته من وقت الحكم بموته عدة الوفاة ولها بعد ذلك الزوج بغيره والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واثاث بلغ وقصر فقد أحد البنين بعد موت ابيه في

٢٠

١٢٧٣

صفر

٣٠

١٢٧٤

ربيع الاول

٢٤

١٢٧٤

ربيع الثاني

٤

١٢٧٤

ذى القعدة

١

١٢٧٤

جهة بعيدة لا يعلم موته ولا حياته فهل اذا لم يكن للمفقود وكيل يكون للقاضي ان يعي  
 قima لحفظ ماله ويكون له اقامة وصى على القاصر وعلى حفظ ما يخصه من تركه أبيه  
 والتصرف في ذلك بالمصلحة من اتصف بالامانة والقدرة على ذلك حيث لم يكن له وصى  
 لا من قبل القاضي ولا من قبل أبيه (اجاب) للقاضي اقامة قيم على حفظ مال المفقود الى  
 ان يبين حاله حيث لا وكيل له قبل فقده كما ان للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة  
 وصى على القاصر ممن يصلح لذلك ليحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة حيث لا وصى له والله  
 تعالى اعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه في جماعة يملك كون نصف مكان  
 متخرب وهم غائبون لا يعلم حياتهم ولا مكانهم ولا موتهم من مدة عشرين سنة وبقى  
 المسكان لرجل والمكان جميعه متخرب لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هناك ربيع يعمر منه حصه  
 الغائبين فهل يجوز لبيت المال بيع حصه الغائبين نظرا لتخربها ومنع الضرر الذي  
 يؤل منها (اجاب) للقاضي بيع مال المفقود والاسير وما عهدهما وورقيهما وعقارهما  
 اذا خيف عليهما الفساد كما في نور العين والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان حصه في  
 نخيل عن أبيهما تركاها تحت يد اختهما لا يبيها وغابا مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يثبت  
 موتهما ولا حياتهما ولا اخوين بنت أخ لاب أرادت ان تأخذ من الاخت جزأ من نصيب  
 الغائبين في النخيل المذكورة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك بنت الاخ  
 (اجاب) اذا كانت تلك الاخت المذكورة وكيل عن اخويها المذكورين بحفظ الحصه  
 المذكورة قبل فقدهما لا ترفع يدها عنها ولا نصب القاضي وكيل عنهما لحفظ ذلك الى  
 ان يبين حالهما وليس لبنت أخيهما أخذ شيء من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما ولهما حصه في دارين  
 خربتين متلاصقتين فهل اذا جعل القاضي عليهما قima وخاف ازدياد خرابها وانهدامها  
 وخشي عليها الفساد ولم يكن للمفقودين مال تعريه ويريد بيعها باذن القاضي بشئ المثل  
 ويحفظه عنده يسوغ له ذلك (اجاب) للقاضي ولا يبيع ذلك ان كان الواقع ما هو  
 مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن عم  
 لاب مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن ابن عم آخر لابي الميت وترك ما يورث عنه  
 شرعا والآن تريد ابنا ابن العم المذكورين أخذ التركة قبل المحكم بموت المفقود مع  
 وجود أقرانه ببلده فهل لا يجابون لذلك اذا لم يثبت موته ويكون الحق في التركة  
 للمفقود المذكور حيث كان هو الغالب الاقرب للميت وعلى الحاكم الشرعي حفظ مال  
 الغائب الى أن يظهر حاله او يرضه تحت يد أمين لحفظه (اجاب) لاميرات لابناء ابن العم  
 قبل المحكم بموت المفقود المذكور حيث كان حاجبا لهم وتحفظ تركة الميت المذكور  
 الى أن يظهر حاله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان امرأة  
 ماتت وتركت عقارا ولها ابنان غائبان أحدهما بالحجاز والثاني باليمن ووجد في تركتها

ورقة بان ابنيها المذكورين ماتا فمهل لا يحكم بموتهما بمجرد الورقة المذكورة لاسيما وان كتابة الورقة المذكورة مبني على ما بلغه من ان ابنيها المذكورين ماتا ولا يجوز بيع العقار المذكور حتى يحضر الابنان المذكوران من غيبتهما المذكورة او يجوز بيعه وحفظ ثمنه الى حين حضورهما من غيبتهما اولى من ضياع انقاضه (اجاب) باخبار المرأة المتوفاة المذكورة قبل موتها انه بلغها ان ولديها ماتا احدهما باليمن والثاني بالحجاز ووجود ورقة في تركتها باقرارها بموتهما لا يثبت به موتهما فاذا كان حالهما من موت او حياة مجهولا فلهما مفقودان فتوقف تركتهما الى تحقق حالهما وقد صرح علما وانا بان عقار المفقود لا يباع الا اذا خيف عليه التلف فينتد فيكون للقاضي بيعه وحفظ ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ومضى على ذلك مدة مديدة وسنين عديدة فهل اذا بلغ سنه تسعين سنة وماتت اقرانه في بلده وحكم القاضي بموته وكان له حصّة في عقار يملكها قبل فقده بطريق الاورث الشرعي عن مورثه ووجد من ورثته الا ابن اخ شقيق وبنت اخ شقيق آخر وثلاثة بنى اخ لاب وبنت اخ لاب واخروا بن وبنت اخ لاب آخر فلمن يكون ميراثه ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب وهو قبل الحكم بموته حتى في حق ماله فلا يرثه من مات قبل ذلك ميت في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده واذا حكم بموته حكم استروفا شرا طه تقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته فاذا كانت اقرانه المذكورون احياء عند الحكم بموته تكون تركته لابن اخيه الشقيق خاصة ومنها الحصّة المذكورة اذا مات مورثه المذكور في السؤال قبل فقده ولا شيء لبنت اخيه الشقيق ولا لانا لاء الاخ لاب ولا لبنت الاخ لاب الاخروا لا لابن وبنت اخيه لانيه الثالث تجهم بين الاخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) بافادّة واردة من مصلحة بيت المال مؤرخة في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٧ حاصلها ان من ضمن القضايا التجارية تحقيقها بهذا الطرف قضية منزل كائن بجهة قيسون تعلق شخص يسمى يوسف الفرموى الصباغ وقد تبين من التحقيق انه توجه الى بلاد السودان في سنة ١٢٤٨ هـ وولده محمد وان المقيم بالمنزل المذكور من قبله قبل سفره زوجته وبنته فهل مع وجود الزوجة والبنت المذكورتين يجري احتساب أجره على المنزل المذكور وتخصيلها وحفظها بيت المال حتى انهما يثبتان حياة المذكور الا ان اوفاته وثبوت التوريث لمن يستحق الميراث (اجاب) حيث سافر المالك للمنزل المذكور وترك منزله تحت يد زوجته وبنته واسكنهما به وغاب المدة المديدة ولم يعلم حاله الا ان لمصلحة بيت المال من موت او حياة فلا وجه يوجب تقدير أجره على زوجة مالك المسكان وبنته اللتين أسكنهما مكانه الى تبين حال المالك من موت او حياة للمصلحة ولا يتعرض لهما في هذا المسكان والحال هذه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في محرم

١٢٧٥

١

ربيع الاول

١٢٧٦

١٣

١٢٧٧

٢٧

جهة بعيدة لا يعلم موته ولا حياته فهل اذا لم يكن للمفقود وكيل يكون للقاضي ان يقسم  
 قيمة المفظ ماله ويكون له اقامة وصى على القاصر وعلى حفظ ما يخصه من تركه ابيه  
 والتصرف في ذلك بالمصلحة من اتصف بالامانة والقدرة على ذلك حيث لم يكن له وصى  
 لام قبل القاضي ولا من قبل ابيه (اجاب) للقاضي اقامة قيم على حفظ مال المفقود الى  
 ان يتبين حاله حيث لا وكيل له قبل فقده كما ان للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة  
 وصى على القاصر ممن يصلح لذلك ليحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة حيث لا وصى له والله  
 تعالى اعلم (سئل) من امين بيت المال بما مضمونه في جماعة يملكون نصف مكان  
 متخرب وهم غائبون لا يعلم حياتهم ولا مكانهم ولا موتهم من مدة عشرين سنة وباقي  
 المكان لرجل والمكان جميعه متخرب لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هناك ربيع يجر منه حصه  
 الغائبين فهل يجوز لبيت المال بيع حصه الغائبين نظرا لتخربها ومنع الضرر الذي  
 يؤل منها (اجاب) للقاضي بيع مال المفقود والاسير وما عهدهما وورقيهما وعقارهما  
 اذا خيف عليهما الفساد كما في نور العين والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان حصه في  
 نخيل عن ابيهما تركاها تحت يد اختهما لا بينهما وغبامدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يثبت  
 موتهما ولا حياتهما ولا اخوين بنت اخ لاب ارادت ان تاخذ من الاخت جزا من نصيب  
 الغائبين في النخيل المذكورة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا تجب لذلك بنت الاخ  
 (اجاب) اذا كانت تلك الاخت المذكورة وكيل عن اخويها المذكورين بحفظ الحصه  
 المذكورة قبل فقدتهما لا ترفع يدها عنهما ولا انصب القاضي وكيل عنهما لحفظ ذلك الى  
 ان يتبين حالهما وليس لبنت اخيهما اخذ شيء من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما ولهما حصه في دارين  
 خربتين متلاصقتين فهل اذا جعل القاضي عليهما قيما وخاف ازدياد خرابها وانهدامها  
 وخشي عليها الفساد ولم يكن للمفقودين مال تعمر به ويريد بيعها باذن القاضي بثمن المثل  
 ويحفظه عنده يسوغ له ذلك (اجاب) للقاضي ولاية بيع ذلك ان كان الواقع ما هو  
 مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مائة عن ابن عم  
 لاب مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن ابن عم آخر لابي الميت وترك ما يورث عنه  
 شرعا والآن تريد ابنا ابن العم المذكورين اخذ التركة قبل الحكم بموت المفقود مع  
 وجود اقاربه يبلده فهل لا يجابون لذلك اذا لم يثبت موته ويكون الحق في التركة  
 للمفقود المذكور حيث كان هو العاصب الاقرب للميت وعلى الحاكم الشرعي حفظ مال  
 الغائب الى ان يظهر حاله او يرضه تحت يد امين لحفظه (اجاب) لاميراث لابناء ابن العم  
 قبل الحكم بموت المفقود المذكور حيث كان حاجبا لهم وتحفظ تركه الميت المذكور  
 الى ان يظهر حاله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان امرأة  
 ماتت وترك عقارا ولها ابنان غائبان أحدهما بائنا والآخر بالعين ووجد في تركتها



ورقة بان ابنيها المذكورين ماتا فهل لا يحكم بموتهما بمجرد الورقة المذكورة لاسيما  
وان كتابة الورقة المذكورة مبني على ما بلغها من ان ابنيها المذكورين ماتا ولا يجوز  
بيع العقار المذكور حتى يحضر الابنان المذكوران من غيبتهما المذكورة او يجوز  
بيعه وحفظ ثمنه الى حين حضورهما من غيبتهما اولى من ضياع انقاضه (اجاب) بانخبار  
المرأة المتوفاة المذكورة قبل موتها انه بلغها ان ولديها ماتا احدىهما باليمن والثاني  
بالخيار ووجود ورقة في تركتها باقرارها بموتيهما لا يثبت به موتيهما فاذا كان حالهما من  
موت او حياة مجهولاً فهما مفقودان فتوقف تركتهما الى تحقق حالهما وقد صرح  
علماء بان عقار المفقود لا يباع الا اذا خيف عليه التلف فينشد يكون للقاضي بيعه  
وحفظ ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه  
ومضي على ذلك مدة مديدة وسنين عديدة فهل اذا بلغ سنة تسعين سنة وماتت اقرانه  
في بلده وحكم القاضي بموته وكان له حصة في عقار يملكها قبل فقده بطريق الارث  
الشريعي عن مورثه ووجد من ورثته الا ن ابن اخ شقيق وبنت اخ شقيق آخر وثلاثة  
بنى اخ لاب وبنت اخ لاب واخرون ابن وبنت اخ لاب آخر فلم يكن ميراثه ومن يرث  
ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على  
المذهب وهو قبل الحكم بموته حتى في حق ماله فلا يرثه من مات قبل ذلك ميت في حق  
غيره فلا يرث من مات حال فقده واذا حكم بموته حكما مستوفيا شرائطه تقسم تركته بين  
من يرثه وقت الحكم بموته فاذا كانت اقراره المذكورون احياء عند الحكم بموته تكون  
تركتهم لابن اخيه الشقيق خاصة ومنها الحصة المذكورة اذا مات مورثه المذكور في  
السؤال قبل فقده ولا شيء لبنت اخيه الشقيق ولا لابیاء الاخ لاب ولا لبنت الاخ لاب  
الاخرون ولا لابن وبنت اخيه لابييه الثالث تجبهم بابن الاخ الشقيق والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة واردة من مصلحة بيت المال مؤرخة في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٧  
حاصلها ان من ضمن القضايا الجارية تحقيقها بهذا الطرف قضية منزل كائن بجهة قيسون  
تعلق شخص يسمى يوسف الفرموى الصباغ وقد تبين من التحقيق انه توجه الى بلاد  
السودان في سنة ١٢٤٨ هـ وولده محمد وان المقيم بالمنزل المذكور من قبله قبل سفره  
زوجته وبنته فهل مع وجود الزوجة والبنت المذكورتين يجري احتساب أجرة على  
المنزل المذكور وتحتصيلها وحفظها ببيت المال حتى انهما يشبتان حياة المذكور الا ان  
أوفاته وثبوت التوريث لمن يستحق الميراث (اجاب) حيث سافر المالك للمنزل المذكور  
وترك منزله تحت يد زوجته وبنته وأسكنهما به وغاب المدة المديدة ولم يعلم حاله الا ان  
لمصلحة بيت المال من موت او حياة فلا وجه بوجوب تقدير أجرة على زوجة مالك المكان  
وبنته اللتين أسكنهما مكانه الى تبين حال المالك من موت او حياة للمصلحة ولا يتعرض  
لهما في هذا المكان والحال هذه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في ٧ محرم

١٢٧٥

١

ربيع الاول

١٢٧٦

١٣

١٢٧٧

٢٧

سنة ١٢٧٨ شرح على عرض مقدم في امرأة تدعى هنا بما مضمونه تقدم هذا العرض للدوان من المرأة هنا تنهى فيه بان زوجها تركها وفرها ربا من مدة ولا تعلم له محلا وتلتبس مكاتبة المحكمة لاجل النظر في ذلك بالشريعة وفسخ عقد نكاحها للتزوج خلافا لاجل معاشها وأولادها فقد تحرر للمحكمة بتاريخ ٢٢ من سنة ١٢٧٨ بالنظر في ذلك فوردت الافادة في ٥ من سنة ٧٨ حاصلها بان هذا لا يختص بالمحكمة بل يستغنى عنه فبنا عليه اقتضى تحريره لحضرتهكم تؤمل من بعد النظر في هذا ان ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك لينظر فيه (اجاب) ليس للقاضي التفريق بين الزوج الغائب وزوجته ولا فسخ النكاح بينهما بغيبته وتركها بالانفقة ولو مضى على ذلك أعوام عديدة وليس لها التزوج بغيره قبل تحقق الطلاق من الزوج وهو مكاف أو ثبوت موته بطريق شرعي غير ان للقاضي ان يقر وعلى الزوج الغائب نفقة لزوجته بشروطه ويأمرها بالاستدانة عليه لترجع عليه بما قرر اذا رجع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن ديوان الضابطية مؤرخ في ٣ من سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها أن ثلاثة رجال مشتركين مع بعضهم في صنف من التجارة غاب بعضهم وذهب ولا يدري أين ذهب وترك مال الشركة تحت يد الشرى يكين وله معتق وزوجة وولدان قاصران منها أراد المعتق محاسبة الشرى يكين الحاضرين على ما يخص الغائب من رأس المال والربح وحفظه تحت يد أمين ثم ذكر أنه حيث كان للغائب ورثة حاضرون فبمعرفة المحكمة تجري محاسبة الشرى يكين وحفظ مال الغائب ولا مدخل له وقد كان وحصل حصر مال الشركة بحضرة جم غفير من عمد طائفة الغائب وظهر للغائب مبلغ معلوم فهل يكون للعامة انتراع هذا المبلغ من يد الشرى يكين وتسليمه للزوجة المذكورة او من يعتمده أو يبقى تحت يد الشرى يكين حتى يظهر حال الغائب ولا يكون للزوجة خاصة الشرى يكين في شئ من مال الشركة المذكورة واذا قلتم بذلك وطلبت الزوجة ان يفرض لها ولولديها نفقة من مال الشركة النقد تجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان مال المفقود أمانة في يد رجل من قبله قبل فقده كودعه ووكيله وشرى يكينه يبقى المال في يده الى أن يظهر حال المفقود حيث كان من ذكر نفقة اذ لا يبطل الايداع والتوكيل بالفقد وشركة العقد تتضمن الايداع والوكالفة يبقى المال في يد شرى يكين المفقود المذكورين حيث كانا ثقتين واذا كان للمفقود زوجة وولدان ينفق عليهم من هذا المال حيث كان من جنس النفقة وكان من بيده المال مقر بالزوجية ونسب الولدين أو كان ذلك ظاهرا عند القاضي ويتوقف الاتفاق على أمر القاضي به حتى لو انفق الشرى يكين أو احدهما عليهم بدون أمر القاضي يكون المنفق ضامنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب لا يعلم موته ولا حياته وله حصّة في دار في بلاد الفيوم فهل يكون للقاضي جعل قيم من اخوته يحفظ حصته ويقبض غلتها الى ظهور حال الغائب حيث كان أمينا دينا (اجاب) ان لم يترك المفقود

١٢٧٨

٨

في بيع الثاني

١٢٧٨

٨

ر بيع الاول

١٢٧٩

١٧

جادی الثانیة سنة

حصته المذکورة فی ید وکیل من قبله یكون للقاضی اقامة امین من طرفه لیحفظها له الی  
 حین حضوره أو تحقق موته والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل خرج من بلده ولا تعلم  
 جهة ولا موته ولا حیاته ولم تمت اقرانه فی بلده ولم یبلغ من السن خمسين سنة وترك  
 دارا فی بلده وابنا وزوجة فاراد الابن بیع الدار المذکورة فهل لیس لابنه یدیهما حیث  
 الحال ما ذکر (اجاب) لیس لابن المفقود الذی لم یحکم بموته بیع عقاره بدون اذنه ولا  
 وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل دفع لآخره باعنا من الدراهم لیتجر فیہ  
 علی وجه المضاربة قصار المضارب یدفع ویشترى فی أنواع التجارة وبعد مدة طلب رب  
 المال بحاسبة المضارب فامتنع المضارب وفرها ربا وغاب غيبة منقطعة لم یدر موضعه وقیل  
 توجهه أقر لیدی بینه ان جمیع المال الموجود الذی تحت یدیه ملک لرب المال ولم یکس فیہ  
 ربح بل حصل فیہ خسارة ومن خوفه من رب المال فرأى ان المذکور ولم یکن للمضارب  
 المذکور وکیل ولا أحد یتقام علیه دعوی فوضع رب المال یدیه علی الموجود من مال  
 التجارة وأخبر بذلك وکیل بیت المال فباعها بمثل قیمة تها ووضع الثمن تحت یدیه علی  
 سبیل الودیعة الی حین حضور الغائب فکث الی الآن ولم یوقف للمضارب المذکور علی  
 أثر ولم یعلم حاله فهل اذا کان المضارب مقربا بن جمیع المال الموجود الذی تحت یدیه ملک  
 رب المال وانه وصل الیه من یدیه بمقتضى السندات المدعومة والبینة لیس لوکیل بیت  
 المال الامتناع من سماع دعوی رب المال أو الوکیل عنه ویكون وکیل بیت المال بعد  
 سماع الدعوی علیه لمزوما بدفع المال الموجود الذی تحت یدیه لرب المال أولا واذا تعلل  
 بانه لا یسله الا اذا حضر المضارب یحجب لذلك ولا عبء بتعطله حیث لم یکن وکیلا عن  
 المضارب ولا قیما علیه من قبل المحاکم الشرعی ولا وصل الیه مال من یدیه وهل یقیم  
 القاضی وکیل بیت المال قیما عن المضارب ویسمع دعوی رب المال علیه أولا (اجاب)  
 وکیل بیت المال الذی استولى علی ما کان تحت ید المفقود لیحفظه الی حین حضوره لیس  
 بخصم فیمایدعی علی المفقود لانه کالمودع ولو نصب القاضی قیما لحفظ ماله لا یكون  
 القیم خصما لیدعی علیه ایضا من دین وودیعة وشركة فی عقار او رقیق ونحوه ولا  
 سبیل حینئذ للخصومة مع أحد قبل حضوره أو الحکم بموته والله تعالی أعلم (سئل)  
 بافادة واردة من بیت مال مصر فی غرة محرم سنة ١١٨٤ مضمونها امرأة فقدت فی سنة  
 ١٢٨٢ ولا یعلم لها محل ولا موتها ولا حیاتها وکان فقدها من مدة خمسة عشر شهرا ولها  
 أمتعة فهل تسلّم لورثتها الاشياء الی ترکتها قبل فقدها أم لبیت المال وضع یدیه علی جمیع  
 تعلقاتها وان کان كذلك فامقدار المدة المحدودة لطلب الورثة رفع ید بیت المال عنها  
 وتسليمهم اياها وهل لبیت المال بیع ما ترکته أو بیاع فقط ما یخاف علیه التلف  
 (اجاب) اذا فقد شخص بحیث لا یعلم مکانه ولا موته ولا حیاته وکان له أمتعة فان کانت  
 أمتعه یدورته أو احدهم أو اجنبی ترکها المفقود امانة قبل فقده ید أحد هؤلاء لا یكون

١٢٧٩

٢٨

رجب

١٢٨٢

٢٥

محرم

٢

١٢٨٤

لا من بيت المال نزعها من يده من وكله المفقود عليها اذ لو كيل لا ينزل به فقد الموكل  
وان لم يكن له وكيل بالحفظ من قبله يقيم القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة  
كوكيل بيت المال الى ان يظهر حاله ويباع منقوله باذن القاضى اذا خيف عليه  
الفساد ويحفظ ثمنه فان جاء حيا دفع له ماله وان ثبت موته يقسم بين ورثته وان استمر  
مفقودا يحكم بموته اذ ماتت اقرانه في بلدته على المذهب وانما يثبت بقضاء لانه امر محتمل  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وعمره ستون سنة ومضى على غيبته مدة  
تزيد على ثلاثين سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولم يعلم في أى جهة هو فهل للقاضى ان يحكم  
بموته الآن حيث مضت هذه المدة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين الآن (اجاب)  
يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلدته على المذهب وفي البرازية اذا مضى تسعون سنة قال  
الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بد من القضاء بموته لانه امر محتمل ويوزع ماله على من  
يرثه وقت الحكم بموته والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة عموم بيت مال مصر  
مؤرخة ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ حاصلها ان امرأة تسمى هذا توفيت في سنة ١٢٧٩ عن  
ولد بالغ يدعى مصطفى غائب عن المحروسة ومختلف عنها بعض حصص في اما كن متخرجة  
بالمحروسة لا يأتى منها ايراد وبقى الا ما كن تعلق أشخاص آخرين وبالجث عن ولدها  
المذكور لم يوجد واخير اصار استحضار امرأة تدعى ستيتة رها بة تدعى انها خالته وبالسؤال  
منها عن ابن أختها عرفت انه بلغها انه مقيم بجهة سوهاج أوجزيرة شندويل وتكررت  
المخاطبة لمضرة مدير تلك الجهة ووردت الافادات بعدم وجوده في النواحي المذكورة  
ثم فيما بعد حضر شخص يسمى محمد التمرجى زوج المرأة ستيتة المذكورة وقرر بان محمدا  
كاشفا ابراهيم المقيم بناحية سوهاج كان حضرا للمحروسة وتقابل معه وواله عن مصطفى  
المذكور فاخبره بانه مقيم بناحية سوهاج ولما كتب عن ذلك لمضرة مدير جرجا  
وردت الافادة بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٢٨٤ بعدم معرفة محمد كاشف لمصطفى المذكور  
ولا تقابل مع محمد التمرجى المذكور ولا أخبره عن ذلك وباستحضار المرأة ستيتة المذكورة  
وزوجها واستجوابهما عن ذلك أجيب منهما بعدم المعلومية بمستقرا الشخص المذكور  
وانهما لا يعلمان ان كان توفى او موجودا على قيد الحياة وانه هارب من المحروسة من  
قبل وفاة والدته بمدة سبع سنين وحيث ان وفاة والدته كانت في السنة المذكورة وبذا  
صار من عهد غيبته للآن ما ينوف عن اثنتي عشرة سنة حسبما تبين ولم يحصل  
المرسى على محل مستقره ولا ان كان توفى أم لا والشركاء يرغبون اداء ابناءهم معهم  
أو البيع أو القسمة ولما كان سبق الكشف على المنزل شركة حسين سالم بمعرفة ديوان  
الاشغال وعمل المقايضة عن عمارته وردت افادته بانه اذا صار بناؤه يتكلف مبلغ نحو  
خمس وثلاثين ألف قرش صاغا ولم يكن لذلك العقار ايراد يوفى ذلك ولا بعضه فلذا لم  
الاستفتاء من حضر تكم عن جواز البيع أو عدمه بالنسبة لمدة غيبة الوارث حيث



المرأى هنا ان البيع ارجح للغائب من القسمة حتى انه بالتصريح يجري اللازم وانثمن  
يحفظ بيت المال الى حين ظهور الوارث (اجاب) صرح علماؤنا بان القاضي يبيع  
ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود وفي جامع الفصولين للقاضي يبيع مال المفقود  
والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها النفقة عياله فان  
باعها الخوف الضياع فصارت دراهم أو دنانير تعطى النفقة منها بطريقه وفيه وللقاضى  
بيع عبد المفقود وأرضه اذا كان ينتقص بعضى الايام كما أفاده في تنقيح الحامدية ومثله في نور  
العين ومنه يعلم ان حصة المفقود من العقار اذا كان متخربا ويخشى عليه الفساد والضياع  
يسوغ للقاضي الاذن ببيعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من عموم  
بيت مال مصر مؤرخة ٦ محرم سنة ٨٥ مضمونها انه من مدة سنتين توفي رجل يقال له  
على عبده الدخاني عن ورثة فيهم قاصر وغائب وأقيم على القاصر الوصى اللازم ومن  
ضمن الخلف عن المتوفى منزل متخرب لا ينتفع به وجوز بافتاء حضرة تكم للوصى يبيع حصة  
القاصر وللبلع يبيع حصصهم أيضا وقد صار اشهارا زاده بمعرفة الورثة الحاضرين والوصى  
وبعد تمامه رغبوا توقيع المبيعة ولسكون الغائب من ضمن الورثة وغيبته قبل وفاة  
أبيه بثلاث سنين ومن وقتها لآن صارت المدة خمس سنوات فلم يعدم معرفة حياته او  
موته ومحل استقراره لا يعلم ان كان يسوغ لبيت المال يبيع حصة الغائب المذكور  
ولو كانت غيبته هذه المدة فقط او لا خصوصا او المحصة قليلة واذا لم تبع مع باقى المنزل  
لا تصل لثمن مناسب وابقاؤها بلا بيع ليس فيه مصلحة ولا منفعة فلذا لم تحريره لسيادتك  
مع ايضاح الكيفية تؤمل بعد النظر في ذلك اكرامنا بالافادة عن الحكم الشرعى  
(اجاب) عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد والضياع يسوغ للقاضي بيعه والا فلا وتقدم  
اعضاء الاجوبة الشرعية عما ياتى ذلك للمصلحة فعلى موجبها يجري العمل والله تعالى  
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٦ محرم سنة ٨٥ بخصوص طلب  
الحكم ثانيا عما تحرر اعداءه مضمونها صار معلوما شرح حضر تكم بمينه والمحال انه مقتضى  
معرفة سريان هذا الحكم على من يكون غائبا مدة خمس سنوات فقط لان ما سبق فيه القول  
هو الغائب خمس عشرة سنة فاكثر فاذا كان يسوغ بيع عقار الغائب خمس سنوات  
فقط مثل من سبق القول فيه يكرم بالافادة تصر يحابد لك (اجاب) هذا الحكم غير يقيد  
بغيبته المفقود مدة مخصوصة بل المدا فيه على كونه الشخص مفقودا فقط كما يعلم من  
الجواب الاول عن سؤال المصلحة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المالية مؤرخة  
١٩ ص سنة ١٢٨٥ مضمونها الامل انه بعد اطاعة علم سيادتك بما تضمنته افادة  
القليوبية هذه بتاريخ ١١ الجارى بخصوص مبلغ التسعمائة قرش وعشرة  
قروش ونصف استحقاق عبد المسيح سعد الذى الملتبس أبوه صرفه اليه فاذا كان  
صرف المبلغ المرقوم للذ كور جائزا مقتضى الاصول الشرعية تتفضلون بالافادة لاجراء

محرم

اللازم (أجاب) إذا فقد شخص بحيث لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته ولا مال  
أو استحقاق فان أقام وكيل قبل فقده بحفظ ذلك فله قبضه وحفظه الى ان يظهر حاله والا  
نصب القاضي وكيل عنه ليحفظ ماله و يقبض غلاته كاستحقاقه المقرب به و يقوم عليه  
ولو وكيل المذکور أن يصرف من ذلك نفقة زوجته وأولاده الصغار حيث كان من  
جنس النفقة فإذا لم يكن للمفقود المذکور وكيل قبل فقده فللقاضي ان ينصب اباه أو غيره  
وكيل عنه ليحفظ ماله و يقبض استحقاقه المقرب به وينفق منه على من ذكره والله تعالى اعلم  
(سئل) في عقار بعضه ملك وبعضه وقف تملكه وتستحقه امرأة بالارث والاستحقاق من  
قبل أمها بالوجه الشرعي وصارت مفقودة لا يعلم موتها ولا حياتها ولا مكانها ولها جداد ابوام  
حاضر في محل العقار فقط ولم توكل قبل فقدها احدا على ذلك فهل يكون للقاضي ان  
يجعل على العقار المذکور قريما وناظرا يحفظه لها الى ظهور حالها ويجمع لها غلاته حيث  
لناظر على الوقف ولا متعهد له واذ رأى القاضي في الجداد المذکور اهلية ذلك  
يكون له اقامته ناظرا وقريما (أجاب) نعم للقاضي ان يجعل على العقار المذکور قريما  
وناظرا يحفظه و يقوم عليه ويجمع غلاته الى حين ظهور حال المفقود والحال ما ذكر  
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الاقطار الحجازية وترك اطيانا  
وساقية ودارا وضع ذلك تحت يد ابنته بالنفقة حين سفره ومضى على ذلك نحو سبع سنين  
وهذه الاشياء تحت يد بنته التي أقامها وكيلها لحفظ ذلك حين سفره وله أخ من عزل عنه في  
المعيشة فاراد الان أن يقسم مال الغائب المذکور بينه وبين بنت أخيه المذکور  
بطريق الميراث مناصفة بدون اثبات موت أخيه الغائب فهل والحال هذه اذا لم يعلم موت  
الغائب ولا حياته بل صار مفقودا لا يحكم بموته حيث لم يبلغ السن المقدر للحكم بموت  
المفقود ولم تمت أقرانه ولم تقم بينة على موته ولا يقسم ميراثه بين ورثته بل يبقى ماله تحت يد  
بنته التي أقامها وكيلها على حفظه حتى يظهر حاله أو يحكم بموته شرعا (أجاب) نعم لا يحكم  
بموت المفقود بمجرد دعوى أخيه بدون وجه شرعي موجب لذلك ولا يقسم ماله بين ورثته  
والحال ما ذكر بالسؤال بل يبقى تحت يد من أقامه وكيلها على حفظه الى حين ظهور حاله  
أو الحكم بموته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ش سنة ٨٧  
مضمونها امرأة تسمى ضحاسبقت وفاتها من ورثة غيب وأوصت بثلاث مخلفاتها ومن ضمن  
المخلف عنها عتارات وبعد ثبوت الوصاية أعطى للوصى له ما خصه من التركة والعقارات  
وحصة الورثة الغيب الذين لا يعلم محلهم ولا حالهم باقية في المصلحة ومن ضمن حصة الغيب  
١٣ قيراطا وسهمان من مغلق وحاصل ومنزل متخربة ومن مغلق مهدوم ولوا سطة تخربها  
صدرت افادة من المسالية بالخزارة مع المحكمة في جواز البيع أو عدمه وبناء على ذلك  
تحرر لاديو ان الاشغال بعمل المقايضة عن العمارة اللازمة ووردت افادة من ذلك الطرف  
في ١٨ ب سنة ٨٧ علم منها ان قيمة العمارة مبلغ ٦١٨٦٢ قر شاملة صاغا وأجرة ما ذكر

رمضان

٨

١٢٨٥

وبيع الثاني

١٢٨٦

رمضان

سنة

بعد العمارة ١٢٣ قرش عملة صاغة شهر ياولدهم وجود نفوذ في المصلحة من استحقاق الغيب  
توازي قيمة العمارة قد صار اشهر اذ بيع العقار المذكور و بعدم سى المزارد تحرر  
للدخلية بالاستئذان مذ كان بيت المال قائما بنفسه والآن ورد شرح المالية في ١٥  
ش سنة ٨٧ على ماورد لها من الداخلية مرغوب به رد الافادة عما اذا كان عدم موازاة  
التقديرة الموجودة للغيب لا يخصهم من مبلغ العمارة مسوغا شرعا مقتضيا للبيع ولو  
كانت المحصن قابلة لغرضها لا وحيث بالكشف ما صار الاستدلال من مكاتبة  
الحكمة عن جواز البيع وعدمه في المدة السالفة ومن اللزوم معرفة ذلك لزم تحريره  
محضر تسكم تؤمل الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) ليس مجرد عدم وجود ما يكفي  
لعمارة نصيب المفقودين من مسوغات بيع القاضي عقاره انما المصريح به ان للقاضي  
بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد فاذا تحقق ذلك ساغ للقاضي بيعه والا فلا والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر في ١٠ ج سنة ٩٥ مضمونها انه فيما سبق توفي  
المرحوم حسن الشقيري عن ابن عمه حسن الغير المعلوم محل وجوده ولاحياته من مائة  
ومختلف عنه ستة قرارات من المنزل الكائن في بولاق الموضوع تحت يد المصلحة والتعرب  
ذلك المنزل دعت الحال لاشهاد الستة قرارات في المزارد وتحررت عنها قائمة من المصلحة  
ورسائل ادها على الشريك بمبلغ ٤٠٠٠ قرش عملة صاغة وقبل التسليم له واستيفاء ما هو  
لازم بحسب مقتضيات المصلحة والاستحصال على صدور امر حال بالتسليم وقبض الثمن  
منه او عدمه قد اجرى هدم وبناء المنزل بدون اذن ومعلومية المصلحة وعند معاينته  
معرفة مندوبي ديوان الاشغال وجد بحالة مشيدة وصارت ثمن الحصة المذكورة بمبلغ  
٩٠٠٠ قرش صاغة والمصلحة اخرجت عمل قضية مع الشخص المذكور و صدر حكم فيها من  
مجلس الاحكام بالتصديق على حكم مجلس الاستئناف والابتدائي المتضمنين عدم  
ملزومية الشخص المذكور بشئ سوى مبلغ الاربعة آلاف قرش ارتكنا على انه هو  
المالك لباقي المنزل مادام لم يجبر الهدم الا بواسطة تأكيدات الضبطية عليه نظر الخللا  
انه بالنسبة لعدم جبر المصلحة على البيع وعدم حصول السماح منها في ذلك وكون الراسي  
عليه المزارد اجرى البناء بدون اذن المصلحة التي هي نائبة عن احد الشرى يكن خضوصا  
مع وجود المنزل بهيئة مشيدة بخلاف هيئة التعرب التي بسببها كان يسوغ للمصلحة توقيع  
صيغة المباعدة قدر اى ابقاء تلك الحصة ونصقيع اجرتها والكشف على تكاليف  
العمارة واحتساب ما يخص الحصة المذكورة للشريك وخصمها من اصل الاجرة  
وبالعرض عن ذلك للدخلية اخير اصدار امرها بانه مادام صحة البيع تتوقف على  
المسوغ الشرعي وهذا لا يتأتى الا باعتراف المصلحة شرعا فاللزام هو استفتاء محضر تسكم  
عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بيع عقار المفقود باذن الحاكم انما يصح  
اذا خيف عليه الفساد والخراب لان القريم على مال المفقود ليس له فيه الا الحفظ وبيع

١٢٨٧

٢

جمادى الثانية

١٢٩٥

٢٢

العقار باذن المحاكم في حالة خشية الفساد والخراب من باب الحفظ كما ان له قبض الغلات  
و بيع المنقول لانه كذاث فاذا تحقق المسوغ لبيع عقاره بصرح البيع شرعا ولا ولا واما  
البناء الذي بناه الشريف في المكان المذكور لنفسه بلا اذن من تلك العمارة وهو المحاكم  
في هذه الحالة بعد الهدم باجبار الضبطية له على ذلك لتخريبه فابناء بائناضه المملوكة  
للإباني لنفسه فلا شك انه مملوك له فان كان هناك في البناء المذكور انفاض أصلية  
مشتركة فهي باقية على الشركة وما أنفقه الشريف على بناء تلك الانفاض المشتركة  
عما لا تبقى عينه منتفعا بها بعد الهدم كاجرة العمالة فهو متبرع به واذا أقيمت الحصة  
المذكورة للابيع الشريف لا يلزمه أجرها باعتد اجارة ولو سكن المالك المذكور كوركله  
واستعمله ولو كان هذا المكان معد للاستغلال حيث لم يكن وقف ولا ليقيم لسكنائه  
بتأويل الملك نعم لو استأجر الحصة المذكورة لنفسه بقطع النظر عما جددته مما هو مملوك له  
خاصة على الوجه السابق توضحه أو أخرج جميع المالك من قبله وأجاز قيم المفقود فما  
يصيب حصة المفقود على الوجه السابق يحفظه القيم له كباقي ماله وما يصيب الشريف  
ياخذه لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مديرية قناني ٢٥ رجب سنة ٩٩ مضمونها  
تقدم هذا العرض من نفوسة بنت علي من ناحية قناني بانه في سنة ٩١ كان والدها  
اجرى العقد عليها من يدعي اسمعيل بن ابراهيم وقبل الدخول بها غاب عن بلده ولم يعد الى  
الآن ولمضي ما يقارب الثمان سنوات وعدم علمها بكونه حيا او ميتا واحتياجهما من يتفق  
عليها تلتبس فسخ العقد لتسعى على زواجها وبمكاتبة حضرة قاضي أفندي المديرية بالنظر  
في ذلك شرعا أفيد من حضرته بانه في مذهب الامام الاعظم رضي الله عنه الذي قطب  
مدار بناء الاحكام الشرعية عليه ان ذلك لا يكون الا بعد مضي تسعين سنة او موت  
أقران الغائب او تقويص الرأي فيها الى المحاكم او الاقضاء فيها عند الضرورة على مذهب  
الامام مالك رضي الله عنه الى آخر ما قاله في التماس الاستفتاء من سيادتك عن هذه  
المحادثة فبناء عليه وكون هذه المسئلة من المواد المهمة المقتضى النظر فيها بعرفة  
حضر تسكم واجراء ما يستوجب حفظ شؤون الشريعة لزم تحريره اصدور الاقضاء من قبل  
جلالتكم في هذه المسئلة لا تباع الاجراء على مقتضاها فيما عاينها (اجاب) علم ما بشرح  
حضر تسكم وما تضمنته افادته حضرة قاضي المديرية شرعا على العرض المقدم من نفوسة  
والذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة انه لا يتعرض لفسخ نكاح هذه المرأة من  
زوجها بعد دوره صحيحا بمجرد غيبة زوجها وقدمه مدة الثمان سنين المذكورة ما لم يثبت  
موته بالبينة الشرعية او يحكم بموته بموت اقرانه بطريقه الشرعي ولو كانت هذه المرأة  
محتاجة الى النفقة عندنا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ديوان الحفانية في غاية ش  
سنة ٩٩ مضمونها تؤمل انه بعد احاطة حضر تسكم بما توضيح بالاوراق وشرح سعادة قاضي  
افندي مصر المسطر على احداها المؤرخ ٢٥ ش سنة ٩٩ في شأن اولاد وعائلة علي حسين



العسكري الغائب بالسودان من ثبوت وكالة كرى احد اعا عنهم في تاجير اطيان  
المذكور مع ثبوت وجودهم وما افاد به حضرة قاضي نغرد ميلاط من انه ليس لهم حق  
التصرف فيما يملكه حيث لا تعلم حياته ولا وفاته وان ينظر في ذلك المجلس الحسبي  
لنصب قيم على الغائب المذكور ليحفظ ما يملكه ويجري ما يلزم لجهته بحسب ما تقتضيه  
المصلحة وما افاده المجلس الحسبي من ان لا تحتل به نص فيها على اقامة القوام على الغائب  
يكرم بورد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم  
الشرعي في هذه المادة انه اولا ينظر في حالة على حسين العسكري الغائب بالسودان  
صاحب الاطيان التي يراد التصرف فيها بالايجار وقبض الاجرة فان كانت حياته  
معلومة وجهته لم يكن مفقودا ثم ان كان قبل سفره اذن شخص من عائلته او غيرهم  
بالتصرف المذكور ومباشرة حال الارض يكون هذا الاذن باقيا وليس للمستأجرين  
الامتناع عن التسليم للأذن في ذلك وان لم يكن له مأذون من قبله فيما ذكر يستطلع  
رأى المالك في محل وجوده وما يام به يتبعه وان لم تعلم حياته ولا مونه ولا مكانه فكذلك  
ينظر هل اذن لاحد بما ذكر قبل نقده فان كان حصل ذلك وترك ارضه في يد احد من  
عائلته او غيرهم استقر الامر على ما كان ولمن ذكر حفظ الارض واجارتها وقبض اجرتها  
الى ان يظهر حاله وان لم يوجد شيء من ذلك اقام القاضي قيما عليه ليحفظ ماله ويؤجر ارضه  
ويقبض غلاتها ثم عند وصول غلة هذه الارض لمن له قبضها فن تكون نفقته واجبة على  
هذا الغائب شرعا من الزوجة وقرابة الاولاد ايام القاضي من بيده الاجرة التي هي من  
جنس النفقة بالاتفاق منها عليه بشرطه والاحفظت لما امكنها والله تعالى اعلم

## \* (كتاب الشركة) \*

(سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة ولهم اموال واطيان زراعة مشتركة بينهم صاروا  
يعملون فيها فزادت الاموال والاطيان ومنهم واحد متصرف باذن الباقيين اراد ان يختص  
ببعض الاطيان دون اخوته فهل لا يجاب لذلك ويكون جميع ما يديهم من الاصول  
والزائد بينهم حيث كان مكتوبا باسم الجميع واذا ورث احد منهم مالا عن بنته وعمل فيه  
وزاد يكون الموروث وما زاد منه مسكالا خاصة لا يشاركه فيه احد اخوته حيث كان  
مميزا (اجاب) يقسم جميع ما تحصل من غناء الاطيان والاموال بينهم سوية حيث كان  
الاصل مشترك بينهم كذلك ولا يختص المتصرف بشيء زائد عن اخوته بدون مخصص  
شرعي وما ورثه احد منهم عن بنته فهو مختص بنمائه كاصله والله تعالى اعلم (سئل) في  
اخوين في معيشة واحدة ويبداهما مال مشترك بالسوية بينهم ما وهما متصرفان فيه ثم  
مات احد الاخوين المذكورين عن اولاد ومكث الحي مع اولاد اخيه في معيشة واحدة  
كما كان ابوهم وزاد المال ونما ثم اراد احد الاولاد العزلة وهو بالغ كبير يكتسب مع

عنه وأخذ ما يخصه ففعله الع من غاء المال المشترك بعدموت الاب وأراد الاختصاص به  
 فهل لا يجب لذلك بدون بينة شرعية تثبت دعواه الاختصاص (اجاب) اذا ثبت  
 ما ذكره وكان الجميع واضعين ايديهم على ما ذكر لا يجب مدعى الاختصاص لدعواه الا  
 بينة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد وخلف لهم تركه من  
 ارض ومواش وغير ذلك ثم بعد ذلك مات اثنان من الاخوة وخلفوا اولاد وبقي الامر على  
 ما كان عليه من قبل وصار الع واولاده واولاد الاخوين يداوا واحدة في الداخل  
 والخارج ثم ولو احد اولاد الاخوة على العائلة والمصاريف وصار الجميع يكتسبون  
 ويضعون ما يتحصل من المكاسب وغيرها تحت يد المتولي للمصرف فميت الاشياء وزادت  
 بسبب سعي الجميع فهل اذا اراد احد الورثة القسمة يجب لذلك وتقسيم التركة مشاعة  
 بين الجميع واذا ادعى المتصرف المرقوم اختصاصه بأشياء معينة وان له معزولة  
 وان هذه الاشياء من غناء تلك المعزولة يقبل قوله في ذلك والحال انه لم ينفرد عن العائلة  
 بشئ بل الموجودات بأسرها تعلق بالجميع (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة  
 الميت الاول ونصيب من مات منهم يقسم بين ورثته بحكم الفريضة وليس للمتصرف  
 المذكور الاختصاص بشئ من ذلك بدون محض شرعي ولا يقبل قوله فيما هو بيد  
 الجميع اماما هو في يده بانفراده وادعى اختصاصه به فالقول له في ذلك بينه وعلى مدعى  
 الاشتراك اثباته بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة  
 اولاد ذكر وترك فدانين وثلاثة ارباع فدان من ارض الزراعة فباعوا فداناً وثلاثة  
 ارباع فدان فيما طلب منهم من الاموال الاميرية وأبقوا فداناً واحداً ثم مات احد الاولاد  
 عن ابن صغير اندرج في معيشة عمه الى ان بلغ وزوجه وصار ينفقان عليه وعلى زوجته  
 من كسبهما ما يلزم لهما من كل وكسوة فهل اذا طلب ابن الاخ القسمة وكان عمه جدداً  
 اطمينا ومواشي بسبب سعيهما الخاص بهما وأراد أن يقاسمهما فيما جدداه من  
 الاطيان والمواشي لا يجب لذلك وليس له الا ما كان مخلفاً عن والده (اجاب) ما حصله  
 الاخوان بسعيهما لنفسيهما بعد وفاة أخيهم مالك لهما الا يشاركهما ابن الاخ فيه حيث  
 كان تابعاً لهما وفي عائلتهما لان ما تحصل بسعيهما لم يكن غناءً مشترك بينهما وبين ابيه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ابنين خرجا من عند ابيهما وسكنوا في بلدة وصار كل منهما  
 يكتسب حتى حصل لهما لا وعقار اودواب ثم ان اباهما ما افتقر وصار عاجزاً اعى فأتوا به  
 عندهما وصار في عائلتهما وعلى مائدتهم ما ياكل ويشرب ولا كسب له اصلاً فهل اذا أراد  
 الاب ان يستولي على ما بيدهما مما كتسباه متعللاً انه مادام حياً لا يكون لهما مال عنده  
 لا يكون له ذلك ولا عبرة بتعلله ويكون جميع كسبهما لهما خاصة والحال هذه (اجاب)  
 اذا عجز الاب وصار في عائلة ابنيه لا يكون له استحقاق فيما بيدهما والحال ما ذكر والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين متراو كين ومتفاوضين وتراو كهما وتفاوضهما معلوم

ذى القعدة  
 سنة ١٢٦٤

٢٠

٢١

٢٢

لاهر بلدهما بحيث لم يكن لاحدهما مال غير ما به حصا حبه وصار كل منهما يشتري واحدهما مقيم في الصعيد والآخر يحضر المحروسة ويشترى بضائع ويرسلها لاخيه لبيعها ويرسل ثمنها او يرسل بضائع من غلال وسمن وغير ذلك لتباع ويدفع ثمن ذلك فيما عليهما من الدين واستمر على ذلك مدة حتى مات الاخ المقيم في الصعيد وبقي من ثمن البضائع مبلغ من الدين لم يدفع لار بابه فهل حيث كان الدين بسبب الشركة المذكورة يكون لار بابه اخذه من جميع المال المشترك ولا يختص به من باشر شراء البضائع من الاخوين الشرعيين وهل حيث كانا متفاوضين ومتراكين وترتب على احدهما دين بسبب التجارة يلزم الآخر (اجاب) اذا توفرت شرائط المفاوضة فكل دين لزم احد الشرعيين بنحو تجارة يطالب به الآخر فيؤخذ من تركته مقدما على الميراث لتضمنها الكفالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين ذكرين احدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى البالغ على جميع التركة وصار يتصرف فيها بغير وصاية فهلكت التركة تحت يده ثم صار يتجروا ويكتسبوا اخوه القاصر يجري عنه في البيت وامر المعاش ويساعده والحال انهما في معدنة واحدة وبقيت على ذلك مدة من الزمان ثم بعد بلوغ القاصر بمدة من السنين اراد الحساب مع اخيه وطلب ما يخصه من تركة والده فادعى اخوه المتولى هلاك التركة وان جميع ما تحصل من التجارة وانه لا يستحق من المتحصل شيأ فهل لا يقبل قوله ودعواه الهلاك وهل يكون نصيب القاصر مضمونا عليه حيث تصرف في التركة بغير وصاية من الميت او القاضي وهل يكون المحاصل من الكسب بينهما حيث ان المعيشة واحدة وان جميع ما حصل بكسبهما (اجاب) ما هلك من مال القاصر بعد استيلاء اخيه عليه وتصرفه فيه بدون ولاية شرعية مضمون عليه وحيث كان القاصر في عائلة اخيه ومعيناله لا يكون له قسمة البالغ فيما حصله بكسبه ولو باعانة اخيه الذي في عائلته والله تعالى اعلم (سئل) في شرعيين شركة مغاوضة باع احدهما بعض عروض الشركة وقبض ثمنه بحضرة شريكه ووضعه في الكيس وجعله في جيبه ثم فنش عليه فلم يجده ثم بعد مدة اخذواهم من رأس مال الشركة ليستري بها عروض الشركة ووضعهما في الكيس وجعلها في جيبه وبات مع اخي شريكه ثم فنش على الكيس فلم يجده فهل والحال هذه يكون ماضاع او لا وثنا عليهما على حسب الشركة ولا يكون ذلك على الشريك الذي ضاع منه وحده (اجاب) يصدق الشريك فيما هلك بيده من مال الشركة بميمنه اذا لم يوجد منه تقرير في الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور بالغين ومن جلة تركته بعض نقود معلومة القدر فوضع احدهم يده على النقود وصار الكل في معيشة واحدة مدة وكل ما تحصل من كسبهم خارجا عن النقود يشترون به مواشي وغيرها وليس لاحدهم كسب مميز عن الآخر فاشترى احدهم الذي تحت يده النقود بعض مواشي

١٢٦٤

٢٢

١٢٦٤

٢٦

١٢٦٤

٢٧

ذی الحجة

سنة

٢٣

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

١٣

١٢٦٤

محرم

١٦

١٢٦٥

وارض زراعة وكتبها باسم زوجته من المال المشترك فهل اذا انكر النكود وجدها ثم بعد ذلك اقر واعترف بها وادعى انه صرفها على العائلة لا يصدق في ذلك بعد نكوله وجوده لذلك ويكون لهم محاسبته عليها (اجاب) يضمن الزوج نصيب شركائه مما دفعه من المال المشترك في ثمن ما اشترى لزوجته على الوجه المذكور ولا يقبل قوله في صرف ما بيده ولوما دوناه به مدجوده ما كان بيده وادعى صرفه لصيرورته غاصبا بجهود اصله والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما أمتعة من دور ومواس وغيرهما من كسبهما معا فإراد أحدهما القسمة فذعه أخوه من أخذ حقه متعللا بأنه كان حصل بينهما قسمة سابقا ثم خلطا واصطالحا على أن لكل منهما النصف مادام معا وإذا أراد أحدهما العزلة فلا شيء له فهل لا عبرة بهذا الشرط ويقسم جميع ما كان بايديهما سووية حيث كان الكسب واحدا ولم يكن لكل منهما كسب خاص به وحده دون أخيه (اجاب) نعم يقسم المال المذكور بينهما مناصفة حيث كان مشتركا بينهما ولا عبرة بتعلل أحدهما بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين ولم يترك شيئا يورث عنه شرعا فذهب أحدهما إلى مصر واشتغل بالخدمة واشتغل الابن الثاني بالزراعة والتجارة وحصل بكسبه أموالا كثيرة ثم ذهب إليه الاخ الذي كان بمصر ومكث عنده وصار في عائلته ثم مات الاخ الذي حاز الاموال وهو منفرد وحده عن ابن فاراد العلم مقاسمة ابن أخيه فيما تركه والده فهل لا يجاب العلم لذلك حيث كان ما بيد الابن من كسب والده وحده دون العلم المذكور ولم يكن من غناء مال مشترك بين الاخوين المذكورين (اجاب) لا يكون للعلم الذي كان في عائلة أخيه مشاركة ابن أخيه فيما لو والده من الاموال التي حصلها بكسبه خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات أبوهم عن تركة واستمروا في معيشة واحدة ثم مات اثنان منهم أحدهما مات عن اولاد بالغين والآخر مات عن ولد بالغ وبقى الاولاد مع عهدهم في معيشة وصاروا يعولون في المال حتى زاد ونما والمال تحت ايديهم جميعا ولا يتميز كسب أحدهم عن البقية فهل اذا ارادوا القسمة يكون للعلم الثلث في التركة كلها ونماؤها ولاولاد احد الاخوين الميتين الثلث في الجميع كذلك ولولدا الاخ الآخر الميت كذلك وليس لاحد الاولاد ان يختص بشئ من التركة كلها ونماؤها ولو كان اكبر رأيا واكثر تصرفا ولا يصدق في دعواه الاختصاص الابينة تشهد له بأنه مختص به بهية وارث مثلا ولا يكون القول قوله في ذلك بدون بينة واذا تعلل بان باقى الورثة اقرروا بأنه للاحق لهم في التركة المذكورة والمحال ان الاقرار المذكور كان بالا كراه بالحبس المديد لا يعتبر ولا يصح ولهم الرجوع عليه بعد زوال الاكراه حيث كان ثابتا بالبينة الشرعية واذا ادعى انهم اسقطوا حقهم في التركة المذكورة وبرؤء عنها لا يصح ولا يسقط حقهم لاسيما اذا كان الاسقاط المذكور مع الاكراه (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين الورثة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ مما في ايديهم بدون



٢٠

١٢٦٥

صفر

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

مطلب في عمارة أحد  
الشريكين ما لا يقبل  
القسمة وما قيل في ذلك

مخفف شرعي وإذا تحقق في الإكراه الشرعي على الإقرار لا يصح كما لا يصح إسقاط الوارث  
حقه من الشركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاده في معيشة واحدة قدم واحدا  
منهم لا يقوم مقامه في سداد المطالب المطالبة منه والآن يريد الابن المذکور أن يقاسم  
والده في ماله ومناعه دون أخوته فهل لا يجب الابن لذلك ولا حق له في مال والده مادام  
حيًا ولا في طين زراعتة (أجاب) ليس للابن الذي في عائلة أبيه مقاسمة الأب فيما بيده من  
ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مع والده في معيشة واحدة وما ذون له من قبل  
والده بالتصرف على زراعتة والده وشيرجته وغير ذلك ثم تشارك مع والده في إدارة  
معصرة ودفع دراهم حصة من يده لإدارة المعصرة ودفع والده كذلك وصارت إدارة  
المعصرة على سبيل الشركة مدة من الزمن حتى توفي الرجل المذکور بعد وفاة والده بنحو  
ثلاثة أيام فهل ما يخص الرجل المذکور في المعصرة شركة والده من أصل ورثه وما وجد  
بمحل الرجل المذکور الخاص به من نفديه وغيرها وما وجد مكتتبًا باسمه خاصة دون اسم  
والده من دين على شخص ثابت يكون جميع ذلك شركة عن الرجل المذکور لورثته خاصة  
ولا دخل لورثة والده فيه حيث كان مشاركًا له في حال حياته أو يكون جميع ذلك شركة عن  
والده نظرًا لكونه كان معه في معيشة واحدة وجميع ما يلزمه هو وعياله من مأكول ومشرب  
وكسوة والده (أجاب) إذا ثبت وارث الابن اختصاص مورثه بشيء معلوم بوجه  
شرعي يكوّن ميراثًا عنه والا كان جميعه لوارث أبيه حيث كان في عائلته ومعيناه  
ولم يكن للابن مال سابق واتحدت صنعتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين  
في ساقية فبعد مدة من السنين انهدم بعضها وارتدمت وحصل لبعض الشركاء عذر فغاب  
عن البلد مدة من السنين ثم رجع فوجد بقية الشركاء بنوا ما انهدم منها وأشر كوا معهم  
في تجديد ما انهدم منها جماعة من غير الشركاء بغير إذن الغائب واستولوا عليها وأداروها  
فهل إذا طلب الشريك الذي كان غائبًا حقه في الساقية المذكورة يجب لذلك وهل  
يلزمه دفع ما يخصه في الكفاة التي صرفها الشركاء في بناء ما انهدم من الساقية على قدر  
حصته (أجاب) للشريك المذکور طلب حصته في الساقية المذكورة ولا يكون تعمير  
بعض الشركاء الساقية مانعًا له من أخذ حصته منها بعد حضوره وليس لمن عمر الساقية  
الرجوع على الشريك الغائب بما نفقه في بناء حصته الغائب حيث كان بدون أدنه  
وبدون إذن القاضي عند امتناعه على أحد قولين مقتضى بهما كما يستفاد من تنقيح  
الحامدية في أواخر الشركة والذي مال إليه صاحب التنقيح المذکور في حاشيته رد المختار  
من الشركة عدم الرجوع في عمارة أحد الشريكين ما لا يقبل القسمة بدون إذن شريكه  
والقاضي لعدم اضطراره لكون الشريك يجبر على العمارة معه فيما لا يقبل القسمة والذي  
أقرب في الخبرية من القسمة أنه إذا انفق أحد من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون  
متبرعًا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع العصولين وجعل الفتوى

عليه في الولوالجية اه قال في التنقيح فان جل على ظاهره من عدم اشتراط امر القاضي  
فهو قول آخر مقتى به فيكون في المسئلة قولان صحيحان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف اه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اولاده في معيشة وفي عائلة واحدة فتصرف احده  
اولاده في مال ابيه في حياته بالبيع والشراء فاشترى الولد المذ كور عقارا من مال ابيه  
واراد اختصاصه به هو واخوته فهل لا يكون لهم ذلك بل يكون للعقار المذ كور ملكا  
لابيهم حيث لم يكن لهم مال مخصوص بهم (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال ابيهم  
ومعينين له يكون جميع متحصل من الكسب لابيهم وليس لهم الاختصاص بشئ بدون  
مخصص شرعي وما اشتراه الولد المذ كور ودفع ثمنه من مال ابيه ان كان شراؤه لابييه باذنه  
لا يكون له واخوته الاختصاص به بدون وجه بل هو خاص بالاب وان كان شراؤه  
لنفسه واخوته ودفع ثمنه من مال ابيه بلاذنه يكون خاصا به واخوته وبذل الثمن  
مضمون للاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترك مع رجلين على قدر من الدراهم  
والعامل في الدراهم الرجلان المذ كوران ومضت مدة من الزمان على ذلك الى أن توفي  
العاقدم معهما فارادت ورثة المتوفى اخذ مال مورثهم منهما الا ان فامتنع كل منهما متعللا  
بان العامل في مال الشركة الاخر منهما وان المال في يده فهل للورثة اخذ حصة مورثهم  
من مال الشركة منهما انصافا قهرا عنهما والحال هذه حيث ثبت قبضهما له ولم يتحقق  
اختصاص أحدهما بكون المال في يده (اجاب) يؤمر من بيده مال المتوفى بدفعه لوارثه  
بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين نشأ في تربية والديهما  
ثم كبرا وصارا يعملان مع والدهما ويتعاطيان معه بالبيع والشراء وغير ذلك من اسباب  
التكسب مدة طويلة فتحصل بكسبهما مع ابيهما مال من نقود وعروض ومواش وغير  
ذلك ولم يتميز كسب أحدهما عن مال ابيه ثم صارا كبرا بنيه يتصرف في المال في حياة  
ابيه مدة من الزمن ويأخذ من المال ويشترى عقارا لنفسه وغير ذلك بغير اطلاع اخيه  
وابيه ثم مات أبوهما عنهما وعن بنت له وزوجته ام أولاده فغضب الاخ غير المتصرف  
وخرج ولم يأخذ من أخيه شيئا من المال فاستمر الاخ الكبير واضععا يده على المال  
يتصرف فيه الجميع باذنهم ويشترى منه أمتعة ونحاسا وبها ثم وغير ذلك لنفسه الى أن  
مات عن اولاد منهم بنت بالغة والباقي قصر فهل يقسم جميع المال بين جميع وورثة الاب  
الميت او لا حيث كان متحصلا من كسب الاخوين المذ كورين مع ابيهما وهما في معيشة  
ومن جملة عائلته ومعينان له ولا يمنع من قسمته على هذا الوجه كونه غاورا في يد الاخ  
المتصرف بعد موت ابيه بعمله فيه مدة لا سيما وقد كان مفوضا له من قبل الاب والورثة في  
حياة ابيه وبعد موته بالتصرف في المال بما يراه وماذا يكون الحكم في العقار الذي  
اشتراه الاخ المتصرف لنفسه من المال بدون اذن اخيه وابيه في حياة ابيه وبعد موته  
واذا ادعت البنت او وكيلها التقيم على القصر بان جميع ما كان تحت يد الاخ المتصرف

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٦٥

من المال ملكه خاصة وأنه من خالص كسبه وادعى الاخ الحي انه مشترك بداعي انه  
تحصل من كسب الاخوين مع ابيهما على الوجه المذكور وانه مال الاب واقام كل على  
دعواه بينة تقدم بينة الاخ الحي على دعواه ويقضى بالشركة في المال جـ بـ را على ورثة  
الاخ او تقدم بينة البنت المذكورة والوكيل المذكور على دعواه المذكورة (اجاب)  
يقسم المال المذكور بين جميع ورثة الاب بالقرض والتعصيب حيث كان حاصـ لا بعمل  
الاب في حياته مع ابيه على الوجه المذكور عند تحقق ذلك بالوجه الشرعي وما نـ واذا  
بعل الابن المذكور فيه بعدم موته ابيه يقسم بينهم كذلك على الوجه المذكور ولا يكون عمل  
الابن فيه بعدم موته ابيه ما نـ من قسمة النماء بين ورثة الاب قسمة الميراث ولاحق  
للأبنين فيه بالعمل مع الاب في حياته سوى ما يخصهما عن الاب بجهة الارث لكونهما  
والمال هذه معينين للاب فيما يصنع حتى لو غرس أحدهما شجرة كانت لابيه كما صرح  
بذلك علما وثنا وتقدم بينة الاخ الحي المخارج على دعواه بالشركة في المال على الوجه  
المذكور اذا أقامها وطابقت الدعوى على بينة سائر ورثة اخيه ذى اليد وقت موته  
الشاهدة لهم باختصاص مورثهم بما كان تحت يده من المال عند التعارض واذا اشترى  
الاخ المتصرف عقار لنفسه في حياة ابيه او بعد موته ودفع الثمن من المال بدون اذن  
وقع الشراء له وعليه ضمان نصيب باقي الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
أولاده المذكور البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش  
وأطيان زراعة ونحاس وغير ذلك واستمر الجميع في معيشة واحدة مدة من السنين  
وصار كبير الاخوة هو المتصرف على العائلة فزادت التركة ونمت غنوا كثيرا ثم مات  
الاخ المتصرف عن اولاده المذكور فاستمر واهل اعمامهم في المعيشة وأقام الاعمام  
الاكبر من اولاد اخيه مقام والده في التصرف على العائلة فهل اذا ارادوا القسمة  
الآن واراد اولاد الاخ المذكور الاختصاص بجميع ما كان بيد والدهم لا يجابون  
لذلك بل تقسم جميع التركة مع غنوها وزيادتها بين سائر ورثة الاب بالطريق الشرعي  
ويكون لاولاد الاخ اخذ ما يخص والدهم فقط حيث لم تقع قسمة أصلا ولم يختص كل  
منهم بشئ وحده دون الآخر (اجاب) تقسم التركة وغنواؤها بين جميع ورثة الميت  
اولا ومن مات عن وارث يكون نصيبه له وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ زائد عما  
يخصه من المال الذي بأيديهم بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة  
اخوة في معيشة واحدة مات أحدهم عن بنت له وبقي المال مشترك من غير قسمة مدة  
فاشترى الاخوة الاحياء بعض مواش لانفسهم ودفعوا ذلك من كسبهم الذي تحصل  
لهم من الزراعة بعدم موت اخيه ثم ارادوا القسمة فهل يكون ما اشتروه من البهائم  
لانفسهم من مالهم بعدم موت اخيه لهم خاصة ولاحق لبنت الميت في ذلك واذا كان  
لاحدهم ابنان في معيشة ابيهما وعمهما وتزوجا بغيرهم من المال المشترك بين ابيهما وعمهما

جمادى الاولى

٧ ١٢٦٥

ودفعه الاب مع باقى اخوته من المال المشترك صلته ومروفا ثم اراد احدا الاخوة الرجوع  
على الاب او ابنيه بنصيبه من المال المذكور لا يجاب لذلك حيث دفع كل منهم متطوعا  
بما دفعه من المال لا سيما ولم يكن دفع ذلك باذن احدهما بل دفعوا ذلك متطوعين به صلة  
ومعروفاهما حيث كانا مساعدين للكل فى امر المعاش (اجاب) ليس للبنت المذكورة  
مشاركة اعمامها فيما ثبت اختصاصهم به من المال الذى بايدىهم بدون وجه شرعى ولا  
رجوع على الابنين المذكورين بما دفع عنهم من الصداق على الوجه المذكور والله  
تعالى اعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة واحدة صار ايكسبان سوية حتى صار لهما  
مال مشترك بينهما من كسبهما وبعض ارض زراعة وليس لاحدهما كسب مميز عن  
الاخر ثم مات كل من الاخوين عن اولاد ذكر فطلب اولاد احدا الاخوين قسمة المال  
المشترك بينهم وبين اولادهم مناصفة فهل يجابون لذلك واذا اراد اولاد احدا الاخوين  
الاختصاص بشئ زائد عن اولادهم لا يجابون لذلك حيث لم يكن لا يهيم كسب مميز  
عنهم (اجاب) حيث كان الاخوان فى معيشة واحدة واخذوا فى الاكتساب سوية  
وتحصل بكسبهما اموال ولا تميز لاحد الكسبين عن الاخر كان جميع ما بايدىهما معا  
تحصل بن كسبهما بينهما سوية ونصيب من مات منهما لوارثه وليس لاولاد احدهما  
الاختصاص بشئ زائد من ذلك بلا خصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة فى  
معيشة واحدة حصلوا مالا ودواب وعقارا بكسبهم وزراعتهم تمازجوا مع بعضهم  
وترافعوا الذى قاضى بلدهم وثبت لديه بعض اشياء مشتركة للجميع بمقتضى شهادة  
البينة وبالتصديق فهل يكون لكل واحد اخذ نصيبه من ذلك وليس اكبر الاخوة  
الاستيلاء عليه ومنعهم من ذلك واذا صرف احدا الاخوة شيئا من المال المشترك  
واستهلكه فى مصالح نفسه خاصة يكون ضامنا لنصيب اخوته واذا ادعى بدين لانا  
واراد حسبانها على اخوته بدون وجه شرعى لا يكون له ذلك ولا يقبل منه (اجاب)  
ما تحصل بكسب الاخوة يقيم بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد  
عن نصيبه بدون خصص شرعى وما استهلكه احدهم من المال المشترك مضمون على  
من استهلكه نصيب شركائه فيه وليس لاحدهم حساب ما ادعى من الدين على اخويه  
بدون طريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة اربعة نشؤا فى معيشة واحدة  
واستمروا على هذه الحال وهم من اهل الاكتساب مدة من السنين فتحصل عندهم  
بكسبهم مال من نقود وعروض ومواش وعقار وغير ذلك واحدهم هو المتصرف برأى  
الباقى واطلاعهم فأتى المتصرف عن اخوته الثلاثة احدهم الاب والباقي شقيقان  
فبقيت الاخوة الثلاثة فى معيشة واحدة كالاول مدة من السنين وتصادقوا جميعا  
بعد موت الاخ المتصرف المذكور على أن كامل ما عندهم وتحت يدهم من النقود  
والعروض والمواشي والعقار الموروث وغير الموروث مشترك بينهم لكل واحد

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٢



منهم الثلث في جميع ما يديهم وأشهدوا على أنفسهم بذلك طائعين مختارين بعد بيان ما تحت أيديهم من العقار وغيره البيان السكافي بموجب وثائق بختم كل وبينته شرعية ثم مات المتصدقون جميعا عن ورثة فهل يعمل بالمصادقة التي وقعت بينهم على الوجه المذكور ويعامل كل واحد منهم باقراره بالثلث لانه في ما تحت أيديهم ويكون نصيب كل من مات منهم لوارثه وليس لوارث احدهم الاختصاص بشئ مما وقعت فيه المصادقة على الوجه المذكور لاسيما وجب المال تحت يد المتصدقين قبل التصديق وبعده ولم يوجد ما يبطل المصادقة بعد ذلك الى وقت موتهم من وثائق شرعية تخالف الوثائق المذكورة ويتضي لوارث كل بالثلث الذي لمورثه حيث ادعى ملك الثلث لمورثه بالاكتساب والسعي وثبتت المصادقة على الوجه المذكور (اجاب) اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال يكون نصيب كل من الاخوة الثلاثة لوارثه وليس لوارث احدهم أخذ شئ ذائد عما لمورثه من المال المشترك الذي كان بأيدي المورثين المقرين بان لكل فيه الثلث حيث ثبت الاقرار مستحجا للشرائطه ولم يوجد ما يبطله بالوجه الشرعي ولا ينافي هذا ما ذكره كافي الاشياء وشرحها لمبة الله افندي البعلبي من الاقرار من أن الاقرار بالبحال باطل حيث قيد ذلك بان يكون محال من كل وجه ومثله في الاشياء بقوله لو مات عن ابن و بنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية قال اقرار باطل وقيد الشارح المذكور بقوله قيل ينبغي صحة الاقرار والمحال هذه ما لم يرد في اقراره بالاث لا اذ يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاجازة أو غيرها مع وجود التملك كما هو ظاهر لان في حادثتنا تصادق الاخوة الثلاثة بعدموت الاخ الشقيق لاثنتين منهم بان جميع الموروث وغيره مشترك بينهم اثلاثا ولم يقيده بكونه بالاث فلم يتحقق استثناءه من كل وجه لاحتمال ايلولة قيراطين من ذلك للاخ لا بطريق شرعي من طرق التملك وان كان مقتضى الميراث الشرعي ان يكون ذلك بينهم ارباعا لاختصاص نصيب الميت وهو الربع باخويه الشقيقين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد كور في معيشة أبيهم وعائلته صاروا يتعاطون زراعة أرضه وغيرها ويتكسبون في حياة والدهم وجميع ما تحصل بمنزل والدهم ويده الى أن توفي والدهم عنهم وعن غيرهم من الورثة فاستمروا على ما كانوا في معيشة واحدة ينجون ما كان يسد والدهم من المال ثم توفي أحدهم فهل يقسم جميع المال بين ورثة الاب ذكورهم واناثم على حسب الفرصة وليس لاحد الاولاد الاختصاص بشئ ويقسم الجميع بين الذين كانوا يتكسبون في حياة والدهم والدم وبين باقي الورثة واذا عمل الاباء بانهم كانوا يتكسبون في حياة الوالد وأرادوا حرمان باقي الورثة لا يجابون (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة الاب فإصاب كل واحد يكون لوارثه بعده وما حصله الاولاد المذكورون بعدموت أبيهم بهلهم في المال المشترك ان كان ذلك لانفسهم خاصة

١٢٦٥

١٥

مطلب الاقرار بالبحال  
باطل اذا كان محالا  
من كل وجه

١٢٦٥

١٨

بدون اذن باقي الورثة يكون لهم دون الباقي ويكونون ضامنين لانصبا باقى الورثة من  
 أصل الموروث وان كان ذلك للجميع باذن الباقي يكون ما تحصل مشتركاً بين الكل  
 كاصله وليس لاحدهم الاختصاص بشئ من ذلك بدون مخصص شرعى حيث كان  
 المحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن ابن بالغ  
 كبير وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً فضم الابن البالغ القاصر وصار  
 يكتسب وحده وجميع ما كتسبه يجده مواسى وأمتعة لنفسه خاصة وهو في يده وهناك  
 بيعة تشهد بذلك فهل يكون جميع ما كتسبه الاخ البالغ له خاصة وليس للاخ القاصر  
 فيه شئ حيث ثبت بالبيعة الشرعية (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة  
 وما جده الابن المذکور لنفسه من كسبه الخاص به يكون له خاصة لا يشاركه فيه باقى  
 الورثة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا  
 واناثاً وترك ما يورث عنه شرعاً فاستمرت الذكور والاناث في معيشة واحدة مدة من  
 الزمان فما المال وزاد بنفسه عن تركة والدهم فهل اذا أرادت الذكور الاختصاص  
 بما زاد ونما من المال المشترك لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت وما نأمنه  
 على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة  
 وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد من ذلك بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك تركة من عقار ونقد ومواس ونحاس وفرش  
 وملبوس وترا كيب شبكات وغير ذلك فوضع اكبر الابنتين يده على تركة أبيهما وأمه  
 ولم تقسم الى الآن ويريد اكبر الابنتين ان يدفع لاختيه في نظير نصيبه من تركة أبيه وأمه  
 بضاعة وان يحوله بذمات على اناس من اصل مال تجارة الابن الكبير الخاصة به فهل  
 لا يجبر الاخ الآخر على قبول ذلك وله ان يطالبه بما يخصه من تركة أبيه وأمه ويقسمها  
 سوياً بينهما حيث لا وارث سواهما (اجاب) نعم لا يجبر الاخ على ما ذكر وله اخذ  
 ما خصه من تركة أبيه وأمه جبراً على اخيه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
 شريكين في مال بينهما شركة ملك ورثاه عن أبيهما نساء وأصلاً فغضب احدهما من  
 اخيه وخرج ولم يقسم بينهما وبين اخيه فقصرف الاخ الآخر في بعض المال وبني منه  
 امكنة لنفسه وجهاز يذله واشترى لها ذلك الجهاز منه وذلك كله بدون اذن اخيه ثم  
 مات الاخ المتصرف المذکور عن ورثة غير اخيه فهل يكون لاختيه الحى حسابان نصيبه  
 من المال المذکور حيث تصرف في المال المشترك وأخذ بعضه بلا اذن شريكه ويكون  
 للاخ اخذ نصيبه من المتصرف من تركة اخيه الخاصة به وليس لورثة الميت منع العلم من  
 اخذ نصيبه مما صرفه اخوه في البناء لنفسه وفي تجهيز ابنته (اجاب) نعم لا (سئل) المذکور  
 المحاسبة بما استولى عليه اخوه المتوفى من المال المشترك وضرفه في البناء والجهاز حيث  
 كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل في ذيل أبيه وعيشته من صغره

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٥

جادی الثانية

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

صار يتجر في مال أبيه اعانة له ويكتسب مدة ثم مات الابن عن أبيه وعن وارث وكان بيده بعض مال من مال الاب فهل يكون جميع ما يبد الابن للاب حيث كان في عيال أبيه وفي معيشته وليس للابن فيه شيء ولا وارثه من بعده (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه وفي معيشته ومعيناته كما هو مذكور يكون جميع ما تحصل بكسبه لابييه حيث اتحدت الصنعة ولم يكن للابن مال سابق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة يكتسبون معه بالزراعة وغيرها وهو يملك مواشي فاراد أحد الاولاد ان يختص بشيء من المواشي متعللاً بانها من كسبه الذي اكتسبه وادخله في العائلة وهو مع والده وفي عائلته ولم يثبت ذلك بطريق شرعي فهل لا يجاب لذلك شرعاً بل يكون جميع ما اكتسبه الابن لوالده ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيناته لا يكون له فيما تحصل من الكسب شيء ويكون الجميع لوالده حيث لم يثبت الابن اختصاصه بشيء بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تربي في عائلة جده أبي أبيه وعلى مائته بعد موت أبيه وهو صغير وصار يعاون جده في أرض زراعته وفي سفينة هو وشريكه وزوجه امرأة فاراد ان يزارع جده ويطلب له بحصته بمعاونة فيه في أرض الزراعة وفي السفينة المشتركة بين الجد وبين شريكه التي كان يعاون فيها أيضاً فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبته بشيء من ذلك حيث كان في عائلة جده يعاونه وبها كل ويشرب على مائته ولا مال له أصلاً وما الحكم (اجاب) اذا كان الرجل المذكور في عائلة جده ومعيشتهم لا يكون له مقاسمة جده فيما يبد من الاموال لكونه والحال هذه معيناته والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اتفقا على فتح دكان يجلس احدهما فيه للبيع ويتسوق الآخر البضائع ويقبلها منه الذي في انه كان ويبيعها وليس لهما رأس مال واستمر على ذلك مدة أربع سنين يعترف كل منهما له صاحبه بالشركة من غير بيان لكيفية ثباتهم بعد تمام المدة المذكورة حاسب المتسوق الجاس في الدكان على الذي دخل يده من البضائع التي تسوقها وقبلها منه الذي في الدكان وما تحصل من اثمان بيعه لها فانتهج ذلك نقص اثمان ما باعها به عن الاثمان التي تسوقت به وبلغ مقدار نقصها ما ينوف على ثلاثة عشر ألف قرش ولم يبين لذلك سبباً قطاً لانه المتسوق بالبلغ المذكور ونسبه للخيانة لانه لم يبين سبباً يوجب هذا النقص وتشاجر بسبب ذلك فتوسط بينهما جماعة بالصلح على أن يكون على كل منهما نصف الخسران اصلحها على ذلك وكتب بينهما في شأن ذلك تمسك ثم بعد تمام الصلح بينهما واعترافه حين تحاسبها وقبله بانه شريك لصاحبه من غير بيان الكيفية كما ذكر قام الآن يدعي انه ما كان شريكاً للمتسوق فيما تسوقه وانه انما جلس في الدكان لبيع له ما تسوقه ويكون ربح ذلك بينهما مناسفة والمتسوق يدعي ان اصل اتفاقهما على ان يكون المتسوق للدكان شركة بينهما الكل منهما انصفه وعليه نصف ما تسوق به فصار الحاصل ان المتسوق يدعي ان ما تسوقه

مشارك بينهما شركة ملك والاخر يدعي ان ما قبله منه وباعه في الدكان كان على وجه المضاربة الفاسدة فيطالبه الا ان باجرة مثله والحال انه لا بينة لواحد منهما فهل والحال هذه يكون الصلح الواقع بينهما صحيحا واقعا في محله لان اصل تنازعهما في الخسر الذي لم يبين له سببا وجبه وقد وقع الصلح بينهما مع اعتراف كل منهما حين ذلك بانه شريك لصاحبه ولا يجاب المدعي عليه الى نقض هذا الصلح بانتقاله الى دعوى المضاربة الفاسدة مع عجزه عن اثباتها ويصير ساعيا في نقض امر تم من جهته (اجاب) اذا ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوجوه تكون الوضعية عليهم ما على حسب ملكهما فيما اشترى للشركة فان كان المشتري بينهما مناصفة تكون الوضعية عليهما كذلك والا فلا والاقرار باصل الشركة في المال بلا بيان يقتضي التسوية فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع ابن عمه توجهوا الى جهة المجازوا واشتريا جالا واجرهما ودفعا ثمنهما من اجرتها ثم اراد احدهما بعد ان رجعا الى مصر الاختصاص بها فهل اذا كان الشراء لهما ودفع الثمن منهما تكون الحال بينهما ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشيء منها دون الآخر (اجاب) نعم لا يكون لاحد الرجلين المذكورين الاختصاص بما ذكر بحيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيت صغير مشترك مناصفة بين يثيمة ورجل اجني غير قابل للقسمة واليثة عمة وصي عليها طلبت منه ان تؤجره حصاة اليثة لمضاررته لما في السكنى فاي وامتنع فهل اذا ارادت العمة الوصي عليها ان تقاسمه بالمهاياة تجاب لذلك شرعا ويكون للهما كم الشرعي جبره عليها لاجل عدم الضرر ونفع اليثة (اجاب) يجاب احدهما الشريكين لطلب المهاياة جبرا على الاخرى منهما في مثل ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأولاد من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت الزوجة فرضها الذي يخصها من التركة بالفريضة الشرعية فنعها اولاد الزوج من اعطائها نصيبها وادعوا ان التركة ملك لهم لا ملك أبيهم والحال انهم من حين ولادتهم نشؤا مع أبيهم في مسكن واحد ومعيشة واحدة ولم يمتازوا بكسب يخصهم فهل والحال هذه تكون التركة ملكا للزوج وتأخذ الزوجة الثمن في جميعها ام تكون ملكهم (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال أبيهم ومعينين له وليس لهم مال سابق واتحدت صنعة الجميع يكون جميع ما اكتسبوه لأبيهم فيقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وليس لهم منع الزوجة عما يخصها بالميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر ووراثات وترك ما يورث عنه شرعا ومكثوا مع بعضهم في معيشة مدة ونما ما بأيديهم من مال والدهم المتوفي فاشترى قطعة ارض خربة وبنيوا فيها دارا من مال التركة وما نتج من ارباحها فهل اذا ارادوا القسمة في تركة والدهم تقسم التركة مع ما نتج منها بين ذكورهم واناثهم لكل ما يخصه من ذلك شرعا بما فيه الدار المنشأة المذكورة او يكون الذي يقسم مال التركة فقط وما نتج منها يكون

١٢ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

رجب ٤ ١٢٦٥



مخصوصا للذ كور المتصرفين (اجاب) تقسم التركة ونفاؤها بين جميع الورثة وليس لاحد  
 منهم الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي كتسمية بعضهم بنفسيه بدون اذن الباقي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وسبعة اولاد ذكور وزوجة وترك ما يورث  
 عنه شرعا فترافعوا على يد قاضي بالدمهم وقسموا التركة مورثهم وأخذ كل منهم حصته  
 فيها ثم اتفق أربعة من الاولاد المذكورين وقعدوا في معيشة واحدة وصاروا يكتسبون  
 أموالا ويشترون عقارا ومواشي وياخذون أطيانا فطلب أحدهم قسمة ما يابديهم من  
 التركة وما جددوه فاخذ حقه وانقرز ومكث الثلاثة المذكورون حتى حصل بينهم  
 نزاع وطلبوا القسمة من بعضهم فهل اذا طلبت الزوجة أخذ حصتها مما كتسبه الاخوة  
 المذكورون متعلقة بان كسبهم هذا بسبب ما خصهم من تركة أبيهم لا تجاب لذلك ولا  
 يحكم لها بشئ مما جددوه (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة المذكورة لذلك والحال هذه بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا  
 من عقار ومواشي وغيرها وترك أطيان زراعتهم فاستمر الابن في معيشة واحدة فزادت  
 التركة ونمت بسبب الاكتساب من الزرع وغيره بعلمهما ثم بعد مدة مات أحد الابنين عن  
 اولاده وهو المتصرف فأراد اولاده الاتن القسمة فهل يقسم جميع ما كان بيد الاخوين  
 من المواشي والأطيان وغيرهما مناصفة بين العم وأولاد اخيه ولا يكون لاحد  
 الاختصاص بشئ رائد عن حقه بدون طريق شرعي (اجاب) اذا كان الحال ما هو  
 منزور يكون للرجل المذكور النصف ولاولاد اخيه النصف بينهم وليس لاحد  
 الاختصاص برائد عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين  
 شقيقين ماتا عن تركة مشتركة بينهما وخلفا اولادا البعض بالغ والبعض قاصر ثم ان أحد  
 البالغين صار يتصرف في التركة بالمصلحة من بيع وشراء وانفاق وكسوة وغير ذلك  
 وذلك باطلاع البالغين واذنهم وعدم الانكار عليه واقروا على ذلك التصرف والانفاق  
 مدة ونمت التركة وزادت عما تركه الابوان فهل هذا التصرف والانفاق صحيحان ونافذان  
 في نصيب البالغين واذا أعطى نائب السلطان أحد الاخوين أرضا للزراعة لسكونه  
 مستخدم ما عنده وكتب بدفتر الديوان باسمه ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع  
 الخراج من ماهيته التي على طرفه ولم يدفع في الخراج من المال المشترك شيئا يختص  
 بتلك الأرض ويريعها ولا تدخل التركة وتكون الأرض والريع له ولاولاده من بعده  
 (اجاب) اذا كان التصرف في المال المشترك باذن باقي الشركاء البالغين يكون نافذا  
 عليهم والأرض التي أعطيت للاخ المذكور ومكثه منها نائب ولي الامر وقبضت باسمه  
 خاصة ليس لغير ورثته فيها حق ولا مشاركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهم في لم العظم المباح من الغلظة وكل منهما صار يدفع  
 النصف في الأجرة للذين يعملون لهما ذلك الى ان لما مقدار معلوم من العظم وباعاه

سوية وكل منهما اخذ النصف في الثمن وذهب كل منهما الى حال سيده ثم بعد ذلك رجع  
 أحدهما وصار يلم العظم لنفسه مع بعض من الناس ويدفع لهم الاجرة من ماله لنفسه  
 خاصة دون الشريك الآخر فهل اذا اراد الآخر ان يشاركه فيما له من ماله لنفسه  
 لا يجب لذلك ويمنع الآخر من المعارضة له في ذلك (اجاب) هذه شركة فاسدة كالشركة  
 في سائر المباحات وما حصله أحد الشريكين المذكورين فهو له والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له ولدان في عائلته يا كلان ويشريان من ماله زوج احدهما زوجة  
 وصرف عليها مبلغا من ماله ثم مات الاب بعد ذلك عن ابنه المذكورين فتزوج الآخر  
 زوجة وصرف عليها مبلغا من المال المشترك الموروث بينهما بغير اذن اخيه فهل  
 يكون ضامنا لنصيب اخيه من ذلك (اجاب) نعم يضمن الاخ نصيب شريكه حيث  
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين  
 منها وعن اولاد من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من نخل ودور وغير ذلك فهل اذا  
 اراد احدا الاولاد الاختصاص بشئ زائد من التركة اكثر من نصيبه لا يجب لذلك  
 وتقسم التركة بينهم بالفريضة الشرعية واذا كان للزوجة بقرة من مالها نفستها و اراد  
 احد الورثة ان يجعلها تركة ويأخذها منها بدون وجه شرعي لا يجب لذلك ايضا  
 (اجاب) ما تركه المتوفى يقسم بين جميع ورثته وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما  
 يخصه فيما بدون مخصص شرعي واذا ثبت الملك في البقرة المذكورة للزوجة بالوجه  
 الشرعي لا تكون تركة عن المتوفى والقول لها يمينها في دعواها ملك البقرة حيث  
 كانت من متاع البيت التي كانت ساكنة فيه مع زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجلين مشتركين في زراعة ارض يدفعان خراجها معا والبذر منهما وكل احدهما الآخر  
 في القيام بامر تلك الزراعة فصل خسر فالزم الشريك الموكل شريكه الوكيل عنه بالخسر  
 كله فالزم وكتب بذلك وثيقة فهل يكون الخسر عليهما ولا عبرة بالتزامه ولا تلك الوثيقة  
 (اجاب) التزام الشريك بجميع الخسر على الوجه المذكور غير صحيح وان كتب به وثيقة  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اثنان شقيقان و اخ لام كانوا وكامع بعضهم  
 لكن كان احدهم بمصر والاثنان الآخران بالارياض وكل ما اكتسبوه اشتروا به طينا  
 ودورا ومواشي وكلما جددوا شيئا كتبوه باسمائهم الثلاثة لكل واحد الثلث بموجب  
 حجج مسطرة وقد توفي الاخ من الام واستولى الاخ الذي كان بمصر على الدور والطين  
 والمواشي وغيرها وادعى انها له خاصة ومنع اخاه واولاد اخيه المتوفى عن كامل ما ذكر  
 فهل يجبر المستولي على تسليم ما يخص الاولاد و اخاه ويعمل في ذلك بموجب الحجج المسطرة  
 (اجاب) اذا ثبت الاشتراك فيما ذكر بالوجه الشرعي بين الاخوة الثلاثة لا يكون للاخ  
 المذكور الاستيلاء على نصيب اخويه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
 خرجا من بيت ابيهما منعزلين ولا يملكان شيئا صار ايك تسبان سوية من زرع وغيره

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١٠

رمضان

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٧

رمضان

سنة

٢١

١٢٦٥

حتى حازا أطيانا وامتعة من نحاس وغيره ثم بعد مدة أراد أحدهما الانفصال من أخيه  
ويدعي أن بعض الامتعة خاص به وأنه من كسبه فهل يجب لذلك أن يكون المال في  
أيديهما وكسبهما سوية (اجاب) يقسم ما تحصل من كسب الاخوين المذكورين  
بينهما سوية وليس لأحدهما الاختصاص بشئ مما يبيدهما من المال المشترك بلا  
مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما صغير عمره  
سنتان والآخر كبير بالغ ذكوكسب ولم يترك لهما شيأ يورث عنه فصار الاخ الكبير  
يكتسب بصناعته الى ان تحصل عنده مال توصل به الى العمل فيه والتجارة به في صناعة  
عصر الزبوت وورث اخاه المذكور من صغره الى كبره وهو في معاشه وعائلته الى ان كبر  
وصار يعمل مع أخيه في مال أخيه وأخوه يجري عليه النفقة كسائر عياله ولم يعرف له مال  
اصلا في حال صغره ولا بعد كبره بل استمر في معاش أخيه الكبير بعد كبره يعاون أخاه في  
العمل في ماله وذلك بعرفة من يعرف حالهما من اهل بلدهما من صغرهما الى كبرهما  
فهل لاحق للاخ الصغير مع أخيه في المال المذكور ويكون جميع المال مختصا بالاخ  
الكبير واذا طلب الصغير قسمة المال متعللا بأنه عمل مع أخيه مدة من السنين بعد كبره  
لا يقضى له بشئ من المال ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان الحال ما تقدم ذكره  
(اجاب) حيث لم يعلم للاخ الصغير مال حال صغره او بعد كبره بل استمر في عيال أخيه يعمل  
معه في ماله لا يجب لقسمة المال بينه وبين أخيه ولا يقضى له بشئ منه لعمله مع أخيه  
ويختص به الكبير حيث كان الصغير بالعمل مع أخيه في ماله والحال هذه معيناه فيما  
يصنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه حصاة في عقار من جماعة لهم ولاية  
بمعها شرعا ثم بعد ذلك حصل للمشتري عذر منعه من التوجه الى محكمة بلدته لكتابة  
الحجة على عادة بلدتهم فدفع المشتري الثمن لآخ له اصغر منه وأمره بالتوجه الى المحكمة  
لكتابة سند التبايع ودفع الثمن الى البائعين فتواطأ الاخ المذكور مع بعض البائعين  
وصار منهم التعريف للكتاب على ان يكتب سند العقار المذكور بالشركة بين  
الاخوين معا على خلاف الواقع والحال انه لا مال للاخ الصغير المذكور اصلا بل جميع  
ما يبيدهما من المال خاص بالاخ الكبير المشتري المذكور فهل لا عبرة بكتابة السند  
باسم الاخوين معا حيث كان المان خاصا بالاخ المشتري المذكور ووقع الشراء له دون  
أخيه المذكور ولا حق للاخ الصغير في ذلك العقار بمجرد كتابة حجة المبايعه باسمه مع  
أخيه واذا ظهر ان الاخ الصغير عمل في عقار آخر مثل ما عمل في العقار المذكور يكون  
الحكم فيه كذلك ولا حق له فيه (اجاب) لا يقضى للاخ الصغير بالشركة في الحصاة  
من العقار المذكور وغيرها بمجرد كتابة سند التبايع باسمهما معا حيث كان الامر كما هو  
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقعد يشتغل في صناعة الازرقة وله أم يبيعها  
تبيع له ذلك في الاسواق بالثمن الذي يامر بها بالبيع به ولها في تضيير ذلك أن يكسوها

٢١

١٢٦٥

ويتفق عليها واستمر على ذلك مدة من السنين وحلها بحل وبعد ذلك اشترى أمكنة وعقار من ماله الذي اجتمع معه من هذه الصنعة لنفسه خاصة والآن ارادت أمه ان تأخذ منه حصّة فيما اشتراه مما ذكره متعللة بانها كانت تبّيع له ذلك وكانت تعاونه في ذلك فهل لا تجب لذلك وليس لها حق فيما اشتراه من المال المذكور (اجاب) لا مشاركة للام فيما اشتراه ابنا من ماله لنفسه فلا تجب لاخذ شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقدا عقد شركة على عروض وديون لهما على الناس بعد تقويم العروض ببلغ معلوم وأجل الشركة الى ستة اشهر وكتبوا وثيقة بذلك ذكر فيها ان العقد على مبلغ كذا من الدراهم فهل لا يصح عقد الشركة في العروض ولا عبرة بمجرد الكتابة حيث اتفق المتعاقدان على ان العقد عليه عروض وديون على الناس ويكون لكل منهما فسخها (اجاب) لا تصح الشركة بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة اذا جرى التعامل بهما والا فكم عروض فعقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقود الفاسدة واجبة الرفع شرعا والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كل المال من احدهما فللا نخر اجر مثله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ستة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش واطيان وغير ذلك فاخذ اربعة منهم حقهم فيما تركه والدهم كل منهم على انفراد وبقي اثنان شركاء فيما خصهما من ميراث ابيهما بدون قسمة واستمر في معيشة مدة تزيد على اربعين سنة ففما ما يبايديهما من التركة فهل يقسم جميع ما خصهما عن والدهما مناصفة واذا اراد احدهما ان يخص اولاده باشيء من المال المشترك بينهما بغير رضا اخيه لا يجاب لذلك بل يقسم جميع ما خصهما عن والدهما مع ما زاد بسبب الاكتساب من الزرع وغيره مناصفة بينهما بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب احدا الاخرين لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ الى العسكرية وترك ولدا قاصرا ولم يترك له شيئا من المال ثم بعد بلوغ الولد رشده اكتسب بنفسه وحاز ارض زراعة لنفسه واشترى مواشي كذلك حتى صار موسرا وجميع ما اكتسبه كان في غيبة والده ثم بعد مدة طويلة رجع والده الى بلده وادّعى اخذ جميع ما هو موجود عند ولده مما اكتسبه قبل حضور والده فهل يكون جميع ما جده واكتسبه الولد في حال غيبة والده بسعيه لنفسه خاصا به لا يشارك فيه والده (اجاب) نعم جميع ما حصله الابن المذكور من المال خاص به حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولادا صغارا وكبارا وخلف تركة وصار الكبار يتصرفون في التركة وفيها مال وعقار وطين ويزرعون الطين لانفسهم خاصة بدون ولاية على الصغار فتمت التركة واشتروا منها بيوتا وغيرها واراد الصغار قسمة التركة مع غائبا على رؤسهم سوية تقسم الكبار في اصل التركة دون النماء هل لهم الاختصاص به دون الصغار (اجاب) تقسم التركة بين

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧



جميع الورثة والكبار الاختصاص بالبناء المذكور بوجود المخصص الشرعي وما تصرف فيه الكبار واستهلكوه في شؤونهم يكون مضمونا عليهم انصاء الصغار منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وزوجة وترك دارا ونحلا فقط من نحو عشر سنين فما كتسب الابن بسبب الزرع في طينته واكتساب يده خاصة دارا ونحلا آخر وغير ذلك ثم مات الابن المذكور عن بنتين وعن ثلاث زوجات فهل تختص ورثة الابن المذكور بما اكتسبه وتركه مورثهم لهم دون اخته ويكون لهما اخذ ما يخصهما في تركته والذهما وما يخصهما في تركته اخيهما بعد اخذ ذوى الفروع فيما كان يورث شرعا حيث لم يكن ما اكتسبه الابن المذكور ببناء تركته والده (اجاب) لا مشاركة ابنتي الميت الاول فيما هو مختص باخيهما من الاموال التي حصلها بكسبه وليس لهما اخذ شيء زائد عما يخصهما شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين اثنين من اصفة فعمرا فيه عمارة من المماسوية وتحاسبا على مصرف العمارة بقدر ما خص نصيب كل واحد ثم بعد مدة طلب احد الشريكين من الآخر ان ياذن له ببناء امكنة يتعل بها لاجل ان يوسع بها على نفسه وعياله فلم ياذن اوا امتنع من ذلك الشريك الاخر فخالف الشريك المذكور وبني ما اراده وصرف عليه مبلغا من ماله بغير اذن شريكه واجازته ويريد ان ياخذ منه ما يخص نصيبه من مصرف البناء والعمارة او يلتزم له بذلك ويكتب عليه سنداه فهل لا يجب لذلك والحال هذه (اجاب) ان بني الشريك المذكور على المكان المزبور للشركة بغير اذن شريكه لا يكون له الرجوع بشيء مما صرفه في البناء والحال هذه والبناء خاص بمن بناه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا مع بعضهما في مواش اشتروها من الصعيد وباعوها بمصر وبعد بيعها اخذ كل منهما نصيبه من المال والربح وفسخا عقد الشركة ثم بعد ذلك سافرا معا الى جهة الصعيد ويبدل كل ماله على حدة فطلب احدهما صاحبه ليذهب معه الى سوق كذا ليشتري مواشيا فامتنع فشارك رجلا آخر غيره واشترى معه مواشيا من الماهما الخاص بهما فهل اذا اراد الذي امتنع من المشاركة ثانيا مشاركتهم في ربح مواشيهما متعللا بالشركة الاولى لا يجب لذلك اذا تحقق فسخ عقد الشركة الاولى ولم يقدمهما شرعا ثانيا (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وعن بنتين ولم يترك تركته اصلا فغاب احد الذكور مدة من السنين وصار الاخوان الحاضرون يملكان ويكتسبان سووية بعد موت ابيهم وكل ما تحصل لهما من كسبهما سووية يشتريان به امتهة وغير ذلك لانفسهما خاصة ثم بعد ذلك حضر الاخ الثالث من غيبته واراد ان يشاركهما فيما اكتسباه بعدهم موت ابيهما فهل لا يجب لذلك حيث كان من كسبهما خاصة لاسيما ولم يترك الاب لهما تركه اصلا (اجاب) ما حصله الاخوان بكسبهما ماله لهما خاصة وليس لاهلهم ما مطا البتة ما بشئ منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١١

ذى القعدة سنة

٢٦

١٢٦٥

ذى الحجة

١

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

أخلف ثلاثة اولاد و أقاموا معه مدة بعد البلوغ وهم في معيشته وفي عياله وزوج بعضهم ثم  
 طلب بعض الاولاد العزلة من ابيه وادعى انه يستحق عند ابيه ربع ما تحت يده من  
 الاموال والا كساب وطلبه عند القاضي فحكم القاضي بان لكل من الاولاد الربع  
 والاب الربع في جميع ذلك فهل لا ينفذ حكم القاضي المذكور ويكون المال كله للاب  
 ويكونون معينين له في الاكتساب (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال ابيهم ومعينين له  
 يكون جميع ما تحصل بكسبهم والحال هذه لا يبيهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات  
 والدهما وهما قاصران عن درجة البلوغ فتسكملت بهما والديهما حتى بلغا وحصل  
 فيهما رشد وتعلما صنعة القبانة وصاروا يكتسبان منها ويتعايشان وهما في معيشة واحدة  
 وكسب واحد ثم اخذ في اسباب التجارة والبيع والشراء وادارة معصرة وغير ذلك حتى  
 تحصل بكسبهما اموال بايديهما والا تزن حصل بينهما نزاع ومشاجرة ويريدان القسمة  
 فادعى احدهما الاخوين انه ارشد من اخيه واكبر منه وان اخاه كان في عائلته وان جميع  
 ما بايديهما كسبه فهل حيث كان كسبهما واحدا وصناعتهم ما متحدة والمال بايديهما يقسم  
 ما تحصل بينهما واذا اخذ الكبير المال من اخيه بمعاونة ذي شوكة يؤثر برذنيص اخيه  
 ان كان قائما ويبدله ان كان هالكا ومستهلكا (اجاب) اذا كان سعيهما واحدا ولم  
 يتميز ما حصله كل واحد منهما بعمله يكون ما جمعا مشتركا بينهما بالسوية وان اختلفا في  
 العمل والرأى كثرة وصوابا كما آفتى به في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 اولاد اشترى احد الاولاد جحر الجير من الحماكم من ماله لنفسه خاصة دون ابيه ليصنعه  
 وبيعه وصار الابن يصنع فيه ويبيع ويشترى مدة من السنين الى ان مات الاب عنه  
 وعن اولاد آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون ما اشتراه الابن من الحماكم  
 لنفسه له خاصة وليس لباقي الاخوة فيه شيء (اجاب) ما اشتراه الابن المذكور من ماله  
 لنفسه لا يكون تركته عن والده فليس لباقي ورثة الاب مقاسمته فيه بعد ثبوت اختصاصه  
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطاه الحماكم ممل بلاط ومكنه منه  
 وحده خاصة دون ابيه واخوته وكتب له الحماكم تقرير بذلك ووضع يده عليه وصار يعمل  
 فيه مدة من السنين الى ان مات الاب عنه وعن اولاد آخرين فهل اذا اراد احدا الاولاد  
 مشاركتة فيه لا يجاب لذلك حيث اعطاه الحماكم خاصة ومكنه منه وحده دون ابيه  
 واخوته ويده تقرير بذلك من الحماكم المذكور (اجاب) ما تحقق انه مختص بالابن  
 المذكور شرعا لا يكون لاقوته مشاركتة فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة تسحق قدرا من الدراهم في ذمة زوجها من مقدم صداقها طلبته منه فباع لها  
 نصف عجلة جاموس بالقدر الذي تسحقه في ذمته ثم بعد مدة انكر البيع فاثبتته بالبينة  
 فبعد ذلك احضر الزوج والد الزوجة فاتفق معه على ان يكون لبنته سبعة قراريط  
 والخمسة ترجع لزوجه فهل اذا كان ذلك بغير رضاها واجازتها وكانت بالغة رشيدة

يكون ما فعله ابوها غير نافذ عليها (اجاب) لا ينفذ الاتفاق المذكور على المسألة والحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شر يكتن في التجارة فاشترى بضاعة بثمن معلوم  
 في الذمة دفعا بعضه وبعد تسليمها باع بعضها بثمن معلوم قبضاه معا من المشتري ودفعا  
 لارباب البضاعة البائعين لها ثم سافر احدهما باذن شر يكتن يبيع بضاعة فبعد عوده  
 وجده باع ما بيده من البضاعة بثمن قليل وحط عن المشتري جزا من ثمن ما باعاه واولا من  
 البضاعة وقبضائمه معا بدون اذن شر يكتن لاجل مضاررته فهل لا ينفذ حطه عن المشتري  
 بعد تمام البيع وان عقاده الا في نصيبه فقط دون نصيب شر يكتن لا سيما ولم تجر عادة  
 التجار بذلك (اجاب) لا ينفذ الحط من احد الشر يكتن عن المشتري في بعض الثمن في  
 حق شر يكتن حيث كان غير اذنه ففي الهندية في الفصل السادس في تصرف احد  
 المتفاوضين من الشركة ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابراه جاز في  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان  
 وان وهبه الاخر او ابراه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعا كذا في المحيط اه  
 وفي الخاتمة من فصل في شركة العنان ولو باع احدهما شيئا فردد عليه بغير قضاء جاز  
 عليهما وكذا لو حط من الثمن لاجل العيب او آخر وان حط من غير عيب جاز في حصته  
 خاصة وكذا لو وهب بعض الثمن اه فلو كان الصادر من احد الشر يكتن حط البعض  
 الثمن الذي قبضاه يصح الحط في نصيبه لان الحط من الثمن كما يصح قبل قبضه يصح بعده  
 كما صرحوا به في البيوع من فصل في التصرف في المبيع والثمن من الدر وكذا لو كان  
 الصادر هبة او ابراء للاتحاد في الحكم كما علمت والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات  
 احدهما عن ابن له وبقى مالهما تحت يد الاخ المحي مشترك كائنه وبين ابن اخيه من دراهم  
 ومواس واطيان وغير ذلك وصار ينفي في المال المشترك مع ابن الاخ مدة وهما في معاش  
 واحد من غير قسمة للمال المشترك ثم مات الاخ الاخر عن اولاد له فهل يقسم جميع المال  
 المشترك مناصفة ويكون نصيب كل منهما لوارثه ولا يختص وارث الاخ الذي مات  
 حياته بشئ من المال حيث كان مشترك كائنا صولهما (اجاب) تقسم تركة الاخوين  
 ونماؤهما بين ورثتهما بالفرصة الشرعية وليس لوارث احدهما الاختصاص بشئ زائد  
 عن مال مورثهم بدون تحقق مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد شراء  
 نصف منزل فطلب منه رجل آخر ان يعطيه حصة منه بعد ان يشتريه لنفسه فوعده بذلك  
 ثم بعد ان اشترى النصف من ماله لنفسه امتنع من اعطاء الرجل المذكور فهل لا يجبر على  
 بيع شئ من النصف لمن وعده بذلك حيث لم يامر بالشراء لهما وقت طلبه منه (اجاب)  
 لا يجبر المشتري المذكور على اعطاء شئ مما اشتراه لنفسه على الوجه المسطور ويمنع الرجل  
 المزبور من معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اتوا بذرة  
 مشتركة بينهم وارادوا زرعها في ارض اميرية تزرع على ان نصف ما يخرج للزراعين

محرم

مطلب في حط احد  
 الشر يكتن بعض الثمن  
 او هبته او ابراه

صفر سنة

والنصف لليرى فجاء رجل وقال لهم وانا اشارككم ايضا لا كونه كواحد منكم فرفضوا ولم يات بيذرو ولم يعمل معهم وارسل امرأة للعمل في الارض مع الجماعة المذكورين فعملت معهم ثلاثة ايام ثم امتنعت فطلبوا منه اجرة عامل بدلها فلم يسدل فصاروا يعملون حتى حصل محصول الزراعة فطلب ان يقاسمهم فنعوه فهل يكون محصول الزراعة لهم خاصة وليس لذلك الرجل معهم شيء لا سيما وهو عند طلب اجرة عامل امتنع وقال ليس عندي ما دفعه وعند امتناع المرأة من العمل دفعوا لها اجرتها من مالهم (اجاب) استحقاق الربح اما ان يكون بالمال كرب المال في المضاربة او العمل كالمضارب او بالضمان كرجل يجلس على دكان تلميذا يطرح عليه العمل بالنصف حيث يستحق نصف الربح ولا يستحق الربح الشرعي بلا واحد من الوجوه الثلاثة فليس للرجل المذكور المطالبة بشيء حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان مات احدهما في حياة ابيه وترك ولدا ثم مات جد الولد ولم يترك شيئا يورث عنه وصار الولد مع عمه حتى بلغ درجة الاكتساب وصار يكتب هو وعمه مدة عشرين سنة ولم يكن لهما مال سابق بل نشأ من اكتسابهما حيازة اطيان وغرس اشجار مع معاينة الناس لذلك ثم مات الولد المذكور وترك ولدين فبعد بلوغهما صار يكتبان مع عم ابيهما في الزراعة صيفا وشتاء مثل ابيهما او تجدد في مدتهما مع عم ابيهما مواش واشجار سوقة مناصفة بحسب الاكتساب فهل اذا اراد الا ولدا العزلة من عم ابيهم يقضى لهم بنصف ما تجدد في مدتهم ومدة ابيهم ويجبر المذكور على تسليمهما واذا صرف العم شيئا في لوازم زواج اولاد ابن اخيه من غير امرهم يعد متبرعا بذلك ولا مطالبة له عليهم (اجاب) اذا كان سعي الرجل وابن اخيه واحدا ولم يتميز ما حصله كل واحد منهما بعله يكون ما جمعا مشتركا بينهما بالسوية وان اختلفا في العمل والرأى كثرة وصوابا كما اقي به العلامة الرملي ولا رجوع للعم على اولاد ابن اخيه بما اتفق في امر زواجهما بدون اذنهما والله تعالى اعلم (سئل) في شقيقتين مع بعضهما في معيشة واحدة فتوفي احدهما عن بنته واخيه وتوفي الثاني عن ولديه وبنتيه فتشاجرت بنت الرجل الذي مات اولامع اولاد عمها وهي مطرودة في بيت زوجها وليست واضعة يدها وطابت معهم القسمة الشرعية في الموجودات المشتركة التي كانت بين اصولهم فنعوها بقولهم ان جميع الموجودات ناشئة من كسب ابيهم فقط وان اباهما كان عائلة على ابيهم وليس له كسب وهي تنكر ذلك فهل اذا اقام كل من الجهتين بينة شرعية بدعواه تتعارض البيتان وتنساقطان وتأخذ البنت حصتها بالوجه الشرعي او يحكم بينة منهما وتمنع الاخرى واذا كان كذلك بينة من من الجهتين المعمول بها (اجاب) اذا ثبتت البنت المذكورة شيئا لابيها تصح به الدعوى شرعا يحكم لها باخذ نصيبها منه والحال هذه لانها خارجة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة على السواء تجدد من عمل ايديهما مال معلوك لهما فهل اذا اراد احدهما ان يختص بشيء زائد عن

٧  
١٢٦٦  
مطلب انما يستحق الربح  
باحداً أمور ثلاثة

١٠  
١٢٦٦

٢٢  
١٢٦٦



الاخر عند القسمة لا يجاب لذلك (اجاب) جميع ما تحصل بكسب الاخوين من المال الذي بأيديهم ما يقسم بينهم نصفين وليس لاحدهما اخذ شيء زائد عما يخصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد بعضهم منفرد عنه وبعضهم معه في معيشة واحدة قباع ما كان بيده من الاطيان لا اولاد له الذين معه في المعيشة واستمر الطين المبتاع بيده وحفر فيه ساقية وغرس فيه اشجارا وصار يزعه بعد البيع مدة من السنين حتى مات عن اولاده جميعا فهل ما تحصل من زرع الاب واكسابه يكون تركته عنه يقسم بين سائر ورثته واولاده الذين معه والمنفردين عنه وما تحصل من كسب الاولاد ودهم والداهم في المعيشة معينين له يكون للاب (اجاب) اذا كان الاولاد في عائلة الاب ومعينين له يكون ما تحصل بكسبهم والحال هذه للاب فيورث عنه اذ مات كباقي تركته ومن جلتها ما زرعه لنفسه في الارض المذكورة وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاده ذكور او اناث او ترك مواشي وعقارات وبساتين وتزوج بعض اولاده في حال حياة والده وخرج من عند والده ولم ياخذ من امتعته والده شيئا وافام عند زوجته خارجا عن محل والده وادباق الاولاد المقيمين مع والدهم يعملون في مال والدهم ويحسدون غرسا في حال حياة والدهم وبعدهم ففهل اذا ارادوا الانفصال من بعضهم يكون جميع ما تركه والدهم وما احدثه بعض الاولاد مشتركا بين جميع الورثة (اجاب) اذا كان الاولاد في عائلة الاب ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهم لا يورث عنه اذ مات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة اولاد ذكور وخمس اناث وزوجة واستمر وافي معيشة واحدة ما عدا واحد منهم فانه كان معزولا في حياة ابيه ولم تقسم تركته ابيهم بينهم وصار واحد من الاولاد الذكور يتصرف عليهم باذنهم وورث ادهم وادوا ويكتسبون معه فحدث بكسبه وبكسب بقية الاولاد الذكور معه اطيان وغراس ولا يتميز كسب احدهم عن الاخر ثم مات ثلاثة من الاولاد الذكور ومن جلتهم المتصرف عن الاولاد فاستمر وادمعهم في معيشة كما كان والدهم مدة من السنين ثم بعد ذلك ارادهم العزلة منهم وقسم التركة فاراد اولاد المتصرف الاختصاص بالغرس والطين الحادئين بكسب الجميع فهل لا تختص اولاد المتصرف بالغرس والطين المذكورين ويكون لهمهم الحى ما يخصه فيهما بالقريضة الشرعية قهرا (اجاب) تقسم تركته الميث الاول ونحوها بين ورثته كما يقسم ما تحصل بكسب الاخوة الاربعة بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسمة قسم نصيبه فيها بين ورثته وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من المال المشترك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون تحت اعداء العصر الزيت ادخلوا رجلا وشاركوه معهم في ادا رته مدة نحو سنة ثم تحاسبوا معه من مدة خمس سنين وزيادة وتخالصوا منه وفسخوا

عقد الشركة بينهم وبينه بحضرة بينة شرعية والتزموا بتختهم وبما كان مطلوباً للميرى من  
 الارباح وتراضوا على ذلك باختيارهم وبذلك وثيقة بذلك ثابته المضمون بالبينة  
 الشرعية فهل اذا ارادوا الرجوع عليه بخسارة حصلت فيما كان مشتركا بينهم بعد فسخ  
 عقد الشركة لا يكون لهم مطالبته بشئ منها ولو تكون الخسارة التي وجدت بعد فسخ  
 الشركة مع احدهم على باقي الشر كما حيث تحقق التفاضل الشرعي ولم يبق لذلك الرجل  
 تحت ايديهم شئ مما كان مشتركا ولم يوجد عقد شركة بعد التفاضل ويمعون من مطالبته  
 بشئ مما خسروه بعد فسخ الشركة (اجاب) نعم لا رجوع على الرجل المذكور حيث كان  
 الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان في معيشة ابيه وعياله وكان  
 كل منهما يكتسب ولا يتميز كسب احدهما عن الآخر الى ان مات الاب فهل يكون جميع  
 ما اكتسبه الابن المذكور في حياة ابيه لابييه وهل اذا وصى الاب لابن ابنه بثلث ماله  
 يكون له الثلث في جميع اكساب الاب وابنه المذكورين (اجاب) اذا كان الابن في  
 حائلة ابيه ومعيناه وصنعتهم متحدة ولم يكن للابن مال سابق يكون جميع ما تحصل  
 بكسبه والحال هذه لابييه فيقسم كباقي متروكات الاب بين ورثته وتنفذ منه وصايا  
 الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وترك ما يورث  
 عنه شرعاً فاقسموا التركة واخذت بنتان من الثلاث نصيبهما وملكت الثالثة ما خصها  
 لاختويها فاستوليا عليه وعلى ما خصهما ما ومكثا في معيشة واحدة وصارا يتصرفان في ذلك  
 حتى حصل فيه ثمن مات احدهما عن ابنه فكث مع عمه في معيشة واحدة وصار يكتسب  
 مع عمه ويتصرف فحصل بينه وبين عمه منازعة واراد القسمة على يد قاضي ناحيتهم فلم  
 يحصل بينهما قسمة فاعترف العم بان جميع ما في ايديهما حصل من التصرف في أصل  
 التركة المشتركة بينهما وبين اخيه الميت وان جميع ذلك وما تحصل من كسبه مع ابن اخيه  
 مشترك بينهما اصله لا ورثته لكونه كان مع اخيه في معيشة وكسب واحد وتحصل من  
 كسبهما وأصل التركة ثم استمر كذلك ولم يحصل بينهما قسمة فهل اذا اراد القسمة الاثنان  
 وامتنع العم من ذلك وادعى ان جميع ما تحصل وما في ايديهما له خاصة ولم يكن اخوه  
 الميت معه لا تعتبر دعواه بعد اعترافه بان جميع ذلك ملك لهما وتحصل من كسبهما  
 وهما في معيشة ومن ثمناء التركة خصوصاً وقد كتب القاضي بموجب اعترافه وثيقة  
 شرعية مشمولة بختمه والبينة شاهدة بموجب ذلك ويقسم جميع المتحصل من  
 التركة ونماها بينهما انصافاً (اجاب) لابن الاخ المذكور مطالبته بعمه بما يخصه من  
 المال المشترك بعد تحقق الشركة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة  
 اخوة نشؤوا في معيشة واحدة وكسب الجميع على السواء حصلوا بسعيهم أموالاً  
 وأطياناً ومواشي واستمروا على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن أرادوا القسمة  
 فهل لا يخص أحدهم بشئ زائد عن اخوته حيث كان الحال ما هو مذکور

١٢٦٦

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١١

والمحصل بسعيهم بأيديهم جميعا (اجاب) لا اختصاص لاحد الاخوة المذكورين بشيء زائد عما يخصه في المال المشترك بينهم بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى عاجز عن الكسب صار ياكل ويشرب هو واولاده وزوجته في عائلة أخيه فمات الاخ الاعمى عن اولاده وزوجته ولم يترك شيئا فهل اذا اراد الاولاد منازعة ومعارضة عنهم فيما يسده متعللين أن أباهم كان معه في معيشة واحدة وان لهم جزأ من ذلك عن أبيهم لا يكون لهم ذلك حيث لم يتحقق بوجه شرعي ان لا يبيهم حقا فيما يسده (اجاب) ليس لورثة الاعمى المذكور معارضة عنهم فيما يسده من ماله الخاص به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل في عائلة أبيه تزوج زوجة ثم مات عنها وعن أبيه واولاده من غير هذه الزوجة فطلبت الزوجة ميراث زوجها وأخذ مهرها فهل اذا لم يكن للميت تركه ولا مال عند أبيه وانما كان في عائلة أبيه وكان يعاون أباه ويأكل ويشرب في عائلته لا يكون للزوجة طلب شيء من الاب من الميراث والمهر حيث لم يلتزمه (اجاب) اذا كان الابن في عائلة الاب ومعيّن له يكون جميع ما تحصل بكسبه أن لو كان لأبيه ولا مطالبة على الاب بمهر زوجته ابنة بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة حامل وترك دارا وناقاة وحجارة ثم ماتت الناقاة والحجارة قبل وضع الزوجة حملها ثم وضعت الزوجة ابنا فرباه الاخ الكبير في عائلته فهل اذا اكتسب الاخ الكبير واشترى عقارا وواشي واشياء من كسبه الخاص به غير تركه والده يختص به وحده دون أخيه حيث لم يكن من غناء تركه والده ويكون ما تركه والدهما مشتركا بينهما وبين الزوجة (اجاب) نعم يكون جميع ما ذكره للاخ الكبير حيث كان الصغير في عائلته ومعيّن له وليس للصغير الا ما يخصه في تركه والده وغنائها ان كان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شريك ضاع منه مال الشركة من غير تعد ومن غير تفريط في حفظه فهل لا يكون ضامنا له والحال هذه ويكون هالكا على جميع الشركاء ويكون ممدفا بيمينه في دعواه الضياع من غير تفريط (اجاب) لا ضمان على الشريك حيث لم يثبت عليه التعدي والتفريط والقول له في دعوى الهالك باليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ميوثا عنه شرعا ولم تقسم تركته فاستمر الابنان في عيال ومعيشة واحدة ودارا يكتسبان وييمان في التركة حتى تحصل من كسبهما وغناء التركة أموال ثم مات احدهما عن ابنة فاستمر مع عمه كما كان عليه أبوه في عيال ومعيشة واحدة ثم مات الابن الثاني عن اولاده فبطلت قسمة التركة وغنائها والمحصل من كسبهما وكسب ابن الميت مع عمه فهل يكون جميع ذلك مستتركا بين الورثة المذكورين يقسم بينهم وليس لابن الميت الاول من الابنين الاختصاص بشيء من ذلك واذا ادعى ان جميع ذلك ملك ابنة وشهدت ببنية شرعية بأنه كسب الاخوين ومن غناء التركة لا تعتبر دعواه المذكورة ويقسم جميعه بين اولادهما واذا

جادی الثانية سنة

١٢٦٦

٥

اشترى احدهما نصف بيت من المال المشترك وكتبه باسمه لا يكون له خاصة أو يكون  
 (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة الميت الاول بالفريضة فأصاب كل واحد  
 منهم نصف بعد موته بين ورثته وإذا دفع أحد الورثة ثمن ما اشتراه لنفسه من المال  
 المشترك يكون نصيب باقي شركائه فيه مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 شريكى العنان إذا مات احدهما عن وارث وادعى الوارث بنصيب مورثه منها على  
 الشريك الحى وادعى الشريك انه دفعه لشريكه قبل موته هل يكون مصدقا في ذلك  
 (أجاب) الشريك امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياح  
 والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم  
 عقار مشترك بينهم عن أصولهم ومن جملة العقار محل آيل الى السقوط لا يقتنع به اصلا  
 فاذن بعض الشركاء لباقيهم في عمارة ذلك العقار فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية  
 يؤمر كل منهم بدفع ما صرف على حصته بقدر ما يخصه منها (أجاب) ما نفقه الشريك  
 في عمارة العقار المشترك باذن باقي الشركاء يرجع به حيث تحقق الاذن والاتفاق بالوجه  
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال من  
 كسبهما مشتركة بينهما مات احدهما عن ابن بالغ مع عمه وعن بنت قاصرة مع أمها فاراد  
 ورثته اخذ ما يخص مورثهم فنفقهم الممدعيان كلا منهما في معيشة واحدة وان ذلك  
 من كسبه خاصة ولا بيعة له على ذلك فهل اذا شهدت بيعة بان الاخوين كانا في معيشة  
 واحدة وصناعتهم واحدة وان ما بايديهما من المال مشترك بينهما لا يجاب لذلك ولا  
 يكون له منع اولاد اخيه من اخذ نصيبهم مما تركه والدهم بدون وجه شرعى (أجاب)  
 ليس للمدعى كونه منع ورثة اخيه مما يخصهم في تركته مورثهم بعد تحقق ما ذكر بدون وجه  
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مالا وله ابن بالغ معه في معيشة واحدة وليس  
 للابن مال خاص به وهو يعمل في مال والده من غير ان يشترط له الاب جزأ منه ولم يشترط له  
 اجرة فصل تشاجر بين الاب والابن فادعى انه يستحق حصة في مال ابيه فهل لا يجاب لذلك  
 وليس له عند ابيه شيء (أجاب) اذا كان الابن في عائلة ابيه ومعيناه ولا مال له سابق  
 وصنعتهم امتدة يكون جميع ما تحصل بكسبه لايه والله تعالى أعلم (سئل) في ستة  
 اخوة اربعة منهم اشترى كوا في غرس نخل بينهم وطلبوا الباقيين فلم يجيبا لذلك ثم بعد ذلك  
 اتاهم والدهم وقال لهم اشركوني معكم فاجابوه لذلك ثم بعد ذلك توفي الاب وثلاثة بعده  
 من المذكورين فبقي منهم واحد والاثنان اللذان لم يجيبا ثم بعد ذلك اتى احد الذين لم  
 يجيبا وابناء اخيه الميت المصاحب له في ذلك لايه الباقي وابناء اخوته وقالوا لهم نحن  
 نقسم معكم في النخل سواء بسواء فهل لهم ذلك (أجاب) اذا اشترك الابناء الاربعة مع  
 والدهم في غرس النخل كان الغراس بينهم حيث لم يكونوا في عائلة الاب ولا معينين له  
 ونصيب من مات منهم لوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين في معيشة واحدة مات

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

وجب  
٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤



ربيع الاول سنة

احدهما عن اولاده القصر وابن عمه الذي معه في معيشة ثم كفل ابن العم اولاد الميت الى ان بلغوا وزوجهم وقام بوفاء ديون ابيهم والحال ان جميع ما تركه لا يفي بديونه ثم احدث ابن العم بعد موت ابن عمه املاكا ومواشي وبناء وغرس اشجارا من كسبه الخاص به لان ما كان موجودا عندهم وقت الموت ذهب في الدين فهل يكون له ما احدثه من البناء وخلافه دون اولاد ابن عمه لانه احدثه بعد ذهاب الامتعة المشتركة بينهما في الدين وهل يكون له المهر الذي زوجهم به وهل اذا اشغلهم بزرع او غيره يكون لهم عليه اجرة امثل وهل اذا وجد عندهم شيء يختصون به ام يكون شركة لانهم ليس لهم كسب خاص بهم (اجاب) ما تحقق اختصاص ابن العم به شرعا يقضى له به وما دفعه في مهر اولاد ابن العم على جهة التبرع لا رجوع له به وما ثبت اختصاص اولاد ابن عمه به يكون لهم خاصة ومن في يده خاصة شيء اذا ادعى اختصاصه به فالقول له في ذلك بينه وعلى الآخر البينة ومن لا فلا وفي الوقعات يثبت لابي له ولا ام استعمله اقرباؤه مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية ما لا يساوي اجر المثل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ مع ابيه في معيشة واحدة ورباه في عياله واستمر بعد بلوغه مع ابيه وفي عائلته يعمل مع ابيه بالبيع والشراء وغير ذلك فتحصل بكسبه مع ابيه مال من عروض وتقود وعقار وبقي المتحصل بيد الاب وابنه المذكور الى ان مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين فوضع الابن المذكور يده على جميع الموجودات زاعما انها خاصة دون باقي ورثة ابيه فهل لا عبرة بزمعه وتكون الموجودات كلها تركته عن الاب حيث تحصلت من كسب الاب مع الابن المذكور وهو في عائلة ابيه ومعاشهما واحد ولا عبرة بعمل الابن بانه اكتسبها مع ابيه في حياته حيث لم يعرف للابن مال سابق والصناعة واحدة واستمر في معاش الاب وعائلته الى وقت موته وليس للابن اخذ شيء يات عنه نصيبه بحكم الميراث (اجاب) نعم ليس للابن المذكور اخذ شيء زائد عما يخصه في تركته والده بالميراث حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في مال تجارة اخذا أحدهما بعض السبب وسافر به باذن شريكه ليبيعه فباعه وقبض ثمنه ووضع معه في حوزته فهل اذا ضاع منه بغير تفريط لا ضمان عليه (اجاب) نعم لا ضمان على الشريك المذكور اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة اخذوا احدهم في النظام وترك زوجته واولاده مع اخوته وصاروا يرسلون له ما يحتاجه من النفقة وهو يرسل لهم ما يتحصل معه من الدراهم مدة غيبته واكتسبوا في غيبته أموالا وأطيانا ومواشي سوى ما تركه والدهم من الامتعة وبعد فسكاكهم من النظام مكث معهم في المعيشة الى الآن حكمكم ما كان اولادهم الان يريد القسمة منهم ويقاسمهم في جميع ما اكتسبوه من الاموال والاطيان والمواشي ويحاسبهم

١٢٦٦

٢٥

مطلب في استحقاق  
اليتيم اجر المثل اذا  
استعمله اقرباؤه بلا  
اذن شرعي

رجب

١٢٦٦

٢٧

شعبان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

على ما أرسله وما دفعه لهم من الدراهم التي استهلك في الدار بطريق القوة والغلبة  
 فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم من تركة والدهم وما تحصل من  
 كسبه وكسبهم بالسوية أو يكون لكل ما اكتسبه (اجاب) جميع ما تحقق شرعاً انه  
 مشترك بين الاخوة المذكورين يقسم بينهم بالسوية فنانر كه والدهم مع غنائم فهو  
 بينهم بالقرينة وما حصله كل فريق حال غيبة الآخر عنه بعلمه وسعيه لنفسه خاصة  
 فهو له وما أرسله الغائب من المال فاصرف منه في نفقة عياله الواجبة نفقتهم عليه أو  
 في ذلك مع شؤن باقي الاخوة ان كان باذنه فلا محاسبة له به وما استهلك من ذلك في غير  
 الواجب بلاذن فهو مضمون على من استهلكه والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين  
 في ساقية وما يتبعها من أرض الزراعة لاحدهما الثلث في كل والاخر الثلثان واحدهما  
 هو المتعاطى للزراعة والاخر له صناعة اخرى وفي كل سنة يزرع الاصناف من المحبوب له  
 واشترى يكه ويقسم ان ذلك الثلثين والثلث وفي ظرف المدة اجتهد المتعاطى للزراعة  
 وغرس لنفسه بلاذن حول الساقية غراسا من شجر وسنت كعادته اراضي السواقي من  
 غرس الاشجار حولها فهل يكون الغرس المذكور لمن غرسه لنفسه من ماله فقط وليس  
 لشريكه في الارض والساقية مشاركة فيه نظر الشرية في الارض والساقية حيث  
 لا مال له في الغراس وغرسه الغراس لنفسه وحيث قطعه الغراس يفوز به ولا حق للاخر  
 فيه (اجاب) الغراس مملوك لمن غرسه من ماله لنفسه وليس للشريك المذكور معارضة  
 الغراس والحال هذه حيث لم يثبت دعواه الشرية فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل اشترى جاموسة من ماله الخاص به في حال انفراده عن اخيه ثم اختلط  
 معه مدة ثم قسم فاد اخوه ان يكون له نصيب في هذه الجاموسة فامتنع وقال انا شاريتها  
 من مالي الخاص بي فهل يجب لذلك وتكون الجاموسة له وحده (اجاب) حيث اشترى  
 الرجل المذكور الجاموسة من ماله لنفسه لا يكون لـ اخيه معارضة فيها اذا لم يثبت  
 دعواه الاشتراك بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلك عجلة بقر باع نصفها  
 لآخر بثمن معلوم وسلمها للبائع لمشتري النصف ثم ضاعت من عنده وسرقت وأخبر  
 شريكه بسرقتها ثم بعده ضي نحو سبع سنين طالب البائع للنصف شريكه بما حدث من  
 العجلة من الاولاد واراد الزامه بذلك فآخبره بسرقتها وانها لم تنتج أصلاً فهل يصدق  
 الشريك المذكور بيمينه في ضياعها وانها لم تنتج ويمنع شريكه المذكور من معارضته  
 بغير وجه شرعي (اجاب) القول للشريك في سرقة البقرة المذكورة وفي عدم نتائجها  
 عنده بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مراقق وبائع مات ابوهما واسنمرا  
 في معيشة واحدة ولم يقسما ميراث ابيهما وصاروا يكتسبان حتى حصل نتاج عظيم من  
 كسبهما ومما بأيديهما من ميراث ابيهما فهل اذا اراد الا انفصال احدهما عن الآخر  
 يكون جميع ما بأيديهما من ميراث ابيهما ومما اكتسباهما مناصفة لا اختصاص لاحدهما

رمضان

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢١

سؤال  
١٨سنة  
١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

بشيء زائد عن الاخر حيث لم يكن له جهة اخرى غير ما ذكر (اجاب) تقسم التركة ونفاؤها  
وما تحصل بكسبهما معا بينهما وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في ذلك  
بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد ما كثر معه في بيت  
واحد ولم يكن له كسب متميز فهل اذا طلب احدهما الانفصال واراد ان يولد مقاسمة ابيه  
فما تحت يده لا يمكن من ذلك وهل اذا طلب الولد من ابيه في نظير خدمته في تخضير  
الزراعة وضعتها شيئا لا يحجب لذلك (اجاب) اذا كان الابن المذکور في عائلة ابيه ومعيناه  
لا يكون له فيما تحصل بكسبه والحال هذه شيء ويكون جميع ذلك لايه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل توفي عن زوجته وبناته الاربع القاصرات منها وابنه البالغ منها الكائنين  
كلهم مع ابيهم في معيشته فقام ذلك الابن بعد موت ابيه باخوانه وصار يتصرف في تركة  
ايه بالوصاية ويؤتيها للجميع باذن الزوجة مع بقائه معهن في معيشة واحدة ثم مات ذلك  
الابن عن ورثة آخرين فهل اذا ثبت بطريق شرعى ان الابن كان في معيشة ابيه وان  
ما بيده من متروكات ابيه ونفاؤها الحادث على هذا الوجه يكون الحق في جميع ذلك لورثة  
الميت الاول ويكون لاولد المذکور ضعف واحدة منهن فيكون نصيبه من بعده لورثته  
ولا يضر في استحقاق ورثة الاول طول المدة بين موت مورثهم وبين نزاعهم مع ورثة الثاني  
(اجاب) تقسم تركة الميت الاول ونفاؤها الحادث على هذا الوجه بين ورثته بالقرينة  
الشرعية ومن مات منهم يكون نصيبه منها بين ورثته ولا يسقط الحق بتقادم الزمان  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات ابوهم ما عن منزل ثم تركا المنزل وتفرقا وبعد  
مدة حضر احدهما وبنى المنزل المذکور بدون اذن اخيه ومكث فيه سنين ثم لما حضر  
اخوه منه من السكنى في المنزل والتصرف في حقه منه متعللا انه صرف عليه مبلغا ولا  
يمكنه من السكنى معه حتى يدفع له نصف ما صرف مع ان اخاه معسر ولم يأذن له في البناء  
ويريد اخذ نصيبه ولو ارضا والمنزل قابل للقسمة فهل يمكن الاخ المعسر من نصف البيت  
ويطالب اخاه باجرة ما يخصه في المدة التي استولى على البيت فيها (اجاب) البناء في  
المشترك بدون اذن الشريك لا يوجب خروج حصة غير الباقي عن ملكه فلكل من  
الشريكين المذکورين التصرف فيما يخصه وليس للاخر منعه عنه بدون وجه شرعى  
وحيث كان المكان المذکور قابلا للقسمة وطلبت فانه يقسم فما يقع من البناء في  
نصيب الباقي بلا اذن فهو له وما يقع في نصيب الاخر يؤجر بقلعه ان لم يراضيا على ملكه  
للاخر غير الباقي بقيمته مستحق القلع وليس لاحد الشريكين مطالبة الاخر باجرة  
حصته من المشترك لما مضى بدون اجارة لسكناه ولو معد للاستغلال حيث لم يكن وقفا  
ولا مال يثيم والله تعالى اعلم (سئل) في بائع في عائلة ابيه وعمه ورث من امه مالا وتصرف  
فيه بنفسه حتى نما وكثر بسبب سعيه وكسبه وهو في عائلة ابيه وعمه فهل يكون ذلك  
المال مع غنائم له خاصة وليس لايه وعمه معارضته فيه (اجاب) نعم يكون ما ورثه البايع

المذكور مع غائيه مملوكه كاله خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة  
 احتركا شخصان من الناصر ليزرعافيهما ما يشاآن ويدفع احكرهما كل سنة مادامت  
 تحت ايديهما على حسب مال الكل وعجز احدهما عن القيام بحصته فنزل عنها الرجل آخر  
 يقوم بمصالحها ويستعملها بدله وصار ذلك الدخيل شريكا لصاحب الحصة الثانية ثم بعد  
 مدة من الزمن مسح الارض الحاكم على الدخيل وصار الناصر لا تعلق له بها واستمر على  
 الشركة ستة وستين ثم في هذه السنة المذكورة وضع الدخيل الذي مسحت عليه  
 الارض يده عليها ومنع صاحب الحصة الثانية والحال انهما احداثا قبل المساحة  
 ساقية وجنيئة واشجارا على سبيل الشركة بينهما فغضه من جميع ذلك مع اعترافه بالشركة  
 فيما احداثاه قبل المساحة متعللا بانها لما مسحت عليه ارض ذلك تابعه للارض ولا يستحق  
 فيه شيئا فهل لا يسوغ له ذلك ويكون لشريكه حصته في جميع ما احداثاه (اجاب) ليس  
 بان مسحت عليه الارض ومنع شريكه عما يخصه في الاشجار والساقية حيث ثبت اعترافه  
 له بالشركة في ذلك ولا عبرة بما تعلق به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين  
 مع ابن عم لهما في معيشة واحدة وكل منهم يعمل فتزوج الاخوان ودفع الصداق ابن عمهما  
 من المال المشترك بينهم بدون اذنها فهل اذا ارادوا القسمة من بعضهم واراد ابن العم  
 الرجوع عليهم بما ادفعه من المال الروك للصداق لا يجاب لذلك حيث لم يشترط الرجوع  
 عليهما (اجاب) حيث دفع ابن العم المهر عن ابني عمه من المال المشترك ولم يادناه في دفعه  
 لا يكون له الرجوع عليهما بذلك والارجع لانه قضى دينه على غيره وحكمه على هذا  
 التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة عماء وعن بنت قاصرة وترك  
 نخلا مشتركا بينه وبين رجل آخر فوضع الشريك الآخر يده على النخل وصار يستغل  
 ثمره لنفسه مدة من السنين فهل يكون لورثة الميت أخذ نصيب مورثهم في النخل  
 المذكور قهرا عن الشريك ويكون للبنت القاصرة بعد بلوغها وباقي الورثة البالغين  
 محاسبة الشريك على ما استغله من ثمر النخل حيث كان معلوم التقدر واذا ادعى الشريك  
 على الوارث بانه دفع بعض دراهم عن مورثه لجهة الديوان ولم يثبت ذلك لا عبرة بدعواه  
 (اجاب) نعم لورثة الشريك المذكور اخذ ما كان لمورثهم في النخل وليس للشريك الحي  
 منعهم من ذلك بدون وجه شرعي وعليه ضمان حصة الورثة من الثمرة التي استهلكها  
 تعديا ولا مطالبة للشريك بما ادعى دفعه عن المورث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ابنتين وبنت وزوجة ولم يترك شيئا يورث عنه الا دارا صغيرة ثم بعد مدة  
 ملك الولدان املاكا كثيرة من عقار وغيره من كسبهما فارادت البنت ان تأخذ نصيبها  
 من اخويها فقلا ليس لك عندنا شيء الا نصيبك فيما تركه والدنا فهل للابنتين منعها  
 عما ملكاه من كسبهما وليس لها الانصيب فيما تركه والداهم (اجاب) لبنت المتوفى  
 اخذ ما يخصها من تركه ايها وغائها ان وجد وليس لها المطالبة بشيء مما تحقق اختصاصه

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٦

٦



سنة ذى الحجة

١٢٦٦

٦

شرعا باخويها والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر تربي في عائلة عمه وزوجه وجميعه من ماله ولم يكن له مال سوى حصة في عقار تركه له ابيه فهل اذا اراد بعد كماله الخروج من عائلة عمه وادعى بان له اشياء في املاك عمه الخاصة به امكونه كان يعاونه فيها لايجاب لذلك وليس له عند عمه شيء من ذلك وانما يأخذ ما خصه عن ابيه من العقار (اجاب) اذا كان الرجل المذکور في عائلة عمه وتربيته لا يكون له مقاسمة عمه فيما تحصل بكسبه من الاموال المختصة بالعم وليس له الا ما يخصه في تركة ابيه وغنائمها ان وجد والله تعالى اعلم (سئل) في شريك في شيء يعصر فعصر بالفعل وسأل الشريك عما خرج منه فاجاب بقدر محصور في وزن فأتى الشريك الآخر باهل خبرة وسأله فاجبروا بزيادة عما قاله الشريك مستندي للعادة والتجربة فهل يصدق الشريك في نفى الزيادة او تثبت بقول اهل الخبرة (اجاب) الشريك امين فيقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الشركة حيث لا بينة للشريك الاخر على ما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ثبتت الشركة بينهما في جميع ما هو كائن تحت ايديهما من منازل وغلال ونحاس ونخيل واطيان وطواحين وغير ذلك ومات كل من الشريكين فاستولى ابن أحدهما على جميع المال وانكر الشركة وادعى ان جميع المال الذي تحت يدي مال ابي خاصة وانه حصلت قسمة بين ابي وابيك قبل موتهم واما بينة تشهد على القسمة في شيء مخصوص لافي كل المال فهل يعتبر ذلك في كل شيء او فيما شهدت به البينة فقط (اجاب) اذا كانت الشركة فيما ذكر ثابتة بالوجه الشرعي وادعى ورثة أحد الشريكين القسمة في ذلك فان ثبت مدعا حكم له به ولا تكون الشهادة على قسمة شيء مخصوص حجة على قسمة الجميع فلننكر القسمة المقاسمة فيما لم تثبت فيه القسمة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة أشقاء ورثوا بستانا عن ابيهم مشتملا على نخل وبلح وشجر عنب ارادوا قسمته فهل يقسم النخل والشجر ارباعا ولا يختص احدهم بزيادة عن الاخر بدون طريق شرعي (اجاب) المال الموروث عن الاب لا بنائه الاربعة يكون بينهم ارباعا وليس لاحد الشركاء الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في البستان المشترك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في منزل مشترك بين جماعة لواحد النصف والنصف الثاني لجماعة متعددين آل اليهم بالارث ثم ان صاحب النصف المذکور يملك منزلا آخر بجوار هذا المنزل المشترك بعضه كشف سماوى وبعضه فيه بعض بناء فهدم المنزل المشترك بغير اذن شركائه وجمع انقاضه من آجر وخشب وبني به ثانيا وانفق على العملة من ماله وبني منزله الاخر الذي بجواره لاجل انتفاعه بهما معا فهل يكون متبرعا بما أنفق على العملة في المنزل المشترك حيث بناء بانتقاضه وتكون حصة باقي الشركاء باقية فيه كل منهم يتصرف في حصته كيف يشاء وما الحكم (اجاب) نعم يكون الشريك المذکور متبرعا بما أنفق في عمارة المنزل المشترك الذي بناه بالنقض المشترك ولا رجوع له على باقي الشركاء بما أنفقه والله تعالى اعلم

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٤

محرم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣

(سئل) في جماعة لهم محل فرائخ معد للاستغلال من قديم الزمان عن آبائهم واجدادهم استولى عليه بعض الورثة وغصبه منهم وعمر فيه بعض عمارة بنقضه الاصلى من غير اذن باقى الورثة ومن غير اجازتهم ووضع يده عليه مدة وهو يستغله وحده فهل اذا ثبت الملك فيه بالوجه الشرعى لجميع الورثة يكون لكل واحد منهم أخذ نصيبه ولا يرجع عليهم بشئ مما صرفه في العمارة بدون اذنهم واجازتهم (اجاب) ليس لاحد الورثة الاختصاص بجميع المجل المذكور حيث تحقق الملك فيه لجميع الورثة عن مورثهم ولا رجوع له بما انفق والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أجنبيين مشتركين في معيشة واحدة مدة تزيد عن ثلاثين سنة كل واحد يتكسب بعماله مع الآخر حتى حصل بينهما مال من كسبهما بايديهما من مواش وغيرها ثم طلب أحدهما القسمة فهل يجب طأبها ويقسم ما اكتسباه مناصفة حيث لم يكن لاحدهما مال خاص به لا قبل الاشتراك ولا بعده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ما حصله الرجلان المذكوران بكسبهما معا بينهما ماسوية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه فيه بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وبنت قاصر بن وعن ابن من امرأة أخرى وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت البنت عن اخوتها الاربعة الاشقاء فقط وعن اخيه الا بيهام مات احد الذكور عن اخوته الاشقاء الثلاثة وعن اخيه لابييه وصار الاخ للاب يتصرف في المال المشترك بينه وبين اخوته بجميع الورثة الى بلوغ القصر بالوصاية عليهم فطلب الاخ المذكور القسمة واخذ شئ زائد عما يخصه من المال المشترك بينهم فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع المال المشترك بينهم عن ابيهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عن الآخر فيما هو متروك عن ابيهم بدون وجه شرعى (اجاب) تقسم تركة المتوفى اولاً مع نساءها بين ورثته ومن مات منهم كان نصيبه لوارثه وليس لاحد الورثة اخذ شئ زائد عما يخصه في تركة مورثه بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش وغيرها فاستمر الجميع في معيشة واحدة بدون قسمة للتركة مدة من السنين ثم مات احدهم عن اولاده الذكور البالغين فاستمر وامن عيهم ما باكتسابهما في المعيشة كما كان والدهم ولم يكن لاحد من الجميع مال خاص به دون غيره فهل اذا ارادوا القسمة واراد كل من العين الاختصاص بما نال من التركة بعد موت اخيهما دون اولاد اخيهما لا يكون لهما ذلك وتقسيم التركة مع نساءها بين العين واولاد اخيهما حيث كانوا في معيشة واحدة بالفريضة الشرعية والجميع يعملون في التركة بعد موت الاخ والنساء حدث بكسب الجميع (اجاب) تقسم تركة الميت اولاً مع نساءها بين ورثته ومن مات منهم كان نصيبه لوارثه والمحال ما ذكر وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في تركة مورثه بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في شرى يكتن عقد اشترى كة على مال معلوم وعمل احد الشرى يكتن في المال مع عدم

محرم

سنة

٢٧

١٢٦٧

تخصيص البيع بالتقدم بعد مدة تقاسمها عقد الشركة وتحاسب على المال والربح فظهر  
 ان بعض المال على اناس مشترين من هذا العامل المتصرف فطالب به شركته فهل اذا  
 هلك بعضه بسبب تغليس بعض المشترين لا يلزم العامل منه شيء وان التزم به لا يلزمه واذا  
 ضمن العامل رجل في ذلك لا يلزم الضامن شيء (اجاب) يملك الشريك البيع نسيئة عند  
 عدم النهي فاليمكن استخلاصه من ثمن ما باعه الشريك نسيئة يكون على الشرى يكن  
 معا والتزام احدهما الشرى يكن الخسارة غير صحيح ولا تصح الكفالة الا بدين صحيح والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين اقترض كل واحد منهما ما جاب دراهم من آخر وبعد ذلك  
 اشترى كامعه في اثني عشر كيسا وخط كل منهما ربع هذا المبلغ والاخر المذكور والنصف  
 وشرط الربح بينهم على قدر مال كل منهم وبعد ذلك صاروا كل واحد يحصل شيء من الربح  
 بمقتضى سمونه حسب الشرط المذكور وعقد الشركة باق بينهم ثم بعد ذلك هلك المال من يد  
 الشرى يكن من غير تعدد فاءرب المال وطلب الجميع من احدهما الشرى يكن فهل لا يلزم  
 الشرى يكن شيء من مال الشركة والحال هذه ويلزم دفع ما اقترضه كل منهما منه وهل اذا  
 دفع اخو احدهما الشرى يكن جميع المبلغ المرقوم بدون امرهما بالدفع لا يلزم واحد منهما شيء  
 ويكون متبرعا في ذلك وهل اذا مات الدافع للمبلغ بدون امرهما واراد اوارثته ذلك متعللا  
 بان مورثه قد ضمن مال الشركة بعد هلاكه وقام بدفعه بموجب ذلك لا يجاب لذلك  
 والحال ما ذكر (اجاب) الشريك أمين فلا يضمن ما هلك بيده من مال الشركة ويقبل  
 قوله في دعوى الهلاك بيمينه وصرحوا بان الكفالة بالامانات غير صحيحة وبان من ادى  
 بكفالة فاسدة يكون له الرجوع بما ادى على من دفع له اذا حسب انه يجبر على ذلك بخلاف  
 ما لو ادى بغير سبق ضمان لتبرعه كما في جامع الفصولين كذا في الدر من الكفالة لكن  
 موضوع هذا فيما لو كان المدفوع اليه مستحقا لما قبضه غير ان الكفالة فاسدة كما في  
 الكفالة ببديل الكتابة اذا ظن الدافع الجبر على الاداء فتبين عدمه لعدم صحته فيرجع  
 حيث ادى بكفالة فاسدة مع استحقاق المدفوع اليه فلو ادى في هذه الحالة بلا كفالة كان  
 متبرعا فلا يرجع على احد بخلاف ما لو ادى شيئا ظانا انه مستحق للمدفع اليه على غيره  
 فتبين عدمه فانه يرجع على المدفوع اليه سواء كان المدفوع عن نفس الدافع او عن غيره  
 كما في حادثة السؤال بكفالة او بغيرها بالنسبة لنصيب الاخذ في مال الشركة فيرجع  
 حيث تبين ان لادين اصلا وكذا ورثته لانه دفع على انه دين فتبين خلافه كما يستفاد من  
 شرح الاشباه لمهبة الله افندى الب على من القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين  
 خطؤه حيث قال فلو ان الاصيل ادى الدين الى دائئه ثم ظهر انه استوفاه من الكفيل  
 ورجع بما ادى وكذا في جانب الكفيل ثم قال وكذا لو تبرع بقضاء دين غيره ظانا انه عليه  
 ثم فاهر خلافه يرجع بما ادى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اخيه وابن عمه  
 في معيشة واحدة ورثوا مالا وعقارا عن اصولهم واكتسب الرجل المذكور مالا لزيادة

٢٧

١٢٦٧

مطلب من ادى بكفالة  
 فاسدة له الرجوع على  
 من ادى اليه بخلاف  
 ما لو ادى بغير سبق  
 كفالة وبلاذن

مطلب من ادى شيئا  
 على ظن استحقاقه  
 فتبين خلافه يرجع ولو  
 بلا كفالة

عن المال الموروث لكونه ذا كسب معروف ولم يعرف لاختيه ولا لابن عمه كسب معه  
في ذلك فهل اذا ارادوا القسمة لا يكون لاختيه ولا لابن عمه حق فيما اكتسبه الرجل  
المذكور حيث كان له كسب معروف واكتسبه بنفسه ومعرفته ورأيه ويختص بما  
تحت يده من كسبه خصوصاً والرجل المذكور له ماهية معروفة وخداثة في الديوان  
وتجارة ولا يعرف لاختيه ولا لابن عمه صناعة ولا تجارة معروفة بل هما في عائلته وتابعان  
له في أمر المعاش فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الاخ المذكور ذا كسب  
معروف وتحصل بكسبه خاصة تحت يده مال أو عقار ولم يعرف لاختيه ولا لابن عمه كسب  
معه في ذلك يختص به ولا حق لاختيه ولا لابن عمه فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجته وعن اولاده ذكر واولادهم خمسة والجميع قصر وترك تركته و جعل  
اخته قبل موته وصياً عليهم فصارت تتصرف عليهم الى ان بلغ احد الذكور فوكلته على  
التركة وصار يتصرف فيها بنفسه لجميع الورثة من هدم وبناء وبيع وشراء وغير ذلك  
مدة سنين ونحوها الى المال بقوله فهل يكون ما غناه المال وما جددته من مال التركة ميراثاً  
بين الجميع يقسم بينهم حيث لم تقسم التركة ونحوها لها (اجاب) تقسم التركة مع غنائها بين  
جميع الورثة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منها بدون مخصص شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في مدينة واحدة لهما مال مشترك بينهما عن ابيهما  
وكل ما تحصل بينهما من غناء المال تحت يد احدا لاخوين المتصرف ثم مات المتصرف عن  
اخته وعن ابنه فاستولى الابن على الدراهم المتحصلة من غناء المال المشترك بين ابيه وعمه  
وادعى ان امه ماتت وتركتهما ميراثاً عنهما فهل اذا لم يثبت ابن الاخ دعواه بالبينة  
الشرعية لا عبرة بدعواه وتكون روكا (اجاب) تقسم تركة الاب مع غنائها بين ورثته  
ومن مات منهم قبل القسمة كان نصيبه من ذلك لوارثه والقول لذي اليد فيما يسده  
والبينة على الآخر ليس للوارث اخذ شئ زائد عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له أخ في عائلته معين له وللرجل مال مخصوص به وبعض مواش زوجته  
فاشترى الرجل المذكور بعض عقار ومواش لنفسه من ماله الخاص به وأخذ أرض  
زراعة بالغاروقة وصار واضعاً يده على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد الاخ ان  
يقاسم اخاه المذكور فيما اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت  
ذلك بالبينة الشرعية لا يجاب الاخ لذلك وليس له فيه شئ حيث لم يثبت عليه انه اشتراه  
له ولا اختيه من مال مشترك بينهما عن ابيهما (اجاب) اذا تحقق ان الاخ في عائلة اختيه  
ومعين له لا يكون له شئ فيما تحصل بكسب اختيه الخاص به والقول لذي اليد بينهما فيما  
هو تحت يده ما لم يثبت خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقد اشركة في أرض  
المجاز أحدهما مقيم في تلك الأرض والاخر من صعيد مصر واتفقا على أن يدفع كل  
منهما قدراً معلوماً فطلب أحدهما من الآخر المبلغ الذي سماه فلم يأت به وعجز عن دفعه

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧



سنة صفر

١٢٦٧

١٠

غير أنه قال عندي بضاعة بهذا القدر الذي على من الشركة ولم يرها الشريك ثم توجه به  
الصعيدى الى بلده بما كان معه على دعواه وما اشتراه له ثم بعد مدة أرسل له الشريك  
بضاعة على عقد الشركة السابق بناء على أنها وقعت صحيحة فهل هذه الشركة غير صحيحة  
حيث لم يدفع القدر الذي عليه حالا ويكون له أبوة المثل (اجاب) لا تصح الشركة  
مفوضة كانت أو عنانا بغير النقين والفلوس النافقة والتبر والنقرة اذا جرى التعامل  
بهما كما لا تصح بمال غائب أو دين لتعذر المضى على موجب الشركة فلو كان مال الشركة  
حاضرا واستوفت الشرائط صححت والمراد بحضور المال حضوره عند عقد الشراء لا عند  
عقد الشركة فإنه لو لم يوجد عند عقدها يجوز ألا ترى أنه لو دفع الى رجل ألفا وقال أخرج  
مثلها واشتر بها والحاصل بيننا انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فبرهن المأمور  
على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز بحرج عن البرازية ومثله في الفتح وغيره  
لكن نقل في البحر أيضا عن القنية ما يفيد فسادها بالافتراق بلا دفع ثم انعقادها وقت  
حضور المال كما في رد المحتار من كتاب الشركة والربح والخسارة في الشركة الفاسدة  
على قدر المال فلو كل المال لاحدهما قللا آخر أجر مثله كافي الدر من الشركة الفاسدة والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له عقار ومعه أولاد فطلبوا منه القسمة والحال أنه لا شيء لهم  
فاني فترافعوا الى حاكم البلدة فآمره بالقسمة بينهم على أن للاولاد سهمين وله ثلاثة أسهم  
بالنجر على الرجل وكتب حجة بذلك فهل ليس للاولاد القسمة معه ولا عبرة بالحجة  
المدكورة (اجاب) حيث كان الاولاد في عائلة أبيهم ومعينين له يكون جميع ما تحصل  
بكسبهم لا بيهم اذا كانت صنعة الجميع متحدة ولم يكن للاولاد مال سابق ولا يكون لهم  
مقاسمته في شيء مما بيده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال عقدوا مع  
بعضهم شركة وانفقوا مع بعضهم ان كل واحد يحضر تسعة عشر كيسا ويصير الكل مالا  
واحد او يكون الربح على قدر المال أثلاثا ففصل واحد منهم تسعة عشر كيسا ودفعها  
للاخرين ليضعوا عليه مثليه وسافر الى جهة فصل الاخران بعد سفره تسعة كياس  
فقط وخلطت على التسعة عشر المذكورة واتجروا وصار المسافر يرسل لهم الاسباب مدة  
ثم بعد ذلك اجتمع الجميع وظهر ربح وأرادوا قسمته فهل يقسم على قدر المال ويكون  
لصاحب المثلين الثلثان وللآخرين الثلث فقط (اجاب) الربح في الشركة الصحيحة على  
ما شرط وفي الفاسدة على حسب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
وأولاده ذكورا واناثا وترك لهم عقارا وغيره فادعى اعمام الاولاد بان لهم فيما تركه الميت  
حصة لكون بعضهم كان معه في معيشة واستعمله في بعض أشغاله فهل اذا كان مات تركه  
الميت من عقار وغيره حصلا بحاله وكسبه الخاص به ولم يثبت الاعمام المذكورون بوجه  
شرعى ان لهم فيه حقا معه يكون مات تركه الميت لورثته ولا عبرة بدعواه المذكورة (اجاب)  
جميع مات تركه الرجل المذكور مما هو مملوك له ومحتص به شرعا يقسم بين ورثته وليس

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

٢١

لاخوته معارضة وارثه في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن ثلاثة أولاد ذكور وكان في حياته معه من الثلاثة اثنان في كسب واحد ومعيشة  
واحدة والثالث من جملة القرآن في معيشة على حدته وجميع كسب الميت والولدين  
لا يتميزان معاشهم واحد وكسبهم واحد فهل ماتر كه الميت يقسم بينهم بالفريضة  
الشرعية أو يمنع الولد الثالث ويكون ماتر كه للولدين اللذين كانا معه (اجاب)  
جميع ماتر كه الاب المذكور يقسم بين اولاده الثلاثة بالسوية حيث لا وارث له  
سواهم وليس للثنتين اللذين هما في عائلة أبيهم ومعينان له منع أخيهما عما يخصه في  
تركة والده بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وبقية  
ورثته وترك ما يورث عنه شرعا من سفن وأمتعة وعقار مكتبة باسمه خاصة بمجيب  
شرعية بيد ورثته ولليت المذكور أخت تريد مشاركة الورثة فيما تر كه والدهم من  
سعيه وكسبه الخاص به متعلقة بان والدهم الذي هو أخوها كان في معيشة والدها  
والحال ان أباهما كان فقيرا لا يكسب شيئا مما يحصل به الا كتساب سوى حصته في  
سفينة غرقت في البحر وكان شيخا كبيرا وصار في عائلة ابنه المذكور وما كتسبه  
الابن ناشئ من عمله الخاص به في حال عجز أبيه بسبب شراء بعض ما يستغل بالنسيئة  
واستئجار بعض آخر كذلك حتى أغناه الله تعالى فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
يكون ماتر كه الرجل المذكور على الوجه المسطور لورثته خاصة ولاشي لأخته الغير  
الوارثة له فيه بمجرد تعللها بما هو مزبور (اجاب) نعم يكون جميع ماتر يحصل بكسب  
الابن المذكور خاصة يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية حيث كان الاب في عائلته  
وكان للابن كسب مستقل به كما أفاده مولا ناخير الدين الرملي وأقوى به والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا من ماله لنفسه وبني فيها بعض بناء وعماره لنفسه  
وللشترى أخوان غائبان فيه بمدة من السنين حضرا من غيبتهم ما وادعيا على أخيهما انه  
اشترى الدار المذكورة من المال المتروك عن أبيهم ويريدان أن يأخذان نصيبهما فيها فهل  
اذا ثبت بالبينة الشرعية انه اشتراها من المال المتروك عن أبيهم لا يكون لهما أخذ شيء  
منها حيث اشتراها لنفسه خاصة دون أخويه وليس لهما الا نصيبهما في الثمن بعد ثبوت  
دعواهما انه من المال المشترك (اجاب) مجرد دفع الثمن من المال المشترك لا يوجب  
الشركة فيما اشتراه الاخ المذكور لنفسه بل عليه ضمان انصبا شركائه من الثمن الذي  
دفعه من المال المشترك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة  
أولاد وبيده اطيان وأمتعة ودور ودواب وغيره في حال حياته اسقط حقه لاولاده في  
منفعة الاطيان وباع لهم الدور وغير ذلك ببيع شرعي واستمر واعي ذلك مدة ثم مات احد  
الخمس عن اولاد استمر واعي اعمامهم على ما كان عليه أبوهم المتوفى من التصرف في  
الزراعة ودفع الخراج والتصرف في الامتعة المبيعة بموجب الحجة فهل للاولاد أخذ نصيب

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٩

بيع الاول

١٢٦٧

٧

ربيع الاول سنة  
١٢٦٧ ٦

والدهم من اعمامهم حيث كان البيع والاسقاط لهم سوية والجميع مشتركين في البيع  
الحاصل في حال الصحة (اجاب) جميع ما تحقق اختصاص المتوفى المذکور به شرعا يقسم  
بين ورثته بالفريضة الشرعية وينتقل الحق فيما يستحقه من الاطيان الاميرية لاولاده  
الذکور خاصة وليس لاختوته معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين اشتريا ناقة وجارا من مالهما سوية وجانب من الدقيق وقدره ستة ارباع  
وعشر بن رطل من السمن ورطلين من العسل وتوجها الى الجباز ثم في اثناء الطريق  
مرض احدهما مرضا شديدا منعه عن السفر فاذا الشريك المريض للشريك ان يسافر  
بالتناقة والجار ويستعملهما ويبقى الامتعة المذکورة فسافر حكم امر الشريك المريض  
له فسرق منه السمن والدقيق والعسل من غير تفريط ومن غير تعد ثم بعد رجوعه من  
الجباز وجد الشريك المريض قد مات عن وارث فاراد الوارث ان يطالب الشريك الآخر  
باجرة نصيب مورثه من الراحلة وبما يخص مورثه مما ضاع من الدقيق والسمن والعسل  
فهل اذا ثبت الاذن من الشريك المريض لشريكه بالبدنة الشرعية يكون ما ضاع  
عليهما سوية حيث ضاع منه ذلك من غير تعد وليس للوارث مطالبة الشريك باجرة  
نصيب مورثه من الراحلة حيث ركب باذن مورثه (اجاب) لا اجرة على الشريك  
المذکور والحال هذه ولا يضمن ما تلف في يده حيث لم يثبت عليه ما يوجب ضمانه شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة حضر وابناحية ابني صير بالقسم  
الثاني بولاية الجيزة بموجب جواب من حضرة حاكم خط البدر شين مبني على عرض  
مشروح عليه من سعادة الباشا مدير الجيزة والاطفحية صحيفة محفوظ شعبان المذعی على  
اخيه عويان شعبان بتحقيق دعواه مع اخيه بالوجه الشرعي فصار التحقيق فيها بالناحية  
بحضرة جمع من المسلمين فتحقق ان عويان شعبان المذکور كان مع اخوته محفوظ  
المذکور وغيره في معيشة واحدة ويسعون في المكسب على حد سواء لاجل المعاش ثم  
انه في عام ثمان وثلاثين خص الحاكم عويان بالشياخة وما يلزم له من الاطيان لكونه  
كبير او متقدما عنهم في ذلك بموجب تقرير تحت يده ومن الجلة فدنان ونصف وفي سنة  
اربعين امر الحاكم شيخ الناحية عويان شعبان بفحت نصف ساقية لاجل زرع الطين  
المحكي عنه اصنافا حكم القسم المذکور الذي قدره فدنان ونصف وبسبب ذلك تكلفت  
الاطيان المذکورة على عويان شعبان ويريد ان يختص بالطين ونصف الساقية وتريد  
الاخوة المشاركة معه لكونهم كانوا معه في معيشة واحدة وكلفت من المال المشترك بينهم  
فهل يختص به عويان شعبان ولا حق لاختوته أو يكون له ولا اختوته على حد سواء كل منهم  
بحق الربع في الاطيان ونصف الساقية ام كيف الحال (اجاب) اذا كان كل من  
الاخوة المذکورين مستقلا بنفسه واشترى كوا في الاعمال وحصلوا أموالا بکسبهم جميعا  
فهی بينهم سوية واذا ثبت اختصاص عويان المذکور بنصف الساقية وما يتبعها من

١٢٦٧ ٢٣

١٢٦٧ ٣٠

أرض الزراعة لا يكون لباقي أخوته مشاركتة في ذلك بمجرّد تعلّقهم بأنهم معه في معيشة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسقط حقه في أرض زراعة يستحقها لابن أخيه وصار ابن الأخ يتصرف فيها التصرفات الشرعية بالزراعة وغيرها وهو في عائلة أبيه وجميع ما اكتسبه من زراعة الأرض والبيع والشراء وحده اشترى به أرض زراعة لنفسه خاصة ثم بعد مدة مات أبو الابن المذكور عنه وعن ورثة آخرين فأرادت الورثة مطالبة الابن المذكور بنصيبهم من الأرض متعلّين بأنه اكتسب ذلك وجدده وهو في عائلة أبيه فهل لا يجابون لذلك ويكون جميع ما اكتسبه وجدده من كسبه خاصة ونحو زراعته له خاصة ولا عبرة بتعلّقهم المذكور (اجاب) اذا كان للابن المذكور كسب مستقل بنفسه حصل بسببه أموال تكون له خاصة أما اذا كان في جملة عيال أبيه ولا يعرف له مال سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لوالده لانه اذا كان في عيال الاب يكون معيّن له فيما يصنع كما في الخلاصة وغيرها واجاب العلامة الرملی عن سؤال رفع اليه في مثل ذلك بقوله حيث كان من جملة عياله والمعيّنين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكسبه وتعبه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص عليه علماؤنا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض خروعة ومواش فصار الابنان يخيان التركة بالتحصد والزرع والبيع والشراء مدة نحو خمس سنين والبنت لم تسأل عن شيء ثم ارادت الآن اخذ حصتها فهل لها نصيبها من التركة وقت وفاة أبيها أو منها الآن بعد التسمية المحاصلة من أخويها واذا كان في الطين الذي تركه أبوها طين مرهون على دراهم لوالدها على أرباب الطين فهل تضع يدها على جزء من الطين بقدر ما تستحق من الدراهم أو لها حصتها من الدراهم (اجاب) للبنت المذكورة طلب ما يخصها من تركه أبيها أصلا ونماء فيما اذا كان النماء حصل بفعل الشركاء جميعا أو بعضهم باذن البنت والا كان لها ما يخصها في الاصل فقط وما استرجحه الاخوان في نصيبها لانفسها بلاذنها كسب خبيث كما افاده في تنقيح الحامدية من الشركة ولها الطلب بما يخصها فيما مورثها من الدين بعد ثبوته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير لا مال له أصلا وله سبعة أولاد ذكور بالتون أربعة منهم في معيشة واحدة ومعهم والدهم يطعمونه ويسقونه بعزهم وثلاثة في معيشة واحدة ولرجل اجنبي قطعة أرض زراعة اتفق الاربعة الاولاد معه على ان يغرسوها فخلوا ويكون لهم الثلثان فيه ولربها الثلث ومضوا على ذلك ووضعوا ايديهم على التخل مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم يتصرفون فيه لانفسهم دون أخوتهم وأبيهم ثم مات والدهم فاراد الثلثة الاخوة مشاركتهم في التخل على انه مخلف عن والدهم فهل اذا كان ما غرسه الاربعة الاولاد من مالهم الخاص بهم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣



ربيع الثاني

سنة

١٢٦٧

٥

المتجدد من كسبهم يمنع اخوتهم الثلاثة من معارضةهم وليس لهم حق فيما هو خاص  
 بهم خصوصاً وان الارض بنخلها مسووحة على الاربعة الاولاد المذكورين (اجاب)  
 اذا كان للاولاد الاربعة المذكورين كسب مستقل حصلوا بسببه أموالاً تكون لهم  
 خاصة أما اذا كانوا في جملة عيال أبيهم ولا يعرف لهم مال سابق يكون جميع ما تحصل  
 بكسبهم لوالدهم لانهم اذا كانوا في عيال الاب يكونون معينين له فيما يصنع كما افاده  
 الخبر الرمي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين من زوجة ماتت قبله  
 وعن ابنين واربع بنات من زوجته التي مات عنها وعن بقية الورثة وترك بيتاً فاشترت  
 الزوجة ما يخص اولاد ضرته البالغ بعد ياته بالطريق الشرعي ثم بعد مدة ماتت بنتان  
 من اولادها عن أمهما وعن الاخوين الشقيقين والاختين الشقيقتين ثم ماتت الام  
 فطلب احد الاخوين الشقيقين ما يخصه في البيت المذكور عن والده واخيه الشقيقتين  
 وامه فمنعته احدى الاختين متعلقة بانها عمرته والحال انه مستأجر غير الورثة باجرة معلومة  
 لكل شهر ومعدل الاستغلال فهل لا تجب له ذلك شرعاً ويكون له أخذ ما يخصه فيه عن  
 والده واخيه الشقيقين وامه بالطريق الشرعي والمحاسبة على ما يخصه مما قبض من أجرته  
 ولا عبرة بتعللها أم كيف الحال (اجاب) ليس للاخت المذكورة منع أخيها عما يخصه في  
 تركته وورثته بدون وجه شرعي وان اثبتت احدى البنات ما ادعته من عمارة المشتركة  
 يجري فيها التفصيل المذكور في عمارة احد الشركاء المشترك وقد صرحوا بانه يجب أجر  
 نصيب الشريك في المعدل للاستغلال اذا أجره بعض الشركاء بدون اذن الباقي فيؤمر من  
 قبضه منهم بدفعه الى مستحقه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في مائة واحدة لهما  
 مال مشترك بينهما عن جدهما وأحداهما متصرف باذن الآخر فبما المال وزاد عن أصله  
 ثم بعد مدة مات الاخ المتصرف عن ابن قاصر وزوجة وعن أخيه فصار الاخ يتصرف في  
 المال المشترك بينهما وبين ابن أخيه القاصر الى ان بلغ القاصر وطلب القسمة فاراد العلم ان  
 يختص بما زاد وتما من المال المشترك بينهما فهل لا يجب لذلك و يقسم جميع المال بينهما  
 وبين ابن أخيه مناصفة حيث كان ذلك من ثناء المال المشترك بينهما وليس له معارضة  
 ابن الاخ في ذلك (اجاب) لا وارث المذكور أخذ ما يخصه وورثه من المال المشترك  
 أصلاً وتما وليس للعم المذكور أخذ شيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي فان  
 كان النماء نشأ من نفس المال فلا مرظاً هر وان كان بفعل العم حال حياة أخيه لهما باذنه  
 فكذلك وان كان بعد موته بلا ولاية على القاصر كان غاصباً ويرجع نصيب ابن أخيه  
 كسب خبيث فلا يستحقه القاصر بل يضمن العم أصل ما يستحقه وان كان بوصاية له  
 ولحقه فهو مشترك أيضاً والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وولده  
 لكل واحد منهما النصف فاحتاجت الدار للعمارة فمهر بعضهما سوية ثم بعد ذلك أذن  
 الرجل لولده أن يتم عمارة ويدفع له نصف ما يصرفه ففعل ما أمر به أبوه وبعد ذلك

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

١١

ربيع الثاني سنة

١١ ١٢٦٧

مطلب قال انفق على  
بناء دارى أو قال الاسير  
اشترى يرجع بلا شرط  
الرجوع

جمادى الاولى

٩ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٤ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

مات الرجل فأراد باقى الورثة أن يأخذوا تركته والدهم بطريق الميراث الشرعى فهل اذا  
ثبت الاذن يكون له الرجوع على تركته والده بما صرفه على نصيبه من الدار للعمارة واذا  
قلم بالرجوع فهل يكور القول قوله مع يمينه حيث كان ما دوننا (اجاب) لو قال انفق  
على بناء دارى أو قال الاسير اشترى يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفاى كفاية الثانية فاذا  
ثبت الامر بالاتفاق فى العمارة وانفق المأمور مقدار ما معلوما يكون له الرجوع به فى تركته  
الا فربعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة موقوفة عليهم دار يسكنون  
فيها فخر بت فحجزا ثمان عن التعمير وقدروا واحد عليه فعمروا قد نصيبه باذنها ثم بعد مدة  
من السنين أراد أن ينعاه من نصيبه ويحسب عليه أجرة المدة التى سكنها فيما عمره فهل  
ليس لهما ذلك حيث عينا له قد نصيبه وأذنا له فى ذلك (اجاب) نعم ليس لهما ذلك  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين شريكين فى جاموسة لكل منهما نصفها  
فوضع يده أحدهما عليها برضا الشريك الثانى فسرقته لیسلا من حرز مثلها من غير تعد  
ومن غير تغريط فهل اذا أراد الشريك ان يلزمه قيمة نصيبه لا يحجب لذلك واذا ادعى  
انه فطرط لا عبرة بدعواه المحردة عن الاثبات (اجاب) لا ضمان على الشريك المذکور الا  
اذا ثبت عليه التعدي أو التفریط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن أب وأولاد  
ذكور وإناث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الاولاد أيديهم على التركة قبل قسمتها ثم  
مات الاب عن ابن وبنت فهل يكون لهما مطلب ما يخص والدهما فى ميراث ابنه من  
ورثته (اجاب) للابن والبنت أخذ ما يخصهما من جميع ما تركه والدهما وما آل اليه  
بالارث من جملة متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) فى شريكى العنان اذا اتجرا أحدهما  
فى مال الشركة مدة وخسر المال ولم يحصل فيه ربح هل تكون خسارة المال عليهما كما  
ان الربح كذلك اذا ربح المال فلا يختص بهما فى ماله فقط (اجاب) نعم لا يختص المتصرف  
بالخسارة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات وترك مواشى قليلة وخلف  
أولاد ذكور بالغين وهم فى معيشة واحدة والمتصرف عليهم أكبرهم قبل وفاة أبيهم  
وحاز لهم المتصرف قطعة أرض بعد موت أبيهم وصار الجميع يعملون فيها بتلك المواشى التى  
تركها أبوهم فاستمروا على ذلك مدة وحصل لهم ربح ونماء فلما طلبوا القسمة بينهم منعهم ذلك  
المتصرف متعللا بان أباهم لم يترك لهم شيئا فهل اذا ثبت بالبدينة الشرعية ان ذلك الموجود  
عندهم انما هو بسبب ما تركه أبوهم واكتسابهم يقسم ذلك عليهم جميعا بحكم الشرع  
(اجاب) تقسم تركته الميت مع غنائم باين جميع ورثته بالقرينة الشرعية كما ان ما تحصل  
لهم من اكتسابهم يقسم بينهم وليس لاحدهم الاختصاص بشئ من ذلك بدون تخصص  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفي عن زوجته وولده منها وترك ما يورث عنه شرعا ثم  
تروجت ام الولد المذکور بغير أبيه وخلفت منه ولدا آخر فى محل ابنها ثم مات الزوج الآخر  
ولم يترك شيئا فصا الولد الكبير يكتسب وينفق على أخيه الذى من أمه من مال نفسه

١٢٦٧	٢٧	<p>واشترى بعض أمتعة له من ماله الخاص به فهل إذا طلب أخوه الذي من أمه مقاسمته فيما اشتراه لنفسه من ماله الذي ورثه عن أبيه لا يجب لذلك (أجاب) ليس لأحد الأخوين المذكورين مشاركة الآخر فيما تحقق اختصاصه به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة صناعتهم واحدة أكتسبا أموالا من صناعتهم ثم بعد مدة مات أحدهما عن ورثة فأراد العم القسمة من ورثة أخيه فهل يقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما وما تحصل من كسبهما بين العم وأولاد أخيه مناصفة حيث لا مال لكل منهما غير ما عن الآخر ولا يختص به (أجاب) ما تحصل بكسب الأخوين وبغيرهما والمحال ما ذكر مشترك بينهما فيقسم بينهما مناصفة وبموت أحدهما عن ورثة تكون حصته لورثته تقسم بينهم بالفريضة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة أحدهما يتصرف على العيال وفي المال ويتجربه والآخر في الغيبة لا يعرف غير الفلاحة والزراعة مكثا على ذلك مدة من الزمان وحصل بينهما كسب ثم أراد أحدهما العزلة والانفصال من الآخر والمحال أن عليهما ديون الجماعة معلومين فهل والمحال هذه يجب طالب القسمة فيما فضل (أجاب) ما لزم الأخوين المذكورين من الدين بطريق شرعي فعليهما دفعه من ماله وأذا طلب أحدهما قسمة المال المشترك بينهما يجب لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة ثم انفرد أحدهم قبل القسمة في معيشة وحده وحاز أشياء من كسبه الخاص به حال انفرده وحده ثم مات عن بنيه فهل تختص ورثته بما تركه والدهم وحدهم ويكون لهم مقاسمة الأعمام وأخذ ما يخص مورثهم من تركته والده بالفريضة الشرعية (أجاب) تقسم تركته الميت الأول بين ورثته بالفريضة وتختص ورثة من انفرد عن أخوته بما حصله مورثهم لنفسه حالة انفرده عن باقي أخوته كما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة ستة في معيشة واحدة وكل منهم صاحب كسب في حياة والدهم فصاروا يكتسبون سوية في حياة والدهم وهم في معيشة واحدة في حياته وبعد موته إلى أن تحصل بكسبهم مال زيادة عما ورثوه عن أبيهم ثم بعد موت أبيهم بمدة ترافعوا جميعا عند قاضي منية غمروا تصادقوا جميعا على أن من الجاري في ملكهم ومن كسبهم سوية أثوارا كذا وخيلا كذا وجاموسا كذا وابلًا كذا وجيرا كذا وغير ذلك مما في أيديهم وصار منهم جميعا التصديق على أن كامل ما بأيديهم مشترك بينهم سوية وسجل التصديق المذكور عند القاضي بحكمة منية غمروا فهل يعمل بالمصادقة التي صدرت بينهم ويقسم جميع ما كان بأيديهم يوم الإقرار على الوجه المذكور بينهم سوية حيث تصادقوا على أن ما بأيديهم ملك لهم ومشارك بينهم سوية كما هو مسطور وإذا أراد أحدهم أن يقسم متروكات والدهم بينهم فقط وامتنع من قسمة ما زاد عن ذلك وأراد الاختصاص بدون وجه شرعي لا يجب لذلك</p>
١٢٦٧	٦	<p>رجب</p>
١٢٦٧	١٢	<p>والدين بطريق شرعي فعليهما دفعه من ماله وأذا طلب أحدهما قسمة المال المشترك بينهما يجب لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة ثم انفرد أحدهم قبل القسمة في معيشة وحده وحاز أشياء من كسبه الخاص به حال انفرده وحده ثم مات عن بنيه فهل تختص ورثته بما تركه والدهم وحدهم ويكون لهم مقاسمة الأعمام وأخذ ما يخص مورثهم من تركته والده بالفريضة الشرعية (أجاب) تقسم تركته الميت الأول بين ورثته بالفريضة وتختص ورثة من انفرد عن أخوته بما حصله مورثهم لنفسه حالة انفرده عن باقي أخوته كما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة ستة في معيشة واحدة وكل منهم صاحب كسب في حياة والدهم فصاروا يكتسبون سوية في حياة والدهم وهم في معيشة واحدة في حياته وبعد موته إلى أن تحصل بكسبهم مال زيادة عما ورثوه عن أبيهم ثم بعد موت أبيهم بمدة ترافعوا جميعا عند قاضي منية غمروا تصادقوا جميعا على أن من الجاري في ملكهم ومن كسبهم سوية أثوارا كذا وخيلا كذا وجاموسا كذا وابلًا كذا وجيرا كذا وغير ذلك مما في أيديهم وصار منهم جميعا التصديق على أن كامل ما بأيديهم مشترك بينهم سوية وسجل التصديق المذكور عند القاضي بحكمة منية غمروا فهل يعمل بالمصادقة التي صدرت بينهم ويقسم جميع ما كان بأيديهم يوم الإقرار على الوجه المذكور بينهم سوية حيث تصادقوا على أن ما بأيديهم ملك لهم ومشارك بينهم سوية كما هو مسطور وإذا أراد أحدهم أن يقسم متروكات والدهم بينهم فقط وامتنع من قسمة ما زاد عن ذلك وأراد الاختصاص بدون وجه شرعي لا يجب لذلك</p>
١٢٦٧	٢٣	

(اجاب) حيث كان الجميع في معيشة واحدة وتحصل بكسبهم أموال وتصادق الجميع على ان جميع ما بأيديهم مشترك بينهم سوية يقضى بقسمة ذلك بينهم وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وإناث ونهب تركته كلها بعض الظلمة فتمرت أولاده في جهات واكتسب بعضهم مالا وقتل أحدهم فصالح عمه اتل على غنم وافرقت منها على بعض عصبته كما هي عادتهم وأعطى منها خمسة وعشرين اكتسب المال على قدر نصيبه فظهرت معيشة وماتت ثم طلب أحد الأولاد مقاسمة المكتسب في جميع ما اكتسبه وتغريمه نصيبه من الخمس والعشرين نجة فهل لا يجب لذلك (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور مقاسمة المكتسب فيه ما تحصل بكسبه خاصة بعدموت أبيه والحال هذه كما انه ليس له تضمينه لشي من قيمة الغنم التي دفعها اليه عمه المذكور بدون ما يوجب ذلك شرعا اذ على فرض كون تلك الاغنام مشتركة تكون في يد الشريك التي هي في يده بمنزلة الوديعة وهي لو هلكت بلا تعد ولا تقريط لا تضمن والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مملوك لثلاثة لكل واحد الثلث فيه واحد منهم ساكن فيه على قدر نصيبه فأراد الآخر ان يكلفاه بالخروج منه ويؤجره معه لغيرهم او يدفع لهما الجرة نصيبهما وهو لا يرضى بذلك فهل اذا كان البيت يسع سكني الجميع ويقبل القسمة لا يجبر على ما طلبه الآخر ان ويسكن في البيت على قدر نصيبه (اجاب) لا يجبر أحد الشركاء على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب شركائه بل يقسم افرارا ان قبلها بالطلب أو مهاباة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عائلة معينان له فأراد أحد الابنين ان ينزل من أبيه ويقاسمه في المال الذي تحت يد الاب متعللا بأنه كان يشتغل معه في عائلة فهل لا يجب الابن لذلك ويكون جميع ما اكتسبه الابن وهو في عائلة أبيه للاب وليس له فيه شئ (اجاب) حيث كان الابن في عائلة أبيه ومعينه له يكون جميع ما تحصل بكسبه لابيّه اذ لم يكن للابن مال سابق واتحدت الصنعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والإناث وترك ماورث عنه شرعا من عقار ونخل وغير ذلك فاقسمه وجميع ما تركه بالقرينة الشرعية واخذ كل نصيبه وانقر في معيشة وحده فهل اذا حاز أحدهم أشياء من كسبه الخاص به حال انفرادهم يختص بها ولا يكون لاحد من اخوته واخواته مشاركتة فيما اكتسبه وحازه بعد القسمة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لاحدهم والحال هذه مشاركتة فيما اكتسبه خاصة بدون ما يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة اكتسبوا أموالا من مواش وغيرها وحازوا أطيافا بسبب سعيهم في الزراعة وغيرها واستمروا على ذلك مدة سنين ثم مات أحدهم عن ابنتيه وزوجته والآل يريد أحد الاخوين القسمة فهل يقسم جميع ما كان بأيديهم وما تحصل من الاكساب وهم في المعيشة بالسوية حيث لا مال



لكل ميمز عاني لا آخرو لا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي ويكون لورثة الاخ الثالث اخدم ما يخصهن بالقرينة الشرعية من نصيب مورثهن مما يورث عنه شرعا (اجاب) لا ينقي المتوفي المذكور وزوجته اخدم ما يخصهن من جميع ما تحقق انه تركه عن مورثهن بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين جماعة بعضه عامر والاخر خرب لا يتوقع به اراد من له الاكثر من الشركاء تعميره لاجل حصول المنفعة بالسكنى والايجار فامتنعوا من ذلك فبني من له الاكثر بغير اذن من الباقيين بناء يباع اضعا في قيمة الارض وزيادة فيه لكون له الرجوع على الشركاء بقدر حصصهم ام يملك الارض بقيمتها (اجاب) في التنوير وشرحه بني احدهما اي احد الشرىكين بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شرىكه رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بزاوية وفيه المشترك اذا انهدم فاني احدهما العمارة ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابني ثم آخره ليرجع بما انفق لوباء الغاضى والا فقيمة البناء وقت البناء اهوالدى حرره في رد المختار من الشركة انه لو بني احدهما فيما لا يقسم كالحمام والطاحونة بدون اذن لارجوع له بشئ ولو كان يجبر الشرىك على العمارة لعدم اضطراره لانه يمكنه رفعه الى القاضى ليحبره على العمارة معه فان ائى لعجزه او عنادا ياذن القاضى طالب العمارة ليرجع على شرىكه بما انفق على نصيبه واما الرجوع بلا اذن أصلا بقيمة البناء فخاص بما لاجبر فيه على العمارة مع الاضطرار وذلك في نحو سفل انهدم اذ لاجبر على العمارة فيه على الا تفي فيكون ذواله لوم مضطر التوصله الى الاتفاق على كنه لبنائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة اكتبنا أموالا سوية بسبب سعيهما والا تيريد احد الاخوين القسمة من الآخر فله يجب لذلك ويقسم جميع ما تحصل من الاكتساب سوية حيث لا مال لكل واحد منهما ميمز عن الآخر ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه (اجاب) نعم يقسم جميع ما تحصل بسبب الاخوين المذكورين بينهما سوية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواسخ واطيان وغير ذلك فوضع الابنان أيديهما على المتروك وصارا يعملان فيه سوية وهما في معيشة واحدة واستمر على ذلك الى ان مات احدهما عن اولاد ذكور واثلاث واستمر واثلاث في المعيشة مع عهدهما واكتسب الكل مع عهدهما المذكورين والا تيريد العلم أن يقسم ما تركه والده وما اكتسبه مع اخيه وما اكتسبه مع اولاد اخيه أيضا فهل يجب لذلك حيث لا مال لكل واحد منهما ميمز عن الآخر ولا يكون للام ولا لاولاد اخيه اختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركه الميت أولا بين ابنيه المذكورين حيث لا وارث له سواهما وكذا ما حصل به سعيهما واكتسبهما في التركة

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

ومن مات منهما يكون نصيبه من ذلك بين ورثته وكذا الحكم فيما تحصل بهل الجمع  
 أولاد أخيه في المال المشترك وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك  
 بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأولاد ذكور  
 وإناث وترك ما يورث عنه شرعا واستمرت التركة من غير قسمة مدة سنوات وبعض  
 الأولاد يجرى لها في زراعتها وبيع وشراء حتى غتت غوا كثيرا فهل ما زاد في التركة حكمه  
 حكم التركة ولو كان المتولي للتحريل بعض الورثة مثل الذكور دون البعض مثل الإناث  
 (أجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا يختص أحدهم  
 بشئ منها أو من غنائمها بدون مخصص شرعي إذا كانت التسمية من البعض للجميع باذن  
 باقيرهم أما إذا كانت التسمية من هذا البعض لنفسه خاصة بدون إذن باقيرهم يكون للماء  
 له خاصة ويكون غاصبا للنصيب الباقي والكسب خيبر والله تعالى أعلم (سئل) في  
 أخوين في معيشة واحدة اكتسبا أموالا بعمالهما معا أراد أحدهما مفارقة الآخر وقسم  
 المال المكتسب مناصفة فامتنع الآخر من ذلك ويريد أخذ شئ زائد على النصف متعللا  
 بأن له كسبا زائدا بسبب سعيه في البها ثم فهل والحال هذه لا يكون لأحدهما الاختصاص  
 بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعي حيث كان المال مشتركا بينهما لا يمكن تميزه  
 (أجاب) ما حصله الأخوان المذكوران بكسبهما معا يقسم بينهما سوياً وليس  
 لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي وإذا تحقق أن  
 لأحدهما سعيًا خاصا به في بيع بها ثم وشرائها لنفسه بدون إذن أخيه يكون ما تحصل من  
 ذلك مختصا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشتريا مكانا خربا مناصفة بينهما اذن  
 أحدهما الشرى بكنه أن يعمره من ماله الخاص به ويرجع بمصارفه في العمارة فعمروا  
 حسب الأذن المذكور ووضع المهر يده على المكان المذكور بعد تعميره مدة وبعد ذلك  
 أراد المهر الرجوع بمصارفه في العمارة فامتنع شريكه من الدفع متعللا بأن له أجرة المكان  
 مدة وضع اليد عليه فهل إذا كان الأذن المذكور ثابتا بالوجه الشرعي يكون للمهر  
 الرجوع بنصف ما أنفق في العمارة ولا عبرة بتعاليه حيث لم يتفق على شئ من الأجرة  
 (أجاب) إذا سكن أحد الشرى يكتسب المكان المشترك بدون عقد اجارة لنصيب شريكه  
 لا يلزمه الاجر وإذا ثبت إذن أحد الشرى يكتسب شريكه بالاتفاق على عمارة المنزل ليرجع  
 بها عليه يكون له الرجوع حيث تحقق الاتفاق فيما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين لهما مال مشترك بينهما تصرف أحدهما وابنه في جانب منه واستهلكاه  
 في مصالح أنفسهما بدون إذن الآخر أو أجازته فهل يكون الرجل المذكور وابنه ضامنين  
 لنصيب صاحبه الشريك الآخر حيث لم يثبت إذنه أو أجازته لذلك (أجاب) على المتعدي  
 ضمان ما استهلكه من مال الغير بدون إذن والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات  
 أبوهما وترك لهما ما يورث عنه شرعا من أمتعة وعقار وأطيان ومواش وغيرها ولم تقع

١٢٦٧ ٢

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ١٢

١٢٦٧ ١٣

بينهما قسمة واستمر في معيشة واحدة وعائلة واحدة وجميع كسبهما في المحل مشترك بينهما وصار يحددان امتعة وأملا كافر فوض أحدهما للآخر في التصرف لكونه كبير أعنسه في السن ثم تشاجر مع بعضهما فآراد الأخ الصغير أن يقسم الموجود بينهما بالقسمة الشرعية فذعه الكبير بالقوة والغلبة فهل يقسم الموجود بينهما ولا عبرة بمنعه وهل إذا ادعى الكبير اختصاصه بشئ من الأموال واشترى به أملا كالا يقبل منه الابينة تشهد بأنه اختص بالمال الذي اشترى به (اجاب) تقسم التركة ونمأ وهايين الأخوين المذكورين بالسوية بينهما حيث لا وارث لآبيهما سواهما وليس لأحدهما الاختصاص بشئ من المال المشترك الذي بأيديهم ما يدون مخصص شرعي وما ادعاه الكبير من الاختصاص ببعض الأموال إن كان ذلك في يده خاصة فالقول له فيه بيمينه والافعليه الابينة وما اشتراه لنفسه بلا إذن الآخر فهو ملك له وعليه ضمان ما ثبت أنه دفعه في غنمه من المال المشترك وما لا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة أخذت بلدتهم سابقا جفلسكا وأخذ ما بأيديهم وصاروا لا يملكون شيئا فاشتغل أحدهم بالبيع والشراء والائتمان في شغل الأوسية لا كسب لهما وصاروا في عائلة أخيهما فهل إذا اشترى أشياء من كسبه الخاص به دونهما بموجب حجة شرعية من قاضي الولاية لا يكون له ما شاركته فيما اشتراه لنفسه خاصة حيث لم يكن لهما دخل فيه بوجه من الوجوه الشرعية التي تقتضي الاشتراك (اجاب) ما اشتراه الرجل المذكور من ماله لنفسه مملوك له وليس لأخويه الذين في عائلته مشاركته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتقل من بلده إلى بلدة أخرى واستدان ديناً واشترى به داراً وبها ثم وأرض زراعة وصار ينمي في ذلك المدة وله أبوان فقيران انتقلا أيضاً إليه بعد ذلك وصاروا في عائلته يأكلان ويكتسيان من جله العائلة ولا كسب ولا مال لهما فهل يكون ما اشتراه الابن ونمأؤه له خاصة وليس لأبويه فيه شيء حيث كان الأمر كما هو مذكور (اجاب) نعم يكون ما اشتراه الابن المذكور بما استدانه مملوكاً له مع نمأئه دون أبويه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش ونحاس وغير ذلك ومن جملة ما تركه أطيان زراعته فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة سنين فمات التركة وزادت بسبب اكتسابهم من الزراعة وغيرها فهل إذا أرادوا القسمة الآن تقسم التركة بينهم بالطريق الشرعي مع نمأئها ولا يكون للكبيرهم الاختصاص بشئ منها زيادة عما يخصه حيث لم يكن له مال خاص به ولا جهة اكتساب محتص به بل الكل في معيشة واحدة والسعي واحد (اجاب) تقسم التركة ونمأ وهايين جميع الورثة وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منها بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنتين ولم يترك تركة أصلاً فصار كل من المذكورين

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

ذى الحجة

١٢٦٧

١

معدشة واحدة على حسنة وصار أحدهم يتسبب وحده خاصة في التجارة وغيرها حتى صار له مال من كسبه الخاص به دون باقي الاخوة ثم بعد مدة مات أحدهم المذكور عن ابن وبنت وزوجة وعن اخوته فهل يتسبب ما تركه أحدهم الميت على اولاده وزوجته فقط بالقرينة الشرعية حيث كان ما تركه من كسبه الخاص به دون باقي الاخوة (اجاب) يقسم جميع ما تركه الميت ثانيا بين ورثته وليس لورثة أبيه شيء في ماله المختص به شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار وطين زراعة تصرف فيه وأعطاء لولده وصار الحق في ذلك لهما ثم بعد مدة حصل الاب قدانين ونصف قدان من ماله فاراد بعض اولاده أخذ جانب من ذلك بدون رضا فهل يكون ما حصله الاب من ذلك بماله له خاصة ولا يجبر على اعطاء شيء منه لاولاده بدون رضاه (اجاب) لا يجبر المالك على تملك ماله الخاص به لا آخر ولا يجبر الاب المذكور على التملك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة استعارها منه جماعة ليطحنوا بها فوضعوها في مكان واداروها مدة سبع سنوات وفي المدة المذكورة حصل في الآلة بعض خلل فعمروها بغير اذن المالك وصاروا يستعملونها تلك المدة ثم أراد المالك أخذها من المستعيرين لها فامتنعوا من تسليمها له متعللين بان لهم ما صرفوه في العمارة المذكورة فهل اذا ثبت ان آلة الطاحونة المذكورة ملك لذلك الرجل يكون له أخذها قهرا عليهم ولا يلزم بما صرفوه فيها حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يرجع للجماعة المذكورين بما أنفقوه في عمارة آلة الطاحونة بدون اذن المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر شركة وأعطاء قدر معلوما من الدراهم فضاغت الدراهم من الشر يك فبلغ خبر ذلك رب المال فقسطها عليه فهل اذا رضى بالتقسيط يكون ضامنا لما ضاع أولا عبءا بالتقسيط ولا يكون ضامنا حيث ضاعت منه بلا تقريط (اجاب) مال الشركة أمانة في يد الشر يك فلا يضمن بالهلاك فلا ضمان على الشر يك المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والقول له بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان معه في معيشة واحدة مات أحدهما عن أبيه وأمه وزوجته فهل اذا أرادت الزوجة مقاسمة الاب والام فيما بأيديهما من الامتعة متعلقة بسعي زوجها مع والده وأخيه في المعيشة لا تجب لذلك ولا عبءا بتعللها المذكور (اجاب) اذا كان الابن في عيال أبيه ومعيناه وانحدت صنعتهم سألوا لم يكن للابن مال سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة أرباع بيت وآخر يملك الربع الباقي سكن المالك الثلاثة أرباع البيت فيه بتمامه مدة تزيد على تسع سنوات بغير تقدير اجرة للربع من مال كنه فهل اذا أراد مالك الربع الزام الساكن باجرة المدة الماضية لا يجاب لذلك حيث لم تقدر له اجرة (اجاب) اذا سكن احدهم بيكي الملك العقار المشترك بدون عقد اجارة لا اجر عليه اذا كان شريكه بالفاولو كان العقار معد للاستغلال والله

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٩

١٢٦٨

محرم  
٩

١٢٦٨

١٣



تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل أموالاً بكسبه الخاص به وتحت يده أرض زراعة مكافئة باسمه خاصة وبعض أقاربه يعلمون معه في الزراعة ويريدون مقاسمته في جميع ما تحصل بكسبه والحال أنهم في عائلته ومعينون له والمتحصل من كسبه الخاص لكونه كان مستخدماً له ماهية حصل بها لنفسه ما يده من الأموال فهل لا يكون لهم مشاركتة فيما هو مختص به (اجاب) ليس لأقارب الرجل المذكور مشاركتة فيما هو مختص به من الأموال التي تحصلت بكسبه حيث كان عملهم معه في الزراعة على سبيل الإعانة له ويعتدون من المعارضة والحال هذمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن خمسة أولاد وزوجة وفيهم ولد قاصر وله تركة أمتعة في بيته وثياب بدنه وشركة مع آخر في حانوت تجارة تحاسب قبل وفاته مع شريكه فظهر له عند شريكه قدر معلوم نحو ألف ومائتين وستين قرشاً بعضه من عروض تجارته وباقيه بدم أشخاص معلومة فبعد موته قسمت أمتعة بيته وثياب بدنه على ورثته وكان قبل موته خصص ما خصه من شركه الحانوت المذكور على ورثته بالفريضة الشرعية وأمر أحداً وأولاده البالغين أن جميع ما على الأشخاص يضمه على ما خصه من أمتعة الحانوت ويدفع لكل شخص ما يخصه بالفريضة قد دفع لمعظمهم وبقي تحت يده ما خص أخاه القاصر وأولاده التي هي زوجة المتوفى وأخته البالغة وأقاموا معه في مآكل ومشرب وصار هو يتجر بنفسه وأخوه القاصر في صنعة أخرى إلى أن بلغ القاصر فطلب الزواج من أخيه بما خصه من ميراث والده فاشهد عليه بالاذن وزوجه وصرف عايشه زيادة عما خصه متبرعاً به فهل إذا كان الأخ المذكور اتجر بنفسه واستدان ما لا من الناس استعان به في تجارته لا يكون للأخ الصغير مشاركتة فيما اتجر فيه لو غامع كون الصغير منفرداً بصناعة أخرى وكان ما يستغله من صناعته يدفع منه لأخيه قدر ما علموا في كل شهر في نظير مؤنته بعد بلوغه (اجاب) لا مشاركتة للأخ الصغير فيما هو مملوك لأخيه الكبير ومختص به وما كان من التركة فهو مشترك بين جميع الورثة على حسب الفريضة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أخوة وأعمام في عائلة واحدة بعضهم مشتغل بالسفر في البحر والاكتساب بسفن والذهب وتحصل من كسبهم أموال بالاكساب وغت الأموال وأرادوا أحدهم الغزلة فمات قبل الغزلة عن ورثته فهل يكون ما تحصل من ذلك بينهم سوية وينتقل نصيب من مات منهم لورثته وإذا اشتري أحدهم شيئاً من المصاغ لزوجه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهم بدون إذن الباقي وأجازته يكون ضامناً لنصيب الباقي (اجاب) يقسم جميع ما تحصل بكسب الجماعة المذكورة بين بينهم سوية ومن مات منهم قبل القسمة يكون نصيبه من ذلك لوارثته وإذا دفع أحد الشركاء دراهم من المال المشترك في ثمن ما اشتراه لزوجه بدون إذن باقي الشركاء يكون نصيبهم منها مضموناً عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض يزرعها وله فيها مواش وأشجار وكل ذلك ملك له وله هذا الرجل ولد ذكر

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٣٠

وثلاث بنات وكلهم في عائلته ولولده المذكور زراعة في أرض يستأجرها من ملاكها  
 الا جانب باسمه خاصة وله مواش بعضها في هذه الارض وبعضها في ارض جماعة من  
 الفلاحين على وجه الشركة بينه وبينهم وكل ذلك بمنزل عن مال أبيه وكذلك ابنتاه  
 الاناث زراعة في ارض بعضها مملوكتهن وبعضها مستأجروهن وكلاء في ذلك ففصل  
 للمواشي عاهة في السنين السابقة ماتت فيها مواشي والدهم فضعف عن القيام بزراعة  
 الارض وذهب بصره واضمححل حاله فسلم الارض بما بقي فيها من المواشي والزرع لولده ولم  
 يعرف أنه سلمه درهمين ولادينا ولادينا ولا عينا غير ذلك فاشترى الولد من ماله الخاص  
 به الذي في يده وحوزته وتصرفه مواشي وصرف على الارض حتى صلحت وكتب له أبوه  
 بجميع ذلك وثيقة على نفسه ديناً عليه وبقي أبوه هكذا مدة ثم مات ولم يعلم له وقت الموت  
 موجودات خلاف العقارات والارض والمواشي التي اشتراها له ولده كما سبق فأتى بعض  
 المواشي الموجودة وقت الموت فاشترى الولد منها وكذلك دفع لشرائه في المواشي التي  
 تخصه ثمن حصصهم ونقلها في أرض أبيه مع كونها معروفة لكل أحد أنها تخص الولد  
 وصار يزرع الارض بعد موت أبيه ويصرف على نفسه وعلى أخواته مدة أربع سنين ولم  
 تقع قسمة في مخلفات أبيهم حتى مات الولد الذي ذكر عن أربعة أولاد كل منهم قاصر فقام  
 القاضي أمهم وصيا عليهم فوجد عنده الوثيقة بالبلغ الذي له على أبيه ووجد له معاملات  
 تخصه وديون على أشخاص تتعلق بنوع التجارة بالزراعة وتلك الديون مضافة لما قبل  
 موته بنحو شهرين أو ثلاثة وكل ذلك مقيد باسم الولد خاصة فهل يحكم للولد بالكسب في  
 ماله الخاص به المعزول عن مال أبيه في حياة الأب وبعد موته وهل حكم البنات في هذه  
 الاكساب كالأب وهل ذلك المحكم لا فرق فيه بين كون الاكساب من حرفة الأب  
 أو من غيرها وهل يحكم للولد أيضاً بالاشياء التي اشتراها بعد موت أبيه من المال الذي  
 بيده الخاص به لأن كل أحد يعلم نسبة ذلك للولد وهل يحكم له أيضاً بالوثائق التي تتعلق  
 بالتجارة لما ذكر ولائنه واضح اليد في الجميع وإذا ادعى أحد من ورثته الميت الأول أن هذا  
 المال ملك أبيهم هل يلزمه اثبات ذلك بالبينة لأن القول لذى اليد وصيه الذي أقامه  
 القاضي مكانه في ذلك (اجاب) يحكم لكل واحد من ابن الرجل المذكور وبناته  
 الثلاث بما تحقق أنه محتص به ولا يكون تركه عن أبيهم بدون وجه شرعي ومن مات  
 منهم يكون ما تركه لو ارثه ولا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعاً وما اشتراه الابن المذكور  
 من ماله الخاص به لنفسه يورث عنه كما يورث عنه ما تحصل بكسبه في ماله الخاص به  
 وجميع تركه الميت أولاً ونماها يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والقول لذى  
 اليد بيمينه فيما بيده ولو ارثه من بعده ودلى الآخر بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات وترك ما يورث عنه شرعاً وخلف أربعة أولاد وكان أحدهم في معيشة وحده قبل  
 موت والده واستمر الثلاثة مجتمعين في معيشة بعد موت والدهم مدة ثمان سنين وأحد

سنة صفر

١٢٦٨ ٢٥

ربيع الاول

١٢٦٨ ١١

١٢٦٨ ١١

الثلاثة متصرف في المال المشترك بينهم فاشترى من المال المشترك لنفسه مواشي وعقارا ودفع منه دراهم في مقابلة منفعة أسقطت له في أرض ثم أرادوا قسمة متروكات أبيهم على الوجه الشرعي فهل يكون لباقي الورثة أخذ نصيبهم من المال المدفوع في المواشي والعقار والمنفعة ولا يختص هو به وهل الأخ المعزول مثل باقي الأخوة في أخذ نصيبه من جميع التركة حيث كان ما دفعه من الدراهم في الأشياء المذكورة بغير إذنهم (أجاب) نعم يكون للأخ المعزول في حال حياة أبيه أخذ نصيبه في جميع ما هو مخلف عن والده مما يورث عنه شرعا كما أن لباقي الورثة أخذ أنصباؤهم من المال المشترك الذي دفعه أخوهم في شؤنه الخاصة به وليس له من نعمهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر له ولد كبير يساعده في تعلقاته وفي البيع والشراء في بعض أموره وهو ساكن مع أبيه هو وزوجته وأولاده ينفق عليهم والدهم يكسوهم أجمعين ولم يكن له مال مختص به ومكث مدة سنين عديدة على ذلك ولم يميز له والده ما لا ثم توفي الولد المذكور عن والده وزوجته وأولاده ومكثوا جميعا عند جددهم ينفق عليهم ويكسوهم ولم يعين لهم مالا بخلاف عن مورثهم ثم بعد مدة توفي والده عن ورثته وهم كل من زوجة وولد ذكروا بنات ووضع ورثته أيديهم على تركة والدهم فبعد مدة ظهر رجل أجنبي يدعي على الابن الوارث أن الولد الكبير الذي مات حال حياة أبيه قد ضمن له مالا ضمان غرم على آخر وأظهر وثيقة بخط المضمون وعليها ختم يشبه ختم المتوفي المدعي عليه الضمانة فقط وليس له خط في تلك الوثيقة فانكر الابن الوارث المدعي عليه الآن الضمانة وقال بعدم علمها وان هذا الختم يشابه ختم الميت والحال أن الولد الكبير المتوفي حال حياة أبيه لم يعلم له مال مخصوص مخلف عنه وان جميع المال المخلف انما هو عن الابن مورثهم فقط وكان الابن الكبير في خبر أبيه فهل والحال هذه لا تثبت الضمانة على المدعي عليه ولا يستحق المتوفي في تركة والده شيئا هو ولا ورثته بل يكون جميع المخلف عن الوالد لورثته الذين مات عنهم فقط (أجاب) حيث كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعيناله يكون جميع ما تحصل يكسبه لآبائه فليس لمدعي الكفالة المطالبة في تركة الابن والحال هذه ولو فرض اثبات الكفالة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة مات والدهما ولم يترك شيئا يورث فاخذوا في التكسب بالزراعة وغيرها ثم بعد مدة جعل الحاكم أحدهما شيخا وحصل له عقار ومن كسبهما معا فهل إذا أراد كل منهما القسمة يقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما مناصفة ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن الآخر بدون مخصص شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) جميع ما تحصل يكسب الأخوين المذكورين من الأموال التي بأيديهما يقسم بينهما سوية وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد بالغين وهم في معيشة واحدة ولم يرأوا

ربيع الاول سنة

كذلك مدة نحو خمس عشرة سنة بعد وفاة أبيهم وكسبهم واحد فتحصل منه مال فاشترى  
أحدهم قطعة أرض للزراعة من المال المذكور لهم جميعاً باذنهم وأقرب ذلك وقت الشراء  
فبعد ذلك تنازعوا وأراد أحدهم المقاسمة والافراز من بعضهم فظهر المشتري ورقة  
مجردة عن الاثبات الشرعية بكون الشراء له فيها دونها ويريد أن يدفع لهم ثمن نصيبهم فيها  
فهل بعد ثبوت اقراره بالشراء لهم جميعاً فيها وقت الشراء لا يعتبر قوله وتكون الأرض  
مقسومة بينهم بالقرينة الشرعية ولا عبرة بالورقة المذكورة (أجاب) جميع ما تحصل  
بكسب الاولاد المذكورين يقسم بينهم سوية حيث لا موجب للاختصاص ولا يتقضى  
بذلك بدون اثبات مضمونه شرعاً والاقرار حجة على المقر يعامل به والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له ابنان معه في معيشة واحدة ومعينان له مات أحدهما عن ابن قاصر وزوجة  
وعن أبيه فادعت الزوجة بأن زوجها شيئاً خاصاً به من الكسب الذي يبيد الاب وتريد  
قسمته والحال انه لا مال له خاص به فانكر الاب دعواها فهل اذا لم تقم بينة بأن زوجها  
شيئاً خاصاً به لا تجاب لذلك حيث كان الابن معينين لا يبيهما (أجاب) اذا كان  
الابن في عائلة أبيه ومعيناً له وصنعتهم امتحدة وليس للابن مال سابق يكون جميع  
ما تحصل بكسبه لأبيه فليس لورثة الابن المذكور والحال هذه أخذ شيء مما يبيد الاب  
بدون وجه شرعي والقول له في ذلك حيث كان ذا يد حال حياة ابنه وبعد موته والله  
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضاً وحوانيت بجوارها معدات للاستغلال  
شركة بينهم فبعض المستحقين قبض جميع الاجرة من السكان مدة معلومة وهم  
المحوانيت والمصاطب التي بالأرض ولم يبق من ذلك غير جهة واحدة واستقطع بعض  
أرض المحوانيت وأضافها لجهة الأرض وبني جميع ذلك حوانيت بنقض الاول وعمؤن  
غيرها من الاجرة المقبوضة ومن ماله باذنهم وصار يستغل الاجرة بعد ذلك مدة معلومة  
فطلب الشركاء المحاسبة معه عن المقبوض من الاجر وعن الذي صرفه في العمارة فادعى  
أنه صرف قدر ائتماره من ماله لا تقبله العادة فهل لا يقبل منه ذلك وينظر لمصرف العادة  
وهل اذا طلب المستحقون رفع يده من تعاطيه أجرة حصصهم في المستقبل والمحاسبة له  
عن الاجرة الماضية يجابون لذلك شرعاً ويمنع من التعرض لهم قهراً (أجاب) لا يقبل  
قول الشريك في الرجوع على باقي شركائه بما يدعى انفاقه من ماله في عمارة المترك على  
هذا الوجه وعليه اقامة البينة بالنسبة لما صرفه من مال نفسه زائد عما هو مشترك وليس  
لأحد الشركاء منع الباقي عن استحقاقه في المشترك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده اشترى أحدهما داراً بماله لنفسه وحاز  
أطياناً وغيرها لنفسه كذلك دون أخيه فهل اذا أراد الاخ المذكور أن يشارك أخاه فيما  
بيده وحازره من كسبه الخاص به بدون طريق شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة  
أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا مشاركة للاخ فيما هو مختص بأخيه شرعاً ويمنع

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

ربيع الثاني

١٧

١٢٦٨

٢٢



ربيع الثاني سنة

من معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين وتحت يده أرض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل تكون دراهم الرهن من حصة التركة تقسم بين الورثة بالقريضة الشرعية ولا تختص بها الذكور دون الاناث (اجاب) لورثة المتوفي المذكور مطالبة مدين مورثهم بما عليه من الدين وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ ترائد عما يخصه منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وولي أمرهم بالتصرف عليهم أحدهم واكتسب كسبا خارجا عما يتعلق بهم وتميز ولم يعلمهم به وقت الاكتساب فهل عند القسمة يختص به لكونه ملكه (اجاب) لا مشاركة للاخوة فيما ثبت اختصاص أخيه به شرعا وإذا كانت اليد على الكسب المذكور لنا كتسبه خاصة والقول له في دعواه الاختصاص بيمينه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين لهما مال عن مورثهما في معيشة واحدة ولا أحدهما ولد يزرع معهما ويشغل معهما فحصل تنازع بين الأخوين لاجل ان يكون للولد نصيب فرفعت الدعوى على يد نائب قاضي البلد فجعل للولد من نصيب عمه فيراطين برضاه في نظير عمله معهما فحصلت قسمة بين الأخوين وصار الولد مع أبيه في معيشة واحدة مدة فأراد الولد القسمة من أبيه فهل ليس له ان يأخذ من نصيب أبيه مثل ما أخذ من نصيب عمه حيث لم يصدر من أبيه تبرع له بشئ وإذا أخذ شيئا من نصيب أبيه يجبر على دفعه لأبيه (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيّن له في صنّعه ولا مال له سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه فليس للولد المذكور مشاركة أبيه فيما يخصه قبل ايلولة القيراطين المذكورين له بعمله مع أبيه على سبيل الاعانة والحال هذه ولا يجبر الاب على دفع شئ من ماله لابنه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة من السنين وهم مشغولون بالزراعة وغير هاتئ زادت التركة ونمت والآن أرادوا القسمة فهل تقسم التركة مع غائبا بين جميع الورثة بالطريقة الشرعية وليس لاحدهم ان يختص بشئ زيادة عن غيره من المال المشترك بينهم بدون مخصص شرعي حيث كان المال بأيديهم والنماء بعملهم جميعا (اجاب) يقسم جميع التركة أصلا ونماء بين جميع الورثة وليس لاحدهم أخذ بشئ ترائد عما يخصه في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ وزوجه أبوه وكن معه في داره وصار في معيشة واحدة ثم بعد مدة مات الابن المذكور عن فوجاته وأولاده القصر وأبيه والآن تريد زوجات المتوفي ان يأخذن استحقاقهن بطريق الارث في المال الذي تحت يد الاب فهل لا يجب للاث حيث كان الابن معينا لأبيه وليس للابن متاع (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيّن له في صنّعه ولا مال له سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه والحال هذه لأبيه وليس لورثته مطالبة الاب بشئ مما بيده فان أثبت

٣٠ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

١٠ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ورثة الابن اختصاص مورثهم بشئ يقسم بينهم بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أربعة اخوة أشقاء في معيشة واحدة واضعين أيديهم على تركه والدهم من  
 أطيان وغيرها من غير قسمة ثم مات أحدهم عن زوجته وعن ثلاثة بنين وعن اخوته  
 الثلاثة ثم مات الثاني عن زوجته وعن اخويه وعن أولاد أخيه المذكورين فأخذت  
 زوجته ميراثه لاستغراق مؤخر صداقها لتركته واستمر أولاد الاخ مع العین من غير قسمة  
 مدة من السنين أحدثوا فيها أمتعة ومواشي من زراعة الأطيان التي هم واضعون أيديهم  
 عليها التمكن من الحياكلهم فيها بالسوية فالحكم في قسمة هذا المال (أجاب) تقسم تركه  
 الميت أولامع غائبا بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية ومن مات منهم قبل القسمة  
 يكون ما يخصه من ذلك لورثته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن منفرد ومغزول  
 عن أبيه في معيشة وحده ويده مواشي وغيرها ملكها وحازها من اكتسابه حال  
 انفراذه عن أبيه فهل إذا مات ذلك الاب عنه وعن ورثة غيره يكون له أخذ ما يخصه من  
 تركه أبيه بالفريضة الشرعية وإذا أراد بقية الورثة مقاسمة الابن المذکور فيما بيده مما  
 حازه من اكتسابه حال انفراذه عن أبيه لا يجابون لذلك إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (أجاب) نعم يكون للابن المذکور أخذ نصيبه من تركه أبيه بالفريضة الشرعية حيث  
 لا مانع وليس لبقية الورثة معارضة فيما بيده من الاموال المتحصلة بكسبه وسعيه خاصة  
 حال انفراذه عن عيال أبيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
 عشرين قيراطا ونصفا في مكان غير قابل للقسمة انهدم منه جانب وتخرّب وطلب  
 صاحب العشرين قيراطا ونصفا من شريكه المستحق لثلاثة قرايط ونصفا ان يبنى  
 معه ما انهدم وتخرّب فامتنع ولا يتوصل ذوا الكثير الى الانتفاع به الا بالبناء فبنى وحده  
 وصرف في عمارته مالا كثيرا فهل والحال هذه يكون له الرجوع بقيمة بناء حصته شريكه  
 ذى القليل (أجاب) في التنوير وشرحه المشترك إذا انهدم فابى أحدهما العمارّة أن  
 احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع بما أنفق لو باع القاضي والاف بقيمة  
 البناء وقت البناء قال في حواشيه والابن أي ولا اجبار ومجمله اذا صار صحراء أما اذا بقي  
 منه شيء فانه يجبر قال في الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارّة  
 يجبر هذا اذا بقي منه شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معسرا  
 يقال له أنفق ويكون ديناً على الشريك والذي حققه في رد المحتار انه في صورة المجبر فيما  
 لا يحتمل القسمة كالطاحونة اذا بنى أحدهما بدون اذن الآخر وبدون اذن القاضي  
 ليس له الرجوع لعدم اضطراره مع المجبر اذ يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي ليأمر الممتنع  
 بالبناء معه فلو أبى يامر القاضي بريد البناء به ليرجع بما أنفق على شريكه وأما رجوعه  
 بقيمة البناء لو بنى بغير اذن من أحد فاما ذلك فيما لا يجبر فيه على البناء مع اضطرار الشريك  
 الآخر اليه كعمارة وسفل انهدم وأبى صاحب السفل عن عمارته والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٨

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

سنة

رجب

في رجل اعى أصم مقعد لا كسب له أصلا وله أولاد ثلاثة هو في عيالتهم وهم في معيشة واحدة وتحصل من كسبهم أهوال ومواش وعقارات فهل يكون جميع ما تحصل من كسبهم بينهم أنالاً بالسوية وإذا أراد أحدهم أن يمنع أخويه عن القسمة يريد بذلك الاستقلال بجميع ما تحصل من كسبهم لا يكون له ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) ما تحصل بكسب الأولاد المذكورين يقسم بينهم سوية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ مما بأيديهم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منعزل عن أبيه بمعايش يخصه ببلد غير بلد أبيه توفي أبوه ولم يترك شيئاً فحزوه من عنده ولذلك الأب ولد صغير مقيم مع أبيه فأخذته الكبير معه إلى بلدة خوف أن ضياعه ورباه حتى كبر فهل إذا أراد الأخ الصغير مقاسمة أخيه الكبير فيما كتسبه لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك إن كان الحال ما هو مذکور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد في معيشته وعياله وليس لهم كسب ظاهر زوجه الأب أحدهم وانتقل إلى محل آخر غير بيت أبيه ثم طلب من والده قسمة ما هو تحت يده من أموال وأمتعة وأراد مشاركتهم في تلك الأموال فهل ليس له ذلك والحال هذه ويكون جميع المال لأبيه (أجاب) إذا كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعينته ولا مال له سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه فلا يجاب لمشاركة أبيه فيما بيده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك لهما تركة فصار الابنان ينيانها حتى كثرت ثم مات ابن منهما عن خمسة أولاد ذكور وبنات بلغ وهم يعمون فيها أيضاً فاشتري واحد من أولاد الأخ الميت أشياء من عقارات ودواب ودفع ثمنها من المال المشترك وكتب حجج ذلك باسمه خاصة لتكون له هو الأكبر والمتصرف عليهم فهل يكون جميع ما تركه الميت الأول والثاني وما حصل من النساء مشتركا بين الورثة يأخذ كل واحد نصيبه منه بالوجه الشرعي وليس لواحد منهم أن يختص بشئ من ذلك دون باقي الورثة بدون وجه شرعي وما اشتراه أحد الورثة ودفع ثمنه من المال المشترك يكون له خاصة وعليه ضمان نصيب باقي الورثة من الثمن المدفوع (أجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة الميت أولاً وبموت الابن المذكور عن ورثته يقسم ما خصه بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأحد من الورثة الاختصاص بشئ فإند عما يخصه بدون وجه شرعي ويجب على من استهلك ما لا مشتركا في شأنه الخاص به ضمان نصيب باقي الشركاء من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما ذو مال اتفقا على أن يشتركا في مبلغ معلوم من الدراهم يقرض نوال المال نصفه للآخر ويعقد عليه الشركة لأجل صحتها ثم عقدا الشركة بينهما على مجرد هذا الاتفاق من غير حصول ما ذكر وتفترقا ثم بعد ذلك أرسل أحدهما وهو ذو المال للآخر جانباً من العروض بناء على هذه الشركة فاستلمه الآخر وباعه واشترى بتمنه عروضاً وأرسلها لرب المال فهل والحال هذه تكون هذه الشركة فاسدة حيث لم يجر عقد الشركة على مالين حاضرين منهما (أجاب) المال وقت عقد الشركة ليس بشرط

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٢٨

شعبان

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٢٥

رمضان

١٢٦٨

رمضان سنة

مطلب حضور المال  
وقت عقد الشركة ليس  
بشرط بل وقت الشراء

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٠

شوال

١٢٦٨

٨

في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم إلى رجل وقال أخرج مثلها واشتر وبع فاربحت فهو بينهما ففعل صح لقيام الشركة عند المقصود كما في حواشي الدرر فأذا لم يكن المال موجودا عند الشراء لا تكون الشركة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم في معيشة واحدة هما عقار مشترك بينهما مع أبويهما أراد أحدهما قسمة العقار بينهما وإن يأخذ كل منهما نصيبه بطريق الارث عن أبيه فاراد أحدهما أن يختص بشئ زائد من العقار متعللا بأنه ملك أبيه وحده بطريق الهبة من امرأة وذلك بدون ثبوت شرعي فهل والحال هذه إذا لم يثبت ابن العم المذكور دعواه الملك عن أبيه وحده بالبيعة الشرعية لا عبرة بعمله بدون وجه شرعي ويقسم العقار بين ابني العم بالفريضة الشرعية (اجاب) يقسم ما بين الرجلين المذكورين من العقار المشترك بينهما سوياً وليس لأحدهما أخذ شئ زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواثيق وغير ذلك واستمر الجميع في معيشة واحدة نحو أربع سنين وزادت التركة ونمت غناء عظيمها والآن حصل بينهم نزاع وأرادوا القسمة فادعى كبيرهم المتصرف عليهم بأذنهم بدين صرفه على العائلة فأنكره وأدعواهم ثم اصطالحوا وتصادقوا على الدين المذكور وكتبوا وثيقة بمخلفات والدهم فهل إذا أرادوا بعد ذلك القسمة يقسم جميع ما كان بأيديهم بينهم بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي وهل يكون الدين المتصدق عليه على جميع الورثة بعد ثبوته أم لا (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي وبطالب كل بما ترتب عليه من الدين بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء في معيشة واحدة بعيالهم وبأيديهم أطيان زراعة أميرية بعضهم عن والدهم وبعضها وزعه الخماكم عليهم وصاروا يرزقونها ويدفعون خراجها وينفقون بها سوياً من غير تمييز فهل إذا اقتسموا من بعضهم وأراد أحدهم أن يختص بشئ زائد دون أخوته لا يجاب لذلك (اجاب) ما تحصل بكسب الأخوة المذكورين وسعيهم معاً من الأموال مشترك بينهم وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في المال المشترك الذي بأيديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عقدا شركة على مبلغ من الدراهم لكل واحد منهما قدر معلوم واتجرفيه أحدهما المأذون بذلك إذا ناعما وحصل في المال ربح وحصل في بعض أصنافها خسر وصار بعض من ثمن العروض على الناس وبعضه نقود بيد الشرىك المأذون فأراد الشرىك الآخر أن يختص بالنقد ويخص الشرىك الآخر بما على الناس ولا يتحمل شيئاً من الخسارة فهل لا يجاب لذلك ويكون الربح والخسران على قدر المالين ويصدق الشرىك في مقداره وما راج من الثمن الذي على الناس لهما وما



ذلك منه فعليهما (أجاب) يقبل قول الشريك بيمينته في الربح والخسارة ويقسم الربح في الشركة المحيطة على ما شرط في عقد الشركة والخسارة على قدر المال وان شرط خلافه كافي رد المختار عن الملتقى وغيره ولكل من الشريكين ما يستحقه فيما بيد أحدهما من النقود وفيما على الغرماء من الديون وليس لأحدهما أن يختص بشئ زائد عما يخصه من النوعين بدون وجه شرعي وما هلك من ذلك يكون عليهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده أرض الترام بموجب تقاسيط ديوانية باسمه فزول عنها وافرغها لبنته وكتب بها تقاسيط ديوانية باسمها ثم بعد ذلك زرعها لنفسه بمواشي وخدمته وبذره ومصاريف من ماله فبعد أن استحصه هذا الزرع وصار في حياته توفي عن بنته المذكورة وعن ورثة غير هاهل فهل يكون ذلك الزرع والنماء تركه يقسم بين البنت وبقية الورثة حسب الفرصة الشرعية حيث زرعها ببذره لنفسه أو يكون للبنت خاصة (أجاب) نعم يكون ماذكروا الحال هذه تركه عن المتوفي يقسم بين جميع ورثته بالفرصة كما في متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته وعن أولاده ذكوراً وإناثاً وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواشي وأشجار وغير ذلك فأقسم وأتركه بالفرصة الشرعية وانفرد ثلاثة من أولاده بما خصهم من تركه أبيهم واستمر وافي معيشة واحدة مدته من السنين فاشترى المتصرف منهم أشياء ودفع ثمنها من المال المشترك وكتبها باسمه خاصة واشترى الاخوان بعض أشياء كذلك من المال المشترك أيضاً أقل من الذي اشتراه الاخ المذكور باسمهما خاصة فهل يكون ما اشتروه جميعاً مشتركاً بينهم بالسوية حكم بقية المال أو يختص كل بما اشتراه وعليه ضمان نصيب باقي الشركاء من الثمن الذي دفعه من المال المشترك إذا تحقق ماذكروا بالوجه الشرعي (أجاب) ما اشتراه كل من الاخوة المذكورين لنفسه يكون له خاصة وعلى كل منهم ضمان نصيب شريكه في المال المشترك حيث دفع الثمن منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد باغ وكلهم مع أبيهم في معيشة واحدة ثم ان والدهم وكل أكبر أولاده في كامل معيشتهم وكاله مفوضة مطلقة فاشترى بعض نخل وغيره من مال أبيه الخاص به وكتب وثيقة بأنه اشترى بماله لنفسه ثم مات عن ورثة فهل والحال هذه إذا لم يكن له مال خاص به يقع الشراء لأبيه موكله حيث كان الامر كما ذكر وليس لورثته شئ من ذلك حيث لم يكن له كسب سوى معيشة والده (أجاب) ما اشتراه الابن المذكور لنفسه مملوك له وان دفع الثمن من مال أبيه يكون عليه ضمانه يؤخذ من تركته إذا مات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل افرغ وأسقط جماعة حقهم له من أطيان زراعتهم الا ميرية فاشترى عقاراً لنفسه ومواشي وغير ذلك من المشتريات من كسبه الخاص به الناتج من زراعتة الخاصة به بعد انفراذه عن أبيه فهل إذا اراد الاب منازعته فيما اشتراه وحازره لا يجاب لذلك شرعاً (أجاب) ليس للاب معارضة ابنه المذكور فيما اشتراه وحازره لنفسه من ماله الخاص به

حال انفرا دهنه ولا ينزع من يده بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقيرا لا مال له أصلا سوى دار خربة وله ابن بالغ صار يتكسب ويتجر حتى تحصل له أموال يكسبه وسعيه وتجارته وله أخ من أبيه فأصر ابن ثلاث سنين تربى في حجر أمه بعيدا عن أخيه مدة ثم إن أخاه الكبير أخذه هو وأمهم ورباه على مائته وهو في عياله يأكل ويشرب ويكتسى ولم يكن له مال ولا سعي ولا كسب مع أخيه أصلا فهل يكون جميع ما حصله الأخ الكبير بسعيه وكسبه وتجارته له خاصة ولا يجبر على إعطاء أخيه الصغير شيئا من ماله والمحال هذه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجبر الأخ المذکور على إعطاء شيء من ماله الخاص به لأخيه والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركين في معيشة واحدة بالسوية تزوج كل واحد منهم زوجة ثم إن واحدا منهم تزوج زوجة ثانية زيادة عن أخوته بغير إذنهم وبغير رضاهم فهل لهم الرجوع عليه بما صرفه في التزوج بغير رضاهم (اجاب) إذا دفع أحد شركاء الملك شيئا من المال المشترك في شؤون نفسه تسكون حصته شركائه منه مضجونة عليه حيث لم يوجد من باقي الشركاء ما يفيد التبرع له بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان بالغان في عائلته معينان له فأتت عن زوجة وعن الابنين البالغين وعن ابن وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا فاستمرت الزوجة مع أولاد زوجها خمسة أشهر وهم يا كاون سوية مما تركه الميت ثم بعد ذلك طلبوا القسمة فأراد الابنان البالغان أن يأخذوا شيئا زائدا من تركه الميت دون باقي الورثة متعللين بأنهما كانا يكتسبان مع أبيهما دون القصر فهل والمحال هذه لا يجابان لذلك وليس لأحدهما الاختصاص بشيء زائد عن الآخرين بدون وجه شرعي (اجاب) حيث كان الابنان المذکوران في عائلة أبيهما ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهما على سبيل الإعانة لبيهما فليس لهما بعد وفاة والدهما أخذ شيء زائد عما يخصهما فيما تركه والدهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين مات أبوهما فقيرا لم يترك شيئا أصلا واجتمعا بعد موته في معيشة واحدة وحصل لهما ما لا يكتسبهما وسعيهما ثم أراد أحدهما القسمة والانعزال عن أخيه فهل يقسم ما تحصل بكسبهما بينهما مناصفة وليس لأحدهما الاختصاص بشيء زائد عن أخيه بدون مخصص شرعي (اجاب) نعم لا يكون لأحد الأخوين المذکورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار خاصة به وبينهما حائط مشترك بينهما فأنهم ذك الحائط فبناه أحدهما بأذن الآخر فهل يكون ما صرفه في بنائه عليهما معا إذا تحقق ما ذكر (اجاب) إذا تحقق الأذن المذکور وصرف شيء معين يكون للباني الرجوع على شريكه في الجدار بحصته من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في التجارة والمال بيد أحدهما التجار مدة ثم تحاسبا وتخالصا ودفع من بيده المال نصيب الشريك له ثم بعد مدة أنكر الشريك ما أخذه فهل يصدق الشريك

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

•

١٠

٢٢

ذی الحجة

٧

١٨

١٢٦٩

٤

الدفع فيما دفعه لشريكه بيمينه من مال الشركة وإذا ضاع من أحدهما شيء من مال الشركة قبل التخالص يصدق بيمينه فيما ضاع منه ويكون عليهما معا (أجاب) الشر يك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضيا ع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعدموته كما في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال يملكون ساقية بارضها غرس كل منهم غرسا في ارضها لنفسه خاصة وصار كل منهم يخدم على غرسه مدة الى أن بلغ الغرس فاراد أحدهم أن يشارك الآخر فيما غرسه من ماله لنفسه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه وليس لأحدهم معارضة الآخر في ذلك (أجاب) ما غرسه كل من الرجال المذكورين من ماله لنفسه مملوك له خاصة وليس لأحد الشر كاء في الساقية شركة فيما غرسه الآخر لنفسه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابنين مع أبيهما في معيشة واحدة يكتسبان مع أبيهما وهما في عياله ومعيشته ومعينان له فهل لا يملك كل منهما وهو في عياله أبيه شياع وجود أبيه مادام حيا ويكون جميع ما تحصل بكسبهما لوالدهما وإذا مات كل من الابنين المذكورين عن زوجته وعن أبيه وأراد الزوجتان جعل ما ييسد الاب من الفرش والتحاس والامتعة تركه عن زوجيهما متعلتين بأنهما كأنما يكتسبان لتجبا بان لذلك ولا عبرة بهما لهما وتمنعان من معارضة الاب فيما يبيده من الامتعة بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان الابنان المذكوران في عائلة أبيهما ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهما على سبيل الاعانة للاب وليس لهما ولا لورثتهما بعد وفاتهما شيء مما يبيد الاب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه وأخوته في معيشة وحده في بلدة واكتسب اشياء من مواش وأرض زراعة وغير ذلك من صنعة الخاصة به فهل إذا مات الاب عنه وعن أخوته وأراد الاخوة مقاسمة الاخ فيما اكتسبه حال انفرا دة لا يجابون لذلك بل يختص بجميع ما اكتسبه وما حازه من كسبه حال انفرا دة هو يكون له اخذ نصيبه من تركه أبيه (أجاب) يقسم جميع ما تركه الاب بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للورثة مقاسمة أحدهم فيما تحقق اختصاصه به شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جنينة مملوكة لثلاثة أشخاص فيها ساقيتان أحدهما تابوت هما الى اصلية والثانية أحدثها مال ثلث الجنينة بعد شرائه الثلث وافرا زه على حدة وباقي الجنينة وهو الثلثان يسقى من الساقية الاصلية الهما الى والماء الذي تسقى به الجنينة من الساقيتين المذكورتين يجري في بجمون يوصل الماء للساقيتين من النيل فأحتاج البجمون الى عمارة وحفر ومرتة فهل تكون على ملاك الجنينة الثلاثة حيث كانت الساقيتان في آخره وليس يسقى منه أحد غيرهم (أجاب) مؤنة كرى النهر المترك وحفره وأصلاحه على ملاك الجنينة المذكورة لثلاثة على كل واحد منهم الثلث والحال هذه كما في الدر المختار وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة دكوروبنت وترك

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

صفر

٤

١٢٦٩

٢٥

ما يورث عنه شرعا فعند قسم التركة أخذنا الكبير من الاولاد النصف في جميع ما تركه  
 ابوه بالقهر والغلبة عن باقي الاخوة متعللا بان ذلك في نظير انه شيخ بار والحال انه ليس  
 له كسب يميز ولا مال مخصوص به دون مال أبيه بل الكل كانوا في عائلة أبيهم ومعينين  
 له فهل والحال هذه لا يجاب الاخ الكبير لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت على ورثته  
 بالفريضة الشرعية وليس للاخ الكبير الاختصاص بشئ زائد من تركة أبيه دون  
 باقي الورثة بدون وجه شرعي (اجاب) يقسم ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة  
 الشرعية وليس لاحدهم أخذ شئ زائد عما يخصه فيما تركه مورثه بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة أشقاء كل منهم في معيشة وحده تفقوا على أن يبنوا دوارا  
 شركة بينهم في ارض خالية من البناء واصطاحوا على أن يكون لا كبيرهم الثلاثان ولا خويه  
 الثلث وكلفوه وينوه سوية على هذا الشرط على قدر الانصبا من مدة عشر سنين والآن  
 يريد من له الثلاثان منع اخويه متعللا بانهم لم يكلفا معه فهل اذا ثبت بالبينة تكليفهما  
 معه لا يجاب لذلك ولا يكون له الاختصاص به وحده ويقضى لهما بالثلث ولا عبارة  
 بتعاليه (اجاب) ليس للاخ الا كبر معارضة اخويه فيما يخصهما في الدوار المذكور  
 حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك  
 ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث عنه فاستقر الابنان في معيشة  
 واحدة بدون قسمة للتركة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابن بالغ فاستمر مع عمه  
 باكتسابه في معيشته كما كان والده ولم يكن لاحد منهما مال خاص به دون غيره فهل اذا  
 أراد العلم بالقسمة وادان يختص بماتته التركة بعد موت اخيه لا يكون له ذلك ونقسم  
 التركة مع غناهما بين العم وابن الاخ بالفريضة الشرعية ولا يكون لاحد منهما الاختصاص  
 بشئ من التركة بدون مخصص شرعي (اجاب) تقسم التركة وغناؤها بين العم وابن اخيه  
 مناصفة وليس لاحدهما أخذ شئ زائد عما يخصه في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخوين شقيقين وترك ما يورث عنها شرعا  
 فوضع احدا الاخوين يده على تركتها وصار يتصرف فيها بغير اذن اخيه فهل يكون  
 تصرفه باطلا في نصيب اخيه ولا ينفذ وتقسم جميع التركة بينهما بالسوية حيث لا عاصب  
 لها سواهما واذا تبرعت الاخت المذكورة في مرض موتها لبنت اخيها القاصرة بشئ  
 معلوم فما الحكم في هذا التبرع (اجاب) ما تركه المتوفاة المذكورة يقسم بين شقيقتيها  
 حيث لا وارث لها سواهما ولا ينفذ تصرف أحد شريكي الملك في نصيب شريكه بدون  
 اذنه واجازته والتبرع في مرض الموت لغير الوارث نافذ من الثلث جبراً على الوارث اذا  
 استوفى شرائطه المعبرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما متزوج  
 والاخر عازب فهل اذا تزوجه أخوه ودفع المهر من المال المشترك بينهما بغير اذن اخيه  
 المزوج يكون متبرعا بنصيبه الذي دفعه في المهر بدون اذن اخيه واذا اقتسما واذا

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٧

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠



جمادى الثانية سنة

١٢٦٩

١٣

الدافع ان يرجع على اخيه في نصيبه بما دفعه في المهر على الوجه المذكور لا يكون له ذلك (اجاب) نعم لا يكون له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اقارب في معيشة واحدة احدهم كاتب فاشترى جاموسة من ماهيته الخاصة به لنفسه وادخلها الدار وصارت تأكل من ريعها مدة والا ن أرادوا العزلة فهل تقسم الجاموسة مع بقية المال المشترك أو يختص بهما من اشتراهما من مال نفسه من ماهيته (اجاب) ما اختص به أحد الاقارب من الاعيان المملوكة له خاصة لا يقسم قسمة المال المشترك بينهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد يبلغ أو ان الرشد فاذن له والده في التصرف في ماله لاجل الاعانة على المعيشة ولم يكن له مال خاص به وبعد مضي مدة أراد الانعزال عن والده فهل اذا ادعى الولدان بعض المال الذي يسهه خاص به بسبب هذا الكسب والتصرف يجاب لذلك بمجرد دعواه لاسيما والولد في معيشة والده ومعين له ولم يكن له مال معروف خاص به ولا يجاب ويرجع المال جميعه الذي تحت يد الولد لو والده (اجاب)

١٢٦٩

١٦

اذا كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعين له يكون جميع ما تحصل بكسبه لايه وليس له شيء من ذلك والحال هذه الا اذا أثبت اختصاصه به بخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة محترفين اشترى كوامع بعضهم على أن يتقبلوا الاعمال وكل عمل يتقبله احدهم يلزمهم وكسب احدهم بينهم فهل اذا أروا واحدا منهم بشراء الاشياء المتعلقة بصناعتهم من الاجر المجتمة معه وان يتقبل الاعمال واشترى وتقبل الاعمال وقسم ما تحصل بينهم حكم امرهم وتوافقهم على ذلك وادعوا عليه بعد ذلك بانه ينقص أشياء من الاجر ومما تعطى شراؤه بامرهم وأنكروا لا بينة لهم على ما يدعون به يكون القول قوله بيمينه (اجاب) نعم يكون القول قول الشريك المذكور بيمينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في زوجين ذمي وذمية متانعين ولدين ولم تقسم التركة فوضعا يدهما على التركة وصارا احدهما يكتسب مع اخيه ويجددان أمتعة وهما في معيشة واحدة والا ن يريد الاخ الاسلام فهل اذا أسلم وطلب بعد الاسلام قسمة ماتر كه ابواه وماجداه من الامتعة يجاب لذلك (اجاب) للرجل المذكور اخذ ما يخصه في تركة مورثه الذمي حيث اسلم بعد موته وما تحصل بكسبه مع اخيه يقسم بينهم حيث كانت اليد لهما ولم يوجد مخصص شرعي لاحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان عديما ومات ولم يخلف شيئا وترك ثلاثة اولاد قصر فنشوا وصاروا يكتسبون جميعا مع نفويض بعضهم لبعض في الاخذ والاعطاء وهم في معيشة واحدة وكل واحد منهم يسافر بالتجارة الى السودان والمحررة ستة وكان ذلك من غير وثائق بينهم بالثلاثة مدة سنوات ثم كتب اكبرهم واصغرهم حجة بالثلاثة بينهم وكان الاوسط غائبا فهل اذا حضر واراد ان يمتاز بشيء من مال الشركة لا يجاب لذلك (اجاب) ما تحصل بكسب الاولاد الثلاثة على الوجه المذكور يقسم بينهم سوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في

١٢٦٩

رجب ٨

الوجه المذكور يقسم بينهم سوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في

١٢٦٩

٨

المال الذي بأيديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن في تجارة ادعى احدهما انه دفع لشر يكتن مبلغا معلوما من الدراهم من أصل مال الشركة بدون يدنة تشهد له بذلك فهل والحال هذه يصدق الشر يكتن بيمينه ولا تلزمه يدنة (اجاب) الشر يكتن امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياح والدفع لشر يكتن سواء كان الدفع لأصل المال او الربح ولو ادعاه بعدم موته والله تعالى أعلم (سئل) في اختين لهما مع اخيهما جانب دواب مشترك بينهما آل ذلك بالميراث عن مورثهم فاشترفت الدواب المشتركة على الهلاك فذبحها الاخ وباعها لهما باذنهما واشترى بثلث ذلك دواب لنفسه بلا اذن منهما فهل يكون ما اشتراه له وعليه دفع نصيب كل من ثمن اللحم للاختين المذكورتين اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) على الاخ المذكور ببدل ما استولى عليه من مال أختيه وما اشتراه لنفسه مملوك له ليس لاختيه معارضة فيه بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شريكتين فيما تلقيا بالارث عن أبيهما من عقارات ومنقولات ولا حدهما مال مختص به غير هذا الموروث ثم مات الاخر عن أولاده البالغين فصاروا شركاء مع عمهم في ذلك يسعون معه في الاكتساب وهم معه في معيشة واحدة وهو المفوض له الاخر في التصرف واستمروا على ذلك متوافقين مدة من السنين وقد كان اشترى العم في هذه المدة لنفسه خاصة من ماله الخاص به عقارا وأمتعة وأسقط له أيضا جاعة حقوقهم من اطيان زواجة أميرية كانت لهم بالبدل فهل اذا طلب أولاد الاخ قسمة ما اختص به العم وحده من ماله الخاص به لا يجابون لذلك اذا ثبت اختصاصه بالوجه الشرعي ويكون لهم قسمة المشترك مع غنائم فقط (اجاب) ليس لأولاد الاخ المذكورين معارضة عمهم فيما ثبت اختصاصه به بما بيده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واخيه تركهما والدهما بغير اطيان وارزاق ثم اعطى الحماكم احدهما طينة بالجبر ومسحه باسمه خاصة وصار يرزعه ويدفع خواجه فتحصل منه ارزاق ومواشي بسبب عمل هذا الرجل وخدمه وأولاده وأخيه ثم بعد مدة طلب أخوه ان يأخذ نصف الطين والمواشي فهل لا يمكن من ذلك والطين والارزاق والمواشي لهذا الرجل لان الطين تمسوح عليه دون اخيه (اجاب) اذا كان اعطاء الطين المذكور لهذا الرجل خاصة وصار يرزعه لنفسه بمعاونة أولاده وخدمه واخيه لا على سبيل الاشتراك مع أخيه يكون ما تحصل من ذلك له وليس لأخيه مشاركتة فيما بيده من الاشياء الخاصة به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة ذكور وبنيتين ثم مات أحدهن كور وبقى اثنان في معيشة واحدة يكتسبان سوية مدة من الزمان فاراد الاثنان القسمة فاجاب أحدهما القسمة بعض شيء وامتنع من قسمة شيء آخر منه للابانة من كسبه خاصة فهل لا يجاب لذلك ويقسم بينهما بالسوية (اجاب) يقسم جميع المال المشترك بين الشر يكتن المذكورين وليس لأحدهما

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

شعبان

١٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٣٠

سنة

رمضان

الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في اخوين في معيشة واحدة لهما مال مشترك بينهما اتسماه مناصفة وصار كل منهما في  
 معيشة على حدته ثم بعد ذلك تحصل لاحدهما مال من كسبه الخاص به وحده دون اخيه  
 فهل اذا اراد الاخ ان يقاسم اخاه فيما اكتسبه بانفراده وحصله من عمله واكتسابه بعد  
 القسمة لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة اخيه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع  
 ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت وأربعة  
 اولاد ذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغيرها ثم ماتت الزوجة عن  
 اولادها المذكورين ثم ماتت البنت عن اخوتها الاربعة المذكورين واستمرت الاخوة  
 المذكورون في معيشة واحدة واخذوا في الاكتساب حتى زادت التركة وغت ثم بعد مدة  
 تشاجرت الاخوة مع اخيهم الكبير المتصرف عليهم ويريد ان يختص بحجز من التركة  
 وغنائها لكونه اكثر عمالهم ولان له اولادا يعملون معهم فأسقط كل واحد من الاخوة  
 الثلاثة لانيهم الكبير المتصرف قيراطين من نصيبه في التركة وغنائها بجميع  
 الاكتساب فيكون لهم النصف وله النصف واستمر واعلى ذلك مدة ثم بعد ذلك وقع  
 بينهم وبين المتصرف نزاع وادوا الرجوع في الاسقاط فهل يكون الاسقاط في الاعيان  
 غير صحيح ويكون الاخ المتصرف كواحد من اخوته المذكورين في التركة وغنائها  
 والاكتساب وليس له ان يجعل لاولاده شيا من الاكتساب في نظير علمهم (اجاب)  
 تقسم التركة وغنائها بين جميع الورثة بالفقرضة الشرعية وليس لاهدهم الاختصاص  
 بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وقد صرحوا بان الارث جبري لا يسقط  
 بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم  
 التركة وصار في معيشة واحدة وهما ايسعيان ويكتسبان سوية الى ان مات احدهما  
 عن ابن ومات الثاني عن سبعة بنين والجميع في معيشة واحدة يسعون ويكتسبون معا  
 والآن اراد الذي مات ابوه اولاده الغزلة في معيشة وحده وان يقاسم اولاده فما  
 كان بايدهم سوية بالفقرضة الشرعية فنعه احد السبعة المذكورين ويريد ان  
 يختص من المتروكة بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويقسم  
 ما كان بايدهم بينهم بالفقرضة الشرعية وليس لاهدهم الاختصاص بشئ زائد عن  
 نصيبه بدون مخصص شرعي (اجاب) تقسم التركة وغنائها بين ولدي المتوفي اولادها  
 اصاب كل منهم ما يعطى لوارثه واحدا او متعددا وليس لاحد اولادهم الاختصاص  
 بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من مواش ونخل وامتنعة  
 وغير ذلك فتصرف احدا بالغين في بعض التركة بالبيع والتلف البعض وكل ذلك بدون  
 اذن باقي البالغ وبدون اجازتهم فهل يكون البيع باطلا في نصيب باقي الاخوة ويكون

١٢٦٩

١٦

سؤال

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

شوال

سنة

١٥

١٢٦٩

ذى القعدة

٨

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

ذى الحجة

٥

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

ضامنا ما اتلفه من التركة لباقي الاخوة ويكون للقصر بعد بلوغهم محاسبة اخيهم على ما استهلكه و اتلفه من التركة حيث لم يكن وصيا عليهم من قبل الميت ولا قيما عليهم من قبل القاضي (اجاب) بيع الاخ نصيب اخوته على الوجه المذكور غير نافذ وعليه ضمان ما اتلفه مما آل اليهم من تركة ابيهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفر عن اخوته في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به اشترى عقارا بماله لنفسه خاصة ووهب لابنته البالبة حليا وغيره وحازته لنفسها في حال صحته وسلامته الحيابة الشرعية وبعد ذلك اجتمع عليه اخوته في معيشته وصاروا ياكلون ويشربون معه ويعاونونه في اشغاله فهل اذا كان الشراء للعقار المذكور بماله الخاص به وما وهبه لابنته من الحلي وغيره مما كاله ونازعت في ذلك اخوته بعدموته وارادوا ان يجعلوه تركة عن ابيهم لا يجابون لذلك ويكون العقار المذكور ميراثا عنه والحلي لابنته خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث كان الامر ما هو مذکور اذا لم يثبتوا انه موثر عن ابيهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم في معيشة واحدة وكسب واحد مشتركين في الاكساب والمعيشة والسعي على السواء ولم يكن لاحدهم مال خاص به ولا كسب خاص به ثم بعد مدة ارادوا القسمة فهل والحال هذه يقسم ما تحصل بكسب الجميع وسعيهم بينهم بالسوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشيء من ذلك بدون مخصص شرعي (اجاب) يقسم جميع ما تحصل بكسب الجميع وسعيهم سوية بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء مما يديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة كسبهما واحد ولا مال لاحدهما خاص به فاشترى احدهما شيئا من عقار أو اطمين زراعة من المال المشترك لنفسه بمو جب حجج شرعية باسمه فهل اذا مات الاخ الثاني عن ورثة واراد ورثته مقاسمة الم فيما اشتراه من المال المشترك لا يجابون لذلك ويكون الحق فيما اشتراه له خاصة وعليه ضمان نصيب الاخ لورثته فيه اذ دفعه من الثمن من المال المشترك (اجاب) ما اشتراه الرجل المذكور لنفسه مملوك له وعليه بدل حصة اخيه من الثمن حيث دفعه من المال المشترك والله تعالى اعلم (سئل) في ولد هو وابوه في معيشة واحدة فلما بلغ ذلك الولد رشده زرع ارضا خارجة عن ارض ابيه ولم ينفق على تلك الارض من متاع ابيه شيئا بل أنفق عليها من ماله الخاص به بنحو هبة او صدقة واستغلها في حياة ابيه وصحته واقره على ذلك ثم شاك الولد اجنبيا في بعض مواش من كسبه الخاص به وتزوج من مال ابيه ودفع ابوه مع صداق زوجة ابنته لها جاموسة فردتها أهل الزوجة لها مع الجهار لا نتفعا بها في دار زوجها وصار الزوج ينتفع مع زوجته بنتاج تلك الجاموسة فهل اذا مات الاب والحال هذه وارادت الورثة ان يقسموا هذه الاشياء المذكورة لا يمكنون من ذلك وتكون تلك الاشياء للولد وزوجته خاصة (اجاب) اذا كان الولد في عيال ابيه ومعينه له



يكون جميع ما تحصل بكسبه لاييه الا اذا ثبت اختصاصه بشيء يخص شرعي فلا يكون  
 تركه عن أبيه ولا يقسم بين الورثة كما انه اذا ثبت تمليك الاب زوجة ابنه الجاسوسة  
 المذكورة على هذا الوجه لا يكون لهم معارضتها فيها ولا في نتائجها بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال شركاء مع بعضهم بوثيقة بأيديهم ثابتة  
 لمضمون اشتروا ثمر بستانين سووية بثمن معلوم وقبل بيع الثمر والتصرف فيه اخذ بعضهم  
 من البعض الآخر قدرا معلوما من الدراهم من اصل ما سيحصل من الربح فهل اذا لم  
 يحصل ربح اصلا بل حصل خسر يردهما اخذه البعض لاربابه المشاركين ويكون الخسر  
 على جميع الشركاء فلا يختص به احدهم دون الباقي حيث كان الاشتراك ثابتا بالبيننة  
 الشرعية (اجاب) على الآخذ زده اخذه على الوجه المذکور لربه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بالغ وقصرو ترك ما بورث عنه ثم عاقبوا بالغ يده على تركه مورثهم  
 وتصرف فيها بغير ولاية شرعية على القصير فهل اذا تمت تركته مورثهم تقسم بينهم  
 بالقرينة الشرعية مع غنائها وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عن نصيبه بدون  
 محض شرعي واذا ادعى البالغ بان عليه دين او يريد الزام القصير به بعد بلوغهم رشدها  
 ولم يكن وصيا ولا فيما لا يجاب لذلك (اجاب) يقسم ما تحقق انه تركه عن الميت بين  
 ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك  
 بدون محض شرعي وليس للبالغ الزام القصير بدین استدانه والحال هذه بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد حصل لهما  
 بكسبهما ولهما ام ماتت عنهما فقط وترك لهما تركته فهل تكون تركتهما ما مناصفة  
 كما ان ما حصل لهما بكسبهما كذلك (اجاب) يقسم ما تركته الام المذكورة بين ابنيها  
 بالسوية بينهما حيث لا وارث لهما سواهما كما ان ما تحصل بكسبهما معهما هو بيدهما  
 يقسم بينهما وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون محض  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور أقاموا في معيشة واحدة  
 مدة ثم عزل احدهم في معيشة خاصة بنفسه واكتسب بجملة اموال الوجود اموالا لا  
 ذلك ثم بعد مدة من السنين مات عن بنتين قاصرة وبالغة وترك ما بورث عنه شرعا فقام  
 الآن الاخوان المذکوران يدعيان بان لهما في التركة المذكورة الثلثين متعللين بان  
 الميت كان معهما في المعيشة أولا فهل اذا ثبت ان جميع ما تركه الميت كان بكسبه خاصة  
 بعد عزله لا يكون لهما الا ما فرض شرعا (اجاب) ما تحقق انه يختص بالاخ المذکور  
 يكون لجميع ورثته يقسم بينهم على فرائض الله تعالى وليس لبعضهم الاختصاص  
 بشيء زائد بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أدركه العياء وانقطع  
 عن الكسب وصار في عيال أولاده وأقام أولاده مع بعضهم في معيشة واحدة وصاروا  
 يكتسبون معا حتى غنا كسبهم واحد ثومان الكسب المشترك بينهم أشياء غنات أحدهم

١٢٦٩

٢٦

محرم

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

سنة محرم

١٢٧ ٢٢

وترك أولاد فهل اذا أثبتوا بالينة الشرعية ان جميع ما في أيدي أعمامهم مكتسب لهم مع أبيهم ولم يكن للجد الذي انقطع عن الكسب يكون نصيب الميت لأولاده سيما والجد فقير ينفق عليه أولاده ولا يملك شيئا (أجاب) حيث كان الجد المذکور فقيرا عاجزا عن الكسب وفي عيال أولاده ينفقون عليه يكون جميع ما تحصل بكسبهم ونماء مالهم المختص بهم بينهم بالسوية وليس لأحدهم أخذ شيء رائد عما يخصه مما بأيديهم بدون مخصص شرعي ومن مات منهم عن ورثة يكون نصيبه من ذلك لورثته يقسم بينهم بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة ولأحدهما مال خاص به من جامكية مرتبة له في خدمته اشترى أشياء من جامكيتة لنفسه بموجب حجج شرعية بذلك ثم مات الاخ الثاني عن ورثة فطلب ورثته مشاركة الم في ما اشتراه من ماله الخاص به متعللين بان ما اشتراه ثمنه من المال المشترك فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بان ما اشتراه من مال الشركة لا يجابون لذلك ويكون الحق فيما اشتراه له خاصة دونهم ويكون لهم اخذ ما يخصهم فيما كان مشتركا بين أبيهم وعهدهم (أجاب) اذا ثبت اختصاص الم بالأشياء المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون لورثة أخيه مشاركة في ذلك بدون وجه شرعي ولا يترتب على مجرد كون ثمن ما اشتراه لنفسه من المال المشترك كون المشتري مشتركا بل يكون له ويضمن المشتري نصيب شريكه من الثمن والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في بيت واحد أحدهما يملك معظمه والاخر يملك بعضه فبني فيه صاحب الأكثر أمكنة وتوسع فيها وزخر فيها باللباس وهدم بعضها وعمره وصرف في ذلك مبلغا من ماله وذلك بدون إذن المالك الاخر ومن غير اجازته ويريد مطالبة الشريك الاخر بما يخص حصته مما صرفه في ذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يثبت اذنه أو اجازته ولصاحب الاقل ان يقسمه بالزمان أو المكان اذا كان يقبل القسمة افرارا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بنى أحد الشريكين في العقار المشترك بغير إذن الاخر وطلبت القسمة يقسم ان قبلها فادأوقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باحجار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على العملة كما افاده العلامة الخیر الرملی والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في التجارة والمال بيد أحدهما التجرا مدة ثم مات أحدهما عن ورثة فهل يصدق الشريك المحي منهما فيما دفعه لشريكه من مال الشركة قبل موته بيمينته (أجاب) نعم يقبل قول الشريك في الدفع الى شريكه بيمينته سواء في حياته او بعد موته ان كان المقصود نفي الضمان عن نفسه وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت لا يقبل قوله كما هو منصوص عليه في كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في مال مشترك بين رجلين لكل واحد منهما نصفه وهما يتجران فيه شركة بينهما بالسوية وما نض من الربح يكون بينهما مناصفة فهل اذا حصل في التجارة ربح من الشريكين

صفر

١٢٧٠ ١٢

١٢٧٠ ١٨

١٢٧٠ ١٨

ربيع الاول سنة  
١٢٧٠

يقسم بينهما مناصفة ويجبر الشرىك الممتنع من قسم الربح ويكون الربح والخسران  
على قدر المالكين (اجاب) الربح في شركة المال الصحيحة على ما شرطوا وفي الفاسدة  
على قدر المال والخسران على قدر المالكين فيها ولو شرط غيره والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل عاجز عن الاكتساب في عائلة ابنة يطعمه ويكسوه وينفق عليه من كسبه مات ذلك  
الابن عن أبيه وزوجته ولم تقسم تركته ثم مات الاب عن بنته وأولاد أخيه فارادت  
زوجة الابن أخذ نصيبها من تركته زوجها فنعها أولاد أخى ابى زوجها متعلمين بان الابن  
لا شيء له مادام الاب في معيشة ابنة فهل لأخيرة بتعل أولاد الاخ المذكورين بذلك  
ويقسم ماتر كه الابن مما يورث عنه شرعا بين ورثته بالفريضة الشرعية وإذا كان عليه  
دين لزوجة ثابت بالابنة الشرعية يقدم على الميراث (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعى  
انه تركته عن الابن المذكور يكون لزوجه أخذه نصيبها بطريق الارث منه ويقدم  
الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ثلاثة بنين وعن ابن ابن ولم يترك تركته أصلا فاستمر البنون مع ابن الابن في معيشة  
واحدة وكسب واحد وليس لاحد البنين كسب مميز مخصوص به دون ابن أخيه فغرس  
الكل أشجارا سوية من كسبهم وصاروا يعملون ويكتبون سوية مع بعضهم وكل  
ما تحصل لهم من كسبهم يشتركون به بعض مواش وبعض عقارات ثم بعد ذلك طلب أحدهم  
القسمة فاراد أحد الأعمام ان يختص بشئ زائد عن ابن أخيه بدون مسوغ شرعى فهل  
والحال هذه لا يجاب العم لذلك ويقسم عليهم سوية وليس لاحد الأعمام الاختصاص  
بشئ زائد عن ابن أخيه حيث لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون ابن الاخ المذكور  
(اجاب) ما تحصل بكسب المذكورين وسعيهم بالسوية يقسم بينهم وليس لاحدهم  
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له اخوة هم ومعهم في معيشة واحدة وقد حصل با كسابه الخاصة به من غير غناء  
تركة أبيه أطيانا وعقارات ومواشى بشرائه باسمه لنفسه خاصة فهل اذا تحقق الأمر كما  
ذكر لا يكون لاختوته ولا لأولاده منازعته في ذلك حيث لا دخل لهم في ذلك الاكتساب  
بل هم قاصرون على ما ورثوه من أبيهم أصلا ونماء ولا مفاوضة بينهم (اجاب) ما ثبت  
اختصاص الاخ المذكور به من الأطيان والعقارات والمواشى بالوجه الشرعى لا يكون  
لاخوته مشاركة فيه والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنا وبنات وكان بعض الابناء قد انفرد في حياته بمعيشة تخصه لم يكن لآبيه  
فيها شيء وبقي الاب مع بقية بنيه في عائلة واحدة حتى مات فهل ليس للابناء الذين كانوا  
معه في معيشة واحدة منع البعض المنفرد بما يخصه فيما تركه والده ولا يكون لهم  
الاختصاص بشئ مما تركه الابينة شرعية حيث كانوا في عيال أبيهم ومعينين له في صنعته  
وليس لهم مال سابق (اجاب) نعم ليس لهم ذلك ادليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٩

جادی الاولى سنة

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٤

جادی الثانية

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٣٠

فأند عما يخصه من تركه مورثه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وابن وابن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته أرض زراعية أميرية رهونة تحت يده فوضع ابنه يده على متروكات أبيه ومن جلتها الأرض المذكورة ثم بعد ذلك مات الابن عن بنته وابن أخيه المذكور فوضع ابن الأخ يده على متروكات عمه وأراد منع بنت عمه فهل والحال هذه يكون لها أخذ ما يخصها بجهة الارث من تركه أبيها من دراهم الرهن ومن العفار وليس لابن عمها المذكور منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لابنة الابن المذكور أخذ ما يخصها من تركه أبيها ممن هي تحت يده بالوجه الشرعي وليس لابن عمها منعها من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في خمسة رجال عقدوا شركة التجارة بمالههم وكل منهم دفع جزءا معلوما من رأس المال وكتب أحدهم وثيقة على أن الخسر يكون على عدد الرؤس فاشترى وأجاب قاش وسافر به اثنان منهم باذن باقيهم وأجازتهم لهما في التصرف فباعاه فحصل خسر في المال فهل يكون الخسر والربح على قدر المال لكل منهم من المال ويصدق الشريك بينهما في ذلك لأنه أمين (أجاب) الخسران في الشركة على قدر المال وإن شرط خلافه ويقبل قول الشريك بينهما حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد وهو معهم في معيشة واحدة والجميع يكتسبون من صناعة واحدة فانهزل واحدا من الأولاد وبقي اثنان مع والدهم فاطلق لأحدهما التصرف فيما يكتسبه الجميع ثم بعد مدة أراد المتصرف منع أبيه وأخيه من الذي اكتسبه الجميع فهل له ذلك (أجاب) ليس للولد منع أبيه مما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة أحدهم عاجز أعشى لا كسب له يا كل في عائلة أخويه والاخران لكل منهما كسب خاص به وأحدهما أكثر كسبا من الآخر فهل إذا حصل لكل منهما مالا وعقارا من ماله الخاص به وكان ما حصله كل مميذا يكون ما حصله له خاصة لا يشاركه فيه الآخر وليس لأخيه المعارضة شيئا مما حصله بكسبهما الخاص بهما (أجاب) ليس لأحد الأخوة الثلاثة معارضة الآخر فيما يثبت اختصاصه به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء شركة عقدوا في التجارة واشتروا جانب سمس من آخر بثمن معلوم ودفع كل منهم قدر معلوم من الثمن لصاحبه وباقي الثمن بذمتهم وأحضر كل منهم دابة لعصره وعصروه في شريحة استأجروها وبعد عصره دفعوا ما بقي عليهم من ثمن السمس واستمروا على ذلك مدة فغاب أحد الشركاء مدة فلما حضر أراد محاسبة شركائه فنعوه من الحاسبة مدة غيبته فهل والحال هذه يكون له محاسبتهم ولا يمنعونه حيث كان الاشتراك ثابتا لم يفسخ (أجاب) إذا ثبت الاشتراك فيما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون لبعض الشركاء منع باقيهم عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي فله محاسبتهم على ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منفرد في معيشة وحده ويده بعض من المواشي والامتنعة وله أخ بالغ



سنة شعبان

ضمه لنفسه لا يملك شيأ فصار يشتغل كل يوم في الاوسية بقرش فزوجه الاخ الكبير باذنه واستمر يكسب معه ثلاث سنين والآن يريد القسمة من أخيه وأن يقاسمه في متاعه الخاص به فهل لا يجاب لذلك اذا كان للاخ الكبير مال خاص به قبل الخلط وما حدث بسعيهما سوية يقسم بينهما وما ثبت عليهما من الدين لا ريبا به يكون عليهما معا (اجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة أخيه فيما ثبت اختصاصه به بدون وجه شرعي ويقسم المال المشترك بينهما ويؤمر كل منهما بأداء ما بذمته من الدين لربه بعد ثبوت به بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فوضع الولدان ايديهما على التركة من غير قسمة واستمرا في معيشة واحدة مدة ثم مات احدهما عن اولاد ذكور واثنا عشر اولاد الانثى مع عهدهم في المعيشة كذلك الى ان مات عهدهم عن اولاد ذكور واثنا عشر ايضا ثم بعد ذلك اراد اولاد الميت الثاني قسمة التركة بينهم مع اولاد عهدهم واحدا ولاد العم المذكورين باع نصف دار في دين عليه واشترى دارا باسمه خاصة فهل يكون ما دفعه في ثمن الدار من المال المشترك له وماله وما وقع من البيع غير اذن باقي الورثة واجازتهم لا يكون نافذا في حقهم سيما وان المدعي لم يكن متصرفا (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان المشتري دفع ثمن ما اشتراه لنفسه من المال المشترك يكون لباقي الشركاء تضمينه مثل نصيبهم من الثمن المدفوع من المال المذكور وصرحوا بان كلا من شركاء الملك اجنبي في نصيب شريكه فلا ينفذ بيعه عليه بدون اذنه او ولاية شرعية وللشريك فسخ البيع في نصيبه واجازته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن اخ بالغ يا كل ويشرب في عائلة عهه يريد أن يطالب عهه باجرة منه له مدة اقامته عنده والحال انه لم يكن له عمل عند عهه ولا خدمة ولم يقع بينهما عقد اجارة بل كان مقيما في منزله لمجرد اكله وشربه معروفة من عهه فهل والحال هذه لا يستحق على عهه اجر الاذلا عمل له يستحق عليه الاجر (اجاب) نعم لا أجر له ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة احدهم متصرف باذن الباقي وله كسب مميز خاص به جدد نحاسا ومواشي وغير ذلك من كسبه الخاص به واراد المتصرف الآن ان ينفر في معيشة واحدة خاصة به وياخذ جميع ما جدد من كسبه المميز الخاص به فنعمه من ذلك باقي الجماعة المزدك كورين متعللين بانه ليس له ذلك حيث كان الكل في معيشة واحدة فهل اذا كان للمتصرف كسب مميز خاص به وجدده ما هو مذكور يكون له اخذه بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي (اجاب) ما ثبت اختصاص المتصرف به من المال بالطريق الشرعي لا يكون لباقي الجماعة المذكورين معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مغزول عن أبيه في معيشة واحدة وله مال من سعيه الخاص به واستمر على ذلك مدة ثم بعد ذلك مات أبوه عنه وعن ابن آخر قاصر فضمه الرجل الى عياله حتى بلغ قبه ببلوغه اراد

الابن الآخر مقاسمة أخيه فيما بيده من المال الخاص به الذي اكتسبه من سعيه حال  
 انفراجه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان في معيشة وحده ولم يكن بيده مال  
 من مال أبيه (أجاب) نعم ليس للابن الآخر ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له اولاد ذكور معه في معيشة واحدة يريد احدهم الانفراد من أبيه في  
 معيشة وحده ومقاسمته في متاعه من مواش وأطيان وغير ذلك متعللا بان له اولادا  
 تشتغل مع اعمامهم في الدار والأطيان وانهم يستحقون أجرة عملهم فهل لا يجاب لذلك ولا  
 حق للابن في مال أبيه من المواش والأطيان مادام في عياله ومعيناه ولو كان له اولاد  
 (أجاب) ليس للابن مقاسمة أبيه في ماله والحال هذه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أخوين نشأ في معيشة واحدة وتحصل من كسبهما بالزراعة وغيرها  
 عقار ومواش وأطيان زراعية وغير ذلك وصاروا ضعي اليد عليها يتصرفان فيها مدة  
 طويلة ثم مات أحدهما عن ابنين مكلفين قاما مقام أبيهما مع عمهما في الاكتساب  
 والتمية في أصل التركة بالزراعة في الأطيان مدة عشر سنين وكلهم واضعون اليد على  
 التركة ونماؤها فهل اذا طلب أولاد الاخ من عمهم القسمة وأخذ نصيب أبيهم من أصل  
 التركة ونماؤها وادعى العم معظم التركة وأراد الاختصاص به واعترف لهم بشئ قليل منها  
 ميزه لهم وأنكر أولاد الاخ دعواه يلزمه البرهان على دعواه الاختصاص بذلك فان لم  
 يبرهن لا عبرة بدعواه ويجاب أولاد الاخ لطلب القسمة في جميع الموجود مما هو بأيديهم  
 مع عمهم مناصفة لهم النصف ولعمهم النصف الآخر عملا بظاهر اليد (أجاب) حيث كان  
 الاخوان المذكوران في معيشة واحدة وحصل لكسبهما أموالا ومات أحدهما عن ابنيه  
 وقام مقام أبيهما في السعي والاكتساب مع عمهما ونما ذلك المال بسعي الجميع وكان  
 الكل واضعين أيديهم على جميع ذلك يكون لولدي الاخ فيه النصف ولعم النصف  
 يتقسم بين الفريقين وليس للعم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك والحال ما ذكر  
 بدون اثبات اختصاصه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين صاروا يكتسبان  
 مع عمهما سوية بعد موت أبيهما وليس للجميع مال سابق وصفتهم متحدة وليس  
 لاحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سوية  
 يشتركون به بعض نخل وعقار وغير ذلك لانفسهم خاصة ثم بعد ذلك طلبوا القسمة فأراد  
 العلم ان يختص بشئ زائد عن أولاد اخيه فيما تحصل لهم من كسبهم سوية فهل والحال هذه  
 لا يجاب العلم لذلك ويقسم عليهم اثلاثا حيث لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون أولاد  
 اخيه (أجاب) ليس للعم أخذ شئ زائد عما يخصه من المال المشترك بينه وولدي أخيه  
 المذكورين بدون محض شرعي ويقسم المال بينهم اثلاثا حيث لا مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه ثمر عاقصارت البنون  
 في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر حتى

سنة

رمضان

١٢٧٠

٢٨

نوال

٧

١٢٧٠

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

٤

فإن المال وزاد وكل ما تحصل لهم من الكسب يشتركون به مواسي وغير ذلك لنفسهم ثم بعد ذلك أرادوا القسمة فأراد أحدهم أن يختص بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع المال المشترك بينهم أثلاثا حيث لم يكن لأحدهم كسب مخصوص به (أجاب) تقسم التركة وتماؤها بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة أولاد ذكور وترك لهم ما يورث عنه شرعا من دار وأشجار ومواسي في البلد والأثر غائب في الجهادية فلما أرادوا القسمة وكل الغائب واحد من أخويه في قسم حصته من متروكات أبيه وحوزها لخصته فقسمها الوكيل وضماها لخصته واستولى عليهما وزرع لنفسه جميع الأرض المشتركة بينهما غلالا من الغلال المتروكة عن أبيهما بإذن واستأجر أرضا أخرى لنفسه خارجة عن متروكات أبيه وزرعها غلالا من غلته الخاصة به وبعد سنة وكل الغائب رجلا آخر في قسم حصته من أخيه وحوزها تحت يده ويريد الوكيل أن يقاسم أخا الغائب في الغلال التي زرعتها في الأرض المشتركة من الغلة المشتركة وغير ذلك فهل والحال هذه لا يكون له ذلك ويكون الزرع جميعه لزادعه وللغائب أجر حصته في الأرض وهل يلزمه أجره الأرض أو الخراج الأميري (أجاب) إذا زرع أحد الشريكين الأرض المشتركة لنفسه بدون إذن الآخر يذره مشترك بينهما يكون جميع الخارج له وعليه ضمان حصته شريكه من البذر المشترك ونقصان الأرض أن حصل ولا أجر عليه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لأحدهم كسب مميز مخصوص به بدون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سوية يشتركون به بخلاف ما تمة لأنفسهم سوية بموجب حجج تحت أيديهم ثم بعد ذلك طلب أحدهم القسمة فامتنع أحد الأخوة من ذلك وأراد أن يختص به وحده بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجب الأخ لذلك ويقسم عليهم أثلاثا وليس لأحدهم أن يختص بشئ زائد على الآخر حيث لم يكن له كسب مميز مخصوص به (أجاب) ليس لأحد الأخوة منع الآخر عما يخصه من المال المشترك بينهم بدون وجه شرعي حيث ثبت الاشتراك فيما يراد قسمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبايديهما مال مشترك بينهما من دار وبقرة اشترياهما معا بربعة وثمانين ريالاً من كسبهما أو الأثر يريد أحدهما القسمة ومنع أخيه مما بأيديهما من كسبهما ومن البقرة المذكورة متعللاً بأن ثمنها من حق زوجته فانكر الأخ ادعوا له ولا يئنه ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعاليه المذكور ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركاً بينهما مناصفة ولا يكون لأحدهما أن يختص بشئ من المال المشترك بدون محض شرعي (أجاب) يقسم المال المشترك القابل للقسمة بين الأخوين المذكورين وليس لأحدهما الاختصاص بشئ

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٧

١٢٧١

١٣

١٢٧٠

٢٦

زائد عما يخصه مما بأيديهما بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين  
لهما أب عاجز عن الكسب مريض لا يقوم من الأرض وهو في عائلتهما فهل إذا حصل  
بكسبهما وزراعتهما وسعيهما مالا سوياً ثم أراد كل منهما القسمة يقسم بينهما مناصفة  
وليس لأحدهما إعطاء شيء من ذلك لابنه بدون رضا الآخر (أجاب) ليس لأحد شريك  
الملك أن يعطي ابنه شيئاً من المال المشترك بينهما وبين أخيه بدون رضا الشريك الآخر  
حيث لا دخل للابن في الشركة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان معزولاً  
من أبيه في معيشة على حسنة في حياة أبيه واكتسب مالا وحصله بسعيه وكسبه فهل  
لا يكون لأخوته وللأولاد أخوته حق في ذلك بدون وجه شرعي وإذا مات أبوه وآلت له  
أشياء من ميراثه قبض بعضها وأبقى البعض الآخر أمانة تحت يد باقي أخوته وطلب  
أخذها وكانوا معترفين له بذلك يؤثرون بإعطاء الباقي من ذلك له (أجاب) ليس لورثة  
الأب معارضة الابن فيما اكتسبه بسعيه لنفسه خاصة حال انفراجه عن عائلة أبيه  
بدون وجه شرعي وتؤثر الأخوة بتسليم الأمانة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في ذي  
خزاع له أولاد ذكور نشأ جميعهم في عائلته بدارهم حصلوا من زراعة أبيهم وسعيهم فيها  
أموالاً وأمتعة هل يكون جميعها للاب لكونهم معينين له وإذا أراد أحد الأولاد  
المذكورين اختصاصه بشيء من هذه الأموال والامتعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له به  
ولا ينفذ تصرفه بلا إذن أبيه حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا كان الأولاد والمذكورون  
جميعهم في عيال أبيهم ومعينين له في الكسب ولم يكن لهم مال خاص بهم ولا كسب  
كذلك يكون جميع ما تحصل بكسبهم لأبيهم وليس لأحدهم الاختصاص بشيء مما ذكر  
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شريك في المغاوضة إذا ضاع من أحدهما  
المأذون بالتصرف بالبيع والشراء من قبل الآخر بعد رجوع مال الشركة فمراراً وقسمته  
بينهما بحسب ما شرط ولم يفسخ عقد الشركة مبلغ من رأس مال الشركة من غير تعدد  
ولا نفر يظهل يصدق الشريك بيمينه في الضياع وفي مقدار ما ضاع منه وفي قدر الربح  
والخسران ولا يكون ضامناً لما ضاع بل يكون عليهم سوياً (أجاب) نعم حيث لم يكن  
خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له قباع الابن ببعض الأشياء  
من مال أبيه فلما علم الأب ذلك منعه من عائلته ومضى على ذلك مدة سبع سنين ثم بعد  
هذه المدة أراد الابن أن يشارك أباه فيما بيده من متاع الابنة كان يكتسب مع أبيه وهو في  
عائلته والحال أن الابن لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون أبيه فهل والحال هذه  
لا عبرة بتعلل الابن بذلك وليس له مطالبة الأب بشيء من ذلك بدون وجه شرعي  
(أجاب) نعم ليس للابن ذلك إن كان الأمر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له ثلاثة أولاد ذكور فخرج أحد الأولاد وانعزل من أبيه وهو أصغرهم  
ولم يأخذ شيئاً من أبيه وصار يتعلم صنعة الصباغة ويكتسب منها وانضم له أحد أخويه

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٣



سنة

محرم

وهو مجاور بطند او بالازهر ولا كسب له وصار في معيشة أخيه الصباغ وفي عياله وصار  
 الصباغ يتفق عليه من كسبه الخاص به ومضى على ذلك مدة والا آن يريد الاخ المجاور  
 المذ كورة العزلة من أخيه الصباغ ويريد مقاسمته في الاكتساب فهل اذا شهدت البينة  
 بان المجاور في عياله وأخيه ومعيشته لا عمل له وان العمل والسعي كله للصباغ يكون المتحصل  
 بهذا العمل للاخ الصغير الصباغ المذ كورة ولاشي للمجاور (اجاب) لاشي للاخ المجاور  
 الذي في معيشة أخيه المتكسب العامل فيما اكتسبه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة مذ كورة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من  
 حبوب وغيرها ومن جملة متركاته أرض أميرية فوضع احدا البنين المذ كورين يده على  
 الارض المذ كورة وزرعها من حبوب تركها مورثهم بغير اذن باقي الورثة وبغير اجازتهم  
 فهل والحال هذه يكون ضامنا نصيب ما أخذ من الحب المشترك لباقي الورثة المذ كورين  
 ويكون ما زرع في الارض المذ كورة له خاصة وليس لهم مقاسمة معه فيه بدون وجه  
 شرعي (اجاب) حيث تعدى أحد البنين وغصب الحبوب المشتركة بينه وبين باقي  
 اخوته وزرع بها الارض المشتركة بينهم لنفسه خاصة تعديا بدون اذن باقي الشركاء  
 يكون ضامنا لنصيبهم من ذلك وما نقصته الارض المشتركة بسبب زرعها ان حصل فيها  
 نقص ويكون جميع الخارج من تلك الزراعة له اذا كان الواقع ما هو مستطور والا فلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك بعض مواش ومن  
 جملة ماتت يده قطعة أرض زراعية موهنة ثم ماتت المواشي باقية سماوية فضم الاخ  
 البالغ اخوته التصرف في عائلته ومعيشته وصار يكتسب ويعمل وحده في ماله الخاص به  
 وكل ما تحصل له من كسبه يشتري به عقارا وغيره لنفسه خاصة بعد ان وضع يده على  
 الارض المذ كورة وهو يدفع ما عليها من الخراج الى ان بلغت القصر وأراد واما شركة  
 أخيه فيما تحصل له من كسبه خاصة دونهم ومحاسبته على بيع الارض المذ كورة مدة  
 استيلائه عليها فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون جميع ما اكتسبه  
 الاخ من ماله الخاص به له خاصة وليس لهم معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
 حيث كان للاخ البالغ مال خاص به وصار يكتسب ويعمل فيه وحده واخوته الصغار في  
 عائلته ومعيشته يكون جميع ما تحصل بكسبه وسعيه في ماله الخاص به وحده خاصا به  
 وليس لباقي اخوته المذ كورين مشاركتة فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين شريكين في أعيان مشتركة بينهما مائة مائة من مواش وغيرها  
 اقتسماها وزاد احدهما على الآخر مائة مائة من الدراهم في وقت تقويم الاعيان لم  
 يدفعه له وبقي بدمته الى الآن فهل اذا تبين ان في القسمة حيفا وغبنافا حشا على  
 أحدهما تنقض القسمة المذ كورة وتعاد ثانيا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
 صرح علما وبانه اذا وقع في القسمة غبن فاحش تنقض ولو كانت بالتراضي على الاصح

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٢٠

صفر

١٢٧١

١٠

وتسمع دعوى الغيب الفاحش من أحد الشرىكين ان لم يقرب بالاستيغاء وان أقر لا تسمع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنيه البنايين فكثما في معيشة واحدة واشتركا  
في التكسب وتنمية التركة ثم مات أحدهما عن أولاده فكثت أولاده مع عهدهم يكتبون  
وينمون المال مع عهدهم وهم بالغون ولم تقسم التركة الاصلية الى الآن والجميع واضعون  
أيديهم على ما ذكر فهل اذا أراد بعضهم قسمة التركة ونماؤها بينهم بالفريضة الشرعية  
يجاب لذلك ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه  
شرعى حيث كان الواقع ماهو مذكور (اجاب) نعم تقسم التركة ونماؤها بين المم وأولاد  
أخيه المذكورين بالفريضة الشرعية حيث لا وارث سواهم والمحال ما ذكر بالسؤال  
وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن مع أبيه في دار واحدة ولذلك الرجل كسب خاص به  
وعقار وأطيان ولا عمل لأبيه معه ولم يكن الرجل المذكور معينا لأبيه في كسب فاشترى  
الرجل المذكور من كسبه واداه امتعة وفراشا وغير ذلك لنفسه خاصة وموجود في  
الدار المذكورة بعض امتعة تخص أباه فهل اذا كان الامر كذلك يكون ما تحصل  
بكسب الرجل المذكور خاصا به وليس لأبيه فيه شئ سيما وقد أقر الاب حال صحته  
وسلامة عقله ان جميع الاشياء المذكورة مملوكة لولده المذكور واذا مات الاب بعد ذلك  
وثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعى لا يكون لبعض ورثة أبيه معارضته في ذلك  
(اجاب) نعم يكون جميع ما تحصل بكسب الرجل المذكور الخاص به مملوكة له والمحال  
هذه وليس لورثة أبيه معارضة فيما ذكر اذا كان الواقع ماهو مسطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ابنين وثلاث بنات بالميراث عن أبيهم سكنها رجل اجنبى  
عارية مدة نحو ست عشرة سنة وحدث فيها بناء بغير اذن الورثة والآن أراد بيعها فذمه  
الورثة قاضي انه اشتراها من الابنين فاعترف له أحدهما بما يبيع نصيبه وانكر الثاني  
البيع ولا بينة له عليه فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء من الثاني يكون له مع أخواته أخذ  
نصيبهم من الدار المذكورة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وما الحكم في البناء  
الذى أحدثه فيها (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ويعامل  
المتر باقراره في حصته واذا بنى احد الشركاء في المكان المشترك بدون اذن باقيهم فطلب  
رفع البناء يقيم المكان حيث احتمل القسمة فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونعمت  
والاهدم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنيتين منها قصر  
وترك ما يورث عنه شرعا من دار وطاحونة وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه أطيان  
زراعتة الاميرية فاستمرت الزوجة واضعة يدها على التركة مدة سنين وحفرت سادية  
من نماها ثم ماتت الام عن أولادها المذكورين فوضع الابن يده عليها وغرس أشجارا  
من غناء التركة ثم مات كل من البنيتين المذكورتين قبل قسمة التركة عن ورثة فهل

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٦

وبيع الاول

١٢٧١

١

ربيع الاول

سنة

١٢٧١

١

لورثتهما أخذ ما يخص أميهما من تركه أبيهما وأمهما في جميع ما يورث من عقار وأشجار  
سوى الاطيان بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم لو ورثة البنين المذكورين أخذ  
ما يخص مورثيهما بطريق الميراث عن أمهما وأبيهما مما يورث عنهما شرعا وما غرسه أخو  
البنين من الاشجار من غاء التركة ان غرسه لنفسه بدون اذن اخيه يكون له خاصة  
وعليه مثل نصيب اخيه مما صرفه على ذلك من المال المشترك بينهم اذا تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى قدام معلوما من الذرة بتمن معلوم  
في ذمتهم من رجل آخر بموجب وثيقة عليهما معا بالتمن وصار أحدهما يبيع فيه باذن  
شريكه وكل ما تحصل من التم ي دفعه للبائع من أصل ما بذمتهم باذن الآخر ثم حصل في  
الذرة خسر بسبب عفونة وسوس وطول مدة فهل يكون الخسران عليهما معا ولا  
يكون للشريك الثاني ان يخص شريكه به ويصدق الشريك المتصرف في قدر الخسران  
بيمينه (اجاب) نعم يكون التلف عليهما بقدر المال حيث لا تعدى ولا تقربط من الماذون  
له بالتصرف والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد عم ترك لهم أبواهم قطعة أرض زراعة  
ومواشي ولم يتقسموا متركه أبواهم وصاروا يرعون الاطيان وياكلون منها ولا أحدهم  
مال من هبة وقرض لنفسه بعد موت الابوين حصل بذلك المال الخاص به بالقرض والهبة  
اطيانا ومواشي لنفسه ومعه بينة شرعية تشهد له بذلك فهل اذا طلبوا عند العزلة ضم  
المال الخاص به للتركة لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص  
أحد أولاد المذكور بتركة او بغيره انما يخص شرعي لا يكون لباقيهم ضمه لما هو مشترك  
بينهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد مع أبيهم في عياله في معيشة  
واحدة يكسبهم وسعيهم ولم يكن لهم مال مخصوص فهل والحال هذه لأملاك الأولاد  
ماداموا في عيال أبيهم ومعيشته فاذا انفردوا عنه وهوى وأرادوا أن يقاسموه فيما هو  
معه لا يجابون لذلك ويعنعون من معارضته فيما هو تحت يده بدون وجه شرعي (اجاب)  
اذا كان الأولاد المذكورون في عيال الاب ومعينين له في الكسب والعمل وليس لهم  
كسب خاص بهم يكون جميع ما تحصل بسعيهم في هذه الحالة لا يبيهم وليس لهم شيء من  
ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ رشيد وعن  
بنتين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته أرض زراعة أميرية أثرله  
وأرض زراعة أميرية أثرله أيضا بها ساقية ومغروس فيها أشجار فوضع الابن المذكور  
يده على الأرض المذكورة بتمكين الحاكم له وداري زرعها ويدفع ما عليها للجهة  
الديوان والآن أرادت الاناث المذكورات ان ياخذن نصيبهن في الأرض المذكورة  
بطريق الارث عن مورثهن من يد ابن المتوفى المذكور فهل والحال هذه لا يحجب لذلك  
وليس لهن حق في الأرض الأميرية بطريق الميراث عن مورثهن المذكور بل يكون لهن  
أخذ ما يخصهن مما يورث عنه شرعا وفي الشجر والساقية التي في الأرض الأميرية حيث

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

كان الشجر والساقية ملكا لله وفي المذكور (اجاب) يقسم جميع ما كان مخافة من  
الرجل المذكور مما نزلت عنه شرعا ولو كان أشجارا أو بناء أو كسبا بتراب مملوك لثبت  
في أرض زراعية أميرية بين جميع ورثته فيكون لزوجته فيه النصف فرضا والباقي بين  
الابن والبنين للابن نصفه والبنين النصف الباقي بينهما ولا توارث في أرض الزراعة  
الأميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث لكن الأرض المشغولة بما  
يثبت به حق القرار تكون تابعة له في الاستعاقاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنين فقط وترك لهما تركه ووعدا ووقته عليهما فهل تقسم تركته عليهما مناصفة  
والوقف يكون لهما بعده ويقسم ريعه عليهما بحكم شرط الواقف وليس لاحدهما ان  
يختص بشئ من ذلك دون الآخر بدون تخصص شرعي (اجاب) نعم تقسم تركته أيهما  
بينهما مناصفة حيث لا وارث سواهما ويقسم ريع الوقف على حسب ما شرطه الواقف  
وليس لاحد الاخرين الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر دراهم ليتجر فيها ويكون الربح بينهما  
مناصفة على وجه الشركة وكتب عليه وثيقة بنصف الدراهم التي أعطاهها له على أنها في  
ذمته قرضا ثم بعد مدة أوجد الله الربح بينهما وتقاسما ثم بعد ذلك أمر المعطي الآخر  
بالعمل في المال الذي بقي بيده بعد الربح فعمل فيه مدة ففسر المال فهل والحال هذه  
يقبل قوله في الخسارة (اجاب) نعم يقبل قوله في الخسران بمقتضى حديث لم يكن خائنا ولا  
متعديا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون عقارا بالميراث عن آبائهم وأجدادهم  
ومن جملته قطعة أرض زراعية غير خراجية ملكا لهم كذلك فوضع بعض الورثة بيده عليها  
وغرس فيها نخلا غير اذن باقي الورثة في زمن صغرهم من غير قسمة التركة ويريد  
الاختصاص بها متعللا بالقسمة وان هذه الأرض خصته بها وبغرس النخل فانكروا  
دعواه القسمة ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه  
المجردة عن الاثبات ولا يكون غرس النخل مسقطا لجهة سهم منها ويقسم العقار كله بين  
جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ من التركة بدون  
تخصص شرعي اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يثبت اختصاص الغارس  
بالأرض التي غرس فيها بوجه شرعي وكان غرسه لنفسه بدون اذن باقي شركائه وطلبت  
القسمة قسمت فان وقع الغراس في نصيبه منها فيها ونعمت والامر بالقلع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل كان ذاملا انقرض ماله ولم يبق منه شيء وصار بعد ذهاب ماله من جملة  
عيال ابن له فشرع الابن في الاكساب فجمع مالا كواش وعقارات ودراهم كل ذلك بجهة  
الابن المذكور من غناء زراعته الاطيان المضروبة عليه خاصة بالخراج من بعد فقرا أبيه  
واحتياجه اليه وصير ورثته في عياله فهل والحال هذه المال للولد لانه ناشئ عن كسبه  
خاصة أم لأبيه (اجاب) حيث لم يكن الابن في عيال أبيه بل الامر بالعكس وحصل الابن



سنة جادى الاولى

بسعيه خاصة من ثماء أرضه الخاصة به أو بالثمن نفسه ولم يكن في ذلك معيناً لأبيه يكون  
 جميع ما تحصل على الوجه المذكور مملوكاً لابن وأبنته تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ابنين وترك لهما تركة وله أرض زراعية ومواش صار كل منهما ينفى في تركة أبيه حتى  
 تحصل بتخمينهما أو كسبهما معا أموال واشترى أحدهما من المال المشترك أشياء من عقار  
 وغيره وكتبه باسمه خاصة دون أخيه فهل يكون جميع ما تحصل بينهما سوية أو يكون  
 المشتري بالمال المشترك لمن اشتراه وعليه ضمان حصة أخيه من ذلك (اجاب) تقسم  
 التركة ونحوها بين سائر الورثة بالفريضة الشرعية وليس لأحدهما الاختصاص بشئ  
 زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعى وما اشتراه أحد بشرى المالك من المال  
 المشترك لنفسه خاصة يكون له وعليه ضمان حصة الشريك عما دفعه حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة ولهما مال مشترك بينهما ولا أحدهما ابن  
 بالغ يملك بحجة جاموس بضر يقبض الشراء من ماله الخاص به لنفسه فهل إذا أراد العمان  
 يجعل الحجة المذكورة من حصة المشترك بينهما وبين أخيه بدون وجه شرعى لا يجب لذلك  
 حيث ثبت المالك في الحجة المذكورة لابن أخيه البالغ بالينة الشرعية ولم يكن ثمنهما من  
 مال الاشتراك (اجاب) إذا ثبت اختصاص ابن أحد الاخوين المذكورين بالحجة  
 المذكورة بطريق شرعى لا يكون لعمه معارضته في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى  
 اعلم (سئل) في ابن انفرد وانعزل عن أبيه في معيشة وحده من غير أن يأخذ من مال أبيه  
 شيئاً فاشتغل الابن بالزراعة والتكسب وحاز أموالاً كثيرة من عقار ومواش وغيرها  
 من كسبه الخاص به في حال حياة أبيه وهو منفرد عنه ثم بعد مدة سافر الابن للحج ومات  
 بارص المجازع من زوجته وعن اولاد منها وعن ابنه المنفرد وترك ما ورث عنه شرعاً من  
 العقار والمواشى وغيرها ولم يزل الابن المذكور منفرداً بعد موت أبيه فتمت أمواله وزادت  
 زيادة عظيمة ثم ماتت مواشى أبيه فطلبت زوجة الابن مع اولادها مقاسمة الابن في ماله  
 فنعهم ثم مات الابن المذكور عن ابن وترى الأعمام مقاسمته الآن فيما تركه له أبوه  
 من سعيه وكسبه فهل لا يجابون لذلك ويكون للابن جميع ما اكتسبه أبوه حال انفرداه  
 في معيشة وحده في حال حياة أبيه وبعد موته ويمنعون من منازعته فيما تركه له الابن بدون  
 وجه شرعى إذا تحقق ما ذكر (اجاب) حيث كانت تلك الأموال مختصة بابن الابن  
 المذكور بطريق الميراث عن أبيه الذي حصلها بسعيه وكسبه لنفسه الخاص به حال  
 انفرداه عن عيال أبيه لا يكون لبقية ورثة جده مشاركتهم في ذلك بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب افندى المحكة بمصر بما ضمنه في تاجرين أحدهما  
 بمصر والثاني بالاستانة عقداً للشركة بينهما بشرط أن يكون المال المشترك من الطرفين  
 على السوية وكذا العمل من الجانبين وبشرط إرسال أحدهما ما طلبه الآخر من المال إليه  
 فاشتغل واشترى أحدهما من الاستانة بضاعة وأرسلها إلى شريكه الذي بمصر بموجب

١٢٧١

١

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٤

طلبه فلما وصلت تلك البضاعة اليه أعاده الى شركته فظن ان المال غال فنه عن قيمته ثم  
توفي الشريك المصرى عن واث قاصر بعد وصول المال الى الاستانة ففرض الشريك من  
الاستانة بتلك البضاعة بعينها فادخلها في سائر الاموال المشتركة بينهما وتقسيمها  
بينه وبين الوارث القاصر على طريق المناصفة كسائر الاموال المشتركة فهل يحسب  
تلك البضاعة المرتفعة المثلثة تراه من اصل مال الشركة بموجب طلبه كسائر الاموال  
المشتركة وتقسم بينهما (اجاب) أحد الشرىكين وكيل عن الآخر فيما يشتره من مال  
الشركة وقد صرحوا في الوكالة بان شراء الوكيل بتقيد بشئ المثل وبغيره يسير فاذا لم يكن  
في ذلك الشراء غبن فاحش وكان من مال الشركة كان مشتركا بينهما فيقسم ذلك المال  
بين الشريك الحى وورثة الشريك الميت كسائر الاموال المشتركة وفي الدرر والمختار  
من الشركة ولكل من شريكي العنان والمفاوضة ان يستأجروا بضع ويودع ويضارب  
ويوكل ويبيع بما عزوه ان أى له ان يبيع بثمن زائد وناقص قيد بالبيع لأن الشراء لا يجوز  
الا بالمعروف كما في الرملى على المنع عن الجوهره وسيد كراى الشارح في كتاب الوكالة ان  
الوكيل له البيع بما قل أو كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد ودوبه بقى برزاية اه  
ومقتضاه ان المقتضى به هنا كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هناك تصحيح قول الامام وانه  
اصح الاقاويل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين قاصرين ولم يترك لهما  
مالا ولا لرجل المذكور ابن بالغ كان معزولا منه في حال حياة أبيه في معدشة وحده فصم  
اخويه القاصرين اليه وصار في عائلته ومعيشته فتحصل لهما بعد البلوغ مع أخيهما في  
مال أخيهما أموال ثم أراد ان يقاسما أخاهما البالغ المذكور فيما تحصل من أمواله بسبب  
معاونتهما لأخيهما المذكور فهل والحال هذه لا يجابا لذلك ويكون جميع ما تحصل  
من الاكساب له خاصة (اجاب) ان ثبت كون أخويه عائلة عاياه وأمرهم ما في كل  
ما يفعلانه اليه وهما معينان له فالمال كله له والقول قوله فيماليه بيمينه ولو لم يكونا بهذا  
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشترى كواش الاعمال فالمال المتحصل من ذلك بينهما  
انلاؤا وقد افاده العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين  
بلغ وتركة ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية أميرية مغروس فيها أشجار وبها  
ساقية فوضع الابن يده على ذلك وأودت البنتان أخذ ما يخصهما مما ورث عن أبيهما  
شرعا من الشجر والساقية فذهبا أخوهما المذكور من ذلك متعللا بان الانثى ليس  
لهن حق في الشجر والساقية التي في الارض الاميرية فهل والحال هذه يكون للبنتين  
أخذ ما يخصهما عن أبيهما بالقدر يرضى الشرعية بما يورث عنه شرعا وفي الشجر والساقية  
حيث كان الشجر والساقية مملوكتين للميت (اجاب) اذا كانت تلك الاشجار والساقية  
مملوكة لمورث البنيتين المذكورتين تكون كسائر أموال المملوكة له فلا كل من الورثة  
الاتفاق بما يخصه من ذلك بالقدر يرضى الشرعية مع ما لذلك من حق القدر في الارض

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧

الاميرية ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي لا ملك فيها المورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة لهم مال مشترك بينهم عن أبيهم وهم في عيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر ولا حدهم اولاد في عائلته معينون له فطلب أحدهم قسمة المال المشترك بينهم فاراد الآخر أن يجعل لاولاده جزءا معلوما من المال المشترك بينه وبين اخوته بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجب الاخ لا ذلك ويقسم المال المشترك بين الاخوة بالسوية وليس لاحدهم أن يختص بشيء زائد عن نصيبه بدون تخصص شرعي وهل اذا تزوج أحدهم من المال المشترك بدون اذن باقي الاخوة يكون لباقي الاخوة محاسبته على ما يخصهم مما صرفه من المال المشترك بينهم (أجاب) اذا كان اولاد أحد الاخوة في عائلة أبيهم معينين له في الكسب لا يكون لهم شيء مما تحصل بكسبهم على وجه الاعانة لا بينهم ويقسم المال المشترك بين الاخوة بالسوية بينهم ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي واذا استهلك أحد الشركاء شيئا من المال المشترك بينهم في شؤون نفسه بدون اذن باقيهم يكون لهم تضمينه مثل نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من منزل أبيه صغرا ليدن واجتمع باناس تراسين وصحبهم واحترف بحرفتهم واستقر على ذلك منفردا عن أبيه وعن عائلته مدة تزيد على خمس سنين الى ان صار متمولا من كسب نفسه فرأى أبويه قد اضمحل حالهما وصارا محتاجين الى من يعولهما بالنفقة عليهما وكان لهما ابن سواه صغير لا يكتسب شيئا فرجع الرجل المذكور الى أبويه وعالهما وصار ينفق عليهما وهو مستقر على حرفته المذكورة وهما مع أخيه الصغير في عائلته فلم يبلغ أخوه الصغير وطلب التزويج وجهه من ماله المحاصل باكتسابه فهل والحال هذه اذا اراد الاخ الصغير مقاسمة الكبير فيما بيده من المال الخاص به لا يقضى له بذلك (أجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة الكبير في كسبه الخاص به والحال ما ذكر ولا مقاسمته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغيرهما ولم تقسم التركة حتى غت وزادت فهل والحال هذه تقسم التركة مع غائبا على الورثة بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وليس لاحد الورثة أخذ شيء زائد على ما يخصه بدون تخصص شرعي (أجاب) تقسم التركة وغاؤها كالدر والنسل وما حصل بثمنية جميع الورثة أو بعضهم باذن باقيهم في تركة مورثهم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال خاص به حصله من كسبه الخاص به وهو ساكن في بيت أبيه ويدفع له مبالغ معلومة في مقابلة أكله ومعه بيعة تشهد بذلك على اقرار أبيه لهم والابن المذكور في حانوت خاص به ومميز به عن أبيه ببيع وشراء فيها من أبيه وغيره ولم يكن اصل هذا المال من مال الاب بل من مال استدانه الابن وصار يبيع ويشترى به الى ان

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٩

جمادى الثانية

١٢٧١

١٥

٢٠

١٢٧١

حصل هذا المال فهل يكون هذا المال للابن خاصة ولا يدخل في تركه الاب بعد موته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الابن في عيال أبيه معينه في الكسب وصناعتهم ما واحدة ولم يكن لهما مال سابق فتحصل للاب مال ولو بكسب الابن يكون جميعه للاب واذا فقد شيء من ذلك لا يكون كسب الاب للاب وقد اجاب العلامة خير الدين عن ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات بقوله هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علماءنا أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما علموا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معينه فيه فاعلم ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره مما يورث فاخذ اثنان من الذكور ما خصهما من التركة وانفردوا واستمر باقي الورثة في معيشة واحدة الى الآن فزاد ما خصهما من التركة وغاب سبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعة الاخوين واحدة ويريد أحد الاخوين الاختصاص بشيء مما خصهما من التركة بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما حيث لا مال لاحد خاص به ولا يميز وحده وليس لاحد من الاخوين الاختصاص بشيء من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث عمل الاخوان المنفردان في المال الذي خصهما عن أبيهما وحصل أموالا بسعيهما وكسبهما من صناعاتهما المتحددة لا يكون لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك المال المشترك بينهما سوية بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين لام في معيشة واحدة صار كل منهما يتصرف ويكتسب من غير تمييز لكسب أحدهما عن الآخر حتى تحصل من كسبه ما وسعيهما معا أموال من مواش وغيره ولم يكن لاحدهما كسب ولا مال مخصوص به فهل اذا مات أحدهما يقسم المال المذكور بين ورثة الميت والحى وليس لاحدهما ان يختص بشيء زائد على ما يخصه عن الآخر بدون مخصص شرعي (اجاب) يقسم المال القابل للقسمة المشترك بين الاخوين المتحصل من كسبهما وسعيهما سوية بين الحى منهما وورثة الميت وليس لاحد الفريقين ان يختص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم بسبب كسبهم وسعيهم سوية فاشتري أحدهم من المال المشترك بينهم دارا لنفسه خاصة دون اخوته وكتب جتها باسمه واستولى عليها المشتري وحده ثم مات المشتري الدار المذكورة عن ورثة ذكور واناث وعن اخوته المذكورين فارد اخوة

٢

١٢٧١

٣٠

١٢٧١



المتوفى ان يقسموا الدار المذكورة مع ورثة أخيهم فهل والحال هذه تكون الدار  
المذكورة لورثة أخيهم خاصة وعلى الورثة ضمان نصيب اعمامهم من ثمن تلك الدار  
(اجاب) ما اشتراه أحد الاخوة لنفسه من المال المتحصل بكتسبهم يكون ملكه وعليه  
ضمان نصيب باقي اخوته من الثمن يؤخذ من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي عن أولاد قصر ذكور واثاث وكانوا حال حياته في عائلته وترك أشجارا وعقارا ثم لما  
بلغ كبير الذكور تزوج قبل قسمة التركة مرتين وأراد ان يحسب كلقة زواجه على  
البقية وطلب ان يختص بنصف الاشجار مدعيا على بعض الورثة البالغ منهم بذلك فهل  
اذا لم يكن له بينة على ما أراد وطلب لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي (اجاب) بموت الرجل  
المذكور عن أولاده القصر المذكورين يقسم جميع ما تركه من الاشجار والعقار  
المملوك له بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء رائد عما  
يخصه من ذلك بطريق الارث بدون اثبات اختصاصه بما ذكر بطريق شرعي وليس له  
حسبان ما استهلكه في شؤنه خاصة على شركائه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في اخوين في معيشة واحدة لهما مال مشترك بينهما بسبب كسبهما وسعيهما سوية  
فاشترى أحدهما من المال المشترك بينهما عقارا لنفسه خاصة دون أخيه وكتب حججه  
باسمه ثم مات المشتري العقار عن أولاد ذكور وعن أخيه المذكور فإراد اخو المتوفى ان  
يقسم العقار المذكور مع أولاد أخيه المذكورين فهل والحال هذه يكون العقار المذكور  
لأولاد أخيه خاصة وعلى الورثة ضمان نصيب عمهم من ثمن ذلك العقار المذكور (اجاب)  
ما اشتراه أحد شريكي الملك لنفسه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهما فهو خاص به وعليه  
ضمان نصيب شريكه من ذلك الثمن فاذا مات يؤخذ من تركته ويكون العقار لورثته والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وابن عم عاصب وترك نخلا وعقارا وغير  
ذلك وبقي ما ذكر من التركة بلا قسمة تحت يد البنت المذكورة مدة ثم ماتت البنت  
وتركت ابنا بعد موت العاصب السابق ذكره وقد ترك أولاد بنات له فاستولى ابن  
البنت المذكورة على جميع التركة ثم طاب أولاد بنات العاصب المذكور ما يستحقه  
جدهم مع البنت المذكورة فهل لا يمنعون من أخذ حقه منهم من ولد البنت المستولى عليه  
بغير حق وهل اذا ادعى شخص من القرابات دخوله مع المستحقين في الميراث يلزمه الاثبات  
(اجاب) بموت الرجل الاول عن بنته وعن ابن عمه العاصب يكون لبنته النصف ولابن  
عمه العاصب النصف الآخر مما ورث عنه شرعا حيث لا وارث له سواهما وحيث مات كل  
من البنت وابن العم وترك وارثا ولم تقسم التركة يكون نصيب كل من البنت وابن العم  
لورثته بالغريضة الشرعية فلورثة ابن العم أخذ نصيبهم من هو تحت يده بعد تحقق ما ذكر  
وثبوتة بالوجه الشرعي حيث لا مانع ولا يقضى لمذع بمجرده دعواه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وابنه وبنته وترك لهم بيتا فوضعوا أيديهم عليه وهم ساكنون

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٩

شعبان

١٢٧١

١٥

شعبان سنة

١٢٧١

٢٠

فيه فصل فيه خلل فاذنت البنت والزوجة المذ كودتان للابن المذ كود أن يعمره ويبنيه  
ويحاسبهما بما يخصهما من العماره فعمروا ببناء ما يرضاهما فهل يكون له محاسبتهما  
على ما صرفه فيما يخصهما من البناء حيث ثبت الاذن منهما (اجاب) اذا عمر أحد  
الشركاء باذن باقيهم ليرجع عليهم بم نصيبهم مما يصرف عليها يكون له الرجوع عليهم  
بنصيبهم مما تحقق صرفه على تلك العماره من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة  
اشترى كوا في بناء ساقية واشترى والدها من ماله م سوية ما يلزم لها من طوب وجير وصار انشاء  
ذلك بعد اتفاهم على ان تكون تلك الساقية بينهم ثلاثا فادرجل رابع ان يشترك  
معهم فيها فامتنعوا من ذلك ثم بعد ذلك ادعى الرابع انه دفع من ماله مبلغا معلوما  
لبعض العملة في تلك الساقية وانه دفع بعض ثمن الجير المشترى من قبلهم للبائع لهم والحال  
ان المشتري لذلك الجير هم الثلاثة فقط ولم يامر أحد منهم بدفع ذلك بل دفع ما دفعه على  
زعمه من غير علمهم ولم يسبق منهم تراص بشركته بل امتنعوا عنها وهو مقر بذلك انما  
يريد المشاركة في ذلك بسبب دفع بعض الاجر لبعض العملة ودفعه بعض ثمن الجير الذي  
اشتروه من غير علمهم والحال ان الطوب الذي بنيت به تلك الساقية مشترى من قبل  
الثلاثة خاصة ودفعوا ثمنه من ماله على الاغراض فله لا يوجب مجرد دفعه لبعض الاجر  
وبعض ثمن الجير من غير علمهم ورضاهم على الوجه المستطور شركة في تلك الساقية  
(اجاب) نعم لا يوجب مجرد ذلك شركة للرجل المذ كور في تلك الساقية والحال ما ذكر  
والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين امه وأخيها تخرب بعضه فاذنت المرأة  
اخاها وأمرته بان يبنياه ويعمره ويرجع عليها بنصيبها من مبلغ الصرف في العماره فعمروا  
حسب اذنها من ماله الخاص به فهل اذا كان الاذن بالبناء والعماره ثابتا بالوجه الشرعي  
يكون له الرجوع بما صرفه في نصيبها من ماله (اجاب) نعم يكون للاخ المذ كور الرجوع  
بما صرفه في نصيبها من ماله على الوجه المستطور بعد تحقق مقدار ما صرفه على العماره  
المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك أربعة بنين وخلف أموالا ثم ان  
الاولاد صاروا يحصلون مالا بسعيهم وينون تركه والدهم ثم ان أحدهم صار شيخا بلدا  
فتحصل في مدة شيخا خته جانب أطيان أثر له ولاخوته وهناك بعض فلاحين فرواها ربين  
لجزمهم عن زراعة أطيانهم فامر الحاكم خاصة بزراعة أطيانهم وان يؤدي ما عليها الجمة  
الميرى الى مجيئهم وصار يزعمها ويدفع ما عليها الجمة الميرى وبعض الفلاحين توفي عن  
أطيان أيضا فامر الحاكم شيخ البلد المذ كور خاصة بزراعتها لنفسه خاصة ودفع ما عليها  
أيضا وبعض أطيان دفع عليها غاروقه وصار يزعمها باذن أصحابها حتى يستولى على  
ما دفعه من الغاروقه والآن حصل نزاع بين الاخوة وأرادوا القسمة فأراد أحدهم قسمة  
أطيان الفلاحين الذين هربوا من البلد والأطيان التي في مقابلة الغاروقه متعللا بانها  
بينهم سوية كغيرها فهل والحال هذه لا يكون له طلب القسمة في ذلك ولا تكون القسمة

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

الافى التركة ونماؤها والاطيان المخلفة عن والدهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور المطالبة بقسمة الاطيان التى استولى عليها شيخ البلد المذكور ليزرعها لنفسه الى ان ياخذ الدين المطلوب له خاصة من صاحب الحق فيها ولا قسمة الاطيان التى أعطاها الحاكم لوضع اليد خاصة ليزرعها ويدفع ما عليها الى محيى أربابها ولا ما أعطاها الحاكم لنفسه خاصة لموت أربابها اذا تحقق ما ذكر حيث لاحق فيها لاحد الاخوة المذكور والحال هذه والقسمة انما تجرى فى التركة ونماؤها والاطيان التى استحقها البنون المذكورون عن أبيهم وبالاسقاط من أربابها فهى بينهم بالسوية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فاستمروا فى معيشة واحدة وصاروا ميراثهم يتصرف عليهم يقترض حبوا ويحدد من موجود زرعه بهائم وغيرها وحازا اطيانا لنفسه من كسبه محسوبة باسمه ومكلفة عليه ولم يكن لاختوته فى ذلك دخل رأسا ولا آن أرادوا القسمة من أخيهم الكبير فهل يقسم جميع ما تركه الاب بين ورثته بالفريضة الشرعية مما كان يورث دون ما أحدثه الاخ الكبير من كسبه الخاص به لنفسه مما اقترضه وتداينه ويميز وحده حيث لم يكن فيه شئ من مال الاب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع الورثة البالغ والقاصر بالفريضة الشرعية ولا يدخل فى ذلك ما جده الاخ الكبير من كسبه الخاص به وسعيه بانه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين ولم يترك شيا فصار البنون فى معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهم كسب يميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سوية يشتركون به بعض مواش وأمتعة لانفسهم خاصة ثم بعد ذلك طلب أحدهم القسمة فاراد البعض ان يختص بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تحصل لهم من كسبهم سوية بينهم ثلاثا وهل اذا صرف اثنان منهم قدرامن المال المشترك بينهم فى زواج أخيهما الثالث وتبرعاه به لا يكون لهما الرجوع به عليه (اجاب) ما تحصل بكسب الاخوة المذكورين وسعيهم وشراهم لانفسهم بالسوية على الوجه المسطور ومملوك لهم سوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى وليس لهما الرجوع عما تبرعاه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وابن وبنتين بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية مملوكة غير أميرية فهل تكون الأرض المذكورة من جملة تركته ويكون للاناث المذكورات أخذ نصيبهن فى الأرض المذكورة بالفريضة الشرعية أم لا (اجاب) يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية كل ما تحقق انه مملوك الرقبة للورث وليس للذكر الاختصاص بشئ من ذلك زائد عما يخصه بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبن وزوجة وترك ثلاثة أرباع فدان طين زراعه أميرى

رمضان

١٢٧١

١٦

شوال

١٢٧١

١١

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٣

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

فيه بعض فخل فهل يقسم الفخل المذكور بين الورثة بالفرض الشرعية دون أرض  
الزراعة فانها لا تجرى فيها القسمة ولا التوارث بل يختص بها الابن وحده حيث كان  
قادر على زراعتها ودفع خراجها (أجاب) ما كان مملوكا للورث كالنخل المذكور يكون  
لجميع ورثته بالفرض الشرعية ولا تجرى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبنت  
المال المخالية عن النخل وأما المشغولة بالنخل المزروع بحق القرار فهي تابعة لما فيها من  
المخول فتستحقها جميع الورثة وان لم تكن مملوكة الرقبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجته وعن ابنين وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من مواش وغيرها واستمروا  
من غير قسمة للتركة حتى غت التركة وزادت فهل والحال هذه تقسم التركة مع غنائها  
على الورثة المذكور والانات بالفرض الشرعية وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ  
زائد على ما يخصه بدون مخصص شرعي (أجاب) تقسم التركة ونظاؤها بين جميع الورثة  
بالفرض الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
مخصص شرعي كأن يزرع أرضا لنفسه يذر مشترك بينهم بدون اذن باقية حتى حصل  
النماء من ذلك فيكون ما تحصل من ذلك له خاصة وعليه ضمان مثل نصيب باقي الشركاء  
من ذلك البذر المشترك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث  
عنه شرعا من دور وغيرها مما يورث ومن جلة مات تركه أطيان زراعتة الاميرية فاستمر  
الابنان في معيشة واحدة بدون قسمة مدة من السنين فزادت التركة ونمت ووجد  
الاخوان طاحونة وساقية بعد موت أبيهما من المال المشترك ثم مات المتصرف منهما عن  
اولاده المذكور وهم رجال بالغون فاستمروا مع العم في معيشة واحدة وزادت التركة  
ونمت زيادة عن أول بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم واحدة والان يريد  
العم عند القسمة الاختصاص بشئ من المال المشترك بدون مخصص شرعي فهل لا يجب  
لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم مشتركا بينهم بين العم وأولاد أخيه بالسوية حيث  
لا مال لاحد خاص به ولا يميز وحده وليس لاحد الاختصاص بشئ بدون وجه شرعي  
(أجاب) يقسم جميع ما كان بأيديهم معا هو مشترك بين العم وأولاد أخيه فالعم النصف  
والاولاد أخيه النصف اذا تحقق ما هو مسطور في السؤال وليس لاحدهم الاختصاص  
بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاده في  
معيشة واحدة والرجل المذكور كسب يميز مخصوص به دون أولاده فاشتري بعض  
عقار من ماله الخاص به لنفسه دونهم وحاز بعض أرض زراعة من جماعة آخرين  
لنفسه واضيفت باسمه وصار يتصرف في ذلك وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك  
طلب احدهم القسمة وأراد ان يشارك ابن عمه فيما حازه من الاطيان لنفسه وما  
اشتراه وحازه من العقار من ماله لنفسه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة  
الشرعية لا يكون لاولاد العم مشاركة ابن عمه فيما حازه من الاطيان وما اشتراه وما



حازهم من العقار من ماله الخاص به (اجاب) اذا تحقق ان للرجل المذكور كسبا خاصا به وانه اشترى بعض العقار المذكور من كسبه الخاص به لنفسه واسقط له خاصة منفعة تلك الارض لا يكون لاولاد عمه والحال ما ذكر مشاركته فيما هو خاص به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك بما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعتيه الالهيرية فاستمر البنون في معيشة واحدة مدة من السنين الى ان مات احدهم عن اولاده المذكور فاستمر وامنهم ما مدة والا تطلبوا القسمة فهل يقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركا بينهم من الاموال اثلاثا بين العيين واولاد اخیهم ما اذا كان لاحد العيين ابن واراد ان ياخذ حصة في المال لا يجاب لذلك حيث لم يكن له مال خاص به ولا مميز وحده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم جميع ما كان مشتركا بين الورثة المذكورين من الادوال المملوكة لهم بطريق الارث مما تجرى فيه القسمة بينهم على قدر انصبابهم في الميراث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والولد اذا كان في عائلة أبيه معينه في الاكتساب يكون جميع ما تحصل من كسبه المذكور لابييه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد مع أبيه في معيشة واحدة واذن له أبوه في التصرف معينه وصار يتصرف في مال أبيه مدة ويريد الولد الآن الاختصاص بمال أبيه ويمنع أباه منه فهل اذا ثبت ان المال لابييه وانما تصرف فيه باذنه لا يسوغ له الاختصاص به ويكون جميع المال لابييه مادام حيا (اجاب) ليس للابن المذكور الاختصاص بمال أبيه ويكون المال المتحصل من كسبه وهو في عائلة أبيه معينه في هذا التکسب مختصا بالاب ما لم يثبت اختصاص الابن به بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قر يمين في معيشة واحدة وبأيديهما أرض زراعية مشتركة عن الآباء لاحدهما الربع وللآخر مع اخوته الباقي والا تحصل بينهما نزاع ومشاركة فالملب من له الربع أخذه به وبغير اراده فنفعه الثاني منكر او جاحدا الحق فهل اذا كان حقه ثابتا عن أبيه في الارض المذكورة يكون له اخذه ولا عبرة بالانكار المذكور لاسما وان هناك حجة شرعية بالاشتراك ثابتة المضمون (اجاب) اذا تحقق بوجه شرعي ان لهذا الرجل الربع شائعا في تلك الارض لا يكون لباقي شركائه منعه من الانتفاع بنصيبه على وجه الشركة أو المماثلة براض الجميع ولا تجرى القسمة في أرض الزراعة الا ميريه جبر الا ذل لا في المزارع عيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفراد عن أبيه في معيشة واحدة واشتغل بالزراعة في أرض الغير وحاز أشياء من كسبه الخاص به من مواش وغيرها حال انفراده ثم مات الاب عن زوجته وعن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأشبهار وغير ذلك فاخذ الابن المذكور امواله واثنين من اخوته في عائلة ومكثوا معه مدة ثلاث سنين والا تطلب الاخوان المذكور ان القسمة ومقاسمة

الاخ فيما اشتراه وحازه من كسبه حال انفراده عن أبيه فهل اذا كان بيده ومميزا وحده  
لا يجابان لذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بين ورثته بالفريضة الشرعية دون ما حازه  
الابن حال انفراده عن أبيه فانه يختص به اذا ثبت ما ذكر (أجاب) ما حصله الابن  
المذكور حال انفراده عن أبيه واخوته عن كسبه الخاص به لنفسه يكون مختصا به  
وامس لابييه واخوته مشاركتة فيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويقسم جميع ما هو  
متروك عن الاب بما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم  
(سئل) في أخوة مع بعضهم في معيشة واحدة اجتمع مال من كسبهم تحت يد أخيه  
المتصرف عليهم فاشترى من المال المشترك بينهما وبين اخوته حصة في طاحونة وحانب  
أرض زراعة وكتب ذلك لنفسه خاصة في وثيقة فهل يكون المشتري من المال المذكور  
له خاصة وعليه ضمان نصيبهم مما دفعه في ثمن ذلك حيث اشهد بنية شرعية في الوثيقة  
المذكورة (أجاب) اذا اشترى احد شركاء الملك من المال المشترك بينهم شيئا لنفسه خاصة  
بدون وكالة عن باقي شركائه في ذلك يقع الشراء له وعليه ضمان نصيب شركائه من الثمن  
المدفوع من المال المشترك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين انفردا عن أبيهما في معيشة  
وحدهما واشتغلا بالزراعة وغيرهما مدة وحازا الاشياء من كسبهما الخاص بهما من مواش  
وغيرها حال انفرادهما ثم حصل لابييهما مرض وصار لا قوة له على التكسب فانخذ  
الابنان عندهما في عائلتهما رافة به ثم بعد مدة مات عن الابنين المذكورين وعن بنت  
ولم يترك شيئا يورث عنه فهل اذا أرادت البنت مقاسمة الاخوين فيما بأيديهما من المتاع  
والاموال التي حازاها من اكتسابهما حال الانفرا لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا  
يكون ما بأيديهما تركة عن الاب (أجاب) نعم ليس للبنت ذلك ان كان الواقع ما هو  
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وعن أخيه وأولاد  
أخ وعن أرض زراعة اميرية وأما كن وكان الجميع في معيشة واحدة وهو الرئيس في  
التصرف عليهم مدة حياته فبعد موته صار المتصرف عليهم أحدا واولاد الميت المذكور في  
حال حياة عمه فكث معه عمه المذكور مدة عشرين سنين وتوفي وترك اولادا وللمتصرف  
المذكور كسب معلوم مشهور من تجارته وزراعتة خلاف أطيانهم وله أيضا خدمة  
بالميري بما هيته فخذ أطيانا وأما كن ومواشي وجنائن في بلده وغير بلده من ماله الخاص  
به لنفسه منها بوضع اليد المدة الطويلة ومنها مشتري بالثمن ودفعه من يده ليد البائع وكان  
في وقت الشراء المذكور بعد عقد البيع ودفع الثمن يقول لاحد اولاد أعمامه خذ البائع  
وتوجه به الى فقيه لاشتغاله بتجارته وخدمته المذكورين فيقول ابن العم للفقهاء كتب  
اسماءنا جميعا بالحجة فيكتب اسماءهم حسب طلبه بغير اذن المشتري الدافع للثمن من جهل  
الفقيه وبعد ذلك يضع ابن العم الحجج تحت يده والحجج التي تكتب بحضور المشتري  
المذكور تكتب باسمه خاصة وبني بناء من ماله الخاص به لنفسه وانقرض اخوته

سنة

محرم

وتركو اولاد اقا صرين عن درجة البلوغ وكذلك اولاد اعمامه انقرضوا وتركو اولاد بالغبين وجدودا عقارا لانفسهم وكلما يتوفى احد منهم يرثه اولاده وكل من اولاد الاعمام واولاد الاخوة جدودا ملاك من عقار وغيره لنفسه خاصة ولم يتعرض المتصرف المذكور لاحد منهم فيما جدد وفيما ورثه عن أبيه واستمرت هذه الحالة مدة طويلة تنوف عن خمس واربعين سنة فبعد المدة المذكورة ارادوا القسمة ولم ينعقد بينهم مجلس شرعي وكل منهم أخذ قدر من الاطيان والسكن الى حين عقد مجلس شرعي واجراء القسمة بينهم باخذ كل منهم استحقاقه بالطريق الشرعي والآن يريدون القسمة ويطلبون ان يتقسموا جميع ما ذكر من اطيان اميرية واما كن وجنائن ومواشي وأشجار مع ان الاشجار المثمرة والغير المثمرة اشتراها المتصرف المذكور من ماله لنفسه من كسبه وتجارته واستاجر أنقار اعلی غرسها فالحكم (أجاب) اذا ثبت المتصرف اختصاصه بما يدعي انه مختص بطريق شرعي لا يكون لاقاربه المذكورين مشاركة في ذلك ولا مقاسمة فيه اذا كانت يدلل على ذلك والا كان مشتركا بين الجميع ومن بيده منهم شيء خاصة فالقول له فيه بيمينه لبينة على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث زوجات وخلف من حدة منهن أربعة ذكور وخلف من الثانية ذكر او أنثى وخلف من الثالثة بنتين وترك وراثته شرعا من دور ونخل وساقية محفوفة بالاشجار وارجاج جام وثلاثة قرار يربط ظاحونة ونورج وبقرتين وقطعة أرض ووضع زوجة من يدها على تركه الزوج وورثت فيها وأتلفت من ذلك شيئا كثيرا فهل والحال هذه اذا اراد كل من الورثة النصف وأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي تجبر واحدة الى مدعى ذلك وتكون مطالبة بما أتلفه اذا زاد عما يخصها بعد القسمة الشرعية حيث ثبت ذلك للورثة بالوجه الشرعي (اجب) يقسم مال الميت الذي يورث عنه شرعا القابل للقسمة بين جميع ورثته بالفريضة الشرة وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعي وماله أحد الورثة من المال المشترك يكون مضمونا عليه اذا تحقق جميع ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اطيان وفيها ساقية وأشجار وورثها عنه أولا القصر وباقي وراثته وفيهم ابن بالغ فاشترى اطيانا اخرى بالاشتراك مع أجنبي واحتاجا الانتفاع بما الساقية ففهم اخلا لوجدها في قنطرتها بما لهما ولم يكن ذلك باذن الوصي الذي على القصر ولا باذن البالغ من باقي الورثة فهل تكون تلك الساقية باقية على ملك أربابها لا يخرج بهذا الترميم الحاصل من الاجنبي والابن البالغ عن ملكهم والحال ما ذكر (اجب) نعم لا يخرج تلك الساقية عن ملك ملاكها بمجرد ترميمها قنطرتها على الوجه المستطوع تكون باقية على ملكهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وبنين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي فاستمر الجميع في معيشة واحدة ثم مات أحد البنين عن ابنين وبنين وبنين فاستمر الجميع قصر فهل كت الدار

١٢٧٢

١٩

صفر

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٠

صفر سنة

بأكل البحر وما أتت المواشي بالحداد الذي حصل في المواشي وانفرد كل من الأبناء الثلاثة في معيشة وحده مع عياله فأخذ أحدهم أولاد أخيه القصر في عياله ورباهم شفقة وخوفا عليهم من الضياع وحفظ ما تركه أبوه لهم والآثان طلبوا الانفراد ومقاسمة العم في متاعه الخاص به الذي حازه من كسبه حال انفراده وحده بعد العزلة فهل لا يجابون لذلك ولا يكون لهم إلا ما تركه أبوه لهم حيث كان معلوما ومميزا وحده إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس لأولاد الأخ المذكورين معارضة العم فيما ثبت اختصاصه به والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ووهو واش وغير ذلك مما يورث فوضع البنون المذكورون أيديهم على تركه أبيهم وصاروا يعملون فيها سوية وهم في معيشة واحدة وليس لأحدهم كسب مميز خاص به من الآخر إلى أن مات أحدهم عن ابنين فهل البنان أخذ ما يخص مورثهما من المال المشترك الذي تحت يديهما فهل والحال هذه يجابان لذلك وإذا أراد ابنا الأخ أخذ شيء زائد عما يخص أباهما من المال المشترك لا يجابان لذلك وليس لأحدهم أن يخص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي (أجاب) نعم يكون لابن الأخ المذكور أخذ ما آل اليهما بالأثر عن أبيهما من المال المشترك المذكور وليس لأحد الشركاء المذكورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في بيع السكتان وشرائيهما تجرأ مدة ثم حصل بينهما نزاع ففقد أسبوا ونجا أصاب حضرة جمع من المسلمين وزاد لأحدهما عند الآخر قدر معلوم من الدراهم من مال الشركة والترم له بدفعه بعد أيام ثم طلبه منه فأنكر الاشتراك والتعاسب وجد حق شر يكره جدا كليا فهل إذا كان كل من الاشتراك والتعاسب ثابتا بالبينة الشرعية يكون له مطالبته بحقه الذي عنده ولا عبرة بانكاره له (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن لأحد الرجلين المذكورين عند الآخر قدر معلوم من مال الشركة المذكورة يكون له مطالبته به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغين وترك دورا وأطيانا ومواشي فصار الجميع في معيشة واحدة من غير قسمة التركة وأحدهم يتصرف على الجميع من غير إذن أخويه ومن غير إذن قاض ثم مات أحدهم عن ابن فصار هذا الابن يشتغل مع عميه كواحدة منهما فهل إذا أراد هذا الابن قسمة التركة اثلاثا يجاب لذلك وإذا ادعى العم المتصرف أنه حاز بعض الأطيان غاروقة من مال نفسه يصدق بميمنه عند عجزهم عن البينة (أجاب) يقسم ما تركه الميت مما يورث عنه شرعا بين ورثته بالقرينة الشرعية فما أصاب ابنه الذي مات بعده يكون لولده حيث لا وارث له سواه وليس لأحد الورثة المذكورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في التركة والأطيان بدون مخصص شرعي وما كان تحت يد الجميع فالقول قولهم فيه أنه لهم فإن ادعى أحدهم

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٢٤



الاختصاص بشئ منه امر باثباته والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن كل منهما له نصف المال يتجران مع بعضهما بجهلهم او ما لم يعلم على ان مانض من الربح يكون بينهما ناصفة فالتجرا مع بعضهما مدة وكل مانض من الربح يقتسمانه على ما شرط بينهما و بعد مدة حصل خسر فتعاسبا مع بعضهما وخص كل واحد منهما في الخسارة ثلثمائة قرش وانفسخت الشركة على ذلك ثم مات أحد الشر يكتن عن قصر ولهم أم وصى عليهم تريدان تلزم الشريك الآخر بالخسارة فهل والحال هذه لا تجاب الوصي المذكورة لذلك (اجاب) ليس للوصي الزام الشريك بالخسارة جميعها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد ذكور منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ومن جلة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية فتزوجت المرأة باخ لليت وأتت منه بابن و بنت ثم طلقها في صغرها فذهبت بهما الى أولادها فرباهما الاخوة للام شفقة عليهم مع وجود أيهما وعدم سؤال عنهم ثم ماتت البنت وتزوج الابن ثم مات عن أولاد قصر ولم يترك شيأ يورث عنه فرباهم اخوة أبيهم لأمه ابتغاء وجه الله تعالى والآن طلبوا العزلة بعد الترية ومشاركة الذين ربوهم فيما بأيديهم من الاموال الخاصة بهم فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن لأبيهم مال خاص به ولا مشترك ولم يترك لهم شيأ اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لأولاد الاخ لام المذكورين مشاركة اعمامهم فيما هو خاص بهم بدون وجه شرعي بوجب ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة عقدوا شركة عنان واذنته في التصرف والبيع والشراء في الخيل فاشترى وباع في الخيل مدة وربح المال وقسم الربح بينهما على قدر مال كل منهما من المال ولم تفسخ الشركة ثم اتجر الرجل المذكور واشترى من مال الشركة خيلا وماتت عنده بأفة سمحوا به من غير تعد ولا تفريط منه في ذلك فهل يكون ما هلك من الخيل المذكورة عليهم مسوية بقدر المالين ولا يلزمه ضمان شئ مما هلك من ذلك للمرأة المذكورة ويصدق الشريك في ذلك بيمينته (اجاب) نعم يكون ما هلك من مال الشركة المذكورة بدون نفريط وتعد على الشر يكتن بقدر المالين اذا الوضعية على حسب المال مطاوعة سواء شرطا ذلك أو سكتا أو شرطا خلافه وء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين مات أحدهم في حياته عن ابن صغير ولم يترك له شيأ يورث عنه ثم مات الاب عن بنيه الاربعة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جلة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية فاخذ أكبر البنين ابن أخيه الصغير ورباه مع العائلة شفقة عليه والآن بلغ الصغير وطلب العزلة من اعمامه ومشاركته فيما بأيديهم من الاموال الخاصة بهم عن أبيهم فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن لأبيهم مال خاص به ولا مشترك ولم يترك له شيأ يورث عنه وعن من منازعة اعمامه فيما بأيديهم من الاموال

١٢٧٢

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

١٠

الخاصة بهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس لابن الاخ المذکور مشاركة  
 اعمامه فيما هو خاص بهم من الاموال التي بأيديهم بدون وجه شرعي يوجب مشاركتهم  
 والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك ما يورث  
 عنه شرعا من عقار ومواش ونخيل وطواحين وغير ذلك مما يورث عنه شرعا ومن جملة  
 ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية التي بعضها أثر والبعض بالرهن على ديون دفعها الرجل  
 لا وباب الاطيان فهل يكون للبنت أخذ حقتها في جميع ماتر كه الاب بما كان يورث وفي  
 الدين المدفوع على الاطيان من أيها (أجاب) نعم للبنت أخذ ما يخصها بالقرينة  
 الشرعية في جميع ما هو مخلف عن أبيها بما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك الديون التي  
 بذمة أرباب الاطيان الثابتة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة  
 ولهما ابن أخ بالغ معهما في المعيشة الجميع يتجرون ويبيعون ويشترون سوية فخصوا  
 اموالهم من عقار ونحاس وفرش وغير ذلك ويريد أحدا الاخرين عند القسمة  
 الاختصاص بشئ من المال المشترك زيادة عن غيره فهل لا يجب لذلك شرعا ويقسم  
 جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركا بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ  
 من ذلك بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده اذا  
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا كان كل من الاخرين وابن اخيهما  
 مستقلا بنفسه واختلطوا واشترى كوا في الاعمال لانفسهم ولا يميز كسب احدهم عن  
 كسب الآخر يكون المتحصل من كسبهم بينهم سوية ولا يختص احدهم به ولا بزيادة  
 على الآخر وان تفاوتوا في العمل قلة وكثرة بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يستحق منفعة اطيان أميرية ويملك دارا وبعض مواش فولد له ثلاثة بنين  
 فرباهم في عائلته وصاروا معينين له في الزرع والعمل ثم انزل احدهم في معيشة خاصة  
 به وأراد أخذ شئ من والده قهر أعنه متعللا بأنه كان يعينه في العمل وانكسب فهل  
 لا يجب لذلك ولا يجبر أبوه على دفع شئ من ذلك حيث كان الواقع كذلك (أجاب) ليس  
 للولد المذکور أخذ شئ من مال أبيه بمجرد تعلله المذکور بدون وجه شرعي والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة ارباع بيت والرابع الآخر حصل به خلل فاراد  
 مالك الاكثر بناءه البناء الضروري واذن مالك الربع بالبناء فبني حكم الاذن فهل اذا  
 ثبت الاذن يكون للباقي مالك الثلاثة ارباع الرجوع عليه سماوانه لا يتوصل لحقه ولا  
 ينتفع به الا بهذا البناء (أجاب) اذا ثبت الاذن من الشريك لشريكه في عمارة المشترك  
 بالوجه الشرعي وصرف المأذون له في تلك العمارة قدر ما علم على مقتضى الاذن يكون  
 له الرجوع على شريكه الاذن بما قابل حصته من تلك العمارة حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في جماعة أولاد دعم في معيشة واحدة حصلوا بكسبهم وبزراعتهم في ارض أصولهم  
 مواشي وعقار وغير ذلك فهل اذا طلبوا القسمة فيما حصلوا بكسبهم من ذلك يجابون

جمادى الاولى

جمادى الثانية

١٢٧٢

١١

لذلك واذا اشترى أحدهم بعض عقار ودفع ثمنه من المال المشترك وكتب حجة الشراء باسمه خاصة يكون ضامنا لنصيبهم من ذلك (اجاب) اذا تراضوا على القسمة ولا مانع بقسم ماذ كرى بينهم على حسب انصباثهم وان طلب البعض دون الباقي يقسم المال المشترك بينهم المملوك الرقبة ان اتفق كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع السابق وما اشتراه أحد شركاء الملك لنفسه بدون وكالة عن الباقي من المال المشترك بينهم يكون له وعليه ضمان انصباث باقي الشركاء من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من العقار ثم مات كل من البنتين عن ابن ومات أخوهما أيضا عن ابن قبل القسمة واستمر العقار بيد ابن الاخ فهل اذا مات كل من ابني البنتين عن وورثة يكون لورثتهما أخذ ما يخص مورثيهما من العقار المذکور حيث كان الحق ثابتا لمورثيهما المذکورين قيمه بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان حق وورثة الابنين المذکورين عن مورثيهما بطريق الارث ثابتا بالوجه الشرعي في العقار المذکورين يكون لهم أخذ ما يخصهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين وعن بنتين متزوجتين في حياته وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وموآش وغير ذلك ففصل الابنان من بعده موت أبيهما من كسبهما حال انفرادهما عن اختيهما أموالا واشترى بالانفسهما باع عقارا واطيانا وبناء ساقية وموآش وغير ذلك ثم مات أحد الابنين عن ثلاثة بنين وبنتين وزوجتين والآن طلبوا القسمة وتريدوا اختان المذکورين مشاركة الاخ وأولاد أخيهما فيما اشتراه وحازاه الاخوان من كسبهما الخاص بهما حال انفرادهما فهل اذا كان ماذ كر بيد الاخ وورثة أخيه ومخير واحد لا تجابان لذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بين وورثته بالفريضة الشرعية دون ما حازاه الابنان حال انفرادهما عن الاختين فإنه يختص به الاخ وأولاد أخيه اذا ثبت ماذ كر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا تجابان لذلك ان كان الامر كذلك ويقسم جميع ما تركه الاب مما يورث عنه شرعا بين وورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أموالا وله سبعة بنين وعشر بنات الجميع بلغ فقسم أمواله بين اولاده الذكور والاناث في حال صحته وسلامته وافرزل كل منهم حصّة معلومة وقبض وحاز كل من الذكور والاناث ما اعطاه له الاب واخذ كل نصيبه وانفرد به في معيشة وحده رابقي لنفسه حصّة من ماله كالحاد اولاده وبعد مدة من السنين ماتت إحدى البنات المذکورات عن أبويها وعن اخت شقيقة وعن باقي الاخوة ثم حدثت للاب ابنة بعد موت تلك البنت فهل اذا مات الاب عن بنين والسبعة وعن التسع بنات وعن البنت التي حدثت بعد قسمة الاموال وعن الزوجة يشترك فيما يبقاه لنفسه من ماله وما خصه من تركته ابنته التي ماتت في حياته جميع وورثته وتكون البنت التي حدثت كباقي الورثة فيما تركه الاب وما ابقاه لنفسه وما خصه من تركه ابنته اذا ثبت

١٢٧٢

٢

رجب

ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) بموت الاب المذكور عن ورثته المذكورين يكون جميع ما هو باق على ملكه الى يوم موته مشترك كابن جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويدخل في ذلك ما ورثه عن بنته التي ماتت في حياته والله تعالى اعلم (سئل) رجل مع ابن أخيه البالغ الرشيد في معيشة واحدة ولهما عتار ومواش وأرض زراعية أميرية وغير ذلك مشترك بينهما بالسوية ولا بن الاخ المذكور قطعة أرض زراعية أميرية أخرى خاصة به لم تكن من الاشياء المشتركة بينهما اياه أيضا ومواش خاصة به فاتفق مع عمه على ادخال تلك المواشي في الاشياء المشتركة فباع نصفها من عمه بثمن معلوم في ذمته ثم أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أرض الزراعة الخاصة به لابن اخيه وكلفت باسمه ووضع ابن الاخ المذكور يده عليها وصار يتصرف فيها بالزرع ودفع المال وبعد مدة أراد العلم الاقتراق من ابن أخيه والقسمة وأراد ان يدخل في القسمة المذكورة الأرض التي كانت محتصة بابن أخيه المسقط لابنه وان يجعلها من جملة الاموال المشتركة بينهما فهل لا يجب ان يتم لذلك حيث كانت تلك الأرض خاصة بابن الاخ وأسقطها لابنه فهو مذكور وعلى العلم القيام بدفع ما بذمته من قيمة تلك المواشي لابن الاخ حيث كانت باقية بذمته (اجاب) نعم لا يجب العلم لذلك والحال ما ذكر وعليه دفع ما بذمته من ثمن ما اشتراه من ابن أخيه حيث كان باقية بذمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الابنان أيديهما على التركة واستمر في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهما كسب مميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهما من كسبهما سوية يشتر يان به عقارا ومواشي وغير ذلك ولا حدهما أو لاد في عائلته معينين له أراد أن يجعل لهم جزأ من المال المشترك بينهما وبين أخيه فهل لا يجب لابن الاخ لذلك حيث كانوا في عائلته معينين له ويقسم المال المشترك بينهما مناصفة وليس لاحدهما ان يختص بشئ زائد دون الآخر (اجاب) المال المكتسب بسعي الاخوين المذكورين مشترك بينهما بالوفاق وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وليس لاولاد أحد الاخوين المعينين له في ذلك الذين هم في العائلة شئ مما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين جماعة بالميراث عن آبائهم لرجل فيها الربع ولا بن عمه ثلاثة فراريط واشبخ بلد فيها حصة أيضا وهي بيد آبائهم الى الآن يستعملونها جميعا بالمهاياة والآن أحد الشركاء منع باقي الشركاء منها بسبب انه شيخ بار وذو قوة فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها لا يجب لذلك ومنع من منازعتهم في حقهم بدون وجه شرعي واذا تعلل على الشهود بانهم غرماء واعداء له لا عبرة بالتجريح المجرد وتقبل شهادة الشهود حيث كانت مطابقة لدعوى المدعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الساقية ثابتا لجميع الشركاء المذكورين بطريق شرعي لا يكون لاحدهم منع الباقي من



الاتفاق بنصيبه بدون وجه شرعي ولا ترد شهادة العدول بمجرد تعلل الخصم بأنهم أعداء له بدون اثبات عداوة دينوية تمنع قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وما في أيديهما من المال مشترك بينهما وليس لأحدهما مال خاص به دون الآخر فأت أحدهما عن أولاد أو زوجة وأم فهل يقسم المال المذكور مناصفة بين الأخ الحي وورثة الميت بالفريضة الشرعية والحال هذه وهل إن ثبت أن أحد الأخوين اشتري من المال المشترك بينهما بعض مصاع لنفسه ليزين به زوجته يكون للأخ الآخر أن يضمه نصف ثمنه حيث كان مدفوعا من المال المشترك (أجاب) إذا كان هذا المال مشتركا بين الأخوين المذكورين يقسم بينهما فما أصاب الحي فهو له وما أصاب الميت يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وإذا اشتري أحد شرا يملك شيئا لنفسه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهما ضمن حصته شرعية من ذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في أبناء أخوين شقيقين بأيديهم أموال مشتركة بينهم عن أبيهم من عقار ومواش وأطيان زراعة أميرية وغير ذلك استمر الجميع في معيشة واحدة بدون قسمة مدة من السنين وحاز بعضهم أطيانا ومواشي لنفسه من ماله الخاص به غير أطيان العائلة وعند القسمة يريد المتصرف على العائلة الاختصاص بشيء من الأطيان المشتركة متعللا بحيازة بعضهم الأطيان المذكورة التي حازها لنفسه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم بالسوية من عقار وأطيان وغير ذلك يأخذ كل منهم ما يخص أصله وما حاز به بعضهم من الأطيان غير الطين المشترك هل يختص به أو يكون مشتركاً (أجاب) ليس لأحد الأبناء المذكورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من الأشياء المشتركة بينهم بدون تخصص شرعي والمختص بأحدهم بوجه شرعي لا يكون لغيره مشاركتة فيه بدون موجب للاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في معيشة واحدة ولهما أرض مشتركة بينهما مناصفة ودار مشتركة كذلك ومواش وساقية فأت أحدهما عن ابنين قاصرين ووضع العلم يده على الأشياء المشتركة المذكورة ووزع الأرض لنفسه من المحبوب المشتركة بينه وبين أخيه بدون وصاية على أولاد أخيه واستمر كذلك مدة وحصل من كسبه المذكورون من بعض صدقات ترد يقبضها العلم المذكور أموا لا فلما بلغ ولدا أخيه أراد أن يشاركه فيما حصله المذكور بكسبه المذكور فهل يكون لهما ذلك أو يكون مختصا به العلم وعليه ضمان ما خصه من المحبوب المشتركة بينهم التي بذرها الأرض المذكورة لنفسه وانما يكون لهما نصيب أبيهما فيما كان موجودا وقت موته من أرض ودار وأشجار وساقية وجوب فقط وليس لهما شيء مما زاد من كسب عهدهم المذكور على الوجه المسطور (أجاب) نعم ليس لهما شيء مما زاد بكسب عهدهما المذكور على الوجه المسطور وعليه ضمان ما استهلكه مما خصه في المحبوب المشتركة بينهم التي بذرها

الارض لنفسه بلا وصاية ولا اذن شرعي ولهما بعد بلوغهما بصقة الرشد الاستيلاء على نصيب أبيهما مما كان موجودا وقت موته اذا انحصر ميراثه فيهما مع ما يخصهما في غنائه كما اذا انتجت المواشي وزادت الاشجار مثلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وبايديهم مال مشترك بينهم فاخذ أحدهم خزانته واشترى به أرض زراعية أميرية لنفسه من أربابها بلفظ الاسقاط والترك الاختياري بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون وذلك بحضور بعض اخوته ومشاهدته لذلك والحال انه لم يكن متصرفا على اخوته ولا ماذوناه منهم ولا وكلاء عنهم في ذلك والا لكان ترديد الاخوة مشاركتهم في الارض المذكورة متعللين بانه دفع ثمن الارض المذكورة من المال المشترك بينهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور ويكون الحق في الارض المذكورة للمسقط له خاصة دون اخوته وعليه ضمان نصيب ما يخص اخوته من المال المشترك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مشاركة للاخوة مع المسقط له المذكور في تلك الارض ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي وعليه ضمان انصباهم عما دفعه من المال المشترك بينهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انعزل عن ابيه في معيشة على حدة حصل كسبا خاصا به مات الاب عن ورثة ثم مات الرجل المذكور عن ورثة فاراد ورثة الاب مقاسمة ورثة الابن فيما اكتسبه حال انفراده عن أبيه فهل اذا كان الرجل المذكور معزولا عن أبيه وله كسب خاص به حال انفراده قبل موت والده لا يكون لورثة الاب معارضة ورثة الابن فيما اكتسبه مورثهم حال انفراده ويكون لورثة الابن المذكور مطلب ما يخص مورثهم فيما تركه أبوه بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم ليس لورثة الاب مشاركة ورثة الابن فيما اكتسبه لنفسه خاصة بعد انفراده عن ابيه ولهم أخذ نصيب مورثهم من تركه ابيه الميت قبله بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتجر في ماله وله ولدان بالغان معه في معيشة واحدة افرز كلا منهما بمقدار من ماله ليتجرفيه ويعينه على تحصيل المعاش وتكثير الاكساب ولم يصرف منه تمليك لواحد منهما ولا لهما وعهما في شيء من ذلك والا لآن بعد مضي مدة على هذا النمط يريد ان يستقلا لهما وان يتفرد كل بما عنده من مال ابيه وبما اكتسبه من ارباح ذلك فهل لا يكون لهما ذلك ويكون جميع ذلك لابيهم خاصة دونهما (اجاب) اذا كان الولدان المذكوران في جلة عيال الاب ومعينين له في اموره واحواله وصناعة الجميع متحدة ولا يعرف لهما مال سابق وحصل لابيهم في هذه الحالة على سبيل الاعانة لابيهم الاموال لا يكون جميع ما حصله بكسبهما على هذا الوجه ملكا لابيهم الا شيء لهما فيه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة في معيشة واحدة ولي الحماكم أحدهم شيخا على بلدهم وعين له اطيانا يزرعها أو أنفارا يسوسهم فلم يرض أبوههم بذلك وهرب من البلد فزرع الشيخ الاطيان مستعينا باخوته وغيرهم وبحث على أبيهم حتى وجده ورده الى

١٣٧٢

١٩

١٣٧٢

٢٣

١٣٧٢

٢٤

البلد فلم يرض بمعاشرتهم وانعزل عنهم بزوجه مكثيا بطين له على قدر حاله ما حتى توفي وصار الشيخ المذكور كل ما يتجدد له من ربح تلك الزراعة يشتري به اطيانا وغيرها ويكتب حجها باسمه خاصة واشتهر بين الناس بالاكتساب من بين اخوته والحال انهم في معيشة واحدة الى الآن ما عدا واحدا فقد عزل عنهم سابقا وأراد الآن اثنان منهم مقاسمة الشيخ في الاطيان التي عينت له وجميع ما تجدد له من ربحها لانهم في معيشة واحدة في حياة والدهم ومعينون له في العمل وأراد الشيخ منهم من ذلك لان الاكتساب له خاصة وهم معينون له كالاخانب فالحكم في ذلك (اجاب) ليس للاخوين المذكورين مقاسمة أخيهما المولى شيخنا في الاطيان المعينة له خاصة من قبل المحاكم بدون وجه شرعي واذا ثبت كون اخوته المذكورين عائلة عليه وأمرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له في الكسب فالمال كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه حيث كان في هذه الحال منفردا عن أبيه وان كان كل من الاخوة الاربعة مستقلا بنفسه ولم يكن لهم مال واشترى كوا في الاعمال وحصلوا بكسبهم أموالا فهي بين الاربعة سوية والله تعالى اعلم (سئل) في علو ملكه رجل وآخر يملك سفله فانهدم السفلى والعلو معا والآن يريد صاحب العلوان يجبر صاحب السفلى على بناء سفله لاجل أن يبني مكانه فوجه حسب ما كان وصاحب السفلى يمنع من ذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب السفلى على البناء لاجل بناء صاحب العلو حيث وقع من غير تعد منه (اجاب) نعم لا يجبر صاحب السفلى على بناء سفله الذي انهدم بلا صنع منه لعدم التعدي لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذي العلوان يبني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفلى من بنائه ليتوصل الى حقه وله ان يمنع صاحب السفلى من ان يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما انفق على السفلى بالغاما بلغ ان يبني باذنه أو اذن القاضي والارجع بقيمة البناء يوم بني والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال عقدوا شركة في التجارة ولا حدهم النصف في رأس المال ولكل من الآخرين الربع ودفعوا المال لاحدهم ليحل فيه باذن الباقيين وما نض من الربح يقسم بينهم على قدر المال ورأس المال باق تحت يد الشريك الثالث ليتجر فيه باذنهم فاشترى به بعضه سمسا وباقيه في داخل جيبه فسرق منه من غير تعد وتقریط فهل يصدق الشريك في السرقة منه بيمينه حيث لم يحصل منه تعد أو تقریط في ذلك (اجاب) القول قول الشريك في دعواه ضياع المال اذا لم يكن خائنا ولا يضمن ما ضاع اذا لم يوجد منه تعد أو تقریط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقدوا شركة عنان على مبلغ معلوم من الدراهم واحدهما ماله اقل من الآخر واشترى به بضاعة ومات أحدهما قبل بيعها وقبل ظهور الربح فهل تنسخ الشركة بموت أحدهما وما ظهر من الربح في البضاعة المذكورة يكون للحي ولا شيء فيه لورثة الميت (اجاب) نعم تنسخ الشركة بموته والعامل بعده كالغاصب فإ

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

رجح من حصة نفسه يطيب له وما يرجح من حصة الميت يتصدق به كما في الانقروى والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد وبينهما أطيان وأموال مشتركة بينهما ولا حدهما الأولاد فأتوا الأولاد عن أولاده المذكورين فاستمر بعضهم مع عمه في المعيشة والسكنى واستقل اثنان منهم في السكنى بدار على حدة ومعيشة على حدة ومع ذلك بقي الجميع في العمل والتنمية في ذلك المال المشترك بين أبيهم وعمهم إلى أن زاد يعمل الجميع وسع بهم ومع ذلك اكتسب الاثنان اللذان انفردا كسبا خاصا بهما خارجا عن المال المشترك بزراعة أراض أخرى يستأجرانها ويزرعانها بأنفسهما وبإعانة أناس اجانب لهما وحصل من كسبهما الخاص بهما أرضا لأنفسهما وأموالا كذلك خلاف ما يستحقانه في مال أبيهما وهما يكتسبان مع عمهما وباقي اخوتهما وبسعيان معهم في المال المشترك بين العم وأبيهم فهل حيث كان الامر كذلك يكون لهما أخذ ما يخصهما من حصة أبيهما في المال المشترك مع عمهما المذكور ولا يكون لهما مشاركتهم فيما هو خاص بهما من الاموال والاشياء التي حصلها بكسبهما وسعيهما الخاص بهما خارجا عن المال المشترك المذكور (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه مشترك بين أبي الأولاد المذكورين وعمهم يكون للأولاد المذكورين الاستيلاء على نصيبهما منه حيث لا مانع وليس للعم مشاركتهم فيما هو خاص بهما والمحال ما ذكره والله تعالى علم (سئل) في رجل له ابنان منفردان في معيشة واحدة وكسب واحد دون أبيهما صار ابعا لان ويكتسبان سوية وكل ما تحصل لهما من كسبهما يشتركان به بعض مواش وامتعة وغير ذلك لأنفسهما خاصة واستمر على ذلك مدة إلى ان مات الأب عن زوجتين وبنيتين وعن ثلاثة ذكور وترك ما يورث عنه شرعا فإراد باقي الورثة ان يجعلوا ما تحصل للأبنين المذكورين من كسبهما وحازاه في حال حياة أبيهما لأنفسهما ميراثا عن الأب فهل والمحال هذه لا يجابون لذلك ويكون ما كتسبه الابنان وهما في معيشة واحدة على حدتهما دون أبيهما لهما خاصة ولا يكون ميراثا عن الأب وليس لاحد من الورثة معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يكون ما ذكرهما خاصة ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش واشجار وغير ذلك ومن جملة ماتر كه أطيان زراعتة الامسية بقوضع الكبير من البنين يده على التركة دونهم مدة وللأبن المذكور كسب خاص به فإز من كسبه أشياء من عقار ومواش وأطيان زراعتة وغير ذلك حال انفراده وعند القسمة طلبوا ادخال ما حازوه واشترأه في تركة الأب فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما ثبت انه تركه عن أبيهم بالطريق الشرعي (اجاب) ما حصله الابن المذكور من كسبه الخاص به لنفسه لا يكون تركه عن أبيه فليس لباقي اخوته ادخاله في قسمة التركة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٢

٢٠٦

١٢٧٢

٢٩

ذى الحجة

١٢٧٢

٥



له ولدان أحدهما بالغ والثاني قاصر فانقرض الابن البالغ عن أبيه في معيشة وحده وحاز  
 قطعة ارض من كسبه الخاصة به وكتبها باسمه ثم بعد ذلك مات الاب عن الابنين  
 المذكورين وترك اطيافا فتقسمها الابن ان فعل اذا أراد الابن الذي كان قاصرا  
 بعد بلوغه منازعة الاخ فيما حازه من الارض حال انفراد عن أبيه لا يجب لذلك (اجاب)  
 نعم لا يجب لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن بنتين وزوجة وأولاد ابن ذكور واناث بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا  
 من عقار ومواشي وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيافا زراعتة الامير به التي بعضها فلاحه  
 وبعضها بالزهر فصار البالغ من أولاد الابن يتصرف على العائلة مدة من السنين وهم  
 في معيشة واحدة والآن بلغ القصر من أولاد الابن المذكور وطلبوا القسمة فادعى  
 المنصرف منهم بان عليه دينان لانس ويريد أن يلزم من كان قاصرا منهم بحجزه منه فانكر  
 دعواه الدين فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركا بينهم  
 بالطريق الشرعي ولا يكون لاحد منهم الاختصاص بشيء من التركة بدون مخصص  
 شرعي حيث لم يكن لاحدهم مال خاص به ولا يميز وحده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس  
 للتصرف الزام باقي الورثة بما لزمه من الدين خاصة بدون وجه يوجب ذلك ويقسم  
 المال المشترك المملوك لهم بينهم على حسب انصابتهم فيه وليس لاحدهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 من الرجال اتفقوا مع بعضهم على أن يشتغلوا في صنعتهم سوية على قبول الشركة وكتبوا  
 بذلك كتابه ثم حصل بينهم منازعة وفسخوا عقد الشركة قبل العمل بسبب انهم كانوا  
 متساكين على أن يأخذوا دواهم من جهة للشغل فتعطلت وصار كل منهم في فرق وحده  
 وانفرد أحدهم بشغله مع اتباعه في تلك الصنعة مدة والآن يريد من كان اتفق معه  
 محاسبته ومشاركته فيما كتسبه من ماله الخاص به متعللا بالاتفاق الاول فهل لا يجب  
 لذلك شرعا اذا ثبت انهم فسخوا عقد الشركة بعده ويمنعون من منازعته فيما كتسبه  
 من ماله الخاص به ولا عبرة بالتعلل المذكور (اجاب) من المعلوم انه ليس لهم مشاركتة  
 فيما كتسبه لنفسه من عمله الخاص به بعد التفاسخ بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في ثلاثة رجال لهم أخت شقيقة يملكون دارا بطريق الارث عن أبيهم فهدمت  
 تلك الدار فاعطاهم الحاكم دارا بدها وملكها لهم ومكن الاخوة الاربعة المذكورين  
 من تلك الدار المذكورة فاخذوا اخوة الاربعة المذكورين انقاص الدار التي هدمت  
 وبنوها في الدار الثانية من مال العائلة وهم في معيشة واحدة الى أن مات الاخوة  
 المذكورون عن ورثة أراد ورثة الاخت المقيمة في الدار الثانية وأخذ نصيبهم في الدار  
 المذكورة فغضبهم اولادها خوفا منهم متعللين بان آباءهم وضعوا أيديهم على تلك الدار ومكنهم  
 الحاكم منها ولم تكن أخت آباءهم مع آباءهم وقت تعليق الحاكم لهم فيها فهل اذا ثبت

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

ورثة الاخت ان الحماكم ملك تلك الدار للاربعة الاخوة المذكورين بالوجه الشرعي  
 يكون لورثة الاخت اخذ نصيب امهم من تلك الدار بالطريق الشرعي ولا عبرة بتعلل  
 اولاد الاخوال المذكورين بذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاخت  
 المذكورة تملك جزا من الدار المذكورة بطريق شرعي يكون لورثتها اخذ نصيبها من  
 تلك الدار بطريق الارث اذ لم يكن هناك مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين وابن عم في معيشة واحدة وبايديهم اموال مشتركة بينهم من عقار ومواشي  
 واطيان زراعية اميرية فمات احدا لاخوين المذكورين قبل القسمة عن ابن وبنت  
 قاصرين ثم مات الاخ الثاني عن اولاد ذكور واناث قصر ايضا فجاز ابن العم المذكور  
 اطيانا ومواشي من كسبه الخاص به في زمن صغره اولاد لاخوين غير الاطيان والمواشي  
 المشتركة بينهم وبينهم فهل اذا ثبت اختصاصه بما كتسبه من الاطيان والمواشي  
 زيادة عن المشترك يكون له خاصة دونهم ويقسم المشترك بينهم وبينهم بالطريق  
 الشرعي (اجاب) ما تحقق اختصاص ابن العم المذكور به بالطريق الشرعي  
 لا يكون لمن معه في المعيشة مشاركة فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوة بالغين بايديهم مال مشترك بينهم فاخذ احدهم جزا منه واشترى به قطعة  
 ارض زراعية اميرية لنفسه من اربابها بطريق الاسقاط والترك الاختيارى له بحضور  
 بعض الاخوة ومشاهدة لذلك بموجب حجة شرعية بآية المضمون والمشتري المذكور  
 متصرف على العائلة بدون اذن وتوكيل منهم له ولم ياذنوه في شراء تلك الارض وبعد  
 شرائه لها بنحو سنتين وكله بعضهم في التصرف على العائلة بموجب حجة شرعية بذلك  
 والبعض توقف في اعطاء الاذن بالتصرف والآن تريد الاخوة القسمة وادخال الارض  
 التي اشتراها لنفسه فيما يقسم بينهم من المال المشترك متعللين بان ثمنها من المال المشترك  
 فهل اذا كان الشراء لنفسه خاصة لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيما اشتراه ولا  
 عبرة بتعللهم المذكور وعليه ضمان ما يخص اخوته مما دفعه في ثمن تلك الارض من  
 المال المشترك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مشاركة للاخوة مع المسقط له المذكور  
 على وجه الخصوص في تلك الارض ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه  
 شرعي وعليه ضمان مثل انصباهم مما دفعه من المال المشترك بينهم في بدل ذلك الاسقاط  
 بدون اذنهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن اولاد أخ شقيق وترك  
 عقارا ونحلا فوضعت البنت يدها على العقار والنحل الى ان ماتت عن ابن وبنتين  
 وعن بني عمها الشقيق ولم تقسم التركة فهل والحال هذه يكون لاولاد العم الشقيق اخذ  
 ما يخصهم من مخلفات عمهم بالغريضة الشرعية ولو مضى على ذلك مدة من السنين حيث  
 كانت وورثة بنت العم معترفين ومقرين لهم بالارث عن عمهم (اجاب) نعم يكون لعصبة  
 الميت الاول المذكورين اخذ ما يخصهم من تركة عمهم المذكور بالغريضة الشرعية

محرم

سنة

حيث كانت ورثة البنت مقرين لهم بالاستحقاق ولم يوجد مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل تاجر مات عن أولاد ذكور واثان وترك ما يورث عنه شرعاً من بضاعة وغيرها  
 فضبطت تركته بحضرة نائب قاضي المحروسة والوصي الشرعي وجم غفير وصار يبيع  
 التركة بالمجلس فاشترى أحد الورثة جانباً من البضاعة بثمن معلوم مؤجل إلى أجل معلوم  
 على يد الدلال فبعد ان وضع المشتري يده عليها وتسلمها وتصرف فيها بالبيع تريد الورثة  
 الآن مشاركتة في الربح الذي ربحه فيها متعللين بطول المدة مع بقاء بعض الثمن بذمته  
 فهل لا يجابون لذلك ولا عيرة بالتعلل المذكور وعليه دفع الثمن الذي اشترى به ومقيد  
 في دفتر المشتريات ويكون له أخذ ما يخصه من تركة مورثه بالفريضة الشرعية إذا ثبت  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لباقي الورثة مشاركة المشتري فيما اشتراه لنفسه  
 خاصة بمجرد تعللهم المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً فاستمر مع بعضهما في معيشة واحدة من غير  
 قسمة للتركة وصار ايمالاً فيهما سوية حتى غاب المال وزاد بسبب سعيهما وكسبهما  
 وصنعتهما واحدة والحال ان أحدهما ناطق والآخر أخرس فاشترى الناطق بعض مواش  
 وعقار وغيره من المال المشترك بغير اذن أخيه وكتبه باسمه خاصة دون اسم أخيه ثم مات  
 الآخر عن أولاد ذكور واثان بلغ فهل والحال هذه تقسم التركة مع غائبها بين الم  
 وأولاد أخيه مناصفة وإذا اشترى الأخ شيئاً من المال المشترك بغير اذن أخيه وكتبه باسمه  
 يقع الشراء له وعليه ضمان نصيب شريكه مما اشترى به من المال المشترك لأولاد أخيه وإذا  
 اراد الم المذكور أن يختص بشئ زائد عن نصيبه بدون تخصص شرعي لا يجاب لذلك  
 (اجاب) نعم إذا اشترى أحد شريك المالك من المال المشترك شيئاً لنفسه خاصة بدون  
 اذن الآخر فهو له وعليه ضمان نصيب شريكه من الثمن المدفوع من المال المشترك  
 وليس لأحد الشر يكتسب الحى الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من المال المشترك بدون  
 تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد كلهم في عياله ومعيشته ذات  
 الرجل وترك ما يورث عنه شرعاً فتحضن الكبير باخوته وصار يتصرف في متروكات أبيه  
 من غير قسمة بينه وبين أخوته ويتمها بالاختلاف في صناعة أبيه والكل في معيشة  
 واحدة ثم مات الولد المذكور عن أخوته وعن أولاده فهل والحال هذه إذا ثبت بالبينة  
 الشرعية ان الولد المذكور كان في معيشة أبيه ثم استمر مع أخوته القصر في معيشة واحدة  
 يكون المحق في جميع التركة ونمائها لأولاد الرجل المذكور ويكون الولد الكبير كواحد  
 منهم ويكون نصيبه من بعده لأولاده وان ادعى أولاده ان شيئاً من تلك المتروكات من  
 كسب أبيهم لا يعمل بدعواهم الا ان أثبتوا ان لا يهيم ما لا يختص به من جهة غير جهة  
 أبيه (اجاب) المستفاد من كتب المذهب انه لو باشر العمل والسعي في التركة المشتركة  
 بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقيين يكون ما استربحه ذلك البعض لنفسه فقط

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

خاص به لاحق فيه لباقي الورثة الا أن ربح نصيب باقي الشركاء والحال هذه كسب  
 خبيث ومثله سبيله التصديق وعليه فاذا مات المستر ربح على هذا الوجه انتقل ما استر بوجه  
 الى ورثته خاصة وليس لباقي اخوته فيه حق الا أن ربح نصيب باقي الاخوة كسب  
 خبيث ويضمن مقدار نصيب باقي الشركاء من المال المشترك وان كان ذلك بوصاية أو  
 وكالة عن الباقي فهو مشترك وان وقع اختلاف بين اولاد اميت الاول والثاني في مقدار  
 التركة وما كتسبه الميت الثاني ينظر فان كانت اليد لليت الثاني وورثته من بعده فالقول  
 لورثة الثاني بيمينهم ان ذلك من كسب أبيهم والافعليهم البينة فيما انكره ورثة الاول انه  
 من كسبه اذ القول لذى اليد بيمينه واليدنة على الخارج والله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة لهم أطيان زراعة ومواش حصلوها بكسبهم الخاص بهم ولهم أعمام لهم أطيان  
 زراعة ومواش أيضا فاختلطوا مع أعمامهم بأطيانهم ومواشهم ومكنوا مع بعضهم مدة  
 تزيد على ثلاثين سنة وتجدد في المدة المذكورة أطيان ومواش آخر بكسب الجميع  
 والتخية بالزراعة وغيره فهل يكون ما تجد من ذلك بكسبهم بينهم يقسم ذلك عليهم  
 بالوجه المرضى وليس للأعمام الاختصاص به بدون وجه (اجاب) ما تحقق انهم  
 اكتسبوه جميعا بالاختصاص لا يكون لبعضهم الاختصاص بشئ وانما يخصه منه  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن ابنيها  
 مشترك بينهما وبين اولاد عمها فبناها اولاد العم باذنها واطلاعهما والا أن تريد قسمتها وأخذ  
 نصيبها فهل اذا أخذت نصيبها في الدار المبنية يكون لهم محاسبتها على ما يخصها في السكفة  
 بقدر نصيبها حيث كان الاذن ثابتا منها واذا أرادت أخذ حصة في أرض الزراعة الاميرية  
 التي بأيديهم بالميراث مثل العقار المملوك لا تجاب لذلك شرعا ولا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لمن بنى من الشركاء الرجوع بنصيب المرأة المذكورة  
 فيما صرف على عمارة الدار المشتركة اذا ثبت الاذن بالصرف على ذلك من قبلها بالوجه  
 الشرعي ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لاحد الوترية حق فيها  
 بطريق الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور وانفرد أحدهم عن أبيه  
 في معيشة وخدمته مدة من السنين وحاز أشياء من كسبه الخاص به في حال الانفرد من  
 عقار وأطيان ومواش وغير ذلك ثم مات الاب عنه وعن ورثة غيره فاراد باقي الورثة  
 ادخال ما حازه في حالة الانفرد في تركة أبيه فهل لا يجابون لذلك بل يختص بجميع  
 ما اكتسبه في حال انفرد عنه عن أبيه لاسيما وان لم يأخذ من مال أبيه شيئا (اجاب) نعم ليس  
 لباقي الورثة ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك  
 ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغيره ومن جملة مات تركة أطيان زراعة الاميرية  
 فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة من غير قسمة ثم مات أحدهما عن ابن فاستمر مع عمه  
 في المعيشة مدة ثم تسحب من البلد وغاب مدة مات عمه في أثنائها عن ابنين ثم عاد ابن العم

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٣٠



المذكور ومكث مع ابني عمه في المعيشة مدة والآن يريد القسمة وأخذ حقه من التركة  
فهل يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم بالسوية حيث لم يكن  
لأحدهم مال خاص به ولا يميز وحده (أجاب) ما هو محقق أنه متروك عن أبي الابن  
المذكور عما ورث عنه شرعاً يكون لابنه أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية وطلب  
القسمة فيما يقبل القسمة منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
أولاده ذكوراً وإناثاً وترك ما يورث عنه شرعاً من نخيل ودور وسواق ومواش وغير  
ذلك فوضع أحداً من الأولاد ديعة على جميع التركة مدة والآن أراد أحد الأولاد أخذ نصيبه  
من تركة والده فادعى الأخ وهو واضع اليد أنه اشترى من أخيه ما يخصه من تركة والده  
فانكر الأخ البيع ولم يكن مع أخيه بينة تشهد له بالشراء فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه  
المجردة عن الإثبات ويكون لأخيه أخذ نصيبه من تركة والده بالقرينة الشرعية  
(أجاب) نعم يكون له أخذ نصيبه من تركة مورثه والحال ما ذكر ولا عبرة بالدعوى  
المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم إليه ابن عمه القاصر  
وصيره من جملة عائلته وصار يعاونه في زراعته واكتسب ذلك الرجل أموالاً وعقارات  
وأرض زراعية بواسطة توليه مناصب وتحصيله منها ما ذكر ثم مات عن ورثته أراد ابن العم  
أن يتقاسمهم فيما هو متروك عن أبيهم خاصة متعللاً بأنه كان معاوناً معه في زراعته فهل  
لا يكون له ذلك ولا عبرة بما تعلق به (أجاب) إذا ثبت كون ابن عمه المذكور في عياله  
وأمره في جميع ما يفعل له إليه وهو معين له فالأصل كونه للرجل المذكور فتختص به ورثته  
بعد موته ولابن عمه القاصر أجر مثل عمله فلو كانت نفقته وكسوته التي استولاهما في تلك  
المدة حال صغره أنقص من ذلك فله المطالبة بتمام أجر مثله وإن كان كل منهما مستقلاً  
بنفسه غير معين للآخر واشترى كافى الأعمال فأتى بكمسبهما يكون بينهما بالسوية والله  
تعالى أعلم (سئل) في أخوة بالغين مكلفين ترك لهم وورثتهم أرض زراعية ولهم ابن عم  
صار معهم من جملة عيالهم ويعاونه في زراعتهم وأرضهم وصاروا يمتنون فيها حتى تحصل  
من ذلك أهوال ودواب وأرض زراعية وطلب ابن العم المذكور أن يأخذ منهم حصته من  
ذلك نظير معاونته معهم في أرض زراعتهم فهل لا يجب لذلك حيث لم يكن له معهم مال  
ولا أرض زراعية (أجاب) إذا ثبت كون ابن العم المذكور في عيالهم وأمره في جميع  
ما يفعل له إليهم وهو معين لهم فالأصل كونه للرجل المذكور مع وفاء بتعاطي الخدمة  
بالأجرة وكان مثله لا يعمل إلا بأجر يكون له أجر مثل عمله المذكور والأصل أن كل من  
ابن العم والأخوة المذكورين مستقلاً بنفسه غير معين للآخر واشترى كافى الأعمال فما  
تحصل بكمسبهم يكون بينهم بالسوية كما صرحوا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات وترك حيواناً وعقاراً ونخلًا وله ورثة ذكور وإناث فأرادت إحدى الإناث أن تأخذ  
حصتها فادعى أخوها أن أباها لم يخلف شيئاً فهل إذا أقامت البينة على أن هذه الأشياء

مخالفات للاب يجبر الاخ على اعطاء حصتها (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه مخلف  
عن الميت المذکور عما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس  
لبعضهم منع بعض عن اخذ ما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الورثة  
المذکورون أيديهم على التركة مدة تزيد على سبع سنين وتصرفوا فيها بالبيع والزرع  
وغيرهما حتى زادت ونمت عما كانت عليه أولا ولا حدهما ابن وبعد ذلك أرادوا  
قسمتها فإراد الابن المذکور أن يأخذ فيها نصيبا متعللا بأنه كان يكسب في المدة  
المذكورة معهم لكونه كان معهم في معيشتهم ويخدم مع خدمتهم فهل والحال هذه  
لا عبرة بدعوى ابن الابن المذکور وتقسيم التركة المذكورة بينهما على الورثة  
المذکورين دون ابن الابن حيث كان ابن الابن مع أبيه في عياله وعيال عمه ويعينهم في  
الاكتساب (اجاب) اذا كان ابن الابن المذکور في عياله أبيه وعمه ومعيناهما في  
الكسب يكون جميع ما تحصل لأبيه وعمه يقسم بينهما ولا شيء له فيه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل عاجله زوجة دفع لها مبلغا معلوما من الدراهم وخطت عليه مبلغا مثله  
واشتركا على أن ما حصل من الربح يكون بينهما مناصفة والخسران عليهما كذلك وأذن  
لها بالتصرف والبيع والشراء وصارت تجبر فيه مدة وحصل ربح فهل يكون بينهما على  
قدر المالين وليس للزوج الاختصاص به بدون وجه شرعي (اجاب) الربح في الشركة  
الصحيحة على ما شرطوا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفي زوجها عنها وعن ورثة غيرها  
واستمرت التركة تحت يد غيرها من الورثة نحو ست وثلاثين سنة ولم تطلب هذه المرأة  
حقها في الارث تلك المدة المذكورة حتى ماتت ثم جاء وارثها يطلب ميراثها في متر وكات  
زوجها من ورثته المذکورين فادعوا القسمة وانهم أعطوها حقها من التركة فانكر  
وارثها ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت الورثة القسمة واعطاءها حقها من التركة  
بالبينة العادلة الشرعية يكون لو ارثها أخذ حقها في متر وكات زوجها ولا يمنع من هذه  
الدعوى مضي تلك المدة حيث أقر المدعي عليهم بالحق لها ضمن دعواهم (اجاب) نعم  
يكون لو ارثها أخذ ما تستحقه من تركه زوجها بالقرينة الشرعية ولا يمنع من ذلك طول  
المدة مع الاقرار بالحق لا يسقط بتقادم الزمان ما لم يثبت انها استوفت حقها من ذلك  
بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جانب نخل لولده القاصر  
وولد أخيه القاصر أيضا وكتب الحجة باسمهما على أن النخل بينهما بالسوية فبلغ ولد  
الاخ وأخذ نصيبه من النخل ووضع يده عليه واستمر نصيب ولده المشتري تحت يده الى  
أن مات ولده المشتري عن أبيه وابنه فهل حيث كان الشراء ثابتا لابن المذکور شرعا  
ومقرابه من أبيه المشتري يكون لابن ابنه أخذ ما يخصه بالارث من نصيب أبيه الذي  
اشتراه جده للاب وان لم يقبضه في حال حياته (اجاب) نعم يكون لابن الابن أخذ نصيبه

١٢٧٣

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٢

ربيع الثاني سنة

عما اشتراه جده لايه حيث ثبت الملك لايه في ذلك بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره مما يورث ومن جملة ما تركه  
 أطيان زراعته الاميرية مات أحدهما قبل القسمة عن ابن بالغ فاستمر مع عمه في معيشة  
 واحدة مدة ثم سافر ذلك الابن الى جهة بعيدة فلما حضر وجد عمه مات عن ابن واستمر  
 مع ابن عمه في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت التركة ونمت بسبب الاكتساب  
 من الزرع وغيره وصناعاتهم واحدة والا بن يريد أحدهما عند القسمة الاختصاص بشئ  
 زائد من التركة بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب لذلك شرعا وتقسم التركة مع غنائمها  
 بينهما ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما بالسوية حيث لم يكن  
 لأحدهما مال خاص به ولا يتميز وحده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) تقسم  
 التركة وما زاد من كسب ابن الاخ مع عمه وبكسبه مع ابن عمه بسبب الصناعة المتحدة  
 والسعي من الطرفين بينهما بالسوية حيث لا شريك لهما في ذلك وليس لأحدهما  
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بنت وعن ابن ابن وعن ابن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من دار  
 وغيرها مما يورث عنه ثم أخذ ابن الابن في الجهادية قبل القسمة فوضعت البنت يدها على  
 جميع التركة والا بن حضر ابن الابن من غيبته ويريد أخذ نصيبه فيما تركه جده فهل  
 يجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت انه تركه عن الجذب بالفريضة الشرعية ومن يرث ومن  
 لا وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم يكون لابن الابن المذكور أخذ نصيبه بالفريضة  
 الشرعية مما يتحقق بالوجه الشرعي انه ميراث عن جده وله النصف من ذلك ولينت  
 الميراث النصف ولا شيء لابن أخي الميت حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم غاب أحدهما ووضع الآخر  
 يده على التركة وصار يتصرف فيها مدة حتى زادت ونمت ثم ان الابن الغائب المذكور  
 اشترى في غيبته بعض عقار وغيره لنفسه خاصة لم يكن ثمنه من أصل مال التركة والا بن  
 أراد الاخوان قسمة التركة أيهما فهل والحال هذه يكون ما اشتراه الابن المذكور  
 لنفسه خاصة لا يقسم بينه وبين أخيه بل يكون له خاصة وتقسم التركة بينهما  
 بالفريضة الشرعية وليس لأحدهما ان يختص من ذلك بشئ زائد عن نصيبه بدون  
 مخصص شرعي (اجاب) ما اشتراه الابن الغائب من ماله الخاص به لنفسه خاصة فهو  
 له لا يشارك فيه أخوه وما تحصل بكسب الاخ المقيم بالبلد في زمن غيبة أخيه لنفسه  
 بدون اذن أخيه فهو له لا يشارك فيه الاخ الغائب الا أن يرجع نصيب الغائب على هذا  
 الوجه خبيث سبيله التصديق وما كان متروكا عن أبيهما مما يورث عنه شرعا يقسم بينهما  
 بالسوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة أطيان أميرية وله أموال  
 وأمتعة ومواش وله أولاد وكل الابن واحد أولاده بالتصرف في ماله في بيع وشراء وزرع

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

ارض وجعل هذا الولد شيخ بلد في حصة فصار يتصرف في مال أبيه ويزرع أرضه  
والجميع في معيشة الاب ثم استبدلت تلك الاطيان باطيان أخرى باذن الاب للاب  
وبني الجميع كفرا مستقلا باذن أبيهم من ماله وخفر واسواق ونقلوا الامتعة والمواشي  
الى ذلك الكفر وأقام بعضهم بذلك الكفر والبعض مع أبيهم في البلدة الاصلية ومع  
ذلك معيشة الجميع متحدة وكل ما احتيج لاحدى الجهتين يؤخذ من الاخرى واستمر  
الابن المتصرف المذكور يزرع تلك الارض ويغني تلك الاموال بطريق النيابة عن  
أبيه مع مشاركة اخوته ومعاونتهم له باذن أبيهم الى أن مات الاب عنهم وأقرباقي الاخوة  
انما هم المتصرف المذکور على التصرف عليهم في ذلك المال والارض على سبيل الاشتراك  
مع اعانتهم له كما كان في حال حياة أبيهم والجميع واضعوا ايديهم على ذلك جميعه ثم بعد  
سنة مات الابن المتصرف المذكور وعن اولاد فتصرف على العائلة احده الاخوة  
الموجودين باذن الباقي على ما كان عليه أخوه واستمروا واضعين ايديهم على هذه  
الحالة ثم الآن أراد المتصرف الثاني منع بعض اخوته عما يستحقه من تلك الاموال  
والارض ويريد تخصيصها باولاد أخيه المتصرف الاول متعللا بكونه كان هو المتصرف  
وان الاطيان المذکور كففت باسمه فهل اذا تحقق ما ذكر أولا من أن تصرف المتصرف  
كان باذن أبيه والاستبدال المذکور كان باذنه له أيضا وان الجميع في معيشة واحدة  
يتعاونون في تنمية المال ويزرع تلك الارض باذن الاب وبعد موته صار الجميع كذلك ولم  
يوجد من الاب ولا من باقي اولاده بعد موته ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض  
المستبدلة لا يكون لاحدهم منع باقي اخوته عما يستحقه من ذلك المال المشترك ولا من تلك  
الارض بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلل المتصرف الثاني سيما وان العادة ان التكليف  
يكون باسم المتصرف (اجاب) نعم لا يكون لاحدهم منع باقيهم عما يستحقه في ذلك  
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد  
ذكور واثان بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دور وأمتعة وغير ذلك مما يورث واحد  
الورثة مستخدم في جهة وهو في معيشة وحده وصار يكتسب ويشتري بعض أمتعة  
لنفسه من ماهيته الخاصة به فهل اذا أراد الاولاد قسمة ما تركه أبوهم بينهم بالفريضة  
الشرعية يجابون لذلك واذا تعرض أحد الاولاد لكسب أخيه الذي في معيشة وحده  
واكتسبه من ماهيته بعد موت أبيه بسبب خدمته وأراد أن يجعله ميراثا عن الاب  
لا يجاب لذلك بل يكون للابن المذکور خاصة (اجاب) نعم يجاب الاولاد الى قسمة  
تركه أبيهم بينهم بالفريضة الشرعية حيث لا مانع وليس لاحد الاولاد معارضة أخيه  
الذي في معيشة على خدمته فيما اكتسبه من ماهيته الخاصة به بعد موت أبيه ولا مشاركته  
في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن نصف ساقية  
وأشجار مغروسة عليها وترك زوجة وأولاد اذ كورا وانما فهل يقسم بينهم ما ذكر على

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩



١٢٧٣

١٦

حسب الفر يضة الشرعية واذا قلتم بقسمة ذلك فهل اذا اراد بعض الذ كور قلع  
الغرس الذى خص الاناث لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لكل من الورثة المذ كورين  
نصيبه بالفر يضة الشرعية بطريق الارث من نصف الساقية والاشجار المملوكة  
لمورثهم حيث لا مانع وليس لبعض الورثة قلع نصيب غيره من الغرس بدون وجه شرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ضم اخوته بعد موت أبيه الى عائلته وصار يزرع فى  
ارض زراعتهم وينتفع بها وينفق عليها من ماله الخاص به وصار وامن جملة عياله يا كرون  
ويكسون ويعاونونه فى ارض زراعتهم مدة حتى تحصل من ذلك اموال ومواس وأرض  
زراعة ثم مات الاخ المذ كور عن اولاده وورثته ذ كورا وانا ثاوتر يد الاخوة اخذ حصته

١٢٧٣

١٦

من ذلك متعللين بانهم كانوا معاوين لا خيهم قبل موته فى ارض الزراعة وفى أشغاله فهل  
لا تجاب اخوة الميت لذلك وينتقل الحق فى ذلك لورثته والحال هذه (اجاب) اذا ثبت  
كون الاخوة المذ كورين فى عيال أخيه وأمرهم فى جميع ما يعلونه اليه وهم معينون له  
فى الاعمال فالمال كله له ولا يكون لهم مشاركة وورثته فيما هو مختص به بمجرد تعللهم  
بالاعانة له قبل موته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ارض زراعة  
أميرية وله اموال وأولاد بلغ فى عائلته معينون له أخذ احدا الاولاد مالا من أبيه وصار  
يتجر فيه لآبيه باذنه وباقي الاخوة يزرعون الارض المذ كورة لآبيهم والكل فى عائلته  
ومعينون لآبيهم ثم بعد ذلك مات الاب عن اولاده المذ كورين فهل والحال هذه يكون  
ما تحصل من التجارة والزراعة من الاخوة لآبيهم خاصة يقسم على اولاده بالفر يضة

١٢٧٣

١٨

الشرعية (اجاب) ذكر العلامة خير الدين الرملى جوابا عن ابن فى جملة عيال أبيه  
يعينه ويتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به بقوله حيث كان من جملة عياله  
والمعين له فى أموره وأحواله بجميع ما تحصل بكسبه وجعه بكده وتعبه فهو ملك خاص  
لآبيه لا شئ له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالاكسب جملة اموال لانه فى ذلك لآبيه  
معين حتى لو غرس شجرة فى هذه الحالة فهى لآبيه نص عليه علماءنا اه ومنه يعلم جواب  
حادثه السؤال واذا كان ما تحصل من ذلك ملكا للاب يكون بين ورثته بالفر يضة

١٢٧٣

٢٢

الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه فى رجل يملك عشرين  
قيراطا وكسورا فى بيت والباقى ثلاثة فراريط وكسور لبنت قاصرة وأمها وأم البنت  
وصى عليها والبيت المذ كور خرب يريد الرجل ان يبنى البيت المذ كور وأم القاصرة  
لم ترض بعمارة حصتها وحصة بنتها القاصرة فاذا يكون الحكم فى ذلك (اجاب) صرح علماءنا  
بان الشرىك لا يجبر على العمارة الا فى ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة لكن  
اذا لم يكن للصغيرة مال يعمر منه نصيبها لوجه تجبر الوصى على العمارة من ماله وللشرىك  
طلب القسمة ان كان المذ كور قابلا لها بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة  
من جنس الاستفاد الاول فيعمر نصيبه ان شاء والابان لم يكن قابلا للقسمة برفع الامر

سنة رجب

للقاضي ليأذن له بالعمارة ثم يرجع في غلة نصيب شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وابنه البالغ في مديسة واحدة لكل منهما كسب خاص به تشارك الابن المذكور  
مع رجل آخر في تجارة ودفع له أصل مال الشركة من ماله الخاص به ومضى على ذلك مدة  
من السنين ثم مات الرجل أبو الابن عن ورثة آخرين أرادوا أن يجعلوا مال الشركة  
المذكورة تركة عن مورثهم فهل إذا كان للابن المذكور مال خاص به ودفع مال  
الشركة منه لا يكون تركة عن المورث ويكون خاصا بالابن المذكور حيث تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي (اجاب) إذا كان للابن كسب مستقل به وهو غير معين لايه في ذلك  
وعقد شركة مع آخر من ماله الخاص به لا يكون لايه ولا لورثته من بعده مشار كته في  
أصل مال الشركة ونعمائهم بدون وجه شرعي ويكون محتصا به والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة تملك مصاغا ونحاسا ومواشي ماتت عن زوجها وعن ثلاثة بنين وبنتين  
ثم مات الزوج بعدها عن زوجة غيرهما وعن أولاد منها وعن أولاد من الزوجة الأولى  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فهل تقسم تركته بين جميع ورثته بالفريضة  
الشرعية دون ما تركته الزوجة الأولى فإنه يكون المحق فيه لزوجها وأولادها خاصة  
ولا يدخل في تركة الأب حيث كان معلوما ومميزا وحده إذا ثبت ما ذكر (اجاب)  
يقسم جميع ما تركه الزوج المذكور على يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة  
الشرعية ويدخل في ذلك نصيبه من تركة زوجته الميتة قبله والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن ثلاثة بنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير  
ذلك ثم مات أحد البنين عن الورثة المذكورين قبل القسمة فادعى أحد الاخوين بأن  
أخاه الذي مات وهب له نصيبه في جميع ما يخصه من تركة أبيه في حال حياته فأنكر الأخ  
الثاني دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل والحال هذه لا يحسب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المحررة عن الأثبات وتقسيم التركة بين جميع الورثة  
المذكورين بالفريضة الشرعية ويقسم نصيب الابن الذي مات كذلك ولا يكون  
لأحد الاختصاص بشئ منها بدون مخصص شرعي (اجاب) من المعلوم أنه لا يقضي  
لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وتقسيم التركة بين جميع الورثة  
بالفريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم إليه ابن زوجته القاصر وصيره  
من جهة عائلته وصار ينفق عليه ويكسوه إلى أن بلغ الابن المذكور ثم بعد بلوغه صار  
يعاون زوج أمه المذكور مدة من السنين ثم مات الرجل المذكور عن ابنه البالغ وابن  
زوجته المذكور فإراد ابن الزوجة المذكور أن يقاسم أخاه من أمه فيها هو متروك عن  
زوج أمه خاصة متعللا بأنه كان معاونا معه بعد بلوغه في اشغاله فإذا يكون الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) إذا كان ابن الزوجة المذكور معيناً لرابه في اشغاله بعد

١٢٧٣ ٢

١٢٧٣ ١٢

١٢٧٣ ٢٢

شعبان

١٢٧٣ ١٧

بالوغة وهو في معيشته وعياله والمال لزوج أمه خاصة لا يوجب مجرد اعانتة له مشاورته  
لورثته فيما هو خاص به وإذا كان مثله لا يعمل إلا باجر يكون له اجر مثل عمله والافلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين شركة عنان باموالهم وأدخلوا  
معهم رجلا بجملة وشرطوا جعل الربح نصفين نصفاً للجميع المال ونصفاً بينهم على عدد  
رؤسهم وأذن كل منهم لصاحبه في التصرف بالبيع والشراء وفوض له الامر في السفر برا  
وبحر وغيره فصار كل منهم يبيع فيما في يده من المال المشترك فأودع أحد أرباب المال  
في سفره بعض المال المشترك عند رجل فضاع ذلك البعض تحت يد الوديع فهل والحال  
هذه لا يضمن المودع ماضع من المال المشترك ويوزع ماضع على أرباب المال المشترك  
بقدر أموالهم (أجاب) لا حد شركاء العنان أن يودع المال فلا يضمن أن ضاع من يد المودع  
بدون تعد منه ولا تفریط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك  
ما يورث عنه شرعاً من العقار وغيره مما يورث ومن جملة ما تركه أرض زراعية للأميرية  
ثم مات أحد البنين قبل القسمة عن ابنين بالغين وعن الاخوة الثلاثة فهل للبنين  
الذين كورين أخذ ما يخص ابائهما من اطميان وعقار ولا يكون لاحد من الورثة  
الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به  
ولا يميز وحده (أجاب) نعم للبنين المذكورين أخذ نصيب ابائهما من المال المشترك  
بينه وبين اخوته حيث لا وادث له سواهما واذا مات المستحق لأرض الزراعة التي آلت  
لبيت المال عن ولد ذكر فهو أحق بهما من غيره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة يستحقون قطعة أرض زراعية أميرية عن مورثهم فزرعها احدى عشر سنين ثم  
بعد ذلك أراد باقي الجماعة المذكورين جعل ساقية في الأرض المذكورة فرضي وأضح  
اليه بذلك واعترف بأنها حق مورثهم ففقر واضع اليد مع الجماعة المذكورين الساقية  
في الأرض المذكورة وبنوها باموالهم وآلاتهم سوية ووضع الجميع ايديهم عليها  
وصاروا ينتفعون بها سوية مدة سنتين والآن أراد زارع الأرض أو لا منع اولادهم  
المذكورين من الانتفاع بالساقية المذكورة فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت اعترافه  
بأنها حق مورثهم قبل جعلها ساقية وبنوها باذنه وتسكون الساقية مشتركة بين الجميع  
على قدر انصباثهم (أجاب) ليس لاحد الشركاء في تلك الأرض منع باقيهم عما يستحقه  
في تلك الساقية المبنية من قبل الجميع على سبيل الاشتراك بينهم بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين بالغين وترك طيناً خمسة أفدنة ومواشي  
وتخللاً واشجاراً وخلايات نخل فأت أحد الولدين عن ولديه وبناته انقص فوضع عنهم  
يده على جميع ذلك ولم يعطهم سوى ثلث فدان طين فلما بلغ الولدان طلباً حقهما من العم  
فخعهما منه فهل حيث ثبت حقهما بالوجه الشرعي عندهما في جميع ذلك يجبر العم على  
اعطائهما (أجاب) جميع ما يتحقق انه موروث عن ابى الولدين المذكورين بالوجه الشرعي

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

رمضان

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

١٤

لا يكون للعلم منهم ما عن الاستيلاء على حقهما منه بطريق الارث ولهما الاستيلاء على نصيب ابيهما من الطين المذكور اذا كان الحق فيه ثابتا لابيهم الى حين موته ولم يوجد منهما ما يفيدسطة وطحقهما فيه كتر كاختبارا واهمال وعجز والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في دار من شركة بين ورثة بالميراث عن اصولهم لم تقسم فادعى بعض الشركاء الان بان اياه اشترى قبل موته حصة بعض الشركاء الذين ماتوا من قديم الزمان متعللا بورقة قديمة بيده غير ثابتة المضمون فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء مورثه لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالورقة المذكورة وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل منهم ما يخص اياه حيث كانت الدار بيد جميع الورثة الى الآن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعوم مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وليس كل من الشركاء الاستيلاء على نصيب مورثه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بالغ توفي عنه ابوه وعن اخوة له هم اولاد المتوفى قصر فخر فاضى ناحيتهم وقسم النقود وقوم غيرها من مواش وخلافها و اضافها الجانب البالغ بالثمن وبين ما يخص القصر من هذا الثمن الذي جعلها للبالغ به ثم جعله وصيا عليهم يقوم بما يصلحهم من اتفاق وغيره فصار يزرع بغلاله ورجاله لنفسه وبنى اما كن في ارض اشترى اها او يحرث على المواشي المضافة عليه ويستعملها في اشغاله فبلغ القصر وارادوا مشاركته في جميع ما زرعه بعده وبنابيههم وجميع ما جددوه من بناء وغيره فهل اذا ثبت ما ذكر يكون جميع الزراعات وما جددوه من البناء وغيره له خاصة لكونه ناعا ملكه وليس للقصر الا ما خصهم من النقود وما اضافته عليه القاضي بالثمن (اجاب) حيث ان الوصي المذكور زرع بيذره الخاص به على مواشيه التي باع القاضي نصيب القصر منه قبل نصبه وصيا لنفسه خاصة وبنى اما كن لنفسه في ارضه التي اشترى اها لنفسه من ماله الخاص به لا يكون لاختوته القصر مشاركته في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي بل لهم أخذ نصيبهم مما تركه ابوهم من النقود وثمان ما صح بيع القاضي له من الامتعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخ صغير من أمه قد ضمه اليه في معيشته فصار الصغير في خدمة أخيه وهو يطعمه ويكسوه نحو عشر سنين حتى زوجه والحال انه لم يكن للصغير مال ولا كسب عند أخيه والآن بلغ رشده ويريد مشاركة أخيه في ماله وكسبه الخاص به من فلاحه وغيرها متعللا بخدمته ومعاونته لآخيه هذه المدة فهل لا يجاب لذلك وليس له اشتراك مع أخيه بغير وجه شرعي (اجاب) ليس للاخ المضموم مشاركة أخيه في ماله الخاص به والحال ما ذكر بدون موجب لذلك لكن صرح علما ونايان الصغير اذا استعمله اقرباؤه فان كان ما يعطونه من النفقة والسكوة اقل من أجر المثل يتم له أجر مثل عمله والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة لمجاعة لا تقبل القسمة وضع يده

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٢٨

مطلب صغير استعمله اقرباؤه ان كان ما يعطونه من النفقة اقل من أجر المثل يتم



سنة شوال

١٢٧٣

١٤

عليها بعض الشركاء واستعملها في أشغالها حتى أتلف آلتها وهدمها فهل إذا أرادوا  
 عمارتها وبناءها يجبر معهم على عمارتها وبناءها ويكون ضامنا لما أتلفه أولا (أجاب)  
 لا يجبر الشريك على العماره الا في ثلاث وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة كذكرى نهر  
 وحرمة قناة وبنرود ولاب وسفينة معيبة وحائط لا يقسم أساسه وحينئذ فالمتنع من  
 الشركاء عن العماره في تلك البئر رفعه الاخر الى القاضي ليحيره فان امتنع تعنتا أو عجزا  
 يأذن القاضي لمن يريد العماره بها يرجع عما أنفق على الآتي وعلى من أتلف المشترك  
 باستعماله ضمان نصيب الشركاء منه كما إذا سكن أحد شريكي دار وخرت بالسكنى ضمن  
 كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في ابن في عيال أبيه حصل قطعة أرض زراعية بمبلغ  
 معلوم من الدراهم اقترضه من أجنب وصار يرزعهما ويدفع نواحيها ويتفجع بها وحده  
 مدة باطلاع أبيه فهل إذا طلب العزلة من أبيه وأراد الاب أخذ القطعة الارض المذكورة  
 منه لا يجاب لذلك وتكون للابن المذكور خاصة (أجاب) إذا حصل الابن المذكور شيئا  
 لنفسه من كسبه الخاص به الذي لم يكن فيه معين لا بيه بل هو مستقل به لا يكون لأبيه  
 فيه شيء والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت من احدهما  
 وعن أم وعن أخ لاب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونحاس وفضيات خاصة به  
 وغير ذلك مما يورث عنه ومن جملة ما تركه أبعادية وسفن وعربية فهل يقسم جميع ما ثبت  
 انه تركه بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب)  
 يقسم جميع ما تحقق انه متروك عن الميت مما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة  
 الشرعية وبموت الرجل المذكور عن ذكر بالسؤال يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا  
 يقسم بينهما بالسوية ولبنته النصف كذلك ولأمه السدس كذلك والباقي لأخيه لأبيه  
 تعصيبا حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
 أربعة بنين وترك شيئا قليلا من عقار ومواش واستمر الجميع في معيشة واحدة مدة من  
 السنين وحازوا عقارا من كسبهم بالشراعية وحازوا أطيانا بعضها بالاسقاط وبعضها  
 بالرهن وبعضها رمية من الحماكم عليهم جميعا وحازوا مواشي كل ذلك بموجب حجج شرعية  
 بأسماء الاخوة الأربعة وتولى أحدهم شيخا بالبلد وصار الباقي مشغولا بالزراعة  
 والتكسب وعند القسمة يريد الذي تولى الشيخة منهم منع اخوته من حقهم متعللا  
 بأنه شيخ بلد وأنه يستخدم الآلهة في الزراعة فهل إذا ثبت ما ذكر يقسم جميع ما كان  
 بأيديهم وما كان مشتركا بينهم بالسوية وليس لأحدهم الاختصاص بشيء زيادة عن  
 غيره بدون مخصص شرعي ولا عبرة بتلك المذكور حيث لم تكن الاخوة في عائلته  
 (أجاب) ليس لأحد الشركاء المذكورين والحال ما ذكر الاختصاص بشيء زائد عما  
 يخصه من المال المشترك بينهم بالسوية الذي يسد الجميع بدون مخصص شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار

١٢٧٣

٢٠

وغيره فوضع الابنان أيديهما على تركه أيهما وصارا يعملان فيها سوية مدة من السنين حتى تمت ثم بعد ذلك انعزل أحد الاخوين المذكورين عن معيشة أخيه في بلدة أخرى وصار له ماهية خاصة به واشترى عقارا وأطيان زراعة أميرية وغير ذلك لنفسه من ماهيته المخصوصة به وهو معزول من أخيه والآن أراد أخوه أن ية اسمه فيما بيده مما اشتراه من ماهيته فهل لا يجب لذلك ويكون جميع ما اشتراه الاخ المذكور حال انفراذه عن معيشة أخيه من ماهيته الخاصة به يكون له خاصة لا يشاركه فيه أخوه المذكور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا شركة بين الاخوين فيما اشتراه أحدهما بعد انفصال كل في معيشة على حدة من ماهيته الخاصة به لنفسه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أولاد أخ قصر معه في عائلته في معيشة واحدة فأخذ قطعة أرض من أربابها بالشراف غالية من البناء وبنها دار لنفسه من ماله في زمن صغر أولاد أخيه ثم بعد مدة مات عن وروثة فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون الدار لورثة الباقي دون أولاد أخيه (اجاب) إذا كان الشراء للرجل المذكور من ماله لنفسه خاصة وبنهاها كذلك ثم مات يكون ما ذكر لورثته خاصة لا شيء فيه لأولاد أخيه الذين لا دخل لهم في ميراثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أطيان زراعتة الاميرية التي بعضها أثرو وبعضها بالرهن المسمى بالغاروقة فوضع الابناء أيديهم عليها والآن تريد الزوجة أخذ حصة في الأطيان المذكورة بالميراث عن الزوج وقسمتها كقسمة الميراث فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا تجرى القسمة ولا التوارث فيها بل يكون لما حق في دين الرهن بعد ثبوته وفي جميع ما كان يورث بالقرينة الشرعية (اجاب) للزوجة أخذ نصيبها بالقرينة الشرعية من جميع ما تركه الميت مما كان يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك الدين المطلوب له واللاحق بارض الزراعة الاميرية التي هي مستحقة للتوفي ابناؤه القادرون على زراعتها ودفع ما عاينها لجهة بيت المال والأطيان المرهونة مستحقة لأربابها فالابنان والزوجة سواء في عدم استحقاقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف سافية بناها من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها نحو عشر سنين فادعى عليه رجل هو ابن أخ لواضع اليد بان له حصة في نصف السافية المذكورة مع علابانه كان معيناله في بنائها وأحضر بينة قالوا في شهادتهم ان الم هو المتصرف والمضى كان معينا معه بدعى انه كان في معيشة معه المذكور فهل تكون هذه الشهادة باطلة على الوجه المسطور رسميا وان المدعى المذكور كان خادما لعمه ولا مال له (اجاب) إذا كان المال للعم خاصة والبناء له كذلك فمجرد اعانة ابن أخيه له في ذلك أو غيره لا يوجب مشاركتة فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده وله أموال خاصة به فاشترى أحدهما دارا لنفسه من ماله

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

سنة ذى القعدة

١٢٧٣

١٩

ذى الحجة

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٤

الخاص به واشترى قطعا من أرض أخرى بجوارها من أربابها وضمها لها وبنائها وسكنها مدة نحو خمس سنين ثم استبدلها بدار أخرى من أربابها وأعطاهاهم الدار المذ كورة بدل دارهم بموجب وثيقة بذلك ثم اختلط الاخوان المذ كوران في الزراعة وبنى الدار التي أخذها من المال المشترك بينهما والآن يريد الاخ مشاركة أخيه فيها متعللا بانها بنيت من المال المشترك فهل لا يجاب لذلك ويكون الحق فيها لمن بناها حيث كانت خاصة به وعليه ضمان نصيب أخيه مما صرفه من المال المشترك لأخيه المذ كور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ما بناء أحد الاخوين في داره الخاصة به من المال المشترك بينهما ان بناءه لنفسه بدون اذن شريكه في المال فالبناء له وعليه ضمان نصيب أخيه مما صرف في ذلك من المال المشترك وان بناءه لأخيه باذنه من ذلك كان مشتركا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن في معيشة وحدها كنسب أموالا من كسبه الخاص به واشترى منه عقارا وأطيانا وبها ثم وغير ذلك فهل يكون والحال هذه كسبه خاصا به وليس لأبيه ولا لورثته من بعده شيء (اجاب) اذا لم يكن الابن المذ كور معينا لأبيه في الاكتساب ولم يكن في عائلته بل كان منفردا عنه وحصل بكسبه الخاص به ما ذكر لنفسه لا يكون لأبيه ولا لورثته من بعده مشاركتة فيما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مع أخيه في معيشة واحدة واكتساب واحد ثم مات أحدهما عن أولاد قصر فوضع الاخ الحمى يده على تركة أخيه الميت من غير ضبط لها وبقيت أولاد الميت في عائلة الحمى ثم بعد سبع عشرة سنة بيع منزل من منازلهم مكتوب باسم الميت فادعى الاخ الحمى ان جميع ما تركه الميت أنا شريكه فيه لكوننا كنا في معيشة واحدة وان مالنا واحد ولا تمييز لاحدنا على الآخر في المال وأقام على ذلك بيينة وأخذ نصف ثمن المنزل المذ كور ثم بعد عشر سنين من ذلك أراد أولاد الميت قسمة المال المشترك وأخذ نصيب مورثهم منه فاعترف الاخ الحمى المذ كور بان المال الذي مات عنه أخوه و باق على الشركة عقارات ومواش ماتت بعد وفاته ودراهم دفعت في ديون عليهم ما وعترف انه لم يكن شيء غير ذلك وادعى وورثة الميت بانه أكثر من ذلك وان ما يبيد الحمى الآن ناشئ عن مال الشركة فانكر ذلك الاخ الحمى وادعى ان ما يبيده غير العقارات المذ كورة ناشئ من اكتسابه الخاص به بعد وفاة أخيه فهل والحال هذه يكون القول للحمى الذي هو الاخ وعلى ورثة الميت اثبات دعواهم بيينة حيث كان المدعى عليه ذا يدوهم حاضرون (اجاب) ما وقع فيه النزاع بين الاخ وأولاد أخيه فادعى الاخ انه خاص به وانه من كسبه الخاص به وادعى أولاد الاخ الاشتراك فيه بوجه شرعي فان كان الكل في معيشة واحدة وسعيهم واكتسابهم واحدا وكان ذلك بيد الجميع يكون على الشركة بين الجميع ما لم يثبت الاخ الحمى الاختصاص به وان كان لكل كسب خاص به والمنازع فيه بيد الاخ الحمى خاصة كان القول له

ذی الحجة

سنة

٧

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

محرم

٨

١٢٧٤

بجميعه انه ملكه خاصة وعلى اولاد أخيه اثبات دعواهم الاشتراك والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن اولاد وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم التركة حتى مات بعض الاولاد  
 عن اولاد نطلب اولاد الاولاد وقسمة التركة المذكورة بالفريضة الشرعية فهل يجابون  
 لذلك مع اعتراف الجميع بان تلك التركة ملك للميت الاول ولم تجز قسمة بينهم ولا  
 ما يقتضي خروج شيء منها عن ملك أحد من الورثة (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال  
 ما ذكر فيكون جميع ما تركه الميت الاول مما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته ونصيب  
 من مات من اولاده عن اولاد بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوة ثلاثة وأربعة بنى أخ مات أبوه ولم يكن لهم مال مخلف عن أبيهم وكذلك الاخوة  
 لم يكن لهم مال عن أصولهم صاروا مع بعضهم في عائلة واحدة وحصلوا مالا بكسبهم  
 وزراعتهم في أراض أخذوها بالاجارة وغيرها وكسبهم واحد ولم يكن لواحد من الجميع  
 كسب ولا مال متميز به عن الآخر وأرادوا العزلة من بعضهم فهل يقسم المال المتحصل  
 بكسبهم على عدد رؤسهم وليس لأحد أخذ شيء زائد عن الآخر بدون مخصص شرعي  
 (اجاب) اذا كان كل من الاخوة وابناء أخيه مستقلا بنفسه غير معين لغيره في الكسب  
 واشترك الجميع في التركة كسب والسعي ولم يكن لأحد منهم مال خاص به واجتمع بسعيهم  
 وكسبهم أموال تكون مشتركة بينهم على عدد رؤسهم وليس لأحد منهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه في تلك الاموال بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وكسب واحد حصلوا مالا بكسبهم وسعيهم سووية فاشتري  
 أحدهم عقارا أو أرض زراعة لنفسه وكتب حجج ذلك باسمه خاصة دون أخويه بغير  
 اذنهم ودفع ثمنه من المال المشترك وصاروا ضعايدة عليه مدة من السنين ثم مات بعد  
 ذلك عن ورثة فوضعت ورثته أيديهم على ذلك وصاروا يتصرفون فيه بأنواع التصرفات  
 الشرعية مدة من السنين فأراد أخوا الميت قسمة العقار المذكور على قدر رؤسهم  
 وتعلين بانه كان اشترى ذلك ودفع ثمنه من المال المشترك بغير اذنهم ما ويريدان أخذ  
 نصيبهما فيه فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ويكون جميع ما اشتراه الاخ لنفسه حال  
 حياته من المال المشترك بغير اذن أخويه لنفسه خاصة وعليه ضمان نصيبهما من الثمن  
 الذي دفعه في العقار والارض في تركته لاخويه المذكورين ويكون العقار المذكور  
 لورثة الميت خاصة دون أخوي الميت (اجاب) اذا اشترى أحد شركاء الملك عقارا لنفسه  
 خاصة ودفع ثمنه من المال المشترك بدون اذن شريكه يكون ما اشتراه خاصا به وعليه  
 ضمان نصيب شريكه مما دفعه في ثمن ذلك فيؤخذ من تركته اذا مات قبل أدائه حيث  
 لم تكن شركتهم مفاوضة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخ فقير في عائلته يأكل  
 ويكتسب ولا مال له ولا كسب غير انه يعاون أخاه تارة في بعض أشغاله أخذ الى النظام  
 وغاب فيه مدة سنين ثم رفض من عساكر النظام وادعى بعدم موت أخيه انه كان معاونا له



سنة

محرم

١٢٧٤

١٣

ربيع الاول

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

في أشغاله ويريد أخذ حصّة من عقارات أخيه الميت التي اشتراها بماله وكسبه الخاص به وكتبها في صلّة الشراء باسمه فقط فهل لا يجب لذلك ويكون ما تركه الميت لورثته خاصة ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) نعم لا يجب لذلك والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة ذكور وترك ما يورث عنه شرعا من دور وأشجار بارضها ومطاحونة فارادت الاخوة أخذ ما يخصهم من التركة بالفريضة الشرعية فادعى الاخ الكبير على اخوته الثلاثة انه اصطلح معهم على أن يأخذ النصف في التركة واخوته الثلاثة النصف وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت بذلك بخط نائب بلدهم وكتب في الورقة ستة أنفار يشهدون بذلك واحد الستة ميت وواحد منهم أعمى لا يكشف الطريق واثنان شهدا على أن الصلح لم يقع بين الاخوة ولم تكتب هذه الوثيقة بحضور تنال الاثنان الباقيان تابعا للشهود وله فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا تصح ولا عبرة بالوثيقة التي هي مقطوعة الثبوت وتقسّم التركة بين الاخوة الاربعة بالفريضة الشرعية ولا يختص أحدهم بشيء زائد عن الآخر (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من تركة أبيه بطريق الارث بدون اثبات مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والانثى وترك ما يورث عنه شرعا من جلة ما تركه داران فوضع الاولاد أيديهم على الدارين المذكورتين ثم مات أحد الاولاد المذكورين عن ورثة ولم يضعوا أيديهم على العقار المذكور فادعى ورثة الميت الثاني أن بعض العقار المذكور ملك لا يهم خاصة فانكر المذكور دعواهم ذلك فهل اذا لم يثبت أولاد لابن دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ويقسم العقار المذكور بين الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عند القسمة عن نصيبه بدون مخصص شرعي حيث كان العقار باسم الجد ولم يقسم بين أولاده (اجاب) يقسم العقار الموروث عن الميت الاول بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وليس لورثة أحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخص مورثهم من ذلك بدون اثبات مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين أحدهما بالغ والثاني قاصر ولم يترك الميت شيئا لأطينا ولا غيره فجاز الولد البالغ جانب أطيان أعطاهما الحاكم وصار يرزعهما نحو عشرين سنة بعد أبيه وجد دمواشي وأخوه الصغير في معيشته يعاونه في الزراعة بالمؤنة والكسوة والآلآن بلغ الولد الصغير ويريد مقاسمة أخيه في الأطيان والمواشي فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يجب الاخ الصغير لذلك وليس له مقاسمة أخيه الكبير في تلك الأطيان والمواشي (اجاب) اذا كان الصغير في عيال الاخ الكبير ومعينا له في الزرع لا يكون له مشاركة أخيه فيما هو خاص به من الارض والمواشي بمجرد كونه معينا له في الزراعة وقد صرحوا بأن الصغير اذا استخدمه اقر باؤه فان كان ما يعطونه من النفقة والكسوة أقل من أجر المثل يكمل له أجر المثل والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش ونخل وأشجار فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهم قبل القسمة عن ابن وعن بنتين متزوجتين فاستمر الابن مع عميه في المعيشة وحازوا أموالا من عقار ونخل ومواش وغير ذلك من كسبهم وسعيهم الخاص بهم في حال انفرادهم عن البنيتين المذكورتين زيادة عما تركه الميت الاول والثاني وعند القسمة تريد البنات أن أخذ حصة فيه فهل والحال هذه لا تجابان لذلك حيث لم يكن من غناء التركة الاولى والثانية وكان عميزا وحده ولا حق لهما الا فيما تركه أبوهما فقط اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابان لذلك اذا كان الواقع كذلك والله تعالى علم (سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء بانقاضها بغير اذن الشركاء منفقاً على العمارة من ماله وبعد انتهاء العمارة أجرها الباني المذکور كذلك مدتين معلومتين باجر معلوم وبقيت أجرة حصة الشركاء بذمتهم حتى مات عن ورثة فهل يكون البناء مشترا كالأول ورجوع لورثة الباني بما لا قيمة له اذا هدم وللشركاء طلب أجرة حصةهم مدة التاجر من التركة (اجاب) صرح علماؤنا بان الشريك اذا بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على العملة وفيما لا قيمة له بعد النقص وان بناءه من النقص المشترك ومن ماله فإليه ملك له يتقضى والمشارك على حكم الشركة وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه والبيينة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويدو الحال هذه ولو أجر أحد الشركاء بدون اذن الباقي وأخذ الاجر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدروا لا يتصدق اتمكن الخبث في حق نصيب شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك أو أمان نصيبه فيطيب له وهذا في غير وقف وعقار يثمن ومعد للاستغلال فلو كان في أحدهما فعليه رد نصيب شركائه من الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين رجلين في أرض كل منهما نصفها وكل منهما يستعمل وجهها بالادارة على أرضه منذ خمس عشرة سنة وزيادته من غير منازعة كل منهما الا آخره والآن يريد أحد الشريكين منع الآخر من حقه منكر أو جاحد له بسبب انه ذو قوة فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من حقه بدون وجه شرعي ولا عسيرة بانسكاره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان المالك في الساقية المذكورة ثابتا للرجلين المذكورين بالسوية بينهما ووضع اليد من كل منهما على نصفها محققا لا يكون لأحدهما منع الآخر عن نصيبه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن بنين قصر وترك ما يورث عنه من عقار ومواش واستمر الاولاد مع أخيهما الكبير في معيشة واحدة وهما سكت المواشي التي تركها الاب بالموت وصار الاخ الكبير يستدين من الناس ويربي اخوته ويقرض حبوا ويرزق ويحدد من موجود زرعه بهائم وغيرهما من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراده في زمن صغرهم ولم يكن لاختوته في

٢٥ ١٢٧٤

ربيع الثاني

٧ ١٢٧٤

٢٠ ١٢٧٤

ذلك شيء والآن أرادوا القسمة من أخيهما الكبير بعد بلوغهم فهل يقسم جميع ما تركه  
 الأب بين ورثته بالقرينة الشرعية دون ما أحدثه الأخ الكبير من كسبه وسعيه  
 الخاص به مما اقترضه وتداينه بنفسه حيث لم يكن فيه شيء من مال الأب وكان مميزا وحده  
 إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منقطع  
 لا كسب له وله ولد بالغ خرج الأب معه من بلده إلى بلدة أخرى وأقام بها وأخذ الولد في  
 الاكتساب تلك الجهة وحاز ما والا بهما من كسبه الخاص به فهل يكون ما حصله الولد  
 المذکور من كسبه الخاص به له خاصة وليس لوالده فيه شيء إذا تحقق ما ذكر بالوجه  
 الشرعي (أجاب) إذا لم يكن الولد المذکور في عيال أبيه ولا معين له في الكسب بل الأب  
 في عيال ابنه ولا كسب للأب أصلا والكسب للابن خاصة لنفسه يكون جميع ما تحصل  
 بكسب الابن على الوجه المذکور له خاصة لشيء فيه لا يبيعه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك قطعة أرض خالية من البناء بناها لنفسه دارا وصرف عليها من ماله الخاص  
 به في ثمن أخشاب وطوب وجر وغير ذلك من آلات البناء وسكن فيها مدة من الزمان مع  
 زوجته والحال أن زوجته كانت تساعد في أشغال البناء بيدها من غير استئجار وهي  
 بعصته وهي متبرعة بذلك ثم بعد ذلك وقع شقاق بينها وبين زوجها فطلقها وخرجت  
 من عسده والآن تدعى على زوجها أن لها نصف المكان المذکور متعلقة بأنها كانت  
 تساعد في الأشغال بمقتضى اشتغالها بيدها فهل إذا لم تثبت دعواها النصف بوجه شرعي  
 لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذکور وتمنع من معارضته (أجاب) مجرد اعانة الزوجة  
 لزوجها في بناء داره التي بناها لنفسه من ماله الخاص به لا يوجب تملكها نصفها بدون  
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة تلقوا تركة أبيهم وصاروا في معيشة  
 واحدة وفوض بعضهم لبعض في المال والزرع والبيع والشراء وأخذوا  
 جميعا في الأعمال وصاروا يزعمون أراضى مشتركة بينهم ويخون التركة ويبيع بعضهم  
 ويشتري لغيرهم بطريق وكالتة عن الباقي حتى زاد بسبب ذلك تحت أيديهم جبوب  
 ومواسون وقد فهل إذا أرادوا القسمة لا يكون لأحدهم الاختصاص بشيء زائد عن  
 نصيبه من ذلك بدون محض شرعي وإذا تعلل أحدهم وهو يريد أخذ شيء زائد عن باقي  
 أخوته من المال المشترك بينهم على هذا الوجه لما يدعيه من أنه يستحق أكثر من باقيهم  
 لكونه أكبر منهم سنا أو كونه شيخا بل لا يوجب مجرد تعلله بذلك اختصاصه بشيء زائد  
 عما يخصه حيث كان المتحصل المذکور بسمى الجميع وكسبهم ولم يكن الأخ المذکور  
 صاحب أصل للمال وباقي الأخوة في عائلة معينين له بل الجميع في معيشة واحدة  
 وأصل المال مشترك بينهم بالسوية والعمل من الجميع والتصرف بالبيع والشراء من  
 البعض للجميع بتفويض الباقي له (أجاب) نعم ليس لأحد الأخوة المذکورين والحال  
 ما ذكر بالسؤال الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي ولا عبرة

١٢٧٤

٢٨

جادی الاولى

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٩

بمجرد التعلل المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مات عنه شخص وآل لورثته فسافر بعض الورثة من تلك البلدة التي فيها العقار الى جهة بعيدة تبلغ زيادة عن مسافة القصر وباقي الورثة قاطنون في ذلك العقار مدة تبلغ نحو السنتين سنة ولم يسألهم ذلك الوارث الغائب في أجرة ولا في قسمة وذلك بعد المسافة بينه وبين تلك البلدة والكون القاطنين هم أقارب له فبعد تلك المدة أراد ان يبيع نصيبه في ذلك العقار فتعرضوا له ويريدون منعه بدعواهم أنهم واضعو اليد وان حقه سقط بعدم اقامته معهم فهل لا يجابون لذلك والمستحق يكون حقه باقيا وله بيع نصيبه كيف شاء ولا معارض له وهل لو ادعى القاطنون أنهم عمروا فيه بغير اذن من الشريك الغائب يكون ذلك نافذا على الشريك الغائب ههنا عنه ولا يجبر على ذلك ولا حق لهم عنده بالوجه الشرعى (اجاب) الحق لا يسقط بتقادم الزمان فاذا كان واضعو اليد معترفين بحق الغائب المذکور عن موردتهم لا يكون لهم منعه من التصرف في نصيبه من العقار المذکور بالبيع او غيره من التصرفات الجائرة لئلا لا وأما عدم اقامته معهم في البلد ومجرد وضع ايديهم فلا يوجب سقوط حقه من ذلك وأما ما عمره بعض الشركاء في العقار المشترك من ماله لنفسه فهو مملوك له فاذا طالبت القسمة يقسم فان وقعت العارفة في ملك الباقي فيها والا هدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يستدان منفعة أرض زراعية أميرية بطريق الاسقاط الشرعى من مستحقها الكل واحد منهما ما النصف فيها شائعا وهما واضعان ايديهما على ذلك ويتصرفان فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين ثم غاب أحدهما الى جهة فوق مسافة القصر مدة ثلاث سنين ثم رجع من غيبته المذکور بعد مضي تلك المدة الى بلده فاراد شريكه ان يلزمه بجميع ما يخص شريكه الغائب المذکور فيما صرفه في تصليح الارض المذكورة والبناء فيها والحال ان الشريك الغائب المذکور لم يأذن له في صرف ذلك ولم يكن وكلا عنه في ذلك فهل والحال هذه لا يجاب الشريك المحاضر لذلك حيث لم يأذن له الشريك الغائب وقت غيبته بتصليح الارض ولا بالبناء فيها (اجاب) اذا لم يكن الصرف على تصليح تلك الارض والبناء فيها باذن الشريك لا يلزم بنصف ما صرف على ذلك ويكون الشريك المنفق متبرعا بما صرفه على تصليح الارض والبناء مملوك لبانيه اذا بناءه من ماله الخاص به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أخته شقيقته يملكان دار او مواشي وغير ذلك مما يورث عن أبيهما فتزوجت الاخت المذكورة قبل القسمة وبقي ما خصها بيدها الاخ المذکور وكذا ما خصها من مصاغ أمها ثم بعد مدة مات الاخ عن ورثة فطلبت العمة حقها من ميراث ابويها فنفعتها أولاد الاخ من الدار وغيرها متعللين بان الدار بناها والدهم والحال انه بناها بانقضاءها باذنها وان المصاغ الموجود مصاغ أمهم فهل اذا ثبت ان الاخت أذنت الاخ في بناء الدار المشتركة يكون لها أخذ نصيبها فيها ودفع ما خصها في المصروف ويكون لها

١٢٧٤

٨

١٢٧٥

١٥



١٢٧٤

٢١

لها أخذ ما خصها من المصاغ بعد ثبوته حيث كان موجودا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا بنى أحد الشرىكين فى العقار المشترك بالاتقاض المشتركة فان بناه باذن شرىكه رجح عليه بحصته من النفقة وان بناه بلا اذنه فهو متبرع بما أنفقته على العمارة وما يتحقق بالوجه الشرعى انه مشترك بين الاخ وأخته ~~بكون~~ للاخت المذكورة أخذ نصيبها فيه من وريثة أخيها المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل انفرد عن أبيه فى معيشة وحده مدة من السنين ولم يأخذ من مال أبيه شيئا وحاز اموالا بسعيه واكتسب له حال انفراد واستأجر بستانا من ناظره مساهمة لمعاشه بموجب وثيقة بيده افتقر أبوه وكبر سنه وصار لا يملك شيئا فضمه لنفسه وأدخله فى عائلته مع زوجته شفقة عليهما والآن يريد الاب أخذ مال الابن وأخذ البستان المذكور من يده متعللا بان الابن وما فى يده ملك لا يسهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويكون جميع ما اكتسبه الابن المذكور حال انفراده خاصا به ولا عبرة بتعلله

١٢٧٤

٢١

ويمنع الاب من منازعة ابنه فى ماله بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب الاب لذلك اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرى فاستمر الابنان فى معيشة واحدة مدة من السنين من غير قسمة حتى مات احدهما عن وريثة ذكور بلغ فاستمر وامنهم فى المعيشة الى الآن فزادت التركة وغت بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم واحدة والآن طلبوا العزلة فهل يقسم جميع ما كان بايديهم وما كان مشتركا بينهم وبين العم مناصفة ويكون لاولاد الاخ أخذ ما يخص اباهم ان لو كان حيا حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده واذا جرى صلح بين العم واولاد الاخ فى قسمة الاطيان وترك كل منهم جزأ لا آخر باختياره لا يجرى ذلك الصلح فى باقى العتار والمواشى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) تقسم تركة الميت الاول ونحوها المتحصل

١٢٧٤

٤

بكسب الجميع بين العم واولاد أخيه مناصفة وليس لاحد الفرقة يمين الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه من ذلك بدون محض شرعى وصدر الصلح فى الاطيان المذكور على الوجه المذكور خاصة لا يوجب جريانه فى غيرها والله تعالى اعلم (سئل) فى شرىكين شركة عنان احدهما واضع يده على مال الشركة وصار يعمل فيه باذن شرىكه فطلب الشريك بعض دراهم من الشريك المتصرف فدفعه له من اصل ما يخصه من مال الشركة ثم بعد ذلك مات الشريك عن وريثة وبقي بعض المال الباقي تحت يد شرىكه فطلبت الورثة ما يخص مورثهم قبل موته فهل والحال هذه يقبل قول الشريك فيما دفعه لشرىكه من مال الشركة بيمينه ولا عبرة بانكار الورثة ذلك (اجاب) الشريك امين فى المال فيقبل قوله بيمينه فى مقدار الربح والخسران والضيايع والدفع لشرىكه

١٢٧٤

٤

ولو ادعاه بعد موته كما في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن عتانا على قدر معلوم من الدراهم اشترياه بر او استلمه أحدهما باذن الآخر ليبيعه وشرط الرجوع والخسران بينهما بقدر ما سلك منهما فباع المستلم ودفع لشر يكتن مقدار معلوم من الدراهم من أصل مال الشركة ليحاسبه به اذا تم فاسخا الشركة ثم جدد الشر يكتن ما أخذه من شر يكتن من المال المذكور فهل والحال هذه يقبل قول الشر يكتن الدافع لشر يكتن بمينه فيما دفعه له (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبايديهم اموال مشتركة يديهم بالميراث عن ابيهم من عقار ومواش واطيان زراعة وغير ذلك ولا كبرهم مال خاص به ومميز وحده من نخيل وطين زراعة وغير ذلك لآل اليه عن زوجته وغيرها والآن تريد الاخوة عند القسمة ادخال ما هو خاص بالآخ في المشترك وقسمته مع تركه الاب تعالين بالحظا معه فهل اذا ثبت اختصاص الآخ بشيء معلوم عن زوجته وغيرها لا يجابون لذلك ويوعون من منازعته فيها ولا عبرة بتعاليم المذكور ويقسم ما كان مشتركاً بينهم بالسوية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس لباقي الاخوة مشاركة اخيهم فيما ثبت اختصاصه به والحال هذه بدون وجه شرعي ومجرد اختلاطهم معه في المعيشة لا يوجب مشاركته فيما هو خاص به ويقسم المال المشترك بينهم القابل للقسمة بالسوية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر ووراثات وترك ما بورت عنه شرعا وانحصرت التركة وصارت معلومة وضبطت وحفظت من غير قسمة لسكون احد الورثة كان غائبا واكتسب الورثة الحاضرون بسعيهم كسبا بميزان التركة لم يكن من غائبا وذلك الاكتساب المذكور في مدة غيبة احد الورثة المذكور فهل اذا حضر احد الورثة الغائب المذكور يكون له اخذ ما يخصه من تركته مورثة وليس له مشاركة الورثة فيما اكتسبوه لانفسهم في غيبته واذا اخذ احد الورثة شيئا من التركة قبل القسمة بدون تبرع من باقي الورثة يحسب من نصيبه (اجاب) ليس لاحد الورثة الغائب مشاركة باقيهم فيما اكتسبوه بسعيهم الخاص بهم والحال ما ذكر وما استولى عليه أحد منهم من التركة قبل القسمة يكون لباقيهم مشاركة فيه واخذ نصيبهم منه ان كان قائما وتضمنه انصباءهم من ذلك ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وامرأة حصل خلل في حائطها فطلب الشر يكتن نقض الحائط واعادتها كما كانت فاذا نته الشركة بالبناء وقالت له أعطيك في نظير ما يخصني من الكلفة ثلاثة قراريط وثلاثة أنجاس قيراط من نصبي في الدار فبني الشر يكتن على زعم انها تبنيه ثلاثة قراريط وثلاثة أنجاس قيراط فامتنعت الشر يكتن من بيعها له ذلك وتريد أن تدفع ما يخصها في مصرف البناء المذكور فهل تجاب لذلك وليس له الا اخذ ما يخصها في مصرف فقط وهل اذا كان الشر يكتن أجرة الدار لرجل أجنبي مدة معلومة باجرة معلومة واستهلكها في مصالح نفسه يكون للشر يكتن محاسبته على ما يخصها

١٢٧٤

١١

شعبان

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

٧

من الاجرة (أجاب) لا تجبر الشريكة على بيع تلك المحصة لشريكها في نظير ما عليها من مؤنة العمارة والمحال ما ذكر ويجب عليها دفع ما يخصها مما صرف في عمارة المحاطة المشتركة باذنها للشريك وإذا كانت الاجارة من الشريك باذنها يكون لها محاسبته على نصيبها والا فلا ما لم تكن الدار معدة للاستغلال فيلزم بدفع ذلك اليها على اختيار المنة الآخرين والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين أخذوا في الاكتساب والاخذ والعطاء مع الناس بالبيع والشراء بالقراض والتجارة حتى تحصل بكسبهما أموال وعقار ومشتريكة بينهما سوية واستمر مع بعضهما في معيشة واحدة وكسب واحد إلى ان مات أحدهما عن زوجته وبنته وعن أخيه المذكور ثم مات الاخ الثاني عن زوجته وثلاث بنات فهل يقسم المال الخاص بهما المتحصل بكسبهما بعد الاشتراك بعدموت كل منهما على وراثته وماذا يخص كل وارث (أجاب) يقسم نصيب كل من الاخوين المذكورين من المال المشترك بينهما على وراثته بالفريضة الشرعية فنصيب الميت الاول يكون لزوجته فيه الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك ولأخيه الباقي تعصيا ان كان شقيقا أو لاب والابا كان الباقي للبنت ردا ونصيب الميت الثاني وما أصابه من أخيه ان كان وارثا له لزوجته منه الثمن فرضا ولبنته الباقي فرضا وراحيث لا وارث لها سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه حانوت فهدمها أحد الورثة المذكورين وهي سليمة وبنائها لنفسه من ماله والآل يريدها أن يملك الحانوت المذكور بذكره بذلك البناء فهل لا يجب لذلك حيث لم تقبل الحانوت المذكورة قسمة الافراز وكان البناء المذكور بدون اذن باقي الشركاء (أجاب) بناء أحد الشركاء في الحانوت المشتركة وهي غير قابلة للقسمة من ماله بانقاضه المملوكة له لا بالانقاض المشترك بدون اذن باقيهم لا يوجب تملك الباقي انصاء باقي الشركاء منه ثم انه قد وقع اضطراب في بناء أحد الشركاء مما لا يقبل القسمة بدون اذن باقيهم وبدون اذن القاضي فنقل في الخيرية انه لا يكون متطوعا بل يكون له الرجوع وحر في رد المختار انه لا يرجع بشئ الا اذا بنى باذن باقيهم أو باذن القاضي لانه ليس مضطر للعمارة بحسب شركائه على البناء معه فله ان يرفعهم الى القاضي ليغيرهم على البناء معه فاذا امتنعوا رعتنا أو عجزا يأمره القاضي بالبناء ثم يرجع بما أنفق على انصائهم وهذا فيما لو بناء على الشركة أما لو بناه لنفسه بانقاضه خاصة فالبناء له وهو كغاصب لنصيب الشركاء في الارض الا أنه حيث هدم بناء الحانوت السليم الاول المشترك فعليه ضمان انصاء شركائه منه فاذا بناه مثل البناء الاول أو أجود منه يبرأ بذلك من الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد ذكور أيتام لهم عم ضمه لعياله حتى بلغوا رشدهم وصار ينفق عليهم ويعملون معه في شؤنه ومصالحه ويرعون معه في أرضه من بذره لنفسه بدون شركة لهم معه وبدون اجارته لهم أيضا ثم الآن يريدون مقاسمة عمهم فيما هو

رمضان سنة

٢٦ ١٢٧٤

٢٦ ١٢٧٤

شوال

٧ ١٢٧٤

٧ ١٢٧٤

يبد من زرعه وهو ماشيه وغير ذلك من المملوك له والخاص به متعاليين بانهم كانوا معه في  
 معيشته واقاموا بينة قالت في شهادتها انهم كانوا في عائلة معهم وعشرته فقط من غير زيادة  
 على ذلك فهل لا يجابون لذلك ولا تنفذ هذه الشهادة ملكا لهم في شئ مما هو تحت يد عنهم  
 المذ كور حيث الحال ماذ كر بل من ادعى شيئا معلوما وبرهن عليه يقضى له به (اجاب)  
 اذا كان اولاد الاخ المذ كورون في عيال عنهم ومعينين له في الكسب وامرهم في جميع  
 ما يفعلونه اليه فالمال كله له وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه  
 واشترى كوا في الاعمال فهو بينهم سوية والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة  
 واحدة مات احدهما عن اولاد ولم يترك الاشياء قليلا لا يفي بدينه الخاص به فصار الاخ  
 يبيع ويشترى ويتجر مع اناس اجانب بمال اقترضه حتى سد الدين تبرعاً منه وحاز اشياء  
 من كسبه وسعيه الخاص به من عقار وغيره ولم يكن لا اولاد الاخ دخل فيه أصلاً  
 والاآن يريدون التسمية مع عنهم في ما هو خاص به فهل يقسم جميع ما كان مشتركاً بينه  
 وبينهم دون ما احدثه من كسبه وسعيه الخاص به فانه يختص به وحده اذا ثبت ماذ كر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لا اولاد الاخ المذ كورين وقاسمة عنهم في ماله الخاص به  
 بدون وجه شرعي ويقسم المشترك بينهم على حسب انصباثهم والحال ماذ كر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك امتعة من دار ومواس واطيان زراعية وأميرية وله اولاد  
 ذكور معه في معيشة واحدة معينين له والاآن يريد احدهم الاختصاص بنصف  
 متاع ابيه بالجبر عليه فهل لاحق للابن في مال ابيه مادام حيا حيث كان معه في المعيشة  
 ومعيناً له واذا اراد الابن ان يخص زوجته بشئ من متاع ابيه بغير اذنه ورضاه لا يجاب  
 لذلك حيث لم يكن للابن مال خاص به ولا يميز وحده (اجاب) نعم لاحق للابن في مال  
 ابيه مادام الاب حيا بدون وجه شرعي وليس له ان يخص زوجته بشئ من مال ابيه بدون  
 رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين من اهل الفلاحة والزراعة مات  
 والدهما فاستمر امع بعضهما في عمل الحراثة والزراعة وهما مقيمان بمنزل واحد ومعيشة  
 واحدة حتى جدد امان عملهما عقارات واطيان زراعية ومواشي وغير ذلك ثم مات  
 احدهما عن اولاد ذكور بالغين فاستمر وامع عنهم في المعيشة والعمل حتى غم المال وكثر  
 فهل جميع المتحصل من ذلك العمل يقسم بين العم واولاد أخيه مناصفة وليس للعم  
 الاختصاص بشئ من الامتعة على حدة دون اولاد أخيه واذا قلتم بذلك واشترى العم  
 بعض عقارات ودفع ثمنها من مال الخلطة المشتركة الذي تحت ايديهم وكتب حججها باسمه  
 خاصة من غير اذنهم والحال ان صناعتهم واحدة تجرى فيها القسمة كباقي التركة او  
 يختص بها العم ويضج لهم نصف اثمناتها اذا ثبت ماذ كر (اجاب) مات جدد بكسب  
 الاخوين وعملهما سوية وكذا ما تحصل بعل احدهما مع اولاد الاخر وسعيهم على  
 سبيل الاشتراك لا على ان احدهم مستقل وغير معين له في ذلك يكون مشتركين



ذی القعدة

سنة

الحی واولاد المیتة واصفة واذا اشترى الم عقار لنفسه ودفع ثمنه من المال المشترك  
 بينهم يكون له خاصة وعليه ضمان أن تصبأ باقي الشركاء من الثمن المدفوع من المال  
 المشترك والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين بمالهما شركة صحيحة في تجارة  
 والربح بينهما على قدر المالين وأذن أحدهما لشریکه بالتجارة والسفر بمال التجارة في  
 البر والبحر وان يعمل فيه بنفسه وبمأذونه ثم بعد ذلك بمدة أرسل العامل مأذونه للتجارة  
 بالمال ففرق في البحر مع المال بدون تفريط وبدون تهد في ذلك فهل والحال هذه يكون  
 ما تلف من المال عليهما سوية ولا يضمن أحدهما نصيب شریکه (اجاب) نعم لا ضمان  
 عليه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من  
 نحو سبع وثلاثين سنة عن ثلاثة بنين وبنيتين وأحد البنين منقر في معيشة وحده خارج  
 العائلة قبل موت أبيه بمدة تزيد على خمس عشرة سنة وكل من البنيتين مع زوجها بمنزله  
 وترك المورث للورثة المذکورين ما يورث عنه شرعا من عقار وأمتعة ومواش ونخيل  
 فاستمر جميع المتروك في يدا بني المورث المجتمعين مع بعضهم في المعيشة ولم يعارضهما  
 فيه أحد من الاخ والأختين المذکورين وصارا يتصرفان في المتروك بعلمهما ويستغلانه  
 دون غيرهما وكان تحت النخيل الذي تركه الوالد شتل فاخذ منه وغرس في الأرض ثم  
 مات أحد الاخوين المجتمعين مع بعضهم قبل القسمة في المتروك عن ابن ومات أخوه  
 المنقر بالمعيشة وحده عن ثلاثة بنين بعد موت أخيه فهل والحال هذه اذا أراد أبناء  
 الاخوين مقاسمة عمهم فيما تركه الجد يسوغ لهم ذلك ويقضى لهم به (اجاب) ما يتحقق  
 بالوجه الشرعي انه مخلف عن الجد المیتة عن أولاده المذکورين يكون لأولاد ابنيه  
 الميتين بعده عن أولادهما المذکورين الاستيلاء على ما يخص أبويهم من ذلك بطريق  
 الارث الشرعي كل فريق بقدر ما يخص مورثه مما يورث شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين حفرا ساقية وبنياها سوية لكل منهما النصف فيها على الشيوخ  
 وصارا يتصرفان فيها بانواع التصرفات الشرعية - مدة تزيد على سبع عشرة سنة والآن  
 اراد أحد الشريكين منع شریکه من الانتفاع بالساقية المذکورة باغراض شيخ البلد  
 متعللا بأنه لم يكن له أثر في بلده فهل لا يجب الشريك لذلك وينتفع كل من الشريكين  
 المذکورين بالساقية المذکورة حيث كان ملك كل منهما في الساقية المذکورة ثابتا  
 بالمينة الشرعية وليس للشريك المذکور معارضة شریکه في ذلك بدون وجه شرعي  
 (اجاب) ليس لأحد الشريكين منع الآخر من استحقاقه في الساقية المذکورة حيث  
 كان ملكه أنصبيه فيها محققا شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات عن زوجته وعن خمسة بنين وبنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وغير  
 ذلك مما يورث فانقر أحد البنين قبل قسمة ما تركه الاب وغاب في جهة بعيدة وحاز فيها  
 أموالا من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراد عن أخوته وعند القسمة تريد أخوته

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٧

سنة ١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

مشاركته فيما اكتسبه حال انفراده فهل لا يجابون لذلك شرعاً بل يختص الابن المذكور بجميع ما اكتسبه حال انفراده حيث لم يأخذ من مال أبيه شيئاً ويكون له أخذ ما يخصه من تركه أبيه بالقرينة الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس لباقي الورثة مشاركة الابن المذكور فيما اكتسبه حال انفراده لنفسه خاصة والحال ما ذكر بدون وجه يوجب الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين انفرد عن أبيه أحدهم في معيشة وحده ولم يأخذ من مال أبيه شيئاً وحاز أموالاً من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراده وحده ثم طلب أحد البنين أن يكون مع أخيه معيناً له فشرط رب الأموال عليه أن يكون مثل شخص أجنبي يأكل ويشرب ويكتسى ولا حق له في ماله بحضرة بيعة شرعية وصار معينا لأخيه مدة ثم مات والدهما عنهما وعن الابن الثالث وترك ما يورث عنه شرعاً والآب يريد الأخ المعين لأخيه مقاسمته في ماله الخاص به فهل لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ويمنع من منازعة أخيه في ماله الخاص به ويقسم جميع ما تركه الآب المذكور بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب الأخ المعين لذلك إذا كان الأمر كذلك بدون وجه شرعي وتقسم تركه الآب بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انفزل عن أبيه وصار في معيشة وحده بسعيه وكسبه مدة من السنين ثم صار أبوه فقيراً عاجزاً عن الكسب فأخذه الابن المذكور وضمه إلى عائلته وصار يأكل ويشرب من عند ابنه ولم يكن له كسب مع ابنه والآب أراد الآب العزلة من ابنه وأن يأخذ نصف جميع ما يبيد ابنه المذكور من مواش وأمتعة وغير ذلك متعللاً بأنه في معيشة مع ابنه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون جميع ما اكتسبه الابن له خاصة حيث كان أبوه لم يكن له كسب مع ابنه بل يأكل ويشرب في عائلة ابنه المذكور ولا مال له ولا سعي حال انضمامه إلى ابنه المذكور (أجاب) حيث كان الكسب المذكور خاصاً بالابن ونشأ من سعيه حال استقلاله ولم يكن في عائلة أبيه بل صار الأمر على العكس ولم يكن معينا للآب كما هو صريح السؤال لا يكون لأبيه مقاسمته في شيء مما حصله الابن لنفسه على هذا الوجه بدون طريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده وله مواش وعقار وأراض وزروع وغير ذلك وقدمت أبوه عنه وعن ورثة سواء وعليه ديون مستغرقة لتركته فأخذت التركة في الديون بعد ثبوتها لدى نائب الشرع وبقيت الورثة لأشياء لهم فأخذ هذا الرجل أماله صبيحاً وضمه لعياله في معيشته ورباه ولا مال له ولا كسب ولما كبر صار من جملة عمال أخيه في الزراعة وكلما اكتسب هو شيئاً حازه لنفسه خاصة ولم يضمه لمال أخيه ومضت مدة من السنين على ذلك والآب يريد هذا الذي كان صغيراً أن يقاسم أخاه في جميع ما يملكه بسبب أنه يعمل مع عماله في الزراعة فهل والحال هذه لا يكون له في ملك أخيه شيء سواء الموجود قبل انضمامه والذي حدث بعده

(أجاب)

(اجاب) اذا كان الاخ الكبير مستقلا بنفسه وبيده أموال سابقة وليس للاخ الصغير مال بل صار في عائلة أخيه ومن جملة عياله وأعانه في عمل الزراعة مع عماله يكون جميع ما تحصل من كسب الاخ الكبير الخاص به وكذا ما تحصل باعانة أخيه الصغير له فيه من الاموال خاصا بالاخ الكبير لا يشاركه فيه الاخ الصغير انما يجب على الكبير اذا استعمل بعض أقاربه الصغار في أعمال نفسه الخاصة به أجر مثله يحسب منه مؤنته وكسوته ان كان أنفق عليه كما انه لا مشاركة للاخ الكبير مع أخيه الصغير فيما حصله الصغير بكسبه لنفسه الخاص به الذي لم يكن معينا فيه لأخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن اخوته وأولاده في معيشة وحده وأقام بالمحروسة واشتغل بالتجارة وحاز أموالا بسعيه وكسبه الخاص به من عقار وغيره واشترى أطيانا وسواقي ودوارا وهو مقيم بالمحروسة بموجب حجج شرعية بيده ثم ذهب الى البلد وضم اخوته وأولاده في معيشة شفقة عليهم من جملة عياله وصاروا يعاونونه في زراعة أرضه مدة والآن يريدون مقاسمته في ماله متعطلين بان الآباء كانوا في معيشة واحدة والحال انهم ما تواولم يتركوا شيئا سوى دار وطن استولى عليهما الاخوة وأولادهم لانفسهم هذه انفرد الشخص المذكور وحده فهل اذا أراد الاخوة وأولادهم مشاركته فيما اشتراه وحازته حال انفرده لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا حق لهم في جميع ما اشتراه لنفسه من ماله الخاص به اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين في معيشة واحدة وبايديهما أموال مشتركة بينهما حازاها من كسبهما أو سعيهما معا بالسوية بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة مات الا تصرف منهما عن ابن فاستمر الابن المذكور ومع عمه في المعيشة بدون قسمة والآن يريد الانفرد من عمه وأخذ ما يخص أباه من المال المشترك فهل يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر لا سيما مع اقرار العم بحضرة بينة شرعية بان ما في يده من الاموال مشترك بينه وبين أخيه الذي مات ولم يكن لاحد منهما مال خاص به ولا يميز وحده اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة ولا حدهم ابنا بالغان معينان لهم في المعاش أرادوا الدهما أن يبنى لهما مكانا خاصا بهما ويكون ذلك ببلن من أصل المال المشترك فامتنع أخوهم عما أراداه والدهما فصل للابنين بعض تغير من عيهمما وذهبا الى بلدة ثانية لاجائهما وأخبراهم بما حصل من عيهمما فأعطوهما بعضا من الدراهم والغلال وأنفارا يستعينان بها في مثل ما أراداه لهما والدهما ثم شرعا في ذلك وأخذوا قطعة أرض خربة خارجة عن ملك العائلة وبنيافيهما دارا لنفسهما خاصة بهما ثم الآن أراد العمان ادخالهما في أصل المال المشترك بينهم فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ويكون ما بناه الابنان على هذا الوجه لهما خاصة

ربيع الاول  
سنة ١٢٧٥

ربيع الثاني  
١٠

رجب  
١٢

١٢٧٥

رمضان  
١٣

١٢٧٥

(اجاب) اذا بنى الابن المذكور ان الارض الخارجة عن ملك العائلة لنفسهما خاصة  
لا على سبيل الاعانة لمن هما في عائلة من المال المملوك لهما خاصة من قبل اجدادهما  
لا يكون لعميهما ادخال تلك الدار في ملك العائلة وجعلها مشتركة بينهما اعني العامين  
وبين أبيهما بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل  
القسمه لرجل فيه حاضر ثلاثة ارباعه ولا مرآة فيه غائبة الربع انه سدم البيت المذكور  
بنفسه وقام الشريك المحاضر بممارته وبنائه بانقاض وأخشاب وغيره من ماله فهل  
اذا حضرت الشريكة الغائبة صاحبة الربع يكون لشريكها الرجوع عليها بما صرفه عما  
يخص نصيبها او بقيمة البناء مما يخص نصيبها (اجاب) الذي حرره في رد المختار أن عمارة  
احد الشريكين ما لا يقبل القسمه كالرعي بلا اذن شريكه لا توجب رجوع الممر على  
شريكه الا اذا كانت العمارة باذن القاضي عند امتناع الشريك اذا الممر غير مضطر الى  
العمارة لجبر شريكه في هذه الحالة عليها فاذا أمره القاضي بالعمارة مع شريكه فامتنع تعنتا  
أو عجزا يامر القاضي غير الاتي بالعمارة فيرجع على شريكه بنصيبه من النفقة  
حينئذ لو جرد الاضطرار ومنه يعلم عدم رجوع الشريك الممر المذكور على ما حرره المزبور  
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه وعن ابنته وترك  
ما يورث عنه شرعا وانحصرت تركته وهي معلومة من غير قسمه ثم بعد مضي سبع عشرة  
سنة أرادت الزوجة والبنات أخذ ما يخصهم من التركة المذكورة بالقرينة الشرعية  
فهل والحال هذه تجابان لذلك وليس لهما مطالبة الابن المذكور فيما جرده واحده  
بكسبه وسعيه لنفسه خاصة حيث لم يكن من غناء التركة ولا من تعلقاتها (اجاب) الذي  
يقسم بين الورثة هو ماتر كه الميت مما يورث عنه شرعا وكذا غناء ذلك وما جرده أحد الورثة  
لنفسه من كسبه وسعيه الخاص به فهو مملوك له خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في بني عم  
في عائلة واحدة وكسبهم واحد ولهم أرض زراعية عن مورثيهم ضموا اليها قطعة أرض  
زراعية أخرى ودفنوا عوضها دراهم معلومة لاربابها بطريق الاسقاط بواسطة كبيرهم  
المتصرف عنهم بامرهم من المال المشترك لتكون لهم جميعا وحفر وافهم اساقية وغرسوا  
اشجارا وصاروا بزراعتها سوية مددة من السنين فبعد مددة أرادوا القسمه والعزلة من  
بعضهم فهل يقسم جميع ما تحصل من الزراعة والعقار بكسبهم وسعيهم عليهم مع ماتر كه  
لهم مورثهم بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد من ذلك بدون  
اذنهم وبدون تخصص شرعي (اجاب) يقسم المال المشترك بين أبناء العم المذكورين  
المملوك الرقبة لهم الا يلزمهم بالارث عن مورثيهم والمتحصل من كسبهم جميعا بينهم على  
حسب انصباهم منه وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
تخصص شرعي والاراضي التي آلت لبيت المال لا تجرى فيها قسمه الا فراجرا بل يتنفع  
بها اربابها كل بقدر نصيبه على الشيوخ والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كانا في معيشة



واحدة وكسب وسعى واحد هما متساويان فيه وتحصل من كسبهما وسعيهما مال وطين  
وعقار ثم مات أحدهما عن ابنين قاصرين فصارا مع عهدهما في معيشة واحدة ولم تحصل  
قسمة ثم مات الاخ الآخر عن ابنه البالغ فصار ذلك الابن مع ولدي عمه في معيشة واحدة  
مثل أبيه من غير قسمة ثم أرادوا القسمة فهل يكون للابن المنفرد النصف الذي كان  
لابيه لو قسم مع أخيه ويكون لابني عمه النصف الذي كان لابيهم كذلك (أجاب)  
ما تحصل بكسب الاخوين وسعيهما من عقار وغيره فهو بينهما مناصفة وموت كل منهما  
عن وريثة يكون نصيبه لورثته مع غائته فلا ين أحد الاخوين نصيب أبيه مع غائته ولا ين  
الاخ الثاني نصيب أبيهما مع غائته وليس لأحد الفريقين الاختصاص بشئ زائد عما يخصه  
من ذلك بدون وجه يوجب الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم اولاد  
أخيه الى عائلته وأخذوا في السعي بالزراعة في الارض والتكسب جميعا حتى تحصل  
من سعيهم وكسبهم بالاشتراك في الزراعة عقارات وأموال ثم بعد ذلك أرادوا القسمة  
فهل يجابون لذلك وليس لأحد منهم أن يختص بشئ زائد عن الآخر بدون مخصص  
شرعي بل تقسم على قدر ابدانهم والحال هذه (أجاب) ان كان كل من الرجل المذكور  
وأولاد أخيه مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال ولا مال لهم سابق أو كانت لهم أرض  
مشتركة بينهم بالسوية فعملوا فيها حتى تحصل من كسبهم وسعيهم أموال يكون ما تحصل  
والحال هذه مشتركا بينهم بالسوية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من  
ذلك بدون مخصص شرعي غير أنه لو اشترى أحدهم عقارا لنفسه خاصة ودفع ثمنه من المال  
المشترك فانه يكون مختصا به وعائيه ضمان انصبا بباقي الشركاء من الثمن المدفوع وان  
كان الرجل المذكور وهو المستقل بنفسه وأولاد أخيه عائلة عليه وأمرهم في جميع  
ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال كله له والقول قوله فيما بيده يمينه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وجد طفلا لقيطاً فرباه مع أولاده وزوجه إحدى بناته بعد بلوغه ومات  
الرجل عن أولاده المذكور والاثاث وخلف ذلك اللقيط أولاداً كورا وداموا في  
المعيشة مع بعضهم بعد ان قسمت تركته الميت واخذ ابن الميت وبنته زوجة اللقيط  
نصيبهما من تركته والديهما وصارا في عائلة وحدهما الى الآن ثم بعد ذلك انضم اليهما  
اولاد اللقيط المذكور وصاروا في عيالهما من جملة العائلة يعاونونهما في زراعتهم وفي  
اشغالهما الى الآن وهم ياكلون ويكسبون حتى تحصل أموال من غاء ما أخذوه من  
تركة والديهما وسعيهما واخذ ارض زراعية بالشرع وغيره وأولاد ذلك اللقيط معهما  
معاونون فقط فهل اذا طلبوا الانعزال منهما وان يأخذوا منهما جانياً من تلك الاموال  
وارض الزراعة المتحصلة من غاء المال والسعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعاليمهم بانهم كانوا  
معاونين لهم في تلك الاموال خصوصاً وان اباهم لم يكن له مال تركه لهم وتكون  
كسوتهم ومؤنتهم ودفع صداق الزوجات في نظير خدمتهم وتعطى امهم ما يستحقه من

ميراث ابها فقط (أجاب) اذا كان اصل المال مشترك كابين ام الاولاد وخالهم وكان الاولاد  
 المذكورون في عائلتهما لا مال لهم بل يعاونونهما في شؤنها حتى تحصل بسعي الرجل  
 وأخته أموال يكون جميع ذلك مختصا بالرجل وأخته ولا يكون للأولاد شركة معهما  
 بمجرد كونهم معينين لهما في ذلك وان كان كل من الاولاد وخالهم وأمههم مستقلا بنفسه  
 ولا مال للجميع سابق واشتركو في الاعمال حتى تحصل بكسب الجميع أموال فهي  
 بينهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وخلف تركته قليلة وكان له  
 أرض فلاحه قليلة وبعده وفاته وضع أولاده أيديهم عليها على سبيل الاشتراك وكلفت  
 تلك الأرض باسم كبير أولاده كما هي عادة بلادهم وصاروا الاخوة الثلاثة عائلة في معيشة  
 واحدة وصاروا في العمل سوية حتى تحصل من عملهم ربح ونماء ثم ان شيخ بلدهم جعلهم  
 أرضا زيادة على الأرض القديمة كانت تعطلت أصحابها عن زرعها ودفن خارجها على ان  
 تكون مشتركة بينهم بالسوية وكلفت باسم الاخ الكبير ايضا كما هي العادة ان الأرض  
 اذا كانت مستخدمة لجماعة بالسوية لا يكتب في التكليف الاسم واحد منهم وصاروا  
 في العمل سوية كما ذكر حتى تجدد من ذلك مواش وامتعة بعضها بشراء الكبير له ولباقي  
 اخوته حسب اعترافه بذلك وتصادق الجميع عليه وببعضها بشراء احد الاخوة من المال  
 المشترك بينهم المتحصل من نماء الزرع على هذا الوجه المذكور واستمر واعي ذلك مدة  
 طويلة والمواشي والامتعة في أيديهم حتى حصل بين احد الاخوة المشتري البعض المتقدم  
 وبين اخيه الكبير تشاجر فخرج من العائلة بسبب ذلك ومكث بعيدا عن العائلة مدة  
 ثمانية عشر شهرا ثم طلب من اخيه الكبير المذكور ان يقاسمه في المواشي والامتعة  
 المتقدمة بحق الثلث له فاجابه الكبير بانه لا شيء له قائلا ان الأرض مكلفة باسمي وانا  
 المشتري للمواشي والامتعة وهي في يدي الآن فهل اذا كان مع طالب القسمة بينة  
 شرعية تشهد له بمضمون ما تقدم يحكم له بها ويكون له الثلث فيما ذكر ويجوز الاخ الكبير  
 على المقاسمة ولا عبرة بقوله المذكور (أجاب) اذا كانت تلك الأراضي جميعها مشتركة  
 بين الاخوة الثلاثة واشتركو في زرعها والتكسب يكون جميع ما تحصل بكسبهم بينهم  
 وكذا ما اشتراه كل من الاخوين المذكورين له ولباقي اخوته حسب اعترافه بذلك  
 وتصادق الجميع عليه كما ذكر يكون مشترك بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بدون مخصص شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في مال للتجارة مشترك بين جماعة سافر به احدهم بأذن باقي الشركاء في  
 البحر فهل اذا غرقت السفينة ومات الشركاء يلزم ضاع مال الشركة من غير تفريط واراد  
 باقي الشركاء الرجوع بمالهم في تركته الميت المذكور ليس لهم وما اذا ظهر بعض المال  
 الغارق يقسم بين الشركاء موثرته الميت بقدر مالهم (أجاب) اذا لم يوجد من الشريك  
 المذكور تعدا وتفريط في مال الشركاء الى أن ضاع المال بالغرق لا يكون ضامنا وما وجد

ذی القعدة

١٢٧٥

٧

ذی الحجة

١٢٧٥

١٩

صفر : سنة

من ذلك فهو مشترك بينهم كما كان والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي صهر جت في اخوين  
في معيشة واحدة بينهما مال مشترك من حبوب وبها ثم مات أحدهما عن زوجتين وبنت  
بالغة وابن قاصر بن وصار الاخ يتصرف في المال المذكور فهلك الحبب باكلهم جميعا  
فهل لا يكون ضامنا لخصه جميع ورثة أخيه أو يضمها أولا يضمن الاحصنة القصر وإذا  
استعمل البها ثم في أشغاله حتى مات بعضها وباع بعضها وحكم عليه بدفع قيمة نصيبهم  
من المواشي جميعها والورثة يطالبونه بأجرة المواشي مدة الاستعمال فهل حيث لزمته  
القيمة لا تلزمه أجرة وإذا ادعى العم المذكور على ابني أخيه بعد بلوغهما بأنهما طالبا منه  
الزواج فزوجهما ودفع مؤن الزواج عنهما بقصد ان ذلك من مالهما من غير شرط بينهما  
وهما ينكران الطلب فهل إذا اثبت طلبهما الزواج يعمل بقصده ان ماصرقة في مؤن  
التزويج يكون من مالهما (أجاب) ما أكله ورثة الاخ من الحبوب المشتركة لا يضمنه العم  
وليس لهم مطالبة بشئ منه إذا كان ما أكلوه بقدر نصيبهم منها لا فرق في ذلك بين القصر  
وغيرهم وما استهلكه العم من البها ثم المشتركة باستعمالها في شؤن نفسه بدون اذنهم  
وضمن قيمة نصيبهم منها لا يلزمه أجرة لذلك النصيب إذا لا يجتمع أجرو ضمان وما  
أصرفه العم في مؤن تزويج ابني أخيه فان أثبت انه باذنهما بعد بلوغهما يكون له حسبان  
عليهما من أصل ما يستحقانه عنده في الميراث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وابن عمه كل منهما في معيشة على حدة مات ابن العم المذكور عن زوجته وابنه القاصر  
وترك بيتا صغيرا ولم يترك سواه فترجى الرجل المذكور بزوج ابنة عمه بعد موته وصار  
ابن الميت الصغير في عائلته مع أمه فرباه ثم مات الرجل المذكور بعد أن خلف من  
تلك المرأة أم الصغير المذكور ثلاثة أولاد وله ابن رابع من زوجة أخرى عن زوجته  
المذكورة أم الصغير وأولاده الاربعة وترك بعجلة جاموس وبيتا صغيرا وكان يستحق منفعة  
بعض اطيان فاستمر أولاده في معيشة واحدة بعد موته ومعهم ابن ابن عم أبيهم الصغير  
المذكور وصاروا يكتبون سوية ويسعون وهم خمسة حتى مات بعضهم عن أولاد وبقى  
البعض وجددوا أطيانوا ومواشي وعقاراتهم الآن أراد ابن ابن عم الاب المذكور ان  
يختص بنصف جميع ما بيد الباقي من الخمسة وأولاد بعضهم متعللا بأنه ابن رجل وأبوهما  
الأصلي ابن رجل مع ان أصولهم لم يتركوا شيئا سوى البيتين الصغيرين والعجلة الجاموس  
وبعض الاطيان التي كانت محتصة بابي الاولاد الاربعة المذكورين فهل إذا لم  
يثبت الولد المذكور ورث شيئا من المال وتحقق موت أبيه لا عن شئ سوى البيت  
المذكور وان جميع المال من المواشي والعقار والاطيان الموجودة بأيديهم الآن  
سوى بعض الاطيان التي كانت باسم أبي الاربعة يتحصل بكسب الاولاد الخمسة بل  
أصل الكسب كان من قبل أحد الاولاد الاربعة وباقي اخوته الثلاثة وابن عم أبيه  
كانوا صغارا وقت موت الاب ثم كبروا وصاروا يسعون معه ويكتبون لا يجاب لذلك

بل يكون جميع ما اكتسبه الخمسة بعد كبر الاربعة منهم بينهم بالسوية وما كان متروكا  
 عن أبي الاربعة يكون مختصا بهم مع باقي ورثته وما كان مختصا بأبي الولد المذكور وهو  
 البيت يكون له خاصة وما اكتسبه احد الاربعة قبل كبرهم بسعيه الخاص به وعمله  
 يكون له فيختص به ورثته بعد موته ولا يكون للولد المذكور اختصاصه بنصف جميع  
 ما ذكر بدون وجه شرعي (أجاب) ما تركه ابو الاربعة المملوك له خاصة يكون لورثته  
 فقط بالفريضة الشرعية وليس لابن ابن عمه شيء وما تركه والد ابن ابن المذكور  
 يكون ميراثا لورثته خاصة بحسب الفريضة الشرعية وما اكتسبه احد الاولاد الاربعة  
 حال صغرها خوته بسعيه وعمله الخاص به يكون له ويختص به ورثته وما اكتسبه الخمسة  
 من سعيهم جميعا وعملهم باريق الاستقلال ولم يكن احدهم معينا فيه للآخر يكون بينهم  
 بالسوية انما ساوكل من مات منهم عن ورثة فنصيبه مما يورث عنه شرعا لورثته خاصة  
 وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مع ابيه في معاش واحد وصنعة نساخ وليس ابوه كذلك  
 ونسخ كتب علم وبيع بعضها واشترى بثمنه بعض نحاس وبقي عنده بعض الكتب  
 وطلب والده ان يكون له ما اكتسبه ولده من هذه الصنعة مع كونه منفردا بها دون  
 أبيه فهل لا يكون لوالده شيء في هذا لعدم اتحاد الصنعة خصوصا والولد حائر لما ذكر  
 وواضع يده عليه دون أبيه (أجاب) اذا لم يكن الابن المذكور معينا لابيه في الكسب  
 وكانت صنعتهم ما مختلفة وقد حصل الابن من صناعته المختصة به اموالا لنفسه فهي له  
 خاصة حيث كان لابن كسب مستقل واما قول علمائنا ابوابين يكتسبان في صنعة  
 واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو  
 مشروط كما يعلم من عباراتهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن  
 في عياله فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب كما صرحوا به والله تعالى  
 اعلم (سئل) في ثلاثة رجال بينهم دار مشتركة لاحدهم عشرة قرايط والثاني سبعة  
 قرايط والثالث سبعة قرايط فاستأجر احدهم نصيب واحد منهم ويريد الشريك الآخر  
 ان يجبره على ان يستأجر نصيبه وهو ممتنع من الاستئجار له فهل والحال هذه لا يجبر على  
 استئجار حصته منه (أجاب) لا يجبر احد الشركاء على ان يستأجر نصيب شريكه ولا على  
 أن يؤجره منه بل يتظر في حال الدار المشتركة المذكورة فان كانت قابلة لقسمة الافراوان  
 ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فانها تقسم بينهم على  
 حسب انصباثهم بطلب احدهم جبرا وان لم تكن كذلك يباين القاضى بينهم بالمكان  
 وبالزمان جبرا فينتفع كل بنصيبه او بنوبته ان شاء يسكنه او باسكان غيره وان شاء  
 اغلق الباب في نوبته وهذا في المستقبل من الزمان لا فيما مضى واجارة أحد الشركاء  
 نصيبه من أحد شريكه فاسد كاجارته من أجني فلو أجرة من شريكه صح كالمو

١٢٧٦

٢١

١٢٧٦

٢٥

١٢٧٦

٢٩





استأجر أحدهم نصيب شريكه جلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كبر سنه وكف بصره وانقطع في بيته ولا مال له سوى حصة في منزل وطاحونة وليس له اكتساب وله ولدان أحدهما كبير والآخر صغير قاصر فصار الولد الكبير يكتسب اكتساباً ويزرع أرضاً ويشتري مواشي وغيرهما من كسبه لنفسه خاصة وينفق على والده وأخيه الصغير القاصر وباقي العائلة مدة سنين ثم بعد ذلك في حال صحته وكمال عقله قبل موته بأحدى عشرة سنة أقر الرجل المذکور بحضور جهم غفيرة ليس له اكتساب ولا مال ولا مواشي ولا شيء قل ولا جمل عند ولده الكبير ما عدا حصة في منزل وطاحونة يملكها ما خلا ذلك من غرورعات ومواشي وغيرهما من جميع ما هو تحت يد ولده المذکور ملك لولده الكبير لكونه حازه من كسبه لنفسه وبعد ذلك عدة سنين توفي الرجل ولما بلغ الولد الصغير حداً تميز علمه أخوه الكبير القراءة والكتابة وهو ينفق عليه حتى بلغ رشده فزوجه وألحقه بصنعة الكتابة مدة ثلاث سنين وما اكتسبه من الكتابة حازه لنفسه خاصة ثم توفي الأخ الصغير المذکور عقب وفاة والده بعد أن أقام أخاه الأكبر وصياً على أولاده الأطفال فتولى الأخ المذکور الألبان على أولاد أخيه المذکور حتى بلغ أحدهم رشده وزوجه وبقي في حجره بعد بلوغه كما كان قبل البلوغ مدة أربع سنين بغير اكتساب والآن طلب الأخ الأكبر أخذ ما يخصه في حصة المنزل المشترك مع الطاحونة المشتركة أيضاً من مخلفات والده فامتنع ولد أخيه من ذلك وطلب مقاسمة عمه فيما حازه من كسبه لنفسه على هذا الوجه مما هو تحت يد المذکور خاصة فهل والحال هذه لا يمكن ولد الأخ من مقاسمة عمه فيما حازه لنفسه خاصة ويفوز المذکور بما تملكه من نماء كسبه وهل القول قول المذکور فيما هو تحت يده (أجاب) ليس لابن الأخ مقاسمة عمه المذکور فيما اكتسبه بسعيه الخاص به لنفسه والحال ما ذكر بل يكون ذلك مختصاً بالمذکور والقول قوله بيمينه فيما بيده خاصة إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد عم ترك لهم مورثهم قطعة أرض زراعية ومواشي ودورافوض والتصرف فيها لأحدهم وهم يعاونونه في الزراعة ويصرفون ما تحصل من النماء في مصالحهم ثم إن المتصرف حصل لنفسه أرض زراعية ومواشي خلاف المخلف عن المورث بمال اقترضه لنفسه خاصة ومن ماهيته المربوطة له من الديوان ووضع يده عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه لنفسه خاصة فلما أرادوا العزلة من ابن عمهم أرادوا أن يشاركوه فيما ذكر مما حصله لنفسه بمال نفسه خاصة فهل لا يجابون لذلك ولا يكون لهم فيه حق بدون وجه شرعي سماء والأرض المذكرة مكلفة باسمه خاصة وما خرج منها مستقل به المدة المذكرة لم يشاركه فيه أحد وما يلزمها من المصاريف والتقاوى من ماله خاصة وكذا المواشي التي حصلها لنفسه من ماله الخاص به تحت يده خاصة (أجاب) ليس لأولاد المذکور مشاركة ابن عمهم المذکور فيما حصله لنفسه

من دين القرض الذي اقترضه لنفسه وما هيته الخاصة به وهو واضح يده عليه خاصة مدة  
 الثلاثين سنة المذكورة يتصرف فيه بانقراده بدون مشاركة الباقي في ذلك بدون وجه  
 يوجب المشاركة فيما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ثلاثة ارباعه ولا امرأة  
 ربهه فخر ب جميع المسكان رطل صاحب الثلاثة الارباع من صاحبة الربع ان تعمر معه  
 فاجابته وأذنت له بالعمارة وبعد العمارة يرجع عليها بما يقابل نصيبها فهل اذا صرف في  
 العمارة مبلغا من ماله يكون له الرجوع عليها بما يقابل نصيبها وتجبر على دفعه له اذا  
 امتنعت من الدفع (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي صرفه على عمارة المكان المشترك  
 بينه وبين المرأة المذكورة من الشريك باذنها ليرجع عليها بقدر نصيبها منه يكون له  
 الرجوع بقدر حصتها من ذلك وما لا فلا وقد صرحوا بان الاذن بالعمارة يوجب الرجوع  
 وان لم يشترط الرجوع حيث كان المأذون شريكا بخلاف الاجنبي كما في التنقيح من  
 الشركة عن قارئ الهداية والله تعالى علم (سئل) في بذر مشترك بين صغير وأخواته  
 البنات والصغير وصى أخذ بعضه وزرعه للصبي في أرضه الخاصة به بدون اذن منهن  
 ونبت الزرع وحصد وأراد الاخوات مشاركتة فيه فهل يضمن حصتهن من البذر  
 وليس لهن مشاركتة في الزرع (أجاب) ليس للاخوات المذكورات مشاركتة أخيهن فيما  
 خرج مما زرعه الوصي للاخ المذكور في أرضه الخاصة به ببعض البذر المشترك بينه وبينهن  
 بدون اذنهن وان زاد شي من البذر المذكور عن نصيب القاصر منه يكون مضمونا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في شريكي عثان اذن أحدهما للآخر ان يعمل بالمال الذي  
 بينهما في أنواع التجارة فعمل في المال المذكور مدة وحصل خسران في أصل المال بلا  
 تعد ولا تغريط ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقبل قوله في ذلك حيث  
 الحال ما ذكرنا كيف (أجاب) الخسران في الشركة بلا تعد من أحد الشريكين ولا تغريط  
 على قدر المالين ويقبل قول الشريك بيمينه في مقدار الوضعية حيث لم يكن خائفا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين مات أبوهما لا عن تركه وهما بالغان فاستمر في  
 معيشة واحدة وكسب واحد وليس لأحدهما كسب محتص به دون الآخر مات  
 أحدهما عن ثلاثة كور أحدهم قاصر فصاروا مع عهدهم في معيشة واحدة وكسب  
 واحد أيضا وقد تجدد باكتساب والدهم وعهدهم نخل زرعاه في أرض أعطاهما لهما  
 ومكنهما منها سوية وبعد موت أحدهما واستمرار أولاده مع عهدهم في المعيشة والكتسب  
 صار الجميع ينقل ما يتخلف من النخل المذكور ويغرسه في تلك الأرض المشتركة بين  
 العم وأولاد أخيه مما خلفه النخل الاصل المشترك لا من غيره فهل اذا كان ما ذكر محققا  
 لا يكون للعم منع أولاد أخيه من نصيبهم من ذلك النخل الاصل ومن ثمائه على هذا الوجه  
 بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون للعم المذكور منع أولاد أخيه من ذلك بدون وجه  
 شرعي والحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ثلاثة قصر أحدهم أكبر

١٤ ١٢٧٦

١٤ ١٢٧٦

٢٨ ١٢٧٦

٦ رجب ١٢٧٦

من باقيهم فضاقت على الرجل معيشته وافتقر وطلق أم أولاده المذكورين وقرها ربا  
وتركهم عند أمهم بلا شيء ولا مال له ولا لهم فأخذ أحدهم في الجهادية وهو قاصر وبعد  
بلوغا كبرهم اقترض أموالا واتجر فيها لنفسه واكتسب أموالا بسعيه الخاص به حال  
غيبة أخيه القاصر المأخوذ في الجهادية ومات الأب في غيبته واحد الأخوين ثم مات  
الأخ الكبير المتكسب عن زوجته وبنائه القاصر كل ذلك حال غيبة الأخ المأخوذ في  
الجهادية ثم بعد ذلك حضر الأخ المأخوذ في الجهادية وأراد أن يقاسم ورثة أخيه  
فما تركه لهم مورثهم مما تحصل بكسبه على هذا الوجه مدعي أن ذلك مشترك بينه  
وبين أخويه فانكرت زوجة الميت أم أولاده القصر دعواه وذكرت أن ذلك المال  
الذي هو تحت يدها حصله من زوجها بكسبه وسعيه على هذا الوجه المسطور وهناك بينة  
بشهودون طبق دعواها فهل إذا كان الواقع ما هو مسطور لا يكون للأخ الصغير  
المذكور مشاركة ورثة أخيه فيما تركه لهم أبوهم بدون وجه شرعي إلا إذا أثبت أن  
ذلك المال مشترك بين الأخوة الثلاثة بالوجه الشرعي وإذا أقام بينة يشهدون  
بان الأخوة الثلاثة كانوا كلون سوية في إناء واحد فقط لا تعتبر هذه الشهادة  
ولا يثبت بها مشاركتهم لورثة أخيه المذكورين فيما هو مخلف عن مورثهم مما هو  
تحت أيدي الورثة المذكورين خاصة (اجاب) نعم لا يكون للأخ المذكور مشاركة  
ورثة أخيه فيما هو متروك عنه على هذا الوجه ومجرد شهادة بينته على الوجه المسطور  
لا يثبت بها مشاركتهم فيما هو تحت أيديهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك نصف ساقية والنصف الثاني لجماعة آخرين تهدمت وأراد من له النصف  
إعادتها بالعمارة وامتنع الباقون من عمارتها مع قدرتهم فهل يكون لمريد العمارة التعمير  
بإذن القاضي وإذا عجز يكون له منع الشركاء الممتنعين من العمارة معه حتى يأخذ  
ما يقابل حصتهم مما أنفق على العمارة فإن امتنع شركاؤه من ذلك ورفع الأمر للقاضي  
يحبسهم حتى يستوفي ما أنفق (اجاب) المشترك إذا كان غير قابل للقسمه وتخرّب  
وطلب أحد الشركاء تعيره وامتنع الباقي يكون للقاضي أن يأذن لمن يريد العمارة  
بالاتفاق على ذلك ثم يمنع الممتنع من الانتفاع به حتى يؤدي حصته من النفقة والقوى  
على هذا كما في شرح الوهبانية للشربلالي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين  
جماعة لكل واحد حصّة معلومة عمره العمارّة الضرورية ثم إن أحد الشركاء بني فيه  
مكانا لنفسه وصرف فيه مبلغا من ماله بدون إذن باقي الشركاء ويريد أن يرجع عليهم  
بما يقابل نصيبهم فيما بناه وهم يمتنعون من ذلك ويطلبون قسمة المكان المشترك فهل  
يجابون لذلك ولا يلزمهم دفع شيء مما صرفه بدون إذنهم (اجاب) إذا بنى أحد الشركاء لنفسه  
بغير إذن الباقي في العقار المشترك فطلب باقي الشركاء رفع بنائه قسم العقار فإن وقع  
البناء في نصيب الباني فيها ونمت والاهدم البناء وأرضى الباني بالقيمة مستحق القلع

٢٨  
سؤال

١٢٧٦

١٢٧٦

٥

١٢٧٦

١٥

ولا يجوز باقى الشركاء على دفع ما يقابل نصيبهم في نفقة العماره والحال ما ذكر بالسؤال  
والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين عقد اشركه عنان رأس مالهما بضائع من كل منهما  
متفاوتة في المقادير والقيم على أن ما يوجد من الربح يكون بينهما بالتفاضل لا على قدر  
المال ولم ياذن أحدهما للآخر بالاستدانة ولا بالشراء نسبيته واستمر ايتجران ثم جدد  
عقد الشركة وعقداهما على بضائع وديون متساوية ولم ياذن أحدهما للآخر بالاستدانة  
ولا بالشراء نسبيته واستمر على هذا العقد مدة وفي أثناءها اشترى أحدهما بضائع  
بالنسبة ولم يكن في الشركة مال ناض من جنس النقود حين الشراء المذکور فما الحكم  
في العقدين المذکورين وفيما اشتراه أحدهما بدين في ذمته مع عدم وجود مال ناض في  
الشركة ومع عدم الاذن له في ذلك من الآخر (اجاب) من شرط صحة عقد شركة العنان  
كون رأس مالهما نقودا فلا يصح عقدهما على بضاعة أو دين فإذا صدر العقدان  
المذکوران على ما ذكر فهم ما فاسدان ويكون الربح على قدر المالمين وإذا لم يكن في يد  
العامل من الشريكين والحال ما ذكر بالسؤال مال ناض وصار مال الشركة أعيانا  
وأمتعة فاشترى بدراهم أو دنائير نسبيته فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على  
الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة إلا أن  
ياذن له في ذلك الآخر كما في البحر عن المحيط والله تعالى اعلم (سئل) في شريكي عنان  
أحدهما عامل في البيع والشراء فسحقا عقد الشركة فادعى العامل انه دفع لشريكه من  
مال الشركة قبل الفسخ مبلغا معلوما من الدراهم فأنكره الشريك المذکور فهل يصدق  
الشريك العامل في الدفع لشريكه بيمينه ولا يطالب بأقامة البينة على الدفع (اجاب)  
نعم يصدق في ذلك بيمينه إذا لم يكن خائفا لانه أمين وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى  
مستحقها يقبل قوله في ذلك بيمينه في حق نفى ايجاب الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب  
الضمان على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد  
مات أحدهما عن أولاد بلغ صاروا معهم في عائلته مدة من السنين ثم مات الثاني عن  
أولاد بلغ وقصر وصار الكل في معيشة واحدة كما كان أصولهما وهم ينجون في شركة  
مورثيهم والآن أرادوا القسمة وأحد الورثة حصل دواب وعقار او غير ذلك من مال  
اقترضه في حياة أبيه من اناس وصار ينبغي فيه لنفسه خاصة فاراد باقى الورثة انضمامه  
الى أصل التركة ونماها لكون الكل في معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك و يكون  
ما حصله أحد الورثة ونماؤه من ماله المذکور له خاصة لا يشاركه فيه باقى الورثة وله أخذ  
استحقاقه من المال المشترك ونماؤه الموروث له عن أبيه (اجاب) اذا ثبت اختصاص  
أحد الورثة المذکور بما ادعى تخصيصه لنفسه من المال الذي اقترضه لنفسه بالوجه  
الشرعى لا يكون لباقى الورثة مشاركتة فيه بدون موجب للشركة ويكون له محاصصة  
باقى الورثة بقدر نصيبه من المال المشترك بين الجميع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٦

سب لا يملك أحد  
شريكي العنان الشراء  
نسبيته بدون اذن حيث  
لا مال ناض في الشركة

ذى القعدة

١٢٧٦

١

١٢٧٦

٢٤



في رجل مات عن أولاد أحدهم بالغ والباقي قصر وبعد مضي سنة من موت أبيهم بلغ  
 القصر والجميع في معيشة واحدة وليس لأحدهم مال خاص به واستمر الجميع بعد بلوغ  
 القصر يعملون في تركة أبيهم ويزرعون الأرض التي آلت للجميع عن أبيهم بسعيهم  
 فيما ذكروا حتى غمت التركة وزادت بهذا السبب وحصلوا بسعيهم أطيانا ودارا أخذت  
 أرضها بدلا عن أرض كانت عملوكة لأبيهم ونصف طاحونة وكتب سندات ما ذكروا  
 باسماء الجميع فهل إذا أرادوا بعد ذلك القسمة لا يكون لأحدهم منع بعضهم عما يخصه  
 من جميع ذلك ويكون لكل منهم الانتفاع بنصيبه وليس لأحدهم اختصاص بشيء  
 زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي (أجاب) نعم ليس لأحدهم منع الآخر عما  
 يخصه من جميع ذلك والمحال ما ذكر بالسؤال ولا يكون له الاختصاص بشيء زائد عما  
 يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة  
 وكسبهم واحدوا بعضهم أولاد قصر وبلغ معهم في المعيشة فطالب واحد منهم للجهادية  
 غير معين وفي الاخوة من يصلح للجهادية وفي أولاد بعضهم من يصلح لذلك أيضا فاشترى  
 المتصرف من الاخوة من بادى رأيه عبدا وأدخله الجهادية بدون إذن باقي الاخوة  
 وقاية من أخذ أحدهم من اخوته أو من أولاد أخيه لكن لم يكن ذلك بأذن من غيره وبإدخال  
 العبد للجهادية كتب من بادى رأيه أنه بدل عن أحد أولاد أخيه بدون إذن أبيهم أيضا  
 ثم مضت مدة من السنين وأراد الاخوة القسمة وان يختص كل منهم بمعيشة وحده وعند  
 القسمة أراد أن يحسب ثمن العبد المذكور على أبي الاولاد خاصة فهل حيث كان  
 شرأؤه للعبد بدون إذن أبيهم ولم يكن الطالب مخصوصا بمن كتب العبد بدلا عن اسمه ولم  
 تكن كتابته بدلا عنه بأذن أبيه لا يكون له حسابان ثمنه على أبي الاولاد المذكور (أجاب)  
 إذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يكون للأخ المتصرف حسابان ثمن العبد على  
 أبي الاولاد المذكورين بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاد  
 أخيه في معيشة واحدة وهو المتصرف عليهم ولأحد أولاد الأخ المذكور كسب خاص به  
 استولى أحد الاولاد على قطعة أرض عملوكة للغير وبناهما من كسبه الخاص به دارا  
 لنفسه ثم بعد ذلك أرادوا القسمة من بعضهم فأراد المذكور مقاسمة ابن أخيه فيما  
 بناه لنفسه من ماله الخاص به فامتنع ابن الأخ لكونه بناها من ماله الخاص به فهل  
 والمحال هذه ليس للمذكور معارضة ابن أخيه فيما بناه من ماله الخاص به (أجاب)  
 إذا كان لأحد أولاد الأخ المذكور كسب خاص به وبني من ماله الخاص به دارا لنفسه  
 خاصة في أرض عملوكة للغير لا يكون لعمه مقاسمته فيما بناه لنفسه خاصة في أرض الغير  
 بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكروا وترك ما يورث  
 عنه شرعا فوضع الاولاد المذكورون أيديهم على تركة أبيهم وصاروا يعملون فيها حتى غا  
 المال وزاد بسبب سعيهم وكسبهم وهم في معيشة واحدة ثم اشترى أكبرهم عقارا لنفسه

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٧

١٥

١٢٧٧

٢٤

ودفع ثمنه من المال المشترك بغير اذن باقي اخوته وكتب حجة باسمه خاصة دونهم والآن  
 أراد الاخوة القسمة فهل يكون ما اشتراه الاخ المذكور لنفسه من المال المشترك له خاصة  
 ويضمن نصيب اخوته من ثمن ما اشتراه وتقسم تركة أبيهم مع غنائها وما زاد بسبب  
 سعيهم وكسبهم بينهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم ان يختص بشئ زائد عن نصيبه  
 عند القسمة بدون مخصص شرعي (اجاب) اذ لم تكن الشركة بين الاخوة المذكورين  
 مفاوضة بل شركة ملك يكون ما اشتراه الاخ المذكور من المال المشترك لنفسه خاصة  
 محتصاه وعليه ضمان انصبااء اخوته من الثمن الذي دفعه من المال المشترك وتقسم  
 التركة وغنائها بين جميع الورثة بالفريضة وليس لاحدهم اختصاص بشئ زائد عما  
 يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أبيه في معيشة  
 واحدة وكسبهما واحدا مات الاب المذكور عن الرجل المذكور وورثة آخرين ثم مات  
 الرجل المذكور عن وورثة ولم تقسم تركة الميت الاول فاراد الا ان وورثة الميت الاول  
 المذكور قسمة تركة بينهم بالفريضة الشرعية فامتنع من ذلك وورثة الميت الثاني  
 متعللين بانه كان لمورثهم كسب مع أبيه فهل تجاب وورثة الميت الاول لقسمة التركة  
 بينهم بالفريضة الشرعية حيث كان مورثهم معينا لابيهم في الكسب وفي معيشته  
 وصنعتهم متحدة أم كيف الحال (اجاب) اذا كان الرجل المذكور من جملة عيال أبيه  
 ومعيناه في أموره وأحواله وصنعتهم متحدة ولا يعرف للابن مال سابق يكون جميع  
 ما حصله بكسبه في هذه الحالة ملكا لابيهم لا شئ له فيه كما صرحوا به فيكون ما ذكره  
 عن الاب اذا لم يخرج عن ملكه الى حين موته ويقسم بين جميع ورثته الذين من جملتهم  
 الرجل المذكور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل ذي حرفة توفي وترك ابنتين وابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه ثم  
 ان الابنين وضعا أيديهما على تركة الوالدواتجرا فمما خلفه مع غيره وغنا المال ورجح  
 ولم يقسم ما خلفه الوالد بين ورثته الى أن مضت مدة من السنين وهم في معيشة واحدة  
 ثم توفي احد الابنين وخلف اولاد فهل اذا طلب أخوه المشارك له في التجارة ما يخصه  
 مما هو تحت أيديهما من مال التجارة وعقار الوالد يجب لذلك لانه شريك لأخيه  
 والشركة ثابتة بالبينة الشرعية سيما ولم تحصل قسمة بينهم وليس لاولاد أخيه منه  
 بدون وجه (اجاب) تقسم التركة الاصلية بين جميع ورثة الميت الاول بالفريضة  
 الشرعية وكذا ما غنمه التركة وأما ما حدث بنخبة بعض الورثة فان كان لنفسه  
 بدون اذن باقيهم يكون محتصاه لغصبه نصيب شركائه باستعماله بدون اذنهم وعليه  
 ضمان انصبااء باقي الشركاء مما تصرف فيه من المال المشترك سواء كان المنمي واحدا أو  
 متعددا وان كان باذن الباقي على انه للجميع يكون مشتركا بين الكل والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أربعة اخوة توفي والدهم فتركهم في معيشة واحدة ولا مال له

١٢٧٧

٢٥

رجب

١٢٧٧

٢

١٢٧٧

٣١

رمضان

سنة

سوى دارين وحصة في طاحونة وعدة تجارة وصناعة الاخوة متحدة وهي صنعة التجارة  
 فاستمروا في معيشة واحدة واشترى كوا في اعمال التجارة وصاروا يكتسبون منها جميعا  
 ويبيعون في صنف الاخشاب ويشترونها شركة بينهم وفي بعض السنين توجه بعضهم  
 الى بلدة قريبة من بلدتهم بينهم ما نحو أربع ساعات للتكسب والعمل في صناعتهم على  
 سبيل الشركة والثاني ما زال مقيما ببلدتهم يعمل فيها أيضا في تلك الصناعة على هذا الوجه  
 وهم مع ذلك مترددون على بعضهم ومشترون في العمل والتجارة ومعيشتهم واحدة بلا  
 تمييز ولا قسمة وينوون في أثناء ذلك أما كن للجميع وهم جميعا مباشرين لذلك بلا  
 اختصاص لاحد منهم في شيء من ذلك فهل اذا أراد بعضهم القسمة يكون جميع ما تجدد  
 بكسبهم وسعيهم على هذا الوجه مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه مما كان تحت يد الجميع بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يكون جميع  
 ما تحت أيديهم مما تجدد بكسبهم وسعيهم على هذا الوجه وهم في معيشة واحدة مشتركا  
 بينهم بالسوية وليس لاحدهم والمحال ما ذكر أن يختص بشيء زائد عما يخصه من ذلك  
 بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أربعة اخوة مات عنهم  
 والدهم وفيهم كبير وصغير وله بعض أطيان في بلدة فترك أولاده جميعا ذلك الطين  
 وتفرقوا فوجه أحدهم الى بلدة أخرى فوزع الحاكم عليه أطياناً من الأطيان الخراجية  
 في البلدة الأخرى وكلفها باسمه ووضع يده عليها وصار يزرعها ثم جاءه بعض اخوته من  
 شدة الفقر ومكث عنده يأكل ويشرب ثم بعض آخر كذلك الى ان اجتمع عليه جميعهم لاجل  
 تعيشهم في عائلته واستمر الرجل المذكور يزرع ويحصل ويجدد عقاراً ومواشي وغير  
 ذلك من كسبه الخاص به وبعض الاخوة اذا قدر على الكسب في تجارة أو زراعة بالاجار  
 يفعل ذلك لنفسه ويجدد بذلك بعض عقاراً وأمتعة لنفسه أيضاً ولا شركة بينهم وبينه في  
 العمل ولا في الكسب ولا فيما يتجدد ثم بعد ذلك أسقط الرجل المذكور من أطيان  
 نفسه الخاصة به لكل من اخوته قدر ما علموا من باب الشفقة عليهم لا نظام حالهم  
 وكتب لهم بذلك ججاً شرعية وهو مستقل بوضع اليد على ما هو متحصل بكسبه ثم بعد مدة  
 ارادوا منازعته فيما هو تحت يده من العقار والمواشي خلاف الأطيان مما حصله على  
 هذا الوجه ومشاركته فيه متعللين بمجرد انه أعطاهم بعضهم الأطيان التي هي تحت  
 يده فهل اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي وانه متحصل بكسبه الخاص به لا يكون لهم  
 مشاركة فيما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم ذلك والمحال ما ذكر  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس نخلاً في أرض آخر لنفسه  
 وترك صاحب الأرض لها باختياره واستمر الغارس يتي الغرس المذكور الى أن  
 أثمر واستغل ثمره الى ان مضى ثمان عشرة سنة مع حضور صاحب الأرض ومشاهدته  
 لذلك وتركه اختياراً ثم تنازع مع الغارس في شأن ذلك فاضطلما على تنصيف

١٢٧٧

٢٢

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٩

الغرس والارض بينهما وتصادق على ذلك واستمر على ذلك ثلثي عشرة سنة في حياة  
 الغارس وبعد وفاته مع قيام ورثته مقامه في الاشتراك في النخل وثمره مع رب الارض  
 الاصلى ورب الارض مقتربان مورثهم هو الغارس للنخل لنفسه ثم بعد ذلك أراد  
 رب الارض الاختصاص بالنخل وحده ومنع ورثة الغارس منه بالكلية فهل والحال  
 هذه لايجب لذلك (اجاب) لايجب رب الارض الاصلى لذلك ان كان الامر كذلك  
 بدون وجه شرعي اذا اصل ان الغرس للغارس لنفسه ولو في أرض غيره ويعامل  
 بالتصادق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبتين وترك ما يورث عنه  
 شرعا من دار وغيرها واستمر واعي ذلك مدة من الزمان من غير قسمة ثم مات احد  
 الابنين عن ابنه وعن بنته وعن ذكر ثم بعد ذلك ماتت احدى البنتين عن ابنا  
 وعن بنتين لها وعن ذكر ولم تقسم التركة والا آن أرادوا قسمة ما تقتضيه ابن الابن  
 الذي مات أبوه وأراد منع ورثة عمته متعللا بانها لم تطلب حقها قبل موتها والحال انه مقتر  
 وه عترف بالقرابة والاذن ويريد منع ورثة عمته بطول المدة فهل والحال هذه لايجب  
 لذلك ويكون لورثة عمته أخذ ما يخصها من تركه أبيها بالفريضة الشرعية (اجاب)  
 نعم حيث لا مانع ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
 عن أولاده القصر ذكورا واناثا ولم يترك لهم شيئا مطلقا وصارت أمهم تباع عليهم  
 ملبوسها شيئا لتنفق عليهم منه حتى بلغ أحدهم وتعلم الكتابة فصار يخدم في بعض  
 الجهات كاتبا عاهية معلومة وينفق على نفسه واخوته وأمه واستمر على ذلك مدة عشر  
 سنين حتى تحصل له من ذلك مال لنفسه واقترض زيادة عليه من قوم أجانب فالتجرف به  
 وصار يسعى ويرزق وينفق على اخوته حتى ماتوا جميعا قصر اما عدا واحدا منهم بقي في  
 عائلة أخيه حتى بلغ وصار يسعى مع أخيه ويعاونه في تجارته وكسبه من غير أن يشترط له  
 اخوه شيئا ولم يزل كذلك حتى غاب المال وزاد ثم مات الصغير عن أبناء له فارادوا مقاسمة  
 عمهم وأخذ نصف ما بيده ميراثا متعللين بان والدهم كان يسعى معه ويكنسب فهل  
 لايجبون لذلك ويمنعون من معارضة بدون وجه شرعي والحال هذه (اجاب) اذا  
 كان المال للاخ الكبير خاصة والصغير في عياله وصار يسعى معه في تجارته ويعاونه  
 فيها بعد بلوغه بدون عقد شرعي يكون جميع ما تحصل من ذلك الكسب للكبير خاصة  
 وليس لورثة الصغير بعد موته والحال هذه مقاسمة عمهم بالمناصفة لما في يده كما هو  
 مذکور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا خاصا به مات  
 عن أربع بنات وعن ابيه ثم بعد موت الرجل المذکور خلف والده مولدين ايضا ومات  
 فاخذ احصا ابيهما من منزل ابنه الميت قبل وجودهما وسكن في المنزل المذکور مع  
 البنات فماتت احداهن وترك ولدا وبنتا وخلفت تلك البنت أولادا وماتت أيضا  
 والا آن أراد الولد أو ولاد أخته أخذ حصه أمهم من المنزل المذکور فعمل الولدان



بطول مدة سكناهما فيه ومع ذلك هما مقران لهما بالقراية والملك فهل لا عبرة بتعللها  
ويكون للولد واولاد اخته اخذ حصتهم من المنزل المذكور على حسب الميراث الشرعي  
حيث كان واضعا اليدهم معترفين لهما بالقراية والملك (اجاب) نعم للولد واولاد اخته  
اخذ حصتهم مما آل لمورثتهم من المنزل المذكور ولو طال المدة حيث كان واضعا  
اليدهم معترفين باستحقاقهم في ذلك اذا لم يمت في ذلك لا يسقط بتقادم الزمان وهذا حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في ميت توفي منذ خمس عشرة سنة عن ورثة ذكر كور وانا  
حاضر بن وغائبين وترك لهما دارا وبعض مخلفات وتر كوا جميعا القسمة الى الآن فهل  
اذا حضر احد الغائبين وطلب حقه يجاب لا اخذ حقه ويجبر الممتنع الزاعم انه لاحق  
للقائب في الميراث بعدم مضي هذه المدة على تسليم حقه اليه مع اقراره بالتركة وثبوت  
وراثته الوارث المذكور (اجاب) نعم للوارث الذي كان غائبا اخذ نصيبه من تركة  
مورثه حيث كانت اخصامه مقرين بالتركة وبوراثته ولا يمنع من ذلك طول المدة  
ولو بلغت الوفاة من السنين اذا لم يمت في ذلك لا يسقط بتقادم الزمان وهذا حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معدشة واحدة منفردين عن ابئهما يسعيان ويكتسبان  
سوية من غير تمييز لكسب احدهما عن الآخر وصنعتيهما واحدة ثم مات احدهما عن  
ولده وبنته وزوجته وابنيه وبقيت تركة تحت يد اخيه وزوجته واولاده ثم مات الولد  
المذكور عن اخته وامه وجدته وعمه ثم مات الجد بعد سبع سنوات عن اولاده المذكور  
وانا ناواستمر اخو الميت الاول واضعا يده هو وزوجة الميت المذكور على التركة حتى  
مضى ثمان عشرة سنة والمذكورون مقرون بالتركة ثم يريد كل من هؤلاء اخذ نصيبه  
بالميراث من تركة الميت الاول والثاني فهل يكون لهم ذلك ولا يكون مضي المدة  
المذكورة مانعا لهم عن اخذ ما يخصهم بالميراث ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل  
وارث عن ذكر الاول والثاني وهل يكون ما اكتسبه اخو الميت الاول وزوجته بعد موت  
اخيه وابنه من صنعتيهما خاصا بهما ولا يكون تركة بين الورثة حيث لا وجه لذلك  
شرعا (اجاب) نعم يكون لكل من ورثة الميتين المذكورين اخذ نصيبهم بطريق  
الارث من تركة مورثهم ولو طال المدة مع اقرار الجميع بما ذكر اذا لم يمت بتقادم  
الزمان وما اكتسبه اخو الميت وزوجته من صنعتيهما لانفسهما خاصة بعد موت الاخ  
وابنه فهو مختص بهما فلا يكون تركة عن الاخ وبموت عن ابنه وبنته وزوجته وابنيه  
واخيه لا غير يكون لزوجه من تركة الثمن فرضا ولا ييه السدس كذلك والباقي يقسم  
بين ابنه وبنته تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاختيه وبموت الابن المذكور  
ثانيا عن اخته شقيقة اولاد وعن امه وجدته ابئيه وعمه لا غير يكون لامه الثلث  
فرضا ولجده المذكور الباقي تعصيا ولا شيء للعم ولا للاخت كجهما به وبموت الجد ثالثا عن  
اولاده المذكور انا لا غير يكون ما تركه مما يورث عنه شرعا بينهم للذكر مثل حظ

٢٠

١٢٧٨

محرم

٩

١٢٧٩

٩

٢٧٩

شوال

سنة

الاثنين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين بلغ وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وتعود وامعة فوضع جميع الورثة المذكورين ايديهم على التركة المذكورة وبلغ القاصر المذكور وصار القاصر بعد بلوغه مع اخوته المذكورين يعملون في التركة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى جددوا دورا ومواشي بسبب سعيهم وكسبهم سوية وهم في معيشة واحدة والآن أرادوا القسمة والعزلة من بعضهم فامتنع احدهم المتصرف من ذلك واراد أن يختص بشئ زائد عن نصيبه من ثمن التركة المذكورة ببعض دور ومواش والحال أنه لم يكن هناك حجج شرعية مختصة به ببعض الدور التي يريد الاختصاص بها والمواشي فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتقسم جميع التركة المذكورة مع غائبا بينهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه من ذلك عند القسمة بدون مخصص شرعي (اجاب) اذا كان جميع ما تجدد باكتساب الجميع وسعيهم لانفسهم وكانت اليد والحال هذه لهم جميعا لا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين ترك والدهما لهما منزلا ونصفا فاشترى النصف الباقي من مالكة بالسوية بينهما فتعدى احدهما بعد موت اخيه وهدم المنزل المتروك نصفه عن والدهما بدون اذن ورثة اخيه المذكور والحال أنه جديد غير محتاج للهدم واعاده باتقاضه ثانيا جديدا لترتيبه على حسب رغبته ومات فهل والحال هذه يكون المنزل المذكور وهو بهذه الحالة مشتركا بين رثة كل منهما ولا يقال أنه يعطى حكم المنصوب في النظر الى قيمة الارض والبناء وما الحكم (اجاب) حيث هدم احدا الشركاء المنزل المشترك وهو جديد غير محتاج للهدم بلا اذن باقي الشركاء يكون ضامنا لنصيبهم مما هدمه فاذا أعاد بناءه كما كان من ماله يخرج بذلك عن الضمان ويكون البناء مشتركاً كما كان الاول ففي رد المختار من الغصب عن البرازية هدم جدار غيره من التراب واعاده مثل ما كان برئ وان كان من الخشب فاعاده كما كان فكذلك وان بناه من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود يبرأ اهـ واذا بنى المشترك بدون اذن في غير صورة هدمه البناء الاول تعديا باتقاضه المشتركة ولم يكن له أنقاض مملوكة له خاصة فهو متبرع بما انفق وما ليس له قيمة بعد النقص مثل الجص فلا مطالبة له بقيمته قال في الخيرية ان بنى باتقاضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم فمتنع هدمه وفيها ايضا صرح علما وبأنه اذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يتقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باحجار وآلات هي له وان بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما انفق على العملة وان بناه من النقص المشترك ومن ماله فإله ملك له ينقصه والمشارك على حكم

١٢٧٩

ربيع الثاني

١٢٨٠

مطلب هدم بناء تعديا  
وأعاده كما كان أو  
أجود برئ عن الضمان

سنة جادى الاولى

الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبينة على بقية  
 الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يدو الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مع اخيه في معيشة واحدة مات احدهما عن اولاد كور وانا وصاروا مع عهدهم  
 في معيشته ثم ان العلم اشترى لنفسه عقارا واشياء أخر ثم بعد مدة اراد اولاد اخيه مقاسمة  
 فيما اشتراه ودفع ثمنه من المال المقترض له ومن سعيه وكسبه الخاص به فهل لا يجابون  
 لذلك لاسيما وابق عليه بدل بعض الثمن من الدين الذي اقترضه وحاز به ماذ كرو معلوم  
 ذلك عند أهل محلته بموجب سند شرعى باسمه خاصة (اجاب) اذا تحقق ان العلم المذكور  
 اشترى العقار والاشياء المذكورة لنفسه خاصة ولم يكن وكيلًا عن اولاد اخيه في ذلك أو  
 بعضه ودفع ثمنه من المال الذي اقترضه وكسبه الخاص به بالطريق الشرعى لا يكون  
 لاولاد اخيه مشاركتة فيه بدون وجه يوجب الشركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 اولاد اقام مع أكبرهم بكل ويشرب عنده وانفرد بالبقون عنهما وصاروا يسعون  
 ويكتسبون ثمان عشرة سنة حتى تحصل لهم بكسبهم خاصة نقود ومواش وأعيان ثم خرج  
 أبوه من عند ابنه الكبير فاعطاهم بها ثم يتعيش منها فاخذها و أقام مع باقي اولاده نحو سنتين  
 فماتت البهائم فيها والآن يريد مشاركة الاولاد فيما جددوه بسعيهم من الاعيان  
 المملوكة المحصلة حال انفردهم عن أبيهم وأخيه ثم أوأخذها جميعها فهل لا يجاب لذلك  
 والحال هذه بدون وجه (اجاب) ليس للاب مشاركة اولاده فيما اكتسبوه بسعيهم  
 الخاص بهم حال انفردهم عنه ولا أخذ ما ذكر جميعه والحال هذه بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة مكلفين كلهم وترك تركة صار يعمل فيها  
 بعضهم وينفق فيها باذن الباقي حتى ربح وتصاروا يتفقون من غنائمها على انفسهم مدة حتى  
 مات أحدهم عن ورثة بعضهم بالغ وبعضهم قاصر فهل تقسم تركة الميت الاول وغاؤها  
 على ورثته بالفريضة الشرعية وما خص الميت الثانى منها يقسم على ورثته (اجاب) اذا  
 ثبت بالطريق الشرعى ان بعض ورثة الميت الاول عمل في تركة مورثهم باذنهم وهم  
 بالغون مكلفون ليس فيهم صبي ولا معتوه على ان النماء للجميع كما تقتضيه عبارة  
 السؤال ثم مات أحدهم عن ورثة تقسم التركة وغاؤها بين ورثة الميت الاول بالفريضة  
 الشرعية وما اصاب الميت الثانى يعطى لورثته الا ان اليدين كانت للميت الثانى خاصة  
 ثم مات وادعت ورثته ان المال لهم خاصة وانكروا ما ذكر بالسؤال كما هو مسموع على  
 في هذه الحادثة يكون القول لهم والبينة على بقية ورثة الميت الاول وهناك تردد في عتبه  
 احد ورثة الميت الاول فلينظر الواقع وينزل الحكم على الحقيقة ولا ينظر لجر دظاهر مثل  
 هذه الاسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في فأرب لهم طاحونة مشتركة بينهم قد خربت  
 مدة طويلة ثم ان بعضهم صرف عليها مبلغا باذن البعض الآخر في لوازمها التي نلفت  
 تلك المدة كالحجر والعمالة وشرع الجميع في بنائها واصلاحها يعاون بعضهم بعضا فلما تمت

١٢٨٠

١٣

شوال

١٢٨٠

٦

١٢٨٠

١٢

عمارتها وصاروا يطعنون فيها جميعا الى الآن أراد البعض الذي صرف المبلغ منع البعض  
 الاخر فهل ليس له منعه ولا يلزم البعض الذي لم يصرف الادفع ما يخصه بحسب حصته  
 (اجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال ولن صرف على عمارتها وشراء آلاتها  
 باذن باقي الشركاء كما هو مذکور بالسؤال الرجوع على من اذن بما يقابل نصيبه من  
 الكلف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أب عاجز وفقير لا مال له ولا كسب اشترى  
 هذا الابن خربة وبنائها مكانا وكتب الحجة باسمه وصرف في بناء هذه الخربة مبلغا جسيما  
 من ماله وصيرها مكانا مشتملا على منافع وأمكنة متعددة وهو في عائلة وحده ومنفرد عن  
 ابيه المذکور وبعد ذلك آوى أباه وزوجته وصار ينفق عليهما ويكسوهما في جلة  
 عياله والآن يدعي على ابنه بان المسكان المذکور له متعللا بانهم في عائلة واحدة وجميع  
 ما اكتسبه الابن يكون لابييه فهل اذا ثبت وتحقق ان الابن حصل المسكان المذکور  
 من كسبه ومال تجارته الخاص به ولم يتحقق ان للاب فيه حقا بوجه من الوجوه الشرعية  
 وانه عاجز عن الاكتساب وآواه ابنه هو وزوجته بعد شراء المسكان المذکور وبنائه  
 وصرفه عليه من ماله الخاص به ما ذكر لا يكون للاب فيه حق ويكون لابن خاصة دون  
 الاب الفقير العاجز عن الكسب (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بهذا السؤال لا يكون  
 للاب شئ في المسكان المذکور ويكون خاصا بالابن كسأثرأ كسابه والحال هذه ما لم  
 يوجدنا قل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان بالغان وله أطياف وعقارات  
 أحد ولديه ولم يترك تركته وله ابن صغير فاستمر الصغير المذکور في حجر جده ولم يرز الولد  
 الا خرمع والده في عيشة واحدة مدة من السنين حتى مات الرجل المذکور عن ابنه وابن  
 ابنه المذکورين وبقي ابن الابن الصغير في عيال عمه معيناله في أشغاله حتى بلغ والعم  
 المذکور لا يزال يكتسب ويجمع عقارا وغيره وابن أخيه في عائلته يعينه في أشغاله ثم مات  
 العم المذکور عن أولاده ذكرين وأثنى وزوجتين فأراد ابن أخيه مقاسمة ورثته فيما تركه  
 على هذا الوجه فهل حيث ثبت ما ذكر لا يكون له حق فيما تركه جده وعمه ويكون  
 الحق فيه لورثته العم المذکورين (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال  
 لا يكون لابن العم مشاركة ورثة عمه فيما تركه جده الميت أبوه في حياته ولا فيما جده  
 عمه حيث كان في عياله معيناله في الكسب بدون وجه شرعى ويكون جميع ذلك لورثة  
 العم المذکور واذا كان للصغير المذکور عمل لعمه فله أجر مثله حال صغره بحسب منه ما أنفق  
 عليه فان بقي له شئ فله أخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد وبنتين قاصرين  
 وقد كان أقام عليهما وصيا مختارا وعن ولد وبنتين بالغين وعن مواش وأرض فزروعة  
 فتصرف البالغ وحصد الزرع وزرع الارض بالبذر المشترك بين الورثة باذن الوصي  
 والاخت البالغة واستمر على ذلك مدة سنين ثم بعد موته تداولت أيدي المتصرفين من  
 الورثة الراشدين على نسق هذا التصرف والمتصرف الآن يريد منع بعض الورثة من



سنة محرم

٢٨ ١٢٨١

ربيع الاول

٥ ١٢٨١

٢٧ ١٢٨١

جادی الاولی

١٦ ١٢٨١

استحقاقه فهل لا يجب لذلك وتكون التركة مشتركة بينهما ولا تعتبر المدة قلت أو كثرت  
 (أجاب) إذا ثبت أن جميع المصرفين كانوا يزعمون الأرض المذكورة للجميع باذن  
 وصى القصر والبالغة من البذر المشترك يكون الخارج بينهم على قدر انصباهم من  
 البذر وليس للتصرف الآن منهم من استحقاقهم بعد ثبوته بالوجه الشرعي بدون وجه  
 والا فلا ولا يشك عاقل في اشتراك التركة أي ما يورث عن الميت شرعا بين سائر الورثة  
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وزوجته وكل في معيشة  
 على حدة وعن تركة مواس ونحاس وداو فرزع ابنه لنفسه بدون مشاركة أخته وزوجتي  
 أبيه أطيانا آلت له بالاحقية وقت موت أبيه المذکور دون الاناث لموته قبل صدور  
 الأمر باعطاء الاناث في الاراضي التي آلت لبنت المال وأطيانا استأجرها بعد موت أبيه  
 ببذر غلة وقطن من عنده مما يخصه بسلف وغيره وحصل من الزرع المذکور مكاسب  
 فهل لا يشاركه أحد من الورثة الا في خصوص متروكات أبيه ويكون ما اكتسبه على  
 الوجه المذکور خاصا به (أجاب) نعم ليس لاحد من الورثة مشاركة الابن المذکور فيما  
 اكتسبه لنفسه خاصة بسعيه وعمله الخاص به فيما هو مختص به والحال هذه بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا وانا ثلثهم بلغوا كبر  
 أولاده استدان ديناً في ذمته بعد موت أبيه وبني به مكاناً في أرض لملك لهم ولا مورثهم فيها  
 لنفسه خاصة دون باقي عائلة أبيه فهل إذا أراد باقي ورثة أبيه ان يجعلوه ميراثاً بينه  
 وبينهم لا يجابون لذلك ويكون للباقي خاصة والحال هذه (أجاب) ليس لباقي الورثة  
 مشاركة باقي المذکور المذکور لنفسه من ماله الخاص به بدون وجه شرعي والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة خلعت عن البناء في غير بلده  
 من ماله لنفسه ولا أحد أولاده القاصر وله ثمانية أولاد ذكورا وانا ثلثهم الولد القاصر  
 المذکور هو مع أبيه في معيشته واخوته معزولون من أبيهم وكتب الاب القطعة  
 الأرض أنها مشتركة له ولولده القاصر وبنائها الاب أما كن لنفسه ولولده تبرعا من  
 عنده ثم سافر الى الحجاز ومات فيه عن أولاده المذکورين وقد بلغ القاصر وانعزل من  
 أبيه قبل ذلك ويريد الآن الاختصاص بجميع القطعة الأرض المذكورة مع بنائها  
 جميعه فهل والحال هذه ليس له ذلك وانما يختص بالنصف من ذلك فقط ونصفها الآخر  
 مع البناء يكون تركة لجميع الورثة يقسم بينهم بالفريضة الشرعية كسائر المتروك الا اذا  
 أثبت اختصاصه بها جميعها بطريق شرعي حيث لم تكن اليد في حياة أبيه ولا من  
 بعده موته (أجاب) لا وجه لاختصاص الابن المذکور بجميع الأرض مع بنائها بل يختص  
 بالنصف من ذلك والحال هذه والنصف الآخر تركة عن أبيه يقسم بين جميع الورثة اذا  
 لم يثبت اختصاصه بالنصف الآخر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 انفرد وحده في معيشة غير معيشة أبيه وجدده منزلا وحانو تامن ماله خاصة حال انفراده

ثم من بعد حيازة وتجديد ماد كرضم اليه والده لمجزة وعدم كسبه ووارثه ينفق عليه حتى توفي وهو في عيال ابنته فهل والحال هذه اذا ادعى اولاد المتوفى على اخيهم بما حازه حال انفراد واحد وارادوا القسمة معه متعلين بانه ملك ايهم لا يجابون لذلك بدون اثبات ان ذلك لا يبيهم بطريق شرعي حيث تحقق ان اليد والتملك لهذا الابن من ماله الخاص به حال انفراده عن ابيه وانه ضم اياه اليه بعد ذلك عاجز الامال له ولا كسب وصار في عياله الى ان مات (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يكون لاختوة الرجل المذكور مقاسمة فيما تملكه بنفسه من ماله الخاص به المتحصل من كسبه المختص به حال انفراده بدون اثبات انه ملك ايهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض ابعادية مملوكة لجماعة غرس احد الشركاء في جانب منها اشجارا لنفسه بدون اذن الشركاء ثم اقتسموها فوقع الشجر في نصيب غير الغارس فاتفق معهم على ابقاء الشجر في اراضيهم لكونها صغيرة ويعطيهم نصف الشجر في نظير بقائه في ارضهم ونفوه فيها حسب العرف الجاري في هذه البلدة ثم باع اصحاب الارض المذكورة التي فيها الاشجار ارضهم لرجل اجنبي ثم جاء الغارس يأخذ نصيبه من الاشجار بحق النصف حسب اتفاه مع ارباب الارض البائعين فانكر المشتري غرسه لملكه فيها وادعى الشراء من مالك الارض فهل اذا ثبت الغارس المذكور غرسه تلك الاشجار لنفسه على هذا الوجه واتفاه مع الشركاء بعد القسمة وقبل البيع على ان يعطيهم نصفها نظير ما ذكر لا يكون للمشتري المذكور اختصاص بالاشجار جميعها ويكون لربها قلع ما يملكه من الارض حيث لا يضر القلع بالارض المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للمشتري المذكور اختصاص بالاشجار المذكورة اذا ثبت الغارس غرسها على هذا الوجه بالطريق الشرعي ويكون له قلع ما يملكه منها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة لرجلين لاحدهما فيها السدس والاخر الباقي غاب صاحب السدس واستعملها الشريك الاخر مدة سنين بالطحن فيها لنفسه ثم حضر شريكه من غيبته واراد محاسبته على اجرة مثل حصته في المدة الماضية فهل لا يجاب لذلك ولو كانت معدة للاستغلال حيث استعملها بتأويل المالك وكانت ملكهما ليست وقفا وهما بالغان (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة وعائلة واحدة تحصل من كسبهما وسعيهما معا اموال وغراض ودور ودواب وغير ذلك من الاعيان المملوكة واستمروا على ذلك مدة سنين والاخر ان اراد احدهما العزلة والانفراد من اخيه وقسمة ما تحصل من كسبهما وسعيهما سووية مناصفة بينهما فهل لا يجاب لذلك ولا يكون لاختيه الاخر منعه من ذلك (اجاب) نعم يجاب لذلك وما حصه له الاخوان بكسبهما وسعيهما يقسم بينهما مناصفة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أحد شر يكيين مأذون من شر يكيه بالسفر بمال الشركة برا

٢١ ١٢٨١

رجب

٢١ ١٢٨١

رمضان

١١ ١٢٨١

ذی القعدة

٩ ١٢٨١

سنة

صفر

وبحراو ان يعمل بالمال في كل مايداله من التجارة حضر الى المحروسة ببضاعة فباعها  
 وأوصل الى شريكه جانبا من مال الشركة وأبقى معه جانبا يشتري به بضاعة فقبل شرائه  
 حضر له جواب من شريكه بالتوجه الى اسكندرية ليشتري منها صنفا معلوما بماسمعه من مال  
 الشركة وان لزم له دراهم يعرفه وهو يرسل له مما وصل اليه من مال الشركة فبناء على  
 ذلك توجه الشريك بمال الشركة الى اسكندرية فقبل وصوله اليها وهو بالواو بورنزل  
 عليه لص فشق جيبه واخذ المال منه ولم يشعر حتى وصل الى بركة السبع فوضع يده في  
 جيبه فوجد مشقوقا شق آلة لص والمال مأخوذ منه فهسل حيث لم يفرط في ضياع  
 ذلك لا يضمن ويصدق في ذلك بيمينه والحال هذه ويكون لمن ضاع منه ذلك محاسبة  
 شريكه على ماوصله اليه من مال الشركة كما كيف (اجاب) اذا ضاع بعض مال الشركة  
 من احد الشريكين بدون تغريظ منه ولا تعدل اضمنه بل يكون على الشركة ويصدق  
 في دعوى الضياع بيمينه اذا لم يكن خائنا ويكون للشريك محاسبة شريكه على ماوصله  
 اليه من مال الشركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة ارض على السوية  
 اذن أحدهما للآخر أن يبنيهما من ماله على سبيل الاشتراك المذكور فبناها الشريك  
 المذكور ومن ماله حسبما هو مأذون فتوفي الشريك الاذن فطلبت ورثته قسمة الدار  
 المذكرة وأنكرها الاذن المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت الشريك المأذون له  
 بالبناء المذكور بالوجه الشرعي يكون له الرجوع بما قبل نصيب شريكه المورث  
 المذكور من قيمة البناء أم كيف (اجاب) اذا ثبت الاذن من أحد الشريكين للآخر  
 بالعمارة في نصيبه وعمر يكون له الرجوع بما أنفقته على نصيب شريكه حيث كان لا تقا  
 لا يكذبه فيه ظاهر الحال ولا يشترط في ذلك اشتراط الرجوع عليه وقت الاذن بخلاف  
 الاجنبي كما في التقيج من الشركة عن قارئ الهداية والله تعالى اعلم (سئل) في  
 شريكين شركة عنان اذن أحدهما صاحبه بالبيع والشراء نقد او نسيئة ثم بعد مدة أخذ  
 أحد الشريكين من صاحبه المأذون له بالعمل مبلغا من دراهم الشركة وصار الآخر  
 يعمل فيما بقي من مال الشركة فتناقصت قيم البضاعة حتى وجد خسرا من رأس المال  
 ومات الشريك كان وتحرر حساب الشركة بعد موتها فظهر ان المطلوب من اثمان  
 البضاعة لا ربابه يز يد على ما هو موجود منها ومن الديون المطالبة للشركة بسبب  
 الخسران وتناقص القيم ولم يتعد من بيده المال عليه ولم يفرط فيه وكانت الشركة  
 صحيحة فهل اذا خسر المال على هذا الوجه تكون الخسارة على الشريكين بالسوية ويؤم  
 ورثة كل منهما يدفع ما يخص مورثه من الخسران من تركتهما بعد رد ما أخذه أحد  
 الشريكين من مال الشركة من تركته وخضم الموجود من أعيان الشركة وما روج  
 من الديون المطالبة لها (اجاب) حيث خسرت الشركة بالتعد ولا تغريظ من أحدهما  
 ورأس ما لهما على السواء فالخسران عليهما سوية فيطالب ورثة كل منهما بقدر ما على

١٢٨٢

٤

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٨

١٢٨٢

٢٩

مورثه من تركته بعد رد ما أخذه أحدهما من مال الشركة لنفسه وخصم الموجود من  
اثمان اعيان الشركة والديون المطلوبة لها بعد رواجها ويدفع ماذ كر للغير ما عيشت لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخ واختان وأب فقير توجه اخوه الى الجهادية وخرج  
هو الى الاكتساب في غير بلده واكتسب اموالا وعاد الى بلده واشترى بها املاكا باسمه  
خاصة وبها تم كذلك ثم ضم اباها الى عائلته لفقره وكبر سنه ثم مات ابوه بعد ذلك واراد  
اخوته ان يقاسموه فيما في يده فهل يكون جميع ما اشتراه لنفسه من كسبه خاصا به اذا  
تحقق ماذ كر بالوجه الشرعي وليس لهم مشاركتة الا فيما كان متروكا عن ابيه دون  
ما حصله من كسبه سيما والبنات متزوجات مقيمات بدور أزواجهن لسن معه في معيشة  
(أجاب) ليس لاخته الرجل المذ كورة مشاركتة فيما حصله لنفسه بكسبه الخاص به من  
اموال واملاك وبها تم حال انفراد عن ابيه ولا يكون ذلك تركة عن الاب ولا يوجب  
ذلك ضم ابيه الفقير الكبير السن الى عياله بعدا كتسابه ماذ كر والله تعالى اعلم (سئل)  
في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة استحقوا تركة عن ابيهم وتحصل من سعيهم في هذه التركة  
عقارات وعروض ومواشي ثم مات اثنان منهم عن أولاد لهم واستمر الاولاد مع عمهم  
في معيشة واحدة كما كان ابواهم قبلهم وماتت هذه التركة ايضا من كسبهم مع عمهم وفي  
اثنا هذه المدة اخذ انسان اجني منهم دراهم من المال المشترك بينهم ورهن ارضه تحت  
يدهم وابع لهم زراعتها وصاروا يزعمونها حسب الجاري بينهم وبين عمهم من قديم  
ولا ان حصل النزاع بين الاولاد المذ كورين وبين عمهم واراد الاولاد القسمة والانفصال  
من عمهم فامتنع العم من قسمة ريع تلك الارض المرهونة تحت أيديهم متعللا بان عقد  
الرهن وقع بينه وبين الراهن فقط وكتبت وثيقة الرهن باسمه خاصة وليس لاولاد  
أن شي في ريع الارض المذ كورة متعللا بما ذكر فهل اذا تحقق ان الرهن عند  
الجميع وان زرعها من قبلهم على هذا الوجه وكان القرض من مالهم المشترك لا يجاب  
لذلك ويقسم جميع الخارج من الارض المذ كورة بين العم وأولاد أخيه (أجاب) حيث  
كان رهن الارض عند الجميع وابعها زرعها لهم وكانوا يزعمونها حسب الجاري بينهم  
بيدوهم المشترك بينهم وآلاتهم المشتركة على ان الزرع للجميع لا يكون للعم منعهم  
عما تحصل من ريعها بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلاه بان الرهن وقع بينه وبين  
الراهن فقط والحال هذه بل على فرض تحقق ذلك لا يكون له الاختصاص بما خرج من  
زراعتها على سبيل الاشتراك بينهم جميعا على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن أولاد ابنة ذكور او اناث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وأقاموا  
مع بعضهم في معيشة واحدة وصاروا يملون في تركته جدهم وينخون فيها حتى حصل فيها  
زيادة وأراد بعض الورثة قسمة التركة المذ كورة وأخذ كل ذي حق حقه بالوجه  
الشرعي فهل يجاب لذلك وليس لاحد منهم الاختصاص بشي زائد عن الآخر بدون

١٢٨٢

١٤

رجب

١٢٨٢

٢٠



مخصص شرعي (أجاب) إذا كان العمل من الجميع في التركة أو من البعض باذن الباقي  
للجميع لو كبار أو باذن وصيهم لو صغار احتيقت تقسم مع غائبها بينهم وليس لاحدهم  
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في جماعة واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالارث عن مورثهم وصار قسمة بعضه عليهم  
وتحدر بذلك حجة شرعية وبقي على الاشتراك ثلثمائة وستون ذراعا وطلب  
بعضهم الآن أخذ حصته في الاذرع المذكورة فامتنع الشريك من ذلك متعللا بان  
جميع الاذرع المذكورة ملكه خاصة تلقاه عن أبيه ولم يكن له بينة على دعواه الاختصاص  
بها بل هناك بينة تشهد بان تلك الارض مورثة لهم جميعا عن الجسد ككل بقدر  
نصيبه واليد فيها للجميع فهل والحال هذه اذا شهدت البينة بالاشتراك يقضى بها  
بينهم على حسب الشهادة ولا عبرة بدعوى أحدهم الاختصاص بدون اثبات (أجاب)  
حيث لم يكن لدعى الاختصاص بينة تثبت دعواه المذكورة وقامت البينة على  
الاشتراك بينهم جميعا على حسب الارث عن جدهم لا يكون للرجل المذكور الاختصاص  
بها بل يقضى بها بينهم بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن  
أولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وأطيان خراجية ووضع أولاده  
أيديهم على تركة أبيهم وصاروا يكتبون سوية ويعملون في تركة أبيهم وهم في معيشة  
واحدة وجددوا عقار ابنه من المال المشترك بينهم جميعا المحاصل يعلمهم ولم يكن له حجة  
باسم أحدهم خاصة ثم مات أحدهم الذي هو كبير العائلة المسكفة أطيان الجميع باسمه  
حسب المجرى عن أولاد قصر وبلغ فارادورثته الاختصاص ببعض ما بأيدي الجميع  
المتحصل بكسبهم متعللين بأنه خاص بابيهم فهل حيث كانت اليد على ذلك للجميع  
لا تجاب وورثة المتوفى الى دعواه الاختصاص مورثهم بذلك بدون اثبات اختصاصه  
به بوجه شرعي (أجاب) ما تركه الميت الاول وما يتجدد يكسب الاخوة بعدموت أبيهم على  
سبيل الاشتراك لا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يصيبه منه بالفريضة  
الشرعية بدون مخصص شرعي واذا كانت اليد للجميع فالقول لهم في دعوى الاشتراك  
الا ان ثبت ورثة أحدهم اختصاص مورثهم بشئ منه بطريق يوجب اختصاصه به والله  
تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة وعمهم لا مال لهم سابق اجتماع في معيشة واحدة وعمل  
واحد وحصلوا بعلمهم وكسبهم دارا وثلاث طاحونة وجانبان من الأطيان الخراجية كلفت  
باسم أحد الاخوة لرشده وفي سنة ٧٧ اجتمع اخوان منهم مع العم وتصادقوا على ان  
الأطيان المذكورة بينهم أثلاثا وحرروا بذلك قائمة تتضمن قسمة تلك الأطيان بينهم  
اثلاثا وتوجهوا بتلك القائمة الى نائب الحاكم الشرعي بجهتهم وأشهدوا على أنفسهم لديه  
بذلك بدون اذن المديرية واطلاعها على ذلك والتسوا منه كتابة الاشهاد عليهم بذلك  
فاجابهم وسجلها عنده ولم يذكروا له الاخ الثالث ولم يعلموا الاخ بذلك ولم يزلوا جميعا في

معيشة واحدة وكسب واحد وتلك الاطيان تحت أيديهم جميعا ثم توفي العم عن ابن والآن يريد الاخ الذي لم يذكر في التخصيص والا فرأى مطالبة اخوه وابنه بغير نصيبه عما في أيديهم جميعا وهو الربع فهل يجب لذلك ولا يمنع من أخذ نصيبه التصديق المذكور اذا ثبت وتحقق ان جميع ما ذكر في أيديهم جميعا وتحصل بكسبهم على الوجه المستطور ولا يكون اقرار الثلاثة حجة على الرابع لان الاقرار حجة قاصرة أم كيف الحكم (اجاب) حيث كان جميع ما ذكر مشتركاً بين الاخوة الثلاثة وعهم متحصلاً من عملهم جميعاً على الوجه المستطور لا يكون للاخوين وابن العم منع الاخ الثالث من استيلائه على نصيبه منه وهو الربع بدون وجه شرعي ولا عبرة باقرار الثلاثة وتصادقهم على ان تلك الاطيان بينهم اثلاثاً بالنسبة للاخ الثالث الذي لم يحصل منه ذلك ولا يكون مجرد ما ذكر موجباً لمنعه من استحقاقه اذا اقرار حجة قاصرة على المقر والله تعالى أعلم (سئل) في خمسة اخوة رجال في معيشة أبيهم أرادوا أن يعملوا ساقية فجمع لهم أبوهم قدر ما علموا من الدراهم من ماله لاجل كلفة الساقية وأشهد بيعة شرعية على ان ذلك القدر من ماله تكلف به الساقية وان اولاده بعد حياته يكونون سوية فيها لا يميز أحدهم بشئ منها عن الآخر وواحد منهم ضرب عدة آلاف من الطوب التي لبناء الساقية ثم غاب عن البلد مدة من السنين فبني اخوته الساقية بذلك الطوب في حياة أبيهم ثم مات أبوهم في غيبة أخيهم ثم حضر قبل تمامها فاتمها معهم ثم أراد محاسبتهم على ما صرفوه في الساقية فاحضر جماعة من أهل البلد واعترف اخوته لديهم بان القدر المذكور الذي هو من مال أبينا صرفناه في الساقية من بناء وأخشاب وغير ذلك وانها مشتركة بينهم ثم اقتسموا الطين والساقية بينهم جميعاً بالسوية حتى الاخ الذي كان غائباً وأدار معهم الساقية مدة سنتين ونصف والآن يريدون منعه من الساقية بعد القسمة المذكورة وتصديقهم على استحقاقه فيها حتى أداروها المدة المذكورة فهل والحال هذه ليس لهم ذلك حيث ثبت ما ذكر بالبيعة المذكورة ويمنعون من منازعته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر بعد تحققه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال عقدوا شركة عنان بينهم مع التفاضل في رأس المال وشرط الربح على التفاضل والعمل على الجميع وشرط الخسران على قدر الربح وكان شرط الربح ان ثلثيه بينهم ارباعاً وثلثه على قدر مال كل واحد منهم وعملوا سوية وهلك جميع المال بأفة سماوية ما عدا مبلغ جزئي فهل يكون الخسران على قدر المال وان شرط خلافه (اجاب) نعم الخسران في الشركة على قدر المال وان شرط خلافه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين كانا في معيشة ثم اقتسما وانفرد كل منهما في مسكن على حدة ثم بعد ثلاث سنين رجعا ثانياً الى مسكن واحد ومعيشة واحدة فاشتري أحدهما عملاً من البقر لنفسه من ماله الخاص به ثم أراد الانفراق فهل يكون البطل الذي اشتراه لنفسه من ماله الخاص به فقط وليس

١٢٨٢

٦

ذي القعدة

١٢٨٢

٨

ذي الحجة

١٢٨٢

٢٦

لاخيه مشاركته فيه حيث لم ير ان المشتري وكيل عنه في شراء ذلك (أجاب) حيث اشترى  
 أحد الاخوين المذكورين عملاً لنفسه بدون توكيل عن أخيه ودفع ثمنه من ماله  
 الخاص به لا يكون لآخيه مشاركته فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك ولدين ذكرين فكنسا سوية في معيشة واحدة وجددا  
 أمتعة زائدة عما تركه المتوفى المذكور واستمر اوضاعين أيديهما على جميع ذلك مدة  
 تزيد على أربعين سنة وهما يتصرفان في جميع ما تحت أيديهما بما يباله لهما لا يتميز  
 أحدهما بشئ من ذلك دون الآخر مع اتحاد صنعتهم ما وكسبهما ثم مات أحدهما عن وورثة  
 غير أخيه ثم أراد الاخ الباقي القسمة بينه وبين وورثة أخيه فنازع أحدا الورثة وادعى ان  
 جميع المتجدد المذكور بعد موت جده ملك لآبيه لا يستحق عمه فيه شيئاً فهل والحال هذه  
 اذا لم يثبت المسدعي الوارث للاخ الميت دعواه اختصاص مورثه بالاشياء المتجددة  
 تكون الاشياء المذكورة مستحقة لكل من وورثة الميت ولعلمهم مناصفة (أجاب) نعم  
 لا عبرة بدعوى أحد وورثة الاخ الميت اختصاص مورثه بما ذكر والحال هذه بدون اثباتها  
 بطريق شرعي وله طلب عين عمه على نفق دعواه فتقسم هذه الاشياء بين الاخ والورثة  
 مناصفة عملاً بأيديهما أي الفريقين عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك  
 ثلاثة أولاد ذكور وصاروا يسعون ويتكسبون سوية وهم في معيشة واحدة حتى صار  
 لهم مال وأطيان والمتصرف عليهم أرشدهم فاشترى بعض دار من المال المشترك بينهم  
 سويته وكتب بذلك حجة شرعية باسم الجميع وبعد موت أحد أخويه عن أولاده اشترى  
 المتصرف المذكور البعض الباقي من الدار من المال المشترك وكتبه باسمه خاصة بحجة  
 شرعية ثم مات المتصرف المذكور عن أولاده فاراد عنهم مع أولاد أخيه قسمة الدار  
 اثلاثاً حيث ان جميع ثمنها من المال المشترك فادعى ابن المتصرف ان البعض من الدار  
 الاخير حق والده خاصة فهل والحال هذه اذا ثبت ان الدار مشتراة من المال المشترك  
 تقسم بينهم اثلاثاً أو يكون ابن المتصرف ملزوماً بقيمة ثلثي ثمن البعض الاخير من الدار  
 لعمه ولأولاده الثاني حيث لم يكن لأحد منهم كسب خاص به (أجاب) حيث اشترى  
 أحد الاولاد المذكورين بعض الدار الاخير لنفسه خاصة بدون توكيل باقي شركائه  
 شركة ملك في ذلك ودفع ثمنه من المال المشترك بين الجميع يكون ذلك المشتري خاصاً  
 به ويضمن نصيب شركائه من الثمن لهم فيورث عنه لورثته خاصة ويؤمرون بدفع قيمة  
 انصباة باقي الشركاء من الثمن من تركته مورثهم خاصة وأما البعض المشتري أولاً للجميع  
 باذنهم أو اجازتهم فهو مشترك بين الجميع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين  
 رجلين أحدهما يملك الثلثين والاخر يملك الثلث ثم مات صاحب الثلث عن وورثة قصر  
 وبلغ وبعد موته صار البيت متخرباً لا يتنفع به فاراد صاحب الثلثين ان يبنيه لاجل  
 الاتفاغ به فاستأذن من الورثة البالغين ومن الوصي على القصر فاذنوه بالبناء ليرجع

صفر سنة

٢٥ ١٢٨٤

سبعان

٣ ١٢٨٣

٢٢

١٢٨٣

عليهم ودفعوا له بعض دراهم من أصل ما يخصهم فبني بعضه وقبل تمام البناء امتنع كل  
 منهم من دفع ما يخصه على قدر نصيبه وبني البيت بحاله الى الآن وهو غير قابل لقسمة  
 الاقرار فهل للشريك المذكور حسيبان ما صرف باذنهم في البناء بينه وبين شركائه وله  
 مطالبتهم بعد المحاسبة بما أنفق في البناء حيث كان البناء باذنهم وليس لهم الامتناع  
 من ذلك سيما وانهم كانوا يباشرون معه وقت البناء ودفعوا له بعض ما يخصهم (اجاب)  
 نعم للشريك المذكور الرجوع على باقي الشركاء البالغ ووصى القصر بمقدار ما يخصهم  
 من الصرف على العمارة على هذا الوجه حيث تحقق ما ذكر وليس لهم الامتناع من ذلك  
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له كسب ومال وعقارات ونخل وغير  
 ذلك اكتسبه بسعيه في ماله وله أخ وأواه وصار من جملة عائلته يأكل ويشرب ويكتسى  
 وليس له مال ولا كسب أصلا فبات هذا الاخ عن بنتين وزوجة فاردن مقاسمة الاخ  
 المذكور فيما بيده مما اكتسبه بسعيه وماله الخاص به متعللات بانه كان معه في عائلة  
 ومعيشة واحدة فهل لا يجب لذلك ولا عبادة بما يتعلان به لاسيما وقد أشهد على نفسه  
 قبل موته وهو في حال صحته وسلامته وأقر بانه لم يكن له قبل أخيه حق ولا ملك ولا شيء  
 وان ما بيد أخيه مما اكتسبه بسعيه وماله الخاص به ملك له خاصة ولا حق له فيه أصلا  
 (اجاب) اذا لم يكن للاخ المذكور مال ولا سعي ولا كسب مع أخيه بل كان في عياله  
 وجميع ما بيده حصلا به كسبه وسعيه الخاص به لا يكون لورثة الاخ مقاسمته فيما هو  
 خاص به على هذا الوجه بمجرد تعلقه بان مورثه كان معه في عائلة ومعيشة واحدة  
 لاسيما مع اقرار مورثه في حال صحته طائعا بان جميع ما ذكر ملك لأخيه خاصة ولا حق  
 للمقر فيه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد وصنعهما  
 متحدة غير أن أحدهما شيخ بلد والآخر متصرف فيما يخص الفلاحة بالبيع والشراء وغير  
 ذلك باذن أخيه فاشتري المتصرف المذكور بعض مواش من ماله وما وشارك عليها  
 آخرين وأراد الاختصاص بها دون أخيه المذكور ومع انهما من المال المشترك بينهما ولم  
 يكن للمتصرف المذكور مال خاص به فهل والحال هذه ليس له الاختصاص بالمواشي  
 المذكورة بدون وجه شرعي وتكون له مساوية (اجاب) اذا اشترى أحد شريكي  
 الملك شيئا لنفسه يكون له خاصة وليس مجرد دفع ثمنه من المال المشترك بوجوب مشاركة  
 شريكه فيما اشتراه غاية الامر أن لشريكه مطالبة بمثل حصته من الثمن الذي دفعه  
 اذا تحقق أنه دفع ثمنه من المال المشترك بينهما والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له ثلاثة أولاد وبتان خرج احد الاولاد عن والده في حال حياته وبقي الاخران معه الى  
 ان مات وترك عقارا وأطيانا ودارا وغير ذلك مما يورث عنه شرعا فارد الخارج عن أبيه  
 ان يأخذ نصيبه من تركة أبيه فننعه الاخوة الذين كانوا مع أبيهم زاعمين ان أطاهم  
 لا يستحق شيئا في التركة لانه خرج عن طاعة أبيه فهل اذا كان الامر كما ذكر لا يمنع



١٢٨٣

٤

ذی الحجة

١٢٨٣

١

مطلب قول أحدهما  
لا عمل معك فسخ  
للشركة ولو المال  
عروض بخلاف المضاربة

١٢٨٣

١٨

محرم

١٢٨٤

١

مطلب باع الجاموسة  
وسلمها بلا اذن شريكه  
يكلف باحضارها أو  
دفع القيمة

الولد الخارج عن أبيه في حياته من نصيبه في تركه أبيه بل يكون مثل أخوته في الشركة  
المد كورة وتقسيم بينهم بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) مجرد خروج الولد عن  
طاعة أبيه حال حياته لا يوجب منعه من ميراثه بدون وجه شرعي كوجود أحد موانع  
الارث المعلومة أو خروج ما يملكه عن ماله قبل موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين عقد اشركة بينهما ثم اشتريا أمتعة معلومة بمال الشركة ثم قال أحدهما  
للاخر لا عمل معك بالشركة وعمل الشريك المذكور في الامتعة المذكرة كورة بالبيع  
والشراء مرارا وباع وزبح فهل والحال هذه تنفسخ الشركة المذكرة كورة بالقول المذكور  
ومار بحه العامل المذكور يكون له خاصة ولاخر قيمة نصيبه المستحق له وقت  
الفسخ (اجاب) نعم تنفسخ الشركة بقول أحدهما لا عمل معك ولا يتوقف فسخ الشركة  
على كون مالها نقدا فلا أحدهما فسخها ولو المال عروض بخلاف المضاربة هو المختار خلافا  
للزيلي كما في العلاقي على التتوير وفي البحر عن البرازية اشتركا واشتريا أمتعة ثم قال  
أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه  
قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما يملك فسخها وان كان  
المال عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار اه أفاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل)  
في شريكي عنان اشترينا نسخاً مطبوعة من كتاب لأحدهما الربع في رأس المال والربح  
وللاخر ثلاثة ارباع ذلك والنسخ المذكرة كورة بيد صاحب الربع وأذنه الاخر بالتصرف  
في ذلك جميعه بجميع أنواع التصرفات الشرعية فاستأجر صاحب الربع مكاناً لحفظ تلك  
النسخ المذكرة كورة بدون اذن شريكه وذلك أمر ضروري لا بد منه ومعتادين التجار بأجرة  
مثله ودفع أجرة ذلك من المال المتحصل من مال الشركة الذي بيده فهل يكون له ذلك  
والحال هذه ويقبل قوله في مقدار الأجرة حيث كانت أجرة المثل ولا يكذب فيه الظاهر  
(اجاب) نعم للشريك المذكور ذلك والحال هذه حيث لم ينه صريحاً أو يقبل قوله بيمينه  
في مقدار ما صرفه في أجرة المكان المذكور من مال الشركة والحال ما ذكر والله تعالى  
اعلم (سئل) في جاموسة لبون وبنتها مشتركة بين رجلين مناصفة فباع اليباع عليها  
نصيبه منها ومن بنتها وسلمها للشترى من غير اذن شريكه فهل اذا طلب الشريك من  
البائع احضار الجاموسة وبنتها ليمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة  
نصيبه بحال ذلك والحال هذه ويكلف باحضارها فان لم يحضرها يلزمه دفع قيمتها  
(اجاب) أفاد في تنقيح الحامدية بالهز والى العلامة عبد الرحمن افندي العمادى عن  
نظير هذه الحادثة بقوله نعم يكلف الشريك البائع باحضارها فان لم توجد يلزم بقيمتها  
اه والمصرح به ان كلاماً من شريكي الملك حكمه في حصته شريكه حكم المودع وليس  
للمودع التسليم الى الاجنبي بدون اذن المودع فتسليمه بدون اذنه يكون تعدياً حتى لو  
هانت العين فعليه ضمان نصيب شريكه منها والله تعالى اعلم (سئل) في منزلين مجاورين

سنة

محرم

لبعضهما اشتراهما شخص من المالكين لهما وخالطهما ببعضهما حتى صار منزلا  
واحد ثم باع الرجل المذکور هذا المنزل لشخصين لكل منهما نصفه شائعاً بمبلغ معلوم من  
الدراهم ثم قسم كل نصيبه من نصيب الآخر على حسنة قسمة أفرأز بعرفة أهل الخبرة  
وحصل تراض منهما على أخذ أحدهما مبلغاً معلوماً من الدراهم من الآخر في مقابلة  
أرض و بناء زائدين عن نصيبه صارافيه بحسب التعديل فأعطى الآخر المبلغ المعلوم  
وارتضى كل منهما بهذه القسمة على الصفة المعلومة الآن وكتب بذلك حجتان شرعيتان  
وموجود هناك حائط فاصلة ومشاركة بينهما ومصرح في حجج القسمة بكونها مشتركة  
بينهما وعلى الحائط المذکور كورة سلم من قديم في نصيب أحدهما فأراد الآخر هدم هذه  
الحائط وأدخلها في منزله وأن يحدث مكانها سلماً لمنزله ويكلف جاره بناء حائط أخرى  
وراء الحائط المشتركة المذكورة من ضمن سلم جاره ليسند سلمه الذي يريد إحداثه عليها  
فهل إذا تحقق ذلك لا يجاب لمطالبه بدون وجه شرعي سيما ولم بشرط شيء من ذلك في  
القسمة بل ذكر أن الحائط الموجود الآن مشتركة فاصلة بين القسمين من الأعلى  
إلى الأسفل (أجاب) نعم لا يجاب لمطالبه والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ رشيد وله أولاد قصر في معيشة واحدة صار  
الولد البالغ يسعى على سبيل الاستقلال والانفراد لنفسه خاصة لا على سبيل الإعانة لآبيه  
ولم تكن صنعتها واحدة حتى اكتسب بسعيه على هذا الوجه أموالاً واشتري لنفسه  
من ماله المكتسب له بسعيه المذکور مواشي ثم انعزل من أبيه بجميع ماله المذکور  
ومكث به منعزلاً مدة ثم اصطلح مع أبيه وقعد معه في معيشة واحدة كما كانوا إلى أن مات  
الأب عن ولده البالغ المذکور وعن أولاده القصر المذکورين فأقام القاضي الأخ  
البالغ المذکور وصياً على أخوته القصر فصاروا في عياله إلى أن بلغ بعضهم رشده  
فطلبوا قسمة المتروك عن أبيهم مع ما اكتسبه الولد البالغ المذکور من سعيه الخاص به  
في حياة أبيهم فهل والحال هذه إذا ثبت اكتساب الولد البالغ لشيء في حياة أبيه بسعيه  
الخاص به المعروف على الوجه المصطور يكون جميع ما اكتسبه خاصاً به لا يشاركه فيه  
أحد من أخوته ويكون لهم قسمة المتروك عن أبيهم بالقرينة الشرعية وإذا كان على  
أبيهم دين يلزم به جميع الورثة من تركه الأب بعد الثبوت بالوجه الشرعي (أجاب)  
إذا كان الابن البالغ مستقلاً بكسبه وسعيه لنفسه ولم يكن في ذلك معيناً لآبيه ولم تكن  
صنعتهم واحدة كما هو مذکور يكون ما حصله بكسبه وسعيه المذکور ملكاً له  
خاصة لا شيء فيه لآبيه وما اشتراه لنفسه من ماله المذکور ملكاً له فلا يقسم بين ورثة أبيه  
بل يقسم ما تركه الأب مع غائبة خاصة بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وإذا ثبت أن  
على الميت ديناً شرعياً توفي من تركته مقدماً على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
اشترى خمسة عشر قيراطاً من بيت وسكن في جميعه مدة أربع سنين لغنية أصحاب

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٤

صفر

جمادى الاولى سنة

الحصص الاخرى والا ن حضر وكيل عنهم ويريد مطالبة المشتري بأجرة ما خص موكله  
 عن المدة المذكورة وامتنع المشتري من دفعها متعللاً بأنه صرف على عمارته  
 الضرورية مبلغاً يزيد على أجرته فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي لا يطالب المشتري  
 والحال هذه بأجرة ما مضى من السكنى حيث لم يشترطوا عليه أجرة ويكون متبرعاً بما صرفه  
 حيث كان بدون اذن شرعي من باقى الشركاء حيث كانت الحصص الاخر غير وقف  
 بل مملوكة لأربابها وهم بالغون ولو كانت معدة للاستغلال لا يطالب بالأجرة كذلك  
 (اجاب) اذا سكن احد الشركاء المكان المشترك بدون عقد اجارة ليس لشريكه  
 المالك اذا لم يكن يتم مطالبة بأجرة حصته لما مضى ولو كان معداً للاستغلال لسكونه  
 سا كنباتاً أو لملك وهذا بخلاف الوقف وعقار اليتيم كما ان احد الشركاء لو صرف في  
 مرمة الدار المشتركة بدون اذن يكون متبرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي  
 عن بنته وابنه البالغين وزوجته وترك ما يورث عنه شراً وقسمت التركة بينهم وكانت  
 بنت المتوفى ساكنة في بيت والدها المملوك للورثة المذكورين ثم باعت زوجة المتوفى  
 ما خصها من البيت لبنت زوجها وصارت ساكنة فيما خصها مدة من الزمان ففي أثناء  
 المدة جاء الابن وقال لها اني أريد أن أسكن ما يخصني من البيت فقالت له اجعل حائلاً  
 بيني وبين الساكن فذهب أخوها وترك البيت ولم يفعل فهل والحال هذه اذا اراد  
 أخوها أن يطالب أخته بأجرة نصيبه في المدة الماضية بدون عقد اجارة فيما مضى ولم تذكر  
 الأجرة أصلاً لا يجاب لذلك لا سيما وهي ساكنة في قدر ما يخصها ولم تمنعه عن الانتفاع  
 بما يخصه (اجاب) لا يكون للشريك مطالبة أخته بأجرة نصيبه للمدة الماضية بسكنائها في  
 المكان المشترك بينها وبين أخيها بدون عقد اجارة حيث كان بالغاً كما انه لا يطالبها بان  
 يسكن بقدر ما سكنت في الماضي والحال هذه حيث لا مهاياة بينهما ولو كان معداً  
 للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين أحدهما صغير  
 والاخر كبير ولم يترك الرجل شيئاً فانفردت الزوجة بولدها الصغير وانفرد الكبير  
 وحده وصار يكتسب حتى تحصل من كسبه دراهم ومواش وعقار وهو منفرد ثم حضر  
 له أخوه وأمه ومكثا في عياله ياكلان ويشربان بلا عمل ولا كسب لهما حتى ماتت الام  
 واستمر الصغير مع أخيه في عياله بلا كسب والا ن يريد مقاسمة أخيه فيما اكتسبه بسعيه  
 الخاص به وفيما اشتراه لنفسه من المواشي والعقار حين انفراده وهو واضع يده عليه  
 بانفراده فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن للاخ الصغير بيعة تثبت مشاركته لأخيه  
 بوجه شرعي (اجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة أخيه فيما اشتراه لنفسه خاصة من  
 كسبه الخاص به والحال ما ذكر بدون اثباته ما يقتضى مشاركته له في ذلك بطريق  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين بالغين وعن طين ودور ومواش  
 وسواق وغير ذلك وصار في معيشة واحدة يزرعان الارض بالسوية بينهما ويدفعان

١٢٨٤

١٨

جمادى الثانية

١٢٨٤

٢٣

١٢٨٤

٢٥

شوال

سنة

٢٦

١٢٨٤

ذى القعدة

٢٣

١٢٨٤

ربيع الاول

١٣

١٢٨٤

ما عليها من المخرجات وما زاد من كسبها وزرع أرضهما يشترى به أطيانا ودورا وطواحين وغير ذلك وصار على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه يكون جميع ما تر كنه الأب وما حصل له من كسبها وزراعة أرضهما بينهما بالسوية ولا يكون لأحدهما أن يختص بشئ زائد عن الآخر (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن ابنه المذ كورين لا غير يكون جميع ما تر كنه ما يورث عنه شرعا بينهما بالسوية وما حصله الاخوان المذ كوران بينهما وتخيتم ما تر كنه أيهما فهو بينهما كذلك كالذي اشترى به سوية لانفسهما ودفع ثمنه من مالهما وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة سعيهم وكسبهم واحد وعائلاتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسبهم أموالا وأمتعة وعقار فهل تكون الأموال المذ كورة مشتركة بينهم ارباعا وإذا اشترى أحدهم بعض عقار لنفسه بدون اذن باقي الاخوة ودفع ثمنه وعمره من المال المشترك بدون اذنهم وكتب حجة باسمه خاصة يكون ضامنا لنصيبهم ويكون المشتري له وحده أم كيف الحال (اجاب) ما حصله الاخوة الأربعة على سبيل الاشتراك لانفسهم بسعيهم يكون بينهم ارباعا لا اختصاص لأحدهم بشئ منه زائد على نصيبه المذ كور بدون تخصص شرعي وما اشتراه أحدهم لنفسه خاصة بدون اذن الباقي ودفع ثمنه وأنفق عليه من المال المشترك يكون له خاصة وعليه ضمان ما استهلكه في ذلك من المال المشترك بدون اذن بقدر أنصابه باقي شركائه في ذلك بعد تحققه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ملاصقا لبيت رجل آخر بينهما حائط فاصل مشترك ارتفاعه نحو خمسة عشر ذراعا ساترا للبيتين وهي بناؤها وخيف سقوفها فأراد أحد الشريكين نقضها وبناءها على الاشتراك فامتنع الثاني من البناء وطلب المدم وقسمة الأساس والانتقاض فقط مع أن أساس تلك الحائط لا يحتمل القسمة لكونه أربعة عشر قيراطا ولا يمكن البناء في نصفه لعدم تحمله لما يليق عليه من السلم والاشخاب لعلوه فهل إذا كان أحد الشريكين مضطرا إلى بناء الحائط المذ كور لا يستأجر بيته به ووضع سلمه وأخشابه وكان الآخر غير مضطرها وطلب المضطر البناء أو أي الآخر عجزا أو تعنتا يجبر الآتي ولا يجاب لطالبه قسمة أساس الجدار المذ كور وهل إذا أنفق الشريك المضطر بلا اذن من الشريك أو القاضى له الرجوع على الشريك الآتي بنصف ما أنفقه أو بنصف قيمة البناء وله منعه من الانتفاع بالحائط المذ كور حتى يأخذ نصف ما أنفقه أو ليس له ذلك إلا بالأذن من الشريك أو القاضى أفيدوا الجواب (اجاب) إذا كان الحائط المشترك لا يقبل القسمة وهو وخيف سقوفه واحتاج للبناء ولا أحدهما عليه جولة فأراد ذو الجولة عمارة وامتنع الآخر أجبر عليها وكذا لو لم يكن لأحدهما جولة وإذا كان الشريك يجبر على العمارة لا يكون شريكه مضطرا فيرفعه إلى القاضى ان امتنع عن التعمير معه والأذن به ليأمره القاضى بالعمارة مع الشريك فإن امتنع عجزا أو تعنتا أمر الشريك بالأذن القاضى



ليرجع عليه بنصيبه من الثقة على ما حققه العلامة ابن عابدين في تعبير المشترك من انه عند عدم الاضطرار يكون الباقي بلا اذن أحدهم تبرأ بخلافه عند الاضطرار كعلو وسفل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعت عمل حجارة الدخان وبيعها وله ولد فاستمر مع أبيه حتى بلغ رشده ولم يعاون أباه في صنعته فكف بصر أبيه وتعطل عن العمل وافتقر فاتجر ابنه المذكور في مال رجل أجنبي وصار يبيع ويشتري لنفسه بنقد وتسيئة في البضائع من أقشة وغيرها وضم والده العاقر الى عياله وصار ينفق عليه من ماله وهو في معيشة ابنه وتحصل بكسب الابن المذكور حال فقر أبيه وعدم تكسبه وهو في عيال ابنه ومعيشتهم أموال تحت يد الابن المذكور فهل ما تحصل بكسب الابن المذكور حال عجز أبيه عن الكسب وكونه في عيال ابنه يكون للابن خاصة والمحال هذه ولا شيء فيه لآبائه لا سيما ولم يكن أصل ذلك من مال الاب ولا حال اقتداره على العمل بل في حال عجزه وفقره وكونه في عيال ابنه ينفق عليه كسائر عائلته (اجاب) اذا لم يكن الابن حال تكسبه في عيال أبيه ولا معيئاله في الكسب بل كان الاب في عيال ابنه وهو عاجز عنه فقير واكتسب الابن كسباً مستقلاً به يكون جميع ما حصله الابن على هذا الوجه مختصاً به لا شيء فيه لآبائه وأما قول علما ثنائياً بوابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للاب كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مملوك لمجاعة بالارث عن مورثهم سكن فيه بعض الورثة مدة من غير عقد اجارة من باقي الورثة ولم يكن العقار المذكور معدلاً للاستغلال فهل حيث الحال ما ذكر لا يكون من سكن العقار المذكور ملازوماً باجرته مدة سكناه فيه (اجاب) اذا لم يكن في شركاء العقار المملوك المذكور صغير لا تجب اجرة على من سكنه من الشركاء في حصص باقيهم ولو معداً للاستغلال لكونها بتأويل المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عشرين قيراطاً في بيت وسكن في جميعه مدة سبع سنين لغيبة أصحاب الحصص الاخرى ثم الا آن طالبوه باجرته ما خصهم في المدة المذكورة فامتنع المشتري من دفعها متعللاً بأنه صرف على عمارته الضرورية مبلغاً يزيد على أجرته فهل يكون متبرعاً بما صرفه حيث كان بدون اذن شرعي من باقي الشركاء ولا يطالب المشتري باجرته ما مضى من السكنى ولو كانت معدة للاستغلال حيث لم يشترطوا عليه اجرا وكانت الحصص الاخرى غير وقف بل مملوكة لاربابها وهم بالغون (اجاب) لا يلزم الشريك بسكناه اجرة حصص شركائه البالغين في المالك المشترك المدة المذكورة ولو كان معدلاً للاستغلال لسكناه بتأويل المالك وأما صرفه على عمارة المشترك من ماله بدون اذن الباقي اذا كان العقار قابلاً للقسمة فلا يوجب الرجوع عليهم بشيء بخلاف والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من بيت

١٩ ١٢٨٤

جمادى الثانية

٣ ١٢٨٥

١٦ ١٢٨٥

مال مصر مؤرخة ٢٧ ج سنة ١٢٨٥ هـ ضمنها تؤمل بعد الاطلاع على ما تضمنته افادة  
الداخلية وما كتب لها من هنا والمجتبين والاوراق المشتملة على مادة المحصص المخلفة  
عن المرأة التي اسمها زنوبة زوجة رفاعي المحصري المتوفاة عن غير وارث والشريك هدم  
المتزلفين اللذين فيهما تلك المحصص وبناهما مكانا واحدا وعلى ما كان رأه بيت المال  
من محاسبة الشريك على ثمن المحصص باعتبار ما اشترى من أصحاب الاكثر اعطاء  
الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الذي استفيد من اوراق هذه القضية  
ان المكانين اللذين منهما المحصتان المذكورتان اللتان هما حق بيت المال كان  
احدهما متخربا والثاني ببعضه متخرب وبعضه صالح للسكنى وقد ازال الشريك جميع  
ذلك وبناه مكانا فان بناه با نقاضه لنفسه فان كان قابلا للقسمة فانه يقسم فابقع في  
نصيبه فهو له وما يقع في نصيب بيت المال يؤثر برفعه وتسليمه لجهة بيت المال ويضمن  
ما أتلفه من حصص بيت المال في غير المتخرب فان أعاده عام يخرج عن العهدة وأما ان كان  
البناء با نقاضه الاصلية وقد بناه بلا اذن فلا شيء له وتكون حصص بيت المال له ويكون  
متبرعا بما أنفقه في الآخر والمجير والمحص والمؤمن التي لا ينتفع بها بعد النقص وأما اذا  
اريد بيع حصص بيت المال منه فلا يكون ذلك الا بالتراضي بين من له ولا يبيعهما شرعا  
وبين الشريك المذكور على مقدار الثمن ان وجد المبيع الشرعي لبيعهما والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجلين عقدا شركة بينهما بمالهما سوية على أن يتجر كل منهما في صنف دخان  
النشوق خاصة وما ربحاه يكون بينهما مناصفة على قدر مالهما ومضى على ذلك مدة  
سنوات وكل ما ربحاه قسماه مناصفة بينهما فهل والحال هذه اذا حصل خسران في مال  
الشركة المذكورة تكون الخسارة عليهما سوية وهل يصدر الشريك في الخسارة  
بيمينه (أجاب) نعم تكون الخسارة المذكورة على الشريكين والحال هذه اذا لم يوجد من  
أحدهما تعدولا تغريط والله تعالى أعلم (سئل) في شريكي عنان في مال معلوم واحدهما  
هو المتصرف والعامل في المال دون الآخر فدفع الشريك الذي تحت يده المال  
للشريك الآخر من مال الشركة قدر ما معلوم من نصيبه من المال ثم مات الآخر فهل  
يقبل قول الشريك الدافع في دفعه للشريك بيمينه أم لا (أجاب) يقبل قول الشريك  
بيمينه فيما دفعه من مال الشركة الى شريكه حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجلين عقدا شركة عنان شرعية بينهما على مبلغ معلوم دفعه كل واحد منهما وخطاه  
واتجر افييه مدة ثم ادعى أحد الشريكين على الآخر بانه دفع له قدر ما معلوم من مال  
الشركة حسب الجاري بينهما والشريك الآخر ينكر ذلك فهل يقبل قول الشريك  
الدافع في ذلك بيمينه ولا يلزم بيمينه على ذلك حيث لم يحصل منه خيانة في المال ولا تغريط  
(أجاب) نعم يقبل قول الشريك المذكور بيمينه في دفع بعض مال الشركة لشريكه ولا  
يلزم بيمينته والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبتين

١٢٨٥

٢٨

رجب

١٢٨٥

١٩

١٢٨٥

٢١

ذى الحجة

١٢٨٥

١٧

رجب

سنة

وترك ماورث عنه شرعاً ثم ماتت إحدى البنتين عن ابن بالغ ثم مات الابن المذکور عن  
ورثة قصر وزوجة ثم ماتت البنت الثانية التي هي بنت الميت الاول عن اخويها فقط ثم  
مات أحد الابنين عن ابنتين قاصرين وزوجة ثم مات الابن الآخر عن ابنه ثم مات الابن  
المذکور عن ابن بالغ وابن وبنات قاصرين والكل واضعون أيديهم على الموروث ثم  
حصل بين بعض الورثة المذکورين بتراضيههم قسمة واختصوا بالقرار المذکور ما عدا  
أولاد وزوجة ابن البنت المذکورين فمما يوجب لهم شيئاً من ذلك فهل اذا كانت التركة أصلها  
للجدة الذي هو الميت الاول وكلهم يعترفون بأنها للجميع يكون لكل وارث طلب حقه  
منها بالوجه الشرعي ولا يعول على القسمة التي حصلت بتراضيههم ويكون للقصر  
المذکورين والزوجة طلب حقه منها بأنفسهم بعد بلوغهم أو بطلب وصيهم الآن حيث  
لم ينتقل عن ملكهم (أجاب) نعم يكون لكل وارث طلب حقه منها بالوجه الشرعي ولا  
عبارة بقسمة بعضهم واختصاصهم بما ذكر بدون وجه يوجب ذلك ولباقى الورثة أخذ  
نصيبهم بالادب من ذلك بعد كمال رشدهم بالنسبة للقصر أو بواسطة الوصي الشرعي عليهم  
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث زوجات وثلاث بنات من  
أحداهن وترك مكاناً فوضع الورثة أيديهن عليه وباع زوجات الميت نصيبهما فيه للثلاث  
بنات المذکورات بالسوية ثم بعد ذلك باع بنتا الميت نصيبهما فيه لزوجة اختهما الثالثة ثم  
بعد ذلك باعت بنت الميت زوجة المشتري المذکور وأما حصة معلومة من نصيبهما فيه  
للمشتري المذکور ووضع يده على ما اشتراه مدة من السنين ثم أراد المشتري المذکور أن  
يعرف في المسكان المذکورين عمارة لكونه متخريفاً فاستأذن من زوجته وأما المستحقين معه  
حصة في المكان المذکور فاذنت له بالبناء والعمارة على أن يرجع بما أنفق فيه عليهما  
بقدر حصتهما ثم بعد ذلك بنى وعمر فيه وبعد انتهاء العمارة ماتت أم زوجته عن بنتها بعد  
موت إحدى بناتها قبلها ثم ماتت زوجته بعد طلاقها عن بنتها وأختها الشقيقة قبل أن  
يحاسبهما على العمارة أي ما صرفه في المسكان المذکورين الا أن أراد أن يحاسب الأخت  
المذكورة على ما صرفه وعمره في المسكان المذکورين بقدر نصيب أختها وأما المذکورين  
فأنكرت دعواه الاذن المذکور وشراءه من الورثة المذکورين وتقر بما باعت له فهل  
والحال هذه اذا ثبت الرجل المذکور شراءه في المسكان المذکورين من الورثة  
المذکورين بالبينة الشرعية مستوفياً شرائط الصحة والزوم لا عبارة بانكارها ويكون  
البيع صحيحاً لازماً واذا ثبت الاذن له بالعمارة في المسكان المذکورين بالبينة الشرعية  
يكون له الرجوع بما يتحقق صرفه وانفاقه في العمارة على تركتهما وما الحكم الشرعي  
في ذلك (أجاب) نعم لا عبارة بانكارها بعد اثبات البيع من المسالكات المذکورات له  
حال صحتهن مستوفياً شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعي كما انه اذا ثبت الاذن من  
الشريكتين له بالصرف على العمارة ليرجع يكون له الرجوع في تركتهما بما يتحقق

١٢٨٦

١٢

شعبان

١٢٨٦

صرفه من ماله حسب الاذن له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وزوجته مناصفة حصل فيها تخرب فارد الزوج عمارتها فامتعت زوجته لعدم قدرتها على المصاريف فقال انه يعمرها المصلحة نفسه ولا رجوع له عليها فامرهم ماله ثم اراد ان يرجع عليها بنصف ما صرفه بعد اشفاده بما ذكره لها عند ارادة الترميم فهل ليس له ذلك (اجاب) نعم لا رجوع له عليها بعد عمارته لها متبرعا والحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في ساقية ذات وجه واحد وادوات واحدة لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث ارضا وبناء وجاري بينهما الماهية بالزمان يدبرها أحدهما يومين والاخر يوما واحدا على حسب ملكهما واستمر على ذلك مدة سنين والآن يريد صاحب الثلث تقض بناء جهة منها من الاعلى وان يحدث فيها وجه آخر بالآلة أخرى خاصة به مع بقاء الاسفل مشتركاً لينتفع بذلك الوجه بانفراده دائماً بلا مشاركة صاحب الثلثين والاخر يمنع من ذلك ويرضى بمشاركته فيما يريد احداثه من البناء والآلة على حسب ملكهما الاصلى فهل لا يجبر صاحب الثلثين على ما يريد صاحب الثلث لاسيما مع عدم قبوطا القسمة بالاقرار من الاسفل الى الاعلى (اجاب) نعم لا يجبر صاحب الثلثين على ما يريد صاحب الثلث على هذا الوجه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين توفي والدهما وتركهما في معيشة واحدة وصارا يكتسبان معا وكسبهما مضاف الى بعضه الى الآن غير ان أحدهما متصرف دون أخيه فما كان من الاخ المتصرف الا انه صار كلما اشترى أشياء يكتبها باسمه دون أخيه حيث انه المتصرف فهل والحال هذه اذا ثبت ان ثمن الأشياء التي اشتراها من المال الذي هو من كسبهما مع بعضهما تكون الأشياء المشتركة للمتصرف فقط أو للآخرين معا وما الحكم (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان ما اشتراه أحد الاخوين المذكورين لنفسه بدون اذن أخيه أدى ثمنه من المال المشترك بينهما يكون المالك فيه للشري خاصة وعليه ضمان مثل نصيب أخيه من الثمن المدفوع من ماله ما لله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا كبيرة قابلة لقسمة الاقرار وطاحونة مات عن أولاده الثلاثة الذكور وانحصر ميراثه فيهم ثم خلف كل من الثلاثة فروعا وتنازلوا وهم جميعا واضعوا أيديهم على ذلك العقار بالسكنى في الدار بلاقسمة وادارة الطاحونة مدة من السنين فأحد فروع المالك الاصلى يريد اختصاصه بجزء زائد عما يخصه بالفريضة الشرعية عن مورثه مع اقراره بمالك المورث الاصلى وبورثته المذكورين متعللا بان الجهد الاصلى كان له ولد رابع وخلف هذا الولد بنتين وان البنيتين وهبنا لابييه نصيبهما من العقار المذكور على الشيوع بلاقسمة فلم يصدق به باقي الورثة على دعواه المذكورين ولا بينة له عليها ولا جهة بيده تدل على ذلك فهل لآخيه بها والحال هذه واذا طلب بعضهم قسمة الدار المذكور على حسب انصباهم من الميراث يجابون لذلك حيث كانت قابلة للقسمة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد

١٢٨٦

٥

١٢٨٦

١٢

ربيع الثاني

١٢٨٧

١٧



جادی الثانية سنة

١٢٨٧

٢٤

ذی الحجة

١٢٨٧

٧

رجب

١٢٨٨

٧

شعبان

١٢٨٨

٨

عما يخصه بدون مخصص شرعي واذا تخرب بعض الطاحونة الغير القابلة للقسمة وانفقوا جميعا على عمارتها تكون العماره عليهم على قدر انصباهم (اجاب) نعم لاعبرة بدعواه المذكورة والحال ماذكروا تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة على الفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وعمار الطاحونة المذكورة تكون على الشركاء على قدر انصباهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا في تجارة وتصرف أحدهما في المال وصار لاخذ والاعطاء بسنده باذن من شريكه ثم دفع المتصرف لشريكه دراهم من أصل الربح ومال الشركة فأخذها منه الشريك بدون بينة ثم بعدمدة أراد المحاسبة والانفصال من بعضهما فأنكر الشريك الدراهم التي استلمها من المتصرف عند الانفصال والمحاسبة فهل والحال هذه يصدق المتصرف في الدفع مادام أميناً ما ذونا بالتصرف في حال عقد الشركة ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم يقبل قول الشريك بيمينه فيما ادعى دفعه من مال الشركة الى شريكه بالنسبة لبراءة نفسه من نصيب الشريك المدفوع اليه اذ لم يكن خائناً كما هو حكم كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك جانب نخل ودورا ونحاسا وبها ثم ملوك له فوضع الابن يده على تركة أبيه لتكون البنت مراهقة مدة ست عشرة سنة ولم تطالبه البنت بشئ من تركة أبيها المذكورة الى أن ماتت بعد تزوجها عن زوجها وابنها فهل يكون لهما ان يأخذ ما يخصهما من ميراث أبيهما فمما ذكر بالفريضة الشرعية واذا امتنع ابن الميت الاقل من ذلك متعللاً بطول المدة المذكورة وعدم مطالبة أخته بشئ حال حياتها لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان مقرباً بأن ذلك تركة عن أبيه ولا يبطل الحق من الميراث بتقادم الزمان (اجاب) لورثة البنت المذكورة أخذ ما يخصهما من تركة أبيهما من أخيهما الواضع يده على ما ذكر والحال هذه حيث كان مقرباً بملك المورث في ذلك ولم يوجد ناقل شرعي عن ملك أخته ولا عبرة بطول المدة المذكورة اذ لا يبطل الحق بتقادم الزمان ولا بالتزك في الاعيان الموروثة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة لم يترك لهم والدهم شيئاً حصلوا عقاراً وخلوا وأموالاً يكسبهم وسعيهم جميعاً ومات أحدهم عن ابنين وبنت ومات الثاني عن ابنه وزوجته واستمر واما الاخ الباقي في معيشة واحدة كما كان مورثاهم فهل يكون للاخ الثلث فيما حصله الاخوة بكسبهم وسعيهم والثلثان للاخوين الذين ماتا وينتقل نصيب كل منهما لورثته ويقسم عليهم واذا كان لهم أولاد دعم آخر وزوجته وكان معزولاً ومنفرداً في معيشة وحده من مدة تزيد على أربعين سنة لم يشاركهم في الكسب والسعي وأرادوا أن يدخلوا معهم في الميراث متعللين بأن ذلك موروث عن جد الجميع أبي أبيهم لا يجابون لذلك حيث لم يشبهوا ذلك بوجه شرعي مع انكار واضع اليد دعواهم (اجاب) ما حصله الاخوة الثلاثة

المذكورون بسعيهم وكسبهم لانفسهم جميعا يكون مشتركين بينهم ائلا نأحيث اجتمعوا على العمل والكسب ولم يكن لهم مال سابق ونصيب كل من الاخوين المذكورين الذين ماتا وهو الثلثان يكون ميراثا لورثته يقسم بينهم بالقرينة الشرعية واذا كان للاخوة المذكورين أخ رابع لم يدخل معهم في الكسب والعمل لا يكون لورثته مشاركتهم في ذلك بمجرد دعواهم ان ما بأيديهم موروث عن جد الجميع بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امأة ماتت عن اولادها المذكورين الاربعة المبلغ وتركت ما يورث عنها شرعا فوضع أكبر الاولاد يده على التركة جميعها بدون قسمة ثم دفع أكبرهم المذكور بعضا من مال التركة مضاربة لاجنبي بالنصف باذن باقي الورثة ورضاهم على أن تكون تجارة للجميع وصار المضارب يتجرو ويربح حتى غامال المضاربة وكثر ثمرات أكبر الاولاد المذكورين عن ابنه البالغ وعن بنته القاصرات والبالغات فأراد الابن منع اعمامه من أخذهم ما يخصهم في مال المضاربة ورجعه متعللا بان مال المضاربة لا يسه خاصة فهل والحال هذه اذا ثبت ان مال المضاربة من تركة أمهم وان دفع أكبرهم بعضه مضاربة لاجنبي المذكور باذنهم على هذا الوجه يكون لهم أخذ ما يخصهم فيه وفي ربحه بالطريق الشرعي ويمنع ابن أخيهم من المعارضة لهم في ذلك والحال هذه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان أكبر الاولاد المذكورين دفع من مال التركة المشتركة بين الجميع مال المضاربة المذكورة باذن الباقي من الورثة على وجه المضاربة للجميع وحصل ربح لا يكون لابن الدافع المذكور ومنع بقية الورثة من أخذ نصيبهم من مال المضاربة ورجعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد مع والده في معاش واحد اشترى الوالد المرقوم لولده المذكور بالوكالة عنه خانا وأطيانا عشرة وية وتحركه بذلك جميع شرعية وسجلت بالسجل وكذا تحرر التقييط من الروزنامة العامة باسم الولد المذكور وكذلك اشترى الابن المذكور لنفسه بنفسه انقاض بناء منزل وبيت قهوة من وقف من ناظرهما واستأجر أرضهما وأذن له الناظر باحداث البناء فيها بعد تحقق المسوغ الشرعي في ذلك وتحركت له حجة شرعية بذلك ودفع ثمن الانقاض وأجرة الارض من ماله الخاص به مع اطلاع والده على ذلك ووضع الابن يده على ذلك جميعه وتصرف فيه واستغله لنفسه خاصة في حياة والده واشترى والده جارية بيضاء ومصاغا معلوما ووهب جميع ذلك لولده المذكور حال صحته وسلمه اياه بعد قبوله الهبة واستمتع بالجارية وولدت منه ثم ماتت في حياة أبيه وبقي مستويا على المصاغ المذكور وأمتعتهم بعد مضي مدة من الشراء والتصرف المذكور توفي والده عن الولد المذكور وعن ورثة غيره وبنى الابن المذكور في الارض المذكورة من ماله لنفسه ثم بعد وفاته بسنتين نازعه بعض ورثة والده فيما ذكره يرغبون جعل ما ذكرته عن مورثه فهل لا يكون لهم ذلك ويكون ذلك له خاصة دون باقي الورثة (اجاب) اذا تحقق ما ذكر

١٢٨٩

١٥

جمادى الاولى

١٢٨٩

١٤

بالسؤال بالوجه الشرعي لا يكون ما ذكره عن الأب وليس لباقي ورثته معارضة  
 الابن المذکور في ذلك بل يكون محتصا بالابن المالك له والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ابن منعزل عن أبيه في بيت ومعيشة وكسب على انفراد ما تمت أمه وورث عنها ما يورث  
 شرعا فباع بعض حصته واشترى من غنمه أطيانا عشورية لنفسه وكتب له قاضي الولاية  
 حجة بالشراء المذکور ووجبها أخرج له التقييط الذي وافى من الروزنامه وذلك على يد  
 بيعة تشهد بذلك وقيدت الاطيان باسمه في المذبريق وسدد عشورهما من طرفه مدة سنين  
 ثم قام الأب الآن يناوعه في ذلك متعللا بأنه لا شيء لك مع وجودي فهل لا يجب لذلك  
 والمحال هذه (اجاب) نعم لا يجب الأب لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين أربعة أشخاص وكل  
 ثلاثة من الشركاء شخصا آخر على حصتهم في الدار المذکور كورة فأجر الوكيل المذکور  
 حصة موكله لشريرهم في الدار المذکور كورة واستمر يدفع الاجرة مدة ثم امتنع الآن عن  
 أداء الاجرة الى الوكيل المذکور وادعى انه رمى في الدار المشتركة المذکور كورة من ماله  
 ويريد الرجوع على شركائه بما صرفه في المرمية المذکور كورة فهل ليس له الرجوع بما  
 صرفه في العارة حيث كان الترميم من غير اذن شركائه ووكيلهم ويجبر على دفع الاجرة  
 للوكيل المذکور (اجاب) ليس للشرير المذکور الرجوع على شركائه بما صرفه من  
 ماله في مرمية الدار المشتركة القابلة للقسمة بدون اذن شركائه أو وكيلهم في ذلك ويجبر  
 الشرير على دفع ما بذمته من الاجرة لو كيل شركائه في الاجارة حيث لا مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجلين شريرين في محل لا يمكن قسمته لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه  
 أقام فيهما مدة من السنين وكل منهما ساكن في جهة منه مع انتفاعهما بما عرفه على الشيوع  
 فاراد الآن صاحب الثلثين أن يمنع شريريه من الانتفاع بالمرافق وتكليفه احداث  
 مرافق له غير الموجودة المشتركة بينهما ملكا وانتفاعا فهل لا يجب الى ذلك حيث كان  
 باقيا على الشركة منتفعين بتلك المرافق فيما مضى الى الآن (اجاب) ليس لاحد  
 الشريرين منع الآخر من الانتفاع بالمرافق الباقية على الشركة بينهما والمحال هذه  
 بدون وجه شرعي ولا يجبر أحدهما على احداث مرافق أخرى واذا لم يكن هذا المشترك  
 قابلا للقيام بالمكان يتهايانه بالزمان بأن يسكن هذا شهرا وهذا شهريين على قدر  
 نصيبهما والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية ذات وجهين مهدومة ومردومة اتفق  
 مالكتها مع أشخاص آخرين على حفرها وبناءها على أن تكون مشتركة بينهم جميعا  
 لكل واحد منهم حصة معلومة فيها على حسب تكاليفها التي يجرونها من مالهم فاجروا  
 حفرها وبنوا فيها وجهها واحد أو كلفوه من مالهم على مقدار حصصهم المتفق عليها بينهم  
 والوجه الثاني باق بدون بناء على أساسه القديم فهل يكون ما بنى في الوجه الذي بنوه  
 مشتركا بينهم على حسب تكاليفهم التي اتفقوا عليها والوجه الثاني الباقي على بنائه

١٢٨٩

٢٠

١٢٨٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٦

القديم لا ملك لهم فيه بل يكون خاصا بما لملكه الاصلى (اجاب) نعم يكون ما جرده  
 الاشخاص المذكورون والمالك الاصلى من البناء فى الساقية المذكورة لانفسهم من  
 مالهم يملكو كالمع على قدر انصباهم فى مصرف تكاليف البناء المتفق عليه بينهم ويكون  
 أساس البناء معارا من المالك لؤلؤ لاشخاص بالنسبة لحصتهم فى البناء الجديد  
 والبناء القديم الذى لم يحصل تجديده خاص بما لملكه حيث لم ينتقل عن ملكه بناقل  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأولاده القصر منها وترك  
 عقارات متعددة ميراثا لهم ومن جلتها بيت سكنه مع أولاده وزوجته فاقامت الام  
 المذكورة وصيا عليهم واستمر الاولاد وأهملهم ساكنين فى هذا البيت المشترك بينهم  
 وبينها اللائق بسكنائهم الى أن مات الاولاد عن أمهم المذكورة وعاصب بالغ  
 واستمرت الام ساكنة فى هذا البيت بعد موتهم مدة بلا عقد اجارة مع العاصب المذكور  
 والآن يريد العاصب بحاسبة الام الوصى المذكور مدة ومطالبته بما يخصه بالارث من  
 أجرة مثل نصيب القصر من ذلك المكان من بعد موت أبيهم وأيلوته لهم ولها بالارث الى  
 الآن ولم يكن المكان المذكور معد للاستئلال فهل والحال هذه ليس له مطالبته بما  
 يخصه من أجرة مثل ذلك المكان مدة حياتهم بعد موت أبيهم لكونهم ساكنين فيه الى  
 أن ماتوا وهو لائق بسكنائهم ولا بأجرة مثل ما يخصه بعد موتهم منه بسكنائهم منفردة فيه  
 بدون عقد اجارة لكونها شريكة والحال ما ذكر (اجاب) نعم ليس للعاصب ذلك ان كان  
 الامر كذلك أما عدم مطالبته بشئ من أجرة مثل نصيبهم من البيت المذكور مدة حياتهم  
 فلمسكنائهم فيه بأنفسهم وأما عدم مطالبته بحصته من أجرة مثل نصيبه منه بعد موتهم  
 فلان سكنى الشريك فى الملك المشترك بنفسه مدة بلا عقد اجارة لا توجب عليه أجرة ولو  
 كان معد للاستئلال لسكنائهم وتأويل الملك فلا يجب الاجراء ماضى حيث لم يكن ليقيم  
 ولا وقفوا والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة فى معيشة واحدة وبينهم مال تلقوه عن  
 مورثهم وأرشدهم متصرف عليهم ما وله كسب خاص به معلوم لاخويه وغيرهما  
 واشترى هذا المتصرف قطعتى دار من ماله الخاص به ووضع يده عليهما ولم يحصل من  
 أخويه المذكورين توكيل له فى ذلك الشراء وكتب جتهما باسمه وحده وبعد مدة أراد  
 الاخوان قسمة المال وقسمة القطعتين المذكورتين فادعى أخوهما ان هاتين  
 القطعتين اشتراهما من ماله الخاص به لنفسه وأنكر أخواه دعواه الشراء لنفسه من ماله  
 الخاص به وادعىا شراءهما من المال المشترك للجميع ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا  
 أثبت المتصرف ان له كسبا خاصا به وأنه اشترى القطعتين لنفسه بينة تـ ونازل له خاصة  
 وليس لاخويه فيهما شئ ويمنعان من معارضتهما له فيهما (اجاب) نعم تكونان لمشتريهما  
 المذكور لنفسه خاصة من ماله الخاص به لا يشاركه فيهما أخواه المذكوران والحال  
 ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والقول قوله فى ذلك يمينه حيث كان ذا اليد



سنة محرم

٢٤ ١٢٩٢

مطلب دفع أرضه ليبنى  
فيها على أن يكون البناء  
والأرض مشتركين  
فسدوا البناء لرب الأرض  
وعليه قيمته وأجرته

صفر

١٢٩٢

١٠

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة دفع أرشدهم قطعة منها  
معينة لشخص أجنبي على أن يبنى فيها جدارا من مال الأجنبي المذكور على أن يكون  
البناء المذكور وأرض الجدار الخاصة بالاخوة المذكور بين الفريقين مناصفة  
ففعّل الأجنبي المذكور ما اتفقا عليه من البناء فإذا يكون الحكم في هذه المشاركة  
والمعاقد على فرض ثبوت كون أحد الاخوة المذكور وكيلًا عن باقيهم في ذلك فهل  
تفسد وإذا لم يكن وكيلًا عن الباقي لا يسرى عليهم ذلك (أجاب) نعم يكون العقد  
المذكور فاسداً في رياض المتقاسمين من أحكام العمارة في ملك التعبير وفي باب المضاربة  
بالعروض من مضاربة الأصل أن من دفع إلى رجل أرضاً بضياعه على أن يبنى فيها كذا  
كذا يتاوسمى طولها وعرضها وكذا كذا حجره على أن ما بنى من ذلك فهو بينهما وعلى  
أن أصل الدار بينهما نصفين فبناها كما شرط فهو فاسد وجب ذلك لرب الأرض  
وللباني على رب الأرض قيمة ما بناه يوم البناء وأجرته فيما عمل فصول العمدى من الفصل  
الثالث والثلاثين اهـ ومثله في جامع الفصولين من الفصل الرابع والثلاثين في  
الاحكامات وإذا لم يكن العاقد المذكور وكيلًا في ذلك عن باقي شركائه في الأرض  
المذكورة لا يسرى ما فعله عليهم ولو فرضت صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مع أبيه في معيشة واحدة ومسكن واحد وصنعتهما واحدة مشغلان بالتجارة التي رأس  
مالها للاب خاصة وليس للابن المذكور مال وفي أثناء اشتغالهما بالتجارة على الوجه  
المستور أذن الاب ابنه المذكور في التصرف وأطلق له الأذن بالبيع والشراء والاخذ  
والإعطاء في التجارة مع الناس بطريق الإعانة لآبيه والنيابة عنه فاشترى الابن المذكور  
عقاراً بئنا ونصفا من مال التجارة المملوك لآبيه وكتب جميع الشراء باسمه حال سفر  
أبيه ثم مات الابن المذكور عن زوجته ووالده ووالدته وأولاده وأكثرتهم قصر من  
الزوجة المذكورة فقامت زوجته تعارض والده فيما يبدوا له المذكور من مال  
التجارة متعلقة بالتصرف كان لزوجها فهل إذا كان الابن المذكور معينا لآبيه في  
ذلك وصنعتهما متحدة ولم يكن للابن المذكور مال سابق يكون جميع ما يبدوا له  
خاصة وإذا ثبت أن ثمن العقار من مال التجارة المملوك للاب يؤخذ ذلك مما اشتراه  
الابن المذكور وانفسه بدون إذن أبيه وتمنع الزوجة من المعارضة للاب في ذلك وتسكون  
الولاية على الأولاد القصر بمجدهم المذكور حيث لم يقيم به مانع من الولاية من غير إقامة  
القاضي له عليهم (أجاب) إذا ثبت كون الابن المذكور في عيال أبيه ومعيشته معيناً له  
في الكسب ولا مال له سابق وصنعتهما متحدة يكون ما تحصل بسعي الابن المذكور  
على سبيل الإعانة لآبيه خاصاً بالاب ليس للابن فيه شيء وإذا ثبت بالوجه الشرعي شراء  
الابن المذكور العقار المرقوم لنفسه حال غيبة أبيه بدون إذنه ودفع ثمنه من مال أبيه  
المحصل بسعيه على هذا الوجه يكون للاب المذكور استيلاء مثل ذلك الثمن من تركه

ابنه المذ كور حيث لا مانع والولاية في مال القصر المذ كورين لمجدهم أي أبيهم اذا لم يقيم به مانع حيث لم يقيم أبوههم وصيا عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص عقدوا شركة بينهم على انهم يتجرون نقدا ونسيئة سفر او حضرا وكل ما رزقهم الله من الربح يكون على حسب الشرط الذي بينهم بقدر المال ليكون المال التقدم منهم متفاوتا ومضوا على ذلك في تجارتهم ثم مات أحدهم بعد مدة عن ورثة بلغ وقاصر وترك ما يخصه من عروض التجارة المذ كورة وقد أوصى المتوفى أحد الشريكين الباقيين على القاصر فأحد الشريكين الذي هو الوصي قوّم عروض التجارة بحضرة أهل الخبرة بقيمة زائدة على قيمة المثل لا تبلغ زيادتها قدر النصف واشترى من البالغ نصيبهم واشترى ما يخص القاصر من نفسه لنفسه بتلك القيمة واستهلك عروض التجارة وقد كان وقت الشراء التزم الوصي المذ كور بان الدين الذي قد حصل في زمن التجارة بمال الشركة للشركة يكون من نصيبه خاصة والدين المذ كور هالك لا يرجي تحصيله فهل ينفسخ عقد الشركة بموت أحد الشركاء ويصح الشراء مطلقا وفي حصة البالغ وعليه قيمة نصيب القاصر يوم استهلاكه وما هالك من الدين على أبيه يكون على الجميع ولا عبرة بتعمل الابن بعد بلوغه ببقاء عقد الشركة في حق ورثة أبيه مع موته حيث لم يحصل عقد جديد بعد موته (اجاب) نعم ينفسخ عقد الشركة في حق نصيب الميت من الشركاء الثلاثة بموته لتضمنها الوكالة وهي تبطل به لا في حق الباقيين كما أفاده في رد المختار من الشركة الفاسدة حيث قال قلو كانوا ثلاثة فمات أحدهم حتى انفسخت في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين بخبر عن الظهيرية اه وشراء أحد الشريكين المذ كور بعد انفساخها نصيب البالغ في عروض الشركة من حصة مورثهم جائز حيث لا مانع بخلاف شرائه نصيب محجوره القاصر من نفسه بدون منفعة ظاهرة وهي قدر النصف زيادة واذ لم يجز في نصيبه فهو ضامن لبقيمته والحال ما ذكر وما هالك من مال الشركة على الغرماء بدون تعدي يكون على الجميع ولا عبرة بالتزام الوصي المذ كور الديون المشتركة بينهم فلا تكون من نصيبه خاصة اذ لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه وقبضه واذا كان الواقع من باب الضمان فلا يصح أيضا لان الكفالة بالدين المشترك لا تصح كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين بالغ وقصر سكن البالغ المذ كان المذ كور مدة ثم بلغ القصر وطلبوا من البالغ المذ كور أجرة مثل حصتهم مدة قصرهم فادعى انه عمر في المكان المذ كور عمارة تزيد عن أجرة ما يخصهم في المكان المذ كور فهل يجب أجرة مثل الحصة المذ كورة مدة قصر مال كيهما ويدفعها لهم وعلى فرض وجود العمارة لا يلزمهم منها شيء ويكون متبرعا حيث لم تسكن باذن وصي القصر أو قاض يملك ذلك أم كيف يكون الحكم حيث كانت العمارة المذ كورة هي ترميمات فقط بالانقراض الاصالية (اجاب) نعم اذا سكن أحد الشركاء الدار المشتركة بينه

١٢٩٢

٢٥

مطلب اذا مات أحد الشركاء انفسخت في نصيبه دون الباقي

مطلب الكفالة بالدين المشترك لا تصح

مطلب سكن أحد الشركاء نصيب القصر بلا عقد يلزمه أجرة مثله

شعبان

١٢٩٢

و بين القصر بلا عقد جارة من وليهم يلزمه أجرة مثل انصباهم منها مدة سكناها حال  
 قصرهم واذا ارعها بانقاضها بلا استئذان من احد فهو متبرع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين يسعيان ويكتبان سوية تحصل لهما بسعيهما وكسبهما مال مات أحدهما فاواد  
 الآخر أخذ النصف فهل يكون له ذلك واذا اظهر أن المتوفى حال حياته اشترى لنفسه  
 خاصة بعض عقار وكتب حجه باسمه ودفع الثمن من المال المتحصل بكسبهما وسعيهما ولم  
 يكن بينه وبين أخيه شركة مفوضة ما يكون الحكم فيه هل يتقسم بين ورثة المتوفى  
 وبين أخيه أو يكون لأخيه نصف الثمن المشتري به ويأخذه من تركه أخيه قبل  
 قسمتها بين ورثته ان ثبت دفع الثمن من المال المشترك (اجاب) ما ثبت انه متحصل  
 بكسب الاخوين وسعيهما على سبيل الاشتراك بينهما يكون لكل منهما نصفه وليس  
 لأحدهما الا اختصاص بشئ منه بدون مخصص شرعي وما اشتراه أحدهما من العقار  
 لنفسه خاصة بدون اذن الآخر فهو له والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع واذا ثبت انه  
 دفع ثمنه من المال المشترك بينهما بدون اذن يكون لشريكه محاسبته على حصته من  
 الثمن وواردته يقوم مقامه وله حينئذ الرجوع بذلك في تركته والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل فقير لا يقدر على الكسب أرسله والده الى الأزهر وأجرى عليه النفقة وصار  
 يعطيه كل ما يحتاج اليه من زوادة ونقود للصرف وشراء الكتب التي يحتاجها  
 فاشترى كتباً لنفسه من الدراهم التي أعطاه له والده ثم مات الوالد والكتب تحت  
 يده وله الجاور ووالده المذکور ليس من المشتغلين بالعلم ولا أحد الورثة فهل اذا  
 أرادت الورثة جعل الكتب ببقية التركة لا يجابون لذلك ويختص بها الولد المذکور  
 حيث كان الشراء لنفسه من الدراهم التي ملكها له والده (اجاب) اذا كان المشتري  
 لهذه الكتب هو الولد المذکور لنفسه من الدراهم التي ملكها له والده تكون مختصة  
 به لا يشاركه فيها بقية ورثة أبيه لانها ليست من التركة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوة ذكور واثلاث في معاش واحد وبعضهم قاصر عن درجة البلوغ ولهم أرض  
 خراجية مشتركة بينهم جازر راعها بالشركة بينهم والذي يتصرف عليهم هو أكبرهم  
 بطريق الاذن له من البالغين وبطريق الوصية الشرعية المسجلة بالنسبة للقصر عن  
 درجة البلوغ والآن قام بعض الذكور البالغين وتصرف ببيع بعض محصولات تلك  
 الاطيان بدون اطلاع أكبرهم المأذون له في التصرف وباقي الشركاء البالغين وبدون  
 اذنهم وصرف ثمن تلك محصولات في مصالح نفسه خاصة وادعى انه صرف البعز في  
 مصالح الجميع بدون اذن فهل يلزم بما تصرف فيه ولا يعضى تصرفه بل لا يعضى الا تصرف  
 المأذون له ولا يصدق الاقواء (اجاب) كل واحد من شركاء المالك أجنبي في نصيب  
 الباقي منهم بدون اذن أو ولاية شرعية فلا ينفذ تصرفه فيه بدون اجازة شرعية فتصرف  
 غير المأذون المذکور والحال هذه غير نافذ ولا يصدق فيه ادعى صرفه في مصالحهم بدون

١٢٩٤

١

ذی الفعدة

١٢٩٤

١٧

محرم

١٢٩٥

١٣

اذن فيكون ضامنا نصيب شركائهم من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشتقوا  
 اشترى وابتاع اطيان واملأك ودفع كل منهم ما خصه من ثمنه وكلفت عليهم وكتبت  
 الحجج باسمائهم اثلاثا فوكوا واحدهم فيما اشتروه لاجل أن يلاحظها ويستغلها لهم  
 اثلاثا فاشترى بعض اطيان واملأك بعضها باسمه خاصة وبعضها باسم ولده وبعضها باسم  
 زوجته ودفع ثمنها من ريع الاطيان والاملأك المشتري كنهه وبين اخويه المذكورين  
 وكثر حججها وكلفها باسم من اشترى ثمنهم والآن يدعي انه دفع ثمنها من ماله خاصة  
 واخوانه ينكران ذلك ويدعيان انه من ريع الاطيان والاملأك المشتري كنهه بينهم بدون  
 اذنهما ويطالبانه بدفع بدل ما يخصهما من الثمن فهل لو أثبتنا ذلك بالوجه الشرعي يجبر  
 اخوهما المذكور على دفع ما يخصهما مما استهلكه في شؤون نفسه وولده وزوجته من  
 المال المدفوع ثمنهما ذكر ويلزمه ذلك شرعا والحال هذه افيدوا الجواب (أجاب)  
 نعم يضمن نصيبهما من ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل كان يستحق منفعة احد وعشرين فدانا خراجية بعد أن وزع بالاسقاط منفعة  
 باقي اطيانه على ولدي ابن له مات أبوهما في حياته وعلى ولد آخر له ومالك دار به ولدي  
 ابنه وولده الآخر المذكورين ثم اسقط منفعة الاحد وعشرين فدانا لباقيته المذكورة  
 لابن آخر له كبير كان منفردا عن أبيه في المعيشة والتكسب لنفسه خاصة وكلفت  
 الاطيان المذكور كورة باسم هذا الولد وصار الاب لا يملك شيئا من الاطيان والعقار والمواشي  
 وانضم حين ذاك لعيال ابنه الآخر المذكور يا كل ويشرب من مال ابنه المذكور  
 وكسبه الخاص به الذي جدده لنفسه حين انفراده من اطيان وغيرهما واستمر الابن  
 المذكور يتكسب لنفسه ويحدد اطيانا وعقارا لنفسه من كسبه الخاص به أيضا وذلك  
 جميعه بمقتضى حجج محررة باسمه خاصة من ماله الخاص به وفي أثناء ذلك اشترى جارية  
 من ماله وملكها من أبيه لتخدمه ويستقر شهاقات الجارية من أبيه بولد وادعى نسبه  
 ثم مات الاب المذكور وسن ولد الجارية حين وفاة أبيه سنتان واستمر في عيال أخيه  
 وتربيته ولم يخلف أبوهما تركه واستمر الولد الكبير المذكور يسعى ويحدد لنفسه  
 اطيانا وعقارا ومواشي وغير ذلك من كسبه الخاص به وأخوه الصغير المذكور في عياله  
 يأكل ويشرب ويلبس من مال أخيه ثم زوجه أخوه بعد بلوغه ولم يخص له شيئا من ماله  
 ولا عمل له ينشأ منه تنمية في الاموال المذكورة الى ان مات الاخ الكبير ذواليد عن  
 اولاد كور واثنا بعضهم بالغ وبعضهم فاصر وقد اقام أحد اولاده البالغين وصيا  
 مختارا على تركته وأولاده وله زوجتان ايضا فوضع الوصي وباقي ورثته بالغون  
 ايديهم على جميع تلك الاموال والعقار والاطيان ولا يدع لهم ابن الجارية المذكور  
 على شيء من ذلك بل استمر في عيال اولاد أخيه يأكل ويشرب بلا عمل ولا كسب ثم مات  
 وصي أخيه المذكور عن ورثته ايضا فاراد اخوة الوصي المذكور وباقي ورثة أبيهم



الآن أن يقسموا تركته مورثهم بالفريضة الشرعية بينهم فثأرهم عنهم ابن الجارية  
 المذكور في ذلك ويريد مشاركتهم في جميع تلك الأطنان والعقارات والأموال زاعما أنها  
 لانيه فهل إذا تحقق ما ذكر شرعا لا يكون له مشاركتهم في ذلك بدون وجه يقتضي  
 المشاركة أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للمذكور الذي هو ابن الجارية حق فيما  
 خلفه أخوه المذكور لو تته على الوجه المسمطور والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه  
 شرعي يقتضي استحقاقه لشيء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ للجهادية وله أربعة  
 أخوة وأختان وأمهم والسكل في معاش واحد فبعد مضي مدة من الزمان أراد الجميع  
 دفع البدلية عن ذلك الرجل المذكور تبرعا من قبلهم وذلك بطريق الاستقراض من  
 رجل اجنبي على أن يكون بدل القرض عليهم جميعا على قدر حصصهم في الميراث  
 ويؤدون بدل القرض لربه على قدر انصباهم تبرعا منهم وذلك بعد مشاورته ورضاه  
 ورضا كل منهم بذلك فاستقرضوا ودفعوا البدلية حسب التراضي المذكور ثم بعد  
 خروجه ورجوعه إليهم باع الجميع أطيانا مملوكة لهم من تركته مورثهم المشتركة بينهم  
 وأدوا الدين الذي استقرضوه إلى صاحبه حسب التراضي السابق من غير نزاع أحد  
 منهم على يد يديته تشهد بذلك ثم مكثوا مدة بعد ذلك على ما كانوا عليه من المعاش  
 المذكور ثم حصلت عزلة بين الرجل الذي أديت عنه البدلية وبين أخوته وأمهم  
 وأرادوا قسمة التركة الباقية فأرادوا أن يجعلوا ما أدوه عنه في نظير بعض نصيبه المستحق  
 له في التركة فامتنع من ذلك فهل والحال هذه يكون ما دفعوه عنه على هذا الوجه وأدوا  
 بدله للقرض تبرعا محسوبا على الجميع حسب تراضيهم والاذن الواقع من كل منهم وليس  
 لهم محاسبة أخيه المذفور عنه على ذلك حيث كانوا مقرين ومصدقين على ما ذكر  
 (أجاب) نعم يكون ما دفعوه عنه على هذا الوجه تبرعا منهم وليس لهم محاسبته على ذلك  
 بدون وجه شرعي إذا كان الواقع ما هو مسمطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل توفي لرجلة مولا وله ورثة قاصرون ورشدون فأرشدهم استولى على التركة ومن  
 ضمنها نخل استولى على محصولاته وتصرف فيها بالصرف على المنزل وعلى بعض الورثة  
 والبعض الآخر كان غائبا لا ينتفع إلا بالطفيف من ذلك وبقيت التركة شائعة على هذه  
 الحالة مدة سنوات فهل للوارث الغائب المحاسبة على ما يستحقه من محصول النخل هذه  
 المدة وما وصله من ذلك وما صرف عليه وما يخصه مما صرف على الضيوف على سبيل  
 الشيوخ بامر هذا البعض أن حصل يحسب عليه من استحقاقه وما يظهر له من نصيبه  
 من ثمرة النخل يكون له أخذه حيث بلغ رشده من مدة (أجاب) نعم للغائب الوارث  
 المذكور المحاسبة على ما يستحقه من ثمرة النخل تلك المدة وله الاستيلاء على ما يظهر له  
 بعد خصم ما يلزمه كالذي صرف عليه أو على غيره بامر تبرع منه بعد بلوغه حيث لا مانع  
 والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجل وامرأة بالغين لكل واحد نصفه سكن

٢٢

١٢٩٥

صفر

٦

١٢٩٦

٢٥

١٢٩٦

احد الشريكين فيه بطر يق المالك مدة بدون اجارة ولا اجرة لمصلحة شريكه والا ن يكلفه شريكه الذي لم يسكن بدفع اجرة حصته في المدة المذكورة او يسكن في البيت بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزمه ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي بل لمن لم يسكن أن يتفق مع شريكه في المستقبل على أمر سائغ للشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اخوته في معيشة واحدة وما تحصل من الارض المشتركة يصرفه عليهم جميعا واستمر على ذلك مدة وفي اثناها آجر نفسه من الجانب في عمل مخصوص وما تحصل من الاجرة اتجرفه ووحده لنفسه فهل يختص حينئذ بهذا المال وربحه ولا دخول لاخوته فيه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يختص بهذا المال وربحه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا موجب للاشتراك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد له بعضهم ذكور وبعضهم اناث وترك لهم دارا مبنية على مرتفع من السباح وكان بعض الاناث متزوجا خارج الدار المذكورة ولم يسأل عن حقه في تلك الدار مدة زمانية الى أن آلت الى السقوط فاراد اولاد بعض الورثة الذكور أن يتصرفوا فيها بالبيع فطلب بعض الاناث المتقدم ذكره حقه فنفعه أولئك الاولاد مع كونهم معترفين بانها آيلة لهم عن أبيهم عن جدتهم لكنهم متعللون بأنه سقط حق ذلك البعض لكونه لم يسأل عنه الا بعد مدة زمانية فلاجل هذا التعلل هل يسلم لهم ذلك المنع أولا يسلم لان عدم سؤال ذلك البعض عن حقه بسبب أنه لم يكن جاريا التصرف فيها بنحو بيع (اجاب) نعم لا يسلم لهم المنع مع اعترافهم باستحقاق بعض الاناث المذكور في هذه الدار ولو كان هذا البعض تاركا للتصرف في نصيبه مدة طويلة من السنين اذا لم يمتنع بتقادم الزمان مع ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من عقارات وخلافها مملوكة الرقبة له وله اولاد خمسة في عياله ومعيشته واستمر وابعده مته كذلك في معيشة واحدة يزرعون الاطيان المستحقة لهم جميعا عن أبيهم ويكتسبون ويتعيشون منها ولا كسب لاحد منهم بانقراده عن الباقي وكلفت تلك الاطيان على اكبرهم حسب العادة واليد على جميع ذلك للجميع ثم مات اكبرهم عن اولاد يريدون منع اعمامهم عما كان مخلفا عن أبيهم جسد الاولاد مدعين اختصاص أبيهم بتلك العقارات والمنقولات المملوكة الرقبة لجدتهم منكرين أنها مخلفة عن الجد المذكور وادعوا أنها ملك أبيهم حصلها من كسبه الخاص به ولا بينة لهم على دعوى الاختصاص فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي أنها مخلفة عن الجد لا ولادة الخمسة لا يكون لا ولاد الابن المذكور الاختصاص بها واسأل من اعمامهم اخذ نصيبهم بالارث عن مورثهم والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق بالوجه الشرعي أن تلك العقارات المملوكة الرقبة والمنقولات مخلفة عن الجد المذكور لا ولادة الخمسة ولم يثبت بطريق شرعي اختصاص الابن المتوفى ثانيا بما ذكر لا يكون لا ولاد الابن والحال ما ذكر بالسؤال

١٢٩٧

٢

١٢٩٧

٢٥

ربيع الاول

١٢٩٧

٢٧

رمضان

١٢٩٧

١٥

الاختصاص بها ولكل من اعمامهم اخذ نصيبه من تلك العقارات المملوكة الرقبة والمنقولات بالارث عن مورثهم المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كبر سنه وانقطع في بيته وتقاعد عن الكسب نحو عشرين سنة ولا مال له سوى دين على شخص آخر وله اولاد يبلغ فانفرد عنه ولدان منهم من ابتداء التقاعد وبقي الولد الثالث منضمًا اليه فاتخذ هذا الولد وسائل الاكتساب فاقترض لنفسه خاصة مالا من اجنبي وشرع يتجرف فيه لنفسه خاصة لا على سبيل الاعانة لايه وهو ينمو وين يمددة تقاعد ابيه وينفق على نفسه ووالده من ثمن ذلك المال من غير أن يصله شيء من دين ابيه المذكور وصار أبوه في معيشته تلك المدة واشترى ذلك الولد دواب وما يلزمها لنفسه من كسبه المذكور ثم بعد ذلك قد اعترف والده وهو في حال الصحة وكال العقل والاختيار بحضور جهم غفير انه ليس له مال ولا مواش ولا ما قل وجل عند ولده هذا وان جميع ما تحت يده ولده المذكور ملك لذلك الولد لكونه حازه من كسبه لنفسه ثم بعد ذلك بمدة توفي ذلك الرجل فطلب الولدان الآخران المستقلان بمعيشة مقاسمة أخيهما المذكور فمات في يده خاصة حال حياة ابيه وبعد موته مما حازه لنفسه مدعين انه تركه مخلفة عن أبيهم وان لهما نصيبا فيه فهل والحال هذه يفوز بذلك الولد المذكور بما ملكه من ثمن كسبه لنفسه خاصة على هذا الوجه دون أخويه المنفردين عنه في حياة أبيهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يختص الابن المذكور بما اكتسبه لنفسه بسعيه الخاص به لا على سبيل الاعانة لايه على الوجه المذكور وليس لباقي ورثة ابيه فيه شيء اذا كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة ذكور مات أحدهم في حال حياة ابيه وهذا الرجل الذي مات في حياة ابيه خلف ذكرين وثلاث بنات ثم مات الاب عن ولديه من صلبه المذكور وعن اولاد ابنه المذكور وعن وصار واعم عمهم مدة والآن اولاد الابن يريدون مقاسمة عمهم فيما تركه جدهم من طين وعقار وغيره متعلين بمجرد كونهم صار واعم عمهم في عائلة واحدة معينين لهما في زراعة أرض العين الخلفة لهما عن أبيهما فهل لا يجابون لذلك حيث ان أباهم مات قبل جدهم ولم يملكهم الجسد شيئا في حال حياته لا ببيع ولا بوصية ولا بطريق آخر ولم يحدث بعد موت الجسد شيء سوى ما تركه ويكون الميراث لاولاد الجدة وباقي ورثته خاصة أفيدوا الجواب (اجاب) لا ميراث لاولاد الابن المتوفي حال حياة ابيه مع عمهم في تركه جدهم بحكمه بالابنين المذكورين فليس لهم مشاركة العين فيما ذكر بالسؤال بدون وجه يقتضيها شرعا والله تعالى اعلم

\*(كتاب الوقف)\*

(سئل) في رجل أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا على اولاده

ذ كوروا وانا ماع مشاركة زوجته فلانة التي في عصمته ومن سيوت عنها من الزوجات  
 ينتفعون بذلك بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم تارة دون حصته من ذلك  
 وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم نجيب  
 الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه من نفسه دون فرع  
 غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع  
 على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده  
 أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
 ذلك لاختوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من  
 ذلك فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف  
 الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من  
 متاعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في  
 الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا بافيا  
 لاستحق ذلك يتسدا ولون ذلك بالسوية بينهم كذلك إلى حين انقراضهم اجمعين فاذا  
 انقراضوا جميعا يكون للعتقاء إلى آخر ما في كتاب الوقف ثم مات الواقف المذكور عن  
 زوجته المذكورة وعن ابن من غيرها وبنات منها وابن بنت أخرى منها ماتت في حياة أبيها  
 ثم ماتت الزوجة عن ذكر فهل يشارك ابن البنت الميتة في حياة أبيها الابن والبنت  
 الموجودين في الاستحقاق عملا بقول الواقف وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا  
 الوقف الخ (اجاب) نعم يشارك اذا شرط الواقف أن من مات منهم قبل دخوله في الوقف  
 قام ولده مقامه والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد في قرية وله ناظر اسمه محمد سلام مولى  
 من الحاكم الشرعي بالناحية ولد له المسجد سبيل وحوض ومناورة وساقية وبعض أشجار  
 موقوفة عليه فاحذر الناظر المذکور وأخشاياه من خشب المسجد والحوض والسبيل  
 والساقية وسقفها بيته لنفسه ولأولاده وصيرها في البناء وباع بعض أشجار الوقف  
 وصرف ثمنها في مصالح نفسه فهل يكون ذلك جنة في حقه يستحق بها العزل ويضمن  
 جميع ما أخذه وأتلفه من أخشاب الوقف وانقاضه وثن الأشجار الذي صرفه والأشجار  
 الباقية تنزع من يده للمسجد (اجاب) نعم يكون ما ذكر جنة يستحق بها الناظر المذكور  
 العزل بعد ثبوت ذلك عليه بطريقه الشرعي وعليه ضمان جميع ما أتلفه لجهة الوقف  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف أرضا وما بها من الأشجار والتخل على نفسه ثم من  
 بعده على أولاده ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل أبدا  
 ما تناسلوا فاذا انقراضوا جميعا كان وقفا يصرف ريعه النصف منه للحرمين الشرعيين  
 والنصف الآخر على مصالح مسجد فيه ولي جدد الواقف إلى آخر ما في كتاب الوقف وانحصر

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

٢٤



الوقف نظرا واستحقاقا في ثلاثة رجال من اولاد اولاد والوقف فاستولى على الوقف رجلان من اقارب الوقف ليسا من الذرية ثم ماتا عن ذرية فطلبت ذرية الوقف رفع أيديهم عن الوقف ليه وزوه لانفسهم على مقتضى شرط الوقف فطال النزاع بينهما في ذلك ثم اتفقوا على ان ذرية الوقف أخذوا قطعة أرض من أرض الوقف المتنازع فيها وتركوها باقيا تحت يد ذرية اقارب الوقف مع اقرار الجميع بما تضمنه كتاب الوقف وبان المدعين هم الذرية دون المدعى عليهم وكتب بين الفريقين وثيقة بذلك فهل لا عبرة بهذا الصلح ولا بالحجة المذكورة ويكون لذرية الوقف أخذ جميع استحقاقهم من واصلحى اليه بدغير حق حيث ثبت تصديقهم واعتبرافهم بكتاب الوقف وصحة مضمونه وكون المدعين هم الذرية ولا عبرة بانكارهم التصديق والاعتراف بعد ثبوته (اجاب) الصلح في الوقف على هذا الوجه غير صحيح وحيث ثبت اعتراف واصلحى اليه بصحة ما تضمنه كتاب الوقف كان الواجب مراعاة شرط الوقف ورد ما يدهم من أرض الوقف لجهة وقفها ما لم توجد مصادقة شرعية في استحقاق ريعه للغير والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من ذرية ولى له ضريح يعرض القري والمجميع يتعاهدون ذلك الضريح بالكفن ونحوه وليس له مسجد ولا اوقاف تخص ذلك الضريح وانما مجرد قبر لذلك الولي والكل في خدمة ذلك القبر على اصطلاحات وعرف تعاهدوه من قديم الزمان وتقرر بذلك عن له ولاية ذلك على الضريح فذهب بعض الذرية الى قاض وقرره في نظارة القبر فهل لا يصح ذلك التقرير من القاضى مع مخالفة ما تعارفوه في ذلك من قديم الزمان واقراره له ولاية ذلك (اجاب) لا يملك القاضى اقامة بعض الذرية ناظر ا على قبر جده حيث لم يكن هنالك مسجد ولا وقف تصح اقامة ناظر شرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وقف من قبل جده اى ابيه ومستحق للوقف بمفرده وللنظر على الوقف وعلى ضريح جده وزاوية وعلى الخدمة ومشروط للناظر في كتاب الوقف أن يخرج من شاء من الخدمة ويبقى من شاء منهم فهل اذا خرج الناظر المتولى الآن واحدا من الخدمة واستخدم آخر مكانه وأراد الخادم الذى منعه من الخدمة معارضة الناظر وأن يحكى في محل الخدمة وأن يعمل فيه برأيه من غير اذن الناظر واطلاعه لا يكون له ذلك ويمتنعه من ذلك ولا عبرة بتعلله بان الناظر الميت الذى قبل هذا كان كتب له تقرير ا بذلك (اجاب) شرط الوقف كنص الشارع فالمرشوط له الاخراج من جهة الوقف اخراج من شرط الوقف له اخر اجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا له على شقيقه المسمى ابراهيم وعلى ذريته من بعده ذكورا واناثا لذكور مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ومن مات منهم عن غير مساو لطبقته ينتقل نصيبه من بعده لاولاده ما تناسلوا وتعاقبوا وارثا بعد وارث وشرط الناظر في وقفه لشقيقه الموقوف عليه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من ذريته ونسله وعقبه وحكم بحجة هذا الوقف كما ثم بعد ذلك

٢٣

١٢٦٤

ذى الحجة

٢

١٢٦٤

٢

١٢٦٤

انحصر الوقف في جماعة مشتركين في الطبقة وهم حسين بن ابراهيم بن حسين ومحمد بن  
الانكشارية بنت مكرمة وحسن وأخته بدور ولد مصطفى بن مكرمة المذ كورة ومكرمة  
هذه هي أخت حسين الاعلى وهما ولد ابراهيم الموقوف عليه الذي هو شقيق الواقف  
المذ كور ثم مات محمد وهو موسا وفي الطبقة لحسين وحسن وأخته التي هي بدور عن  
أولاده هل يأخذ أولاده ما كان له أو يحجبون بمن في الطبقة وهم ولد اخاله وحسين  
الادنى المساوى لهما في الطبقة الذي هو ابن ابن خال أمه (اجاب) اذا كان شرط  
الواقف ما هو مسطور لا ينتقل نصيب محمد لأولاده والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل  
ناظرة على وقف يعطى المستحقين ما يخصهم في الوقف فاستمر هذا الوكيل يقبض  
ويعطى وكيل المستحقين في القبض وغيره ما يخصهم في كل سنة ويأخذ منه سندا  
بذلك ثم في بعض السنين حصل بين الوكيلين مجلس عرفي وتمحاضا فانكر وكيل  
المستحقين بعض مصاريف في الوقف وأظهر عليه مبلغا من الدراهم بجهة الوقف  
ومات الناظرة واستولت على الوقف ناظرة أخرى فهل على فرض ثبوت ذلك المبلغ  
على وكيل الناظرة السابقة لجهة الوقف يكون الناظرة الموجودة الآن أخذ هذا  
المبلغ من الوكيل لأجل صرفه على عمارة هذا الوقف حيث كان متغربا محتاجا للعمارة  
الضرورية وليس للمستحقين ولا وكيلهم الاستيلاء عليه حيث كان محتاجا اليه في العمارة  
المذ كورة (اجاب) يبدأ من غلة الوقف بعمارته وللتولى مطالبة من بذمته شيء من غلة  
الوقف ليصرفها في عمارته حيث كان الوقف محتاجا لها وليس للمستحقين المطالبة والحال  
ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دورا ثلاثة وله أولاد أربعة فوقف الدور  
الثلاثة على ثلاثة من أولاده لكل منهم دار معينة وشرط أن كلامهم ينتفع بما وقف  
عليه مدة حياته ثم يصير وقفا على أولاده ذكورا واناثا فان لم يخلف وارثا فاستحقاقه لمن  
في درجته من أهل الوقف في الدور الثلاثة وجعل النظر لكل من استحق الوقف وشرط  
انه لا يورث فصاروا ينتفعون بالوقف مدة حياتهم وتلقا عنهم أولادهم الى ان انحصر  
الوقف الا أن نظر اواستحقاقا في ابن من ذرية احد الاولاد الموقوف عليهم وبنت من  
ذرية ولد آخر ثم ماتت تلك البنت ولا وارث لها سوى الابن المذ كور فاستقل بالدور  
الثلاثة ثم جاء الآن رجل يدعي انه من ذرية الولد الرابع للواقف الذي هو غير موقوف  
عليه وانه يستحق في الوقف بطريق الارث عن البنت الميتة المذ كورة وعمن مات من  
ذرية الاخوة الموقوف عليهم فهل يثبت انه من ذرية الابن الرابع للواقف بمجر دعواه  
أولا بد من بيته تشهد له طبق دعواه مع تعيين جهة استحقاقه وهل اذا ثبت أنه من ذريته  
لا يستحق في الوقف عملا بقول الواقف انه لا يورث (اجاب) الوقف بعد صدوره صحيحا لازما  
لا يقبل التملك ولا يجري فيه التوارث فاذا كان المدعى المذ كور مقربا بان العقار وقف  
على اولاد الواقف الثلاثة وذريتهم وانه من ذرية الولد الرابع الذي لم يوقف عليه

سنة

محرم

لا يكون له استحقاق في الوقف والحال هذه بدون وجه يقتضيه ويمنع من معارضة  
الموقوف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف بيتا ملكه على اولاده محمد و احمد  
واولادهم واولاد اولادهم ومن سجدته الله تعالى من اولاد اولاد اولادهم وذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى  
من جميع اولاد الظهور دون اولاد الباطون ابدا ماداموا واما اولاد البنات من صلبه  
فلهم السكنى ما من عازبات فاذا متن فليس لاولادهن شيء في السكنى ولا في الاجرة فاذا  
انقرض الجميع عن آخرهم كان وقفه على جامع خطبة بالناحية فبني رجل من المستحقين في  
الوقف مكانين في الدار من ماله ومات عن بنت وهو من أهل الاستحقاق ليس لها في  
الوقف والوقف لغيره من ذرية الواقف المذكور فهل اذا ثبت البناء لمن بناه  
بالاستشهاد عليه يلزم وورثته اجرة الارض الحاملة للبناء لكونها مستحقة لغيرهم ولو  
مضى على ذلك سنون لا تسقط الاجرة أم لا وكيف الحكم (اجاب) على المستولى على  
ارض الوقف اجرة مثل الارض مدة استيلائه عليها ولا يسقط ذلك بمضى مدة حيث كان  
كل من الوقف والتعدى ثابتا بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف  
وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الاربعة ثم من بعد كل فعلى اولاده ثم على اولاد  
اولاده طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها  
دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد  
ويشترك فيه الاثنان فافوقهما على ان من مات منهم عن ولد أو ولد أو ولد انتقل نصيبه  
لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد عاد نصيبه لاختوته المشار كين له  
في الدرجة والاستحقاق فهل يكون لاولاد اولاد الواقف استحقاق في الوقف مع وجود  
ولد الواقف لصلبه ولا يحرمون من الوقف بوجود عمهم حيث ذكر الواقف أن الوقف  
من بعده على اولاده الاربعة ثم من بعد كل فعلى اولاده الى آخر ما هو مشروح (اجاب)  
نعم يكون لاولاد اولاد الواقف استحقاق آباءهم في حياة المذكور حيث كان شرط  
الواقف ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أنشأه واقفه على وجوه بر  
وخيرات نص عليها في كتاب وقفه وعين لزوجته ومستولديه ثم لعتقاتهن من بعدهن  
قد راعى ما من الريع وانحصر الاثنان في وجوه البر والخيرات وعتقات احدى  
المستولدين فهل اذا فضل شيء من الريع وأعدده الناظر للعمارة الضرورية وطلبته  
العتقات لا يجبر الناظر على دفعه لمن وليس لمن الا ما كتبه الواقف لمن (اجاب) يبدأ  
من غلة الوقف بالعمارة وان لم يشترطها الواقف وليس للعتقات المذكورات أخذ شيء  
زائد عما شرطه الواقف لمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة من  
وظائف سيدى احمد البدوى رضى الله تعالى عنه ومات عن ولدين ذكرين فقررهما  
الناظر كما كان أبوهما ومن جملة ما رتب لهما قطعة طين زراعة فاستولى عليها شخص

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٥

٥

صقر سنة

٩ ١٢١٥

١١ ١٢٦٥

مطلب يجبر الناظر على  
التعيين ولا يجبس بل  
يهدد

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

بطريق الوكالة عن القاصرين ودفع لهما ريع الارض ثم بعد ذلك منهما ما قال لاحق  
لكما عندى فى الارض المذ كورة فهل يؤمر بتسليم الطين المذ كور للوصى عليهما حيث  
كان من جملة مبات وظيفة أبيهما المقررين فيها (أجاب) اذا كانت الارض موقوفة  
على وظيفة شرعية واستولى عليها شخص أجنبي غير من هو مقرر فى تلك الوظيفة كان  
الواجب رفع يده هذا الاجنبى عنها سواء قلنا باستحقاق الصغيرين أولا والله تعالى أعلم  
(سئل) فى مستحق وقف أشهدوا على أنفسهم باقرارهم بموجب سند عليهم بان جميع  
ما تحصل من ريع الوقف ومن مبالغ ايجار محلات مستأجرة من الوقف صرف فى بناء  
ومصاريف الوقف المذ كور على الوجه الشرعى ولم يتأخر طرف الناظر ولا وكيله  
شئ لجهة الوقف ولا للمستحقين المذ كورين فهل بعد هذا الاقرار لا يكون للمستحقين  
رجوع بمحاسبة مع الناظر ولا مع وكيله وهل يكون القول للناظر ولو كيله فيما صرفه  
(أجاب) نعم والحال هذه يقبل قول الناظر فيما حصل فى يده من غلة الوقف وصرفها  
فيما لا بد منه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه وصرح الخصاص بان القيم أن  
يوكل وكيله يقوم مقامه ويكون المال فى يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول  
قوله فيما قبض وفيما صرف كوكله وفى دعوى الهلاك كما فى فتاوى ابن الشلبى وفى الدر  
المختار لا تلزمه المحاسبة فى كل عام ويكتفى منه بالاجال لومعروف بالامانة ولو متهم ما يجبره  
على التعيين شيا فنيا ولا يجبس بل يهدده ولو اتهمه بخلفه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل  
وقف وقفا على خيرات ومن جملة الخيرات أن يصرف من ريع وقفه المذ كور فى عمارة  
مقام وضريح ولى عالم ان احتيج لذلك بقدر الكفاية فهل اذا تخرب واحتاج للعمارة  
يكون لناظر الوقف عمارتها على حسب ما كان عليه ولو بلغ ما يصرفه فى ذلك مقدار  
جسمه على بشرط الواقف (أجاب) على الناظر العمل بشرط الواقف فيما اذا كان  
صحيحا لا يخالف الشرع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وقف وقفا وجعل  
النظر فيه لمن يكون موجودا من أولاده وأولاد أولاده فتولى ولده مدة من الزمان على  
هذا الوقف ومات وخلف بنتا ولم يكن من ذرية الواقف الا هذه وعند موت أبيها كانت  
غائبة فاستولى على الوقف أجنبي مدة فهل اذا حضرت البنت وطلبت الاستيلاء على  
الوقف بمقتضى ما لها من شرط الواقف تجاب لذلك وينزع الوقف من الواضع يده عليه  
سما وان وضع يده عليه ليس وضعه شرعيا (أجاب) اذا شرط الواقف النظر لمن يوجد من  
أولاده وأولاد أولاده وان ثبتت المرأة المذ كورة انها بنت ابن الواقف ولم يوجد من يتقدم  
عليها فى النظر تكون هى الناظر حيث كانت أمينة قادرة على القيام بامور الوقف  
والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض وقف عليها بناء وخلا لرجل بحق البقاء والقرار  
يدفع حكرها كل سنة توافق وتراضى هو والناظر وباقي المستحقين على ان يستعوضوا  
مكان بدلها لجهة الوقف من مال صاحب الخلوت ورج منه غلة كثيرة ومصلحة ونفع لجهة



الوقف أكثر مما يدفعه صاحب المثل من المحر فهل إذا رأى الناظر وباقي المستحقين  
المصلحة في ذلك والنفع لجهة الوقف يسوغ له فعل ذلك وله فعل كل ما هو انفع لجهة  
الوقف (أجاب) ليس للناظر استبدال عقار الوقف بدون شرط من الواقف والقضاة  
ممنوعون من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) عن معارضة بين مقين في قضية وقف  
نقضت فيه القسمة منذ مدة وأراد المستحقون المحاسبة من وقت نقض القسمة وامتنع  
الباقون من ذلك وكل بيده فتوى مخالفة للآخرى (أجاب) قد حضرنا بالديوان العالي بمصر  
المحروسة وقرئ علينا مضمون قضية الشيخ محمد شلتوت مع أحد صامه واختلاف فتوى  
المقنين فيها وما استند إليه كل منهم في فتواه فتأملنا كلامهم فظهر أن الافتاء بالمحاسبة  
من زمن نقض القسمة هو الموافق لشرط الواقف ومن المقرر أن شرط الواقف  
واجب الاتباع كنص الشارع ومن ضرورة شرطه المسطور صورته بحجة الدعوى نقض  
القسمة بانقراض الطبقة فيكون نصيب كل فرد مشروطاً له من قبل الواقف فأخذه  
زيادة عن استحقاقه استيلاء على بعض حق مشاركه بشرط الواقف فيجب ضمانه ولو من  
تركة الأخذ بقياس مسألة نقض القسمة على مسألة ما إذا حكم القاضي بدخول أولاد  
البنات في الوقف على أولاد أو لاد به بعد مضي سنين قياس مع الفارق إذ لم يرجع أحد من  
أهل المذهب القول بعدم نقض القسمة في مثل هذه الصورة بخلاف مسألة دخول  
أولاد البنات فإن كلامنا القولين فيهما يرجع ومفتى به كما أفتى بذلك علامة فلسطين  
وغيره وما فهمه صاحب الاشياء من التفصيل في نقض القسمة وعدمه في مسألة السبكي  
الشهيرة رده المتأخرون وحرروا خلافه كما في حواشي الاشياء وغيرها وفصل خطاب  
الجواب في هذه القضية أنه حيث تبين نقض القسمة بشرط الواقف وإن بعض  
المستحقين أخذوا زائدا عما يستحقه وجب عليه رده ليصرف على المستحقين على قدر  
حقوقهم حسب شرط الواقف في ذلك كما أفاده التمراتشي والله تعالى أعلم (سئل) في  
مسجد له وظائف مثل امامة وأذان وتبليغ وقراءة قرآن وغير ذلك رتبها الواقف  
وجعل لمن يباشرها معاشاً من وقف وقفه عليها فهل إذا استولى على هذه الوظائف من  
لم يباشرها ولم يصلح للقيام بها لا يستحق ما شرطه الواقف من رتباتها ولو أنابه القاضي غير  
صالح لذلك وإذا كان تقرير الناظر له لخوفه من ذي شوكة أو بدرانهم أخذها منه  
لا يعمل بذلك التقرير وإذا كان من جملة تلك الوظائف مقرأة والجاري أن نظرها  
والتسليم عليها كبقية الوظائف لناظر المسجد لا يسوغ لقاضي الناحية أن يولي  
عليها بخصوصها ناظر آخر مع وجود ناظر المسجد خصوصاً وذلك يؤدي لاختلاف  
الكلمة والفساد وليس الآخر أهلاً وإذا كتب القاضي له تقريراً أو الحال هذه لا يعتد  
به (أجاب) ولاية إقامة النظر لقاضي القضاة لا للنائب الناحية ولا يولي في الوظائف  
غير الصالح لها وإذا كان ناظر المسجد مشروطاً له في أصل الوقف تولية أرباب الوظائف

جمادى الاولى

١٢٦٥

مطلب في الشهادة  
بالسمع في العتق  
والنسب

١٢٦٥

مطلب اذا ثبت  
استحقاق في وقف  
كان من حين الیلولة  
لامن حين الثبوت  
ما لم یکن من افراد  
القضاء بدخول اولاد  
البنات

یکون له ذلك والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یسده وقف ومستحق له بمفرده نظرا  
واستحقاقا ادعی علیه شخص بانه يستحق معه فی هذا الوقف لکونه من ذریة عتقاء  
الواقف فی درجته و یثبت دعواه الاستحقاق ببینة تشهد له بالاشاعة والسمع بانه من  
ذریة عتقاء الواقف فهل تقبل البینة بذلك وتصح شهادتهم أولا تقبل ولا تصح الشهادة  
بذلك (اجاب) المعتمد عدم قبول الشهادة بالسمع فی العتق فی حاشیة الدرر للسید  
الطحطاوی من الشهادات ذکر شمس الائمة السرخسی ان الشهادة بالسمع فی العتق  
لا تقبل بالاجماع و ذکر شیخه المحلوا فی ان الخلاف ثابت فیہ فعن أبي يوسف المجواز  
فالمعتمد عدم القبول فیہ اه واما الشهادة بالنسب فی تقيح الحامدية من الشهادات  
الشهادة بالنسب أي بالسمع جائزة وتقبل كما صرح بذلك فی غالب کتب علماء ثار حهم  
الله تعالی وذلك استحسان لانه یختص بماینة أسبابها خواص من الناس و یتعلق بها  
أحكام تنقی علی انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فیها الشهادة بالسمع  
أدى الى المخرج وتعطيل الاحکام ثم قال ویشرط أن لا یفسر أنه یشهد بالسمع فلو فسر  
لا تقبل أما لو قالوا لم نعلم ولا یکن اشتهر عندنا تقبل كما فی الخانیة والبرازیة  
والخلاصة وغیرها اه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یسده وقف واستحققه نظرا  
واستحقاقا بشرط الواقف استأجر منه معظمه اناس وأذن لهم بالبناء والعمارة فیہ علی أن  
یکون ما بناه وعمره المستأجرون ملک لهم وخالوا مستحق البقاء والقراری نظیر مبلع أخذه  
منهم وصار ذلك ملک للمستأجرین والباقي من الوقف شیء فلیل صار الناظر یقبض  
غلته و یصرف منها علی الخیرات والباقي صرفه فی مصالح نفسه حکم شرط الواقف فالان  
ادعی علی الناظر ارمأة بانها تستحق معه فی الوقف لکونها من ذریة عتقاء الواقف مثله  
وفی درجته وترید محاسبته علی استحقاقها فیما أخذ من المستأجرین فی نظیر الاذن  
فیما مضى و فیما یسده من باقي الوقف فهل یکون لها ذلك علی فرض ثبوت دعواها أو  
لا یکون لها ذلك ولا تستحق عنده شیء فیما استغله فیما مضى واستحق من وقت ثبوت  
الاستحقاق فقط فی المستقبل (اجاب) اذا ثبت استحقاق المرأة مع الرجل فی الوقف  
المذکور بالبینة العادلة یکون لها المطالبة بما یخصها من حین یدخلها والافلا من  
حین الثبوت اذا لم تکن المسئلة من افراد القضاء بدخول اولاد البنات فی الوقف علی  
الاولاد والا فحین الثبوت والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظرة علی وقف أهلی أذنت  
رجلا نصرانیة بالعمارة فی مکان من تعلقات الوقف علی کل ما یصرفه فیہ یصیر له دینا  
علی الوقف فمهر حسب الاذن وصرف مبلغا معلوما وصدقت له عایه ثم أذنت له اذا ثانیة  
بالعمارة فی المکان المذکور بانشاء جهة فیہ علی ان کل ما صرفه فیہ یصیر له دینا علی  
الوقف ایضا فان شاء أمکنة بالمکان المذکور وصرف فیها مقدار ما فصدقت له  
علیه كذلك علی انه فی کل عام یخصم المستأجرة مقدار ما معلوما من اصل دینه والباقي من



استحقاقه ودخوله في الوقف واذا ثبت نسب الابن للواقف تكون غلة الوقف له ما  
 عملا بشرط الواقف المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ايام  
 حياته ثم من بعده على ولديه على وعبد الفتح ومن سيده الله من الاولاد ثم من  
 بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث واولاد اولادهم كذلك ثم على ذرياتهم  
 ونسلهم وعقبهم يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد  
 جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها الا من غيرها على ان من مات  
 منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعا وارثا وعقباهام  
 فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أو لو  
 كان حيا باقيا كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية ووجب الاصل لفرعه ثم مات الواقف  
 عن ولديه على وعبد الفتح المذكورين ثم مات على عن ولده محمد ثم مات عبد الفتح  
 عن ولديه محمد ومحمود ثم مات محمد بن علي عن اولاده مصطفى ومحمد واهم ثم مات  
 مصطفى عن غير ذرية ثم مات محمود عن ولده محمد ثم مات ابراهيم عن غير ذرية ثم مات  
 احمد عن غير ذرية ثم مات محمد بن عبد الفتح عن اولاده موسى ومحمد وعبد الخالق ثم  
 مات محمد بن محمد بن علي عن ولديه عبد الحميد وعلي ثم مات عبد الحميد عن غير ذرية  
 وانحصر الوقف الآن في محمد بن محمود بن عبد الفتح ابن الواقف وموسى ومحمد  
 وعبد الخالق اولاد محمد بن عبد الفتح ابن الواقف وعلي بن محمد بن محمد بن علي ابن  
 الواقف فكيف يقسم الوقف عليهم (اجاب) ربح الوقف الآن منحصر في موسى  
 ومحمد وعبد الخالق اولاد محمد بن عبد الفتح المذكور وفي محمد بن محمود بن عبد الفتح  
 المذكور ولا شيء لعل بن محمد بن محمد بن علي حيث مات والده وجده بعد الاستحقاق  
 ثم قوله ولا شيء لعل بن محمد بن محمد بن علي حيث مات والده وجده بعد الاستحقاق  
 الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق ففهو من مات بعد الاستحقاق  
 لا يقوم فرعه مقام أصله ولا يستحق ما كان يستحقه أصله وقد رتب الواقف الطبقة  
 الرابعة في اولاده بقوله ثم على ذرياتهم فجعل تلك الطبقة مؤخره عما قبلها وعلى المذكور  
 هو من هذه الطبقة ومن جعلوا مستحقين في هذا الجواب هم من أهل الطبقة الثالثة  
 فيختصون بالاستحقاق عملا بهذا الترتيب لكن لو قيل باستحقاق على المذكور معهم  
 لكان له وجه وجيه وذلك لان الواقف حيث عبر بقوله ثم من بعدهم على اولادهم  
 واولاد اولادهم ثم على ذرياتهم ونسلهم وعقبهم بقوله يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة  
 بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من  
 نفسها الا من غيرها ثم قال كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية ووجب الاصل لفرعه فقد  
 أظهر أن مراده بترتيب الطبقات في وقفه خصوص ترتيب الاصول على الفروع ووجب  
 الاصول لفروعهم فقط لا مطلق الترتيب للدرجة العليا على من هي أسفل منها فصار



اهل الدرجة العليا والسفلى مستحقين لريع الوقف بشرط الواقف لدخول السفلى  
في الذرية المنصوص عليهم والجميع مع مشتركين في الاستحقاق بالتفاضل ما عدا من  
نص على حجبهم وهو الفرع عند وجود أصله فيدخل على المذكور في استحقاق ريع  
الوقف لدخوله فيمن ذكر عند عدم وجود أصله الذي يحجب له لو كان حياً أو ما قوله على  
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعاً قام  
فرعه مقامه الخ فهو نص على جزئية من عموم ما استفيد من كلامه دفعا لما عساه ان  
يتوهم من عدم استحقاق ذلك الفرع الذي مات أصله قبل الدخول في الوقف  
والاستحقاق لكونه محل خفاء في الجملة فعلى هذا كل من ذكره يستحق لعدم وجود  
الحاجب بعدم وجود أصله تاهل اهـ وشجرة المسئلة هكذا والله تعالى أعلم

(سئل) في وقف أهلى شرط واقفه فيه شروطا منها ان لا يباع ولا يرهن ولا يوهب وان  
يصرف من ريعه قدر لمجهاة خير عييتها بكتاب وقفه وما يبق بعد ذلك يقسم على  
مستحققيه وقد أخذناكم السياسة جزاً من ذلك الوقف لسبعة اشرار والجزء الباقي  
طلب به بعض الاشخاص أخذه فامتنع الناظر من اعطائه قاصدا تعيره واستغلاله لمجهاة  
الوقف فهل اذا طلب بعض المستحقين اعطاء هذا الجزء لاحد بطريق الاستبدال أو  
بطريق آخر قهرا عن الناظر لا يمكن من ذلك أم كيف الحال (اجاب) لا يسوغ لاحد  
بيع غفار الوقف ولا استبداله الا اذا شرط الواقف الاستبدال وعلى الناظر عمارة  
الوقف من ريعه وصرف غلته مصارفها حسب شرط واقفها والولاية في التصرف

جمادى الاولى سنة

السائق في الوقف انما تكون الناظره الشرعي لا لغيره من مستحقيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في وقف شرط واقفه في كتاب وقفه ان يبدأ الناظر بعمارة ومرتبه من ريعه  
 وغلته وما فيه البقاء لعينه ولو صرف فيه جميع غلته فهل اذا تخرب الوقف يكون  
 للناظر عمارة من غلته وليس للمستحقين في الوقف منعه من ذلك وأخذ غلته لينفقوها  
 في مصالح أنفسهم وتقدم العمارة عليهم عملاً بشرط الواقف (اجاب) يبدأ من غلة  
 الوقف بعمارة المحتاج اليها في الحال وان استغرقت جميع غلته ولو بدون شرط من  
 الواقف وليس للمستحقين معارضة الناظر في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وامرأة هما وقف على ثلاثة مساجد وباحد المساجد سبيل ومكتب لتعليم الاطفال وقد  
 حصل في المكتب المذكور بعض تخرب فتركه الناظر خرباً وأحدث مكتباً آخر أصله  
 مكان يستغل لجهة الوقف المذكور والآن حصل بالمكتب الحادث تخرب زائد وتريد  
 الناظر المتولية الآن تعمير المكتب القديم وأما المكتب الحادث المذكور فتريد بناءه  
 عقاراً لجهة الوقف المذكور كاصله فهل يكون لها ذلك أم لا (اجاب) نعم على متولى  
 الوقف تعمير المكتب القديم من ريع الوقف حسب شرط الواقف وكذا المكان الذي  
 جعل مكتباً حادثاً على الهيئه التي بناها الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بالجهة  
 الكبرى مشهورة بانها وقف الخولا في باع بعض المستحقين جهة منها بغير علم ناظرها  
 فادعى الناظر عندها كم شرعي على المشتري بطلان البيع متعللاً بالوقفية بمقتضى  
 سندات الوقف وأقام بينة بذلك وتوقف القاضي في الحكم بالبطلان بمنع بعض الناس له  
 فحينئذ تفرق الخصمان ثم بعد ذلك كتب القاضي جهة بجهة البيع بغير علم المدعي مع  
 ثبوت الوقف بالبينه الشرعية ومضمون السند ناطق به فالحكم (اجاب) الوقف  
 بعد صدوره صحيحاً لازماً لا يقبل التملك والتخليك فاذا تحقق ان الوكالة المذكورة وقف  
 لا يكون لبعض المستحقين في ريعها بيع شيء منها بدون وجه شرعي ويؤمر مشتري عقار  
 الوقف بدون مسوغ برفع يده عن المحصة المذكورة وردها لجهة وقفها ولا عبرة بما  
 كتبه القاضي حيث لم يصادف وجهاً شرعياً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على  
 وقف الخيرات بمقتضى شرط الواقف تجرى خيرات وعماراته طبق شرط الواقف في ذلك  
 وهناك جماعة يؤول لهم النظر بعد الناظره المزبورة ورامهم الآن معارضة الناظره  
 ومحابستها والحال انه لا شيء لهم في الايراد ولم يظهر على الناظره المزبورة خيعة ولا خيانة  
 فهل لا يكون لهم معارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كانت الناظره قائمة بامر  
 الوقف بمقتضى شرط واقفه ولم يتحقق عليها خيانه لا يكون لمن يؤول اليه النظر معارضة  
 بدون وجه شرعي يقتضيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً فوجد فيها قبر  
 ولي فبنى له مقاماً وبنى بجواره اثنتي عشرة تربة ابتغاء لوجه الله تعالى ثم مات المشتري  
 المذكور وخلف بنتاً ثم جاء رجل آخر وادعى النظارة وأراد أن ينزع الارض المذكورة

٩ ١٢٦٥

مطلب يبدأ من غلة  
الوقف بعمارة بدون  
شرط

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

مطلب الوقف بعد  
لزومه لا يقبل التملك  
والتخليك

٦ ١٢٦٥

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

مطلب أقر المشروط له  
الربع أن فلا ياستحقه  
دونه صح ولو خالف  
شرط الواقف

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٠

مطلب الفتوى على  
عدم صحة الاجارة  
الطويلة في الاوقاف  
مطلب لو أعاد المتعدي  
بالهدم البناء كما كان  
أو جود بري من الضمان

والحال انه لم يكن معه تقرر بالنظارة من القاضي فهل لا يجاب لدعواه النظارة من غير اثبات ولا تنزع الدار المذكورة وهل اذا ثبتت النظارة على الترتيب لا يكون له ولاية الا على القبور فقط لان الدار ليست وقفا (أجاب) اذا لم يثبت أن الدار وقف وان نظرها للرجل المذكور لا يكون له معارضة الوارث فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مستحق في وقف بعض قرار يط بالشرط أقر وصديق لاجني بان الاستحقاق في ذلك للاجنبي دونه بدون حضرة الناظر وباقي المستحقين وبدون حضور حجة الايقاف والحال ان التصديق المذكور بلا مقابلة شيء فهل يصح التصديق المذكور ويكون الاستحقاق للصديق له (أجاب) اذا أقر المشروط له الربع ان فلا ياستحقه دونه وصديقه صح اقراره في حق نفسه ولو خالف شرط الواقف فيؤخذ المقر بموجب اقراره مادام حيادون من يستحق بعده بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على رزقة موقوفة على زاويتين وفعل خير بشرط الواقف بنقرير من الحاكم الشرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى جماعة بانهم يستحقون النظر لانهم أولاد خستاشة الواقعة فهل والحال هذه ليس لهم ذلك لاسيما وانهم عارضوا قبل ذلك ومنعهم الحاكم الشرعي (أجاب) النظر على الوقف لمن شرطه الواقف له في أصل وقفه فان تحقق شرطه للمرأة المذكورة من الواقف لا يكون للجماعة المذكورين معارضتها فيه بدون وجه شرعي وكذا لو كان نظرها من قبل القاضي عند عدم وجود من شرط الواقف النظر له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بقرية من قرى البحيرة فوقها على بنيه دون بناته بشرط حجب الطبقة السفلى بالعليان ثم مات الواقف وانحصر الوقف نظر او استحقاقا في ابنه فأجرها ابنه المذكور لرجل مدة طويلة تسعين سنة وسكن المستأجر فيها مدة من السنين ثم مات المستأجر عن وروثة له ومات المؤجر وآل الوقف إلى أولاده نظر او استحقاقا فهل تبطل الاجارة حيث مات المستأجر ولأولاد من الواقف أخذ الدار المذكورة جبرا على وروثة المستأجر ومع اذن المؤجر للمستأجر بالبناء يكون ملكا له وهل اذا بنى المستأجر البعض بعد هدم ما كان فيها من الاماكن في حال حياة المؤجر وبني وارثه البعض بعد موت المؤجر يكون لورثة المستأجر قيمة البناء قائما أو منقوصا واذا أنكر وارث المستأجر البناء القديم الذي قبل عقد ايجار موثره يقضى عليه بشهادة من في سند الايجار من البينة بالبناء القديم أو يكلف وارث المؤجر بينة خلاف تلك البينة (أجاب) الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة والاجارة تنسخ بموت المستأجر ولو صحت وما بناه المستأجر من مال نفسه في عقار الوقف لنفسه مملوك له عاياه رفعه ان لم يضر بالوقف فان أضر يكون للناظر تملكه بقيمته مستحق القلع وهذا اذا لم يثبت انه تعدي بهدمه بناء الوقف الذي لم يكن واهيا والا كان ضامنا له فاذ بناه كحالته الاصلية أو جود بري بذلك من الضمان ويكون لمجهة الوقف ومحل أمر المستأجر بالنقض اذا بنى في أرض الوقف لنفسه بانقاضه

المملوكة له عند انتهاء مدة الاجارة لو صحت اذ لم يتحقق ان البناء باذن المتولى بحق القرار على أن يكون ما بناه خلوا له فان كان البناء على هذا الوجه وكان الاذن صحيحا لافى ضمن عقد فاسد لا يكون المتولى الوقف تكليفه القلع مادام يدفع أجرة مثل عارة الوقف نحاليا عما بناه المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في وقف مبنى بالطوب بناه المير وم تجرب بعضه آيل الى السقوط والبعض الآخر صارت انقاضه مطروحة على الارض ولم يكن للوقف ريع يعمر منه ولم يكن هنالك من يرغب فى اجارته ويعمره من أجرته ولا من يستدين منه الناظر لاجارته وتعذر على الناظر اعادته كما كان بالسكينة وخيف عليه الضياع والاف فهل يكون للناظر المستحق له نظر واستحقاق يبيع تلك الانقاض وحفظ ثمنها وليس لقاضي الناحية منعه من ذلك ولا الحجر عليه لاجل ما يأخذ منه من المحصول والرشوة بالتدقيقات الفارغة (اجاب) يباع النقص فى موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه كما فى البحر فاذا تعذر اعادة الانقاض المذكورة أو خيف هلاكها يبيعها الناظر ويمسك ثمنها لاحتاج ولا يقسم بين مستحقى الوقف والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان موقوف بشجر دمياط تخرب وصار بعض بنائه آيلا للسقوط وباقيه انقاضا مطروحة على الارض ولا ريع للوقف يعمر به السكان المذكور وخيف ضياع انقاضه وتعذر اعادتها كما كانت فباعها وكيل الناظرة على الوقف وأجر أرضه اجارة شرعية فهل للناظرة قبض الثمن والاجرة اذا كان باذن الوكيل وليس للمستري الامتناع من دفع الثمن اليها ولا عبرة بقول قاضى دمياط للمستري لا تدفع ثمن الانقاض للناظرة (اجاب) ولا به قبض ثمن الانقاض وأجرة الارض للناظرة أو وكيلها فى العقد وليس للمستري ولا للمستأجر الامتناع من دفع الثمن والاجرة اليها حيث أذن الوكيل المباشرة قد أو لو كيلها ويحفظ ثمن الانقاض عند الناظرة ولا اعتبار بقول القاضى المذكور بدون وجه شرعى اذ الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وعقبه ونسله الموجودين الآن وهم كل من ولد صلبه داود وشقيقته نفيسة أم عيسى وبنت ابنه أمونة القاصرة عن درجة البلوغ وولد له حسن القاصر ذكور واناثا ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم لذ كرمثل حظ الانثيين فى الجميع نسل بعد نسل وجيلا بعد جيل لا اولاد الظهور دون أولاد البطون على ان مات منهم وأعقب فنصيبه لولده أو ولد لولده من أولاد الظهور خاصة ومن مات لا عن ذرية من الاولاد وأولاد الاولاد أو أولادهم على الحكم والترتيب المقتضى من انتقل نصيبه لمن فى درجته ثم مات الواقف عن ابن ابنه حسن المذكور فى حجة الوقف وعن ابني ابنه داود فهل يقسم ريع الوقف بين ابنه حسن المشروط له المذكور وبين ابني الابن الآخر مناصفة حكم شرط الواقف على ان مات منهم يكون نصيبه لولده أو ولد لولده أو لأشئ لهما (أجاب)

١١ ١٢٦٥

مطلب يباع نقص  
الوقف عند تعذر عوده  
أو خوف هلاكه

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥



لا نصيب لابن الذي مات في حياة والده حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تصرف عن  
 سدلولها غير دغرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو  
 بالقوة فلا شيء لولدي الابن الذي مات في حياة والده ولا لاولاده ما داموا في الحب  
 بطنقة ما تحجبهم من المستحقين لان نصيبا بالفعل كما أفاده العلامة خير الدين الرملي في  
 نظير هذا ومع ذلك فلا يستحق حسن ابن ابن الواقف المذكور في هذه الحالة الا سببي  
 ربع الوقف لان الواقف حصر ربع وقفه من بعده في خمسة أشخاص ذكرين  
 وثلاث اناث وهم ابنه داود وشقيقته بنت ابنه أمونة وابن ابنه حسن ثم قال للذكر  
 مثل حظ الانثيين في الجميع فالذكران اربعة من الاناث والثلاث اناث بثلاث  
 فالجميع سبعة أسهم لكل ذكر سبعان ولكل انثى سبع وحيث كان الموجود منهم عند  
 موت الواقف ابن ابنه حسن الا غير لموت البار قبل الواقف فلا يستحق الانصبيه  
 المستحق له وهو سبعان كما علمت وليس في عبارة الواقف على ما في هذا السؤال ما يقتضي  
 استقلال حسن بربع جميع الوقف لعدم شرط استقلال الواحد اذا انفردوا لعدم وجود  
 نصيب لمن كان مشاركا له في الوقف من الاربعة المذكورين معه لموتهم جميعا قبل  
 الاستحقاق مع كون داود أيضا مات عن عقب وانتقال النصيب لمن في الدرجة على  
 فرض تحققه مشروط بالموت لاعتناء ذرية فادامت هذه العقبه موجودة يكون خمسة  
 اسباع ربع الوقف منقطعا فتصرف الى الفقراء الى أن يؤل الوقف الى حالة أخرى  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ذكركين وقف عليها جلدك لا تخم من مدة ثلاث وثلاثين  
 سنة وزيادة ثم مات صاحب الجلد وله زوجة فاراد الناظر منع الزوجة من الدكاكين  
 وقال لها ليس لك شيء فهل اذا كان معها بنسبة بالجلد وثبت لا يكون للناظر نزعها منها  
 ولا اجارتها غيرها (اجاب) اذا ثبت اذن متولى الوقف بوضع الجلد بحوائث الوقف  
 بحق القرار على الوجه المعتبر شرعا لا يكون للتولي بعده رفعه بغير طريق شرعي ويورث  
 عن واضعه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف دارا على نفسه أيام  
 حياته ثم من بعده على اولاده المذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم  
 كذلك وهكذا طبقة بعد طبقة فاذا انقرضوا جميعا تكون وقفها على مسجده الذي أنشأه  
 فخر بتلك الدار جميعها وانهم بنواوها وصارت أرضا مساوية ولا قدرة للمستحقين  
 على بنائها فهل يجوز للناظر أن يفرج الارض لمن ينتفع بها ببناء وغيره (اجاب) يملك  
 المتولي اجارة الوقف باجرة مثله حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ببلاد  
 السودان وقفت ما تملكه يدها عن والدها في حال صحتها وسلامتها من دور ونخل وأشجار  
 ومسايد سمك وأرض عملوكة غير أمير يه على اولاد بنتها وهم نواري على وبخنة وزهرة  
 للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم يكون على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة  
 ٩ يلا بعد جيل فاذا انقرضوا عن آخرهم يكون وقفها على الحرمين الشريفين ويبدأ اولاد

١٢٦٥

١٢

١٢٦٤

١٢

١٣ ١٢٦٥

البنث وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الوقف صحيحا شرعا وليس لاحد من باقى ورثة الجدة الواقعة معارضة أولاد البنث فيما وقفته الجدة عليهم فى حال صحتها وسلامتها (اجاب) اذا تم الوقف ولم يزل لا يقبل التملك والتملك فليس لو ارث الواقعة معارضة الموقوف عليه حيث ثبت الوقف حال صحة الواقعة مستوفيا شرائطه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ناظر على وقف منقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه من وقت خروجه من بلده فهل يكون للقاضى اقامة وتولية ناظر رشيد على الوقف من أهله يصرف مصاريفه التى شرطها الواقف فى كتاب وقفه من غلته أم لا (اجاب) اذا غاب الناظر غيبة منقطعة ولم يكن له وكيل ينصب القاضى ناظرا للقيام بأمر الوقف واجرائه على ما شرطه الواقف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك أما كن بعضها بالتأجير السنوى والمخلو والانتفاع وبعضها بالشراء فى النخل والتأجير فى الارض ثم مرض فى أثناء مرضه أحضر جماعة وأشهدهم انه وقف جميع ذلك على أولاده الذكور دون الاناث ثم على ذريتهم ثم على مسجد عينه ثم على جهة خيرية لا تقطع وشرط شروطا وأشهد الحاضرين على ذلك ومات بعد ذلك بأيام ولم يحكم بالوقف المذكور كما هو بعد موته وضع يده عليه أكبر أولاده الذى أقامه ناظر اقصا يستغله ويصرف عليه فى عمارته ومغارمه والآن أرادت ابنة الميت أخذ حصتها فى ذلك زاعمة ان الوقف لم يصادف محلا شرعيا فاحكم الله تعالى فى ذلك الوقف وهل يسوغ نقضه أم لا (اجاب) الوقف فى مرض الموت كالمبة فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز كذا فى الدرر ومثله فى التنوير وشرحه قال فى حواشى الدر المختار للسيد الطحطاوى وظاهره ان اشتراط القبض أى قبض المتولى فى هذا الفرع قول الجميع اهـ وذكر فى رد المختار ان هذا مبنى على قول محمد باشتراط التسليم والافراز ثم قال وحيث مشى الشارح على ترجيح قول أبى يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع القبض ولئلا يوهى ان المراد قبض الموقوف عليه اهـ وقال الفاضل الشرنبلالى فى حواشى الدرر والغرر اذا وقف على بعض الورثة ولم يجزه باقيهم لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر مواريتهم عن الوقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو ارث ليبطل أهله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه الدقيقة اهـ وفى البحر والحاصل ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فأجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفا مع ان الوصية للبعض لا تنفذ فى شئ لانه لم يتخصص للوارث لانه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذى صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما

١٦ ١٢٦٥  
مطلب غاب الناظر غيبة  
منقطعة فالقاضي نصب  
ناظر على الوقف

١٨ ١٢٦٥

مطلب فى حكم الوقف  
فى مرض الموت على  
بعض الورثة

تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فإذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه ومنه يعلم الجواب فيما يصح وقفه مما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا موقوفا فصل في بعض المكان خلل فاستأذن المستأجر المذكور الناظرة على الوقف في تعمير ذلك الخلل المذكور فاذنته بتعمير ما حصل فيه الخلل فقط فهل اذا اتسع في العمارة وعمر في غير ما اذن له في تعميره وأراد أن يحسب ما صرفه على جهة الوقف لا يجاب لذلك (أجاب) عمارة الوقف باذن متوليها ليرجع بما أنفق توجب الرجوع فلا يرجع المستأجر المذكور الا بما أنفق فيه فيما أذن له المتولى بعمارة ليرجع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفها على أشخاص يصرف عليهم ريع الوقف الفاضل بعد المصاريف في خيراته واذا مات أحدهم لآعن ذرية يصرف نصيبه لباقي المستحقين الموقوف عليهم الذين هم في درجته وطبقته فهل اذا انحصر الوقف في أربعة جوار من العتقاء الموقوف عليهم وماتت واحدة منهم لآعن ذرية يصرف نصيبها لباقي المستحقين الموقوف عليهم الذين هم في طبقة الميتة وفي درجتها حسب شرط الواقف أولا (أجاب) بشرط الواقف كنص الشارع فإذا شرط الواقف ان من مات من المستحقين لآعن ذرية يكون نصيبه لمن في طبقته عمل بشرط الواقف في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص مقرر ين في النظر معا على مكان وقف أجره أحدهم لآعني مدة معلومة واذن المستأجر بالبناء والعمارة فيه على ان يكون ما بناه وعمره واحده فيه من ماله مملوكا وخالوا وانتفاعا له مستحق البقاء والقرار وذلك بدون اطلاع باقي الشركاء في النظر واذنهم فهل لا ينفذ ذلك منه والحال هذه (أجاب) في الاشياء التي المفوض الى الاثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين والمحكمين والمودعين والمشر وطلمها الاستبدال والادخال والاخراج اه قال في حواشي الدرر ومجملته اذا كان الناصب للناظرين قاضيا واحدا والواقف أمالو كان كل منهما منصوب قاضى بلدين ففرد أحدهما بالتصرف اه ولا يظهر الفرق بين الاثنين والثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف قطعة أرض رزقة وجعلها على رجل معين وأولاده ووعيله وذريته ونسله وعقبه ثم مات ذلك الرجل عن ولد وبنتين ثم مات الولد عن ذرية فهل يكون لذرية الولد المشاركة مع البننتين حكم الشرط أم لا (أجاب) نعم لذرية ابن المتوفى المذكور المشاركة في غلة الوقف حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده وأولاد أولاده وهكذا طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من أولاد أولاد الواقف فاجرتا بمن داخل الدار المذكورة لشخص آخر تسعين سنة ثم بنى فيها المستأجر فهل تكون هذه الاجارة باطلة وللمؤجر الرجوع على المستأجر وأخذ ما تحت يده من الوقف حيث لم تكن الأرض محتسرة (أجاب) الفتوى على بطلان الاجارة

١٢٦٥ ١٩

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥ ٢٦  
مطلب الشيء المفوض  
الى اثنين لا يملكه  
أحدهما

رجب

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٥

الطويلة ولو به قود وما بناه مستاجر او غرسه في ارض الوقف فهو له ما لم ينوه للوقف فله  
 رفعه لو لم يضر وان يضر فهو المضيع لئلا يترتب الى خلاصه ولا يملكه المثر جبراً على  
 المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع وما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف خرب لا ينتفع به اصلاً مدة من الزمان استاجر رجل من  
 ناظره واذنه بالبناء والعمارة فيه على ان يكون ما بناه وعمره من ماله خاصة يكون له ما كان  
 على وجه البقاء فبنى وعمره من ماله لنفسه وسكن فيه مدة من السنين مع اتفاقه مع ناظره  
 على انه يدفع اجرة بعد تخر به وصاد يدفعها له نحو عشرين سنة ثم اسكنه لغيره باجرة  
 زائدة وصاد يأخذها من الساكن مع دفع اجرة أرضه الى جهة وقفه ثم امتنع الساكن  
 من دفع الاجرة متعللاً بأن الناظر منعه من دفعها له وان اجرة مسدة سكناء وسكنى غيره  
 تفي بما صرفه في البناء والعمارة فهل اذا بنى وعمر من ماله باذن الناظر الى هذا الوجه  
 يكون ما أحدثه وبناءه ملكاً له ينتفع به ويورث عنه وله اخذ اجرة واخراج ساكنه ولا  
 يلزمه للناظر شيء سوى اجرة المثل للارض الحالية عن البناء وما الحكم (اجاب) اذا ثبت  
 اذن الناظر للمستاجر بالبناء في ارض الوقف على ان يكون ما بناه ملكاً له بحق البقاء  
 وبني المستاجر لا يكون المتولى الوقف اخراجه ولا اجارته لغيره مادام قائماً بدفع اجرة مثل  
 الوقف خاليا عما أحدثه المستاجر حيث لم يتحقق نهى من الواقف في اصل وقفه عن  
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف اهلى بشرط الوانف لا ورثديتها  
 بتصديق المستحقين وبراءة سلطانية بنظرها على ذلك الوقف وهي تقبض ريع الوقف  
 وتصرف منه في العمارات اللازمة والخيرات والباقي تدفعه للمستحقين حسب شرط  
 الواقف في ذلك وتكتب على الوجه المستور دفتر او يطلع عليه المستحقون ويصدقون  
 عليه هم ووكلاؤهم ويختتمون على الدفتر على العادة في ذلك فهل بعد تصديق المستحقين  
 على القبض لجميع استحقاقهم والصرف ووصول استحقاقهم لهم بعد اطلاعهم وختمهم  
 على الدفتر اذا ادعى بعضهم أو كلهم ان له استحقاقاً باقياً من مدة سابقة وان اقراره  
 وتصديقه بالقبض مبنى على الغلط والخطا في الحساب لا يسمع منه ذلك وليس له  
 المطالبة بشيء من الاستحقاق من المدة الماضية وتصدق الناظرة في الدفع الى المستحقين  
 ولا يصح رجوعهم عن الاقرار بتعالهم بما ذكر (اجاب) بعامل المقر باقراره فاذا  
 اعترف المستحقون بوصول جميع استحقاقهم وقبضهم له لا يصح رجوعهم عن الاقرار  
 ولا تسمع دعوى الغلط في الاقرار كما في الدر عن الاشياء وقد صرح ائمتنا بقبول قول المتولى  
 في الدفع للمستحقين واختلقوا في وجوب اليقين عليه قال في الخير ية الفتوى على تخليف  
 المتولى لفساد الزمان وان اعتمد صاحب البحر عدمه اه والله تعالى اعلم (سئل) في معصرة  
 موقوفة وقد انحصرت وقفها في أشخاص اثني عشر فباعهم رجل وتوافق معهم على أن يبني  
 هذه المعصرة لجهة الوقف ويصرف على بنائها ما يلزمها من المصاريف من ماله وبعد انتهاء

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٦

مطلب يقبل قول الناظر  
 في الدفع للمستحقين بيمينه



بنائها يستاجرها ويدفع في كل عام للمستحقين ثلث الأجرة ويستقطع الثلثين بمصارفه ثم بعد ثباتها يستاجرها مدة ثمان وعشرين سنة بدون أجرة مثلها في كل عام نظرا لمصارفه المستاجر من ماله في العمارة المذكورة وكتب بينهم حجة بذلك واستمر المستاجر واضعا يده على المعصرة مدة ستين وهو يدفع في كل عام للمستحقين ثلث الأجرة ويستقطع الثلثين ثم مات المستاجر عن ورثة قصر وبلغ فوضع بعض الباقين يده على المعصرة المذكورة مدة عام ثم أراد ترك المعصرة لستحقها ويريد ورثة الباقي الرجوع بمصارفه الميت على بناء الوقف فهل حيث وقعت الأجرة بدون أجر المثل يلزم المستاجر تمام أجر المثل ولا تصح اجارة المعصرة زيادة عن سنة ولا تصح اجارة الوقف الا من ناظر شرعي ولا يصدق الباقي ولا ورثته بعده في مقدار ما صرف في العمارة بل لا بد من ثبوته بينة شرعية ولا يسرى اعتراف المستحقين على الوقف (اجاب) اذا أجر المتولي عقار الوقف بدون أجر المثل يلزم المستاجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على ما عليه الفتوى ولا يسقط من أجر المثل شيء في مقابلة صبره بمصارفه من ماله في عمارة الوقف والمختار للفتوى ان اجارة الحوانيت والدور ونحوهما أكثر من سنة فاسدة حيث أطلق الواقف ولم يبين مدة اجارة وقفه ولا تصح اجارة الوقف الا من ناظر أو وكيله بذلك واذا صرف المستاجر بأذن المتولي في عمارة الوقف ليرجع يكون له الرجوع اذا ثبت الاذن والصرف لمقدار معلوم والا ثبت أو كان الاذن لا من المتولي لا يكون له الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد فخر واستغنى عنه وله ريع وهناك مسجد قريب منه له ريع ولكن لا يفي ريعه به فهل للقاضي ان ينقل ريع المسجد المذكور للمسجد القريب أولا (اجاب) قال في أوقاف التصحي رجل وقف داره على مسجد فخر المسجد قال أبو نصر بن سلام تصرف غاتها الى أقرب المساجد اليه اه ومنه يعلم جواز نقل ريع المسجد المتخرب المذكور الى أقرب مسجد اليه وفي رد المختار من الوقف لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا وهو الفتوى حاوي القدسي وأكثر المشايخ عليه مجتبي وهو الاوجه فتح اه بحرم قال وللشربلالي رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها على ما في المتن تبعا للدرب عامر عن الحاوي القدسي وغيره ثم قال وبذلك يعلم فتوى بعض مشايخ عصر نابيل ومن قبلهم وذكر أسماء بعض المشايخ ثم قال فمنهم من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل ماله الى مسجد آخر وقد مشى الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحانوفي على القول المقتضى به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اه ثم ذكر الشربلالي ان هذا في المسجد بخلاف حوض وبئرور باط وسيف بنغرو دابة وقنديل وبساط وحصير مسجد فقد ذكر في التتارخانية وغيرها جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليتام والذى ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به الامام أبو شجاع والامام الحولاني وكفى بهما قدوة

مطلب أجر المتولي عقار  
الوقف بدون أجر المثل  
يلزم المستاجر تمامه

٢١ ١٢٦٥

مطلب اجارة الحوانيت  
والدور ونحوهما أكثر  
من سنة فاسدة حيث لم  
يبين الواقف مدة  
لاجارة وقفه

٢١ ١٢٦٥

مطلب في جواز نقل ريع  
أو انقضاء مسجد  
وحوض ونحو ذلك الى  
المجانس

ولاسيما في زماننا إلى آخر ما ذكره اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنت مسجدا  
ووقفت عليه عقارا وشرطت النظر عليه بعد ذريتها لالاخويها ثم من بعد ذلك لاولاده  
الارشد فالارشد ثم وشم ثم ان المسجد آل للخراب في حياة اولاد الاخوين فانهم المعاون  
الحال للقاضي اذ ذاك فاحضر اولاد الاخوين المذكورين وابن ابن أخ لوالدة فتنظر  
في حالهم فثبت عنده رشداً ابن ابن الاخ بشهادة جمع كثير ممن تقبل شهادتهم دون اولاد  
الاخوين فنصبه القاضي ناظر اعلى المسجد وتوابعه ثم ادعى اولاد الاخوين انهم أحق  
منه بالنظر لعلو درجتهم عن ابن ابن الاخ فلما تناكده عند القاضي اورد عليه ابن ابن الاخ  
منعهم من التعرض له وكتب له حجة بذلك ومكنه من النظر فقام بحقوق الوقف وأصلح  
ما اختل منه وأقام شعائره كما يجب شرعاً مدة مديدة ثم هدم المسجد المذكور من طرف  
الحاكم عند تسوية الطريق فافاه الناظر ثانياً على احسن من وضعه الاول وأقام شعائره  
ثم انقرض اولاد الاخوين ولم يبق منهم الا واحد فادعى على الناظر المذكور بانه أحق  
منه بالنظر لكونه اسن منه فعارض المدعى عليه بانه غير رشيد وانه صدر منه ما يدل  
على عدم رشده وهو انه استولى على دار من وقف آخر فمكن فيها مع انه لا يستحق  
سكنها ما وجب شرط الواقف لها وانها آلت للخراب بسكنائه وترك العمارة فيها فهل  
اذا ثبتت سكنائه المخالفة لشرط الواقف وأيلولة الدار للخراب بسكنائه مع ترك عمارتها  
يكون هذا مانعاً لرشده لكونه محرماً شرعاً وحينئذ فلاحق له في النظر المذكور وهل اذا  
كان المدعى عليه أعرف منه بامور الوقف يقدم عليه أيضاً ولا عبرة باسنية المدعى على  
هذا الوجه حيث كان كل منهما من ذرية الاخوين المذكورين ولم يثبت ارشدية  
المدعى وكان المتولى ارشده منه بشهادة البينة العادلة (اجاب) اذا شرط الوقف في أصل  
وقفه النظر للارشد فالارشد من اولاد اخوى الواقف وذريتهم ونسلهم بالترتيب  
وتحققت ارشدية ابن ابن الاخ على سائر الشروط له النظر لدى القاضي بعد الدعوى  
منه على خصم منازع يكون النظر والتحدث في الوقف له وليس لمن هو اعلى منه طبقة  
معارضته في ذلك بتعلله بعلو العليقة منه حيث لم تحقق ارشديته الا آن على من عينه  
القاضي لارشديته اما اذا لم يكن من عينه القاضي داخلين من شرط الواقف له النظر  
الا آن ونصب القاضي ابن ابن الاخ ناظر العدم من يصلح للنظر من شرط له من نصيبه  
وليس لغير الاهل معارضته أيضاً في ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وقف داراً على اولاده ذكورا واناثاً وشرط في حجة وقفه للذكور مثل حظ الانثيين وذكر  
في حجة وقفه ان من مات منهم يكون نصيبه لاولاده فان لم يكن له ولد فلاخونه فاذا  
انقرضوا جميعاً تكون وقفاً على مسجد معين في البلدة المذكورة وشرط في حجة الوقف  
انها لا تباع ولا ترهن فهل اذا باعها الواقف قبل موته يكون البيع فاسداً ويجبر المشتري  
على ردها للمستحقين من اولاده ويكون لهم المحاسبية على أجزائها (اجاب) الوقف بعد لزومه

رجب  
مطلب باع الوقف  
بدون شرط ولا وجه  
شرعي لا يصح  
٢٧  
١٢٦٥

لا يقبل التملك والتملك فلا يصح بيع الوقف ما وقفه من العقار اذا لم يشترط لنفسه الاستبدال ولم يكن هناك وجه شرعي وعلى من استولى على عقار الوقف أجر مثله مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأتين ادعوا على جماعة تحت أيديهم وكالة بانها وقف عليهم من قبل جد لهم الاعلى فهل اذا أثبتوا ما ادعوه بالبينة الشرعية وانهم من ذرية الوقف للوكالة المذكورة وان الوقف شرط لهم النظر فيها يقضى بوقفيتها وترفع يد المدعى عليهم وتسمع الدعوى بذلك حيث لا مانع (اجاب) نعم انه تحقق ما ذكر يحكم بوقفية الوكالة وترفع يد المستولى عليها بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على أولاده وذريته ونسله ونص في كتاب وقفه على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً انتقل نصيبه اليه وان سفل فهل اذا مات واحد منهم عن بنت قاصرة يكون لها أخذ نصيب أصلها عملاً بشرط الوقف واذا باع واستبدل باقي المستحقين الوقف من غير مسوغ شرعي يكون لها بعد شدها وكما لها نقض ما فعلوه وغيره بغير وجه شرعي وتأخذ نصيبها من واصلع اليد عليه (اجاب) للبنت المذكورة المطالبة باستحقاقها في وقف جدّها حيث كان الحال ما هو من بور ولا يسوغ بيع الوقف ولا استبداله بدون وجه شرعي اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة وقف كانت مشحونة بالاتربة خالية عن البناء استأجرها رجل من ناظرها اجارة صحيحة وجعل عايم احكم العمادة الجارية وادنه بالانشاء والعمارة على ان ما يبنيه وما يحدثه فيها من البناء يكون ماسكاً له بحق القرار ثم مات المستأجر عن ابن أخ له منذ سبعين سنة وزيادة قالت له بالميراث الشرعي عن عمه وتولى نظار بعد الناظر الاول الاذن ولم ينازعوا واضع اليد في شأنها ومتولى النظر الا ان يريد نزعهما من يده واجارها لغيره تعنتاً منه وعناداً فهل لا يحجب لذلك ولا يمكن من نزعهما من واصلع اليد عليها حيث كان يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف (اجاب) ما بناه المستأجر في أرض الوقف باذن المتولى على أن يكون ماسكاً له مستحق البقاء والقرار بمسكوك له وليس للمتولى الوقف تكليفه قلعه ولا رفع يده عن أرض الوقف مادام يدفع أجرة مثل الأرض خالية عما بناه المستأجر وأنشأه لنفسه ويمنع المتولى من المعارضة حيث ثبت الاذن بالعمارة صحيحاً على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف استبدل محلاً منه بمسوخ شرعي وحفظ ثمنه ليشتري به محلاً آخر فرض الناظر قبل الشراء وسئل في مرضه عن ثمن المحل فقال هو مخنوط عندي اذا شفيت اشتريت محلاً آخر وذلك بحضور بيعة ثم مات فهل يؤخذ هذا الثمن من تركته ان كان باقياً وبطالب به الورثة ان استولوا على التركة واستهلكوه (اجاب) اذا كان الاستبدال بشرط الوقف ومات الناظر محلاً لثمن العقار المستبدل كان مضموناً عليه فيؤخذ بدله من تركته كما يؤخذ عينه لو كانت قائمة واذا استهلكه الورثة بعد موته فعليه ضمان مثله لجهة الوقف والله

٢٩  
١٢٦٥

٢٩  
١٢٦٥

شعبان

٥  
١٢٦٥  
مطلب مات الناظر  
مجهلاً لبديل الوقف كان  
مضموناً عليه في تركته

تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف آجر حائو تامن الوقف لا آخر مشاهرة وأذن له في عمارتها  
على أن يكون ماصرفه فيها ديناً له عليه وشرط معه أن يدفع لناظر نصف الأجرة ويسقط  
نصفها من أصل ذلك إلى أن يستخلص ماله ثم مات المصطفى قبل فراغ البناء وأوصى  
بالمسكن ببقية ماله من الدراهم لا آخر فسكن الموصى له المحنوت مدة ثم خرج منها  
فآجرها الناظر لا آخر فسكنها الآخر فهل إذا راد الموصى له بذلك أن يسكن المحنوت  
جبراً على الناظر ويخرج من هو فيها لا يمكن من ذلك ولا يكون له حق في السكنى  
(أجاب) ليس للموصى له المذكور أن يسكن المحنوت جبراً على الناظر إذا كان الحال ما ذكر  
بدون وجه شرعي ولا عبرة بهذه الوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقرر في  
وظيفة إمامة وخطبة من طرف القاضي المأمور بذلك ويقبض الفاتن الموقوف على  
تلك الوظيفة من الروضات في كل عام لقيامه بتلك الوظيفة فأراد جماعة أخذ الوظيفة من  
المقرر المذكور متهملين بأن أصولهم كانوا مقررين فيها قبله وانهم أولى بذلك منه فهل  
لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة صاحب الوظيفة المذكور بدون وجه شرعي  
(أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً  
على زوجته ثم من بعدها على أولاده من بعده ثم وثم الخ فتوفي الواقف ثم الزوجة عن ابنها  
معه فتولى على الوقف نظراً واستحقاقاً ثم ان ولّى الأمر أمر بهدم هذا الوقف من جلده  
ما هدم لاجل توسيع الطريق وضاعت أبقاره وأخشابه ثم ان هذا الابن أشهد عند  
الباء أنه يبنيه ملكاً لنفسه خاصة وبناءه على ذلك فهل إذا أشهد عند الباء أنه له خاصة  
يكون ملكاً (أجاب) ما بناء المتولي في الوقف من ماله لنفسه مملوك له ان أشهد أنه  
له وفي تنقيح الحامدية من الوقف ضمن جواب عن خير الدين الزملي ان كان الباني هو  
المتولي فان كان مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف  
وان لنفسه فهو له ويكون متدياً في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر بالارض فان أضر فهو  
المضيق لماله لانه لا يمكن رفعه لماله من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لماله من  
التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسد المتولي ويتعق  
العزل اتعدي به هذا التصرف وأقوى كثيرون بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعاً  
وغير منزوعاً مال الوقف في صورة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في وقف تخرب  
بعضه وصار انتاضاً لا يمكن اعادة في هدم من الامكنة ولا يمكن حفظها للوقف  
فباعها المتولي على الوقف بثمن المثل فهل يسوغ لناظر صرفه في عمارات بارض الوقف أو  
يقسم بين المستحقين (أجاب) يبيع القاضي أو المتولي نقض الوقف عند رد عوده  
أو عند خوف هلاكه ويصرف ثمنه الى عمارة الوقف عند الاحتياج وعند عدم  
الاحتياج يحفظ اذ وقت الحاجة ولا يقسم النقض أو ثمنه بين المستحقين لان حقهم في  
المنافع لا في العين والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أنحصر في أربعة جوار من العتقاء

١٢٦٥

٩

١١٦٥

١١

١١٦٥

١١

مطلب فيما اذا بنى  
الناظر لنفسه في أرض  
الوقف

١١٦٥

٢٤

مطلب لا يقسم ثمن  
النقض بين المستحقين  
ويحفظ للحاجة ويبيع  
في موضعين



شعبان  
٢٧  
١٢٦٥  
مطلب يعمل بالمصادقة  
في الوقف ولو خالف  
شرط الوقف

رمضان

١٥  
١٢٦٥  
مطلب لا عبرة باليد  
المذنبه والبول لذي  
اليد العديمه

ومانت احدهن فتصادق الثلاث بعلمه وسمها على أن يسمى الربيع يمتن على التفاضل  
فهل يعمل بالمصادقة في حقهن مادمن أحياء ولو خالف شرط الوقف (اجاب) يعمل  
بالمصادقة في حق المتصادقات مدة حياتهن ولو خالف شرط الوقف كما ذكره الخصاصف  
وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في حوائت معلومة وقف على مستحقين من ذرية عتقاء  
الوقف استولى عليها رجل له بيت بجوارها وأدخلها في مكانه فخاصته الناظرة على  
الوقف في ذلك فذكر أن الحوائت مدهدست بعرفة الديوان وان الناظرة باعت  
الاتفاضل بمجهه الديوان وبيعت أرض الحوائت في طريق العامة وأنكر استيلاءه على  
شي من الحوائت كليا فهل لا عبرة بانسكار الرجل المذ كور بعد ظهور استيلاءه على  
الحوائت بعرقه وشهادته من يعرف الحوائت وأرضها قبل هدمها خصوصاً وان دخل  
الكشف المعتد في البلد على نهدى الرجل المذ كور على استيلاءه على بعض الحوائت  
المذ كورة ويكون لناظرة الوقف مطالبه بهدم ما بناه منه من أرض الوقف حيث  
لا صر على الوقف في ذلك وإذا عمل الرجل المذ كور عليه بانها باعت الافاضل بمجهه  
الديوان لا عبرة به والله بذلك ولا يكون البيع منها وارثت ما نالها من الخصومة معها في  
أرض الوقف ومن رفع ما من الأرض المذ كورة ولا يظلم المستحقين من  
أرض الحوائت ببيع الاتفاضل بمجهه الميرى حيث كانت جميع الحوائت أرضاً وبناء  
وتفاس عليها وهل اذا أنكر الرجل المذ كور وقف الحوائت وكانت اليد والتصرف  
فيها بالاجارة لناظرة من قديم الزمان يكتفي بثبوت يدها وتصرفها ولا يكلف انبات  
الوقف في خصوص الحكم لها ببناء ما كان بيدها على ما عليه كان وفي الحكم على الرجل  
المذ كور بازالته يده التي أحسنها به غير حق حيث علم حدود يده وثبت كون اليد  
والتصرف لها سابقا على يده (اجاب) اذا تحقق استيلاء الرجل المذ كور على شيء معين  
من عقار الوقف وأدناؤه في منزله تعميلا يبدون رجه شرعي يكون الواجب عليه رفع يده  
عن عقار الوقف وتسليمه بمجهه وقفه ورفع يده من أرض الوقف ان يضرب ولا يكلف  
ذواليد بيته تشهد له بالوقف اذا ثبت بالوجه الشرعي وضع البدل القديم من جهة الناظرة  
المذ كورة واحداث وضع يد الرجل المذ كور ويون القول توافي كون ما ذكره  
وعلى ذي اليد الحادثة انبات استحقاقه قبل أحدث يده عليه اذا اليد ندى ما يستدل به  
وتدصرح علما ونابانه لا يجوز ان يكلف الناس الى انبات ما يبدونهم بالبيعة فان اليد  
بغيرها كافية ولا عبرة باليد الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) لو وقف أنشأ وقفه  
على عتقائه وعتقاءه فمات الى آخره ذكر في وقتيه فهل اذا سن هنائه عتقاء أعتقهم  
الواقف وجعل ثواب العتق لابنته المترفاة وكتب لهم ورقة العتق باسمها وختمها طمعا  
في الثواب لها وثبت بالبيعة الشرعية ان الواقف هو المعتق لا عتقائه المذ كورين يدخلون  
في استحقاقهم في غلة الوقف ولا يضرك كتب الورقة باسم البنت حيث ثبت ان الواقف هو

المالك للعتقاء المذكورين حين أعتقهم (اجاب) تصرف غلة الوقف على العتقاء  
جميع من ثبت ان الواقف أعتقه حال حياته من أرقائه المملوكين له حين العتق وتقسيم  
بينهم على حسب الشرط ولا يمنع من ذلك كتابة وثيقة العتق باسم ابنته لما ذكر والله  
تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف على سبيل ومكتب وخلافهما يصرف ريعه على ما ذكر  
في كل سنة والآل المسكان الى السقوط وصار لا ينتفع به فهل اذا تخرب الوقف  
المذكور وتعطل يد آمن ريعه بعمارة وحرمة ولو صرفت جميع غلته في عمارته (اجاب)  
بيد آمن ريع الوقف بعمارة وحرمة وان لم يشرط الواقف تقديمها والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر شرعي على مسجد متول عليه مدة ومن قبله نظار من أهل نعر اسكندرية  
مدة تزيد على مائة عام والقضاة يقيمونهم تظارا على المسجد ووقفه لاجل اجراء شعائره ثم  
بعده هذه المدة ظهر رجل عامي يدعي انه من أهل مستير الغرب وان الواقف شرط ان  
الناظر على المسجد يكون من اهل مستير فانا أحق بالنظر عليه فعارضه الناظر المتولي  
بانه لا يعلم أن هذا الرجل من اهل مستير وان هذا الشرط لا يعلمه كذلك وان هذا المدعي  
له مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو مقيم بالثغر ولم يدع بهذه الدعوى مع انه موجود غيره  
من اهل مستير مقيم بالثغر الآن وفي السنين الماضية ولم يدع أحد بهذه الدعوى ولم  
يتول واحد منهم أصلا فهل دعواه بالشرط المذكور لا تقبل الشهادة عليها بالشهرة  
والسماع ولو كان الشرط موجودا في الوقفية على زعم المدعي بل بالبيينة العادلة السامعة  
من الواقف بهذا الشرط لاسيما وعمل القضاة في هذه المدة المديدة من توالياتهم للنظار من  
اهل الثغر الاسكندري مع اطلاعهم على السجلات محمول على المصلحة والاصواب وعليه  
اثبات مولده بمستير بالبيينة ايضا (اجاب) لا تقبل شهادة البيينة على شرط الواقف بالسماع  
والشهرة في الاصح على فرض صحة الدعوى وسماعها شرعا ولا يعمل بكتاب الوقف عند  
بحود مضمونه ولو عليه خطوط العدول والقضاة الماضين والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك قطعة أرض وما يتبعها من شرب ماء بالواحات وقف ذلك على نفسه مدة  
حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعد كل على اولادهم جيلا بعد جيل محكوما ببحته  
مات ذلك الواقف عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن فاصرفه كغله عمه الى ان بلغ رشيدا  
فطلب ما يخصه في وقف جسده المذكور لكون من مات ينتقل نصيبه لذرئته بنص  
الواقف فنفعه عمه وادعى انه استأجر الوقف من الجدة مدة تسعين سنة محتجا بوثيقة  
مقطوعة الثبوت فهل لا يقضى بالصلح ويحكم للابن المذكور باستحقاقه في وقف جسده  
حسب الشرط حيث ثبت الوقف على الذرية وان مات انتقل نصيبه لولده (اجاب)  
نعم يقضى للابن المذكور بالاستحقاق في وقف جسده حيث كان الحال ما هو مذكور والله  
تعالى اعلم (سئل) في أرض زراعة موقوفة على مصالح مسجد دفعت لخادم من خدمة  
المسجد يؤم ويخطب فيه قبالة أجرة خدمته وبقيت معه كذلك مدة حياته لخدمته في

مطلب لا تقبل الشهادة  
على شرط الواقف  
بالشهرة والسماع في  
الاصح

شوال سنة

جميع المدة ثم إلى الخدمة غيره برأى الناظر وصارت الأرض تحت يد ولد الخادم المتوفى  
مفعلاً لإبانها كانت في يد والدي فهل للتولى على الوقف نزعهما من يد ولد الخادم حيث  
ثبتت وقفيتها للمسجد ويتصرف فيها حسب شرط الواقف (اجاب) يؤثر واضح اليد  
على أرض الوقف بغير حق يتسليمها للتولى حيث تحققت وقفيتها بالوجه الشرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض رزقة على ضريح وولي وزاوية وهي تحت يد ذريته  
يزرعونها ويقومون بشعائر المسجد كما صولهم فمرها ماشاء البلد عند رجل آخر على  
قدر معلوم من الدراهم فهل اذا تحققت وقفيتها ووردت بجهة الوقف تحت يد الذرية ثم  
بعد ذلك رهنها لرجل آخر لا يجوز ذلك وترد بجهة الوقف (اجاب) اذا ثبتت وقفية  
الأرض المذكورة بالوجه الشرعي ردت بجهة وقفها ورهن العين الموقوفة غير صحيح  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك طاحونة وقفها في حال صحتها وسلامتها على مسدد  
وعلى تربتها نصف زرعها يصرف في مصانع المسجد والنصف الآخر على القراءة على  
قبرها يصرف ذلك لمن يتولى القراءة فهل اذا ماتت وأراد الورثة نقض الوقف بعد  
ثبوته بالبدنة الشرعية وجعله تركه لا يجابون لذلك ويمنعون من التصرف فيه بالبيع  
وتخوه والمحال هذه (اجاب) اذا صدر الوقف صحيحاً لازماً لا سبيل الى ابطاله بدون وجه  
شرعي وفي حواشي الدرر للسيد الطحطاوي على قول الدر في أو آخر فروع مهمة من الوقف  
قبيل فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد وجاز على القبور والا كفان قال في القنية وقف  
وشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اهـ وصرحوا بان الوصية بالقراءة عليه باطلة  
وهذا مبني على غير المفتي به والمفتي به جواز الاخذ على القراءة فتعين المكان والفتوى  
على قول محمد بعدم كراهة القراءة عنده بغير ملخص اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مستأجر لحانوت استأذن ناظره بالعمارة فيه على ارجح ما صرفه في العمارة يرجع به في  
بيع الوقف فصرف في العمارة مبلغاً ومات فهل حيث ثبت الاذن والصرف يكون  
للوارث المطالبة بما صرفه مورثه بالاذن من بيع الوقف (اجاب) ما أنفق المستأجر في  
عمارة الوقف من ماله باذن الناظر ليرجع به يكون له ولو ارثه بعده الرجوع به اذا ثبت  
انه انفق مقدار معلوماً والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر أجر أرض الوقف الخالية عن  
البناء لامرأة مسانحة وأذن لها بالبناء على ان ما بنته وجدته فيها يكون ملكاً لها مستحق  
البقاء والقرار فاستمرت واضعة يدها على الأرض مدة سنين ولم تجد فيها شيئاً فاراد  
آخر استجاره من الناظر فهل يصح والمحال هذه (اجاب) اذا أجر الناظر عقار الوقف  
لا تحرم مسانحة باجرة المثل وأذنه بالبناء والعمارة على أن يكون جميع ما يبجده خلوا  
له مستحق البقاء والقرار وضح ذلك فان بني المستأجر لا ينتزع العقار من يده مادام قائماً  
بدفع أجرة المثل وان لم يبجد شيئاً يكون للناظر الاجارة لا أخرى آخر كل سنة والله  
تعالى اعلم (سئل) في قصر لهم مكان وقف ولهم أب ولهم وناظر عليه أجر مكان من الوقف

٩ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥  
مطلب في الوقف على  
القراءة على القبر

دي القعدة

٣ ١٢٦٥

٣ ١٢٦٥  
مطلب اجرة وأذنه بالبناء  
على وجه القرار ولم  
بين شيئاً يكون للناظر  
الاجارة لغيره

بدون أجرة المثل وأذنه بعمارة ما يتخرب فيه من أصل الأجرة فهل إذا هدم أمكنة قائمة على  
أصولها من الوقف وغير معالمها وكانت لا خال فيها وبني بها أمكنة أخرى وادعى أنه  
صرف فيها مبلغا معلوما من ماله يكفيه فيه ظاهر الحال وانكر المؤجر دعواه وذكرا أن  
المستاجر لم يصرف في البناء إلا مقدار نصف ما يدعيه بل أقل من ذلك لا يصدق المستاجر  
فيما يدعي صرفه من الزيادة ولا يرجع بها على جهة الوقف من أصل الأجرة بزعمه  
وذهبوا ويؤكدون ضامنا لما أتلفه من أمكنة الوقف وتسكون الأجرة بالغبن الفاحش  
فاسدة ويؤكدون للتوهم المطالبة وادعى المدعي عليه بأجرة المثل وأجارتها من غيره (اجاب)  
أجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغير فاحش غير صحيحة وعلى المستاجر تمام أجرة  
المثل على ما به الفتوى وليس للمستاجر هدم عقار الوقف ولا رجوع للمستاجر فيما  
ادعى صرفه من ماله في عمارة الوقف باذن متولييه بدون اثبات قدر ما أنفق في ذلك  
وهذا على فرض كون ما فعله سائعا شرعا وما ذونا فيه من قبل الناظر وفعل المستاجر  
المذكور هنا من هدمه ما لا خلل فيه وبنائه وتغيير معالمه ليس كذلك لانه غير سائع شرعا  
ولا ما ذون فيه فيكون متعديا بما هدمه من الوقف وضامنا له فاذا بناءه مثل الأول  
أو أجود يخرج بذلك عن الضمان ولا رجوع له بشئ في ريع الوقف وإن لم يكن في  
تغييره معالم الوقف منفعة للوقف أمر بارجاعه على هيئته الأولى ففي التنقيح إذا غير  
المستاجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف تلزمه عادة  
ما غيره إلى ما كان عليه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار وقف على ذرية واقفه وعلى  
خيراته عينا في كتاب وقفه فباع أحد الناظرين مكانا منه بفاحية طنتدا أرضا وبنى  
يزعم أن بعض أبنائه تخرب وذكرا الموثق أن المسوخ لبيعه تخرب بنائه وذلك بعد  
النهى من ولي الأمر عن الاستبدال بدون الشرط ولم يكن الاستبدال مشروطا للناظر  
من الواقف في أصل وقفه فهل لا يصح بيع المكان المذكور أرضا وبنائه من الناظر  
المذكور حيث لا مسوخ لبيعه على هذا الوجه ولا يكون تخرب بنائه مسوخا لبيعه على  
هذا الوجه وإذا أجاز البيع أحد الناظرين بعد موت الناظر البائع لا عبرة بإجازته ولا  
بتصديقه على ذلك ويكون للناظرين بعد الأول مطالبة المشتري بأجرة مثله مدة وضع يده  
وانتفاعله به خصوصا وهو إلى الآن قائم على أصله ببناء الواقف كما هو معروف ومشاهد  
من يعرف المكان من أهل طنتدا (اجاب) الوقف بعد تمامه ولو زومه لا يقبل التملك  
ولا التملك وحيث لم يتحقق مسوخ شرعي لبيع عقار الوقف يكون الواجب رده لجهة  
وقفه وعلى المشتري أجرة المثل مدة وضع يده عليه بدون وجه شرعي وإجازة أحد الناظرين  
لبيع الصادر من الناظر الأول بدون مسوخ وتصديقه على ذلك غير صحيح بل لو كان  
البيع بمسوخ فإجازته بعد موت عاقده لا تصح إجازته لفقد شرطها وهو بقاء العاقلين  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على بنتين

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦



ذى القعدة سنة

له مع مشاركة من يحده الله من الاولاد ذكوراً وانا بالبحكم المرفضة بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم وشم الى انقراضهم اجمعين يكون على جهات عينها الى اخر ما نص عليه في كتاب وقفه ثم مات ذلك الواقف عن البنين ثم مات احداهما لا عن عقب وانحصر الوقف في البنت الثانية نظر واستحقاقاً بما ذكره في شرطه مما يفيد ذلك فهل اذا كان لذلك الواقف عاصب لم ينص عليه الواقف في كتاب وقفه لا يكون له مشاركة البنت في الاستحقاق ويمنع من التعرض لها فيه (اجاب) نعم لا يكون للعاصب المذكور مشاركة الموقوف عليه حيث لم يوجد في عبارة الواقف ما يفيد دخوله والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على مستحقين فباع أحدهم جزءاً منها فهل لناظر الوقف المذكور ابطال البيع ورد المبيع الى أصل وقفه (اجاب) لا يسوغ لاحد المستحقين بيع شيء من الوقف بل ولا لناظره بدون مسوغ شرعي ويؤمر المشتري برفع يده عن الأرض المذكورة حيث تحققت وقفيتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلغ سنه ثمانمائة سنة وعشر وصار مخرف مذهب العقل ولا يحسن التصرف ولا يعي ما يقول وله وقف مشروط له فيه الشروط العشرة التي منها البيع فباع حصته من الوقف لزوجته بالغبن الفاحش وكتب لها قاضي بلدهما حجة بالبيع مقرافها بقبض الثمن فهل اذا ثبت انه مذهب العقل وباع بالغبن الفاحش لا يكون البيع نافذاً لاسيما ولم يكن محتاجاً لبيع الوقف وعنده ما يتفق منه على نفسه من ما كل ومشرب وغير ذلك (اجاب) لا يصح استبدال الوقف بالشروط مع الغبن الفاحش ولو كان المشروط له عاقلاً ومع تحقق الذهول لا ينفذ ولو بمثل القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف تهتم بعضها فباعها بعض المستحقين لانس وقبضوا منهم الثمن واستهلكوه في الانفاق على أنفسهم فبعد ذلك جاء رجل من المستحقين ورفع أيديهم عن الوقف لدى القاضي ورده لجهة وقفه وأمره الحاكم الشرعي بالاستدانة وتعميره فاستدان وعمر وأخرج له سنداً شرعياً بانه ناظر على الوقف أصلي بمقتضى شرط الواقف على الوقف وصار يستغله فالآن تنازع معه بعض ذرية البائعين ويريدون مشاركته في الاستغلال وأخذ نصيبهم من ذلك لكونهم من ذرية الواقف قبل أن يستوفى من أجرته ما استدانه على عمارته بامر الحاكم الشرعي فهل لا يكون لهم أخذ شيء من ذلك الا بعد استيفاء ما استدانه (اجاب) في شرح التنوير مانعه ليس للتولي أن يستدين على الوقف للعمارة الا باذن القاضي فاذا استدان الناظر المذكور باذنه لعمارة عقار الوقف لا يكون لباقي مستحق الوقف مطالبة بشيء من الغلة قبل استيفاء ما صرفه في العمارة وفي الخيرية من الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمرأولاً وهذا مما لا توقف فيه اه وفي رد المختار من الوقف أيضاً عند قول المتن ويبدأ من غلته بعمارة ودخل في ذلك دفع المرصد

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

مطلب يقدم اداء دين  
العمارة على الدفع للمستحقين

الذي على الدارفانه مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى تلميذ الشارح المرحوم الشيخ  
اسماعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على الوقف لضرورة تعبيره  
والله تعالى أعلم (سئل) في نظر على مسجد من متجزئ من قديم الزمان على جميع خدمتهما  
وهم ثلاثة بيوت فاختار أهل البيوت ثلاثة رجال منهم لياشروا الخدمة من قبض ربيع  
الوقف والصرف على المسجد مع الضبط والكتابة كما هو مشروط عليهم بحجة اقامتهم  
فطلب بعض أهل البيوت الحساب من المذكورين لاجل عمارة الوقف والمسجدين  
فامتنع والدي حضرة القاضي وانكر واتجزئة النظر وثبت عليهم بجميع شرعية اعترفوا  
بضمونها وأمر بالكشف على المسجد والوقف واتضح ما فيها من الخراب بمعرفة  
الشرع وأهل الخبرة وطلبوا للحساب وبيان كمية أما كن الوقف وقدر أجرها وبيان  
المنصرف فذكر اثنان منهم انهما فرعان لا يؤثران ولا يستغلان وان ذلك منوط  
بالثالث وهو عهدتهم وصدقهما على ذلك وأخبرانه لم يكن عنده قيد لكمية الا ما كن  
وقدر أجرها والتمس أن يعطى له ميعاد ليعمل فيه دفتر يحتوي بيان كمية الا ما كن وقدر  
أجرها والمنصرف فاجيب لذلك ثم احضر دفتر امذ كورابه أما كن وسئل منه هل بقي  
من أما كن الوقف شي فأخبرانه لا يعلم للوقف خلاف ما هو مبين بدفتره قاهر بالكشف  
على ذات الا ما كن بمعرفة الشرع وحضور جمع ممن يعلم أما كن الوقف وقدر أجرها  
فكشفت عليها وتحررت قائمة بذلك والتأمل في القائمة والدفتر وجدنا ثمانية عشر محلا لم ترد  
بدفتره وقدر أجرها يزيد على ثلث الارادتم احضر بعض السكان وأبرز من يده وصولات  
بخط وختم العهدة واعترف بان هذه الا ما كن من الوقف وبقبض أجرها وصدق الناظر  
على ان جميع ما في القائمة من أما كن الوقف وقدر أجرها صحيح ما عدا محلا واحدا لم  
تترتب أجرته من مدة توليتهم وانكر عهدتهم بواقى من اراد الوقف استلمها من سلفه  
وثبت عليه بخطه وختمه واعترفه بمجلس الشرع وزاد في أجرة صرفت نحو الخمس وزاد  
في دفتره عماسرف في بعض لوازم المسجدين نحو الخمس وزاد على المنصرف في عمارة  
بعض الا ما كن نحو الثلث وثبت كل ذلك بمعرفة الشرع واعترفه بذلك ويريد بعض  
أهل البيوت تحقيق باقي المنصرف ليتضح كما اتضح الا برادفهل بما حصل مما ذكر من  
الهاملة للشرع واتهم القوية والجنج الظاهرة يستحق العزل ويحجر على دفع الفائض بعد  
تحقيق المنصرف (اجاب) لا يولى على الوقف الا امين قادر وعزل الخائن واجب فاذا  
تحقق على المتولى المذكور ما ذكر بهذا السؤال وجب عزله لخياته والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وقف عقارا على ذريته واولادهم واولاد اولادهم الى آخر ما عينه  
بكتاب وقفه ثم مات الواقف واولاده وانحصر الوقف في ولد منهم قاصر فلما بلغ الحلم  
وجد عقارا من ذلك الوقف تحت يد رجل اجنبي فاراد نزعها منه فادعى ذلك الرجل  
انه اشترى بعض ذلك العقار من ام ذلك الولد وهو صغير فهل على فرض صدور البيع

ذى القعدة سنة

٢١ ١٢٦٥

من ام ذلك لو اذا ثبت وقف ذلك العتقار يكون البيع باطلا ويلزم ذلك الرجل  
اجرة مثل ذلك العتقار (أجاب) الوقف بعد صدوره صحيحا لازما لا يقبل التملك والتقليد  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلى شرط واقعه ان اول ما يبدأ  
من ريعه بتعميره وجعله على خيرات معلومة من قراءة قرآن وغيره وما بقي يقسم على  
المستحقين فالناظر الا ان المستحق للنظر يأخذ ريعه ولا يعرف ولا يفعل من الخيرات  
المشروطة شيئا ولا يعطى مستحقه بل باع بعض أمكنة الوقف بالحكم في ذلك هل  
يكون للعا كم جبره على العارة واجراء الخيرات وصرف الباقي من ذلك على مستحقه واذا لم  
يوف بعد جبر الحاكم له فالعا كم عزله (أجاب) يبسأمن غلة الوقف بعمارة وان لم يستطع  
الواقف ذلك في أصل وقفه ويأمر القاضي المتولى بذلك فان أوى عزله كما انه يعزل اذا  
تحقق عليه بيع عتقار الوقف بدون مسوغ عالمسوغه أو يضم اليه ثفة كما في التقيج  
بالعزو الى البحر والبقية وغيرهما أو ثبت عليه ما يقتضى عزله والله تعالى اعلم (سئل) في  
ناظر وقف آجر لرجل آخر أرض زراعة للوقف ثلاث سنوات باجرة معلومة وانتفع بها  
المستأجر سنتين فاراد رجل آخر زيادة الاجرة لاجل أخذها لنفسه فهل اذا كانت  
الاجارة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخ الاجارة قبل مضى مدتها لاسما والمستأجر راض  
بدفع الزيادة في السنة الباقية له (أجاب) اذا وقعت اجارة أرض الوقف صحيحة باجرة المثل  
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضى المدد بدون مسوغ شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر على وقف مسجدين ثبتت عليه خنخ واتهم بين يدي القاضي في حساب  
اراد الوقف وفي بعض المصروف فهل يجبر على حساب المصروف ويجبر على دفع القائض  
لجهة الوقف لمن يتولى بعده بعد عزله ولا يقبل قوله بدون بينة بعد تكذيب الظاهر له  
(أجاب) اذا كان المتولى متهما يجبر على تعيين الحساب شيئا فشيئا والقول في الامانة قول  
الامين مع يمينه الا ان يدعى امرأ يكذب فيه الظاهر فيئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا  
يصدق كما في البيري عن أحكام الاوصياء قال في الفتاوى الحامدية وعلى هذا لو ظهرت  
خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيها عن فتاوى النسائي  
بعد كلام ومن اتفقت هذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله  
فما صرفه الابينة اه واذا عزل الناظر وولى غيره بالطريق الشرعي أمر بدفع فائض  
الوقف له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرره القاضي في وظيفة شرعية في خدمة  
مسجد من فراشة ووفادة وغير ذلك عوضا في ذلك عن شخص مات عن أمه وأخيه  
وامضى على تقرير القاضي ناظر المسجد بماله من الولاية العامة على المسجد المذكور  
وغيره فهل يكون الحق في الوظيفة للمقرر المذكور دون غيره واذا تعرضت أم الميت  
الذى انحلت عنه الوظيفة للمقرر المذكور كونه متعللا بان تليت أخا وانه اولى بوظائف أخيه  
لا عبرة بتعللها بذلك وتمنع شرعا من معارضة المقرر الا اهل للوظيفة ولا حق لام الميت

٢٢ ١٢٦٥  
مطلب باع الناظر عتقار  
الوقف يعزل أو يضم  
اليه ثفة

٢٣ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥  
مطلب اذا كان المتولى  
متهما يجبر على تعيين  
الحساب  
مطلب لو ظهرت خيانة  
ناظر لا يقبل قوله ولو  
بيمينه

ولا لآخيه في الوظيفة بالقرابة والورثة في ذلك لئلا يت (أجاب) حيث قرر الرجل المذكور في تلك الوظيفة ممن له ولاية التقرير في ذلك يكون الحق فيها له وليس لأحد معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بستان وقف استأجره رجل بأجرة معلومة على أن يزرع المستأجر من ماله أشجاراً معلومة ليكون نصف الغرس منها للوقف والنصف الآخر له ثم مات المستأجر وبيعت الأشجار التي تخصه لرجل آخر بمثل معلوم وباعها المشتري لغيره أيضاً فهل إذا ادعى الناظر أن بعض الأشجار المبيعة وقف من جملة الأشجار القديمة بأرض الوقف وليست من غرس المستأجر وأثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسداً ويرجع المشتري على من باعها (أجاب) لا يملك وارث مستأجر أرض الوقف يبيع ما ثبت أنه من أشجار الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكاناً وقفاً وأذن بالبناء فيه على أن يكون ما بناه وأحده من ماله ملكاً له وجعل عليه أجرة أرض وبناء الوقف القائم كل شهر قدر معلوم من الدراهم فهل إذا أراد هدم شيء من بناء الوقف القائم لا يسوغ له ذلك وإذا هدم شيئاً منه يكون ضامناً له وعليه دفع ما تجدد من أجرة عقار الوقف (أجاب) لا يسوغ لمستأجر عقار الوقف هدم بناءه وعليه ضمانه ودفع أجرة عقار الوقف لناظره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مستحقة في ريع وقف ماتت قبل أن تحاسب الناظرة المشاركة لها في الاستحقاق على ما يخصها من ريعه عن ورثة فهل يكون لورثتها محاسبة الناظرة على ما كانت تستحقه من ريعه ثم تموتها ولم يطلب منها ما بلغ (أجاب) إذا مات الموقوف عليه بعد استحقاقه لشيء من غلة الوقف يكون لوارثه أخذه من متولى الوقف ومحاسبته عليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابط خاله في ٣ ذي الحجة سنة ٦٥ بمضمونه ما الحكم في بيع المسجد واستبداله هل يجب على واضح اليد رفع يده عن المسجد ولا يجوز لأحد استبداله ولا إدخاله في مكان بعد شهادة الشهود بمسجديته لليوان وإن بعضهم صلى فيه وبعضهم رآه مسجد آخر باقيل إدخاله في المنزل وشهادة أهل الخبرة لا سيما معالم المسجد فيه باقية ظاهرة لكل من رآه (أجاب) قال الإمام الثاني لا يجوز بيع المسجد بوجه من الوجوه وقال الفقيه أبو الليث لا يجوز لقيم المسجد أن يجعل شيئاً من المسجد سكناً ومستغلاً وإذا خرب المسجد لا يعود ملكاً عند الإمام أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة فإذا ثبت بالوجه الشرعي استيلاء شخص على شيء من المسجد كان الواجب رفع يده عنه وإعادة مسجد كما كان وصرح علماؤنا بأن من هدم حائط مسجد وجب عليه إعادته والله تعالى أعلم (سئل) فمن وقف وحبس سواقي بأرضها على مسجد معين وجعل منفعة الأرض لمن يقوم بوظائف المسجد المعين ثم إن بعض الموقوف عليهم وهم تظار المسجد المذكور وهب شيئاً من السواقي لبعض ذريته دون الآخرين ثم مات الواهب قبل حياة الموهوب له ثم بعد ذلك تظلم الموقوف عليهم لبعض الأمراء وطلبوا منهم شيئاً زائداً على

ذى الحجة

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٣

مطلب لا يجوز لقيم المسجد بيعه ولا أن يجعل شيئاً منه سكناً ومستغلاً مطلب من هدم حائط مسجد وجب عليه إعادته



الشيء الموقوف للسجد لاجل كفايته فاعطاهم ساقية باسم ايهم تصرف منفعتها للسجد  
ايضا ثم مات الاب بعد ذلك فهل لاتصح هبة الوقف ولو حصلت الحيازة حيث ذكر  
الواقف في صبيغته الوقف والتعبيس وهل هذه العطية التي حدرت من الامير للاب  
تكون لجميع اولاده ولا يختص بها البعض دون البعض (اجاب) الوقف بعد صدوره  
لازم صحيحا لا يقبل التملك والتملك فلا تصح هبة شيء من الوقف وان كان الاعطاء من  
الامير للاب على جهة التملك له يكون بين جميع ورثته والابان ارضه الامير على  
مصالح المسجد لا يكون تركته عن الاب ويصرف المتولي ريعه على مصالح المسجد والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من قبل الحاكم الشرعي بموجب تقرير وبجانب  
الوقف المند كور قطعة أرض خربة مشحونة بالآتربة من اصل الوقف المند كور  
والقطعة الارض المند كورة لم يرد منها نفع للوقف المند كور استأجرها رجل آخر  
من الناظر المند كور بمبلغ من الدراهم وكانت أجزتها قيمة المثل خالية فاذن الناظر  
المند كور بالانشاء والعارة للمستأجر وجعل عليها حكر الكل سنة معلوما فهل اذا أنشأ  
وجدد بنيان نفسه ثم مات الناظر وتولى ناظر آخر لا يكون له معارضة الباني  
المند كور واذا كان الحكر أجرة المثل لا يكون له مطالبة بزيادة اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) ما بناء المستأجر لنفسه باذن الناظر بحق القرار مملوك له ولا يكلف بقلعه من  
ارض الوقف مادام قائما يدفع أجرة مثلها خالية عما جدد المستأجر من ماله لنفسه والله  
تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اشجار مغروسة في ارض وقف باذن الناظر بحق القرار  
ورثوها عن اصولهم من نحو مائة سنة وغير سوا فيها ايضا اشجارا بعد موت مورثهم باذن  
الناظر لتكون ملكا لهم كذلك فهل اذا مات الناظر المتولي الآن وتولى ناظر آخر وأراد  
ضم الاشجار الى الوقف وأن يمنعهم من الانففاع بها لا يكون له ذلك (اجاب) حيث  
كانت الاشجار ملكا للغارس في ارض الوقف بحق القرار لا يكون متولي الوقف  
معارضه ملائها مادام واقفاين يدفع أجرة مثل الارض خالية عن غراسهم المملوك لهم  
وليس له رفع ايديهم وأخذها لجهة الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل كان ناظرا على بستان وقف على سبيل فحجز عن اقيام مصالح السبيل فحجز  
فاقام الحاكم ابنه ناظرا على ذلك فحجزه وجد بجواره بستانا واسيلة في حياة ابيه وبعد موته  
فتنازع هو واخوته على يد قاض مالي فحجزه عن البينة فقام الابن المند كور بامر من  
حاكم السياسة على يد قاض حنفي واثبت له البستان والاسيلة بالبينة المرضية وأيضا  
وقف ما أحدثه وجعل مصروفاته يستعان بها على الحديث من الاسيلة وذلك بسند  
مؤرخ بتاريخ غاية محرم سنة ١٢٥٩ ومكمل بالشهود على العادة وحكم الحاكم بنفاذ  
ذلك والآن المتعرضون اولاد يدعون ان الاسيلة مع الاشجار وقفهم وقفوها بتاريخ  
متأخر عن ثبوت الملك للمدعي عليه وعن وقفه ويريدون بذلك ابطال الوقف الواقع منه

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

فهل حيث كان ملكه ثابتا فمما وقفه لا يصح وقفهم له ثانيا ويبقى وقفا على شروطه ولا  
يبتل الوقف بدعوى المدعين انهم وقفوه ثانيا بعد وقف اخيه المالك لما وقفه ويمنعون  
من التعرض له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للرجل المذكور فيما  
وقفه لا يكون لاختوته معارضة في ذلك بدون وجه شرعي وشروط الواقف كنص  
الشارع فيجب اجراء الوقف المذكور على ما شرطه واقفه والله تعالى اعلم (سئل) في  
بستان وقف استاجر به رجل باجرة معلومة على ان يزرع المستاجر من ماله أشجارا معلومة  
ليكون نصف العاصي منها للوقف والنصف الاخر له مع غير العاصي ثم مات المستاجر  
فباع وارثه جميع الاشجار ما يخص مورثه وما هو موقوف فهل اذا أثبت متولى الوقف  
ان بعض الاشجار المبيعة من الاشجار الموقوفة لا يكون البيع فيها صحيحا ويكون للشري  
الرجوع بثمن ما ثبت استحقاقه لجهة الوقف على البائع (اجاب) يبيع الاشجار الموقوفة  
غير نافذ ويصح البيع في المملوكة بحصتها من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يدعي ان جده وقف داره على اولاد صلبه وهم محمد وحسن ومباركة وعز ثم من بعدهم  
على ذريتهم وذرية ذريتهم فان انقرضوا جميعا تكون الدار المذكورة وقفا على  
الحرمين الشريفين وكذلك جميع ما يخص الواقف المذكور من قاعة قزاق وغيرها  
يكون وقفا صحيحا على الوجه المشروح ويبيده حجة وقفية شرعية مؤرخة سنة ١٢٦١ وان  
والده وابن عم المدعي باع انا من الرجلين جعلاه دارين فسئل المدعي عليه ما يعرف  
ان مورثهما اشترى الجزء المذكور بموجب حجتين شرعيتين احدهما مؤرخة سنة  
١٢٢٥ والاخرى ذاب محل تاريخها ولكن من حيث ان معه حجة الوقفية المذكورة فقد  
صدقنا على صحة الحجة المذكورة بوقفية الدار المذكورة فهل بتصديقهما يكون الجزء  
المجموع دارين وقفا أم يطلب من المدعي بيعة بدعواه وهل يكفي في ذلك الاشاعة أم لا  
وما الحكم في بناء الدارين المذكورتين (اجاب) يعامل المقر باقراره في صدق  
المدعي عليه مدعي الوقف أمر برفع يده عن الوقف وتسليمه لمتولييه وما بناء المدعي عليه  
من ماله لنفسه في ارض الوقف مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في مستحق في وقف  
من جملة مستحقه هدم حواصل معلومة من أما كن الوقف وبني في أرضها مع قطعة  
ارض أخرى أما كن لنفسه وصيرها طاحونة وثلاثة حواصل وذلك باذن امه من  
المستحقين لم تكن ناظرة بالشروط ولا منصوصة من قبل قاض وصدرت مرافعة في شأن  
ذلك بين يدي قاضي الجهة وثبت اذن المستحق له بالبناء على انه ملكه وانها جعلت عليه  
حكما معلوما في كل سنة وذلك بشهادة البينة وبتصديق وكيل المستحق كذلك وكتب  
بما ثبت على الوجه المذكور حجة فهل لا يثبت الخلو ولا حق القرار في ارض الوقف للباني  
المذكور باذن المستحق المذكور له كورة له بالهدم والبناء على الوجه المسطور ويكون لناظر  
الوقف تكليفه بقلع ما بناه من ماله لنفسه حيث لم تنقص الارض بقلعه ويضمن

سنة محرم

١٢٦٦

٢

ما هدمه من بناء الوقف القائم ولا يكون اذن المستحق له بالهدم والبناء مانعاً من ضمانه  
 لذلك (اجاب) لا يملك بعض المستحقين الاذن بهدم عقار الوقف ولا يكون اذنه  
 بذلك مانعاً من الضمان ولا يكون ما بني بأذنه خلواً مستحق البقاء والقرار حيث لم يكن  
 ناظر اشريعاً والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خربة من أرض القراقة الموقوفة بها  
 صهر يرح لتسبيل المساء بني بها رجل جداراً باذن الناظر لينتفع به في المبيت فحجر الباني  
 على الصهر يرح ومنع الناس عن الانتفاع به فهل ليس للباني التحجير على الصهر يرح  
 ومنع مائه المسبل (اجاب) نعم ليس للباني المذكور ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في  
 طاحونة في محلة شاع وذاع وقفها عند أهل تلك المحلة وغيرهم على من ينتفع به من  
 المسلمين ولم يضع أحد يده عليها على الخصوص لا يملك ولا غيره من مدة ثمانين سنة بل  
 ينتفع بها أهل تلك المحلة وغيرهم من حيث كونها وقفاً على من ينتفع بها وهدمت  
 وبنت تلك المدة مراراً ولم يدع أحد ملكها ثم الآن جاء رجل من أهل تلك المحلة  
 وادعى انها ملكه حيث وجد صكاً في حائط منهدم فاخذه وقرأه فوجد مضمونه ان أبا  
 جده اشترى أرض هذه الطاحونة وأقام بينة شهدت له بالملك وجرحها بعض من عليه  
 الدعوى من أهل تلك المحلة بجرح مقبول غير مجرد وحكم القاضي للمدعى بالملك قبل  
 اثبات التجريح وادعى حصة أيضاً بعض أهل تلك المحلة عند القاضي بان هذه الطاحونة  
 وقف لله تعالى على من ينتفع به من المسلمين من قديم الزمان من قبل واقف معين وأقام  
 المدعى المذكور بينة من أهل تلك المحلة أيضاً وشهدت بان هذه الطاحونة وقف لله  
 تعالى على من ينتفع به من قبل واقفها المذكور واسندوا شهادتهم بالوقف الى السماع  
 والاستفاضة فهل لا يحكم بملكها المدعى بعدمضي هذه المدة الطويلة لا سيما ولم يحصل  
 من أبي جده دعوى بملكها قبل دعواه مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع تمكنه منها  
 وتصرف عامة المسلمين فيها بلا منازعة ولا يبعد نذر المدعى في تأخير دعوى الملك هذه المدة  
 بكون الصك المتضمن ملك أصوله كان مخفياً في حائط وظهر بانهدامه ويحكم بوقفيتها  
 حيث شهدت البينة بالوقف (اجاب) سكوت مورث المدعى عن دعوى الملك خمس عشرة  
 سنة بلا مانع مانع من سماع دعوى وارثه بعدموته وصحة القضاء فرع سماع الدعوى  
 فاذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى تلك المدة بلا مانع لا يكون للقاضي سماع دعوى  
 وارثه وتقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في الوقف كما تقبل الشهادة بالشهرة لا ثبات  
 اصله وان صرح الشاهد باسماع في المختار كما في الدر من الوقف واطلاق المتون من  
 الشهادات على خلافه وأفتى به بعضهم وفي تنقيح الحامدية من الشهادات في فتاوى  
 التمر تاشي من الشهادة شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الأرض من  
 جملة أراضي قريتهم تقبل اه أقول ماذا كره عن فتاوى التمر تاشي لا ينافي ما عرف  
 أسوال السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٤

مطلب شهدوا مع متولى  
 الوقف ان هذه الارض  
 من قريتهم تقبل

مطلب لا تقبل شهادة  
 المستحق فيما يرجع الى  
 غلة الوقف

مطلب تصح الشهادة  
على وقف مكتتب  
وللشاهد صبي في المكتتب

مطلب تجوز شهادة  
الناظر في وقف تحت  
نظره وكذلك قضاء  
القاضي

١٦ ١٢٦٦

مطلب بني في ارض  
الوقف بغير اذن والقلع  
يضر بتملكه الناظر  
للووقف باقل القيمتين

١٦ ١٢٦٦

اصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما اشار الى هذا  
الفرق صاحب البحر وذ كر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها الكونه على اصل الوقف  
وهي الشهادة على وقف مكتتب وللشاهد صبي في المكتتب وشهادة اهل المحلة بوقف  
المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة  
والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء  
السبيل فالمعتمد القبول في الكل قال ابن التحنة ومن هذا النمط قضاء القاضي في وقف  
تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخير الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف  
تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مزارع في ارض وقف بني فيها بناء لنفسه من ماله بدون اذن الناظر ثم استأجر الارض  
من ناظر الوقف اجارة مسانعة فهل اذا فسخ الناظر الاجارة يكون للناظر ان يملك  
البناء المذ كور جهة الوقف من مال الوقف جبراً على المستأجر المذ كور حيث كان قلعه  
يضر بارض الوقف وليس للمستأجر التصرف في البناء المذ كور بقلعه وليس للشترى منه  
ايضا التصرف بما يضر بالوقف ويجبر على البيع لناظر الوقف والحال هذه (اجاب)  
حيث لم يكن بناء المستأجر باذن بحق القرار وفسخت الاجارة وكان قلع البناء يضر بارض  
الوقف يكون للناظر ملكه باقل القيمتين منزوعاً او غير منزوعاً أيهما كان أقل والمراد  
بقولهم هناءه نزوعاً أي مستحق النزاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مزارعاً في ارض  
وقف وبني فيها بعض سواق ومحلات للدواب من ماله لنفسه ثم طلب اجارة ارض  
الوقف من ناظر الوقف فآجرها له كل سنة بستمائة وخمسين ترشاً اجارة مسانعة وتوافق  
مع الناظر بعد البناء والاجارة على انه اذا ترك الارض من تلقاء نفسه لا يستحق شيئاً  
مما صرفه ولا طلب له على جهة الوقف وان رفع أحديده يدفع له ما صرفه وكتب بذلك  
وثيقة بختم الناظر وذ كر في آخرها أيضاً انه أذنه بقرس الاشجار والبناء واستمر بزرع  
مدة من السنين فهل يكون لناظر الوقف فسخ الاجارة في كل سنة تمضي ولا يتوقف  
فسخ الاجارة على رضا المستأجر المذ كور ويكون لناظر الوقف اجارة الارض عن شاء  
باجرة مثلها بعد فسخ الاجارة المذ كورة ولا يثبت للمستأجر حق استبقاء الارض في يده ولا  
خلو بنائه وغرسه في مدة زراعته ولا عبرة بتعلله بغرسه وبنائه لنفسه على الوجه  
المذ كور خصوصاً وناظر الوقف راض بان يقوم له بما صرفه تبرعاً من عند نفسه شفقة  
عليه (اجاب) حيث لم يكن بناء المستأجر وغرسه في ارض الوقف باذن الناظر على ان  
يكون له خلوه بحق القرار يكون للناظر اجارة الارض من غير المستأجر باجرة مثلها عند  
رأس كل سنة تمضي من تاريخ الاجارة ولا يكون كل من بناء المستأجر وغرسه على الوجه  
المذ كور مانعاً من صحة الاجارة لغيره ويملك الجهة الوقف مستحق القلع والله تعالى  
اعلم (سئل) في بيت موقوف على امرأتين احدهما ناظرة عليه بما لها من الشرط آجرته



لرجل بأجرة معلومة لكل شهر وتريد الناظرة المذكورة انصرف في الاجرة بانفاقها على نفسها وشؤونها فهل اذا كان البيت محتاجا للعمارة الضرورية يبدأ من ريعه بعمارته ولا حق للناظرة ولا للمستحقة الاخرى في ريعه الا بعد تمام العمارة الضرورية واذا ارادت الناظرة ادخال رجل اجنبي في الوقف من غير شرط لا تجاب لذلك (اجاب) يبدأ من غلة الوقف بعمارته ولا يسوغ صرف شيء منها المستحق مع احتياج عقار الوقف للعمارة وليس للمتولي ادخال احد في ريع الوقف بدون شرط الواقف له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشا وقفه على نفسه ثم من بعده على ذريته ثم على ذرية ذريته طبقة بعد طبقة ثم على عتقائه وعتقاء عتقائه كما هو مستطور في وقفه المحفوظة بايدي المستحقين وشرط لنفسه الاستبدال والاخراج مدة حياته وانه لا يفعله احد من النظار والمستحقين بعده كما هو مقرر في وقفه المذكورة فهل اذا صدر الاستبدال من بعض النظار في بعض حوائث الوقف لا يصح هذا الاستبدال ولا يكون جائزا شرعا ويجب على الحاكم الشرعي ردها لجهة الوقف حيث ثبت ذلك الاستبدال بلا مسوغ شرعي (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فحيث نهى الواقف عن الاستبدال لا يسوغ لاحد فعله لا سيما مع صدور الامر السامح بنهي القضاة عنه بدون اذن والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مستحق لاختين بعضه وقف عليهما وباقيه ملك لما فتروجت احدهما رجلا فمكّن مع زوجته ذلك المكان مدة بدون عقد اجارة وعمر وجدد في المكان وبني فيه بناء لجهة الوقف والملك بدون اذن الاختين المذكورين لكونه ساكنا في المكان من غير اجرة ثم مات ذلك الرجل عن وارث فادرك ذلك الوارث الرجوع على الاختين المذكورين بما أنفقهم مودته في العمارة والمحال هذه (اجاب) ليس لو ارث المذكور الرجوع بما أنفقهم مودته في العمارة والمحال هذه (اجاب) ليس لو ارث الرجل المذكور الرجوع على الاختين بما أنفقهم مودته في البناء حيث كان الامر ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في وقف انحصر نظره واستحقاقه في امرأة من ذرية الواقف فتخربت أما كنهه وانهدم معظمها فاذنت الناظرة المذكورة لشخص بعمارة الاما كن المذكورة من ماله على أن يكون ما يصرفه من مال نفسه له ان يرجع به في ريع الوقف فهل اذا عمر الرجل المذكور وبنائها بحسب اذن الناظرة المذكورة له بذلك على الوجه المستطور يكون له الرجوع في ريع الوقف بما صرفه من مال نفسه ليرجع (اجاب) عمارة الوقف باذن متوليها ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما أنفق وان لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والمحاي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان معظم منفعة العمارة الى الوقف كذا في فتاوى العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وقفوا وقفا على جهة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

صفر

١٢٦٦

١١

١٢٦٦

١٧

مطلب عمارة ماذون  
الناظر كعمارته

بروجعوا لناظر اعلی الوقف أحدهم ياخذ ربع الوقف ويصرفه فيما يحتاج اليه الوقف  
فهل اذا ظهرت خيانه من الناظر في ربع الوقف بان يصرف بعضه في مصالح نفسه ولا  
يصرف على مصالح الموقوف عليه يكون لهم وللحاكم الشرعي عزله وتولية غيره صالحا  
للوقف (اجاب) اذا ثبتت خيانه الناظر بالوجه الشرعي وجب عزله والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان وقف استولى عليه رجل أجنبي وسكنه مدة فهل يكون للمتولي طلب  
أجرة المثل مدة سكنه فيه واذا مات المتولي قبل دفع الأجرة تؤخذ من تركته (اجاب)  
على المتولي على عقار الوقف بغير وجه شرعي أجرة مثله مدة وضع يده عليه واذا مات قبل  
أدائها تؤخذ من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في فرنه وقوف على مسجد ساكن فيه  
رجل بدون أجرة المثل بغبن فاحش أراد الناظر زيادتها الى أجرة المثل فامتنع الساكن  
من ذلك متعللا بأنه دفع عليه مبلغا من الدراهم خلوا الساكن قبله فهل يلزم الساكن  
أجر المثل ويحكم عليه شرعا بذلك ولا عبرة بما دفعه خلوا الساكن قبله واذا امتنع الساكن  
من قبول الزيادة وأراد الناظر اجارتها من غيره باجر المثل يكون له ذلك (اجاب) على  
المستاجر لا المتولي تمام أجرة المثل مدة سكنه والحال هذه على الصواب ففي الدرر من  
الاجارة متولي أرض الوقف آجرها بغير أجرة المثل يلزم مستأجرها أي مستأجر أرض  
الوقف لا المتولي كما غلط فيه بعضهم تمام أجرة المثل على المقتضى به كما في البحر عن التلخيص  
وغيره اه ولا عبرة بتعال المستأجر بما هو مسطور ولا تصح اجارة عقار الوقف بالغبن  
الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخت وهناك عقار مملوك لها فاخذها معه  
لسفر من الاسفار فانت فيه فلم احضر الى البلد الذي فيه عقارها ادعى انها أوصت له  
ثلث ماله ودين عليها استدانت منه في غيبتها فرد الحاكم الشرعي دعواه من حيث  
انه وارث ولم تجز الوصية باق الورثة وكان قد أقام بينة على الوصية والدين ثم سافر الى  
بلده وأخرج حجة بحكم قاضيه على ان الميتة المذكورة قد وقفت ملكها المذكورة بينة  
حجة الوقف هي بينة الوصية والدين بعينها فلم يقبلها الحاكم الشرعي ثم بعد تاريخ حجة  
الوقف المذكورة بمدة طويلة قسمت الحصص على الورثة بالقرينة الشرعية وآل الى  
المدعى المذكور شيئا منها بالارث ثم أتى بحجة أخرى من محكمة بلده بالوقف أيضا وبينتها  
هي بينة الوصية أيضا وقد تأخر تاريخها عن موت المرأة المذكورة بخوسنتين فهل اذا  
أقام بينة أخرى غيرها تشهد بالوقف تسمع ويحكم بها أولا لوضوح كذبه ولا قراره لها  
بالمثل حيث ادعى استحقاقه الموصى له به في ذلك العقار وأنه يستحق الدين منه قبل  
قسمة التركة على ان المرأة المذكورة قد كان بها عته حتى انها تنكر ما تقول وما قيل  
لها بمقتضى بينة تشهد بذلك والمدعى المذكور يدعي عدمه بينة أيضا فهل تقدم بينة  
العتة لاسما وبينة العته كثيرة العدد ومشهورة بالعدالة (اجاب) بينة كون المتصرف  
ذاعقل أولى من بينة كونه مخلوط العقل أو مجنوناً وتقبل الشهادة على الوقف حسب

١٢٦٦

٣٠

ربيع الاول

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

فأشهدت البينة العادلة بوقف المأسكة حال حياتها حكم القاضي به حيث لا مانع وقد  
صرح علماؤنا بأنه لا ترجيح بزيادة عدد الشهود فإنه بقوة الدليل لا بكثرته فلو أقام أحد  
المدعين شاهدين والآخر أربعة فهم سواء وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة لأن الاعتبار  
أصل العدالة إذ لا حد للعدلية والله تعالى أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الشهابي أحمد وعائشة وحليمه وعلى ابن ابنه أحمد  
المرفوم وهو محمد المراهق بالتفاضل بينهم ما هو لأبوه أحمد الثالث وما هو لبنته عائشة  
وبنته حليمه الثالث الثاني مناصفة بينهم ما هو لأبوه أحمد الثالث وما هو لبنته عائشة  
يحدثه الله تعالى لمحمد من الأخوة من أبيه أحمد المذكور ذكورا كانوا أو إناثا الثالث  
الثالث بالفرصة الشرعية بينهم للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم  
ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكورا كانوا أو إناثا وأولاد الظهور  
وأولاد البطن طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها  
لا من غيرها على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفلا من ذلك انتقل نصيبه من  
ذلك إليه ومن مات ولم يترك ولدا أو ولدا أو أسفلا انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي  
طبقته ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك فرعاً أو رثاً  
قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً باقياً  
فإن لم يكن فرع وارث فالإناث كمن له في الاستحقاق مضافاً إلى ما يستحقونه إلى حين  
انقراضهم أجمعين هذا ما ذكره الواقف المذكور وفات الواقف عن أولاده الثلاثة  
وأولاد ابنه أحمد المذكورهم محمد وأخوته الذين حدثوا لأبيه المذكور بعد الوقف  
ثم ماتت بنته عائشة عن أولادها ثم ماتت حليمه عن أولادها كذلك ثم مات الشهابي  
أحمد عن أولاده الثلاثة ذكرين وأنثى وهم عبد السلام وأحمد ومنه وعن ولدي ابنه  
محمد المذكور المتوفي في حياته ذكر وأنثى وهما رزيقة وعائشة وعن ابن بنت له أيضاً  
توفيت في حياته يسمى حميدة الناضوري ثم مات رزيقة بن محمد المذكور من غير عقب عن  
أخته شقيقته عائشة المذكورة وعن عميه وهما عبد السلام وأحمد وعن عمته منه وعن ابن  
عمته حميدة الناضوري المذكور فهل ينتقل نصيب الشهابي أحمد ابن الواقف إلى أولاده  
عبد السلام وأحمد ومنه خاصة ولا تشاركهم فيه عائشة بنت أخيهم محمد المذكور المتوفي في  
حياته أبيه بعد الاستحقاق في الوقف ولا ابن أختهم حميدة الناضوري المذكورة المتوفاة  
أمه في حياته أبيها أحمد المذكور بعد استحقاقها في الوقف أيضاً حيث كان كتاب  
الواقف كما هو مسطور وان عبد السلام وأحمد ومنه وجدوا بعد محمد بن أحمد (أجاب)  
ليس في عبارة الواقف على ما هو مسطور ما يفيد انتقال نصيب من مات بعد استحقاقه  
في الوقف عن ولداً أو أولاداً الميتين بعد الاستحقاق مع وجود ولده لصلبه حيث قال  
على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفلا من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إليه

ربيع الاول سنة

فغير باوآتي هي لاحد الشئيين ويكون المراد انه يتنقل تصيبه لولده ان كان له ولد  
اول ولد ولده ان لم يكن له ولد لصلبه حسب المتعارف في مثل هذه العبارة فنصيب أحمد  
لاولاده لصلبه خاصة لا تشاركهم فيه عائشة ولا جيدة لدخول اصلهما في الوقف ولكل  
منهما ما كان لاصله عملا بشرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد  
قديم لا يعرف بانيه جعل القاضي عليه ناظر الجاء شخص واستأذن الناظر ان يحدث  
فيه مكتبا باخذ قطعة منه وبنائها وجعلها مكتبا فاذن له في ذلك فهل يمنع من ذلك  
ويبقى المسجد على حاله الاصلية (اجاب) ليس للناظر تغيير صفة المسجد عن الهيئة التي  
بناها واقفه ولا اخرج شئ منه عن المسجدية والله تعالى اعلم (سئل) في متول ناظر  
على وقف جامع صرف من غلات الوقف المزبور مبلغا عظيما بدون وجه شرعي في هوى  
نفسه ورأيه وعصيان باريه وربه فادعى عليه من تزقة هذا الوقف وأرباب شعائره لدى  
قاضي القضاة بانه خائن وغير رشيد ومتصرف بغلات الوقف بغير وجه شرعي وطلبوا من  
القاضي المذكور محاسبته بالوجه الحق المرعي فحاسبه فثبت في ذمته لجهة الوقف  
المزبور مبلغ عظيم وقد عجز عن وفائه فحكم بخيانه وعزله فهل والحال هذه صحت هذه  
الدعوى وصح هذا الحكم وصح هذا العزل وهل هذا التصرف المستور من هذا المتولي  
المذكور خيانة توجب العزل وهل اذا أرشى قاضيا ليوليه على وقف الجامع المذكور  
وساعده على ذلك بعض أهل الجهل وولاه لا تصح توليته والحال هذه وهل يحرم على  
المسلمين مساعدته على ذلك (اجاب) عزل الخائن واجب ولا يولى على الوقف الا أمين  
قادر بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه  
يخل بالمقصود وكذا تولية العاجل لان المقصود لا يحصل به كما في الاسعاف وغيره فثبت  
تحقق خيانة الناظر المذكور بالوجه الشرعي كان عزله واجبا ولا يجوز توليته ولا  
اعادته مادام كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المالية عن رجل وازع يده  
على حاصل من داخل وكالة موقوفة وليس له حجة بتملكه غير حجة وضع يده فهل ينزع  
الحاصل من يده أو ما الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الحاصل المذكور  
من جملة العقارات الموقوفة كان الواجب رده لجهة وقفه ولا عبرة بتجرد وضع اليد  
والحال هذه ولا يتحقق ذلك كان الحق فيه لو اضع اليد عليه ولا ترفع يده عنه اذا ليد  
من أقصى الحجج عالم يثبت انها بطريق التعدي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان  
موقوف على شعائر مسجد من قبل واقفه من جملة أما كن استولى على المسكان المذكور  
رجل مدة وامتنع من دفع أجرته للناظر على المسجد مدعيان ان المسكان ملكه من غير بيان  
سبب فهل اذا ثبت بالاشاعة انه وقف على المسجد المذكور وشهدت ينة للتولي بالاشاعة  
والاستفاضة ينزع من يده المستولى عليه ويسلم للناظر المسجد ويؤمر اضع اليد بدفع  
أجرة المثل للناظر المسجد مدة استيلائه عاياه ودعواه انه ملك له لا تعتبر حيث لم يثبت

١٦  
مطلب ليس للناظر  
تغيير المسجد عن الهيئة  
الاصلية

١٩  
مطلب عزل الخائن  
واجب ولا تجوز اعادته  
مادام كذلك

٢٩



ناقل شرعي (أجاب) تقبل الشهادة بالشهرة لا ثبات أصل الوقف وان صرحوا به أى  
 بالسماح في المختار والمتون على خلافه عند التصريح وبه أفتى بعضهم لا تقبل بالشهرة  
 لا ثبات شرائطه في الاصح وبيان المصنف كقولهم على مسجد كذا من أصله لتوقف صحة  
 الوقف عليه فتقبل بالتسامح على القول به والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف أجره  
 ناظره لرجل باجرة معلومة كل شهر بدون أجرة المثل فهل اذا تبين وتحقق ان الاجرة  
 دون أجرة المثل وهناك من يرغب فيه باجرة مثله تسكون الاجارة فاسدة ويكون الناظر  
 أن يقرحه بمن شاء باجرة مثله (أجاب) لا يملك الناظر اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل  
 بالغبن الفاحش فاذا تحقق ما ذكر كانت الاجارة غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل استأجر حائطا ووقفه من ناظره واذنه الناظر بالبناء والعمارة فيه من ماله ليكون  
 مابناه ملكا وخلواله مستحق البقاء والقرار فهل اذا بنى على الوجه المذكور ووضع يده  
 على الحائط وهو يتنفع به أكثر من ثلاثين سنة ثم مات عن ورثة وادعى عليهم رجل  
 ناظر على وقف بانه من جملة وقف أصوله الناظر عليه ولم يكن عنده سند ولا وجه شرعي  
 لا بهرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق فيه لورثة الميت لاسيما والاذن  
 بالخلو لمورثهم ثابت بالبينة الشرعية من ناظر وقف آخر غير وقف هذا المدعى (أجاب)  
 اذا لم يثبت المدعى المذكور بدعواه بالوجه الشرعي لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أرض موقوفة تخربت فعمرها واستأجرها باذن متوليها على أن يكون  
 مابناه خلوا له مستحق البقاء والقرار فهل يكون مابناه المستأجر وجدده من ماله لنفسه  
 في أرض الوقف مملوكا وليس للناظر ولا غيره تكميله قلعه ويكون للمالكه بيعه  
 والتصرف فيه بما يسوغ للمالك فعله ويورث عن الباقي له وعن تلقى المالك عنه ولو  
 مضت مدة الاجارة مادام ناظر الوقف يقبض أجرة مثلها من مالك البناء (أجاب) في  
 القنية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها  
 باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أوى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في  
 البحر وهذا تعلم مسئلة الارض المحسنة وهي منقولة في أوقاف الخصاص اهـ فيث  
 كان مالك البناء المذكور قائما يدفع أجرة مثل الارض خالية عن البناء لا يكلف قلع  
 بنائه ولو مضت مدة الاجارة ويورث البناء على الوجه المذكور ويصح بيعه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في وكيل ناظر وقف أجر ذلك الوكيل مكانا منه بدون أجر المثل بغبن  
 فاحش ليهودي واذنه ان يعمره الوقف ويقتطع نصف الاجرة في بنائه والنصف الآخر  
 يدفعه بجهة وقفه مشترطا عليه عدم زيادة الاجرة وعدم خروجه من المكان مادام له  
 دراهم عليه وكتب له بذلك وثيقة مشحولة بتختمه ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات  
 اليهودي عن ورثة فوضعوا أيديهم على المكان بدل والدهم متعللين بان مورثهم باق  
 له على المكان دراهم من البناء وانه لا يزيد عليهم حسب ما شرط مورثهم على الوكيل

٢٩ ١٢٦٦

٣٠ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢ ١٢٦٦

١٢٦٦

بالوثيقة فهل تكون هذه الاجارة قاسدة وللناظر اذا حضر المحاسبة باجر المثل مدة  
السكنى واخراج الورثة من المكان اذالم يرضوا به ولا عبرة بتعللهم بالوثيقة وشرط  
عدم الزيادة والخروج (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بالغن الفاحش  
بدون مسوغ غير صحيحة وعلى المستأجر تمام اجر المثل كما تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها مكان وفقته على مصالح مسجد سيدي ابراهيم  
الدسوقي عمت بركاته من مدة نحو عشرين سنة وجعلت الناظر عليه رجلا يدعى محمودا  
الفلافي وذلك بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل اذا ماتت الواقفة يكون  
لناظر وضع يده على المكان واجراء خيرات حكم شرط الواقف بعد ثبوته بالوجه  
الشرعي (اجاب) اذا ثبت وقف المكان المدكور من مال كتبه حال صحتها بالوجه الشرعي  
يكون لناظره بالشروط الاستيلاء عليه وصرف غلته فيما شرطته الواقفة والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان وقف استأجره رجل من وكيل الناظر عليه مدة خمس سنين بمائة  
قرش لكل شهر واجره المستأجر لغيره المدة المذكورة بمائة وخمسة وثلاثين قرشا لكل  
شهر فهل اذا انقضت الاجارة في المدة المذكورة يكون او كيل الناظره نزعها من المستأجر  
وايجارها لمن يشاء باجرة مثله (اجاب) لناظر عقار الوقف او وكيله اجارته اجارة صحيحة  
باجرة مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف اما كن على بنته وزوجته فاذا  
انقرضت زوجته يكون لبنته فاذا انقرضت بنته يكون على اولادها واولاد اولادها  
ما تعاقبوا وتناسلوا فاذا انقرضوا يكون للاقرب اليها فان لم يكن لها اقارب فالى جهات  
الخير ثم انها ماتت ولم يكن لها الابن اخ والخال انها باعت من تلك الاماكن اما كن  
في حال حياتها ولم يكن لها مسوغ شرعي في ذلك فهل هذا البيع باطل وتراجع الاماكن  
لاربابها حكم شرط الواقف ولو مضى على ذلك مدة ويلزم الواضع يده على تلك الاماكن  
مدة وضع يده عليها اجرة المثل أولا (اجاب) الوقف بعد صدوره من أهله صحيح لا زما  
لا يقبل التملك والتملك فلا يصح بيعه بدون مسوغ شرعي ويجب رده بجهة وقفه حيث  
لا مانع وعلى من استولى على عقار الوقف تعديا اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة يستحقون في وقف بساتين حصل بينهم توافق على قسمتها مائة  
واختص كل منهم بجهة من جهاتها وكتبوا بموجب ذلك وثيقة واستمروا على تلك القسمة  
مدة حتى ماتوا وماتت ابناؤهم من بعدهم بلا منازعة ولا معارضة منهم ولا من ابنائهم  
حتى ان بعضهم تصرف فيما خصه بالاستبدال ولم يبق اصل الوقف فائما يريد أحد  
الواحد منهم غير انه انشأ فيه وبني وجدد وعمر وغرس وأصلح وصار يده وبيد اولاده  
من بعده واولاد اولاده ثم الآن اراد اولاد اولاد الجماعة الآخرين الذين خرج الوقف  
من ايديهم أن يشاركو اولاد اولاد الذين الوقف باق بايديهم في حصصهم المنتقلة  
من جدهم فهل يمنعون من ذلك خصوصا وقد اتفق الجميع على ان جميع من انشأ في

الوقف من بناء وغراس يكون ملكا خاصا به لا يشاركه فيه غيره بل يكون ملكا لمن  
 جددته كما هو في شرح الوثيقة المكتوبة بينهم واطلاعهم على ذلك (أجاب) صرح في  
 الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر  
 استاذنا الشيخ شهاب الدين الشلي في فتاواه ان قسمة التغاوب فيه جائزة واستشهد  
 بمسئلة الارض المذكورة وفي القنية ضيعة موقوفة على الموالي فلهم قسمتها قسمة حفظ  
 وعمارة لا قسمة تملك فيحمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة  
 الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين كذا في فتاوى  
 العلامة خير الدين الرملي وهذا علم حكم القسمة المسد كورة الا انها غير لازمة وليس  
 لبعض المستحقين في ريع الوقف منع أحد منهم عما يخصه من الاستحقاق فيه بشرط  
 الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع مكانا لا آخر على انه ملكه ثم ظهر ان  
 المكان بعضه وقف وبعضه ملك لغير البائع فهل لا ينفذ ذلك البيع ويكون لناظر ذلك  
 الوقف استرداد الحصة الموقوفة لجهة الوقف وحصة الملك لاربابها (أجاب) يبيع ملك  
 الغير موقوف على اجازة المالك وبيع الوقف بعد صحته ولزومه غير صحيح حيث لا مسوغ  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في جام وهو وقف اهلى آل اليهم بجهة  
 الوقف وانحصر فيهم فاراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما لاجنبي غير شريكهما فهل  
 لا تصح هذه الاجارة لكونها اجارة مشاع من غير الشريك (أجاب) لا يملك المستحق  
 الاجارة بدون تولية واجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة عندنا ما لنا الاعظم والله  
 تعالى اعلم (سئل) في وقف على مستحقين احتاجت اما كنه للعمارة فصرف الناظر في  
 عمارة من ريعه ولم يزل محتاجا للعمارة اللازمة فهل لاحق لاحد من المستحقين في غلة  
 الوقف ولا يجبر الناظر على الصرف لهم مع الحاجة الى العمارة خصوصا وقد شرط الواقف  
 البداءة من ريعه بعمارة وهل اذا نعت شخص على الناظر برعاه انه وكيل عن أحد  
 المستحقين وطلب محاسبة الناظر بذكر الحساب مفصلا لا يلزم الناظر شرعا بذلك ولو اثبت  
 انه وكيل عن المستحق المذكور (أجاب) يبدأ من ريع الوقف بعمارة وان لم يشترط  
 الواقف ذلك وليس للناظر صرف شيء من الريع للمستحقين مع الاحتياج للعمارة ولا يجبر  
 على التفصيل حيث كان معروفا بالامانة والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن موقوفة  
 على خير محسنة أرضها من جهة وقف آخر من مدة تزيد على مائة سنة والمستحقون لتلك  
 الاما كن يتصرفون فيها جيلا بعد جيل لا ينازعهم أحد وقد حصل فيها هدم وبناء  
 المرة بعد المرة ولا ينازعهم أحد من جيرانهم الى الآن فام رجل من الجيران يدعى ان له  
 تلك الاما كن تعدى عليها السابقون فهل يلزم هذا المدعى بينة عادلة تشهد له بتلك  
 الاما كن وبمعرفة حدودها وان لم يكن له بينة بذلك لا تعتبر وهل اذا كان بيده حجة  
 مقطوعة الثبوت لا عبرة بدعواه بمجرد ما (أجاب) لا يقضى بالصك ولو عليه خطوط

٣  
 ١٢٦٦  
 مطلب تجوز قسمة  
 المهاياة في الوقف الا  
 أنها غير لازمة لا قسمة  
 التملك

٥  
 ١٢٦٦

٩  
 ١٢٦٦

١٠  
 ١٢٦٦

مطلب لا يجبر الناظر  
 على التفصيل حيث  
 كان معروفا بالامانة

١٦  
 ١٢٦٦

العدول والقضاء الماضين لأن القاضي إنما يقضى بالحجة وهي البينة أو الأقرار أو  
النسكول وأما الصلح فلا يصلح حجة لأن الخط مما يزور ويقتل كما في العمانية وغيرها  
ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا  
خلافه كما في الدر من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على  
مصلح مسجد سيدي احمد البدوي تلتق آلتها فاجرها الناظر عليها مائة لرجل  
باجرة أقل من اجرة مثلها بكثير وأمره باحداث آلة له فيها وترميمها فرفع يده عليها  
وأدارها مدة ثم مات الناظر وتولى ناظر آخر وهي بيد المستاجر ثم بعد مدة مات المستاجر  
أيضا فهل تنفسخ الاجارة بموتهما ويكون للناظر ايجارها لمن يشاء باجرة مثلها والمطالبة  
باجرة مثلها في المدة الماضية (اجاب) صرح علماءنا بعدم صحة اجارة عقار الوقف بدون  
اجرة المثل بغبن فاحش وبانفساخ الاجارة بموت المستاجر وعلى من استولى عليه اجرة مثله  
بجهة الوقف مدة وضع يده وللناظر اجارته لمن يشاء باجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة ناظرة على وقف ماتت ومات المجاني أيضا وبقي الوقف من غير ناظر ومن غير جاب  
مدة ولها زوج غائب في بلاد بعيدة ثم حضر زوج المتوفاة من غيبته وقرره القاضي ناظرا  
على الوقف فطلب الناظر ريع الوقف من الواضعين أيديهم فأنكر بعضهم الوقف فهل  
إذا أثبتته بالوجه الشرعي يكون له محاسبته على تلك المدة الماضية (اجاب) على من  
استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة صحيحة دفع اجرة المثل مدة استيلائه وللناظر  
مطالبته بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على حانوت وقف  
واستغله مدة فهل إذا ثبت انه وقف يكون لناظره ضمه بجهة وقفه ومحاسبته على اجرة  
مثله مدة وضع يده عليه (اجاب) إذا ثبت وقف الحانوت المذكور بالطريق الشرعي  
وجب رده بجهة وقفه ومطالبة من استولى عليه تعديا باجرة مثله مدة استيلائه عليه  
والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على خربة وقف استاجرها رجل منه بدون اجرة المثل  
واشترى انقاضها بالغبن الفاحش واذن له بالبناء والمارة فيها من ماله ليكون خلوات  
الناظر والمستاجر قبل البناء والمارة فهل يكون للناظر المتولى بعده ابطال هذه الاجارة  
وردها بجهة الوقف وليس لورثة المستاجر معارضة ولا ما اذعة معه وإذا استولى عليها  
رجل وعلى انقاضها بدون وجه شرعي وثبت بين يدي الحاكم الشرعي انها من أصل  
الوقف المذكور يرفع يده عنها ويحاسب على اجرة مثلها مدة وضع يده عليها (اجاب)  
إذا وقعت الاجارة صحيحة باجرة المثل ومات المستاجر انفسخت بموته وللتولى اخراج  
وارثه والاجارة لغيره حيث لم يتحقق ان لمورثه خلوات في ارض الوقف بحق القرار وبيع  
انقاض الوقف بغبن فاحش لا يصح ولو وجد المسوخ لبيعه وهو أحد أمرين اما تعذر  
عوده وخوف هلاكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جنيته وقفها على زوجته ثم من  
بعدها على أخيها ثم على أولاد أخيها إلى منتهى الوقف فماتت الواقف فوضعت

١٢٦٦

٢٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٥



الزوجة يدعها عليها مدة ثم ماتت الزوجة عن ورثة ومضى نحو سنتين من غير قسمة للتركة  
فهل ما دحل من ربح الجنيثة مدة السنتين يكون لأخيها حكم شرط الواقف ولاحق  
لورثة الزوجة فيه (أجاب) بموت الموقوف عليه ينتقل الاستحقاق لمن بعده بشرط  
الواقف لا لوارث الموقوف عليه وللناظر محاسبة من استولى عليه بغير وجه على ما استغله  
من ربحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت أن الصهر يبيع الفلاني وقف عليها  
وانها مستحقة له نظرا واستحقاقا واقامت بينة تشهد بالسماع على أصل الوقف وان  
الاستحقاق لها فهل تقبل البينة على أصل الوقف ومصرفه أو لا تقبل (أجاب) تقبل  
الشهادة بالشهرة والسماع لا ثبات أصل الوقف وان صرحوا بذلك في المختار لا تقبل  
بالشهرة في إثبات شرائعه في الأصح وبيان المصرف كقولهم على مسجد كذا من أصله  
لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالسماع ففي رد المختار من الوقف فتقبل الشهادة  
على المصرف بالسماع كالثبوت على أصله لان المراد بأصله كل ما وقف عليه صحته والا  
فهو من الشرائط وكونه ودفعاً إلى الفقراء أو على مسجد كذا اتوقف عليه صحته بخلاف  
اشتراط صرف غلة له لزيد أو لذرية فهو من الشرائط لا من الأصل اهـ وعليه فتقبل  
الشهادة لا ثبات أصل هذا الوقف لا على كونه مستحقاً للادعية والله تعالى أعلم (سئل) في  
ناظر على أوقاف قديمة يتصرف فيها بالبناء والجرعة والجارعة والاستغلال مدة مدية تزيد  
على أربعين سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى رجل على الناظر المذکور بان له أحكرا  
على الأوقاف المذكورة فجعله وقف هو ناظر عليه متعللاً بالجميع مقطوعة الثبوت فهل  
لا يعمل بالجميع المقطوعة الثبوت ولا عبرة بتعلله حيث لم يثبت دعواه بينة شرعية  
(أجاب) صرح العلامة الرملي وغيره بأنه لا يقضى بصلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ادعى على ناظر وقف أهلي بان أسلاف المديعي كانوا من نحو أربعين  
سنة استحكروا من سلفه الذي كان ناظر أقباه على وقف جده أما كن معلومة من الوقف  
وكتب لهم الناظر المذکور بذلك وثيقة بخطه وفيها ذكر ما صرفه المستحكرون على  
ما أنشؤهم من الخلو وان كل ما صرفوه يكون لهم خلوا وانتفاعا وان ذلك الخلو آل إليه ارثا  
عن أسلافه والحال انه لم يثبت عند قاض المسوغ للاحتكار مع ان الاما كن المذكورة  
قائمة على اصولها القديمة ومشروط بكتاب الوقف انه لا يؤجر شيء منها أزيد من ثلاث سنين  
ولا يحكر فهل حيث شرط الواقف في أصل وقفه ان لا يجعل في وقفه حكر لا يسوغ اذن  
الناظر بذلك لاسيما وبناء الواقف قائم على اصوله موجودا في الآن وللناظر الآن  
الاجارة لغير المديعي المذکور ورفع يد المديعي والحال هذه (أجاب) نعم ترفع يد المديعي  
المذکور عن عقار الوقف والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي وللتولي  
اجارته لمن شاء بآجرة مثله حيث لم يكن المديعي المذکور مستأجر له اجارة صحيحة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من جلته طاحونة آيلة إلى الخراب فأكترها منه

١٨ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

مطلب تقبل الشهادة  
بالسماع لا ثبات أصل  
الوقف والمصرف من  
أصله اذا توقف عليه  
صحة الوقف الخ

رجب

٦ ١٢٦٦

مطلب لا يثبت الحكر  
بكونه مكتوباً في حجة  
لم يثبت مضمونها

٨ ١٢٦٦

رجل باجرة معلومة شهر يا وعمرها واشترى لها جرا وقاعدة باذن الناظر المذ كور مع علمه  
بما صرفه هذا المستاجر وأذن له الناظر المذ كور وأن يستخلص جميع ما صرفه على  
الطاحونة المذ كورة من اصل الاجرة المقدرة عليه فهل اذا مات الناظر المذ كور لا تبطل  
الاجارة وتكون باقية على صحته في الشهر الذي مات فيه الناظر واذا قلتم بذلك هل  
للمستاجر أن يأخذ ما صرفه في العمارة من ريع الوقف (اجاب) اذا بنى المستاجر باذن  
المتولى على أن يرجع في غلة الوقف يكون له الرجوع بما أنفق كما في الغسولين والله  
تعالى اعلم (سئل) في مسققات موقوفة بموجب سند شرعي آل الاستحقاق والنظر فيها  
لواحد من جملة الموقوف عليهم فحضر رجل وادعى بانها موقوفة عليه وان النظر  
والاستحقاق له وانها خرجت من الوقف المستحق له بالاستبدال وان الواقف لها نهي عن  
الاستبدال في وقفه وأظهر حجة وقف تشهد له بذلك وأنكر المدعى عليه جميع دعواه  
المذ كورة فهل لا يجب للمدعى ما ادعى به بمجرد الوقفية التي بيده ويلزم شرعا باثبات  
وقف المسققات المذ كورة وبالشرط المعين بحجة الوقف الذي هو عدم الاستبدال وبانه  
مستحق لها واذا عجز عن اقامة البينة يكون الحق فيها للمدعى عليه (اجاب) حجب الشرع  
ثلاثة البينة والاقرار والنكول ولا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له خلوة في خانوت وقف وسأكن فيه ويدفع اجرة المثل لجهة الوقف مدة  
طويلة قال لا ين استأجر الخانوت رجل آخر من الناظر باكثر من الاجرة التي يدفعها  
صاحب الخلوته عننا في ذلك عليه ويريد المستأجر الثاني اخراج صاحب الخلوته فهل  
مادام صاحب الخلوته يدفع اجرة المثل لجهة الوقف يكون أحق بهما من غيره (اجاب) ان  
كان للساكن خلوة شرعية لا يسوغ للمتولى اخراجه ولا الاجارة لتغيره مادام قائما بدفع اجرة  
مثل عقار الوقف خاليا عن الخلو الموضوع بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة  
على وقف وفيه أخشاب مطروحة أرادت بيعها وصرف ثمنها في حوائجها فهل لها ذلك  
(اجاب) قال في التنوير وشرحه وصرف الحاكم والمتولى نقضه أو ثمنه ان تعذر اعادة عينه  
الى عمارته ان احتاج والاحفظه لاحتاج الا اذا خيف ضياعه في بيعه ويمسك ثمنه لاحتاج  
ولا يقسم النقص أو ثمنه بين مستحق الوقف لان حقهم في المنافع لا في العين اه فاذا تعذر  
عود الانقضاء المذ كورة او خيف عليها الهلاك ساغ بيعها وحفظ ثمنها للعمارة وليس  
للناظرة صرف الثمن في مصالح نفسها وتمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقار  
وقف شركة بين مستحقين ومن جملة المستحقين أشخاص بعضهم بمكة وبعضهم بمصر فحضر  
ناظره لدى القاضي وباع نصفه لرجل ثم اشتراه منه احد المستحقين في الوقف المذ كور  
وذلك المشتري كان ناظرا أيضا وعزل نفسه حيلة لاجل الشراء لنفسه لاجل ملكيته  
واعتالوا ذلك البيع لاجل العمارة ثم أفرز ما اشتراه المشتري الثاني وهو احد المستحقين  
وكان ناظرا كما تقدم وجهه بيتا كاملا صيره القاضي له طلاقا لان المشتري عم القاضي ولم

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢١

سنة رجب

ياذن المستحقون في الوقف في ذلك البيع لا الحاضرون ولا الغائبون ولم يعطوا اذا نال  
 للناظر في ذلك البيع ولم يعر الناظر بشئ النصف المبيع النصف الباقي  
 قبل قسمته ولم يكن الحال محتاحا لذلك فهل ما فعلها القاضي والناظر والمشتري من  
 البيع والاقرار باطل خصوصا مع كون القاضي جاهلا ولم يحضر علما واذا كان الناظر  
 مات وهلك ثمن المبيع من الوقف المذكور في يده قبل موته ولم يبين في الوقف المذكور  
 يرجع المشتري على تركه من باعه ولا علاقة للمستحقين (اجاب) لا يسوغ بيع عقار الوقف  
 بدون وجه شرعي ولا رجوع على المستحقين بما قبضه الناظر من ثمنه والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في جماعة يستحقون وقفا على التفاوت بينهم لبعضهم الثلثان ستة عشر  
 قيراطا وبعضهم الثلث ثمانية قيراطا واستمر واولى ذلك مدة طويلة ثم ادعى البعض  
 الذي يستحق الثلثين على من يستحق الثلث اربعة قيراط من الثمانية وانه لا يستحق  
 الا اربعة قيراط ولا حجة له على دعواه فهل تسمع دعواه او لا تسمع ويمنع من تعرضه لمن  
 يستحق الثمانية قيراط ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولا حجة على دعواه (اجاب) حيث لم  
 يكن للدعي بينة على دعواه بعد صحتها وسماعها شرعا لا يقضى له بشئ واذا كان يستحقه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في وقف آل لجماعة جعل القاضي عليه ناظر ابرضا المستحقين ثم  
 طلب رجل آخر من الناظر أن يأخذ بعض أمكنة الوقف ويحدث فيه خلوا ويجعل عليه  
 حكر الجهة الوقف والحال ان الوقف عام ولا يحتاج الى عمارة واحداث فامتنع الناظر  
 من ذلك لعدم احتياج الوقف فالح عليه مريد ذلك فاستحى منه فقال عزلت نفسي صر فانه  
 عن ذلك فهل لا ينزل بقوله المذكور ويبقى على نظارته خصوصا ولم يقع منه تغريط في  
 أمور الوقف ولا جنحة عليه (اجاب) اذا عزل الناظر نفسه بحضرة القاضي صح والافلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في بناء في أرض موقوفة مستحق للبقاء والقرارات تهدم ذلك البناء  
 وصارت الارض خالية فهل لربه اعادته ثانيا كما كان أولا (اجاب) للمحتكر حق الابقاء  
 والاعادة حيث كان قائما بدفع أجرة مثل الارض خالية عن البناء على ما عليه العمل والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل نصبه قاض ناظرا على وقف بعد ثبوت ديانتته وأمانته  
 وعقته وصيانتته عنده ثم عزله قاض آخر اعتباطا من غير جنحة توجب عزله شرعا فهل  
 والحال هذه ينزل أولا ينزل (اجاب) قد سئل العلامة الرملي عن عزل الناظر بغير  
 جنحة فاجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير  
 جنحة ولو عزله الحاكم لا ينزل بغير جنحة والقاضي ابقاؤه على وظيفته والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل ناظر على وقف جده الا على بموجب تقرير شرعي فاشترى ببعض غلة  
 الوقف المذكور مكانا لجهة الوقف المذكور ثم بعد مدة تخرب المكان المذكور كور فاراد  
 الناظر المذكور بيع المكان المذكور وشراء مكان غيره بثمنه لجهة الوقف المذكور كور  
 فهل يسوغ للناظر بيع المكان المشتري ببعض غلة الوقف المذكور (اجاب) اذا

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٩

مطلب عزل الناظر  
 نفسه بحضرة القاضي  
 صح والافلا

شعبان

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٤

مطلب للمحتكر حق  
 الابقاء والاعادة حيث  
 كان قائما بدفع أجرة  
 المثل

١٢٦٦

٩

مطلب لا يجوز عزل  
 الناظر ولا صاحب  
 وظيفة ما بغير جنحة

١٢٦٦

١٣

شعبان  
مطلب اشترى بفسحة  
الوقف داوا لالتحق  
بالوقف ما لم يلحقها

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢٧

مطلب لا تنسخ الاجارة  
بعزل المتولى  
رمضان

١١٦٦

٤

١٢٦٦

٥

اشترى المتولى بمال الوقف أى غلته دارا لالتحق بالاماكن الموقوفة ويجوز بيعها في  
الاصح در فلو الحق بالوقف صار وقفنا قول واحد والله تعالى اعلم (سئل) في وقف  
انحصر نظره في بنت ابن واقفه لا رشديتها طبق شرط الواقف ولها أخ مشارك لها في  
الاستحقاق فهل اذا استغلت تلك النظرة أراضى الوقف مدة ولم تدفع لآخيهها شيئا من  
استحقاقه وطالبها بالحاسبة على ما استغلته لياخذ استحقاقه فيه حجاب لذلك وله محاسبتها  
على ما قبضته من ابراده وما صرفته في اقامة شعائره وبقبل قولها فيه (اجاب) لا يستحق  
مطالبة النظرة بما يخصه من ربح الوقف ويقبل قول الناظر بيمينه فيما صرفه على  
العمارة حيث لم يكذب فيه ظاهر الحال ويكتفي منه بالاجال ولا يلزم بالتفصيل اذا لم يكن  
متهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أحضرت جماعة من المسلمين وأشهدتهم على نفسها  
انها وقفت كامل الثلاثة أمكنة المملوكة لها على نفسها مدة حياتها ومن بعدها  
لاولادها واولادها للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة وشرطت  
لنفسها النظرة لها مدة حياتها ومن بعدها للارشد من كل طبقة وبعد انقراض الذرية  
يكون للحرمين الشريفين وعاشت بعد ذلك سنين وماتت قبل اخراج حجة من  
الحاكم الشرعي ثم بعد موتها باع احدا الورثة لآخيه سبعة قرايط ووهب لاولاد أخته  
قراطين فهل البيع والهبة بطلان الوقف والهبة والبيع باطلان والوقف صحيح  
(اجاب) لا يجوز بيع الوقف ولا هبته اذا كان ثابتا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر وقف على مسجد آجر حانوتا من الوقف لا تحسنه كاملة باجرة معلومة  
فوضع يده المستأجر على الحانوت ستة أشهر وزيادة ثم بعد ذلك عزل الناظر بعزل  
القاضي له فهل تكون الاجارة لازمة لا تنسخ بعزل القاضي للناظر ولا ترفع يد المستأجر  
عن الحانوت لغاية سنته (اجاب) لا تنسخ الاجارة بعزل المتولى ولا ترفع يد المستأجر  
عن الحانوت قبل انقضاء مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في  
حانوت وقف استأجره شخص من ناظره مسانمة بدون أجر المثل بعين فاحش وأذنه الناظر  
بالبناء والعمارة على ان ما يحدثه من العمارة يكون له خلوا وانتقا فبعد ذلك باع خلوه  
بعد احدا منه من آخر فهل يكون للناظر مطالبة المشتري واصنع اليد باجرة مثله (اجاب)  
اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بالعين الفاحش غير صحيحة وعلى المستأجر تمام أجره  
المثل وصرحوا بوجوب أجر المثل على من استولى على الوقف بدون عقد اجارة صحيح  
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى آجر حانوتا من ذلك الوقف مدة نحو اثني عشر  
شهرا باجرة معلومة وأخذها من المستأجر معجلا وصرفها في مصالح الوقف بعلم المستحقين  
على يد بينة من المسلمين ثم مات ذلك الناظر فهل يكون ذلك ايجارا نافذا لا سبيل الى  
ابطاله ولا رجوع على تركه الناظر بتلك الاجرة المقبوضة لاسيما وقد صرفها فيما ذكر  
(اجاب) لا تنسخ الاجارة بموت المتولى اذا وقعت صحيحة لازمة وحيث صرف الناظر



ما قبضه من الاجرة المعجلة في مصالح الوقف حسب شرط الواقف لا يكون للمتولي بعده ولا غيره الرجوع بذلك في تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ناظر وقف ان له استحقاقا معه في الوقف لكونه من جملة ذرية الواقف الموقوف عليهم فادعى الناظر ان الوقف على اولاد الذكور وان المدعى من اولاد البطون فعارضه المدعى بان الوقف على الذرية وذريتهم وذرية ذريتهم مطلقا وان شرط الواقف كذلك وان الناظر المدعى عليه المنحصر فيه الغلة اقر بان شرط الواقف كذلك وان ثبت المدعى الاستحقاق بالبدنية وحكم القاضي له بالاستحقاق ودخوله في الوقف فهل يكون حكم القاضي بذلك صحيحا حيث صدر مستحكما شرائطه الشرعية وليس للناظر منع المحكوم له عما يخصه في غلة الوقف حسب شرط الواقف (اجاب) احكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فيحكم صدر الحكم باستحقاق المدعى لشيء معين من غلة الوقف بعد دعوى صحيحة لا يكون لناظر الوقف منع المستحق عما يخصه في ريع الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف بشرط واقفه تدعى معه بعض المستحقين لدى الحاكم الشرعي و اراد محاسبته فهل لا يلزم الناظر بالمحاسبة بالتفصيل حيث كان أمينا ويكون القول قوله في مقدار ما صرفه على الوقف من عمارة وغيرها (اجاب) لا يجبر الناظر على التفصيل ويكتفي منه بالاجال حيث لم يكن متهم ما يقبل قوله بيمينه فيما افقه في عمارة الوقف من ريعه اذ لم يكذب في ذلك ظاهرا الحال والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد عام به مقام ولي من اولياء الله تعالى وله خدمة من أقاربه يحصون وله مرتب معلوم في الديوان مكتوب باسم صاحب المقام يصرف بعضه في مقابلة وظائف شرعية وبعضه لمصالح المسجد والمقام عند الحاجة والا فيصرف لأقاربه على اختلاف قرابتهم على ان من مات منهم يكون استحقاقه لأقرب العصباء اليه من الذكور حسب ما استمر صرف ذلك بينهم من قديم الزمان الى تاريخه ولا كثرة مستحق ذلك وكلوا بعضهم على جانب المرتب من الديوان فكان اذا عرض للديوان يكتب بخطه في عرضه انه ناظر المسجد من غير تقريره في ذلك منهم أو من قاض أو من واقف ثم توفي بعض المستحقين عن استحقاقه فتمعه أو كيل وأخذ لنفسه عتوا وظلما وجاءت يده حتى انه اختلس كسوة التابوت وما جلب للمصالح على المدد فهل والحال هذه يجابون الى عزله من ولاية ذلك واقامة غيره مقامه ولا عبرة بدعواه النظارة معتمدا على عرضه لاسيما مع تجردها وخيانتة وهل للمستحقين مخاصمته في ذلك وتقبل شهادة بعض الخدمة عليه فيما كان للضريح والمسجد حيث كانوا عدولا (اجاب) اذا كان شرط الواقف معلوما ووجب اتباعه والجرى على موجه في الاستحقاق والنظر على فرض استحقاق الرجل المذكور للنظر يجب عزله حيث تحققت عليه الخيانة بالوجه الشرعي وفي واقعات المفتين نقلا عن جامع الفصولين ما نصه ولو شهد انه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه تقبل اذا الجوار

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٧

مطلب لا يجبر الناظر  
على التفصيل ويكتفي  
منه بالاجال اذ لم  
يكن متهم

١٢٦٦

٢١

رمضان سنة  
مطلب شهدا على انه  
وقف على فقراء مسجد  
وهما من فقرائه تقبل

ليس بامر لازم وكذا لو شهدا على انه وقف على فقراء مسجد وهما من فقرائه تقبل وكذا  
لو شهد أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراسته على مسجد لقراءة  
القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسته فهذه المسئلة نظير  
شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة  
والمنافع فصلوا فيها فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف  
لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة على  
وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح  
لان كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بالامر بل ينتقل وشهادة  
أهل المسجد تقبل لانهم لم يجروا لانفسهم بهذه الشهادة نفعا اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في واقف انشا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون وقفا على أولاده  
ذكورا وانثاء مع مشاركة زوجته معقته فلانة وفلانة بالسوية بينهم ثم من بعد كل  
منهم تكون حصته من ذلك على أولاده ذكورا وانثاء بالسوية بينهم ثم ومات  
الواقف عن زوجته معقته المذكورتين وبنت فقروا جت احدي زوجتي الواقف  
رجلا أجنبيا وسكن مع زوجته بعائله في دار منه بدون رضا الزوجة الاخرى والبنت  
والحال انه لم يشترط السكنى للوقوف عليهم في أصل الوقف فهل تلزم الزوجة أجرة مثل  
تلك الدار لجهة الوقف حيث سكنها بالغلبة بدون رضا المستحقين (اجاب) سئل العلامة  
الرملي عن أحد الشركاء في وقف اذا سكن جميع الدار الوقف بدون اذن البقية هل  
تجب لهم عليه أجرة أم لا فاجاب نعم تجب عليه قال في البحر تقلا عن القنية أحد الشرى يكن  
اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصة الشرى سواء كانت  
وقفا على سكنهما أو موقوفة للاستغلال اه وأفاد في محل آخر انه ليس للوقوف عليهم  
الدار سكنها بل لهم الاستغلال كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى الاستغلال وصرح في  
البحر بوجوب أجرة المثل للشرى اذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل  
ان الواقف اذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان  
صرح بهما كان للسكنى والاستغلال جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له  
الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال واذا سكن  
الشرى بالغلبة وجب عليه أجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال اه  
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة منسوبين لولي من أولياء الله تعالى وله رزقة مرصدة  
على مصالح مسجده ووضريحه بأيديهم من قديم الزمان بموجب سندات ديوانية يأخذون  
الفاصل في كل عام ويصرفونه في مصالحهم من غير مشاركة أحد منهم في ذلك والآن يريد  
رجل أجنبي الدخول معهم ومشاركهم في ريع تلك الرزقة بدون وجه شرعى فهل  
لا يجب لذلك ويمنع من معارضتهم فيما يتعلق بضرر جدهم بدون وجه شرعى (اجاب)

٢٧ ١٢٦٦  
هـ المبسكن أحد شركاء  
الوقف كله بالغلبة  
بدون اذن الباقي فعليه  
أجرة حصة الشرى  
مطلب الواقف اذا عين  
الاستغلال أو أطلق  
فهو للاستغلال  
للا السكنى وان عين  
السكنى كان لها دون  
الاستغلال

٢٨ ١٢٦٦

لناظر الرزقة الموقوفة على مصالح المسجد والضرر يح قبض ريعها وصرفه مصارفه الشرعية وليس لاحد معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حانو تابع يجب حجة شرعية من قاضي المحروسة وأرض تلك الحانوت محتسرة بحجة وقف على مستحقين فهل اذا أرادناظر أصل وقفها معارضة المشتري فيما اشتراه من البناء المملوك لباثعه لا يكون له ذلك حيث بناه البائع المذكور باذن الناظر لنفسه على أن يكون له خدواؤه حق القرار وليس لناظر الوقف تسكين المشتري المذكور برفع ما دام قائما يدفع الحكر المماثل لاجرة المثل بقطع النظر عما حدث من البناء بحق القرار (اجاب) نعم لا يكون لناظر أرض الوقف معارضة مالك البناء بعد تحقق ما ذكر في السؤال حيث كان قائما يدفع أجرة مثل الأرض خالية عما أحدث فيها من البناء على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) من مأمور بتحقيق الاوقاف الاميرية بما ضمنه ان من جملة أما كن وقف المرحوم سنان باشا دكانين تحت ربع القللية تعلق الوقف بيولاقي واضع يده عايمها شخص يدعى احمد نواره الحداد بيولاقي ولما طلبنا منه حجج تملك الدكانين المرقومتين أحضر جملة حجج وعطا العثم ساو جندنا دكانا منهما اشتراهما شخص يدعى عليا نواره الحداد وأخوه الحاج احمد نواره ومصطفى الحداد من شخص يدعى سند الحداد بموجب حجة تاريخها ١٠ ص سنة ١٢٥٠ وسند الحداد البائع المذكور اشترى من شخص يدعى السيد يوسف الدخاخي بموجب حجة تاريخها ١١ جاسنة ١٢٣٨ ومذكور بالحجة المذكورة المؤرخة ١١ جاسنة ١٢٣٨ ان تلك الدكان اصلها كانت في ملك امرأة تدعى الحاجة سعادة يشهد لها بذلك التمسكات المدعى ضياعها الثابت جريان ذلك في ملكها المدة المديدة والسنين العديدة والدكان الثانية اشترىها احمد نواره الحداد بطريق ولايته عن ولده حسن القاصر من شخص يدعى سالما اباسويل الخنزنجي بموجب حجة في ١٩ ب سنة ١٢٥٣ يشهد لسالم المذكور بالحجة المؤرخة في ٥ شعبان سنة ١٢٤٧ وسالم المذكور اشترى من امرأة تدعى الحاجة نفيسة والحاجة ام الخير يشهد لهما بالحجة المؤرخة ١٧ ب سنة ١٢٤٧ والمراتان المرقومتان كانتا تملكان تلك الدكان بطريق الارث من قبل المرحوم الحاج علي الخنصري كما هو مذكور بالحجة المؤرخة ١٧ ب سنة ١٢٤٧ ولم يوضح بهاشي عن كيفية تملك الحاج علي المتوفى المرقوم ان كان بوضع اليد ام كيف ولم يتعين بهما حجة وقف اصله فبناء على ما ذكرنا ان هذه القضية حاصل فيها الاشتباه لزم تحرير هذا الحضر تكم نروم الافادة عن الدكانين المذكورين هل هما حق الوقف ام حق المذكورين لكي بمقتضى حكم الله يجري العمل ولقد تحرر الاشعار اللازم عن ذلك في تاريخه لسعادة مدير المالية (اجاب) الحق في الدكانين المذكورين لواضع اليد عليهما حيث لم يثبت انهما بحجة وقف سنان باشا بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في شخص ناظر على اطيان موقوفة بعضها

على خصوص الخيرات وبعضها على ايتام في بلدة واحدة وكل منهما معلوم فارسل الناظر  
شخصا يباشر تلك الاطيان في الزراعة ويميز ما لكل جهة لاجل توزيع ريع كل على  
اربابه ثم مات ذلك الرجل الذي ارسل لمباشرة تلك الاطيان فوجد بعد موته انه اجر  
الشخص بعضا من تلك الاطيان والحال ان الناظر لم ياذن له في ذلك وانما ارسله لمباشرة  
الزراعة فقط فهل له ابطال ما فعله بغير اذنه (اجاب) اذا لم يكن الرجل المذکور كورولا  
عن الناظر في اجارة ارض الوقف لا يكون ما صدر منه من اجارتها نافذا ويبطل برده  
وعلى المستولى عليها اجرة مثلها مدة وضع يده عليها والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
ارض وقف خربة لا ينتفع بها ولا يرد منها شيء للوقف استأجرها رجل من ناظرها مسانحة  
باجرة مثلها واذن له الناظر بالانشاء والعمارة وجعل عليها حكر معلوما لكل سنة يدفعه  
لجهة الوقف فهل اذا انشأ وجد فيها بنيانا لنفسه من ماله ثم اراد جاره منازعته فيها  
متعللا عليه بانه يستحقها بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من معارضته بدون  
وجه شرعي (اجاب) لاشفعة الجار المذکور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفا على أولادها  
الثلاثة هم السيد الشريف محمد السمان والسيد حسين والشريفة زينب القاصر ان  
الآن عن درجة البلوغ أولاد المرحوم السيد محمد السمان ابن المرحوم السيد غنيم  
السمان بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يتنقل نصيبه لولادته ثم لولاد  
أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيل بعد جيل  
الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفردوا يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند  
الاجتماع فان مات احدهم من الموقوف عليهم ولم يعقب ذرية انتقلت حصته من ذلك  
لاخوته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق بالسوية بينهم مدة حياتهم الى حين  
انقراضهم اجمعين يكون ذلك وقفا على أولادها السيد احمد السمان ابن السيد غنيم  
السمان المذکور ذكورا واناثا بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم فعلى  
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم الى حين  
انقراضهم اجمعين على النص والترتيب المشروحين اعلاه يتداولون ذلك بينهم كذلك الى  
حين انقراضهم اجمعين يكون ذلك وقفا مضمورا في خيرات وقربات وقراءة قرآن  
عظيم الخ ثم مات السيد محمد السمان ابن ابن الواقعة أحد الموقوف عليهم في حال حياة  
الواقعة وأعقب بنتا وماتت الواقعة بعده عن السيد حسين والشريفة زينب وبنت  
السيد محمد المذکور فهل بنت السيد محمد تدخل في الاستحقاق أم لا (اجاب) ليس في  
عبارة الواقعة على ما هو مذکور ما يدل على استحقاق فرع من مات قبل دخوله في  
الوقف بناء على ان المراد بالنصيب في قول الواقعة ثم من بعد كل منهم يتنقل نصيبه لولادته

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢٣

مطلب المراد بالنصيب  
في قول الواقعة ينتقل  
نصيبه النصيب بالفعل



النصيب بالفعل لا ما يشمل النصيب بالقوة وهو التبادر الرابع وفيه معترك عظيم بين العلماء كما في تنقيح الحامدية من الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة بالشراء ولكل قدر معلوم فوق وقف أحدهم نصيبه ونصيب شركائه فهل لا ينفذ الوقف في نصيب شركائه حيث لم يأذنوا ولم يجيزوا (أجاب) نعم لا ينفذ الوقف في نصيب باقي الشركاء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده يكون الفائض من ريع الوقف بعد المصاريف المعينة لبنته فلانة وفلانة مع مشاركة زوجته التي في عصمته وعقد نكاحه الآن فلانة كحصة واحدة من بنتيه مدة حياتها فقط ثم من بعدها تعود حصتها من ذلك لبنتي الواقف المذكورتين سوية بينهما ثم من بعد كل منهما تعود حصتها لأولادهما ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم إلى آخر ما عينه بكتاب وقفه مات الواقف عن ذكر ثم ماتت إحدى البنات عن ابن فآخذ نصيبها ثم ماتت الزوجة عن بنتها إحدى بنات الواقف ثم مات ابن بنت الواقف عن ولد وبنت فأراد أخذ النصف فيما كان بيد زوجة الواقف المتوفاة بعد جدتها عن بنتها التي هي بنت الواقف الموجودة الآن فهل لا يجابان لذلك ويجري ما كان بيد زوجة الواقف على مقتضى شرط الواقف (أجاب) إذا كانت عبارة الواقف ما هو مسطور ولم يوجد فيها ما يفيد انتقال شيء مما استحقته الزوجة لفروع البنت المتوفاة قبلها لا يكون لهم استحقاق فيه ويجب إجرؤه على شرط واقفه لكن انما يستحق بنت الواقف الموجودة بموت الزوجة نصف نصيبها فقط حيث قال ثم من بعدها أي الزوجة تعود حصتها من ذلك لبنتي الواقف والمشروط لاثنين لا يستقل به أحدهما ويكون النصف الآخر منقطعاً ما لم يوجد في عبارة الواقف ما يفيد خلاف ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً بأرضه باع بعض ذلك لرجل ووهب البعض الآخر لآخر فوضع كل من المشتري والموهوب له يده على نصيبه مدة خمسين سنة وهو يتصرف فيه من غير منازع له المدة المذكورة فهل إذا ادعى رجل خادم بمسجد من الناحية بأن النخل المذكور وقف على المسجد فأنكر ادعواه ولا يئنه ولا سند بيده لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي ويمنع من معارضته ما بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت متولى المسجد وقف ما ذكر من النخل المذكور على مصالح المسجد لا يكون له انتزاعه من واضح اليد عليه بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب من وكيل ديوان الخديوي في ذي القعدة سنة ١٢٦٦ في شأن قضية في أرض وقف يعلم مضمونها من جوابها (أجاب) قد اطلعنا على أوراق القضية المتعلقة بالخمس حوانيت والصهريج والمكتب اللاتي بناهن وكيل مديرية المنوفية سابقاً بناحية شيبين والذي استبان من إفادة الناظر الآن أن الأرض التي بني فيها حسن أفندي من تعلقات المسجد ولم يتضح أن ما بناه فيها كان بأذن الناظر سابقاً والحكم في بناء غير المتولى على الوقف بدون إذن الناظر أنه ان بنى للوقف

٢٧

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ذی القعدة

٧

١٢٦٦

كان البناء وقفاً وان بنى لنفسه او اطاق رفع بناؤه ولم يضر بارض الوقف وان اضر  
فهو المضيع لاله فالتريص الى خلاصه كما في حواشي الدرر نقلا عن الاشباه وحواشيهما فاذا لم  
يثبت ان بناء حسن افندي كان باذن الناظر اذ ذلك يكون له رفع بناءه اذا لم يضر بارض  
الوقف ولم تنقص بالقلع والرفع وان اضر بالارض ونقصت بالرفع ينتظر سقوط بناءه  
بنفسه وياخذ انقاضه وان اثبت حسن افندي ان البناء باذن المتولي سابقا بحق القرار  
لا يتعرض لبنائه ولا يؤثر برفعه مادام يدفع اجرة مثل الارض لجهة وقفها خالصة عما احدث  
فيها من البناء والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية وقف تحت يد رجل  
يزرعها بدون اجرة المثل فطلب ناظر الوقف المتولي عليه حال رفع يده عنها وان يؤثرها  
لغيره فامتنع وادعى انه دفع لناظرات قبل توليته دراهم معلومة غاروقة عليها نفسه  
مادامت تحت يده فلم يصدفه الناظر فهل على فرض ثبوت دعواه يكون له الرجوع بها في  
تركه ان كان له تركه وللناظر رفع يده عنها واجارتها لمن شاء باجرة المثل فافوق حيث  
كان واضع اليد معترف بوقفيتها على جهة بروخير والمتولي الآن ناظر اعليها (اجاب)  
لناظر ارض الوقف اجارتها لمن شاء باجرة المثل ولا رجوع لمستأجرها عليه بما دفعه للناظر  
قبله على جهة الغاروقة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت وولد وترك  
عقاراً موقوفاً عليهم ثم من بعدهم على اولادهم وشرطت في حجة الوقفية النظر للبنت ثم  
من بعد حياة البنت للولد فهل اذا توفيت البنت والولد حي وكان للبنت اولاد لا يدخلون  
في النظر مع حياة طاهم وليس لهم دخول الابعاد وفاة طاهم كما هو موضح في حجة الوقفية  
(اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فيجب مراعاته في حيث شرطت الواقفة المذكورة  
النظر في وقفها بعد وفاة ابنتها لا بنها يكون النظر والولاية على ذلك الوقف له اذا كان  
صالحاً لذلك عمل بشرط الواقفة والله تعالى أعلم (سئل) في واقف اشأ وقفه على نفسه ايام  
حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة هم حسن وآمنة وفاطمة للذكر مثل حظ الانثيين  
ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم وذريرتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تجب  
الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
يستقل به الواحد منهم اذا انفرد وبشتر فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع يتداولون  
ذلك بينهم وشرط الواقف النظر لنفسه ايام حياته ثم من بعده لولده حسن ايام حياته ثم  
من بعده يكون لابنتيه هما آمنة وفاطمة سوياً بينهما ثم من بعد كل منهما للآخرى  
ثم من بعدهم لا اولادهم وذريرتهم ونسلمهم الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه ثم مات الواقف  
عن حسن وآمنة وفاطمة ثم مات حسن عن أخته آمنة وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن  
ابن وبنت وعن أختها آمنة ثم مات ابن فاطمة وأخته ولم يعقبها ثم ماتت آمنة عن بنتها  
الموجودة الآن وانحصر الوقف فيها نظر واستقاما فارادت امرأة أجنبية مشاركتها

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٤

في الوقف متعلقة بانها عمة لولدي فاطمة وانها أخت أبيهما فهل لا تجاب لذلك حيث  
لم تكن من ذرية الواقف ولا من نسله ولا عبرة بتعلقها وتنع من المعارضة بدون وجه  
شرعي (اجاب) مراعى شرط الواقف بحيث لم يوجد في عبارة الواقف ما يدل على استحقاق  
المدعية المذكورة لا يحكم لها بالاستحقاق في غلة الوقف ولا بالمشاركة فيها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك حانوتا عليه حكر يريد بيعه لأمرة فهل اذا اشترته منه وأرادت  
إيقافه على جهة خير تجاب لذلك شرعا ويصح منه ذلك (اجاب) يصح وقف البناء الكائن  
في الأرض المحترقة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في دكان موقوفة آلت  
إلى السقوط فباعه رجل وأخذها من ناظر الوقف وبناها وأصلحها وكتب له الناظر حجة  
بان الباقي صار له في الدكان خلو وانتفاع وهو البناء الذي بناه وبقيت أرض الدكان  
وحيطانها القديمة وقفها عليها المنكر كل سنة يؤخذ من الباقي ثم باع الرجل ذلك الخلو  
لرجل آخر وصار ناظر الوقف يأخذ المحكر من المشتري أيضا ثم هدمت تلك الدكان  
هي وغيرها في طريق أمر الحاكم بتوسعتها وتلف من أرضها مقدار الثلثين في توسعة  
الطريق المأمور بها وأخذ ذلك الرجل المشتري للخلو بدل ما كان يملكه من الحاكم  
الهادم للدكان فيما كان هدمه من الدكان وأمره ناظر الوقف بعدم البناء فيما بقي من  
أرض الدكان كان ثم ان الناظر توجه للبيع ورجع فوجده بانيها في تلك محلا فهل يكون  
متعديا ببنائه لزوال معظم ما كان يملكه وأخذ بدله وهل له قيمة ما بناه منقوضا لتعديه  
وبرجع المحل وقفًا خالصا لساكنة ملك فيه (اجاب) للمحترق حق الاعادة فيما بقي من  
الأرض التي كانت بيده مادام يدفع أجرة مثل الأرض خالية عن بنائه وليس لناظر  
الأرض معارضته ولا تكليفه القلع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت  
موقوف من قبل امرأة ماتت وآل النظر لمن يقرره القاضي فيه فقرر رجلا في وقف  
المرأة المذكورة وأراد كاتب التقرير أن يقول في وقف المرحومة فاطمة زوجة حافظ  
افندي فنسى وقال في وقف حافظ افندي فهل حيث قرر القاضي ذلك الرجل في نظر  
ذلك الوقف المنسوب للزوجة يكون التقرير صحيحا ولا يمنع صحته غلط الكاتب ونسيانه  
والعبرة لما في الواقع ونفس الامر لما كتب (اجاب) نعم العبرة لما في الواقع ونفس  
الامر لما كتب محالفا لذلك حيث تحققت إقامة الرجل المذكور ناظرا على الحانوت  
من ولاية ذلك كان النظر له والله تعالى اعلم (سئل) في امام بمسجد نظره القاضي عليه  
وعلى أما كن موقوفة عليه فتولى غالب وظائفه من امامة وكنس وقيادة قناديل  
وبوابه وجباية وزاد في أجر تلك الوظائف عما سلف قبله من النظارة ولم يقم بتلك الوظائف  
واذا انه لم يخدم شي من أما كن الوقف تركه من غير بناء والحال ان ربيع تلك الاما كن  
يزيد على أجر الوظائف والبناء فهل اذا لم يقم بتلك الوظائف بعد اختلاسا للقاضي رفعه  
وأبدال غيره واذا ثبت انه يأخذ بعض أجر الاما كن من غير استحقاق بعد اختلاسا أيضا

١٢٦٦

٣٠

مطلب يصح وقف البناء  
في الأرض المحترقة  
ذی الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

مطلب للمحترق حنفى  
الاعادة فيما بقي مادام  
يدفع أجرة المثل

١٢٦٦

٢

مطلب العبرة لما في  
الواقع لاما كتب  
محالفا لذلك

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٥

ويعزل بذلك (اجاب) اذا تحققت خيانة الناظر المذكور وجب عزله واقامة أمين قادر بدله والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من الديوان السكتخداثي في ١ ذى الحجة سنة ١٢٦٦ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد اطلعنا على الاوراق المتعلقة بقضية المرحوم احمد أغا راشدمورهي وجميع ما بها صادرا معلوما لنا والذي استبان منها ان هناك أمكنة أنشأها احمد أغا المذكور على أرض الزريبة بعد الاحتسار الشرعي والاذن من وكيل الناطرة بالانشاء والتجديد وكل ما بناه وجدده في الزريبة المذكورة يكون له خلواؤه كما يجب الاعلام المؤرخ في غرة رجب سنة ١٢٥٦ المنقولة صورته في غاية ج سنة ١٢٦٥ وخجة الرهن ايضا ناطقة بان تلك الامكنة غير الو كالة قبنا على ذلك تكون الامكنة المذكورة ملكا لاجد أغا المذكور فاذا استوفى الرهن شرائطه الشرعية يكون صحيحا فتابع ويوفى دين المرتهن من ثمنها فان بقي شيء يكون لارباب الديون لكن صرح علما ونا بعد صحة رهن البناء بدون الارض كهيته فلا يترتب على رهنه تقديم دين المرتهن على غيره الا ان يكون الرهن سابقا على الدين فيكون للمرتهن حق الحبس وان فسد الرهن الى ان يستوفى دينه ففي الدر ورد المختار من أو اخوشي الرهن كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العمادية وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو كان بدين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حذسه لانه ما استفاد تلك اليد بمقابلته هذا المال ويكون بعد الموت أسوة الغرماء لانه ليس له على المحل يد مستحقة بخلاف الرهن الصحيح تقدم أو تأخر اه وفيه ما من باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ولا أي لا يصح رهن ثمره على نخل دونه ولا ذرع أرض أو نخل أو بناء بدونها وكذا عكسها قوله و بناء كعمارة قائمة في أرض وقف كما أفتى به في الحمادية أو في أرض سلطانية كما في التارخانية اه واستبان من الاوراق أيضا ان المحلوا الكائن في الو كالة الذي تضمنه الاعلام المؤرخ في غرة رجب سنة ١٢٥٦ مبني على التصديق الصادر من وكيل الناطرة وانه صير الدين الذي ادعاه احمد راشدمورهي بعد ان صدق له عليه وقد حكم بإبطال ذلك بديوان المحقانية بموجب الحجة المؤرخة في ١٢ ص سنة ١٢٥٩ والحكم بإبطال المخلو في الو كالة الواقع على الوجه المذكور حكم جاري على المنهج الشرعي وبناء على ذلك يكون الحق في الو كالة لجهة الوقف ولا يصح رهنها ولا يكون لاجد أغا فيها ملك مالم يثبت بالطريق الشرعي ان احمد أغا المذكور أنشأ وعمر وجدده في الو كالة المذكورة لنفسه بعد صدور الاذن له بذلك المذكور بالاعلام المحكي تاريخه أعلاه ثانيا هذا ما لم افادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل موقوف عليه وقف من قبل نفسه تزوج امرأة ثم مات عنها وعن ابن من غيرها وقسمت التركة بينهما وانتقل الوقف لابن الميت بشرط الواقف فهل اذا طلبت زوجة الميت الميراث في الوقف لا تجاب لذلك وينبغ في ذلك شرط الواقف (اجاب) يراعى شرط الواقف وليس للزوجة المذكورة استحقاق في غلة الوقف

مطلب لا يصح رهن  
البناء ونحوه بدون  
الارض وعكسه ومتى  
فسد الرهن يعامل  
معاملة الصحيح ان  
ان تقدم على الدين

١٢٦٦

١٥



ما لم تثبت الاستحقاق فيها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار وقف على  
 ثلاثة أنفار مستحقين لما فضل من ريع الوقف بعد اعمارة بالسوية بينهم فما حدهم  
 سكن في الدار المذكورة من غير رضا البقية ومكث فيها مدة سنوات ولم يتعين لها أجرة  
 فهل أجرة الدار تازمه في المدة المذكورة ولباقى المستحقين طلب ما يخصهم من أجرة المثل  
 (اجاب) اذا استعمل احد الموقوف عليهم الدار المذكورة كلها بالغلبة بدون اذن باقى  
 المستحقين لزمه أجرة حصة الباقين ولو وقف على سكنهما على ما أفاده في الدر المختار والله  
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها استحقاق في ريع وقف أهلى معلوم القدر طلبته من ناظره  
 المرار العديدة وهو يهملها ولم يدفع لها شيئا ثم ماتت عن وريثها قبل أخذه فهل اذا كان  
 المحق ثابتا بالطريق الشرعي في ريع الوقف المذكور يكون لورثتها مطالبة الناظر  
 باستحقاقها المتجمد لها ويقسم بين جميع وريثها بالفريضة الشرعية (اجاب) حيث  
 استولى المتولى على ريع الوقف وقبضه ومات بعض مستحقيه بعد طلبه استحقاقه الذى  
 بيد المتولى يكون ميراثا عن المستحق فيؤخذ من المتولى ويقسم بين الورثة بالفريضة  
 الشرعية اذا استحقاق في الوقف ملك مستحقه فيورث عنه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة ساكنة بمنزل من ضمن أما كن الوقف مستأجرة له مشاهرة حصلت منها المماطلة  
 في دفع الأجرة وكلما يطالبها الجاني تهرب وتحتفى أيا ما فى بيوت الناس وقد تراكم  
 عليها أجرة نحو عشرين شهرا ولم يتيسر منها قبض ذلك الا بعد المماطلة والمشقة الزائدة  
 بواسطة طلبها المرة بعد المرة الى المحكمة فهل يجب اخراجها من منزل الوقف طبق شرط  
 الواقف حيث نهى عن ابقاء وسكن المماطل ومن يعسر استخلاص الأجرة منه (اجاب)  
 براعى شرط الواقف في الاجارة فلا يملك الناظر مخالفة شرطه واذا صححت الاجارة للمرأة  
 المذكورة وكانت مشهورة بما ذكر يكون للناظر اخراجها عند انتهاء الشهر والاجارة  
 من غيرها على طبق شرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من  
 ديوان كتحداى تتعلق بمحاذنه وقف العلماء المشتهر في اسكندرية المنازع فيه من قبل  
 ورثة المرحوم الشيخ المسيرى ووقع فيه نزاع كبير وكتابات كثيرة من مفتى اسكندرية  
 وناظر الوقف الشيخ سليمان باشا وقد كان حصل تراض بين الفريقين على الصلح في هذه  
 القضية قطعا للمادة النزاع فتوقف المفتى وكتب ما يطول شرحه فحصل السؤال من  
 الديوان عن هذه القضية (اجاب) قد اطالعنا على صورة التنازع والتداعى الواقع من  
 ورثة المرحوم الشيخ المسيرى في الوكالة الموقوفة من سلطان المغرب سابقا نظارة الشيخ  
 سليمان باشا الكائن بحمىة اسكندرية وعلى ما اجاب به مفتى الثغرو ما عورض به جوابه  
 المبين ذلك بالاوراق والذى استبان من خطاب حضرة محافظ الثغرو من العرض المقدم  
 من الشيخ سليمان باشا ناظر الوقف انه وقع مصالحة للاعين على ان يعطوا ايراد سبعة  
 قرار يط فى كل سنة ليصير حسم هذه المادة وان قاضى الثغر توقف في اخراج سند بذلك

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٨

على الاذن من مفتي الثغر وان المفتي توقف في الاذن وأخيرا أفاد بطلان الصلح ووجه  
الى عدم صحة الوقف بناء على ما اطلع عليه من الاوراق وان سعادة كتبخداي باشا هو  
الذي أمر بالمصالحة حسب الموضح بالعرض المقدم من الناظر المندرج في أوراق هذه  
القضية وحيث ان سعادة كتبخداي باشا أمر باعطاء المدعين القدر المرقوم من ريع  
الوقف حسب المادة المتنازع والخصام وأصل التوقف انما هو في اخراج سند من القاضي  
فقط وان الجميع تراضوا على ذلك طبق ما أثبتته حضرة المحافظ بخطابه فاطريقة في ذلك  
ان يجتمع جميع المستحقين لريع الوقف وغلته وهم العلماء الذين هم كفؤ لفراة  
كتاب الواقف ويتصادقوا مع المدعين على ما ذكر فاذا فعلوا ذلك صحح علما بطمخت به  
كتب الائمة المحنفة من انه يعمل بالمصادقة في الوقف وان خالفت كتاب الوقف  
ويجزي هذا التصديق على المتصادقين ماداموا أحياء فقط وان لم يتم الامر على هذا  
المناول وثبت سكوت مورث المدعين عن دعواه الملك في تلك المدة بالامانع لها عنها  
لا تكون دعوى وارثه بعد ذلك مسموعة ويمنع الوارث من معارضته لناظر الوقف  
ولا يطالب الناظر ببينة لاثبات الوقف والحال هذه على ان سكوت الوارث عن دعوى  
التعدي من سنة ثلاث وأربعين الى الآن مع حضوره بالبلدة ومشاهدته للتصرف مانع  
لسماع دعواه وان لم يتحقق سكوت المورث هذا ما لزم افادته والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مستحق وناظر على مكان وقف أهلى آجره لشخص بدون أجرة المثل وأذن له بالعمارة  
وشرط المستأجر أن يدفع له نصف الاجرة ويمنع النصف الآخر في نظير العمارة ثم مات  
الناظر عن المستحقين وقام ناظر من المستحقين مقامه حكم شرط الواقف وأراد محاسبة  
الساكن على أجرة المثل من وقت سكناه وأنزل أهل الخبيرة يكشفون على العمارة  
باطلاعهم ومعرفةهم فان كانت عمارة لازمة فلا بأس وان كانت زائدة يرجع  
لتقويمهم وقولهم فهل يجاب الناظر لذلك لاسما انها بدون أجرة المثل وان الواقف  
لا يؤجر أكثر من سنة (اجاب) لا تصح اجارة عقار التوقف بدون أجرة المثل بالنظر الفاحش  
والاصح ويصح اذن الناظر بالعمارة للمستأجر ان لم يكن في ضمن عقد فاسد فاذا ثبت  
اذن المتولى بذلك وعمر المستأجر لا يكون للناظر الثاني مطالبة المستأجر بما تحقق أنه  
صرفه في العمارة الشرعية باذن الناظر عند صحة الاذن وعلى المستأجر دفع ما بقى بذمته  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف حال حياته صهر مجاوس بيله لشرب المسارة ومكتبا  
بجانبه لتعليم اولاد المؤمنين القرآن فيه وبني فوقهما مكانا علوا مستقلا لم يدخله في  
الوقف المذكور وأبقاه على أصل ملكه ثم بعد وفاة الواقف المذكور تداولت ورثته  
بعده المكان المركب على السبيل والمكتب الموقوفين المذكورين مع المسكانين  
الموقوفين المذكورين على حسب اجراء الملك في العلوا وجرأ المسكانين الموقوفين مجرى  
الواقف ثم تصرفت ورثته في العلوا المركب على المسكانين الموقوفين تحتها بالبيع

١٢٦٧

٢

مطلب يصح اذن الناظر  
بالعمارة للمستأجر ان لم  
يكن في ضمن عقد فاسد

الشرعي وبقي كل من المسكتين الموقوفين على وقتية الشرعية ثم انحصر الوقف  
المذكور بعد وفاة الورثة المذكورين في بنت ابن الواقف انحصار نظر واستحقاق  
لذلك واستمرت حال كونها تجري فيها ما كانا عليه من قبلها من أبيها وأهلها مدة  
طويلة ثم بعد ذلك توجهت ابنة ابن الواقف المذكورة المنحصرة فيها الوقف المذكور  
إلى الديار المجازية لاداء فرض الحج والحال انها حين توجهت لذلك لم تقم وكيل شرعيا  
عنها على الوقف المذكور وانما تركت في المكتب فقيها يعلم أولاد المؤمنين فيه القرآن  
العظيم ويملا حوض السبيل من الصهر يخرج المذكور لشرب المارة منه ثم لما شرع في  
توسيع الأزقة بالبلد وهدموا في ذلك أما كن الناس هدموا من جلتها مصطبة المكتب  
ووجه السبيل بشيا كه ثم قام الرجل المالك للعلو<sup>٢</sup> الان المركب عليهما وهدمه مع بقية  
السبيل والصهر يخرج حتى صيرها أرضا ثم جدد بناء فوق الصهر يخرج صيره حائوتا وغير فيه  
معالم السبيل الأصلية مع بقاء الصهر يخرج المذكور على أصله ثم بنى فوقه المكان الذي  
هدمه وصيره علوا مستقلا وأخذ فيه الصهر يخرج الموقوف المذكور ثم قام رجل من  
فقهاء المسكتين لا تعلق له بالوقف المذكور وأنهى لقاضي البلد المتولي اذ ذاك قائلا  
له في انهاءه ان مكتبا في البلد بجانب دكان يباع فيه الخرب وبداخله قصبة مر حاض المكان  
المركب عليه وعلى الدكان المذكور ولا تليق به قراءة القرآن ويريد استبداله بمكان  
غيره والحال انه لم يكن ذلك الرجل المنهى للقاضي المذكور وكيل شرعيا عن الناظرة  
المستحقة الغائبة المذكورة ولا اقامه القاضي قيم شرعيا عليها وانما بمجرد انهاء  
للقاضي المذكور أحضر القاضي المنهى اليه رجلا غير المنهى واستبدله له بحائوت قد  
صيرها مكتبا عوضا عنه من غير أن يقيم قيم شرعيا عن الناظرة الغائبة المذكورة كما  
هو مذكور في حجة الاستبدال التي بيده وكتبها له بذلك ثم لما حضرت الناظرة المستحقة  
المذكورة من أرض المجاز لبلدها بعد حجة أعوام ووجدت معالم الوقف تغيرت  
والمكتب استبدل بغيره ردت ذلك التغيير والاستبدال ولم تمض من ذلك شيئا ورفعت  
أمرها إلى القاضي المتولي فأحضر كلا من مالك العلو ومستبدل المكتب وطلب من كل  
منهما حجة التي يملك بها ما بيده فأحضر المالك المذكور حججا أربعة بيده فقرئت الحجة  
الأولى فدل مضمونها على أن الورثة باعوا العلو المذكور فقط للمشتري الأول دون الصهر يخرج  
والسبيل فانهما خارجان عن عقد التبايع ثم قرئت الحجة الثانية التي اشترى بها المشتري  
الثالث من المشتري الثاني فدل مضمونها كذلك ثم قرئت الحجة الرابعة التي يملك بها  
مالك العلو المذكور إلا أن فدل مضمونها على دخول الصهر يخرج والسبيل في عقد التبايع  
مع أن كل حجة مخرجة من التي قبلها وهكذا ثم قرئت حجة استبدال المكتب التي بيده  
المستبدل المذكور فدل مضمونها على انهاء الفقيه المذكور إلى القاضي المذكور بان  
مكتبا في البلد بجذاء كان فيه الخرب يباع وفيه قصبة مر حاض العلو المذكور فبمجرد ذلك

أبدل القاضي المكتب المذكور للرجل الذي أحضره المذكور من غير إقامة قيم شرعي  
عن الناظرة المستحقة الغائبة المذكورة ثم بعد التأمل الشافي لم أدلت عليه الحجج  
المذكورة لم يقبل دعوى إعادة كل إلى أصله قائلًا هذا أمر قد فعله قاض وكتب به جميعا  
فلا سبيل لردّه ونقضه فهل إذا كان ما كتبه القاضي من دخول الصهر ييج والسبيل في  
عقد البيع الأخير مع كونهما خارجين عن عقد التبايع الذي قبله ينقض وتبطل حجته  
أني بعده لعدم دخولهما في عقد البيع الأول الذي وقع من الورثة للأهل المذكور لعدم  
دخولهما في البيع الثاني والثالث أيضا وهل كذلك تبطل حجة الاستبدال التي يسند  
المستبدل المذكور لعدم توفر شروط الاستبدال المقررة له شرعا عند العلماء ولو لم يكن  
الناظرة المذكورة لم تقبله ولم تمضه ويرجع كل على أصل وقفيته ولا عبرة لما هو مكتوب  
في المجتدين المذكورين. كونهما كتابان غير دليل يستدل به على انتقال الوقف بوجه  
شرعي (أجاب) انقضاء الآن ممنوعون من استبدال الأوقاف التي لم يشرط واقفوها  
استبدالها فاستبدال القاضي للمكتب على الوجه المذكور غير صحيح كما أنه لا يصح دخول  
الصهر ييج والسبيل في البيع بدون وجه يقتضيه إذا وقف بعد صحته وزومه لا يقبل  
التملك والتملك والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مسجد تولى عليه رجل النظارة مدة  
تسعة وعشرين شهرا ثم أسقط النظر لآخر ونصبه القاضي بموجب تقرير فاجرى هذا  
الناظر الثاني حساب الوقف على يد القاضي فظهر عند الجاني شيء من الغشلة  
وثبت ذلك لدى القاضي وكتب به اعلام شرعي ودفع منه الجاني الثلث للناظر الثاني  
ثم بعد مدة عزل الناظر الثاني وأراد المتولى بعده الزام الناظر الأول ببقية ما ثبت على  
الجاني في مدة نظارته واحتج المتولى على الناظر الأول بقوله حيث أخذت أجرة في المدة  
المذكورة في مقابلة النظارة فيلزم ما ثبت على الجاني فهل لا يمكن المتولى من ذلك  
لأن المبلغ ثابتا على الجاني بالحكم الشرعي ودفع منه الثلث للناظر الثاني ولا يكون  
أخذ هذه الأجرة لزماله بما ثبت على الجاني (أجاب) لا يضمن المتولى ما عذر عليه  
استخلاصه من ريع الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في المستحقين في الوقف إذا أنكروا  
أخذ ما خصهم من غلة الوقف فيما مضى أو بعضهم صدق على ذلك والبعض الآخر لم  
يصدق والناظر يدعي أنه دفع لهم استحقاقهم من غلة الوقف في المدة الماضية هل يكون  
القول قوله (أجاب) أفق الملا أبو السعود بأن المتولى إذا ادعى دفع غلة الوقف لمن نص  
عليه الواقف في وقفه كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله وإن ادعى الدفع إلى الإمام  
بجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع بأجرة معلومة  
ثم ادعى تسليم الأجرة إليه لم يقبل قوله قال مصنف التنوير وهو تفصيل في غاية الحسن  
فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الأشباه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وقف من قبل  
أبيه وله ابن وأخت من رجل أجنبي فأراد رجل ادخال ابن الأخت المذكور مع الرجل

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٥

مطلب لا يضمن المتولى  
ما عذر عليه استخلاصه  
من ريع الوقف

١٢٦٧

٢١

مطلب إنما يقبل قول  
الناظر في الصرف إلى  
المستحقين إذا كانوا  
مثل الأولاد والأرباب  
الوظائف كما مام  
وبواب ونحوهما



٤ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧

مطلب الموقوف عليه  
لا يملك الدعوى الا  
بتولية أو اذن قاض  
مطلب قول الشاهدين  
سمعنا أن كذا وقف  
لا تقبل بالاجماع

١٨ ١٢٦٧

المستحق للوقف من غير رضاه فهل اذا لم يثبت بوجه شرعي ان له حقاً في الوقف لا من قبل الواقف ولا من غيره لا يجبر الرجل المستحق للوقف على ذلك ولا يكون له حق معه (اجاب) يراعى شرط الواقف ويتبع فاذا لم يثبت ابن الاخت المذكور استحقاقه في الوقف بالوجه الشرعي لا يكون له مشاركة المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما وظيفة ولهما أخوان أسقطوا أفرغاهما حصّة من ماله بتراضيهما بشهادة بينة شرعية ثم بعدمدة أراد الرجوع فيهما فهل لا يكون لهما ذلك ولا يجابان لذلك بعد ثبوت ذلك بالبينة الشرعية (اجاب) اذا أفرغ شخص حصته من وظيفة لا آخر وقرر القاضي المفرغ له كان الحق فيها له وليس للمفرغ معارضته حيث تحقق الإفراغ والتقرير بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت واضعة يدها عليه امرأة مدة ولا تعلم انه وقف ولا ملك قبالة زوجها باذنها بثمانين قرشاً لرجل على يد رجل قباني ثم بعد البيع ظهر وتحقق انه وقف وظهرت له حجة وقفية بذلك فهل اذا كانت المرأة وقت البيع لا تعلم بوقفه لا هي ولا زوجها وتحققت وقفيته بعد ذلك بوجه شرعي ترفع يد المشتري عنه ويرد جهة وقفه (اجاب) اذا شهدت البينة بوقفية الحائوت المذكور لا يكون البيع فيه نافذا ويرد لاصل وقفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً فادعى عليه رجل انه وقف وانه مستحق لريعه فانكر المدعى عليه دعواه فاقام المدعى بينة شهدت بانهم سمعوا ان المكان وقف فهل لا تسمع الدعوى حيث لم يكن المدعى ناظر او لا تقبل الشهادة بالوقف على الوجه المذكور (اجاب) الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الدعوى الا بتولية أو اذن قاض وقد وقع الاختلاف في قبول الشهادة بالتسامع على أصل الوقف وقد أفاد العلامة الرملي ان الشهادة بالتسامع على الوجه المذكور بهذا السؤال غير مقبولة باجماع علمائنا لانها ليست شهادة على الوقف بالتسامع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالي المنزلة مات عن أولاده المذكور وهم سبعة وزوجتين وترك عقاراً بالمنزلة من جلنقه قاعته للحياكة فوضعوا أيديهم عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة الى أن مات اثنان من أولاده عن أولاد فاردوا أخذ نصيب والدهم من العقار المذكور فاقترأ أحد أولاد الميت أولاً والده وقف قاعته للحياكة في صحته لتصرف غلتهما في الصدقة على تربيته وان والده أقر بوقفهما على ذلك ولم يصدق به باقي الورثة المذكورين فهل لا عبرة باقرار ابن الميت المذكور بالوقف على الوجه المشروح في حق باقي الورثة حيث لم يصدقوه في ذلك ولا يثبت الوقف في حقهم باقراره بالوقف كما هو المذكور (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعدى الى غيره فلا يثبت الوقف باقرار الرجل المذكور في حق المنكرين بدون تحقق الوقف في نصيبهم بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آل له النظر على قطعة أرض زراعة وقف على بروخير فوجد رجالاً يزعمونها بدون اجرة المثل بغير عقد اجارة فنعهم ورفع أيديهم عنها

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٥

مطلب لا عبرة بزيادة  
التعنت في الاجرة

١٢٦٧

٢٦

بالوجه الشرعي يقتضى ما بيده من الطريق الشرعي وطلب أن يحاسبهم على المدة الماضية  
باجرة المثل مثل جوارها فامتنعوا ولم يحاسبوه ولم يوفوه اجرة المثل فهل لناظر ارض  
الوقف الا أن أن يطالب ويحاسب من كان يزرعها باجرة المثل المدة الماضية ولا يضيع  
حق الوقف ولو طالت المدة (اجاب) اذا تحققت وقفية الارض المذكورة بالوجه  
الشرعي يكون على من استولى عليها بعد يدافع اجرة مثلها مدة وضع يده عليها ولذا ناظر  
بل عليه المطالبة بذلك ليصرفه في مصالح الوقف حسب شرط الواقف في ذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) في حانوت وقف آجرها المتولى عليها الرجل ستة أشهر باجرة معجلة قبضها منه  
وقبل مضي المدة المستأجرة آجرها المتولى لغيره المدة المذكورة باجرة أزيد من الاولى زيادة  
تعنت فهل اذا كانت الاجارة الاولى باجرة المثل لا تكون الثانية نافذة ولا عبرة بزيادة  
التعنت ويتنفع بها المستأجر الاول الى فراغ مدته لاسيما اذا رضى بالزيادة المذكورة في  
الاجارة الثانية بعد عرضها عليه ويكون أولى بها لاسيما وله بناء وخلاف في الحانوت  
المذكورة (اجاب) اذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة باجرة المثل وكانت الزيادة اضرازا  
وتعنتا لا تكون الاجارة الثانية صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه  
على نفسه ثم من بعده على ابنتيه ومما هما وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم  
من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم - كذا طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا  
بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على ان من  
مات منهم وترك ولدا أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه الى من هو في  
درجته وذوى طبقته فان لم يكن في درجته وذوى طبقته أحد فليقبه المستحقين  
معه في الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من  
منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقبا قام فرع الوارث أو عقبه مقامه في الاستحقاق  
واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حيا باقيا هذا اللفظ كتاب الوقف وقوبل  
بالسجل المصان فوجد مطابقا له ثم انحصر ذلك الوقف في أولاد ابن احدى البنتين  
لصلبه ذكورا واناثا فهل اذا مات أحد هؤلاء الاولاد بعد دخوله في الوقف وترك ولدا  
لا يكون لذلك الولد شيء في الوقف مادام أحد من اخوة والده حيا يقول الواقف على ان من  
مات منهم وترك ولدا أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه الى من هو في درجته الى  
آخره (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فاذا كان شرط الواقف ما هو مستطور لا ينتقل  
نصيب من مات من المستحقين عن ولد اليه بل الى من في درجته ان كان والا فجميع  
مستحق وقفه عملا بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف بيت المقدس  
في الاقطار الشامية غاب ناظره عن بلدته ثم رجع فوجد بعض المستحقين قد باعوا لرجل  
في غيبته بدون مسوغ شرعي للبيع فهل يكون لناظر بعد حضوره من غيبته رفع يد  
المشتري عنه ورده لجهة وقفه حيث كان الوقف ثابتا شرعا ومحققا والبيع صدر

بدون مسوغ شرعي (اجاب) لا يملك مستحق غلة عقار الوقف بيعه والوقف بعد صدوره  
 صحيحا ولزومه محرر عن التملك والتملك فلا يسوغ بيعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون الفاض من  
 ربيع الوقف بعد المصاريف المعينة على بنتيه هما فلانة وفلانة مع مشاركة زوجته التي  
 بعصمتها وعقد نكاحه الآن هي فلانة بحصة كحصة واحدة من بنتيه مدتها باقطة  
 ثم من بعدها تعود حصتها من ذلك إلى ابنتي الواقف المذكورتين سوياً بينهما ثم من بعد  
 كل منهما تعود حصتها لاولادهما ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم إلى آخر ما عينه بكتاب  
 وقفه مات الواقف عن ذكراً ثم ماتت ابنتي الواقف التي هي من غير زوجته  
 المذكورة عن ولد فآخذ نصيبها ثم مات ولدها المذكور عن ولد وبنت فآخذ حصته  
 والدهما ثم ماتت الزوجة عن بنت الواقف التي منها فقط ثم ماتت البنت المذكورة  
 عن ولدها فهل يموت الزوجة عن بنتها يكون نصف ما كان بيدها البنتها ويموت البنت  
 عن ابنتها يكون جميع ما كان بيد امه او يرجع نصيب الزوجة كله لاصل الوقف  
 (اجاب) حيث شرط الواقف عود حصة الزوجة لمذكورة بعد موتها البنتية سوياً بينهما  
 ولم يوجد حين موتها الا ابنتي فقط لموت الاخرى قبلها يكون للبنت الموجودة  
 وقت موت الزوجة نصف ما جعله الواقف لبنتيه ويموت كل بنت ينتقل نصيبها  
 لاولادها حسب شرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار جارية في  
 وقف اهلي مستأجرة من أحد المستحقين للوقف باجرة معلومة من الدراهم في كل سنة  
 فاستبدلها المستأجر المذكور بالدراهم والدنانير بدون بدل المثل وبدون شرط الواقف  
 الاستبدال في حجة وقفه وادعى انها حرة ومحتاجة للتعمير والحال ان الدار المذكورة  
 كانت وقت الاستبدال عامرة ومستأجرة للمستبدل وساكن فيها اذ ذاك فهل والحال هذه  
 اذا اقام أحد المستحقين للوقف الآن بينة شرعية ان الدار كانت وقت الاستبدال عامرة  
 ومستأجرة مع المستبدل المرقوم وهو ساكن فيها وبدون بدل المثل تسمع بينته وتقبل  
 ويبطل الاستبدال حيث لم يشرط الواقف الاستبدال في حجة وقفه لانه لا احد من  
 المستحقين من أهل هذا الوقف (اجاب) لا يملك الموقوف عليه الغلة او السكنى الاجارة  
 ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لابتولية او اذن قاض وقضاة الممالك ممنوعون عن  
 استبدال الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في متولي وقف ادعى بان من الجارى في  
 وقف جده فلان جميع البيتين السكائين ببلدة كذا بخط كذا المشتمل كل منهما على  
 أما كن ومنافع ومرافق وجميع المخزن السكائين بالبلدة المذكورة بحجارة كذا باسفل  
 الربع الكبير المعروف بربع فلان على فلان الوكيل عن ورثة فلان مورث الموكلين  
 بان مورث موكله كان مستأجر اللاما كن المذكورة باجرة معلومة كان يدفعها لناظر  
 الوقف اذ ذاك وان المورث سافر سنة كذا وترك ورثته الموكلين في البيتين المذكورين

ووكل وكيل قبل سفره على جميع تعلقاته وان وكيله اخرج الموكلين من البيتين  
 واجرهما الاجنبي فعارضه الناظر في ذلك فادعى ذلك الوكيل ان موكله خلوا وانتفاعا  
 في البيتين وان الخزن مشغول بمضاعة الموكل ولا يمكن فتحه حتى يحضر وصار الاتفاق  
 في ذلك التاريخ على ان يدفع نصف ما عين من اجرة البيتين لجهة الوقف ويؤخر النصف  
 لحين حضور الموكل وان تدفع اجرة الخزن المذكورة لجهة الوقف وانه قد مضت مدة  
 و يطالب المتولى الآن برفع يد الموكلين عن البيتين والخزن والحاسبة على ما تجب من  
 اجرة الاماكن المذكورة لموت مورثهم عنهم فاجاب الوكيل المدعى عليه الا ان  
 بالاعتراف بوضع يد موكله ومورثهم على الامكنة المذكورة وادعى ان لمورث موكله  
 خلوا وانتفاعا في البيتين المذكورتين وانهم يدفعون على ذلك حكر الجهة الوقف المذكورة  
 قدر امعينا في كل سنة وان مورث موكله اصطلح مع الناظر على ان يدفع له نصف اجرة  
 البيتين لجهة الوقف حسب المادة النزاع ويده وثيقة بذلك مؤرخة في تاريخ كذا وانه  
 بعدما تم ذلك دفع مورث موكله مبالغ معلومة للمتولى الوقف المذكورة على سبيل الخلو  
 والانتفاع الشرعيين في البيتين المذكورتين واشهد على نفسه المورث المذكورة ان جميع  
 ما صرفه وسيصرفه في البيتين المذكورتين بالغاما بلغ ليس على الوقف ولا على الناظر  
 ولا على المستحقين منه شيء وان المتولى اذ ذلك مصدق على ذلك كله بموجب وثيقة عليها  
 تصديق الناظر السابق وختمه واحتج المدعى عليه الوكيل بتلك الوثيقة في اثبات الخلو  
 فحكم القاضي بتسليم عقار الوقف لعدم اثبات الوكيل دعواه الخلو والحاسبة على اجرة  
 مثل الاماكن المذكورة مدة وضع ايدي الموكلين ومورثهم عليها بموجب افادة من  
 مفت حنفى مضمونها عدم التعويل على مجرد الوثيقة بدون اثبات مضمونها شرعا فهل  
 ما وقع من الحكم بعدم الخلو وتسليم العقار والحاسبة على اجرة المثل صحيح (اجاب)  
 صرح علما وبانه لا يقضي بمجرد الصلح بدون اثبات مضمونه شرعا وبان احكام القضاة  
 تحصل على الحق ما أمكن فالحكم الصادر من القاضي لا يتعرض لنقضه بدون وجه  
 شرعي ويجب تنفيذه حيث صدر مستوفيا للشرائط الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل ولاه الحاكم الشرعي على نظارة مسجد لاجل عمارته والقيام بشعائره والبحث  
 على ماله من الاحكام والاقواف لكونه كان خربا فبحث الناظر المذكورة على ما ذكر من  
 الاوقاف والاحكام فوجد له احكاما على بعض منازل مجاورة لذلك المسجد لم تقض من  
 مدة احدى عشرة سنة فقبضها ووجد له قطعة ارض مجاورة للمسجد كانت محاللا لثلاثة  
 حوانيت هدمت من مدة طويلا وبجوار الارض المذكورة حانوت عامر والمستولى  
 لاسكني في تلك الارض والحانوت بعض اشخاص لم يدفعوا اجرة من مدة تاخير الاحكام  
 فاجرهم من حين توليته من ابتداء شعبان سنة ١٢٦٦ باجرة معلومة واخذ في عمارته  
 والقيام بشعائره فهل له مطالبة الاشخاص المذكورة باجرة تلك الارض والحانوت حيث



لم يدفعه واجرة المدة المذكورة ولكن المسجد لم يكن له اوقاف خلاف ما ذكر من القطعة  
الارض والمحانوت وامكنة الاحكار (اجاب) للتولى مطالبته على استولى على ارض  
الوقف من غير عقد اجارة باجرة مثلها مدة استيلائه عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
مكان وقف قائم على اصوله التي انشأها الواقف ولم يحصل فيه تغيير ولا تبديل  
استولى عليه رجل وادعى فيه الملكية قائلا ان معتقته اشترته من الناظر الذي كان  
متوليا عليه بمن معلوم ثم ماتت عني بلا شريك وآل الى فهل اذا تحققت وقفته وظهر  
بالكشف عليه من اهل الخبرة ان هيئته التي هو عليها الآن هي بناء الواقف ولم يثبت  
انتقاله من الوقف بناقل شرعي وظهر انه بدون قيمة المثل والغبن الفاحش على فرض  
صحته دعواه وتحقق ذلك بين يدي الحاكم الشرعي بالوجه الشرعي ترفع يد المستولى عليه  
ويرد لجهة وقفه لاسيما وان الواقف نص في كتاب وقفه انه لا يباع ولا يوهب ولا يرهن  
ولا يستبدل ولا يؤثر لما طل في دفع الاجرة ولا يجعل فيه خلو ولا يرتب عليه دين وان  
فعل الناظر عليه شيئا من ذلك يكون معزولا قبل ذلك بثلاثين يوما حتى لا يصادف فعله  
وجها شرعيا واذا كان الاستبدال على فرض ثبوته صدر من قبل القاضي مبنيا على  
شهادة البينة في ذلك الوقت بتخرب العقار وان ذلك هو الموسع لاستبدال لا يكون  
الاستبدال صحيحا (اجاب) بيع الناظر الوقف المذكور على هذا الوجه غير صحيح  
والقضاء الآن ممنوعون عن استبدال الوقف وبفرض صحة استبدال القاضي عقار  
الوقف لموسع تخربه لا يصح بالغبن الفاحش واذا شهد البينة وقت الاستبدال بتخرب  
العقار واستبدله القاضي بناء على ذلك ثم تحقق بعد ذلك عدم تخربه وانه الآن على  
الهيئة التي فعلها الواقف لا يكون الاستبدال صحيحا لانها شهادة يكذبها المحس قال في  
الخبر يعلقو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كما لو شهدوا  
مثلا بان الدار سائغة للاستبدال لانها داما وحكم القاضي بشهادتهم ويبيعت كما ذكر  
ثم شهدت أخرى لدى كبرياتها عامرة آن الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضى  
بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود  
الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها المحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد  
المحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض  
وقف خالية من البناء أمر الناظر مستأجرا ببناءها مكانا للوقف من ماله واشترط معه ان  
ما يصرفه في العمارة من ماله يرجع به على الوقف ويستعمله من أجرته فهل اذا صرف قدرا  
معلوما وثبت ما ذكر بالطريق الشرعي يكون له الرجوع بدنيته على الوقف ولو عزل  
الناظر وتولى ناظر آخر بدله (اجاب) عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق نوجب  
الرجوع باتفاق اصحابنا بما أنفق وان لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة  
الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية

مطلب الشهادة بمسوغات  
الاستبدال اذا كان  
يكذبها المحس باطلة

والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى  
 الوقف كذا في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا ووقفه من الناظر  
 عليه وصرف المستأجر من ماله مبلغا بامر الناظر في علاقات الوقف ليرجع به على جهة  
 الوقف ثم تحاسب المستأجر والناظر على ما صرف على يد القاضي بعد ثبوت الصرف  
 بشهادة البينة الشرعية وأخذ من الحاكم الشرعي اعلالا بذلك وعليه تصديق الناظر  
 المذكور فهل اذا مات الناظر قبل أن يأخذ المستأجر القدر المنتصف على الوجه المذكور  
 وتولي ناظر آخر لا يكون له منع المستأجر من استيعاء المبلغ المرقوم من ربيع الوقف والحال  
 هذه او كيف الحال (اجاب) عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب  
 الرجوع باتفاق اصحابنا بما أنفق وان لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة  
 الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية  
 والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى  
 الوقف كذا في الخيرية وفيها أيضا جوا بعمالواذن ناظر الوقف للمستأجر الثاني أن يدفع  
 الى المستأجر الاول دينه الذي صرفه في عمارة الوقف باذن ناظره الاول ليرجع ليكون  
 ما يدفعه المستأجر الثاني للمستأجر الاول دينه على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه  
 بدل ذلك الدين ويريد المستأجر الثاني الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستأجر  
 الاول فهل له الرجوع في مال الوقف او في تركته المتولى الاول وترجع ورثته على المتولى  
 الجديد في مال الوقف ما نصه المصريح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم  
 للوقف لا تثبت الدين في الوقف لازمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به على  
 الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركته الميت ثم يرجعون في غلة الوقف  
 بالدين ممن ولي الوقف بعده الى أن قال والمحصل ان الرجوع في تركته المتولى الاول وترجع  
 ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت  
 بيتها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على جهة برادنت رجلا بعمارة وكل ما انشأه  
 وجدده يكون ملكا له بحق القرار بحضرة بينة تشهد بذلك ثم بعد مدة ماتت الواقفة  
 المذكورة وقام ناظر الجهة ينزع الرجل المذكور في ذلك فهل اذا ثبت بالبينة العدالة  
 ما ذكر من الاذن والعمارة يكون ما انشأه وجدده ملكا له حسب الاذن أم كيف الحال  
 (اجاب) اذا ثبت اذن المتولى بالبناء على أن يكون ملكا للباقي مستحق البقاء والقرار  
 يكون البناء للباقي ولا يكلف قلعه مادام يدفع أجرة مثل الارض والبناء الموقوف للجهة  
 وقهها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد لم يعلم شرط واقعه في وظائفه المتعلقة به من  
 شعائر الاسلام كامامة وخطبة الجمعة وقد جرت العادة في هذه الجهة ان القضاة هم الذين  
 يقررون في وظائف المسجد وقد جرى العمل على ذلك مدة تزيد على الثلثمائة سنة ولهذا  
 المسجد ناظر مولى من قبل القاضي على قبض ربيع المسجد وصرفه على مصالحه كترميم

١٢٦٧

٣

مطلب الاستدانة من  
 القيم للوقف لا تثبت  
 الدين في الوقف

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١١

وأجرة نحو مؤذن وفي هذا المسجد مقام ولي الله تعالى ولهذا الولي أولاد فهل لهذا الناظر أو أولاد الولي التعرض لبعض المقررين في الوظائف برفعهم ونصب غيرهم من قبله أو من قبلهم بغير وجه شرعي موجب لذلك (اجاب) لا يسوغ عزل صاحب وظيفة ما بدون جنحة كما في الخبرية وولاية العزل بدون شرط من الواقف عند تحقق موجبه للقاضي والله تعالى أعلم (سئل) في جنينة مشتركة بين اثنين لاحدهما ثلثاها والآخر ثلثها وقف كل منهما نصيبه وقفاً أهلياً وشرط كل منهما شروطاً في كتاب وقفه تخالف شروط الآخر ولكل منهما ناظر على نصيبه الموقوف والآل أن حصل بينهما نزاع فهل إذا أراد كل من الناظرين قسمتها وهي قابلة للقسمه يحجب لذلك شرعاً لاجل قطع النزاع وإجراء شروط الواقف على ما هو معين في كتاب وقفه (اجاب) إذا كانت الجنينة المذكورة قابلة للقسمه وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمه تجوز المقاسمة كما أفتى بذلك ابن نجيم وغيره وفي الاسعاف ولو أراد الواقفان أن يقسما ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة بعضهم غائب وبعضهم حاضر وقت موتها فأرشد لها بعض من الناس قبل موتها بخمسة أيام وهي في مرض موتها أن تقف عقارها الذي هو في ملكها فوققفه وحضر الوارث الغائب فلم يحجز الوقف فهل يصح هذا الوقف ويكون حكمه كالوصية (اجاب) الوقف في مرض الموت ينفذ من الثلث فقط والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يستحقان داراً وبقاعاً عليهما شرط واقفها في كتاب وقفه أنها لا تباع ولا ترهن ولا توهب ولا تبدل فباع أحد المستحقين حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم بدون مسوغ شرعي فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسداً ويجبر المشتري على رد المبيع لجهة وقفه حيث كان ذلك بدون مسوغ شرعي (اجاب) القضاة الآن ممنوعون عن استبدال الوقف وليس لاحد مستعق الوقف بيعه والله تعالى أعلم (سئل) في دار وقف على مسجد تصرف غلتها في مصالحه تعدى عليها ذوشوكة من مشايخ البلد وأسكنها رجل من غير أجرة مدة أربع سنوات والناظر يطالبه بالأجرة وهو يمتنع من أدائها فهل والمحال هذه يلزم بالأجرة الماضية ولا يمكن منها في المستقبل إلا بأجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار الوقف واستعمله بدون عقد اجارة ممن له ولاية ذلك أجرة المثل مدة استيلائه وليس لاحد الاستيلاء عليه بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص وقف وقفاً على جهة خير وشرط النظر لجهة معينة وإن بعد انقراض تلك الجهة يكون النظر للارشد من ذرية الشراييسية والموجود من تلك الذرية أشخاص البعض من الظهور والبعض من البطون لكن الارشد من البطون فهل يعتبر الارشد ولو من البطون لا طلاق الواقف لفظ الذرية ولم يقيدها بكونها من الظهور أو من البطون (اجاب) أولاد البنات من الذرية على القول

١٢٦٧

١٢

مطلب أراد أن يقسما  
ما وقفاه جاز

١٢٦٧

١٧

مطلب الوقف في مرض  
الموت كوصية ينفذ  
من الثلث

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٨

مطلب أولاد البنات  
من الذرية على الراجع  
ربيع الثاني

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

الراجع كفى القتاوى الزينة وعليه فولاية النظر على الوقف المذكور لا يرشد من ذرية  
الشرابية مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) فى ناظر على مسجد سلطاني وللمسجد حكر على  
ثلاثة بيوت يقبض فى كل سنة فادعى رجل على ناظر المسجد انه يستحق حكر الثلاثة  
البيوت لجهة فراو به دون المسجد ولا يئنه له على ذلك فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه  
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى و يمنع من معارضة ناظر المسجد  
المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بدعاه من غير اثبات شرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) فى نصف دار مفرز من الوقف الاهلى مشتمل على اما كن فوقية وتحتية  
سقطت اخشابه وغالب انتقاضه على الارض ولم يبق الا ثلثا حائط من جانبين فقط آيل  
الى السقوط باع الناظر انتقاضه واخشابه لرجل بعد شهادة اهل الخبرة عند الحاكم  
الشرعى بخرابه وحكم بعمه البيع وجعل عليه حكر بحق القرار واذن له بالعمارة والبناء  
والتصرف حيث لم يكن للوقف بيع يعمر منه ولم يوجد من يستاجر له لعمه لجهة الوقف  
من أجرته فعمره واتم بناءه وتصرف فيه بالسكنى وغير ذلك مدة تزيد على اربع عشرة  
سنة من غير منازع فادعى الموقوف عليهم بانه كان عامرا وقت البيع فهل اذا شهدت بيته  
المشتري بخرابه وقت ذلك تسمع ولا عبرة بما كان باقيا من بعض الحائط المذكور الذى  
أمكنه بناء المشتري وهل اذا كان النصف المشتري انتقاضه لا يمكن الوصول اليه الامن  
باب النصف العام لا يكون ذلك مانعا من صحة البيع وهل اذا حكم القاضى الآن بعدم  
صحة البيع لعدم امكان الوصول الامن العام لا ينفذ حكمه (اجاب) ان تعذر إعادة  
النقض أو خيف ضياعه يبيعه المتولى ويمسك ثمنه ليجتاح ويكون للمتولى اجارة الارض  
وما بها من الابنية الموقوفة باجرة المثل والاذن بالعمارة بحق القرار حيث لا مانع وما  
بناءه المستأجر بالاذن مملوك له ولا يكون ما ذكر مانعا من صحة بيع النقض بشرطه  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى حانوتا من مالكة بنحو ثمانية قرش وعليه  
حكر لجهة مسجد صار يدفعه لناظر المسجد مدة سنين فالآن وقفه على نفسه ومن بعده  
على زوجته الى آخر ما قاله فى كتاب وقفه وما آل مصرفه الى جهة خير لا تنقطع قام الآن  
ناظر المسجد الذى له الحكر يريد ابطال الوقف فهل اذا كان الملك فيه ثابتا لأملاك  
ووقفه بعد ذلك على ما ذكر يكون الوقف صحيحا والمحال هذه وليس لناظر المسجد  
معارضة ما دام يدفع له الحكر (اجاب) ليس للمتولى المسجد معارضة مالك البناء ما دام  
يدفع أجره مثل الارض الموقوفة على مصالح المسجد خالية عن البناء اذا ثبت وضعه بحق  
القرار وصرحوا بجهة وقف البناء القائم بالارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل)  
فى امر آة وقفت وقفها على نفسها ثم من بعده ا على بنتها فلانة ثم من بعده ا على اولاد بنتها  
ثم وثم وشرطت لنفسها الشروط العشرة التى منها التغيير والتبديل والادخال والاخراج  
ثم بماله من شروط التغيير غيرت وقدمت ابن بنتها على أمه التى هى بنتها ثم الآن



أرادت ان تغير ثانيا وتقدم ابن بنتها الا تحرك على أمه وتدخله وتجعله في رتبة أخيه التي  
غيرت عليه فهل اذا لم يكن مشروطا لها في أصل وقفها تكرار الشروط لا يكون التغيير  
والادخال الثاني صحيحا حيث كان الابن المذکور داخلا ومستحقا لبعض ريع الوقف  
بعد أمه ولا يملك المشروط له التغيير والادخال تكرار بدون الشرط (اجاب) لا يملك  
المشروط له التغيير من الواقف في أصل الوقف تكراره بدون اشتراط ذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وقف عقاره على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ذريته وذرية  
ذريته الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه المسجل المحكوم به من قاضي القضاة بمصر يومئذ  
وشرط النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد دفلا ارشد من الذرية مات الواقف عن ذرية  
وهم ثلاثة ذكور وأربع بنات فتولى النظر ارشدهم وقسم الغلة بين المستحقين حسب  
الشرط ثم بعد مدة ماتت إحدى بنات الواقف عن ذرية قصر وبالغ اقيم البالغ وصيا  
على القصر ثم ادعى على الناظر مع إحدى بنات الواقف بان العقار المذکور باق على  
ملك مورثهما يستحقان فيه كذا بطريق الميراث فهل اذا اثبت الناظر الوقف بالبنينة  
الشرعية يكون العقار المذکور وقفا ولا عبرة بالتعلل المحكوم ان اسماء الشهود لم تكن  
مذكورة في حجة واذا حصل تصديق من المدعية أو أم المدعي وصى القصر في حال  
حياتها على انقار بانه وقف لا تسمع دعواهما (اجاب) اذا أثبت الناظر المذکور  
الوقف بالطريق الشرعي قضى به ولا عبرة بالتعلل المذکور كوروا الحال هذه حيث كانت  
الشهود عدولا ولا مانع والاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه وما ثبت في حق المورث  
يثبت في حق الوراث بالنسبة لما آل اليه بالارث عنه والله تعالى أعلم (سئل) من  
الديوان المكتخدائي عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) اذا حصل للناظر داء  
منع عن الحركة واعتقل لسانه وعجز بسبب ذلك عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية  
يكون للقاضي عزله واقامة أمين قادر بدله لان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد  
بالمصلحة ويجب الافتاء والقضاء بكل ما هو نافع للوقف بحيث رأى القاضي المصلحة في  
عزله بتعطيل مصالح الوقف بذلك وعزله يصح عزله قال في النهروينزغ المتولى لو خائشا  
أى يجب على الحاكم نزع ان كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظر الوقف  
اه ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فان كان في نزع مصلحة يجب عليه  
اخرجه دفعا للضرر عن الوقف وان شرط ان لا ينزعه أحد فشرطه مخالف للشرع اه  
وفي البحر عن الاسعاف ان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه  
يخل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به كذا في الحامدية فاذا تحقق  
عجز الناظر المذکور عن القيام بمصالح الوقف بالكلية كان للقاضي عزله واقامة  
أمين قادر بدلها ان لم يوجد من له ولاية النظر غيرها بشرط الواقف والابان وجد  
وكان صالحا للنظر كانت ولاية النظر له حسب شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في

١٩  
مطلب لا يملك المشروط  
له التغيير تكراره بدون  
شرطه

٢١  
١٢٦٧

٢١  
١٢٦٧

١٢٦٧ ٢٦

١٢٦٧ ٢٧

مطلب شرط النظر  
للافضل مثلاً فإني  
فلا استحسان انتقاله لمن  
يليه ولو كان غير أهل  
يقيم القاضى بدله الى  
ان يموت فينتقل لمن  
يليه او يصير اهلاً  
فيستحقه

١٢٦٧ ٢٩

قطعة أرض زراعية موقوفة على جهة برآجرها المتولى عليها لا تخم ثلاث سنين بدون  
أجرة المثل فهل تكون الأجرة فاسدة حيث كانت بدون أجرة المثل وللتولى أجزائها الغير  
المستأجر المذكور بأجر المثل حيث لم يأخذها الأول بأجر المثل ويلزم بدفع تمام أجر المثل  
للمدة الماضية (اجاب) لا يملك الناظر أجرة أرض الوقف بدون أجرة المثل بعين فاحش  
وعلى المستأجر تمام أجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في واقف شرط  
النظر في وقعه لنفسه مدة حياته ثم للارشد فالارشد من ذريته ثم لزوجته فلانة ثم لزوجته  
عتيقته فلانة ثم لزوجته فلانة أخرى ثم وثم فوات الواقف ولم يكن له من الذرية سوى بنت  
صغيرة لا تصلح للنظر ولا رشد فيها أصلاً فهل يكون النظر لزوجته فلانة التي عينها بعد  
ارشد الذرية حتى تبلغ البنت رشداً فكون هي الناظرة (اجاب) قد شرط الواقف  
انتقال الولاية لازوجة المذكورة بعد موت الارشد من ذريته وحيث كان الموجود  
من الذرية غير أهل لصغره يقيم القاضى مقام البنت مادامت حية غير صالحة للنظر فإن  
صارت أهلاً للنظر ولم يوجد من الذرية غيرها كانت لها الولاية وان ماتت حال صغرها  
او بعد بلوغها وصيرورتها أهلاً وثبتت الولاية لها تنتقل الولاية الى الزوجة المذكورة  
لتحقق الشرط لها حينئذ حيث لا مانع في رد المختار من الوقف عن البحر عن الاسعاف  
ولو قال الأفضل فالأفضل فإني الأفضل القبول أو مات تكون لمن يليه على الترتيب  
ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان يدخل القاضى بدله رجلاً مادام حياً فان مات  
صارت الولاية لمن يليه في الأفضل ولو كان الأفضل غير موضع أقام رجلاً مقامه واذ ماتت  
تنتقل لمن يليه فيه واذ صار أهلاً بعده ترد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام  
القاضى أجنبياً الى ان يصير فيهم أهل اه فتراهم ذكر وان القاضى يقيم قهراً بدل من  
شرط له النظر عند عدم أهليته لصغر كما هنا الى ان يموت فينتقل لمن بعده ولم يحصل في  
ذلك استحسان وقياس بخلاف ما لو أبى الأفضل فان الاستحسان فيه الانتقال لمن يليه  
مع بقاء الأول والقياس عدمه ومساواته لما لو كان غير أهل فعلى هذا لا ينتقل النظر في  
مسئلتنا للزوجة مادامت البنت المذكورة حية اذ نظرهما مشروط بموت الارشد من  
الذرية ولم يوجد بل وجدت الذرية وانعدمت الاهلية فكان شرط النظر منقطع الوسط  
على نحو ما ذكره في استحقاق الرية والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما ضمنه  
رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده لذريته وشرط النظر للارشد فالارشد وهلم جرا  
فوات الواقف ثم انتقل للمستحقين والمستحقون عليهم ديون فهل يجوز بيع الوقف  
الموقوف عليهم ويسدون منه دينهم الذي عليهم (اجاب) لا تباع العقارات الموقوفة  
لاجل ايفاء ما على مستحق ايرادها وغلتها فيما ألزمهم من الديون والله تعالى اعلم (سئل)  
في وقف آل فيه النظر الى حاكم الشرع الشريف يقرر في النظر عليه من أراده من أهل  
الديانة والصالح ويصرف بعض ريعه الى جهات خيرات عينها الواقف والبعض الآخر

الى الفقراء واسا كين فقر رالحا كم في النظر عايه رجلا من أهل الديانة والصلاح  
ليقوم عليه حسب ما شرطه الواقف فهل يكون الناظر مصدقا قوله في صرف الغلة في  
طرقها المعينة لها وليس لاحد محاسبته سوى القاضي اذا اراد ذلك (اجاب) يقبل قول  
الناظر فيما ذكر ولا يجبر المتولى على المحاسبة تفصيلا حيث كان أميناً غير متهم وليس  
لغير القاضي من الا جانب محاسبته بدون وجه يقتضيه الله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وقف ثلثي بستان نخيل وأشجار على زاوية وساقية وحوض ماء وجعل الناظر له مسدة  
حياته ثم من بعده لذريته جميعاً ثم لذريتهم نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل فهل اذا مات  
الواقف وأولاده ووجد أولاد أولاده أربعة ذكور وأنثى شقيقة أحدهم ماتت لآعن  
عقب يكون الناظر على الوقف بجميع من يوجد من ذرية الواقف حكم شرطه واذا اراد  
شقيق الميت المذكور أن يستقل بالنظر على الوقف المذكور لا يجاب لذلك ويكون  
النظر للوجود من ذرية الواقف سوية واذا باع واحد من الذرية جانب نخيل قبل قسمة  
الموقوف من المملوك بنصر اذن الملاك لا يصح ذلك (اجاب) شرط الواقف كنص  
الشارع بحيث شرط الواقف في أصل وقعه النظر لذريته ثم لذريتهم من بعدهم تكون  
الولاية والنظر لذرية ذريته وليس لاحدهم الاستقلال به ومنع باقيهم بدون وجه  
شرعي وبيع احد الذرية بعض النخيل المشترك على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وقف قطعة أرض بما احتوته من النخيل ومبليتين لعطن  
الكتان على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولادهم ونسلهم  
وعقبهم الذكور دون الاناث سوية بينهم الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون  
غيرها وجعل الناظر لنفسه أيام حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من أولاده وأولاد  
اولاده ونسله وعقبه ثم مات الواقف وأولاده وأولاد اولاده وانحصر الوقف الآن في  
سبعة ذكور من أولاد أولاده فهل اذا ثبت ان أحدهم ارشد عالم بالحكام الوقف يكون  
له النظر والتكلم على الوقف حسب شرط الواقف ويبدأ بعمارة من غلته كما هو  
مشروط وما فضل بعد العمارة يقسم بينهم سوية (اجاب) شرط الواقف كنص  
الشارع بحيث شرط الواقف في أصل وقعه ولاية الناظر للارشد من أولاده وأولاد  
اولاده وأولاد اولاده كانت الولاية لمن اتصف بتلك الصفة منهم ومن المقرر انه يبدأ  
من ربيع الوقف بعمارة وما فيه البقاء لعينه وان لم يشرط ذلك الواقف والله تعالى  
اعلم (سئل) في الناظر على الوقف اذا أخرجانوته منه لا آخر باجرة مثله واستدان منه ديناً  
وعمر به حانوت الوقف لعدم ربيع من الوقف يعمر به ذلك الوقف ثم مات الناظر وتولى  
على الوقف ناظر آخر وأراد زيادة لاجرة على المستأجر للحانوت المذكور أو اخر اجه منها  
ان لم يأخذه بالزيادة والمستأجر لا يرضى بذلك ويطالب الناظر المتولى الآن بدفع دينه  
الذي صرف في عمارة الحانوت من غلة الوقف ويرى فيه فهل يجاب لذلك لا سيما اذا كانت

٢٩

١٢٦٧

جمادى الثانية

١٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

جمادى الثانية سنة

١٢٦٧

٢٧

مطلب شروط الاستدانة  
ثلاثة

رجب

١٢٦٧

٢

الاستدانة من الناظر المتوفى باذن القاضي ولا يطالب المستأجر للحاوت الاباحة مثلها مدة وضع يده عليها شهر ابشهر لا يزاد على ذلك (اجاب) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بشروط ثلاثة الاول ان تكون لضرورة كتنعيم الثاين اذن القاضي الثالث ان لا تيسر اجارة العين والصرف من اجرتها والاستدانة الاستدانة لا يكون نسبة فاذا استدان الناظر وتوفرت شروط الاستدانة على الوقف ومات الناظر يكون لرب الدين الرجوع في تركه وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد كما افاده المخير الرملى واذا انتهت مدة الاجارة يكون للناظر اجارته بأر يده من الاولى للاول بتراضيهما او لغيره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف له ريع ومن شروط الواقف انه لا يصرف ريعه للمستحقين الا بعد التعمير ان احتاج لذلك وقد جرى الناظر على هذا الشرط وصرف عليه جملة من الريع فقام المستحقون على الناظر يدعون بانهم لم يصرف على الوقف ما ادعاه فهل القول للناظر ويصدق في تعيين مقدار ما صرفه (اجاب) يصدق الناظر بيمينه في مقدار ما صرفه على عمارة الوقف عما كان تحت يده من ريعه حيث كان لا ثقا لا يكذب فيه الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفها على نفسها مدة حياتها وشرطت فيه لنفسها الشروط المألومة وجعلت النظر لنفسها أيضا ثم من بعدها يكون وقفها على ابنة أخيها شقيقة لها تدعى المصونة أمونة وجعلت النظر لها أيضا مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفها مصروفا ريعه في اقامة شعائر ومصالح مسجد وضرىح ومقام كل من العارف بالله تعالى سيدي احمد أبى بدير العريان وسيدي احمد الزاهد وأيهما تعذر الصرف اليه منه ما يصرف جميع الريع الى الآخر ويكون النظر عليه لمن يكون ناظر اعلى هذا المسجد ثم اذا تعذر الصرف اليهما يكون وقفها مصروفا ريعه الى الفقراء والمساكين ويكون الناظر حينئذ من يقرره في ذلك كما المسلمين الخنفى بمصر المحروسة حين ذاك فانت الواقعة عن ابنتي أخيها أمونة المذكورة واختها فأنحصر الوقف المذكور نظر او استحقاقا في ابنة أخيها أمونة المذكورة فاستولت عليه حسب الشرط وقسمت التركة بعد ذلك بين الورثة وأخذ كل وارث ما يخصه وصندوقا على جميع ما ذكره هل اذا ارادت ابنة اخي الواقعة الاخرى اخذت الناظرة والمستحقة المذكورة الدخول في الوقف مع اختها المنحصر فيها الوقف نظر او استحقاقا لا تجاب لذلك ويكون الوقف لمن انحصر فيها نظرا واستحقاقا خاصة وليس لاحد معارضتها شرعا مدة حياتها (اجاب) يراعى شرط الواقف في حيث وقفت المرأة المذكورة وقفها على نفسها ثم من بعدها على ابنة أخيها أمونة خاصة الى آخره وماتت الواقعة كان الحق في الوقف المذكور لامونة خاصة وليس لاختها مشاركتها فيه اتباعا للشرط والله تعالى اعلم (سئل) في عقار وقفه الواقف على ذريته ونسله ومن جملة الوقف فن اراد الجار شراءها من وصى القصر المستحقين لذلك الوقف



فامتنع الوصي من البيع فتعدى الجار على القرن وأخرج المستأجر منها وهدمها وتعطل  
 ريعها على الوقف فترافع الوصي مع الجار لدى الحاكم السياسي وثبت التعدي لديه فأمره  
 الحاكم ببنائها فربنا كما كانت وأمره بدفع الاجرة مدة تعطيلها على الوقف فأراد التجار أن  
 يدينهم ما كانا خلاف القرن فهل لا يجاب لذلك ويبقى القديم على قدمه والحال ماذكر أو  
 يضمن قيمة البناء مبنيا (اجاب) على من أتلف عقار الوقف تعديا ضمان قيمة ما أتلفه  
 وإذا بناه يكون على هيئته الأصلية ويبرأ بذلك عن الضمان إذا كان البناء مثل الاول  
 أو أجود منه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على مسجد وعلى تعلقاته فهل إذا قبض ريع  
 الوقف وصرفه في مصالحه يصدق الناظر في مقدار ما صرفه على الوقف وعلى مصالح  
 المسجد بينهما (اجاب) يقبل قول الناظر فيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما  
 لا بد منه كالخصير والذهن ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه كما  
 أفاده الخير الرمي وقد أفتى الملا ابو السعود بان المتولى إذا ادعى دفع غلة الوقف لمن نص  
 عليه الواقف في وقفه كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله وإن ادعى الدفع إلى الامام  
 بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة  
 معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال مصنف التنوير وهو تفصيل في غاية  
 الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في جنيته حاملة  
 أرضها للبناء وغراس من غنبت وتوت ولوز وغير ذلك جارية في وقف واقفها على جهة تبر  
 ومستحقه فاستأجرها رجل لمؤكله أرضا وغراسا من ناظر وقفها المتولى عليها شرعا  
 بموجب ما يبيده اجارة شرعية للسكنى والاسكان والزراعة شتاء وصيفا وللبناء والغراس  
 وغير ذلك باجرة مثلها ثلاثين عقدا كل عقد منها لمدة ثلاث سنين وذلك بعد أن صدر عقد  
 المساقاة للمؤكل المذكور مع الناظر على كامل الغراس القائم بالأرض المذكورة مدة  
 عقد الاجارة على ان يعمل مؤكل المستأجر في ذلك حق العمل في المدة على العادة وما رزق  
 الله تعالى به في المدة من ثمرة وفائدة يكون لجهة الوقف منه سهم من مائة وما بقى فلمؤكل  
 المستأجر نظير العمل والمساقاة على ذلك ثم بعد تمام ذلك اذن الناظر المؤجر لمؤكل المستأجر  
 المذكور بالعمارة والبناء والغراس بأرض الجنيته على أن ما يعمره ويبنيه ويغرسه  
 يكون له ملكا طلقا بحق الفسار كما هو الجاري المعتاد في مثل ذلك اذ نام مستقلا ليس  
 واقعا في ضمن عقد الاجارة المذكور ثم حضر شخص رغب في استئجار المأجور المرقوم  
 بزيادة مائة وعشرين قرشا في كل سنة فاجابه الناظر المؤجر الى ذلك متعللا بعدم صحة  
 عقدي الاجارة والمساقاة لطول المدة ولكون المساقاة على سهم لجهة الوقف من مائة زاعما  
 ايضا أن الاجارة فيها غبن فاحش فعارضه المستأجر في ذلك قائلا بجهة اجارة الوقف مدة  
 طويلة وبجهة عقد المساقاة على ما هو مسطور لصدور ذلك عندنا كم حنبلي يرى جوازه  
 في الوقف وغيره بان عقد الاجارة وقع باجر المثل لا باقل وبان في المساقاة والاجارة على

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

م طلب يقبل قوله في  
 الصرف الى المستحقين  
 مثل الاولاد دون  
 غيرهم كامام وبواب  
 ونحوهما

الوجه المذكور مصلحة لجهة الوقف وان الزيادة المذكورة تعنت وضرب وتراجع مع  
 الناظر في ذلك وخاصة عند القاضي الحنبلي المذكور حيث كان مأذونا له بالحكم على  
 اصول مذهبه من قبل مواليه وثبت بعد الدعوى الشرعية والمرافعة بالشهادة الشرعية  
 ان الاجرة اجرة المثل ولم يخالف المسمى بقدر لم يدخل تحت التفويض وان في التاجر  
 والمساقاة على الوجه المذكور مصلحة لجهة الوقف وان الزيادة تعنت واضرار فحكم بجهة  
 عقد التاجر والمساقاة ولزومهما وعدم انفساخهما في المدة بالزيادة وان كانت المدة  
 طويلة كما هو مذكور عالم بالخلاف الاثمة في ذلك ثم جرت الخصومة ثانيا بين يدي قاضي  
 دمشق الشام الحنفى فنفذ الحكم الصادر من القاضي الحنبلي وأمر بالاجراء على موجب  
 وامضاء وكتب بذلك كله سند شرعى بحضور واطلاع أمين الفتوى بدمشق الشام  
 وغيره من الاعيان مشمول بختم قاضي القضاة بدمشق الشام وامضاء القاضي الحنبلي  
 المذكور وتصديق مفتى بيروت وقاضيهما على صحة ما تضمنه السند المرقوم فهل اذا عزل  
 ناظر الوقف المذكور أو ضم اليه ناظر آخر وأراد ابطال الاجارة المذكورة متعللا بعدم  
 صحتها المذكور لا يجاب لذلك ويكون حكم القاضي الحنبلي المأمور بالحكم على مذهبه نافذا  
 ورافعا للخلاف في ذلك حيث كان مذهبه يرى جوازها كما هو مذكور ويكون لكل  
 المستاجر استبقاء المأجور بيده والانتفاع به تمام مدته وهل اذا تعلل الناظر المذكور  
 للفسخ بزيادة الاجرة في نفسها وكانت الزيادة بسبب ما جدد له المذكور من البناء  
 والغراس والاصلاح من ماله لنفسه حسب الاذن كما هو مذكور لا عبرة بتعلل الناظر  
 بذلك ولا يجاب لفسخها لذلك حيث كان المسمى مساويا لاجرة مثل الاصل سيما مع حكم  
 الحنبلي المذكور في الحادثة بعد التراجع بعدم انفساخها في المدة بزيادة ولا غيرها وهل  
 حيث صدر الاذن من الناظر الاول بالعمارة والبناء والغراس في أرض الوقف كما هو  
 مذكور وبنى وغرس وأصلح وشغل الارض بنفسه من ماله يثبت له حق القرار بذلك  
 وتبقى الارض تحت يده باسمى من الاجر جبراً على ناظر الوقف وليس له رفع يده عنها  
 ولا فسخ الاجارة واجارتها لغيره بدون رضاه مادام قائماً يدفع المسمى في عقد الاجارة بقطع  
 النظر عما تجدد من البناء والغراس والاصلاح ولو فرض فساد الاجارة وعدم صحة الحكم  
 بها من الحنبلي المذكور حيث صدر الاذن له بالبناء والعمارة والغراس من ناظر الوقف  
 على الوجه المستطور وبنى وغرس وشغل الارض بنفسه من ماله (اجاب)  
 الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة في الاوقاف ولو بعقود كما نقله العلائقي في الدر المختار  
 عن الفقيه أبي جعفر وفي جواهر الفتاوى آجر ضيقة وقفاً ثلاث سنين وكتب في الصلح انه  
 آجر ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الا آخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة  
 للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بجهتها تجوز ويرتفع الخلاف اهـ فحيث وقع التحاصم بين  
 الناظر والمستاجر للجنينة المذكورة في صحة الاجارة وعقد المساقاة وفسادهما لدى حاكم

١٢٦٧

٢٣

مطلب حكم بجهة  
 الاجارة الطويلة  
 والمساقاة حاكم براه صح  
 وارتفع الخلاف حيث  
 ولي ليحكم بمذهبه

حنبل يري صحة الاجارة وعقد المساقاة على الوجه المزبور وكان ما ذونا له في الحكم بمذهبه  
من قبل مولانا السلطان ايد بالنصر وقضى بحصة الاجارة وعقد المساقاة بعد استيفاء  
الحكم شرائطه فقد ارتفع الخلاف لوقوعه في فصل مجتهد فيه خصوصا وقد تاكد ذلك  
بامضاء القاضي الحنفى على الوجه المستطور ولا يكون للناظر والمحال هذه فسخ الاجارة  
بما يتعامل به من دعوى زيادة اجر المثل في نفسه حيث كانت الزيادة بسبب ما جرده  
المستاجر ولا يطالب المستاجر بزيادة على اجر مثل الاصل بقطع النظر عما جرده كما هو  
مصرح به في غالب الكتب وما جرده المستاجر من البناء والتعمر اس في ارض الوقف  
باذن الناظر على الوجه المذكور يكون له المسكن مستحق البقاء في ارض الوقف اذا لم  
يحصل من الواقف نهى عن ذلك وليس للناظر رفع يد المستاجر عن ذلك والمحال هذه  
ما دام يدفع اجر مثل الاصل لمجبة الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف قطعة  
ارض على مسجد وعين النظر لشخص مخصوص كان خادم المسجد ولذريته من بعده  
الذكور منهم دون الاناث فأتى خادم المسجد عن ابن وبنت فمكن احد مشايخ البلد  
البنات من الارض ومنع الابن مع ان الابن المذكور فأتى بخدمة ذلك المسجد كما كان أبوه  
فهل اذا كان الواقف خص الذكور دون الاناث يتبع قوله ويعمل بشرطه (اجاب) يعمل  
بشرط الواقف بعد تحققه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مسكنا  
موقوفا من ناظره مشاهرة وأذن له الناظر بعمارة فعمره على أن يحسبه من الاجرة حسب  
اذن الناظر ثم مات الناظر وتولى ابنه النظر وأراد اخراج المستاجر المذكور من المسكن  
فهل يمنع حتى يستوفى ماصرفه أو يجوز له اخراجه ويرجع بماصرفه (اجاب) للمستاجر  
الرجوع بما أنفقه في عمارة المكان المذكور باذن المتولى ليرجع به واذا انقضت مدة  
اجارته يكون للناظر اجارته لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في تخیل وقف على مسجد  
وريعه يصرف على شعائره جعل الواقف النظر فيه من بعده لاولاده وذريتهم وذرية  
ذريتهم الذكور منهم دون الاناث فادعت الابن بنت من ذرية الواقف دون غيرها من  
الاناث ان التخیل ملك عن أبيها تريد أن تأخذ نصيبها منه بالميراث عنه فهل اذا ثبت  
بالبيينة الشرعية انه وقف على المسجد المذكور وثبت ان النظر فيه للذكور منهم دون  
الاناث لا عبرة بدعوى البنت ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بالوجه  
الشرعى صدور الوقف على المسجد عن المورث على هذا الوجه لا يكون للبنت المذكورة  
معارضه فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت موقوف عليهم  
وقف من مورثهم مشروط فيه الشروط التي منها البيع ولو بلفظه مذكور فيه انه  
يكرر مع بقاء الشروط الكرة بعد الكرة والمرقة بعد المرقة فهل اذا تنازعوا مع بعضهم في  
شأن ذلك لدى حكم شرعى وتحقق وجود شرط البيع ولو بلفظه من الواقف في كتاب  
الوقف وصدق عليه جميع ورثة الميت المستحقين للوقف بعد مورثهم وحكم بإبطال

١٢٦٧

٢٥

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

شعبان سنة

١٢٦٧

٢

مطلب شرط البيع  
بلفظه ولم يرد فالوقف  
باطل ولو حكم به صح  
والعمل الآن على  
عدم بطلان الوقف

الوقف المذكور لكون شرط البيع بلفظه مذكوراً مع الشروط المذكورة يكون حكمه  
بذلك نافذاً أو لا وهل في ذلك نص موجود (اجاب) قال الامام الكبير أبو بكر احمد بن  
عمر الخفاف واذا وقف الرجل الوقف على قوم ثم من بعدهم على المساكين واستثنى ان  
يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك ميراثاً الى ورثته واذا كان الواقف حياً فالوقف على  
ملكه يصنع به ما شاء من قبله انه اذا اشترط بيعه كان خارجاً له من حال الوقف والوقف  
انما يكون دائماً قايماً على وجه الدهر فاذا خرجت عن حد الوقف فليست وقفاً اه ثم قال  
وقد روي عن أبي يوسف في رجل وقف أرضاً له وجعل غلة ذلك راجعة الى المساكين  
وشرط أن له ابناً ذاك وبيعه ولم يقل ويستبدل بثمنه ما يكون وقفاً مكانه ان الوقف جائز  
والشرط الذي اشترط من البيع باطل لا يجوز اه فاذا ثبت اشتراط البيع من غير زيادة  
عليه في أصل الوقف بالبينة العادلة يكون حكم القاضي بالابطال صحيحاً لموافقته القول  
الاول وان كان العمل الآن على الثاني والا يثبت ذلك لا يكون الوقف باطلاً ولا يحكم  
بذلك بمجرد وجود ذلك في الصلح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف ما يصح وقفه على  
ذريته جيلاً بعد جيل وجعل آخره لجهة لا تنقطع وشرط وطافى كتاب الوقف منها ان  
الانثى من بناته ومن كل طبقة تاكل خالصة من الازواج فقط ومنها ان ذرية البنات لا تدخل  
لها ومنها انه لا يؤثر أكثر من سنة واحدة فانفق ان رجلاً من أولاد الواقف رأى انه سيموت  
عن بنات فقط فآجر لمن حصته وحصة أخته تعدياً لمدة التسعين سنة وأمر أن تم من  
الاجرة وقدمات وصار استحقاقه في الحصة لابن أخيه على مقتضى نص الواقف فهل يعمل  
بنص الواقف وتنقل حصة الرجل لابن أخى المتوفى وتبطل اجارته لبناته المغيرة لشرطه  
لا سيما وقد أدخل فيها استحقاق أخته الموجودتين وهل لو وقع صلح بين ابن الأخ وبين  
بنات المتوفى على ان ابن الأخ يأخذ البعض ويترك البعض للبنات يكون باطلاً (اجاب)  
شرط الواقف كنص الشارع في حيث شرط الواقف في أصل وقفه للاجارة مدة وجب  
اتباعه فلا يجوز للنظر مخالفة شرطه والفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود في  
الوقف على ان اجارة المشاع ولو من ناظر شرعى من غير الشريك لا تصح وصرحوا بان  
اسقاط الاستحقاق في الوقف لا يصح بخلاف الاقرار به لغيره بلا عوض والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك حصة في بيت على الشيوع وقفها في مرض موته على نفسه ثم من  
بعده على ورثته وهما زوجته وأخته ولم يكن له وارث سواهما ومات في المرض المذكور  
بعده مضي ثلاثة أيام فهل اذا تحقق ما ذكر ولم تجز الاخت الوقف بعد موت المورث  
ماذا يكون الحكم سيما وقد شرط الواقف المذكور في وقفه من بعدهما على  
اولادهما ثم على اولاد اولادهما ثم على الفقراء (اجاب) اذا وقف المريض مرض الموت  
على ورثته ثم من بعدهم لذريرتهم ثم على جهة بر ولم تجز الورثة وبعضهم الوقف فان  
خرج الموقوف من الثلث قسمين بين جميع الورثة قسمة الميراث لا على ما شرطه الواقف

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١٧

مطلب في تفصيل حكم  
وقف المريض على  
ورثته



الى أن يتقرر ض الوارث الموقوف عليه و ينتقل الاستحقاق لمن بعده فيجري حينئذ على  
 ما شرطه الواقف وان لم يخرج من الثلث وخرج بعضه فخرج ما ذكروا وما لم  
 يخرج يكون ملكا للورثة فلهم بيعه والتصرف فيه والله تعالى أعلم (سئل) من الديوان  
 المكتبة في باقادة مسطرة ٥ سؤال سنة ٦٧ حاصلها ان رجلا يسمى حسينا من قنا  
 استأجر مكانا لوقفه على خيرات ومعه تسع وتسعين سنة والمؤجر توفي وأولاده أرادوا فسخ  
 الاجارة بعد موت والدهم والمستأجر توقف لداعي ان يسده حجة ولما صار رؤية ذلك  
 بطرف قاضي جرافادان الاجارة غير موافقة لمذهب الامام الاعظم أي خيفة النعمان  
 وانما المسكان لا يهدم ولا يملكه مستحق الوقف بل يبقى باجر المثل ولو الى المستحق الى  
 آخر ما أوضحه وان صورة الحجية مرسله لمطالعتها فبناء على ذلك اقتضى شرحه لحضرتكم تؤمل  
 مطالعة صورة الحجية واقادة حضرة المدرس المواليه واعراضات المذكورين وما وافق  
 أصول الشريعة ترد عنه الاقادة (اجاب) قد اطلعنا على ماسطر بهذه الاوراق والحكم  
 الشرعي في ذلك ان الاجارة الملو يلة غير صحيحة ولو بعقد على ما عليه الفتوى والقضاة  
 ممنوعون عن المحكم بها وحديث اذن متولى الوقف للمستأجر في ضمن عقد الاجارة  
 المذكورة بالبناء على أن يكون ما بناه مملوكا له بحق القرار لا يصح الاذن لمصوله في ضمن  
 عقد فاسد وللتولى تكليف الباني قلع البناء ان لم يضرب ارض الوقف فان لم يكن الاذن  
 في ضمن العقد المذكور لا يكون متولى الوقف الا أن تكليف الباني برفع بنائه مادام  
 قائما يدفع أجرة عقار الوقف خاليا عما حدث فيه وهذا اذا لم يكن الواقف نهي عن  
 ذلك في أصل وقفه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم  
 من بعده على أولاده ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعده كل منهم على أولاده ثم على  
 أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة  
 ونسل بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون  
 غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد  
 ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولاء  
 ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة  
 والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات من الموقوف عليهم هذا  
 لفظ كتاب الوقف حرفيا مات الواقف عن بنته فقط وانحصر فيها الوقف نظرا  
 واستحقاقا وصارت تستغل ريع الوقف المذكور الى أن ماتت عن ابن وابن ابن  
 مات أبوه في حياته فهل يدخل ابن ابنها في الوقف المذكور عملا بقول الواقف الطبقة  
 العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها أو يكون محجوبا ببعه ويستقل به ابن بنت  
 الواقف المذكور عملا بقوله يستقل به الواحد اذا انفرد (اجاب) ليس في عبارة الواقف  
 المذكور ما يفيد انتقال شيء مما كان بيد ابنته لابن ابنها مع وجود عمه بل يختص بريع

١٢٦٧

مطلب الاذن بالخلو اذا  
 كان في ضمن عقد فاسد  
 لا يصح ولا يصح حيث  
 انتهى عنه

١٢٦٧

الوقف العلم المذكور لكونه أقرب الطبقات إلى أمه بالنسبة إلى ابن الابن وقد شرط الواقف أن من مات عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه لآخوته فإن لم يكن له آخوة فلا قرب الطبقات وبنت الواقف المذكورة ماتت بعد استحقاقها ريع الوقف جميعه عن ابنها وابن ابنها المذكورين ولم يكن لها آخوة ولا أخوات فينتقل نصيبها وهو ريع الوقف إلى أقرب الطبقات إليها وهو ابنها دون ابن ابنها المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف متخرب ولا ريع له يعمر منه استأجره رجل اجارة صحيحة من المتولى عليه مدة معلومة واذن له بالبناء والعمارة فيه من ماله ليكون ما بناه وعمره وأنشأه من ماله ملكا وخلواله مستحق المقاء والقرار فهل يكون الاذن بذلك صحيحا ويكون ما بناه وأنشأه من ماله ملكا للمستأجر المذكور (اجاب) ما بناه مستأجر مكان الوقف فيه لنفسه من ماله مملوك له وليس للمتولى الوقف مطالبته برفعه حيث ثبت الاذن بالبناء على أن يكون له حق القرار مادام قائما يدفع أجر المثل بقطع النظر عما أحدثه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف مشروط فيه للواقف الشروط العشرة التي منها الابدال والاستبدال والتغيير والبيع فهل إذا أراد الواقف ابداله بقيمة مثله بماله من الشروط المذكورة يسوغ له فعل ذلك (اجاب) نعم يسوغ له ذلك حيث ثبت الشرط في أصل الوقف ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بئر ماء معين موقوفة من قديم الزمان استولى عليها رجل وأدخلها في بيته فهل إذا أقام المتولى بينة تشهد بوقفيتهما من قبل واقفها على جهة خير ترفع يد المستولى عنها وترد لجهة الوقف ولو كانت شهادة البينة بالتسامع (اجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي وقفية البئر المذكورة ترد إلى جهة وقفها وترفع يد المستولى عليها بغير طريق شرعي ولو كان مبنى الشهادة على التسامع المقبول شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا موقوفا من الناظر عليه مدة معلومة باجرة معلومة ثم أمر الناظر المستأجر بالعمارة فيه لجهة الوقف ليرجع بما أنفقته على الناظر أن يخرج الناظر المستأجر من المكان بعد انقضاء المدة وأن يخرج المستأجر من المكان بنفسه يترك ما أنفقته لجهة الوقف فحرم المستأجر بالاذن على الوجه المذكور وبعد انقضاء المدة أخرج الناظر وأجر لغيره وأراد المستأجر الرجوع على الناظر بما أنفقته بالاذن حيث لم يتركه لجهة الوقف وأنه أدنه بالعمارة ليرجع بما أنفقته فيها على الناظر إذا أخرجته وقد أخرجته فهل للمستأجر المأذون بالعمارة ليرجع بها على الآخر الرجوع بما أنفقته حيث لم يكن متبرعا بها ولم يوجد منه ما يفيد ذلك ولا تضييع عليه حيث كانت بالاذن من المتولى ليرجع عليه (اجاب) إذا عمر المستأجر في الوقف باذن الناظر ليرجع كما هو مذكور يكون له الرجوع بما أنفقته من ماله في عمارة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفنا من الناظر مسانحة كل سنة بقدر معلوم وعمل المستأجر أجرة ستين للناظر فعزل ذلك الناظر قبل أن يستوفي المستأجر شيئا من المدة وتولى غيره ولم يرض بقبض المعزول

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٨

سنة شوال

الاجرة المذكورة بل صار ياخذ اجرة شهر بشهر من المستاجر ويدفع له وصولاً ثم عزل  
 الثاني ورجع الاول ناظر او بعد رجوعه توفي المستاجر وأجر الناظر المحانوت المذكور  
 من آخر فهل لو توفى أخذ ذلك المبلغ المجل من الناظر ويؤمر بدفعه حالاً حيث  
 كان هناك بينة شرعية تشهد بذلك القدر مع تمسكات بأيديهم والحال ان المستاجر  
 المتوفى لم يستوف من المدة شيئاً بعد رجوعه أيضاً (أجاب) لورثة المتوفى مطالبة الناظر  
 المذكور بما لمورثهم من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 الناظر على الوقف اذا ادعى انه صرف للمستحقين استحقاقهم من غلة الوقف ومن ريعه في  
 المدة الماضية هل يصدق في ذلك بيمينه أولاً بد من بينة يقيسها على دعواه (أجاب) نعم  
 يقبل قول المتولى في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف  
 قطعة أرض على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم مات عن ثلاثة  
 أولاد ذكور وبنات واحدة ثم مات أحد الأولاد الذكور عن ولد وانتقل نصيب والده  
 اليه حسب شرط الواقف أن من مات ينتقل نصيبه الى ذريته ثم ماتت البنت عن  
 أخويها وابن أخيه المستحقين لذلك الوقف وعن أمها وزوجها الاجنبيين عن الوقف  
 ولم تعقب ذرية فهل ينتقل نصيب تلك الأرض اليهم عملاً بشرط الواقف ولا حق  
 للزوج والام في تلك الأرض ولا تكون تركه حيث انها وقف عليهم (أجاب) لاميراث  
 لزوج المستحقة المذكورة وأمها بل ولا لأخويها وابن أخيه افيما هو موقوف من قبل أبيها  
 على ذريته بل ينتقل استحقاق ريع حصتها لأخويها وابن أخيه بشرط الواقف حيث  
 وقف على أولاده وأولاد أولاده وعطف بالواقف شرهم وهم اذ لم يوجد في شروطه ما يقتضي  
 حرمان ابن الاخ من هذا النصيب واختصاص الاخوين به والله تعالى أعلم (سئل) في  
 قطعة أرض زراعة رزقة مرصدة موقوفة على مصالح ضريح ولي من أولياء الله تعالى  
 بموجب حجة شرعية بيد الذرية مقيدة ومروطة بالروزنامة فهل اذا تصرف فيها واضع  
 اليد عليها بالبيع لا ينفذ بيعه ولا تصرفه ولا يصح اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الأرض  
 المذكورة وقف وثبت ما ذكر (أجاب) اذا كانت الأرض المذكورة وقفًا لا ينفذ  
 البيع فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر دكانين موقوفة  
 من الناظر عليها مدة معلومة باجرة معلومة وأمر الناظر المستاجر بالعمارة فيها لجهة الوقف  
 ليرجع بما أنفق فيها على الناظر ان أخرج الناظر المستاجر من المكان بعد انقضاء المدة  
 وان خرج المستاجر من المكان بنفسه يترك ما أنفق لجهة الوقف فمهر المستاجر بالاذن  
 على الوجه المذكور ورو بعد انقضاء المدة أخرج الناظر وأجر أخيره واراد المستاجر  
 الرجوع على الناظر بما أنفق بالاذن حيث لم يتركه لجهة الوقف وانه اذنه بالعمارة  
 ليرجع بما أنفق فيها على الناظر اذا أخرج وفداخر جهه فهل للمستاجر المأذون بالعمارة  
 ليرجع بها على الآخر الرجوع بما أنفق حيث لم يكن متبرعاً بها ولم يوجد منه ما يفيد ذلك

١٩ ١٢٦٧

ذى القعدة

١ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

ولا تضيق عليه حيث كانت بالاذن من المتولي ليرجع عليه واذا تعلل الناظر على المستاجر بان الواقف شرط ان لا يرهن ولا يبيع ولا يسدل وان يرد له ريعه بمهرته ومافيه البقاء لعينه ويريد الناظر بذلك التعلل بعدم دفع ما أنفقته المستاجر في العمارة بالاذن لا يجاب لذلك (اجاب) اذا عمر المستاجر في الوقف باذن الناظر ليرجع كما هو مذكور يكون له الرجوع بما ثبت انه أنفقته من ماله في عمارة الوقف ولا عبرة بتعلل الناظر بما ذكر اذ هذه الشروط لا تمنع من صرف على العمارة الضرورية باذن الناظر ليرجع من الرجوع بما صرفه على هذا الوجه بل يفيد بعضها عدم صرف شيء للمستحقين قبل سداد هذا الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفامة معلومة باجرة معلومة دفعها للمتولي معجلة وصرفها في عمارتها ثم قبل فراغ المدة المستجرة التي أخذ المتولي أجرها معجلة أجزها لغير المستاجر الاول باجرة أزيد من الاولى فهل اذا عرضت الزيادة على المستاجر الاول ورضي بها يكون أحق بها الى فراغ التسعة أشهر الباقية له التي قبض المتولي أجرها معجلة (اجاب) اذا زادت الاجرة على أجر المثل قيل يعقد المتولي ثانيا بأجر المثل على الاصح وقيل لا يعقده ثانيا كزيادة واحدة تغتسلها المستاجر الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة والذي حرره العلامة ابن عابدين في رسالته تحريرا بالعبارة فيمن هو اولى بالاجارة ان اجارة عقار الوقف اذا صدرت من ناظره بأجر المثل وقت العقد ثم زادت اجرة المثل في أثناء المدة أو اذا الناظر فسختها تعرض على المستاجر الاول فان قبلها فهو اولى ووجهه ظاهر فان المسوخ للفسخ هو الزيادة في حيث قبلها الاول زال السبب المسوخ مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول أحق من غيره وهذا معنى قولهم المستاجر الاول اولى فاولوية مقيدة بان عقاد الاجارة السابقة صحيحة بأجر المثل وقبوله الزيادة التي عرضت في أثناء مدة اجارته مع بقاء المدة وكذا يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بحق او كان له فيها مشد مسكة ورضي باستئجار الارض باجرة مثلها فانه أحق من غيره دفعه للضرر عن الجانبيين كما أفتى به الخير الرملي وغيره وهو مسألة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاص كما نقله في البحر وأما فيما سوى ذلك فلم يؤجر الا بيجار من أراد بعد انتهاء المدة خلافا لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من ان الاول أحق لكونه ذا اليد وهذا على عموم خطا ظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اربع بنات وعن ثلاثة اخوة وترك جانب نخل فاستولت الاخوة على النخل دون بنات الميت متعاليين بانه وقف على مسجد وذلك بدون بينة شرعية فهل اذا لم يثبت وقف النخل المذكور على الممجد بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى الاخوة ويأخذون بنات الميت أخذنه يمين في النخل بالفريضة الشرعية عن أبيهن (اجاب) اذا ثبت ان النخل المذكور وقف على المسجد يكون لناظره وضع يده عليه واستغلاله لجهة الوقف والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مملوك

مطلب في بيان الماراة  
من قولهم المستاجر  
الاول اولى



لرجل مات ووضعت ورثته وورثته وورثته ايديهم عليه بعده موت مورثهم اكثر من مائة  
سنة وهم يتصرفون فيه بالهدم والبناء وغيره تصرف المالك في املاكهم المدة المذكورة  
من غير معارض ولا منازع فالآن ادعى رجل يزعم انه ناظر على وقف كذا الله وجد حجة  
مقطوعة الثبوت يدل مضمونها على ان اصله وقف على جهة كذا فهل اذا لم يثبت  
الوقف ولا مضمون الحجة المذكورة بشهادة بينة شرعية لا عبرة بدعواه ولا بالحجة المقطوعة  
الثبوت (اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا فلا يحكم بالوقف بمجرد وجدان  
الصك المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آجر ارضاء منه بدون آجرة المثل  
ثم مات المؤجر والمستأجر قبل مضي مدة الاجارة فما الحكم في هذه الاجارة (اجاب) عن هذا  
السؤال الوالد تغمد الله بالرحمة والرضوان بقوله اذا كانت الاجرة ناقصة عن اجر المثل  
من وقت عقد الاجارة تكون فاسدة ويجب اجر المثل مدة حياة المستأجر وانقضاءه واذا  
كانت الاجرة آجرة المثل وقت العقد تكون صحيحة ولا يفسدها زيادة اجر المثل بعد العقد  
ويجب المسمى اذا لم يطلب الناظر الزيادة بعد وتنفخ الاجارة بموت المستأجر لا بموت  
الناظر لكون الناظر غير عاقد لنفسه ولو مستحقا وليس لورثة المستأجر استبقاؤها اذا لم  
يكن للمورث خلوة الا كان لهم ذلك باجر المثل والله تعالى اعلم الفقير محمد أمين المهدي الحنفى  
الحنفى (اجاب) جوابي بجواب الاستاذ الوالد تغمد الله برحمته واسكنه فسيح جنته  
والمراد من النقصان عن اجر المثل النقصان الفاحش لا اليسير اذ هو غفور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون من ريعه الثلثان  
سنة عشر قيراطا وقفها على اولاده ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على  
اولاده ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه  
بعد طبقه ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون  
غيرها الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقاء الواقف مضافا لمصتهم الا في ذكرها فيه  
بيضا وسودا وجبشاذ كورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على  
اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم الى آخره والثلث ثمانية قيراطا بباقي ريع الوقف  
بعد انقضائه يكون وقفها على بيضا وسودا وجبشاذ كورا واناثا بالسوية بينهم  
ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على  
ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى آخره وشرط النظر على ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده  
يكون النظر لمن يموت عنهما من الزوجات مدة حياتهما ثم بعدها يكون النظر على ذلك  
للارشد فالارشد من اولاده ثم للارشد فالارشد من اولادهم ثم للارشد فالارشد من  
كل طبقة مسنة فلهذا وشرط لنفسه ولزوجته وذريته في وقفه المذكور الا دخال  
والاخراج والاعطاء والمحرمات والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال  
والاسقاط لمن شاء وهى شأوهى على ذلك كل منهم ويكرره المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٩

ذی الحجة

سنة

٢٦

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

محرم  
١٣

١٦٦١

انما ذكره بكتاب ايقافه الشرعي فبات الواقف عن زوجته فقط ثم ماتت الزوجة  
والموجود الآن للواقف المذكور بنت وانحصر فيها النظر بمقتضى الشرط فارادت  
ادخال عتيق لانحى الواقف فيما وقف على العتقاء لماله من شرط الادخال فهل له ذلك  
أم لا (اجاب) اذا شرط الواقف في أصل وقفه الادخال لكل واحد من ذريته يكون  
لبنته المذكورة ادخال عتيق معها حيث تحقق شرط الواقف لذلك بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض معدة للزراعة موقوفة على ضرب  
ولى ومسيبته بنى جماعة قواسم الترك من أهل البلد فيها مساكن من غير اذن الناظر  
على ذلك الوقف والبناء من مدة قريبة مع اقرارهم بانها أرض الوقف فهل للناظر  
مطالبة البائنين للمساكن باجر مثل الأرض أو رفع البناء ليعود نفع الأرض على الوقف  
المذكور (اجاب) للناظر مطالبة البائنين في أرض الوقف باجر المثل مدة استيلائه على  
الأرض بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت ناظرة على وقف أهلي  
وأجرت منه محلا معلوما مدة معلومة وهي ثلاث سنين بقدر معلوم لشخص نصراني وذلك  
القدر ناقص عن أجرة المثل نقه افاحشا ثم انتقل النظر الى غيرها بعد انقضاء المدة والحال  
ان المرأة المذكورة قبل وفاتها اقترضت من الشخص المستأجر مبلغا قدره ستة آلاف  
قرش وكسور وأخذ منها سندا عليها بقدر المبلغ مرتين وجعلت أجرة المحل في كل عام ألف  
قرش الى أن يستوفي ذلك المبلغ وصار له سبع سنين ساكنا بالمحل والآن الناظرة  
التي تولت النظر بعد هاتر يداستجار النصراني المذكور المحل بالأجرة اللائقة بمثاله  
فهل تجاب لذلك (اجاب) لا يملك الناظر اجارة عقار الوقف بدون اجرة المثل بالغيب  
الفاحش فاذا آجر بالغيب الفاحش كانت الاجارة غير صحيحة وعلى المستأجر تمام اجرة المثل  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عدة أمانا كن وخلاوات وانشأ وقفها ببعضها  
على نفسه وببعضها على بنته وزوجها وعمته فلان وعلى من سيحدثه الله للواقف من  
الاولاد والعتقاء ثم من بعد وفاة الواقف يكون ما وقفه على نفسه منضمما ما وقفه على  
بنته وزوجها ومن سيحدثه الله للواقف من الاولاد والعتقاء ثم من بعد كل منهم فعلى  
اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعتقهم  
طبقا بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الى أن قال فاذا انقرضوا جميعا يكون  
ذلك وقفهم صرفا ريعه على عتقاء اولاد الواقف وعتقائه ثم على اولادهم ثم على  
ذريتهم ونسلهم وعتقهم على النص والترتيب المشروحين في اولاد الواقف وعتقائه  
وذريتهم فاذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفهم صرفا ريعه على جهات عينها بكتاب  
ايقافه ثم الحق بهذا الوقف وقفا آخر وجعل حكمه حكم الاول وشرطه كشرطه وبما له  
من شرط الادخال في وقفه الاول والثاني ادخل رجلا في وقفه وجعله مستحقا مع اولاده  
وعتقائه وجعل ذريته مع ذريتهم مات الواقف وذريته وعتقائه وعتقاء اولاده

وذريتهم وعتقاء عتقائه ولم يبق منهم احد والموجود الآن احرأه بنت ابن معتق  
معتق الواقف فهل يكون استحقاق الوقف المذكور منحصرا فيها وهل اذا عارضها  
رجل هو معتق بنت بنت الواقف من جهة ومعتق بنت بنت الرجل المدخل من  
جهة أخرى ومعتق بنت معتق معتق الواقف من جهة أخرى أيضا متعللا بأنه من عتقاء  
ذرية الواقف اعتمادا على قول الواقف فاذا انقرض وا يكون وتقاء على عتقاء أولاد الواقف  
وعتقاء عتقاء الواقف لا يكون له استحقاق معها لان الوقف على الاولاد لا يعم النسل أو  
يكون له استحقاق (اجاب) وقع الاختلاف بين علما ثانيا في شمول الاولاد بالجمع للنسل  
قال في تنقيح المحامدية وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل اولاد الاولاد الجواب  
فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل واقتى به على افندي قوله اى صاحب  
الدرر والغرر لو قال ابتداء على اولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا مخالف لما في  
الحانية صريحاً والمخالصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتفت نعم قال في  
الاختيار لو قال على اولادى يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولو لم يكن يقدم  
البطن الاول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء  
قريبهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضا موافقة وقد استفتى بعض العلماء من  
مولانا الى السعد وادرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن  
الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه  
المسئلة اخطأ فيها رضى الدين السرخسى في مجيئه واعتمد عليه صاحب الدرر اه  
كلامه وما قاله حقيطابق الكتب المعتمدة كما تحققت وما يخالف من شواذ الاقوال  
لا محالة ولقد اصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور جعل الله سعيه مشكورا وعمله  
مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما ظنه لان مؤدى كلامه  
تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل  
عليه كلام صاحب الدرر في استواء الاقرب والابعد واولا وآخر اه عزى زاده على  
الدرر اه وفي التنقيح أيضا معزيا للحانية رجل وقف أرضا على اولاده وجعل آخره  
للفقراء فمات بعضهم قال هل يصراف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصراف الى الفقراء  
لا الى ولد الولد اه ويوافق مافي الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة  
المفتين والتفت اه وفيه أيضا واما اذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذكر  
الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا  
حقيقة في الصلب اشباه من قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها للعلاءة  
المقدسى لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية ما يخالفه ظاهر افانه قال لو وقف على  
اولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم يصراف الى الباقي واذا ماتوا يصراف الى  
الفقراء ولا يصراف الى ولد ولده اه وبما ذكرنا يعلم ان الصحيح عدم شمول الاولاد للنسل

٢٢

١٢٦٨

مطلب في تخطئة ابي  
السعود لحيط السرخسى  
وصاحب الدرر في أن  
لفظ اولادى يعم البطون  
كلها

مطلب اذا ذكر  
الطبقات الثلاث بلفظ  
الولد يدخل النسل  
كله

مطلب وقف على  
أولاده ثم على الفقراء  
هل يدخل فيه أولاد  
الاولاد

١٢٦٨

١

فلا يحتاج لشمول الاولاد للفصل خلاف الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) من طرف  
 الديوان المكتدائي عن حادثة اجارة وقف المدة الطويلة وأذن الناظر بالبناء والعمارة  
 ولم يوقف على شرط الواقف أحصل نهى منه عن مثل ذلك أم لا وقد بنى المأذون وعمره  
 فما الحكم (اجاب) ووافق عليه حضرة شيخ الازهر وشيخ المالكية وأمين الفتوى الشيخ  
 خليل الرشيدى والشيخ محمد المنصورى قد اطلعنا على هذه الاوراق المتضمنة  
 لقضية استئجار السيد حسين عمر زين من أهالى قنالى الارض الموقوفة مدة ثلاثة وثلاثين  
 عقدا كل عقد ثلاث سنين من مؤجره الذين هم من ذرية الواقف باجرة معلومة وان  
 المؤجرين أذنوا للسيد حسين المستأجر المذکور بالعمارة على ان ما يبنيه يكون له وكان ذلك  
 في سنة اربع واربعين ومائتين وألف والموقوف عليهم الآن يريدون رجوع تلك الارض  
 لجهة الوقف ورفع يد السيد حسين المذکور عنها والمحال انه بناها وعمرها بعد التاجر  
 تلك المدة والاذن له بذلك والمنصوص عليه في معتبرات كتب الحنفية ان الاجارة  
 الطويلة في الاوقاف باطلة ولو بعقوده على ما عليه الفتوى والقضاة ممنوعون من الحكم  
 بجهتها واذا ثبت اذن المتولى على ذلك الوقف اذ ذاك للسيد حسين المذکور بالبناء  
 على ان يكون ما بناه مملوكا له بحق القرار لا يكون للمتولى الا ان تكليفه رفع البناء مادام  
 يدفع اجرة مثل الارض خالية عما أحدث فيها من البناء حيث لم يكن الاذن في ضمن عقد  
 تلك الاجارة ولم يوقف على نهى الواقف عن الاذن بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استولى على مكان وقف وادعى فيه المالك وسكن فيه مدة ثم بعد ذلك ظهر وتحقق  
 انه وقف على اناس معلومين وانه ليس له فيه حق ورفعناظر الوقف على يد القاضى  
 وأثبت الوقف بالوجه الشرعى لديه ورفعت يده عنه وطلب الناظر منه اجرة المثل لما  
 سكنه في المدة الماضية فهل يجب لذلك والتحال هذه ولا يجب (اجاب) على من  
 استولى على عقار الوقف وسكنه تعديا اجرة المثل مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم  
 (سئل) من طرف وكيل المالية بما ضمنوه ان شخصان اها الى مكة المكرمة يدعى الشيخ  
 احمد جلي له منزل وقف اهلى نظارته وصار شراؤه للسيرى لاجل الحاقه بسراى حرم  
 جنتمكان المرحوم افندينا الكبير ولكونه وقفا اهليا صار توقيف صرف الثمن لاجل  
 استبداله والآن تقدم الانهاء من وكيل صاحب المنزل المذکور ينهى ان باقى محلات  
 الوقف لازم لها عمارة ضرورية أكثر من مبلغ اربعة آلاف قرش ثمن المنزل المذکور  
 ويريد صرف الثمن لاجل صرفه في عمارة الاماكن المذكورة لكون الاصول احياء الوقف  
 من بعضه ومن حيث ان هذا من المواد الشرعية المقتضى رؤيتها بطرف حضرتمكم لم  
 تحريره لحضرتكم لينظر في ذلك وما يوافق اجراؤه بطريق الاصول ترد الافادة عنه  
 لاجراء المقتضى (اجاب) اذا استبدل عقار الوقف استبدالا صحيحا شرعيا أو استولى  
 عليه شخص وضمن المستولى القيمة لا يصرف الثمن ولا قيمة العمارات في العمارة بل

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٦



يشترى عقار آخر فيكون وقفاً بديل الأول وأما من الانتقاض إذا بيعت لتعذر عودها أو  
خوف هلاكها فيصرف في العمارة ويكون لناظر الوقف أخذ ثمنها وصرفه في عمارة باقي  
الوقف حينئذ وفي تنقيح الحامدية من أوائل الوقف بعد كلام عن فتاوى اللطفي  
في قضاء جواز صرف البديل في عمارة الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد  
من حيث المال والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه يجر من  
مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه وما  
ذكره في فتاوى اللطفي هو قوله وقد تصرف أي دراهم البديل في عمارة الوقف  
الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشتري بها  
ما يكون وقفاً كالاول ولا تكون ملكاً للوقوف عليهم ولا رثاً اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في بيت وقف سكننا واسكانا وغلة واستغلا لا لال الاستحقاق فيه على الوجه  
المذكور الى عتقاء العتقاء وبوجود من عتقاء العتقاء ثلاثة من الاناث فبما لمن من  
الشرط سكن ذلك المكان لكونه مشتملاً على منازل كل على حدته غير أن واحدة منهن  
عائلة تريد على عائلة الباقيتين فسبب ذلك زاد مسكنها على مسكنهما وهي الناطرة على  
الوقف ايضاً لارشديتها عنهما فهل اذا ارادت العتيقتان محاسبتهما على أجرة زيادة  
مسكنها لا يكون له ما ذلك حيث كان الوقف على سكني الجميع (اجاب) اذا سكن  
احد الشركاء في الوقف جميع الدار الموقوفة وجب عليه الاجر ان كان سكنه بالغلبة  
بدون اذن الباقيين سواء كانت الدار للسكني او للاستغلال وان سكن في دار السكني  
والشريك الآخر لم يسكن للضييق فلا يستحق نصيبه أجرة لان المتضييق ليس له الا  
السكني ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب أجرة لمحضته وهو محل كلام الخصاف  
لانه لا أجرة على الساكن يعني الذي امتنع عن السكني لاجل الضيق او لغيره حيث لم  
يمنعه الشريك عنها كذا في الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة  
على جهة برآجرها المتولى عليها لاخر مدة سنوات بدون أجرة المثل بغبن فاحش فهل  
تسكون الأجرة فاسدة وللتولى اجارتها لغير المستاجر المذكور باجر المثل ويلزم بدفع تمام  
اجر المثل للمدة الماضية (اجاب) لا يملك المتولى اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل  
بالغبن الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة آجرت  
أخرى بتمام مدة ثلاث سنين باقل من نصف اجرة المثل فهل لا تصح هذه الاجارة وعلى  
المستاجر تمام اجرة المثل للمدة التي سكنها على هذه الكيفية (اجاب) اجارة الناظر عقار  
الوقف على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المستاجر تمام اجرة المثل مدة سكنه والله  
تعالى أعلم (سئل) في حانوت موقوف على جماعة محصورين ثم من بعدهم على ذريتهم  
وذرية ذريتهم فاذا انقرضوا جميعاً يكون وقفاً على جهة الامام الشافعي فوضع يده احد  
المستحقين على الحانوت وكتبه ملكاً بوضع اليد له ولم يرض المستحقين دون البعض

مطلب يعمر الوقف  
من مال الاستبدال  
باذن القاضي ثم يستوفي  
من غلة الوقف ليشتري  
به ما يكون وقفاً بديل  
الاول

١٣ ١٢٦٨

مطلب اذا لم يمنع  
الساكن من المستحقين  
باقيهم من السكني فلا  
شيء عليه

١٦ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

صفحة ٢٢  
س. ١٢٦٨

بيع الاول  
١

١٢٦٨

١٢٦٨

الاتفاق أحدهم حصته فيه لرجل أجنبي فهل لا ينفذ بيع الوقف ولا يجوز تعليكه ولا  
التصرف فيه بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا ثبتت وقفية الدكان المذكور بالوجه  
الشرعي لا يسوغ لبعض مستحقيه بيع حصته منه بدون مسوغ لذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في وقف أنشأه واقفه على نفسه ثم على اولاده وذريته الى آخر ما ذكر في وقفيته  
وشروطه في شروطه أن لا يؤثر وقفه أكثر من ثلاث سنين وان لا يؤثر أكثر من عقد  
واحد كما هو مسطور وموضح في وقفيته الثابتة ثم مات الواقف وانتقل الوقف بعده الى  
اولاده فاجره الغيم منهم على الوقف عقودا مكررة نحو الثلاثين ثم مات القيم والمستاجر  
فهل لا تكون هذه العقود صحيحة ويكون للمستحقين أخذ حقهم من ريع الوقف بالوجه  
الشرعي ولا ينفذ عليهم ما فعله القيم والحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على بطلان الاجارة  
الطويلة في عقار الوقف ولو بعقود والقضاة الا ممنوعون عن الحكم بحكمها وتحويلها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من الناظر مدة معلومة الاشهر  
بقدر معلوم من الدراهم يدفع لها في كل شهر جزأ معلوما منه فهل الاجارة لازمة من  
الطرفين ويكون للمستاجر استيفاء المنفعة مدة اجارته بنفسه وبمستأجره وليس لاحد  
فسخها قبل انقضاء مدتها بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا وقعت اجارة عقار الوقف  
صحيحة لازمة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفاً على خيرات عينها ثم قال بعد أن عين مصرفها  
من ريع وقفه وكامل ما فضل من ريع الوقف بعد الخيرات يصرف للواقف مدة حياته  
ثم من بعده يصرف الثلثان لاولاد الواقف الموجودين الآن ومن سيحدثه الله تعالى له  
من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم مع مشاركة زوجة الواقف مدة حياتها فقط ثم  
من بعدها تصرف حصته لاولاد الواقف ثم من بعد كل من اولاد الواقف المرقوم فعلى  
اولاده ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً  
بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل  
اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما  
فوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم وترك ولداً أو ولداً وأسفل من ذلك  
انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل  
من ذلك انتقل نصيبه لاخته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً الى  
يستحقه فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من اهل هذا الوقف  
يتداولون ذلك بينهم كذلك هذا ما ذكره الواقف ثم مات عن ولديه هما يوسف وحسن ثم  
اعقب كل منهما حتى صار الموجد الآن من نسلهما حفيظة بنت احمد بن علي بن حسن  
ابن الواقف المذكور وفاطمة وحسن ومحمد اولاد حمودة بن رقية بنت حسن ابن الواقف  
المذكور وفاطمة وآمنة بنتا كريمة بنت احمد بن عثمان بن يوسف ابن الواقف المذكور

ولكل من ذكر حصة معلومة في ربيع الوقف على حسب ما تلقاه عن اصله وكانت  
توفيت بيزاده بنت احمد بن عثمان بن يوسف ابن الواقف المذكور ولها حصة معلومة في  
ربيع الوقف المذكور ولم يكن لها ولد ولا ولد لولد ولا أسفل من ذلك ولم يكن لها اخوة  
ولا اخوات فلمن تكون حصتها من ربيع الوقف المذكور على مقتضى ما ذكره الواقف  
وأما الثلث الباقي فقد جعله الواقف لعتقائه وذريتهم وبعد انقراضهم يكون لمن يكون  
موجودا من ذريته ولم يؤل للذرية (اجاب) قد شرط الواقف على ما ذكر بهذا  
السؤال انتقال نصيب من مات من الموقوف عليهم لآل عن ولد ولا ولد لولد ولا أسفل من  
ذلك ولا اخوة ولا اخوات لا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف فينتقل نصيب  
بيزاده بنت احمد خنيفة وفاطمة وحسن ومحمد يتسم بينهم بالسوية لكونهم في طبقة  
التموفاة لفاطمة وآمنة أولاد كريمة لكونهم ما أنزل منها عملا بشرط الواقف المذكور  
والله تعالى اعلم (سئل) في بستان موقوف مشحون بالاشجار راسا جاره رجل من ناظر  
الوقف مع ما فيه من الاشجار مدة ثلاث سنين لينتفع بما يخرج منه من الثمر ومن جملة  
ما فيه من الاشجار مائة شجرة موز وخمسة ولما وضع يده المستأجر على البستان المذكور  
غرس فيه مائة وخمسين شجرة هوز بدون اذن من الناظر المؤجر المذكور وصار يجر  
الموز ينمو حتى بلغ ست مائة وخمسة وتسعين شجرة ولا يعلم ان كان الشجر الذي غرسه  
الشجر الذي كان في البستان لكونه كبيرا أو من غرس المستأجر أو من ماله معافهل اذا  
انقضت مدة الاجارة وأراد الناظر رفع يد المستأجر عن البستان ماذا يكون الحكم فيما  
غرسه بدون اذن وفيما غرسه المستأجر (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير  
صححة او روده على استهلاك العين وما غرسه غير متولى الوقف في أرض الوقف ان  
بأذن المتولى ليرجع فهو وقف والافان للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لولم  
يضر كما لو بنى فيها وحكم ما تولد من الغراس القديم والحادث بأرض الوقف كأصله  
والله تعالى اعلم (سئل) في فائض رزقة قدره مائة وخمسون قرشا سنويا وقف على  
خيرات مات الواقف عن اولاد فصاوا كبرهم سنا وأرشدتهم يقبض الفائض من  
الروزنامة ويصرفه في خيرات الوقف كشرط الواقف فالان اراد احد الاولاد  
المذكورين معارضة الناظر فيما قبضه وصرفه وأخذ جانب منه لنفسه فهل لا يجب  
لذلك ويصدق الناظر في صرف ذلك في خيرات الوقف (اجاب) اذا ادعى المتولى  
صرف غلة الوقف فيما شرطه الواقف يقبل قوله بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
تملك حصة في دار وقفها على اختها لأمها وهي في مرض الموت ثم على ذريتها ونسلها وعقبها  
فاذا انقرضوا جميعا تكون وقفها على من يرضى من مائة ثمانية ايام عن زوجها  
وعن اختها المذكورة وعن ابن عم عاصب ولم تجز الورثة ذلك فهل والحال هذه يكون  
ذلك نافذا من الثلث وما يبق يكون ميراثا (اجاب) نقل في حواشي الدر المختار عن البحر

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء فان  
اجاز الوارث الاخر كان الكل وقفا واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة  
والثلث اى مقدار ما يخرج من ثلث جميع تركته بعد ما يقدم على الوصية وقفا مع ان  
الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لانه لم يتم بعض الوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر  
الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذى صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام  
الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض  
الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
دور ناجي افندي بما صورته اذا كانت رزقة وقفا على البر والصدقة من قبل شخص  
بموجب سند ديواني وتوفي ذلك الشخص وأعقب ذرية وصار يستوليها احد الذرية  
دون باقى الذرية فهل لباقي الذرية معارضة الذى هو مستوليها من الذرية بقولهم انها  
تقسم بالقرينة ولو لمها ليست ملكا بل انها وقف بروصدقة (اجاب) لا استحقاق  
لذرية الواقف المذكور فيما وقفه على البر والصدقة وعلى المستولى على ذلك صرف  
ما يتحصل من ريع ذلك الوقف فيما شرطه الواقف و يقبل قوله في ذلك باليمين على  
ما ارتضاه مولانا خير الدين وهذا اذا كان ناظرا شرعا بشرط الواقف أو باقامة القاضى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف مكانا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من  
يوجد من اولاده ذكورا واناثا بشرط ان للذكور منهم مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا  
جميعا يكون ذلك الوقف نصفه على زاوية معلومة والنصف الثانى على مجاورى سيدى  
احمد البدوى فهل قوله اولادى يدخل في ذلك اولاد الاولاد وهكذا وهل يدخل في ذلك  
ولد البنت أم لا واذا قلتم بدخوله هل يكون للذكور مثل حظ الانثيين (اجاب) افتى شيخ  
الاسلام ابو السعود العمادى بانه اذا وقف على اولاده فقط يحمل على اولاد الصلب فقط  
ومثله في الخانية وعبارتها رجل وقف أرضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فأتى بعضهم  
قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد اه  
وبوافقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنتف كما في الحامدية  
وعليه فلا يدخل اولاد الاولاد فيما وقف على الاولاد فقط والله تعالى اعلم (سئل) في  
شخص ناظر على مسجد وضريح ولى الله تعالى مدة سنين عديدة فتمرض له شخص تاجر  
وتقوى عليه بذى شوكة ونزع من المتولى النظارة بغير جنته شرعية صدرت منه وتولى  
النظارة بنفسه بسبب ذى الشوكة المذكور معتمدا على دعوى خدمة الولي المذكور بان  
الناظر المتولى قبل كان يأخذ النذور التي كانت تاتي لولي دونهم من غير اعطائهم منها  
شيئا فهل والحال هذه يكون النظر باقيا للناظر الاول ولا عبرة بنظارة الثاني ولا بالمر  
ذى الشوكة سيما ولم يفرد حاكم شرعى بل هو معتمد على عتوه وشو كته ويجب على ولي  
الامر ايده الله تمكين الناظر الاول ومنع الثاني (اجاب) اذا لم يكن تولية الناظر الثاني

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣



ربيع الاول سنة

عن له ولاية اقامة النظار والاوصياء لا يكون له التحدث على المسجد ولا يسوغ عزل المتولي عن له ولاية التولية بدون اثبات الخيانة عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف خازن اوقاف الحرمين عما مضى منه ان رجلا يدعى الشيخ عليا ابراهيم كان وكيلاً عن ناظر وقف الحرمين ثم عزل وولى غيره ثم عمل حساب مع ذلك الغير فظهر طرفه مبلغ فقر رانه طرف الوكيل القديم فلما سئل الشيخ على المذ كور اجاب بانه مظلوم وان هذا المبلغ طرف الجاني القديم الذي قبله ولم يكن طرفه شئ من ذلك فما الحكم في ذلك (اجاب) يقبل قول وكيل الناظر بيمينه في مقدار ما قبضه من ربيع الوقف فلا يطالب الشيخ على المذ كور بما لم يثبت أنه قبضه من ربيع الوقف والقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر مسجد اذن لبعض جيران المسجد في ادخال بعض خلاومنه في بيوتهم واذن للبعض أيضاً ركوب على المسجد توسعة لتلك البيوت وأخذ قدراً معلوماً في نظير ذلك ولم يقيم بشعائر المسجد حتى قفل بالضبة مدة سنين فهل يعد كل عماد كرجحة شرعية موجبة لعزله شرعاً حيث وجدت بينة تشهد بكل عماد كرو لو ادعى انه من ذرية الواقف (اجاب) عزل الخائن واجب فاذا تحقق ما ذكر على الناظر المذ كور يعزل ولو كان هو الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على أشخاص معينة بكتاب واقفها تعدى على قطعة أرض منها رجل وبني فيها منزلاً وسكن فيها مدة تزيد على عشرين سنة فطلب ناظرها الآن أجرة الأرض ورفع بنائه فاحتج بانه بني فيها باذن ناظر المسجد القريب من تلك الأرض وانه يدفع له أجرة الأرض التي فيها المنزل المذ كور فهل اذا لم تكن جارية في وقف المسجد ولا تحت نظر ناظره يكون لناظر تلك الأرض مطالبة الباني بأجرة المثل لمدة بنائه ورفع البناء الآن (اجاب) لناظر الأرض المذ كورة مطالبة الباني بأجرة مثل الأرض مدة استيلائه عليها اذا تحقق انها جارية في الوقف المشمول بنظره وتكليفه قلع البناء اذا لم يضر بأرض الوقف حيث كان موضوعاً فيها لا يحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق داراً وطاحونة وتخلوا وقفاً عليه من قبل جده فادعى الآن ابنا عم له ان جدهما ادخلهما معه في الوقف قبل موته ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا لم تثبت دعوى ابني العم المذ كورين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهما بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستحق للوقف المذ كور (اجاب) نعم يمنعان ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في منزل وقف على رجلين انحصر الوقف فيهما نظرا واستحقا أحدهما غائب والآخر حاضر فأجر الحاضر المنزل لرجلين عشرين سنين في عقد واحد بأجرة معلومة دون أجرة المثل من غير اذن شريكه الغائب واجازته وشرط أن الأجرة لا تزيد عليهما ولا يجبران على الخروج مدة العشرين سنين المذ كورة ثم بعد ذلك عدة مات المؤجرو مات أحد المستأجرين فحضر الشرى الثاني من غيبته وانحصر الوقف فيه نظرا واستحقا فهل اذا كانت الاجارة

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٨

بدون أجرة المثل المدة المذكورة وبغير إذن الشريك تنفخ الأجرة (اجاب) لا تجوز  
 أجرة عقار الوقف بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس في مثله كما في الخصاص وعلى  
 المستأجر تمام أجر المثل ولم تزد في الأوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو  
 أجزها المتولى أكثر لم تصح الأجرة وتنفخ في كل المدة لأن العقد إذا فسد في بعضه فسد في  
 كله أفاده في التنوير وشرحه على أنه ليس لأحد الناظرين الانفراد بأجرة الوقف بدون  
 رأى الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه لها بعض عقار ونخل عن مورثها وفتته على  
 ابنين وبنات فلما من زوجها فلان بن فلان ثم بعد مدة تزوجت رجلاً آخر وأتت منه بولاد ثم  
 ماتت عنهم وأراد أولاد زوجها الثاني منازعة أولاد زوجها الأول فيما يديهم من الوقف  
 وإن يشار كهم فيه فهل إذا عينت أولاد زوجها الأول وخصتهم بالوقف لا يكون لأولاد  
 زوجها الثاني استحقاق معهم في الوقف بدون وجه شرعي يوجب دخولهم معهم وإذا  
 اعترف رجل بعد موت مورثهم بدراهم عنده لها كانت أو دعتهم عنده وأراد أحد  
 ورثتها الاختصاص بها لا يكون له ذلك وتسكون لجميع ورثتها كباقي تركتها والوقف  
 يتبع فيه شرط الواقف (اجاب) يراعى شرط الواقف فإذا وقفت المرأة المذكورة على  
 فلان وفلان من أولادها لا يكون لباقي أولادها مشاركة الموقوف عليهم بدون ما يوجب  
 ذلك شرعاً وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ من تركة مورثه زائد عما يخصه بدون  
 محض شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة تعدي رجل من الجيران  
 وأحدث فوقها لنفسه علواً بدون إذن متوليها ثم سقط هذا العلو ويريد محذته أعادته  
 وجبر متولى الطاحونة على بنائها ليركب عليها فهل إذا ثبت حدوث التعدي على الوقف  
 بالطريق الشرعي لا يكون له الاعادة ويمنع من التعدي على الوقف سيما ولا بينة عنده ولا  
 سند يشهد له بالر كوب وليس داخل في حدود عقاره (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من  
 الاعادة حيث ثبت الأحداث تعدياً وتقبل البينة على حدوث يد العدو أن كما في الخيرية  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مأكن معلومة مهدومة لوقف أهلي بأجرة  
 معلومة واذن له الناظر الشرعي فيها بالبناء والعمارة والتجديد لنفسه وإن يكون عليه  
 القيام بدفع الأجرة إلى جهة الوقف شهر يافوض يده على الأماكن وعمر ما وجد فيه  
 من الخلل وجد فيها محلات وصرف عليها مصاريف وأقام يدفع الأجرة إلى جهة الوقف  
 مدة تزيد على أربعين سنة لنظار متعددة ثم توفي ووضع يده الوارث على تلك الأماكن  
 وسلك سلوك مورثه في القيام بدفع الأجرة لجهة الوقف فنارعه بعض مستحق الوقف  
 يريد رفع يده عن الأماكن المذكورة متعللاً بعدم وجود الأذن في يد الوارث فهل  
 وأحوال هذه لا عبرة بتعلل بعض مستحق الوقف مع وضع يد المورث على الأماكن  
 المذكورة مدة تزيد عن الأربعين سنة مع مشاهدة النظارة لذلك وعدم المعارضة منهم وإذا  
 أراد المستحقون رفع يد الوارث عن المحلات المذكورة يكون له قيمة ما بناه وعمره مورثه

(أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي انه بناء المستأجر باذن الناظر بحق القرار ملك لبانيه يورث عنه وعلى وارثه بعد وفاته دفع أجرة عقار الوقف خاليا عما أحدثه مورثه بالأذن على الوجه المسطور وليس لناظر الوقف ومستحقه تكليف ورثة الباني والمحال هذه قلع بنائه مادام قائما بدفع أجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط خانة بما مضى منه ان رجلا يطلب خليلا أغا المشهدي بما صرفه في عمارة المحل الذي أجرة له خليل أغا حيث المستأجر المذكور لم يستول عليه وحين ذاك ظهر تنازع في المحل المذكور واتضح انه لم يكن من الوقف الذي كان ناظر اعليه خليل أغا المشهدي فأجاب عن ذلك ان ما يطلب به غيطني المدعي المرسوم لا يلزمه تأديته اليه بل يلزم من استولى على الوقف المذكور من بعده والتمس الاقتداء عن ذلك (أجاب) حيث بنى وعمر غيطني المرسوم في أرض الوقف لنفسه بعد استئجاره من خليل أغا المشهدي يكون له رفع ما بناه ان لم يضر بالوقف وليس له الرجوع بما أنفق في العمارة من ماله لا على المشهدي ولا على من استولى على الوقف بعده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلى له ربيع والوقف ناظر عليه دين فاحتاج الوقف لمرة وعمارة فاراد الناظر ان يدفع ربيع الوقف في الدين الذي عليه ويترك الوقف من غير مرة وعمارة فهل لا يجاب لذلك ويؤثر الناظر بعمارة وممرته من ريعه (أجاب) يبدأ من ربيع الوقف بعمارة وممرته وما بقي يصرف فيما شرطه الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا أخرجه شيخ البلد منها قهرا عنه وأسكن فيها ذميا فغاب مالك الدار عن البلد مدة ثم خرج الذمي من الدار وسافر من البلدة ولم تعلم له جهة فحضر ابن مالك الدار في البلدة وأراد أخذ دار أبيه فادعى القسيس ان الذمي الذي كان ساكنا فيها اشتراها من والده ووقفها على فقراء الكنيسة فانتظر الولد حضور والده من الغيبة مدة عشرين سنة فثبت انه مات فاراد الولد أخذ الدار المذكورة فنعاه القسيس لانه الناظر على الكنيسة فطلب منه الولد بينة تشهد بالشراء فلم يأت بها فهل للولد أخذ الدار أم لا (أجاب) اذا ثبت شراء الواقف المذكور من المورث بالوجه الشرعي صح الوقف والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض اقطعها السلطان أو نائبه لولي يصرف ريعها في مصالحه فهل اذا تصرف الناظر فيها بالبيع يلغى تصرفه (أجاب) لا يملك الناظر المذكور بيع تلك الأرض والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر في جماعة شرط واقفه فيه أن يكون النظر فيه للارشد من الموقوف عليهم فادعى رجلان من المستحقين الارشدية يريد كل منهما الاستقلال بالنظر وأقام كل منهما بينة تشهد بارشديته فهل يستويان في النظر أو يقدم أكبرهما سنا (أجاب) النظر لا أكبرهما سنا والمحال هذه على ما أفاده في الهندية وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على ولد وأخته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه ذكورا وإناثا بالفرصة الشرعية بينهم الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ولم تزل أولاد

الموقوف عليه تتناول هذا الوقف على تداول السنين طبقة بعد طبقة الى أن انحصر الوقف الآن في امرأة وصارت تستحق الوقف لنفسها خاصة دون غيرها لا أفرادها في الطبقة العليا واستقلالها بشرط الواقف فلما أرادت أن تضع يدها على جميع الأماكن الموقوفة بمقتضى تعدادها في مكتوب الوقف وجدت أن من جملة الموقوف جنيته حددها الواقف في مكتوبه ولما أرادت حوزها لجهة الوقف وجدت أنها في يد رجل أجنبي عن المستحقين لا يستحق الدخول في الوقف بوجه من الوجوه الشرعية وليس في شرط الواقف ما يسوغ إخراجها عن الوقف لعدم اشتراطه الاستبدال فطلبت من واضع اليد غصباً أن يرفع يده عن هذه الجنيته الموقوفة فعارضها بجهة شراء من بائع فضولي لا يستحق الدخول لكونه في الدرجة السفلى وشرط الواقف كنص الشارع وقد اشترط الواقف أن الدرجة العليا تحجب الدرجة السفلى فتعرضه للبيع من باب التعدي والفضول فهل والأحوال هذه إذا رفعت القضية كما شرعى يسوغ له أن يجبر واضع اليد غصباً على أن يرفع يده عن هذه الجنيته ويسلمها لجهة الوقف ويكون لواضع اليد أن يرجع على البائع ويأخذ منه الثمن لبطان البيع ولا عبرة بالصك المنجز عن المسوغ الشرعى وتكون الجنيته حقاً للوقف فالمستحقة حوزها لجهة الوقف (أجاب) إذا ثبت بطريق شرعى وقفية الجنيته المذكورة وجب نقض البيع وردّها لجهة وقفها وصرف ريعها على ما شرطه الواقف إذا لم يثبت خروجها عن الوقف بمسوغ شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على جماعة إلى آخرهم يكون على جهات خير عيّن باوقفه المرقوم وشرط لنفسه شروطاً منها الاستبدال والآن يريد بيعه بشرط الاستبدال المرقوم لتخربه ويريد وضع الثمن في بدل غيره فهل له ذلك طبق شرطه المرقوم وله أخذ الثمن تحت يده إلى حين أخذ البدل المرقوم (أجاب) شرط الواقف كنص الشارع فحيث شرط الواقف المذكور لنفسه في أصل وقفه الشروط التي منها الاستبدال يكون له ذلك عملاً بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالارث عن مورثهم ادعى عليهم رجل بأن العقار وقف على جهة كذا وليس ناظر أو لا مستحقا فيه وهم يجحدون دعواه فهل مجرد دعواه عليهم لا تسمع لاسيما وأنه حاضر موجود معهم ومشاهد لتصرفهم ولتصرف مورثهم فيه مدة تزيد على ستين سنة وسأكت لم يدع شيئاً فيه لنفسه ولا لغيره من غير مانع يمنع من ذلك (أجاب) إذا لم يكن المدعى المذکور ناظراً على ذلك الوقف ولا ماذوناً من القاضي بذلك لا تسمع دعواه الوقف وإن قبلت الشهادة فيه حسبة لا ثبات أصله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً ونصف حوش وقفتهما على رجل أجنبي في مرض موتها ثم ماتت عن ابن أخ شقيق فهل لا يتخذ وقفها إلا في الثلث فقط دون الباقي حيث كان الايقاف في مرض الموت ولم يكن لها سواهما إذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعى (أجاب) الوقف في مرض

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

مطلب للواقف الاستبدال بشرطه

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥



جداى الاولى سنة

الموت ينفذ من ثلث المال وما زاد عن الثلث موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة ذمية اشترت اثني عشر قيراطا بما لها لنفسها ثم بعد ذلك وقفت الحصة  
 المذكورة على دبر من الدبور وكتبت له وقفية ثم بعد ذلك احتاجت الى تلك الحصة غاية  
 الاحتياج فهل لها ان تعود الى ما وقفته بالثاني وتبيعه أم لا (اجاب) يشترط في صحة وقف  
 الذمي ان يكون قرية عندنا وعند من وقف على كنيسة بطل والله تعالى اعلم (سئل)  
 في واقفين وقفا عقارا على انفسهما سوية ثم من بعد كل منهما فعلى اولاده ثم على اولاد  
 اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه الى حين انقراضهم يكون ذلك  
 وقفا على عتقائه ذكورا واناثا بالسوية ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الى آخر ما هو  
 مبین بحجة ايقافهما لذلك ثم مات أحد الواقفين من غير عقب وترك عتقائه ذكورا واناثا  
 والآخريات عن اولاد فهل لا يكون لاولاده استحقاق فيما وقفه الاخر ويكون المعول  
 عليه ما شرطه كل من الواقفين المذكورين في وقفيتهما (اجاب) نعم لا يكون لاولاد  
 أحد الواقفين المذكورين استحقاق فيما وقفه الاخر على الوجه المصور بدون  
 ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف له مباشر تحت يده على  
 الموقف المذكور يجمع غلة الوقف المذكور ويصرفها بذاته فطلب الناظر المذكور  
 من المباشر المذكور قد راعى ما هو تحت يده من غلة الوقف فدفعه له فهل يصدق  
 المباشر في دفع ذلك المبلغ الى الناظر على الوقف المرقوم بعينه ولا يحتاج الى اثبات ذلك  
 عليه بالبينة (اجاب) نعم يصدق المباشر المذكور في دفع غلة الوقف للناظر مع البين ولا  
 مطالبة عليه حيث ادعى الدفع للتولي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت ثلاثة  
 بيوت على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ذريتها ونسلها الى آخر ما قالته وشرطت  
 النظر لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها للارشد فالارشد من اولادها ونسلها وعقبها ثم من  
 بعدهم يكون الحرم من الشرقيين وانتفعت هي واولادها بعد موتها بعقار الوقف وغلته  
 سكنوا واسكانا مدة خمس وثلاثين سنة وانحصر الوقف الاثنى في اولاد الواقفة نظرا  
 واستحقاقا فهل يكون هذا الوقف صحيحا حيث صدر منها في حال صحتها وسلامتها بشهادة  
 البينة الشرعية ولو لم يسجل ولم يحكم به حاكم شرعي وليس لاحد السعي في ابطاله ورجوعه  
 ملكا بعد مضي هذه المدة وانتفاع الواقفة واولادها من بعدها واجر اشراط الواقفة  
 مجراه (اجاب) مذهب الامام الثاني أبي يوسف ان الوقف كالا عتاق يلزم بمجرد  
 القول بدون تسجيل قال العلائي والاخذ بقول الثاني احوط وأسهل وبه يقتضي كما  
 في الدرر وغيرها وفي حواشي الدرا مختار ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف ان  
 لا يعدل عن قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا موقوفا على خيرات وعلى جماعة معينين من ناظره سنة  
 كاملة ودفع اجرتها وبعد ذلك توجه الى القاضي في غيبة الناظر واعلمه ان هذا البيت

١٢  
 ١٢٦٨  
 مطلب يشترط في صحة  
 وقف الذمي أن يكون  
 قرية عندنا وعندهم

١٦  
 ١٢٦٨  
 مطلب ليس لاولاد احد  
 الواقفين استحقاق فيما  
 وقفه الاخر ائ

١٩  
 ١٢٦٨  
 مطلب يصدق المباشر  
 بعينه في دفع الغلة للناظر

٢٩  
 ١٢٦٨  
 مطلب الوقف كالا عتاق  
 يلزم بالقول بدون تسجيل

قد انقضت مستحقوه وانه آ ل اليه وطلب منه أن يقرره ناظر اعليه فقرره فهل اذا ادعى الناظر المذكور أو لا على الرجل المستاجر بان هذا البيت موقوف على جماعة موجودين وعلى خيراته وانه هو ناظره وانه أجره له وقد انقضت مدة الاجارة وأثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى بالبينة لمجة وقفه ولا عبرة بتقرير القاضي للرجل المذكور حيث كان مخالفا للواقع وهل اذا ادعى انه صرف في البيت مبلغا معلوما على عمارته وكان ذلك بدون اذن الناظر لا يلزم الوقف منه شيء (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع بحيث كان المشروط له انظر موجودا لم يقم به مانع شرعي تكون ولاية النظر له وليس لمن قرره القاضي بناء على انهائه له انه لا ناظر ولاية على الوقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جد كافي مدق بن أرضه وقف وصار يدفع أجرة الأرض بعدمضى كل شهر لمجة الوقف مدة ثم يريد الناظر على تلك الأرض الآن اخراج الرجل من الأرض او ابقاءه فيها بأجرة فاحشة فهل لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم ليس للناظر اخراج المشتري مادام يدفع أجرة مثل الأرض الموقوفة خالية من المجدد حيث كان موضوعا بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس شجرة في أرض مسبلة لدفن الموتى وكبرت الشجرة ثم مات بعد ذلك فهل تكون الشجرة لورثته واذا ألفتها الريح على الأرض يكون للورثة الانتفاع بها وليس لاحد معارضتهم (اجاب) نعم تكون الشجرة المذكورة لورثة الغارس في الأرض المسبلة حيث غرسها لنفسه لا للوقف وفي الاسعاف من فصل في غرس الواقف وغيرها لا لشجار مقبرة فيها أشجار عظام وكانت فيها قبل اتخاذ الأرض مقبرة ان علم مالك الأرض تكون الاشجار له باصولها يصنع بها ما شاء وان كانت مواتا واتخذها أهل القرية مقبرة فلا شجار باصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو ثبتت بعد ذلك فهي للغارس ان علم والا فالرأى فيها للقاضي ان رأى بيعها وصرف ثمنها في عمارة المقبرة حازله ذلك وهي في الحكم كأنها وقف اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقرر من الحاكم الشرعي في وظائف منها امامة بمصلاة وكالة وخدمة سبيل بالوكالة المذكورة وتسبيل ماء عذب على تربة الواقف وقراءة جزءين شريفيين وجبائية ومباشرة على حسب شرط الواقف فهل اذا قام بنفسه في بعضها وأتاب من يقوم ببعض الآخر أو أتاب في الكل بشرط الواقف وتقرير الحاكم الشرعي يدون له أخذ معلوم الوظائف من ناظر الوقف وليس للناظر منعه من ذلك (اجاب) افاد مولانا خير الدين الرملي نقلا عن البحران عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة وقد رد صاحب البحر على الطرسوسى في استنباطه عدم جواز الاستنابة والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك المعلوم للمستنيب وليس للنائب الا الاجرة التي استاجر بها في مدة انابته عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه

١٢٦٨

٥

مطلب لا عبرة بتقرير  
القاضي بناء على الانتهاء  
المخالف

١٢٦٨

٥

١٣  
مطلب في الاشجار  
المغروسة في المقابر

١٢٦٨

١٣

٥٢٦٨

١٥

مطلب في جواز الاستنابة  
في الوظائف والمعلوم  
للمستنيب ولا تعد شاغرة  
مع وجود النيابة

سنة جادى الثانية

وفي العمل الذى استأجره عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دعوى حسين القلى وهو  
 الناظر على النصف من وقف يوسف جاو يش من اعوان الجرا كسة وهو جميع الرزقة  
 الطين السواد الكائن باراضى الجيزة التى عبرتها ستة افدنة بموجب تقريره في ذلك  
 الشرعى المسطر من الباب العالى بمصر المأورخ ٧ ر سنة ٦٧ على السيد سليمان حسن  
 من اهالى الجيزة بان الجارى في الوقف المذكور جميع المحصة التى قدوها النصف من  
 الرزقة المرقومة الكائنة بحوضين باقى ذكرهما ما هو بحوض الظهرة ثلاثة افدنة  
 وما هو بحوض ابن اخويه ثلاثة افدنة وأن الذى يقابل جهة حصة الوقف المرقوم  
 النصف من كل من المحوضين المرقومين وأن المدعى ناظر على الوقف المرقوم واستأجر  
 المدعى عليه حصة جهة الوقف المرقوم منه في كل سنة باردب قمع يعطيه له وان المدعى  
 عليه واضع يده الآن على المحصة المرقومة ومعارض للمدعى فيها ويطالبه برفع يده عنها  
 وتسليمها ليحوزها الجهة الوقفية سئل من المدعى عليه فاجاب بان المدعى ناظر على الوقف  
 المرقوم وانه واضع يده على قطعتى الارض المرقومتين نحو ثلاثين سنة وان الجارى في  
 الوقف المرقوم النصف من قطعة الارض التى بحوض الظهرة المرقوم فقط والقطعة  
 الثانية من طين الاراضى الاميرية فاستفسر من المدعى فذكر أن والده حين كان ناظرا  
 على ذلك تبادل مع مالك القطعة الثانية المرقومة وأخذها منه لجهة الوقف واعطاه  
 قطعة بدلها كانت جارية في الوقف وأنكر ما عدا ذلك فالحكم (اجاب) يؤمر المدعى  
 عليه بتسليم الارض التى اعترف بوقفها الناظرها المذكور حيث لا مانع ثم ان ادعى  
 الناظر انتقال الثانية لجهة الوقف باستبدال شرعى عن يملكه وبين مسوغه وصحح  
 دعواه ووجدت من خصم شرعى يكلف اثبات ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 وقف أنشأه واقفه على مسجد وجعل النظر لولاده وأولاده أبدا ما تناسلوا كما هو  
 مسطور في وقفه ومسجل عند المحاكم الشرعية فهل اذا تعدى أحد من الاجانب وأراد  
 أخذ النظر على الوقف المذكور ولا يمكن من ذلك ويمنع شرعا حيث لا مسوغ وموجود  
 من اولاد الواقف من يصلح للنظر (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فحيث  
 ثبت شرط الواقف النظر لولاده يكون النظر لهم والحال هذه مما لا بشرطه في ذلك  
 ويمنع من يعارضهم بدون اثبات استحقاقه بطريق شرعى اذا كانت اليد والتصرف  
 لاولاد الواقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده  
 وسماهم وعلى أولاد ابنه المتوفى حال حياته وسماهم واستولى الموقوف عليهم واستغلوا  
 الوقف مدة والذى جرى عليه نظاره في تلك المدة انهم كانوا يصرفون ريعه على خصوص  
 المذكور وفروعهم المذكور وصار تداع بين الاناث في تلك المدة مع المذكور وحكم  
 القاضى باختصاصه بالمذكور من اولاد المذكور طبق شرط الواقف المفيد لذلك فهل  
 يجري على ما كان عليه النظار السالفون في صرف غلة الوقف على خصوص المذكور

١٣٦٨

١٧

رجب

١٣٦٨

٥

رجب سنة

١٢٦٨

مطلب يعمل بشرط  
الواقف ان ثبت  
والا فبالاستفاضة  
والاستيهارات المستمرة  
وعمل النظار السابقين

١٢٦٨

٧

١٢٦٨ ٨٢

مطلب تقبل الشهادة  
بالسماع لا ثبات أصل  
الوقف دون شرائطه  
وبيان ما هو من النوعين

وأولادهم المذكور فقط وعلى موجب ما حكم به المحاكم وكتب به حجا شرعية متضمنة  
للاختصاص المذكور والمحكم به (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فان كان  
شرط الواقف ما ذكر يكون ريع الوقف مختصا بالذكور من أولاد المذكور وفي  
قياوى خير الدين اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة  
والاستيهارات العادية المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الوقت وصرحوا بانهم يحمل  
حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب ان يحمل حال من سبق من النظار على انهم كانوا  
يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن  
المؤمن وهذا ظاهر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن في بيت من ضمن وقف  
اهلى فاحتاج البيت لعمارة فاستأذن الرجل الساكن في البيت في العمارة من ناظرة  
الوقف فاذا نيت له بالعمارة الضرورية وكتبت له كتابا وعينت فيه أجرة البيت المذكور  
عن كل شهر كذا والجرة التي عينتها عليه دون أجرة المثل بشئير ولم تعين مقدار المدة  
ثم من بعد مضي احد وعشرين شهرا توفيت الناظرة المذكورة ولم تقبض من أجرة  
البيت شيئا واستولت على الوقف ناظرة أخرى فهل للناظرة الا ان قبض الاجرة من  
الرجل الساكن في البيت بقدر أجرة المثل والمحاسبة عليهما من تاريخ اذن الناظرة المتوفاة  
حيث ان أجرة المثل عائد نفعها على الوقف (اجاب) لم تولى الوقف الا ان مطالبة من  
استولى على البيت المذكور بأجرة مثله مدة سكناها ومحاسبته عليها والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في مكان معروف بالدوار يقال له وقف الشيخ ادعى رجل انه من ذرية  
الواقف وان شيخ الناحية تعدى على المكان المذكور وبناه من غير اذن المستحقين  
تعدى امانه وبعد موت الشيخ المذكور باع بعض ورثته جانب امانه لرجل آخر ويريد المدعى  
المذكور محاسبة المشتري وباقي ورثة الشيخ على أجرة المكان المذكور وأحضر المدعى  
المذكور حجة تاريخها يزيد على مائة سنة دل مضمونها ان فلانا وقف المكان الفلاني على  
أولاده ثم على أولادهم وهكذا وأنكر المشتري وورثة الشيخ المذكور وقفه المكان  
المذكور فهل يعمل بالحجة ويكون للمدعى المحاسبة على أجرة المكان المذكور أم لا بد من  
بينة تشهد بان فلانا وقف المكان الفلاني على فلان وفلان وان المدعى من ذرية الواقف  
المذكور ولا يكفي في ذلك الشهادة بالتسامع بان المكان المذكور وقف فلان (اجاب)  
لا يقضى بمجرد الكول والكواغد لخروجها عن الحجج الشرعية والحجة البينة أو الاقرار  
أو النكول وصرحوا بقبول الشهادة بالتسامع على أصل الوقف وبيان المصرف من أصله  
والمراد به ما تنوقف عليه صحة الوقف فاذا ثبت المدعى نسبه الى الواقف وان العقار  
المذكور ملك جده وانه وقفه على ذريته وتحقق نظره بالشرط أو باقامة القاضى يقضى له  
باستحقاقه منه ان شهد الشهود بالمعينة لا بالسماع اذ لا تقبل الشهادة بالسماع لا ثبات  
شرائط الوقف وعدمها انه وقف على ذريته أو على معين وكذا شرط النظر أمانة وقف



سنة رجب

عليه صحة الوقف مثل الوقف على المسجد أو على الفقراء فقبل فيه الشهادة بالتسامع لانه من أصل الوقف لتوقف صحته عليه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقاراً تلقاه بالشراء الشرعي من ملاكه ووضع يده عليه مدة نحو عشرين سنة ثم مات عن ورثة فاراد الورثة بيع العقار الخلف عن موثرهم وأمر والدلائل بان يعرضوه على الراغبين فعرضوه وتزايد فيه الناس مدة حتى انتهت الميزاد وباع الورثة العقار المرقوم لرجل فوضع يده عليه مدة اثنتي عشرة سنة والبايع للورث كان واضح اليد على ذلك العقار مدة وتداولت عليه الايدي نحو ثمانين سنة والآن ادعى آخر أن بعض العقار المرقوم وقف ويده حجة ايقاف مقطوعة الثبوت مع انه مقيم في البلدة التي فيها العقار المرقوم ومشاهد لتصرف الملاك فيه ولم يدعه ولم ينزع فيه فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا عبرة بدعواه بمجرد حجة مقطوعة الثبوت أم كيف الحال (اجاب) في حاشية الدرر نقلا عن الحاشية ما نصه رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقضي بالحجة وهي اليقينة أو الاقرار أو النكول أما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اه فليس للقاضي الحكم بوقف العقار المذكور بمجرد الصك بدون اثبات مضمونه شرعاً على فرض سماع الدعوى شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً خرباً بجوار مسجد عليه حكر لذلك المسجد ويده حجة تقتضي ان لو اضع اليد على البيت البناء على المسجد ففعل بمقتضاها وبني عليه مسكناً فهل يقرب على ذلك ويبقى البناء أو يجب هدمه (اجاب) ليس للمالك البيت المذكور التعلل على سطح المسجد واذا بني يهدم ما بناه ما لم يكن البناء فوق المسجد ملكاً منشأ من قبل بائى المسجد قبل تمام وقفه وانتقل الى الباى المذكور بما قل شرعياً والله تعالى اعلم (سئل) في ارض محتكرة لمسجد وولى ثابت حكرها بعضه بالحجج الشرعية وبعضه بالاشاعة وترك حكرها عند اربابه مدة طويلة فهل لناظر الوقف مطالبة بهم بالمدة المذكورة خصوصاً وان المسجد فقير لاشئ له سوى الحكر ومحتاج للعمارة وهل اذا كان الحكر قليلاً بالنسبة للحكر المثل يسوغ لناظر زيادته حتى يبلغ حكر المثل (اجاب) لتولى الوقف المطالبة باجرة مثل ارض الوقف بعد تحققه شرعاً من استولى عليها مدة استيلائه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض وقف استولى عليها والى الحكومة بمصر المحروسة كان وجعلها محلاً لمعد الاضطباع الامور المطلوبة للميرى وبني فيه بعض ابنية وبعد وفاة ذلك الوالى استثنى الميرى عنه وملك الوالى بعده الانتقاض التي كانت فيه لرجل بوجه شرعي واستأجر هذا الرجل ارض الوقف من ناظرها واستأذنه بان يبنى ويعمر فيها على ان ما بناه وجدده فيها يكون له مستحق البقاء والقرار وخج بذلك حجة شرعية من حضرة قاضى مصر وبناء على ذلك بنى وعمر وأنفق في ذلك أموالاً جسيمة فهل ليس لورثة الوالى الذى

١٢ ١٢٦٨

مطلب أحضر صكافيه  
خطوط العدول والقضاة  
الماضية لا يقضى به ما  
لم يثبت مضمونه

١٢ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

رجب ١٨  
سنة ١٢٦٨

كان مستوليا على تلك الأرض لما ذكر معارضة ذلك الرجل ولا رفع يده عن تلك الأرض (اجاب) لا يملك الوالي أرض الوقف باستيلائه عليها على الوجه المذكور فلا تورث عنه فليس لوارثه بعد وفاته معارضة المستأجر ولا تتراعها من يده بجهة الارث وما بناه وجدده المستأجر باذن الناظر معلوك له لا ترفع يده عنه ولا عن أرض الوقف حيث كان قائما بدفع أجرة مثلها خالية عما أحدثه فيها من العمارة بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على الذرية والنسل من قبل فلان الوقف وضع يده عليها احد المستحقين ومنع الباقيين وأنكر كونها وقفا فترافع مع باقي المستحقين لدى قاضي جهتهم وادعى رجل منهم بعد أن جعله القاضي قيما على واضع اليد بان الأرض المحدودة بالحدود الاربعة وقف من قبل جدهم الا على فلان عليهم جميعا وشهدت له بيعة طبق دعواه لدى القاضي فلم يلتفت الى شهادة البيعة ثم لما غاب المدعي حكم عنه عن المدعي عليه وكتب له حجة بذلك فهل لا يصح حكم القاضي المذكور حال غيبة المدعي ولا يكون ممنوعا من الدعوى شرعا بالحكم المذكور وتسمع الدعوى على واضع اليد واذا شهدت بيعة للمدعي بما ادعاه يقضى له بوقف الأرض وبالاستحقاق فيها للوقوف عليهم خصوصا وقد تقدمت دعوى نظيره هذه على واضع اليد المذكور من احد المستحقين وأثبت دعواه بالوقف والاستحقاق وحكم القاضي بذلك وكتب به اعلاما شرعيا ثابت المضمون (اجاب) نعم تسمع دعوى من نصبه القاضي ناظرا على الوقف المذكور ويقضى له بعد دعواه أثبتته بالوجه الشرعي والمنع عن الدعوى على فرض صحته لعدم اعتبار شهادة الشهود الذين شهدوا او لا يمنع من سماع الدعوى ثانيا وقبول البيعة ان اقيمت بوجهها الشرعي حيث لا مانع اذ ليس الحكم بالمنع والحال هذه حكم الزام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بد كان وقف مدة عشر سنين يدفع أجزتها الى الوقف فادعى عليه الآن ابن عبيد معتق ان مولى أبيه دفع عليها دراهم سنة ست وثلاثين خلوا ولم يكن بيده سند ولا حجة ولا اذن من ناظر الوقف ولا من القاضي بالناحية ويريد اخراج المقيم فيها الآن متعلا بما ذكر فهل لا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة ولا يمكن من اخراجه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر والحال هذه ما لم تصدر صحيحة من خصم على خصم شرعي مع عدم تحقق ما يمنع سماعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على ذويته ثم من بعدهم على عتقائه ثم ذويتهم وشرط الوقف المذكور في وقفه أنه لا يؤثر الا شهرا بشهر فهل اذا آجره الناظر عليه مدة طويلة تكون الاجارة باطلة ويرد العقار للمستأجر بمهمة وقفه خصوصا والاجارة المذكورة صادرة بعد نهى الساطان عن اجارة الاوقاف المدة الطويلة (اجاب) صرحوا بان الوقف لو شرط مدة يتبع طالت أو قصرت لان شروط الواقف تراعى كالتصور الا اذا كانت اجاراتها أكثر انفع فيخرجها القاضي لا المتولى وصرحوا أيضا بان الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة في الاوقاف والله

٢١  
١٢٦٨

٢٢  
١٢٦٨

٢٧  
١٢٦٨  
مطلب يتبع شرط  
الوقف في بيان مدة  
الاجارة الا اذا كانت اجاراتها

تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى آجر جزأ محمد ودامن مكان متخرب من جملة  
الوقف مدة معلومة وباع بعض نقضه الذى خيف عليه الملاك والتلف وقبض بدل الاجرة  
وثن النقض وأراد صرف ذلك في حصة باقى الوقف فتعصب عليه بعض المستحقين  
وطلبوا منه قسمة ما تحصل من الاجرة وثن النقض وأبى الناظر الا صرف ذلك في العمارة  
حسب شرط الواقف فهل يجاب الناظر المذكور لذلك ويمنع المستحقون من معارضة  
في ذلك والحال هذه (اجاب) ثمن الانقاض عند جواز بيعها مصرفه عمارة الوقف ويبدأ  
من ريع الوقف بعمارة وما فيه البقاء له يمينه فيصرف ما تحصل من الاجرة في العمارة وما  
بقى يصرفه الناظر مصرفه الشرعية حسب شرط الواقف وليس للمستحقين منع المتولى  
عن صرف ذلك في العمارة المحتاج اليها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أهلى مستحق له بمفرده بموجب شرطه والمستحق المذكور آجره لا آخر مساهمة وقبض  
منه مبلغ أجرة مجاملة وأذنه بالانشاء والعمارة فهل اذا كان مال الوقف بعد انقراض  
الذرية الموقوف عليهم لمجهته يكون لناظر الجهة الآيل اليها الوقف من بعد الذرية  
معارضة الناظر المستحق الآن والحجر عليه وتسمع منه الدعوى الآن قبل مال الوقف  
اليه (اجاب) ولاية الوقف والتحدث عليه لتوليته وليس لمن يؤل اليه النظر معارضة  
متوليته الآن بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في مكان شرط واقفه انه اذا  
مات مستحقوه يصرف ريعه في خيرات عينها على تربته وشرط ان النظر عندا يولتسه  
للخيرات المذكورة يكون لامام مسجد عينه وآل الوقف الى خيرات الواقف بالترتبة فهل  
اذا انسدم المسكان المذكور وآجره الناظر بشرط الواقف لرجل باجرة معلومة هي أجرة  
المثل ليصرف الناظر الاجرة في الخيرات المذكورة لا يكون لناظر المسجد فسخ تلك  
الاجارة حيث صدرت من الناظر باجرة المثل ويمنع ناظر المسجد من المعارضة في ذلك  
بدون وجه شرعى (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فولاية النظر والتحدث  
على المسكان المذكور للشرط لذلك من الواقف وليس لناظر المسجد فسخ الاجارة  
ولا معارضة المتولى على ذلك المسكان والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم  
(سئل) في قطعة أرض وقف على مصالح ضريح واقفها وكل الناظر وكيله لا يستغل  
ريعها ويصرفه على مصالح الضريح فوضع الوكيل يده عليها مدة من السنين وحفر فيها  
بئرا وغرس فيها نخيلا وأشجارا لنفسه بغير اذن الناظر واستغل ريعها تلك المدة ولم  
يصرف على مصالح الضريح شيئا ثم مات الوكيل المذكور عن ورثة وضعوا أيديهم على  
ما ذكر بطريق التملك فتداعى الناظر مع الورثة لدى القاضى وأثبت وقفيها وحكم  
القاضى بنزع الارض من أيديهم بموجب اعلام شرعى مشمول بحتمه في الحكم في البناء  
والنخيل والأشجار المحدثه في أرض الوقف بغير اذن الناظر اذا أحدهما انشأها لنفسه  
(اجاب) ما أحدثه الرجل المذكور بأرض الوقف لنفسه بغير اذن الناظر عمولا له

١٢٦٨ ٣  
مطالب ثمن الانقاض  
مصرفه عمارة الوقف

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٦

١٢٦٨ ١٠

ويؤثر بقلعه وتغير يخ أرض الوقف ان لم يضر بها والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على  
أما كن موقوفة على مسجد آجر هذه الا ما كن لرجل نصراني يسكن فيها باجرة معلومة  
وأذن له بالعمارة من ماله على أن يرجع بما صرفه في ريع الوقف وان يقتطع كل شهر  
جزء من الاجرة قبني المستاجر وصير أسفل تلك الا ما كن يدت قهوة ونجارة والمحال ان  
الا ما كن المستدة لبيع الحجر والقهوة في جوار المسجد ثم آجر المستاجر المذكور تلك  
الا ما كن لا آجر باجرة معلومة وأخذ منه نصف الفدر الذي صرفه في بناء الا ما كن ثم  
مات كل من المستاجر والناظر الموقر ثم آجر المستاجر الثاني تلك الا ما كن لا آجر وانتقل  
النظر لا آجر فإراد الناظر اخراجه وفسخ هذا الايجار فامتنع الساكن متعللا بان مؤجره  
دفع بعض مبلغ العمارة للمستاجر الاول فهل يكون للناظر الآن اخراج الساكن ولا  
عبرة بتعلله المذكور سيما اذا ظهر أن اجرة مثل الا ما كن المذكورة تزيد على الاجرة  
المعينة زيادة لها وقع ولا عبرة بتسمية الاجرة حيث كانت ناقصة عن اجرة المثل نقصا  
فاحشا (اجاب) ما بناه المستاجر باذن الناظر للوقف وقف وعلى المستاجر تمام اجرة  
المثل اذا تحقق ان الاجارة بدون اجرة المثل بالغبن الفاحش وللناظر المذكور مطالبة  
المستاجر الثالث بتمام اجرة المثل مدة استيلائه واخراجه واجارة العقار المذكور وان  
شاع باجرة المثل حيث لم يثبت له ولا مؤجره ولا من قبله فيه حق القرار بالوجه الشرعي  
ولا عبرة بتعلله بما ذكر والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دور وقف شرط واقفها  
السكنى والاسكان فاعدها أهل الوقف للسكنى فقط فهل والمحال هذه اذا اراد بعض  
الموقوف عليهم أن يجعلها للغلة ويخرج المستحقين من سكنهم المأخوذ عن آبائهم  
وأجدادهم من مائة سنة وهم ساكنون على شرط الواقف وانه الآن يدعى ان الدور  
لازم لها تعمير والساكنون متعهدون بان الساكن يعمر سكنه فهل لا يجبر الساكنون  
على الخروج وتوجير الدور وهل يصح نصب متول أجنبي مع ان الواقف شرط التولية  
لاولاده الارشد فالارشد واذا نصب متول أجنبي يصح ايجاره أم لا (اجاب) اذا كان  
الموقوف دارا فعمارتها على من له السكنى من ماله لا من الغلة فلو أبقى من له السكنى أو عجز  
لفقره آجرها الحالك منه أو من غيره وعمرها باجرتها كعمارة الواقف ولم يرد في الاصل  
الارض من له السكنى ثم ترد بعد التعمير وانتضاء مدة الاجارة الى من له السكنى واذا  
أراد من له السكنى أن يعمرها من نفسه بماله ولا يخرج لا يجبره على الخروج ولا يملك  
القاضي نصب متول على الوقف مع وجود المشروط له ذلك من الواقف بدون وجه  
شرعي ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في  
وكالة موقوفة وقفها على جماعة وكلوا رجالا في ايجارها فآجرها لرجل ست سنين  
ونخسة أشهر فهل لا تصح اجارة الوقف تلك المدة وتكون باطله واذا دفع المستاجر  
بعض الاجرة يكون له أخذها (اجاب) نعم لا تصح اجارة عقار الوقف المذكور تلك

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢١

مطلب العمارة على  
من له السكنى من ماله  
لا من الغلة ولا يجبر على  
الخروج حيث أراد  
عمارتها من ماله

١٢٦٨

٢٥



المدة على ان الاجارة لا تكون لازمة عند عدم المفسد الامن ناظر الوقف أو وكيله والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي يملك دار وقف حصه منها على فقراء لنصارى المقيمين بدير كذا او شرط النظر لمن يكون ناظر ا على الدير المذ كوروا شهد على ذلك بينة ثم مرض بعد ذلك ومات عن ابن قاصر وزوجة فهل يصح هذا الوقف وللقاضى الحكم بحجته بعد دعوى ناظر الدير وثبوتها شرعا ولا تكون هذه الحصة ميراثا عنه ولا يمنع من صحة الوقف الشيوع ولو كانت الدار قابلة للقسمة (اجاب) نعم يصح الوقف عند الامام الثانى اذا استوفى شرائطه الشرعية ولا تكون الحصة فى الدار المذ كورة ميراثا عن الواقف وللحاكم الحكم بحجة الوقف ولزومه وقد صرح علماؤنا بان الفتوى على قول الامام الثانى أبى يوسف فيما يتعلق بالوقف والله تعالى اعلم (سئل) فى ناظر على وقف ادعى عليه بعض المستحقين باستحقاقه من الوقف فى مدة ماضية وأنكر الناظر دعواه وادعى الناظر انه صرفه له واستوفاه فى المدة الماضية ويريد المدعى ان يضع يده على الوقف ويستغله فى نظير ما ادعاه او يقسمه ويختص بجانب من أمكنة الوقف فهل لا يجب لذلك ويصدق الناظر فى دعواه انه صرف لهم استحقاقهم واستوفوه منه فى المدة الماضية (اجاب) يقبل قول متولى الوقف فى صرف غلته الى مستحقها واستحقاق الموقوف عليه فى ريع الوقف لافى عينه فلا تجرى فيه قسمة الافراز بل قسمه المهايأة للحفظ والعمارة برضا الجميع وولاية التصرف فيه لناظره الشرعى لا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من بيت مال مصر مضمونها ان امرأة وقفت نصف منزلا مصر على جهة والنصف الاخر اعطته لزوجها الآن وما عدد ذلك من جميع الاشياء فى المنزل من الملبوسات والمفروشات والنحاس والصندوق الكائن بمنزل خليل جاو يش أمانة وجميع ما فيه اعطته لزوجها المذ كور وكذلك ما تنافدان ابعادية اعطت لزوجها من مائة وخمسين فدانا وعشرين لغلانة وعشرة لغلانة وعشرة لغلانة وعشرة لغلانة هذه صورة وثيقة كتبت المرأة المذ كورة ثم ماتت قبل القبض فاحضرت حجة المنزل المذ كور فوجد ان المثلث فيه سوى النصف والثلث وصار احضار تقاسيطة الابعادية فوجد ان مائة فدانا وكسورا موقوفة على جهة وثمانية وسبعين فدانا الباقية لا يخصها منها الا اثنا عشر فدانا فالحكم فى ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك ان وقف المشاع فيه اختلاف وللقاضى الحكم بحجته اعتمادا على قول الامام الثانى أبى يوسف فاذا ثبت ايلاف المرأة المذ كورة لنصف المنزل مستوفيا شرائطه يكون للقاضى الحكم بحجة الوقف ولزومه وباقي ما تملكه من ذلك المنزل يقسم بين ورثتها ولا يختص به الزوج بناء على الاعطاء والتملك له من زوجته لمدام استيفاء التملك شرائطه الشرعية وتمليك الابعادية على الوجه المشروح بصورة الوثيقة الموضحة بهذا غير صحيح وليس من باب الوصية لانها تملك مضافا لباقي الممتلكات وظاهر ما بالصورة المذ كورة يفيد التملك فى الحال وهو غير مستوفى لشرائطه الشرعية

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

مطلب فى صحة وقف  
المشاع ولو قابلا للقسمة

فما كان من الابعادية ملكا المتوفاة يقسم بين ورثتها بجميع ما في منزلها بمصر من  
الملبوسات وغيرها والصندوق المذكور وما فيه والالفاظ الموصحة بهذه الصورة ليست  
صريحة في الوصية بل في التملك الحالى ولم يصح لفقد شرطه والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة عتقاء يستحقون وقفا أراد أحدهم قسمة عقار الوقف وأن يختص بجهة منه والناظر  
لا يرضى بذلك فهل لا يجب المستحق لذلك والحال هذه سيما وان عقار الوقف لم يكن قابلا  
للقسمة (اجاب) لا يقسم الوقف بين مستحق ريعه قسمة أقرارا والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة تملك بيتا بالشراء الشرعى ويدها حجة التملك وقفته على نفسها أيام حياتها ثم  
على أولادها وعلى أولادهم إلى آخرهم يكون وقفا على عتقاتها ومن بعدهم على أولادهم  
وعلى أولاد أولادهم الخ فاذا انقرضوا جميعا إلى آخرهم يكون وقفا يصرف ريعه  
على جهة برعيتها بحجة الايقاف وعند ايلولة إلى الجهة المذكورة يكون النظر لناظرها  
حين ذلك ثم توفيت الواقعة ولم يصدر منها أيام حياتها لا تغيير ولا تبديل وماتت وهي  
مضممة على ذلك ثم بعد وفاتها ادعى رجل انه يملكه بوضع اليد وضاعت حجة القديمة  
فباعه لامرأة بثمن معلوم وعلى ذلك أخرج لها حجة وهي باعته أيضا لزوجة البائع لها أولا  
ثم توفيت المتهمة الاولى والثانية عن زوجها المدعى وباقي ورثتها ثم حضر باقي ورثة  
الزوجة فوضعوا أيديهم على البيت بطريق الايلولة لهم معه فهل اذا ظهرت الوقفية  
ووجد فيها حدودا أو أوصاف البيت المذكور وبينه يشهدون على اقرار اركان الواقعة  
أيام حياتها بايقافها البيت المذكور على الوجه المعين يكون لناظر انتزاعه من واضع  
اليده عليه ويكون بيعه والحال هذه غير صحيح ولناظر طلب أجرته من تركتها من ابتداء  
وضع يدها عليه لغاية وفاتها وطلب أجرته أيضا من الساكن فيه من وفاتها لغاية تار يخه  
وصرفه على الجهات المعنية حكم شرط الواقعة المذكورة (اجاب) اذا شهدت البينة  
العادلة بان المرأة المذكورة وقفت ذلك البيت على كذا وهي تملكه لا يصح بيعه ولا  
يورث عنها ولا عن كانت واضحة اليد عليه ويحكم بايقافه وتسليمه لمتوليها المشروط له  
ذلك في أصل الوقف ليصرف غلته فيما شرطه واقفه وعلى المستولى عليه تعديا أجره  
مثله مدة استيلائه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من  
بعده على زوجته وذريته ثم من بعدهم على ذريتهم إلى آخر ما شرط في كتاب وقفه  
وشرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لزوجته ثم من بعدها لذريته الارشد فالارشد  
ثم بعد ذلك انحصر الوقف في امرأتين من ذرية الواقف نظر او استحقاقا فساءت لهما  
امرأة ومعها ابن وادعت انها كانت متزوجة برجل من ذرية الواقف وان الولد الذي  
معها منه وانه يستحق في الوقف فانكرت المرأة أن يدعوها فهل اذا لم تثبت دعواها  
المذكورة بالوجه الشرعى لا تجاب لذلك ولا يقبل قولها (اجاب) لا يقضى لابن المرأة  
المذكورة بشئ في غلة الوقف والحال هذه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٨

٣٠

شوال

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٩

شوال سنة

قطعة أرض مرصدة وقف رزقة على مسجد بناحية قدشا الصغرى ونظر المسجد للارشد  
فالارشد من ذرية الواقف رهن الناظر الطين بغواريق لفلاحى الناحية من مدة سنين  
ثم تولى الآن ناظر على الوقف ويريد رفع أيدي الواضعين أيديهم عن الطين المذكور فهل  
يجاب لذلك وإذا أظهر وأورقاً تحت وما بنحتم الناظر القديم لا يعمل به خصوصاً وإن واضع  
اليد مقرون بوقفية ذلك (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في أرض وقف أجرها ناظرها من رجل وأذنه بالبناء والعمارة فيها على أن  
ما بناه وجمده يكون ملكاً له على وجه البقاء والقرار ففعل حسب ما أذنه الناظر وصدق  
له على ذلك بحجة شرعية ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات الناظر الاذن  
ومات المستأجر المأذون عن ورثته فاراد الناظر الثانى ابطال ما فعله الناظر الاول ورفع  
أيدي الورثة عما ذكر متعللاً بأن ما بناه وجمده مورثهم لا يكون ميراثاً لهم بل يكون  
لجهة الوقف فهل إذا ثبت الاذن من الناظر الاول بالوجه الشرعى كما ذكر ليس للناظر  
الثانى ابطاله ويكون ما بناه ميراثاً لورثته ولا عبرة بتعلله بما ذكر (اجاب) إذا ثبت  
اذن الناظر بالبناء في أرض الوقف على أن يكون له حق القرار وبني المستأجر على  
الوجه المذكور لا يكون لمن آل اليه الناظر بعد ذلك تسكيف المستأجر قلع بنائه ولا  
ورثته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة وقف أجرها  
المتولى عليها رجل آخر ثلاث سنوات بقدر معلوم من الدراهم هو أجرة مثلها فزرعها  
المستأجر سنة فالآن طلب رجل من المتولى عليها أن يؤجرها له بأكثر من الأجرة الاولى  
ويريد المتولى أن يفسخها بزيادة هذا المتعنت فهل لا يجاب لذلك حيث وقعت الاجارة  
الاولى بأجرة المثل (اجاب) إذا صدرت اجارة أرض الوقف صحيحة لازمة بأجرة المثل  
لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة ولا عبرة لزيادة التعنت والله تعالى اعلم (سئل)  
في حائوت نصفه وقف تهدم ولم تمكن اعادته فباع وكيل ناظره أنقاضه مخوف ضياعها  
وعدم الاحتياج اليها في العمارة فهل يكون للناظر أو وكيله قبض ثمن الانقاض من  
المشتري وصرفه في عمارة باقي عقارات الوقف (اجاب) يصرف النقض الى عمارة باقي  
الوقف إن احتاج والا حفظه المتولى ليهتاج الا إذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه إذا  
احتاج كما في الدر وغيره فلناظر الوقف المذكور والحال هذه صرف ثمن الانقاض في  
عمارة باقي الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً بالأرض عن أبيه يتصرف  
فيه نحو تسع وثلاثين سنة بعد وفاة أبيه المتصرف فيه قبله مدة حياته فالآن ادعى ناظر  
وقف أهلى بأن المنزل من جلة الاماكن التى للوقف وأراد نزع المنزل من يد الوارث  
ورفع يده عنه بمجرد وجوده في الوقفية فهل لا يعمل بمجرد الخط ولا يحكم بوقفية المنزل بسبب  
ذكره من ضمن الاماكن الموقوفة على فرض تعجب الناظر دعواه وإذا شهدت بينة  
بالوقف ولم يذكر وإن المنزل كان ملك الوافد لا تقبل شهادتهم (اجاب) صرح

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢

مطلب لأعبرة بزيادة  
التعنت

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٣٠

ذى الحجة سنة

مطلب ذكر الشاهدين  
ان المدعى وقفه مملوك  
للاوقف شرط في صحة  
الشهادة

١٢٦٨ ٤

مطلب يقبل قول  
الناظر في الدفع الى  
أرباب الوظائف في  
حق براءة نفسه وان لم  
يقبل في حق المذكور

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٢٤

محرم

١٢٦٩ ٤

مطلب لا تنسخ الاجارة  
بموت عاقد الغيره  
كناظر ووصي

أرباب الفتاوى بأنه لا يقضى ولا يجعل بالخط بدون اثبات مضمونة شرعا وأفاذ العلامة  
الرملي في فتاواه أن ذكر الشاهدين أن المدعى وقفه مملوك للاوقف شرط في قبول  
الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف مسجد يستلم ايراده ويصرفه في مصالحه  
بحسب ما يراه مصلحة ثم يحامل عليه رجل من خدمة المسجد وذهب الى القاضى وادعى  
أن الناظر المذكور لم يصرف ما ادعى صرفه فهل يصدق الناظر المذكور في دعواه حيث  
لم يكذب الظاهر (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه في صرف غلة الوقف فيما شرطه  
الواقف حيث لم يكذب ظاهر الحال هذا بالنسبة لدعواه الصرف على مثل العمارة  
ومهمات المسجد كالصرف للذرية اما في دعوى الصرف على أرباب الوظائف المشروط  
لهم شئ تطير عملهم مثلا فالذى أفتى به العلامة أبو السعود وغيره أنه لا يقبل قوله في ذلك  
بيمينه لأنه كالأجرة وان قبل قوله في حق براءة نفسه كافي تنقيح الحمادية والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف وقفا وهو في حال صحته وسلامته على جهة بر لا تنقطع وحكم به بعد  
دعوى شرعية ثم مات الواقف بعد نحو سنتين وقبل أخذ سند الايقاف من القاضى  
فارادوا حذ من ورثة الواقف ابطال الوقف المذكور وجعله ميراثا متعلا لا بعدم اخراج  
سند الايقاف من القاضى قبل موت الواقف فهل يكون الوقف بعد صدوره من الواقف  
وهو في حال صحته وسلامته والحكم به صحيحا لا يكون لاحد من الورثة أو غيرهم ابطاله ولا  
السعى في ابطاله بدون وجه شرعى (أجاب) حيث صدر الوقف من المالك حال صحته  
وحكم بلزومه لا يكون لاحد من الورثة أو من غيرهم ابطاله بدون وجه شرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) في ناظر على وقف ادعى أنه صرف في عمارة الوقف مباغما من غلته ومن ريعه  
لا ثقا بالحال فهل يكون مصدقا فيه بيمينه والحال هذه (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه  
في قدر ما أنفق من غلة الوقف التى بيده حسب شرط الواقف حيث لم يكذب ظاهر  
الحال والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف أجر عقارا من الوقف سنة كاملة وتوفى  
الناظر قبل مضي السنة وتوفى ناظر غيره فهل للناظر المتوفى الآن فسخ الاجارة الاول  
أم لا (أجاب) تنسخ الاجارة بموت أحد عاقدىها لنفسه فان عقدها لغيره كوكيل  
ووصى ومتوفى الوقف لا تنسخ كما هو مصرح به في كتب المذهب فاذا صدرت اجارة  
الناظر الاول صحيحة لازمة لا تنسخ بموته ولا يأن للناظر بعده فسخها بدون وجه  
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف نصف حمام مشاعا ليس قابلا للقسمة على  
نفسه مدة حياته ثم على ذريته وذرية ذريته طبقة بعد طبقة ثم على المجاورين والفقراء  
عقام السيد البدوى والسيد الدسوقي وحكم القاضى بحجة الوقف المذكور وسحبها عنده  
وكتب بذلك كتابا وختمه بختمه ثم بعد مدة ترتب عليه دين وقسط عليه على الاشهر  
ثم أراد أرباب الدين بيع الموقوف أو بعضه ليس توفوا دينهم منه والحال ان الواقف  
المذكور صحيح وليس مريضا ولا مديونا حين الوقف فهل لا يمكنون من ذلك ولا يصح



سنة محرم  
١٢٦٩ ٦  
مطلب الخلاف في جواز  
وقف المشاع وعدمه  
انما هو فيما يحتمل  
القسمة اماما لا يحتملها  
فهو جائز اتفاقا الا في  
المسجد والمعبرة

١٢٦٩ ٩  
١٢ ١٢  
١٢٦٩

١٢٦٩ ١٥  
مطلب العبرة لطبقة  
الوقف الجعلية لا لطبقة  
الارث النسبية

بيع الوقف المذكور (اجاب) اختلف في صحة وقف المشاع ولو حكم بصحته نفذ اذ فيه قولان معصمان وهذا الخلاف فيما يحتمل القسمة اماما لا يحتملها كما هنا فهو جائز اتفاقا الا في المسجد والمعبرة كما هو مصرح به في كتب المذهب وقال في التنوير فاذا تم الوقف ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن ومنه يعلم عدم صحة بيع الوقف المذكور في الدين المزبور اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وظائف شرعية بمسجد دولي وله معلوم مرتب له من ريع الوقف على القيام بتلك الوظائف وبيده تقارير شرعية من القاضي والناظر وقائم بتلك الوظائف كما ينبغي والا تنولى على الوقف ناظر يريد نزاع تلك الوظائف من الشخص المقرر فيها بتفسير وجه شرعي فهل لا يجب لذلك ويمنع من التعرض له (اجاب) ذكر العلامة الرملي انه لا يسوغ عزل صاحب وظيفة ما بدون جنته شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف أهلي مشتملة على حواصل وحواليت ويرى أجرها الناظر لرجل بدون أجره المثل فهل لا يصح أيجاره ويكون للمستدين رفع الامر للقاضي لفسخ عقد الاجارة وابطالها وطلب أجره المثل اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجره المثل بالغبن الفاحش غير صحيحة بخلاف الغبن اليسير وعلى المستأجر تمام أجره المثل مدة استيلائه على عقار الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ذكورا وانا نال ذلك مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلمهم الى أن قال على ان من مات وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد لولده وان سفل لم يكن له ولد ولا ولد لولد انتقل نصيبه لاخته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى فالان ماتت امرأة مستحقة عن أولاد أخ شقيق وابن عم مشاركين لها في الاستحقاق وابن العم مشارك لها في الدرجة ايضا دون أولاد الاخ فهل يكون نصيبها لأولاد اخيها المذكور لكونهم اقرب نسبا اليها (اجاب) العبرة لطبقة الوقف الجعلية لا لطبقة الارث النسبية كما ذكره ابن الشلبي وعليه فلا استحقاق لأولاد الاخ المذكور لتزول طبقتهم عن المتوفاة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف بها حواصل وقيعان مستكراة احدث فيها السكان عششا في ارضية الوكالة وفي حريمها امام الحواصل من مال انفسهم والناظر غائب في محل اشغاله فلم يحضر وشاهد ذلك طلب منهم رفع العشش المحدث في حريم الوكالة وارضيتها فامتنع واضعوها من ذلك وادعى بعضهم انه اشترى عشة الاخر وأحدث فوقها بناء من ماله وامتنع الجميع من رفع ذلك حتى يدفع لهم الناظر ما صرفوه على العشش المذكور وثمان ما اشتراه البعض الاخر فهل اذا لم ياذن الناظر لهم بوضع ذلك لابن نفسه ولا بنائيه ولم يكن وضعهم ذلك بطريق شرعي يؤمرون برفع ذلك ولا يلزمه دفع شيء لهم مما صرفوه في ذلك بدون

اذنه واجازته (اجاب) نعم يؤمرون برفع ما وضعوه في ارض الوقف من العشب المذكورة  
حيث لم يكن الوضع باذن الناظر على وجه القرار ولم يكن الرفع مضر ايا ارض الوقف فان  
ضرر تلك الناظر لمجة الوقف باقل القيمتين من زرع وغير من زرع والله تعالى اعلم (سئل)  
في امكنة موقوفة تنازع فيها مستحقوها وان ثبت احدهم انه المستحق لها لا قريبته وعلم  
طبقته بشهادة بينة شرعية من ارجل غير مستحق الا ان شهد بان هذا اقرب طبقة لواقف  
هذا الوقف بعد ان ذكرت بين يديه اما كن الوقف مكانا مكانا ثبتت بشهادته مع آخر  
علم طبقته المذكورة واستحقاقه هذه الا ما كن المذكورة وحكم القاضي بذلك وكتب في  
شأن الثبوت المذكورة كورسك شرعي مبين فيه امكنة الوقف ومن جلتها مكان يسكنه  
احدا البينة المذكورة وذكر في ذلك الصك ثبوت وقفية جميع الامكنة الموقوفة فهل  
اذا ادعى هذا الشاهد الدار التي يسكنها انها ملكه لا تسمع دعواه الملكية بعد شهادته  
المذكورة واتصال الحكم بها وهل اذا انكر الشاهد شهادته بعد الحكم بها يكون انكاره  
هذا من باب الرجوع عن الشهادة بعد الحكم بها فلا يقبل منه (اجاب) اذا ثبت على  
ساكن الدار المذكورة ما يفيد اقراره صريحاً بوقفيتها يؤمر برفع يده عنها وتسليمها  
لناظرها ورجوع الشاهد عن شهادته بعد الحكم بها على فرض تحققه لا يبطل به الحكم  
المستجمع لشرائط الصحة وقد صرحوا بان انكار الشاهد شهادته بعد الحكم بها لا يكون  
رجوعاً والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اجر لا آخر عقاراً منه مدة طويلة ثم  
توفي المستاجر فهل تكون الاجارة فاسدة لطول المدة سيما وقدمات المستاجر (اجاب)  
الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة وبفرض صحة الاجارة ولزومها تفسخ بموت  
المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسمها عائشة وقفت وقفاً على نفسها  
مدة حياتها ثم من بعدها على زوجها محمد بن عبد الخالق الامين ثم من بعده على اولاده  
اصلبه ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده  
وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
السفلى ذكرهم واتساعهم في ذلك سواء يستقل به الواحد منهم عند انفراده ويحتمل فيه  
الاثنان وما فوقهما الى آخر ما ذكر في الوقفية ثم تداولت الطبقات من المستحقين حتى  
انحصر هذا الوقف في الشيخ محمد الامين نظر واستحقاقاً ثم توفي عن اولاده هم الشيخ عبد  
الباقى والحاج احمد وسيتة الاخوة الاشقاء من غير شر يك ثم توفي الشيخ عبد الباقى عن  
بنتيه هما سائلة ومنينة ثم توفي الحاج احمد عن اولاده هم محمد وابراهيم ومصطفى واحمد  
وسيتة ثم توفيت سيتة بنت محمد الامين عن بنتها منصوره ثم توفيت سائلة بنت الشيخ  
عبد الباقى عن اولادها هم سليمان ومنصور وعمر ثم توفيت منينة بنت الشيخ عبد  
الباقى عن ولدها ابراهيم وعن بنتها سائلة ثم توفي محمد بن الحاج احمد عن ابنتين محمد  
ومحمود ثم توفي محمد عن ولده حسن ثم توفي مصطفى بن الحاج احمد عن ولده صالح فصار

الموجود من اهل الطبقة العليا ابراهيم واجد وستية اولاد الحاج احمد بن محمد الامين ومنصورة بنت ستية بنت محمد الامين وما عدا ذلك فهو من اهل الطبقة النازلة فهل يكون الاستحقاق كله في هذا الوقف على ما رتبته الواقفة من الدرجات بشم واكدت الترتيب بقولها الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فيكون لهم الحق خاصة وهل اذا كان بين المستحقين حجة دعوى بين بعضهم في اما كن من تعلقات الوقف منذ كور فيها ترتيب الواقفة في الدرجة والطبقات مثل هذا الترتيب المذكور بالوقفية وتصادقوا على ذلك كله في الوقف والترتيب والشروط يكون الحكم كذلك في الاستحقاق لاهل الدرجة العليا سيما وقد قرئت الوقفية وحجة الدعوى بين يدي الحاكم الشرعي بحضور العلماء وغيرهم واهل الطبقة العليا والسفلى حاضرون ومصدقون على ما في الوقفية وحجة الدعوى ومسلمون لذلك كله (اجاب) ليس في عبارة الواقفة على ما سطر بهذا السؤل ما يفيد انتقال نصيب من مات لولده مع وجود من في طبقة المتوفى من الموقوف عليهم وعلى هذا فلا استحقاق للطبقة السفلى مع وجود العليا حيث لم يوجد في عبارة الواقفة ما يدل على انتقال نصيب من مات لفرعه وهذه شجرة ذرية المنحصر فيه الوقف والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل واصل يده على وقف نظرا واستحقاقا عن آباءه واجداده ادعى رجل عليه بانه ناظر على وقف كذا وانه يستحق لجهة وقفه حكر اعلى وقف المدعى عليه ويريد المطالبة به من غير ثبوت بطريق شرعي فهل اذا لم يثبت عليه ما ادعاه عليه من الحكر المذكور كور بوجه شرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) لا يقضي للمدعى بمجرد دعواه من غير اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه وارصده على نفسه مدة حياته يفتع بذلك وبما شاء منه بالزرع والزراعة والغلة والاستغلال وكيف شاء متى شاء بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ابد اما عاش واثما ما بقي من غير مشارك له ولا منازع ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ونسلهم وعقبهم مع مشاركة اخوته واولادهم واولاد اولادهم وعقبهم ثم من بعدهم على عتقاء الواقف واولادهم واولاد اولادهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث

صفر سنة

١٢٦٩ ١٧

١٢٦٩ ٢٩

ربيع الاول  
٣

١٢٦٩

يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفردوا بشرط فيه  
الأنان فافوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا وسفلا  
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفلا إلى آخره مات الواقف عن  
أولاد ذكور وان مات أحد الأولاد ولد كور عن ابنه فهل ينتقل نصيبه لابنه لقول  
الواقف على أن من مات منهم انتقل نصيبه لولده أولا ينتقل (اجاب) نعم ينتقل نصيب  
من مات لولده عملا بشرط الواقف المذكور كما أفاده مولا ناخير الدين والعلامة التمر تاشي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض زراعة وقفها من ناظرها وأحدث فيها  
آبارا وسواقي وأصلحها بآذن الناظر على أن يكون خلوا له ثم مات المستأجر واستولى على  
ذلك ابنه البائع ثم مات ذلك الابن عن أولاد بلغ وقصر فلهن وصى القصر نصف تلك  
الأرض مشاعا على دين لزم بعض الأولاد القصر بعدموت أبيهم فاستأجر غير المرتين  
النصف الآخر شائعا من ناظره الوقف فهل لا تصح هذه الاجارة ولاتملك الناظره  
الاجارة لغير مالك المخلو مادام يدفع أجرة المنسل وترفع يد الرجل المذكور عن ذلك  
النصف ولا تنزع تلك الأرض من يد الورثة ماداموا يدفعون الأجرة سيما وهي في أيديهم  
وأيدي أصولهم من مدة تزيد على خمسين سنة (اجاب) مذهب أبي حنيفة أن اجارة  
المشاع من غير الشريك غير صحيحة كما أن رهنه غير صحيح وصرح علماؤنا بأن أرض الوقف  
لا تنزع ممن له خلوف فيها مستحق القرار مادام يدفع أجرة مثل الأرض خالية عما أحدثه  
فيها من المخلو المحدث بآذن الناظر بحق القرار فليس للرجل المذكور ولا الناظره الوقف  
معارضة واضع اليد على تلك الأرض في شيء منها ولا اجارتها لغير مالك المخلو ماداموا  
قائمين بدفع أجرة مثلها حيث كان الحال ما ذكر وان رهن أرض الوقف لا يصح مطلقا  
كما لا يصح رهن البناء والشجر بدون الأرض والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أهلي أجر منه أمكنة لا تخزن مساهمة بقدر معلوم من الدراهم لسكن سنة واذنهم  
ببناء المتخرب فيها من مالهم ليرجعوا يبدل ما صرفوه من ذلك في ريع الوقف فهل إذا  
صرفوا في عمارة أما كن الوقف الضروري مبلغا من مالهم بآذن الناظر ليرجعوا بذلك في  
ريع الوقف يكون لهم الرجوع بما صرفوه واخذوه من ريع الوقف ولو عزل الناظر  
لا تنفسخ اجارته (اجاب) للمستأجر الرجوع بما صرفه في عمارة الوقف على الوجه  
المذكور وإذا كانت الاجارة صحيحة لازمة لا تنفسخ بموت الناظر ولا عزله والله تعالى  
اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة رزقة مرصدة وموقوفة على مصالح ضريح ولحق من  
أولياء الله تعالى بموجب تقاسيط ديوانية بيد الذرية ومقيدة ومربوطة بالروزنامة تصرف  
فيها واضع اليد عليها ورهنها على مبلغ من الدراهم تحت يد رجل أجنبي ثم مات المرتين  
عن وارث فوضع يده عليها فهل لا يصح رهنها إذا تحقق بالوجه الشرعي أنها وقف وثبت  
ما ذكر وإذا أخذها نظارها من ورثة المرتين ووضعوا أيديهم عليها وزرعوها لا يكون



١٢٦٩

٥

لورثة الميراث منازعتهم فيها بدون مسوغ شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يصح رهن الارض الموقوفة فاذا ثبت ايقاف تلك الارض يكون لناظرها انتراعها ممن هي تحت يده وصرف ما يرد من غلتها حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون مكانا موقوفا عليهم وقفاه لهما من قبل جد هـم ساكنين فيه الا واحد منهم ساكننا خارجا ويأخذ منهم اجرة نصيبه والا نريد السكنى فيه مدة مستقبلة قدر ما سكنوا فيه فيما مضى أو يستأجرون نصيبه باجرة زائدة عما يدفعونه له وهم لا يرضون بذلك ويقولون نحن ساكنون فيه على قدر حصتنا ولا نستأجر منك ولا تستأجر منا والمكان يسع سكنى الجميع فهل لا يجبرون على ما طلب منهم ولا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا كان الوقف على السكنى يكون للوقوف عليهم سكنى المكان المذكور ولا يجبر احدهم على استئجار استحقاق الاخر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف

١٢٦٩

١٠

اذن ناظره لرجل مجاور لذلك المكان بان يبنى حائطا مكان حائط الوقف ويضع اخشابا من مال نفسه عليه ويبنى فوقه بناء لنفسه بحسب القرار وتوافقا على ان يقوم بدفع اجرة مثل ذلك لجهة الوقف فبى ووضع الاخشاب وبنى فوق ذلك بناء لنفسه ومضى على ذلك مدة اكثر من عشرين سنة حتى مات الناظر وتولى على المكان الوقف ناظر آخر ويريد تسكليف الماذون برفع البناء والاخشاب منكر للاذن من النظار السابقين فهل بعد ثبوت الاذن بذلك لا يكون لناظر المذكور معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي (اجاب) ما بناه الرجل المذكور في الوقف لنفسه باذن الناظر مملوك له لا يملك المتولى تسكليفه القلع حيث كان البناء بالاذن بحسب القرار وعلى الباقي على الوجه المزبور اجرة المثل لجهة الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في دار نصفها ملك لرجل ونصفها الاخر وقف على مسجد وقد خربت الدار المذكورة وصارت لا ينتفع بها جهة الوقف ولا الملك ولم يوجد للمسجد ريع ولا غلة يعمر منها الدار المزبورة ولا من يعمرها من اجرتها ليسكن فيها فهل اذا اراد ناظر الوقف التصرف في النصف المذكور الوقف بالاستبدال بما هو

١٢٦٩

١٣

اروج وانفع للوقف يسوغ له (اجاب) القضاة الا ان ممنوعون عن الاستبدال بدون اذن مولانا السلطان على ما اشتهر فلا يسوغ الاستبدال في المحصة المذكورة اذ لم يشترطه الواقف بدون الاذن والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون وقفعا عن اصولهم فادعت امرأة اجنبية انها تستحق معهم في الوقف المذكور ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذ لم تثبت المرأة المذكورة دعواها الاستحقاق في الوقف المذكور بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة وتمنع من معارضة المستحقين في ذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٣

لا يقضى لتلك المرأة بالاستحقاق في الوقف بمجرد دعواها ذلك بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على مكان موقوف من قبل أمير يستحق غلته قوم بمقتضى شرط واقعه تصادق مستحقوه مع جماعة انهم يستحقون من غلته سبعة قراريط فهل

١٢٦٩

١٣

بيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٩  
مطلب يكتفى من الناظر  
الامين بالاجال في  
الحساب ولو تمها يجبر  
على التعيين شيافشيا  
ويهدد ولا يجبس

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

اذا اراد اصحاب السبعة قرار يط محاسبة الناظر على الغلة لاجل ان يعلموا قدر ما يخصهم  
فيها واني الناظر محاسبهم يجابون لذلك ويجبر الناظر على بيان اراد الوقف ومصرفه  
(اجاب) لا تلزم محاسبة المتولي في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجال لو معروف بالامانة  
ولو تمها يجبره على التعيين شيافشيا ولا يجبس بل يهدده يومين او ثلاثة فان فعل والا  
يكتفى منه باليمن كفا في الدروحو واشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقف فاعلى  
اولاده وعلى اولاده واولاد اولاده وذريرتهم وتسلمهم الى آخر ما ذكره في كتاب  
الوقف ونص فيه أن يكون ذلك وقف فاعلى اولاد الظهور دون اولاد البطون الطبقة العليا  
تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ثم مات الواقف المذكور عن ولد وبنت ثم  
مات الولد عن أربع بنات وانحصر الوقف الآن في واحدة منهن لانقراض اخواتها  
وعمتهم بالموت فقام الآن رجل يدعي ان له استحقاقا في الوقف بدون وجه شرعي فهل  
اذا لم يكن من ذرية الواقف المذكور كان نص عليه في كتاب وقفه ولم يكن ادخله في  
وقفه في حال حياته بوجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من دعواه الاستحقاق فيه (اجاب)  
لا يقضى لمدعي الاستحقاق بمجرد دعواه بدون اثبات مدعاه بالوجه الشرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن أختها شقيقة تتركت ما يورث عنها شرعا  
من عقار وغيره وادعت الاخت أن العقار وقف تريد بذلك منع الزوج من الارث فيه فهل  
اذا لم تثبت دعواها الوقف لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي ويقسم  
ماتركته الزوجة من العقار وغيره بالوجه الشرعي لاسيما والمذعية بالوقف باعت  
حصة منه لرجل اجنبي (اجاب) من ادعى من الورثة ان العقار وقف فنصيبه منه وقف  
ومن ادعى انه ملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف  
وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة حيث لا مانع كفاي الخيرية عن التارخانية فيما لو شهدت  
الورثة على انه وقف على كذا الجهة برز كره جوابا عن سؤال في أواخر كتاب الوقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر نصف معمل دجاج وقفا مقسوما من ناظره بمبلغ  
معلوم من الدراهم بدون أجرة المثل وبالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ثبت اجارة  
المكان المذكور بدون أجرة المثل تكون الاجارة المذكورة فاسدة ويكون لناظر  
المكان المذكور فسخها واجارته باجرة المثل سيما والنصف الثاني مستأجر من مالكة  
باضعاف ذلك (اجاب) اجارة نصف المعمل الموقوف على الوجه المذكور غير صحيحة والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا وحوادثا وارقاء وامتعة او وصت زوجها في مرض  
الموت بعقود جميع ارقائها ووقفت المكان على نفسها ثم على عتقائها ثم على ذريتهم ثم  
على عتقاء عتقائها ثم على ذريتهم ثم على الحرميين الشريفيين ووقفت المحانوت أيضا على  
نفسها ثم على ضريح الامام الشافعي وعلى تربتها سوية بينهما وشرطت النظر لنفسها ثم  
للارشد من العتقاء وذريرتهم ثم ماتت المرأة المذكورة والمكان والمحانوت والارقاء

يخرجون من ثلث التركة فاعتق الزوج الوصي جميع الارقاء وكتب لكل واحد منهم ورقة عتقه ثابتة المضمون ووضع يده على المكان والمخاتوت زاعما انه ملكه فهل اذا ثبت ملك المرأة المذكورة للمكان والمخاتوت المذكورين وانها وقعت لهما على من ذكر واتهما مع الارقاء يخرجون من ثلث التركة يكون كل من اعتق والوقف صحيحا نافذا (اجاب) اذا ثبت ايقاف المرأة المذكورة للمكان والمخاتوت حال حياتها بالبيعة الشرعية يكون للقاضي الحكم بالوقف وتسجيله وليس للوارث المعارضة حيث خرج الموقوف والارقاء من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وقف اهلي عن آباءه واجداده بناحية الفيوم ادعى عليه ناظر مسجد بحكم معلوم وأخذه من سكان الوقف في غيبة الناظر المستحق للوقف ولما حضر منع المدعي من دعواه لعدم اثباتها بالوجه الشرعي فرجع المدعي بالحكم أو لا يدعي ان الناظر اصطلح معه على دفع الحكم وصدق له عليه فهل اذا أنكر دعواه هذه ولم يكن عند المدعي بينة تشهد بالصلح على دعواه طائعا مختارا لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) لا يثبت الحكم على الا ما كن الموقوفة بمجرد دعوى ناظر المسجد بدون اثبات مدعاه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حانوتي وقف استاجرهما رجل من ناظرهما سنة كاملة باجرة معلومة باجرة مثلها دفعها له مجاملة بما وجب وصول بيد المستاجر ثم مات الناظر في أثناء السنة وتولى ناظر آخر واستمر المستاجر فيهما الى انتهاء السنة المذكورة والآن يريد من تولى النظر مطالبة المستاجر بالاجرة من حين تولى النظر متعللا بانفساخ عقد الاجارة بموت الناظر الاول فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من مطالبة بدفع الاجرة ثانيا (اجاب) اذا أثبت المستاجر دفع اجرة المخاتوتين للناظر عليهما بالوجه الشرعي لا يكون لمن تولى النظر بعده مطالبة بذلك ثانيا بدون وجه شرعي ولا تنفسخ الاجارة بموت الناظر ولو كان هو المستحق للربيع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان معروف بالدوار كان ملكا لرجل يقال له الشيخ محمد عبد الله اذ روقف المكان المذكور على ذريته وذرية ذريته وهما اذا ومشتهر بالناحية ان المكان المذكور وقف الشيخ المذكور فعدى عليه شيخ بلد ذو شوكة وبناه معصرة ووزرائب والشيخ البلد المذكور أخ ذو شوكة فاخص ببعضه بنواخيه المذكور وبعد مدة باع أحد الاخوين ما اخص به ثم مات عن ولد ومات الاخ الثاني عن ورثة والآن يريد بعض المستحقين للوقف محاسبة واضع اليد على اجرة فانكر ورثة الباقي والمشتري وقفية المكان المذكور فهل يعمل بحجة الوقفية المذكورة أم لا بمن بيعة وهل اذا فام بيعة بوقف المكان المذكور يكون له مطالبة واضع اليد باجرة المثل بالغة ما بلغت (اجاب) لا يقضى بمجرد الاكول والكواغد بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعي وعلى واضع اليد على عقار الوقف بدون عقد اجارة اجرة المثل من وقت استيلائه اذا ثبت ايقافه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف مان

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

ربيع الثاني سنة

١٦ ١٢٦٩  
مطلب لضمان على  
الناظر اذ مات مجهلا  
لغلة الوقف

٣٠ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٤ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٤ ١٢٦٩

مطلب لا يصح الرجوع  
عن الوقف بعد صدوره  
من أهله ولزومه

ولم يبين شيئا في الغلة وانتقل النظر الى آخر ثم ان بعض المستحقين في الوقف ادعى على  
الوارث مبلغا معلوما من الغلة انه كان في يد الناظر ويريد تضمينه في تركته فهل والحال  
هذه لا يحكم على الوارث بشئ حيث مات الناظر مجهلا (اجاب) لضمان على الناظر اذا  
مات مجهلا على ما في الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض رزقة مرصدة  
وموقوفة على مسجد وعلى مصالح ضريح ولى بموجب حجة شرعية ومقيدة ومربوطة  
بالروزنامة رهن بعضها مشايخ البلد عند رجل اجنبي من بلدة أخرى على مبلغ من الدراهم  
بغير اذن الناظر فهل لا يصح التصرف فيها برهن ولا غيره واذا اقتسكها الناظر ودفع  
الدين ووضع يده عليها ويريد الان من كانت تحت يده بالرهن نزعاها وأخذها من  
الناظر متعللا بانها حوات في دفتر بلده لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور اذا  
تحقق بالوجه الشرعي انها وقف ويمنع من معارضة فيها بدون وجه شرعي (اجاب)  
الوقف محرر عن التملك والتقليد ولا يصح رهنه فاذا كانت الارض المذكورة وقفا وثبت  
ايقافها من مال الكهنة على جهة لا تنقطع لا يصح رهنها ولاية التصرف فيها بالاجارة  
لناظرها الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة موقوف عليهم تملك ودار وأرض  
مقسوم ذلك بحيث ان لكل منهم شئ معين من ذلك عينه الواقف وشرط ان من مات  
منهم يكون نصيبه لذريته ذكورا واناثا بالسوية فهل اذ مات احدهم يكون نصيبه  
لذريته ذكورا واناثا كما شرطه الواقف (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع لا يجوز  
مخالفته وعلى الناظر العمل به حيث كان ثابتا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة  
رزقة فيها ساقية مرصدة وموقوفة على مسجد وعلى مصالح ضريح ولى من أولياء الله تعالى  
بموجب حجج شرعية بيد الذرية ومقيدة ومربوطة بالروزنامة تعدى شيخ البلد وأخذها  
من ناظرها ووزعها على جماعة اجانب بغير اذن ناظرها فهل لا يصح تصرف شيخ البلد  
المذكور فيها ويكون لناظرها أخذها ونزعها ممن هي بايديهم اذا تحقق بالوجه الشرعي  
ان الارض المذكورة وقف على المسجد وعلى ضريح الولى المذكور (اجاب) اذا  
ثبت ان الارض المذكورة وقف يكون ولاية التصرف فيها بالاجارة للناظر لا غيره والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وقفت ثلاثة ارباعه على ثلاث جهات والربع  
الرابع على شخص معين وذريته وذرية ذريته من بعده وشرطت النظر له ولهم بعد  
وفاتها وهي باكل الاوصاف المعبرة شرعا ثم من بعد وفاتها طلب الموقوف عليه الشئ  
الموقوف الثابت بالبينة الشرعية فنفعه الوارث متعللا بانها رجعت عن الوقف في حال  
حياتها فهل لا عبرة بتعلله ولو أقام بينة بدعواه ويكون الوقف نافذا باقيا على الصحة  
يصرف لجهاته قهرا عن ذلك الوارث (اجاب) اذا ثبت ايقاف المكان المذكور على  
جهة بر لا تنقطع حال صحة الواقفة يكون للقاضي الحكم بذلك على قول أبي يوسف المقتضى به  
في الوقف ولا يصح الرجوع عن الوقف بعد صدوره من أهله صحيحا لازما والله تعالى أعلم

(سئل)



(سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة ووقفها من ناظرها مدة ثلاث سنين بأقل من  
أجرة المثل ووضع المستأجر يده عليها وزرعها سنة من المدة ودفع للناظر أجرة السنة التي هي  
أقل من أجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتمام أجرة المثل في المدة الماضية حيث تبين بقول  
أهل الخبرة أن ما دفعه للناظر أقل من أجرة المثل بكثير وإذا أراد الناظر أن يؤجرها لغيره  
بأجرة المثل يجاب الناظر لذلك (اجاب) بأجرة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغير فاحش  
غير صحيحة وعلى المستأجر تمام أجرة المثل وعلى الناظر اجارتها بأجرة صحيحة بأجرة المثل والله  
تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض من حقوق وقف على جهة برداخلة في حدوده  
وضع ناظر هذا الوقف أيديهم عليها واستغلوها بجهة الوقف مدة طويلة ثم تغلب بعض  
مستحق الوقف ووضع يده على هذا الوقف من غير تقرير من قاضي محله ومن غير شرط  
الواقف وفي مدة تغلبه ادعى أن الأرض المذكورة مما انحسر الماء عنها وأن الأمير  
أنعم عليه بها وصدقه المتغلب وكتب له وثيقة ووضع الذي يده عليها ثم مات المتغلب  
والذي وردت إلى الوقف بعد دعوى بين الناظر الشرعي وورثة الذي فهل إذا ادعى  
ورثة الذي الأرض المذكورة حكم دعوى مورثهم لا تسمع دعواهم ولا يعول على  
تصديق المتغلب السابق على الوقف فتنتع ورثة الذي من المعارضة لمستحق الوقف  
وعلى المستولى على تلك الأرض أجرة مثلها (اجاب) إذا ثبت إيقاف تلك الأرض على  
جهة بر لا تنقطع لا يكون لورثة الذي المذكورة المعارضة وعليهم أجرة مثلها مدة  
استيلائهم عليها ولا يسرى إقرار المتغلب المذكور على الوقف ولو كان ناظرا شرعيا  
عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة خالية من البناء من  
ناظرها الشرعي بطريق وكالة الشرعية عن آخر لينى الموكل فيها ابنية للاستغلال  
والربح على أن ما بناه الموكل في تلك الأرض على هذا الوجه يكون مستحق البقاء والقرار  
ودفع مبلغا معلوما من الأجرة من مال الموكل وسافر الوكيل إلى جهة بعيدة ووكل آخر  
عنه في دفع باقي الأجرة على أن يكون ما يدفعه ذلك الوكيل ديناً وفرضا على الوكيل  
الاول فهل ليس للوكيل الثاني الانعام بتلك الأرض على بعض اتاعه ولا يصح تملكه  
لآخرين ويكون الحق فيها للموكل الاول سيما مع تصديق ناظرها أن الأجرة إنما وقعت  
منه للموكل اولا (اجاب) ليس للوكيل الثاني تملك الأرض المذكورة لاتباعه والمحال  
هذه والله تعالى أعلم (١) (سئل) في رجل مولده بأسكندرية وأمّه من يدي على رجل ناظر  
على مسجد بأسكندرية أنه يستحق تنازله بسبب أن الواقف شرط النظر لنفسه ثم لولاده ثم  
لرجل مغربي من مستير أن وجدها أي بأسكندرية رجل مقيم من أهل مستير ثم لرجل  
من أهل أسكندرية وأنا أي من مستير فانا حق بالنظر من المتولى من أهل أسكندرية  
فعارضه الناظر بأنه لا يعلم أن هذا الشرط شرطه الواقف وعلى فرض أنه ذكر ذلك في  
وقفية أو سجل من غير ثبوت مضمونه ولم يسبقه وضحه فلا يعول عليه وأيضاً فإن النظائر

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

مطلب لا يسرى إقرار  
المستحق على الوقف  
ولو ناظرا

١٢٦٩

٢١

(تنبيه) الاستئالة المؤشر  
بجانبها بعلامة (١)  
وعلمة (١) وعلامة  
(٣) وعلامة (٢)  
وعلمة (٥) كان حقها  
أن تذكر في مواضعها

على هذا المسجد من أهل نجراسكندرية لهم از يد من مائة سنة والقاضي يولي عليه من  
 أهل اسكندرية لا من أهل مستير ولم يتول على هذا المسجد احدهم من أهل مستير اصلا على  
 ان هذا المدعى مولود باسكندرية فهو من أهلها وعمره يقارب أربعين سنة وابوه له من  
 العمر از يد من سبعين سنة ولم يدع واحد منهما في هذه المدة شيئا من ذلك فهل دعوى هذا  
 المدعى لا تقبل منه الا ببينة على هذا الشرط سمعت من الواقف لان هذا من شروط الوقف  
 لا من أهله وهل اذا ثبت ان هذا المدعى مولود باسكندرية وموطن بها الى الآن يكون  
 من أهلها ايضا كالتأخر المتولى فيثبت التسوية هذه الدعوى ولا تسمع منه (اجاب)  
 اذا جحد المتولى على الوقف شرط الواقف المذكور ولم يثبت بالبينة العادلة لا يكون لاحد  
 معارضته بدون وجه شرعي ولا تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح  
 ولا يقضى به لم يثبت مضمونه شرعا قال العلامة الرملي لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا  
 يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بأحجة  
 وهي البينة أو الاقرار أو النكول كافي اقرار الحامية اه وعلى فرص ثبوت شرط الواقف  
 ما ذكر لا يستحق الرجل المذكور النظر الا بعد ثبوت كونه من أهل تلك البلدة بالوجه  
 الشرعي وعلى مقتضى دعواه المذكورة لا يعد من أهل مستير حيث ولد باسكندرية وامه  
 منها وتأهل ابوه بها فهو مقيم بها الى الآن فليس من أهل مستير شرعا ولا عرفا وقد  
 أفاد هلال في أوقافه من باب الرجل يقف ارضا على فقره اجبر انه ان أهل بلد لو خرجوا منها  
 وتوطنوا بغيرها لا يكونون من أهلها فلا يدخلون فيما شرط لاهلها والله تعالى اعلم  
 (٢) (سئل) في أرض موقوفة بنى فيها أجنبي من مال نفسه بغير اذن المتولى ولم يذ كر  
 وقت البناء انه للوقف ولنفسه ومضى على ذلك مدة عشر سنين فهل يكون البناء للباني  
 ويكون متعديا في وضعه وعليه لجهة الوقف أجرة مثل الأرض مدة وضع يده عليها واذا  
 كان لا يضر رفعه بارض الوقف يجب عليه رفعه واذا كان الانفع للوقف جعله  
 للوقف يملكه منه المتولى للوقف بما ل الوقف بقيمته مستحق الرفع (اجاب) اذا كان  
 الباني غير المتولى فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان  
 لنفسه أو اطلق رفعه لو لم يضر وان أضرفه أو المضييع فليترص الى خلاصه ولا يملكه  
 المتولى جبر على الباني الا اذا كانت الأرض تنقص بالقلع وأما اذا كانت لا تنقص فلا  
 بد من رضاه كما في حواشي الدر من فروع مهمة آخر الوقف عن الاشياء وحواشيها  
 والله تعالى اعلم (٣) (سئل) في رجل تحت يده ارض وبناء موقوف من مدة تز يد على  
 مائة سنة ولم ينزع واضع اليد ولا من قبله أحد في ذلك فادعى رجل انه كان في وسط تلك  
 الا ما كن مجاز وطريق غير نافذ وان واضع اليد تعدى وبني عليه والحال ان المدعى لم  
 يعين مكان هذا المجاز ولم يبين مقداره ويريد تسكين واضع اليد هدم البناء فهل لا يجب  
 لذلك لعدم تصحيح دعواه ولا تطلب بينة من المدعى اذا أنكر المدعى عليه دعواه الا بعد

جمادى الاولى سنة

١٢٦٦

٢٩

مطلب في ساحة متصلة  
بالطريق أفام أهلها  
بينه أنهما منه وشهد  
آخر أنهما وقف فشهادة  
الوقف أولى لأنه أخص

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢١

مطلب بينة الغبن أولى  
من بينة كون الاجرة  
أجرة المثل وبينة الفساد  
أرجح من بينة العهدة

الدعوى الصحيحة وإذا صحح المدعى دعواه وشهدت بينة على أن تلك الأرض وقف تقدم  
على بينة أنهما من الطريق (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى بذلك والحال هذه بدون  
تحقيقها بوجه شرعي وقد صرح العلامة الرملي بأن الشهادة بأن الساحة من الوقف أولى  
من الشهادة أنها من الطريق لأن موضوع فتوى خير الدين المذكورة في الشهادة  
بالطريق العام لا في الشهادة بطريق مملوك خاص حيث قال من كتاب الدعوى جوابا  
عن سؤال في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف برادعى أهل الطريق أنها من  
الطريق فشهدت بينة أنها وقف على البر المذكور وحكم بحجها في الوقف هل ينفذ الحكم  
نعم ينفذ حكمه وتجعل وقفها ولو أن شهودا شهدوا أنها من الطريق وشهد آخرون أنها  
وقف فالشهادة القائمة على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتبية ولو شهدوا  
على بقعة متصلة بالمسجد أنها منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه  
أخص ويجعل ذلك مسجد انتهى أما لو كانت الدعوى من المالك للطريق خاص غير  
نافذ على كذا أيام وهو خارج على ذي يدي دعوى الوقف كما هنا فإن صححت الدعوى تقدم  
بينة الخارج المدعى بملك البقعة على ذي اليد المدعى وقفها كما هي القاعدة والله تعالى  
اعلم (٤) (سئل) في ناظر على نصف وكالة موقوف أجرة ناظره لمالك النصف الآخر بآجرة  
معلومة ثلاث سنوات كل سنة كذا من الأجرة ثم بعد مضي مدة شهدت بينة من أهل الخبرة  
بأن الأجرة المذكورة دون أجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الأجرة المذكورة فاسدة  
تفسخ ولو كان هناك بينة تشهد بأن الأجرة حين العقد أجرة المثل (أجاب) ليس  
لناظر آجرة أمكنة الوقف أكثر من سنة فلو آجرها المتولى أكثر لم يصح وتفسخ في  
كل المدة لأن العقد إذا فسد في بعضه فسد في كله على ما رجحه مصنف التنوير وبينه  
كون الأجرة وقت العقد بغبن أولى من بينة كونها أجرة المثل لما في الدر من الشهادات  
وبينة الغبن من يتم بلغ أولى من بينة كون القيمة أى قيمة ما اشتراه من وصيه  
في ذلك الوقت مثل الثمن لأنها تثبت أمر أرائد أولان بينة الفساد أرجح من بينة العهدة  
درراه والاجارة في حكم البيع لأنها بيع المتافع وبها مش ترجع البيئات لحسن بن  
نصوح البغوى أن في المسئلة روايتين والأكثر على أن بينة الغبن أولى فبالأولى إذا  
كانت فاسدة لوقوعها بغبن فاحش والله تعالى اعلم (٥) (سئل) في رجل تعدى على مسجد  
ومكتب معد لقرأة أطفال المسلمين القرآن الشريف وصهر يبيع مسبل على عموم المسلمين  
وهدمها وغير معالمها واستغلها لنفسه وادعى أنها ملك لوالده والحال أن ما بجوار المسجد  
والسبيل والمكتب كان مستأجرا من الناظر مدة قد انقضت وعليه ما سيعون قرشاً في كل  
سنة تصرف في لوازم السبيل والمسجد والمكتب ومذكور بحجة التآجر ما لفظه ما عدا  
السبيل والمسجد والمكتب فأنها غير داخله في عقد هذا التآجر فهل ترفع يد المتعدى  
على ذلك ويجبر على إعادة المسجد وضممان ما تلفه من السبيل والمكتب وردهما لجهة

157V

19

## جمادی الاولی

1579

٢٤

1579

۲۷

وقفهما واذالم يكن للمسجد والمكتب والصهر يح ناظر شرعي ينصب القاضي على ذلك  
ناظرا ينتزعه من يد المتعدي عليه ويقوم بمصلحه (اجاب) نعم يمنع المتعدي على ذلك  
وترفع يده وعليه إعادة المسجد كما كان وضمان ما تلفه وذكر في رد المحتار من الغصب  
ما يقيد التسوية بين حائظ المسجد وغيره من الاوقاف في الزام المتعدي باعادته كما كان  
اخذ ائمة في فتاوى قارئ الهداية وعلى القاضي اقامة ناظر على ما ذكر حيث لم يوجد ناظر  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت نصفه وقف اهل والنصف الاخر ملك لناظر  
الوقف المذكور عمره من ماله الخاص به لان يكون ما بناه ملكه واشهد على ذلك فهل  
اذا مات الناظر المذكور يكون ما بناه ملكا لورثته حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي  
(اجاب) ما بناه الناظر في الوقف لنفسه يكون ملكا له ان اشهد على ذلك وقت البناء  
واذا توفي ناظر آخر بعد موته وطلبت قسمة المكان يقسم حيث كان قابلا للقسمة فا  
يقع من البناء في نصيب الباقي فهو لورثته وما يقع في نصيب الوقف يؤثر بطلانه ان لم  
يضر بارض الوقف والا يتملكه الناظر لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع وعليهم ضمان  
اخرصة الوقف ان لم يكن الربيع مستحقا لهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف  
دار او صفت بنصفه لرجل اجنبي بعد وفاتها وقبل منها ذلك ووقفت النصف الباقي على  
نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون وقفها على الموصى له المرقوم ثم من بعده على ذريته  
ونسله وعتبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون  
وقفها على مسجد وشرع سيدي ابي العباس احمد المرسي عمت بركاته وشرطت الواقعة  
المذكورة في وقفها هذا شروطا منها ان لها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل  
والزيادة والنقصان والمعاوضة والاستبدال والبيع ان اضطرت لذلك وقد توفي الآن  
الموصى له المذكور وتريد الرجوع فيما اوصت به وان توصي به لرجل آخر وبيع  
ما وقفه لاضراره لذلك واحتياجا للنفقة فهل يسوغ لها ذلك والمحال هذه (اجاب)  
تبطل الوصية بموت الموصى له في حياة الموصى وقد وقع الاختلاف في بطلان الوقف  
بشرط بيعه وعلى عدم بطلانه بذلك يسوغ للواقفة المذكورة استبدال الوقف بثمن مثله  
فاكثر لتشتري بذلك الثمن ما يكون وقفا كالاول وليس لها صرف الثمن في حاجتها ولها  
تغييره حسب شرطها لذلك الصادر حال الايقاف والله تعالى اعلم (سئل) من رشيد  
بما صورته في دارم تب عليها كرسوى لجهة وقف على ضريح ولي مشهور في البلد وتأخر  
بذمة مالك الدار كرسوى مدة تزيد على ثمان عشرة سنة فطالبه ناظر الوقف بحكم هذه المدة  
فاجاب بقوله ان هذه الدار سكن فيها الجن ومنهوا غيرهم من السكنى فيها وهذا امر مشاع  
في البلد ومعروف لا غلب الناس وما سكن فيها احد في تلك المدة وتعطلت منفعتها بهذا  
السبب واحضر جماعة من البلد شهدوا انهم يعرفون هذه الدار وانه مشاع عندهم وعند  
اكثر اهل البلد انها معروفة بالجن وبهذا السبب ما سكن فيها احد تلك المدة وتعطلت



سنة جادى الاولى

سبب ذلك ثم تحقق انها كانت ثلاث سنين من تلك المدة فالزم بدفع حكر الثلاث سنوات المذكورة لجهة الوقف وبقى على المختكر خمس عشرة سنة فامتنع من دفع حكرها متعللا بما ذكر فاذا يكون المحكم في الحكر المرتب على هذه الدار هل يلزم مالكها بدفعه لجهة الوقف مع وجود هذه العلة (اجاب) يقضى بكل ما هو أنفع للوقف فعلى مالك بناء الدار المذكورة دفع أجرة مثل الارض الحاملة لبنائه وان لم ينتفع مالك البناء بسوى ذلك ولا نظر لما تعلل به المالك مع شغله لارض الوقف ببناؤه على انهم صرحوا بضمان منافع الوقف استوفاءها أو عطلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من قبل الحاكم الشرعى بموجب تقرير بيده ومن جملة الوقف قطعة أرض خالية من البناء لا يرد منها نفع لجهة الوقف استأجرها رجل من ناظرها بمبلغ من الدراهم مسانحة بأجرة مثلها فاذا الناظر المذكور بالانشاء والعمارة للمستأجر وجعل عليها حكر الكل سنة مبلغا معلوما من الدراهم لجهة الوقف فهل اذا أنشأ المستأجر وجدد بناء لنفسه باذن الناظر يكون ما بناه ملكا له مستحق البقاء والقرار مادام يدفع أجرة مثلها لجهة الوقف (اجاب) ما بناه المستأجر من ماله لنفسه في أرض الوقف باذن الناظر محمول له وليس للناظر معارضته في ذلك ولا تسكينه القلع مادام يدفع أجرة مثل الارض خالية عما أحدثه المستأجر على الوجه المذكور بموجب القرار والله تعالى اعلم (سئل) في وقف على خيرات حسبي قديم مشهور محكوم به وقفه الواقف على تدريس جملة الوقف وجعل ريعه لمن فيه اهلية التدريس فادعى رجل أجنبي ملكيته ثم اعترف بوقفه على ما ذكر وطلب التصديق من بعض المستحقين على جعل حصته من الريع ولم يوجد فيه وصف الموقوف عليهم فصالت له المصادقة مع بعض المستحقين على ما طلب فهل يكون هذا التصديق باطلا ودعوى المالك باطلة ولا يصح رجوعه للدعوى بعد الاقرار بوقفه وثبت انه أجنبي ليس من المستحقين بالبينة وبالاعتراف ولم يتحقق فيه شرط الواقف (اجاب) حيث ثبت اقرار الرجل المذكور بالوقف لا يكون له الرجوع عن اقراره بذلك وعلى الناظر صرف غلة الوقف فيما شرطه الواقف والمصادقة من المستحقين تسرى عليهم مدة حياة المصدق منهم لا على من يستحق ريع الوقف خلافهم بحسب الشرط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا جانب عقار عن مورثهم فوقفه بعضهم بدون اذن باقية لهم واجازته فهل لا يكون وقفه نافذا الا في حصته من ذلك ولا ينفذ في نصيب الباقي بدون اذن واجازة (اجاب) لا ينفذ الوقف في ملك الغير والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى لدى القاضي بالاصالة عن نفسه والو كالة عن باقى ورثته أبيه على وكيل ناظر شرعى على وقف بأن من الجارى في ملك المدعى المذكور ومن شركه من ورثة أبيه المعلومين جميع خلوه ومنفعة الماصل الكائن بداخل وكالة كذا الكائنة ببلد كذا بخط كذا وحدوده بحدوده الاربعة آل ذلك اليهم

٢٩ ١٢٦٩  
مطلب على مالك بناء  
الدار دفع اجرة مثل  
الارض الحاملة لبنائه  
وان لم ينتفع بسوى ذلك

٢٩ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩  
مطلب يعمل بالمصادقة  
من بعض المستحقين في  
حق من صدر منه ذلك  
دون خلافهم  
جادى الثانية

٩ ١٢٦٩

بالأرض من مورتهم المرحوم فلان وآل إلى مورتهم المذکور علامة بالأيضاء الشرعی من المرحوم فلان وآل إلى فلان المومالیة المذکور بالانشاء والتجديد من ماله الخاص به بجميع الحائط الغربي والحائط الشرقي الذي فيه الباب بالأذن من الناظر إذا ذاك على الوقف المرفوم والمستحق له أيضا هو المرحوم فلان على وجه البقاء وإن مورتهم كان واضعا يده عليه المدة المديدة ومالكه بطريق الوصية بعدم موت الموصى قبل أن تؤل الوكالة إلى مستحقها الآن وبعده إلى أن توفي من غيره نازع ولا معارض له في ذلك ثم بعد وفاته وضع وورثته المذکورون أيديهم على ذلك ثم في سنة ٦٣ ومائتين وألف توجه المدعي إلى مصر ولما حضر الآن إلى الثغر وجد موكل المدعي عليه واضعا يده على ذلك بغير وجه شرعی ويطالبه برفع يده موكاه عنه ليحوزه لنفسه ولباقى ورثة أبيه وبعدهم المعارضة ويسأل جوابه فأجاب بأن هذا الوقف قديم مشهور وأن ليس للمدعي ومن يشركه من ورثة أبيه خلولا ولا منفعة في الحاصل المذکور فعند ذلك كلف القاضي المدعي اثبات دعواه فأحضر بينة شهدت له في وجه المدعي عليه بجميع ما ادعى به وذكيت الشهود المذکورون فلم يبد المدعي عليه في ذلك دفعا ولا مطعنا شرعيا وحكم له القاضي بذلك فهل والحال هذه يكون ما حكم به القاضي صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية ولا يسوغ لا تمتنقضه ويكون للمدعي ومن يشركه وضع أيديهم على الحاصل المذکور وليس للناظر غير قيمة المحكر (اجاب) مشعولا أيضا باسم وختم كل من حضرة السيد خليل الرشيدى أمين الفتوى والشيخ محمد المنصورى الحنفى كلاهما بما نصه حيث حكم القاضي بالملك في الخلو مال كيه بالبيننة العادلة على الوجه المشروح يكون الحكم المذکور جاريا على المنهج الشرعی فلا يتعرض لابطاله ويكون الحق في المتنازع فيه لاربابه وأحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال وتحمل على السداد ما أمكن كما هو مصرح به في عامة كتب المذهب فلا وجه للمعارضة من وكيل الناظر أو غيره مع أن باب الخلو بعد صدور الحكم به لهم مستوفيا شرائطه كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تناظرة على وقف أهلى برضا الموقوف عليهم صرفت على الوقف من أصل أجرته في لوازم الوقف المذکور من بناء وغيره بموجب قوائم بختمها ثم إن الناظرة المذكورة توفيت فهل ما صرفته على الوقف ماض وليس لاحد من أرباب الوقف المذکور المناقضة فيه بعد وفاتها (اجاب) نعم هو ماض إذا لم يكن ظاهرا الحال مكذبا له وكان صرفه سائغا وصرح في الانشاء بأن الناظر إذا مات مجها لا لغلات الوقف لا يضمن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة بلغ وعن تركة استولى رجل أجنبي على بيتها بعد موتها وطلبت الورثة رفع يده عنه فادعى أنها وقفته عليه وعلى أولاده وهى في مرض موتها فلم تصدقه الورثة على دعواه فهل على فرض ثبوت دعواه لا يكون الوقف نافذا إلا من ثلث مالها والحال هذه (اجاب) الوقف في مرض الموت ينفذ من ثلث مال

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

شعبان

١

الواقف كبرعته فيه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد عقارا بماله كله على نفسه أيام حياته ثم من بعده على مصالح مسجده وعلى عتقائه الى آخر ما ذكره في كتاب ايقافه وشرط النظر بعده لارشده عتقائه ثم للارشد فلا رشده من الموقوف عليهم وشرط لنفسه الادخال والاخراج والاعطاء والحرم والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال لمن شاء متى شاء مدة حياته فقط وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك ثم مات الواقف وتولى النظر بعده أحد عتقائه فأراد هذا الناظر ابدال بعض عقار الوقف لزوجة الواقف في سنة ١٢٤٩ واعتمد في ذلك على أمر حاكم سياسي له بالابدال لزوجة الواقف ورفع الامر الى القاضي فأذن القاضي بالاستبدال بناء على ذلك الأمر فأعطى عقار الوقف لزوجة الواقف وأخدمها لجهة الوقف عقارا آخر مما كان لها وذلك في صلح الاستبدال ان ذلك لوجود المسوغ وهو كون ما أخذ الناظر لجهة الوقف أكثر قيمة من قيمة عقار الوقف فهل حيث كان الواقف ناهيا عن الاستبدال لا يكون الاستبدال جاريا بمجرد الجهة ولا يكون اذن الحاكم السياسي واذن القاضي بالاستبدال مع نهى الواقف عنه مسوغا له لكونه مخالفا لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع خصوصا ولا مصلحة في هذا الاستبدال بل المصلحة ظاهرة في عدمه واذ قلتم بعدم صحة الاستبدال يكون لناظر الوقف انتزاع عقار الوقف من واصلع اليد عليه ورده لجهة وقفه وما حكم الله في ذلك (اجاب) مشمول أيضا باسم وختم كل من حضرة الشيخ خليل الرشيدى أمين الفتوى والشيخ محمد المنصورى الحنفى كلاهما بما نصه قضية استبدال الوقف بدون شرط من الواقف لذلك فيها اختلاف العلماء قديما والذي عليه عمل القضاة بالديار المصرية عدم الاستبدال أصلا بدون أمر مولانا السلطان أيد بالنصر عملا بما اشتهر من منعهم من ذلك والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والمادة فلا ينفذ حكم القاضي فيما هو ممنوع عنه فلا يملك القاضي استبدال الوقف المذكور بدون أمر من له ولاية ذلك سيما مع عدم المصلحة ونهى الواقف عن استبداله فان شرط الواقف كنص الشارع فلا تسوغ مخالفة شرطه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت وقف استأجره رجل من ناظره وسكنه مدة ثم مات المستأجر عن ابن قاصر فسكنه رجل آخر باجرة مثله والآن يريدولى القاصر اخرجه منه متعللا بان أبا القاصر كان ساكنا فيه قبله مدة وأنه أولى به فهل لا يجاب لذلك وينفسخ عقد الاجارة بموت المستأجر ولاحق لوارثه فيه ولا عبرة بتعلله المذکور حيث كان المستأجر الثاني ساكنا فيه باجرة المثل (اجاب) نعم لا يجاب ولى ابن المستأجر لذلك بعد وفاة والده والحال هذه وتنفسخ الاجارة بموت مستأجره ما راق الوقف لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف آجر منه أما كن لاخرست سنوات في عقد واحد بدون أجرة المثل فهل لا يصح هذه الاجارة لمخالفة شرط الواقف لانه شرط أن لا يؤجر شيء من وقفه زيادة عن سنة واحدة وهل اذا سكن المستأجر

١٢٦٩

٢

مطلب لا يصح الاستبدال  
بدون أمر السلطان  
لا سيما مع النهى من  
الواقف وعدم المصلحة

١٢٦٩

٧

في الاماكن المذكورة يلزمه دفع اجرة مثلها مدة سكناه (اجاب) نعم لا تصح الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور على المستاجر والحال هذه تمام اجرة المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احتكر قطعة ارض موقوفة من الناظر عليها بقدر معلوم في كل سنة وبنى فيها اما كن باذن الناظر على أن تكون ملكه مستحق القراض ثم بعد مدة حصل النزاع بينه وبين الناظر في زيادة المحر وتراضيا على زيادة معلومة والا أن أراد الناظر زيادة المحر باخذ اراد الاماكن المبنية على الارض كل سنة فهل لا يمكن من ذلك وليس له الا اجرة مثل الارض خالية عما أحدث فيها من البناء المذكور (اجاب) على المحتكر المذكور اجرة مثل الارض خالية عما أحدث فيها من البناء على الوجه المذكور وليس للناظر طلب شيء زائد عن اجرة مثل العقار الموقوف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا موقوفا من الناظر عليه بدون قيمة المثل بغبن فاحش وسكنه مدة من الزمان وبنى فيه وعمر بغير اذن من الناظر فهل والحال هذه يكلف بقلع ما بناه وجدده ان لم يضر بالوقف وان اضر يملكه الناظر باقل القيمتين مستحقا للقلع ويلزم بدفع اجرة المثل في المدة الماضية (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بالغبن الفاحش غير صحيحة وعلى المستاجر بالاقل تمام اجرة المثل وما بناه المستاجر لنفسه في ارض الوقف لا باذن الناظر بحق القرار يؤثر بقلعه ان لم يضر بالوقف والاعمال في الناظر لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مسانحة كل سنة بقدر معلوم من الدراهم وصرف المستاجر وابنته بعدموته واستجاره كايه مدة الاجارة مبلغا معلوما من الدراهم في عمارته باذن الناظر لهما بذلك ليرجعاه عليه بشهادة البينة الشرعية فهل اذا مات الناظر على الوقف وتولى ناظر آخر عليه يكون للمستاجر الرجوع بدينه في تركه الناظر بعد ثبوت به بالوجه الشرعي (اجاب) اذا انفق المستاجر في عمارة الوقف دراهم معلومة باذن الناظر ليرجع بها عليه يكون له الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مستحقة لمكان وقف ناظرة عليه بشرط الواقف اجرة لرجل أكثر من سنة بدون اجر المثل بغبن فاحش فهل لا تكون الاجارة في عقار الوقف زيادة على سنة بدون اجر المثل نافذة ويؤجر سنة بسنة فقط (اجاب) نعم لا تكون اجارة عقار الوقف على الوجه المذكور صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ليست أمير يه ورثها عن أبيه وجدده وهي في حوزهم من مدة مائة سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازعه ولا لابي في ذلك والا أن يدعى عليه رجل أجنبي بأن تلك الارض وقف وهو ناظر عليها وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور المحردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضع اليد عليها (اجاب) لا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا فلا يحكم بوقفية الارض المذكورة



بمجرد دعوى المدعى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعى من مدة ست وثلاثين سنة وز يادة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم من هدم وبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له في ذلك تلك المدة والآن يدعى عليه رجل كان مشاهدا لتصرف واضع اليد تلك المدة بان تلك الدار وقف وهو يستحقها ولا ينسب له على ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون الحق في تلك الدار المذكورة لواضع اليد عليها (أجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى لمذع بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت مكانا عن زوجها وابنتها منه وهى واضعة يدها عليه بموجب حجج شرعية شاهدة لها وزوجها ولمن اشترى منه زوجها المذكور بالملك مدة تتر يدعى ثلاثين سنة وهى تتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك والآن ادعى عليها رجل بأن المكان المذكور وقف لجهة كذا وهى ناظر عليه متعلا بأن في يده حجة بذلك لم يثبت مضمونها شرعا فهل لا تقبل دعواه ذلك بدون اثبات شرعى ولا عبرة بحجة لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا فلا يثبت الوقف بمجرد وجود حجة ذكر فيها وقفية المكان المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في حوانيت موقوفة أدخلها الوالى فى الطريق للتوسعة وأخذ انتقاضها وجس ثمن الانتقاض يشتري به الناظر عقارا للوقف والحال ان فى الوقف خربة بحيث لو عمرت يحصل منها ريع يز يدعى ريع الحوانيت فهل والحال هذه يسوغ للتولى تغيير الخربة بثن انتقاض الحوانيت حيث كان ريعها اذا عمرت أكثر من ريع العقار الذى يشتري بثن الانتقاض من الحوانيت باخبار أهل الخربة الموثوق بخبرهم (أجاب) يباع النقص عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه ويصرف ثمنه فى عمارة باقى الوقف حيث كان محتاجا للعمارة فلم يتولى المذكور صرف الثمن والحال هذه فى عمارة الخربة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بارضه وقف جانبها منه على عتقائه وذريتهم ونسلهم وعقبهم وجانبها منه على ملء سبيل للسقاية وجانبها منه لطعمة الفقراء والمساكين فى أيام معلومة وجانبها منه على أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرطا فى كتاب وقفه بعد انتقاض نسله ونسلهم يكون وقفا على الحرميين الشريفين فهل اذا مات الواقف وأراد أحدا ولاد الواقف منع العتقاء مما وقفه والده عليهم لايجاب لذلك ويكون شرط الواقف كنص الشارع (أجاب) يعمل بشرط الواقف فى ذلك حيث صح الوقف ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل شخص على ذلك الوقف ليقبض ريع الوقف لجهة الوقف فاشترى الوكيل من ريع الوقف لنفسه عقارا ورقيقا ووهبه فلما حوسب على ذلك بين ان بذمته مبلغا فسئل فيه فذكر انه اشترى به عقارا ورقيقا ووهبه ثم رجع فى هبته فهل اذا تم الرجوع فى الهبة المذكورة يكون لناظر الوقف مطالبته بما ترتب بذمته ويحبسه على ذلك ويبيع

سؤال  
٢٦سنة  
١٢٦٩

عليه عقاره ورقيقه ليوفي منه ما ترتب بذمته لجهة الوقف حيث لم يكن مشغولا بحاجته  
الاصلية (أجاب) لناظر الوقف مطالبة الرجل المذكور بما تحقق انه بذمته لجهة الوقف  
و يباع عليه ما لا يحتاجه لضرورة نفسه في الحال ان امتنع عن ذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رزقة مرصدة على شعائر ضريح ولي من اولياء الله تعالى فيها نخل وهناك  
جماعة يخدمون الولي وينتفعون بالرزقة مات أحد الخدامين المذكورين عن زوجته  
وعن ابنين وبنت من غير ما وترك ما بورت منه شرعاً وقسمت تركته بالفريضة  
الشرعية والآلآن تريد تلك المرأة أخذ حصته في الرزقة بالميراث عن زوجها فهل لا تجاب  
لذلك ولا حق لها في رزقة الولي اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الارض المذكورة وقف  
على مصالح ضريح الولي (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله  
تعالى اعلم (سئل) في وكالة أرضها محتكرة من قديم الزمان يؤخذ الحكر المذكور  
و يصرف على مسجدين معلومين بمدينة الفيوم والآلآن توقف من له البناء في دفعه متعللاً  
بان ما كان يدفعه صدقة لاحكر فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان عليها حكر من قديم  
الزمان لا يجاب لذلك ويكون لناظرهما طلبه حكم اصله ولا عبرة بتعلله المذكور  
(أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي جريان ارض الو كالة المذكور في وقف المسجدين  
المذكورين واحتكارهما من الوقف يؤمر المحتكر او من قام مقامه بدفع أجرها لجهة وقفها  
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف جعل رجلاً وكيلاً عنه في قبض الاجرة برضا كل  
من المستحقين بحضرة بينة فصار الوكيل يقبض الاجرة ويدفعها للناظر ثم بعد مدة مات  
الناظر فادعى المستحقون ان حقهم في الاجرة باق ويطلبونه من الوكيل فهل يكون القول  
للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه من الاجرة للناظر حيث ثبتت وكيله بالبينة (أجاب) يقبل  
قول الوكيل المتولي بيمينه في دفع غلة الوقف لموكله الناظر والله تعالى اعلم (سئل) في  
ناظر على وقف اهلي آجر حمام منه لرجل سنة كاملة ابتداءً من سنة تسع وستين  
وغايتها جمادى الآخرة سنة سبع مائة هي اجرة المثل وزيادة قبض منه بعض  
الاجرة والآلآن يريد اخراج المستأجر من الحمام المذكور متعللاً بأنه لم يكتب له اجارة فله  
ان يؤجره لغيره فهل لا يكون له ذلك والحال هذه ولا يكون عدم كتابة الاجارة مانعاً من  
صحته وان عقادها يمنع من معارضته بدون وجه شرعي حيث الحال ما ذكر (أجاب)  
لا تتوقف صحة الاجارة ولزومها على كتابة صلح بعقدها فاذا ثبتت الاجارة من الناظر  
للحمام المذكور صحيحة باجرة المثل مدة معلومة لا يكون للناظر فسخنها قبل انتهاء المدة  
بدون وجه شرعي ويمنع من معارضته المستأجر في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف عقاراً على خيرات يصرف ريعه على قراءة قرآن وتسبيل  
الماء الى المساكين وكسوة أيتام والآلآن قد تخرب العقار الموقوف وصار ريعه لا يفي  
بما شرطه الواقف فهل يسوغ لناظره الآلآن ان يبدأ من ريع الوقف المذكور

ذى الحجة  
٢

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

بعمارة ولو لم يزم على ذلك تأخير الخيرات التي شرطها الواقف (أجاب) نعم للناظر بل يجب عليه ان يبدأ من غلة الوقف بعمارة ولو لم يشترطه الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ربيع وقف مع مستحقين مات عن ابن ثم طلب الابن استحقاقه من الناظر فجمع الناظر المستحقين وصدقوا على ان ذلك الابن مستحق معهم في ربيع الوقف المذكور وجعلوا له ربيع نصف سنة عمامضى وكتبوا له وثيقة بذلك والان ينكر بعضهم التصديق والاستحقاق فهل اذا ثبت تصديقهم بالبينّة الشرعية لا عبرة بانكارهم ويكون مستحقا معهم حكم تصديقهم واقرارهم بذلك (أجاب) يعمل بالمصادقة في الوقف في حق المصدق مادام حيا فلا عبرة بانكار التصديق بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حائنا ووقفها من الناظر عليه سنة كاملة باجرة مثلها وقبل مضي السنة استأجرتها امرأة منها باقل من الاجرة الاولى فهل لا تكون الاجارة الثانية قبل فراغ مدة المستأجر الاولى نافذة والحال هذه (أجاب)

اذا صدرت اجارة عقار الوقف من الناظر المذكور صححة باجرة المثل لا يكون للناظر الا اجارة لا آخر قبل مضي المدة والله تعالى أعلم (سئل) في دار موقوفة على الذرية ونسلهم وعقبهم شرط الواقف في كتاب وقفه الشروط العشرة التي منها الاستبدال ثم تخربت تلك الدار وانهدم نصفها كليا ولم يبق له اثر بل صار ارضا ابراها والنصف الثاني آل الى السقوط وصار لا يتفع به ووجدت الذرية الموقوف عليهم الدار دارا اخرى صالحة للسكنى والاسكان وفي استبدالها الجهة الوقف مصلحة للموقوف عليهم فاستبدلوا بها وكتب بذلك وثيقة شرعية بنحتم قاضي الناحية وذكريها المسوخ الشرعي وهو شرط الواقف وما فيه زيادة المنفعة للوقف فهل هذا الاستبدال صحيح ماض ولا عبرة بالمنازع فيه ولا يسمع له قول (أجاب) استبدال الوقف بالشرط جائز للشروط له ذلك وعاليه عمل القضاة بالقاهرة واما بدون الشرط من الواقف فلا يسوغ للقاضي فعله منع القضاة الا عن الاستبدال بدون اذن ولي الامر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ربيع وقف تجمده من استحقاقه عند الناظر قدر

معلوم من الدراهم استهلكه ذلك الناظر في شؤون نفسه ومات قبل اعطاء المستحق حقه فهل والحال هذه يكون للمستحق المذكور مطالبة ورثة الناظر بما يستحقه من تركته والرجوع بحقه على التركة (أجاب) لا لرجل المذكور والمطالبة في تركه الناظر بما يستحقه من ربيع الوقف حيث ثبت استيلاء الناظر عليه واستهلاكه له في مصالح نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في القاضي اذا اقام امرأة وجعلها ناظرة على الوقف لكونها ارشدا الموجودين من المستحقين ومن المستحقين امرأة غائبة ادعى رجل بانها وكاته ليكون محافظا على الوقف وقبض الاجرة وغيره فهل لا يكون له ذلك ونكون الولاية على الوقف وقبض

أجره ورعيه لمن ولاه القاضي النظر من المستحقين وتقدم عمارة الوقف على المستحقين

الوقف وقبض الاجرة وغيره فهل لا يكون له ذلك ونكون الولاية على الوقف وقبض أجره ورعيه لمن ولاه القاضي النظر من المستحقين وتقدم عمارة الوقف على المستحقين

(اجاب) بيدامن ربيع الوقف بعمارة وولاية قبض الغلة وحفظها وصرقها فيما شرطه  
الواقف للتأخر المنصوب من طرف القاضى حيث لم يوجد ناظر بشرط الواقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خلوا في بعض وكالة ثابتا ومحققا فاشترى رجل باقى  
الوكالة من مالكها واراد منازعة صاحب الخلو في خلوه متعللا بانه اشترى جميع الوكالة  
من باع له فهل اذا كان الخلو ثابتا بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة معه ويمع  
(اجاب) ليس للشترى المذکور رفع يد صاحب الخلو عنه حيث تحقق له حق القرار في  
بعض الوكالة المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا  
على نفسه ايام حياته ينتفع بذلك وبما شاء منه سكنوا واسكنوا وغلة واستغلا بسائر وجوه  
الانتفاع الشرعية الوقفية ابداما عاش ودائما باقى من غير مشارك له في ذلك ولا  
منازع ولا دافع ليدفع ذلك ولا مدافع مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا مرسدا  
مصرفا ريعه واستغلا له على ما بين فيه ما هو على اولاده الموجودين الآن وعلى من  
سيحدثه الله من الاولاد ذكورا واناثا بالسوية بينهم النصف اثنا عشر قسرا طامنا من ذلك  
وعلى عتقائه الموجودين الآن وعلى من سيحدثه الله تعالى من العتقاء ذكورا واناثا  
بيضا وسودا بالسوية بينهم النصف اثنا عشر قسرا طامنا من ذلك ثم من بعد كل منهم على  
اولاده ثم اولاد اولاده ثم اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد  
الظهور دون اولاد البطون طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا  
منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون  
فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافوقهم عند الاجتماع  
على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او  
ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
فلاقرب الطبقات للمتوفى من اهل هذا الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا  
الوقف واستحقاقه اشئ منه وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك قام ولده او ولد ولده  
او اسفل من ذلك مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله ان لو كان المتوفى  
المذکور حيا باقيا يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقرضوا  
جميعا باسرها وابطادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك  
وقفا مرسدا مصرفا ريعه على من يوجد من اولاد البصير ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده  
ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه على النص والترتيب المشروحين اعلاه فاذا  
انقرضوا جميعا باسرها ولم يبق منهم أحد وخلت طباق الارض منهم اجمعين كان ذلك  
وقفا مرسدا مصرفا ريعه واستغلا له على عتقائه اولاد الواقف المشار اليه وعتقائه  
ذكورا واناثا بيضا وسودا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله



وعقبه على النص والترتيب المشروحين أعلاه فإذا انقرضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت  
عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين ولم يبق منهم أحد فإلى جهة خير لا تنقطع ثم  
مات الواقف ولم يبق إلا ن من ذرية الواقف ولاعتقائه أحد سوى ابن معتق له وامرأة  
من عتقائه فإلى شيء لهذه المرأة وبأخذ ابن المعتق المذكور جميع الربيع عملا بقول  
الواقف يستقل به الواحد إذا انفرد (أجاب) إذا كان شرط الواقف ما ذكر بالسؤال  
فلا استحقاق لعتقائه الواقف مادام أحد من ذرية عتقائه فلا حق للمرأة المذكورة في  
ربيع الوقف والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره  
مدة معلومة مشاهرة كل شهر بقدر معلوم وصار يدفع للناظر الاجرة سنين فبعد ذلك  
مات المستأجر عن زوجته وطلب الناظر اخراجها من مكان الوقف فامتنعت من ذلك  
وادعت أن زوجها كان صرف في عمارة البيت مبلغا معلوما من الدراهم من نحو  
أربعين سنة وأظهرت بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت تزعم أن جد الناظر صدق عليها وهو  
ينكر ذلك ولا بينة لها على دعواها فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي  
ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا على  
أنه لو ثبت صرف زوجها على عمارة المسكن الموقوف من ماله فإت لا يترتب على صرفه  
استحقاق زوجته السكنى في الوقف لا تنسخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه ما لم يكن له  
خلاف في الوقف وحق قرار العمارة فيه باذن ناظره الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
جماعة لهم وقف عن جدهم وأضعين أيديهم عليه ولهم بنات عم ادعين عليهم بأن الوقف  
المذكور لهم فأنكروا دعواهم ولا برهان للدعيات على دعواهم هذه فهل لا يكون لهم  
حق معهم بدون برهان ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) لا يقضى  
للمدعى مجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وملك آخر  
قطعة أرض محدودة بحدودها الأربعة وقبضها وحازها منه الحيابة الشرعية وتصرف  
فيها بنزع أثرها وغرم عليها مبلغا من ماله ثم مات الموهوب له عن ورثة فيهم قاصر فادعى  
الرجل الواهب أنها وقف وأراد نزاعها من يدورثة الموهوب له فأنكروا دعواه ولا بينة له  
بما ادعاه ولم يثبت الوقف ببينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي  
(أجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعى المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة وقفت بيوتا على نفسها وأولادها من بعدها وبعد انقراض الذرية  
تكون للحرمين الشرعيين وكل ذلك وهى في حال صحتها وسلامتها وماتت بعد اخراج حجة  
من الحاكم الشرعي ثم بعد موتها باع بعض الورثة لاختيه سبعة قراريط ووهب لأولاد  
اخته قيراطين من ذلك وكل ذلك بدون مسوغ شرعي فهل يكون كل من البيع والهبة  
على الوجه المذكور غير نافذ ويكون الوقف صحيحا يجزى على شرط الواقف (أجاب)  
إذا تم الوقف ولزم لا يملك فلا يجوز بيعه ولا هبته بدون مسوغ شرعي والله تعالى أعلم

١٢٦٩

٢٩

محرم

٨

١٢٧٠

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

(سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان رجلا وجد عنده بعد موته قطعة أرض كان  
واضعا يده عليها بطريق الهبة والتبليك بعوض من قبل آخر مقرب بذلك ثم ظهر انها وقف  
واعطاها له أي اللواهب المذكور آخر بالتأجير فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ثبت  
بالوجه الشرعي وقف الأرض المذكورة وقفا صحيحا تبطل هبتها وحينئذ يكون لورثة  
الموهوب له مطالبة الواهب بما أقر أنه أخذ من مورثهم على سبيل العوض عن الهبة  
المذكورة وان لم يثبت ذلك لا تنزع من يد الورثة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل فناء عقاره المتصل به قطعة أرض ملك له ورثها عن أبيه وجده ينتفع بها  
ولم ينازعه أحد في مدة مديدة ولا من ورثها عنهم من أبيه وجده أيضا وهو ناظر على  
مسجد ووقف تلك القطعة هذا الرجل مع عقاره المتصل بها على ذلك الجامع فتعدي  
رجل وبنى في تلك القطعة بغير إذن الناظر الواقف لها ولغيرها من العقار المتصل بها فهل  
يكلف الباقي بغير إذن في تلك القطعة القلع ان لم يضر بالأرض وترد إلى واقفها أو يبقى  
بأجر المثل حيث كان فيه نفع للوقف (اجاب) اذا بنى شخص في أرض الوقف لنفسه  
من ماله بدون إذن الناظر أمر بالقلع ان لم يضر بأرض الوقف والا فلا لناظر أن يتلك البناء  
مستحق القلع قهر على صاحبه الا ان يتفق على ابقائه بأجر المثل والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل ناظر على وقف يقبض ريعه ويصرفه في خيراته وشعائره اللازمة بمقتضى شرط  
الواقف قررته في النظر على ذلك الحاكم الشرعي بتقرير تحت يده ادعى عليه رجل اجنبي  
بانه مقصر في اجراء الخيرات وانه لا يصرفها في مصارفها اللازمة ويريد بذلك اخراجه عن  
النظر فهل اذا لم يثبت عليه جنة شرعية توجب عزل الناظر المذكور لا يعزل من النظر  
بدون وجه شرعي (اجاب) لا يسوغ عزل الناظر المذكور بدون جنة توجب ذلك  
كما في الخيرية حيث توليته ممن يملكها فان تحققت خيانتة بالوجه الشرعي وجب  
عزله والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض تلؤل وراء العيون السلطانية  
مجرى المياه وقف المرحوم والدنا السيد داود القلعاوى ولم يكن لنا انتفاع منها الا  
بالتأجير وانه صرح على ان العشرة فضة التي تجب منها استبدالها بأشياء غيرها لاجل  
الانتفاع منها في محل عمار والثواب الجارى هل يجوز أم لا (اجاب) ليس لغير الناظر  
الشرعي المشروط له النظر من قبل الواقف أو المذنب من قبل القاضى بعد تحقق أن  
النظر لمن يقرره الحاكم الشرعي على الوقف اجارة عقار الوقف انما ولاية الاجارة لمن  
تحققت نظارته على الوقف بالطريق الشرعي فان تحقق ذلك في شخص مع صلاحيته  
للنظر يكون له اجارة أرض الوقف لا آخر بأجر المثل حيث لا مانع والاجرة تصرف حسب  
شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من  
العقار فادعى رجل بان المتوفى أوصى له بسدسه وعجز عن اثبات دعواه بالبينة الشرعية  
ثم ادعى ثانيا بان العقار الذي تركه ذلك المتوفى وقف على الذرية من قديم الزمان وانه

محرم ٢٧

١٢٧٠ ٢٧

صفر ٢

١٢٧٠ ٢

١٢٧٠ ٢٦

١٢٧٠ ٢٨

ربيع الاول سنة

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٢

منهم متعللا بالشاعة ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب  
 لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بتعلله بالشاعة ويمنع من المنازعة بدون  
 وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للدعي بمجرده دعواه على فرض سماعها وصحتها  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة  
 في كل شهر وكتب الناظر له اجارة بذلك فهل اذا ظهر للناظر وتحقق بعد كتابة الاجارة  
 للمستاجر ان الاجارة المذكورة بدون اجرة المثل بشئ لا تصح ويكون للناظر المذكور  
 فسحقها ويلزم المستاجر دفع اجرة المثل مدة وضع يده على المكان المذكور (اجاب) نعم ولا  
 تصح اجارة عقار الوقف من ناظره بدون أجر المثل بالغبن الفاحش وعلى المستاجر تمام  
 أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واصلين أيديهم على قطعة أرض زراعة  
 وقف بشرط الوافق وهم يتصرفون فيها بالزراعة مدة تزيد على خمسين سنة فالان  
 ادعى عليهم رجل من أهل البلد مشاهدته عرف واضععي اليد المدة المذكورة بان  
 الأرض المذكورة وقف على جهة كذا وانه ناظر عليها ويريد أخذها منهم بدون وجه  
 شرعي والمحال ان لا سند بيده ولا بينة له على ذلك فانكر واضععو اليد دعواه ذلك فهل  
 والمحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة عن الثبوت الشرعي ويمنع من  
 معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف يريد ناظره المستحق للريع بمفرده ان يوجه  
 مساهمة لمن يرغب فيه باجر المثل فهل يسوغ له ذلك (اجاب) اذا أجر الناظر عقار  
 الوقف كل سنة بكذا صححت الاجارة في سنة وفسدت في الباقي لجهالتها وفي كل سنة سكن  
 في اولها صح العقد فيها أيضا وليس للتوجير اخراجه حتى تنقضي حيث كان باجر المثل  
 والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك عقارا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على  
 أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم إلى حين انقراضهم  
 على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد  
 ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاخته  
 وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق ودعى الى ان من مات منهم قبل دخوله  
 في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
 من ربيع الوقف لولده أو ولد ولده وان سفل واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان  
 حيا باقيا بحيث يجب كل أصل فرع نفسه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا  
 انفردوا يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ثم من بعد انقراضهم جميعا يكون  
 وقفا على عتقائه ثم من بعدهم على أولادهم على النص والترتيب المشروحين اعلاه  
 فاذا انقرضوا جميعا يكون وقفا على عتقائه زوج الواقفة بالسوية بينهم على ان من مات  
 منهم وترك ولدا أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وهكذا على النص والترتيب

المشروحين أعلاه في كتاب وقفه فهل اذا مات الواقف من غير عقب وكذا عتقاؤه من بعده من غير عقب وآل الوقف الى عتقاء زوج الواقفة ومات أحدهم عن أولاد يكون لهم نصيب والدهم في هذا الوقف مع وجود العتقاء المشاركين لا يهتم في الاستحقاق واذا كان الواقف شرط في وقفه الشروط العشرة التي من جملتها التغيير والتبديل ثم غير وقفه ثانيا بجماله من شرط التغيير وأبطل وألغى وقفه الاقل وجعل المعول على كتاب وقفه الثاني المشروط فيه ما تقدم لا يعمل بكتاب الوقف الاول ولا بما فيه من الشروط بل يكون العمل والمعول على كتاب وقفه الثاني الذي صورته ما ذكر (اجاب) اذا كان شرط الواقفة ما ذكر بالسؤال وانحصر الوقف في عتقاء الزوج ومات أحدهم بعد الاستحقاق عن أولاده ينتقل نصيبه اليهم عملا بقول الواقفة في عتقاء الزوج على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا انتقل نصيبه لولده أو ولدا لولده اذ شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به والمعتبر ما غير الوقف اليه حسب شرطه لا ما تغير والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف بيد رجل وعمته تصادق مع بعضهما ما بينهما يستحقانه مثلا لثلاثة الثلثان للرجل والثلث للعممة وكل منهما أقرب بذلك وصدق عليه وان كلاهما يستحق ما تصادق عليه لكل منهما دون الآخر ثم بعد ذلك أراد الرجل الرجوع عن هذا التصديق والقرار أو أراد الاختصاص بجميع المكان يستقل بربعه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وكان كل منهما عاقلا بالغار شيدا صدر منه ذلك من غير اكرامه عليه في ذلك لا يحجب لنقض التصديق ويؤاخذ به مادام حيا (اجاب) نعم لا يحجب لذلك والحال هذه وفي الخيرية نقلا عن الاشياء أقرا الموقوف عليه بأن فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دون صدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقرب به المقر اه والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلي له ثلاثة أشخاص مستحقون وواحد منهم ناظر فغاب الناظر ثم بعد ذلك تعدي بعض المستحقين على الوقف المذكور فآجره في غيبة الناظر المذكور بدون اجرة المثل وقبض الاجرة من السكان واستقل بها وحده وسافر ثم بعد ذلك حضر وكيل من طرف الناظر المذكور فهل له فسخ الاجارة ويضمن المستأجر اجرة المثل ولا يجوز لبعض المستحقين الاستقلال وحده بما قبضه من الاجرة (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ولو كانت من الناظر ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل ويصرف ريع الوقف الى جميع المستحقين طبق شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفا بيني فيه زوجها بعض بناء من مالها باذنها وأقر بحضرة بيته على ان جميع ما صرفه في العمارة من مال زوجته لا من ماله نفسه وكتب بذلك سند اشريعا ثم بعد مدة طلقها وادعى ان ما صرفه في العمارة من ماله ويريد مطالبته به فهل والحال هذه اذا ثبت افراؤه بالبينة

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٥



١٢٧٠

٧

الشرعية على ان جميع ما صرفه من مال زوجته لامن مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم عايمه به ولا عبرة بدعواه ذلك بعد الاقرار (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة استأجرت من ناظر الوقف محلا لتسكن فيه مدة ست سنوات في عقد واحد بقدر معلوم من الدراهم وعجلت له الاجرة قبل استيفاء المنفعة ومات الناظر المؤجر لها في أثناء المدة فهل والحال هذه تكون الاجارة فاسدة وللرأة المذكورة الرجوع بما بقي لها من الدراهم التي دفعها كمجدة على تركه الناظر المؤجر لها وعلى الوقف بعد محاسبته على مدة سكناها

١٢٧٠

٢٥

باجرة المثل (اجاب) لا تتراد الاجارة في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المسدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فاذا فسخت الاجارة يكون للرأة المذكورة استرداد الاجرة المجدة للمدة المستقبلية ويلزمها اجرة المثل للمدة الماضية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة استأجروا مكانا ووقفوا من المتولى بدون اجرة المثل فهل اذا طالبهم بتمام اجرة المثل وامتنعوا من دفعها يكون له اجارة المكان بما اشتمل عليه من المنافع لغيرهم باجرة المثل (اجاب) اذا آجره متولى الوقف عقاره بدون اجرة المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل على المتي به فيخير على دفعه الى الناظر واذا تحقق ما ذكر يكون للناظر فسخها واجارتها لغيرهم اجارة صحيحة باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آجر مكانا ووقفه رجل اجنبي سنة كاملة باجرة معلومة اسكل شهر فهل والحال هذه اذا اراد الناظر المذكور فسخ الاجارة المذكورة بدون وجه شرعي بعد

١٢٧٠

٢٥

كتابة الاجارة لا يجاب لذلك حيث كانت اجارة المكان المذكور باجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة عقار الوقف من ناظره صحيحة لازمة باجر المثل لا يكون للناظر فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة ورد الاستفهام عنها من طرف ضابط المحروسة مضمونها ان بيتا موقوفا على خيرات استأجره شخص نصراني باقل من اجر المثل ويده وثيقة مضمونها انه قابل الاجرة شهريا بقدر معين وانه يدفع اجرة كل ستة اشهر كمجدة وما دام ساكنا فيه لا يزيد عليه احد الاجرة ولا يخرج منه وان خرج هو باختياره لم يكن له على المؤجر شيء ولم يعين للاجارة مدة بل هي مطلقة عن ذكر السنة والشهر ولم يدفع ما شرط من تجيل الاجرة ولم يرض بقبول زيادة

١٢٧٠

٢٦

الاجرة ويريد الناظر اخراجه واجارته لمن يرغب فيه باجر المثل فما الحكم (اجاب) لا تصح الاجارة بدون بيان المدة ولو وقعت مشاهرة تنعقد في شهر واحد لانه الاذن في تعيين وتفسد في الباقي للجحالة وفي كل شهر سكن في اوله تنعقد فيه حيث لا فسخ من الطرفين وهذا عند عدم مفسد آخر اما لو وجد كما هنا فهي فاسدة ولا تجوز اجارة الناظر عقار الوقف باقل من اجر المثل بغبن فاحش والقاضي ابطالها كما في البحر ويلزم المستأجر تمام اجر المثل

مدة استيلائه على العقار الموقوف وبهذا يعلم ان لناظر الوقف المذکور المطالبة بفسخ  
 الاجارة المذکورة واخراج الساكن في العقار المذکور والزمام المستاجر باجر المثل مدة  
 وضع يده عليه ولا عبرة شرعاً بالوثيقة المذکورة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في ناظر على وقف اهلى التمس من القاضى ان يضم اليه ثقة في النظارة ويشاركه فيها المان  
 المستحقين اتموه في المصرف والايراد فاجابه القاضى الى ذلك وقرر معه في النظارة رجلاً  
 رشيداً من ذرية الواقف ثم بعد مدة عزل الناظر الاول فقام القاضى آخر بدله فهل  
 يشاركه في النظارة من كان ضمنه القاضى الى الناظر الاول وهل اذا كان ارشد من ولاء  
 القاضى ومن غيره يكون له الانفرد بالنظارة حيث شرط الواقف النظر للارشد من  
 ذريته وكان هو ارشدهم (اجاب) لو شرط الواقف النظر للارشد من اولاده فاستويا  
 اشتركا به افاقى الملا أبو السعود معللاً بان افعال التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو  
 ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لافضل اولاده فاستويا فلا تسنهم ولو احدهما أورع  
 والاخر اعلم بامور الوقف فهو اولى اذا امن خيانتها جوهرة وكذا الوشرطه لارشدهم  
 كما في انفع الوسائل علائى وفي التارخانية ولو لولى القاضى افضلهم ثم صار فى ولده من هو  
 افضل منه فالولاية اليه اعتباراً بشرط الواقف اه ورايت التصريح بذلك ايضا في  
 اوقاف الخصاف تنقيح الحامدية وقد صرح علماؤنا بان تصرف القاضى في الوقف منوط  
 بالمصلحة وليس منها تولية غير الارشدهم وجود الارشاد وقد صرحوا ايضا بان شرط  
 اوقاف كنص الشارع في وجوب العمل به والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان اوقاف  
 الحرمين في قطعة ارض متغربة لجهة وقف هل يجوز لناظرها الشرعى اجارتها لآخر  
 باجر المثل مشاهرة او مسانهة ولناظر المذکور التصرف في انقاضها بالمصلحة بما هو انفع  
 لجهة الوقف (اجاب) اجارة عقار الوقف من ناظره الشرعى باجر المثل سنة واحدة في غير  
 الضياع او مسانهة صحيحة وفي الثانية تصح الاجارة في السنة الاولى واذا تمت فلكل  
 فسخها الا اذا مضى اولها فانها تسقط فلا يكون له الفسخ وليس للثو جراً خارجاً كما اذا بنى  
 المستاجر في الارض بناء لنفسه باذن الناظر على وجه القرار حيث لا مانع منه وتصرف  
 انقاض الوقف او ثمنها ان تعذر اعادة عيها الى عمارته ان احتاج والاحفظها لاحتاج الا  
 اذا خيف ضياعها فيبيعها ويمسك ثمن الوقت الحاجة والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استأجر قطعة ارض زراعة وقف من ناظرها ثلاث سنين باقل من أجرة المثل في كل  
 سنة ووضع المستاجر يده عليها وزرعها سنة ودفع للناظر أجرة السنة التي هي أقل من أجرة  
 المثل فهل يكون للناظر مطالبة المستاجر بتسليم أجرة المثل للسنة الماضية حيث تبين  
 بقول أهل الخبرة ان ما دفعه للناظر أقل من أجرة المثل بكثير واذا اراد الناظر ان يؤثرها  
 لمن شاء بأجرة المثل يجب لذلك حيث لم يستأجرها الرجل بأجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة  
 ارض الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده

٦  
 ١٢٧٠  
 مطلب شرط النظر  
 لافضل اولاده فاستويا  
 فلا تسنهم وكذا الارشدهم

مطلب ولى القاضى  
 افضلهم ثم صار غيره  
 افضل فالولاية اليه

٢٠  
 ١٢٧٠

٢٣  
 ١٢٧٠

١٢٧٠

٢

عليها وحيث امتنع المستاجر من أخذها بأجر المثل يكون للناظر أجزاؤها من غيره بأجر مثاها والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على قصر وعلى ما لهم يملكون جد كافي حانوت وقف عن مورثهم كان وضعه عليها باذن ناظرها بحق القرار ثم مات الناظر واستولى عليها ناظر آخر فأراد الناظر الآخر رفع يد وصي القصر عن المجدك المذكور بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت الملك في المجدك المذكور للقصر بالبينة الشرعية وانه من جملة متركات مورثهم لا يكون للناظر الثاني رفع يد الوصي المذكور عنه بدون مسوغ شرعي (أجاب) حيث كان لمورث القصر حق القرار في الحانوت المذكور

١٢٧٠

٧

لا يكون للناظر الوقف رفع يد وليهم عنه بعد ثبوته بالطريق الشرعي بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار بيد جماعة موقوفة عليهم من قبل اسلافهم وهم يتنفعون بهامدة طويلة ادعى أحدهم انها ملك له عن اسلافه وطلب منه اثبات دعواه فظهر حجة بذلك فدل مضمونها بين يدي حاكم بلدهم بانها وقف وحكم باثبات وقفها شهادة البينة الشرعية وبعد مدة رجع المدعي وادعى بانها ملك له عن أصوله ويريد التصرف فيها متعللا بموت شهود الوقف فهل بعد ثبوت الوقف والحكم به بشهادة البينة الشرعية لدى حاكم شرعي بناحية بلدهم لا تعتبر دعوى المدعي الملك المجردة عن الاثبات الشرعية والحال هذه (أجاب) لا يقضى للمدعي بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي واذا ثبت حكم القاضي عليه بالوقف صحح لا تسمع دعواه الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة وقفا من ناظرها ثلاث سنين بأجرة معلومة عن كل سنة واذن له الناظر ببناء ساقية وغرس أشجار فيها على ان مابناه وغرسه يكون ملكا له بحق القرار فبني وغرس المستاجر ومات عن وارث فباع الوارث البناء والأشجار لرجل وبقيت الأرض لجهة الوقف الى ان مات الناظر واستولى على الوقف ناظر آخر فطلب الناظر أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فادعى انها ملكه وان لاحق للوقف فيها فهل اذا حضر الناظر بينة وشهدت لدى القاضي بان هذه الأرض وقف يحكم بشهادتهم ولا عبرة بدعوى واضع اليد الملك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبتت وقفية الأرض

١٢٧٠

٧

المذكور بوجه الشرعي يكون للناظر مطالبة واضع اليد بأجر مثلها مدة وضع يده حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا من ناظره مدة معلومة واذن له الناظر بان يعمر المكان المذكور من ماله لجهة الوقف وكل ما صرفه على العمارة يحسب له من اجرة المكان المذكور فعمره الرجل حسب اذن الناظر ثم تحاسب مع الناظر على ما صرفه في العمارة بحضرة بينة فهل اذا مات الناظر المذكور بعد مضي مدة الاجارة وقبل استيفاء مبلغ الصرف المذكور يكون للرجل الرجوع بمباقي من مبلغ الصرف على تركه الناظر وترجع ورثته في غلة الوقف حيث صح اذنه له بالعمارة ليرجع في غلة الوقف وصرف القدر المذكور فيما ترجع منه لجهة الوقف (أجاب) نعم يكون

١٢٧٠

٨

للاستاجر الرجوع بما بقي مما صرفه في العمارة ان كان الواقع ما هو مسطور وقد صرحوا بان الاذن من قبل الناظر للمستاجر بالصرف على عمارة الوقف ليرجع في غلته يوجب الرجوع فيها باتفاق اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ذريته ونسلهم وعقبهم الى آخر ما شرطه في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن اولاد فوضعت الاولاد أيديهم على الوقف المذکور بشرط الواقف ثم مات أحد الاولاد الواقف عن زوجه وعن باقي الذرية المشار كين له في الوقف تريد زوجه المتوفى أن تحصل نصيب زوجها في الوقف ملكا له لثروته وتذكر ايقاف الواقف للعقار المذکور فهل والحال هذه اذا كان ايقاف العقار المذکور ثابتا لا يكون لها معارضة الموقوف عليهم مع تصديق الجميع على ان اصل الملك للواقف المذکور وتصادق الذرية أيضا على وقفية الجميع (اجاب) اذا أثبت الناظر على الوقف ما أنكرته الزوجه المذكورة من ايقاف العقار المذکور على الوجه المسطور بالوجه الشرعي لا يكون لها معارضة الموقوف عليهم في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خلوة في حانوت وقف وهو يدفع أجرة مثل الارض مدة وضع يده عليه نحو عشرين سنة وأراد الآن ناظر الوقف ان يأخذ من مالك الخلوة في الحانوت زيادة عن أجرة المثل فهل لا يطالب صاحب الخلوة بالأجرة مثل الارض خالية عن البناء حيث كان الخلوة ثابتا له بطريقه الشرعي (اجاب) على مالك الخلوة دفع أجرة مثل ارض الوقف لناظره بقطع النظر عما أحدثه لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متخرب محتاج للعمارة جار في وقف اهلي منحصر نظرا واستحقاقا في رجل من ذرية الواقف ولا ريع للوقف يعمر منه فهل اذا أجرة ناظره لا آخر باجر مثله فأكثر سنة بسنة وبني فيه المستاجر وإن شاء باذن الناظر لنفس المستاجر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف في ذلك ولم يكن هنالك مانع من ذلك ولا هي من قبل الواقف عما ذكر تكون الاجارة على الوجه المذکور صحيحة وما بناء المستاجر لنفسه يكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة من ناظر الوقف حيث كانت باجر المثل فأكثروا مانع وما بناء المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة وقفها من ناظرها ثلاث سنين بدون أجرة المثل فزرعها المستاجر سنتين واستوفى منافعتها ثم بعد ذلك تبين للناظر انها بدون أجرة المثل بكثير ففسخ الاجارة وآجرها لرجل آخر سنة معلومة باجرة المثل فوضع المستاجر الثاني يده عليها وأصلحها فعدى المستاجر لها أولا بدون أجرة المثل وزرعها بدون اذن المستاجر الثاني وبدون اجازته فهل والحال هذه يكون للمستاجر الثاني مطالبة الزارع لها بأجرة المثل وللناظر مطالبة بالثبوت بأجرة المثل في السنتين الماضيتين حيث تبين بقول أهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر أقل من أجرة المثل بكثير وللناظر بعد تمام السنة ان يؤثرها لمن شاء بأجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار الوقف اجر

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٩



جدي الثانية سنة

مثله مدة وضع يده عليه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف تخرب وآل الى عدم الانتفاع به بالسكينة ولم يمكن تعيره لعدم وجود ريع في الوقف فهل اذا آجره الناظر لآخر سنة فسنه باجرة المثل فاكثروا ذن المستاجر بمارته لتكون العمارة ملكا للمستاجر على وجه البقاء حيث دعت الضرورة الى ذلك والمصلحة ونفع الوقف في هذا الامر ولا نهى من الواقف تكون الاجارة على هذا الوجه صحيحة وما بناه المستاجر على الوجه المرسوم ملكه (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة من ناظر الوقف حيث كانت باجر المثل فاكثروا ما بناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى أعلم (سئل) في وقف من قبل واقفه غاب أحد المستحقين لريع ذلك الوقف غيبة منقطعة ولا يعلم حياته ولا موته مدة أربع عشرة سنة وكان عمره وقت خروجه من بلده خمس عشرة سنة وأراد باق المستحقين قسمة نصيبه عليهم وعما منهم بانه مات فهل والحال هذه لا يمكنون من قسمة نصيبه عليهم وللناظر حفظه حتى يتبين حاله بالموت او الحياة (اجاب) لا يقسم نصيب المفقودين باق مستحق الوقف والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في خربة جارية في وقف أهلي لانفع فيها الجهة الوقف ولم يكن له ريع ينفق بمارته فهل والحال هذه يسوغ لناظر الوقف المذكور ان يؤجرها مساهمة لمن يرغب فيها باجرة المثل ويأذن له بالانشاء والعمارة على ان ما بناه وعمره فيها يكون له خلوا وانتفاعا حيث لم يوجد نهى من الواقف عن ذلك سيما وفي ذلك نفع للجهة الوقف ومصلحة (اجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك اذا كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف مقرر على ذلك الوقف من قبل الحماكم وتحت نظارته جهة متعطلة على الوقف بسبب خرابه ولم يكن للوقف المذكور ريع ينفق بمارته تلك الجهة يريد الناظر اجارتها لآخر باجرة المثل اجارة مساهمة يستقطعها المستاجر سنة بسنة وفي ذلك منفعة للجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك حيث كان ذلك موافقا لشرط الواقف ولا يمنع من ذلك مانع (اجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على عتقائه ذكورا واناثا بالسوية بينهم وشرط في وقفه ان النظر من بعده للاوشد من عتقائه فاذا لم يوجد ارشد فلرجل اجنبي يقرره الحماكم فهل اذا وقع من الناظر على الوقف الا ان خيانة توجب عزله وثبتت بالوجه الشرعي يعزل ويكون للمستحقين محاسبته حيث كان خائنا ويولي على الوقف غيره حسب شرط الواقف (اجاب) اذا ثبتت خيانة الناظر بين يدي القاضي بالوجه الشرعي وجب عزله ويتبع في تولية غيره شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في واقف رتب بين الطبقات بشم وشرط انتقال نصيبه من مات بعد الاستحقاق لولده او لولده وان سفل وان مات لآخر عقب انتقل نصيبه لمن هو في درجته ولم ينص على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في الدرجة والاستحقاق فهل اذا مات

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٤

رجب

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

مطلب فيما لم ينص  
الواقف على قيام  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق مقام أصله

١٢٧٠

١٠

أحد من الموقوف عليهم قبل الاستحقاق وترك أولاد أو كان هناك من هو أعلى منهم  
طبقة من المستحقين ومن هو في طبقتهم ممن مات أبوه بعد الاستحقاق لا يستحقون الا عند  
انقراض الطبقة العليا او عند موت من هو في درجتهم من المستحقين لاعتقاب عملا  
بشرط الواقف المذكور (أجاب) نعم لا يستحقون والحال هذه فاذا انقضت الطبقة  
العليا او مات أحد من هو في درجتهم بعد الاستحقاق لاعتقاب عملا بدخول من في الاستحقاق  
عملا بالترتيب بين الطبقات وقول الواقف ومن مات لاعتقاب عملا انتقل نصيبه لمن هو في  
درجة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة  
باجرة معلومة لكل شهر وكتب الناظر له ايجارا بذلك فسكنه المستأجر ثم مات في أثناء  
المدة قبل مضى فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر المذكور واذا سكنه رجل أجني من  
غير عقد اجارة من ناظره يلزمه دفع اجرة مثله مدة وضع يده عليه (أجاب) نعم تنفسخ  
الاجارة بموت المستأجر لنفسه وعلى من استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر مثله  
مدة وضع يده عليه والله تعالى اعلم (سئل) في متول على وقف أجر منه مكانا وقطعة  
أرض زراعة لا آخر مسانحة باجرة معلومة ومات المستأجر في أثناء السنة المستأجرة وله  
وارث فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ولا يكون للوارث المذكور  
الاتفاق بالمكان والأرض المذكورتين الا باجرة جديدة من الناظر المذكور وهل  
تكفي اجازته لو ارث المستأجر أو لا بد من الاجارة بالفعل (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة  
بموت المستأجر في مدة الاجارة واذا سكن وارثه عقار الوقف بدون عقد اجارة من الناظر  
يلزم باجر مثله مدة سكناه وللناظر اخراجه منه ان لم يوجد عقد بينهما والاجارة انما تكون  
بعد عقد فضولي ولم يوجد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت نصف بيت على  
مسجدين في حال حياتهما واقامت عند موتها وصيا مختارا من قبلها ولم تجعل لوقفها  
المذكور ناظرا فهل تكون الولاية على الوقف المذكور بعد موتها لوصيها المذكور  
أو يقيم القاضي متوليا على الوقف المذكور وهل اذا عزل الناظر ولو من قبل الواقف  
نفسه وأقام القاضي ناظرا بدله على الوقف تتوقف صحة عزله نفسه على علم القاضي أولا  
ويصح تولية القاضي آخر وان لم يكن قاضي القضاة أو يتوقف ذلك على كونه كذلك  
وما المراد بقاضي القضاة وهل يجوز للناظر ان يسكن عقار الوقف ولو باجر المثل أو لا بد  
لجواز سكناه من منفعة تعود على الوقف (أجاب) نعم تكون الولاية على الوقف المذكور  
لوصي المختار والحال هذه قال العلامة خير الدين صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي  
الواقف اذا نصبه عند موته وصيا ولم يذ كر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه  
لرجل ثم جعل آخر وصيه يكون شر يكالل متولي في أمر الوقف الا ان يقول وقفت أرضي  
على كذا وكذا وجعلت ولايتها فلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع اموري فينتد  
ينفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في الاسعاف اه وفي البحر ولو أوصى الى رجل بان

١١٧٠

١٨

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٨

مطلب للوصي المختار  
ولاية الناظر على وقف  
موصيه وان لم يذ كر  
شيئا من امور الوقف  
حيث لم يعين لوقفه  
ناظرا

رجب سنة  
 ٢ مطلب جعل ولاية  
 وقفه لرجل ثم جعل  
 آخر وصيه شارك المتولى  
 في أمر الوقف مالم  
 يخصص بان يقول الخ  
 ٣ مطلب نصب متوليا  
 على وقفه ثم وقف وفقا  
 آخر ولم يجعل له  
 متوليا لا يكون  
 متولى الاول متوليا  
 على الثاني الا بان يقول  
 أنت وصي  
 ٤ مطلب القاضي الذي  
 يملك نصب الاوصياء  
 والمظار والتصرف في  
 الاوقاف هو قاضي  
 القضاة  
 ٥ مطلب المتولى من  
 جهة الاوقاف عزل  
 نفسه لا يعزل الا ان  
 يقول له اول القاضى  
 فيخرجه  
 ٦ مطلب لا يجوز للناظر ان  
 يسكن عقار الوقف  
 الا بمنفعة ظاهرة  
 للوقف في اجارته من  
 نفسه

يشتري بمال سماء أرضا ويجعلها وقفا سماها له وأشهد على وصيته جازو يكون متوليا  
 وله الابصاعه لغيره ٣ ولو نصب متوليا على وقفه ثم وقف وقف آخر ولم يجعل له متوليا  
 لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا بان يقول أنت وصي اه واذا عزل المتولى  
 نفسه عند فاضى القضاة وأقام متوليا آخر صح كذا اذا بلغ القاضى العزل يعزل والا  
 فلا والمراد بقاضى القضاة من نص له في منشوره على التصرف في الاوقاف والايام اوقاف  
 له السلطان جعلت لك قاضى القضاة قال في البحر وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد  
 بالقاضى الذى يملك نصب الوصى والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف فلت هو قاضى  
 القضاة لا كل قاض لما في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصى  
 او المتولى من جهة الحاكم فلا وثق ان يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى من  
 جهة حاكم له ولاية نصب الوصى والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة  
 الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى  
 والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوبا عليه في منشوره  
 فصار حكم نائب القاضى فانه لا بد فيه ان يذكر ان فلانا القاضى ما ذون بالانابة  
 تخرزاعن هذا الوهم اه ولا شك ان قول السلطان جعلت لك قاضى القضاة كالتنصيب  
 على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضى وعلى هذا  
 فقولهم في الاستدانة بأمر القاضى المراد به قاضى القضاة وفي كل موضع ذكر القاضى  
 في أمور الاوقاف بخلاف قولهم واذا رفع اليه حكم قاض امضاه فانه أعم ه وفيه أيضا اذا  
 عزل المتولى نفسه عند القاضى فانه ينصب غيره وهل يعزل بعزل نفسه في غيبة القاضى  
 الجواب لا ينزل حتى يبلغ القاضى كما صرحوا به في الوصى والقاضى وظاهر كلامهم في  
 كتاب القضاء أنه يعزل اذا علم القاضى سواء عزله القاضى او لم يعزله وفي الغيبة واوقاف  
 المتولى من جهة الاوقاف عزلت نفسى لا يعزل الا ان يقول له اول القاضى فيخرجه اه  
 ولا يجوز للناظر ان يسكن عقار الوقف الا اذا كان في اجارته من نفسه منفعة ظاهرة  
 للوقف فالى البحر وكذا متول آخر من نفسه لو خير اصح والا ومعنى الخيرية حر في  
 بيع الوصى من نفسه وبه يفتى وتفسيرها ان ياخذ بخمسة عشر ما يساوى عشرة اه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف قرره على ذلك الوقف الحاكم الشرعى وتحت  
 نظارته جهة متخربة عديمة الانتفاع من مدة ولم يكن للوقف المذكور ريع في بهارة  
 تلك الجهة فهل يسوغ للناظر المذكور اجازتها لآخر بزيادة عن أجرة المثل مساهمة  
 والاذن للمستاجر بالبناء على أرض تلك الجهة على ان ما بناه المستاجر يكون له ما سكا بحق  
 القرار حيث كان في ذلك منفعة لجهة الوقف ولم يمنع من ذلك مانع سيما ولم يه الاوقف  
 عن ذلك مع وجود الحظ والمصلحة للوقف في هذا الأمر (أجاب) اجارة عقار الوقف من  
 ناظره سنة بسنة باجر المثل فاكثر صحيحة وما بناه المستاجر من ماله لنفسه باذن الناظر على

الوجه المسطور مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة موقوفة من الناظر بأقل من اجرة المثل بالغبن الفاحش فهل اذا ثبت انها بأقل من اجرة المثل يغبن فاحش بقول أهل الخبرة لا تصح اجارة أرض الوقف بدون أجر المثل وللناظر اجارتها لمن شاء بأجر المثل (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل يغبن فاحش وعلى المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على الارض الموقوفة والله تعالى اعلم (سئل) في أرض كانت موقوفة على جهة ثم ضمت لمجانب الديوان مثل باقي الاطيان الموقوفة وجعل بدلها دراهم قيدت بديوان الروزنامه ترد في كل سنة لجهة وقف أصلاها وصارت الارض المذكورة تتداولها أيدي الزراع مثل الاراضي الاميرية يزرعونها ويدفعون مالها لمجانب الديوان فبعض المزارعين وضع يده عليها مدة طويلة يزرعها ويصلح أرضها ويكبس ترابها ويفعل ما يحتاج له المحال من عمل جسور وغيرها ويدفع مالها لمجانب الديوان سنة بسنة ثم ان ولى الأمر أخذها من واضع اليد وأمر له باعطاء احد وخمسين قدانا في جهة كذا من اطيان الاوسية المحلولة لتيها يزرعها ويدفع مالها لمجانب الديوان مثل باقي المزارعين باطيان الاوسية المحلولة بالناحية المذكورة فوضع يده على تلك الاطيان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيها ويصلح أرضها ويدفع مالها لمجانب الديوان مثل الاهل في فهل لاحق لجهة وقف الارض الاولى التي خرجت من الوقف وجعل بدلها دراهم بالروزنامه تصرف لجهة وقف أصلاها في تلك الارض الثانية التي اعطيت او اضع اليد على الارض الاولى التي كان يزرعها ويدفع مالها لمجانب الديوان ويكون حق المنفعة في الارض الثانية للمعطي له من طرف ولى الأمر ولا يعارضه أحد حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مالها لمجانب الديوان (أجاب) لاحق لجهة الوقف في الارض المعطاة من ولى الأمر لو اضع اليد عليها الآن اذا كان الواقع ان الاعطاء له لا على انها بدل عن أرض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن حادثة مضمونها ادعى الشيخ عبد الله التجار ابن المرحوم عبد الله التجار على المكرم هزاع القاشم عن نفسه وعن اخوته الاشقاء بطريق الوكالة عنهم بان من التجارى في ملك المدعى قطعة أرض محدودة بمحدودها الاربعة آلت اليه بطريق الميراث عن أبيه وانه وقفها على مسجد وضرب جده عبد الله التجار وان هزاع المذكور وضع يده على القطعة الارض المذكورة تعديا منه وغصبها ويطالب المدعى عليه برفع يده عنها وبعثت وضع يده المدعى عليه على القطعة الارض المذكورة بالوجه الشرعى ادعى المدعى عليه بان المدعى افاده بتأخير متاخر عن الوقف بانها ليست مملوكة له ولا لأحد من أقاربه ولا هي موقوفة على مسجد ولا على غيره بل هي تابعة للملك ولى النعم ولم يثبت ذلك شرعا فهل اذا أثبت المدعى ان القطعة الارض المذكورة ملكه تلقاها بالميراث عن أبيه وانه وقفها كما ذكر وان المدعى عليه غصبها وتعديا عليها بالبينة الشرعية يقضى للمدعى



سنة ١٢٧٠ شعبان ٢٨

رمضان

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ٢٥

شوال

١٢٧٠ ٦

١٢٧٠ ٧

بالارض المذكورة (اجاب) حيث أثبت المدعى دعواه الوقف بالبينة الشرعية  
يقضى له به بعد تزكية الشهود حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يستحقون أرض زراعة وقف عليهم تعطلت عن الزراعة وصارت خرسا فطلب المستحقون  
قسمتها وافر از نصيب كل واحد ليصلحه ويحفظه ويهبه للزراعة فهل يجابون لذلك  
حيث كانت القسمة للاصلاح والحفظ لا للتملك (اجاب) لو قسم المستحقون الوقف  
بينهم قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك يجوز برضا الكل وقد صرح العلامة خير الدين  
الرملي نقلا عن الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه  
جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جام غير قابل للقسمة وقفه  
حال صحته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده المذكور والآنات ثم من بعدهم  
على ذريتهم جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة الى حين انقراضهم ثم من بعدهم يكون  
ذلك الوقف على جهتي برعيتهما وشرط النظر لنفسه ثم من بعده يكون النظر لابن أخ له الى  
آخر مانص عليه وخرجت بذلك حجة شرعية ثم من بعدهم توفي الواقف وانتقل النظر  
لابن الاخ فأنكرت الورثة الوقف فهل اذا ثبت الوقف بالبينة العادلة التي تعرف الحدود  
على الوجه المسطور واستوفت الشهادة شرائطها لا يعتبر الانكار المذكور ويمنع  
الورثة من بيع ذلك ويحكم بوقفه (اجاب) نعم يحكم بالوقف بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حاتوت وقف أهلي أجره ناظره  
لاخر مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر فمكناه المستأجر مدة ثم مات عن ورثة فطلب  
الناظر رفع أيديهم عنه فنعوه متعللين بان المستأجر ترك ورثة قصر او ان حقهم في  
الانتفاع به باق فهل لا يجابون لذلك وينسخ عقد الاجارة بموت المستأجر ويكون  
لناظره رفع أيديهم عنه وأجباره لمن يشاء ولا عبرة بتعاليم المذكور حيث لم يكن لمورثهم  
فيه جسدك ولا ملك (اجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه فللناظر رفع يد  
الورثة عنه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا  
وقفا من ناظره سنة بسنة باجرة معلومة ثم بعد مدة مات المستأجر عن وارث قبل تمام السنة  
واستولى الوارث على المكان المذكور بعد موت المورث مدة فهل والحال هذه تنسخ  
الاجارة بموت المستأجر وللناظر محاسبة الوارث على اجرة المثل مدة استيلائه عليه  
(اجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر وللناظر مطالبة الوارث باجره مثل المسكان  
الموقوف مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط النظر في وقفه  
للارشد فالارشاد من الموقوف عليهم فتولى النظر على الوقف أرشد الموقوف عليهم  
حسب شرط الواقف وتصرف في ذلك مدة من الزمان بموجب أمر سلطاني والآن برز رجل  
يطلب النظر ويدعي الارشدية فهل اذا ثبت استواءهما في الرشد الا ان الاول أكبر  
سغاومتصفا بالارشدية أيضا يكون الأكبر أحق بالنظر ولا ينظر لرشد الثاني والحال

هذه (أجاب) إذا شرط الواقف النظر للأرشد من الموقوف عليهم واستوى اثنان منهم في الرشد وكان أحدهما أسن من الآخر فالنظر له كما يستفاد من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولادهم ونسلهم وعقبهم الذكور منهم دون الإناث أبدا ما عاشوا ودائمات ما تناسلوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وشرط النظر على الوقف المذكور للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده الذكور منهم دون الإناث الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى فهل يختص الاستحقاق بالذكور من أولاده وذريته ولو كانت الذكور من أولاد البنات دون الإناث عن ذكر ويكون النظر للأرشد من الطبقة العليا الذكور منهم ولو ولد بنت دون الإناث عملا بهذا الشرط (أجاب) نعم يختص الاستحقاق بالذكور من أولاده وأولاد أولاده وذريته ولو كانت الذكور من أولاد البنات ولا شيء للإناث ويكون النظر للأرشد من الطبقة العليا للذكور عن ذكور دون الإناث عملا بشرط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت حصّة في وكالة قدرها كذا وهي بحالة الصحة والسلامة ثم قبل كتابة الوقيّة ماتت فهل إذا ادعى ناظر الوقف الذي عينته على وارث المرأة أنها وقفت الحصّة المذكورة على جهة كذا وأنه ناظر واستحق النظر أن يقبل ذلك منه بالبينة الشرعية (أجاب) اختلف التراجع في صحة وقف المشاع القابل للقسمة فعلى قول محمد لا يصح وأفتى به كثير وعلى قول أبي يوسف يصح والاخذ بقوله في الوقف أحوط وأسهل ومقتضى قوله لم يعمل بالانفع للوقف أن لا يعدل عن قوله لأن فيه إبقاء بمجرد القول وبناء عليه لو ادعى الناظر الشرعي وقف الحصّة المذكورة على وارث الواقعة وأثبت وقفها بالوجه الشرعي يقضى به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره سنة بآجرة مثله وجعله مصبغة باذن الناظر وصار يتنفع به فقبل مضي السنة المذكورة آجره الناظر لرجل آخر بزيادة عن الآجرة الأولى بزيادة تعنت فهل إذا ثبت آجاره الناظر للمستأجر الأول المسمى المذكور بآجرة مثله لا يكون للناظر إخراج منه إلا بعد مضي السنة ولا عبرة بزيادة التعنت (أجاب) حيث كانت آجاره الناظر صحيحة بآجر المثل لا يكون له أن يؤجر المكان المذكور لآخر مادامت مدة المستأجر الأول بدون وجه شرعي ولا عبرة بزيادة التعنت والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة آجرها ناظرها مساهمة لرجل بقدر معلوم في كل سنة وأذنه بالبناء والانشاء فيها على أن ما بناه يكون ملكه فبني وأنشأ فهل إذا كانت الآجرة المعينة للمالك الأرض أقل من أجر المثل بغبن فاحش يلزم المستأجر تمام أجر المثل ولا يمنع من ذلك دفع آجرة سنين مجعلة (أجاب) إذا صدرت الآجارة من الناظر بأقل من أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويكون على المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه على أرض الوقف وتجهيل الآجرة لا يمنع من ذلك

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجنبي باع حصة في عقار الوقف بدون مسوغ شرعي في غيبة ناظر الوقف دون مسافة القصر المستحق له بمفرده ثم حضر الناظر من غيبته المذكورة وأراد فسخ البيع الصادر من الرجل المذکور وورده لمجته وقفه فهل والحال هذه يجب الناظر لذلك بعد ثبوت ذلك بالبينة الشرعية ويجبر المشتري على رد المبيع لمجته الوقف اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون للناظر رد الحصة الموقوفة لمجته الوقف جبراً على المشتري حيث كان وقفها ثابتاً بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من دائرة احمد باشا يكن بما حاصله ان المرحوم جاهين أختا معتق الجناب الداوري وقف ابعادية يملكها وقد رها ما تافدان وما فيها من المواشي ودوارا وطاحونة على نفسه ينتفع بهامدة حياته ثم من بعد وفاته يكون النصف على ذريةه والنصف الآخر على عتقائه على حسب شروط الواقفين ثم اذا انقرضوا جميعا يكون ريع ذلك الى مسجد السيدة زينب وقد أخرج حجة بذلك من القاضي في ٦ جا سنة ١٢٧٠ وفي ١٢ منه توفي والحال ان الوقف المذکور كان في مرض موته الذي مات فيه فهل يكون الوقف المذکور صحيحاً ولا يكون لسيده فيه شيء أم لا (أجاب) الوقف في مرض موته بالنسبة للوقوف عليه الذي ليس وارثاً كهبته فيه يعتبر من الثلث فان خرج الوقف من الثلث واجازه الوارث نفذ في الكل والابطال في الزائد على الثلث ولو أجاز البعض جازية قدره والوقف على الوارث حكمه كذلك الا ان الريع فيما خرج من الثلث يقسم على جميع ورثته عند عدم الاجازة مادام الوارث حياً فاذا انتقل الريع لغيره يقسم على حسب الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في مرتبات وأوقاف على ضريح ولي من أولياء الله تعالى يؤدي منها جميع ما يلزم للضريح وما بقي يصرف على ذرية صاحب الضريح جميعاً ثم اسقط بعض الذرية استحقاقه للاختلاف لصلحه وكرمه فهل اذا ماتوا وطلبت ذريتهما من بعدهما حقهم يجابون لذلك وليس لبعض الذرية منع بعض بدون وجه شرعي حيث لم ينص الواقف على تقديم بعض على بعض (أجاب) ليس لبعض المستحقين منع البعض الآخر عما يستحقه في الوقف بدون وجه شرعي حيث كان الاستحقاق ثابتاً والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين وقفاً ما كن مشتركة بينهما بالانصاف وقد ذكرا بكتوب وقفهما ذلك أنهما أنشأ وقفهما هذا سوية من تاريخه أدناه على أنفسهما أيام حياتهما ثم من بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفردوا يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٣٠

من ذلك ولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل  
 نصيبه من ذلك لاختونه وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له  
 اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أجل هذا الوقف الموقوف عليهم  
 يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم  
 وأبادهم الموت عن آخرهم وخالت بقاع الارض منهم أجمعين يكون ذلك وقفا على عتقاء  
 كل منهما ذكورا واناثا ايضا وسودا وحبشا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهما على  
 أولاده الى آخر ما ذكره في الاولاد ثم بعد انقراضهم يكون وقفا على عتقاء الواقفين  
 كذلك ثم بعد انقراضهم يكون وقفا على جهات خير بيئت في كتاب الوقف المذکور  
 مات احد الواقفين المسمى احمد عن أولاد والا آخر المسمى عبد الله مات عن ولد ثم مات  
 الولد من غير عقب فهل اذا كان لعبد الله احد الواقفين المذکورين عتقاء لا يستحقون  
 نصيبه في هذا الوقف مادام احد من ذرية أخيه الواقف الآخر موجودا لان  
 استحقاقهم مشروط بانقراض ذرية الواقفين حيث قال بعد أن وقفوا وقفهم ما على  
 أنفسهم ما ورثوا استحقاق ذريتهم ما بشروط انتقال نصيب من مات لولده وبيننا حكم  
 من مات لا عن عقب فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت  
 بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وقفا على عتقاء كل منهما (اجاب) حيث كان  
 استحقاق عتقاء كل من الاخوين المذکورين مشروطا بانقراض ذريتهم ما جميعا  
 المستفاد من قولهما في هذا الوقف فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن  
 آخرهم وخلت بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وقفا على عتقاء كل منهما لا يكون  
 لاحد من عتقاء كل منهما استحقاق في هذا الوقف اذ لم يكن من ذرية أحد الاخوين  
 اذ لا يتحقق المشروط بدون شرطه وهذا بناء على كون وقف الاثنين وقفا واحدا في  
 مثل هذه الصورة كما حققه العلامة ابن عابدين وله فيه رسالة والله تعالى أعلم  
 (سئل) فيما اذا ادعى رجل وقفا مقتضى حجة مقطوعة الثبوت مؤرخة في سنة ست وثلاثين  
 وألف ولما طلبت منه الوقفية ابرز صورة مؤرخة في سنة ثمان وخمسين ومائتين وألف  
 تشمل على أما كن مبنية محدودة مبنية على أرض غير مزروعة لا يعلم الا أن لها محل وقال  
 انها منقولة من سجل سنة ست وثلاثين وألف ولما كشف من سجلات المحكمة عن  
 اصل هذه الصورة ما وجد فيها قيد لاصل الوقفية ولا للصورة المنقولة فهل لا يعمل بهذه  
 الصورة ولا يعتمد عليها ولا بد من اثبات مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) حجج الشرع  
 الشريف ثلاث البينة والقرار والنكول ولا يعول شرعا على حجة مقطوعة الثبوت  
 ولو كان عليها خطوط القضاة الماضين فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم تكن  
 مقيدة بسجل القاضى وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها والله  
 تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف اهلى تحرب وانهدم وليس له ريع يعمر منه فهل

١٢٧٠

٧

مطلب وقف الاثنين  
 وقف واحد في مثل  
 قولهما وقفنا سوية على  
 أنفسهما ثم من بعد كل  
 منهما فعلى أولاده الخ

محرم

١٢٧١

٢٩



صفر سنة

١٢٧١

١

لناظره المستحق له أن يؤجره لغيره بأجرة المثل مدة معلومة ويأذن للمستاجر بعمارة لتسكون  
له خلوافيه خصوصاً وإن الواقف لم يبنه عن أحداث الخلو في وقفه حيث كان في ذلك  
مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يكون لناظره الحال ما ذكره أجرة المكان الموقوف  
لا تحسب سنة بسنة بأجر المثل فأكثروا له أن يأذن المستاجر بالبناء على وجه القرار إذا كان  
الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه وشروط  
فيه أنه يصرف من ريعه على خيرات عينية بقدر معلوم ثم شرط إلى مستحقه صرف مبلغ  
معين بكتاب وقفه وما بقي من بعد الخيرات والعمارات التي يلزم لها الحال وما هو معين  
صرفه إلى المستحقين لم يبين مصرفه ولم يذكر أنه يبقى تحت يد الناظر أو يوزع على  
المستحقين زيادة عما هو مشروط لهم فهل إذا قاض من ريع الوقف المذكور شيء بعد  
الخيرات المعينة والعمارة اللازمة وصرف ما هو معين للمستحقين يكون لناظره بقاؤه تحت  
يده أو يصرف إلى المستحقين زيادة عما هو معين لهم حيث طلبوا ذلك أو كيف يفعل  
فيه حيث سكت الواقف عن بيان مصرف ذلك الفائض (أجاب) حيث سكت الواقف  
عن مصرف فائض الوقف فللناظر مصرفه إلى جهات برحسب ما يراه كما ذكره  
الامام قاضي خان وأفاد المصنف أنه يدور في الفقهاء لأن من سمي له الواقف شيئاً  
فقد استوفاه انتهى فلو كان الموقوف عليهم فقراء يكون لناظر مصرفه إليهم لا تصافهم  
بوصف الفقر لأنه مستحق لهم بشرط الواقف وما في الأشباه عن التاترخانية من منع  
صرف فائض الوقف للفقراء وأنه يشتري به مستغل محمول على ما إذا كان الوقف على  
المسجد ونحوه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه النظر لنفسه  
ثم من بعده لأولاده ثم من بعدهم للأرشد فالأرشد من أولادهم فهل إذا ثبت رشد أولاد  
أولاد الواقف المتحصرون فيهم الوقف الآن بعدموت الواقف وأولاده وتساووا جميعاً في  
الرشد وكان فيهم من هو أكبر سنًا من الباقي يقدم ويكون هو لناظر لأرشدته وكبر  
سنه (أجاب) نعم يقدم الأكبر سنًا والحال ما ذكره في النظر والله تعالى أعلم (سئل)  
من طرف بيت المال بما ضمنه أن امرأة اشترت حصة قدرها سبعة قرايط من انقاض  
مكان بمن معلوم من ناظره الوقف واستأجرت حصة الوقف منها وهي شريكة في الباقي  
وأذن للشترية المذكورة من قبل الناظر المذكورة بالإنشاء والعمارة على أن ما عمرته  
وانشأته وجددته على ذلك يكون لها ملكاً طامساً مستحق البقاء والقرار وقبلت المشتريّة  
المذكورة من الناظره ذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ماتت المشتريّة  
المذكورة قبل بنائها في الحصة المذكورة عن ورثة غائبين فهل إذا وكلت ورثة المتوفاة  
رجالاً في بيع الحصة المذكورة يجوز لهم ذلك ويكون ثمن الحصة تحت يد الوكيل أم لا  
(أجاب) بموت المرأة المذكورة تنفسخ الأجرة على فرض صدور ما صححته وحيث لم تبين  
المأذون لها من قبيل الناظره في أرض الوقف لم يكن لها ولا لورثتها حق استبقاء أرض

١٢٧١

٧

مطلب سكت الواقف  
عن صرف فائض الوقف  
بعد ما عينه للمستحقين  
يصرف إلى جهة البر  
أو الفقراء

١٢٧١

٧

مطلب مات المأذون له  
بالبناء قبضه لاحق له  
ولا لورثته في استبقاء  
أرض الوقف

١٢٧١

٢٧

صفر سنة

الوقف فلا ناظرة أجارتها من غيرهم حيث لا مانع وإذا استوفى بيع الناظرة انتقاض  
الوقف شرائط الصحة مع وجود المسوغ الشرعي لبيع الانتقاض تكون الانتقاض مملوكة  
للمشترية فتورث عنها ويكون لورثتها بيعها والتوكيل بذلك حيث لا مانع ولا حق لهم  
فيما عدا الانتقاض المملوكة لمورثتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يملك عقارا وعليه دين وقف عقاره في مرض موته على ورثته وعلى مسجد لاجل الفرار  
من الدين فهل إذا مات في مرضه المذكور عن ورثته لا ينفذ الوقف الا في الثلث فقط  
و يكون بمنزلة الوصية ولرب الدين الرجوع بدينه على التركة بعد موته إذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي (اجاب) الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والابقاف  
والوصية بالمال والمحاباة في عقود العوض في مرض الموت الا بإجازة الدائنين كما أفاده  
العلامة أبو السعود عن الفواكه البدرية ومع غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين  
لولة ورثة أي لم يجزوا والا ففى كل الباقي كما أفاده في الدر والله تعالى اعلم (سئل) في  
مكان موقوف تخرب وتداعى بناؤه للسقوط وله نظار ثلاثة بالشرط فغاب أحدهم غيبة  
منقطعة فهل يكون للقاضي نصب ناظر بدله لتعيينه ويكون لهذا المنصوب مع الناظرين  
الموجودين إجازة هذا المكان لمن يرغب فيه إجازة صحيحة شرعية وقبض أجرة من  
المستأجر تصرف برأى الناظر مصرف الوقف (اجاب) نعم يكون للقاضي إقامة قيم  
عوض الناظر الغائب غيبة منقطعة الى ان يقدم حيث لم يكن له وكيل ولا فرق في ذلك  
بين الناظر من قبل الواقف او من قبل القاضي فإذا قدم الناظر من غيبته ترد اليه  
الولاية ويكون للناظر المقام التصرف في الوقف بما فيه المصلحة حال غيبة الاول والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل فقيه مقرر في امامة مسجد معين بشرط الواقف له  
ولذريته المنة فمعه من بعده ورثته الواقف في نظير امامته ولمن يليه في الوظيفة  
بعض أشياء في كل سنة ثم مات الفقيه عن ابن فقيه وعن أولاد آخرين لا يصلحون للإمامة  
فقرر القاضي الابن الفقيه بعدم موت ابيه في امامة المسجد المذكور فهل إذا أراد باقي  
الاخوة المذكورين مشاركة أخيه الفقيه فيما هو مقرر له في نظير امامته في المسجد  
لا يجابون لذلك إذا لم يتحقق شرط الواقف في اخوة المقرر المذكور ولا يكون لهم  
معارضته فيما يستحقه على انفراد لا تطابق الشرط عليه دون باقيهم إذا كان الواقع  
ما هو مسطور من شرط الاستحقاق للفقهاء من ذرية الرجل المذكور (اجاب) نعم  
ليس لهم ذلك والحال ما ذكر مما بشرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يملك دارا صغيرة غير قابلة للقسمة وقف نصفها في حال صحته وسلامته على من يقرأ  
دلائل الخيرات بمسجد معين في بلده وشرط النظر لرئيس الدلائل قاصدا بذلك الصدقة  
المجارية ثم بعد مدة توفي الواقف المذكور فأنكر وارثه وقف نصف الدار المذكورة  
ويريد الاستيلاء على النصف المذكور بالميراث عن مورثه فهل إذا ثبت ناظر

١٧  
١٢٧١  
مطلب الدين المحيط  
بالتركة مانع من نفاد  
الوقف والعتق والوصية  
بدون إجازة الدائنين  
بيع الاول

١٢  
١٢٧١  
مطلب غاب الناظر من  
قبل القاضي أو بالشرط  
غيبة منقطعة بلا وكيل  
فالقاضي إقامة قيم  
عوضه الى أن يحضر

١٩  
١٢٧١

ربيع الاول سنة

١٩ ١٢٧١

الدلائل المعين له النظر فيها الوقف بالبيننة الشرعية لدى قاضي جهتهم يقضى له به  
 ويمنع الوارث من منازعته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا اثبت الناظر المذكور  
 دعواه وقف الرجل المذكور نصف الدار المذكورة مستوفيا شرائطه على الوجه  
 المسطور بالوجه الشرعي يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار وقفها  
 واقف من قديم على نفسه ايام حياته ثم على ولده فلان ثم على اولاده المذكور دون  
 الاناث ثم وثم الى آخر كتاب وقفه ومكث فيها مدة حياته ثم بموته مكث فيها ابنه ثم مات  
 ذلك الابن عن ابن فمكث فيها فنانزعت عنه عمته مدعية ان تلك الدار باقية على ملك جدها  
 لم توقف لترث منها الثلث فهل اذا اقام بينة تشهد بان جده وقف الدار كما ذكر اولاً تقبل  
 شهادتهم ويحكم بها ويثبت بها الوقف ولو استندوا للسمع لموت البينة المذكورة في حجة  
 الايقاف (اجاب) قد وقع الاختلاف في قبول الشهادة بالسمع لا ثبات اصل الوقف  
 والصحيح قبولها لذلك كما جرت عليه ارباب المتون ما لم يفسر الشاهد بان يقول اشهد به لاني  
 سمعت من الناس على ما رجحه في الحانية والخلاصة والبرازية وفي البحر في شرح قوله  
 وان فسر للقاضي انه يشهد له بالسمع لا وهذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقول  
 شهدنا لانا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو  
 فسر للقاضي انه اخبره من يشق به واستثنى العمادى الوقف وفي جامع الفصولين لو صرحا  
 بالسمع تقبل اذا الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيثبته  
 القاضي انه يشهد بسمع فاذا افرق بين سكوت واقصاح بخلاف سائر ما تجوز به  
 الشهادة بسمع اه وفي تنقيح الحامدية نقلا عن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة  
 بالسمع على اصل الوقف ان يشهدوا ان فلانا وقفه على الفقراء او على القراءة او على  
 اولاده من غير ان يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف  
 وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالسمع على شروط الواقف  
 لان الذي يشترطه ائمه واصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشروط فلا تشترط فلا  
 تجوز الشهادة على الشروط بالسمع انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف  
 اجر بيتا منه لا آخره مدة معلومة بقدوم معلوم من الدراهم بدون اجرة المثل والحال انه  
 موجود من يرغب فيه ويأخذ به باجرة المثل فهل والحال هذه تغسخ الاجارة ويكون  
 للناظر اجارته لمن يستاجر به باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل  
 بغبن فاحش ويلزم المستاجر تمام اجر المثل فان امتنع عن سكنه باجر المثل اخرج منه  
 وللناظر اجارته من غيره او منه باجر المثل فاكثر والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى  
 مشتمل على عقار قبض ناظره اجره بعد استحقا قها عن مدة مضت ويريد الناظر صرفها  
 في عمارة عقار الوقف لكون الواقف شرط في كتاب وقفه تقديم العمارة على المستحقين  
 وطلب المستحقون استحقا قهم من الاجرة المذكورة فهل يكون للناظر حصة الاجرة للعمارة

٢٥ ١٢٧١  
 مطلب فيما قيل في الشهادة  
 بالسمع على اصل  
 الوقف دون شرائطه  
 وتفسير ذلك

ربيع الثاني

١٠ ١٢٧١

بقدر ما يكفيها ولا يجبر على دفع شيء لهم منها مادام الوقف محتاجا للمارة عملا في ذلك بشرط الواقف (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه بل ولو بلا شرط والله تعالى اعلم (سئل) في دار موقوفة من قبل رجلين أجنبيين كل واحد وقف نصفها على جهة عينية كل واحد منهما وقفا صحيحا فاستعمل مستحق أحد النصفين المذكورين تلك الدار جميعها وسكنها بالغلبة بدون إذن مستحق النصف الآخر مدة من السنين فهل والحال هذه يكون لمستحق ربيع النصف الآخر تضمينه أجرة مثل نصيبه منها وهو النصف مدة استعماله المذكور (اجاب) نعم يكون لمستحق ربيع النصف الآخر تضمينه أجرة مثل نصيبه المذكور مدة سكناءه على الوجه المصور والحال ماذكروا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خالو في حانوت وقف موضوع فيه بطريقه الشرعي من مدة نحو خمس وعشرين سنة وما له ينفع به المدة المذكورة باطلاع نظار الوقف والآن تعرض له رجل يزعم أنه ناظر على أصل وقفه ويريد إخراجه من الحانوت منكر الخلو المذكور فهل إذا أثبت صاحب الخلو خلوه بالوجه الشرعي يمنع هذا الناظر على فرض ثبوت تضارته على أصل الوقف من المعارضة له ولا عبرة بانكاره للخلو المذكور بعد شهادة البينة له به على الوجه المرضي (اجاب) إذا أثبت مدعي الخلو في حانوت الوقف وضع خلوه فيها باذن ناظر شرعي على وجه القرار بالوجه الشرعي لا يكون للناظر المذكور إخراجه منها مادام يدفع أجرة مثل حانوت الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نقضاء معلومة من ناظر وقف بعد وجود المسوغ الشرعي لبيعها على يد الحاكم الشرعي فبعد مدة مات المشتري عن ورثة أرادوا التصرف فيها فنعمهم الناظر البائع لها منكر البيع فهل إذا ثبت بيعها من قبله وقبض ثمنها من مورثهم قبل موته بشهادة البينة الشرعية لا يسوغ للناظر منعهم من ذلك ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة الشاهدة عليه بذلك (اجاب) إذا أثبت الورثة شراء مورثهم نقض الوقف من ناظره مع المسوغ لبيعه من خوف هلاكه أو تهذرا عاداته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الناظر ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق مكانا وقفا نظرا واستحقاقا فخر بوال إلى السقوط أجرته من آخره سائمة بأزيد من أجرة المثل وأذنته بالمارة على أن ما بناه يكون ملكا له وفي ذلك مصلحة للجهة الوقف فهل تكون هذه الإجارة والاذن نافذين حيث لم ينسأ الواقف عن ذلك ولم يكن هناك ربيع يعمر المكان المذكور به (اجاب) نعم تصح الإجارة المذكورة في سنة والاذن أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون وقفا على أولاده ذكور وإناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم وشم وشرط أن مات منهم عن ولدا تنقل نصيبه إليه ومن مات لاهن ولدا تنقل نصيبه لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف فإذا

١٤ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٧ ١٢٧١

١٩ ١٢٧١





ثلاثين يوما وموتها بعد فعل ما ذكر باثني عشر يوما (اجاب) الهبة في مرض الموت مع القبض فيه للوارث كوصية له فاذا تحقق كون الهبة لبنها المذكور في مرض موتها تكون صحتها ونزوة على اجازة لاخت بعدموت المورثة وقد صرحوا بان المريض مرض الموت اذا وقف على بعض الورثة ثم من بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز الوارث الاخر نفذ من جميع المال واتبع شرط الواقف والا كان في مقدار ثلث المال وقفه والباقي ملكا وتقسم غلة ثلث الوقف بين جميع الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرط الواقف في غلة الثلث واذا قامت بينة على ان ما ذكر في الصحة قدمت ونفذ من جميع المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة خدامة في مسجد عن آباءه وأجداده بتقرر من ناظر المسجد ومن الحاكم الشرعي بموجب حجة شرعية ادعى عليه رجل بار له نصف الوظيفة التي في يده ويريد منازعة فيها وأظهر المدعي ورقة مقطوعة الثبوت يدل ضمنها على ما ادعاه فانكر المدعي عليه دعواه ولا بينة للمدعي على دعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا عبرة بالورقة التي في يده المقطوعة الثبوت شرعا (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدع بمجرد دعواه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بان له حدا في مكان وقف وان الناظر صدق له عليه فانكر الناظر والمستحقون في الوقف دعواه فهل اذا لم يثبت المدعي دعواه الجحد المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أما كن موقوفة من الناظر عليها سنة كاملة بدون أجر المثل بعين فاحش فهل اذا ثبت ذلك بين يدي القاضي يلزم المستاجر تمام أجر المثل (اجاب) نعم يلزم المستاجر تمام أجر المثل والحال هذه ولا تصح الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن متخرجة موقوفة على جهة بر لا تنتفع بها تلك الجهة وهي عديمة النفع ولا ريع لها أصلا ولم يكن بالوقف ريع يكفي عمارتها فهل يسوغ لناظر الوقف اجارتها لمن يرغب في استئجارها باجرة المثل فاكثر مسانحة ويأذن للاستأجر بالانشاء والعمارة فيها لنفسه ليقى له حق القرار خصوصا ولم يكن هناك نهى من الواقف عن احداث خلوف وقفه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال وكان في ذلك مصلحة تعود على جهة الوقف يسوغ لناظر ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن متعددة من دورودكا كين وغير ذلك وقفها شخص معين وتولاها بنفسه مدة حياتها ثم من بعده تولاها أحد أولاده وصارت تقسم غلة الجميع على اولاد الواقف من غير تخصيص بعضهم ببعض غلة الا ما كن الموقوفة ثم من بعده تولاها أحد اولاد الا ولاد وجرى الامر على هذا المنوال واستمر أمر الناظر والمولين واحدا بعد واحد على هذه الحال الى هذا الآن ثم منذ عشرين سنة أقام

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٧

القاضي شخصان المستحقين ناظر ا على الوقف المزبور فنع بعض المستحقين من غلة بعض الوقف واعمالهم لا يستحقونه مع ان الجميع اولاد ظهور ونسبتهم الى الواقف واحدة بل المتنوع ا على طبقة من المانع وأيضا بأيديهم وورقات بخطوط النظار السابقين ببيان حصصهم من غلة السنين الماضية تدل على استحقاقهم من جميع الوقف واخفى الناظر المذكور شرط الواقف ليمسك من انكارهم ومنعهم فهل لا يمكن من ذلك حيث لا يشهد له ظاهر ولا يدل له دليل ولا يقول بمثل قوله أحد من المستحقين بل كلهم يشهدون ان الكل سواء في الانساب الى الواقف والاستحقاق لغلة الوقف وهل يجوز للناظر ان يسكن في أحد دور الوقف بدون أجر المثل واذا سكن كذلك هل يجبر على دفع تمام أجر المثل جميع السنين الماضية (أجاب) برأى شرط الواقف في صرف الربيع على المستحقين ان علم ولا ينظر الى اليهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى الحال على ذلك اذا الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين وان لم يعلم فعل القوام أجرى على الرسوم الموجودة في دواوين القضاة وهذا اذا اشتبهت المصارف ولم يعلم أصل الصرف على أحد أما اذا علم أصل الصرف على الذرية يصرف على الكل من غير تمييز ذكر على أنقى ولا تقديم بطن على بطن أسفل كما أفاد جميع ذلك الخير الرملى وليس للناظر الاستقلال بسكنى دار بدون الشرط وقد صرحوا بان أحد المستحقين المشروط لهم السكنى اذا استعمل مكان الوقف بالغلبة يلزم باجر مثله والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف من قبل امرأتين على ذريتهما ثم على جهة برتخر باب اسكان المذكور وتعطل على جهة وقفه تعطلا كلياً وليس في يد الناظر عليه ربيع يصرف على عمارته منه أصلاً ولا ربيع للمكان المذكور ولم يرغب راغب في اجارته ليجمعه باجرته لجهة الوقف ورغب انسان في استئجار أرضه مساهمة باجر مثله اجارة صحيحة شرعية لينبى فيها نفسه باذن الناظر على وجه التفرافهل حيث كان الامر كما هو مذكور وتعينت المصلحة لجهة الوقف في ذلك ولم تنه الواقفتان في وقفهما عن ذلك يكون للناظر فعل ما هو مشروح (أجاب) نعم يكون للناظر فعل ما ذكره الحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر خانوتا من ناظرها سنة كاملة باجرة معلومة هي أجرة المثل فاكثر ووضع المستأجر يده عليها ثم بعد ذلك أراد الناظر المذكور فسخ الاجارة المذكور بدون وجه شرعى قبل مضي المدة المذكور فلهل والحال هذه لا يحجب لذلك حيث كانت الاجارة المذكور باجرة المثل فاكثر وليس للناظر اخراجه من الخانوت المذكور قبل تمام مدته (أجاب) اذا صدرت اجارة الناظر لخانوت الوقف من المستأجر المذكور صحيحة لازمة لا يكون له فسخها قبل مضي السنة التى انعقدت الاجارة فيها والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف بعضه على خيرات وبعضه على

١٢٧١

٨

مطلب يعمل بشرط  
الواقف ان علم ولا ينظر  
الى المعهود من عمل  
النظار السابقين والا  
أجرى على الرسوم  
الموجودة في دواوين  
القضاة

١٢٧١

٢٠

رجب  
٣

١٢٧١

أشخاص معلومين أنهدم وصار لا ينتفع به كليا ولم يكن في الوقف ريع يعمر منه ولم يكن هناك راغب في إجارته ليعمر المسكن المذكور من أجرة ولم ينسأ الواقف عن تأجيرها وجعل خلفه وله ناظر شرعي فهل إذا أجرة الناظر المذكور من آخر سنة باجرة مثله فأكثروا أذنه بالعمارة والبناء فيه على أن كل شيء يبناه يكون ملكا للباني بحق القرار ولم يرغب فيه شخص إلا بهذه الكيفية وكانت المصلحة للجهة الوقف في ذلك يسوغ ما ذكر ويجوز الحال هذه (أجاب) نعم يجوز من الناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لعتقائه واتباعه وخيرات عينها بقدر معلوم يصرف ذلك في كل شهر أو سنة بمدة وفاته من إيراد العقار والاطيان المخلقة عنه بعد صرف المصاريف اللازمة على ذلك وما فضل بعد ذلك من إيراد ذلك أوصى به لأشخاص معلومين من اتباعه وعتقائه وعين لكل منهم قرارا بطل معلومة من ذلك وأقام وصيا محتارا من قبله على ذلك بموجب وصية مشموله باسمه وختمه وتوفي بعد ذلك عن ورثة معلومين فهل إذا كان الأمر كما ذكر تلك الأشخاص المذكورون العقار والاطيان بمقتضى الوصية المذكورة على الوجه المذكور أو الحق في ذلك للورثة المذكورين وإذا وُهب الموصي المذكور لعتقائه واتباعه وغيرهم بعض دراهم ومواشي وغير ذلك لكل واحد منهم قدر ما علموا ولم يقبضوا الهبة في حياته بل صارت تحت يده إلى أن مات ماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) لا قائل بأن عين العقار المذكور يكون مملوكا للموصي لهم على هذا الوجه لأن الوصية المذكورة إما أن تكون مجرد وصية بالغلة لهم مع ما عينه الموصي في وصيته من الخيرات يخرج من الثلث والموصي له بالغلة لا يملك العين بل تكون العين على هذا الوجه باقية على ملك الورثة وإنما يستحقون الريع ما داموا أحياء ويصرف ما عين للخيرات حسب ما أوصى كن أوصى بخدمة عبده لفلان فإنه لا يملك الرقبة بل يستحق الخدمة ما دام حيا (أجاب) بل يستحق العبد إلى ورثة الموصي وإما أن تكون الوصية المذكورة وقفًا من ثلث المال نظر إلى أنه أوصى بأن يصرف من ريع العقار إلى جهة الخيرات المؤبدة في كل شهر أو في كل سنة كذا بعد موته والذي يظهر ويتجه ويفهم من عبارات علمائنا أن هذه الوصية وقف فقد صرحوا بأن الوقف يثبت بالضرورة وصورة أن يوصى بغلة هذه الدار للساكنين أبدا أو لفلان وبعده للساكنين أبدا فإن الدار تصير وقفًا بالضرورة والوجه أنها كقولها إذا امت فقد وقفت داري على كذا كما في الفتح أي فهو من المعلق بالموت وهو كوصية يخرج من الثلث وذكر في البحر من ألقا الوقف لو قال اشتروا من غلة داري هذه في كل سنة بعشرة دراهم خبز أو فرقه على المساكين صارت الدار وقفًا وعزاه إلى الذخيرة وبسط الكلام عليه في أنفع الوسائل وقال لا أعلم في المسئلة خلافا بين الأصحاب قال العلامة ابن عابدين قلت ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفًا من ثلث ماله ويصرف منها الخبز إلى ما عينه الواقف والباقي للفقراء لأنهم مصرف الوقف في الأصل ما لم ينص على غيرهم ثم

١٢٧١

١٢٧١

مطلب أوصى بخدمة عبده لفلان لا يملك الرقبة بل يستحق الخدمة ما دام حيا  
مطلب يثبت الوقف بالضرورة وصورة ذلك الخ



قال وقد سئلت عن نظير هذه المسئلة في رجل أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا درهما يشتري بها زيت لمسجد كذا ثم باع الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فافتيت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفاً حيث كانت تخرج من الثلث اه فيعلم من هذا انه اذا أوصى الرجل المذكور بغلة العقار الذي يصح له وقفه على أن يصرف منها الوصي بعد صرف ما يحتاج اليه العقار من عمارة ونحوها على عتقائه واتباعه وفي وجوه الخيرات والبر المأبود بعد موت الموصي وما فضل يصرف لاشخاص معلومين حسب ما عيّن يكون ذلك وقفاً من ثلث المال وما زاد على الثلث يوقف نقاده على اجازة الورثة فان اجازوه نفذوا وانه بطل كسائر الوصايا وما صح فيه أو وقف يصرف حسب ما عيّن فيه الموصي فاذا انقضى من عينه من الاشخاص يصرف نصيبه الى الفقراء اذا لم يشترط انتقال نصيبه الى جهة أخرى كما يعلم مما نقلناه عن علماء المذهب ولا تتم الهبة ولا تفيد الملك للموهوب له الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب في مجلس الهبة أو بعده بالاذن فاذا مات الواهب قبل القبض يكون الموهوب بتركة عنه يقسم بين ورثته ولا حق فيه للموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف وقفاً لأهلها تخرب غالبه وصار انتقاضاً مطروحة على الأرض والبعض الآخر آيل الى السقوط ويخشى على الانتقاض الضياع والتلف ولا يمكن اعادتها في الوقف لعدم وجود ريع يعمره منه ولم يرغب راغب في اجارته ليعمره من أجرته لجهة الوقف وتعطل ريعه على جهة الوقف فهل يسوغ لناظر اجارته من آخر سنة بسنة باجر المثل فاكثر ويأذن للمستأجر في عمارة ليكون ما بناه خلو له على وجه القرار حيث لم يرغب فيه أحد الا بذلك وكانت المصلحة لجهة الوقف فيما ذكر ولم ينه الواقف عن هذا الامر في كتابه والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ لناظر الشرعي ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف سافر ليحج ووكلا ورجلا وزوجته من المستحقين في قبض الاجر والصرف منها على باقي المستحقين واجراء الخيرات فبات الناظر في سفره وتولى على الوقف ناظر آخر فهل يكون له طلب ما تجتمع من الاجر التي اجتمعت تحت يداؤ كيلين بعد اجراء الخيرات والصرف على المستحقين وهل يصدق وكيل الناظر فيما صرفه من ذلك على المستحقين بعد موته أي الناظر أولاً (اجاب) نعم يكون لناظر الشرعي المولى طلب ما يسد الوكيلين المذكورين مما زاد بعد الصرف واستحقاقهما ليصرفه مصرف الوقف ويقبل قول الوكيل فيما ادعى ايصاله لمستحق الوقف من استحقاقهم بيمينه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت وقف صغير في ريع تخرب وصار لا ينتفع به أصلاً وصار انتقاضاً وليس لذلك الوقف ريع يعمر منه فهل اذا آجره ناظره لرجل اجني باجرة المثل مسانئة وأمره ببنائه من ماله ليكون ما بناه المستأجر له خلو وانتفاعاً في بيت الربع المذكور يصح ذلك خصوصاً وان الواقف لم يوجد منه نهي عن احداث خلوى وقفه ولم

يرغب فيه راغب ان يعمره من أجرة و كان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (اجاب) نعم يجوز  
لناظر ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى على ذرية الواقف  
انحصر في الموجودين من ذريته و شرط الواقف في وقفه ان النظر عليه لا يرشد منهم و كان  
قد تولى النظر عليه رجل من المستحقين و سافر الى جهة و وكل عنه في الوقف رجلا و امرأة  
من المستحقين فخر بالوقف و تعطلت شعائره مدة من السنين ثم مات الناظر المذکور  
و تولى نظر الوقف المذکور امرأة اخرى من المستحقين لكونها أرشد منهم و ان كانت أصغر  
سنا من الوكيل المذکور لا تطابق شرط الواقف عليهم و أصححت الوقف و عمرته و انتفع  
المستحقون بريعه و كان مكتوب بالوقف تحت يد الوكيل المذکور و طلبت المناظرة  
المذکور مكتوب الوقف منها فامتنعت و أرادت عزل الناظرة و ان تكون ناظرة بدلها  
اسكنها أسن منها مع انها لا يرشد فيها بالنسبة للتولية المذکور و قد حصل التخریب  
و الاتفاق في أما كن الوقف مدة تو كملها فهل لا يمكن مما أرادت و يكون النظر مختصا  
بالمناظرة المذکور و كورة بانفرادها لا تطابق الشرط عليها في ذلك حيث كان الواقع ما هو  
مستور (اجاب) نعم لا يمكن المرأة المذکور و كورة مما أرادت و يكون النظر للمناظرة المذکور و كورة  
حيث اختصت بالارشدية و كان شرط الواقف ان النظر للارشدة من ذكر و الله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل من ناحية ألواح يملك نخلا و أعين ماء و وقف ما ذكر على نفسه أيام حياته ثم  
على ذريته و نسله و عقبه طبقة بعد طبقة و جيل بعد جيل الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه  
و شرط ان الاناث من الذرية يأكلن من ريعه ما دمن أحياء فقط و لاحق هن في التصرف  
فيه ثم مات الواقف عن أولاده الذكور و الاناث فأخذ احد الاولاد كور نصيبه من  
الوقف من النخيل و الأعين و اشترى نخيلا و أعينا و ضم ما اشتراه الى ما خصه و أنشاه وقفها  
و حده غير الاول و شرط ان ريعه يقسم بين الذكور و الاناث حكم الفريضة الشرعية للذكر  
مثل حظ الانثيين فهل لا يعمل بشرطه الا فيما اشتراه و وقفه ولا يندرج بشرطه على الوقف  
الاول بل يعمل بشرطه كما هو مذکور في كتاب وقفه (اجاب) يتبع في كل وقف  
ما شرطه واقفه و حيث لم يخرج الاول عن جهة ايقافه بوجه شرعى كان المعول عليه في  
استحقاق ريعه و التصرف فيه ما شرطه واقفه و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع  
جدا كاعلى حانوت وقف باذن ناظرها بحق القرار و جعل عليه الناظر اجرة معلومة يدفعها  
لجهة الوقف في كل شهر ثم بعد مدة من السنين مات الناظر و استولى على الوقف ناظر  
آخر و هدد بالمال في المجدد المذکور ثم بعد ذلك باع المالك المجدد لرجل  
آخر بمثل معلوم و استولى عليه المشتري فهل و الحال هذه اذا ثبت المالك في المجدد للبائع  
المذکور كور بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا و ليس لاحد معارضة المشتري في ذلك  
بدون وجه شرعى (اجاب) ما أنشاه المستأجر في حانوت الوقف باذن ناظره على وجه  
القرار معلوك المستأجر فله بيعه حيث لا مانع و الله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض

زراعة موقوفة على خيرات استأجرها رجل من ناظرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دون  
 اجرة المثل بكثير ووضع المستأجر يده عايمها وزرعها بعض المدة المذ كورة فهل والمحال  
 هذه تكون هذه الاجارة فاسدة حيث كانت بدون اجرة المثل بكثير وللناظر محاسبة  
 المستأجر على اجرة مثلها في المدة الماضية وله ان يؤجرها لمن شاء باجرة المثل (اجاب)  
 اذا آجر الناظر ارض الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش تفسد الاجارة ويلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خلوا في مكان وقف بالوجه الشرعي  
 تلقاه بالميراث الشرعي عن مورثه وهو واضع يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو  
 يتصرف فيه التصرفات الشرعية ويدفع ما عليه من المحسرات التي هي اجرة المثل في كل سنة  
 بجهة الوقف فالآن أنكر ناظر الوقف الخلوا المذ كور ويريد ضمه لجهة الوقف بدون  
 وجه شرعي فهل والمحال هذه اذا أثبت واضع اليد الملك له في الخلوا المذ كور عن مورثه  
 بالبيننة الشرعية يقضى له به ولا عبرة بانكار الناظر ذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه  
 الشرعي ان للرجل المذ كور عمارة في مكان الوقف موضوعا بآذن من ناظر شرعي بحق  
 القرار ولا نهى من قبل الواقف عن ذلك لا يكون للناظر معارضته في ذلك مادام يدفع  
 أجر مثل المكان الموقوف بجهته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 استأجر قطعة ارض زراعة وقفها من ناظرها سنة بدون اجرة المثل بغبن فاحش ثم  
 آجرها للمستأجر لرجل آخر بازيد مما استأجرها به فهل والمحال هذه تفسد الاجارة  
 حيث كانت بدون اجرة المثل بكثير ويكون للناظر محاسبة المستأجر على اجرة مثل  
 الارض مدة وضع يده عليها (اجاب) اذا صدرت اجارة عقار الوقف من ناظره بدون  
 أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمامه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وقف على ذريته وعتقاء ذرية ثم على ذرية ورتب بين البطلون بشم وشرط أن من مات  
 من المذ كورين عن فرع قام مقامه في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له فرع فلاخوته  
 وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلاقرب  
 الطبقات للمتوفى من أهل الوقف وشرط انه يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه  
 الاثنان ما فوقهما عند الاجتماع الى حين انقراضهم فاذا انقراضوا جميعا باسرههم  
 وابادهم الموت عن آخرهم وخات بقاع الارض منهم أجمعين ولم يبق منهم أحد يكون  
 ذلك وقف على عتقاء الواقف المذ كورين وعتقاء أولاده الى آخر ما ذكره وانحصر  
 الوقف في ذرية عتقاء الواقف المذ كورين في الدرجة والاستحقاق ثم مات واحد من ذرية  
 العتقاء المذ كورين لاعتقائه ولا اخوة ولا اخوات بل عن هو مسأوله في الطبقة  
 والاستحقاق وأعتق عتيقة قبل موته فهل لا يكون لتلك العتيقة استحقاق مع وجود  
 ذرية العتقاء عملا في ذلك بشرط الواقف استحقاق عتقاء العتقاء باقراض ذرية  
 العتقاء وكذا الحكم في عتقاء أولاد الواقف (اجاب) نعم للاستحقاق لعتيقة العتيق

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٧

ذى القعدة سنة

١٢٧١

٢٦

مع وجود ذرية العتقاء والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر  
حائوتا وقفاً من ناظرها بدون أجر المثل بعين فاحش فآجرها ناظر الحائوت له ثم بعد مدة  
مات الناظر المذكور وتولى ناظر آخر على الحائوت المذكورة فهل والحال هذه تكون  
الاجارة المذكورة فاسدة ويجبر المستأجر على تمام اجرة المثل مدة وضع يده عليها ويكون  
لناظر اجارتها باجرة المثل (أجاب) نعم تكون اجارة حائوت الوقف من ناظرها بعين  
فاحش فاسدة ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل مدة وضع يده عليها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له ثلاثة بنين ولا أحد هم ابنا مات أبوهما في حياة والده وقد وقف  
المجد على أولاد ابنه وهو في حال صحته وسلامته حصته من دار وطاحونة وساقية وأسقط  
حقه في جانب أرض زراعة لهما ثم مات المسقط عن ابنين وعن ابني ابنه وقسمت الزاكة  
وصدق ولدا الميت على صحة الوقف والاسقاط لابني الابن ووضع ولدا الابن أيديهما  
على ذلك مدة ثم تنازع ابنا الميت مع ابني الابن على يدحا كم شرعي في شأن ذلك فحكم  
لابني الابن بصحة الوقف والاسقاط وكتب لهما بذلك حجة شرعية واستمر ذلك تحت يد  
ابني الابن مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا أراد ابنا الميت الرجوع في الوقف  
والاسقاط بعد اعترافهما واجازتهما لهما به وثبوت صحتهما على يد القاضي لا يجابان  
لذلك ويمنعان من معارضتهما (أجاب) نعم لا يجابان لذلك اذا تحقق ما هو مسطور  
بالسؤال وكان الوقف مستوفيا شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار وقف أهلي  
مختصر في أشخاص نظر او استحقاقا تخرب الا أن فآجر الناظر منه مكانا مساهمة بازيد من  
أجرة مثله لرجل أجنبي وأمره ببناؤه من ماله ليكون ما يبينه المستأجر خلو او اتيقا فهل  
يصح ذلك خصوصاً وان الواقف لم يوجد منه نهى عن أحداث خلوف وقفه ولم يرغب  
فيه راغب في ان يعمره باجرته وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف ولم يكن هناك ريع  
يعمر منه المكان المذكور (أجاب) نعم يصح من الناظر ذلك اذا كان الامر كذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة الغائبين ذكورا واناثا فلما حضروا  
من غيبتهم وأرادوا وضع أيديهم على منزل أبيهم أخبرهم أخو الميت بانه وقفه في مرض  
موته على مصالح وولى ومات في مرضه فأنكر الورثة وقفه ولم يكن هناك سند ولا بيعة تشهد  
بذلك سوى أخى الميت فقط ولم تصدقه الورثة فهل لا يثبت الوقف باخبار أخى الميت  
المجرد عن الاثبات الشرعي (أجاب) لا يثبت الوقف بمجرد اخبار أخى المتوفى الذي ليس  
بوارث والحال ما ذكر بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت  
وقف انهدم وصار لا ينتفع به كليا ولم يكن في الوقف ريع يعمر منه ولم يكن هناك راغب  
في اجارة الحائوت المذكورة ليعمره من أجرته ولم ينفه الواقف عن اجارته وجعل خلوفه  
وله ناظر شرعي أراد لجارته من آخر مساهمة باجرة المثل فاكثر واذنه بالعارة والبناء على  
ان ما بناه يكون ملكا له بحق القرار ولم يرغب فيه شخص الا بهذه الكيفية وكانت

ذى الحجة

١٢٧١

١

١٢٧١

٢

١٢٧١

١٥



المصلحة لجهة الوقف في ذلك فهل يسوغ لناظر ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم  
يسوغ لناظر ذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في وقف  
أهلى على جماعة معلومين من قديم الزمان يدعى الآن رجل أجنبي بان له حقافيه ويريد  
ان يطالب الناظر بشئ من ريعه فأنت كرناظر الوقف دعواه الاستحقاق والقرابة  
والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه  
المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الناظر في الوقف المذکور بدون وجه شرعى  
(أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف يصرف ريعه على جهة برتخرب ذلك المكان  
وسقط بعض بنائه وصار مطروحا والباقي منه آيل للسقوط وتشكى الجيران منه خوفا من  
سقوط ما بقى منه على أما كنهم ولا ريع للوقف يهر منه ذلك المكان ولم يجد الناظر من  
يستأجره ويصرف على عمارته من أجرته ولا من يستدين منه الناظر للعمارة فأجره الناظر  
لشخص اجارة صحيحة موافقة لمنهيج الشرع واذنه بعمارة هل أن جميع ما جرده فيه من  
ماله يكون مملوكا له وخلو بحق القرار فهل يصح منه ذلك حيث لم ينفه الواقف في أصل  
وقفه عن ذلك ويكون ما جرده المستأجر على الوجه المذكور وخلو له خصوصاً وقد  
تعينت المصلحة لجهة الوقف في ذلك أو كيف (أجاب) نعم يسوغ ذلك من الناظر  
إذا كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار موقوفة على مستحقين  
محتاجة للعمارة أجراها الناظر من ابنه بأقل من أجر المثل بغبن فاحش واذنه بالبناء فيها  
لنفسه على وجه القرار في ضمن عقد الاجارة المذکور وكتب له بالاجارة وثيقة بغير  
إذن الحاكم ومن غير اطلاع المستحقين وهناك من يرغب في اجارتها بأجر المثل فأكثر من  
المستحقين وغيرهم فهل تكون الاجارة المذکور فاسدة وينفسد ما في ضمنها من الاذن  
المذکور لحصول التهمة مع ابنه وتفسخ الاجارة ويجب على الناظر ان يؤثرها من  
لاتهمة فيه بأجر مثلها (أجاب) اجارة الناظر ولو من أجنبي بدون أجر المثل بغبن فاحش  
فاسدة يجب فسخها واجارته من نفسه أو ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه لا تجوز وللتهمة  
ولو بأجر المثل الا اذا كانت خيرا وقد صرحوا بأن الاذن في ضمن الاجارة الفاسدة فاسد  
اذلو بطل الشئ بطل ما في ضمنه وبنى عليها فروع الى أن قال وقالوا كما في الخزانة لو أجر  
الموقوف عليه ولم يكن ناظر احدى لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على  
احد وكان متطوعا فانت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان وقف أهلى بعضه متخرب وبعضه غير متخرب وصار لا ينتفع به ولم يكن  
في الوقف ريع يعمر منه ولم يكن هناك راغب في اجارة المكان المذکور كور ليعمره من  
أجرته ولم ينفه الواقف عن اجارته وجعل خلوه فيه وله ناظر شرعى أراد اجارته من آخر  
مسانهة باجرة المثل فأكثر واذنه بالبناء والعمارة فيه على ان ما بناه يكون ملكا له بحق

محرم

٦

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

مطالب أجر من نفسه أو  
ابنه أو أبيه أو عبده أو  
مكاتبه لا تجوز ولو  
بأجر المثل الا اذا كانت  
خيرا

٣ مطالب الاذن في ضمن  
الاجارة الفاسدة فاسد  
اذلو بطل الشئ بطل  
ما في ضمنه

القرار ولورثته من بعده ولم يرعب فيه أحد إلا بهذه الكيفية وكانت المصلحة لجهة  
الوقف في ذلك فهل يسوغ للناظر ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم يسوغ ذلك  
لناظر إذا كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف  
وقفه وشرط فيه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون للأرشد فالأرشد من الموقوف  
عليهم والآن ظهر أن أرشدهم بعد موت الواقف رجل هو أسنهم وآمنهم وأصلحهم  
وأحسنهم تصرفاً بشهادة أهل الخبرة العدول غير أنه أعمى فهل يكون مستحقاً للنظر عملاً  
بشرط الواقف ولا يمتعه العمى حيث كان مستوفياً لشروط النظر الشرعية (اجاب)  
قال في تنقيح المحامدية وفي الأسعاف لا يولي الأعمى من قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك  
الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث في قذف إن تاب وبشرط للصحة عقله  
وبلوغه بغير اهـ وقد أجاب أيضاً عن ناظر أعمى على وقف أهلى طرأ عليه العمى وهو قادر  
على تعاطي أمور الوقف ومصلحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل يصلح  
الأعمى ناظراً ولا يعزل بقوله نعم كفي الأشباه فاذا تحقق أن الأعمى المذکور أرشد  
المستحقين لهذا الوقف وكان غير عاجز عن القيام بمصالح الوقف بنفسه أو بنائبه استحق  
نظر هذا الوقف عملاً بشرط الواقف المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر  
على وقف استدان ديناً من أخوته لنفسه وكتب لرب الدين تمسكاً على نفسه بدينه ثم مات  
المستدين قبيل أداء الدين لربه عن ورثة فادعى رب الدين بأن الميت صرف الدين  
المذکور على الوقف ويريد أخذه من ريع الوقف متعللاً بذلك فأنتكر ناظر الوقف  
الآن دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يتعلق الدين بريع الوقف ويكون له الرجوع  
بدينه بعد ثبوته على تركه المستدين منه إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
إذا كانت الاستدانة من الناظر لنفسه فلا مطالبة لأحد في غلة الوقف وإن ثبت بطريق  
شرعي أنه استدان الناظر الأول على الوقف ومات الناظر المستدين لا يكون لرب الدين  
الرجوع على الوقف بدينه لأنهم صرحوا بأن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم  
لا تثبت الدين في الوقف إذ لازمة له ولا يثبت الدين الأعلى القيم ويرجع به على الوقف  
وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين  
على المتولى الجديد وإنما يجوز للناظر الاستدانة على الوقف حتى يكون له الرجوع في غلة  
الوقف ولورثته من بعده إذا توفرت شروط الاستدانة وقد ذكر في الفتاوى المخبرية  
بقوله أعلم أولاً أن الاستدانة على الوقف لا تجوز إلا بثلاثة شروط الأول أن يكون  
الضرورة كغيره بشرط أن يذرا الثاني أن القاضى الثالث أن لا يتيسر إجارة العين والصرف  
من اجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر والله تعالى أعلم

مطلب الأعمى القادر  
على تعاطي أمور  
الوقف يصلح ناظراً

مطلب الوقف لازمة  
له الخ

مطلب شروط الاستدانة  
على الوقف ثلاثة

(سئل) من مدينة حلب بما صورته وصورة الشجرة

في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من  
الاولاد ثم على اولادهم واولاد اولادهم واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا واداما  
ماتوا قبوا الذي كرمثل حظ الانثيين على ان مات منهم عن ولد انتقل نصيبه الى ولده على  
الفريضة الشرعية ايضا الذي كرمثل حظ الانثيين ومن مات منهم لا عن ولد انتقل  
نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ على السوية وان لم يتساووا في الطبقة  
فاذا انقرضوا باجمعهم وخلت الارض منهم ولم يبق منهم ولا من نسلهم وعقبهم وذكركم  
وانثاهم احد اصلا عاد ذلك بتمامه وكما له وقف على اولاد اخي الواقف المرقوم الاخوة  
الاربعة السيد محمد والسيد علي والسيد عبد الوهاب والسيد حسين اولاد السيد  
عبد الرحمن ابن الحاج رجب الدهان بينهم بالسوية ثم على اولادهم واولاد اولادهم  
واولاد اولاد اولادهم الذي كور دون الاناث بينهم بالسوية ايضا لا يترجح احد منهم بشئ  
على احد غيره على ان مات منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه اليه على الشرط المذكور  
وهو التساوي بينهم ومن مات منهم لا عن ولد ذكر انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا  
في هذا الوقف يومئذ فاذا انقرضت المذكور باجمعهم وخلت الارض منهم عاد ذلك  
وقف على الاناث من ذرية الاخوة الاربعة المذكورين بينهم على السوية على ان من  
مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده ومن مات منهم لا عن ولد انتقل نصيبه لجميع من  
يوجد مستحقا في الوقف المرقوم يومئذ على السوية فاذا ماتوا ولم يبق من ذرية الاخوة  
الاربعة المذكورين لا من الذكور ولا من الاناث احد عاد ذلك وقف على الحرمين  
الشريفيين ثم عاد وقف على فقراء المسلمين القاطنين بحلب الحمية يومئذ وشرط النظر فيه  
لنفسه ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم المرقومين وعندا يولته للحرمين

يكون النظر لمن يكون متوليا على وقفهما بهذه البلدة وإذا آل لفقراء المسلمين يفوض  
لحاكم الشريعة فيها يومئذ فسات الواقف عقيما فانتقل الحق في الوقف لأولاد أخيه  
الذين عينهم الواقف في وقفته ثم مات منهم اثنان عقيمان واثنان منهم أعقبوا واحدا  
منهما أعقب ولدا ذكرا وهذا الولد أعقب ولدا كذلك وهذا أيضا أعقب ولدا كذلك  
وهو الموجود الآن والآخر أعقب ولدا ذكرا وابنتين وكل من البنتين أعقب بنتا ثم  
احدى البنتين أعقب أربعة أولاد ذكور وابنتا الثانية أعقب ولدا ذكرا وهم  
الموجودون الآن أيضا والولد الذكور أخو البنتين الأولين أعقب ولدا ذكرا وهذا الولد  
أعقب بنتا وهي الموجودة الآن أيضا بهذه الصورة المرسومة أعلاه فلن يكون الحق  
في هذا الوقف من الموجودين الآن كما هو مذکور أفيدونا بالنصوص الشافية ولكم  
الثواب (أجاب) حيث كان الوقف المذکور منحصر في أولاد أخى الواقف الاخوة  
الأربعة الذين عينهم الواقف في كتاب وقفه ثم مات منهم اثنان عقيمان انتقل  
نصيبهما لأخويهما بالسوية عملا بقول الواقف ومن مات منهم لآخر ولد ذكرا انتقل  
نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ ويموت احدا الاخوين المذكورين  
عن ولد ذكرا انتقل نصيبه اليه ثم يموت هذا الولد عن ولد ذكرا انتقل هذا النصيب  
اليه ثم يموت الولد الثالث عن ولد ذكرا المذکور في الموجود الآن انتقل ذلك اليه  
عملا في ذلك جميعه بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد ذكرا انتقل نصيبه اليه  
ويموت الآخر الثاني عن ولد ذكرا وبنتين انتقل نصيبه لولده الذكور دون البنتين عملا  
بالشرط المذکور فلا يستحق لأولاد بنت احدى البنتين وهم الذكور الأربعة  
الموجودون الآن ولا لابن بنت البنات الاخرى المذعوبين بالعدم انتقل شيء اليهم  
ويموت الولد الذكور أخى البنتين الأولين المذعوبين القادرين عن ولد ذكرا انتقل نصيبه  
اليه عملا بالشرط المذکور ويموت الولد المذکور عن بنته الموجودة الآن وموجود  
يومئذ شريف الذي هو ابن ابن عم أبيه المستحق في هذا الوقف يوم موت الولد  
المذکور انتقل نصيبه لشريف المذکور دون بنته عملا بقول الواقف ومن مات منهم  
لآخر ولد ذكرا انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ ولا مستحق  
يومئذ الا شريف فأنحصر استحقاق ريع الوقف في شريف المذکور وذلك لان قول  
الواقف المذکور دون الاناث راجع لكل من المتعاطفات كما جرى عليه هلال وصاحب  
الاسماعيل وان قال صاحب جواهر الفتاوى يرجوع الوقف الى الاخير قال في تنقيح  
الحامدية بعد سابقة كلام فخر رآه في جعل الوصف قيد للمتعاطفين معا أو لا يعطوف فقط  
خلاف مشى على الاول هلال وصاحب الاسماعيل وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى  
واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما ترى ويظهر لي أن الوجه الاول لان الوصف المذکور  
في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحدهم منهم من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكورا

١٢٧٢

١٨

مطلب في رجوع الوصف  
للمتعاطفين أو لا يعطوف  
فقط خلاف



وقد صرح أئمتنا في كتب الأصول والفروع بأن الشرط إذا تعقب جلا متعاطفة متصلا  
 بها فهو لاكل بخلاف الاستثناء فهو لا أخير وكذا الضمير في الصحيح انتهى وذكر  
 خلافا في رجوع الوصف إلى المضاف أو المضاف إليه ورجع رجوعه إلى المضاف خلافا  
 لما مشى عليه صاحب الأشباه فاذا رجع الوصف إلى المضاف مع كونه راجعا للمتعاطفات  
 كلها أعني المعطوف والمعطوف عليه لم يدخل في الوقف إلا الأولاد الذكور لرجوع  
 الوصف إلى الأولاد المعطوف عليهم ثم لما قال وأولاد أولادهم وارجعنا الوصف إلى  
 المعطوف أيضا وهو المضاف فقط دخل في ذلك الذكور من أولاد البنين والبنات لعدم  
 رجوع الوصف إلى المضاف إليه وهكذا لكن ظاهر الرواية عدم دخولهم فتجربى عليه  
 وإن أدخلهم دلال وصاحب الأسعاف على خلاف ظاهر الرواية لكن هذا كله إذا لم تقم  
 قرينة لفظية أو حالية تدل على رجوع الوصف للمتعاطفات أو لا أخير منها أو للمضاف  
 والمضاف إليه أو لأحدهما أما إذا قامت قرينة على شيء من ذلك لا يعدل عنه كما صرح به  
 في التمتع بقوله ما ذكرناه كله إنما هو عند الخلو عن القرينة اللفظية أو الحالية فحيث  
 وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير والاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو  
 للتضايين أو لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى انتهى والقرينة هنا في حادثة  
 السؤال على أرجاع الوصف المذكور إلى كل المتعاطفات وإلى المضاف والمضاف إليه  
 جميعا قوله بعد على أن مات منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه إليه ومن مات منهم لا عن  
 ولد ذكر انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ وقوله فإذا انقرضت  
 الذكور بأجمعهم وخلت الأرض منهم عاد ذلك وقفا على الإناث من ذرية الأخوة  
 الأربعة فهذا صريح في عدم استحقاق أنثى من الذرية وفرعها ولو ذكر أمادام ذكر  
 موجود من الذرية كما لا يخفى على أن قوله على أن مات منهم عن ولد ذكر انتقل  
 نصيبه إليه الخ من قبيل الشرط والشرط إذا تعقب جلا عاد إلى الجميع كما سبق نقله وقد  
 صرح بذلك أيضا العلامة التمرناشي في جواب عن سؤال مضمونه واقف أنشأ وقفه على  
 أولاده على الفرصة الشرعية وليس للإناث في هذا الوقف حق إلا إذا كن خاليات  
 عن الأزواج ثم على أولاد الموقوف عليهم ثم أولاد أولادهم ونسبهم على أن مات  
 منهم عن ولد أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه لولده أو ولده على الفرصة الشرعية  
 فهل هذا الشرط وهو قوله على أن مات منهم راجع للجمل المتقدمة جميعا أو راجع  
 إلى الجملة الأخيرة المعطوفة بهم وما بعدها فقط لتخلل كلام طويل بين الأولى المعطوفة  
 بالواو والثانية المعطوفة بهم وقد أفهمت الأولى قيد اليس في غيرها وهو قوله إلا إذا  
 كن خاليات عن الأزواج وقدمات بعض أولاد الواقف ولم يبق منهم إلا واحد مع وجود  
 أولاد أخوته فيختص الوقف بمن بقي من الأولاد ويحجب أولاد الأخوة أم لا وما الحكم  
 بقوله قد صرح أصحابنا بأن قوله على أن كذا من قبيل الشرط وبأن الشرط إذا تعقب

مطلب الشرط إذا  
 تعقب جلا متعاطفة  
 فهو لاكل بخلاف  
 الاستثناء والضمير  
 مطلب في رجوع الوصف  
 إلى المضاف أو المضاف  
 إليه خلاف  
 مطلب محل الخلاف في  
 رجوع الوصف إلى  
 المتعاطفات أو إلى  
 الأخير أو المتضايين  
 أو أحدهما إذا لم تكن  
 قرينة ولا اتبعت

مطلب على أن مات  
 منهم من قبيل الشرط

جلا عطف بعضها على بعض يرجع ذلك الى الكل بخلاف الصفة والاستثناء فان ذلك يرجع الى الاخير عندنا في بناء على هذا يرجع حصة من مات من الموقوف عليهم لولده عملا بقول الواقف على أن مات منهم عن ولد الخ وهو الموافق لغرض الواقفين هذا ما ظهر وتيسر في جواب هذا السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في قدر معلوم من الدراهم مشروط من ربيع وقف لجملة مساجد معلومة يصرف في اقامة شعائرها فانهم احد المساجد المذكورة واندر ثرائها كليا ولم ينتفع به احد من المارة ولم يمكن عود بنائه للمسجدية من هذه الدراهم المذكورة لعدم كفايتها فهل والحال هذه يكون للناظر صرف تلك الدراهم في اقامة شعائرها في المساجد المذكورة التي تنتفع بها المارة سيما وأن الدراهم موقوفة عليهم بدون تخصيص قدر معلوم لكل من المساجد المذكورة (اجاب) لو خرب ما حول المسجد أو خرب نفسه واستغنى عنه بقي مسجد اعند الامام والثاني أبدا الى قيام الساعة وبه يفتي كما في الحاوي القدسي وعاد الى الملك أي ملك الباني أو ورثته عند عجزه ومثله في الخلاف المذكور وحشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنهم ما وكذا الرباط والبئر والحوض اذا لم ينتفع بها وفروا على قول الامام وأبي يوسف انه يصرف وقف المسجد والرباط والبئر والحوض الى أقرب مسجد أو رباط أو بئر أو حوض اليه فيصرف وقف كل مجانس الى مجانسه كما صرحوا به في كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متخرب جار في وقف أهلي ولا ريع في الوقف يمر منه ذلك المكان ولم يرغب فيه راغب في اجارته ليعمره لجهة الوقف وصار متعطلا على الوقف وهناك من يأخذه اجارة باجرة المثل و يأذن له الناظر في بنائه لنفسه على ان ما بناه المستأجر يكون مستحق البقاء والقرار على الدوام بعد عقد الاجارة الصحيحة فهل حيث كانت المصلحة لجهة الوقف في ذلك ولم ينفه الواقف عن جعل خلفيه يسوغ للناظر ما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك حيث كان الحال كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على خيرات عينية في كتاب وقفه المسجل المحكوم به وشرط النظر للارشد فالارشد من أولاده فتولى الارشد منهم النظر حكم شرط الواقف وصار يصرف على الخيرات المعينة مدة كما هو مذكور في كتاب الايقاف والآل يريد باقي أولاد الواقف ان يأخذوا شيئاً من ريع الوقف لانفسهم والزام الناظر بتعمير أما كن وقف آخر من ريعه ومحاسبته على ما صرفه في الخيرات فهل لا يجابون لذلك حيث كان الواقف وقف وقفه هذا على الخيرات فقط وعلى الناظر الجري على ما شرطه الواقف ولا يلزم بتعمير الوقف الثاني من ريعه ويمنعون من معارضته بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يصرف ريع الوقف المذكور فيما شرط الواقف صرفه فيه وليس لأولاد الواقف أن يتناولوا من ريعه شيئاً بدون الشرط بشرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٢

١٩

مطلب لو خرب ما حول  
المسجد أو خرب نفسه  
واستغنى عنه بقي  
مسجداً أبداً خلافاً  
لمحمد

مطلب يصرف وقف  
المسجد ونحوه الى  
أقرب مجانس عند  
عدم الانتفاع بالاول  
صفر

١٢٧٢

١٦

ربيع الاول

١٢٧٢

١٧

كان ناظر اعلی وقف توفي لاعن وصی فاقام القاضي وصيا على تركته وبدموته بمدة وكل الوصی وكيل عنه فيما يتعلق بتركة المتوفى من قبض وصرف وغير ذلك واقام القاضي ناظر اعلی الوقف المذکور وهو من جملة المستحقين للوقف تطبيقا لشرط الواقف فاراد الناظر قبض ربيع الوقف الحادث بعد موت الناظر المذکور ليصرفه على مستحقيه ويحفظ استحقاق بعض المستحقين الغيب فعارضه وكيل الوصی على تركه الناظر الاول مریدا بذلك قبض ربيع المدة المذكورة بعد موت الناظر الاول ويدخل استحقاق الغيب في تركه الناظر المتوفى الى حين حضور مستحقيه من غيبتهم فهل لايجاب لذلك ويكون ولاية القبض وحفظ استحقاق الغيب للناظر الثاني المقرر من قبل الحاكم حيث كان أمينا ولا يتعلق لتركه الناظر الاول باستحقاق الغيب الذي يقبض بعده وته (اجاب) نعم لايجاب وكيل الوصی لذلك والحال ما ذكر والولاية في قبض الربيع المذکور للناظر الثاني لاغيره وعليه حفظ نصيب الغيب من المستحقين الى حضورهم كما صرح به علماءنا والله تعالى اعلم (سئل) في معصرة وقف أهلى تخربت وصارت لا ينتفع بها ولم يكن في الوقف ربيع تعمر منه ولم يكن هناك راعب في اجارتها لتعمر باجرتها ولم ينسب الواقف عن اجارتها وجعل خلفها وولها ناظر مستحق شرعى اراد اجارتها من آخر مسانحة باجرة المثل واذا نه بالبناء والعمارة فيها على ان ما بناه يكون ملكا له على وجه البقاء ولم يرغب فيها شخص الا بهذه الكيفية وكانت المصلحة لجهة الوقف في ذلك فهل يسوغ للناظر ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في انتقاض مكان وقف أهلى مطروحة على الارض تعذر تاعادتها ويخشى عليها الضياع والهلاك فهل يكون لناظر الوقف بيع الانتقاض المذکور وصرف ثمنها في عمارة باقى الوقف (اجاب) يباع نقض الوقف في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه فاذا وجد المبيع يبيع بصرف الثمن الى عمارة الوقف ان احتاج والا حفظه الى وقت الحاجة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجره مكانا ووقف من ناظره باجرة معلومة مدة معلومة بدون أجر المثل بعين فاحش ووضع المستأجر يده على ذلك مدة ودفع المستأجر بعض الاجرة محلا فهل والحال هـ ذه يكون للناظر فسخ الاجارة المذكورة ويجبر المستأجر على تمام اجرة المثل مدة سكناه فيه ورفع يده عنه (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بعين فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) فيمن وقف وقفه المحكوم به المسجل على نفسه أيام حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده الميت قبل موت أبيه الواقف ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات الواقف عن اولاده واولاد ولده المذکورين فصاروا جميعا ينتفعون بما وقفه الواقف حسب شرطه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وحصل منهم جميعا تصادق وتراض بحضرة بينة لدى قاضى ناحيتهم على

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢٤

مطلب يباع النقص  
في موضعين عند تعذر  
عوده وخوف هلاكه

١٢٧٢

٢٤

ما شرطه الواقف في كتاب وقفه ثم مات بعد ذلك أحد أولاد الواقف عن ولد أنكر الواقف  
 المذكور ثم بعد ذلك أقر به بحضرة بينة وكتب بذلك حجة فهل إذا أنكر ولد الولد  
 المذكور الواقف ثانيا وثبت الوقف والاقرار به من ولد الولد المذكور بالوجه الشرعي  
 يحكم عليه به ويعمل بما شرطه الواقف حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل وقف وقفا وشرط ان ربيع جانب منه يصرف لاولاده بالسوية بينهم  
 وريع جانب آخر يصرف في خيرات عيها وشرط النظر على وقفه المذكور لا يرشد من  
 أولاده وشرط ان الناظر اذا خالف شرط ما من شروط الواقف وما عيها في كتاب وقفه  
 يكون معزولا ثم من بعد موت الواقف وضع يده على الوقف المذكور أحد أولاده وهو  
 أكبرهم سنا وصار يتصرف فيه على انه ناظر وجعل يعطي بعض المستحقين من ربيع  
 الوقف المذكور كورا كثيرا يستحقه ويمنع البعض من أخذ جميع استحقاقه في الوقف  
 بغير رضى الشرط وهناك أما كن للوقف متخربا تتركها بدون عمارة مع وجود ربيع  
 يعمر منه ذلك واستمر على ذلك مدة ولم يصرف ما شرط انه للخيرات التي عيها الواقف في  
 وقفه وخالف شروط الواقف مع امكان اجراء الخيرات المذكورة وذلك من هو ارشد  
 منه وان كان أصغر سنا فهل اذا ثبت ذلك وتحققت عليه الجنع الشرعية يعزل عن  
 النظر ويولي على الوقف أرشد الأولاد الموجودين الآن وان كان أصغر سنا سيما وقد  
 نص الواقف على ان الناظر اذا خالف يكون معزولا (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بهذا  
 السؤال يعزل الناظر المذكور ويكون الناظر لا يرشد الأولاد عملا بشرط الواقف والافلا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في بيت وقف ص غير تخرب وصار لا ينتفع به أصلا وصار  
 انقاضا وليس لذلك الوقف ربيع يعمر منه فهل اذا آجره ناظره لرجل أجنبي باجرة  
 المثل مسانحة وأمره ببنائه من ماله ليكون ما بناه المستأجر له خالوا وانتفاعا يصح ذلك  
 خصوصا وان الواقف لم يوجد منه شيء عن احداث خلوف وقفه ولم يرغب راغب في  
 أن يعمره من أجرته وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف  
 عليه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك اذا تحقق ما هو مسطور في السؤال حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في ناظر لي وقف أهلي قبض أجرته ووضعها في حزم مثلها في بيته  
 فحصل حريق في البيت أحرق جميع ما كان في البيت من أمتعة وغيرها وهلك دراهم  
 أجرة الوقف المذكور بسبب ذلك وكل ذلك من غير تفريط ومن غير تعد في ذلك فاراد  
 المستحق للوقف أن يضمن الناظر بدل أجرة الوقف المذكور فهل لا يجاب لذلك  
 ويصدق الناظر فيما هلك من دراهم أجرة الوقف بيمينه (اجاب) ربيع الوقف في يد  
 الناظر أمانة فاذا هلك يدون تعدا وتفریط منه هلك على مستحقه والقول قوله بيمينه  
 في ذلك اذا لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في حصّة من ربيع وحوانيت سفله  
 موقوفة من قبل واقفها انحصر استحقاق ربيعها في امرأة ورجل هو الناظر عليها بموجب

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٠

١٧

١١٧٢

جادی الاولى

٤



١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٣

جمادى الثانية

تقرير شرعى فتخرب ذلك وسقط بناؤه وصار يخشى من ضياع انتقاضه وليس هناك ريع يعمر منه فهل يكون لذلك الناظر أن يؤجره للشرى بك مساهمة باجرة المثل وزيادة وبأذنه بالعمارة على أن ما بناه يكون له خلوا وانتفاعا وله فيه حق القرار حيث كان في ذلك مصلحة ولم يكن الواقع نهى عن فعل ذلك (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر إذا لم يكن هناك مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى انتقاض مكان وقف مطروحة على وجه الارض تعذرت اعادتها وخيف عليها الضياع والهلاك فهل يسوغ للناظر بيع الانتقاض المذكورة وصرف ثمنها فى عمارة باقى الوقف حيث كان أهليا (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك إذا تحقق المسوغ الشرعى للبيع والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بعهده وقف وبعضه ملك فخر ب ذلك المكان وصار لا ينتفع به ولا يستغل لمجهة الوقف لعدم وجود ريع يعمر منه ولا يرغب أحد فى استثماره ليعمر من أجرته لمجهة الوقف بل تعطل على جهة الوقف فهل إذا أجز الناظر حصص الوقف للشرى بك باجرة مثله أو أكثر وأذن له بالبناء فيه والعمارة على أن ما بناه وجدده يكون ملكا للمستأجر بحق القرار ولم يرغب فيه أحد الا بذلك وكان فيما ذكر مصلحة لمجهة الوقف وياخذ من المستأجر أجرة محجلة ليصرفها الناظر فى مصرفها ولم ينفه الواقع عن جعل خلوقه يسوغ للناظر ذلك حيث كانت الاجارة صحيحة سنة بسنة (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظرة على حصص فى بيت وقف أهلى متخر به ومتعطلة على جهة وقفها ولم يكن هناك ريع تعمر منه تلك الحصص ولم يكن هناك راغب فى استثمارها ليعمرها لمجهة الوقف من أجرتها فهل إذا أجز الناظرة المذكورة الحصص المذكورة للشرى بكها فى البيت المذكور اجارة مساهمة باجرة المثل فاكثر وأذنت له بالبناء والعمارة على أرض تلك الحصص على أن ما بناه وعمره يكون له ملكا بحق البقاء والقرار يسوغ للناظرة ذلك حيث لم ينفه الواقع عنه وكان فيه مصلحة لمجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ للناظرة ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة غائبة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة آلها حصص فى وقف عن أبيها حسب شرط الواقف وهى فى غيبتها المدة المذكورة فحضرت من غيبتها وطلبت استحقاقها فى الوقف من الناظر المستحق فصدق لها الناظر على ذلك مع وصى على قصر يستحقون فى الوقف المذكور ثم بعد ذلك امتنع الوصى من ذلك وأنكر استحقاقها فى الوقف عن أبيها فهل إذا ثبت الاستحقاق فى الوقف للبنت المذكورة بالوجه الشرعى يكون لها أخذ ما تستحقه منه وليس للوصى ولا غيره معارضتها فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت استحقاق تلك البنت فى ذلك الوقف حسب شرط الواقف يبينه عادلة بالوجه الشرعى يكون لها أخذه عملا بالشرط المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى بيتين صغيرين

هما وقف تخربا وصارا أرضا خالية من البناء مشحونة بالآتربة لا يتفقد بينهما وليس لذلك  
الوقف ريع يعمران منه فهل إذا آجرهما ناظرهما الرجل أجنبي بأجرة المثل مسانعة  
وأمره ببناءهما من ماله ليكون ما بينيه المستأجر له خلوا واتقاعا يصح ذلك خصوصا وإن  
الواقف لم يوجد منه نهي عن أحداث خلوف وقفه ولم يرغب فيه راغب على أن يستأجره  
ليعمره من أجرته وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف بعد الكشف عليهما إذا تحقق  
ما ذكر (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في مسجد له حجر متصلة بمجداره تسمى بالحلاوى معدة لمصالحه وأبوابها من داخل  
المسجد والمسجد شبايك للضوء والهواء في أعلى الجدار الملاصق للحجر أراد رجل أن يبنى  
فوق الحجر خالوة ويفتح لها بابا من جدار المسجد بغير إذن الناظر ويترتب على بنائه منع  
الضوء والهواء وسد الشبايك فهل يمنع الرجل المذکور عما أراده وإذا حصل البناء  
المذکور يلزمه نقضه حيث تحقق منه ما ذكر وإذا لم يقدر الناظر على منعه يكون لولي  
الامر منعه من ذلك (أجاب) نعم يمنع الرجل المذکور عما أراده على الوجه المسمطور والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ريع وقف عن أبيه يأخذه في كل سنة حصل  
بينه وبين الناظر مشاجرة فغنه من أخذه الآن متعللا بأن أباه الذي مات منذ اثنتي عشرة  
سنة باع مكانا من الوقف منذ أربعين سنة والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك  
فأنكر دعواه فهل لا يجب الناظر لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور ولا يكون له منع المستحق  
المذکور عن أخذ استحقاقه بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للناظر منع المستحق عن  
أخذ ما يستحقه في ريع الوقف بدون وجه يوجب ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل)  
من طرف زوزناجي أفندي مصر بما يتضمن الاستفهام عن يستحق الرزقة الكائنة  
بناحية الشطيمير وقف السيد محمد أفندي الشمسي سروان باشا والسيدة عريفة زوجته  
على موجب حجج الإيقاف المرسله من طرفه بعد طلبه الاطلاع على ما بها من الشروط ليعلم  
منها من انحصر الوقف المذکور الآن فيه بحسب الشرط (أجاب) قد اطعننا على وقفية  
السيد محمد أفندي الشمسي سروان باشا وزوجته السيدة عريفة المتضمنة إيقاف الرزقة  
البالغ قدرها ستين فدانا المعروفة بالشطيمير من قبل السيد محمد المذکور عن نفسه  
وبوكالته عن زوجته المذكورة لا شترأ كما في الرزقة المذكورة المؤرخة تلك الوقفية  
بخامس شهر رمضان سنة ١٢٣١ فوجدت تتضمن أن السيد محمد أفندي الواقف  
المذکور وقف ما يخصه في الرزقة المذكورة وهو سبعة عشر قيراطا ونصف قيراط منها على  
نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا منضما ولمحقا بوقفه السابق المعين بكتاب  
الوقف الشرعي المؤرخ في ٩ صفر سنة ١٢٣١ حكم ذلك تحكمه وشرطه كشرطه في  
الحال والمآل والتعذر والامكان وأنشأ وقف زوجته موكلة المذكورة لمصتها التي  
قدرها ستة قيراط ونصف قيراط باقي الرزقة المذكورة على نفسها أيام حياتها ثم من

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

رجب  
٤

١٢٧٢

١٥

بعدها على أولادها من زوجها الواقف المذ كور وخاصة ذ كور وانا ثانيا بالسوية ثم من بعد  
كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد  
يوجد له صوتته عريفة المذ كورة أولاد من زوجها المذ كور أو كانوا وانقرضوا يكون  
ذلك وقفا على عتقاء المصونة عريفة المذ كورة ذ كور وانا ثانيا بسودا وحشا  
بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على ذريتهم ونسبهم على النص والترتيب  
المشروحين أعلاه الخ ما هو مذ كور بها وتضمن كتاب السيد محمد أفندي الشنسي المؤرخ  
في ٩ صفر سنة ١٢٣١ المذ كور أعلاه ان الفاضل من ربيع وقفه بعد الخيرات التي عيها  
في كتاب وقفه المذ كور يستغله الواقف المذ كور لنفسه ثم من بعده يصرف لأولاده  
ذ كور وانا ثامع مشاركة زوجته السيدة عريفة المذ كورة ثم من بعدها تكون حصتها  
لأولاد الواقف ثم من بعد كل من أولاد الواقف يستغله أولاده ثم على أولاد أولاده ثم  
على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريتهم طبقا بعد طبقة الذ كور والاثني في ذلك سواء  
الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافوقهما عند  
الاجتماع على ان من مات منهم عن ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده  
وان سفل فان لم يكن له ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته  
وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب  
الطبقات للتوفي من أهل هذا الواقف وعلى ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الواقف  
وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة  
والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان حيا فاذا انقرضوا جميعا يكون  
الفاضل من ذلك وقفا على عتقاء الواقف المشار اليه بالسوية ثم على ذريتهم على النص  
والترتيب المشروحين أعلاه فاذا انقرضوا جميعا يكون الفاضل وقفا على عتقاء أولاد  
الواقف وعتقاء زوجته المذ كورة ذ كور وانا ثانيا بسودا وحشا بالسوية بينهم ثم من  
بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم وعقبهم على النص والترتيب  
المشروحين أعلاه الخ ما هو مذ كور به وقد أفادني شفاها من أحضر هذا السؤال  
والوقفتين وهو المذ كور يوسف أفندي الكردي أنه لم يوجد لكل من الواقفين المذ كورين  
أولاد ولا ذرية ولا عتقاء ولا عتقاء ولا ذرية لمن ذكر سوى تسعة أشخاص هم  
عتقاء للسيدة عريفة إحدى الواقفين المذ كورين زوجة الواقف الآخر السيد محمد  
أفندي الشنسي المذ كور وهم سليمان أغا بكس وهو الناظر على الواقفين المذ كورين  
لا تطابق الشرط عليه في ذلك بموجب التقرير الشرعي المؤرخ في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٦  
ويوسف أفندي الكردي وغنيمة ومحبوبة وسعيدة الكبيرة وفاطمة وحليمة وسعيدة  
الصغيرة وعنبر ثم ماتت حليمة لا عن عقب ثم ماتت سعيدة الصغيرة عن ولد ذ كور ثم مات

عنبر لآعن عقب ومقتضى افادته المذ كورة وما نص بكتاب الوقفين المذ كورين انحصر  
استحقاق ريع الرزقة المذ كورة في الاشخاص التسعة المذ كورين الذين هم عتقاء  
للسيدة عريفة المذ كورة لعدم وجود من يشاركهم في ذلك أو يقدم عليهم مع أي لولة  
استحقاق وقف السيد محمد أفندي من الرزقة الى عتقاء زوجته المذ كورين والحال  
ما ذكر بمقتضى ما نص بكتاب وقفه وموت حليمة المذ كورة لآعن عقب انتقل استحقاقها  
للمثمانية الباقين يقسم بينهم بالسوية لاستوائهم في الدرجة وموت سعيدة الصغيرة ثانيا  
عن ولدها انتقل استحقاقها وهو الثمن لولدها خاصة عملا بالشروط المتقدم وموت عنبر  
آخر لآعن عقب وفي درجته الاشخاص الستة الباقون من عتقاء الزوجة انتقل نصيبه  
وهو الثمن لمن بقي من العتقاء يقسم بينهم اسداسا لكل واحد منهم السدس من ذلك  
النصيب ولا شيء لولد سعيدة في هذا الثمن لانه أنزل درجة منهم فنصيب كل واحد من  
العتقاء الست المذ كورين الثمن وسدس الثمن ثلاثة قراريط ونصف قيراط ونصيب  
ولد سعيدة المذ كورة الثمن ثلاثة قراريط نصيب أمه فقط من ريع الرزقة المذ كورة  
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف وقف أهليا لم ينفه واقفه عن الخلو فيه وقد  
تخرب وتعطل ريعه ولم يكن هناك ما يعمر به فهل اذا تحقق تخربه وتعطل ريعه يسوغ  
للناظر أن يؤجره ويأذن فيه بالخلول من يرغب فيه ليصرف الناظر مبلغ الاجرة مصرفه  
الشرعي (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث كانت المصلحة متحققة ولا  
مانع والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلي تخرب وصار لا ينتفع به ولم يكن هناك ريع يعمر  
منه الوقف المذ كور فهل اذا أجزناظر الونف مكانا منه لرجل أجنبي باجرة المثل مسانئة  
وأمره بدناؤه من ماله ليكون ما ينييه المستأجر له خلوا وانتفاعا يسوغ له ذلك خصوصا  
وان الواقف لم يوجد منه شيء عن أحداث خلوا في وقفه ولم يرغب راغب في ان يعمره من  
أجرته وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه بالطريق  
الشرعي (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
في مكان وقف تخرب وآل الى السقوط وصار بعضه انقضا ولم ينفه الواقف عن الخلو  
ولم يكن هناك ريع يعمر منه فهل يجوز لناظره أن يؤجره باجرة المثل وزيادة ويأذن  
المستأجر بالخلو والانتفاع خوفا من الاعدام والحال ما ذكر سيما ولم يوجد من يستأجره  
ليعمره من أجرته وقد تعطل على جهة الوقف والمصلحة لجهة الوقف ظاهرة فيما ذكر  
(اجاب) نعم يسوغ لمن له ولاية ما ذكر اجراءه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في مكان وقف أهلي متخرب لم يكن هناك ريع في الوقف يعمر منه المكان  
المذ كور اذ ناظره أن يؤجره لرجل مسانئة باجرة المثل فأكثر وان يأذن له بالبناء  
والعمارة فيه على أن ما بناه وعمره في المكان المذ كور ملك له مستحق البقاء واقرار ولم  
يرغب فيه أحد الا بهذا الوجه المذ كور ولم يرغب فيه أحد ان يعمره من أجرته ولم ينفه

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

شعبان

٦





١٢

١٢٧٢

١٥

١٢٧٢

١٥

١٢٧٢

١٥

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

الواقف عن تأجره وجعل خلوفيه فهل والحال هذه يسوغ للناظر ذلك حيث كان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف ويكون ما بنائه المستأجر المذكور وعمره ملكه مستحق البقاء والقرار (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في منزل وقف تخرب وتعطل على جهة الوقف ولم يكن للوقف ريع يعمر منه ذلك المكان ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل أجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفذ الواقف له عن أحداث الخلوفيه فهل والحال هذه يسوغ للناظر الشرعي الذي له ولاية ذلك إجارته مسانعة لمن يرغب فيه بأجر المثل فأكثر ويأذن للمستأجر بالانشاء والعمارة فيه على وجه البقاء والقرار حيث لم يرغب فيه إلا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف أهلى تخرب ذلك المكان وتعطل على جهة الوقف ولم يكن للوقف ريع يعمر منه ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل أجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفذ الواقف له عن أحداث الخلوفيه فهل والحال هذه يسوغ للناظر الشرعي الذي له ولاية ذلك إجارته مسانعة بأجر المثل فأكثر لمن يرغب فيه ويأذن له بالانشاء والعمارة فيه على وجه البقاء والقرار للمستأجر حيث لم يرغب فيه أحد إلا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ لمن له ولاية هذا الأمر إجارته والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار في قرية من قرى الريف وقفها رجل على ذريته ونسله من قديم الزمان والآن تخربت وصارت لا ينتفع بها أصلاً وليس لذلك الوقف ريع يعمر منه وانحصر النظر والاستحقاق فيها لأمة من الذرية ولم يكن هنالك أحد من الذرية غيرهما فهل إذا آجرتها لرجل أجنبي بأجرة المثل مسانعة وأمرته ببنائها من ماله ليكون ما يبنيه المستأجر له خلوا وانتفا عايض ذلك خصوصاً وإن الواقف لم يوجد منه نهي عن أحداث خلوفى وقفه ولم يرغب فيه واغيب أن يستأجره ليعمره من أجرته وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف إذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه (أجاب) نعم يسوغ ذلك لمن له ولاية هذا الأمر إذا كان فيه مصلحة لمجهة الوقف حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف أهلى تخرب وصارت انقاضه مطروحة على وجه الأرض لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هنالك ريع في الوقف يعمر منه ذلك المكان المذكور ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل أجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفذ الواقف عن تأجره وأحداث خلوفيه فهل والحال هذه يسوغ للناظر الشرعي الذي له ولاية ذلك إجارته مسانعة لمن يرغب فيه بأجرة المثل فأكثر ويأذن للمستأجر بالبناء والعمارة فيه بحق البقاء والقرار حيث لم يرغب فيه إلا بهذا الوجه المذكور وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف (أجاب) حيث تعينت المصلحة لمجهة الوقف فيما ذكر يسوغ للناظر إجارته حيث

لا مانع شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على أرض زراعة وقف عن أصوله وهو يتنفع بها هو وأصوله من قبله مدة تزيد على سبعين سنة من غير معارض له ولا منازع ادعى عليه رجل بان له حصة فيها وقفا أيضا تخصه وأنه وجد وثيقة تدل على ذلك فأنكر المدعى عليه دعواه ذلك ولم يكن عند المدعى بينة تثبت دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (اجاب) لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنشأ وقف مكان يملكه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته فلانة وبنته منها فلانة وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكورا واناثا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريتهم وتسلمهم وعقبهم ثم بعد انقرضهم أجمعين يكون ذلك وقفا على من يوجد من عتقائه الواقف وعتقائه زوجته وعتقائه اولاده ذكورا واناثا أيضا وسودا وجبوشا ثم من بعد كل منهم على اولاده فاذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على وجوه الخير اثم الى الفقراء والمساكين وشرط النظر من بعده في كتاب وقفه لزوجته المذكورة ثم من بعدها لمن يوجد رشيد امن اولاد الواقف ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك فبات الواقف عن بنته المذكورة أعلاه وانحصر الوقف فيها من غير ثم يترك ثم ماتت ابنت المذكورة عن معتقة لها فهل يكون الاستحقاق في الوقف المذكور والنظر عليه لها لانحصار الوقف فيها حسب شرط الواقف واذا كان لبنت الواقف ابن ابن خال يكون لاحق له في الوقف المذكور واذا اراد الدخول فيه لا يمكن من ذلك حيث لم يكن من ذرية الواقف ولا من عتقائه غايته أن جده أخوزوجة الواقف وأبوه من الاجانب (اجاب) اذا كان شرط الواقف ما هو مذكور في السؤال لا يدخل ابن ابن خال بنت الواقف المذكور حيث لم يوجد في كلام الواقف ما يفيد دخوله في هذا الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف أهلي متخرب لم يرد منه نفع لمجبة الوقف ولم يكن في الوقف ريع يجر منه ذلك المكان فهل اذا آجره ناظره من انسان باجرة المثل فاكثر مسانحة باجرة معجلة واذن للمستأجر بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار لما يبينه فيه ويكون له خلوا وانتفاعا في ذلك المكان يسوغ له ذلك لاسيما وان الواقف لم ينفه في كتاب وقفه عن احداث خلوف وقفه اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ما ذكره الحال هذه حيث كانت المصلحة لمجبة الوقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حماما وقفا من ناظره سنة كاملة باجرة مثله بموجب سند بيده فطلب رجل آخر أخذه بزيادة فرضي المستأجر الاول بالزيادة وأخذ بها والحال أنه كان مستأجرا له قبلها مدة من السنين فهل اذا اراد الناظر فسخ عقد الاجارة ثانيا واخراج المستأجر المذكور منه قبل مضي مدة استيجاره لايجاب لذلك حيث كان الاجر باجرة المثل وزيادة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)

١٢٧٢

٢٢

رمضان

١٢٧٢

١٩

سؤال

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٢٠

إذا صدر عقد الاجارة صحيحا لازما باجرة المثل فأكثر لا يكون الناظر الاجارة لاخر قبل  
مضى المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في حانوتى وقف انهدما وصارا  
لا ينتفع بهما لمجهة الوقف لا للسكنى ولا لغيرها فبناهما الناظر وجعلهما ثلاث حوانيت  
لاجل كثرة الربح في الوقف المذكور وفي ذلك مصلحة لمجهة الوقف فوضع يده رجل  
اجنبى على حانوت من تلك الحوانيت المذكورة بغير وجه شرعى مدة تسع سنين فهل يلزم  
الرجل المذكور اجرة مثل الحانوت المذكور مدة وضع يده عليها للناظر المذكور ويجبر  
على دفع الحانوت المذكور للناظرها بعد تحقق وقفيتها وتعديه عليها بغير وجه شرعى  
اذا تحقق ما ذكره حيث لم يكن للرجل المذكور حق فيها بوجه من الوجوه الشرعية  
(أجاب) نعم يؤثر الرجل المذكور بدفع اجرة مثل حانوت الوقف المذكور مدة استيلائه  
عليها تعديا وترفع يده عنها اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في  
ناظر على وقف جده أقر أن أرضا من جملة الوقف نظارته ووقف لرجل آخر وان مابا الارض  
من الخيل والاشجار ملك لجده وباقي أقالبه المستحقين معه لوقف جدتهم منكرين  
لذلك فهل اقرار الناظر المذكور يسرى عليه في حصته فقط أم حياته (أجاب)  
اقرار الناظر على الوقف غير صحيح بالنظر لباقي المستحقين فلا ينفذ اقراره الا في حق نفسه  
مادام حيا فالخصوصية له وترفع يده عما أقربه به نظر الاقراره الذى هو حجة في حق نفسه  
خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة موقوفة على  
خيرات من ناظرها مدة ثلاث سنوات باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل والحال هذه  
تكون هذه الاجارة فاسدة ويسوغ للناظر فسخاها ويكون له أيضا مطالبة المستأجر  
باجرة المثل حيث كانت الاجارة فاسدة اذا نها وقعت بالنظر الفاحش (أجاب) اجارة  
عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى  
أعلم (سئل) في ناظر على مسجد نزل عن النظر لرجل آخر وأقر غه له وقرر القاضي  
المفرغ له في وظيفة النظر على هذا المسجد ولم يكن الناظر الاول خائنا وبعد ذلك حصلت  
الحاسبة الشرعية على استغلال الوقف في مدة الناظر الاول الى حين تولية الثانى على يد  
القاضى أيضا وحلف الناظر الاول على الحاسبة ولم يظهر قبله لمجهة الوقف شئ ومضى  
على ذلك نحو العشر سنين قام بعض من بينه وبين الناظر الاول عداوة دينوية يشتكى  
الناظر الاول للحاكم ويريد إعادة الحاسبة ثانيا ولماسئل الناظر الثانى على ما قرره الاول  
صدق عليه أيضا وعلى أن ذمته بريئة من مال الوقف وعلى سبق الحاسبة على هذا الوجه  
فهل حيث كان الحال كذلك لا يلزم الناظر الاول بالحاسبة ثانيا ولا ينظر لرجل شكاية  
الاجنبى على الوجه المذكور سيما ولم يثبت على الاول خيانه في مال الوقف بل كلما كان  
يقبض شيئا من ريعه صرفه في مصرفه (أجاب) نعم لا يلزم الناظر الاول بالحاسبة ثانيا  
والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في الناظر على الوقف اذا أجز مكان

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٧

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

ذی الحجۃ سنة

١٦ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

١٩ ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

٢٦  
مطلب لا عبرة بالانتهاء  
المخالف للواقع والمبنى  
على الفاسد فاسد

الوقف سنة لا جنبي بدون اجرة المثل وبغيره ذن المستحقين وهناك راغب فيه باجرة المثل  
فما فوقها هل لا تنفذ اجارة الناظر بدون اجرة المثل ويكون له اجارته باجرة المثل حيث  
رغب في الاجارة جم غفير وليس هناك زيادة تعنت (اجاب) يؤثر عقار الوقف  
باجر المثل فلا يجوز بالاقل الا بنقصان يسير وهو ما يتعاضد الناس فيه كما في حواشي الدر  
عن الاسعاف واذا اجر المتولي بدون اجر المثل بغبن فاحش لزم المستاجر تمامه والله تعالى  
اعلم (سئل) في حصة في مكان وقف متخرب لا ينتفع به للسكنى وتعطلت على جهة  
الوقف اقامة شعائره ولم يكن للوقف ريع تعمر منه تلك الحصة ولم يوجد من يرغب في  
عمارتها من اصل اجرتها ولم تمكن الاستدانة عليها ولم ينفذ الواقف عن احداث خلوفها  
وعاينها ناظران فهل والحال هذه يكون للناظرين الشرعيين اللذين لهم اولاية ذلك  
ايجارها مساكنة من الشريك باجرة مثلها فاكثروا ذنان للمستاجر بالانشاء والعمارة فيها  
على وجه البقاء والقرار حيث لم يرغب فيها أحد الا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة  
لجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي بعد الكشف عليه (اجاب) نعم يسوغ  
لناظرين ذلك حيث كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا  
وقف من ناظره مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثله وقبل مضي المدة طلب رجل من  
الناظر أن يؤجرها له باجرة أكثر من الاجرة الاولى وزيادته فيها زيادة تعنت فهل حيث  
كانت الاجارة باجرة المثل يكون للمستاجر الانتفاع بها الى تمام مدته ولا تغني بزيادة  
التعنت المذکور (اجاب) نعم للمستاجر الاول الانتفاع به الى انتهاء مدته حيث  
وقعت الاجارة له صحيحة لازمة وليس لغيره معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) فيما اذا اجر الناظر مكانا من الوقف لا تحراً أكثر من خمس سنين في عقد واحد  
بدون اجرة المثل وهناك راغب فيه باجرة المثل فما فوقها فهل لا تنفذ اجارة الناظر بدون  
اجرة المثل وتسكون فاسدة وله اجارته من غيره بلا عرض على الاول باجرة المثل (اجاب)  
اجارة دور الوقف أكثر من سنة بدون شرط الواقف لا تصح على المفتي به كما لا تصح اجارته  
بدون اجر المثل اذا كان بغبن فاحش والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على  
مسجد دولي وضر يحبه ويبيده تقرير من قاضي مصر ثم بعد ذلك جاء رجل آخر الى قاضي مصر  
وانهى اليه ان وظيفة الناظر على ذلك المسجد شاغرة من غير ناظر فاخرج له القاضي  
تقريراً ببناء على انتهائه المخالف للواقع فهل حيث كان الامر كما ذكر لا عبرة بتقرير الناظر  
الثاني المذکور (اجاب) نعم لا عبرة بتقرير الناظر الثاني المبني على الانهاء المخالف للواقع  
اذ المبني على الفاسد فاسد كما هو مقرر في كتب المذهب والناظر هو الاول والله تعالى اعلم  
(سئل) في قطعة ارض ذراعة وقف استاجرها رجل من ناظرها مدة عشر سنين باجرة  
معلومة دون اجرة المثل بالغبن الفاحش ووضع استأجره عليه امانة فهل لا تصح اجارة  
ارض الوقف المذکور بدون اجرة المثل بالغبن الفاحش ويلزم المستاجر تمام اجرة



سنة محرم

١٢٧٣

١٨

المثل مدة وضع يده عليها ويكون الناظر فسحها واجارتها لمن شاء بأجرة المثل حيث لم يرض المستأجر بالزيادة (اجاب) لا تصح اجارة ارض الوقف تلك المدة وبغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفنا من ناظرته مشاهرة باقل من أجرة المثل بكثير وسكن فيها مدة وهو يدفع لتلك الناظرة الاجرة التي هي اقل من أجرة المثل بكثير فهل والحال هذه يكون للناظرة مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول أهل الخبرة انها اقل من أجرة المثل ولها

١٢٧٣

١٩

اجارتها لمن شاعت بأجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجرة المثل مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحوتى وقف استأجرهما رجل أجني من ناظرهما سنة واحدة بأجرة معلومة هي أجرة المثل فاكتر فكتب الناظر للمستأجر المذ كور اجارة بذلك ثم بعد ذلك أراد رجل آخر أن يزيد على أجرة المستأجر المذ كور فهل والحال هذه اذا كانت زيادة الرجل المذ كور زيادة تغت لا تقبل منه وتكون الاجارة للمستأجر المذ كور صحيحة حيث

١٢٧٣

٢٤

كانت مستوفية للشروط والاركان (اجاب) لا عبرة بزيادة التغت والضرر مادامت المدة وقد وقعت الاجارة الاولى مستوفية شروط العدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخت شقيقة وعن ابن أخ شقيق وتركت حانوتا وبعض حانوت آخر فادعى رجل أجني بانها وقفتهما على اولاده قبل موتها فانكر الورثة دعواه ولا بينة ولا سندیه يشهد له بذلك فهل تمكن ورثتها مما تر كته ويكون لهما وضع أيديهما على

١٢٧٣

٢٧

ما ذكر بالقرينة الشرعية اذا لم يثبت هذا المدعى دعواه بالوجه الشرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى فاذا لم يثبت مدعى الوقف دعواه بوجه شرعى لا يكون له معارضة ورثة المالك لما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف أجر منه حانوتين لرجل آخر سنة كاملة بقدر معلوم من الدراهم بأجرة المثل وزيادة عوجب وثيقة شرعية فهل والحال هذه تكون الاجارة لازمة من الطرفين وليس لاحد فسحها بسبب زيادة تغت حتى تنقضى

١٢٧٣

٢٧

مدة الاجارة (اجاب) لا عبرة بزيادة التغت والضرر مادامت المدة اذا وقعت الاجارة مستوفية شرائط العدة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان نصفه ملك والنصف الآخر وقف تخرب المكان المذ كور وتعطل وصار لا ينتفع به لمجته الوقف ولم يكن في الوقف ربح يعمر منه ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل أجرته ولم تكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفذ الواتق عن احداث خلوفيه وله ناظر شرعى على نصف المكان المذ كور أراد اجارته مسانمة باجر المثل فاكتر للشريك المالك للنصف الآخر يأذن له فيه بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار فهل والحال هذه يسوغ لناظر نصف المكان المذ كور ذلك حيث لم يرغب فيه أحد الا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لمجته

الوقف (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر في رجلين أحدهما ناظر أعطى للمستحق الثاني دارين يسكن في أحدهما ويستغل الأخرى نظير استحقاقه في الوقف فسافر الناظر إلى بلدة بعيدة ومعه الوقفية فأت هناك والمستحق الآخر المحاضر للدارين توجه له لدى حاكم شرعي وأثبت أنه واضع يده عليهما ولم يذ كر سببا لوضع اليد وأخرج بذلك حجة من المحكمة فباع أحدهما ومات عن الأخرى فأخذتها ورثته من بعده والآن قد حضرت الوقفية وانحصر الوقف في رجل فهل له أن يطلب الدارين المذ كورتين لمجهة الوقف لكونهما مذكورتين في كتاب الوقف باشتما لهما التي هما عليها الآن ولم يحصل فيهما تغيير ولا تبديل بل هما على حالتهما الأصلية التي أنشأها الواقف ويكون له ذلك بعد تقدم دعوى شرعية موافقة لما في الوقفية لأن إخراجهما من الوقفية مخالف لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع لأنه شرط في وقفه أنه لا يباع ولا يشتري ولا يبذل (اجاب) إذا أثبت ناظر الوقف الآن وقفية الدارين المذ كورتين في وجهه من هاتحت يده ثبوتاً مستوفياً شرائط الصحة يحكم بفسخ البيع الصادر في أحدهما من المستحق بدون وجه شرعي وبردان إلى جهة وقفهما حيث لا مانع ولا عبرة بمجر دجة الوقفية والله تعالى أعلم (سئل) في وقف له ناظر أجز مكاناً من عقاره أكثر من سنة في عقد واحد مع كون الواقف نهى عن إجارته أكثر من سنة ثم مات الناظر على الوقف المذ كور وتولى النظر آخر وأراد طلب أجره مثل المكان المذ كور من واضع اليد عليه مدة وضع يده فهل والحال هذه يجب لذلك (اجاب) نعم يلزم واضع اليد والحال ما ذكر أجر المثل وهذه إجارة فاسدة حيث لم تصدر بمسوغ شرعي من قاض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية فيها نخل تلقاها عن أصوله وهو وأصوله يزرعونها ويدفعون خراجها من مائة تزيد على أربعين سنة وممسوحة باسم أبي واضع اليد عليها قام الآن ناظر وقف يدعي على الرجل واضع اليد المذ كور بأن الأرض وما فيها من النخل وقف لمجهة الوقف الذي هو ناظر عليه متعللاً بحجة مقطوعة الثبوت فأنكر واضع اليد دعواه فهل لأعبرة بدعواه المجر دة عن الثبوت الشرعي ولا يعمل بالحجة المذ كورة حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لأعبرة بالدعوى المذ كورة إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض زراعة وقفاً من ناظرها سنة بقدر معلوم من الدراهم فجاء رجل للناظر وزاد في أجرها وطلب إجارته من نفسه بزيادة عن الأولى فهل إذا وقعت الإجارة الأولى صحيحة بإجرة المثل وكانت هذه الزيادة زيادة تعنت لأعبرة بها ولا تعرض على المستأجر الأولى إلا إذا كانت معتبرة شرعية بأن كان يرغب فيها بذلك كل أحد أو كيف الحال (اجاب) لأعبرة بزيادة التعنت والاضرار والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مستحقين بشرط الواقف والوقف له ريع ومشروط في وقفته من قبل واقفه أن يبدأ من

ربعه بعمارة وممرته وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته والوقف فيه عمارات ضرورية تستغرق اضعاف الربيع فيجز الناظر الربيع لاجل العمارة والمستحقون يطالبون الناظر بصرف ما يستحقونه فهل لا يجابون لذلك ولا يجبر الناظر على الصرف لهم الا بعد العمارة حيث شرط الواقف تقديمها عليهم (أجاب) العمارة مقدمة على الصرف الى مستحق الوقف ولو بلا شرط تقديمها من الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في أرض وقف حصل نزاع في وقفيتها وهناك بينة تشهد بوقفيتها بالشمرة والسماع المعبرة شرعاً فهل يكتب بذلك ولا يضر عدم حجة تشهد بوقفيتها بيد ناظرها (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقراء والنكول فلا يضر عدم وجود سند شرعي يشهد لما يراد انبائه شرعاً وصرحوا بقبول شهادة السماع المعبرة لاثبات أصله والله تعالى أعلم (سئل) في شجرة مغروسة في أرض وقف وولى من قبل شخص لجهة الوقف مات وترك ورثة من مدة مديدة وسنين عديدة ثم الآن ادعى رجل من خدمة هذا الولي ان الشجرة المذكورة ملك له ويريد بيعها وان له بينة على دعواه المذكورة ولم تطالب منه البينة على ما ادعاه عن اقامتها وصدق طائعا مختاراً على جريانها في الوقف المذكور وانها ليست ملكاً له ثم رجع عن تصديقه واقاراره وأراد الدعوى بما ادعاه أولاً ويريد بيعها لمن يرغب فهل اذا كان تصديقه ثابتاً بالوجه الشرعي لا تسمع دعواه بالملك حيث اعترف بالوقف طائعا مختاراً سيما مع وجود بينة تشهد بانها وقف (أجاب) نعم لا تسمع دعواه بعد تصديقه واعتباره المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على ذريته المذكورة دون الاناث واستمر من غير كتابة حجة ثم مرض وكتب حجة شرعية بالوقف في مرضه وحكم المحاكم بها ثم شفي من مرضه واستمر على وقفه في صحته وسلامته ثم بعد مدة مرض ومات في مرضه فهل والحال هذه يكون الوقف صحيحاً نافذاً (أجاب) اذا استوفى الوقف المذكور شرائط الحجة نفذ ولا يمنع من ذلك كونه في المرض الذي لم يمت به الواقف أو كتابة حجة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف داراً وطاحونة على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسلهم وعقبهم جيلاً بعد جيل فاذا انقرضوا جميعاً يكون وقفاً على ذرية وولى معين ولم يشترط الواقف شرطاً لنفسه ولا لغيره ثم مات الواقف عن أولاده فباع احداً الاولاد المستحقين استحقاقه في الطاحونة المذكورة بدون مسوغ شرعي فما الحكم في ذلك البيع اذا ثبت ما ذكر بالبدنة الشرعية (أجاب) يبيع احداً المستحقين في الوقف الصحيح اللازم جزأ منه بدون مسوغ شرعي باطل والله تعالى أعلم (سئل) في مكان يجازب مسجد موقوف عليه تصرف اجرة في مصالحه استولى عليه رجل وسكنه مدة وادعى فيه الملك فهل اذا كان الوقف فيه محققاً وثابتاً يكون الناظر عليه بعد تحقق وقفه رفع يده عنه

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٣

ربيع الاول

١٢٧٣

٣

ومحاسبته على اجرة مثله مدة وضع يده عليه ولا عبرة بدعواه الملك فيه بوضع يده عليه مدة الاستيلاء (أجاب) نعم يكون للناظر مطالبة الرجل المذكور برفع يده عن عقار الوقف بعد تحقق وقفه بطريق شرعي حيث لم يمنع من رفع يده مانع شرعي وله أيضا مطالبة باجرة مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض وقف في بلاد الريف وبها مسجد ومقابر ومدفون فيها ولي من أولياء الله الصالحين وله ذرية ذكران وانثى فأرادت الانثى ان تقسم الأرض المذكورة مع ما فيها من المقابر والمسجد قسمة افراز وتأخذ نصيبها بجهة الارث عن مورثها وتجعل نصيبها من ذلك بيتا على حدة وتنش القبور والحال ان الأرض المذكورة معدة لدفن الاموات والمسجد لا قامة شعائر الصلاة فيه فهل والحال هذه لا تجاب البنت لذلك حيث جعل الولي هذه الأرض معدة لدفن الموتى والمسجد لا قامة الصلوات فيه وكان وقف ذلك ثابتا بالشهرة والسماع بين الناس الكثيرين الذين يؤمنون بما يؤمهم على الكذب (أجاب) نعم لا تجاب البنت لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقارات مبنية وأطيان موقوفة من قبل مالكها للاستغلال والزراعة وما تحصل من ذلك يصرف للمستحقين للوقف تولى على ذلك ناظر من المستحقين لارشاد يته حسب شرط الواقف وتعاطى اجارة العقارات وزرع الأرض كما كان عليه اسلافه النظارة وصار يقبض ربيع الوقف ويبيع بعض ما ينخرج من زراعة الأرض حسب ما تقتضيه المصلحة وكل ما تحصل من ربيع العقار وثمر الخراج من الأرض يقسمه بين المستحقين واستمر على ذلك مدة من السنين كما كانت تفعل النظارة قبله ثم مات وبعض ربيع الوقف نقد وجبوب قائمة وبعضه دين في ذمة بعض مستأجرى الوقف وبعض المشترين لما خرج من الأرض وأراد ورثته أخذ ما يستحقه مورثهم المذكور الى حين وفاته في غلات الوقف المذكورة من النقود والحبوب وما يتحصل من الديون فمنعهم باقي المستحقين ويريدون خصم ما بذمة المدينين بجهة الوقف عليهم من أصل ما يستحقه مورثهم سواء تحصل أم لا والورثة ممنعون عن ذلك فهل لا يجب المستحقون لذلك جبرا على ورثة الناظر المستحق المذكور (أجاب) نعم لا يجب المستحقون المذكورون لذلك ولورثة الناظر المستحق الميت أخذ ما يستحقه مورثهم في غلات الوقف الى حين وفاته من النقود والحبوب وما يجب من الغلات الى ان مات المورث وما يجب منها بعد موته لمجهات الوقف كما في التنقيح من الوقف والولاية في قبض الغلات والاجور المستحقة للوقف للناظر الموجود الآن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في عقار ونخيل مشاعة تقسم بطريق الارث عن أبيه وامه وزوجته وقف ذلك في حال صحته وسلامته على أولاد بنته المذكور والانثى وعلى ذريتهم ونسلهم وعقبهم بالفريضة الشرعية الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم بعد ذلك بعدة مات وانحصر ربيع الوقف في ابن بنت البنت وصار يستغل ذلك



مدة من السنين فهل والحال هذه يصح الوقف المذكور أم لا (أجاب) وقع اختلاف بين الامام أبي يوسف ومحمد في صحة وقف المشاع القابل للقسمة فأجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد وكل مصحح وعلى الاول العمل فإذا قضى القاضي بحجته نفذ قضاؤه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة عتقاء واقف ادعى عليهم آخرون بأنهم عتقاؤه أيضا ويريدون بذلك مشاركتهم في وقف المعتق المنحصر في عتقائه فأنكروا دعواهم فهل يطلب منهم البرهان على دعواهم فإذا لم يثبتوا دعواهم لا يكون لهم حق معهم ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في انقاض وقف مشتملة على أحجار وأخشاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لمحلها وصارت لا ينتفع بها للوقف وخشى ناظر الوقف ضياعها وبيعها بسبب ما ذكر من آخر

بئس هو ضعف ثمن المثل وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الوقف بالبيعة الشرعية يكون البيع المذكور جائزا (أجاب) نعم للناظر يبيع تلك الانقاض حيث تعذر عود عيها أو خشى عليها الهلاك ويكون بيعها بئس المثل فاكثروا محل هذه نافذا اذ كل من تعذر إعادة العين وخشية الهلاك مسوغ للبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها مدة سنتين بدون أجر المثل بكثير بغبن فاحش فهل والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذكورة بالغبن الفاحش ويكون للناظر اجارتها ان شاء وليزم يتم أجر المثل مدة وضع يده عليها (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على مسجد من مدة طويلة تعدى عليها جماعة وبنوا فيها أما كن فطلبهم ناظر الوقف لدى قاضي ناحيتهم فأقروا بوقفيها بعد الانكار وحكم عليهم بأجرة مثل الأرض يدفعونها لجهة الوقف ورضي بذلك ناظر

الوقف المذكور فهل إذا حصل من البائنين انكار للوقف بعد ذلك وأقام ناظر الوقف بينة على اقراءهم لا عبرة بانكارهم ثانيا (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبها بعد تحققها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة بأجرة معلومة هي اجرة المثل فاكثروا قبل فراغ مدة الاجارة المذكورة أجر الناظر المكان المذكور لا يجوز مدة معلومة واذن له بالبناء والعمارة فيه ليكون له ذلك ما سكا فهل لا تنفذ الاجارة الثانية قبل مضي مدة الاجارة الاولى ويبقى المكان في يد المستأجر الاول حتى تمضي مدته حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة بأجرة المثل فاكثروا (أجاب) اذا صدرت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تنفذ الثانية قبل مضي مدة الاولى وليس للناظر فسحها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم وظيفة نظم على مسجد من مساجد بلاد الارياق فرغوا

وتزولوا عن هذا النظر لشخص بين يدي قاضي الولاية فقرره هذا القاضي فيه ثم انهم  
شخص آخر لقاضي مصر أن وظيفة نظر هذا المسجد خلية من النظار والتمس منه تقريره  
فيها فقرره فيها بعد تقرير قاضي الولاية الاول بناء على الانتهاء المخالف للواقع فهل لا يعيد  
بالتقرير الثاني لبنائه على الانتهاء المخالف للواقع سيما وتقرر الاول موافق لشرط  
الواقف حيث شرط النظر على ذلك المسجد لمن يكون خليفة الفقراء فيه والمقرر الاول  
المفروغ له هو الموهوب بهذا الوصف دون الثاني مع كون الاول أهلا للنظر فيكون  
المعتبر والمفعول عليه التقرير الاول حيث كان سابقا وموافقا لشرط الواقف (أجاب)  
إذا كان المقرر الاول مشروطا بالنظر من قبل الواقف وهو أهل لذلك كما هو مذکور  
بالسؤال تعيينت الوظيفة له ويكون تقرير القاضي له من باب اجراء شرط الواقف الذي  
هو كنص الشارع وقد صرحوا بأن التقرير المبني على الانتهاء الفاسد المخالف للواقع  
لغو وأن العبرة بالتقرير الموافق له إذا كان من الأهل في المحل والله تعالى أعلم (سئل) في  
وجع يملك عقارا وقفه في مرض موته على زوجته ثم على جهة بر ثم مات في مرضه المذکور  
عن زوجته وعن ابن عم عاصب فقط فهل إذا ثبت ما ذكر يكون وقفه المحكم فيه  
كالوصية لا ينفذ الا في الثلث ولا يمنع العاصب المذکور من الميراث حيث وقف العقار  
المذکور على زوجته ثم على جهة بر لا تنقطع كقراءة قرآن على تربة الواقف وتفرقة خبز  
على الفقراء والمساكين وغير ذلك من الخيرات (أجاب) الوقف في مرض الموت وصية  
والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خربت من الثلث ولغير الوارث  
تجوز من الثلث وقد جع الواقف المذکور بين الوارث وغيره حيث وقف على زوجته  
ثم من بعده على جهة بر فيجوز الوقف من الثلث ويطل فيما زاد على الثلث حيث لم  
يجزه باقي الورثة وما زاد على الثلث بصير ملكا للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة  
الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الزوجة المذكورة فإذا  
ماتت صرفت غلة الوقف الذي خرج من الثلث كلها لجهة البر المذكورة والله  
تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده  
وهم عبد الفتاح وعبد الوهاب وأحمد ومحمد وصادق وعلى بناته وهن فاطمة وعارفة وأسنة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور مثل حظ الانثيين ثم من  
بعدهم على أولاد أولاده المذکور دون الاناث ثم على أولاد أولاد أولاده المذکور دون  
الاناث ثم على نسله وذريته من أولاده المذکور دون الاناث هل ان مات منهم عن ولد  
ذكر او ولد ولد ذكر او أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده المذکور او ولد ولد المذکور او  
أسفل من ذلك ومن مات منهم عن غير ولد ذكر ولا ولد ولد ذكر ولا أسفل من ذلك عاد  
نصيبه لاخته المذكورة من أولاد المذکور وان لم يبق منهم أحد عاد وقفه على أولاد  
الاناث على الترتيب المشروح فإذا انقرضت أولاد الاناث عاد وقفه على أقرب عصبات

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

مطلب في تفصيل حكم  
الوقف في مرض الموت  
على بعض الورثة

جمادى الاولى سنة

الواقف على الترتيب المشروح فاذا انقرضوا جميعا عاود وقفاً على مصالح سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام انحصر الوقف المذكور في عبد الله ابن ابن الواقف ومحمود ابن ابن الواقف وسليم ومحمد واسماعيل اولاد ابن ابن الواقف ويوسف ابن ابن الواقف ومصطفى ابن ابن الواقف فبل اذا مات مصطفى المذكور عقيماً عن ذكر ولم يوجد له اخوة من الذكور ولم يوجد ابناً من الاناث ولا من ذريتهم ولا من اقرب العصبات للواقف احد لا تكون حصته للوجودين ممن ذكرت اسمائهم وتكون للفقراء لكونه صار منقطع الوسط واذا كان احد ممن ذكر فقير اتصرف اليه حصة المتوفى مع حصته لكونه من ذرية الواقف وذرية الواقف احق من غيرهم من حيث الفقر (اجاب) حيث كان شرط الواقف ان مات عن غير ولد ذكر ولا ولد ولد ذكر ولا اسفل من ذلك عاد نصيبه لاختوته الذكور من اولاد الذكور الى آخر ما ذكره الواقف على الوجه المسطور بعد ان رتب البطون بشم وشرط انتقال نصيب من مات عن ولد ذكر او اسفل منه اليه ولم ينص في كلامه على ما يفيد عود هذا النصيب الى من في درجته ولا الى من فوقه بخصوصه ومات مصطفى المذكور عن غير عقب ولم يكن له اخوة فالذي حرره في تنقيح الحامدية في نظير هذه الحادثة جوع نصيب الميت المذكور الى اصل غلة الوقف وصرفها الى مستحقها بالفعل سواء كان استحقاقهم باصل الشرط او بالانتقال عن اصلهم وجعل الميت كأن لم يكن خلافا لما أفتى به عماد الدين ومن تبعه من عود نصيب المذكور الى أعلى الطبقات عملاً بترتيب الواقف بين البطون بشم وخالفه الشرنبلالي في رسالته الابتناسام في أحكام الاقلام وجعل العاد في قواه مخالفاً للمنعول والمعقول مستدلاً بما نقله عن الخصاص وبأنه لا يتوهم أحدان العمل بالترتيب المستفاد من ثم يوجب اختصاص الاعلى بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى لان الترتيب المذكور هو منع الفرع المحجوب باصله لا غيره ولا قائل بحرمان مستحق هو اسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشرط الواقف ما آل نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والا على فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصباة الى آخر ما أفاده في التنقيح وان كان اعترض على الشرنبلالي أيضاً في جعله نصيب الميت للاقرب اليه في موضوع حادثته التي شرط فيها انتقال نصيب من مات عن غير عقب لمن في درجته الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولم يوجد لمن مات عقيماً مساو له في الدرجة فجعل نصيبه للاقرب درجة الى المتوفى فخالفه العلامة ابن عابدين وجعل نصيب الميت المذكور لعموم المستحقين كباقي الغلة على حسب انصباة بل لا فرق بين اقرب وابتعد حيث انعدم من في درجة المتوفى وبين ذلك في تنقيحه وهذا لا يخص حادثة سؤالنا اذ لم توجد فيها هذه العبارة بل فيها ان من مات عقيماً عاد نصيبه لاختوته الذكور ولا ينتقل نصيب هذا الميت الى مصالح مـجـد سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لان اولولة الاستحقاق اليها مشروطة

جادی الاولی سنه  
مطلب فی منقطع الوسط  
والاول والاخر

بأنقراض أولاد الواقف وذريته وأقرب عصبائه ولم يوجد ذلك ولا يخفى أن مسئلتنا  
هذه ليست من قسم منقطع الوسط وجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف حيث  
قال ثم من بعدهم على أولاد أولاده الذكور دون الإناث ثم على أولاد أولاد أولاده الذكور  
دون الإناث ثم على نسله وذريته من أولاده الذكور دون الإناث على أن من مات عن ولد  
ذكر أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده الذكور إلى آخره  
فجعل استحقاق ريع الوقف لطبقات أولاده بشرط تقديم الأصل على فرع فقط والمنقطع  
أنما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف كما أفاده في تنقيح المحامدية المذكور في  
تظهير هذه الحادثة وقد يكون منقطع الأول وصورة ما في الحائنية لوقال أرضي صدقة  
موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على  
الفقراء وإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال  
ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ابني وله ابنان أو أكثر فالغلة لهم وإن لم يكن له الابن  
واحد وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء فالمثل الأول منقطع الأول في جميع  
الغلة والثاني في نصفها أو أما منقطع الآخر فهو حيث تنقرض الذرية أو الجماعة الموقوف  
عليهم بأعيانهم ويؤول إلى الفقراء لعدم نص الواقف على من يستحق بعد المنقرضين  
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت وقف أهلي فيه محلات خربة تحتاج للبناء والترميم  
ولم يكن له ريع ومستحقوه فقراء آجره الناظر لرجل كل شهر بمائة قرش ولم تكن أجرة  
المثل وفي ذلك غبن فاحش على جهة الوقف وأذنه أن يصرف عليه ما يحتاج إليه في  
اصلاح محلاته ويدفع له بعض الأجرة ويخصم الباقي مما صرفه فهل والحال هذه تلزمه  
أجرة المثل بالغة ما بلغت (أجاب) إذا آجر الناظر عقار الوقف بدون أجر المثل يغبن  
فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه على ذلك لكن ذكر في رد  
المحتار في فصل براعي شرط الواقف على قول الدر فلا يجوز بالقل ولو هو المستحق قارئ  
المداية لا ينقصان يسير أو أذا لم يرغب فيه إلا بالقل أشباه ما حاصله قال في جامع  
الفصولين إلا عن ضرورة وفي فتاوى المحنف في شرط اجارة الوقف بدون أجرة المثل إذا  
نابته نائبة أو كان دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عزا للأشياء جواز اجارة الدار التي عليها  
مرصد بدون أجرة المثل ووجه ذلك أن المرصد دين على الوقف ينفقه المستأجر لعمارة  
الدار لعدم مال حاصل في الوقف فإذا زادت أجرة مثلها بهذه العمارة التي صارت للوقف  
لا تلزمه الزيادة لأنه إذا أراد الناظر إيجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصد لا يرضى  
بأستيجارها بأجرة مثلها الآن لكن أفتى في الخيرية بلزوم الأجرة الزائدة ولعله محمول  
على ما إذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد منه فينتد لا شك في لزوم الزيادة  
فتأمل انتهى فإذا تحقق المسوغ في هذه الاجارة صححت ولا تلزمه الزيادة والا فلا ولزمت  
والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف آجره الناظر سنتين لرجل آخر مبلغ معلوم

١٢٧٣

١٠



١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٤

جادى الثانية

من الدراهم فهل لا تصح هذه الاجارة ويكون للناظر مطالبة المستأجر باجرة المثل حيث وقعت الاجارة غير صحيحة وتقدم في كل المدة ليكون الاجارة لم ترز على سنة في العقار حيث أهمل الواقف مدة الاجارة ولم يكن في ذلك مصلحة للوقف ولم يأذن بذلك القاضي (اجاب) اذا أهمل الواقف مدة الاجارة قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيده سنة مطلقا وبالسنة يبقى في غير الضياع وفي الضياع بثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك كما في الدر من فصل يراعى شرط الواقف في اجارته فلا يصح اجارة الناظر ما ذكر أكثر من سنة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على وقف اهلى بشرط الواقف وهى ساكنة في مكان من أما كن الوقف ثم ماتت عن زوجها وعن المستحقين للوقف من العتقاء وذرية العتقاء فادعى زوج الناظرة ان المكان المذكور ملك لزوجته وادعى المستحقون للوقف من العتقاء وذرية العتقاء ان المكان المذكور وقف ومع كل من الزوج والمستحقين بينة بما يدعيه فن تقدم بينته (اجاب) الدعوى لا تسع الا من الناظر وبينه الخارج مقدمة على بينة ذى اليد في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى وضع يده على مسجد من مساجد المسلمين في قرية من قرى الريف فخر به وجعله مربط الدوابه وأخرجه عن المسجد فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لناظره منازعته ورفع يده عنه وتضمينه لما أتلفه منه من اخشاب وغيرها واعادته مسجدا كما كان اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى يكون لناظر المسجد رفع يده عنه وتضمينه ما أتلفه من المسجد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أجر مكانا منه لرجل آخر باجرة معلومة مشاهرة دون أجر المثل فهل اذا كانت الاجرة أقل من أجر المثل بكثير يجبر المستأجر على دفع أجر مثل المكان المذكور واذا استعمل المستأجر أما كن للوقف من غير عقد اجارة يكون مازوما باجرة مثلها (اجاب) نعم يلزم المستأجر والحال ما ذكر تمام أجر المثل كما انه لازم باجر مثل ما استعمله من أما كن الوقف بدون عقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا شرعيا على خيرات عينها في كتاب وقفه المسجل وجعل ما بقى من الربيع بعد الخيرات المعينة لذريته من بعده وشرط في كتاب وقفه لنفسه شروطا منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل الى آخر الشروط العشرة المعلومة وجعل النظر على وقفه من بعده لابنه ولان وشرط له أيضا ما شرطه لنفسه من الشروط فمات الواقف وانحصر نظر الوقف جميعه والاستحقاق لما بقى بعد الخيرات في ابنه المشروط له تلك الشروط وصار يجري الخيرات المعينة وما بقى بعد ذلك يستعمله لنفسه حسب الشرط ثم بعد مدة وقف الابن المذكور وقفا أيضا وألحقه بوقف والده وجعل حكمه كحكمه وشرط فيه لنفسه شروطا منها التغيير والتبديل الى آخر الشروط العشرة المعلومة أيضا ثم بماله من الشرط في وقف والده وبماله من الشرط أيضا في وقفه غير ذلك وجهه كانه خير يا وحرر بذلك حجة

جمادى الثانية سنة

١٢٧٣ ٦

١٢٧٣ ٦

١٢٧٣ ٦

مطلب فيما لو زاد أجر  
المثل في نفسهمطلب قبول المستأجر  
الزيادة في المدة يكفي  
عن تجديد العقد

١٢٧٣ ١٠

شرعية وسجلت في السجل المحفوظ فهل اذا ثبتت الشروط المذكورة في الوقفين  
المذكورين يكون ما فعله من التغيير المذكور على حسب الشرط له من قبل أبيه في وقفه  
ومن قبل نفسه فيما وقفه أيضا صحيحا ومعتبرا شرعا حيث كان الابن المذكور منفردا  
بتلك الشروط (أجاب) نعم يكون ذلك صحيحا والمحال ما ذكر حيث كان على مقتضى شرط  
الواقف له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفا أهليا من ناظرها مشاهرة  
بأقل من أجرة المثل بكثير وسكنها المستأجر مدة وهو يدفع للناظر الأجرة التي هي أقل من  
أجرة المثل ثم مات الناظر واستولى على المحانوت ناظر آخر فهل والحال هذه يكون للناظر  
الآخر مطالبة بتأجير المثل للأجرة الماضية حيث تبين بقول أهل الخبرة أن ما كان يدفعه  
لذلك الناظر أقل من أجرة المثل بكثير ويكون للناظر اجارتها من شاء بأجرة المثل  
(أجاب) اذا أجر الناظر عقارا للوقف من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح  
الاجارة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ويكون للناظر الشرعي اجارتها من غيره حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أجر مسقفات الوقف مدة سنة بأجرة  
المثل وقبض أجرها ثم زادت أجرة المثل بحسب تجديد الرغبات من غير زيادة متعنت  
فهل للناظر مطالبة المستأجر بأجرة المثل قبل انقضاء السنة التي أجرها له وفسخ اجارته ان  
امتنع عن قبولها ورد باقي الأجرة له واجارها من يرغبها (أجاب) اذا أجر الناظر عقارات  
الوقف اجارة صحيحة بأجرة المثل ثم زاد أجر المثل في نفسه عند الكل كما صرح به الاسيحياني  
ولم تكن تلك الزيادة بسبب عمارة المستأجر بماله لنفسه كما في الارض المحتكرة لأجل  
العمارة فلم يتولى فسخنها ومالم يفسخ فله المسمى وتعتد الاجارة ثانيا بأجر المثل والمستأجر  
الاول أولى من غيره اذا قبل الزيادة وقبوله اياها يكفي عن تجديد العقد وهذا  
مادامت مدة الاجارة باقية فان امتنع من قبول الزيادة فسخنها للناظر فان امتنع فسخنها  
القاضي فان مضت المدة كان للناظر اجارتها من غير المستأجر الاول ولو قبل الزيادة  
مالم يكن له فيها حق القمار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على مكان وقف  
أهلي وانتفع به مدة من السنين بغير وجه شرعي وادعى فيه الملك فهل اذا أثبت ناظره  
وقفيته بالوجه الشرعي ترفع يده عن المكان المذكور ويطالب بأجرة مثله مدة وضع  
يده عليه (أجاب) نعم اذا أثبت ناظر الوقف المذكور ايقاف ذلك المكان المذكور  
بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد عليه بتسليمه اليه حيث لا مانع ويجب على من استعمل  
عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان بعضه وقف وباقيه ملك تخرب بعضه وآل باقيه الى السقوط وتعطلت حصة  
جهة الوقف على مستحقها ولم يكن في الوقف غيرها ولا ريع لها تعمير منه ولم يكن هنالك  
من يرغب في عمارتها ويستغل مؤنة الصرف من أجرتها ولم ينه الواقف عن اجارتها  
واحداث خلوف فيها فهل يسوغ للناظر أن يؤثر حصة الوقف لمن يملك الباقي ويأذن له

١٢٧٣ ١١

بالبناء فيه اعملى أن يكون ما بناه مسكاه على وجه التقرار حيث كانت المصلحة بجهة  
الوقف في ذلك (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
في ناظر شرعى على مكان وقف تخرب المسكان المذكور ولم يكن في الوقف ريع يعمر منه  
ذلك المسكان ولم يوجد من يستأجره ويعمره باجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم  
ينه الواقف عن أحداث خلوف وقفه فهل اذا أراد الناظر أن يوجر المسكان المذكور من آخر  
مسانة باجرة المثل فاكثر وبأذن للمستأجر بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار لما  
بينه المستأجر المذكور ويكون له خلوا وانتفاعا يسوغ له ذلك حيث كان فيه مصلحة

١٢٧٣ ١١

للووقف (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أراد السفر الى جهة واقام وكيل عنه يقوم مقامه في قبض الريع فغلب الناظر  
مدة قليلة وحضر ورفع الوكيل من الوكيل المذكور كورة والا ن يريد رجل ان يدعى  
بدعوى انه يستحق مع المستحقين في ريع الوقف المذكور فهل لا تسمع دعواه على  
وكيل الناظر المعزول وانما تقام على فرض سماعها على ناظر الوقف (أجاب) نعم  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف جده وقفاً أهلياً صرف في عمارة  
الوقف مبلغاً معلوماً من ريعه وما بقى وزعه على المستحقين معه في الوقف المذكور

١٢٧٣ ٢٠

وصدقه المستحقون على ذلك الا واحداً منهم يريد محاسبة الناظر على ما صرفه في العمارة  
فهل يكون القول قول الناظر في الصرف على العمارة وفيما دفعه للمستحقين معه  
(أجاب) يقبل قول الناظر الا من يمينه في مقدار ما صرفه على عمارة الوقف الضرورية  
مصرف المثل في مدة تحتمله حيث لا يكذب في ذلك ظاهراً والحال وكذا فيما ادعى صرفه  
للمستحقين والله تعالى اعلم (سئل) في دار جارية في وقف مشروط سكناءه من قبل واقفها  
لذريته احتاجت للتعمير الضروري فهل يكون تعميرها على من له السكنى اذا كان غنياً

١٢٧٣ ٢٧

(أجاب) نعم تكون عمارتها عليه ولو متعدد امن ماله لا من الغلة اذا انعم بالغنم ولو أبى من  
له السكنى أو عجز لفقره آجرها المحاكم منه أو من غيره وعمرها باجرتها كعمارة الواقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً وقفاً من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة لكل  
شهر باجرة المثل وزيادة فهل والحال هذه تكون الاجارة لازمة من الطرفين واذا  
استأجرها رجل آخر وزاد في الاجرة تعنتاً لا تنسخ بزيادة التعنت ولا عبرة بها (أجاب)  
اذا صدرت الاجارة من ناظر الوقف باجرة المثل مستوفية شرائط الصحة لا يكون للناظر  
فسخها في مدة الاجارة بمجرد زيادة التعنت ولا تخرج الحانوت من يد مستأجرها على  
الوجه المستطوع قبل تمام مدة الاجارة بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٣ ٢

مطلب عمارة دار  
السكنى على من هي له  
فان أبى آجرها القاضى  
وعمرها من أجزائها

١٢٧٣ ١٢

مكان وقف مشحون بالآتربة تعطل على جهة وقفه وبقي من بنائه جدران قائمة على أرضه  
وليس للوقف ريع يعمر منه ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم يرغب أحد في  
استئجاره ليعمره باجرته بجهة الوقف ولم ينه الواقف عن أحداث خلوفه فهل اذا كان

الامر ما هو سطور وأراد الناظر أن يوجهه لاخر مسانحة بآخرة المثل فاكثروا ياذن  
للمستأجر بالبناء والعمارة والاحداث على جدرانها القائمة به على ان ما بينه المستأجر فوق  
ذلك يكون له ملكا على وجه القرار يسوغ له ذلك حيث كان فيه مصلحة لجهة الوقف  
ولم يرغب أحد فيه الا بهذه الكيفية (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر  
كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وبعضه ملك تخرب  
وتعطل على جهة الوقف حصته ولم يكن في ذلك الوقف ريع تعم منه تلك الحصص ولم  
يوجد من يرغب في عمارة تلك الحصص من أصل أجزائها ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليها  
ولم يمه الواقف عن احداث خلوف فيها فهل والحال هذه يسوغ للناظر تلك الحصص الشرعية عليها  
اجارتها مسانحة بآخرة المثل فاكثروا من شريكه ويأذن له فيها بالانشاء والعمارة على وجه  
البقاء والقرار للمستأجر حيث لم يرغب فيها أحد الا بهذه الكيفية ولم يمه الواقف عن ذلك  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ماذ كرحيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بيت ثلاثة ارباعه وقف على مسجد وعلى خيرات  
وربعه ملك لرجل فباع مالك الربع نصف البيت فهل لا ينفذ بيعه في الربع وقف  
بدون مسوغ شرعي ويكون للناظر استرداد منه المشتري حيث كان وقفه ثابتا  
وكان البيت قائما على أصوله اذا ثبت ماذ كرى بالوجه الشرعي (أجاب) لا يصح بيع  
الرجل المذكور في حصص الوقف وفيما ضم اليها من الملك خلاف والله تعالى أعلم  
(سئل) في حوانيت جارية في وقف جاء رجل أجنبي اتفق مع ناظر الوقف ان ينتفع  
بعلوها بالبناء لنفسه علو تلك الحوانيت وان يصرف الاجنبي بدل انتفاعه وبنائه علو  
الحوانيت من ماله في عمارة حوانيت الوقف ما تحتاج اليه العمارة وتعاقدا على ذلك  
ولم يبين امدد الانتفاع ولم يعين مبلغ الصر ليعكون اجرة معلومة واذن له الناظر  
بالتعلي والبناء فوق الحوانيت المذكورة على ان يكون ما بينه فوقها ملكا له يتصرف  
فيه بأنواع التصرفات وذلك الاذن في ضمن العقد المذكور فهل يكون ماذ كرى عقد  
اجارة فاسدة ويقسد الاذن الذي في ضمنها واذ انبى بعض بناء فوق الحوانيت لا يكون  
مستحق القرار لفساد الاذن سيما وانه لم يأذن له بحق القرار واذا مات الناظر وتولى ناظر  
آخر على الوقف انذ كرى يكون له تكليف المستأجر برفع ما احده علو الحوانيت ان لم  
يضر رفعه بالوقف وان أضر رفعه يتملكه الناظر بقيمة للوقف اذا تحقق ماذ كرى  
بالوجه الشرعي (أجاب) حيث تعاقدا الناظر والاجنبي على ان ينتفع الاجنبي بعلو  
حوانيت الوقف ويبني عليها لنفسه وجعل بدل تلك المنفعة ان يصرف الاجنبي من ماله  
على عمارة حوانيت الوقف ما تحتاج اليه العمارة ولم يعين امدد ولا مبلغ الصر الذي هو  
اجرة كان ذلك اجارة فاسدة فيفسد الاذن الذي في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه  
فالاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشباه اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢١

مطلب اذا بطل الشيء  
بطل ما في ضمنه



سنة

رجب

مضى قولهم اذا بطل المتضمن بالسكس بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى أن قال وقالوا  
 كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمستأجر في العمارة  
 فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لم تلم تصح لم يصح ما في ضمنها  
 اه أفاده في التنقيح وحيث يشذكون لمن تولى ناظرا على الوقف تكليف المستأجر برفع  
 ما أحدثه لنفسه من البناء على حوائت الوقف ان لم يضر رفعه بالوقف والتمسكه الناظر  
 بقيمته مستحق القلع لمجة الوقف والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 استأجر أرض زراعة ووقفها من ناظرها ثلاث سنين في عقد واحد بدون أجر المثل بالغبن  
 الفاحش فهل يكون للناظر مطالبته بأجرة المثل فيما مضى ويكون له أيضا اجارتها لغيره  
 باقى المدة بأجرة مثلها اذا لم يرض المستأجر بدفع أجرة مثلها وتكون فاسدة بدون أجر  
 المثل (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفا أهليا من ناظرها  
 كل شهر بقدر معلوم من الدراهم دون أجر المثل وصار المستأجر يدفع الاجرة المذكورة  
 للناظر مدة من السنين والآن أجز ناظر الوقف المذكور الحانوت المذكورة لرجل بعد  
 مضى مدة الاجارة الاولى بأجرة المثل بعد عرض الزيادة على المستأجر الاول فلم يرض بها  
 فهل والحال هذه تكون اجارة الناظر لغير المستأجر الاول بأجرة المثل صحيحة واذا ادعى  
 المستأجر الاول ان له خلوات الحانوت المذكورة ولم يبرهن عليه بالوجه الشرعى لاعتبر  
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) اذا انقضت مدة الاجارة الاولى وأبى  
 المستأجر الاول أو لم ياب أن يستأجرها بأجر المثل يكون لناظرها اجارتها من غيره بأجر المثل  
 حيث لم يكن له حق القرار ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى والله تعالى  
 أعلم (سئل) في داوه ووقوفة من قبل واقفها على أولاده وذريته ونسله وعقبه انحصرت  
 الآن في جماعة من الذرية أنكر بعضهم استحقاق البعض الآخر فيها فهل اذا ثبت  
 استحقاقهم فيها بالوجه الشرعى يكون لهم طلبه وليس للنسك من منازلهم فيه سيما وان  
 البعض للنسك استأجر حصة البعض الآخر مدة من السنين (أجاب) نعم اذا ثبت  
 استحقاقهم في الوقف المذكور بالوجه الشرعى يكون لهم طلبه ولا عبرة بالانكار  
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد ليس له ربيع سوى احكار قليلة  
 لا تفي بشعائره من فرش ووقادة ونحو ذلك وله امام راتب يتجمل به من مرتبه على  
 الامامة ولم يوجد من ربيع الوقف شيء واحتاج المسجد للعمارة الضرورية خصوصا  
 والناظر على الوقف دين شرعى قام الآن امام المسجد يكلف الناظر بدفع ما تجمل به من  
 المرتب من مال نفسه مع عدم وجود ربيع للوقف واحتياج الوقف للعمارة الضرورية  
 كما ذكر فهل لا يجب على الناظر الدفع من ماله والحال هذه (أجاب) نعم لا يجب على الناظر  
 الدفع من مال نفسه لارباب الشعائر حيث لا ربيع في الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

شعبان

٨

١٢٧٣

٢٢

مطلب لا يجب على  
 الناظر الدفع لارباب

الوظائف من مال نفسه حيث لا ربيع في الوقف

رجل استأجر معصرة وقفها من ناظرها مسانحة واذنه الناظر بالعمارة فيها على أن ما بناه  
 يكون ملكا له فوضع المستأجر يده على المعصرة المذكورة وباع آلتها بغير مسوغ شرعي  
 فأعماه بالاذن المذكور صارت المعصرة وما فيها من الآلة ملكا له فهل والحال هذه  
 يكون بيع المستأجر المذكور لآلة المذكورة غير صحيح ويجبر المأثرى على رد الآلة  
 المذكورة بجهة وقفها (أجاب) نعم بيع المستأجر والحال هذه غير صحيح فتد العين  
 المبيعة بجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى بشرط الواقف  
 ان يحصر ريع الوقف فيها وفي رجل والمرأة المذكورة رشيدة قائمة بوظيفة النظر وقادرة  
 عليه فهل إذا أراد الرجل المذكور ان يأخذ النظر من المرأة ويعزلها من النظر على الوقف  
 بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث ثبتت أرشديتها وكانت مسنة عنه (أجاب) لا يعزل  
 الناظر على الوقف بدون جنحة شرعية توجب عزله الا ان يثبت ان غيره أرشده منه  
 اذا كان شرط الواقف ان النظر لا يرشد من مستحق الوقف والله تعالى اعلم (سئل)  
 في أرض جارية في وقف وكل الناظر عليها رجلا آخر ليؤجرها للزراعة سنة بسنة ولم  
 يفوض له الاذن لمن يستأجرها بغرس التخييل فأجر الوكيل المذكور تلك الأرض  
 الى آخر خمس سنين في مدة واحد بدون أجر المثل واذن الوكيل للمستأجر  
 بغرس التخييل في تلك الأرض ضمن الاجارة المذكورة مع انها معدة للزرع من قبل  
 المستأجر دون غرس التخييل والاشجار ولم يكن في تلك الاجارة مصلحة للوقف وأجر  
 مثلها يز يدعى ما أجر به بكثير فغرس المستأجر نحو ثلاثين نخلة في الأرض المذكورة  
 فهل لا تصح تلك الاجارة لتكون الوكيل خالف الناظر في تعيين مدتها وكونه أجرها  
 بدون أجر المثل بغبن فاحش وكونه اذن للمستأجر بالغراس بدون اذن من الناظر له في  
 ذلك وكون مدة الاجارة زائدة على ثلاث سنين واذا فسخت تلك الاجارة يلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل مدة وضع يده عليها وللناظر أن يملك ما غرسه المستأجر بقيمة بجهة  
 الوقف ان أضر دفعه بأرض الوقف والا يكلفه بقلعه (أجاب) نعم اجارة الوكيل  
 المذكور على الوجه المسطور غير صحيحة وللناظر ان يملك ما غرسه المستأجر على هذا  
 الوجه بجهة الوقف بقيمة مستحق القلع ان أضر دفعه بالأرض والا كلفه قلعه ان لم  
 يتقاعل على تملكه بجهة الوقف حيث لا مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة  
 واضعين أيديهم على مكان نصفه وقف عليهم والنصف الاخر ملك لهم عن مورثيهم وهم  
 يتصرفون في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبعين سنة ولم ينازعهم  
 أحد في ذلك المكان والا أن ادعى رجل أجني بأن نصف المكان المذكور وقف على  
 مسجد كذا وأنه ناظر عليه فأنكر واضعو اليد دعواه ووجدوها ولم يكن عنده برهان  
 ولا سند شرعي على دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الوقف  
 المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٦

واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدع بمجرد  
دعواه على فرض سماعها بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان وقف على مسجد بموجب وقفية ومن ضمن الموقوف فيها مكان أخرجه الواقف  
بما يقى الاستبدال ولم يشتر الواقف غيره وفيها بعض عتامة تصرف من الديوان امتنع  
صرفها وتعذر من مدة سنوات وفيها صبغتان تهدمتا وصارتا أرضا خالية عن البناء ولم  
يوجد ريع لهذا الوقف بالكلية فأراد ناظر الوقف ان يؤجر المكان المذكور مسانحة  
بأجرة المثل فاكثر وان ياذن للمستأجر المذكور ان يبنى فيه بحق البقاء والقرار على ان  
ما يبناه يكون ملكه وفي ذلك مصلحة عائدة لجهة الوقف حيث لم يرغب فيه أحد الا  
بهذه الكيفية ولم يكن هناك ريع يعمر منه هذا المكان المذكور ولم تكن  
الاستدانة الشرعية عليه ولم يرغب فيه أحد ان يعمره ويبنيه لجهة الوقف من أصل أجرته  
فهل يسوغ للناظر ذلك والحال هذه سيما وان الواقف لم يبنه عن ذلك (أجاب) نعم يسوغ  
لناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف استأجره رجل  
من ناظره مشاهرة كل شهر بقدر معلوم وصار ينتفع به مدة أشهر وهو يدفع للناظر أجرة  
دون أجرة المثل فهل اذا آجره الناظر لغيره عند انتهاء الشهر سنة بأجرة المثل يكون  
ايحار الناظر نافذا وادافال المستأجر الاول أنا أحق منه وأخذه بزيادة عن أجرته ويريد  
منع المستأجر من الانتفاع بالحنوت لا يكون له ذلك وتكون الأجرة الثانية لازمة الى  
تمام السنة لاسيما وهي بأجرة المثل وزيادة (أجاب) ليس المستأجر الاول أولى  
والحال ما ذكر بالسؤال على ما حرره العلامة ابن عابدين والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل من مدينة انطاكية واضع يده على منزل مشتمل على بيت وكدكان قهوة  
تحت به بمدينة انطاكية المذكورة تلقاهما عن أبيه وجده أبي أبيه ومدة وضع يده  
ويد أبيه وجده نحو مائة سنة وتسع سنين ولم ينزع من ذكر أحد في تلك المدة ثم ادعى  
الآن ناظر وقف على واضع اليد بان ذلك العقار وقف من جملة ما هوناظر عليه ولم يسبق  
لذلك الناظر ولا من قبله من الناظر وضع يده على العقار المذكور بل ولم يدع أحد منهم  
بذلك مع مشاهدتهم للتصرف فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ذلك الناظر حيث كان  
واضع اليد منكر الدعواه ذلك ويعمل بوضع اليد والتصرف المذكور (أجاب) لا تسمع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية وماتى  
المخلص المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة وفي  
المبسوط بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي فتاوى العتاني بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع الا ان  
يذون المدعى غائبا أو مجنونا وليس له ولى أو المدعى عليه واليا جائر يخاف منه وذلك  
فيماء الارث والوقف كما في صرة الفتاوى فذلك قبل صدور النهى عن سماعها  
وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها الا في المستثنى ولم يقيّدوا

دعوى الارث والوقف بمدة أفاده في حواشي الدرر المعلقة السيد الطحاوي من أواخر  
فصل المحبس وسماع الدعوى في الوقف ولو بعدمضى المدة الطويلة هو ما عليه القضاة  
والعلماء الأسلاف بمصر وإن أفتى في تنقيح الحمادية بخلافه بعد طول المدة وهذا  
بالنظر ظاهر هذا السؤال والاحقية الحال في هذه الحادثة أن ذلك العقار كان  
يدفع عليه أجرة لجهة الوقف المذكور المسماة بالمحكمة وقف عليه ثم صار  
الامتناع عن ذلك فصل النزاع والانكار فإذا كان الامر كذلك فالسؤال غير صحيح  
وبدفع المحر في السابق لا يقال إن النظر تركوا الدعوى وإن واصل اليد منكر  
لأنهم كانوا غير محتاجين إليها لقبض الأجر لجهة الوقف ويكون ذلك اقراراً من  
ذی اليد الدافع لما ذكر بالوقف فيؤمر بالاستمرار على ما كان عليه والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك فوضع المالك يده على جميع ذلك المكان ولم  
يكن من أهل الاستحقاق في الوقف ولا ناظر أعليه وصار يستعمله بالسكنى والاجارة مدة  
من السنين فهل إذا أراد ناظر حصة الوقف مطالبة الرجل المذكور بأجرة تلك المحصة  
يحجر واضع اليد المذكور على دفع أجرة حصة الوقف لناظرها مدة وضع يده عليها حيث  
كان واضع اليد مستولياً على جميع ذلك المكان ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً (أجاب)  
يجب على من استولى على حصة عقار الوقف بدون عقد اجارة واستعملها أجراً لجهة  
الوقف مدة استيلائه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وأما كن يملكها وجعل  
وقفه على نفسه مدة حياته ثم على ذريته على ما هو مبين بكتاب وقفه وتداولت على ذلك  
المدة الطويلة وهو يابى النظر يستغلونه ويصرفون غلته على حسب شرط الواقف  
ومن جملة الوقف المذكور حصص في بساتين كانت النظارة تؤجرها للزارعين بقدر  
معلوم كل عام فغلب بعض المستأجرين لها ولم يدفعوا أجرة لبعض النظارة ثم تولى ناظر  
وحاسب الناظر الذي قبله على غلبة الوقف وطلبها منه فأجاب الناظر الأول بأن أجرة  
المحصة في البستان الفلاني معطلة عند المستأجر فسأل من المستأجر عن سبب التعطيل  
فأجاب بأن البستان المذكور ليس وقفاً وإنما هو ملكه وواضع يده عليه بطريق الارث  
عن والده فنظر في سجل القاضى فوجدت المحصة من البستان المذكور من جملة الوقف  
وكذا وجد الناظر كتاب وقف عليه خطوط القضاة والعدول الماضين وفيه المحصة  
المذكورة وأحضر الناظر المدعى بينة تشهد بأن المحصة المذكورة من جملة الوقف  
المدعى به وإن فلاناً وفلاناً وفلاناً كانوا ناظر أعليها ويقبضون الأجرة من المزارعين ومن  
جلتهم والواضع اليد الآن لأنه قد حصل للزراعة عاهة ملحوظة الماء فصار الزارعون  
يتوقفون في دفع أجرة الارض وذلك من مدة قريية لا تبلغ خمس عشرة سنة فهل والحال  
هذه تسمع هذه الشهادة الموافقة كتاب الوقف والسجل ويقضى بها (أجاب) إذا  
شهدت البينة العادلة بوقف تلك المحصة من قبل الواقف المذكور حسب كتاب وقفه

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٢٤



وانه يملكها بشهادة صحيحة تقبل ويقضى بتلك الحصة لجهة الوقف ويلزم واضع اليد المستعمل لتلك الحصة بالزراعة أجر مثلها مدة استعماله لها حيث لا مانع كما ان الشهادة على واضع اليد بان اياه كان مستأجر تلك الحصة من ناظرها الشرعي وانه كان يدفع أجرها لجهة الوقف تكون موجبة لرفع يده عنها ودفعها لدعواه الملك فيها بطريق الارث عن أبيه المذكور لان ما ذكر اقرار من أبيه بوقفها وما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك استأجر المالك حصة الوقف من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دفعها للناظر وانتفع المستأجر بالحصة المذكورة بالسكنى والاجارة مدة معلومة ثم بعد ذلك تبين للناظر ان اجرة الحصة المذكورة دون اجرة المثل بغبن فاحش فهل والحال هذه يجبر المستأجر المذكور على تمام اجرة المثل للناظر المذكور مدة انتفاعه الماضية ولا تصح اجارة حصة الوقف بدون اجرة المثل (اجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة ابتداء باقل من أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه على حصة الوقف المؤجرة والله تعالى أعلم (سئل) في قاعة حياكة موقوفة تاجرها وخلوها جار في وقف آخر فاراد ناظر الوقف الآخر ان يؤجرها لغيره باجرة المثل فاكتر لينتفع الوقف باجرتها فهل يسوغ للناظر ذلك حيث كان المخلو لجهة الوقف الاخر محققا ومندرجا ضمن الوقف المذكور وكان في تاجرها مصلحة عائدة على جهة الوقف ولم ينه الواقف عن تاجرها (اجاب) حيث كانت جارية في تاجر الواقف المذكور وخلوه محقق بالطريق الشرعي يكون للناظر اجارتها باجر المثل فاكتر حيث لا مانع وفي حواشي الدرر تعلقا عن الخصاص لو أن رجلا وقف حوانيت من حوانيت السوق قال ان كانت الارض بالاجارة في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم الساطان عنها فالوقف جائز من قبل أنا قدر رأينا ما في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يرعجهم عنها وانما عليهم غلة يأخذها منهم قد تداربها الخلفاء ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتبايعونها ويؤجرونها وتجاوز فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويغيرونه ويننون غيرها فكذلك الوقف فيها جائز اه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان جار في وقف تخرب وصار لا ينتفع به لجهة الوقف بل تخرب معظا أما كن الوقف وتعطل على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليعمره لجهة الوقف من أجرته ولم يجد الناظر من يستدين منه لعمارة ولم ينه الواقف في كتاب وقفه عن احداث خلوفيه وبيع غير المتخرب لا يكفي لعمارة المتخرب فهل اذا أجر ناظره ذلك المكان الذي لم تكن أرضه محتكرة لاخر سنة بسنة باجرة المثل وقبض منه اجرة معجلة ليعمرها المتخرب من أما كن الوقف ثم اذن للمستأجر بالبناء والعمارة على أرض المكان المذكور ليكون ما يبينه المستأجر ملكا له بحق القرار يسوغ له ذلك حيث تعينت المصلحة فيه ولم يرغب راغب فيه بدون ذلك (اجاب) نعم يسوغ له

١٢٧٢

٣٠

شوال

١٢٧٤

١٤

مطلب اذا كان الوقف  
حاريا في تاجر وقف  
آخر وللاخر خلوفيه  
فمناظر وقف المخلو  
اجارة الكل  
مطلب في جوار وقف بناء  
الحوانيت المستأجرة

١٢٧٣

١٢

ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في انقاض وقف مطروحة  
على الارض ويختص عليها الضياع والملاك فهل يكون للناظر بيعها وصرف ثمنها في  
مصالح الوقف (اجاب) نعم يسوغ للناظر بيع انقاض الوقف اذا خيف عليها الضياع  
والملاك ويصرف ثمنها في عمارة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف تخرب  
وتعطل وصار لا ينتفع به لجهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليعمره لجهة وقفه من  
أجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينه الواقف عن احداث خلوفيه ولم يوجد  
في الوقف المند كور ربيع يعمر منه المكان المند كور فهل يسوغ لناظره اجارته مساندة  
باجرة المثل فاكثر ثم يأذن للساجر بالانشاء والعمارة فيه ليكون ما ينسبه فلكاله بحق  
القرار حيث كان في ذلك مصلحة لجهة الوقف المند كور ولم يرغب فيه الابهذه السكيفية  
وكانت أرضه غير محتكرة (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك اذا كان الامر كذلك حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفاً أهلياً من ناظرهما مدة سبع  
سنين باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير واستولى عليها المستأجر بعض المدة المند كورة  
فهل والحال هذه لا تصح هذه الاجارة ويكون للناظر فسخها واجارتها لمن شاء باجرة  
المثل (اجاب) لا تصح اجارة حانوت الوقف الذي اهمل الواقف بيان مدة اجارتها أكثر  
من سنة على المقتضى به بدون مصلحة ولا بدون أجر المثل بغيب فاحش واذا كانت الاجارة  
فاسدة يكون لكل حق الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ثم  
من بعده على زوجته وشرط لها شروطاً منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل فيما لها  
من شرط التغيير والتبديل غيرت وبدلت وقف زوجها الواقف المند كور على نفسها ثم من  
بعدها على اولادها وذريتها ونسلها وعقبها ثم من بعدهم يكون وقفاً على أخيها فلان ثم  
من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم  
ونسلمهم الى حين انقراضهم يكون وقفاً على أختها فلان ثم على اولادها ثم على اولاد  
اولادها الى آخر ما هو مسطور في كتاب التغيير المند كور مات الواقف وورثته المغيرة  
للووقف وذريتها وأخوها والمرجود الاثنان اولاد أخي الزوجة المند كورة وأختها فادعت  
الاخت الاستحقاق في الوقف المند كور فهل ليس لاخت المغيرة للوقف المند كور  
استحقاق فيه الى حين انقراض اولاد أخي المغيرة المند كورة حيث الحال ما ذكر (اجاب)  
اذا صح التغيير المند كور وشرطت المغيرة استحقاق الاخت لبيع الوقف بانقراض أخيها  
وأولاده وذريتهم كما هو مذكور لا ينتقل الاستحقاق اليها مادام أحد من اولاد الاخ  
المند كور عالا بشرط المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق حصته في بيت  
قدرها ستة عشر قيراطاً وتلك الحصة وقف فسكن رب الحصة المالك في جميع البيت مدة  
فهل اذا طلب مستحق الحصة الوقف المند كورة اجرة مثلها من ساكنها مدة استيلائه  
عليها يجاب لذلك حيث كان مستعملها بالأجر (اجاب) يجب على من سكن حصة

الوقف واستعملها مدة أجزمتها في تلك المدة ولو بدون عقد والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف معبر عنه في كتاب وقفه بطبقة مستقرة على الأرض وتلك الطبقة وقف أهلي متخربة وانقاضها مطروحة على الأرض ولها جدران قائمة على أرضها وليس في الوقف ربيع تعم منه ولم يوجد من يستأجرها ويعمرها باجرتها ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليها وموجود من يستأجرها باجرة المثل فأكثر مساهمة باجرة محجلة ويتولى على جدرانها القائمة بها ويعمرها من ماله لنفسه ليكون ذلك خلوا وانتفاعا وله حق البقاء والقرار فهل يسوغ لناظر اجارتها بما هو مذكور واعطاء الاذن على الوجه المستطور حيث لم ينسب الوقف عن احداث خلوف في وقفه وفيه مصلحة لجهة الوقف ولم يرغب فيها أحد الابناء الكيفية (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والحال ما ذكر حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق الربع في وقف أهلي وناظر الوقف يؤثر أما كنه ويستغلها بدون معرفة هذا المستحق فهل اذا أراد المستحق المذكور أن يحاسب الناظر على ما استغله من الوقف وما صرفه فيه يكون له ذلك شرعا ويجبر الناظر على محاسبة هذا المستحق (أجاب) المتولى لا تلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجال لومعروف بالامانة ولو تم ما يجبره على التعيين شيئا فلا يجب عليه بل يهدده ولو اتهمه بحلفه كذا في الدرر منتلا عن القنية وأفاد فيه ان المضارب والوصي والمتولى والشرياء لا يلزم كل بالتفصيل وحله في رد اختاره على غير المتهم فلا ينافي ما سبق من التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف خالية عن البناء استولى عليها جماعة وبنوا فيها بعض بناء قليل بغير اذن الناظر فهل اذا ثبت الوقف فيها بالطريق الشرعي لدى القاضي وتعدى عليهم عليها بغير وجه شرعي يؤمرون برفع أيديهم وبدفع أجرة مثلها مدة وضع أيديهم ورفع البناء حيث لم يضر قلعها بالأرض (أجاب) اذا بنى أجنبي في أرض الوقف بدون اذن الناظر تعديا وثبت وقف الأرض بالطريق الشرعي يكلف الجاني رفع بنائه من أرض الوقف حيث لا يضر رفعه بها وعلى من استولى على أرض الوقف أجزمتها مدة استيلائه عليها ولو بدون عقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا تجارية في وقف أهلي من ناظره مساهمة اجارة شرعية باجرة المثل فزاد رجل عليه في أثناء المدة زيادة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره واذا كانت الزيادة زيادة تعنت لا عبرة بها (أجاب) اذا استأجر رجل حانوت الوقف باجره مثلها سنة اجارة صحيحة ثم زاد أجزا المثل في نفسه في أثناء تلك السنة وأراد آخر استئجارها بتلك الزيادة وقبل المستأجر الاول الزيادة فهو أولى من الثاني بشرط صحة الاولى وبقاء المدة والا فلا أولوية وأما اذا كانت الزيادة في أثناء المدة فزيادة تعنت واضرار فلا يعول عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت عقارا ملكا لها وقفا شرعيا على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك على بنتي أخيها فاطمة

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٨

مطلب الناظر لا يجبر  
على التفصيل الا اذا  
اتهم  
ذی الحجة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٥

مطلب في محل أولوية  
المستأجر اذا قبل الزيادة

ونفيسة وشروطت في الوقف المذكور الشروط المعلومة لها وكتب بذلك حجة شرعية ثابتة  
المضمون ثم ماتت الواقعة المذكورة عن بنتي أخيها المذكورتين وآل الوقف المذكور  
اليهم بقتضى شرط الواقعة المذكورة فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالبينة  
الشرعية يكون ريع الوقف المذكور بينهما نصفين وليس لاحدهما الاختصاص  
به على حدتها حيث لم يخص الواقعة المذكورة احدهما بأزيد من الاخرى وإذا أقام  
القاضي احدي البنين المذكورين ناظرة على الوقف المذكور يصح ذلك حيث كانت  
الحجة لذلك ولم تعين الواقعة المذكورة ناظرا الى ذلك (أجاب) حيث وقفت المرأة  
المذكورة وقفها من بعدها على بنتي أخيها فلانة وفلانة ثم ماتت الواقعة عنهما لا يكون  
لاحدهما الاختصاص بريع الوقف بدون مخصص شرعي عملا بشرط الواقعة وإذا لم  
يعين الواقف ناظر الوقف ولم يكن له وصي فالولاية في نصب الناظر للقاضي الذي يملك  
ذلك فله نصب احدي بنتي الاخ المذكورتين ناظرا حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة قدرها أربعة قراريط في مكان أصله مدق  
بن متغرب لا ينتفع به للسكنى وباقيه وقف أهلى والمالكة المذكورة ناظرة على  
الوقف المذكور فباعت المالكة الحصة المملوكة لرجل وأجرت الحصة الوقف التي  
قدرها عشرة ففروا قيراطا للثمن ترى المذكور مساهمة باجرة المثل فأكثروا وأذنت له بالبناء  
والتعلي بحق البقاء والقرار في المكان المذكور ولم ينه الواقف عن تأجره ووجهه هل خلو  
فيه فهل يسوغ للناظرة ذلك ويكون ما بناه المستأجر المذكور في المكان المذكور  
مملو كاله بحق البقاء والقرار حيث لم يكن هناك ريع يعمر منه حصة الوقف المذكور  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف ولم يكن على أرض المدق المذكور حكر لجهة وقف  
آخر (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان وقف متغرب ولا ريع للوقف يعمر منه فأكثروا الناظر لرجل مساهمة باجرة المثل  
فأفوقها وأمره الناظر بعمارة من ماله ليرجع به في أجرة المكان المذكور واشهد أن  
العمارة للوقف فهل إذا صرف في تلك العمارة مبلغا من ماله وأشهد على انه يرجع به  
في أجرة الوقف المذكور يكون له الرجوع ويكون اذن الناظر له بذلك صحيحا (أجاب)  
أجاب العلامة خير الدين عن ظهير هذه الحادثة بقوله أعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه  
ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما أنفق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها سنة كاملة باجرة معلومة ليزرعها ووضع المستأجر  
يده عليها ثم مات المستأجر قبل انتهاء السنة ووضعت ورثته أيديهم على الأرض  
المذكورة بدون عقد اجارة من ناظرها مدة فهل والحال هذه تنسخ الاجارة بموت  
المستأجر المذكور وعلى واضعي اليد على الأرض المذكورة اجارة مثلها مدة استيلائهم  
عليها لجهة الوقف (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه وذ كرى الدر

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠



محرم  
مطلب مات المستأجر  
والزراع بقيل يبقى  
الزراع الى المصايد  
بالمسمى في المدة وبعدها  
باجر المثل

١٢٧٤

٨

نقل من المنيمة مات أحدهما والزراع بقيل يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك وبعده المدة بأجر  
المثل اه وقوله بقيل العقد الخ أي حكموا لا فالعقد انفسخ حقيقة بالموت كما في رد المحتار  
من باب فسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في متول على وقف آجر مكانا منه لا آخر  
مدة سنة بأجرة معلومة ومات الناظر في أثناء المدة المستأجرة عن وارثه الذي تولى النظر  
بعده وقبض باقي اجرة المدة التي آجر بها الناظر قبله فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر  
في أثناء المدة المستأجرة (أجاب) نعم لا تنفسخ الاجارة الصحيحة بموت الناظر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف بيتا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده فلان وفلان  
وفلان وعلى من سيحدث له من الاولاد ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل  
منهم فعلى أولاده وأولاد أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد  
نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها  
بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وشرط أن من مات منهم وترك ولدا  
أو ولد ولد أو أسفل من ذلك ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن  
له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشار كين  
ا في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفي وشرط  
الواقف النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من أولاده بحسب ترتيب  
طبقاتهم الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن أولاده ثلاثة ذكورا وانثى  
ثم مات احد الذكور ولم يعقب أولادا ثم مات احد الذكور الثاني عن بنت فقط ومات  
الثالث عن بنتين فقط وبقيت بنت الواقف وانحصر ريع الوقف فيمن ذكرا  
مقدار ما يخص كل واحد ممن ذكرا من ريع الوقف المذكور (أجاب) اذا كان شرط  
الواقف حسب ما هو مذكور بالسؤال يكون لبنت الواقف الموجودة الآن ثلث ريع  
الوقف حيث انحصر ريعه فيها وفي أخويها ثلاثا بعد موت أخيهم الرابع عقيما عملا  
بقول الواقف فان لم يكن له ولد الى آخره ينتقل نصيبه لاختوته واخواته ولبنات ابن  
الواقف الثالث الثاني حيث مات أبوها عنها بعد استحقاقه لريع الثلث عملا بقول  
الواقف ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده وقوله ان من مات منهم وترك ولدا الى آخره  
ينتقل نصيبه لولده ولبنتي ابن الواقف الثلث الباقي عملا بما ذكر ولا يحجب بنت الواقف  
حيث خصص بحسب الأصل فرعه دون فرع غيره والله تعالى اعلم (سئل) في  
انقراض وقف من خشب وآجر وحجر مطروح على وجه الارض خيف عليها الضياع  
والهلاك أراد ناظره ان يبيعها ويحفظ ثمنها للوقف فهل يسوغ له ذلك ويكون البيع  
صحيا نافذا (أجاب) يباح نقض الوقف في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف  
هلاكه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متخرب لا ينتفع به مدة سنين  
أرضه وقف وبناؤه وقف لجهة اخرى وناظر الوقفين واحد ولا ريع للوقفين يعمر منه

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٢٣

المسكان المذكور وان كان لواقف البناء بعض أما كن متخربة أيضا لكن لا ريع لها  
 يفي بعمارة ذلك المكان وتعطل المسكان المذكور على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في  
 اجارته ليعمره من أصل اجارته بجهة وقف البناء الموضوع بحق القرار ولم يوجد من  
 عن احداث خلوف ذلك ولم يمكن الاستدانة الشرعية عليه فهل اذا وجد من يستأجر  
 ذلك من الناظر المذكور بماله من الولاية المذكورة سنة بسنة بأجر مثل ذلك فأكثر  
 ثم ياذن له الناظر بماله من الولاية على الوقفين بالبناء والعمارة على ان ما بناه وجدده  
 يكون ملكه بحق القرار يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه الا بذلك وتحقق فيما ذكر  
 مصلحة للوقفين المذكورين بأخذ الاجرة وصرفها في جهتي الوقفين وعمارة ما تخرب من  
 الاماكن المذكورة التجارية في وقف واقف البناء (أجاب) نعم يسوغ له ذلك ان كان  
 الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في وقف قد خرب  
 وهدم معظمه ولم يبق منه الا شيء ضعيف لوجع استغلاله سنين ما وفي بعمارة ما خرب ووجد  
 من يستأجر بعض أرض منه باجرة المثل ويدفع قيمة ثمن الانتقاض للناظر لاجل صرفها  
 في عمارة شيء مما خرب فهل يسوغ له ذلك (أجاب) اجارة أرض الوقف من قبل ناظره  
 الشرعي سنة بسنة بأجر المثل صحيحة حيث لا مانع وبيع انتقاض الوقف انما يسوغ باحد  
 أمرين أحدهما ان يخاف عليه الهلاك أو يتعذر عوده فاذا وجد الأمرين المذكورين  
 يسوغ بيع النقض والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت  
 تملك مكانا باعت نصفه وأقرت بتمض ثمنه لابن عمها ووقفت نصفه الا أن عليه ثم ماتت  
 في مرضها المذكور عن زوجها وعن ابن عمها المذكور ولم يكن هناك وارث سواهما  
 ولم يميز الزوج المذكور ما فعلته زوجته في مرض موتها لابن عمها المذكور فاذا يكون  
 الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض الورثة لا يصح  
 ولو كان يمثل القيمة عند الامام بدون رضا الباقي ووقفه عليه حكمه كوصية والوصية  
 للوارث لا تصح بدون رضا الباقي لكن مادام الموقوف عليه الذي هو أحد الورثة حيا  
 فما زاد على ثلث التركة يقسم بين جميع الورثة دلي حسب فرائضهم من الميراث ومقدار  
 الثلث تقسم غلته عليهم كذلك مادام الموقوف عليه الذي هو أحد الورثة حيا فان مات  
 وانتقل ريع الوقف الى من بعده يقسم ريع الثلث المذكور على من انتقل اليه  
 الاستحقاق على حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر آجر قطعة  
 أرض ذراعة من الوقف في نظارته ثم تبين ان الاجرة ليست أجرة المثل وان في الاجارة  
 المذكورة غبنا فاحشا على الوقف فهل اذا انتفع المستأجر ولم يرفع يده عن المستأجر  
 يلزمه تمام أجرة المثل مدة وضع يده على تلك الأرض أم يلزم الناظر تمام أجرة المثل بجهة  
 الوقف (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر  
 لا الناظر تمام أجرة المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر دارا ووقفها

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

صفر

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٨

سنة كاملة بدون أجر المثل بالغبن الفاحش ووضع المستأجر يده عليها ثم بعد مضي تلك  
 المدة تسين للناظران الدار المذ كورة استؤجرت بدون أجر المثل فهل والحال هذه لا تصح  
 اجارة عقار الوقف الا بأجر المثل واذا لم يرض المستأجر المذ كور بتمام أجر المثل يكون  
 للناظر اجارتها لغيره بأجر المثل (أجاب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل لدار الوقف  
 والحال ما ذكر بالسؤال وللناظر اجارتها من غيره لفسادها والحال ما ذكر والله تعالى  
 أعلم (سئل) في أرض زراعة وقف على جماعة مستحقين لها نظرا واستحقاقا استولى  
 عليها رجل وآجرها لرجل مدة ثلاث سنين بدون اجرة المثل وبالعين الفاحش في غيبة  
 المتولى والمستحق لها فهل اذا حضر المتولى والمستحق لها يكره له رفع يد المستأجر لها  
 واجارتها باجرة المثل وان يطالبه باجرة المثل فيما مضى من الثلاث سنين (أجاب) نعم  
 للناظر بعد تحقق ما ذكر المطالبة بأجر مثل الأرض الموقوفة والاستيلاء عليها حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر القاضى ناظرا على حصة عقار موقوفة  
 تؤل لجهة بر منحصرة فيه نظرا واستحقاقا لنفسه خاصة دون شريك له فيها وله الولاية  
 عليها بالتحدث والتكلم بموجب تقرير من القاضى المأذون له فهل اذا سكن في  
 المحصة المذ كورة ساكن أجني بدون إذن من الناظر وبدون استئجار منه في المحصة  
 المذ كورة يكون للناظر اخراجه منها ومحاسبته على اجرة المثل مدة سكناه فيها  
 (أجاب) على من استولى وسكن في حصة عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر  
 مثل تلك المحصة مدة سكناه فيها وللناظر منع تعديده على تلك المحصة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في عقار وقف أهلى بين جماعة وهم يستغلون ريعه مدة من السنين والآل مات  
 أحد المستحقين عن ابن فاراد الابن أن يقسم عقار الوقف المذ كور قسمة تملك وافرار  
 وأن يجعل نصيبه على حدة فهل والحال هذا لا يجب لذلك ولا يقسم الوقف المذ كور  
 قسمة تملك وافرار (أجاب) نعم لا يقسم الوقف قسمة افرار وتملك بل يقسم قسمة  
 مهاياة وتناوب والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف تخرب وصار لا ينتفع به لجهة  
 الوقف وتطل على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليعمره لجهة الوقف من اجرة  
 ولم يجد الناظر من يستدين منه لعمارة ولم ينفذ الواقف في كتاب وقفه عن احداث خلو  
 فيه فهل اذا آجره ناظره لا آخره مائة سنة بسنة كل سنة بقدر معلوم وقبض منه اجرة  
 معجلة ليعمر بها مكانا أنفع منه لجهة الوقف ثم اذن للمستأجر بالبناء والعمارة فيه من ماله  
 ليكون ما ينييه وينشئه ملكا وخسوا له مستحق البقاء والقرار يسوغ ذلك حيث  
 تعينت المصلحة في ذلك ولم تسكن أو ضمه تحت كورة ولم يوجد رغب فيه بدون ذلك وكان  
 باجرة المثل (أجاب) نعم للناظر الاجارة والاذن على الوجه المسطور والحال ما ذكر حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شخص استسخر قطعة أرض معلومة الحدود والاذرع  
 من وكيل ناظر على وقفها ثم قبل البناء فيها صار استبدلها من جهة وقفها بمعرفة الحاكم

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٨

مطلب لا يقسم الوقف  
 قسمة تملك وافرار  
 بل قسمة مهاياة

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٤

صفر

سنة

الشرعي بعد الاستفتاء عن ذلك وتحقيق المسوغ الشرعي للاستبدال مع استيفاء  
الشرائط المعتبرة شرعا وذلك بموجب جهة شرعية مسجلة ثابتة المضمون ثم بعد مدة عزل  
الوكيل الموقوف وتولى غيره مرة بعد أخرى السنين العديدة ولم يعارض احد منهم في ذلك  
الى أن تولى وكيل غير من ذكر فتعدى على الارض المذكورة وحكم منها قطعة وعارض  
في باقيها متعللا بان الارض التي سبق استبدالها ليست هذه الارض المعارض فيها الا ان  
بل هي أرض غير ما سبق تحكيكها واستبدالها والحال ان الارض التي عرّف عنها بذلك  
صار تحكيكها لانس آخر من من الوكيل الاول المذكور بموجب حجج وحدود  
معلومة كما ان الارض السالف ذكرها معلومة ومحدودة بمحدود معلومة وجميع الارض  
السالف ذكرها والتي أحال عليها واقفها واحد ومتصلة ببعضها فهل لا عبرة بتعلل  
الوكيل المذكور بما تعلل به على الوجه المصور ولا عبرة بانكاره للاستبدال في  
الارض المذكورة حيث كانت معلومة بمحدودها وليس له التصرف فيها لغيره بتحكير  
ولا بغيره ويمنع من المعارضة في ذلك حيث كان الاستبدال مع المسوغ الشرعي ثابتا  
بموجب الحجة المسجلة والشهود (أجاب) ان ثبت بالطريق الشرعي حصول استبدال عين  
تلك الارض عن له ولاية ذلك مستوفيا شرائطه المعتبرة ولم يكن هناك مانع لا يكون  
لو كبل الوقف ولا لغيره معارضة المستبدل فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع  
الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف آجره ناظره لا آخر ثلاث سنوات في  
عقد واحد بدون اجرة المثل وبالعين الفاحش ولم يكن في ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل  
لا تكون هذه الاجارة صحيحة واذا مات الناظر وتولى ناظر آخر على الوقف قبل تمام المدة  
المذكورة يكون له ابطالها واجارة المسكان المذكورة لمن شاء باجرة المثل سنة بسنة  
(أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في النظارة  
على عقارات موقوفة عليهم من قبل شخص أراد بعضهم انفراد كل في قدر ما يخصه في  
ربع الوقف من العقارات المذكورة بالاجارة والتعمير بلا اذن باقي الشركاء في النظر  
المذكور فهل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه ليس لاحد الوصيين  
الانفراد بالتصرف بلا اذن الاخر أو اجازته كالتولين فانهما في المحكم كالوصيين وقال  
في الاسعاف لا ينفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما صاحبه جازت ومن ذلك  
يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف آجره مكانا  
لجماعة باجرة معلومة من الدراهم هي أقل من أجرة مثله كثير فهل تكون هذه الاجارة  
المذكورة غير صحيحة (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بعين فاحش  
وقتشد ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض ساحة  
وقف على زاوية أراد ناظرها ابناءها لجهة الوقف فنعم منها رجل متعللا بان له فيها  
خلوا صدر من النظار السابقين وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يكن

١٢٧٤

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٤

مطلب ليس لاحد  
المتولين الانفراد  
بالتصرف بلا اذن  
الاخر أو اجارته

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٥



١٢٧٤

١٠

عنده برهان شرعي على ما يدعيه لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت ويكون  
لناظر بناؤها بما أراد بجهة الوقف (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه  
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جام وقف استأجره رجل من  
ناظره سنة كاملة باجرة مثله وزيادة ودفعها له محلة وقبل مضيا يريد الناظر المذکور  
مطالبة المستأجر بزيادة الاجرة تعنتا فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كانت

١٢٧٤

١٣

الاجارة باجر المثل ويمنع من منازعة المستأجر حتى تتم مدته (أجاب) اذا صدرت  
الاجارة المذكورة من الناظر مستوفية شرائط العدة التي من جاتها كونها باجر المثل  
لا يكون لناظر طلب زيادة على المسمى في أثناء المدة حيث لم يزد أجر المثل في نفسه بل  
كان الطلب المذکور تعنتا من الناظر كما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك حصاة في عقار بالميراث عن أبيه وجده من مدة تزيد على خمس وخمسين  
سنة ولم ينازعه احد فيه المدة المذكورة وهو يتصرف بأنواع التصرفات الشرعية فيها  
والآن يدعي رجل أجنبي من المشاهدين لتصرف واضع اليد المذکور أن الحصاة  
المذكورة وقف وانه يستدقها فانكر واضع اليد دعواه وجدها والحال ان المدعي  
المذکور لم يكن عنده بيعة تشهد له بأن الواقف للحصاة المذكورة فلان ولم يكن  
عنده حجة ولا سند شرعي بايقاف ذلك فهل لا عبرة بدعوى المدعي المذکور المجردة  
عن الاثبات الشرعية ويمنع الرجل المذکور من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه

١٢٧٤

١٣

شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه على فرض كونها مسموعة  
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض وقفا  
من ناظرها سنة كاملة باجرة معلومة بالغبن الفاحش ووضع المستأجر يده على الارض  
المذكورة فهل والحال هذه لا تصح اجارة أرض الوقف بالغبن الفاحش ويلزم

١٢٧٤

٢٠

المستأجر المذکور بتمام أجر مثلها (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر  
على وقف أهلي بشرط الواقف صرفت مبلغا من ريع الوقف على عمارته فهل تصدق  
في ذلك بيمينه او يسوغ لها صرف الريع في عمارته من غير رضا المستحقين وتقدم

١٢٧٤

٢٥

عمارة الوقف على المستحقين (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه في مقدار ما صرفه على  
عمارة الوقف اذا كان لا نقلا لا يكتفي به فيه ظاهر الحال ولم يكن الناظر خائنا وتقدم  
العمارة على الصرف على مستحق الوقف ولو بدون الشرط والله تعالى أعلم (سئل)  
في قهوة وقف استأجرها رجل من ناظرها مسانحة باجرة مثلها بعد ان عمرها المستأجر  
وكشف عليها من الديوان ومن أهل الخبرة والآن يريد رجل أجنبي في أثناء مدة  
المستأجر أن يزيد في الاجرة ويأخذها من المستأجر المذکور عن ادوات تعنتا منه فهل اذا كان  
المستأجر المذکور استأجرها من ناظرها باجرة مثلها لا يجب الرجل لذلك ولا عبرة بزيادة  
التعنت ويمنع من منازعته فيها بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي

(أجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة باجر المثل ابتداء فان زاد اجر المثل في نفسه بعد ذلك في أثناء المدة وعرضت الزيادة على المستأجر وقبلها فهو أولى والا فصحت وان لم يزد اجر المثل في نفسه بل زاد في الاجر آخرتنا منه لا تقبل الزيادة وتبقى العين في يد المستأجر المذكور الى انتهاء مدته بالاجر الاول الذي هو اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف آجر حمام منه لا آخر سنة كاملة باجرة معلومة هي اجر المثل اجارة صحيحة شرعية ثم في أثناء السنة المذكورة مات الناظر المذكور فهل بموت ذلك الناظر تنفسخ الاجارة أولا لا تنفسخ حيث كانت باجر المثل (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان وقف طالبه ناظره برفع يده عنه وباجرة مثله مدة وضع يده عليه فادعى ان له فيه خلوا اذنه به رجل من المستحقين ويرغم انه كان ناظرا ويقوم بينة على انه كان ناظرا بالاشاعة والسماع ولم يقيم بينة بانه كان ناظرا بشرط واقف ولا يتقرر برفض فهل لا تثبت نظارته بالشيوخ والسماع ولا عبرة بدعواه والحال هذه (أجاب) لا تثبت النظارة المدعاة بمجرد ذلك والحال ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف بحسب شرط الواقف قبض المستحقون استحقاقهم منها من ربيع الوقف بعدما صرف فيما يحتاجه الوقف من التعمير والترميم والآن أنكر أحد المستحقين أخذ استحقاقه والناظر تدعى الدفع له فهل يكون القول قول الناظر وتصدق في دعواه بايمينها (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه اذا كان معروفا بالامانة في دعواه الدفع الى مستحق الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة وقف عليه ومستحق لها نظر واستحقا فأنصهها رجل وانتفع بها مدة في غيبته فهل اذا حضر يكون له رفع يده عنها ومحاسبته على أجرة مثلها مدة وضع يده عليها (أجاب) نعم له ذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف استأجره رجل من المتولى عليه مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وعند انتهاء المدة أراد المستأجر الخروج منه ويؤجره لغيره من غير اذن الناظر فهل لا يجب لذلك حيث انتهت مدة اجارته وفسخ الناظر الاجارة عند انتهاء الشهر وللناظر اجارته لمن شاء (أجاب) اذا أوجر مكان الوقف كل شهر بكذا تصح الاجارة في شهر واحد وتفسد في الباقي للجهالة فاذا تم الشهر فلكل فسختها بشرط حضور الآخر وقت الفسخ راس الشهر الثاني مثلا وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها واذا مضى ذلك قبل الفسخ صح العقد في الشهر الثاني أيضا وهكذا وليس للآخر اخراجه حتى ينقضي الا بذكره كما لو بخل أجرة شهرين فأكثر لكونه كالسمي فتزول الجهالة واذا وجد الفسخ المعتبر شرعا يكون للناظر اجارته لغير المستأجر المذكور وليس للمستأجر الاول والحال هذه التصرف فيه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في حصص وبعض اما كن جارية في وقف تخربت وتهدمت أغلبها احتسرك وتعطلت على جهة وقفها ومن

ربيع الثاني سنة

جلتها مكان متخرب خال عن السكنى لانهدامه ليست أرضه محتكرة ولا ربيع للوقف بقى  
بعمارة أما كنهه ولم يوجد من يرغب في اجارتها لتعمير من أجزائها لجهة الوقف ولم تيسر  
استدانة لناظرها ليعمرها من ذلك ولم يوجد من الواقفين عن أحداث خلوفها فهل  
إذا وجد من يستأجر المكان الذي أرضه ليست محتكرة من ناظره سنة بسنة باجرة مثله  
فا كثيرا أخذ الاجرة ويعمر بها بقى أما كن الوقف ويأذن للمستأجر بالبناء فيه على ان  
ما يدينه لنفسه يكون ملكا وخلاو يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه أحد الا بذلك  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) يسوغ لناظر ذلك اذا تحقق ما هو مسطور  
بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال عن حادثة مضمونها  
رجل وقف أرضا بعمادية في ٢١ من شعبان سنة ٧١ وتوفي في شوال سنة ٧٣ وثبت  
الايقاف لذلك في ٢٥ ربيع الاول سنة ٧٤ والوقف مستحق من بعده لاشخاص  
وجهاً فالحكم في غلة الارض المتصلة من زرعها في سنة ٧٣ وما بعدها هل تكون  
تركة عن الواقف أم يأخذها مستحق الوقف بعد موته (أجاب) اذا كان الوقف  
المذكور مستحقا للواقف مدة حياته فإزرعه في أرض الوقف حال حياته من بذره  
المملوك له أو زرعه له أو كيله ثم مات بعد ادراك الغلة فهو لورثته ولا أجر عليهم وما زرعه  
الناظر بعده لجهة الوقف فهو مستحق لمن يستحق الوقف بعد الواقف وقد صرح  
علماء ونايان العبرة لوقت ظهور الغلة وادراكها فان مات المستحق عند ذلك فظاهر  
وأدرك فهو تركة عنه فيقسم بين ورثته وتبقى منه ديونه وتقدم منه وصاياه والله تعالى  
أعلم (سئل) في وقف قرر عليه القاضي ناظرين معا فتصرف أحدهما فيه بغير اذن  
الثاني فهل يكون تصرفه بغير اذن صاحبه أو تو كيله في التصرف صحيحا أم لا وهل اذا  
ادعى أحد الناظرين على شخص بحق الوقف المذكور لا تسمع دعواه الا اذا ادعى  
الناظر الآخر معه بذلك الحق أو وكله في الدعوى (أجاب) الناظران كالوصيين  
لا ينفرد أحدهما بالتصرف بدون اذن الآخر أو اجازته فيما عدا ما استثنى ومن جملة  
ما استثنى الخصوصية فلا أحدهما الا نفرا ديهما والله تعالى أعلم (سئل) في واقف انشأ  
وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاده ثم على أولاد أولاد  
أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل  
فحبب الطبقة العليا منهم أبدا الطبقة السفلى بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع  
غيره لذكرا مثل حظ الانثيين على ان مات منهم وترك ولدا أو ولدولا أو أسفل من ذلك  
انتقل نصيبه اليه ومن مات لا عن ولدولا أسفل انتقل نصيبه لاخته المشار كين له في  
الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فإلى من في درجته ثم جعل آخره الى جهة بر  
لا تنقطع فأت الواقف عن أولاد ثم مات كل من أولاده عن أولاده ثم مات أولاد أولاده  
عن أولاد فلراد أحد المستحقين نقض القسمة وقسمة ربيع الوقف على الموجودين من

١١ ١٢٧٤

١٤ ١١٧٤

مطلب العبرة لوقت  
ظهور الغلة٢٦ ١٢٧٤  
مطلب لاحد الناظرين  
الانفراد بالخصوصية

مطلب تنقض القسمة  
بأنقراض كل طبقة

هذه الطبقة على شرط الواقف فهل يجب لذلك (أجاب) نعم تنقض القسمة بأنقراض آخر كل طبقة من طبقات الوقف المذكور ويقسم ريعه على الطبقة التالية لها على عدد رؤسهم للذكر مثل حظ الأنثيين الأحياء منهم والاموات فإصاب الأحياء منهم يأخذونه وما أصاب الاموات يعطى لأولادهم عملاً بالشرط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جام وقف أهلى أجره الناظر لرجل آخر مدة معلومة بأجرة معلومة دون أجرة المثل ثم بعد مضي مدة الاجارة أجره الناظر لرجل أجنبي مدة سنة بأجرة المثل وزيادة فهل هذه تكون الاجارة الثانية صحيحة نافذة حيث كانت بأجرة المثل وإذا طلب المستأجر الأول فسخ الاجارة الثانية لا يجب لذلك ويكون للمستأجر الثاني الاستيلاء على الحمام المذكور مدة اجارته (أجاب) ليس للمستأجر الأول الذى انقضت مدة اجارته معارضة المستأجر الثاني اجارة صحيحة بأجرة المثل وليس له فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار لا تقبل قسمة الافراز وقفها في حال صحته وسلامته على نفسه ثم على أولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم الى جهة بر لا تنقطع وذو ذلك في كتاب وصيته وأشهد على ذلك بيعة شرعية ثم بعد مدة مات الواقف عن ورثة وانحصر ريع الوقف ونظره في شخص من اولاد اولاده وصار يستغل ريع الحصة مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد بعض ورثة الواقف ابطال الوقف متعللاً بأن وقف المشاع الغير القابل للقسمة لا يصح وأنه لم يحكم به حاكم شرعى في حال حياته فهل والحال هذه إذا أثبت مستحق ريع الحصة المذكور ونظرها وقفها بالوجه الشرعى لدى الحاكم الشرعى يكون الوقف صحيحاً نافذاً ولا عبرة بتعلل باقى الورثة المذكورين بذلك إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) وقف المشاع الذى لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى صحيح باتفاق أبى يوسف ومحمد واختلافاً في صحته في محتمل القسمة فصححه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد وعمل الناس والقضاة على قول أبى يوسف ويصح جعل غلة الوقف لنفس الواقف على قوله أيضاً وعليه فالوقف المذكور بعد تحققه على الوجه المسطور صحيح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً وقفها على نفسها وهى في مرض موتها ثم من بعدها تكون وقفها على رجل أجنبي ثم بعد ذلك بخمسة أيام ماتت عن ابن ابن عمها وعن بنت ابن عمها ولا وارث لها سواهما فهل والحال هذه يكون نافذاً من الثلث فقط وما زاد يكون ميراثاً حيث لم يجزه الوارث (أجاب) نعم الوقف في مرض الموت حكمه كوصية ينفذ من ثلث المال فإن زاد على الثلث يتوقف الزائد على اجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً صحيحاً مستوفياً لشرائط الصحة ومن جملة ما شرطه في كتاب وقفه البيع ولو بلفظه ويستعوض بدله الى آخر ما ذكره يفعل ذلك ويكره الكربة بعد الكربة والمرء بعد المرة وليس لاحد من بعده فعل شئ من ذلك فهل يكون هذا الشرط مفسداً للوقف أولاً

١٢٧٤

٢٧

جاءى الاولى

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٦



٩  
١٢٧١  
مطلب شرط البيع  
والاستبدال بالثمن  
أرض أخرى لا يفسد  
الوقف

١٧  
١٢٧٤

(أجاب) صرح علماؤنا بجواز شرط الاستبدال بالوقف أو شرط بيعه أو شترى بثمنه أرضا أخرى فإذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها ومنه يعلم ان الشرط المذكور لا يكون مفسدا للوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلوًا في أرض وتنف أهلي موضوعا فيه بحق البقاء والقرار بأذن من ناظره الشرعي وصاروا ضعايدة عليه وينتفع به مدة من السنين الى أن مات الناظر وتولى ناظر آخر ويريد رفع يده عنه منكر الخلو المذكور والاذن من الناظر الذي قبله فهل والحال هذه إذا ثبت واضح اليسد الاذن والخلو المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الناظر الا أن ولا يكون له رفع يده عنه والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت الخلو المذكور في أرض الوقف بأذن ناظره الشرعي مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الناظر الثاني له حيث كان صاحب الخلو قائما يدفع أجره مثل الأرض بجهة الوقف ولا يخاف منه على الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده هم محمد وعمر وعلي وسليمة ذكورا وإناثا لذكور مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غير هابحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فأفوقهم عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو اسفل من ذلك فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولد أو ولد ولدا أو اسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله من ذلك أن لو كان حيا باقيا الى آخر ما نص في كتاب وقفه فانت احدي المستحقين تسمى آمنة بنت اجد بن خدوجة بنت محمد بن فطومة بنت محمد ابن الواقف عن غير عقب ولا أخوة ولا أخوات بل عن في درجاتها من أهل الوقف وهم محمد واعد ونفيسة اولاد ابراهيم بن بكر بن صالحه بنت ابراهيم بن محمد ابن الواقف وعن عمها وعمتها هما محمد وخديجة ولدا خدوجة بنت محمد بن فطومة بنت محمد ابن الواقف فهل يموت آمنة ينتقل نصيبها لأهل طبقتها المذكورين عملا بقول الواقف فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف بناء على أن المراد بقرب الطبقات أهل طبقته لان نهاية القرب الاتصال كما في قوله تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد او ينتقل نصيبها لأقرب الطبقات لها نسباً وعمها وعمتها (أجاب) نعم ينتقل نصيب المستحقة بموتها عن عقب ابن هو في درجاتها وطبقتها لان هو أعلى منها طبقة بالنسبة

٢٠  
١٢٧٤  
مطلب الاعتبار طبقات  
الاجلية لا طبقات الارث بالنسبة

للادلاء الى الواقف ولو كان من في الطبقة ابعد نسبا اليها والاعلى اقر بفيه عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب بالطبقات للتوفي من اهل هذا الوقف ومن في الدرجة اقرب اليها في الطبقة ممن هو اعلى واسفل اذا لمعتبر طبقات الاستحقاق الجمعية لا طبقات الارث النسبية كما صرح به علماءنا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلي يشتمل على مسكنين صغيرين ليس في الوقف غيرهما غير موضوعين على ارض محتكرة تخرب باوتعظلا على جهة الوقف ولا ريع للوقف يعمران منه ولم ينسب الواقف عن احداث خلوفيهما ولم يرغب احد في استئجارهما ليعمرهما بالجهة الوقف ولا نفع لجهة الوقف منهما بالسكنية ولم تكن الاستدانة الشرعية عليهما من ناظره ليعمرهما منها فهل اذا وجد من يستأجر احدهما باجر مثله فاكثر سنة بسنة ثم ياذن له الناظر ببناء ذلك لنفسه على ان ما ينييه من ماله يكون ملكا له بحق البقاء والقرار يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه احد الا كذلك وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف باتفاق الاجرة في عمارة الثاني (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في عقار موقوف بعضه على خيرات وباقيته على مستحقين تخرب بعضه واحتاج للعمارة ومحتاج تحت يد الناظر عليه من غلته مبلغ من الدراهم اراد الناظر صرفه في العمارة والمرمة فعارضه المستحقون ومنعوه وطلبوا قسمته بينهم على حسب استحقاقهم وامتنع الناظر من ذلك فهل لا يكون للمستحقين منع الناظر المذكور من العمارة وليس لهم قبض استحقاقهم في الوقف من الناظر الا بعد تمام العمارة والمرمة وتقطع الخيرات أيضا للعمارة (اجاب) يبدأ من ريع الوقف بعمارته وتقدم العمارة على مستحق الوقف وان لم يكن ذلك مشروطا من قبل الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف من قبل امرأة على جهة خير وما فضل يصرف لها مدة حياتها ثم من بعدها على بنتيها ثم من بعد كل منهما على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على ذريتهم ونسلاهم طبقة بعد طبقة وشرطت ان من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد فلا خوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة فلا قرب بالطبقات للتوفي من اهل الوقف الى آخر ما ذكر في كتاب الوقف وتداولت عليه يد المستحقين من الذرية سنين عديدة استحقاقا ونظرا الى ان آل الاستحقاق والنظر الى امرأة من الذرية ووضعت يدها عليه كاصولها مدة من السنين وتجري الخيرات وما فضل تستغله لنفسها حسب شرط الواقعة بلا معارض لها والآن ادعى رجل اجني انه يستحق في الوقف المذكور ولم ينسب نفسه نسبيا يستحق به الوقف وهو مخالف لما نص في كتاب الوقف فاتضح عدم استحقاقه فاراد تسكينه واضعة الید اثبات نسبها واستحقاقها لريع الوقف ونظرها والا ياخذ من الغرضي ويوليها ناظر اعليه ان لم تثبت واضعة الید ذلك فهل اذا كانت الید لها على الوقف والتصرف ثابت من قديم

۱۲۷۴

۲۳

۱۲۷۴

۲۶

١٢٧٤

٣

الزمان كاصولها لا تسكف اثبات كونها من الذرية بل يسبق الوقف في يدها كما كان عليه من قديم كاصولها وهي من بعدهم ولا ينزع من يدها الا بحق ثابت (أجاب) القول لذي اليد فيما بيده انه يستحقه ولا يكلف اثبات استحقاقه لذلك ويبقى القديم على قدمه ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف والله تعالى اعلم (سئل) من الروزنامة بما مضمونه ان اولاد الشيخ على خليفة أحد العلماء وزوجته ومعتقة السمراء مقييد باسمائهم مرتبات وحصص التبرام وبراو وقف ذلك وصدر الامر من ولى الامر باجراء ذلك وفي الاولاد قصر فبمقتضى منطوق الامر هل هناك حظور شرعى في ايقاف حصص الخمسة اشخاص البالغ اولاد الشيخ مع حصص زوجته أم لا وكذا هل يجوز شرعا ايقاف حصص ولديه القاصرين كالتماس والدهم وكذا اذا كانت معتقة الشيخ السمراء تريد الايقاف كطلوب الشيخ يجوز ام لا (أجاب) ايقاف اراضى الالتزامات والمرتبات التى من بيت المال المقيدة باسماء اربابها من قبيل الارصاد فتشوع بامر ولى الامر على مصارفه للصحة فاذا اذن ولى الامر للقيد باسمه وهو بالغ بايقاف ذلك على الوجه المذكور فحسبما يصدر به الاذن يجرى الايقاف والارصاد على مقتضاه والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه حاصل كائن بجهة معينة وهناك من يقول انه وقف على جهة معينة بالاشاعة وليس موجودا له حجة بايقافه وهناك من يعلم ذلك فلما حضروا أو نحو انهم يعلمون بالاشاعة انه وقف وليس موجودا له حجة ايقاف ولا يعلمون من وقفه فهل يثبت الوقف بالاشاعة ولولم يعرف الواقف ولم يوجد له حجة ايقاف أو يعد من الاموال الضائعة حق بيت المال (أجاب) اذا كان ذلك الحاصل بسيد شخص وهو يدعى انه وقف على جهة وهو ناظر عليه فلا ترفع يده عن ذلك الحاصل ولا يلزم باثبات ايقافه من قبل واقف معين بل يبقى القديم على قدمه ما لم يثبت خلافه وان لم يكن بسيد أحد ولم يثبت انه ملك لمعين أو وقف من قبل شخص معين على جهة معينة يكون من الاموال الضائعة التى تحفظ في بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه انه قد سبق ورود افادة منكم عن محصول زراعة ابعادية ثبت ايقافها من قبل مالكيها بعد موته على نفسه ثم على مستحقين بانه اذا مات الواقف عند ظهور الغلة وادراكها فظهر وادرك فهو تركه وأما ما ذكره الناظر بعده لجهة الوقف فهو مستحق لمن يستحق الوقف بعد الواقف وقد سئل من أمور ادارة جهة الابعادية المذكورة عن ذلك فاجاب بان الغلال في ثالث عشر رمضان سنة ٧٣ تاريخ موت الواقف المذكور تبلغ الادراك الا ان تلك الابعادية في واط وخلمان ويمكث فيها الماء كثيرا وبهذه الوسطة يتأخر زرعها في تاريخ موت الواقف المذكور لا يمكن ادراكها فهل يعتبر الادراك وعدمه في خصوص هذه الابعادية أو يعتبر ادراك عموم الاراضى غيرها التى من شأنها الادراك في التاريخ المذكور (أجاب) تقدمت الافادة بان ما يستحقه

١٢٧٤

٣

مطلب ايقاف اراضى  
الالتزامات ارصاد  
فتجوز على مصارف  
بيت المال

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

جادی الثانية سنة

مستحق الوقف بعده موت الواقف المنعصر فيه ريعه مادام حيا هو ما يزرعه الناظر بعد موت الواقف وأما ما زرعه الواقف حال حياته أو زرعه وكيله ومات بعد ظهور الغلة يكون مختصا به وقد رأينا التصريح في كتب المذهب بان الوقف على الاولاد اذا مات أحدهم بعد ظهور الغلة وإن لم يبد له لا يمتدح ورثته نصيبه في هذه الحادثة يكون الواقف مختصا بذلك وكون تخضير تلك الارض متأخر بسبب تأخر مكث الماء فيها عن غير هذا لا يوجب عدم ظهور غلتها الشئبوية في تاريخ موت الواقف وهو ثالث عشر رمضان سنة ثلاث وسبعين والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل ناظر وقف آجر حانوتين منه لرجل آخر باجرة المثل فاكثر سنة واحدة ثم بعد ذلك جاء ناظر الوقف المذکور من سفره وآجر الحانوتين المذکورتين من رجل آخر غير المستأجر الاول باجرة أقل من أجر المثل فهل حيث الحال ماذا كرى يكون العقد الاول صحيحا ولا عبرة بما فعله الناظر من الاجارة المتأخرة (أجاب) نعم المعتبر هو العقد السابق الصادر من وكيل الناظر بالاجارة حيث وقعت اجارته صحيحة باجر المثل وليس للناظر اجارة ما ذكر ثانيا من غير المستأجر الاول مادامت مدة العقد الاول باقية بدون موجب لفسخ الاجارة الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظره وقف آجر حانوتين لرجل باجرة المثل سنة كاملة ثم بعد ذلك حضر زوجها وكيلها من سفره وآجر الحانوتين المذکورتين لرجل آخر خلاف المستأجر باقل مما استأجر به الاول فهل يكون العقد الاول الذي هو عقد ناظره الوقف الاصلية صحيحا ولا عبرة بما فعله زوجها من الاجارة الاخرى (أجاب) نعم المعتبر هو العقد السابق الصادر من الناظر الشرعية حيث وقع صحيحا باجر المثل وليس لو كيل الناظره اجارة ما ذكر ثانيا من غير المستأجر الاول مادامت مدة العقد الاول باقية بدون موجب لفسخ الاجارة الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على بيت عن أبيه باعه لا تجر والحال ان أباه قبل موته وقفه على ذريته ثم بعد انقراضهم يكون على الخوص والريحان وحكم القاضي به بموجب حجة شرعية في محفوضه فهل والحال هذه اذا ثبت الوقف بالوجه الشرعي يكون البيع غير صحيح وينزع من يد المشتري (أجاب) نعم اذا ثبت الوقف المذکور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالطريق الشرعي بتاريخ سابق على البيع المذکور ولم يكن هناك مانع لا يصح البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية موقوفة على جهة معينة آجرها الناظر مدة معينة من السنين باجرة لكل سنة منها قدر معلوم من الاجرة ثم بعد فراغ المدة المذكورة طلب الناظر من المستأجر زيادة الاجرة أو أخذ الارض ليؤجرها لآخر بتلك الزيادة فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بمضي المدة ويؤجرها الناظر لغيره اذا امتنع من الزيادة وكانت بقدر اجرة المثل (أجاب) اذا انقضت مدة الاجارة يكون للناظر اجارة الارض المذكورة من غير المستأجر الاول باجر المثل ولو رضى المستأجر الاول بدفع أجر المثل حيث لا خلولة في

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

رجب  
٢

١٢٧٤



رجب

سنة

الارض فاذا امتنع المستأجر الاول بعد انتهاء مدته من دفع أجره مثل الارض يكون للناسظر  
اجارتها من غيره بالطريق الاولى والله تعالى أعلم (سئل) في امر أبا القعة رشيدة تملك  
بيتا ونصف بيت آخر فوقفت البيت وقفا صحيحا شرعيا على نفسها مدة حياتها ثم من  
بعدها على جهة بر لا تنقطع ووهبت نصف البيت الآخر لذكر رجل أجنبي في حال  
صحتها وسلامتها وهو لا يقبل القسمة وقبل الموهوب له الهبة وقبض جميع البيت  
المذكور وحازة وسكن فيه مع عياله وصار نصيب شريكه أمانة تحت يده ولم يكن  
للوامبة أمتعة في نصف المكان المذكور فهل يكون الوقف والهبة صحيحين وإذا أراد  
زوجها ابطال ذلك لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للزوج ابطال الوقف  
والهبة المذكورين بعد صدورهما مستوفيين شرائط الصحة وال لزوم بدون وجه  
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه وزوجته فلانه تم من بعدهما  
على ابنه عبد الله وبنته فاطمة ومن سيحدث من الاولاد بالفريضة الشرعية على أن  
الانثى منهم تستحق مدة حياتها خالية من الأزواج فاذا ماتت أو تزوجت يكون نصيبها  
لاخوتها الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم وأولاد اولادهم ونسلهم  
وذريتهم على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده  
أو ولد ولده الذكور خاصة دون الاناث فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع  
للاناث من بناتهم او بنات اولادهم الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه الذي من جلته  
استقلال الواحد منهم اذا انفرد مات الواقف عن بنته وابنه المذكورين ثم ماتت  
البنت لا عن عقب بل عن أخيها ثم مات الابن الاخ المذكور عن بنته وانحصر الوقف في  
بنت ابن الواقف ثم باع زوج بنت الواقف حصه من الوقف المذكور لرجل أجنبي  
وقبض منها ولم يكن ناظر على الوقف وليس له استحقاق فيه بغير طريق شرعي فهل  
يموت بنت الواقف وابنه على هذا الترتيب ينحصر الوقف المذكور في بنت ابن الواقف  
المذكور لعدم وجود أحد من ذريته خلافا عما بقول الواقف فاذا ماتت أو تزوجت  
يكون نصيبها لاخوتها الذكور ثم بقوله فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع  
للاناث من بناتهم أو بنات اولادهم ولا يصح بيع زوج البنت المذكورة بعدموتها خاصة  
في الوقف المذكور بدون مسوغ شرعي ويحكم بفسخه واستردادها لبنت ابن الواقف  
والحال ما ذكره حيث انحصر فيه بالنظر أيضا حسب شرط الوقف (أجاب) نعم ينحصر بيع  
الوقف المذكور في بنت ابن الواقف المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال إذ  
قوله فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع للاناث من بناته أو بنات اولاده الخ  
كاف في استحقاقه يبيع الوقف عند عدم وجود غيرها من ذرية الواقف ولا يصح بيع  
زوج بنت الواقف بعدموتها خاصة من الوقف على هذا الوجه فيجب ابطاله ورد الحصة  
لجهة وقفها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل على مكان وقف أهلى من

١٨

١٢٧٤

شعبان

١٢

١٢٧٤

قبل ناظره فاجر الوكيل المسكان لرجل آخر مدة معلومة باجرة معلومة وهي دون اجرة  
 المثل بكثير فهل والحال هذه تكون الاجارة فاسدة حيث كانت اقل من اجرة المثل يقول  
 أهل الخبرة وللناظر اجارتهما من شاء باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون  
 اجر المثل بين فاحش ويلزم المستأجر اذا استعمله تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في ناظر وقف آجر مكانا متغيرا منه مسانعة وباع نقضه الذي يخاف عليه الضياع لا آخر  
 وأذنه بالانشاء والعمارة فيه على ان ما بناه المستأجر يكون ملكه على وجه القرار  
 وكتب بذلك حجة مسجلة بالسجل المحفوظ فبني المستأجر وعمر حسب اذن الناظر له بذلك  
 ومضى على ذلك مدة من السنين ثم بعد مضي تلك المدة أراد ناظر الوقف المذكور رفع يد  
 المستأجر عن المكان المذكور زاعما ان له ذلك فهل اذا كان الاذن ثابتا بالوجه الشرعي  
 وبني المستأجر وعمر حسب اذن الناظر له ليس للناظر رفع يده عنه وعلى المستأجر اجر مثل  
 المكان المذكور (اجاب) اذا ثبت كل من الاجارة والاذن بالبناء على أرض الوقف  
 بحق اقرار بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة ككون الاجارة باجر المثل فاكثر  
 وعدم مخالفة شرط الواقف في شيء من ذلك وثبت بناء المستأجر المذكور بعد الاذن له  
 من قبل الناظر في أرض الوقف لا يكون للناظر رفع يد المستأجر عما ذكر مادام قائما بدفع  
 اجر المثل لجهة الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا  
 مات عن ابن وبنت وزوجة فوضع الابن يده على المكان المذكور ووقفه على نفسه وذريته  
 من بعده بدون اذن واجازة من البنت والزوجة فهل يكون الوقف في نصيب البنت  
 والزوجة غير صحيح حيث لم يولد ولم يأذناه ولم يجيزاه (اجاب) لا ينفذ الوقف في نصيب  
 البنت والزوجة اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان  
 موقوف من قبل واثقين ولهما ناظران لكل واحد منهما النصف فيه وأحد الناظرين  
 غائب فاجر المحاضر حصة الناظر الغائب لرجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دون اجرة  
 المثل بالغيب الفاحش فهل اذا حضر الناظر من غيبته يكون له فسخ الاجارة المذكورة  
 ولا تصح اجارة عقار الوقف الا باجر المثل ويلزم المستأجر تمام اجر المثل (اجاب) نعم والحال  
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فمين وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها  
 على شخص معين ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الى آخر ما سطر  
 في كتاب وقفها ولم تبين الواقعة مالم لا ذكر والا تبي فاذ يكون حكم الله في قسمة ريع  
 الوقف المذكور بين اولاد الشخص المعين ذكورا واناثا (اجاب) الاصل في باب  
 الوقف ان يقسم ريعه بين الذكور والاناث بالسوية مالم يشترط التفاضل والله تعالى  
 أعلم (سئل) ان حضرة اسمعيل باشا وقف أمّا كن بالغرة على نفسه أيام حياته ثم من  
 بعده على احدي زوجتيه ثم على ذريته الخ وشرط لنفسه الشروط العشرة وشرط لزوجه

صفر

سنة

كذلك الشروط المذكورة دون غيرها من المستحقين ووقف أيضا أما كن أخرى على نفسه أيام حياته ثم على زوجته الثانية ثم على ذريته الخ وشرط لنفسه أيضا الشروط العشرة وشرط لزوجته الثانية كذلك الشروط المذكورة دون غيرها من المستحقين والآن بما له من شرط الادخال ادخل كل واحدة من الزوجتين مع الاخرى بحق النصف بحيث صار الوقفان وقفًا واحدًا على نفسه ثم على زوجته المذكورتين مناصفة واعتدالا بينهما فهل حيث كان الامر كما ذكره شرط أول لكل واحدة من الزوجتين المذكورتين الشروط العشرة في وقفها الموقوف عليها فقط دون وقف الاخرى والآن صار ادخال كل منهما مع الاخرى وصار كل وقف من الوقفين مشتركين بالزوجتين بحق النصف يكون لكل واحدة منهما الشروط المذكورة في كامل الوقف أو يكون لها ذلك في حصتها فقط بحق النصف (أجاب) مجرد ادخال الواقف كل واحدة من زوجتيه في الموقوف على الاخرى وجعلها شائعة لها في الاستحقاق لا يترتب عليه أن تشارك كل واحدة منهما الاخرى فيما شرطه الواقف في الموقوف عليها أولاً من الشروط على سبيل الانفراد بل المشروط أولاً لا يتغير فتملك كل واحدة منهما العمل بالشروط المشروطة لها في الوقف الذي كان خاصا بها لا في جميع الوقفين المنضمين الآن ولا في حصتها التي تستحقها في الوقف الآخر بناء على ما فعله الواقف آخر من الادخال المذكور كما تضمن ذلك جواب حضرة مفتي النجف الاسكندري والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن وقف على جهة بر وعليها ناظر آجر الناظر أما كن الوقف لمجاعة كل واحد منهم مكانا سنة كاملة باجرة معلومة هي أكثر من أجرة المثل بلا مخالفة لشرط الواقف في مدة الاجارة ووضع كل من المستأجرين يده على ما استأجره من الناظر والآن أراد رجل أجنبي متعنت أن يزيد في أجرة الاما كن المذكورة عن الاجرة المذكورة تعنتا ومدة الاجارة باقية فهل لا يجاب الرجل لذلك ولا يكون له فسخ الاجارة ولا تقبل زيادة التعنت حتى تمضي مدة الاجارة المذكورة حتى لو وافقه الناظر على ذلك لا يلتفت الى قوله ما تكون الاجارة باقية الى ان يمضي باقي المدة حيث لم ترد أجرة المثل فيها على ما سمي في العقد بل أجرة المثل أقل كما سبق والحال ان الاجارة صدرت مستوفية شرائط الصحة (أجاب) نعم لا تقبل هذه الزيادة مادامت المدة وتبقى الاما كن المذكورة في يد مستأجرها على هذا الوجه الى انتهاء مدة الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر شرعي على وقف أهلي وهو أحد المستحقين فيه اذن لبعض المستحقين في عمارة مخصوصة في مكان من الوقف فبني المأذون ما أدن به ثم تعدى وأجرى عمارة أخرى بدون اذن وغير بها معالم الوقف الاصلية وأراد أن يجعل جميع ما صرفه على هذا وهذا دينا على الوقف من تكاثر على الاذن المذكور فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له دين على الوقف سوى ما صرفه على العمارة المأذون فيها فقط وهل اذا مات المأذون المذكور ليس لورثته المطالبة بغير ما صرفه على ما هو مأذون به (أجاب)

١٢٧٥

١٣

مطلب شرط له ولكل من زوجته الشروط المشهورة فيما وقفه عليها ثم غير وقفه وجعلها مشتركين لامتلاك كل منهما العمل بالشروط الا فيما شرط لها فيه أولا

١٢٧٥

٣٠

١٢٧٥

٢١

لامطالبة لاحد المستحقين المذكور ولا لورثته من بعده على جهة الوقف بنفقة ما صرفه على العمارة التي لم يؤذن فيها من قبل الناظر الشرعي بدون وجهه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وحواسل من ناظر وقف بموجب سند ثم بعد ذلك تعدى المستأجر المذكور على ثلاثة حواصل من عقار الوقف المذكور وخلطها واستولى عليها بدون اجارة واذن من الناظر المذكور ولم يكن له فيها خلو ولا حمله ثم مات المستأجر عن ورثة وضعوا أيديهم على ذلك بدون اجارة فهل اذا اراد الناظر الآن رفع يدورثته المذكورين عن الثلاثة حواصل المذكور وحقابتهم باجرة المثل وتكليفهم بدفع اجر مثل ذلك مدة استيلاء مورثهم عليها من تركته وبدفع اجر مثله من قبلهم مدة استيلائهم بأنفسهم على ما ذكر على هذا الوجه يكون للناظر مطالبة بهم بذلك حيث كان الوقف ثابتا معترفه ولم يكن للورثة ولا لمورثهم خلفيه ولا اجارة وان وجد من مورثهم او منهم بعض احداث في ذلك من وضع اخشاب وفتح باب وسد آخر بدون اذن من الناظر ولا سند بيدهم يدل على ذلك بل احداث ذلك تعديا يكون للناظر تسليفهم اما بقلع ما احداث على هذا الوجه ان لم يضر بالوقف او يدفع لهم قيمته مستحق القلع ان اضر به (اجاب) يجب على من استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة دفع اجر مثله مدة استيلائه بالغام بالغ في كل وقت بحسبه فللناظر الوقف المذكور مطالبة ورثة من استولى على عقار الوقف والحال ما ذكر بالسؤال برفع أيديهم وباجر مثله مدة استيلائهم مورثهم عليه من تركته كما ان له مطالبة بهم باجر مثل ذلك من قبلهم مدة استيلائهم بأنفسهم على هذا الوجه ويجبرون على دفع ذلك حيث لا مانع وما احداث من قبلهم او قبل مورثهم في عقار الوقف من عمارة بدون اذن من الناظر فاما كان فيها من اعيان لها قيمة بعد القلع يكلفون قلعها ان لم يضر بالوقف والتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع وما لا قيمة له بعد القلع فلا شيء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقف من ناظره منذ شهرين مدة ثلاث سنين في عقد واحد بعين فاحش فهل لا يصح الايجار المذكور ويكون للناظر مطالبة المستأجر باجرة المثل (اجاب) اجارة مكان الوقف ثلاث سنين في عقد واحد بعين فاحش فاسدة ويلزم المستأجر بدفع اجر المثل مدة استيلائه على المكان المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا وكر في صدر كتاب وقفه صرف خيرات معينة وما فضل من ربه يصرف لعقائه واتباعه واتباع اتباعه بيضا وسودا بالسوية بينهم يتفقون بذلك غلة واستغلا لا بسائر وجوه الاتفاقات الشرعية الوقفية ابدا ما عاشوا ودام ما بقوا من غير مشاركتهم في ذلك ولا منازع ولا رافع لا يديهم ولا مدافع مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها

١٢٧٥

٢

١٢٧٥

١٩



بحیث یجب کل أصل فرعه دون فرع غیره ینتقل به الواحد منهم اذا انفرد ویشترک  
 فیہ الاثنان فإما وقهما عند الاجتماع علی ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد  
 أو أسفل من ذلك انتقل نصیبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم یکن له ولد ولا ولد  
 ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصیبه من ذلك لآخوته وأخواته المشارکین له فی الدرجة  
 والاستحقاق وان لم یکن له اخوة ولا اخوات فلمن هو فی درجته وذوی طبقة وان لم یکن  
 فی درجته وذوی طبقة أحد فلاقرب الطبقات للمتوفی من أهل هذا الوقف یتداولون  
 ذلك بینهم كذلك الی حین انقراضهم أجمعین فهل والمحال هذه اذ مات أحد المستحقین  
 للوقف المذکور من غیر عقب له واه أولاد أخ شقیق تكون حصته فی الوقف المذکور  
 لمن هو موجود فی درجة المتوفی المذکور حسب الشرط السابق ذکره أو لا ولد أخیه  
 المذکورین الذین هم أنزل درجة من المتوفی المذکور مع عدم وجود اخوة له ولا  
 اخوات (أجاب) ینتقل نصیب المتوفی من المستحقین عن غیر عقب لمن فی درجته  
 وذوی طبقة من أهل الوقف المستحقین فی ربه حیث لم یوجد للمتوفی المذکور اخوة ولا  
 اخوات عملاً بشرط الواقف المذکور علی الوجه المسطور لالا ولاد أخیه الشقیق الذین  
 هم أنزل من درجته والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظر وقف آجر مسقة فامن مسقات  
 وقفه الا هل من رجل بدون اجرة المثل بكثير غیر عالم ثم ظهر له الخس وأراد ايجارها من  
 غیره باجرة المثل فهل یكون له طلب مانقصة عن اجرة المثل فی المدة الماضية من المستأجر  
 الاول (أجاب) اجرة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ویلزم المستأجر  
 تمام اجر المثل مدة استیلائه علیه والله تعالی اعلم (سئل) فیما يتعلق بأرصاد الاراضی  
 المصریة فجمع فی ذلك رسالة نصها

\*(بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقى)\*

جد من أزال الاوتیاب بنور الهدایة للصواب وأجاز تنفیذ الارصاد وأجل علیه  
 الثواب فی المعاد والصلاة والسلام علی سیدنا محمد الذی أنقذنا من الضیر وحرصنا  
 بأفواله وأفعاله علی فعل الخیر صلی الله علیه وعلى آله وأصحابه الذین درؤا المفسد  
 وحنوا علی فعل الخیر والتخلی بالمحامد (وبعد) فقد سئلت عما يتعلق بأرصاد الاراضی  
 المصریة من صحة وفساد ولزوم وإعارة شرط وعدم نقض لما فیہ منفعة للعباد فجمعت  
 فی ذلك نبذة بسیرة ونقلت ما اتفق علیه علماء المذاهب الاربعة لیکون المطلع علیها علی  
 بصیرة وقدمتها للسدة عزیز مصر ومایک العصر المحبول علی فعل الخیرات ودوام  
 المبرات الملك السعید ببلغه الله ما یرید (وسميتها بالصفاة المهديّة فی أرصاد  
 الاراضی المصریة) وشرعت فی المقصود مستعینا بالملك المعبود (فقلت) اعلم أن  
 الاراضی اما ان تكون مملوكة الرقبة كموات التي أحیت باذن ولی الامر أولا  
 كالارض التي آلت لبیت المال فاذا كانت الارض مملوكة یصح وقفها ویكون

مطلب شرط الا صرف  
 لمثله فی الدرجة ثم  
 لاقرب الطبقات فوجد  
 من هو فی الدرجة ومن  
 هو أنزل یصرف للاول

١٢٧٥

٤

جادی الثانية

١٢٧٥

٨

مطلب فی تقسیم الوقف  
 الی حقیقی وأرصاد  
 باعتبار الارض الموقوفة  
 وحکم کل

وقفاً حقيقياً إذا استجمع شرائطه المتبعة شرعاً وحينئذ تراعى شروط واقفها وإذا كانت الأرض غير مملوكة بأن آلت لبيت المال فإيقافها لا يخلو الحال فيه أما أن يكون من قبل ولي الأمر على مصارف بيت المال كالمجاهدين والعلماء والمفتين والقضاة والأرامل والفقراء والمساجد وأما أن يكون الإيقاف لتلك الأرض من قبل من أقطعها له ولي الأمر بأذنه ممن يكون من مصارف بيت المال على من ذكر وعلى كل فالوقف صحيح لا على أنه وقف حقيقي بل على أنه أرصاد لا يجوز نقضه ولا إخراج عنه مستحقه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كان المصلحة من مصالح عامة المسلمين إلا أنه لا يكونه ليس وقفاً حقيقياً لا تراعى شروطه والمراد من عدم مراعاة شروطه أن للإمام أو نائبه أن يزيد في شروطه وينقص ونحو ذلك وليس المراد أنه يصرفها عن الجهة المعينة بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها إلى غيرهم كما أفاده في رد المحتار وهذا بناء على أن الأقطاع عبارة عن تسليم الخراج مع بقاء رقبة الأرض لبيت المال أما على ما ذكره في رد المحتار من باب العشر والخراج بعد نقله عبارة الإمام أبي يوسف في كتاب الخراج من قوله فهذا يدل على أن للإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة أذ لا فرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق انتهى فلا شك في صحة وقفه أي المقتطع له وقفاً حقيقياً وحينئذ تراعى شروطه ولا سبيل إلى نقضه وما ذكره به ضمهم من عدم صحة وقف المقتطع له فالمراد به أنه لا يكون وقفاً حقيقياً وإن كان أرصاداً صحيحاً على مصارف بيت المال كما أفاد ذلك في رد المحتار أيضاً جواباً عن كلام العلامة قاسم في رسالته حيث أفتى بحكمة الوقف من بيت المال على مصالح مسجد وأفتى بأن سلطاناً آخر لا يملك إبطاله وقد قال العلامة ابن وهبان في منظومته

ولو وقف السلطان من بيت مالنا \* لمصلحة عمت يجوز ويؤجر

أي يجوز على أنه أرصاد لا وقف حقيقي ويؤجر لأن بيت المال معد لمصالح المسلمين فإذا أبدع على مصرفه الشرعي يثاب لاسيما إذا كان يخاف عليه أمراء الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من يحيى منهم ويتصرف ذلك التصرف كما ذكره بعض الشراح وهذا وإن ذكر الشيخ عبد البر بن الشحنة أن قول الناظم لمصلحة عمت أي كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فإنه لا يصح وإن جعل آخره للفقراء فإن كان مراده عدم صحة كونه وقفاً حقيقياً فسلم وإن كان المراد به الأرصاد فقد نازعه في ذلك بعض علماء عصره فافتوا بحكمته نظر المال كما أفاده العلامة الشيخ زين بن نجيم في بعض رسائله ومما يؤيد صحة الأرصاد ولزومه ولو على معينين من مصارف بيت المال ما نقل في الرسالة المسماة عطية الرحمن في صحة أرصاد الجوامك والأطيان حيث ذكر فيها ما تقول السادة العلماء رضي الله تعالى عنهم في الجوامك والأطيان والبحرايات المرصدة على أولاد وعيال والمربيات على خيرات مقصود بها وجه الله تعالى هل هي

مطلب إذا صرح الأرصاد  
لا تراعى شروطه  
وبأن المأني المراد من  
ذلك

مطلب للإمام أن يعطي  
أرضاً من بيت المال  
على وجه التملك  
لرقبتها حيث رأى  
المصلحة

مطلب يصح الوقف  
من بيت المال على  
معين من المصارف  
نظراً للمصلحة عامة ولو  
مألاً

صحيحة اذا رأى السلطان أو نائبه في ارضاده مصلحة للمسلمين واجراء للخيرات الى يوم الدين واعانة لمن صاروا بانه ورالدين مشغولين أم لا واذا قلتم بجهتها هل يجوز لمن يتولى بعده من السلاطين والوزراء نقض ما ارضده من قبله أو لا يجوز له نقض شيء مما ارضده من الجوامك وغيرها الاضراء والنقض بالرعة افسدوا الجواب فاجاب شيخنا الشيخ على الحسيني الحنفي بقوله الحمد لله الارصاد بلفظ أولاد ووعيال وعلى شعائر الاسلام والمصالح العامة الدينية بأوامر الوزراء المصريين صحيحة وكذا من نوابهم أيضا صحيح لا يجوز نقضه ولا ابطاله بغيره سوى شرعي حيث كان المرصد عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والقراء واليتام والنساء والارامل والمقتنين وطلبة العلم وذريهم اذا ضمير فيه عائذ على الكل كما في مسكين واعتمده في البحر وتبعه صاحب شرح تنوير الابصار المسمى بالدر المختار والعله ان هذا مال بيت المال وصل الى المسلمين من غير قتال فاعد لمصالحهم وهو لاء عملة المسلمين ونفقة الذراري على الآباء وادراو الارزاق على ذوى الاستحقاق من أقوى دعائم الساطنة العلية ومن أطيب ثمراتها الجنية لا يجوز نقضه بالاتفاق لما تقر في كتب الفروع من ان تصرف الامام وكذا نائبه منوط بالمصلحة وظاهرانه لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من بيت المال قالوا واذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم يتقد أمره شرعا أي لا تجب طاعته الا اذا وافق أمره الشرع فان خالف الشرع لم ينفذ أمر به أي لا يتبع قوله ولا يطاع بل تجب مخالفته ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقد ذكر علماءنا ان مر له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمقتنين والفقهاء وطلبة العلم يفرض لاولادهم تبعا ولا يسقط بموت الاب وفي البحر وتعطى المقاتلة كفايتهم وكفاية عيالهم وكذا العلماء يعطون من الخراج أرزاقهم وأرزاق عيالهم فان فضل منه شيء يجوز صرفه الى الفقراء ونفقة الكعبة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفيهم وأعوانهم وان فضل من المال شيء بعد اصال الحقوق الى أربابها قسمه بين المسلمين انتهى قال شيخنا السيد احمد الحوى رحمه الله ضمن فتوى له فقد استفيدانه لا يجوز ابطال ما يستحقه المستحق من بيت المال وفي نيف وثمانين وسبعمائة أراد السلطان الظاهر برقوق نقض كل ما ارضده ملوك الدولة الكردية من بيت مال مصر وقال انه أخذ بالحيلة من بيت المال وقد استغرق نصف ارضي بيت المال وعقد لذلك مجلسا حافلا حضره شيخ الشيوخ الشيخ اكمل الدين شارح الهداية المسمى بالعناية شيخ السادة الحنفية في عصره وعلامة الدنيا على الاطلاق سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعة وغيرهم وانفقوا على ان ما ارضده من جامكية أو طين ورزق يخرج من بيت المال ومن الدو ان على من كان مصر فام من مصارف بيت المال لاسبيل الى نقضه وانفصل المجلس

مطلب في صحة ارضاد  
الجوامك والاطيان  
والجرايات والمرتبات على  
أولاد ووعيال من المصارف  
وعلى شعائر الاسلام  
والمصالح العامة الدينية

مطلب لا تجب طاعة  
الامام الا اذا وافق أمره  
الشرع

مطلب من له حق في  
ديوان الخراج كالمقاتلة  
والعلماء والمقتنين  
والفقهاء وطلبة العلم  
يفرض لاولادهم تبعا  
ولا يسقط لموت الاب

على هذا قال العلامة السيوطي جلال الدين الحافظ وهذا الذي اتفقوا عليه بعينه قاله  
 العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء فكلام العلماء في هذه المسئلة يوافق بعضه بعضا  
 انتهى المقصود ونقله من فتوى السيد المذكور وأجاب شيخنا الشيخ علي العقدي الحنفي  
 أطال الله عمره بقوله الارصادات والمرتبات من الجوامك والاطيان والجرايات لاشك  
 في صحتها وجوازها حيث كان المرصد والمرتب السلطان أو نائبه باذن السلطان أو اذن  
 النائب لان النائب كالسلطان في الاذن فيجوز للوزير ونائبه ان يرصد ويرتب جوامك  
 وطنيان ونحو ذلك لما فيه من المصلحة حيث كان من ارضه عليهم من مصارف بيت  
 المال كقراء ومؤذنين وعلماء وأئمة وأرامل وغيرهم وهذا لما فيه من اصال الحق الى  
 مستحقه فيكون جائزا بل واجبا لما قلنا وهذا أمر مجمع عليه وحينئذ فارتب وكتب  
 على أولاد وعمال وعتقاء ومساجد وغير ذلك من وجوه الخيرات صحيح بلا حكمة ولا كراهة  
 فليس لاحد ينقض ذلك من غير مصلحة اذ تصرف الامام ونوابه منوط بالمصلحة ولا مصلحة  
 في قطع الحق عن مستحقه انتهى ووافقهم على ذلك مولانا وشيخنا الشيخ احمد التونسي  
 الشهير بالقدوسي قلت ومما يؤيد ما أفقني به السادة الحنفية ما وقع للامام قاسم تلميذ  
 العلامة ابن الهمام حيث سئل عن وقف السلطان جقمق طاب ثراه فاجاب وأجاد كما نقله  
 عنه الامام ابن نجيم في رسالته التحفة المرضية في الاراضي المصرية ولغظه اعلم أن  
 الواقف للارض لا يخلو اما ان يكون مالكا لها في الاصل بان يكون من أهلها حين فتح  
 الامام ومن على أهلها بها او تلقى الملك من مالسها بوجهه من الوجوه فان كان مالكا لها  
 من الاصل فلا كلام في صحة وقفه وتراعى شروطه وان وصلت الى الواقف بالشراء من  
 بيت المال يبذل ثمن معتبر فان وقفه فيها صحيح أيضا لانه مالك لها حينئذ وتراعى شروط  
 وقفه سلطانا أو أميرا أو غيره وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء  
 فأفقي الشيخ قاسم بان الوقف صحيح أجاب عنه حين سئل عن وقف جقمق فانه أرصد أرضا  
 من بيت المال على مصالح مسجد فأفقي بان سلطانا آخر لا يملك ابطاله وذلك بعد ان كان  
 السلطان برقوق قبله أرصدها على رجل وأولاده ثم من بعدهم على مصالح ذلك المسجد  
 وقال ان الارصاد من السلطان برقوق المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامه  
 حكم صحة وقف السلطان من بيت المال وارصاده كذلك ونائبه كذلك ثم قال وفي الاسعاف  
 والبحر والخلاصة وغيرهم لو قال على أولادى تكون لأولاده لصلبه يستوى فيه الذكر  
 والانثى والخنثى وكل من مات منهم تكون حصته للباقيين من اخوته ولا يخرج الاناث الا  
 أن يقيد بالذكر ثم تكون الغلة لأولاده لصلبه ما بقي منهم أحد وله التصرف فيها مادام  
 حيا لا يشاركه فيه أحد من أولاده أو عياله لانه مرصدها لقول علمائنا الواقف يتصرف في  
 وقفه كيف شاء ومثله المرصد بجامع المذهب الاربع والمراد بالمرصد من ارصد باذن من  
 نائب السلطان أو قائم مقام النائب من الباشا الى آخر ما ذكره من التأسيسات ثم قال

مطلب لو قال على  
 أولادى يكون  
 لأولاده لصلبه يستوى  
 فيه الذكر والانثى  
 والخنثى



مطلب يجوز للسلطان  
ونائبه وكل من بسطت  
يده في الارض احداث  
مرتبات على الخيرات  
وفعل القربات

فحصل من هذا كله ان ما رتب وارصد باوامر الوزراء سواء كان عن اجتهاد منهم أو باذن  
السلطان على جهات الخيرات المرتبات الموقوفة على أولاد وعمال وعتقاء صحيح جائز لا يجوز  
نقضه بوجه من الوجوه بل يجوز للسلطان ونائبه وكل من بسطت يده في الارض احداث  
مرتبات على الخيرات وفعل القربات ثم نقل اجوبه علماء المذاهب كلها بما وافقه ذلك  
ومن جعله ما أجاب به بعضهم من قوله ما أفتى به هؤلاء العلماء فانه صحيح ممول به لا يجوز  
مخالفته لانه منقول في الكتب فلا ينبغي للسلطان أو نائبه أن يرفع شيئاً عما ذكر في  
السؤال بل يبقيه على ما هو عليه لان في رفعه اضرار بالناس واضرار المسلمين لا يجوز  
لفعله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فينشد ثياب ولي الامر على ابقاء ما كان على  
ما كان بل المطلوب منه ان يزيد عليه كما هو شأن أهل المروءة والاحسان ثم قال وقد وقع  
للسلطان سليمان ان وزراءه أشاروا عليه بنقض الاوقاف والمرتبات المصرية فكتب  
خطا شريفا قال فيه اذا قال أحد من المذاهب الثلاثة يجوز الارصاد ونحوه من بيت  
المال يعمل بقوله ويبيع وبالوقف والمرتب ينتفع ولا ينقض حيث صحح أحد منهم  
الوقف والارصاد من بيت المال من السلطان أو غيره للزومه حينئذ وصحته ولو على  
مذهب من المذاهب ثم قال كما في رسالة العلامة السيد الخواري التي ألفها في صحة لزوم  
الارصادات من بيت المال للاراضي وغيرها على المصارف السابق ذكرها ان الملك  
الكامل من بني أيوب لما ملك مصر أرسل وزيره ليكشف له عن أحوال مصر وجباية  
أموالها فكتب اليه الوزير يخبره ان المرتب من بيت أموال المسلمين في كل سنة صدقات  
للعلماء والفقراء ثمانية وثمانون ألف دينار ويحصل بذلك خلل في الخزائن ونقص في  
الأموال فكتب له السلطان الفساق مرة المذاق والحاجة تذل الاعناق والمال مال  
الله وهو الرحيم الرزاق أجزوا الناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم يتقدم وما  
عند الله باق فانا لانحب أن يثبت عنا المنع وعن غيرنا الاطلاق والآنار الحسنة من  
مكارم الاخلاق واليكم هذا الحديث يساق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
تسبب في قطع رزق أخيه المسلم قطع الله رزقه انتهى اذا علمت ذلك كله تعلم صحة  
الارصاد لاراضي بيت المال وغيرها ولو على معين حيث كان المرصد عليه من مصارف  
بيت المال ويكون الارصاد لازما لا يجوز نقضه ولا اخراجه من أيدي مستحقيه غير انه  
ليس وقفا حقيقيا فلا تراعى شروطه بالمعنى السابق وهو انه اذا رأى ولي الامر المصلحة في  
قيادة فيه أو نقص في مصاريف الوقف المذكور يسوغ له ذلك وليس المراد أن يصرفه  
عن الجهة التي عينت في الارصاد كأن يمنع من عين فيه ويصرف استحقاقه لغيره  
وحينئذ لا يصح العدول عما ذكر حيث كان مجمعا عليه سيما والواقع في هذا الزمان ان  
الارصادات يصدر بها أمر ولي الامر بعد عرض المقطع له لاعتباره بإبقائها وارصادها على  
الذرية ونحوهم كالمصالح العامة في الحال تارة والمال أخرى وفعل الخيرات والقربات

جادی الثانية سنة  
مطاب لا یلغی منطوق  
الاوام الشریفة الی  
تصدر مریة للرعیة  
وايصالا لمعاش من  
انتسبوا لذلی الدولة  
العلیة

ومن یقع منه ذلک من مصارف بیت المال کالعلماء والمجاهدین وعمال الحكومة وذرداری  
من ذکر وعیالهم من المصارف ایضا فیصدر الامر العالی بتنفیذ ذلک واجرائه ولا یصح  
القول بالغاء منطوق الاوام الشریفة الی تصدر مریة للرعیة وايصالا لمعاش من  
انتسبوا لذلی الدولة العلیة مع موافقة أمره السکریم لما أجاب به علماء المذاهب الاربعة  
فلا سبیل الی نقضه مع ان علماء ناصر حوا بان أمر الامیر اذا صادف فصلا بمجتهدا فیه نفذ  
فیجب اتباعه ولا یجوز العدول عنه والله سبحانه وتعالی أعلم بالصواب والیه المرجع  
والمآب والی هنا تم ما جمعه أسیر ذنبه الفقیر الی ربه الراجی العفو والغفران من الملک  
المنان محمد العباسی المهدی الحنفی ابن المغفور له المدرج الی أعلى علین الاستاذ  
الاعظم الشیخ محمد أمین المهدی مفتی السادة الحنفیة بمصر القاهرة المحمیة سابقا  
کولده المذکور لاحقا وهو المغمور باحسانات ذی الدولة العلیة والمجد والطلعة البهیة  
صاحب السعادة والاقبال المتوج بتاج العز والمهابة والاجلال الذی عمت مکارمه  
واحساناته الرعیة واستظل بظله جمیع البریة وزیر ابن وزیر عزیز مصر حالا فزاده الله  
عزا ومهابة واجلالا مولانا محمد سعید باشا بلعه الله من السکالات والخیرات ماشا  
وأدام توفیقه لفعل المبرات والخیرات وأباد اعداءه علی عمر الدهور والاوقات وکان ذلک  
بتاریخ ثمانية عشر یوما خلعت من جادی الثانية سنة خمس وسبعین ومائتین بعد تمام  
الالف من هجرة من له العز وزید الشرف صلی الله تعالی علیه وعلى آله وصحبه وتابعیه  
باحسان وحزبه وسلم تسلیما کثیرا والمجد لله رب العالمین

(سئل) فی رجل استاجر حتام وقف من ناظره اجارة صحیحة سنة كاملة باجرة معلومة هی  
اجرة المثل وبعده ضی بعض السنة اراد رجل الزیادة فی اجرة الحتام المذکور زیادة فاحشة  
تعنتا منه فهل لا تقبل زیادة التعنت ولا تفسخ الاجارة المذکورة بها حیث کانت باجر المثل  
(أجاب) اذا کانت الاجارة من الناظر انعقدت صحیحة باجر المثل ولم یزد أجر المثل فی نفسه  
انشاء المدة وزاد غیر المستاجر فی أجرته زیادة تعنت واضرار وأراد استجاره من الناظر فی  
أنشاء مدة المستاجر لا یكون له ذلک ولا تقبل زیادة التعنت ما دامت المدة باقیة والا فلا  
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل وقف بیتا علی نفسه أيام حیاته یتفع بذلک ویمشاه منه  
سکنا واسکانا وغلة واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعیة الوقفیة أبدا ما عاش  
ودائم ما بقی من غیر مشارک له فی ذلک ولا منازع ولا رافع لیده عن ذلک ولا مدافع مدة  
حیاته ثم من بعد ان تقاله یكون ذلک وقفا علی أولاده الذکور خاصة دون اولاده من  
الاناث ثم من بعد اولاده الذکور یكون ذلک وقفا علی اولادهم الذکور واولاد اولادهم  
الذکور وذریتهم ونسلهم وعقبهم وشرط ذلک الواقف لنفسه فی وقفه الادخال والایخراج  
والاعطاء والحرمات والزیادة والنقصان والتغییر والتبدیل والاستبدال والاسقاط متى  
شاء وشرط ذلک من بعده لا ولاده الذکور واولادهم ولیس لاحد من بعدهم فعل شیء

بجادي الثانية سنة

مطلب شرط الادخال  
والاخراج لاولاده  
الذ كور واولاد اولاده  
فادخل ابنه أخته غير  
الداخله ثم اخرجها ابن  
الابن لا تستحق معه

٢٨ ١٢٧٥

رجب

٢٨ ١٢٧٥

مطلب وقف في مرض  
موته على بعض وورثته  
ثم على جهة بري قسم  
الريع على سائر الورثة  
مادام الموقوف عليه  
حيا وبعده يصرف على  
حسب الشرط

٢٠ ١٢٧٥

من ذلك ثم مات هذا الواقف وخلف ابنا وبناتا والابن المذ كور ابن بالغ فادخل ابن  
الواقف أخته في الوقف وانفرد بذلك مع وجود ابنه المذ كور من غير اطلاع ثم مات ابن  
الواقف المذ كور عن ابنه المذ كور وعن أخته المدخلة من قبله خاصة على الوجه  
المسطور فاخرجها ابن الابن من الوقف وذلك كله عملا بشرطه الواقف من الشروط  
المرقومة لاولاده المذ كور واولادهم بلفظ الوافه هل اذا جرى على ان الواقف يجمع  
والشاركة بين الاولاد المذ كور واولادهم فقلنا بعدم صحة انفراد أحد الفريقين بشرط  
من الشروط المذ كورة بلا اجتماع أو قلنا بعدم كون الاشتراك والاجتماع مقصودا  
بل لكل من الاولاد المذ كور واولادهم الانفراد بذلك وقد أخرج المدخلة ابن الابن  
المذ كور عملا بشرط الاجراج لا يكون لها حق في الوقف بعد ذلك على كلا الوجهين  
(أجاب) نعم لاحق لها في الوقف المذ كور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال اذا المشروط  
لم تعد لا ينفرده الواحد ولو دللنا بالانفراد فكما صح ادخالها من الابن صح اخراجها من  
ابن الابن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف بعض عقاره في مرض موته على نفسه  
أيام حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد وعلى زوجته التي في عصمته  
وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وكتب بذلك سنداً شرعياً ثم مات عن زوجته المذ كورة  
وأبيه فاراد الاب ابطال الوقف المذ كور وجعله تركه عن الواقف المذ كور فهل اذا  
كان بعض العقار المذ كور يخرج من ثلث مال الواقف المذ كور يكون وقفه نافذا  
(أجاب) اذا وقف الرجل في مرض موته بعض عقاره الذي يخرج من ثلث ماله على بعض  
ورثته ثم من بعده على جهات البر ولم يجز باقي الورثة ذلك فحكم الوقف المذ كور بالنسبة  
لبعض الورثة الموقوف عليه حكم الوصية له فتقسم غلته على جميع الورثة على حسب  
فرائضهم من الميراث فلا يختص بها الموقوف عليه مادام البعض المذ كور حيا فاذ مات  
وآل الوقف لمابعده تصرف الغلة الى الجهة التي آل اليها بلا مشاركة لباقي الورثة كما  
اذا وقف على تلك الجهة ابتداء لان الوصية للوارث بدون اجازة الباقي لا غية ولا غيره  
نافذة من ثلث المال فعملنا بالوجهين بقدر الامكان فبالنظر لبعض الورثة الغنياء  
بصرف الغلة لجميع الورثة بلا اختصاص للموقوف عليه مادام حيا وبالنظر لغيره انفذناه  
بصرف الغلة بعد موت ذلك البعض للجهة التي آل اليها الوقف والله تعالى أعلم (سئل)  
من قاضي المنصورة في ابعادية مذ كور بتقسيمها انها وقف ويريد اربابها التصرف فيها  
بالبيع وأحضروا خطا بامان الروزنامه مشمولاً بنجتم الروزنامي أن وقفها كان بناء على أمر  
صدر في سنة ١٢٥٢ بوقف الابعديات وانه في السنة المذ كورة صدر أمر بان ابطال  
الوقف المذ كور وان الابعديات تكون ملكا لاربابها وتورث عنهم فهل يجوز اعتماد  
خطاب الروزنامه ويصير وقوع البيع في الابعادية المذ كورة وتكرر الحاجة اللازمة بذلك  
للمشترى بناء على الخطاب المذ كور ولا ينظر للفظ الوقف المكتبة في التيسيط (أجاب)

ان كان مالاً لا بعادية المذ كورة معتزاً بانها وقف من قبله أو من قبل مورثه يعامل  
 بأقراره بذلك ولا يسوغ له بيعها حيث كان وقفها صحيحاً وان كان يقول ان ايقافها من  
 طرف ديوان الروزنامه حسب الترتيب الذي صار في ابتداء الامر باخذ الابعاديات وقد  
 ملكها التحي لها بالاذن من ولي الامر وقد صدر أمر ولي الامر ثانياً بالغاء ما كتب والتفاسيط  
 المذ كورة وبان الابعاديات تكون ملكاً لاربابها فلا تصير الابعادية المذ كورة وفقاً  
 بمجرد ما نقش بتفسيطها من غير ايقاف لها عن له ولاية ذلك فاذا كان الامر كذلك ولم  
 يوجد من ينازع في ايقافها ويثبت بطريقه الشرعي ولم يوجد اقرار بوقفها من مالسكها  
 الاصلى أو وارثه فلا مانع من بيعها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أثبت في  
 وجه آخرانه ارشده منه للنظر على أوقاف اجدادهما بالبينة الشرعية المزكاة وصدقه  
 الآخر على الارشدية وحكم بنظره الحاكم الشرعي بموجب تقرير بيده ثم ادعى الآخر  
 الآخر المذ كورانه ارشده منه ويريد اثبات ارشديته بالبينة الشرعية لاجل تقريره في  
 النظر ورفع الناظر المذ كور فهل لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته أم كيف وهل لو صرف  
 الناظر المذ كوراً جرة ربع الوقف في عمارته مصرف المثل وكذا لارباب الوظائف  
 والمستحقين يقبل قوله بالبينة وبلايين حيث كان معروفاً بالامانة ويكتفي منه بالاجال  
 ولا يجبر على التفسير شيئاً فشيئاً والحال هذه (أجاب) بلى تسمع دعواه ان ادعى في الزمن  
 المتأخرانه صار ارشده من الاول وقد تطاول الزمن بحيث يمكن تغير الوصف فيه وحينئذ  
 تقبل بيئته ان شهدت بذلك والا فلا اذا الارشدية تحدث وتجدد بتجدد الزمان فلا  
 ينافي تصديق أحد المستحقين للآخر على الارشدية في زمن أن يصير المصدق ارشده من  
 المصدق له في زمن آخر بينهما تفاوت وهذا اذا شرط الواقف النظر للارشد فاذا ثبت  
 الوصف المذ كوراً لأحد المستحقين في زمن ثم تبين ان غيره هو المتصف به في زمن آخر  
 دون الاول يكون هو المستحق للنظر علماً بشرط الواقف كما صرح به علماءنا واذا عرف  
 الناظر بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ما يدعى صرفه في مهمات الوقف  
 بمينه على المقتضى به في زماننا لقساده ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير  
 شيئاً فشيئاً وان كان متهماً بجبره القاضي على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يحبس له ولكن يحضره  
 يومين أو ثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر فان فعل والا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي  
 الزايدى والبحر عن القنية ومثله أفتى التمر تاشي وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة  
 قول الامير مع يمينه الا أن يدعى أم ايكذبه الظاهر فيئذ نزول الامانة وتظهر الحيانة  
 فلا يصدق كما في البيري على الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانين  
 وقفتهما على رجل أجنبي في مرض موتها ثم ماتت عن أخ شقيق فهل لا ينفذ وقفها الا في  
 الثلث فقط دون الباقي حيث كان الايقاف في مرض الموت ولم يكن لها غيره مما اذا تحقق  
 لماذا ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) الوقف في مرض الموت على الاجنبي حكمه حكم الوصية

١٢٧٥

٣٠

مطلب اذا ثبتت الارشدية  
 لشخص في زمن ثم تبين  
 ارشدية غيره في زمن  
 آخر يكون هو المستحق  
 للنظر

١٢٧٥

٣٠



ينفذ من ثلث المال بالوقف على اجارة الورثة وفيه ازاد على الثلث موقوف عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض موقوفة خالية الا أن من البناء من ناظرها مسانحة باجرة المثل فأكثر بعد كشف أهل الخبرة وتحقق المسوغ الشرعي لاجارتها والاذن فيها المستأجر بالبناء على وجه القرار واذن الناظر المستأجر بالانشاء والعمارة فيها على ان ما بناه وجمده يكون له كاله على وجه البقاء والقرار وكتب بذلك حجة شرعية وسجلت بسجل القاضى واستوفت الاجارة شرائطها المعبرة وبعد مضي أيام قليلة قام رجل اجنبي ليس مستحقا ولا ناظرا يريد فسخ الاجارة المذكورة واستأجر الارض لنفسه وان يزيد في الاجرة على ما دفع في العقد المذكور تعنتا منه بدون رضا الناظر فهل اذا وقعت الاجارة المذكورة باجر المثل فأكثر واستوفت شرائطها الشرعية ولم تنقص مدتها لا يكون له ولا للناظر فسخها ولا تقبل زيادة التعنت مادامت المدة باقية وان لم يبين المستأجر فيها (أجاب) نعم ليس له ما ذكرك ولا تقبل زيادة التعنت والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية موقوفة من قبل شخص على نفسه ثم على اولاده وزوجاته الى آخر ما ذكر بحجة الدعوى والاثبات لذلك وشرط النظر لاحد اولاده من بعده فأجر الناظر تلك الارض لاحد اخوته المستحق معه ثلاث سنين وانقضت المدة ثم أراد الناظر اجارتها لمن يرغب في ذلك فأبى المستأجر الاول تسليمها الى الناظر واجارتها لغيره وأراد قسمتها قسمة افرار بينه وبين سائر المستحقين أو مهادتها وامتنع الناظر وباقي المستحقين من ذلك فهل لا تجرى قسمة الافراز في الارض الموقوفة ولا المهادتها الا برضاهم ولأن أبي منهم مهادتها ان ينقضها على فرض حصولها ويجبر أحد المستحقين المستأجر بعد مضي المدة على تسليمها لناظرها الشرعي ليؤجرها لمن يرغب في اجارتها باجر المثل (أجاب) لا تقسم أرض الوقف قسمة افرار بل قسمة حفظ وعمارة وهي المهادتها ان رضى الكل بها والا فلا تقسم أصلا ففي البحر عن الخصاص والفتح ان الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا أي قسمة جبر واختصاص وفي الاسعاف لو قسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولأن أبي منهم ابطاله كما أفاده في تنقيح الحمادية فلا ناظر والحال هذه أخذ الارض الموقوفة من يد أحد المستحقين المستأجر بعد مضي المدة واجارتها لمن يرغب في ذلك باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف أهلي وفي المستحقين ولد قاصر فاجتمع تحت يده من استحقاقه قدر معلوم فلما حضرت الناظر الوفاة دفع هذا القدر لشخص آخر اجنبي على يديته وأخبره انه استحقاق القاصر المذكور فلما حضرت الشخص المدفوع له الوفاة أقر أن عنده للقاصر كذا فهل للقاصر بعد بلوغه لوضاع استحقاقه المذكور الرجوع على تركه الناظر أم على تركه الشخص المدفوع له (أجاب) في تنقيح الحمادية نقلا عن جامع الفصولين

١٢٧٥

٢٠

رمضان

١٢٧٥

٤

مطلب لمن أي من  
المستحقين ابطال  
المهادتها في الوقف

سؤال

١٢٧٥

١١

مطلب ليس للتولي  
ايداع مال الوقف الا  
من في عياله ولا اقراضه

ليس للتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا من في عياله ولا اقراضه فلو اقراضه ضمن اه  
فالمستحق المذکور والمحال هذه ان يطالب ورثة المودع بما اقربه عنده وموته انه  
مستحق للمستحق عنده او مطالبه ورثة الناظر باستحقاقه الذي اودعه عند الاجني  
الذي ليس في عياله فهو بالخيار فاذا رجع على ورثة الناظر يكون لهم الرجوع على  
ورثة المودع والله تعالى اعلم (سئل) في غيط مشتمل على ارض تزرع وأشجار  
متنوعة مشتركة بين وقعين مناصفة ولكل ناظر على حدة اجر احد الناظرين جميع  
ارضه وساقى على جميع اشجاره حال غيبة ناظر الوقف الاخر بدون اذنه وفصخت الاجارة  
في النصف المستحق لجهة وقف الناظر الاخر لعدم اجازته واستولى المستأجر على  
جميع ارض الغيط المذكور وأشجاره وباع ثمرة الاشجار جميعها واستهلكها  
وكذا ما خرج منها من ليف وخطب وغيره وزرع الارض لنفسه بدون اذن من ناظر  
وقف النصف الاخر فهل يكون للناظر المذکور مطالبته بأجر مثل نصف الارض  
وتضمنه قيمة نصف ما استهلكه مما خرج من الاشجار والمستحق لجهة وقفه حيث  
استعمل ذلك واستهلكه بدون اذن منه وهل اذا ادعى المستأجر انه انفق على ذلك  
ما احتاج له المحال من سقي ماء واجرة عمال وغير ذلك من المصاريف حال غيبة  
الناظر لا يكون له محاسبته على نصف ما أنفقه حيث أنفق على المشترك بدون اذن  
الشريك وبدون اذن القاضي أيضا (أجاب) نعم يكون للناظر المذکور تضمنه أجر  
مثل الارض المستحقة لجهة الوقف اذا الميجر العرف على المقاسمة كما يكون له تضمنه  
قيمة ما استهلكه مما خرج من الاشجار المستحق نصفها لجهة وقفه والمحال ما ذكر وليس  
للمستأجر محاسبة الناظر على نصف ما أنفقه على ذلك بدون اذن من ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) من بيت المال بما ضمنه ان المرحوم سليم باشا او توزير توفي في ١٢ رمضان  
سنة ٧٤ عن زوجته وبيت المال وترك عتارا وأطيان ابعادية فوكلت الزوجة السيد  
عمر البارودي في اثبات وقف العقار والاطيان فادعى بان المرحوم سليم باشا المذکور  
وقف ذلك على نفسه أيام حياته ثم من بعده على اولاده وذريته ونسله وعقبه وزوجته  
وعتقائه وشرط النظر على ذلك لنفسه ثم من بعده لاولاده وذريته ونسله وعقبه ثم من  
بعدهم فلزوجه المذكورة ثم من بعدها للارشد فالارشد من العتقاء وأولادهم  
المستحقين وجعل النظر الحسي على ذلك من بعد وفاة الزوجة لمقتى السادة الخنفية ومن  
بعد رؤية التداعي شرعا صدر اعلام بوقف العقار والاطيان بحكم الحاكم الشرعي  
في ١٢ ش سنة ٧٥ يتضمن الوقف والنظر للزوجة ورفع يد بيت المال عن ذلك  
كالوضع بالاعلام المذکور ولم يعلم الحكم في ايراد الجهات المذكورة لغاية تاريخ  
الاعلام ان كان هو حق الوقف او التركة (أجاب) اذا ثبت وقف عقار على جهات  
وكان ايقافه من قبل مالكة بتاريخ سابق على تاريخ الثبوت فغلة ذلك العقار مستحقة

١٢٧٥

٢٦

محرم

٧

١٢٧٦

لمن يستحق وبعه من حين تمام وقفه سابقا على الاثبات لا من تاريخ المحكم بالوقف  
 فيصرف ريع الوقف من حين موت الواقف الى الجهات التي يؤل الوقف اليها بموت  
 الواقف ولا يكون تركه عنه اذا تحقق ايغاؤه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في قطعة أرض وقف غير معدة للزراعة مشحونة بالآتربة آجرها ناظرها رجل سنة بدون  
 أجرة المثل بغبن فاحش فهل لا تكون هذه الاجارة صحيحة وللناظر اجارتها لمن يرغب فيها  
 بأجرة المثل فافوق مما فيه مصلحة لجهة الوقف (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف  
 بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في جنيشة وقفها مال كها على خيرات وشرط النظر فيها لنفسه ثم من بعده لزوجته ثم  
 لذريتهم لذريته الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه ثم مات الواقف فوضع النظار أيديهم  
 على ذلك جيلا بعد جيل وأجر واخيراتها والا لأن أراد احدا النظار بيعها فطلبوه عند  
 القاضي ليمنعوه من ذلك فأقر عنده بأنها وقف وثبت اقراره عنده بذلك فغضه القاضي  
 من بيعها ثم بعد مدة من الشهور أنكر الاحد المذكور الوقف وادعى انها ملك أبيه  
 بطريق الشراء واستند الى سجل بالمحكمة والحال ان أباه المذکور كان مقرابوقفيتها  
 وكان مجريا للخيرات التي شرطها الواقف وكذلك ابنه المذکور بعد موت أبيه كان  
 مجريا للخيرات مع باقي النظار فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالوقف أولا بالبينة  
 الشرعية لدى القاضي ولم يثبت ما ادعاه بالبينة الشرعية لا عبرة بانكاره الوقف ثانيا  
 بعد اقراره به ولا بدعواه المذکور سيما ولم يكن معه حجة شرعية ولا سند ولا بيعة تشهد  
 له طبق دعواه حيث كانت مجردة عن اثبات شرعي وليس له بيعها والحال ما ذكر  
 خصوصاً ولم يقر باقي النظار على ذلك وكانت عامرة (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر  
 في عامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما  
 مضمونه ان محمدا صادقا توفي عن بيت المال ووجد في تركته سند فيه نحاس وغيره وبانه  
 وقف على جهة كذا وانه وقف ذلك فهل يصح بيع ذلك أو يكون وقفا اذا ثبت ما ذكر  
 (أجاب) قد وقع اختلاف في صحة وقف المنقول والصحيح الذي عليه أكثر المشايخ صحة وقف  
 ما جرى بوقفه التعامل والعادة فكل ما جرى التعامل بوقفه من الاشياء المذكورة فالصحيح  
 صحة وقفه وما لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي خان في ريعه وصرقه  
 في مصالح نفسه فهل اذا ثبت خيانتة بالوجه الشرعي يكون للقاضي عزله وتولية غيره  
 من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم (أجاب) نعم للقاضي بل عليه ذلك اذا ثبتت  
 الخيانة بالوجه الشرعي ولم تخالف توليته شرط الواقف والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها ثم من بعده على  
 أولاده كور او انا بالاسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده  
 ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسبهم وطبقة بعد طبقة الطبقة العليا

١٢٧٦

١٧

١٢٧٦

٢٣

صفر

١٢٧٦

٢

مطلب يصح وقف

المنقول الذي أجرى

التعامل بوقفه

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٢

تجب السفلى من نفسها دون غيرها باستقل به الواحد منهم اذا انهم روي مشترك فيه الا ان  
 فافوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا او أسفل من ذلك  
 انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولده وان أسفل وان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل  
 من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق  
 الى آخر ما ذكرته الواقفة في كتاب وقفها ماتت الواقفة وزوجها وانحصر الوقف  
 المذكور في أولاد زوج الواقفة المذكور منها وهم سبعة كور او انا مات أحدهم  
 عقيما ثم مات آخر من أولاد ثم مات أخرى عن ولد فهل ينتقل نصيب من مات من أولاد  
 زوج الواقفة منها الى ولده حيث مات بعد استحقاقه لافرق في ذلك بين المذكور والانتق  
 والمفرد والجمع ومن مات من أولاد الزوج المذكور عقيما ينتقل نصيبه لاخته واخواته  
 المشار كين له في الدرجة والاستحقاق عملا بشرط الوقف في ذلك كله كما هو مذكور  
 (أجاب) نعم ينتقل نصيب من مات من أولاد زوج الواقفة بعد استحقاقه عن ولدا له  
 عملا بقوله ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده وقوله على ان من مات منهم انتقل نصيبه لولده  
 وينتقل نصيب من مات منهم عقيما لاخته واخواته المشار كين له في الدرجة  
 والاستحقاق عملا بشرط المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من ضبطية  
 المحروسة في رجل استأجر مكان وقف من ناظره سنة كاملة وفي أثناء مدة الاجارة فسح  
 الناظر اجارته من الرجل المذكور وآجره من غيره باجرة هي اجرة المثل سنة كاملة فاذا  
 يكون الحكم في ذلك (أجاب) عقار الوقف لا يؤثر ابتداء الا بجر المثل فاكثر او يغيب  
 يسير فلو آجره الناظر بأقل من اجر المثل يغيب فاحش ابتداء وهو ما لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين تكون الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ويكون للناظر فسخها  
 واجارته من غيره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واما اذا آجره الناظر بأجر المثل وقت  
 عقد الاجارة ثم في أثناء المدة زاد اجر المثل في نفسه عند كل الناس واني المستأجر ان يلتزم  
 بالزيادة يكون للناظر فسخها واجارته من غيره فلو امتنع المستأجر فسخها القاضي ولا يعتبر  
 زيادة واحد أو اثنين تعتاولو قبل الزيادة فهو أولى ولا تفسخ ولا تؤجر من غيره كما اذا لم  
 يزاد المثل عما عقده اولا فان الاجارة الاولى تبقى الى انتهاء مدتها فاذا تحقق شيء  
 من ذلك بوجه شرعي يبنى عليه الحكم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وفقت بيتها في  
 مرض موتها على اختها الوارثة لها ثم بعد الاخت المذكور عورة على ذريتها ثم على جهة بر  
 وماتت في مرضها عنها وعن زوج لم يجز الوقف المذكور فهل يكون هذا الوقف  
 للاخت الوارثة وصية حيث كان في مرض موتها ولا يصح أو ينفذ من الثلث سيما ولم يحكم  
 به حاكم ولم يجهل ولم يكتب به حجة (أجاب) الوقف في مرض الموت وصية والوصية  
 للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث  
 وقد جعت الواقفة المذكور عورة بين الوارث وغيره حيث وفقت على اختها ثم بعدها

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

شعبان

١٤



ذى القعدة سنة  
مطلب في بيان حكم  
وقف المريض على  
بعض الورثة وتفصيله

على ذرية الاخت ثم من بعدهم على جهة البر فيجوز الوقف بقدر ثلث التركة ويطل  
فيما زاد عليه حيث لم يجزه باقي الورثة وما زاد على ثلث التركة يصير ملكا لجميع الورثة  
على قدر سهامهم وما خرج من غلة الوقف بقدر ثلث التركة وأقل يقسم بين الورثة  
جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت اخت الواقفة الوارثة فإذا ماتت صرفت الغلة  
كلها لمن بعد الوارثة ثم وثم على ما شرطت الواقفة نظر اللجنتين والله تعالى اعلم (سئل)  
من بيت المال بما مضونه الاستفهام عن حكم زرع أرض وقف المرحوم سليم باشا  
أمر بيزال المتوفى في ١٢ ن سنة ٧٤ المنحصر استحقاقا في الوقف مدة حياته ثم  
من بعده لمجتهات والمستفهم عنه محصول تلك الزراعة في هذه السنة التي مات فيها بعد  
الزرع وكانت تقاوى الأرض والمصاريف في حال حياة الواقف من ماله وعن حكم اجرة  
بعض أرض الوقف في هذه السنة مع كون عقدا لاجارة فيهما من قبل الواقف مع  
المستأجرين وقدمات في أثناءها كما سبق فيكون تركه وما يستحق لمجتهات الوقف  
المستحقة بعده (أجاب) قد سبق بتاريخ ٧ محرم سنة ٧٦ في كتاب الوقف من هذه  
الفتاوى الافادة على سؤال وارد من مصلحة بيت المال بأن غلة الوقف مستحقة لمن يستحق  
ربعه من حين تمام الوقف سابقا على الاثبات لا من تاريخ الحكم بالوقف فيصرف ربح  
الوقف من حين موت الواقف الى المجتهات التي يؤل الوقف اليها بموت الواقف ولا يكون  
تركة عنه والآن ورد هذا السؤال بالاستفهام عن الزرع الذي كان بارض الوقف سنة  
موت الواقف الذي كانت تقاويه ومصاريفه من ماله حال حياته مع كونه المستحق لربح  
وقفه مدة حياته وعن اجرة أرض الوقف في هذه السنة التي كان عقدا لاجارتها مع  
المستأجرين من قبله حال حياته ومات في أثناء السنة بتاريخ ١٢ ن سنة ٧٤ فالحكم  
الشرعي في ذلك أن محصول تلك الزراعة اذا كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر  
الذي نشأ منه ذلك من مال الواقف المنحصر استحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف  
لانه نماء ملكه فيكون تركة عنه وأما الاجرة المستحقة بعقده التي كانت بذمة  
المستأجرين فما قبل المدة التي مضت الى حين موته من تلك السنة فهو له ويكون  
تركة عنه وما قبل المدة من موته الى تمام تلك السنة فهو مستحق الى مستحق الوقف  
بعد موته والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة والى مصر محمد سعيد باشا يعلم  
مضمونه من جوابه (أجاب) انه لما تشرعنا بالامر الكريم المؤرخ ١٧ ل سنة ٧٦  
الدال منطوقه السامي على أنى اطلع على حجة إيقاف الأرض الكائنة بناحية سلمت  
قليو بيسة نظارة محمد سليم لانا وعلى سند التاجر والاذن بالانشاء والعمارة الصادر من  
الناظر المذكور لسعد منشه مسانحة المعطى الجواب عن الاجارة المذكورة بأنها غير  
حائزة شرعا من علماء الاوقاف وعلماء مجلس مصر والاحكام الملبسين وعن بطلان  
الوقف المذكور من علماء الاحكام على حسب ما هو مذكور بالوقفية من انها ارض

١٢٧٦

١٥

١٢٧٦

١٧

أميرية أعطيت بالاقطاع سابقا وقد وقفها الواقف على نفسه ثم على أولاده وذريته  
وعتقائه إلى آخر ما تدون بالوقفية ونعطي الجواب عما يتضح لنا في ذلك وعما إذا كان  
ما حصل من الوقف والاجارة جائزا شرعاً أم غير ذلك وحيث أن الوقفية وسند التاجر  
والإذن بالإنشاء والعمارة لم يحضر لهذا الطرف مع الإرادة السنية المشار إليها الترخن  
بالبحث عما ذكر من دواوين مصر فلم نقف على ذلك فعرضنا للجنة السنية عن طلب  
أوراق هذه القضية فورد لنا من طرفها الأشعار بأنه تحرر لمادة محافظ مصر بالبحث  
عن الأوراق المتعلقة بتلك القضية وحجة الإيقاف وسند التاجر وبوجود ما ذكر يرسل  
لهذا الطرف وأنه إذا صار التأخر في هذا الطرف يصير طلب ذلك من المحافظة وذلك  
في ٢٥ ل سنة ٧٦ والورود في ٢٨ منه وقد تكرر منا طلب أوراق تلك القضية  
فتمصل الإجابة بعدم الوقوف على ما ذكر وفي أثناء ذلك تحرر من طرفنا خطاب لديوان  
الروزنامه بالاستفهام والكشف من القيودات عن حقيقة الوقف المذكور وهل صدر  
الوقف والإيجار المذكور بإذن من ولي الأمر حين ذلك وعن الأصول التجارية في إرصاد  
مثل ذلك في زمس الارصاد المذكور فوردت لنا إفادة من حضرة روزنامجي مصر مؤرخة  
٨ ذى سنة ٧٦ حاصلها أن الوقف المذكور هو عن حصة التزام والأصول التجارية  
قديم واحد يثاني إيقاف الالتزامات أنها لا تكون بدون صدور أمر من ولي الأمر بعد  
العرض بالتماس الإذن بإجراء الإيقاف إذ لا يقبل الإيقاف بدون صدور أمر عنه وأنه  
على مقتضى ما يصدر به الأمر يصير الإيقاف من طرف الملتزم على وفق الأصول الشرعية  
وتتحرر حجة الإيقاف موضحاً شروط الوقف والارصاد بمقتضى منطوق الأمر الصادر  
بتنفيذه وبمقتضى ذلك يجري القيد بدفاتر الروزنامه ويتحرر منها تقسيط ديواني بضرورة  
الحصة وقفا وبذا لا يعتبرها الانحلال ويجري على هذه الأصول المتبعة صار الإيقاف من  
الواقف المرحوم أسوة المجاري ثم بعد ذلك لما أن تأخر حضور أوراق هذه القضية  
والوقفية وسند التاجر من طرف المحافظة صار البحث من هذا الطرف من الخارج عن  
ذلك فصل الاستدلال على وجود صورة الوقفية المذكورة المخرجة من السجل المصان  
بمصر المؤرخة في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢١١ المؤرخ نقلها ٢١ ربيع الآخر  
سنة ١٢٤١ وسند التاجر والإذن بالعمارة المؤرخ ٣ ش سنة ١٢٧٤ بطرف  
الخوaja سعد منته المذكور وأما أوراق القضية فلم نقف عليها إلى الآن فاطلعنا على  
سند التاجر والإذن المذكور فوجدناه متضمناً أن محمد سليم لا ظالناظر على هذا الوقف  
أجر الخوaja سعد منته فطعت الأرض الخرس المتعاطلة عن الزراعة من مدة سنوات  
البالغ قدرها أحد أو ستين فدانا وثلاثاً وحبتي من ضمن اطيان المحصة التي قدرها ١٨ ط  
باراضي ناحية سلمنت شرقية المندرجة الآن مع ولاية القليوبية وبين حيضان ما ذكر  
وحدوده آجره مسانحة لوجود المسوخ لذلك بمقتضى تحرير اطيان وما بها من المستبحر

والعاطل على جهة الوقف لاستتاج المحظ والمصلحة لجهة الوقف باجرة قدرها عشرون ألف قرش مقبوض جميع ذلك من يد المستأجر من كل سنة سبعمائة وستة وثلاثون قرشا وثلاثة عشر فضة وثلاث بحساب كل فدان اثنا عشر قرشا في كل سنة بما ان ذلك قيمة اجرة المثل وزيادة ليس تقطع المستأجر المبلغ المذ كور سنة بسنة حتى يستوفيه انعقدت الاجارة المذ كورة من الناظر للخواج المذ كور وقد اذنه بالانشاء والعمارة والغرس والكبس والاصلاح في ذلك على ان كل شئ احديثه بتلك الاطيان المبين قدرها وحدها يكون ملكه مستحق القرار ويقتنع المستأجر بالزرع والزراعة والاجارة والاستغلال بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية وعلى المستأجر القيام بتأدية جميع ما يستوجب دفعه لجهة الميرى من العشور وخلافها سنويا الى آخر ما هو مذ كور به فممن وان لم نطلع على جواب حضرات العلماء الذين اجابوا بعدم جواز الاجارة المذ كورة وما بنوا عليه جوابهم في عدم الجواز (فلا فائدة عن ذلك) ان اشتراط تأدية جميع ما يستوجب دفعه على الارض لجهة الميرى من العشور وخلافها سنويا على المستأجر مفسد لعقد الاجارة كما صرح بذلك علماؤنا في كتب المذهب فاذا عقدت الاجارة المذ كورة ثانيا بلاذ كر هذا الشرط تكون صحيحة حيث لم يكن هناك مانع وبما ذكر برتفع الاشكال وبلا اطلاع على صورة الوقفية المحكي عنها وجد ان الواقف المذ كور انشأ وقفه وارصاده لذلك من تاريخه على نفسه ثم يكون وقفه وارصاده على اولاده وعقبائه الى آخر ما ذكر ومصرح فيها انه يصرف من ريع ذلك من تاريخ وقفه لجهات خير عينها وان مال الارصاد المذ كور لمصالح ومهمات الحرم الشريف النبوي على الحال به افضل الصلاة وازكى التسليم فان تعذر الصرف لذلك والعياذ بالله تعالى صرف ريع ذلك للفقراء والمساكين والمنقطعين واليتامى من المسلمين وذ كرفها ان جريان المحصة المذ كورة في تصرف وتحدث وتقسيم المرصد المذ كور بموجب ما بيده بالطريق الشرعي وانه رفع عنها ما كان عليها الجانب الديوان العالي من المال الاميرى وتوابعه بتعويض عتامة بالروزنامه العامة ضمنها الخزينة العامة بدلا عن المال الاميرى وتوابعه والمحقة المحصة المذ كورة بمقاطعة الارزاق وصارت رزقة مقيمة بدفتر الرزق حسب بيورلدى شريف على الحكم المعين بالاخراج والتذكرة الديوانيين المعين بهما رزقة اجباسبية مرصدة على قراءة ختمات شريفة ورابعة شريفة في كل يوم بمنزل الواقف ومن خبز قرصة كل ليلة ثلاثا بمقام الامام الحسين رضى الله تعالى عنه ومن خبز قرصة ليلة السبت في مقام الامام الشافعي واولاد وعيال وعقباء ونسب سائرة والنظر والتحدث باسم الواقف ثم قال وبمقتضى فرمان الشريف المأثور في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢١٠ المؤرخ كل من الافراج والتذكرة في تاريخ واحد وهو ١٧ محرم سنة ١٢١١ (والافادة عن ذلك) ان وقف الاقطاعات ارصاد وحكم الارصاد المحصة اذا كان من ولى

(هذا اول الجواب)

مطلب اشتراط العشر  
وغیره من المغارم على  
المستأجر مفسد للاجارة

مطلب وقف الاقطاعات  
ارصاد وهو صحيح  
باذن ولى الامر او نائبه  
على مصارف بيت  
المال

الامر على مصارف بيت المال كالمجاهدين وعمل بيت المال الذين هم خدمة الحكومة  
والعلماء والمقتنين والقضاة والارامل والفقراء والمساجد والقراء واليتام ومطلبة العلم  
وذرارهم أو كان من قبل من اقطعها له والى الامر باذنه على من هو من المصارف فلا يجوز  
نقضه ولا اخراجه عن مستحقه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كان لمصلحة من  
مصلحة عامة المسلمين الا انه ليس وقتنا حقيقيا فلا تراعى شروطه والمراد من عدم مراعاة  
شروطه ان اللامام أو نائبه ان يزيد في شرطها ويطهاو يتقص ونحو ذلك وليس المراد انه  
يصرفها عن الجهة المعنية الى غيرها كما أفاده في رد المحتار وما ذكره بعضهم من عدم صحة  
وقف المقطع له فالمراد به انه لا يكون وقفا حقيقيا وان كان ارسادا صحيحا على مصارف  
بيت المال كما أفاد ذلك في رد المحتار أيضا وقد أفتى بعض علماء عصر الشيخ عبد البر بن  
التحفة بصحة الوقف من بيت المال على المعين ثم على جهة برعامة من مصالح المسلمين  
نظر المآل وما يؤيد صحة الارصاد ولزومه ولو على معينين من مصارف بيت المال  
ما نقل في عطية الرحمن حيث ذكر فيها ما تقول السادة العلماء رضى الله عنهم في  
الجوامك والاطيان والجرايات المرصدة على أولاد وعيال والمربيات على خيرات  
مقصودها وجهه الله تعالى هل هي صحيحة اذا رأى السلطان أو نائبه في ارسادها مصلحة  
للمسلمين واجراء للخيرات الى يوم الدين واعانة من صاروا بامور الدين مشغولين أم لا واذا  
قلم بجهتها هل يجوز ان يتولى بعده من السلاطين والوزراء نقض ما ارسده من قبله  
أو لا يجوز له نقض شيء مما ارسده من الجوامك وغيرها فأجاب شيخنا الشيخ على الحسيني  
الحنفي بقوله الحمد لله الارصاد بلفظ أولاد وعيال وعلى شعائر الاسلام والمصالح العامة  
الدينية بأوامر الوزراء المصريين صحيح وكذا من نوابهم أيضا صحيح لا يجوز نقضه ولا  
ابطاله بغير مسوغ شرعي حيث كان المرصد عليهم من مصالح بيت المال من العلماء  
والقراء واليتام والنساء الارامل والمقتنين ومطلبة العلم وذرارهم اذا الضمير فيه عائد على  
الكل كما في مسكين واعتمده في البحر وتبعه صاحب شرح تنوير الابصار المسمى بالدر  
المختار ثم قال تقلا عن السيد الحموي ضمن فتوى له فقد استقيده انه لا يجوز ابطال ما يستحقه  
المستحق من بيت المال وفي نيف وثمانين وسبعمائة أراد السلطان الظاهر برقوق نقض  
كل ما ارسده ملوك الدولة الكردية من بيت مال مصر وقال انما اخذ بالحملة من بيت المال  
وقد استغرق نصف اراضي بيت المال وعقد لذلك مجلسا حافلا حضره شيخ الشيوخ  
الشيخ أكمل الدين شاورح الهداية المسمى بالعناية شيخ السادة الحنفية في عصره وعلامة  
الدنيا على الاطلاق سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعة وغيرهم واتفقوا على ان  
ما ارسده من جامكية أو طين ورزق يخرج من بيت المال ومن الديوان على من كان مصرفا  
من مصارف بيت المال لاسبيل الى نقضه وانفصل المجلس على هذا قال العلامة السيوطي  
جلال الدين الحافظ وهذا الذي اتفقوا عليه بعينه قاله العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء

مطلب ليس المراد من  
عدم مراعاة شروط  
الوقف في الارصادات  
صرفها عن الجهة  
المعينة لها الى غيرها  
بل المراد جواز الزيادة  
والنقصان في شروطها

مطلب يصح الوقف  
من بيت المال على  
معين من المصارف  
ثم على جهة برعامة  
نظر المآل

مطلب ما ارسده من  
جامكية او طين ورزق  
من بيت المال على  
من كان مصرفا لاسبيل  
الى نقضه



فكلام العلماء في هذه المسئلة توافق بعضه بعضا وأقوى الشيخ على العقدي بنظير ذلك  
إلى أن قال فيجوز للوزير ونائبه أن يرصد ويرتب جوامك وطينا ونحو ذلك لما فيه من  
المصلحة حيث كان من أرصده عليهم من مصارف بيت المال كقراء ومؤذنين وعلماء  
وأئمة وأرامل وغيرهم وهذا لما فيه من إيصال الحق إلى مستحقه فيكون جائزا بل واجبا  
لما قلنا وهذا أمر مجمع عليه وحيث قد صار ترتيب وكتب على أولاد ووعيال وعتقاء ومساجد  
وغير ذلك من وجوه الخير أن صحيح بلا حرمة ولا كراهة فليس لاحد تنقض ذلك بلا  
مصلحة وواقعهما على ذلك مولانا شيخنا الشيخ احمد التونسي الشهير بالقدوسي ثم نقل  
اجوبة علماء المذاهب كلها بموافقة ذلك ثم قال وقد وقع للسلطان سليمان أن وزراءه  
أشاروا عليه بنقض الأوقاف والمربعات المصرية فمكتب خطا شريفا قال فيه إذا قال  
أحد من علماء المذاهب الثلاثة يجوز أن الارصاد ونحوه من بيت المال يعمل بقوله وينسحب  
وبالوقف المرتب ينتفع ولا ينقض حيث صح أحد من المذاهب الوقف والارصاد من بيت  
المال من السلطان أو غيره للزومه حيث قد وصحته ولو على مذهب من المذاهب ثم قال كما  
في رسالة العلامة السيد الحموي التي ألفها في صحة لزوم الارصادات من بيت المال  
للأراضي وغيرها على المصارف السابق ذكرها أن الملك الكامل من بني أيوب لما  
ملك مصر أرسل وزيره ليكشف له عن أحوال مصر وجباية أموالها فكتب إليه الوزير  
ينحبره أن المرتب من بيت أموال المسلمين كل سنة صدقات للعلماء والفقراء ثمانية  
وسبعمائة ألف دينار ويحصل بذلك دخل في الخزائن ونقص في الأموال فكتب له  
السلطان الفاقدة المذاق والحاجة تذلل الأعناق والمال مال الله وهو الرحيم الرزاق  
أجر والناس على عوائدهم في الاستعقاق ما عندكم ينقدوما عند الله باق فأنالناحب أن  
ثبتت عنا المنع وعن غيرنا الاطلاق والآثار المحسنة من مكارم الاخلاق واليكم هذا  
الحديث يساق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسبب في قطع رزق أخيه المسلم  
قطع الله رزقه اه ومن هذا يعلم أن الارصاد المسئول عنه إذا صدر بأذن من ولي الأمر على  
مصارف بيت المال يكون صحيحا لا ينقض وبمقتضى افادة الروضات المحكي عنها أن هذا  
الارصاد انما حصل بعد الاذن به ويشعر بذلك ما هو مذكور بالا فراج والتذكرة الديوانيين  
السابق ذكرهما وبناء على ما ذكر يكون الارصاد صحيحا حيث كان على المصارف وأما  
ما أجاب به علماء مجلس الاحكام من بطلانه فذلك مبني على عدم وجود الاذن به من  
قبل ولي الأمر لان من جملة شروط صحته اذن ولي الأمر فلا يصح بدونه وقد تبين أصول ذلك  
هذاما لزم ترقيمه وعرضه والله تعالى أعلم (سئل) في جام وقف على جماعة قصر وأيتام  
وبلغ استأجره رجل من الناظر بدون أجر المثل بالغبن العاشر وهناك من يرغب فيه  
زيادة على ذلك وهي أجر المثل بشهادة العدول والجم الغفير من أهل الخبرة فهل تكون  
الآجارة والمحال هذه فاسدة والناظر آجارتها بالزيادة المذكرة من يرغب فيه حيث

صفر

كانت أجرة المثل ويرغب بها جميع كثير وليست زيادة تعنت (أجاب) اذا تحقق ان اجارة  
 جام الوقف من ناظره وقت عقد الاجارة بغبن فاحش لا يدخل تحت القويم تكون  
 تلك الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجرة المثل واذا كانت الاجارة فاسدة فللناظر  
 فسخها واجارة العقار لغير الاول حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أرض  
 أبعادية موقوفة أجرتها ناظرها من آخر مدة ثلاث سنوات بانقص من أجر المثل نقصا  
 فاحشا على شرط ان ما يوجد منها من الشرائق في المدة المذكورة يكون المستأجر ملزوما  
 بأجرته للناظر المذكور وعلى شرط ان ما عاها من العشور يدفعه المستأجر المذكور  
 لمجته الديوان فهل تكون هذه الاجارة فاسدة حيث صدرت ابتداء بدون أجر المثل  
 وكانت بشرط فيه نفع لاحد المتعاقدين ويكون للناظر اجارة الارض المذكورة لغير  
 المستأجر الاول (أجاب) اجارة الارض الموقوفة بدون أجر المثل بغبن فاحش ابتداء  
 والحال هذه فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ان زوعها أو تسكن منه وهو ظاهر ما في  
 الاسعاف على ما في الاشباه بخلاف المالك فلا بد من الاستيفاء لوجوب الاجر في الفاسدة  
 كما يستفاد من شرح الدرر وحواشيه من الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أرض وقف  
 أهلى فيها نخلة جماعة آخرين غرسوها بغير اذن ناظرها فهل يؤمر مالك النخل بدفع أجرة  
 المثل لمجته الوقف واذا امتنع من دفعها يكون للناظر قلعه ودفعه للمالك أو دفع قيمته  
 مطروحا على الارض ان ضرر قلعه بالارض (أجاب) يجب على من استعمل أرض الوقف  
 بغرس أو غيره أجر مثلها مدة استعماله سواء كان باذن من ناظرها أو بلا اذن وحكم  
 القراس في أرض الوقف بلا اذن من الناظر القلع ان لم يضر بأرض الوقف الا ان يترافيا  
 على دفع قيمته للمالك مستحق القلع ويكون لمجته الوقف وان أضر قلعه فملكه الناظر  
 جبر لمجته الوقف بدفع قيمته كذلك ابقاءه على ملك الغارس وأخذ منه أجرة الارض  
 والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة اسكندرية بافادة مؤرخة في ١٨ راسنة ١٢٧٧  
 بواسطة محافظة مصر بافادة مؤرخة في ٢٧ راسنة ١٢٧٧ في وقف نص مكتوبه هكذا  
 وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ذكوراً واناثاً بالقرينة الشرعية  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم  
 على ذريتهم وتسلمهم الذكور خاصة دون اولاد البطون فاذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد  
 كان ذلك وقفاً على أخيه ابراهيم وعلى ذريته ونسله وعقبه على حكم النص والترتيب  
 المشروح أهلاه فهل يرجع الوصف وهو قوله الذكور خاصة دون اولاد البطون الى  
 جميع المعطوفات أو الى المعطوف الاخير وهو قوله ثم على ذريتهم وتسلمهم لانه عم في  
 المعاطيف الاول بقوله ذكوراً واناثاً لو خصص في الاخير بقوله الذكور خاصة فينبع  
 شرطه سيما والوصف بعد الحمل يرجع الى الاخير فقط كما هو مقرر في المذهب (أجاب)  
 الوصف بعد معاطفين فاكثير يرجع الى الاخير عند الحنفية وهو الذي استوجهه ابن

١٢٧٧

٢٢

مطلب يجب أحوال المثل  
 في الاجارة الفاسدة  
 بالتمكن في الوقف  
 بخلاف الملك  
 ربيع الاول

١٢٧٧

٢٤

جادی الاولی

١٢٧٧

مطلب الوصف بعد

معاطفين فاكثير يرجع الى الاخير

المهام والى الكل عند الشافعية كالشرط وبعض عباوات الحنفية جرت عليهم بعضهم  
 ذكر أن محل الخلاف إذا كان العطف بالواو أو ألو كان بشم كما هنا فهو للاخير اتفاقا وفي  
 تنقيح الحمادية ان المقيد وصفا كان أو حالا أو غيرهما إذا وقع في حيز العطف بشم المفيدة  
 لترتيب الطبقات كان للاخير كما ذكره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبناء على ارجاع  
 الوصف الى الاخير فالوصف في حادثة السؤال وهو قوله الذكور خاصة دون أولاد البطون  
 يرجع الى الاخير في المتعاطفات في كلام الواقف وهو طبقة الذرية والنسل اعني الطبقة  
 الرابعة فادونها دون الطبقة الثالثة فافوقها المصريح فيهما من قبل الواقف باذخال  
 الذكور والاناث بقوله ذكور واناثا بالقرينة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك أي ذكور واناثا الى آخره فهذا  
 نص منه على اذخال الاناث مع الذكور الى انتهاء الطبقة الثالثة وهو لو اقتصر على ذلك  
 لدخل الاناث فيما يليها أيضا أخذ من قولهم إذا ذكرت البطون الثلاثة دخل من بعدهم  
 أيضا لكن الواقف هنا لما ذكر البطون الثلاثة وعلم فيها بما يفيد صراحة اذخال الاناث  
 في الوقف وذكر بعدها الذرية والنسل المتساويين في المعنى وقيدهم بما بالذكور خاصة  
 علم ان مراده من قوله ثم على أولاد أولادهم كذلك هو البطن الثالث فقط وقد صرح فيه  
 بالتعميم والبطن الرابع فادونه مراده من قوله ثم على ذريتهم ونسلهم الذكور خاصة الى  
 آخره وبهذا الوجه يندفع التعارض في كلامه وهو واجب مهما أمكن كما صرحوا به فيكون  
 محصل عبارته ان الاناث يشاركون الذكور في الاستحقاق للذكر مثل حظ الانثيين الى  
 انقراض الطبقة الثالثة ثم يختص الذكور دون أولاد البطون بالاستحقاق فيما بعد ذلك  
 ولا تناقض في كلامه على هذا الوجه أما لو أرجعنا الوصف الى الكل بناء على قاعدة الامام  
 الشافعي وحرمي عليه بعض الحنفية واستظهره العلامة ابن عابدين ولو فرضنا ان ذلك عام  
 في العطف بالواو وشم على ما فيه يتحقق التعارض في كلامه بالتعميم أولا والتخصيص  
 ثانيا وقد صرحوا بان محل الخلاف في ارجاع الوصف الى الاخير أو الى الكل عند الخلو  
 عن القرينة اللفظية أو الحالية أمام وجودها فلا يعدل عنها وبان من القرينة الحالية  
 عدم التعارض في كلام الواقف وقد صرحوا أيضا بأنه اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي  
 حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطاء ترجيح الثاني لان الحرمان ليس من  
 مقاصد الواقفين وارجاع الوصف الى الكل يقتضي حرمان الاناث من الطبقات  
 كلها وارجاعه الى طبقة النسل فقط يقتضي اعطاء هن الى انقراض الطبقة الثالثة  
 فهذه قرينة أخرى تعين ارجاعه الى طبقة النسل وهي الرابعة فادونها وقد عدت طبقة  
 رابعة بعد ذكر البطون الثلاثة في بعض الميارات التي وقع فيها التعارض أن لو ارجع  
 الوصف الى الكل هذا ما ظهر لي في جواب هذه المسألة والله أعلم وقد سئل عن هذا  
 الجواب ثانيا من محافظة اسكندرية وعما أجاب به بعض العلماء في هذه المسألة بخلاف

مطلب محل الخلاف  
 في ارجاع الوصف الى  
 الاخير أو الكل عند  
 الخلو عن القرينة  
 مطلب من القرينة  
 الحالية عدم التعارض  
 في كلام الواقف  
 مطلب اذا كان في  
 كلام الواقف ما يقتضي  
 الحرمان والاعطاء ترجيح  
 الثاني

جادی الاولى سنة

١١ ١٢٧٧

جادی الثانية

١١ ١٢٧٧

هذا الجواب فكتب باعتماد هذا الجواب في ٢١ رجب سنة ١٢٧٧ والله أعلم (سئل)  
 في حمام وقف مستأجر له رجل من ناظره سنة بإجرة المثل بشهادة أهل الخبرة بذلك أراد  
 رجل زيادة أجرة الحمام المذ كور زيادة اضرار وتعت فهل اذا كانت الزيادة من الرجل  
 المذ كور زيادة اضرار وتعت لا تقبل ولا عبرة بها حيث كانت الزيادة المذ كورة  
 في اثناء مدة الاجارة (أجاب) اذا صدرت اجارة عقار الوقف صحيحة بإجر المثل لا تقبل  
 زيادة من زاد في أجرته زيادة تعت واضرار في اثناء مدة الاجارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) من محافظ مصر في ٤ ج سنة ٧٧ بمأموه طلب الاطلاع على أوراق قضية  
 مرفوعة معه مقدمة من حرم مرحوم خليل بك متعهد لها نس سابقا واقادة المدبرية  
 والفتوى المندرجة معها بخصوص اجارة الابعادية الموقوفة واعطاء الجواب عن التحكيم  
 الشرعي في هذه القضية (أجاب) بالاطلاع على صورة السند المتضمن اجارة تلك  
 الاطيان الموقوفة من قبل المرحوم خليل بك والفتوى المندرجة مع تلك الاوراق  
 وجدت الفتوى تتضمن فساد اجارة أرض الوقف بغبن فأحش وهو الموافق للحكم الشرعي  
 ولم يتضح من صورة السند المذ كور بيان ما يزرعه المستأجر في الارض وهو مفسد أيضا  
 للاجارة شرعا عند عدم تعميم ما يزرع فيها الا انه اذا فسدت بذلك فزرعها عادت صحيحة  
 لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام مدة العقد استحسننا كما صرحوا به وذكروا في السند  
 المذ كور ان الاطيان المذ كورة تكون متحملة على بعضها من رى وشراق بحيث اذا ظهر  
 بها شراق بأي سنة من الست سنين فيكون ملزوما بسداد ايجارها المستأجر المذ كور مع  
 المروى وهذا شرط مفسد للاجارة لانه لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحد  
 المتعاقدين لانه انما يجب الاجرا اذا تم كمن المستأجر من الانتفاع بزراعة الارض المستأجرة  
 لها حتى لو انقطع الماء عنها بالكليّة بحيث لا يصل اليه الماء ولو بالآلة لا يجب الاجر فاشترط  
 وجوب الاجر عليه في هذه الحالة مفسد للاجارة على انه يظهر من صورة السند المذ كور  
 ان الاجارة انعقدت بينهم في ست سنين حسب التوافق وقد حرر السند المذ كور بثلاث  
 سنين وبعدها انتهت ايجارها بثلاث الباقية سند على مقتضى الشروط المذ كورة وذلك  
 لعدم تجويز لائحة الاجارات كتابة سنداتها بأكثر من ثلاث سنين كما يفهم ذلك من الصورة  
 المذ كورة ومن المعلوم ان العبرة في العقود لما هو الواقع في نفس الامر لا ما يكتبه  
 الكاتب في الكاغذ واد كان الواقع ان عقد الاجارة في أرض الوقف المذ كورة وقع  
 على ست سنين يكون العقد فاسدا اذا تزايد الاجارة في أرض الوقف على ثلاث سنين  
 كما هو مصرح به أيضا عند عدم بيان مدة الاجارة من الوقف هذا ما لم يزم به الافادة عن  
 سؤال الديوان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه انه من ضمن  
 الخلف عن المرحوم سليم باشا أباطه المتوفى عن جرمه وعن سعادات عقب المعتمد  
 ابعاديتان كائنتان بجهة مديرية المنية وبني مرار وفي حال حياته وقع منه الاشهاد



سنة شوال

الشريعي بايقافهما في غاية جادى الاولى سنة ٧٧ وألحق بالوقف ما يتبعهما من المهمات  
والماشى وآلات الزراعة وغيرها كالموضع بالوقفية المحررة من محكمة المحروسة  
في ١٠ ب سنة ٧٧ وبما أن المتوفى توفى في ١٣ ب سنة ٧٧ والقصد الوقوف  
على الحكم في المزروعات التي بالابعادتين المذكورتين ان كانت تختص بالتركة أو  
بالوقف وكذا الاطيان المعطاة بالاجارة من ضمن ذلك ما دامت مؤجرة حال حياته  
والوقف لم يحصل الا في غاية جاسنة ٧٧ والوقفية لم تتحرر الا في ١٠ ب سنة ٧٧  
سنة تاريخه فهل الاجرة تكون حق من تؤمل ورود افادة على هذا بالايضاح (أجاب)  
اذا زرع الرجل أرضه المملوكة له لنفسه يذوه ثم بعد مدة وقفها قبل ادراك الزرع على  
نفسه ثم من بعده على جهات اخرى ومات أو أجزأ أرضه المذكورة ثم وقفها على هذا الوجه  
فالمخرج من الزرع ملك له يورث عنه لانه غناء ملكه وأجرة الارض يكون ما قبل منها  
مدة حياته تركة وما قبل المدة التي بعد موته ولم يقبض من المستأجر ين يكون مستحقا  
لجهات الوقف اللاتي آل اليها الوقف المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة  
مصر عن حادثة تقرير قاضي مصر بناء على طلب مدير جرجا الشخص بدلا عن زوجته  
المتوفاة المقررة من قبل قاضي مصر سابقا في النظر على مرتب بدويان الروزنامة موقوف  
على جهة خيرات وضريح الاستاذ كمال الدين بانجم كما هو موضح في عرض مقدم من  
المقرر المذكور (أجاب) صار الاطلاع على هذه القضية والافادة عنها انه حيث كان  
الموقوف وهو المرتب بمصر والموقوف عليه الذي هو جهات الخيرات بمصر وضريح الاستاذ  
كمال الدين بانجم كما هو موضح بالعرض المرفوق مع هذا فتولية قاضي القضاة بمصر على  
مثل ذلك الوقف معمول بها وأجار بمقتضاها تصرف النظاري تلك الاوقاف كما في سابقة  
هذه القضية وهذا اذا لم يكن في هذا التقرير مخالفة لشرط الواقف ولا لاجل المعلومية  
تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) في مرض يملك احد او عشر بن قيراطا من دار  
وقفها على نفسه ثم على زوجته مناصفة ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات في مرضه المذكور  
عنها وعن وارث آخر لم يحجز الوقف المذكور ولم يخلف غير الحصة المذكورة فهل ينفذ  
الوقف من الثلث ويبتل فيما زاد عليه (أجاب) اذا كان الوقف المذكور في مرض  
الموت على بعض الورثة ولا مال للواقف غير الحصة الموقوفة ولم يحجز باقي الورثة الوقف  
فثلثا الحصة المذكورة ميراث يقسمان على فرائض الله تعالى وثلثها وقف ومع ذلك يقسم  
ربيع ذلك الثلث ما دامت الزوجتان على حسب الفريضة بينهما وبين باقي الورثة فاذا  
انتقل الاستحقاق لغيرهما لم يكن وارثا يقسم الربيع على حسب شرط الواقف وذلك  
نظر الجانب الموقوف عليه الوارث حال موت الواقف وبجانب من يؤل اليه الوقف بعد  
موت ذلك الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار جارية في وقف أرضا وبناء وناظرها  
واضع يده عليها من قديم الزمان الى الآن ويجوارها دار لرجل فاراد ناظر الوقف بناء

١٢٧٧

١٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٧

٢٢

على سطح بيت من بيوت دار الوقف المذكورة للانتفاع به بجهة الوقف مع تصديق  
 التجار والناظر على جريان البيت وسطحه المذكور في الوقف المذكور فنهجه البحار من ذلك  
 متعللاً بان له حقاً في ذلك السطح بسبب انه متصرف فيه بنشر الثياب عليه والنوم عليه  
 من مدة تنوف على خمس عشرة سنة بلا معارضة من الناظر المذكور مع مشاهدته لذلك  
 ولم يدع ان له خلوا على سطح البيت المذكور ولا حق قرار بوجه شرعي بل يتعلل بحججه  
 كان يتصرف ويتنفع بسطح البيت المذكور على الوجه المسطور فهل اذا لم يثبت الرجل  
 المذكور انه ما ذون من قبل ناظر الوقف المذكور سابقاً ولا حقاً بوضع خلوا على سطح  
 البيت ولم يثبت له بذلك ولا حق القرار بطريق شرعي لا يكون له منع ناظره من التصرف  
 فيه بجهة الوقف تصرفاً جائزاً شرعاً بنحو البناء عليه مع اقرار الرجل المذكور بان السطح  
 بجهة الوقف ولا عبرة بما ادعاه من انتفاعه بذلك السطح بالنوم عليه ونشر الثياب المدة  
 المذكورة مع مشاهدة الناظر ولو كان ذلك ثابتاً (أجاب) ليس للتجار المذكور منع ناظر  
 الوقف من البناء على سطح بيت بجهة الوقف بحججه مجرد ادعواه بان له حقاً فيه بسبب انتفاعه  
 فيه بالنوم ونشر الثياب تلك المدة مع مشاهدة الناظر وعدم معارضته له في ذلك بدون  
 اثبات ان له حق القرار على سطح البيت بطريق شرعي ولو فرض ثبوت ما تعلل به على  
 الوجه المسطور بهذا السؤال اذ لا يوجب مجرد ذلك حقه ان يترتب عليه منع الناظر من  
 التصرف في الوقف التصرف الجائز بجهة الوقف ويمتنع من معارضة الناظر والحال هذه  
 بلون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وقف موقوف على جماعة مخصوصين معينين  
 باسمائهم وعلى اولاد شخص يسمى السيد عبد الحميد وعلى اولاد السيد عبد الوهاب  
 وكتب الواقف في كتاب وقفه انه بالسوية بينهم فاستمر واعي ذلك مدة تزيد على عشر  
 سنين والآن جماعة من بعض المستحقين ارادوا ان يختصوا بشئ زائد من الوقف بخلاف  
 شرط الواقف فهل والحال هذه لا يجابون لذلك واذا كان المعينون باسمائهم  
 اربعة واولاد السيد عبد الحميد ثلاثة واولاد السيد عبد الوهاب اثنين موجودين من  
 تاريخ الوقف فيبلغون تسعة أشخاص يقسم الوقف بينهم بالسوية على عدد التسعة  
 أشخاص وليس لاحد من التسعة ان يختص بشئ زائد عن الآخر بحكم شرط الواقف  
 (أجاب) نعم لا يجابون لذلك ويقسم ربيع الوقف على عدد رؤس التسعة أشخاص حيث  
 وقف على الاربعة وعلى اولاد الشخصين وكانوا حين الوقف خمسة وذكروا واقف ان ذلك  
 يقسم بينهم بالسوية فيكون الكل تسعة فيقسم الربيع على هذا عمل بما نصه الواقف  
 حيث لم يوجده في عبارته ما يفيد خلاف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة بما  
 مضمونه بقضي اطلاق حضرة مفتي افندي السادة الحنفية وحضرات العلماء على الافادة  
 الواردة للمحافظة من حضرة مدير الروضة في ٢٦ ر سنة ١٢٧٨ والاوراق التي معها  
 والعرض المقدم للمحافظة بخصوص مادة الوقف الكائن بالمحلة وتعطى الافادة بما يترأى

١٢٧٨

٢١

جمادى الاولى

١٢٧٨

١٤

مطلب وقف على معينين  
 وعلى اولاد فلان  
 واولاد فلان بالسوية  
 يقسم على عدد الجميع

(أجاب) بالتأمل في أوراق هذه القضية وجد أن قاضي مصر قرر الرجل المذكور في  
تقريره على ما كن موقوفة في غير ولايته ولم يكن الموقوف عليه أيضا في ولايته بل في  
ولاية قاضي المحلة وأنه قرر بناءه على أنها أنه ان تلك الوظيفة شاغرة وإنها وظيفة محسولة  
عن أخيه ولم يعلم قاضي مصر بتقرير قاضي المحلة لغيره قبل ذلك فتبين خلاف ذلك وبناء  
على ما ذكر لم يصادف ذلك التقرير بحله غير أنه اذا تحقق بطريق شرعي ان المقرر من  
طرف قاضي مصر من ذرية الواقف وأنه يصلح للنظر على وقف جده وأهل له وإن الواقف  
شرط ان النظر للذرية حسبما قرر في عرضه فإنه يتعين على قاضي المحلة عزل من قرره  
وتعيين الرجل المذكور المقرر من حضرة قاضي مصر عملا بشرط الواقف اذا لم يتحقق عليه  
ما يخرج به عن الاهلية كحياة أو فسق بل بعد نبوت انحصار النظر بشرط الواقف فمن  
قرره قاضي مصر ولم يتحقق ما يوجب عزله تكون الولاية اليه بلا توقف على اخراج المقرر  
من قبل قاضي المحلة مخالفا لشرط الواقف وتقرير المستحق للنظر بالشرط كما ذكرنا ذلك في  
الوصي المنصوب من قبل القاضي بلا علمه ان تليت وصيا لمسا في الدر من باب الوصي وفي  
وصايا السراج لولم يعلم القاضي ان تليت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فاراد  
الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الاول والوصي هو الاول دون  
وصي القاضي اه وفي التنقيح من باب الوصي الوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان  
يستقي كل منهما من الآخر كما صرحوا به اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض موقوفة  
على جماعة بالسوية بينهم أرادوا قسمتها بينهم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه  
ويرزع كل واحد نصيبه فهل يجوز لهم ذلك حيث لم تكن قسمة تملك بل قسمة حفظ  
وعمارة (أجاب) نعم يجوز لهم ذلك ان تراضي الجميع عليه وفي الاسعاف لو قسمه الواقف  
بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على  
رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولن أبي منهم بعد ذلك ابطاله انتهى  
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض موقوفة مغروس فيها أشجار تلف بعضها وصارت غير  
مثمرة لا ينتفع بها الا بقاد النار وابقاؤها بالارض المذكورة فيه تعطيل لها فهل والحال  
هذه يسوغ لناظر الوقف قلع الاشجار وبيعها حيث كانت غير مثمرة ولا ينتفع بها لجهة  
الوقف الا ببيعها (أجاب) نعم يسوغ لناظر قلع تلك الاشجار وبيعها والحال ما ذكر في  
فتح القدير وسئل أبو القاسم العقاد عن شجرة وقف يبس بعضها وبقي بعضها فقال  
ما يبس منها فسد له سبيل غلتها وما بقي فترول على حالها انتهى وفي البرازية وقال الفضلي  
وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا اذا لم  
تسكن ثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلتها والثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء  
الوقف بحر من كتاب الوقف والله تعالى اعلم (سئل) من محافظ مصر عما ورد من  
محافظ اسكندرية بافادته مؤرخة ٢٢ جاسنة ٧٨ حاصلها انه بمناسبة تكرار الشكوى

مطلب قسمة المهايأة  
في الوقف توقف على  
رضاهم ولن أبي ابطالها

مطلب في جواز بيع  
أشجار الوقف اذا  
يبست اولم تنمر

جمادى الثانية سنة  
مطلب في حادثة وقف  
الغزى ومولاي محمد  
على العلماء والفقهاء  
باسكندرية

من اغلب مستحقى وقفى الغزى ومولاي محمد الكائنين باسكندرية وآل وبعههما العلماء  
والفقهاء بالتغر المتحدث عليهم الشيخ محمود باشا وأخوه بمقالة اختلاسهما في ريعهما  
بإدخال غير المستحقين فيهم وما اتضح لديوان الاوقاف من أخذهما سندات على المستحقين  
بتخالفهم باستحقاقهم لغاية سنة ٧٧ مع ان الباقي من الربيع لمحدد السنة المذكورة  
مبالغ كليه مع ما اتضح من استيلائهما أجر الوقف باسعار العملة المتداولة حسب اوقات  
استيلائها ومحاسبة المستحقين باسعار ثمانية زائدة عن الاسعار المقبوضة بها وقيد بعض  
الاجر بحساب الوقف باسعار أقل من المنصرف به وعدم اضافة الفرق باصول حساب  
الوقف والتأشير في دفاتر الحساب عن بعض محلات الوقف بأنه خال من السكنى مع انه  
مستكون وتحصل منه أجرة بموجب وصول بختم الناظرين ولم ترد بحساب الوقف ولم  
تقسم على مستحقيه ونحو ذلك مما انضم مع حصول الشكوى من المستحقين قدر رأى  
حضره قاضى هذا الطرف موافقة عزلهما من التحدث على الوقفين المذكورين لما رأى  
من المصلحة في عزلهما ولما وردت افادته بذلك ورغب من الديوان ضبط وحفظ الوقفين  
المذكورين صار احالتهما على ديوان الاوقاف مؤقتا ولكون الناظرين المذكورين  
متشبهين بمقالة عدم تجوز عزلهما شرعا فقد تحرر صورة العروض المقدمة من  
المستحقين بالشكوى في حقهما والافادات الواردة من الاوقاف الدالة على الخيانة مع  
الافادة الواردة من حضره القاضى المفيدة عزلهما كإمر المستند فيها على نصوص شرعية  
في فرخى ورق من طيه كى من طرف سعادتكم يجرى بعثها الحضرة العلامة باشا مفتى  
مصر ويطلب من حضرته الاطلاع على ما فيها وايضاح ما يقتضيه الحال شرعا وان  
كان يتضح ان ما أجراء حضرة قاضى هذا الطرف من عزلهما واقع وموقع شرعا يغاد  
عما اذا كانا يجبران والحال هذه على حضور دفاتر وأوراق الوقف وعمل حسابهما بحضور  
المستحقين ومن يلزم وتخصيل كل ما يتضح طرفهما من الربيع ما دامت شبهة الخيانة  
أكيدة وأغلب المستحقين غير قابلين نظارتهم والقاضى رأى المصلحة في عزلهما أم كيف  
فلزم تحريره لسعادتكم تؤمل الاجراء كما ذكر ومهما افاد به حضرته يكرم بالافادة عنه  
(أجاب) قد صار النظر فيما احتوته هذه الاوراق المحكى عنها بافادة سعادتكم مع ما ورد  
من سعادة محافظ نغراسكندرية من صورة ما تحرر من ذلك الطرف للعيبة السنية عن  
هذه القضية المشروحة عليها لهذا الطرف من سعادته بقصد الحاق ذلك بما ورد عن يد  
محافظ مصر المرفوق ذلك والاوراق الواردة من طرف سعادتكم مع هذا وما والا فادة عن  
ذلك ان عزل القاضى الناظر المتصوب من طرف قاض من القضاة على وقف يصح  
اذا تحقق الداعى لعزله من خيانة أو مصلحة لمصلحة الجهة الوقف فاذا وجد أحد الامرين يكون  
للقاضى عزله والا فلا واذا تم العزل فلم يلى تلك الوظيفة محاسبة المعزول على ما استولاه  
من ربيع الوقف وقبض كل ما يتضح قبله مستحقا لغيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة



مستحقين لوقف مقسوم بينهم قسمة مهايأة مات بعضهم عن ورثة يستحقون نصيب مورثهم في الوقف ويريدون ابطال المهايأة وان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من الاستحقاق بعد المخيرات فهل يجب لذلك ولا تكون المهايأة لازمة ويكون لكل واحد نقضها وابطالها متى شاء (اجاب) نعم لكل واحد من المستحقين نقض المهايأة في الوقف اذ هي جائزة غير لازمة قال في الاسعاف لوقفها الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزدوج له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستأجر لمكان وقف من ناظره سنة باجرة معلومة فمات الناظر قبل تمام المدة المستأجرة فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر ولا يكون للناظر بعدهم ولا للمستحقين انجازه من المكان المستأجر قبل تمام المدة المذكورة (اجاب) اذا صدوت اجارة مكان الوقف من ناظره الشرعي مدة سنة باجرة مثله اجارة مستوفية شرائط الصحة بغير مفسد لها لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر قبل مضي المدة ولا يكون لمن تولى بعده ولا للمستحقين انجازه المستأجر منه بدون وجه شرعي قبل استكمال مدته والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من المحافظة بتاريخ ٢٦ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعاً على خطاب وارد من حضرة محافظ اسكندرية مؤرخ في ٢٠ ذي القعدة سنة تاريخه مضمونه الاوراق المرفوقة معه تتضمن قضية تداعي ورثة ظاظا على ورثة البرعي بشأن وقف كائن باسكندرية كان سبق اعطاء قول من مجلس اسكندرية بايلولة المحرمين الشرعيين ودخوله تحت نظارة سعادة ناظر الاوقاف المختص بالمحرمين ولمناسبة ما حصل فيه من التسداع بين الورثة وبعضهم ورثة تداعيهم بالمجلس العلمي قد تراءى للمجلس لزوم حضور سعادة ناظر اوقاف المحرمين لما تراءى من القضية ولما تحرر لسعادته بالحضور أو وكيل عنه لرؤية ما هو لازم بالمجلس العلمي توقف بالاستناد على القول المعطى من مجلس اسكندرية قبل الغائه بايلولة الوقف للمحرمين ورغب اطلاع حضرة مفتي مصر على كامل اوراق القضية ابتداء وان اجاب حضرة بلزوم حضور سعادته بالمجلس العلمي بعد ذلك للرافعة مع الوارث أو غير ذلك يتبع الاجراء حسبما يترأى لحضرته بناء عليه اقتضى تحريره لسعادته كمع كامل اوراق القضية وصورة الدعوى التي صارت بمحكمة هذا الطرف وصورة القول المعطى عليها من المجلس العلمي تؤمل ارسالها لفضيلة الباشا مفتي على سبيل الاستفتاء ومن بعد اطلاع حضرة على كاملها واعطاء القول اللازم منه بما يقتضيه الحال شرعاً يفاد عنه (اجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية التي من جلها صورة الدعوى الصادرة من ورثة ظاظا على ورثة البرعي بشأن غلة الاماكن الموقوفة من قبل المرأة زينب على نفسها ثم من بعدها على ابن عم أبيها محمد ظاظا مورث المدعين ثم من بعده على المحرمين الشرعيين المتوفى مورثهم بعد موت الواقعة بمدة عينوها في دعواهم وذكر وامتداد غلتها

١٢٧٨

٤

١٢٧٨

١٠

محرم

١٢٧٩

١٠

وان ورثة البرعي استولوا الغلة المذكورة الى حين موت مورثهم بواسطة ان الواقعة رجعت عن الوقف الاول بتغييره على نفسها ثم من بعدها على الشيخ عبد الله البرعي بن علي البرعي ثم من بعده على ذريته تغييرا غير معتبر لعدم الشرط لما في ذلك حسب ما اُفتي به العلماء وبناء على التغيير المذكور استولى الشيخ عبد الله بن علي البرعي الغلة المذكورة المستحقة لمورث المدعين الى حين وفاته بناء على الوقف الاول الذي لم يصح الرجوع عنه ثم استولى على الوقف ناظر وقف المحرمين بناء على ذلك الى آخر ما ذكره وأجاب أخصامهم بما أجابوا به وأنكروا ان يكون للمدعي حق وذكروا في جوابهم ان وضع يد ناظر أوقاف المحرمين لم يكن بعد خصومة ومرافعة شرعية في شأن العقار المذكور بل كان بناء على مجرد افتاء بعض العلماء وان المدعي عليهم يريدون المرافعة بينهم وبين ناظر أوقاف المحرمين الذي أحدث يده على العقار المذكور وبناء على ذلك قد طلب الناظر المذكور للخصومة (والجواب عن ذلك) ان دعوى ورثة ناظر على ورثة البرعي على الوجه المسطور بصورة الدعوى المحكي عنها بخصوص غلة المدة المبينة لا تتوقف على مخاصمة ناظر أوقاف المحرمين أو وكيله فلورثة ناظر اقامة البيئة بعد الدعوى الصحيحة على ورثة البرعي بما ادعوه من أن الوقف كان أولا كذا ثم رجعت الواقعة عنه رجوعا غير معتبر وانهم استغلوا الاجرة التي بينوها الى آخر ما ذكره بصورة الدعوى المذكورة وهذا بناء على عدم ذكرهم في الدعوى ان الواقعة أولا شرطت النظر لابن عم أبيها المورث المذكور وشرطته في التغيير لعبد الله بن علي البرعي اذ اوقف بملك التغيير في النظر بدون شرط وأما بالنسبة لكون النظر مشروطا لظا طامورثهما ولم تغيره الواقعة باسم عبد الله بن علي البرعي المذكور فتكون تولية الشيخ عبد الله بن علي البرعي ناظر على الوقف لم تصادف محلا حيث لم يقم ابن عم أبيها المشروط له النظر أولا ما يوجب عزله عند عدم تغيير النظر بالنسبة لابن عم الاب في الحجة الثانية وحيث نذر يصادف قبض الشيخ عبد الله بن علي البرعي أجرة الوقف عمله ولم تبرأ ذمة ساكني عقار الوقف بالدفع اليه فيكون لورثة ناظر الدعوى عليهم بغلة المدة المذكورة وورثة البرعي فلا احتياج الى حضور ناظر وقف المحرمين أو وكيله لمخصوص المناوعة في الغلة المذكورة وأما اذا أريد اقامة دعوى شرعية في عين العقار المذكور كونه مستحقا لجهة وقف المحرمين أو ورثة البرعي فلا بد لذلك من حضور ناظر وقف المحرمين الواضع اليد الآن أو وكيله والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المسالية بتاريخ ١٧ محرم سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل من بعد اطلاع حضر تكم على افادة ديوان عموم الاوقاف هذه المؤرخة في ١١ محرم سنة ١٢٧٩ مضمونها حضرات مفاتي الديوان المرقوم تسكرمون بالا فادة عما تحكم به الشريعة وحيث تصادف ورود افادة من الروزنامه بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٢٧٩ مضمونها فدان من أطيان قلعة وقف محمد افندي رجب الى عمر افندي خازن أوقاف المحرمين

المشرفين بطريقة الاستبدال كما هو مشروط في الوقفية وهذه المادة عمالة القضية التي  
أوضح عنها حضرات مفتاى الاوقاف فيقتضى النظر فيها أيضا بظرف سيادتك ومن بعد  
الاطلاع على الوقفية نسكركم بالافادة (ومضمون افادة مفتاى ديوان عموم الاوقاف) قد صار  
الاطلاع على افادة ديوان المسالية الواردة لديوان الاوقاف المؤرخة في ٢٥ شوال سنة  
١٢٧٨ وعلى كتاب ايقاف المرحوم احمد باشا طاهر المسطر من الباب العالى بمصر المؤرخ  
٢١ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ فوجد مشروطا فيه الشروط العشرة المعلومة والبيع أيضا ولو  
بلفظه للواقف مدة حياته ولزوجته الست خديجة خاتون من بعده وحيث انه مرغوب منا  
الاستفهام من صحة الاستبدال الصادر من زوجة الواقف المذكورة الآن في الاطيان  
المذكورة أو عدم صحته فمراجعة النصوص الشرعية المدونة في معتبرات المذهب ووقع  
لنا في صحة هذا الوقف اشتباه وتوقف في حكم هذه المحادثة فانه قال في نور العين نقلا عن  
جمع الفتاوى شرط ان يستبدله بأرض اخرى اذا شاء أو شرط ان يبيعه ويستري بثمنه  
ما يصير وقفامكانه جازا الشرط عند أبي يوسف وعند محمد جازا الوقف وبطل الشرط  
ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير وقفامكانه قال أبو يوسف جازا الوقف وبطل الشرط  
وقال محمد بطلاه وتقل عن البرازية ان من شروط الوقف ان لا يذ كرمه اشتراط  
بيعه وصرف ثمنه الى حاجته فاذا ذكره لم يصح وقفه وفي فتاوى الشيخ قاسم ان الوقف  
صحیح والشرط باطل قال وهو المختار اه قال في شرح الدر ولاذ كرمه اشتراط بيعه  
وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره بطل وقفه برازية قال محشيه السيد الطحطاوى قوله بطل  
وقفه هو المختار كما في النهرو وغيره اه قال في فتاوى الاقروى وفي العناية لو شرط ان  
يبيعه او يشتري بثمنها عبد اليعتقه أو يتصدق به أو ينفقه على نفسه فهو باطل وقال  
أبو النصر يبطل الشرط ويصح الوقف واذا وقف ضيعة على أن له ان يبيعه او يصرف ثمنها  
الى حاجته قال أبو النصر الوقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم نحوه وقال أبو بكر  
الاسكافى الوقف باطل قال الصدوق الشهيد وهو المختار وفي فتاوى القنيس الوقف  
والشرط باطلان هو المختار تاتارخانية اه وقال الخصاصى في كتابه في أحكام الاوقاف  
من باب الرجل يقف الارض على أن له أن يبيعه قال أبو بكر ولو أن رجلا وقف أرضا له  
على قوم باعياهم ومن بعدهم على المساكين واشترط في الوقف أن له أن يبيع هذه  
الارض ويشتري بثمنها ما يكون وقفامكانها على شروطها وسبيلها الموصوفة في كتاب  
وقفه قال الوقف على هذا جائز والشرط الذى اشترطه في ذلك جائز وهذا قول أبي يوسف  
قلت ولم أجزت الوقف على هذا وهو اذا باع الارض الموقوفة أخرجها عن ذلك الوقف  
وصارت أرضا تملك بعد الوقف ومن شرط الوقف ان لا يملك ولا يورث قال هذا استحسان  
والقياس عندنا ان الوقف جائز واشترطه البيع لا يجوز قلت ولم لا يكون الوقف باطلا  
اذا اشترط فيه ما لا يجوز اشتراطه وأوجبه على ذلك الا ترى انك تقول لو اشترط بيع

مطلب في النصوص  
الواردة في بطلان  
الوقف بشرط البيع  
بدون أن يستبدل بثمنه  
غيره وعدمه والفتوى  
على عدم بطلان الوقف  
والغاء الشرط

الارض ولم يقل استبدل بثمنها ما يكون وقفا مكانها ان الوقف باطل قال من قبل ان في  
اشترطه ببيعها ولم يقل وابتاع بثمنها ما يكون وقفا مكانها ابطال الوقف فاذا اشترط في  
الوقف ما يكون ابطالا له فالوقف باطل اه قال في الهندية وان كان الواقف قال في  
أصل الوقف على ان أبيعها بما يدالي من الثمن من قليل أو كثير أو قال على ان أبيعها  
وأشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يرد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط  
فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضي خان وفي الهندية أيضا وذكر الخصاصي في  
وقفه لو شرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل اه  
وقال في التنوير شرحه وجاز شرط الاستبدال به ارضا اخرى أو شرط بيعه ويشتري بثمنه  
أرضا أخرى اذا شاء قال محشي في رد المختار قوله ويشتري بثمنه ارضا قيد به لان شرط  
البيع فقط يفسد الوقف كالم في أول الباب من انه لا يدل على ارادة الاستبدال  
الا بد كرا الشراء وفي فتاوى الكازروني عن الشرنبلالي انه سئل عن واقف شرط  
لنفسه الاستبدال والبيع فأجاب بأن الوقف باطل لانه لما شرط البيع بعد الاستبدال  
كان عطف مغاير وأطلق البيع ولم يقل وأشتري بالثمن ما يكون وقفا مكانها فباطل  
الوقف مستدلا بقول الخصاصي لو اشترط بيع الارض ولم يقل استبدل بثمنها ما يكون وقفا  
مكانها فالوقف باطل اه وقال في أنفع الوسائل أرايت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط  
ان يستبدل بها قال الوقف باطل لا يجوز اه وحيث ان صحة الاستبدال فرع صحة الوقف  
وجوازه فيقتضي احالة النظر فيما هو مرغوب الاستفهام عنه والوقفية المثنى عنها  
فبالنصوص الجارية ذكرها لدى حضرة مفتي افندي المحروسة ليفيد بما تقتضيه  
الأصول الشرعية في هذه المحادثة والله الموفق (أجاب) قضية وقف المرحوم احمد باشا  
طاهر سبق حصول المنازعة فيها بشأن حجة الوقف المذكور وبطلانه الناشئة تلك  
المنازعة من الدعوى بوجود شرط البيع بكتاب الوقف وذلك في مجالس متعددة ولم  
يحكم فيها ببطلان الوقف وأخير استل عن ذلك من طرف سعادة رئيس مجلس الاحكام  
المنافى سابقا بناء على شكوى بعض اولاد المرحوم ولم يقطع فيها حكم ببطلانه بل صدر ابدال  
من زوجة الواقف لبعض أما كن الوقف بمجهة سعادة الوالي وغيره بناء على وجود شرط  
الاستبدال للزوجة المذكورة في الوقف المذكور ليستري بالبدل ما يكون وقفا بديل  
الاول وبناء على ذلك الشرط يسوغ إجماع الاستبدال الصحيح من قبل المشروط له ذلك  
طبق الشرط المذكور حيث لا مانع وبفرض ثبوت شرط البيع المذكور في الوقف ففي  
بطلانه به اختلاف وتصحیح للقوانين وفي حاشية الاسقاطى على مسكين وان لا يد كرمه  
اشترط ما يبعه وصرف ثمنه الى حاجته فان ذكره لم يصح وقفه براية وفي فتاوى الشيخ قاسم  
ان الوقف صحيح والشرط باطل قال وهو المختار اه ورايت بخط الاستاذ والدنقلان عن  
خط سيدي الطائي المحنفي بطرة نسخة اوقاف الخصاصي ما نصه وقد سئل شيخنا العلامة



صغير

سنة

عن واقف شرط في وقفه النقص والابرام والتبديل ثم نوزع في هذا الشرط وأراد  
 المنازع ابطال الوقف به قائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف فحكم القاضي  
 بعدم الابطال وصحة الوقف فهل يسوغ بعد ذلك لاحد ابطاله او الاقضاء بالابطال  
 فاجاب الوقف المذکور صحيح معمول به وان لم يحكم المحاكم بصحته وامر شرط الواقف  
 لنفسه نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن أوقاف  
 هلال والخصاف من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك  
 العلامة قاسم بن قطلوبغا والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التتارخانية  
 والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم المحاكم بالصحة لا يجوز الاقضاء بالابطال ولا يعمل بتلك  
 الفتوى والله تعالى أعلم اه وقد صرحوا أيضا بأنه يبقى بكل ما هو أنفع للوقف مما  
 اختلف فيه العلماء والفتوى بصحته من ذلك وكذا الحكم في قضية محمد رجب حيث  
 وجد شروط طاله الابدال في صلب وقفه حسبما ظهر من مطالعة كتاب وقفه المؤرخ  
 بخامس عشرى شوال سنة ١٢٧٠ المحرر من محكمة مصر والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل وقف عقارا على نفسه مدة حياته ثم على ولده على ثم على أولاده ثم على أولادهم  
 ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم وعقبهم ونسلهم طبقه  
 بعد طبقه وجيال بعد جيل الى ان قال فاذا انقرضت ذرية على بأجمعهم وأبادهم الموت  
 عن آخرهم كان ذلك وقفا على من يوجد من ذرية بنات الواقف الذكور مثل حظ الانثيين  
 فهل يستوى الذكور والانثى من أولاد على في القسمة لان التقيد باعطاء الذكور مثل  
 حظ الانثيين انما وقع منه اذا عاد وقف على ذرية بنات الواقف (اجاب) في رجوع القيد  
 وصفا كان أوحالا أو غيرهما الى الكل أو الى الاخير خلاف بين علماء المذهب والذي  
 استوجهه ابن الهمام في التحرير رجوعه الى الاخير خلافا لما جرى عليه هلال وصاحب  
 الاسعاف وهو مذهب الشافعي في ارجاعه الى المتعاطفات كلها عند عدم العطف بشم  
 وهذا عند عدم القرينة الدالة على أحد الوجهين وامام وجودها فيعمل بما تنفذه والله  
 تعالى أعلم (سئل) من المحافظة في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ بما مضمونه  
 تؤمل من حضرتكم مطالعة افادة حضرة مدير الروضة بتاريخ ١٦ شهره وما  
 معها من الاوراق بخصوص الاطيان الموقوفة على السيد محمد اسعد بجهة كفر ششتا  
 وشرط الواقف ان تكون المرأة اسمهان ناظرة مادامت عزباء وأقارب السيد  
 المذکور تشكروا من كونها تزوجت بغير اذن الواقف ولم تزل متصرفه وواضعة يدها  
 على الاطيان وما أجابه حضرات العلماء فبعد مطالعة صورة الوقفية المبعوثة مع  
 هذا أيضا ترد الافادة من حضرتكم عن الحكم الشرعي في ذلك لاجراء ما يقضى  
 بموجبه (اجاب) بالاطلاع على صورة الوقفية المشمولة بتختم قاضي مصر المؤرخة في  
 غاية جمادى الاولى سنة ١٢٦٧ وصورة الدعوى المحكى عنها وجد أن الوقف والشروط

١٢٧٩

١٩

مطلب في رجوع القيد  
 وصفا أوحالا أو غيرهما  
 للتعاطفات او الى  
 الاخير خلاف

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٨

مطلب قد يكون النظر  
منقطع الوسط

الموضحة بالوقفية من قبل وكيل وكيل الوقف بطريق الو كالة المفوضة في شان ذلك وان وكيل الوكيل شرط النظر على الوقف المذكور لاسمها موكلة المدعي عليه احدى زوجات السيد محمد اسعد ما دامت عز باء فان تزوجت بدون اذن من حضرة الوقف فلاحق لها في النظر على الوقف المذكور فقط مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة ووجد ان المدعي المسمى بالسيد درويش مستند في دعواه للوقفية المذكورة ومستشهد بها فيقتضي انه معترف بما فيها وعلى مقتضى هذا الشرط على هذا الوجه يكون النظر على هذا الوقف منقطع الوسط بعد تحققه على هذا الوجه بطريق شرعي بتزوج اسمها المذكورة بدون اذن من الوقف الموكل فلا تستحق النظر لوجود ما يمنع نظرها وهو التزوج بدون اذنه ولا يكون النظر مستقما من قبل الوقف للارشد من المستحقين مع بقائها على قيد الحياة لان انتقاله للارشد عن ذكر مشروط بموتها اخذنا من قوله ثم من بعدها يكون النظر للارشد الخ فسادا ما توجوده لا ينتقل النظر لمن ذكر من قبل الوقف فاذا ثبت شرط الوقف على هذا الوجه بالبينه الشرعية المطابقة للدعوى عن يكون مأذونا من قبل الحاكم الشرعي بالخصوص مع الزوجة المذكورة وتحقق تزوجها بدون اذن من الوقف يحكم بعدم استحقاقها للنظر وعلى القاضي الذي له ولاية نصب المتولي على هذا الوقف ان ينصب من يصلح ناظرا عليه من مستحق الوقف وامام شهادة شهودا للدعوى المذكورة على الوجه المبين بهذه الصورة فهي غير مطابقة لها وان كانت الدعوى بالنسبة للشرط غير موافقة لما في الوقفية المعترف بها المدعي لاقتضاء ما في الدعوى انه بتزوجها يكون النظر للارشد ولومع وجودها بخلاف ما في الوقفية كما علمت والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى مشتمل على جملة من البساتين والعقارات ويده كتاب وقف من القاضي بذلك الا انه لما تداوات أيدي النظر على هذا الوقف أخرج بعض النظار الماضين بعض تلك البساتين بالاجارة الطويلة وبعضها بالاستبدال فهل لبعض المستحقين ان يدعي بذلك البعض الخارج على هذا الناظر الموجود الآن الذي لم يتصرف في شئ أصلا وهل له ان يحجر على البعض الباقي في مقابلة استحقاقه من كامل أما كن الوقف ويمنع منه باقي المستحقين وهل له ان ينزع كتاب الوقف من يد الناظر ويحجر عليه (أجاب) ليس له شئ من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والدعوى بعقار الوقف لا تسمع الا على ذي اليد من قبل ناظره الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وفاة أهلى انحصرت في امرأة نظرا واستحقاقا بموجب نص الوقف وتقرر شرعي من الحاكم الشرعي وصارت واضعة يدها عليه مدة من السنين ثم توجهت الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت رجلا وكيلا على ذلك الوقف مدة غيبتها ثم ماتت في غيبتها عن بنت غائبة معها وانحصرت الوقف فيها نظرا واستحقاقا بموجب شرط الوقف أيضا

فحضرت البنت المذكورة الى جهة الوقف فوجدت رجلا اجنبيا واضعا يده على الوقف  
ومنع الوكيل من طرف امها المذكورة فأرادت البنت المذكورة رفع يده عن ذلك  
فتمتع بأن القاضي أقامه ناظرا على الوقف بناء على انقطاع المستحقين له نظر او استحقاقا  
والحال انه مقر بأنها مستحقة لذلك نظر او استحقاقا عن أمها وبيدها جميع شرعية ثابتة  
المضمون تشهد لها بانحصار الوقف فيها نظر او استحقاقا فهل والحال هذه اذا تحقق ذلك  
بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلل الرجل المذكور وترفع يده عن ذلك الوقف وتكون  
البنت أحق بالنظر منه اتباعا لشرط الواقف حيث كان اجنبيا ومقرا بأنها مستحقة  
لذلك دونه ويكون لها وضع يدها على ذلك ومحاسبته على ما تناوله من ريع الوقف حيث  
كان متناولا له بغير وجه شرعي (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع في الخيرية  
من الوقف عن البحر عن جامع الفصولين معزيا الى شواهد شيخ الاسلام برهان الدين  
شرط الواقف بان يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا  
خيانة ولو لولاه هل يصير متوليا قال لا اه فقد أفاد حجة تولية غيره وعدم صحته الوفاء اه  
وان كانت توليته مبنية على انها بان الوظيفة شاغرة فبان خلافه بطلت التولية كما  
صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من طرف ناظر وقف القصر عن الحكم في  
وقفية المرحوم الحاج ابراهيم باشا والى مصر كان الصادرة من وكيل عنه فيها وصورتها  
وقف على نفسه ينتفع بذلك وبما شاء منه سكاوا سكاوا وغلة واستغلا لا بسائر وجوه  
الاتقاعات الشرعية الوقفية من غير مشارك له في ذلك ولا منازع ولا رافع ليده عن ذلك  
ولا مدافع مدعياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا على أولاده ولانا الوزير الحاج ابراهيم  
باشا المشار اليه ذكورا وانانا بالسوية بينهم ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته  
وأخواته ذكورا وانانا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا  
على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به  
الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على ان مات  
منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الولد أو ولده وان  
سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأكوته  
وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن  
له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وان من  
مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من  
ذلك قام ولده أو ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله  
يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك يتداولون ذلك بينهم كذلك الى

١٢٨٠

٤

مطلب ولى القاضى غير  
المشروط له بلا خيانة  
لا يصح

حين انقراضهم اجمعين وبعد ذلك عطف على العتقاء الى آخر ما في كتاب الوقف  
الموضح أعلاه صورة شروط وقفية جنته كان أفندي الحاج ابراهيم باشا والى مصر كان  
وحيث علم من تصورها انه بعد وفاة المرحوم يكون ذلك الوقف على أولاده كور  
وانا بالسرورية بينهم ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته وأخواته كور وانا  
بالسرورية بينهم فهل المصود بذلك انه اذا كان المرحوم الواقف توفي عن ثلاثة كور  
يكون ذلك الوقف لكل منهم فيه الثلث ثم من حيث ان المرحوم اجد باشا الذي هو واحد  
أولاد المرحوم الواقف توفي بعد الواقف عن كور وانا فهل ينتقل نصيبه الى أولاده  
الذ كور والانا بالسرورية من غير مشاركة أولاد اخوة وأخوات المرحوم الواقف  
واذا كان كذلك فامعنى الاشتراك مع أولاد أولاده تؤمل الافادة عن ذلك (اجاب)  
حيث كان شرط الواقف كما هو موضح بهذا السؤال فموت الواقف عن أولاده الثلاثة  
فقط ينحصر ريع الوقف فيهم انثلاثا وبموت أحدهم ثانيا عن أولاد كور وانا  
ينتقل نصيبه وهو الثلث اليهم بالسرورية عملا بقول الواقف ثم من بعد كل منهم تسكون  
حصته من ذلك وعتقاء الى أولاده الى آخره وعملا بقوله على ان من مات منهم وترك ولدا  
أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده الى آخره ولا يشارك  
أولاد الاخوة والاخوات الا ان أولاد الابن المذ كور مع وجود أحد من أولاد الصلب  
اذ شاركهم لا أولاد الا ولاد انثلاثا كون بعد جميع أولاد الصلب أخذ من الترتيب بشم  
في قوله بعد ذكر أولاد الصلب ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته وأخواته  
الى آخره هذا والمتبادر من الفاظ كتاب الوقف المذ كور والله تعالى أعلم (سئل)  
في ناظر الوقف اذا مات مجهلا غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد في تركته فهل  
لا يضمنها ولا تطالب ورثته بعدموته بذلك والحال هذه (اجاب) اذا كانت غلة  
الوقف لها مستحقون مالكون لها وقدمات الناظر مجهلا لها بان لم توجد في تركته ولم يعلم  
ما صنع بها فانه يضمنها مطلقا على ما يفهم من كلام مشايخ المذهب ومنه عبارة قاضي خان  
سواء كان محمودا عند الناس معروفا بالامانة أم لا مات فجأة أم لا وسواء حصل من  
المستحقين الطلب فامتنع قبل الموت أم لا أو ما اذا كانت غلة مسجد ليس لها مستحقون  
أو كانت من المشروطا بخيره في يد الناظر للمعارة فمات مجهلا لها فانه لا يضمنها وقيد  
الضمان بحثا في الاول الطرسوسي في أنفع الوسائل بما اذا طلبت الغلة فتأخر عن الدفع  
أو كونه غير محمود ولا معروفا بالامانة وأقره في البحر وقيد الشيخ صالح الغزي في زواهر  
المجواهر بحثا أيضا بما اذا لم يمت فجأة أي عقب القبض هذا حصل ما صرحوا به في حواشي  
الدروتنقيج الفتاوى وأفتى العلامة خير الدين بعدم الضمان في موته مجهلا لغلات الوقف  
في غير مال المسجد أيضا وكذا أطلق عدم الضمان لغلات الوقف بالموت عن تجهيل في  
أغلب عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف ادعى على جماعة ان شخصا يسمى

١٢٨٠

١٩

صفر

١٢٨٠

مطلب فيما قيل في  
ضمان الناظر بعونه  
مجهلا غلة الوقف وعدمه



كذا استأجروا بنا محدودا بكذا من ناظر ذلك الوقف مدة تسعين سنة تمضي من سنة  
 ١٢٥٢ ثم في سنة ١٢٦٢ استأجروا والدهم من ذلك الشخص نصف هذا البستان المذكور  
 بقية المدة وانهم وضعوا أيديهم بهذا الطريق على نصف البستان المذكور وان هذه  
 الاجارة فاسدة لطول المدة وعلى فرض صحتهما فقد انفسخت بموت المستأجر الثاني والاول  
 مع موت الناظر أيضا وان الارض قد زادت أجزائها في نفسها زيادة فاحشة وانه يريد  
 ارجاعه لجهة الوقف أو دفع أجرة المثل فاجاب المدعي عليهم بالانكار لذلك وقالوا انهم  
 ورثوه ملكا عن مورثهم والدهم وانهم مع مورثهم وضعوا أيديهم ثلاثا وثلاثين سنة  
 وأثبتوا ذلك فهل اذا ثبت الناظر الايقاف والاجارة على الوجه الذي ذكره واقرار  
 مورثهم في تاريخ اجارته بالوقف المذكور يكون مانعا لدعواهم الملك وترفع يدهم  
 عنها (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف  
 شرط في كتاب وقفه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لذريته الارشدا فالارشاد  
 استووا في الارشدية يكون النظر للاكبر سننا من المستحقين للوقف والا ان انحصر النظر  
 في ارشد اولاد اولاد الواقف فانهم في أحد المستحقين في الوقف للقاضي وأخذت تقر برنظر  
 الوقف المذكور منه مع وجود الارشاد والا كبر سننا من المستحقين فهل اذا كان الواقف  
 شرط في كتاب وقفه النظر لا كبرهم سنا ورشد ايعمل بشرط الواقف المذكور واذا  
 خالف القاضي وقيل ما يخالف شرط الواقف لا يتقيد حكمه ولا تقريره (أجاب) شرط  
 الواقف كمنع الشارع فيجب العمل به فاذا قرر أحد المستحقين في النظر من قبل القاضي  
 بناء على انها له اليه ثم ثبتت ارشدية غيره عن شرط له النظر واكبرية سنه بالنسبة الى  
 المقرر ولم يكن هناك مانع يجب أن يحكم له بالنظر ويكون له التصرف في أمور الوقف  
 بالمصلحة اتباعا لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وابن أخيه تصادقا  
 على ان المقار الخلف لهما عن مورثهما وقف عليهما وعلى ان له الثلثين في ريعه والثلث  
 الآخر لابن أخيه وانه قد صرف عليه كذا من غير ريع الوقف من ماله وان على العمة منه  
 الثلثين والثلث على ابن الاخ واحتال العمة بماله من الدين على جهة الوقف وقبضه من  
 الريع ثم مات بعد ذلك العمة المصادق عن اولاد فهل المصادقة صحيحة مادام ما حيي فلو  
 مات المصادق تبطل المصادقة وتنقل الحصة المصادق عليها الى من بعده أو الى  
 المساكين وماذا يكون الحكم (أجاب) يعمل بالمصادقة في استملاك ريع الوقف في حق  
 من صدرت منه اذ هي اقرار وهو حجة قاصرة على المقر فيؤاخذ بها في حق نفسه مادام حيا  
 فاذا مات أحد المتصادقين بطلت المصادقة في حقه ثم يرجع في قسمة الريع الى ما شرطه  
 الواقف فيما يتحقق بالطريق الشرعي انه شرطه الواقف تجري القسمة بموجبيه مالم  
 يتضمن اقرارا يحى أقل منه في نصيبه أو حرمانه فيعامل بموجبيه في حق نفسه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في ناظر مسجد أحدث منارة فيه وصرف المتحصل من ريع الوقف فيها مع

١٢٨٠

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٠

١١

مطلب قرر القاضي  
 أحد المستحقين ناظرا  
 بناء على انها له ثم  
 ثبتت ارشدية غيره  
 يحكم له بالنظر عملا  
 بالشرط

١٢٨٠

٢١

مطلب يعمل بالمصادقة  
 في الوقف في حق من  
 صدرت منه مادام  
 حيا ولا يسرى على من  
 ينتقل حقه اليه بموته

ربيع الثاني سنة

١٢٨٠

مصلح لا يجوز أحداث  
منارة زائدة على الموجودة  
بلا حاجة اليها ولا تغيير  
معالم المسجد بالضرورة

شعبان

١٢٨٠

٦

وجود منارة أخرى بالمسجد المذكور وأزال جدارا من المسجد سلما وأعاد بناءه جديدا بعد  
أن أدخله عن الجدار الأصلي بنحو ذراع بلا ضرورة موجبة لذلك ولا نفع فهل لا يجوز ذلك  
لما فيه من تغيير معالم الوقف ولا يلزم الوقف بما صرفه الناظر ويجب إعادة الجدار  
لأصله وما صرفه الناظر يكون ملزوما به حيث كان متعديا بما فعله أم كيف الحال  
ومع ذلك لا ضرورة لإنشاء هذه المنارة لصغر القرية مع وجود المنارة الأصلية (اجاب)  
نعم لا يجوز للناظر المذكور تغيير معالم المسجد ولا هدم حائطه السلم بلا ضرورة ولا مصلحة  
لجهة المسجد ولا أحداث المنارة التي لم تكن موجودة في زمن الواقف زيادة على المنارة  
المذكورة بلا حاجة اليها ولا مصلحة وما صرفه على ذلك من مال الوقف يكون مضمونا  
عليه اذ لا تستحق العمارة الا بما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه عليها الواقف كما  
صرحوا به وقد صرحوا أيضا بان من هدم حائط المسجد يلزمه إعادة به بخلاف الحائط  
المملوك فإنه يضمن القيمة فيه وله النقص وان شاء ربه أخذ النقص وضمنه النقصان  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها مدة ثلاث  
سنين في عقد واحد بدون أجر المثل بكثير ومضى منها سنة فهل تكون اجارة الناظر المدة  
المذكورة قاسداً ويلزم المستأجر دفع أجر المثل مدة وضع يده عليها (اجاب) اجارة  
أرض الوقف بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
من ناظر وقف القصر في رجل وقف مبلغا كان م تباله يدوان الروزناجه باذن ولي الامر  
على خيرات وعين من ضمن ذلك مبلغ كذا وقفاً لعتقائه ذكورا وانا ثانياً وسودا  
وحيث شامع مشاركة اثنين من اولاد عتقائه مات ابواهما قبل الوقف بالسوية بينهم ثم  
من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تجب  
السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به  
الواحد منهم اذا انفردو يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على أن من مات  
منهم وترك ولداً وولداً أو أسفلى من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولولده وان  
سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته  
وأخواته المتاركن له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن  
له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى ان  
من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولداً  
أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولداً ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق  
ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حياً باقياً لاستحق ذلك يتداولون ذلك  
بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين يكون ما هو لكل واحد منهم على عتقائه  
ذكورا وانا ثانياً وسودا وحيث شامع بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم على اولاده ثم

شعبان سنة

على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح فيه وعلى ان كل من مات منهم ولم يعقب اولاد اولاد ذرية ولا عتقاء ولا ذرية عتقاء تكون حصته من ذلك لاختوته واخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقرضوا جميعا باسراهم وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقفا مهورا على فقراء السادة المجاورين المنقطعين لطلب العلم بالجامع الاثر وغيرهم الى آخر ما ذكره فهل اذا توفي احد عتقاء الواقف بعد دخوله في هذا الوقف ولم يترك ذرية بل ترك عتقا مع وجود باقي عتقاء الواقف يستحقون ما كان يستحقه معتقهم في هذا الوقف أم كيف (أجاب) اذا كان شرط الواقف كما هو مسطور بهذا السؤال ومات أحد عتقاء الواقف لا عن ذرية ولا اخوة ولا اخوات بل موجود من هو في طبقته من عتقاء الواقف ممن هو مستحق وللتوفى المذكور عتقاء ينتقل نصيبه الى من هو في طبقته من عتقاء الواقف عملا بقوله فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى الى آخره ثم قوله الى حين انقراضهم اجمعين يكون ما هو لكل واحد منهم على عتقائه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ديوان عموم الاوقاف عن السبع مواد الموضحة به بناء على افادة سعادة باش معاون جناب الخديوي الصادرة لسعادة ناظر الديوان المذكور المبينة على النطق العالي المؤرخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٠ بطلب الجواب الشرعي عما ذكر

## (المادة الاولى)

لما انه جار تحقيق القضايا بين مستحقى الاوقاف ونظارها بواسطة الاعراضات المجاري تقديمها عن يدعون وجاري تبوت جنح على نظار الاوقاف توجب عزلهم من النظر وتحرر للمحكمة بعزلهم ونصب خلافتهم فالمحكمة تجري استئناف الدعوى فيها ولا تسكار الناظر ما ثبت عليه من الجنح في الاوقاف لا يصير عزله كما حصل مثل ذلك من شخص ناظر على وقف حصل منه جملة مخالفات منها انه استولى من السكان اجرا ما كان مقدما سنتين واعترف بها واجر الا ما كن المذكور السنتين المذكورين والواقف شارط في وقفه انه لا يؤثر وقفه ولا شيء منه الا سنة واحدة وانه متى فعل الناظر شيئا مخالفا لذلك يكون معزولا من النظر ومنها انه باع محلا بوضع اليد من اما كن الوقف ومنها انه تدخل في ايراد الوقف في مبلغ ثمانية آلاف فرس وكسور وغير ذلك مما لاجله اقي حضرات مفاتي الديوان بعزله من النظر وكتب للمحكمة في ٢٤ رسة ٧٧ بنصب خلافة واخيرا وردت افادتها بتاريخ ١٩ رسة ١٢٨٠ تفيد أن الناظر أنكر ما حصل من الدعوى به عليه وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بالنظر فيما به يكون الحصول على نهو القضاء بابا وقتها سواء كان بارسال احدهما ذوى المحكمة للديوان لسماع القضايا عن يده او حصول الاذن لمحضرة مفتي الديوان بانه عنده هو كل قضية يحكم فيها ويكتب

مطلب في مواد سبع  
متعلقة بامور الاوقاف  
سئل عنها من ديوانه

للمحكمة بتحرير الاعلام اللازم عنها سهولة تهوا القضايا باوقافها فيما صدر من المعاونة  
السنية للديوان بتاريخ ٩ الجاري عن تلك المادة وعما عرض لها بما اقتضى الحال اليه  
اشير انه بالاتحاد مع حضرة مفتي افندي ينظر ما يتلاحظ في كل باب مما عرض عنه وما  
يستقر عليه الحال يعرض عنه للمعاونة

## (المادة الثانية)

لما كان من ضمن المدون بلائحة ادارة الديوان ان من يقام ناظر الا يؤخذ منه خلاف  
ممن الورق وأجرة الكاتب ومقيد السجل وأنه اذا كانت احوال احد النظار غير مستقيمة  
يرفع ويتحرر للمحكمة بنصب خلافه ولائحة القضاة نصها ان الرسم يكون ٢ قرشاً في  
الاقواف والتركات مقابلة النظر والوصايا وان نصب وصي على الايتام الفقراء والمساجد  
يكون بخيرئى وتلاحظ انه حار اخذ محصولات في المحكمة زيادة عما توضح كما حصل  
من كونها الماتوفي ناظر وقف البكتمرى اقامت ناظر اخلافه واخذت منه خمسة  
وعشرين جنيهاً مصرياً وما تقي قرش وكون ايراد ذلك الوقف سنوياً ٢٧٥ قرشاً دارجة  
والمدفوع في تفسير المحصول هو ٩٧٥ قرشاً فضرورة ان دفع ذلك ما هو الا لكونه  
اما ان يستولى كافة الايراد ولا يصرف منه شيئاً الى ان تندثر اما كنه لانه بالقياس على  
ايراده وما دفع من المحصول يرى انه مصر على احتسار الايراد مدة ثلاث سنين ونصف أو  
يستولى مادفعه للمحكمة من الايراد بدعواه ابراء عمارات واقامة شعائر أو غير ذلك بدون  
صحة وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بالنظر فيما به يكون رفع مثل تلك المواد وان  
يكون الرسم على حسب المدون باللائحة ومشاركة الاوقاف فيمن يقامون نظاراً فيما  
صدر منها للديوان بتاريخ ٩ الجاري اشير انه صدر النطق العالي بعدم قبول نصب  
الناظر المذكور على الوقف المرقوم وانه يصير المذاكرة مع حضرة مفتي افندي فيما يوجب  
حفظ واقامة شعائر وعماراً ما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا  
على الطمع والاستحواذ على ايراد أموال الاوقاف

## (المادة الثالثة)

لما علم للديوان ان بعض النظار يتدخلون في ايراد الاوقاف التي تحت نظرهم الايلة  
للخيرات مثل قراءة قرآن ورعي خوص وريحان بدعواهم صرف الايراد على الخيرات  
وعلى العمارات واقامة الشعائر بدون صحة كما حصل من شخص تنظر على وقفين في  
أوائل سنة ٧٨ أحدهما على خيرات وثانيهما على مسجد وباحضاره حساب السنتين  
المذكورتين تعين من لزم من الديوان للوقوف على حقيقة ما هو وارد فيه فأتضح أنه  
استقظ من ايرادهما مبلغ ٦٠٠٨ قروش واعترف بذلك ونظراً لكون هذا يعد من باب  
الخيانة ورجحان كذب المحكمة باقامة خلافه في النسبة التجارية من تعودوا على الطمع اذا  
حصل تقرير النظر عليهما الاي شخص خلافه من هؤلاء يصير على اضمحلال حالهما



وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بقصد النظر فيما ذكر فبما صدر منها للديوان بتاريخه الجارى أشير انه صدر بالنطق العالى بان تصير المذكرة مع حضرة مفتى افندى فيما يوجب حفظ الاوقاف واقامة شعائرها وعماراتها كنهها وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على ايراد وأموال الاوقاف وان ينظر ما يتلاحظ في أمر ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه للمعاونة

#### (المادة الرابعة)

لما انه يوجد بعض اوقاف خيرية على قراءة قرآن وورع خصوص وريحان وجار نصب نظار عليها بمعرفة المحكمة بدون معلومية الديوان وسبق صدور أمر من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ١٧ شوال سنة ٧٦ بان ديوان الاوقاف من خصائصه البحث والتحرى عن كيفية الاوقاف وأى ناظر يتضح انه يصرف شيئاً في غير مصلحة الوقف يجري عزله وتضبط خلافه والمجارى في الديوان هو انه عند ظهور خيانة على أى ناظر واتخاذ ناظر خلافه ومكاتبة المحكمة باقامته فلعدم رضا من ينتخب من الديوان يدفع المحصول فهي اما تجرى احوالة نظارة الوقف المذ كور بمعرفة فتحا على خلافه أو توقف في تحرير التقرير اللازم له كما حصل من ان الديوان لما كان حورها باقامة ناظر على وقف زاوية صار انتخابه بدلا عن كان ناظر اعليه الذى اتفقت خيانتها طلبت منه المحصول ولما توقف مضى من وقتها الآن ما ينوف عن السنة وكسور بدون ان تحرره تقريرا حتى انه في تلك المدة أجري عمارة الزاوية المذ كورة وأما كن الوقف من ماله وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بقصد انها اذا استصوبت أنه ان توفى أحد نظار الاوقاف الخيرية أو عزل أحدهم بسبب جنحة تحال نظارته على ديوان الاوقاف وفي مقابلة ذلك يعلى للمحكمة الرسم المقرر باللائحة واذا كان هناك أوقاف خيرية على خصوص وريحان وقراءة قرآن وصرفت مصارفها المذ كورة وبقي من ايرادها شئ يجري صرفه على عمارة واقامة شعائرها والاوقاف التى لا يكون لها ايراد يكتفى مصرفها سواء كان ديناعليها كما هو جار في الاوقاف نظارة الميرى أو غير ذلك فيما صدر من المعاونة بتاريخه الجارى أشير انه صدر بالنطق العالى بان تصير المذكرة مع حضرة مفتى افندى فيما يوجب حفظ واقامة شعائرها وعماراتها كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على ايراد وأموال الاوقاف وأن ينظر ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه للمعاونة

#### (المادة الخامسة)

لما ان بعض نظار الاوقاف الاهلية والخيرية تعودوا على الطمع واذا كان أحدهم في وقفه أما كن ويرغب خروجها أو بعضها بالتأجير بالصفة المتبع اجراؤها بالمحكمة الآن من كونها تجرى تقديم مبلغ مجمل عن الجهة التى تخرج بالتأجير لسنين عديدة

ما ينوف عن ستين وسبعين سنة وأقل وأكثرو ضرورة انه مع تداول كل تلك السنين  
تضيع الجهة المذكورة على الوقف ونظر السكون النظاريستولون مبالغ التحجيل  
ويستهلكونها في شئون أنفسهم كما حصل من جلة أشخاص اخرجوا بجلة أما كس بالصفة  
المذكورة مما ينوف المعجل عنها من مبلغ ثمانمائة وثلاثة عشر ألف قرش وبعضهم  
توفي وبعضهم ادعى صرفها على نفسه ارتسكانا على أنها أجرة معجلة واحتياجه اليها  
وبعضهم ما حصل الاستدلال عليه وهكذا مما انبنى عليه ضياع المبالغ المذكورة على  
جهة الاوقاف وبالعرض عما ذكر للمعاونة السنية بالنظر في أمر ذلك فيما ورد من  
المعاونة السنية بتاريخه الجارى أشير انه صدر النطق العالى بان تصير المذكرة مع حضرة  
مفتى افندي فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعمار أما كن الاوقاف وعدم اندثارها  
وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواد على ايراد أموال الاوقاف وأن ينظر  
ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه للمعاونة

## (المادة السادسة)

لما أن علم اللديوان ان بعض نظار الاوقاف حاصل منهم التجارى في بيع بعض أما كن  
الاوقاف بطريقة وضع اليد وحاصل التساهل من مأذونى المحكمة في كتابة الحجج بها  
عند اخبارهم بان بيع المكان المذكور بوضع اليد كما حصل من شخص توجه ل احد  
مأذونى المحكمة ودعاه لتحرير حجة بكان أجرى بيعه بوضع اليد ولما أن المأذون  
المذكور تمحایل عليه بحضور الحجة القديمة من بعد أن صاوى عارغ في احضارها وأخيرا  
احضرها وحدها المأذون المذكور ووقفية للسكان المرقوم فامتنع عن تحرير حجة للشترى  
فتوجه البائع المذكور لمأذون فان فخر له حجة البيع بوضع اليد وكذا مكان موقوف  
التمست الناظرة عليه من الديوان اخراجه بالتأجى سنة ٧٧ ولمناسبة معلومية  
الديوان وقتها بان الناظرة المذكورة كانت ادعت انه ملك من قبل العرض  
المذكور و صار حضور صورة وقفية من المحكمة وتعين من لزم للنظر في مارقية من  
تأجره وتبين ان اللازم لهارة لا يبلغ سوى ٣٠٠٠ قرش وتعهدت الناظرة المذكورة  
بعمارة وفي سنة ١٢٨٠ تعين من لزم من الديوان لناظرة ما صار به من العمارة فوجد انها  
باعته بطريق الملك بموجب حجة تاريخها كذا ارتسكانا على حجة أيلولة مؤرخة في كذا  
بشهادة مذكورين بان والدها كان يملكه لمخدوفاته بطريق وضع اليد وبالعرض عما  
ذكر للمعاونة السنية أشير بما صدر منها للديوان بتاريخه الجارى بانه صدر النطق  
العالى بان تصير المذكرة مع حضرة مفتى افندي فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعمار  
أما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواد على  
ايراد أموال الاوقاف وان ينظر ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه  
للمعاونة

## (المادة السابعة)

لما أن علم الديوان أن بعض الناس حاصل منهم التجارى في أخذ نظارة بعض بيوت موقوفة على خيرات من المحكمة تارة بدفع محصولات وتارة مخايات وبعد ها يجرون ترميمات بالاما كن المذ كورة ويدعون انهم اشهدوا على أنفسهم ان ما أجروه من الترميمات المذ كورة يكون لهم ملكا ويحرمون جهة الوقف من الاما كن المذ كورة بدون مقابل كما حصل من أحد عدول المحكمة من كونه لما تنظر على سبعة عشر قيراطا في حوش وقف على خيرات وطلب منه حساب الحصص المذ كورة لتسجيله بالديوان كالتجارى فصل منه الادعاء بأنه أجرى بها عمارة من ماله وأنه أشهد على نفسه بان ما أجراه من البناء في الحصص المذ كورة يكون له ملكا أو يدعون بالصرف على عمارات الاما كن المذ كورة من ماله ديناً تبقى به الاما كن المرقومة تحت يد من ادعوا عمارتها خمسين سنة وأقل وأكثر حتى تضيق الاما كن المذ كورة على جهة الوقف من تداول تلك المدد عليها كما حصل من شخص ناظر على نصف بيت موقوف على خيرات والنصف الثاني يملكه حيث توجه الى حضرة المنلا وأنهى لديه بان المكان المذ كور جميعه متغرب وأنه يريد الاذن من حضرته بعمارة النصف التابع للوقف نظارته من ماله ديناً على جهة الوقف وبعد ان صرح له بذلك توجه للمحكمة ثانياً وادعى صرف مبلغ ٢٢٠٠٠ قرش وكسور على عمارة المنزل المذ كور با كمله وأنه يخص جهة الوقف منه مبلغ ١١٠٠٠ قرش وكسور وقد رعى النصف المذ كور لجهة الوقف المرقوم أجرة شهرية ١٥ قرش وتحرر له بذلك حجة شرعية وبالتياس على ما صرف على العمارة وعلى الاجرة السالف ذكرها تبلغ مدة وضع يد الناظر المذ كور على نصف المنزل المرقوم ما ينوف عن الاثنتين وستين سنة وكسور وضرورة مع تداول تلك المدد يضيع نصف المنزل المذ كور على جهة وقفه سواء كان بيعه بوضع اليد أو غير ذلك ولما كان ذلك مما يوجب اضمحلال الاوقاف وعرض للمعاونة السنوية بالنظر فيما يكون به حفظ وصيانة الاوقاف فجاورد منها بتاريخ ٩ المحاررى أشير بان صدر التلقى العالى بان تصير المذ كورة مع حضرة منتهى افندى فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعماراً ما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواد على ايراد وأموال الاوقاف وأن ينظر ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأى يعرض عنه للمعاونة

## (الجواب عن المادة الاولى)

انه نظر للحدود الموضحة بالامان شرعاً من تخصيص ما ذون لسماع القضايا الشرعية المتعاقبة بالاطمن في تظار الاوقاف والاذن بالخصوصية فيها مع النظر لن يلزم بما حصل منهم في شأن الاوقاف أو بامر ارتكبه النظر عما يخل بنظرهم على الاوقاف شرعاً من القاضي الذي له ولاية الاذن بسماع دعاوى الاوقاف وما يتعلق بنظارها والحكم فيها

بما ثبت لديه بطريقه الشرعي بعد تقدم دعوى مخيطة من خصم شرعي على الناظر ولا فرق في ذلك بين تعيين شخص لهذا الامر من له الولاية ليسمع هذه الدعاوى في ديوان الاوقاف بحضور مفتيه ومشاركه له في سماع الدعوى المقتضى سماعها والمحكم فيها لتقع موقعها الشرعي أو أن يصدر الاذن منه لمقتضى الديوان المحكي عنه بما تقدم ذكره ويخصص له كاتب يكون له معرفة بايقاع كتابة الدعاوى الشرعية موقعها الشرعي حسب الجمارى بمحكمة مصر وبعد سماع الدعوى وكتابتها بضبطه خاصة والمحكم فيها اما بال عزل ان ثبت ما يوجب شرعا او بعده ومنع الخصم عنه ان لم يثبت ووضع علامة الكاتب عليها وشمولها باسم وختم المأذون بالمحكم على هذا الوجه يتحرر من سعادة مأورديوان الاوقاف أو وكيله الاشعار اللازم الى حضرة قاضى مصر بتحرير الاعلام الشرعي بذلك بعرفة الكاتب المذكور حسب الجمارى وختمه من حضرته وقيده باسجل المصان بالمحكمة وارساله الى الديوان المذكور ايشرح عليه من طرف سعادة المأور أو وكيله بالاعتماد ويسجل بسجل الديوان أيضا ضبطا للواقع وبما تقرر على هذا الوجه يندفع المخذور المحكي عنه

### (الجواب عن المادة الثانية)

ان المخطور المذكور فيها يندفع بما ياتي بيانه وهو انه اذا احتاج الحال لاقامة ناظر على وقف من الاوقاف ليس مشروطا فيه بالنظر لخصوص وقت احتياج الحاكم لاقامة الناظر أن يصير البحث من طرف سعادة مأورديوان الاوقاف ابتداء عن يصلح للنظر على هذا الوقف بحيث يكون قادرا على ادارة أموره بالمصلحة الشرعية ويكون موصوفا بالامانة والديانة وعدم الفسق وبعد اتضاح ذلك يتحرر لحضرة القاضي الذى يملك اقامة الناظر على الاوقاف بنصبه ناظرا على هذا الوقف بوجهه الشرعي ولا يؤخذ من الناظر الامتداد ارجا المشل على كتابة التقرير بوقيده وختمه ولا يؤخذ رسم رائد على ما توضح وتدون في شأن اقامة الناظر والاصياء فاذا حصل ذلك وكانت تولية الناظر بعد الخا برة مع الديوان يندفع المخطور المحكي عنه في هذه المادة واذ تحقق في الديوان بالوجه الشرعي على الخط السالف ذكره في جواب المادة الاولى في حق ناظر من الناظر السابق توليتهم بواسطة دفع اغصولات الجسمية غرض من الاغراض الفاسدة التي لا يجوزها الشرع أو التداخل في ايرادهوا كلة بالباطل مما يستوجب الفسق والخيانة الشرعية على الناظر يحكم بعزله بطريقه الشرعي وينزع الوقف من يده ويقام عليه بدله على الوجه السابق ذكره

### (الجواب عن المادة الثالثة)

ان الناظر الموضح بها وما يمثله متى تحقق عليه بالوجه الشرعي على الوجه الذى تقدم ايضا حه في جواب المادة الاولى ما يوجب خيانتة في مال الوقف او فسقه يجرى عزله



ويحكم به شرعا و يولى بدله من يباقي لذلك على النقط السالف ذكره في جواب المادة الثانية

### (الجواب عن المادة الرابعة)

انه لا مانع شرعا من اقامة من له ولاية نصب النظار على الاوقاف سعادة مأمورا لاوقاف الموصوف باهلية النظر ناظر اشريعيا على الاوقاف الخيرية المستحق صرف ريعها على المساجد أو الزوايا أو الاسبلة أو الخيرات أو ما يماثل ذلك مما يصير انحلال نظرها بموت ناظرها أو عزله بطريقه الشرعي من الاذن فصاعدا ولم يكن موجودا من أقارب الواقف أو أهل بيته من يصلح لذلك ولم يوجد من هو مشروط له النظر أو اقامة خلاف سعادته على النقط السالف ذكره في جواب المادة الثانية وأما ما يتعلق بفاضل ريع بعض الاوقاف الخيرية بعد ما يحتاج اليه الحال من العمارات وما هو مخصص لتلك الخيرات من قبل الواقف على فرض وجود ذلك ولم ينص الواقف على صرفه لمجهة معينة فانه يصرف الى الفقراء ولا يصرف لعمارة واقامة شعائر أو اوقاف لا يكون لها اراد يكتفي مصرفها الا انه اذا تعذر صرف ريع وقف المسجد أو البئر أو الخوض أو الرباط بان تخرّب ما حوله واستغنى عنه فانه يصرف ريع وقفه الى أقرب مماثل له

### (الجواب عن المادة الخامسة)

انه اذا احتاج الحال لاجراء التآجر والاذن بالعمارة على وجه القرار لمن يريد الاحتكار ودعت الضرورة لذلك واستوفيت الشروط المجاري التعويل عليها حسب المدون بلائحة ديوان الاوقاف يصير الاجراء فيما ذكر على الوجه السابق توضيحه باللائحة المحكي عنها غير انه عند تقدير اجرة المثل لمجهة الوقف التي يراد أخذها بالتآجر يصير تقدير الاجرة المحكي عنها بمعرفة أهل الخبرة حسب أجر المثل حين ارادة التآجر بالوجه المرضي بعد انتهاء المزايدة في مقدارها لسنة واحدة تحرر عن حصول التواطئ بين المزايدين واذا تبين لأهل الخبرة العارفين بمقدار أجر مثل الجهات ان ما انتهى عليه المزايدة لا يوازي أجر مثل تلك المجهة في ذلك الصقع والزمن يقطع النظر عن الانقراض التي سيصير بيعها لمن يريد الاحتكار ان كانت هناك انقراض سيجري بيعها يلزم ان يوضحوا مقدار أجر مثل ذلك على الوجه السالف ذكره لسنة واحدة وان تبين لهم ان ما انتهت عليه المزايدة موافق لاجر المثل أو أكثر يجري التصديق منهم على ذلك وكذلك يفعل في ثمن الانقراض ثم بعد ذلك واستيفاء اللازم يصير عقد اجارة لمجهة الوقف المذكورة مسانعة بتلك الاجرة ويصدر الاذن بالعمارة حسب المجاري لمن يريد الاحتكار ولا يقبض الناظر لمجهة الوقف ممن يريد الاحتكار الا اجرة سنة فقط مججلة وثمن الانقراض اذا وجد المسوخ لبيعها فاذا لم يحصل الاتجمل اجرة سنة لمجهة الوقف لا يترتب عليه هذا المحذور الجسيم المبني على تعجيل اجرة سنين عديدة ويشترط على المستأجر انه يقوم بدفع اجرة مثل تلك المجهة عند ابتداء

كل سنة مستقبلة وبذلك لا يعسر على كل مستحق لهذا الوقف في كل زمان وصوله الى حقه من ريع الوقف ولا يضيع على جهة المساجد وما ائلهاشي من ايراد اوقافها في كل زمان الا انه اذا كان المكان الذي يراد احتكاره هو من ضمن وقف مشتمل على اما كن متعددة وبعضها يحتاج للعمارة الضرورية مع المكان الذي سيجري احتكاره بالمسوغات المقررة ينبغي قبل اجراء التاجر ان يصير عمل مقايضة بالدقة بمعرفة اهل الخبرة عن مقدار ما يحتاج اليه في عمارة باقي اما كن الوقف المتخربة ثم ينظر الى ايراد هذه اما كن مع باقي ريع الوقف وثمان انتقاض المكان الذي يصير احتكاره واجرة السنة التي تقبض محللة من المحتكر فان وجد فيما ذكر كفاية لعمارة باقي اما كن المحكي عنها بقدر العمارة الضرورية على الهيئة التي كانت عليها زمن الواقف لا يؤخذ من المحتكر لمجته الناظر سوى ثمن الانتقاض بحسب قيمة المثل فاكثر واجرة السنة المحجلة كما سبق ويجري صرف جميع ذلك لعمارة باقي اما كن المتخربة مع ايراد باقي الوقف ان كان له ايراد وان لم يكن جميع ذلك كافيا للعمارة الضرورية المتقدم ذكرها في باقي اما كن ينظر لمقدار ما يحتاج اليه الحال لكفاية هذه العمارة بعد ثمن الانتقاض واجرة السنة واداء باقي الوقف ويؤخذ ذلك من يريد الاحتكار زيادة عن ثمن الانتقاض واجرة السنة المذكورة بلا تجاوز عن قدر الحاجة ليصرف جميع ذلك في عمارة باقي اما كن الوقف المذكور ويوزع ذلك المأخوذ مع اجرة السنة على المدد المستقبلية بحسبه مع مراعاة مقدار اجر المثل فاكثر لمجته الوقف ومراعاة المصلحة لجانبه وتراضى الناظر والمحتكر على ذلك فيما لا يخشى منه في المستقبل على مكان الوقف من الضياع وبعد انقضاء تلك المدد يكون للناظر مطالبة المحتكر باجر المثل لكل سنة مثلا ومع ذلك لا يبقى مع الناظر شيء زائد عن قدر ما يحتاجه عمارة اما كن الوقف فلا يترتب المخطور السابق ذكره وعلى هذه الطريقة فالزيادة المحاصل اجراؤها الا ان بناء على الترتيب التجاري بيدوان الاوقاف يلزم ان تكون في ثمن الانتقاض فقط وفي مقدار اجرة مثل أرض الوقف عن سنة واحدة وبالاتهاء مع وجود ذلك موافقا لثمن واجرة المثل فاكثر وتوفر باقي الشروط يصير اجراء المقتضى في شأن الاحتكار مع مراعاة ما سبق ذكره

### (الجواب عن المسألة السادسة)

ان من تجارى على بيع الوقف وتعمد ذلك وتحقق بعده وقفية ذلك المكان وكذا من ساعد على بيعه بلا مسوغ شرعي باظهاره انه ملك وتحايله على بيعه بزعم الملك فيه كذبا يكون مرتكباً للحرم شرعاً فيجوز تعزيره بحسب اللائق به اذ كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدور من قبل الشارع ففيها التعزير كما صرحوا بذلك ويكون البيع على هذا الوجه باطلاً يجب نقضه ويرجع المشتري على بائعه بالثمن في ماله وكذا الوعد المشتري في ذلك المكان عمارة يكون له الرجوع بقيمة انتقاضها على بائعه ان سلمها اليه على

ما صرح حوايه في مسائل الاستحقاق ولا يرجع بما أنفق على العمارة بل بقيمة ما يمكن  
نقصه وتسليمه الى البائع حال كونه مبنيا والعبرة للقيمة وقت التسليم ولا يرجع بقيمة  
ما لا يبقى منتفعا به بعد القلع ويدخل في المساعدة على المحرم المذكو وشهادة من شهد  
للبيع بالملك وبوضع اليد زورا تعذمانه لذلك هذا ما يقتضيه الشرع في جواب هذه  
المادة واذا حصل التعزير المذكور لمن ارتكب ذلك ولمن ساعد عليه يحصل الاتجار  
والانكفاف عن ذلك ان شاء الله تعالى

### (الجواب عن المادة السابعة)

ان الناظر على الوقف لو بني في أرض الوقف حال قيام نظره من ماله لنفسه أو غرس  
غراسا كذلك وأشهد على ذلك يكون ما بناه أو غرسه ملكا له الا انه يكون مستحق القلع  
والرفع ان لم يضر بالوقف فان أضر رفعه بالوقف يتملك الجهة الوقف مستحق القلع ومع ذلك  
يكون الناظر ملازوما للجهة الوقف بأجر المثل مادام ملكه قائما في أرض الوقف وان لم يضر  
رفعها بأرض الوقف أمر بقلعه واذا أنفق الناظر من ماله في عمارة الوقف ليرجع في غلته  
وأشهد على ذلك يكون له الرجوع الا ان ذلك مقيد بالعمارة الضرورية بلا زيادة عن  
الصفة الاولى التي كانت زمن الواقف وان يصرف في ذلك مصرف المثل والا كان متبرعا  
فما زاد واذا أجز القاضى الوقف من الناظر تنقيد صحة اجارته بالمصلحة لا باقل من أجر  
المثل اذ تصرفه منوط بها ففي مثل هذه الجزئية المذكورة ثانيا في هذه المادة يصير  
الكشف على العمارة التي أجزها الناظر المذكوورة وعلى الاجرة المقدرة عليه  
فان كانت العمارة زائدة عن الضرورية وعن الصفة التي كانت زمن الواقف والاجرة  
أقل من أجر المثل لا يكون لهذا الناظر مطالبة جهة الوقف بما صرفه على حصة الوقف  
من العمارة التي ليست ضرورية ويلزمه تمام أجر المثل بالنظر لما بعد العمارة اذ هي  
للاوقف لا للناظر في حصة الوقف واذا ادعى الناظر صرف مبالغ على العمارة كذباً وثبت  
بطريق شرعي انه صرف أقل منه وتحايل بذلك على أكل مال الوقف بالباطل وتحتقت  
خيانته بالطريق الشرعي يجب عزله من النظر واذا استأجر الناظر مكان الوقف لنفسه  
من نفسه أو أجره عن ترد شهادته له كاصله وفرعه وزوجته لا تصح الاجارة الا اذا كان  
ذلك خيرا للوقف كأن يؤجر ما تساوى اجرة عشرة مثلاً بخمسة عشر على ما ذكر في رد  
المحتار من كتاب الوقف وينبغي من الا أن فصاعداً أنه اذا احتاج الحال لمثل هذه الجزئية  
يصير العرض ابتداء من طرف الناظر على الوقف لسعادة ناظر ديوان الاوقاف بطلب  
اجراء العمارة الضرورية لمكان الوقف المحتاج للعمارة من مال الناظر ليرجع في غلة الوقف  
حيث لا ريب له موجود ومن طرف سعادة ناظر الديوان يجري الكشف وتعمل المقايسة  
اللازمة لذلك على الوجه الذي مر ذكره ثم يؤذن للناظر بالاجراء في خصوص العمارة  
الضرورية وبعد الانتهاء يصير إعادة الكشف فاذا وجد أن ما أجزه الناظر في محله يسلم له

في رجوعه به في غلة الوقف ويؤجر هذا المكان لمن يرغب بأجر المثل ويستوفي الناظر ما صرفه من الغلة وبعد الاستيفاء يصير استغلاله بتمامه لجهة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من ديوان الاوقاف مؤرخة في غاية محرم سنة ١٢٨١ مضمونها لما تقدم عرض للديوان من محمد أفندي أمين ينهى فيه ان الشيخ سليمان الخلقاوى ادعى ان على افندي رضا ناظر وقف عمرا فندى القصد على توفي مع كون الناظر المذكور موجودا على قيد الحياة ووكله على قبض ريع الوقف ومصرفه واقتضى الحال للوقوف على حقيقة ذلك قد كتب لنا افندي سابقا بما اقتضى فوردت الافادة ومعها اعلام شرعى محرر من المحكمة بتاريخ غرة ذى الحجة سنة ١٢٨٠ وباطلاع حضرة مفتى الديوان عليه قيل من حضرته بعدم الاكتفاء بثبوت التوكيل المذكور وبإرسال الاعلام المذكور بأفادة من هنا للمحكمة في ٢٢ محرم سنة ٨١ للنظر فيه وتتميم ثبوت ذلك التوكيل شرعا واجابة الديوان وردت افادتها بتاريخ ٢٥ منه بإحالة النظر في ذلك على حضرتكم للاستفهام عن التوكيل المعين في الاعلام المذكور ان كان يعنى مادة الوقف أولا وحيث الامر كذلك وحضرة مفتى الديوان أوردى ان أيضا عدم الاكتفاء بثبوت التوكيل المذكور بالاعلام المرقوم كما هو واضح بالثقة طيه لزم ترقيمه لحضرتكم وموسول طيه الاعلام المحكى عنه والشقة الواردة عليها افادة المحكمة مع التقرير برئوى النظر في أمر ذلك بطرف سعادتكم وكل ما استصوب أجراؤه في هذه المادة يكرم بالافادة عنه للاجراء بموجبه (أجاب) قد صار الاطلاع على الافادات المتعلقة بهذه المادة التي من جملتها افادة حضرة مفتى ديوان الاوقاف وحيث حصل الاشتباه في حجة توكيل الناظر المنتصوب من طرف القاضى بلا تعميم له من قبل القاضى في التصرف في أمور الوقف وكيل عنه في شؤون الوقف بناء على ما نقله حضرة المفتى المذكور عن فتاوى تنقيح الحامدية وغيرهما من ان المنتصوب القاضى التوكيل اذا عمم له بخلاف ناظر الواقف الى آخر ما ذكره في افادته فالخلاص من هذا الامر أن يحرم من طرف الديوان لحضرة المتلا بأنه يقيم أمين افندي الوكيل المذكور ناظرا على هذا الوقف مؤقتا لغية الناظر الاول المنتصوب مسافة القصر لانه على احتمال صحة التوكيل لا يضر نصبه مؤقتا الى حين حضور الناظر من سفره اذا لا يخرج بذلك عن ولايته في أمور الوقف المستفادة من قبل الناظر وعلى احتمال عدم صحة التوكيل يكون نصبه ناظرا في أمور الوقف مؤقتا لمين حضور الناظر من سفره مفوضا للقاضى حيث لا وكيل عنه فاذا أقام حضرة القاضى أمين افندي المذكور ناظرا على هذا الوقف يرتفع اشكال هذه المادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استأجرا أرض وقف من ناظرها مدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة هي أقل من أجرة المثل بكثير بغبن فاحش وقبل تمام مدة الاجارة المذكورة استأجر الرجلان المذكوران الارض المذكورة ثانيا من ناظرها مدة ست سنوات بغبن فاحش



ربيع الاول سنة

٧  
١٢٨١  
مطلب لا تجوز اجارة  
أرض الوقف زيادة عن  
ثلاث سنين بدون  
شرط الواقف الا باذن  
القاضي لمصلحة

٢٩ ١٢٨١

ربيع الثاني

١٤ ١٢٨١

٢٠  
١٢٨١  
مطلب شغل المأجور  
بغير حق لا يمنع صحة  
الاجارة من غيره

٢٩ ١٢٨١

مطلب في تفصيل حكم  
سكني بعض المستجقين

أيضا فهل يكون لناظر الوقف المذكور فسخ الاجارة الاولى والثانية ويلزم المستأجر ان  
يتام اجرة المثل فيما مضى من مدة الاجارة الاولى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) اجارة أرض الوقف بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل كما لا تصح  
الاجارة زيادة عن ثلاث سنين في أرض الوقف بدون شرط الواقف واذن القاضي لمصلحة  
كما يستفاد من رد المختار من فصل براعي شرط الواقف عن فتاوى قارئي الهداية والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت أنها بنت فوق بيت وقف لنفسها من مالها ولم يكن  
باذن من ناظر الوقف فهل يكون لناظر تسكينها برفعها واذا كان رفعه يضر بالوقف  
وفي ابقائه مصلحة لمصلحة الوقف يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف من مال  
الوقف (اجاب) نعم والحال هذه حيث لم يكن وضعه بطريق شرعي يوجب الابقاء  
على ملك من بنته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى آجرت أرض  
الوقف لرجل يزرعها سنة باجرة معلومة ثم بعد عقد الاجارة تبين ان الاجرة المقدرة دون  
أجر المثل بكثير وفيها غبن فاحش على جهة الوقف فهل اذا ثبت ان الاجارة المذكورة  
بغبن فاحش يكون لناظرة فسخها ويلزم المستأجر تمام أجر المثل حيث زرعتها (اجاب)  
لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانو تاقفا أهليا وليس له فيها  
خلو ثم توفي ولم يحصل عقد للاجارة مع احد ورثته ولا بالتعاطى لان الوزنة قصر فقبل  
تفريغ المحانوت من أمتعة المتوفى آجرها لناظر الوقف لشخص آخر فهل تصح الاجارة ولا  
يمنع شغلها بالامتعة من العمة (اجاب) نعم تصح الاجارة والحال هذه ولا يمنع من صحتها  
شغلها بأمتعة المستأجر الاول الذي مات وانفسخت الاجارة بموته لكونه بغير حق  
والمؤجر متمكن من التسليم لمن آجره وتجب الاجرة من وقت التسليم والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة موقوف عليهم بيت من قبل شخص للسكنى والاستغلال وهم  
ساكنون فيه مات أحد المستحقين عن ابن صغير وجده أبو امه وصى عليه يريد أخذ اجرة  
منهم لنصيب القاصر فيما مضى وفيما يستقبل ويقومه عليهم باجرة معلومة وهم لا يرضون  
بقول الوصى فهل اذا رقبهم للقاضي وطالب ذلك لا يجبرون على ذلك (اجاب) اذا شرط  
للجماعة المذكورين في هذا الوقف السكنى لا يجبرون على الخروج من الموقوف ولا  
على استئجار نصيب بعضهم ولا يلزمهم اجرة اذا سكنوا في قدر انصباهم من الموقوف  
بلا منع للقاصر وان سكنوا في جميعه بالغلبة في أزيد من حصتهم في الوقف ومنعوا  
القاصر المذكور عن نصيبه يجب عليهم اجرة مثل حصته منه الزائدة على حقهم سواء  
كان في المدة الماضية أو المستقبلية وان لم يصرح لهم بالسكنى بل كان الوقف مطلقا  
أو للاستغلال ليس لهم السكنى فيه فاذا سكنوه يلزمهم اجرة مثله في أخذ الوصى من ذلك  
نصيب القاصر المذكور مدة سكناهم فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا

ربيع الثاني سنة

١٢٨١ ٣٠

جمادى الاولى

١٢٨١ ٢٧

مطابق يعمل بما ثبت  
بالبينة من شرط الواقف  
ولو خالف ما في السجل

١٢٨١ ٣٠

جعله بيت سكنه فوقه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وذريته نسلا بعد نسل  
فاذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على مصالح مسجد عينه ثم على الفقراء والمساكين  
وذلك في سنة ١٢٦٥ ولم يكتب بهذا الوقف المذكور حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى  
أحد أولاده بأنه اشترى من أبيه المكان المذكور المعين عندهم بالدار بمن معلوم وأنه  
دفع لوالده الثمن وإن شراؤه كان في سنة ١٢٧٦ وذكر أن عنده بيعة تشهد له بذلك  
وأحد الشاهدين قواس ترك والآخرون من شرب الخشيش فهل إذا ثبتت شهادة  
رجلين أن المالك المذكور وقف داره المذكورة في التاريخ المذكور ولا تسمع دعوى  
أبنه بأنه اشترى منه في التاريخ الذي ذكره ولا تقبل له بيعة على دعواه بالشراء ويمنع ولده  
المذكور من المعارضة لوالده المذكور في ذلك (أجاب) على فرض شهادة بيعة عادلة  
بييع الدار المزبورة من قبل الرجل المذكور إذا ادعى وقفها من قبله بتاريخ سابق  
وقفا صحيحا وأقام بيعة عادلة شهدت بالوقف تقبل البيعة لا ثبات أصل الوقف بحسبة  
وإن لم تصح الدعوى للتناقض على ما اختاره في التنوير وشرحه الدر المختار وحاشيته رد  
المختار من كتاب الوقف خلافا لما صوّبه الزيلعي على أنه لا يجوز قبول شهادة الشاهدين  
المذكورين ولا يحكم بهما إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لعدم العدالة والحاصل  
أنه إذا شهدت العدول بصدور الوقف من قبل المالك بتاريخ سابق يحكم بالوقف ويمنع  
مدعى الشراء بتاريخ لاحق إذا فائدة في دعواه حدوث البيع من قبل الواقف بعد تاريخ  
الوقف الصحيح ولو تحقق أذيعه لا يصح بدون شرط والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل وقف دارا وشرط شروطا وكتب بذلك وقفه فضاغت فتنازع المستحقون  
وأرادوا أن يعملوا بما في سجل القاضي والحال أن السجل غير محفوظ وغير مأمون من  
التغيير والتبديل وغير موجود له مضبطة ولا غمرة ولا اختتام الشهود ولا ختم الميرى فهل  
لأعبرة بما في السجل المذكور بل العبرة بالبيعة فن أثبت استحقاقا بالبيعة الشرعية  
وأثبت شرطاً من شروط الوقف يعمل بأبوابه وتقبل بيئته (أجاب) من أثبت بالبيعة  
العادلة استحقاقه في ربيع الوقف وإن الواقف شرط ما يفيد استحقاقه في ذلك يحكم له  
به ولو خالف ما وجد في سجل القاضي إذا العبرة للواقع من الواقف في نفس الأمر لا لما  
كتب في السجل مخالفاته والثابت بالبيعة كالتأب معانية ولا يعمل والحال ما ذكر  
على ما في السجل سيما إذا كان غير محفوظ في أيدي القضاة وغيره مأمون والله تعالى أعلم  
(سئل) في وقف تصادق فيه أربعة بأنهم المستحقون له فأت منهم اثنان فهل إذا كان  
لأحد المتوفين أخوة لم يدخلوا في التصديق أو أولاد لا يكون نصيبه لأولاده وأخوته  
(أجاب) إذا لم يكن هذا التصديق شاملاً لأخوة المتوفى ولأولاده بل قاصر عليه  
لا يستحق هؤلاء في ربيع الوقف بمجرد التصديق المذكور إذا توجه في حق المقر مادام  
حياً بالنسبة لما يستفاد منه لا بالنسبة لغيره ما لو حصل التصديق على أن ربيع الوقف

المدكور على ذرية كذا وان الاربعة المذكورين من الذرية وانهم يستحقون من هذا الوجه فتي تحقق ان هؤلاء اخوة المتوفى لاييه مثلاً وأولاده صاروا مستحقين في الريع بالنسبة لمن بقي حياً من المستحقين لتصديقه على ان ريع الوقف مستحق للذرية فصار استحقاقهم متضمناً له تصديقه فيه ما لم بموجبه مادام حياً والله تعالى أعلم (سئل) في أوقاف مشروط ريعها من قبل واقفيها الموقوف في الحرم المدني على صاحبه أفضل الصلاة والسلام بعضها مشروط ريعه على عدد رؤس أرباب الوظائف وبعضها مشروط ريعه على حسب الوظائف وبعضها لأرباب الوظائف والمساعدين لهم وعلى ذلك جرى عمل القوام والرؤساء في الحرم الشريف من قديم الزمان وموجود بذلك حجج شرعية من قضاة الشريعة المحمدية وكذا مرتبات سلطانية سنوية تصرف على هذا الوجه حسب الاوامر السلطانية من قديم وجرى بها العمل كما هو جارٍ نظيره في وظائف الخطباء والائمة بالحرم المذكور وجيلاً بعد جيل الى سنة ست وسبعين ومائتين بعد الالف الا ان بعض الاوقاف القديمة ضاعت حجج وقفياتها وبقي العمل على ما شرطه واقفوها من النظار السابقين الى هذا التاريخ وبعضها موجود وقفياته قام بعض من يؤذن في الحرم بدون وظيفة مقررة وبعض من له حصة سيرة في هذه الوظائف يريد ابطال تلك الشروط التي جرى عليها العمل القديم الى هذا التاريخ المؤيدة بالحجج الشرعية ودفاتر النظار المتداولة وأن يقسم هذا الريع وهذه المرتبات على عدد الرؤس لا بحسب الوظائف الموافق شروط الواقفين وعمل النظار من القديم فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه ويتبع في ذلك شروط الواقفين في بعض الاوقاف وما جرى به عمل النظار ودفاترهم المحفوظة جيلاً بعد جيل في الباقي حيث فقد كتاب الوقف (أجاب) نعم لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه ويتبع في ذلك ما وجد من شروط الواقفين في بعض الاوقاف اذ مع تحقق شرط الواقف لاسبيل الى مخالفته والعدول عنه لانه كنص الشارع في وجوب العمل به ويتبع أيضاً ما جرى به عمل النظار من قديم الزمان الموافق لاستمرارهم ودفاترهم المحفوظة جيلاً بعد جيل في الباقي من الاوقاف المذكورة قال العلامة خير الدين صرح في الذخيرة بانه اذا اشتبه مصارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة اخرجت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيادات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا

١٢٨١

٣

مطلب اذا وجد شرط  
الواقف يتبع والا  
عمل بالاستفاضة  
وعمل النظار السابقين

بأنه يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظار  
على أنهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق  
فيبعد عن المؤمن اه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي استدان ديناً  
من آخر ليصلح به الوقف المذكور ثم آجره سنة لصاحب الدين المذكور على أن يأخذ  
الناظر من المستأجر كل سنة نصف الاجرة ويحسب النصف الآخر مما عليه من الدين ثم  
مضى على ذلك مدة تزيد على عشر سنين مات في اثنا عشر الناظر والمستأجر المذكوران  
وانتقل النظر للأرث - ذم من ذرية الواقف حكم شرط الواقف وأراد الناظر الثاني إجارته  
بأجر المثل لذرية المستأجر المذكور فامتنعوا من ذلك متعللين بإجارة مورثهم المذكور  
فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر ويكفون للناظر إجارته بأجر المثل لمن شاء من ذرية  
المستأجر أو غيرهم (أجاب) تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستأجر لنفسه وللناظر  
الآن إجارة عقار الوقف بأجر مثله لورثة المستأجر الاول أو لغيرهم حيث لا مانع - ككون  
مورثهم له خلو في الوقف لان ذلك مانع من نزع العقار من أيدي الورثة ولو انفسخت  
الاجارة اذا قاموا بأجر مثل الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في اختين غائبتين وهما  
مستحقتان في وقف أهلي حضرت احدهما من غيبتهما وتطلب من الناظرة على الوقف  
قسمته بالأفراز لتستقل بنصيبها وإجارته بنفسها فهل لا تجاب لذلك حيث كان للوقف  
ناظرة عليه بشرط الواقف وقائمة بمصالحه ومهماته (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان  
الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من وكيل دائرة المرحوم أحمد باشا في ٢٠ رجب  
سنة ١٢٨١ مضمونها بندي محضر تكلم ان الاراضي التي وقفت من قبل حضرة قادن  
أفندي فيها زروعات صيفية مثل قطن والمزروعات المذكورة من زروعات في العام  
الماضي ومحصولاتها البعض تحصل قبل تاريخ الوقف والبعض يحصل بعد والآن  
جار التحصيل منها فاذ يكون المحكم في المتحصل من تاريخ الوقف هل يكون للتركة  
أو لمجته الوقف فترجوا من حضرتكم الافادة عن ذلك لأجراء العمل بها (أجاب) لا يدخل  
الزراع في وقف الارض بدون تنصيب عليه في الوقف فحيث سبق زرع الصيفي المذكور  
وبدا صلاحه وجرى تحصيل بعض محصولاته قبل الوقف والآن جارت تحصيل الباقي  
ثم توفيت الواقفة المشار اليها يكون جميع المحصولات المذكورة تركة عنها ولا يكون  
شيء منها لمجته الوقف والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة  
في ٢٣ رجب سنة ١٢٨١ مضمونها رجل توفي عن زوجته وبيت المال وفي صبيحة  
ليلة وفاته قيل بأن المتوفى وقف ما يملكه وهو نصف منزل وإعبادية بموجب سند عليه  
اثنا عشر شاة وادواتها أمل في السند وجد محرراً في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨١ ووفاته  
في ليلة ١٠ منه التي هي من غروب شمس اليوم الذي تحرق فيه السند ومعظم الشهود  
قرروا أن المهر بالسند هو حكم اقرار الميت حال حياته وصحته وسلامته على يدهم

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٧

رجب

١٢٨١

٢٠

مطلب لا يدخل الزرع  
في وقف الارض بدون  
تنصيب عليه في الوقف



وحيث الامر كذلك فهل مع كون السند محرراً في يوم ٩ رجب سنة ٨١ والمتوفى توفي في  
اليه التي هي عقب ذلك اليوم ومعظم الشهود شهدوا بما توضح به نفذ الوقف شرعاً أم ما  
هو الحكم في ذلك (اجاب) اذا صدر الوقف المذكور مستوفياً شرعاً لما له من صحة الواقف  
ولو مات بعده بقليل اذ الموت بلا تقدم مرض طويل جائز الوقوع ويكون نافذاً من جميع  
المال ولو صدر في مرض الموت ينفذ من الثلث ان لم تجز الزوجة ما زاد عليه واما جهة بيت  
المال فلا يتوقف الوقف ولو في المرض على اجازة من قبلها والله تعالى أعلم (سئل)  
باقادة الواردة من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة في ١٩ ش سنة ١٢٨١ مضمونها  
من ضمن القضايا المنظورة بالديوان قضية وقف موقوف من قبل كل من علي شلتوت  
وأخيه محمد شلتوت بوقفية واحدة وأحد الواقفين المدعى وعلياً شلتوتاً لم يكن باقياً له  
الأولاد البطون ومحمد شلتوت باق له من أولاد الظهور شخصان واحد الشخصين  
المرقومين مصدق لأولاد البطون على ان تصادقهم في الاستحقاق لو وقف على شلتوت  
موافق للشرط ومقتضى الوقوف على حقيقة من يستحق الوقفين المذكورين هذا ومن  
كون ان أولاد البطون درجاتهم مختلفة ومتصادقون مع بعضهم وبعضهم يدعى انه  
يستحق جميع ما آل لأولاد البطون لكونهم أعلى طبقة فهل يكون له ذلك أم كيف  
فلزم تحريره محض تركم والوقفية والمصادقة وصورة التقريرين المخرجين عن وقف  
أحدهم باسم أحد أولاد البطون والآخر باسم أحد أولاد الظهور مراسلات من طيه تؤمل  
باطلاع حضر تركم على الجميع وبالاتحاد مع حضرة مفتي الديوان يعطى الجواب الشرعي عن  
تلك المحادثة حيث انها من المواد الجسمة (اجاب) قد فهم مضمون مخاطبة سعادتكم  
والتصادق الصادر بين أولاد علي شلتوت الذين هم من أولاد البطون والتصديق على ذلك  
من المنصوب ناظر أعلى الوقف المذكور من ذرية محمد شلتوت بعد عزل أحد الناضوري  
الذي هو من أولاد الظهور من ذرية محمد شلتوت والعرض المقدم من المرأة صلوة  
المدعية انه آل اليها استحقاق ربيع وقف على شلتوت بمقتضى شرط الواقف وان الناظر  
المذكور يرد قسمه ربيع الوقف على جلة أشخاص غير مستحقين وتعني هؤلاء الأشخاص  
المتصادقين فيما بينهم على قسمه ربيع وقف على شلتوت المذكور بمقتضى سند التصديق  
المشمول باختتامهم جميعاً المندرج ضمن الاوراق المؤرخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ مع ان  
المرأة صلوة المذكورة من جلة المتصادقين المذكورين وتلتبس جلب الناظر واقامة  
الدعوى الشرعية وثبوت نسبها للواقف المذكور واعطاءها حقها على مقتضى كتاب  
الوقف وصار الاطلاع على صورة كتاب الوقفين المذكورين المؤرخ ٢٨ رمضان سنة  
١٢٣٥ والمطلوب الآن بيان من يستحق الوقفين المذكورين وليكون أولاد البطون  
درجاتهم مختلفة وهم متصادقون مع بعضهم وبعضهم يدعى انه يستحق جميع ما آل لأولاد  
البطون لكونه أعلى طبقة يرام اعطاء الافادة عنه (والافادة عن ذلك) انه لا منازعة

لاحد من حصل منه التصديق المذكور من ذرية على شلتوت وذرية محمد شلتوت لاحد فيما  
 حصل عليه التصديق المذكور اذ هو حجة عليهم ولو فرض انه مخالف لشرط الواقف فلا  
 نظرا دعوى من يدعى من الطرفين على أحدهم بما يخالفه كما أفاد ذلك جواب حضرات  
 قاضي النعمان ومفتي مجاز اسكندرية المحرر على التصديق المذكور وما مائة تعلق  
 بالنظر فاذا حصلت فيه منازعة وادعى أحدهم انه المستحق له وانه أرشدهم بحال أمرهم  
 على الحاكم الشرعي فنثبت انه أرشد المستحقين من الذرية بحكمه بالنظر اتباعا للشرط  
 والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة على وقف أهلي آجرت حانوتا واصلامنه لرجل سنتين في  
 عقد واحد باجرة معلومة وحررت بذلك سنداهل تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا وعلى  
 فرض صحتهما بان كانت مدتها سنة وابتدأؤها رمضان ووكلت هذه الناظرة رجلا في فسخ  
 الاجارة المذكورة وفسخها قبل مجيئ وقتها بحضرة المستأجر في شعبان يكون ذلك صحيحا  
 وللناظرة فسخ تلك الاجارة والتوكيل في فسخها حيث كانت مضافة (أجاب) لا تريد  
 الاجارة في دور الوقف وحوالته على سنة وعلى ثلاث سنين في الضياع عند عدم بيان  
 المدة من الواقف المصلحة باذن القاضي وعلى فرض انعقاد الاجارة المذكورة كورة صحيحة  
 على وجه الاضافة فهي غير لازمة فكل من عاقديها او وكيله في ذلك فسخها قبل دخول  
 وقتها بحضور العاقد الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص معتق لرجل كان يملك ذلك  
 الشخص مملوكا فاعتقه ثم مات الرجل المذكور عن عصبية ثم مات معتقه عن ورثة بلغ  
 وقصر فأراد ولي القصر ووكيل البالغ بيع المملوك المذكور فادعى المملوك المذكور  
 بين يدي القاضي ان سيده أعتقه في حياته وصحته في وجه الوصي والوكيل المذكورين  
 وأقام بينة شهدت له بذلك فحكم القاضي بعتقه ثم بعد ذلك ملك ذلك المملوك  
 المعتق المذكور عقارا وأرقاء فأعتق الأرقاء ووقف العقار على نفسه في حال صحته  
 وسلامته مدة حياته فقط ثم من بعده على عتقائه مع مشاركة جماعة عيّنهم مدة حياتهم  
 وجهة بر لا تقطع ثم من بعده موت الكل منهم تكون حصته لولاده ثم لولاده ثم  
 لذريته ونسله وعتقه طبقه بعد طبقه الى حين انقراضهم أجمعين تكون حصتهم الى  
 جهة البر المذكور وشرط النظر مع الشروط العشرة المعتبرة شرعا لنفسه مدة حياته فقط  
 دون غيره ثم من بعده يكون النظر لأرشد المستحقين واحدا بعد واحد الى آخر ما عينه  
 بكتاب وقفه الشرعي المسجل الثابت المضمون ولم يجعل الواصف المذكور لاحد من  
 عصبية معتقه ولا معتق معتقه استحقاقا في الوقف المذكور ولا نظرا عليه فهل والحال  
 هذه يكون الوقف صحيحا نافذا لازما لا يصح الرجوع عنه وتراعى شرائطه واذا مات  
 الواقف لا يكون لعصبية المعتق ولا لعصبية معتقه حق في الوقف المذكور ولا معارضة  
 أحد من نظاره ولا من الموقوف عليهم بل تنتقل العتقاء المذكورون ومن معهم لجميع  
 ربيع الوقف المذكور حسب شرط الواقف دون من سواهم من عصبية من ذكر

وغيرهم (أجاب) نعم الوقف المذکور على الوجه المسطور فيما يليك الواقف ملكا شرعيا صحيح لازم على ما عليه المعول فتراعى شرائطه حيث لم يوجد فيه ما يبطله وليس لعصبة معتق الواقف ولا لعصبة معتق معتقه حق في الوقف المذکور ولا معارضة أحد من نظاره ولا من الموقوف عليهم بل يستقل ببيع الوقف المذکور والتصرف الشرعي فيه مستحقوه ونظاره حسبما عينه الواقف في كتاب وقفه المذکور حيث كان ذلك ثابتا شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي آخر حائز تابيدون أجرة المثل بغبن فاحش فهل الاجارة فاسدة واذا قلتم بفسادها يلزم المستأجر تمام أجرة المثل (أجاب) الاجارة في عقار الوقف بدون أجرة المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل) في أرض محتكرة مستأجرة كل سنة بكذا اذادت أجزتها في حداثتها ومالك البناء يدفع دون أجرة مثلها بكثير وناظر الأرض يطالبه بأجرة مثلها لجهة الوقف فهل يجبر مالك البناء بعد الطلب لأجرة المثل على دفع أجرة المثل لجهة الوقف ويحكم عليه بذلك اذا امتنع (أجاب) نعم يجبر صاحب البناء على دفع أجرة مثل الأرض المذكورة لجهة وقفها والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في مسجد يبلدة كان بجهته البحرية أربعة خلأو من ضمن المسجد تعدى عليها شخص وسد أبوابها من جهة المسجد وستر أبوابها بالبياض وفتح لها بابا آخر واتخذها قهوة ثم جعلها نجارة ومات فوضعت ورثته أيديهم عليها مدعين ماسكها عنه ولما ظهر الخلل في الجامع من الجهة التي بجوار النجارة وزال البياض الذي على حائط الخلأوى ظهر محل أبوابها واعتابها الفوقية والتحتية من داخل المسجد وفي أثناء كشف التراب من جدار المسجد وجد تحت النجارة قبر به عظام آدميين كان تحت الخلأوى وباب القبر من داخل المسجد وناظر المسجد كان غائب عن تلك البلدة مسافة السفر الشرعي مدة التعدي ووضع اليد على تلك الخلأوى واستمر كذلك مدة مديدة حتى توفي وهو غائب ولم يقم ناظر على المسجد ومضى على ذلك مدة زيادة عن أربعين سنة الى أن ولي ناظر على المسجد فهل اذا ظهر للناظر المولى الآن ذلك التعدي وادعى على من هو واضع يده على خلأوى المسجد وهم الورثة بذلك دعوى شرعية ومطالبهم برفع أيديهم عنها والمحاقها بالمسجد كاصلها وأثبت ذلك بشهادة العدول بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد برفع يده عنها ويرد ذلك على ما كان عليه من قديم الزمان ولا يكون مضى المدة المذكورة مع غيبة الناظر مسافة السفر وموته حال الغيبة وبقاء المسجد وبدون ناظر مانعا للدعوى من الناظر المتولى الآن واذا كانت الشهود الذين يشهدون بأن تلك الخلأوى من وقف المسجد لا يعلمون بهذا التعدي وأخذ تلك الخلأوى من المسجد الا الآن لا يكون تأخرهم عن أداء الشهادة بالوقف مانعا من قبول شهادتهم حيث كان ذلك لعذر (أجاب) اذا اثبت ناظر المسجد المولى الآن دعواه المذكورة على ورثة المتعدى على خلأوى المسجد بالوجه الشرعي يؤمر برفع أيديهم عنها والمحاقها بجهة المسجد حيث لا مانع ولا يمنع

ذى الحجة سنة

مطلب تأخير الشهادة  
حسبة أنما يمنع قبولها إذا  
كان لغير عذر

٢٧ ١٢٨٣

مطلب في حكم ما لو وقف  
في مرض موته على  
بعض وورثته وغيره  
ثم على جهة بر

صفر

٢٢ ١٢٨٣

مطلب قد يكون  
الأرشد أصغر سنا

ربيع الاول

٣ ١٢٨٣

من ذلك مضى تلك المدة مع غيبة الناظر مسافة السفر الى أن توفي وعدم إقامة ناظر آخر  
الى الآن اذ محل عدم السماع بعد طول المدة وعدم وجود العذر والغيبة مسافة السفر  
من الاعذار وكذا تأخر الشاهد حسبة عن الشهادة أنما يمنع قبولها إذا كان لغير عذر والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض موته ووقف مكانه على نفسه ثم من بعده على  
بعض وورثته واخته الغير الوارثة ثم على جهة برومات في مرضه عن تركه يخرج هذا البيت  
من ثلثها بل يزيد ثلثها عن قيمته فاحكم الوقف المذكور وما يصنع فيه بعد ثبوته بالوجه  
الشرعي (أجاب) الوقف المستوفى شرائط الصحة إذا كان في مرض الموت حكمه كوصية  
ينفذ من ثلث المال الا ان الوصية لبعض الورثة لا تصح الا باجازة باقيهم فاذا وقف على  
بعض وورثته وغيرهم معهم ثم على جهة بر أو أولاد الورثة المذكورين ثم على جهة بر وكان  
الوقف يخرج من الثلث ولم يجزه باقي الورثة فنصيب غير الوارث من ريعه يصرف اليه  
كاملا ونصيب الموقوف عليه من الورثة في الربع يقسم بين جميع الورثة كباقي التركة  
على حسب الفريضة في الميراث فاذا مات الموقوف عليه من الورثة كلا أو بعضا أو ل  
استحقاق الميت لغيره كالأولاد من لم يكن وارثا حين موت الواقف أو لجهة بر يصرف  
جميع هذا الاستحقاق اليه عملا بحكم الوصية ومراجعة المحكم الوقف اما الواجزة باقي الورثة  
فانه يصرف جميعه حسب شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرط نظر  
وقفه للأرشد فالأرشد من المستحقين له وانحصر الوقف في جملة أشخاص مستحقين وكان  
أحدهم أرشد من البقية وثبت ذلك لدى القاضي وحكم بكونه ناظرا على الوقف المذكور  
وقرره فيه فهل يكون ما فعله القاضي نافذا ولو كان المحكوم له بالنظر أصغر من غيره  
سنا سنا والمحكوم له بالنظر شهدت فيه الناس بالعفة والديانة والصالح زيادة على  
الأرشدية (أجاب) اذا كان شرط الواقف أن النظر للأرشد من المستحقين وثبتت  
أرشدية أحدهم بالنظر يبق الشرعي ينفذ المحكم بكونه ناظرا حيث استوفى شرائطه ولو  
كان الأرشد المذكور أصغر سنا إذا ارشد في الوقف هو وحسن التصرف فيه فالأرشد هو  
الأحسن تصرفا بالنسبة لغيره لان شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢٨ ص سنة ٨٣  
مضمونها بما انه بمخاطبة روزنامه بماترومه حضرة والدة المرحوم حسين بك من اقرا  
وتحديد الاطيان التي أخرجت ايقافها على محمد افندي شكرى وتقرر بتقسيمها ووردت  
هذه الافادة من حضرة روزنامجى مصر بتاريخ ٢٨ ص سنة ٨٣ من الاطلاع عليها تصير  
الكيفية معلومة وبناء عليه اقتضى شرحه حضر تكم ومسل مع هذا جهة الايقاف  
الاصلية والمستجدة وكذا الشقة المحررة من حضرة الموما إليها تؤمل بعد اطلاع  
حضر تكم عليها ترد الافادة ان كان ماترومه حضرتهما واقفا للاصول الشرعية أم كيف  
لاجراء اللازم (أجاب) المحكم الشرعي ان الوقف على أربابه اذا أراد واقسمته بينهم



ربيع الثاني سنة  
مطلب أرادوا قسمة  
الوقف بينهم قسمة  
افراز لا يقسم والواقفة  
الاخراج والادخال  
بالشرط ولو في قدر معين

قسمة افراز لا يقسم بل لهم ان يقسموه قسمة مهاباة وانتفاع بينهم اذا تراضوا على ذلك ومع ذلك فهذه القسمة ليست بلازمة فلهما ابطالها وليس ذلك في الحقيقة بقسمة افراز القسمة الحقيقية ان يختص كل بيبعض من العين الموقوفة على الدوام وهذا غير جائز في الوقف فلو ارادت الواقفة تخصيص حضرة محمد افندي شكرى المذكور بمائة وخمسين فدانا معينة محددة في جهة مخصوصة من ضمن وقفها كان يمكنها ان تدخله في وقفها المذكور بماله من شرط الادخال والاخراج مع التكرار وتجعله مستحقا لربيع مائة وخمسين فدانا معينة محددة ابتداء عوضا في ذلك عن جميع باقى مستحقى الوقف للاطيان المخصوصة المحددة فيصرون جميعا مخرجين من استحقاقهم في ربيع المائة وخمسين فدانا المخصوصة المحددة المذكورة لاعوضا عن المخرجين خاصة لانهما كانتا مستحقين من بعد الواقفة لمائة وخمسين فدانا شائعة غير معينة ومع ذلك فلا مانع لهما من اخراج المذكورين أيضا من الاستحقاق بماله من شرط الاخراج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بوصية من جلته ان من اقامه وصيا يصرف من ربيع ثلث وكالته الكاثنة بجهة كذا المحدودة بمحدوده المشهورة وغلتها المصاريف التي رتبها الموصى المذكور لمسجدولى شهير في شعائره الشرعية وما زاد من ربيع الثلث المذكور يكون للرجل المذكور الذي جعله وصيا وقبل الوصى ذلك ومات الموصى مصر ا على ذلك فما الحكم (اجاب) الحكم في تلك الوصية انها صحيحة فتنفذ من الثلث وتكون وقفا بالضرورة فيصرف ثلث ربيع العقار المذكور في شعائر المسجد المذكور ولو استغرق جميعه فان زاد شي منه فهو للوصى على ما ذكره الواقف المذكور فاذا مات الوصى وزاد من الربيع المذكور شي يصرف للفقراء لكونه منقطع الاخر بالنسبة لما يزيد عن الشعائر ونقل المسئلة في رد المحتار من كتاب الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانو واقفا من ناظره باجرة معلومة دفعها لناظره معجلة وقبل تمام السنة المذكورة اراد الناظر ان يأخذ زيادة عن الاجرة المسماة في عقد الاجارة الاولى فهل لايجب لذلك حيث وقعت الاجارة باجرة مثلها في ذلك الوقت بشهادة أهل الخبرة ويكون اولى بها من غيره مادام يدفع اجرة المثل والمدة الاولى باقية (اجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة باجر المثل لا يكون لناظره من حقها بدون وجه شرعى وليس لناظره طلب زيادة عن المسمى في العقد اذا كانت زيادة تعنت فوق أجر المثل مادامت المدة المعقود عليها باقية أما اذا زاد أجر المثل في نفسه في المدة فللناظر طلب تلك الزيادة وعلى المستأجر دفعها فان امثل فهو اولى من غيره والافسخ حيث لم تكن زيادة تعنت والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف اهلى آجرته الناظره عليه لرجلين مدة سنتين في عقد واحد باجرة دون اجرة المثل وبالعين الفاحش ومضت سنة من السنتين فهل تكون هذه الاجارة قاسدة يلزم المستأجر فيها اجرة المثل وللناظره اجارته لمن شاءت من غير عرض على الاول (اجاب) اذا

٢١ ١٢٨٣  
مطلب اوصى بربيع  
ثلث عقار يصرف على  
شعائر مسجد وما بقى  
لفلان يكون وقفا  
بالضرورة فان مات  
فلان يكون ما زاد للفقراء

٢١ ١٢٨٣

٢١ ١٢٨٣

ثبت ان تلك الاجارة وقعت بدون أجر المثل بغير فاحش حين صدور هاتكون فاسدة  
ويلازم المستأجر من تمام أجر مثل المسكن الموقوف المذكور واذ تحقق فساد الاجارة  
يكون للنظار فسخها والاجارة من الغير وكذا لا تجوز الزيادة في دور الوقف على سنة  
الامصلحة فهو مفسد آخر ان لم تحقق المصلحة فيها والله تعالى أعلم (سئل) فيمن وقف وقفه  
على نفسه ثم من بعده على عتق عيّنهم بكتاب وقفه وجعل آخره لمجهة بروجعل النظر  
لنفسه ثم من بعده لا ارشد من العتقاء المذكورين وعند ابولته لمجهة البر فلناظرها مات  
الواقف المذكور والعتقاء ما خلا واحدا انحصر الوقف المذكور الا ان فيه نظرا  
واسد فقا حسب شرط الواقف المذكور فقام ناظر جهة البر يعارض العتيق المستحق  
للووقف المذكور ويرد رفع يده عنه متعللا بان الواقف في حياته أخرج العتيق المستحق  
المذكور من وقفه فأنكر العتيق ذلك فهل اذا لم يثبت ناظر جهة البر دعواه المذكور  
بالوجه الشرعي يمنع من معارضة العتيق المستحق المذكور في الوقف ولا ترفع يده عنه  
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مجلس  
استئناف مصر عن قضية وردت من سعادة ناظر عموم الاوقاف في ١٦ ربيع الآخر سنة  
١٢٨٣ مضمونها وردت افادة للدويان من محافظة دمياط ومن الاوراق تبين ان شخصا  
يدعى احمد مشرفة التاجر بالتغر المرقوم عرض للمحافظة بطلب بناء دور ثالث بمنزله ولما  
وجد أن بناء الدور المذكور يسد شبابيك الجا روصار اعلانه بذلك فقال انه يترك ما يلزم  
لنور الجار ولما سبب صدور مضبطة من الد اخلية بلزوم اثبات ملكية كل شخص لما  
يرغب البناء فيه قد أحوالت المحافظة اثبات ملكية احمد مشرفة للمنزل المذكور على  
حضرة قاضي الثغرو حضرته قال في المحافظة ان أصل المنزل المذكور منزلان كانا جاريين  
في وقف المرحومة خديجة وصار استبد المسمالى احمد مشرفة وأخيه عطية باذن نائب  
قاضي الثغر لعدم وجود قاض وقتها حيث لم يتم انتخاب قاضي بمعرفة مجلس الاحكام  
وان النائب لا يملك الاستبدال لسكون الواقعة لم تشترط استبدال وقفها وصمم حضرة  
القاضي الموماليه على عدم صحة الاستبدال المذكور وأفتى بذلك أيضا حضرة مفتي  
مجلس الاحكام على سؤال رفع اليه ولذلك رغبت المحافظة النظر في تلك المادة في  
الدويان ولما تليت الاوراق على حضرة مفتي الدويان صدق على ما أفتى به حضرة مفتي  
الاحكام وقال انه لا مانع من العمل بموجبه وان يكون ذلك بعد المرافعة الشرعية من  
الناظر على الاستبدال ولذلك تحرر المحافظة بالاجراء كما أفتى حضرته وحضر احمد مشرفة  
للدويان وقدم عرضا يورى به انه لما استبدل المنزلين المذكورين صرف على عمارتهما  
مبلغا جسيما وانه اذا حصل كما أفتى به حضرات المفتاى الموماليه يحصل له الضرر وقدم  
فتوى بختم حضرة مفتي الاحكام وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بجواز  
الاستبدال المذكور من النائب المرقوم كما ظهر بحضراتهم بعد الفتوى التي أعطيت من

١٢٨٣

١٣

أحدهما حضرة مفتى الاحكام بعدم الصحة وقتوى أخرى من حضرة الشيخ عبد الرحمن  
البحراوى أيضا والشيخ حسين الطرابلسى تفيد صحة الاستبدال المرقوم وقد صار الاطلاع  
على الحجة المحررة فى شأن الاستبدال المذكور من النائب فوجدت مؤرخة ؛ شعبان سنة  
١٢٧٨ ودل مضمونها على انه لما تحقق للنائب المذكور بشهادة مذكورين تهديم  
وتحريب المحلين المذكورين بتقادم الزمن عليهما وعدم وجود ريع فى الوقف ليعمر  
منه وصار اشهارهما بالمزاد بمعرفة المحافظة وروسيا على اجد مشرفة وأخيه المذكورين  
ببلغ ألفى قرش صاغا وأهل الخيرة قالوا ان الثمن المذكور فى محله اذن النائب المذكور  
لناظر الوقف ببيع المحلين المذكورين للشخصين المرقومين وقبض الثمن لشراء ما  
يكون وقفا لهما يعود نفقه لجهة الوقف وحصل البيع ودفع زيادة على الثمن مائتا  
قرش من قبل اجد وأخيه لجهة الوقف وتلاوة الفتاوى الاخيرة على حضرة مفتى  
الدewan صمم على عدم صحة الاستبدال المذكور وحيث الامر كما ذكره من الاقتضاء  
تلاوة ذلك على حضرات السادة العلماء بالمجلس العلمى وأخذ القول من حضراتهم فى  
تلك المادة لزم تحريره محضرتكم ووجه الاستبدال مع أوراق القضية من طيه ليجرى  
ما يلزم وبالا انتهاء ترسل الأوراق مع ما يفتى به حضراتهم لاجراء ما يلزم (أجاب) مشمول  
أيضا بامضاء وختم حضرة العلامة الشيخ مصطفى محمد العروسى شيخ الجامع الأزهر حالا  
وحضرة العلامة الشيخ ابراهيم السقاء الشافعى والعلامة الشيخ عبد القادر الرافعى الحنفى  
مفتى الاوقاف والعلامة الشيخ مصطفى القرشى الحنفى أمين قنوى مصر والعلامة الشيخ  
محمد القطب الحنفى بقوله قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التى من جللتها  
قتوى حضرة مفتى مجلس الاحكام المصرحة بان الاستبدال من نائب القاضى لا يصح  
سواء كان الوقف متخرجا أو عامرا وان صحته منحصرة فى كونه يصدر من قاضى اللجنة  
المفسر بذى العلم والعمل عند عدم شرطه من الواقف وتضديق حضرة مفتى الاوقاف  
على ذلك وما أفاده حضرة مفتى نعر دمياط المتضمن عدم صحة هذا الاستبدال الصادر  
من النائب أيضا المؤرخة ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وما أفاده حضرة قاضى الثغر  
المرقوم بأفادته المؤرخة فى التاريخ المرقوم المصرح فيها بعدم صحة هذا الاستبدال أيضا  
التى نقل فيها عن حاشية الدر المختار عن العلامة خير الدين علامة فلسطين ان كون  
النائب فى أمور الاوقاف كالقاضى بحث لشيخه السراج الحانوتى وان الذى ينبغى  
الاعتماد عليه خلافه وما أفاده سادة ناظر ديوان الاوقاف بأفادته المؤرخة فى ١٦ ربيع  
الاخر سنة ٨٣ الصادرة الى حضرة رئيس مجلس استئناف مصر من انه بسؤال حضرة  
مفتى الديوان ثانيا عما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام أولا من عدم الصحة وما أفاده  
ثانيا من الصحة صمم على ما سبقت منه الافادة به أولا من عدم صحة الاستبدال وما أفاده  
حضرة مفتى مجلس الاحكام ثانيا ومن وافقه من القول بصحة هذا الاستبدال الصادر من

١٢٨٣

١٩

مطلب لا يملك نائب  
القاضى الاستبدال انما  
ذلك لقاضى القضاة  
والقول بان للنائب  
ذلك بحث

النائب وانه كالتقاضى في ذلك بناء على ما ذكره العلامة خير الدين من ان النائب كالتقاضى في ذلك الذى هو في الحقيقة مبنى على مجرد بحث شيخه المذکور الذى صرح باعتماد خلافه (والافادة عن ذلك) ان الموعول عليه في هذه القضية هو ما تضمنته فتوى حضرة مفتى مجلس الاحكام الاولى التى طابقتها افادة حضرة مفتى الاوقاف اولاً وثانياً وافادة حضرة مفتى نعر دمياط وحضرة قاضيه المتضمن ذلك جميعه عدم صحة هذا الاستبدال حسبما ظهر والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف على ذرية الواقف انحصر استحقاقه الآن في جماعة منهم وبجوارهم مكان آخر ملاصق له من احدى الجهات بملوك لاحد ذرية الواقف بموجب حجة شرعية مسجلة تاقاه بالشراء من اجنبي ووضع يده عليه خاصة مدة من السنين ثم مات عن ابن مستحق أيضاً في الوقف المذکور فوضع يده على المكان المملوك له عن أبيه خاصة وكان أبوه قد فتح له باباً حاداً يتوصل منه الى المكان الموقوف الملاصق له الذى له حق فيه واستمرسا كذا في المكان المملوك له خاصة الى ان مات عن يذنيه فوضعنا أيديهما على المكان المملوك لهما عن أبيهما خاصة دون باقي الشركاء لهما في الوقف والآن خرجنا منه وأجرناه من اجنبي فتعرض لهما باقي مستحق الوقف ويريدون مشاركتهم في أجرته مع اقرارهم بملكهما له بالميراث عن أبيهما على الوجه المسطور مرتين في ذلك بانه حيث فتح جده سما له باباً من المكان الموقوف يصير وقفاً بمجرد ذلك ولم يدع أحد منهم ان الحد وقفه والحقه بالمكان الموقوف فهل لا يكون لهم مشاركة البنيتين في أجرة المكان المذکور بمجرد تعالاهما بما ذكر حيث كان ملكهما ثابتاً لهما على الانفراد ويكون لهما سد الباب المذکور المحدث على الوجه المسطور (أجاب) ليس لباقي مستحق الوقف المذکور مشاركة البنيتين المذكورتين في أجرة المكان المملوك لهما خاصة بالارث على الوجه المسطور بمجرد ما ذكر ولا يكون مجرد فتح الباب ليتوصل منه الى المكان الوقف موجباً لدخوله في الوقف والحاقه به ويكون عليهما سد الباب المحدث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون وقفاً على زوجته هما نفيسة وسكينة وعلى من يحدته الله تعالى له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعده كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفلاً انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد ولا أسفلاً من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخوانته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وكل من مات منهم قبل دخوله في الوقف وترك ولداً أو أسفلاً قام ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق يتداولون ذلك بينهم



شعبان

سنة

كذلك الى حين انقراضهم اجعين فاذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على عتقاء  
الواقف وعتقاء زوجته ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده  
الى آخر ما ذكر الى ان قال على النص والترتيب المشروحين أعلاه الى حين انقراضهم فاذا  
انقرضوا جميعا يكون وقفاً على خيراتها عتقها وشرط النظر على وقفه لنفسه ثم بعده  
لاحدى زوجته المينة ثم من بعدها للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب  
طبقاتهم ثم لمن يقرره الحاكم الخفي بمصر مات الواقف عن زوجته ولم يكن له اولاد  
وانحصرت وقفه فيهما ثم ماتت احدهما ولم تعقب ذرية ولا عتقاء وانحصر الوقف في  
زوجته الثانية ثم ماتت ولم تعقب ذرية ولها عتقاء ذكوراً واناثاً فهل ينحصر بيع الوقف  
المذكور في عتقائهما عملاً بشرط الواقف حيث قال في استحقاق زوجته وأولاده بعد  
الترتيب الذي ذكره على النص والترتيب المشروحين أعلاه أعني ما ذكره في استحقاق  
زوجته وأولاده وذريتهم الذي من جلته قوله يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك  
فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ويكون النظر على هذا الوقف للارشد من العتقاء  
المذكورين عملاً بقوله ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وهل اذا وجد الواقف  
قريب من العصابة أو ذوى الارحام يزعم انه مستحق لهذا الوقف ومقدم على عتقاء  
الزوجة المذكورة عملاً بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات  
للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم بحسب الموضح أعلاه مع اعترافه بكون  
انشاء الواقف كذا كرهذا السؤال لا يجاب لذلك ولا يكون هذا اللفظ مفيداً لاستحقاقه  
على فرض ثبوت نسبه الى الواقف حيث لم يكن من ذرية الواقف ولا من عتقائه ولا من  
عتقاء احدى الزوجتين ولم ينص الواقف في كتاب وقفه على استحقاق أقاربه بل كان  
شرطه كما هو المذكور (اجاب) ليس في عبارة الواقف على ما هو مسطور ما يفيد استحقاق  
قريب الواقف المذكور وما زعمه من استحقاقه ريع الوقف بقوله فلا قرب الطبقات  
للتوفي من أهل الوقف الموقوف عليهم فهو غير صحيح كما لا يخفى فريعي الوقف المذكور  
منحصر في عتقاء زوجته وأحوال ما ذكره بالسؤال والنظر عليه لا يرشدهم عملاً بما صرح به  
والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مستحق لثلاثة أشخاص سوية بينهم احدهم ناظر  
عليه بشرط واقفه استولى على أطيان الوقف المذكور المستحقان لثلثيه وأجرها مدة من  
السنين بغير اذن ولا توكيل ولا اجازة من ناظر الوقف المذكور فهل يكون للناظر  
المذكور طلب أجرة مثل الاطيان من المستأجرين مدة وضع أيديهم عليها والمستأجرين  
الرجوع بمادفعوه على المستحقين المذكورين واذا كان الناظر المذكور ناظراً على  
وقف آخر جهة بشرط واقفه ليس لاحد مستحق الوقف الا هلى التصرف فيه ولا  
معارضة ناظره حيث لم يكن له ما حق فيه (اجاب) ولا به اجازة عقار الوقف لناظره  
الشرعي لا لغيره من مستحقه بدون وجه شرعي واذا استأجر أجني أرض الوقف عن ليس

شوال

٩

١٢٨٣

٢٢

١٢٨٣

له الولاية فاجارته موقوفة على اجازة ناظرها وتبطل برده ويلزمه أجرة المثل مدة وضع يده بدون اجازة شرعية ويؤمر بادائها الى الناظر ولا عبرة بالدفع لغير الناظر أو مأذونه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وأولاده وأولاد ابنته وابن عمه وعتقائه ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم وترك ولداً أو ولد ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولداً أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل ذلك الوقف الموقوف عليهم الى أن قال يكون ذلك وقفاً مضمناً في وجوه خيرات عيها فانحصر الوقف في أولاد ابن الواقف وعتقائه ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم حسب شرط الواقف ثم مات سبعة أشخاص من عتقاء الواقف البعض عن ولد واحد والبعض عن ولدين والبعض عن أكثر فانتقل نصيب كل منهم لمن أعقبه من أولاده أو ولده لصلبه ومات أيضاً ثلاثة أشخاص من أولاد ابن الواقف المشار كين للعتقاء في الدرجة والاستحقاق وأعقب كل منهم البعض أعقب واحداً والبعض أعقب متعدداً فانتقل نصيب كل منهم لأولاده ثم ماتت بنت واحد من العتقاء السبعة المذكورين المنتقل اليها نصيب أبيها عن أولادها فانتقل نصيبها اليهم ثم ماتت بنت أحد أولاد ابن الواقف الثلاثة المذكورين لا عن عقب ولا عن اخوة ولا أخوات وفي درجتها أولاد ولدي ابن الواقف وأولاد الستة العتقاء المتوفين المذكورين مع وجود من هو أعلى منها في الدرجة وهم اخوة وأخوات والديها ومع وجود عتقاء الواقف الذين هم في درجة والديها وماتت أيضاً بنت من أولاد العتقاء الستة المتوفين المذكورين لا عن عقب ولا عن اخوة ولا أخوات مع وجود من في درجتها وهم أولاد ولدي ابن الواقف المذكورين وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين ومع وجود من هو أعلى منها في الدرجة وهم أولاد ابن الواقف وعتقاؤه الذين هم في درجة والديها المتوفى ومع وجود من هو أنزل درجة من بنت بنت ابن الواقف وبنت أحد عتقاء الواقف المتوفيتين المذكورتين وهم أولاد بنت أحد العتقاء السبعة المذكورين فلن ينتقل نصيب البنيتين المتوفيتين المذكورتين من أهل هذا الوقف المذكور من الدرجات الثلاث هل ينتقل للأعلى أو للسوى أو للانزل وهل اذا انتقل نصيبهما والحال هذه لمن في درجتهما من أولاد بنتي ابن الواقف وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين يكون ذلك النصيب لهم ويقسم بينهم بالسوية على عدد رؤسهم

١٢٨٣

٢٣

مطالب شرط نصيب  
المتوفي لا تقرب الطبقات  
اليه فأت يعطى لمن في  
درجته دون الاعلى  
والانزل

أم كيف (أجاب) نعم ينتقل نصيبهما وأعمالهما هذه لمن في درجتهما من أولاد بنتي ابن  
الواقف وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين بالسوية بينهم يقسم على عدد رؤسهم بلا  
تفضيل للذكور منهم على الإناث ولا شيء لمن هو أعلى منهما في الدرجة الذين هم أولاد ابن  
الواقف وعتقاؤه ولا من هو أنزل منهم ما درجة وهم أولاد بنت أحد العتقاء السبعة  
المذكورين وذلك عملاً بشرط الواقف المذكور المصريح بأن من مات لا عن عقب ولا  
أخوة ولا أخوات يكون نصيبه لأقرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف ولا شيء إن  
من هو في الدرجة هو الأقرب دون الأعلى درجة والانزل وهذا الشرط يقتضي قسمة  
التصيين المذكورين على عدد رؤس من في الدرجة المذكور منهم كالنثى والله تعالى أعلم  
(سئل) في أربعة أخوة يستحقون ريع نصف وقف والنصف الآخر لمن شاركهم في  
الاستحقاق وكان الواقف شرط في وقفه أن كل من مات عن ولد انتقل نصيبه إليه حيث  
قال ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم  
طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى  
من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم  
إذا انفرد أو يشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك  
ولدا أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولدولد أو أسفل فإن لم  
يكن له ولد ولا ولدولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته  
المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات  
للمتوفي من أهل هذا الوقف يتداولون ذلك بينهم كذلك مات أحد الأربعة أولاً عن بنته  
ثم مات اثنان منهم ولم يعقبوا ذرية وفي درجتهما أخوهما الرابع ثم مات أخوهما الرابع  
بعدهما عن أولاده الستة مع بقاء المستحق للنصف الآخر من ريع الوقف فأرادت بنت  
أحد الأخوة الأربع التي مات أبوها أولاً عنها أن حذر ريع الوقف واعطاء أولاد عمها  
الستة الأربع الأخرى متعلقة بكونها بنت رجل واحد وهم أولاد رجل واحد مع كون عميها  
ماتاً بعد أبيها وقبل عمها أي الأولاد الستة فهل ينتقل نصيب الأخوين المذكورين  
لأخيهم أي الأولاد الستة ثم بموته ينتقل نصيبه الأصلي وما آل إليه عن أخويه لأولاده  
الستة المذكورين عملاً بشرط الواقف على الوجه المستطوره حيث لم تنقض القسمة  
في ريع الوقف ولا يكون للبنت المذكورة الاثنان ريع الوقف بتمامه ويكون للأولاد  
الستة المذكورين الأربع والأثنان من ريع الوقف نصيب أيهم (أجاب) لا وجه  
لاستحقاق هذه البنت ريع غلة الوقف بتمامه لأنه لا يخلو إما أن تنقض القسمة بموت  
آخر الأخوة الأربع أم لا فإن نقضت بالنسبة لنصف ريع الوقف المستحق للأخوة  
الأربعة المذكورين فإنه يقسم النصف على عدد رؤس من يليهم وهم البنت المذكورة  
والستة أولاد المذكورين فيكون لثلاث البنات سبع نصف غلة الوقف والستة أولاد

ذى القعدة

١٢٨٣

١٦

المذكورين ستة اسباع النصف المذكور وهذا بناء على ان قول الواقف ثم من بعد كل منهم الى آخره مشروط في الطبقة التي هي أعلى من الاخوة الاربعة المذكورين ومن يشاركهم بان يكون الاخوة الاربعة فروع احدهم شخصين مثلاً قليل فبهما ذلك وقد ما تافاً تنقل نصيب أحدهما الى فرع أو فروع مع وجودهم أو بعضهم الى الآتي وانتقل نصيب الثاني مثلاً الى فروعهم وهما الاخوة الاربعة المذكورين ولم تنقص القسمة بانقراض الطبقة الاولى جرياً على ما أفاده العلامة خير الدين الرملي من عدم نقص القسمة في الطبقة الاولى المعبر فيها بلهظ ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده عملاً بما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من أهل تلك الطبقة الاولى كأنه ليس معه غيره في أولاده من أهل طبقة اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر أو جبت عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد فوجب بسبب ذلك صرف مال الكل واحد من أهل الطبقة الاولى لأولاده يستقل به الواحد والاثنا فزيد انتهى المراد منه وأما ان كان التعبير بقول الواقف ثم من بعد كل منهم الى آخره مشروطاً في طبقة الاخوة الاربعة فلا تنقص القسمة بانقراض الاخ الرابع بناء على ما جرى عليه العلامة المذكور وحينئذ يكون لهذه البنت ثمن ربيع الوقف يتماه نصيب أبيها أيت أولاد وبعت الاخوين ثانياً وثالثاً عن عقب ينتقل نصيبهما لاختيمما الرابع فيكون نصيبه الربع والثمن وبموت آخر عن أولاده الستة ينتقل ذلك النصيب وهو الربع والثمن لأولاده الستة يقسم بينهم سوية على ما ارتضاه في تنقيح الحامدية من استحقاق الفرع نصيب أصله أعم من كونه نصيباً أصلياً أو إيلالاً عن غيره خلافاً لما ذكره البيري من انتقال النصيب الأصلي دون المنتقل اليه عن اخويه وعلى كل فلا تستحق هذه البنت زيادة عن ثمن ربيع الوقف بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من بيت مال مصر مؤرخة هـ ذي الحجة سنة ٨٣ مضمونها ان بهذا الطرف مادة استأجر المحال الاستفتاء من حضر تكم عنها وهي ان رجلاً ناظر ا على وقف أخرج من ضمن ما هو جار في نظارته مكاناً بالتأجير لغيره واذن المستأجر بالانشاء والعمارة وان ما أنشاه وبناه يكون ملكه بحق البقاء والقرار مقابلته مبلغ مساهمة ثم مات الناظر ونصب غيره والمستأجر انشأ وعمر وما أنشأ أخرج به حجة شرعية من المحكمة الكبرى ثم وقف من قبله ما بناه وصدر بابقائه حجة ايقاف وبعد ذلك مات الواقف الاخير فالناظر على الوقف الاول ادعى بان الانشاء الذي صار كان في تفسير المحل المأذون فيه المستأجر بالانشاء فهل لو ثبت ان أرض الوقف الاول التي بنى فيها المستأجر كان البناء فيها بغير اذن ولم يبن فيما أذن له فيها والنظار مع مشاهدتهم العمالية لم يمانعوا وقتها ولا وقت تحرير حجج بالملك ولا بالايقاف يكون للناظر الآن المطالبة بطرح ما صار بناؤه الآن أم كيف واداً كان طرح ما صار بناؤه يضر بالارض فهل للناظر أن يملكه لجهة

م طلب لا تنقص القسمة بانقراض الطبقة الاولى المعبر فيها بلهظ ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده مطاب كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد

مطلب يستحق الفرع نصيب أصله أعم من كونه أصلياً أو إيلالاً عن غيره



الوقف مستحق القلع (أجاب) نعم لو ثبت أن أرض الوقف الأول كان البناء فيها بغير إذن من ناظرها يكون البناء المذكور تعدياً من الباني فيكون مستحق القلع فإن أضر قلعه بأرض الوقف يتسلطه ناظر وقف الأرض بقيمته مستحق القلع لجهة وقفه وبجور دسكوت نظار الأرض عن منع الباني لا يعد إذا منهمم بالبناء على أرض الوقف بحق القرار حيث فرض تحقق كون البناء المذكور بغير إذن من الناظر الشرعي إذ لا ينسب إلى ساكت قول الأفي مسائل ذكرها ولم يعدوا ذلك منها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها قد ورد شرح سعادة ناظر المالية على عرض مقدم من حرم المرحوم عمر بك خلوصي المتوفي بمصر عنها وعن ورثة غائبين في بلدة ترغيبه إيقاف الذي يؤل لها من المرحوم على عتقائها شائعاً حيث لم تجر قسمة الأقطان كما أفتى مفتي مديرية الجيزة ولقد أشير من المالية بالخبرة مع حضرة نكم في ذلك لورود الأفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) المروى عن الإمام الثاني وهو أبو يوسف أنه يصح وقف المشاع القابل للقسمة بدون إفراز وصحح بلفظ الفتوى وعلى قول محمد لا يصح وصحح أيضاً فبناء على قول أبي يوسف يصح وقف تلك الحصص من الإبعادية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته واردة من المحافظة في ١٥ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها مرسل طى هذا جهة إيقاف المتوفاة وسيلة خاتون بنت محمد القشلاق تؤمل بعد اطلاع حضرة نكم عليها أن ترد الأفادة عن استحقاق كل من المرأة زبيدة والددة الواقعة ورضوان القاصر ولد الواقعة المذكور آل الآن لمن حسب شرط الوقفية حيث أن الولد القاصر المرقوم توفي قبل الواقعة والمرأة زبيدة توفيت بعدها وشرطت الواقعة المذكور لنفسها في حال حياتها الشروط المعلومه التي هي الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمات وما أشبه ذلك وانها تكون لكل من والدتها وولدها المذكورين ووالدها محمد القشلاق من بعدها فهل مع وفاة المرأة زبيدة والولد القاصر تكون الشروط المذكور باقية إلى الشخص الباقي من الثلاثة المحكي عنهم الذي هو محمد القشلاق وله إجازة في كامل الوقف أو هذا يكون فاصراً على الثلاثة قراريط حصته والوقفية مرسلة معه كي بالأحاطة بها يغاد (أجاب) صار الإطلاع على جهة إيقاف المرأة وسيلة بنت محمد القشلاق لنصف المكان المعين فيها المسطرة من الباب العالي بمصر المؤرخة رجب سنة ١٢٨٠ فوجد المذكوراً فيها أنها شرطت لنفسها في وقفها هذا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمات والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال لمن شاءت متى شاءت مراراً كلما بدلتها ثم من بعدها تكون الشروط المذكور لخمسة القشلاق والدتها وزبيدة والدتها ورضوان القاصر ولدها كل منهم في حصته من ذلك ثم من بعدهم تكون الشروط للباقي منهم في حصته المتوفى منهم وليس لاحد من بعدهم فعل شيء من ذلك وحيث مات

محرم

١٢

١٢٨٤

مطلب في جواز وقف  
المشاع القابل للقسمة  
وعدمه

١٢٨٤

٢١

مطلب شرط الشروط  
الثلاثة لكل منهم في  
حصته ثم من بعده  
أحدهم فالباقى منهم في  
حصته المتوفى

كل من الواقفة ورضوان المذكور وزيدة الذين هما من جملة الموقوف عليهم وبقي  
والدها محمد القشلان المستحق الثالث من بعدها تكون الشروط المذكورة لمحمد القشلان  
المذكور في حصته عملاً بقول الواقفة ثم من بعدها تكون الشروط المذكورة لمحمد  
القشلان وزيدة ورضوان كل منهم في حصته من ذلك ويكون لمحمد المذكور أيضاً  
الشروط المذكورة في حصة رضوان وزيدة بموتهما في حياته عملاً بقول الواقفة ثم من بعد  
أحدهم تكون الشروط للباقي منهم في حصة المتوفى منهم فتكون الشروط المذكورة  
منحصرة الآن في محمد القشلان في جميع الوقف المذكور ولو آل بعضه للأسطى سعد  
الخياط وأما بيان قسمة ريع الوقف الآن فيتوقف على بيان موت رضوان القاصر  
وزيدة عن أو كون موتهما إلا عن عقب ولم يبين ذلك في الافادة الواردة والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادة من المحافظة في ٢٢ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها صار معلوماً توضيحاً بجواب  
حضر تكلم الموضح قبل هذا بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٤ وحيث بالاستفهام من  
محمد القشلان أفاد أن رضوان القاصر توفي في حال حياة والدته الواقفة ولم يعقب ذرية  
وزيدة توفيت بعد وفاة الواقفة ولم تترك ذرية فلم يشرح محضر تكلم لكي إذا كان الأمر كما  
أوضح محمد القشلان المذكور فاستحقاق المتوفين المذكورين يؤهل لمن تؤمل الافادة عن  
ذلك (أجاب) إذا كان الأمر كما ذكر فالذي يظهر من عبارة الواقفة في كتاب وقفها أن  
النصف في ريعه لمحمد القشلان أبي الواقفة والنصف الثاني للأسطى سعد حيث مات  
القاصر قبل الاستحقاق ولم يعقب ثم ماتت الواقفة وانقرض بالوقف محمد القشلان وزيدة  
والدتها فيشتركان في ريعه عملاً بقولها يستقل به الواحد منهما إذا انقرض ويشارك فيه  
الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع فأفاد ذلك اشتراكهما في ريع الوقف بالسوية إذ  
الشركة تفيد النسوية ثم بموت زيدة بعد ذلك لا عن عقب ينتقل نصيبها إلى الأسطى  
سعد المذكور عملاً بقول الواقفة أخيراً وإذا مات كل من محمد القشلان وزيدة  
ورضوان القاصر ولم يعقب أولاداً ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا ينتقل نصيبه من ذلك  
للأسطى سعد المذكور فيفيد ذلك انتقال نصيب زيدة إليه وأما رضوان القاصر فلا  
نصيب له حتى ينتقل إلى سعد المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أكابر  
العلماء وأوضاع يده على عقار نحو السبعين سنة بدون منازع وبعد وفاته ضبطت خلفاته  
وحرر بها حجة أيلولة بتختم القاضي وسجلت بالسجل المصان غير أنه لما كانت العقارات  
شهيرة لم يذكر فيها الحدود ثم قسمت بين الورثة بالفريضة الشرعية بذكر الحدود  
وسجلت هذه القسمة بالسجل أيضاً ثم باع بعض الورثة لآخر ما خصه في العقار ببيعاً  
شرعياً بحجة بتختم القاضي مسجلة مذكور فيها الحدود ووضع المشتري يده عليه مدة بدون  
منازع أيضاً وبعد هذه المدد الطويلة وقف المشتري بعض ما اشتراه على جهة بر لاهل  
العلم وطلب من القاضي تحرير حجة بذلك فلم يسلم القاضي وطلب حجة محتومة ثبتت لذلك

١٢٨٤

٢٢

الاول الملكية ولم يقع بوضع اليد الذي هو من أقوى الحجج الشرعية ولا بحجة الايلولة  
المذكورة لمخلوها عن ذكر الحدود المشهورة ولا بحجة القسمة المذكورة فيها الحدود  
المسجلة ولا بحجة الشراء المذكورة فيها الحدود فهل ليس للقاضي وجه لمطلبه خصوصا  
مع وضع اليد الذي هو من أقوى الحجج الشرعية في هذه المدة الطويلة بدون منازع  
(اجاب) اذا كان المورث المذكور واضعا يده على هذا العقار بطريق الملك وهو  
يتصرف فيه تصرف المالك نحو سبعين سنة بلامنازع وآل ذلك لورثته بدوته واقتسموه  
بينهم قسمة افرار بطريقها الشرعي بعد تحرير حجة الايلولة بذلك وبينت الحدود في  
القسمة وسجلت بالسجل المصان ثم باع أحد الورثة بعض ما خصه بالقسمة من ذلك لآخر  
بيعانا فذاباتا وحرر بالبيع حجة شرعية بينت فيها الحدود أيضا وسجلت وتصرف المشتري  
فيما اشتراه مدة بلامنازع أيضا ثم وقف المشتري ما اشتراه وقفا صحيحا مستوفيا شرائطه  
المعتبرة وأراد اخراج حجة بالوقف وتسجيله لا يكون تجرد حجة الايلولة عن ذكر حدود  
العقار المشهور مانعا من صحة وقف ما هو مملوك على هذا الوجه شرعا ولا من تحرير حجة  
بذلك وتسجيله لاسيما مع وجود صك القسمة والشراء المبين فيهما الحدود ووضع اليد  
بطريق الملك بلامنازع تلك المدة على ان وضع اليد على هذا الوجه من أقوى حجج الشرع  
والله تعالى أعلم (سئل) عن فتوى صادرة من المرحوم الاستاذ السيد محمد الكنتي  
مفتي مكة مسطرة على صورة حجة من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة والسلام  
مضمونها بين يدي المحاكم الشرعية الحنفية حضر ابراهيم بن علي السمكري وكيل وكالة  
مطلقة عامة في خصوص الوقف الآتي بيانه عن زينب الناطرة من جهة المحاكم الشرعية  
على البيت الموقوف برفاق الحساب بخط باب الرجة وذكر حدوده وأنهى للمحاكم  
الشرعية ان هذا البيت قد تمكن منه الخراب لو سكت عنه لم يبق البيت كله ولا جهة  
يعمر منها سوى ان يؤجر اجارة طويلة لضرورة التعسير وأنه لم يتسرع له على الوجه الذي  
يكون فيه مراعاة جانب الوقف بالخصوص سوى ساكن البيت المذكور وهو السيد  
عبد الحميد ابن السيد حسن الكنتي فبعد اثبات وكالته عن الناطرة ضمن دعوى صحيحة  
احضر السيد عبد الحميد المذكور بعدما كشف على البيت المرقوم جم غفير ممن يعول  
عليه في هذا الشأن بأمر المحاكم الشرعية ورجعوا وقرروا ما أنناه الوكيل المذكور  
وانعقد رأي الجميع على ان القدر الكافي لعمارة الضرورية ثلاثة عشر ألف قرش  
واثنان وثمانون قرشا وأحاط علم المحاكم بأن سلفه فخر الموالى السيد مصطفى منيب  
قد أنهيت اليه هذه القضية وحررها وأجرى الاجارة بين الوكيل والسيد عبد الحميد على  
ان السيد عبد الحميد مستأجر لنفسه ولاولاده بطريق المعية أربعة وأربعين سنة ابتداءها  
غرة محرم سنة ١٢٧٤ وانتهى بها غاية الحجة سنة ١٧ بعد الالف وثلثمائة كل سنة  
بألفين ومائتين وخمسين قرشا على ان يقطع مائتين وخمسين قرشا في كل سنة من

اصل الذي عجزه من ماله لضرورة الخراب وقد سلم المستأجر جميع المبلغ للوكيل ثم ان  
الحاكم الشرعي قد عقد الاجارة ثانيا مع المستأجر المذکور على الوجه المشروح قصد التأكيد  
بسبب غيبة الناظر على ما في معتمدات المذهب وبعد صدور ما ذكر لم يجد الحاكم بدا  
من امضاء هذه الاجارة فنفذ جميع ذلك وبعد تمام مدة العماره وصدور جميع ما ذكر  
وتحقق الطريق المسوغ للحكم قبل حكم بحجة ما ذكر من الاجارة وبلزومه في خصوصه  
وعومومه وان ما عجزه المستأجر دين مرصده على عين الوقف وليس على المستأجر في كل سنة  
الألفان يسلمهما لجهة الوقف و يقطع مائتين وخمسين قرشاً من أصل دينه بحيث  
لا يكون لاحد من يتولى هذا الوقف ان يزيد في الاجارة المذکورة عليه وانما بواسطة  
تعطيل ماله هذه المدة وانحصار الاصل لجهة فيه عند تحقق الاحتياج ولا ينزاع فيه  
منازع بوجه من الوجوه ولا يعارضه فيه معارض بسبب من الاسباب لصيرورة الامر مجمعا  
عليه وقد برئت عهدة الوكيل أيضا بواسطة الكشف المرقوم حكما صحيحا شرعيا لازما  
مرعيا وأما هذه فتحريرا في ١٠ ج سنة ١٢٧٤ ثم كتب تحتها سؤال الحضرة  
المغفورة له الاستاذ السيد محمد الکتبي مفتي مكة المكرمة صورته فاذا رفع الامر الى حاكم  
شرعي او من حكام السياسة لا يكون له نقض هذه الاجارة في المدة الطويلة بعد تحقق  
ما ذكر ولو اراد احد من المستحقين او غيرهم ان المستأجر يقطع في كل سنة ألفين  
ومائتين وخمسين حتى يعود الوقف في مدة يسيرة الى المستحقين لا يمكن من ذلك كما  
انه لو ادعى احدا ان اجرة البيت أكثر من ذلك لا يلتفت لزيادة الراغب ولا المتعنت بعد  
اتصال القضاء بما ذكر أم كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) رحمه الله بقوله  
الحمد لله وحده وبزدي على ما في تنقيح المحامدية بعد كلام طويل مانصه اقول مقتضى  
هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصدة فاجره الناظر عقار  
الوقف باجرة اذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقي الاجرة  
ويدفعها للمستحقين كالشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين  
وانه يضمن ذلك بل عليه ان يقطع جميع الاجرة من المرصدة حتى تتخلص رقبة الوقف من  
الدين او يصرف ما قبضه هو في العماره اللازمة ويوافق ما في فتاوى الشيخ اسمعيل من  
ان النعمير ودفع المرصدة الذي على الدار الوقف يقدم على الدفع للمستحقين انتهى فليتأمل  
فيما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضي جميع  
الدين ثم رأيت أيضا ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا من الاعلى التركاني بخطه ونص  
جوابه الوقف مادام محتاجا الى العماره كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو  
أمره القاضي كما في الاشباه فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه انتهى المراد منه وأفتى  
العلامة الخير الرمي بلزوم أجرة المثل بالغاما مبلغ قبل العماره وبعدها والرجوع بما صرفه  
ونازعه في ذلك في رد المختار فاجزم به السائل غير مسلم والمحق اتضح للمهتدي والله سبحانه

مطلب على الناظر  
ان يقطع جميع الاجرة  
من المرصدة لتخلص  
رقبة الوقف من الدين  
ولا يدفع شيئا للمستحق  
الوقف

مطلب مادام الوقف  
محتاجا للعماره يضمن  
الناظر بالدفع  
للمستحقين ولو باذن  
القاضي

مطلب افتى خير الدين  
بلزوم أجرة المثل بالغاما  
مبلغ قبل العماره وبعدها والرجوع بما صرفه



محرم  
٢٦سنة  
١٢٨٤

وتعالى أعلم أمر برقه محمد بن حسين السكتي الحنفي مفتي مكة المكرمة عني عنه بمكة أمين  
(اجاب) ما اجاب به العلامة الاستاذ مفتي مكة المكرمة بهذا والذي ينبغي التعويل  
عليه ويجب المصير اليه والاقناء بوجوب اجر المثل على المستأجر اذا زادت الاجرة في نفسها  
في اثناء المدة زيادة فاحشة بالغة ما بلغت قبل العمارة وبعد ما حيث كانت لجهة الوقف  
بعد الطلب ولوله دين والرجوع بدينه حيث امكن هو الانفع للوقف فيفتي به موافقة لما  
صرحوا به من انه يبقى بكل ما هو انفع للوقف مما اختلف فيه العلماء والله سبحانه وتعالى  
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) بافادة واردة من المحافظ في ٢٥ محرم  
سنة ٨٤ مضمونها انه بحضور حضرة نائب اقمدي المحكمة وياشكا تها بديوان المحافظة  
وتلاوة الوقفية المحررة بوقف المتوفاة وسيلة خاتون والجوابين الواردين من حضر تسكم  
المؤرخ آخرهما ٢٢ محرم سنة ٨٤ وهو المقيّد بترجمة كتاب الوقف من هذه الفتاوى  
هذا التاريخ كالأول علم انحصار الوقف المرقوم في محمد القشلاق وسعد الخياط  
مناصفة والنظر كذلك وان الشروط انحصرت في محمد القشلاق لان خاصة فهل يستقل محمد  
القشلاق المذکور وينفرد بآداء الشروط المذكورة او بعضها في كامل الوقف دون  
سعد المذکور المشارك له في النظر والاستحقاق أم كيف لان محمد القشلاق المحكي  
عنه يريد اخراج سعد وذريته من الوقف كلياً نظراً واستحقاقاً ومن أجل ذلك اقتضى  
تحريره محضر تسكم والوقفية طيه الامل الافادة عما توضح لآداء اللازم (اجاب) حيث  
انحصرت الشروط المحكي عنها في محمد القشلاق والدا الواقفة خاصة فمن المعلوم ان له  
آداء كلها او بعضها بانفراد حسب الشرط في كامل الوقف دون سعد المشارك  
له في النظر والاستحقاق فقط الا ان له اخراج سعد وذريته من استحقاقهم في ربح  
الوقف ولا يملك تغيير الشروط التي من جملتها شرط النظر لسعد المذکور لان  
شرط التغيير والتبديل راجع الى مصاديق الوقف وكذلك الزيادة والنقصان  
وكذلك الادخال والاخراج كما أفق به العلامة ابن الفرس حسبما أفاده العلامة  
الطوري في فتاويه ومنه يعلم انه لا يملك اخراجه من النظر المشرط له والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجلين استأجرا أرضاً موقوفة من وكيل ناظرة الوقف ثلاث سنين في عقد  
واحد باجرة معلومة دفعها الى المؤجر ووضي ستان من المدة ثم ادعى وكيل آخر عن ناظرة  
الوقف ان الاجارة المذكورة وقعت بدون اجرة المثل بغبن فاحش فانكر المستأجران  
ذلك فهل لا عبرة بمجرّد دعوى وكيل الناظرة ان الاجرة بغبن فاحش ويكون القول  
للمستأجرين الا ان يقيم الوكيل بينة تثبت دعواه الغبن المذکور فاذا أثبت ما ادعاه  
المدعي المذکور بالوجه الشرعي يلزم المستأجرين تمام اجرة المثل فيما مضى (اجاب)  
نعم لا عبرة بمجرّد دعوى وكيل الناظرة الغبن الفاحش في الاجارة والقول للمستأجرين في  
انكارهما ذلك بيمينهما الا ان يثبت بالوجه الشرعي الغبن الفاحش فيثبت تسكون

٢٧

١٢٨٤

مطلب شرط التغيير  
والتبديل والزيادة  
والنقصان والادخال  
والاخراج راجع الى  
مصاديق الوقف

ربيع الاول

٦

١٢٨٤

مطلب القول للمستأجر  
المنكر للغبن الفاحش

في الاجارة ما لم يثبت انها بالغبن

ربيع الاول سنة

٢٤ ١٢٨٤

ربيع الثاني ١٩ ١٢٨٤

الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر من تمام أجر المثل فيما مضى كالمستقبل ان بقيت العين في أيديهما والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى بمقتضى شرط الواقف أجر بعض أراضى الوقف باجرة معلومة ثلاث سنوات وأخذ الاجرة وصر فيها في مصالح هذه الارض ومضى بعض هذه المدة والحال ان هذه الاجرة بدون أجر المثل بغبن فاحش من حين عقد الاجارة فهل اذا تحقق ما ذكر تكون هذه الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل وللناظر اجارتهما من يرغب في ذلك باجر مثلها (أجاب) نعم تكون هذه الاجارة فاسدة فيلزم المستأجر تمام أجر المثل وللناظر الاجارة ممن يرغب باجر المثل فاكتر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٦ رسته ٢٨٤ مضمونها ان حسن بك الدرمل المتوفى كان يملك أطيانا عشورية ووقفها حال حياته يتنفع بها أيام حياته وشرط النظر عليها له ثم من بعده يتبع فيها شروطه كالمدون بحجة الايقاف ولتناسبة وفاته ووجود بعض أراض من تلك الاطيان بهازراة غير ناجحة وتقاويها وتكاليفها من ماله فهل الموقوف عليهم الاطيان يطلب منهم قيمة التقاوى والتكاليف أولا يلزمهم شيء من ذلك ولا وجه لورثته المتوفى في المطالبة به تؤمل الافادة عن المحكم الشرعى (أجاب) فيما تقدم ورد لهذا الطرف من مصلحة بيت المال افادة بالاستفهام عن حكم زرع أرض وقف المرحوم سليم باشا توزير المنحصر استحقاقا في الواقف مدة حياته ثم من بعده لمجتهات والمستفهم عنه محصول تلك الزراعة في السنة التى مات فيها بعد الزرع وكانت تقاوى الارض والمصاريف من مال الواقف وعن حكم اجرة بعض أرض الوقف في هذه السنة فاعطى الجواب من هذا الطرف بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ٢٧٦ وقيد في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ (صورته) قد سبق بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٧٦ الافادة عن سؤال وارد من مصلحة بيت المال بان غلة الوقف مستحقة لمن يستحق ريعه من حين تمام الوقف سابقا على الاثبات لا من تاريخ المحكم بالوقف فيصرف ربيع الوقف من حين موت الواقف الى الجهات التى يؤول الوقف اليها بموت الواقف ولا يكون تركه عنه والآن ورد هذا السؤال بالاستفهام عن الزرع الذى كان بارض الوقف سنة موت الواقف التى كانت تقاويه ومصاريفه من ماله حال حياته مع انه المستحق لربيع وقفه مدة حياته وعن اجرة أرض الوقف في هذه السنة التى كان فيها عقد الاجارة مع المستأجر من حال حياة الواقف ومات في أثناء السنة بتاريخ ١٢ ن سنة ٢٧٤ (والحكم الشرعى) ان محصول تلك الزراعة اذا كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر الذى نشأ منه ذلك من مال الواقف المنحصر استحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف لانه نماء ملكه فيكون تركه عنه وأما الاجرة المستحقة بعقده التى كانت بذمة المستأجر من فاقابل المدة التى مضت الى حين موته من تلك السنة فهو له ويكون تركه عنه وما قابل المدة من موته الى تمام تلك السنة فهو مستحق لمستحق

الوقف بعد موته والله أعلم فيكون الحكم في الحادثة المسؤل عنها الآن معلوما مما تحرر  
الى المصلحة بهذه الصورة وقد كتب أيضا من هذا الطرف بتاريخ ١٩ لسنة ١٢٧٧  
على افادة واردة من المصلحة في ١٠ لسنة ١٢٧٧ الجواب الشرعي الدال ايضا على  
الحكم في نظير ذلك فينبع الاجراء حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادة  
واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ رجب سنة ٨٤ مضمونها بناء على ما صدر من  
حصر تكمل باطنه صار الكشف من قيودات المصلحة سنة ١٢٧٦ عما سبقت به الاجابة من  
سيادتك فيما يختص بايجارات ومحصولات الاراضي التي يتضح ايقافها وتبين من  
المآل المنسوخ يمينه ان محصول الزراعة ان كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر  
الذي نشأ منه ذلك من مال الواقف المتحصراستحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف  
وعن هذا مقتضى الاستفهام عما اذا كان البذر من مال الواقف وأجرى بذره في الارض  
الموقوفة من قبله لنفسه وصرف مصاريفه وقبل أن ينمو الزرع مات الواقف فهل بدل  
البذر ومقدار المصاريف لورثته المطالبة به من آل الوقف اليهم ويكون حق التركة  
أو مادام الزرع لم ينم أو لم يبدصلاح فيه فلا شيء من ذلك يلزم الموقوف عليهم بعده ولا حق  
للورثة في المطالبة بنوم الافادة عن الحكم الشرعي (أجاب) من افادتنا السابقة يعلم انه متى  
كان البذر ملك الواقف وقد زرعه لنفسه فالزرع يكون ملكا للزراع فيورث عنه ولم  
يفصل في ذلك بين ما اذا بدا صلاحه أم لا لانه في هذه الحالة نساء ملكه انما اذا اتت قبل  
الحق في ربيع الوقف لغير ورثته فيلزم الورثة أجر مثل أرض الوقف من حين موته الى  
وقت حصاد الزرع وتخلية الارض منه كما يعلم من افادتنا السابقة أما التفصيل بين  
كون الموت من ظهور غلة الوقف فيكون حق الورثة أو قبله فيكون لباقي مستحق  
الوقف فذلك في موت أحد المستحقين لربيع الوقف الذي لم يزرع الارض ببذره خاصة  
لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد بقرية في جهتها القبيلة وقف عليه بانيه أرضا  
ملوكة له ثم اضيفت تلك الارض لجانب الديوان وجعل لجهة المسجد المذكور دراهم  
تصرف في مصالحه ومضى على ذلك مدة من السنين ثم أعطى لجهة المسجد المذكور من  
قبل ولي الامر مقدار من الارض بدلا عما كان موقوفا عليه وارصدت تلك الارض وقفا  
على هذا المسجد بعينه ليصرف ريعها في مصالحه واقامه شمس عاثره بلاخراج وتحرر بذلك  
تقسيط ديواني من الروزنامه على العادة معين به الوقف على المسجد المذكور ومضى على  
ذلك مدة من السنين أيضا تبلغ تسعا وأربعين سنة وفي القرية المذكورة مسجد مندر  
بجهتها البحرية جددته رجل وادعى ان الارض المذكورة حق المسجد المذكور الذي  
كان مندر ثرا ويريد ضمها له ولم يكن ناظرا عليه ولا سند يشهد له بذلك ولا بينة مع كونه  
دعواه تخالف تصرف نظار المسجد الآخر ووضع أيديهم على ذلك لجهة الوقف من قديم  
الزمان وتخالف ما هو مصرح به في القيودات والتقسيمات الديواني فهل والحال هذه

مطلب زرع الواقف  
أرض الوقف لنفسه  
يبذره ثم مات ولو قبل  
ظهور صلاحه فالخارج  
نساء ملكه يورث عنه  
بخلاف زرع الناظر  
الارض من غلة الوقف  
للمستحقين فأتاحدهم  
قبل ظهور الغلة

رجب  
٢سنة  
١٢٨٤

١٢

١٢٨٤

لأعبره بدعواه ويمنع من المعارضة لناظر الوقف الآخر ومن نزعهما من يده وضماها لجهة  
المسجد الآخر بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ولا تعتبر  
والمحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض  
مرض الموت وقف عقار له في هذه الحالة على بعض ورثته ثم على ذريته ثم على جهة بر  
ومات في ليلة أيقافه من مرضه المذكور وهذا العقار لا يخرج من ثلث التركة ولم يجز  
بأقارب الورثة أيقافه المذكور فالحكم (أجاب) الوقف في مرض الموت حكمه كوصية  
فيتم وقف فيما زاد على ثلث التركة على الإجازة وحيث لم يجز باقي الورثة الوقف  
المذكور يبطل فيما زاد على ثلث التركة ثم ما كان منه بقدر ثلث التركة يكون وقفا  
إلا أنه حيث كان على بعض الورثة والوصية للوارث ولو بدون الثلث لا تصح بدون إجازة  
يصرف ريع ذلك على سائر الورثة على فرائض الله تعالى لا على ما شرط الواقف إلى أن  
يموت بعض الورثة الموقوف عليهم وينتقل الحق في الربع لمن عداهم عن شرط لهم  
الواقف فيصرف جميع ريع ما جاز وقفه إلى من انتقل الاستحقاق إليه حسب الشرط  
ولو مع وجود الوارث الذي لم يجز نظر المال عملا بالشرط والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد  
أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل  
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل  
فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأوقفهما  
عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أولاد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
من ذلك لولده أو ولده وان سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل  
نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة  
ولأخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ذكورا  
وانا بالأسوية بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقراضوا جميعا كان ذلك وقفا  
مصر وفا ريعه على جهات عينها ثم مات الواقف عن بنته واستحققت الوقف من بعده  
بفرد لها وصارت تتدفق به مدة حياتها ثم ماتت وانتقل الوقف من بعدها لابنها نظرا  
واستحقاقا لا تطابق الشرط عليه والآن ادعى عليه جماعة من أقارب الواقف الذين  
ليسوا من ذريته ولا من ذرية ذريته ولا من أخوة الموقوف عليهم ولا من أقرب  
الطبقات للتوفي حالة كونه من أهل الوقف بأن لهم استحقاقا معه في الوقف المرقوم بمقتضى  
ما شرطه الواقف في وقفه على الوجه المأثور وينازعونه في ذلك واستولوا على بعض  
أما كن من الوقف وسكنوه مدة ظلمنا وعدوانا فأنكر دعواهم الاستحقاق وذكر أن  
الشرط لا يفيد فهل إذا لم يثبتوا دعواهم عليه بوجه شرعي ينعون من المعارضة  
والمنازعة ويؤمرون بدفع اجرة المثل فيما سكنوه مدة سكناهم والمحال هذه وكيف الحال



أفيدوا الجواب (أجاب) ما شرطه الواقف على هذا الوجه لا يفيد استحقاق اقارب  
الواقف المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال فاذا اقر الجماعة المذكورون بان الواقف  
وقف ما يملكه على هذا الوجه لا يكون لهم حق فيه ويؤمرون بتسليم ما في ايديهم منه  
لمستحقه وعائيتهم اجماله مدة وضع ايديهم عليه بدون اجارة او وجه شرعي ما لم يشتموا  
استحقاقهم فيه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض وقفها المالك  
لها على ذريته على ما شرطه ثم على جهة بر لا تنقطع وشرط انه ليس لسائر اولاد البنات من  
سائر الطبقات شيء في الوقف المذكور انحصر الوقف المذكور في رجل من اولاد الواقف  
وله اولاد من جلته بنت متزوجة برجل اجنبي ليس من اهل الوقف استولى على اغلب  
الارض المذكورة في مرض موت الرجل المنحصر فيه الاستحقاق تعديا منه وحدث فيها  
بناء لنفسه بالطوب الاخضر واعد له واشيه وتبذره وجعل بعضه معدا للضييف بدون عقد  
اجارة ولا اذن من احد صفات الموقوف عليه عن ابنين قاصرين واربع بنات بالغات  
احداهن زوجة الغاصب المذكور فاخذت باقي الارض وبنت فيها بدون اذن من ناظر  
شرعي وبدون اجارة ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها واولادها منه الذين هم ليسوا  
من اهل الوقف اسكنوهم من ذرية البنات والآن بلغ الابن ان فهل اذا لم يوجد هنالك ناظر  
بشرط الواقف ينصب القاضي له ناظر يطلب نزع الارض المذكورة من يد الرجل  
المذكور واولاده ويكلفهم رفع البناء المذكور المحدث في ارض الوقف بطريق  
الغصب على الوجه المستطوران لم يضر رفعه بارض الوقف او يملكه الناظر بقيمته  
مستحق القلع بجهة الوقف ان اضر قلعه بها حيث كانوا معترفين بوقف الارض وليس لهم  
استبقاء البناء جبر على الناظر والمستحقين على انهم يلتزمون بدفع الاجرة بجهة الوقف  
ويجبر الغاصب على دفع اجرة مثل ارض الوقف في المدة الماضية الى حين تسليمها بجهة  
الوقف أفيدوا الجواب (أجاب) اذا كان وقف تلك الارض ثابتا بطريق شرعي وقد  
حدث فيها البناء المذكور بطريق التعدي والغصب على الوجه المستطوري يكون  
لناظره الشرعي بشرط الواقف او المنصوب من قبل الحاكم الذي يملك اقامة الناظر  
مطالبة واضع اليد عليهم برفع البناء المحدث على هذا الوجه وتسليم الارض له ان لم يضر  
رفعه بارض الوقف او يملكه الناظر بجهة الوقف بقيمته مستحق القلع ان اضر رفعه  
بها كماله ذلك في الوجه الاول عند التراضي وعلى الغاصب ووارثه دفع أجر مثل الارض  
بجهة الوقف مدة استعمالهم لها وشغلهم اياها او تعطيلها حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في وقف انحصر نظرا واستحقاقا في رجل وهو متصرف فيه مدة من السنين ادعى  
عليه رجل آخر بانه يستحق في ربيع الوقف وتنازع معه في شأن ذلك ثم اعترف بانحصار  
ربيع الوقف في المدعى عليه وانه لا استحقاق له في ذلك مع المدعى عليه ثم بعد مدة من  
السنين رجع الى دعواه الاولى فانكره المدعى عليه فهل اذا ثبت تصديقه بان لاحق له

شعبان

سنة

٣٠

١٢٨٤

رمضان

٢٤

١٢٨٤

ذى القعدة

٣

١٢٨٤

في الوقف معه طائفة مختارة قبل ذلك بالطريق الشرعي لا تسمع دعواه المذ كورة ويمنع من  
 معارضته للدي على المذ كورة في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة إذا تحقق  
 ما هو مسطور بالسؤال ويمنع من منازعة المذعي عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة وقفت عقارها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على عتقاتها وخيرات سائرة  
 وتصرفت في أحدها بنوع الاستبدال بدراهم وتوفيت وما استبدلت عوضه مكانا ولها  
 تركة فهل يصير أخذ قيمة ثمن المنزل من تركتها ويشتري بدله ويعاد لوقف أصله أم  
 كيف الحال (أجاب) حيث استبدلت الواقعة عقار الوقف بالدراهم حسب الشرط لها  
 استبدالها لساكنة شرعيا وقبضت البديل ولم تشتريه مكانا لجهة الوقف حتى ماتت فإنه يؤخذ  
 من تركتها إذا كان قائما ويشتري به مكان يكون وقفا كإصله وكذا إذا استبدلت البديل  
 في شؤون نفسها حتى صار دينها فإنه يؤخذ مثله ليشتري به عقار لجهة الوقف والله تعالى  
 أعلم (سئل) في واقف ذكر في وقفه أن ما فضل بعد المصاريف يكون النصف منه  
 لزوجته مدة حياتها والنصف الثاني لأولاد الواقف ذكر أو إناثا بالسوية بينهم وبعد  
 وفاة الزوجة المذ كورة تنتقل حصتها لأولاد الواقف ذكر أو إناثا بالسوية بينهم ثم  
 من بعد كل منهم لأولاده من الظهور دون أولاد البطون ثم لأولاد أولاده ثم لأولاد أولاد  
 أولاده ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل إلى  
 حين انقرضهم أجمعين يكون ذلك لأولاد البطون ثم لأولادهم وذريتهم إلى حين  
 انقراضهم أجمعين يكون النصف من ذلك لأخى الواقف المذ كور ثم لأولاده وأولاد  
 أولاده على النص والترتيب المشروح حين أعلاه هذا لفظ الواقف ثم ماتت زوجته وأولاده  
 وذريته من الظهور والبطون وآل نصف الريع لأولاد أخى الواقف وانقرضت أولاد  
 الأخ المذ كور من الظهور إلى أن انحصر النصف المذ كور في بنت بنت أخى الواقف  
 التي هي من أولاد البطون بالنسبة لأخى الواقف ثم ماتت ولها أولاد وموجود أيضا من  
 هو في درجتهم من أولاد البطون بالنسبة لأولاد أخى الواقف ومن هو أنزل منهم من ذرية  
 أولاد أخى الواقف المذ كورين فهل يقسم ريع نصف الوقف المذ كور عليهم جميعا  
 بعد موت بنت بنت أخى الواقف التي كان منحصر فيها نصف ريع الوقف المذ كور لأنها  
 هي الأعلى بالنسبة لأولاد البطون وقد رتب الواقف بينهم في الدرجة الأولى بالنسبة لأولاد  
 البطون ولم يرتب فيمن بعدها حيث قال يكون ذلك لأولاد البطون ثم لأولادهم وذريتهم  
 وأحال في استحقاق أولاد أخى الواقف على ما ذكره في ذريته مع كون الموجودين الآن  
 من الدرجة الثانية فادونها فقط أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يقسم ريع نصف الوقف  
 المذكور عليهم جميعا بعد موت بنت بنت أخى الواقف التي كان منحصر فيها النصف  
 المذ كور لأنها هي الطبقة الأولى بالنسبة لأولاد البطون من جهة أولاد أخى الواقف وقد  
 أحال الواقف استحقاق أولاد أخيه ريع نصف الوقف بعد ذرية نفسه وأخيه على مانصه

ذی الحجۃ

سنة

ورثه في ذرية نفسه وقد علم مما ذكره الواقف في ذريته ان اولاد الظهور منهم مرتبون في الطبقات كلها وان اولاد الباطن منهم قدر تب فيهم البطن الاول على من يليه ثم عطف الذرية بالاول والذى يفيد التثريب وعدم الترتيب حيث قال يكون ذلك لاولاد الباطن ثم لاولادهم وذريتهم الى حين انقراضهم اجمعين فلم يذكروا الترتيب بشم الامر مرة واحدة ولم يوجد في كلامه ما يدل على الترتيب فيما بعد ذلك كقوله الاقرب فالاقرب او بظنا بعد بطن او ذكر ثلاث بطون مرتبافيا بشم وقد افاد نظير ذلك العلامة ابن عابد بن في فتاواه ضمن جواب سؤال من الباب الاول من كتاب الوقف مقرر على ما نقله عن الخانية والاسعاف ونقله ايضا في الباب المذكور عن الخانية والاسعاف والخلاصة والبرازية والله تعالى اعلم (سئل) في واقف شرط النظر على وقفه للارشد من مستحقه وكان احدهم ناظر اعليه فحدثت منه خيانة شرعية في الوقف واتصف بعدم الارشدية فشكاه المستحقون للحاكم الشرعي وثبت ذلك عليه شرعا فهل يجب عزله على القاضي حينئذ واذا ثبتت ارشدية احدهم وصدق عليها جميع مستحق الوقف يكون هو المستحق للنظر طبق شرط الواقف والقاضي أن يعينه للنظر على هذا الوقف ليعطى شؤنه حسب الشرط أفيد والجواب (أجاب) يجب عزل الناظر الخائن فاذا تحقق ما ذكر بالسؤال فعلى القاضي عزل الناظر المذكور واذا تحققت ارشدية غيره من المستحقين يكون هو المستحق للنظر عما لا بشرط الواقف والقاضي تعيينه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مستحقين في وقف أهلى اقرأحدهم بان الجماعة الفلانية يستحقون معنا في الوقف المذكور ونسبهم الى الواقف ولم يصدق على ذلك باقى المستحقين المعلومين فهل لا ينفذ اقراره الا على نفسه دون باقى المستحقين وهل اذا مات المقر المذكور لا يسرى اقراره على اولاده ويكون اقراره حجة قاصرة على نفسه فقط وبموته يبطل وما الحكم (أجاب) يعمل بالمصادقة في ريع الوقف ولو خالفت شرط الواقف في حق من صدق فقط دون غيره وتبطل بموته ويعمل بما يتحقق شرعا حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف خالية عن البناء من ناظرها باجر مثلها اجارة صحيحة واذنه الناظر بالانشاء والعمارة فيها بما له لنفسه بعد تمام عدة الاجارة على ان ما أنشأه وجدده فيها يكون ملكا له بحق القرار فبنى المستأجر فيها بعد ذلك بناء وتصرف فيه مدة من السنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف أجرة مثل الأرض الخالية عن البناء المذكور وفي كل وقت بحسبه وهو لا ينقص عما قدره ثم مات المستأجر عن ورثة فوضعوا أيديهم على ذلك وهم يدفعون أجر مثل الأرض على هذا الوجه مدة من السنين ثم تولى ناظر جديد يريد ان يكلفهم دفع أجر مثل الأرض مع ما احدث فيها من البناء المذكور كور الثابت لهم بالارث عن مورثهم المذكور على الوجه المسطور فهل لا يجب الناظر لذلك ولا يلزمهم الاجر مثل الأرض المذكورة خالية عن بنائهم المذكور وما الحكم (أجاب) نعم لا يجب الناظر

١٢٨٤

٨

محرم

١٢٨٥

١٨

مطلب يعمل بالمصادقة في

حق المقر دون غيره ولو

خالفت شرط الواقف

صفر

١٢٨٥

٦

لذلك ولا يلزم ورثة الباقي على هذا الوجه الا بحرم مثل الارض في كل وقت بحسبه يقطع النظر عما احدث فيها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من وكيل المصالح السنينة مضمونها سعادة برنجي قادن افندي لها القفدان بمدري يات وقت منها ولم ١٤٦٠ فداناً وأوصت بالباقي لاتباع سعادتها بحجج وتقسيط ديوانى تاريخه ٢٨ جاسنة ١٢٨٢ فلما رآته من المصلحة التمت استبدال ألف فدان من ذلك وصدر أمر عال بقبول التماس سعادتها وتحديد البديل واخراج تقاسيط بما وجد الآن من البديل المذكور في الموصى به وكذا كل ما وجد لمحمد اتمام البديل في الموصى به والموقوف فالروزنامه ترغب الوقوف على الحكم الشرعى في جواز الاستبدال من عدمه لتحرير حجج جديدة بالبديل المذكور فالمرجوة التقسيط والحجج وصورة الامر العالى الموجود بين يدنا قلده ويكرم بالافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) بمطالعة التقسيط الديوانى المؤرخ فى ٢٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ المعين فيه الوقف والوصية ووجه وقف حضرة المشار اليها المحررة من محكمة بليس المؤرخة بتاريخين ثانيهما فى ٢٢ ذى الحجة سنة ٢٨١ المعين فيها وقف أربعمائة وستين فداناً وثمان فدان وثلاث قيراط من فدان عشورية بنواح مديرية الشرقية ووجه الوصية من قبل حضرة المشار اليها المحررة من المحكمة المذكورة بحملة أطيان عشورية بنواح مديرية الشرقية التى أوصت بها الاشخاص معين أسماؤهم فيها المؤرخة بحجة المذكورة ايضاً فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٨١ تبين من ذلك أنها شرطت لنفسها في وقفها المذكور شروطاً من جملتها الابدال والاستبدال وحينئذ لا مانع من كونها تستبدل ما وقفته كله أو بعضه بالوجه الشرعى باطيان أخرى حيث لا مانع لتسكون بديل الاولى حكمها كحكمها وشرطها كشرطها اعمالاً بالشرط لها في ذلك وكذلك لا مانع أيضاً من استبدالها الاطيان الموصى بهما من قبلها للاشخاص المذكورين بغيرها على وجه ما سبق اذ هي باقية على ملكها مدة حياتها ولا ينتقل الحق فيها للموصى لهم الامن بعد الوفاة مع بقاء الموصى له والموصى به في ملك الموصى بالارجوع عن الوصية ولها أن توصى بما تأخذه بديل ذلك للموصى لهم ثانياً ولا مانع من تحرير الحجج والتقاسيط بموافقة الاصول بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على أولاده الموجودين وسماهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم طبقة بعد طبقة من أولاد الظهور دون أولاد البطون الى حين انقراضهم فاذا انقرضوا باسراهم صرف ذلك لمن يوجدهم من أولاد البطون وأولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح في حق أولاد الظهور الى حين انقراضهم ثم على جهة لا تقطع فهل مع وجود أولاد الظهور لا يستحق أحد من أولاد البطون في ريع الوقف عملاً بشرط الواقف حيث لم يوجدهم في كلام الواقف ما يقتضى مشاركة أولاد البطون لأولاد الظهور في ريع الوقف مادام أحد من أولاد الظهور موجوداً أفسدوا الجواب

١٢٨٤

٧



(أجاب) حيث رتب الواقف استحقاق أولاد البطون على انقراض أولاد الظهور لا يكون لأولاد البطون استحقاق في ربيع الوقف المذ كور قبل انقراض أولاد الظهور بدون ما يقتضي ذلك في كلامه عملاً بشرطه المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان داراً كاملة وستة قراريط في دار أخرى واثني عشر قيراطاً في دار أيضاً مناصفة بينهما وقف كل واحد منهما حصته من ذلك على نفسه أيام حياته ثم من بعد وفاته يكون وقفاً شرعياً على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم إلى أن قال كل منهما في وقفه فإذا انقرضوا جميعاً كان ذلك وقفاً على من يوجد من ذرية شقيقه فإذا انقرضوا جميعاً يكون لمجهته برمتها وشرط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من ذريته ثم للارشد فالارشد ممن يؤول إليه هذا الوقف إلى آخر ما ذكره كل منهما في وقفه مات أحد الأخوين الواقفين المذ كورين قبل تسجيل وقفه لدى القاضي عن غير عقب وانحصر ميراثه في زوجته وأخيه شقيقه الواقف الثاني والزوجتان المذ كورتان أنكرتا الوقف المذ كور فهل يكون للارشد من أولاد أخيه شقيقه الدعوى بالوقف المذ كور لكونه استحقاق النظر عليه بعد الواقف لعدم وجود ذرية له ولكونه الارشد ممن يؤول إليه هذا الوقف حيث شرط أنه بعد انقراض ذريته يكون وقفاً على من يوجد من ذرية شقيقه وقد انقرضوا جميعاً وشرط النظر للارشد فالارشد ممن يؤول إليه هذا الوقف وإذا أثبتته بالبينات الشرعية مستوفياً شرائط الحكمة يحكم به ولا عبرة بانكار الزوجتين إياه لاسيما وقد أنشعر المحكومة بهذا الوقف قبل موته (أجاب) نظرو وقف أحد الأخوين المذ كورين الذي مات منحصراً الآن فمن هو أرشد من ذرية أخيه الثاني لموت الواقف وعدم وجود ذرية له طبق شرطه المذ كور فالارشد المذ كور الدعوى به وإقامته البينة عليه فإن أثبتته مستوفياً شرائطه يحكم به على قول الإمام الثاني المقتضى به وأن كان قابلاً لتقسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف أرضه المملوكة له على أشخاص معينين وأطلق في وقفه ولم يقيده بالغلة ولا بالاستغلال ولا عبر بذلك وجعل النظر عليه للارشد من ذريته فهل ليس لأحد من المستحقين إجارة حصته ولا يملكها ويكون ذلك لناظره الشرعي أم كيف (أجاب) إجارة عقار الوقف لا يملكها الناظر الشرعي وليس لغيره من المستحقين ولاية في ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشروط نظره من قبل الواقف للارشد وفي مستحقه الموجودين من هو أرشد من غيره إلا أنه لم يتحقق ذلك على يد قاض ولم يقر من قبله أحد من المستحقين المذ كورين بل المتولى المتصرف عليه الآن بعض المستحقين المذ كورين بدون تقرير تظارية بيده عن له ولاية ذلك فهل إذا تنازع المستحقون في الوقف عن شرط الواقف النظر للارشد هم في الارشدية فالمتصرف يدها وغيره يدها وأثبت غير المتصرف أنه أرشد المستحقين في الوقف المذ كور يحكم له بالنظر وترفع يد المتصرف إذا

جمادى الثانية

١٢٨٥

١٨

١٢٨٥

٢٦

مطالب شرط النظر  
للارشد واثبت كل  
ارشديته يقدم الاسن

لم يثبت ارشديته واذا اثبت كل ارشدية نفسه فاذا يكون الحكم (اجاب) نعم اذا  
اثبت غير المتصرف ارشديته بالوجه الشرعي يحكم له بالنظر على بشرط الواقف وان  
اثبت كل ارشديته يقدم اسنهما والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان  
الاقواق مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٨٥ مضمونها صورة الفتوى المرفوعة  
معه حضرت للديوان من طرف ذرية احد الاخوين الموقوف من قبلهم الوقف الموضحة  
شروطه بالفتوى وان يكون عتقاء احد الواقفين الذي لم توجد له ذرية يدعون استحقاقهم  
في الوقف المرقوم اقتضى الحال الاستفهام من حضر تكلم عن ثول له وقف من لم توجد له  
ذرية حيث قيل من حضر تكلم في الفتوى انه لا يكون لاحد من عتقاء كل منهما  
استحقاق في هذا الوقف مادام احد من ذرية احد الاخوين ولم يبين من ثول اليه الحصة  
المذكورة فلزم تحريره ليرد الافادة (وصورة السؤال والجواب السابقين) المقيد ذلك في  
كتاب الوقف من هذه الفتاوى بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٠ مشمولاً لجوابه  
ايضا بامضاء وختم الشيخ علي محمود البقلي الحنفى ما قولكم دام فضلكم في اخوين  
شقيقين وقفاً ما كن مشتركة بينهما بالمناصفة وقد ذكرتم كتوب وقفهما ذلك  
انهما انشأ وقفهما هذا سوية من تاريخه أدناه على أنفسهما أيام حياتهما ثم من  
بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وقفاً على اولاده كورا وانا نأبى بالسوية بينهم  
ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على  
ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من  
نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد  
منهم اذا انفرد وبشترك فيه الاثنان فافوتهم ما عند الاجتماع على ان من مات  
منهم وترك ولداً او ولداً او أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولده  
وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
فلاقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقرضوا جميعاً باسرها وابطادهم الموت عن  
آخرهم وخلصت بقاع الارض منهم أجمعين يكون ذلك وقفاً على عتقاء كل منهما كورا  
وانا نأبى وسودا وحيموشا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم على اولاده الى آخر ما ذكره في  
الاولاد ثم بعد انقراضهم يكون وقفاً على عتقاء الواقفين كذلك ثم بعد انقراضهم  
يكون وقفاً على جهات خيرية بينت في كتاب الوقف المذكور مات احد الواقفين المسمى  
احمد عن اولاد والآخر المسمى عبد الله مات عن ولد ثم مات الولد عن غير عقب فهل اذا  
كان لعبد الله احد الواقفين المذكورين عتقاء لا يستحقون نصيبه في هذا الوقف مادام  
احد من ذرية اخيه الواقف الآخر موجوداً الا ان استحقاقهم مشروط بانقراض ذرية

الواقفين حيث قال بعد ان وقفوا وقفهما على انفسهما ورتبا استحقاق ذريتهما بشم وشرطا  
انتقال نصيب من مات لولده وبيننا حكم من مات لاهن عقب فاذا انقرضوا جميعا باسرههم  
وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقفاه على عتقاء  
كل منهما وما الحكم (اجاب) الحمد لله حيث كان استحقاق عتقاء كل من الاخوين  
المذكورين مشروطا بانقرض ذريتهما جميعا المستفاد من قولهما في هذا الوقف فاذا  
انقرضوا جميعا باسرههم وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان  
ذلك وقفاه على عتقاء كل منهما لا يكون لاحد من عتقاء كل منهما استحقاق في هذا  
الوقف مادام احد من ذرية احد الاخوين اذ لا يتحقق المشروط بدون شرطه وهذا بناء  
على كون وقف الاثنين وقفا واحدا في مثل هذه الصورة كما حققه العلامة ابن عابدين  
وله فيه رسالة والله سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) بناء على ما مال اليه العلامة ابن عابدين  
في مثل هذه الحادثة من انه وقف واحد يصرف نصيب من مات من ذرية احد الواقفين  
عقبهما ولم يكن له اخوة ولا اخوات لا قرب الطبقات اليه من اهل الوقف الموقوف عليهم  
ولو كانوا من ذرية الواقف الاخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر  
مضمونها تؤمل بمطالعة حضر تكم هذا العرض المقدم من المرأة عائشة بخصوص  
المنزل الذي تطلب الاستيلاء على حجه والتصرف فيه لكونها المستحقة لريعه ونظره  
حسب الشرط ولو طلقها زوجها ومعلومية ما اشتملت عليه حجة الوقف المذكور يفاد  
عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بمطالعة المحجة المحكي عنها المرسلة مع واقعه المؤرخة ١٥  
رجب سنة ٧٣٠ تين منها ان استحقاق الوقف المحكي عنه والنظر الا ان منحصر في  
زوجة الواقف المدعوة عائشة بنت حسب الله لقهوجي بموت الواقف لاهن عقب  
حسبما فهم ولا يمنع من استحقاقها ذلك طلاقها من قبل الواقف بعد الايقاف على  
الوجه المبين بتلك المحجة اذ لم يوجد بتلك المحجة ما يفيد والله تعالى اعلم (سئل) بافادة  
واردة من الروزنامة مضمونها تطلب الاطلاع على ما صدر من الداخلية للمالية الوارد  
للا روزنامة بافادة من المالية بخصوص قضية التنازل عن التزام وقف جهة البرلس وعلى  
الوقفية وعلى صورة سندات التنازل ويكرم بالا فادة عما يوافق في كتابة التنازل عن هذا  
الوقف وهل يكفي فيه بالكتابة من حضرة محمود بك كالتماسه او من كامل المستحقين  
وهل مع ضبط البدل يجوز اخذ كتاب الوقف وحفظه بالروزنامة او يتأثر عليه ويصير  
ابقاؤه تحت يده وهل يوافق كتابة المستحقين بالاسماء في الروزنامة حتى ان كلا منهم  
يعلم بقدر استحقاقه او تكفي كتابتهم اجمالا مع الايضاح عن صورة السند اللازم اخذه  
على ارباب الالتزام ان كانت كافية ام لا للاعتداد (اجاب) التزول عن الوقف من قبل  
الناظر والمستحقين او من قبل الناظر وحده لا يصح انما الذي يتصور ايقاعه شرعا  
بفرض صحة الوقف هو استبدال الشيء معلوم على يد القاضي الذي يملك استبدال

١٢٨٥

١٢

ذى الحجة

١٢٨٥

٣

١٢٨٥

٨

الاقاف عند توفر شروطه ولا دخل في ذلك لمستحق الوقف المذكور اذ لا يملك كون  
التصرف في الوقف بالكلية سواء كان باجارة او باستبدال او غيرهما بل الولاية في مثل  
ذلك لناظر الوقف الشرعي ان شرط الواقف له الاستبدال بالنسبة للتصرف بطريق  
الاستبدال وفي هذه الحادثة لم يوجد في الوقف شرط الاستبدال لناظر الا ان فلا يملك  
الا القاضى الذى له الولاية في ذلك عند توفر شروطه تطبيقا للشورى الصادر في شأن ذلك  
وهنا لم يظهر كون بديل الوقف معلوما بل الذى سيصير احواله بط مثل مقدار ما يرد من  
غلة الوقف بدوان الروزنامة لمجهة الوقف فان ارى ايقاع الاستبدال وتوفرت شرائطه  
يلزم ان يكون البديل شيئا مينا معلوما والا تؤخذ الجهة الموقوفة بطريق الاجارة مساهمة  
من ناظره الشرعي بلامدخل لباقي مستحق ريعه في عقد الاجارة ويجعل الذى يربط  
بدوان الروزنامة هو الاجرة في كل سنة والجارى في استبدال جهة من وقف او اجارتها  
من قبل ناظره الشرعي اذا كان كتاب الوقف مشتملا على غير تلك الجهة ايضا كما في  
هذه الحادثة ان لا يؤخذ كتاب الوقف من الناظر لمن استاجر واستبدل اليه بل يكتب  
بالتأشير على كتاب الوقف بذلك ويبقى كتاب الوقف تحت يد الناظر ولا يلزم بيان  
اسماء المستحقين لريع الوقف بدوان الروزنامة ولا بسند الاستبدال او الاجارة انما  
يكتب البديل لمجهة الوقف وكذا الاجرة ويكون التصرف فيه بالقبض والصرف للناظر  
الشرعي حسب شرط الواقف اذ لا حصر ولا علم لمستحق الوقف بحسب تداول الازمان  
وانتقال الاستحقاق من شخص الى آخر ومن جهة الى جهة واما صورة سند القراغ  
والنزول عن حصص الالتزام فقد تجرد عن ذلك صورة مع هذا يكتب على غطها والله  
تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان الاوقاف بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٨٦ عن مادة وقف  
اقيد عنهما من هذا الطرف مشمول لا جوابها ايضا بامضاء حضرة مفتى الاوقاف الشيخ عبد  
القادر الرافعي الحنفي وغيره (مضمونها) يقتضى ان حضرة السادة العلماء من بعد اطلاعهم  
على حجة ايقاف المرحومة فلاناس والست حنيفة ووجه الاجراج والادخال المحررة من  
محكمة القيوم وما وردت به افادة مديريته بنى سويق والقيوم في ٤ ذى القعدة سنة ٨٥  
مع ما اوضحه قاضى القيوم في خصوص ذلك بما تحرر منه للمديريته في ١٦ ذى الحجة سنة ٨٥  
وما اجاب به كل من مصطفى افندى جاووز زوج الست حنيفة ومعتق على افندى مسلمان  
وصادق افندى احد اولاد على افندى جوارجى معتق على افندى مسلمان يعطى الحكم  
الشرعي عن الحجتين المذكورتين (اجاب) قد صار الاطلاع على حجة الدعوى  
والتغير المحررة من محكمة مصر المؤرخة ١٦ رمضان سنة ١٢٦٠ المتعلقة بوقف  
المرحومة فلاناس والسيدة حنيفة المتضمنة تغيير وقفهما وانشاءه على ما بين فيه  
ما هو على السيدة حنيفة البيضاء مائة وأربعون فدانا وما هو على فلاناس الحبشية  
مائة وستون فدانا من الاطيان الموقوفة المبينة في الحجة المذكورة ثم من بعد كل منهما



على أولادهم مع مشاركة كل من عتقائهما واعتقاء الحاج على اغامسلمان ما عدا رويشان  
 المخرجة المجهول نصيبها للواقفتين ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم  
 على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب  
 الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل  
 به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فأقربهما عند الاجتماع على أن من مات  
 منهم وترك ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد  
 ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق  
 فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الخ ماهو  
 منصوص عليه بالحجة المذكورة وقد شرط لهما في أصل الوقف المذكور الشروط  
 المشهورة التي من جملتها الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والتفسير مع التكرار  
 وأبقى ذلك في التغيير وقد تبين من اجوبة صادق أفندي ومصطفى أفندي المتنازعين  
 في هذا الوقف ومن الحجة المحررة من حضرة قاضي الفيوم المؤرخة ٢٩ جمادى الأولى  
 سنة ١٢٨٣ التي ما لها الأشهاد من قبل وكيل السيدة خديجة إحدى الواقفتين التي  
 كانت تملك ثمن الأبعادية المذكورة قبل إيقافها من قبلها وقبل فلان ناس التجبسية  
 مالكة باقي الأبعادية المذكورة قبل الوقف المذكور أن فلان ناس المذكورة توفيت  
 لآعن عقب وإن الموجد لا أن حسن أفندي وصادق أفندي ولدا على أفندي جورجي  
 فروج فلان ناس من غيرها معتق على اغامسلمان المذكور المتوفي على أفندي المذكور  
 بعد موت الواقفة المذكورة وإن خديجة الموجدة لماعتقاء والحاج على اغامسلمان له  
 عتقاء أيضا من جملتهم مصطفى أفندي المذكور وإن الأشهاد المذكور مبني على أن خديجة  
 المذكورة لها الشروط المذكورة بالانفراد الذي ظهر من ما آل الوقف الأصلي ومن  
 التغيير السابق الذي تضمنته الحجة المحررة من محكمة مصر المذكورة أن الشروط  
 المذكورة مشروطة للواقفتين في وقف الأبعادية المذكورة (والحكم الشرعي في هذه  
 المادة) بناء على صحة التغيير المحررة من محكمة مصر والأشهاد الذي صدر من وكيل  
 إحدى الواقفتين على يد قاضي الفيوم وما استفيد من جواب مصطفى أفندي وصادق  
 أفندي أن مصطفى أفندي زوج خديجة يستحق ثمن ريع الأحسد والخسين فداناً و سدس  
 و ثمن بناحية الأعلام بحوض الملقاة و ثمن ريع الثمانية والثمانين فداناً و ثلث و ثمن فدان  
 من ضمن اطيان ناحية السكرادة التي جعلت خديجة زوجها المذكور مستحقاً لجميع  
 ذلك لجهة ادخالها له فيما هو موقوف من قبلها وهو ثمن جميع الأبعادية المذكورة  
 لانفراد الواقف بالتغيير في وقفه ولو كان الشرط له مع غيره كما هو مصرح به وأما باقي  
 ريع الأبعادية المذكورة فهو مستحق لخديجة المذكورة بالنظر للتغيير السابق بمقتضى  
 الحجة المحررة من محكمة مصر لموت الواقفة الأخرى لآعن ولد ولا عن أخوة ولا أخوات

فيتنقل نصيبها لأقرب الطبقات إليها وهي الواقعة الثانية الموجودة عملاً بالشروط الأخيرة في كلام الواقفين وهو قوله ما على أن مات منهم وترك ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا أسفل انتقل نصيبه لأخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف وهو شرط متأخر يرجع للكل لأنه وقف واحد فيشمل الواقفين فيكون ناسباً لما قبله وهو قوله ثم من بعد كل منهما على أولادها مع مشاركة كل من عتقائهما وعتقاء الحاج على أغا مسلمان الخ ما هو مذكور وحيث شذفلا معارضة الآن لصديق أفندي وحسن أفندي المذكورين ولا غيرهما من عتقاء كل من الواقفين وعتقاء على أغا مسلمان للواقفة الموجودة ولزوجهما مصطفى أفندي في ذلك لعدم استحقاقهم الآن شيئاً من ربيع الوقف المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من ناظر عموم الأوقاف بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بما يرغبه مصطفى محمد الخ بطل على من نقض القسمة في وقف على كنداي خربطلي واردة للديوان بشرح من مجلس استئناف مصر مؤرخ ٣ الجاري عن إجراء ذلك بين المستحقين عدا أولاد خنفي بمعرفة مفتي الديوان وإن لم يصدق باقي المستحقين ورغبوا المرافعة بينهم وبين أولاد خنفي فيما بأيديهم فيصير حالة هذه المادة على المحكمة لفصلها فيها وحيث أن مصطفى المذكور لا يرغب الانقض القسمة في جميع الوقف بمعرفة حضر تسكم واتحاد حضر مفتي الأوقاف وهما هي الأوراق مرسلة وقد تنبه على حضر مفتي الديوان بتوجهه لطرف حضر تسكم من أجل ذلك وما يظهر يعطى عنه الحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على كيفية إنشاء وقف المرحوم على كنداي الخربطلي فظهر أن ما له حسب ما علم من صورة حجة الدعوى الموجودة ضمن الأوراق المستخرجة من محكمة مصر المؤرخة ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٧١ المصدق على ظاهرها من مستحق الوقف المذكور أن الواقف المذكور أنشأ وقفه بعد المصاريف والخيرات التي عينها بكتاب وقفه على نفسه ثم من بعده على ما بين فيه فالثالث من ذلك لأولاد الواقف ذكوراً وإناثاً بالسوية والثالث الثاني من ذلك للزوجات الأربع ومستولدتيه ومديرتيه واخته مدة حياتهما فقط ومن سيحدثه الله من العتقاء البيض الإناث بالسوية بينهم والثالث الثالث باقي ذلك لعتقاء الواقف الذكور بالسوية بينهم ثم من بعد كل من أولاده وزوجاته وعتيقاته ومديراته الإناث وعتقائه الذكور على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ثم على نسلهم ثم على عقبهم طبقاً بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان ما فوقهما عند الاجتماع على

١٢٨٦

٧

مطلب في نقض القسمة  
وكيفية تقسم الربيع  
بالنسبة لمن حصل منهم  
التصادق في وقف  
الخطر بطل المشهور بمصر

ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفلى من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد له وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفلى من ذلك انتقل نصيبه لاخته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخت ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف ثم ذكر انه اذا انقرضت زوجات الواقف وعتيقته الاناث واخته يكون الثلث الخاص بهن من ريع الوقف المذكور بعد انقراض أولادهن ونسلهن وعقبهن فالسدس من ذلك لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه ويصير لهم النصف اثنا عشر قيراطا من فائض ريع الوقف والسدس باقى ذلك يصرف لعتقاء الواقف الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم ويكون لهم النصف باقى فائض ريع الوقف وعلى انه اذا انقرضت أولاد الواقف وذريته ونسله حالة من يوجد من عتقاء الواقف الذكور وذريتهم فيكون لهم فائض ريع الوقف المذكور واذا انقرضت عتقاء الواقف حالة من يوجد من أولاد الواقف بعد أولادهم وذريتهم ونسلهم فيكون كامل ريع الوقف بعد المصاريف لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه على الوجه المسطور واذا انقرض عتيقات الواقف وزوجاته وأولادهن ونسلهن وعتقاء الواقف الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم وأولاد الواقف وأولادهم وذريتهم ونسلهم ولم يبق منهم أحد كان فائض ريع الوقف مصرفا على من يوجد من عتقاء أولاد الواقف وعتقاء عتقائه الذكور كوروا وانا بآل سويرة بينهم وعلم من أوراق هذه القضية أن ريع الوقف انحصر في ذرية الواقف وفي ذرية عتقاء الواقف الذكور وهم مصطفى ومحمد وخديجة أولاد جلين بنت فاطمة بنت الواقف فهم من ذرية الواقف بهذا الاعتبار وجلين المذكورة بنت مصطفى جاويز معتق الواقف فهم أيضا من ذرية عتقاء الواقف بهذا الاعتبار وفي محمود وحسين ولدى حنفى بن زبيدة بنت عبد الرحمن معتق الواقف فهما من ذرية عتقاء الواقف فاذا انقرضت زوجات الواقف وعتيقته البيضا الاناث واخته من غير عقب صار ريع الوقف نصفه لذرية الواقف ونصفه لذرية عتقائه الذكور عملا بالشرط السابق المسطور لا تقسام ثلث الزوجات والمديرات والعتقات والاخت نصفين نصفه لذرية الواقف ونصفه لعتقاء الواقف الذكور وذريتهم فيكمل لكل فريق نصف الريع وحيث كان عدد ذرية الواقف منحصرا في الاخوة الاشقاء الثلاثة مصطفى ومحمد وخديجة أولاد جلين المذكورة يكون لكل واحد منهم أربعة قراريط من الريع ومجموع ذلك نصف ريع الوقف وحيث كان عدد ذرية عتقاء الواقف منحصرا في زبيدة المذكورة أم حنفى بنت عبد الرحمن معتق الواقف وفي جلين المذكورة أم خديجة ومصطفى ومحمد بنت مصطفى جاويز معتق الواقف يكون النصف الثانى المستحق للعتقاء وذريتهم مقسوما بين زبيدة وجلين نصفين لكل واحدة منهما ستة قراريط من ذلك فيؤول استحقاق جلين المذكور ولأولادها الثلاثة مصطفى ومحمد

وخديجة بالسوية بينهم فيخص كل منهم من ذلك قيراطان فيضمنان لنصيبه من استحقاق  
 ذرية الواقف وهو أربعة قراريط فيحصل لكل واحد منهم ستة قراريط ويكون مجموع  
 استحقاق الثلاثة الاخوة المذكورين من جميع ريع الوقف ثمانية عشر قيراطا ويكون  
 لزبيدة من ريع الوقف ستة قراريط أربعة منها من ثلث العتقاء المذكورين واثنان  
 باقيهما من ثلث الزوجات وما عطف عليهن ثم ينتقل نصيب زبيدة البالغ قدره ستة  
 قراريط على هذا الوجه لابنها حنفي ثم جموعته عن ولديه ينتقل ذلك لهما نصفين لكل واحد  
 منهما ثلاثة قراريط ويموت مصطفى بن جلسن احدا لاخته عن ولديه ابراهيم وزهرة  
 ينتقل نصيبه وهو ستة قراريط لهما لكل منهما ثلاثة قراريط ويموت محمد اخيه ابن جلسن  
 المذكور عن أولاده الثلاثة محمد وحفيظة وزهرة لا غير يكون نصيبه وهو ستة قراريط  
 منقسما بينهم اثلاثا لكل واحد منهم قيراطان من ذلك ويموت خديجة اختها المذكورة  
 آخرها هي آخر الطبقة انقرضا عن ابنتها على تنقض القسمة بالنسبة لمن تصادقوا على  
 الانساب المذكورة الذين هم مستحقو الثمانية عشر قيراطا المعينة وهم ابراهيم وزهرة  
 ولد مصطفى بن جلسن المذكورين وكورة وحفيظة وزهرة بنتا محمد بن جلسن المذكورين وكورة  
 محمد بن محمد المذكورين ومصطفى واخوته وذرية علي بن خديجة بنت جلسن المذكورين  
 وهم حسن واخوته وبالنظر لعدد الطبقة التي تلي طبقة خديجة التي انقرضت الطبقة  
 بموتها آخر انجده ستة أشخاص وهم ابراهيم وزهرة اخته ولد مصطفى بن جلسن وحفيظة  
 وزهرة وأخوه سما محمد المتوفى أولاد محمد بن جلسن وعلي المتوفى بن خديجة بنت جلسن  
 فتقسم الثمانية عشر قيراطا المذكورة على عدد رؤس الستة أشخاص المذكورين  
 فيخص كل شخص من الستة المذكورين ثلاثة قراريط فيخص ابراهيم واخوته زهرة ولدي  
 مصطفى المذكورين من ذلك ستة قراريط بالسوية بينهما لكل ثلاثة قراريط ويخص حفيظة  
 وزهرة اختها ومحمد أخاهما الميت أولاد محمد المذكورين تسعة قراريط من ذلك  
 بالسوية لكل واحد منهم ثلاثة قراريط من ذلك ويخص علي بن خديجة المذكورة  
 ثلاثة قراريط باقية الثمانية عشر قيراطا المذكورة ويموت علي بن خديجة المذكورة  
 عن أولاده حسن واخوته يعطى نصيبه وهو الثلاثة قراريط المذكورة لأولاده  
 بالسوية على عدد رؤسهم ويموت محمد بن محمد بن جلسن المذكورين عن أولاده مصطفى  
 واخوته يعطى نصيبه وهو الثلاثة قراريط المذكورة لأولاده بالسوية على عدد رؤسهم  
 وهكذا كلمات شخص عن ذكر يعطى نصيبه لأولاده الى ان تنقض الطبقة التي تلي  
 طبقة خديجة ومصطفى ومحمد فتنقض القسمة أيضا ويقسم الريع على الاحياء والاموات  
 عن يلى الطبقة التي تنقض فما يصيب الاحياء يأخذونه وما يصيب الاموات يعطى  
 لأولادهم كما صرحوا به في كيفية نقض القسمة وهذا الجواب بالنظر لشرط الواقف



المذكور ومعلومية انحصار ريع الوقف في ذرية الواقف وذرية عتقائه المذكور مع تساوي رتبة جلوس وزبيدة المذكورين في الدرجة بالنسبة الى الواقف لكون كل منهما بنت معتق الواقف بجلوس بنت مصطفى المعتق له وزبيدة بنت عبد الرحمن المعتق له ايضا مع كون جلوس المذكور من ذرية الواقف لكونها بنت فاطمة بنت الواقف وانحصار استحقاق ذرية الواقف فيها ومعلومية انساب الموجودين الآن الى جلوس وزبيدة المذكورين وترتيب الموتي من بعدهما الى الآن الذي حصل التصديق عليه من ذرية جلوس الموجودين الآن وان لم يحصل تصديق عن ينسب الى زبيدة وهما ولدا حنفى بن زبيدة المذكور ان فيتعين نقض القسمة في فروع جلوس المنتسبة الى الواقف بواسطة أبيها مصطفى معتق الواقف وبواسطة أمها فاطمة بنت الواقف دون فرع حنفى بن زبيدة المنتسبة الى الواقف بواسطة أبيها عبد الرحمن معتق الواقف اللذين لم يصدق على الانساب وترتيب الموتي على هذا الوجه ولا ينافي جوابنا المذكور حيث كان مبنيا على هذا الوجه ما تضمنه الجواب السابق اعطاؤه منا ومن باقي حضرات الاشياخ بديوان عموم الاوقاف من انه يقسم ريع الوقف على من كان موجودا منهم وقت الاقرار على حسب شرط الواقف يعني الاقرار بالموضع بحجة الدعوى خلاف هذا التصديق ثم من مات منهم عن ولدا او اولاد يقسم نصيبه على اولاده مع مراعاة الشرط حيث كان شرط الواقف معلوما فاذا علم ترتيب الموتي عند الاحتياج الى القسمة على المتصادقين في فروع الجهات يقسم الريع عليهم على حسب ذلك وان جهل يقسم الريع على من كان موجودا من كل طبقة من جهات الاستحقاق المتساوين مع مراعاة شرط الواقف ثم نصيب كل شخص يعطى لاولاده وهكذا ومن طلب زيادة على هذا النصيب بسبب اختلافهم في ترتيب الموتي وكذبه الآخر فعليه الاثبات هذا يحصل الجواب السابق اذا التقسيم الذي ذكرناه الآن هو على طبق شرط الواقف مع وجود التصديق الاخير المذكور على الوجه المسطور فيتعين العمل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم خليل وعبد الكريم وامون وسارة وعلى من يحدته الله من الاولاد على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى ولده المرحوم الحاج ابراهيم وهما على ومحمد يقومان بنصيب ذكروا حدم مقام والدهما ومن بعدهم على اولادهم اولاد المذكور دون اولاد البطون ثم وثم على ان من مات منهم أمضى المذكور عن ولد أو ولد ولدرجع نصيبه لولده أو ولد ولده الخ وشرط بعد ذلك في وقفه شروطا منها ان يجعل لبنتيه امون وسارة ولبنتات المذكور السكنى فقط مادمن خاليات من الأزواج وكل من تأيت منهن رجوع استحقاقها في السكنى ومن تزوجت سقط حقها وهلم جرا ثم مات الواقف وانحصر الوقف الآن في ذكر واحد وامرأتين والمرأتان متزوجتان فهل يكون لهما حق في الغلة دون السكنى حيث

ان الواقف قيد استحقاق السكنى للاناث بكونهن عازبات وكانت الميراثان المذكوران  
من اولاد الذكور ويكون قول الواقف فقط راجعا لقوله ومنها انه جعل لبنتيه ولبنات  
الذكور لا لقوله السكنى منعاً للتعارض بين كلاميه مع احتمال ذلك وكونه اقرب لغرض  
الواقف من حرمان بناته لصلبه والاناث من اولاد الذكور مع التصريح بما يفيد  
استحقاقهن للغلة في صدر عبارته افيدوا الجواب (اجاب) نعم يكون للرأتين المذكورتين  
حق في غلة الوقف المذكور على شرط الواقف ولا يمنع من ذلك قوله ومنها انه جعل  
لبنتيه ولبنات الذكور السكنى فقط لرجوع قوله فقط لبنتيه ولبنات الذكور لا للسكنى  
لكونه اقرب لغرض الواقف لا سيما مع نص يحجه باستحقاق الاناث من صلبه ومن  
اولاد الذكور ومهما أمكن منع التعارض في كلام الواقف لا يعدل عنه وليس للرأتين  
المذكورتين حق في السكنى مادامت متزوجتين عملاً بشرط الواقف المذكور والله تعالى  
أعلم (سئل) في أما كن جارية في وقف مسجل وضع شخص اجنبي يده على بعضها برغم  
استبدال حصص منها من جهة الوقف مدة من السنين فتنازع معه ناظر الوقف المذكور  
وثبت وقفها بالوجه الشرعي ولم يثبت استبدال تلك الحصص من جهة الوقف بالوجه  
الشرعي وحكم بردها بالجهة وقفها فهل يجب على واضع اليد على بعض أما كن الوقف  
المذكور ابرم مثله مدة وضع يده عليه حيث ثبت وقفه شرعاً ولم يثبت خروجه عن الوقف  
بوجه شرعي وكان واضع اليد المذكور اجنبياً عن جهة الوقف (اجاب) نعم يجب على  
واضع اليد على بعض أما كن الوقف بدون عقد اجارة ولا وجه شرعي اذا استعمله او عطله  
ابر مثله ذلك في كل وقت بحسبه مدة وضع يده عليه حيث لم يثبت خروج ما ذكر عن جهته  
بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) باقادة واردة من المحافظة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى  
سنة ٨٦ مضمونها حضرة رفاعة بك استأجر نصف فدان طين من وقف السادة الاتراك  
واذن له فيه بالبناء والعمارة والانشاء والتجديد والغرس وحق الاستقاء من الساقية  
والبر الماء المعين التي في القطعة الارض التجارية في الوقف المذكور على أن كل ما يباين  
وجسده وغرسه وأصله بارض نصف الفدان المذكور يكون له ملكاً وخلاً وانقضاء  
مستحق البقاء على الدوام والاستمرار وله حق القرار في ذلك نظير ما يقوم بدفعه بالجهة  
الوقف من المحكم من بعد دفع المال بالجهة الميري وأجرى البناء والعمارة والغرس في  
الارض المذكورة وصيرها مكاناً وجنيصة ومناسبة احتياج الميري للسكان والجنيصة  
المذكورة جرى شراؤها من حضرة ناظر رواق الاتراك ورغب استبدال الارض  
المحاملة لبناء المنزل والجنيصة للميري والميري لا يرغب الاستبدال بل يرغب دفع المحكم الذي  
كان جارياً دفعه من حضرة البك الموما اليه وكتب لديوان الاوقاف عن ذلك فوردت  
افادته أخيراً بتاريخ ٢٨ راسنة ١٢٨٦ باحالة رؤية هذه المسألة على حضرة تكم فاقضى  
تحريره للافادة عن المحكم الشرعي (اجاب) حيث اشترى بالجهة بيت المال البناء والغراس

١٢٨٦

١  
مطلب مهم ما يمكن  
منع التعارض في  
كلام الواقف لا يعدل

عنه

هذا السؤال كان  
حقه ان يدكر بعد  
٧ صفر سنة ١٢٨٥  
وأجرى الى هنا سهواً  
وهو مؤرخ في ٩ صفر  
سنة ١٢٨٥

مطلب يجب على من  
وضع يده على أما كن  
الوقف بدون عقد  
اجارة ابر مثله استوفاه  
او عطله

١٢٨٦

٢٠

الموضوعان في أرض الوقف باذن الناظر بحق القرار من باع ذلك لجهة بيت المال فلا جرة  
التي كانت تطلب من البائع عن الأرض ينتقل حق طلب الناظر على الوقف لها على من  
آل اليه البناء والغراس المذكوران بطريق الشراء لكن ليس لمن اشترى البناء  
والغراس التصرف ببيع الأرض التي كانت حاملة للبناء والغراس المذكورين ولا  
بيعه بعضها ونحو ذلك ما لم تستبدل من جهة الوقف بطريق شرعي الا انه لا يجبر المشتري  
للبناء والغراس على استبدال الأرض المذكورة أو بعضها انما المصريح به فيما اذا أخذ  
شيء لضرورة طريق العامة ونحوه من ملك أو وقف انه يؤخذ بالقيمة وفي مثل ذلك  
الاخذ بالقيمة هو عين الاستبدال والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة مؤرخة  
غرة ج سنة ١٢٨٦ مضمونها المنسوخ يمينه صورة افادة صادرة لهذا الطرف من المعية  
السنية في شأن الاربعين فدانا الموقوفة من لدن الحضرة الخديوية على ضريح الاستاذ  
القولي قبل بناء المسجد الذي حصل بناؤه وحضرة مدير المدينة وبنى مزار شارع في  
تخصيص ربيع الاطيان للجهتين لكونه كافيا لما وقاضى أفندي مديرية المدينة قال  
بعدم جواز ذلك ولهذا ارام استفتاء حضر تكلم عن الحكم الشرعي في هذه المسئلة فبناء  
عليه اقضى تحريره لحضر تكلم لكي ترد الافادة اللازمة عما يقتضيه الحكم الشرعي في  
ذلك (اجاب) الوقف بعد صحته ولزومه لا يصح اخراجه الى جهة أخرى غير جهته  
الاصلية ما لم يكن شرط الواقف حال ايقافه التغيير له أو لناظره مثلاً فاذا لم يوجد ذلك  
لا يسوغ ما ذكر شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف آجر حانوت الرجل  
بدون آجرة المثل وهناك راعب فيها باجرة المثل فافوق وليس متعنتاً في ذلك بل يرغب  
فيها هو وغيره باجرة المثل فهل يؤمر المستأجر بدفع آجرة مثلها لجهة الوقف أو اخلائها لمن  
يرغب فيها باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون آجر المثل بغبن فاحش  
ويلزم المستأجر اذا سكنه بالغبن الفاحش تمامه ويؤمر بالتفريغ ليؤجر لغيره باجر المثل  
ما لم يتفق على سكنه باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض  
زراعة وقفها من ناظرها لزراعتها والانتفاع بما يغرسه فيها فحفر فيها بئر وعمل عليها  
تابو تاسق منه زراعته وذلك بدون اذن الناظر فهل يكون للناظر بعد مضي مدة الاجارة  
ملكه لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع أو يؤمر الباني برفع بنائه وتسليم الأرض للناظر  
فيعمل ما فيه المصلحة للوقف (اجاب) اذا بنى المستأجر في أرض الوقف بناء بدون اذن  
ناظره ومضت مدة الاجاره فلا ناظر لملكه لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع ان اضر رفعه  
بأرض الوقف وان لم يصير يؤمر الباني برفعه وتسليم الأرض خالية كما كانت لناظرها  
الا ان يتفق على اخذه لجهة الوقف بالقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في  
واقف أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفاً على كل من شقيقته  
عائشة وزوجته ست وينتبه منها هذا عائشة وأم السعد بحكم الفريضة بينهما مع مشاركة

١٢٨٦

٣

١٢٨٦

٦

١٢٨٦

٧

جمادى الثانية سنة

١٢٨٦

٨

مطلب معنى قولهم  
محكم الفريضة في  
الأوقاف ان يكون  
للد كضعف الاثني  
خلاف الابن المنقار

١٢٨٦

١٨

مطلب اقر الموقوف  
عليه ان فلا ياستحق  
معه وصدقه فلان  
اوانه يستحقه دونه صح  
في حق المقردون غيره

من سيحدثه الله للأوقاف من الاولاد لبنتيه المذكورتين بالفريضة بينهم ثم مات  
الوقف المذكور وانحصر ريع الوقف المذكور في الاخت والزوجة والبنتين  
المذكورات في كتاب الوقف وابن وبنت حدثا للوقف المذكور من غير الزوجة  
المذكورة بعد الوقف المذكور فاذا يخص كلا من الموقوف عليهم المذكورين في  
استحقاق ريع الوقف المذكور أفيدوا الجواب (أجاب) مقتضى عبارة الوقف المذكور  
على الوجه المسطور أن تستحق شقيقته عائشة ربع ريع وقفه وزوجته الربع الثاني  
أيضا والنصف الباقي يقسم بين بنتيه الموجودتين حال الوقف وابنته وبنته اللذين  
حدثا بعد الوقف حيث شرك الوقف أولاً في ريع الوقف بين شقيقته وزوجته وبنتيه  
الموجودتين ثم قال مع مشاركة من سيحدث له من الاولاد لبنتيه بالفريضة فجعل من  
سيحدث مشاركالنتين لا تدخل لمن سيحدث له من الاولاد في نصيب الاخت والزوجة  
واذا قسم الريع على الاخت والزوجة والبنتين يقسم ارباعا لكل منهن الربع اذ لا  
ذكر فيهن حتى يفضل على الاثني فلم يفد قوله أولاً بحكم الفريضة اذ معناها في الأوقاف أن  
يكون للد كضعف الاثني على ما اختاره الكثير خلافا لابن المنقار ومن تبعه من جعله  
معنى قول الواقفين على الفريضة الشرعية ان تكون بالسوية وحينئذ تكون القسمة  
بين الاربعة المذكورات بالسوية وما أصاب البنتين وهو النصف يشار كما فيه من  
حدث للأوقاف وهو الابن والابنة على الفريضة الشرعية لتصريحها ثانياً فيقسم  
النصف المذكور انما لكل بنت من الثلاث بنات خمسة وللابن الباقي وهو خمساه  
هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرة تستحق ريع ثمانية قراريط  
في وقف أقرت طائفة بان والدتها تستحق منها ريع أربعة قراريط دونها وان الحق  
والاستحقاق لريع الاربعة قراريط في ريع كامل الوقف لو الدتها وانها هي تستحق  
ريع أربعة قراريط فقط في الوقف المذكور واقبض ناظر الوقف كلا منهما ريع  
أربعة قراريط من الوقف المذكور مدة والا أن تريد المقررة المذكورة الرجوع عن هذا  
القرار فهل لا يكون لها ذلك ويكون اقرارها المذكور صحيحا تعامل به مدة حياتها  
(أجاب) نعم يكون اقرارها المذكور صحيحا حيث لا مانع قتعاهل بموجبه في حق نفسها  
مادامت حية قال في الاشباه أقر الموقوف عليه بان فلا ياستحق معه كذا اوانه يستحق  
الريع دونه وصدقه فلان صح في حق المقردون غيره من اولاده وذريته ولو كان  
مكتوب الوقف بخلافه جل على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره  
الخصاف في باب مستقل وأطال في تقريره اه والله تعالى أعلم (سئل) في زاوية معدة  
للسلاة وذكر الله تعالى موقوفة من قبل شخص من أولياء الله ووقف عليها أوقافا  
لتصرف على شعائرها الاسلامية وما فضل من ريعها يـكون لذريته وشرط النظر  
لارشدهم فتولى النظر على هذا الوقف والزاوية امرأة من ذرية الواقف تدعى الشبيخة



سنة

وجوب

ذين الشرف لا ينحصر ذلك فيها بمقتضى الحجج الشرعية المسجلة وبقيت على ذلك مدة حتى  
انتقلت الى رحمة الله تعالى وتركت بيتين احدهما تسمى أم الحسن والاخرى تسمى  
آمنة فتولت النظر على ما ذكر أم الحسن المذكورة لكونها ارشده من أختها ومكثها  
القاضي من ذلك مكان أمها اتباعا لشرط الواقف واستمرت على ذلك مدة حتى ماتت  
عن أولادها كبرهم وأرشدتهم شخص يدعى جعفر او قد أقامت أمه الناظرة بشرط  
الواقف مقامها في المشيخة على تلك الزاوية وفوضت له النظر على هذا الوقف في مرض  
موتها وتوفيت على ذلك وهو مستحق للنظر طبق الشرط لكونه ارشدا لوريثه ولكون  
حالته آمنة محتالة لا تحسن التصرف فاستولى على ذلك الوقف ثم قام الاثنان رجل أجنبي  
يريد التصرف في هذا الوقف بقبض ريعه وصرفه على مستحقه برعته ان آمنة فرغت له  
عن استحقاقها في الوقف والمشيخة والنظر بعوض أخذته منه مع مخالفة ذلك لشرط  
الواقف لكونه أجنبيا وليست آمنة المذكورة مستحقة للنظر لعدم صلاحيتها له ومن  
فوضت له الناظرة النظر في مرض موتها مستحق لذلك لكونه الارشدا فهل يكون هو  
المستحق للنظر ويصح تفويض المذكور وليس للأجنبي المذكور نظر معه في هذا  
الوقف ولا يصح اسقاط أحد المستحقين استحقاقه في الوقف لغيره بعوض كما هو مذكور  
بل يكون ما ذكر من الفراغ باطلا ويكون استحقاق آمنة في ريع الوقف باقيا لها أفيدوا  
الجواب (أجاب) تفويض النظر من يستحقه بشرط الواقف في مرض موته لمن يؤل النظر  
اليه بعده صحيح لانه موافق لشرط الواقف فيستحق المفوض اليه النظر على هذا الوقف  
ولا عبرة بالفراغ الصادر من آمنة لاستحقاقها بعوض او بغير عوض لان الاستحقاق  
في الوقف لا يسقط بالاسقاط لاسيما مع اختلال المسقطة اذ تصرفها في هذه الحالة فيما  
تملكه لو كانت سليمة العقل لا غفك كيف فيما لا تملكه وهو الاسقاط بخلاف اقرار  
أحد المستحقين في الوقف بلا عوض لأجنبي بأنه يستحق نصيبه من الوقف او النظر بلا  
عوض فانه صحيح يعامل به المقر النافذ التصرف مادام حيا فاذ مات بطل وكذا اسقاطها  
النظر للأجنبي المذكور باطل أيضا اذ لا نظر لها والحال هذه مع مخالفة لشرط الواقف  
فلا يعول عليه مع انه لو لم يخالف الشرط فلا عبرة به أيضا لانه في غير مرض الموت فلا يفيد  
مجرده حق للأجنبي المذكور ما لم يكن الواقف فوض لها نصيب النظر على وقفه والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفا على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على  
ذريتها ونسلها وعتقها الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقائهم من بعدهم يكون  
وقفها على ذريتهم ونسلهم وعتقهم الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقائهم من بعدهم  
من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعتقهم وشرطت النظر لنفسها أيام حياتها ثم من بعدها  
يكون النظر على وقفها الارشدا فالارشاد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك  
الى آخر ما ذكرته في كتاب وقفها ثم ماتت عن غير عقب وآل الوقف لعتقائهم ماتت

١٢٨٦

٢٤

مطلب تفويض النظر  
في مرض الموت لمن  
يستحقه صحيح  
مطلب الاستحقاق في  
الوقف لا يسقط بالاسقاط

مطلب اسقاط النظر  
في غير مرض الموت لا يصح  
ما لم يفوض له الواقف

العقلاء عن غير عقب وآل الوقف لعتقاء عتقائهم واستجقت النظر على ذلك أمر أتركية  
من عتقاء عتقائهم أن يكونها ارشد المستحقين للوقف وصدق لها باقي المستحقين معها  
لوقف المذكور لدى الحاكم الشرعي على أنها ارشدهم وانها تستحق النظر لا تطابق شرط  
الواقف عليها وقررها الحاكم الشرعي في النظر على الوقف المذكور وأخرج لها تقريراً  
متممناً تقررها في النظر وتصدق المستحقين لها ثم الآن قام بعض المستحقين يريد  
عزلها من النظر من غير جنته شرعية متعللاً بأنها لا تصلح للنظر لعدم نطقها باللغة العربية  
بشدة الفصاحة وانها اذا سئلت عن بعض أمكن الوقف في أي محلة لا تقدر ان تعبر عن  
ذلك بالعربية الا قليلاً بعسر فهل لا يجابون لذلك ولا يعد ذلك جنته شرعية توجب عزلها  
خصوصاً اذا كانت تقدر ان تعبر عن كل شيء سئلت فيه باللغة التركية ولا يضرها نطقها  
باللغة العربية قليلاً في النظر واذا أقامت وكيلها عن القبض ريع الوقف وصرفه يصح ذلك  
ولا يشترط رضا المستحقين للوقف بالوكيل الذي عينه واذا أراد بعض المستحقين اقامة  
دعوى في مجلس حكم مع المناظرة المذكورة واقامت وكيلها عن الكونها من المخدرات  
وتعنت بعض المستحقين في عدم قبول الوكيل وطلب جبرها على المحضور معه لا يجاب  
لذلك أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) حيث قررها الحاكم الشرعي في النظر على  
الوقف المذكور لكونها ارشد المستحقين بتصديقهم على ارشديتها لا يجابون لعزلها بمجرد  
كونها لا تحسن اللغة العربية ولا يكون مجرد ذلك جنته توجب عزلها من النظر حيث لم  
يترتب على ذلك ضرر بالوقف نعم لو ثبت بعد ذلك بطريق شرعي ان غيرها ارشد منها استحق  
النظر اتساعاً لشرط الواقف وللناظر بشرط الواقف اقامة وكيل عنه في قبض ريع  
الوقف وصرفه لا ريبه ولا يتوقف ذلك على رضا مستحق الوقف وكون الموكل من  
النساء المخدرات عذر في لزوم قبول اقامتها وكيلها في الخصومة بلا رضا خصمها والله  
تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين وقف ومالك اذن ناظر الوقف وباقي مستحقه  
الشريك المالك بالصرف على عمارة حدثت فيه من ماله ليرجع بما يخص الوقف من مبلغ  
العمارة في غلته وصار تقدير أجرة المكان المذكور على الشريك المالك ليستقطع أجرة  
حصته الوقف مما يصرف على عمارته الضرورية وكانت تلك الأجرة المقدرة التي تخص  
حصته الوقف دون أجر مثلها بكثير باعتبار هيأته الأصلية قبل الترميم وفي ذلك غبن فاحش  
على جهة الوقف ولو مع مراعاة تعجيل ما عجله من مبلغ الصرف على العمارة فصرف مبلغاً  
معلوم واستمر ساكناً في جميعه مدة فهل والحال هذه لا تصح هذه الأجرة ويلزم الشريك  
المستأجر المذكور أجر مثل حصته الوقف مدة سكناه مع مراعاة ما عجله من مبلغ الصرف  
أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا تصح أجرة حصته الوقف بغبن فاحش ويلزم  
الشريك المستأجر تمام أجر المثل مدة سكناه حصته الوقف والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
(سئل) من المجلس الخصوصى عن حادثة كان سألني عنها المجلس المذكور سابقاً بتاريخ

٢٥  
مطلب للناظر بالشرط  
التوكيل بالوقوف على  
رضا المستحقين

١٧ جادى الآخرة سنة ١٢٨٦ بناء على رغبة وطلب الحكومة اجراء هذه المادة وأجبت عنها بجواب مسطر تحت سؤالها ثم عرض للمجلس فتوى محرر سؤالها وجوابها عن هذه المادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بخطه فصدق عليها من حضرة مفتى مجلس الاحكام ظاهرها يخالف جوابى السابق وهذا الارسال بقصد اخذ قول من هذا الطرف عما ذكره فقرر تحت جوابى السابق جوابا آخر وضحت فيه المقام وكشفت فيه عن لثام الاوهام بما عسى أن يتضح به النور من الظلام (وصورة سؤال المجلس الاول) فى يوم الخميس المبارك ١٧ ج سنة ١٢٨٦ حضر فى المجلس الخصوصى المنعقد بالقلعة العاترة حضرة الاستاذ مفتى أفندى ووجهه الى حضرة الاستفهام عما يقتضيه الوجه الشرعى فى ربط ايجار عن بحيرة البرلس الموقوفة ليكون عن المدة الطويلة فاجاب بما هو مشروح أدناه (وصورة الجواب) الذى يسوغ اجراؤه فى الاوقاف هو اجارة المسانحة باجرة المثل وأما الاجارة الطويلة فى الاوقاف فالفتوى على بطلانها فلا يصح اجراؤها فى الاوقاف ولو بعقود كما هو مصرح به فى كتب المذهب والله سبحانه وتعالى أعلم (وصورة الفتوى الثانية سؤال الجواب وتصديقا) ما قولكم دامت فضلكم فى رجل وقف جميع قطع اراض من جلته با بحيرة مملوك ذلك كله كائن بجهة معلومة بشعر البرلس تابع خليج الثغر المرقوم والبرج الذى هنالك انشاء المالك لجميع ذلك وقف الجميع على نفسه أيام حياته ثم على أولاده من بعد أزواجه الى آخر ما هو مرتب ومبين فى كتاب وقفه المسجل المعين فيه الجهات المذكورة بحدودها الاربعة ثم مات الواقف المذكور وآل النظر للارشد من المستحقين من أولاد أولاده وقد دعت المصلحة لاجارة الوقف المذكور المدة الطويلة فهل اذا تعينت المصلحة فى ذلك وصار اجارتها المدة الطويلة بناء على المصلحة الظاهرة تكون صحيحة شرعا وكيف الحكم سيما وان الواقف المذكور قد أهمل بيان المدة أفيدوا الجواب الحمد لله وحده نعم اذا تعينت المصلحة فى الاجارة المذكورة وصدرت بناء على ذلك تكون صحيحة نافذة ولا ينافى فى ذلك ما صرحوا به من بطلان الاجارة المدة الطويلة فى الوقف لان محله عند عدم المصلحة كما صرح به فى الهندية وغيرها من معتبرات المذهب والله أعلم الفقير عبد الرحمن البحر اوى المحنف عفى عنه الحمد لله وحده ما أفاده حضرة المفتى المومنا اليه هو الحكم الشرعى فى حادثة هذا السؤال والله أعلم الفقير على محمود البقل المحنف مفتى الاحكام عفى عنه (اجاب) بعد كتابة ماسطر أعلاه أرسل الى فى تاريخه أدناه من المجلس الخصوصى الفتوى الشرعية المذكورة المحرر سؤالها وجوابها بخط حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى المحنف ومصدق على جوابها من حضرة مفتى مجلس الاحكام فى هذه الحادثة لا تطلع عليها وأفيد بما يظهر لى فاطلعت على ما ذكر فوجدت سؤال الفتوى المذكور مخالفا لسؤال الفتوى التى أعطيت من هذا الطرف اذ موضوعها اجارة جهة جارية فى وقف لها ريع

مطلب في بطلان الاجارة  
الطويلة في الاوقاف  
المصلحة

مطلب في بيان المصلحة  
التي يترتب عليها جواز  
الاجارة الطويلة في  
الاوقاف

ولست من الاماكن المتخربة المحتاجة الى العماوة ومع ذلك فريعهما جسيم دار على  
أصحاب الاستحقاق والاجرة التي يراد تقديرها في عقد الاجارة هي مقدار ايراد تلك الجهة  
حسب ما يعلم من أوراق هذه القضية وحينئذ فلا مسوغ لاجارتها المدة الطويلة في هذه  
الحالة وأما موضوع الفتوى المزخرفة الثانية فهو ان المصلحة لجهة الوقف تعينت في  
اجارتها المدة الطويلة كما هو مصرح به في سؤالها وجوابها وان لم يوضح فيها وجه تعيين  
المصلحة وهذا مخالف للواقع في هذه الحالة ففي الخانية لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا  
كانت مدة اجارتها أكثر نفعاً فزجرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة قلت وقد منافي  
الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود وسيجيئ متناظراً لاجع وليحفظ  
فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة فتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد  
في كله فتناوى قارئ الهداية ورجحه المصنف أفاده في الدرر قال في حواشيه قوله الا اذا  
كانت الى آخره بان كل الناس لا يرغبون في استثمارها سنة وبيعها أكثر من سنة  
أدرك الوقف وانفع للفقراء وعزاه الى صاحب الاسعاف وأفاد أيضاً في حواشي الدرر من  
الوقف ان تعيين المصلحة في الاجارة الطويلة هو ان لا تتأخر عمارته الا اذا أوجر أكثر من  
سنة في الدور ومن ثلاث سنين في الضياع وكان محتاجاً للمارة أخذ من عبارة قارئ  
الهداية وان هذه الزيادة عند وجود المصلحة انما تكون للقاضي أو للمتولى اذا شرط له  
الوقف الزيادة للمصلحة فقد اتضح مما نقلناه معنى المصلحة والمسوغ لاجارة عقار الوقف  
المدة الطويلة وانها ليست موجودة في حادثة الفتوى وحينئذ فلا يعمل شرعاً على الفتوى  
الثانية في هذه المسألة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) بافادته من  
ديوان المحافظة مؤرخة ٢٧ ش سنة ١٢٨٦ مضمونها انه لمناسبة لزوم استبدال دكاكين  
بمجان الخليلي جارين في وقفين قدر ثمنهما بمعرفة أرباب الخبرة بمبلغ كذا وسمع ناظر  
الوقفين المذكورين بابدالهما بالمبلغ المرقوم وصدر الامر العالي باخذهما وتحرر للمحكمة  
بتحرير الجهة المبري بالذكاكين المذكورين فصار احضار حجتي الوقفين بسد الشيع  
حسين المحفناوى مأذون المحكمة وبمطاعتهما وجدتا محررتين بانقراض فقط وليسكون  
الابدال هو الذكاكين والحجتان بانقراض فقط وهذا مما ينظر بالوجه الشرعي تؤمل الافادة  
عما يكون اجراؤه في ذلك (اجاب) بمطالعة الحجتين المذكورتين وجدت كل واحدة منهما  
تتضمن بيع ناظر الوقف المعين فيه الانقراض التجارية في الوقف نظارته للمسوغ المذكور  
فيها وهذا البيع بناء على ما هو مسطر بكل جهة منهما صحيح فالذي فهم من الحجتين  
المذكورتين ان المجاري في الوقفين المذكورين انما هو البناء الذي صار انقراضا  
مطروحة يخشى عليها الضياع وتعدت اعادتها وبيعت لهذا المسوغ وحينئذ لا يتأخر  
ابدال الناظرين المذكورين الذكاكين المذكورين أرضاً وبناحيث لم تكن  
الأرض جارية في وقفهما بل هي جارية في وقفين آخرين ولم يكن هناك بناء قائم وقت



الابدال بل هي أنقاض مطروحة حسب المفهوم من هاتين الحجتين والله تعالى أعلم  
 (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولديه الموجودين  
 الآن هما السيد محمد والسيد سليمان وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد  
 الذكور دون الإناث وعلى ولد ولده السيد إبراهيم ابن المرحوم السيد علي بالسوية بينهم  
 ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاده وأولاده وأولادهم وذريتهم ونسلهم  
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
 السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به  
 الواحد منهم إذا انفردو يشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات  
 منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وإن  
 سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته  
 وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب  
 الطبقات له الذكور دون الإناث تداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين  
 فإذا انقراضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم ونحلت بقاع الأرض منهم  
 أجمعين يكون وقفا مصر وفا ريعه على ما يبين فيه وهو ما ذكره الواقف في حجة وقفه ثم  
 مات الواقف المذكور عن ابنه المذكورين وابن ابنه ولم يحدث له أحد من الأولاد ثم  
 مات ابن الابن المذكور عقيما فاستقل بجميع ريع الوقف عجا المذكوران حسب  
 شرط الواقف وانحصر الوقف فيهما سوية ثم مات أحد ابني الواقف الذي انحصر فيه  
 ريع نصف الوقف عن أولاده الثمانية ثلاثة ذكور وربع أنثى ثم مات ابن الواقف  
 الثاني عن أولاده الثمانية أيضا أربعة ذكور وربع أنثى ثم مات كل واحد من أولاد  
 ابني الواقف الستة عشر المذكورين بعضهم مات عن أولاد وبعضهم عن اثنين  
 وبعضهم عن واحد إلى أن انقرضت طبقة كل من الأولاد الستة عشر ولم يمت أحد منهم  
 عقيما إلى أن انحصر الوقف في أربعة وأربعين شخصا الذين هم أولاد وأولاد ابني الواقف  
 المذكورين ستة عشر من ذلك هم أولاد الثمانية الذين هم فروع أحد ابني الواقف  
 المذكورين وثمانية وعشرون هم أولاد الثمانية الذين هم أولاد ابني الواقف الآخرين  
 أن طبقة فروع أحد الابنين المذكورين انقرضت قبل انقراض طبقة فروع الابن  
 الآخرين مات جملة من فروع الطبقتين المذكورتين بعضهم عن ولد فكثر بعضهم  
 عقيما عن أخوته وأخواته ولم تنقض الطبقة الثالثة من فروع ابني الواقف فكيف  
 تكون قسمة الربيع أفيدوا الجواب (اجاب) حيث انحصر ريع الوقف المذكور جميعه  
 في ابني الواقف المذكورين مناصفة بينهما فموت أحد الابنين عن أولاده الثمانية  
 الذكور والإناث ينتقل نصف الربيع المذكور لهم بالسوية عملا بقول الواقف ثم من بعد  
 كل منهم على أولاده إلى آخره وموت ابن الواقف الثاني عن أولاده الثمانية أيضا يقسم

ربيع الوقف جميعه على عدد رؤس اولاد ابني الواقف الستة عشر المذكورين لا يختلف  
الحكم في ذلك بين تنقض القسمة وعدمها ثم يموت كل واحد من أهل الطبقة الثانية  
المذكورة عن اولاده أو اولده وان سفل ينتقل نصيبه لفرعه واحدا أو متعددا وهكذا  
في فروعهم عملا بقول الواقف على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك  
انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده الى آخره ويعمل بذلك الى أن تنقضى طبقة فروع  
احد ابني الواقف الثمانية فتتقض القسمة بالنسبة لمقدار استحقاقهم وهو النصف  
ويقسم ذلك المقدار على عدد رؤس الطبقة الثالثة من فروع ذلك الابن الذي  
انقضت طبقة اولاده الثمانية ويقسم ذلك على الاحياء منهم والاموات فما اصاب  
الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يعطى لاولادهم ولا فرق في ذلك بين ذكروا نثى اذ لم  
يفضل بينهم الواقف في شروطه ثم من مات منهم عن فرع واحد فاكثرت ينقل نصيبه  
اليه ومن مات منهم عقيم اعن اخوته واخواته ينتقل نصيبه لاخته واخواته فان لم يكن  
له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات له الذكور دون الاناث عملا بما صرح به الواقف  
على هذا الوجه لان الوصف بالذكور يرجع الى الاخير عندنا والاخير في كلامه هو  
اقرب الطبقات له وبانقراض الثمانية الاولاد الاخيرين الذين هم فروع الابن الثاني  
وهم من أهل الطبقة الثانية ايضا تنقض القسمة بالنسبة لمقدار استحقاقهم ايضا وهو  
النصف الثاني و يقسم ذلك المقدار على عدد رؤس الطبقة الثالثة من فروع ذلك الابن  
الثاني على ما بينا في فروع الابن الاول وذلك عملا بلفظة كل في قول الواقف ثم من بعد كل  
منهم على اولاده الى آخره المفيدة للاحاطة على سبيل الافراد فيكون بمنزلة وقفين كل  
نصيب ابن منهم بمنزلة وقف على حدة كما يستفاد ذلك مما ذكره العلامة خير الدين الرملي  
في فتاواه المشهورة عن سؤال من كتاب الوقف غمرة ١٨٤ نظير الحادثة عبر فيه بكل  
فانظره وهو كذا يعمل في كل طبقة من طبقات فروع كل ابن منهم والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مريض مرض الموت وقف مكانا في مرضه المذكور على اخواته  
الثلاث ثم لم يمت عنهن وعن زوجته ولم تجز الزوجة الوقف المذكور فهل  
للزوجة أخذ حصتها في المكان المذكور حيث لم يكن له مال آخر سوى المكان  
المذكور او كيف الحكم (اجاب) حيث وقف الرجل المذكور في مرض موته مكانه  
على بعض ورثته ثم على جهة بر ولم يترك غير هذا المكان فيجوز الوقف في ثلثه ويبطل  
فيما زاد على الثلث حيث لم تجزه بقية الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على  
قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى  
ما عاش الموقوف عليهم فاذا مات الموقوف عليهم من الورثة صرفت غلة الثلث كلها  
لجهة البر المذكور على ما شرط الواقف قال في البحر والمحصل ان المريض اذا وقف على  
بعض ورثته ثم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز الوارث الا آخر كان الكل وقفا

مطلب تنقض القسمة  
بالنسبة لنصيب فروع  
كل من الابنين بانقراض  
طبقتهم خاصة عملا  
بلفظة كل دون نصيب  
فروع الابن الثاني لان  
لفظة كل للاحاطة على  
سبيل الافراد فهو بمنزلة  
وقفين في ذلك

واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفامع ان الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لانه لم يتجهض للوارث لانه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث انتهى أفاده في رد المحتار من الوقف والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها من حيث ان تركة المرحوم خليل اغلاله المرحوم سعيد باشا صار بيعها بعرفة هذا الطرف لا يولولة ذلك للحضرة الخديوية وحال حياة المرحوم وقف عقارا كائنا بالموسكى بديوان المرور القديم وموجود به عربخانه خشب انشأها حال حياته ثابتة بأرض الوقف ولم تذكر بحجة الايقاف ومن الاقتضاء الوقوف على الحقيقة هل يباع خشب العربخانه المذكورة ويضم ثمنه على التركة أو يبقى بدون بيع لمجة الوقف اقتضى تحريره لحضر تسكم ليسكرم بالافادة عما وافق شرعا (اجاب) لا يلزم من عدم ذكر اخشاب العربخانه المذكورة في حجة الايقاف كونها خارجة عن الوقف حيث كانت في أرض الوقف موضوعة على وجه القرار والاثبات ما لم يتحقق ان الواقف أحدثها بعد الوقف واشهد عند الاحداث انها ملك له لا لمجة الوقف أو أحد ثمنها من ماله وأطلق فان لم تكن كذلك لا تكون داخلية في تركته ولا تابع على انها منها بل تكون لمجة وقفه الذي كان ناظرا عليه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الضابطية مؤرخة ١٦ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها من بعدم معلومية حضر تسكم ما ينهى عنه مقدمه احمد محمد شمس الحريرى وما أفتى به حضرة مفتى الضابطية بخصوص فسخ ايجار الخان الكش بالنعورية نظارة محمود افندي ترد الافادة عن الحكم الشرعى في هذه المادة لاجل معاملة الساكن بموجبها (وصورة ما أفتى به مفتى الضابطية) قد اطلعت على هذا العرض وعلى حجة الايقاف المؤرخة في غرة ذى القعدة سنة ١١٣٥ ولم يشترط الواقف مدة لاجارة عقار الوقف ليراعى شرطه وحيث أهمل الواقف مدتها فالفتوى على ان اجارة الخان المذكور أكثر من سنة لا تصح والله تعالى أعلم (اجاب) ما أفاده حضرة مفتى الضابطية بهذا فهو موافق للنصوص عليه في كتب المذهب حيث لم تكن الاجارة المذكورة صادرة من قبل القاضى لمصلحة الوقف والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٤ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها قد وردت افادة من محافظة رشيدى ١٤ الجارى متطابها بالتحرير لحضر تسكم بنظر الافادة المعطاة من حضرة قاضى رشيد والعرض المرفوق معها وافادة التحكم الشرعى (ومضمون افادة حضرة قاضى رشيد مخاطباها سعادة محافظ رشيد) صار حضور المجة المذكورة بالعرض لصقه ودل مضمونها على أن الحاج محمد اللوصى ابن المرحوم الحاج محمود ابن المرحوم قاسم اللوصى يملك تسعة قراريط في مكان بحرى رشيد بما اشتمل عليه

٨  
١٢٨٧  
مطلب أحدث الواقف  
شفي الوقف ان احده  
لنفسه او أطلق فهو له  
وان أحدثه للوقف  
فهو وقف

١٧  
١٢٨٧  
مطلب اجارة الوقف  
أكثر من سنة في غير  
الضياح مع ائمال  
الواقف مدتها لا تجوز  
الا اذا صدرت من  
القاضى لمصلحة

وعليه حكر جهة الحرمين الشريفين وجهة مسجد الجندی ووجهة المكتب الكائن  
بوكالة الباشا وقدره ثمانمائة وأربعون فضة تقاضا لابنهما بموجب الحجة المذكورة  
ومكتوب بهامش الحجة المذكورة أن الحاج محمد اللوصي المذكور وقف الحصة  
المذكورة من المكان وما يتبعه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون لزوجه التي  
يموت عنها ما يخصها شرعا من الريع ان لم يكن هناك فرع وارث والتمن ان كان له فرع  
وارث وباقى ذلك يكون لذريته أو لولاده كورا وانا انا بالقرينة الشرعية ثم من بعد  
موت الزوجة المذكورة تنتقل حصتها لولاده الموجودين مضمومة الى حصتهم ثم من  
بعد كل من الاولاد تكون حصته لولاده كورا وانا انا كذلك ثم لولاد اولاد اولاده  
كذلك ثم على ذريته ونسله وعقبه كذلك فاذا انقرضت اولاده وذريتهم يكون ذلك  
وقفا على شقيقته خديجة ثم من بعدها على من يوجد من اقاربه وذوي رحمه فاذا انقرضوا  
عن آخرهم كان ذلك وقفا شرعيا على مسعود وشرع سيدي على المحلى عمت بركاته ثم على  
الفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما حلوا وشرط الواقف شروطا منها ان النظر على  
ذلك يكون له مدة حياته ثم من بعده يكون لزوجه أم أولاده ثم للارشد فالارشد عن  
يؤول الوقف اليه ومنها ان يبدأ من ريعه بعمارة وترميمه ومافيه البقاء لعينه والدوام  
لمنفعتهم واشهد الواقف المذكور على نفسه بينة شرعية بذلك محررة أسماء وهم بهامش  
الحجة المذكورة الان هذا الوقف لم يكن على يد قاض ولم يسجل وقدمات الواقف  
وزوجه وأولاده وانقرضت ذرية أولاده وماتت شقيقته خديجة المذكورة والموجود  
الآن من اقارب الواقف وذوي رحمه بنتا أخيه السيد احمد اللوصي هما عشوشة وهما  
وأولاد ابن أخيه السيد محمد ابن السيد احمدهم احمد ومحمود وعبد الفتاح ومحمد وعبد  
المجيد وعبد المجيد وصالح وبنات بنت أخيه السيد احمد المذكور هما حسنة وعائشة أمهما  
السيدة بنت السيد احمد المذكور وأولاد بنت أخيه الثانية أمونة بنت السيد احمد  
المذكورهم محمود وعبد علي وخضرو بنت ابن أخيه السيد احمد المذكور هي فطومة بنت محمود  
ابن السيد احمد المذكور وحيث كذا فلزم تحريره لسعادتك نلتمس عرض ذلك لحضرة  
الاستاذ العلامة الفاضل حضرة مفتي افندي الحروسة للنظر في الوقف المذكور ويغيد  
حضرة عن الحكم الشرعي في هذا الوقف وما يستحقه كل واحد من الاقارب  
المذكورين في الحصة المذكورة وعلى مقتضى ما يفيد حضرة الاستاذ الموما اليه  
يجري العمل (اجاب) قد صار الاطلاع على العرض وافادة حضرة قاضي رشيد المرغوب  
فيها النظر من هذا الطرف في مادة الوقف المحكي عنه واعطاء الافادة بما يقتضيه الحكم  
الشرعي في هذا الوقف وما يستحقه كل واحد من الاقارب المذكورين في افادته (والجواب  
عن ذلك) ان الوقف المذكور بعد تحقق صدوره عن مالكه مستوفيا شرائطه على الوجه  
الموضح بافادة حضرة القاضي المذكور يكون صحيحا لازما شرعا على ما عليه القوي بلا



صفر سنة

مطلب يعتبر في الوقف  
على الاقارب وذوي  
الرحم والوصية لهم  
المحرمة والاقراب  
فلا قرب للاستحقاق  
ويعطى للثنتين  
فصاعداً ذكر حيث  
كان التعبير بلفظ  
المجمع عند الامام خلافاً  
لها

توقف شرعاً على كونه على يد قاضٍ من القضاة أو مسجلاً لا سيما مع كونه صادراً من مدد  
مديدة وحيث انقضى الوقف وزوجته وذريته وشقيقته خديجة المذ كورة وكان  
الوقف قد عبر في وقفه بقوله ثم من بعدها أعني شقيقته خديجة المذ كورة على من يوجد  
من أقاربه وذوي رحمه فاذا انقضى رعا عن آخرهم كان ذلك وقفاً شرعياً على مسجد  
وضريح سيدي على المحلى عمت بركاته ثم على الفقراء والمساكين أينما كانوا وكان  
الموجود للواقف من الاقارب وذوي الرحم من ذكرهم حضرة القاضي بافادته يكون  
المستحق لبيع الوقف الآن بنتي أخيه السيد احمد اللوصي هما عشوشة وهما فقط دون  
من معهما من الاقارب المذ كورين وهم أولاد ابن أخيه وبنات بنت أخيه وأولاد بنت  
أخيه الثانية و بنت ابن أخيه المذ كورين على قول الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه وهو الصحيح وعليه المتون كما نقله العلامة ابن عابدين عن كتب المذهب لان الامام  
رحمه الله تعالى يعتبر في الوقف على الاقارب وذوي الرحم والوصية لهم المحرمة  
والاقرب فلا قرب للاستحقاق ويعطى ذلك للثنتين فصاعداً من ذكر حيث كان  
التعبير بلفظ المجمع كما هنا وجميع من ذكر بافادة القاضي المذ كور مستوون في المحرمة  
الا أن بنتي أخى الواقف في القرابة الى الواقف أقرب من ذكر معهما في تلك الافادة  
فختصان بجميع الرعي الآن حيث كان النسب ثابتاً ولم يوجد للواقف المذ كور من  
الاقارب الآن سوى من ذكر بافادة القاضي المرفوقة مع هذا والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادة واردة من الداخلية في ٢١ صفر سنة ٨٨ مضمونها قد علم للداخلية  
مما ورد من ناظر عموم الاوقاف ان الاوقاف المحال نظرها على نظارة الاوقاف وجار تحرير  
تقاريرها من المحكمة بأسماء نظار ديوان الاوقاف خلفاً بعد سلف وكلما تجددتولية  
ناظر على ديوان عموم الاوقاف لا يجري تنفيذ تصرفات الخلف ما لم يتنازل السلف وتغير  
التقارير من المحكمة بدفع رسومات كالاول وهكذا ولو كان بعض الاوقاف ارادها لا يفي  
بما يصرف بالسكرار فرفع ذلك استنسب ان التقارير المحررة باسم اسلافه لا يجري تغييرها  
باسم الحضرة الخديوية بعد تنازلهم عن النظر للحضرة المشار اليها حسب ما يوافق شرعاً  
وهكذا كل ما يجري حالته من الآن فصاعداً وناظر الديوان ان يكون له التصرفات الشرعية  
بالتوكيل عن الجنب العالي كما الجارى في بعض الاوقاف المحرر تقاريرها باسم ولي النعم  
مثل وقف سيدنا الحسين والحرمين ونحوهما وانما اذا وافق الاجراء كما ذكر فيكون ناظر  
الديوان او من يوكله ولا في قبول النظر عن الحضرة الخديوية ويروم استحصال الامر  
بما يتبع وحيث مقتضى معرفة الحكم الشرعي في ذلك وهل يكون الاجراء على وجه ما  
ذكر موافقاً لشرعاً اقتضى ترقيمه لفضيلته ثم مل الافادة عن ذلك (أجاب) علم ما بخطاب  
سعادتك والافادة عن ذلك ان الاجراء على وجه ما توضيح لا مخالفة فيه للاصول الشرعية  
عند عدم المانع فاذا اريد الاجراء على وجهه ما ذكر فلا مانع منه شرعاً والله تعالى أعلم

دبيع الاول سنة

(سئل) في وقف أدى له ناظر من ذرية الواقف مستحق النظر على الوقف المذكور طبق  
 شروط واقفه لارشديته عن باقي المستحقين وتحرره بالنظر على الوقف المذكور تقرير من  
 القاضي وهو قائم بمصالح الواقف معروف بالامانة مجتهد فيما فيه رواج الوقف قادر على  
 شأنه استمر في النظر على هذا الوجه سبع عشرة سنة وما زال الوقف يزاد ريعه وعماره  
 بسند جهده فيما فيه منفعة حتى بلغ ايراده مبلغا جسيما بسبب ذلك وكلما احتاج  
 الوقف الى عمارة وترميم في تلك المدة يجريه الناظر ويصرف فيه بعض الغلة مصرف  
 المثل ثم يقسم الباقي على مستحقه حسب شرط الواقف ويصدقونه فيما صرفه في العمارة  
 والترميم المذكورين وياخذ عليهم السندات والشهاد الشرعي بما ذكره وقد أجرى الناظر  
 المرقوم عمارة وترميم باقي أما كن الوقف في ستة وست وثمانين وسبع وثمانين وصرف  
 على ذلك أيضا كما كان يفعل في السنين الماضية وصدق على ذلك الصرف أيضا كل  
 مستحق الوقف الا واحدة منهم بواسطة تعنت زوجها الوكيل عنها واغرائه اياها وطلب  
 من الناظر تفصيل وبيان ما صرفه في السنتين المذكورتين في كل محل من محلات الوقف  
 على حدته بحيث يبين المنصرف على كل أودة او حاصل مثلا والناظر المذكور يريد  
 تفصيل المنصرف على محلات الوقف المذكورة وبيانه بحيث يوضح مقدار المنصرف  
 على جملة الاماكن المعلومه التي سيبين ابدقتر المحاسبة من آلات واخشاب ومهمات وانما  
 والابرة المنصرفة لعمال في ذلك المواقف لنفقة المثل فهل يكتفي من الناظر المذكور  
 بذلك التفصيل والبيان اذ لا يأتى له خلاف ذلك لعدم حصر جملة المنصرف على كل  
 أودة او حاصل من الوكالة مثلا على حدته واذا استمر الناظر المذكور متصفا بالارشدية  
 قادر على تعاطي امور الوقف والاستغلال ولم يظهر عليه ما يوجب خيانتة ولا نهمة في  
 امور الوقف يكون باقيا على النظر لا يشاؤك فيه غيره عملا بشرط الواقف ولعدم ما يقتضي  
 المشاركة شرعا ويصدق فيما صرفه في عمارة الوقف وترميمه الضروري بيمينه حيث  
 لا يكذب في ذلك ظاهر الحال وافقة ذلك المنصرف المثل (اجاب) لوجه لتكليف الناظر  
 المذكور زيادة على هذا البيان الذي يجريه على الوجه المسطور ويصدق فيما صرفه  
 في عمارة الوقف الضرورية مصرف المثل بيمينه حيث لم يكذب في ذلك ظاهر الحال وليس  
 لاحد عزله من النظر على هذا الوقف بدون وجه ولا مشاركتة فيه بدون مقتضى لذلك  
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مضمونها قد وردت افادة  
 محافظة رشيد مضمونها بالاوراق طيه مؤرخة ٢٧ راسنة ٨٨ مرادها اطلاع  
 حضر تكم على ما أوصحه حضرة قاضي افندي رشيد في مادة وقف اللوصي برشيد  
 واعطاء الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فبناء عليه اقتضى تحريره حضر تكم ومعه  
 الاوراق المعلومه ما اشتملت عليه ووردت افادة (اجاب) قد أفدنا بحوايننا السابق  
 المسطر في احدى اوراق هذه القضية المؤرخ ٢٧ ذي القعدة سنة ٨٧ المدرج في

١١٨٨

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨٨

٩

كتاب الوقف من هذه الفتاوى في هذا التاريخ ان ربيع الوقف المذكور بناء على  
 انشاء الواقف وقفه على الوجه الذي بينه حضرة القاضي بافادته المؤرخة ٢٩ ج سنة ٨٧  
 المستفاد منها انه بعد انقراض ذرية الواقف وزوجته وشقيقته خديجة يكون وقفها على  
 من يوجد من اقارب الواقف وذوي رحمه فالانقراض عن آجورهم كان ذلك وقفها شرعيا  
 على مسجد وضريح سيدي علي الخلي ثم على الفقراء والمساكين وقد شرط النظر على ذلك  
 من بعده وبعد زوجته للارشاد فالارشاد عن يؤول الوقف اليه وان الموجود الا من  
 اقاربه وذوي رحمه بنتا اخيه المذكورين وأولاد ابن أخيه المذكورين وبنتا بنت اخيه  
 وأولاد بنت أخيه الثانية وبنت ابن أخيه فقط يكون منحصرا في بنتي الاخ لا غير على  
 قول الامام الاعظم المرجح لوجود الاقربىة والمحرمية فيهما دون غيرهما من ذكور حينئذ  
 فلا دخل لأولاد ابن الاخ المذكورين في افادته الثانية بل بعدهم في القرابة ولو كان أبوهم  
 مستحقا مع اخته المذكورين حال حياته بل اتفاضل بين احدهم منهم لعدم ما يقتضيه  
 لاستوائهم في القرب الى الواقف وبموت اخيهما المذكور صار المتصف بالاقربىة الى  
 الواقف اخته المذكورين فقط دون اولاد الاخ المذكورين ولم يوجد من الواقف نص  
 على انتقال نصيب من مات من اقاربه عن ولد اليه وما استفهامه عن كيفية تحقق  
 صدور هذا الوقف على من ذكرهم الواقف المذكور الموضح بافادته الثانية المسطرة  
 باحدى اوراق هذه القضية المؤرخة ٢١ ربيع الاخر سنة ٨٨ بناء على ما ذكرناه  
 في جوابنا الاول من ان الوقف المذكور بعد تحقق صدوره عن يملكه مستوفيا شرائطه على  
 الوجه الموضح بافادته حضرة القاضي المذكور يكون صحيحا لازما شرعا الى آخره بقوله هل  
 يجري اقامة ناظر شرعي على الوقف المرقوم ويحصل التداعي عليه من المستحقين بصدور  
 الوقف المرقوم وانحصاره فيهم الا ان يدعى مستوفية (جوابه) انه ينظر فان كان جميع  
 اقارب الواقف المستحقين الا لميراثه متصادقين على صدور الوقف منه على هذا الوجه  
 فهذا كاف في تحقق ذلك واما اذا وقع اختلاف بينهم في ذلك وتجاادلوا وقف على هذا  
 الوجه فن يكون ارشاد عن يؤول الوقف المذكور اليه يكون هو الناظر عليه وحينئذ تسمع  
 الخصومة بينه وبين من ينكر ذلك بوجهها الشرعي ومتى ثبت صدور الوقف من الواقف  
 على الوجه المسطر يحكم به ويمنع المعارض في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس  
 الدقهلية في ١١ ج سنة ٨٨ بما مضمونه منظور بمجلس هذا الطرف قضية تداع من  
 الست هاتم الموافقة ومن ضمن ما تدعيه على الشيخ عبد الله اخيه اشيا ان أحدهما ان  
 والدهما اتوا في ترك لهما خمسة وعشرين فدانا وكسورا أطيان رزقة بغيط البشطيمير  
 موقوفة على اجدادهم ماو والدهما ونسله بمقتضى حجج وفرمانات وافراجات وتقاسيط  
 ديوانية باسمها واسم اخيها وتقرر برحمر من محكمة المنصورة مذكور فيه ان القاضي  
 مكنهم ما كان مستوليا عليه والدهما وجار صرف الفائض لهما من الروزنامة وتروم

قسمة ما يخصها في تلك الاطيان وتكليفه باسمها والثاني طلب اعطائها حقها في المحلات  
 الموقوفة حيث انها نظارتها ونظارة اخيها ومشترط في جميع وقفياتها ان الناظر على  
 صرف ريعها من يكون جالساً على سجادة اجدادها السادات الموافقين وان خدمة  
 السجادة حقها وحق اخيها بمقتضى ذلك التقرير ولعدم اقرار اخيها على احقيتها فيما  
 توضح وقوله ان ارض الرزقة انحلت وصارت خراجية بالمال ولا يعتبر فيها الوقف  
 واكتفوا بأخذ الفائض من الروزنامة وان الذي كان واضعاً يده عليه والدهما هو  
 ١١ فدان فقط اما الاربعة عشر فداناً الباقية فهو الذي جردها ووجدان منها فدادين  
 لها صورة حجة بحكمة المنصورة في ٩ شوال سنة ١٢٧٠ دالة على ان شخصاً يسمى احمد  
 الشناوى فرغ عنها بتوكيل شخص والستة الافدنة كان الشيخ عبد الله المذكور  
 عرض للديرة في سنة ٢٧٥ بالتماسه أخذ تسعة افدنة بغيط البشطين من مخلفات  
 والده وأجداده كان واضعاً يده عليها احمد الشناوى ومرباً عليه عواندله وتطبيقاً للبند  
 التاسع عشر من لائحة الاطيان الذي مقتضاه ان من يكون من أصحاب الاثر اعطى  
 اطياناً لشخص يزرعها وينتفع بمحصولها ومكافئة عليه دون صاحب الاثر وفي مقابلة ذلك  
 يعطيه شيئاً معلوماً سنوياً بحيث ذلك يكون مبنياً على عجز صاحب الطين عن زراعة اثره  
 واستمرار المزارع في زراعتها ضرورة صار اصلاح اراضيها فانه متى مضى على ذلك خمس  
 سنوات فاكثر ولم توجد دلائل بيد صاحب الاطيان تدل على سبق المشاركة بأنه اذا  
 أراد أخذ اطياناً يأخذها فلا يحرم المزارع من تلك الاطيان وتقسم بينهما الثلثان  
 لصاحب الطين والثلث للمزارع فعلى مقتضى ذلك قد جرت قسمة التسعة الافدنة  
 المذكورة ولما ذكر ووضع يده على تلك الاطيان من مدة مديدة وتسديد أموالها قال  
 انها صارت اثره خاصة ولم يكن لاخته حق الا في الفائض المربوط بالروزنامة كما انها  
 لا تستحق معه في ريع المحلات الموقوفة لكونها موقوفة على مصالح الضرر وحق  
 النظر فيها له هو خاصة أيضاً وكانت مديرية الدقهلية مذ كانت فيها تلك القضية طالبت  
 افادة من حضرة قاضي المنصورة فيما ذكر ولما أفادها بأن المتضخم من قيد التقرير  
 الصادر من المحكمة في سنة ٦٠ أن بيد والده المدعية التي كانت وصياً عليها سندات  
 وافراجات باسم والد والدهما وذريته وان القاضي قررهما ومكنهما من الرزقة ومما  
 كان مستولياً عليه والدهما عملاً بتضمنه السندات والافراجات والامر الصادر في هذه  
 المسألة من المعية السنية في ٦ ش سنة ٦٠ بأجراء ذلك وبمقتضى فتوى شرعية  
 وان ليس بالتقرير ولا بالامر امتياز أحدهما عن الآخر فلا يطلاق يقتضى التساوى ولا  
 يكون لأحدهما الا انفراد بوضع يده على الرزقة المذكورة بل تكون تحت أيديهما  
 بالسوية كل منهما بحق النصف وأفادها أيضاً بما أجابه حضرة مفتي المديرية بأن المدعية  
 شريكة مع أخيها مناصفة فيما يتعلق بنظارة وقف سجادة الشيخ الموافق حسب التقرير



والأمر المحكي عنهما فقد تظلم الشيخ عبد الله المذكور من ذلك ولم يوردت هذه القضية للمجلس وتراءى لزوم مكتبة ديوان الاوقاف عنها أفيد منه بأنه باطلاعه على ما يدعى المدعية من الاوراق فهم ان الرزقة المذكورة مرصدة من قبل المرحوم سليمان كاشف على الشيخ عبد الله الموافى وأن المدعية وأخاهما مقرران على نظرها وأمر الرزق المرصدة على خيرات وإقامة شعائر صادر فيه قرار من المجلس الخصوصي منفذ بأمر عال في غرة ج سنة ٨٣ بأن التكليف الواقع باسم نظار الاوقاف في الاطيان المذكورة أو أقاربهم وغير ذلك يعتبر باسم الاوقاف فلا يرى خلاف تكليف الاطيان الموجودة من الرزقة باسم وقف سليمان كاشف على الشيخ المذكور نظارة المتداعيين كل منهما بحق النصف وبتقهم ما ذكر الى الشيخ عبد الله المذكور ما زال مصمما على أن اخته لا تستحق في هذه الاطيان وإن التقرير المرتكس عليه في إفادة القاضى ليس بحجة وقفية ولا فيه شرط واقف ولقطة مكنهما المقال انها طلاق يقتضى التساوى فانها بالنسبة لسياق الدعوى المحرر عنها التقرير لا ينصرف مدلولها على اطلاق التساوى بل المناسبة لذكرها في هذه المادة هو لوجود المثنى فقط بحيث لو كان له أخ أو اخت ثالثة لكان قيل مكنهم لان التمكن الموضح بالتقرير هو مقيد بما كان مستويا عليه والدمما وهذا اللفظ واقع من القاضى لا ينصرف الا على الميراث الشرعى اما اذا كان هذا اللفظ ثابتاً في شرط واقف أو موضح فيه ان الاناث يرثن مثل الذكور فربما كان يقال والمحقة هي للذكر مثل حظ الانثيين فيما يتعلق بالتركة المخلفة عن والده اما الاطيان فانها حقها هو لكونها تحت يده ومكلفة عليه مع وجود اخته وكونها أكبر سناً وانفرادها في معيشة واحدة وعدم تعرضها كما ان العقارات الموقوفة فالنظر عليها واستيلاء ريعها خاص به اتباعا لشرط الواقف الى غاية ما ذكره ثم انه قدم إفادة للمجلس بأن استناد اخته في مادة أجر العقارات الموقوفة بالنسبة لما هو واضح بحججها واتباع شرط الواقف وارتسكانها في الاستحقاق في الاطيان ما هو الا على التقرير السالف ذكره وإن الاطيان المحكي عنها رزقة ورغبتها الفصل على غط منشور الاوقاف الصادر في سنة ٨٣ مع انها لم تكن من هذا القبيل فالاشكال الواقع في هاتين المسئلتين لا ينتهى الا بعرضهما مع ما اشتلا عليه من الحجج والاوراق لسيادتك برسم الاستفتاء عنهما وكل ما افادته حضرته كما يكون نافذا عليه ووكيل اخته رضى بذلك وقال ان خلاف ما ذكر لا ينفذ عليه ثم احضر ما عنده من الاوراق للاطلاع عليها وحيث فضلا عما انتهى عليه الحال بين المذكورين من تطلبهما عرض تلك القضية لفضيلتكم وعدم اقتناعهما بغير ذلك فانه مما تبين من درج الرزقة الواقع في شأنها النزاع الآن في حجة وفرمان الاوراق التى أحضرها وكيل المدعية قد اشتبه الامر على المجلس في شأن تلك الاطيان وصار لايزول الاشكال وينقطع النزاع الا بعرض هذه القضية لسيادتك فلهذا اقتضى

ترقيمه أفضليتهكم وصورة التقرير وجميع المحلات الموقوفة والغرمان المذكورين وباقى  
الأوراق قادمة ترجو بعد تشريفها بالمطالعة من باعادتها بإفادة المحكم الشرعى للعلمية  
وأجراء ما يقتضى (أجاب) وردت إفادة المجلس المؤرخة ١١ ج سنة ٨٨ ومعها  
أوراق تدعى الست هانم الموافقة مع أخيها الشيخ عبد الله الموائى فى مادة الرزقة  
والأما كن الموقوفة و يرغب المجلس إعطاء الافادة من هذا الطرف بما يرى فى ذلك  
(والجواب) عنه امامادة الرزقة المذكورة فبناء على التقرير الصادر من محكمة المنصورة  
الموجود صورته ضمن هذه الأوراق المتضمن ان القاضى قررهما ومكنهما من الرزقة  
ومما كان مستوليا عليه والدمهما عملا بما تضمنته السندات والافراجات والامر الصادر  
فى هذه المادة من المعية السنية بتاريخ ٦ ش سنة ٦٠ بإجراء ذلك وبمقتضى قرار المجلس  
الخصوصى الصادر عنه الامر العالى فى غرة ج سنة ٨٣ بان التكليف الواقع باسم نظار  
أوقاف الاطيان المرصدة على خيرات واقامة شعائر وأقاربهم يعتبر باسم الأوقاف يكون  
حق الولاية والتصرف فى اطيان الرزقة السكائنة بحوض البشطيم المرصدة على وجه  
البر والصدقة باسم الشيخ عبد الله الموائى من قبل الامير سليمان اغا كاشف بولاية المنصورة  
حسب المستفاد من الغرمان المؤرخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٠ وصورة الحجة المحررة  
من محكمة المنصورة المؤرخة ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٠٠ المستفاد منها ان اطيان  
الرزقة المذكورة السكائنة بحوض البشطيم مقدارها ثمانية عشر فدانا للشيخ عبد الله  
الموائى واخته هانم المذكورين بالسوية بينهما بالانفاض وهذا الاشتراك قاصر على  
مقدار المرصدة من قبل الواقف المذكور الذى كان بيد والدمهما ولا دخل لما زاد على  
ذلك عملا بسندات الارصاد والتقرير وامامازاد على هذا القدر فيكون مختصا به هو  
مكلف عليه عملا بالاوامر الصادرة فى حق الاطيان واما استحقاق ريع الأما كن الموقوفة  
والنظر عليها فيبيع فيه شروط واقفيها فما كان مختصا من ذلك بمن يكون جالس على  
السيادة بداخل خلوة سيدى عبد الله الموائى مثلا يكون منحصرافين يكون جالسا  
على السيادة المذكورة لا يشاركه غيره من ليس كذلك فينظر من اتصف بهذا  
الوصف من المتنازعين فان اتصف كل منهما به اشتركا وان انفرد أحدهما  
اختص عملا بشرط الواقف وهكذا ينبغي فى كل وقف ما شرطه واقفه والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل يملك أرضا أنشأ فى بعضها جاما من ماله الخاص به بنفسه وقبل أن يتم  
مهماته من الآلات التابعة لذلك من البزايير والطشوت والدسوت والرخام وغيره  
مرض الرجل المذكور مرض الموت فوقف الحمام المذكور مع باقى الارض على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده المذكور دون الاناث ثم وثم وجعل آجره لجهة بر  
لا انقطاع لها وتم وقفه بشروطه وعرض الواقف المذكور عن ذلك لدوان الحكومة  
وجرى اللزم عنه وسجل الوقف بسجل الحكومة وبالحكمة حسب الأوامر الصادرة فى

شعبان

سنة

شان ذلك ومات من ذلك الممرض عن زوجتين وأم وأولاده ذكوراً وإناثاً والمحال ان  
 هذا الوقف الذي وقفه في مرض موته لا يخرج من ثلث تركته بعد اخراج الديون ولم  
 تجزئه باقي الورثة فهل يكون الوقف المذكور والمحال هذه غير نافذ فيما زاد عن الثلث  
 وإذا قامت ان ذلك يكون كالوصية نافذة من ثلثه فقط يكون لجميع ورثة الواقف الانتفاع  
 ببيع هذا الثلث مدة حياتهم على حسب الفقر يرضة مادام الموقوف عليه من الورثة حياً  
 وبعده يقسم ريعه على حسب ما شرطه الواقف وما زاد عن الثلث يقسم بين الورثة  
 بالفقر يرضة الشرعية على جميعهم ولهم التصرف فيه تصرف الملاك في أملاً كههم (أجاب)  
 الوقف في مرض الموت حكمه كوصية في نفسه من الثلث فان زاد الموقوف عن ثلث  
 التركة ولم تجزئه الورثة بطل الوقف في الزائد على الثلث ويكون الزائد بين الورثة على  
 فرائض الله تعالى يتصرفون فيه تصرف الملاك في أملاً كههم وصح في مقدار الثلث الا  
 انه اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على جهة أخرى ولم يجزئه باقيهم لا يبطل أصله  
 في مقدار الثلث وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فتصرف غلة  
 ما صح وقفه لجميع الورثة على قدر مواريتهم عن الواقف مادام الموقوف عليه من  
 الورثة حياً ثم تصرف جميع غلة الثلث بعد موت الورثة الموقوف عليهم الى من شرطه  
 الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو ارث يبطل أصله بالرد كما نص عليه  
 هلال رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩  
 رجب سنة ٨٨ مضمونها ان بعض وظائف القبالة التي كان جارياً في السابق تحرير  
 تقارير شرعية فيها من محكمة مصر حصل القول بانها آيلة الى بعض جهات الاوقاف  
 استناداً الى سبق وضع يديها الجهات الاوقاف المذكورة عليها بدون وجود تقارير شرعية  
 تشهد لجهات الاوقاف المحكي عنها بالوظائف المذكورة وحيث ان تلك الوظائف  
 صادر عنها أوامر وقرارات تقضي بان من يتوفى من أربابها المحرر باسمائهم التقارير  
 تصير محلولة ولا يتحرر تقارير سواها فلزم تحريرهم كحضر تسكن تؤهل الافادة ان كانت  
 الوظائف المقتال بان اليد موضوعة عليها لجهات الاوقاف من المدة السابقة هل يعتبر في  
 ذلك سابقة وضع اليد ومثل هذا جائز شرعاً نسبته للوقف ولا يجوز نزعه والمحال هذه  
 لمناسبة وضع اليد من سابق أو ما اذا يكون كي بورود الافادة يجري ما يلزم (أجاب) من  
 المقرر انه لا ينزع شيء من يد أحد الابحى ثابت معروف فاذا كانت جهة وقف من  
 الاوقاف لها سابقة وضع يد على آلات معدة للوزن تابعة للوقف من قديم الزمان يستغل  
 ريعها لجهة الوقف المذكور فلا وجه مانع جهة الوقف من ذلك وان لم يكن لجهة  
 الوقف تقارير على ان ذلك ليس داخل تحت الاوامر والقرارات المذكورة اذ موضوعها  
 كما ذكر بهذه الافادة ان من يتوفى من أرباب الوظائف المحرر باسمائهم التقارير تصير  
 محلولة وما هو منسوب للاوقاف المذكورة لم يكن من الوظائف المحرر باسماء أصحابها

٢١

١٢٨٨

شوال

٢١

١٢٨٨

سنة

محرم

تقارير كما ذكر بالافادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ذريته نسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل وشرط أن يكون النظر للأرشد من ذريته بعد موته ثم مات الواقف واستولى ذريته على العقار المذکور بعد موته حكم شرط الواقف والآل أن أرادوا قسمته بينهم قسمة مهايأة وتناوب هل يسوغ لهم ذلك (أجاب) إذا اتفق جميع مستحقى الوقف على قسمة عقاراته بينهم قسمة مهايأة وتناوب للانتفاع على حسب ما يقتضيه شرط الواقف لا على وجه الدوام والاستمرار والتملك جازت ولا جبر فيها ولكل منهم إبطا لما بعد ذلك لكونها غير لازمة والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة في ٢٢ صفر سنة ٨٩ مضمونها ما أن تحرر المحضر تكم في شأن مادة وظائف القبانة الموضوع اليه عليها من جهات الاوقاف قد وردت أفادة حضر تكم في ٢٢ شوال سنة ٨٨ وهي مذكورة في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بانه من المقرر انه لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وانه اذا كانت جهة وقف من الاوقاف لما سابقة وضع يد على آلات معدة للوزن تابعة للوقف من قديم الزمان يستغل ريعها لمجبة الوقف فلا وجه لمنع جهة الوقف من ذلك وان لم يكن لمجبة الوقف تقارير الى آخر ما توضح من أن ذلك ليس داخل تحت الاوامر والقرارات وحيث انه لحدود قرار من المجلس الخصوصي نزين بامر عال بان الوظائف التي تكون تحت يد أربابها يقتضى تقارير شرعية فعند وفاة واضع اليد تصير حصته محلولة وقد وجد نصف وظيفة قبانة كائنة بجوار الاستاذ الشعر اوى قيل بان نصف الوظيفة المذكورة جار في وقف الاستاذ المشار اليه بمقتضى تقرير شرعي وانه فضلا عن وجود التقرير فان نصف الوظيفة المرقومة مندرج بوظيفة الاستاذ وباستحضار كتاب الوقف بواسطة السيد اسمعيل صالح الطارو وجد مؤرخا في ١٠ صفر سنة ٩٣٩ ومندرجا به حصة النصف اثني عشر فيرا من أصل أربعة وعشرين قيراطا في وظيفة القبانة الكائنة بخط بين السورين بمصر والعدة الموضوعة بالخانوت الذي هو من ضمن الثلاثة عشر خانوتا بسفل المكان الكبير المجاور للزاوية الآتي ذكرها وهي جميع قبان حديد واحد مخرج خمسمائة وشعرية مخرج مائتين وشعرية مخرج مائة وشاليش فلهذه الحال وكون من الاقتضاء معرفة ما يلزم اجراؤه في ذلك وما يقتضيه الحكم الشرعي لزم تحريره محضر تكم بقصد النظر في ذلك وبعد الاطلاع على ما يشتمل عليه كتاب الوقف المحكي عنه ترد الافادة بما يلزم اجراؤه في ذلك تطبيقا للحكم الشرعي (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة انه لا يتعرض لمجبة الوقف المذكورة بالمنع من الانتفاع بتلك العدد الداخلة في هذا الوقف الموضوعة باحد الخوانيت المذكورة بكتاب الوقف المذکور ومع ذلك لا يدخل ما ذكر تحت الامر بالانحلال اذ موضوع الامر بالانحلال فيما يكون محتجا بشخص واضع يده عليه بمقتضى تقرير فاذا مات ينحل عنه كما مصرح به في

١٢٨٩

٧

مطلب اذا اتفق مستحقو  
الوقف جميعا على قسمته  
مهايأة جازت ولكل  
ابطالها

صفر

٢٨٩

٢٦



سنة ربيع الاول

١٢٨٩

٦

القرار المزمين بالامر العالي لاقى الموقوف على جهة لا تقطع كما هو الموضوع وللإفادة  
تحرر والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بإفادة مؤرخة ٢٩ صفر سنة ٨٩ مضمونها  
قد علم ما أوضحته حضرته تكبى بالإفادة باطنه رقم ٢٦ صفر سنة ٨٩ المسطرة في كتاب  
الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وسطر فيها جواب أيضا عن سؤال من المحافظة  
وقيد في هذه الفتاوى من كتاب الوقف أيضا بتاريخ ٢٢ شوال سنة ٨٨ بشأن مادة  
الوظائف الموضوع اليد عليها من الاوقاف وحيث ان الذي توضيح عنه بإفادة حضرته تكم  
هو ما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة العدد والمقصود هو معرفة ما يقتضيه الحكم الشرعي  
في مادة الوظائف ومن أجل ذلك لزم تحريره لحضرته تكم تؤمل ورود الافادة عن ذلك  
والمرام معرفة ما يصير اجراؤه في نصف الوظيفة الواردة بكتاب وقف الاستاذ الشعاوى  
بخلاف العدد حسبا يقتضيه الحكم الشرعي بالنسبة لكون الوظائف المذكورة هي  
وظائف عمل (أجاب) الذي يدخل تحت الوقف بالاصالة شرعا هو العدد حيث كانت  
من المنقولات التي جرى العرف بوقفها على القول به أما الوظيفة فتابعة لها ولا تجوز  
مباشرتها الا من هو أهل لها فلناظر الوقف المذكور ان يباشرها بنفسه ان كان أهلا  
لها أو يقيم فيها من يباشرها من يكون أهلا لها وعلى كل فلا يسوغ شرعا الحجر على كل من  
يريد الوزن بمثل هذه العدد بعد كونه أمينا على هذه الصناعة والله تعالى أعلم (سئل)  
من المحافظة بإفادة واردة في ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها وزد لهذا الطرف شرح  
من مديرية سيوط في ١٣ الجاري على افادة مقدمة لها من قاضي افندي المديرية وطبها  
شقة بها صور ناقضتي وقف بسيوط برغب عرضهم على حضرته تكم والاجابة عنهما الى  
آخر ما توضيح قبناه عليه لزم تحريره لحضرته تكم لكي من بعد الاطلاع على ما توضيح يكرم  
بالإفادة (وصورة احدي القضيتين المذكورتين) أنشأ الوقف وقفه على نفسه أيام  
حياته ثم من بعده على ولديه عبد الرحمن ومصطفى وعلى من يحدثه الله تعالى له من الاولاد  
وعلى اولاد ابنه عثمان المتوفى قبله محمود وأحمد ومحمد ما هو ولديه ثمانية عشر قيراطا وما  
هو لا واولاده ستة قرايط ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم المذكور  
طبقا بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها بحيث يحجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند  
الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفلا من ذلك انتقل نصيبه  
لولده أو ولادته وان سفل فان لم يكن له ولدا أو ولدا أو أسفلا انتقل نصيبه لاختوته  
وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب  
الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ثم مات الواقف وولده ولم يحدث له  
اولاد آخر ومات من اولاد ابنه عثمان محمود وأحمد ولم يعقبوا جيعا وانحصر ريع الوقف  
في محمد ابن ابنه عثمان ثم مات عن ابنين محمد وحسين فاقسمما الربيع مناصفة ثم مات محمد

ربيع الاول سنة

٢٣ ١٢٨٩

مطلب تنقض القسمة  
لانقراض الطبقة ولو  
عبر بشم وبقوله على  
ان مات منهم عن ولد  
أو أسفل انتقل نصيبه  
اليه

مطلب تنقض القسمة  
بالنسبة لفروع كل من  
عبر فيهم بقوله ثم من بعد  
كل الخ بانقراضهم

عن ابن يدعي محمودا فكان يقاسم عمه حسين بن محقق النصف الى أن مات حسين عن ثلاثة  
بنين فهل يكون لهم النصف الذي كان لابيهم أو تنقض قسمة المناصفة بموته لكونه آخر  
طبقة اولاد اولاد اولاد الواقف موتا ويقسم ربيع الوقف ارباعا على عدد رؤس اولاده  
وابن أخيه وان كان الترتيب بشم خلافا لابن نجيم (أجاب) حيث انحصر الوقف في محمد  
ابن عثمان ابن الوانف الذي جعله الوانف مع أخويه محمودا واحدا في درجة اولاد صلبه  
ثم مات محمد المذكور عن ابنيه محمد وحسين يقسم ربيع الوقف بينهما مناصفة وموت  
محمد عن ابنه محمود مع وجود أخيه حسين الذي هو في درجته ينتقل نصيب محمد بن محمد  
وهو النصف لابنه محمود لعدم انقراض طبقة هذا الفرع الذي هو محمد المنحصر فيه  
الوقف وموت أخيه حسين بن محمد عن أبنائه الثلاثة المذكورين انقرضت هذه  
الطبقة فتتقض القسمة ويقسم ربيع الوقف بين الاربعة بالسوية ولو كان التعبير بشم  
وبقوله على ان مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو لولد  
ولده وان سفل اذ يعمل بذلك مادامت الطبقة لم تنقض بالنسبة لهذا الفرع مع التعبير  
بكل فاذا انقرضت تنقض القسمة ويقسم على رؤس من يليها من الفروع عما بقوله  
طبقة بعد طبقة الى آخره ولا يمنع من ذلك التعبير بكل المفيدة للاحاطة على سبيل  
الافراد اذ هي منظور اليها بالنسبة لفروع من عبر فيهم بكل حتى لو انقرضت طبقة من  
طبقات فروع كل فرع تنقض القسمة بالنسبة لفروع هذا الفرع الذي انقرضت طبقته  
في نصيبهم فقط لا بالنسبة لاستحقاق فروع فرع آخر لانها جعلته بمنزلة أوقاف متعددة  
بالنسبة لنصيب كل فرع من عبر فيهم الواقف بكل كما يستفاد ذلك من قناوى العلامة  
خير الدين من الوقف والله تعالى أعلم (وصورة الاخرى) في واقف أنشأ وقفه على نفسه  
أيام حياته ثم من بعده على اولاده المذكورين ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة  
العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غير ما بحيث يحجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فاوقفهما عند  
الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
ذلك لولده أو لولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل  
نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له  
اخوة ولا أخوان فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى ان  
من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف والاستحقاق لشي من منافعه وترك ولدا أو ولدا  
ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق  
واستحق ما كان أصلا له يستحقه أن لو كان حيا باقيا لاستحق ذلك وشرط الواقف النظر في  
ذلك لنفسه ثم من بعده لابنه محمد ثم للأرشد فالأرشد من اولاده وذريته وان للنظر

ربيع الاول سنة

سهم ازا ئداعن استحقاقه ثم مات الواقف عن اولاده مصطفى واسماعيل ومحمد وحسين  
ومر ا د ثم مات مصطفى عن ابن ثم مات اسماعيل عن ابن ايضا ثم مات محمد عن ابنين ثم مات  
حسين ولم يعقب فاستحق ابن مصطفى ما كان يستحقه ابوه واستحق ابن اسماعيل ما كان  
يستحقه ابوه واستحق ابنا محمد ما كان يستحقه ابوهما عسلا بشرط الواقف واستحق مراد  
آخر اولاد الواقف ما كان يستحقه اخوه حسين منضمنا الى استحقاقه الى ان مات عن اربعة  
بنين فهل يستحقون ما كان يستحقه ابوههم مراد او تنقض القسمة بموته لكونه آخر  
طبقة اولاد الواقف موتا ويقسم ربيع الوقف على عدد رؤوس اولاد الاولاد دخلا لا بن  
نجيم لكونهم جميعا طبقة واحدة واذا قلتم بذلك فهل اذا مات ابن اسماعيل ولم يعقب  
يكون استحقاقه لاولاد اعمامه المساوين له في الدرجة والاستحقاق (اجاب) حيث عبر  
الواقف بقوله ثم من بعد كل منهم أى اولاده المذكور على اولاده ثم على اولاد اولاده  
الى آخره ومات عن اولاده الخمسة المذكورين ثم ماتوا بالتعاقب على الوجه المعلوم  
فموت حسين الرابع عن غير عقب انتقل نصيبه لاختيه مراد انشارك له في الدرجة  
والاستحقاق وموت مراد الخامس آخر عن بنيه الاربعة ينتقل نصيبه الاصل وما انتقل  
اليه من نصيب اخيه حسين المذكور بشرط الواقف الى بنيه الاربعة المذكورين  
ولا تنقض القسمة في هذه الصورة بموت مراد المذكور الذي هو آخر طبقة اولاد الواقف  
لصلبه لكون الوقف المذكور بمنزلة أوقاف متعددة لتعبير الواقف فيه بكل المفيدة  
للاحاطة على سبيل الافراد فيكون ما خص مراد بمنزلة وقف مستقل شرط فيه انتقال  
نصيب من مات عن فرع اليه فلو انقضت الطبقة في فروعه في اى وقت كان تنقض  
القسمة بالنسبة لاستحقاقهم نصيب أصلهم لا بالنسبة لنصيب فروع فرع آخر وهكذا في  
فروع كل فرع عبر فيهم بـم بكل وموت ابن اسماعيل عقيما ولم يكن له اخوة ولا اخوات  
شاركون له في الدرجة والاستحقاق ينتقل نصيبه لاولاد اعمامه لكونهم أقرب  
الطبقات اليه عملا بشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرى وقف احدهما وصى  
على قاصر من مستحق الوقف المذكور ولاهما القاضي ليتصرف في شؤون الوقف بالاشتراك  
على ان لا يستقل احدهما برأيه في التصرف دون الآخر فصار احدهما وصى على  
القاصر يستعمل ربيع الوقف ويصرفه في شؤون نفسه وتغلب على الناظر الثانى ومنعه  
من التصرف معه بالسياسة ومنعه من استحقاقه وانلف مال الوقف المستحق لاربابه  
وكذا مال القاصر وصرف ما ذكر في شهوات نفسه فهل اذا تحقق وثبت ما ذكر لدى  
الحاكم الشرعى يجب عليه عزله من النظر على الوقف والوصاية على القاصر ويولى غيره  
ناظر على الوقف ووصيا على القاصر المذكور ممن يصلح لذلك من اهل الدين والصلاح  
(اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يجب على القاضي عزل احدا الناظرين  
الذى ثبتت خيانتة بما ذكر من النظر على الوقف ويضم للآخر ناظر ابدله ممن يصلح

١٢ ١٢٨٩

مطلب لا تنقض القسمة  
بموت آخر من عبر فيهم  
الواقف بقوله ثم من  
بعد كل منهم فعلى اولاده  
بل بائقراض كل طبقة  
من طبقات فروع من  
عبر فيهم بذلك اذا وقف  
حيث بمنزلة أوقاف

جداى الثانية

٧ ١٢٨٩

مطلب يجب عزل  
الحائث من النظر والوصاية

لذلك اويقوض التصرف فيه للآخر ان رآه كافيا حيث لا مانع كما يجب على القاضي عزل  
الرجل المذکور من الوصاية على القاصر ويقيم غيره وصيا عليه صالحا لها امينا عدلا  
كافيا لان عزل الخائن واجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان وقف عليهم  
وعلى ذريتهما دارا للسكنى وشرط في وقفيته شروطا لنفسه منها الادخال والاخراج  
والاعطاء والحرم ان فقط ولم يشرط مرة بعد اخرى ومن جملة الوقف اودة مستقلة بنفسها  
فهاء احدهما لوالده وطلبها منه ليختص بها هو وذريته فخرج الثاني وذريته منها وادخل  
الاول وذريته ثم بعد ذلك اخرج الثاني وذريته من جميع الوقف باكله ثانيا بعد ان  
اخرجه اولاً من الاودة المذكورة فهل والمحال ما ذكر يصح الاخراج الثاني اولاً وهل اذا  
صح الاخراج الثاني يكون للواقف ادخال ذلك المخرج فمما عدا الاودة من الوقف او  
كيف الحال (اجاب) المستفاد من كلام العلماء ان الواقف لو شرط لنفسه الادخال  
والاخراج ولم يشرط التكرار لا يملك شيئاً من ذلك الامر واحدة لتحقيق الشرط بها ثم ان  
تخصيصه احدهما له باستحقاقه السكنى في بعض الوقف المذکور هو وذريته دون  
الثاني من قبيل النقصان في استحقاق السكنى في الدار المذكورة بالنسبة للولد الثاني  
اذ لم يخرج من الاستحقاق بالكلية من ذلك الوقف ولم يصدق لفظ الاخراج عليه  
في هذه الصورة ان حملنا الاخراج على اخرجه من جميع الوقف وان قيل ان مفهوم  
الاخراج لغة يصدق بالاخراج من بعض الوقف فيكون اعم من النقصان وقلنا بانتفاء  
العمل بالشرط المذکور بما فعله اولاً من اخراج احدهما له اولاً على هذا الوجه لا يكون  
ما فعله ثانياً من اخرجه مع ذريته من جميع الوقف معتبراً فيبقى الولد المخرج مع ذريته  
مستحقاً في باقي الوقف ولا يحتاج الى ادخاله في ذلك واما تخصيص الولد الاول وذريته  
باستحقاق السكنى في ذلك البعض عند اخراج الثاني وذريته اولاً فلا يقال له ادخال اذ  
هو مستحق للسكنى في جميع الدار الموقوفة التي من جملة هذا المكان الخصوص  
وحقيقة الادخال جعل من ليس مستحقاً مستحقاً ولم يوجد ذلك وعلى كل فلو ادخل  
الواقف ولده الثاني الذي اخرجه من الجميع هو وذريته فمما عدا المكان المذکور  
من الوقف المزبور يصح اذ لم يوجد بذلك تكرار الادخال هذا ما ظهر في الجواب والله  
تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اجر بعض عقار منه لرجل وذكر في عقد الاجارة انه اجر له  
ذلك من ابتداء شهر كذا في كل سنة تمضي من تاريخه كذا من الاجرة واذن الناظر في  
صلب العقد المستأجر ان يحدث في المكان المذکور ما يلزمه احداثه ويكون له جديداً  
بالمكان المذکور وشرطاً في صلبي عقد الاجارة أيضاً ان الاجرة المعينة لا تزيد على  
المستأجر ولا يجوز للناظر المذکور ولا غيره اخرجه من المكان المذکور مادام يدفع  
الاجرة المعينة وقت العقد ولم يتحرر بذلك حجة شرعية بل جرداً بذلك سنداً معتاداً فيما  
بينهما ثم وضع المستأجر المذکور يده على المكان ولم يحدث فيه شيئاً الى ان مات الناظر

٢١  
مطلب شرط لنفسه  
الادخال والاخراج ولم  
يشرط التكرار لا يملك  
ذلك الامر واحدة



سنة

ذى القعدة

١٢٨٦

٢٢

الاذن وغيره وقد زاد أجره مثل ذلك المسكان عن الاجرة المعينة اضعا فامضا عفة والمستأجر  
 ممنوع من دفع ما زاد عما عين وقت العقد مع المطالبة بذلك فهل يكون هذا العقد فاسدا  
 شرعا ويلزم المستأجر بدفع أجرة مثله مدة وضع يده عليه مع المطالبة بها ويكون للناظر على  
 الوقف المذکور الا ان نزع المكان من يده والحال هذه أفيدوا الجواب (أجاب) عقد  
 الاجارة المذکور على الوجه المسطور فاسد شرعا ولا يعمل بما شرطاه في عقدها من عدم  
 زيادة الاجرة وعدم اخراج المستأجر من العين المذکورة مادام يدفع الاجرة التي  
 عينها في صلب العقد ويلزم المستأجر تمام أجر مثل الوقف وللناظر اخراج عقار الوقف  
 المذکور من يده والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر  
 بافادة واردة في ٧ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها وردت افادة لهذا الطرف من قنصلات  
 المسكوب في مصر المؤرخة ٢ ذي الحجة سنة ٨٩ بأن كاترينا عبيد لا يكونها غير مقتدرة على  
 القيام بشؤون وقف المتوفى يعقوب عبيد التي هي ناظرة عليه بموجب وقفيتين  
 احدهما تاريخها ٢ شوال سنة ١٢٢٠ والثانية تاريخها ٨ محرم سنة ١٢٢١  
 وترغب المذکورة التنازل مع ولديها ليزه وتقولان عن النظارة التي لها ولهما من بعدها  
 الى بطريق الروم الايلة اليه النظارة بعد انقراض ذريتها ومن بعده يكون لكل  
 بطريق يصير تعيينه بمصر وبناء على ذلك لم تحريره لمحضركم تؤمل بعد الاطلاع على حجج  
 الوقفين الموجودتين بيد حامله اذا كان ما هو مرغوب اجر او هو ما سبق توضيحه جائزا  
 ولم يكن هناك مانع شرعي منه تصدر الافادة عن ذلك ليحري اللازم (أجاب) الذي  
 يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة ان مجرد التنازل من كترينه وولديها ليزه وتقولان  
 المشروط لهم النظر من قبل الواقف على الوجه الموضح بالوقفيتين المذکورتين بافادة  
 المحافظة الى بطريق الروم بمعنى تفويضهم الى نظار اليه لا يصح لاسما حال صحتهم اما لو اراد  
 من شرط له النظر في الوقفين المذکورين عند استحقاقه ذلك توكيل البطريق المحكي  
 عنه في التصرف في أمه ووقف بجميع التصرفات الساتفة للنظار في الاوقاف شرعا  
 وكالة عامة يصح ذلك ويكون للوكيل المذکور سائر التصرفات التي يسوغ للناظر  
 فعلها لكونه كالاصيل حينئذ مادام الموكل والوكيل حين ولم يحصل عزل نعم لو ثبت  
 بالوجه الشرعي عدم كفاية المشروط له النظر للقيام بامور الوقف يضم القاضي له شريكا  
 في النظر للقيام بالمصالح على سبيل الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) من الاوقاف بافادة  
 واردة بتاريخ ١١ ج سنة ٨٩ مضمونها كما هو في علم سيادتكم انه بعد حصول التراضي  
 والتوافق بين حضرة الشيخ احمد المصوري شيخ رواق المغاربة وناظر وقف المغاربة  
 وبين وكلاء مستحق الوقف المذکور كوتركة ناظر الوقف المحكي عنه وتوجه ولم يذب  
 أحد ايقوم مقامه في ادارة حركة وشؤون الوقف المذکور وبذلك الواسطة غير معلوم  
 لاديو ان ما يصير اجراؤه في ذلك فلماذا اقتضى تحريره لسيادتكم تؤمل النظر في هذا

ذى الحجة

١٢٨٩

١٧

مطلب اذا ثبت عدم  
 كفاية المشروط له  
 النظر يضم شريك في  
 النظر

جادی الثانية سنة

١١ ١٢٩٠

الامر وورود الافادة بما يترامى لمحضرتكم في هذا الخصوص حيث ان المذکور سافر ولم يترك وكيل عنه لادارة حركة شئون الوقف والمستحقون أكثر والشكوى من أجل ذلك (اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان ناظر الوقف اذا غاب وترك الوقف بلا وكيل مباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف يقام قيم عنه لیتصرف في الوقف كتصرف الناظر الى أن يقدم الناظر الغائب من سفره والله تعالى أعلم (سئل) من الروزنامه بافاده مؤرخة في ٩ محرم سنة ٩١ مضمونها من ضمن البحاری في وقف المرحوم احمد افندي أمين بيت المال سابقا أربعة أفدنة كائنة بمنيل الروضة سبقت ايلولتها لجهة الوقف المذکور بمقتضى تقسيط ديواني تاريخه ١٦ ذي القعدة سنة ٧٦ محرر على مقتضى حجة دعوى شرعية من مجلس الاحكام المصرية مشعولة بتختم قاضي مصر المحروسة مؤرخة ٢٨ ذي الحجة سنة ٧٤ والآن ناظر الوقف المرقوم أبدلت من ضمن ذلك فدانا ونصفا للشيخ محمد المنبلي بمقتضى حجة ايضا محررة من محكمة الجيزة بتاريخ ١٥ شعبان سنة ٩٠ مذکور في الحجة المذکورة ان ذلك بما هما من الشرط في أصل الوقف وصدر امر المالية في ١١ شوال سنة ٩٠ بتحرير التقسيط اللازم للشيخ المذکور وللزوم اطلاق سيادتكم على المحجج المحكي عنها والنظر في موافقتها للنهج الشرعي لزم تحريره الامل أن يكرم بالافادة عما تقتضيه الاصول الشرعية للاعتماد في تحرير التقسيط للبديل له المذکور والمحجج والاوراق من طيه ومآل حجة الابدال الاخيرة المحررة من محكمة الجيزة المؤرخة ١٥ شعبان سنة ٩٠ صدور الابدال المذکور من ابن الواقف بالو كالة عن أمه للبديل له المذکور (اجاب) صاوال الاطلاع على التقسيط الديواني المؤرخ ١٦ ذي القعدة سنة ٧٦ والمحجج المحكي عنها بافادة الروزنامه قدل التقسيط المذکور على ان الاربعة الافدنة المذکورة هي من ضمن ما أخذ لجهة وقف احمد افندي المذکور وعرض ما أبدله من وقفه ودلت حجة الدعوى الصادرة من مجلس الاحكام بامضاء قاضي مصر المؤرخة ٢٨ ذي الحجة سنة ٧٤ على ان الواقف أخذ تلك الاطيان بدل ما أبدله من وقفه ومبلغ النقود المعين فيها ودلت حجة الايقاف الاصلية المؤرخة ٢٩ ربيع الاول سنة ٧١ على ان النظر على الوقف المذکور فيها للواقف المذکور مدة حياته ثم من بعده يكون النظر لشقيقة الواقف حفيظة ومعتوقته بنينا بالسوية بينهما ثم من بعد كل منهما يكون النظر على ذلك للآخرى وان الواقف المذکور شرط لنفسه في وقفه المذکور شروطا من جملتها التبديل والابدال وشرط ذلك من بعده لكل من أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشقيقته حفيظة ولزوجته معتوقته بنينا المذکور وكون زوجا لابنته من عتقائه فبمقتضى ما ذكر تستحق الزوجة المذکورة النظر على هذا الوقف بعد الواقف وشقيقته المذکورين فاذا ماتت تسقط بالنظر ويكون لها بعد موت الواقف الابدال بثمن المثل فأكثر بشاركة واحدا أو أكثر ممن شرط لكل منهم تلك الشروط ولها على الوجه المتقدم

محرم

١٣ ١٢٩١

ذكره فاذا صدر الابدال المذكور من الزوجة المذكورة وابن الواقف مثلاً معا بمن  
المثل فاكثر صحت حيث كان البذل مأخوذاً بالجهة الوقف المذكور بمباشرة الواقف  
المذكور وحيث ان جهة الابدال الاخيرة المحررة من محكمة الجيزة المؤرخة ١٥ شعبان  
سنة ٩٠ محتاجة لاستيفاء ما يلزم ايضاحه لصحة التوثيق فيقتضى ارجاعها الى المحكمة  
المذكورة لاجراء ما يلزم لذلك كما يعلم محضرة قاضياً بالتأمل وهذا اذا لم يوجد جد لبنت  
الواقف وزوج من عتقائه والله تعالى اعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه بلفظه  
انشأ الواقف وقفه المذكور على نفسه أبداً ما عاش وراثتها ما بقي ثم من بعد وفاته يكون  
ذلك وقفاً شرعياً على أولاده المذكور وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد أيضاً المذكور  
دون الاناث ثم من بعد أولاده على أولاد أولاده المذكور دون الاناث ثم على أولاد أولاد  
أولادهم المذكور دون الاناث أيضاً ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم يتداولون ذلك بينهم  
مرتباً طبقاً بعد طبق ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى  
يستقل بذلك الواحد عند انفراده ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع  
على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من مناعته وترك ولداً  
أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه والافلين هو في درجته وذوي طبقته  
فان لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فلم يشارك في الاستحقاق فاذا انقرضت  
ذرية المذكور يكون ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أولاد البطون من ذرية الواقف  
ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح أعلاه الخ فهل اذا انحصر  
ريع الوقف في ثلاثة اخوة ذكر من أدل الطبقة الخامسة ومات أحدهم عن ولد ذكر  
لا يستحق في الوقف مع وجود أعمامه ماداموا احياء وكيف الحال افيدوا الجواب  
(اجاب) اذا كان الوقف المذكور مرتباً طبقاً كما هو مسطور ولم يوجد فيه شرط يفيد  
انتقال نصيب من مات بعد الاستحقاق عن ولد اليه وقد انحصر استحقاق ريعه في الاخوة  
الثلاثة المذكورين ثم مات أحدهم بعد استحقاقه عن ولده مع وجود اخويه ينحصر  
الاستحقاق في الاخوين المذكورين عملاً بالترتيب المذكور في كلامه وبقوله يستقل  
بذلك الواحد عند انفراده ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع ولا ينتقل  
نصيب الميت المذكور الى ولده مع وجود عميه أو أحدهما لعدم ما يدل عليه والحال  
ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بإفادة في ١٩ راسنة ٩١ مضمونها  
الاوراق المرفوقة مع هذا تتعلق بمعارض من حرم المرحوم يعقوب بك في شأن القسمة  
التي يرغب اجراؤها في العقار والاطيان المحكي عنهما وقد وجد في الاوراق المذكورة  
جواب معظي من حضرة مفتي مجلس الغر بية بأنه يجوز قسمة الوقف المشاع مع وقف  
آخر اقسمة معها ياءً واما قسمة افراز وتمييز الى آخر ذلك الجواب ولداً محي تضرر حضرة  
خورشيد افندي طلعت بمعارضه للداخلية من القسمة المذكورة للناسبات التي أوضحها

ربيع الاول سنة

٢٣ ١٢٩١  
مطلب قسمة الوقفين  
من قبل ناظريهما  
اقرارا ان قبلاهما  
صححة والاتهاياه

ربيع الثاني ٣

١٢٩١

جادی الاولی

٣ ١٢٩١  
مطلب ما استحق من  
الاجرة الى موت المستحق  
ملك لاهل الوقف  
بورث عنهم

والتماسه النظر في الوقفيات بمعرفة حضر تكم واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي ومنع ما يترتب من خسارة الوقف والمستحقين صدر لهما أمر ناظر الداخلية باجراء ما يقتضي لتتيم هذه المسادة على الوجه الحق الا مل افادة الحكم الشرعي (اجاب) قسمة الوقفين قسمة افرار من قبل ناظر يهما صححة اذا كان ما يراد قسمة قابلا لها والاتهاياه بالطلب وما يكون من الربيع لاحد القر يقين قبل الآخر يؤثر بدفعه اليه فيجري ما يقتضي عن ذلك بمعرفة الحكومة والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي المنصورة بافادة وارادة منه عن حادثة حاصلها ان شخصا كان ناظرا على وقف والده اهلى وخيرى وبواسطة تداخله مع مستأجرى أما كن الوقف آجر بعض أما كن بدون أجرة المثل حيث آجر مكانا بتسعين قرشا صاغا مدة ثمانية عشر شهرا والحال انه باشهاره في المزارد بلغ مائتين وخمسة عشر قرشا صاغا فهل والحال هذه يحكم على المستأجر فيما مضى باجرة المثل بالغته ما بلغت ولو بيده ايجار ديوانى ولا ينظر لتعال المستأجر بالايجار الديوانى حيث ثبت وتحقق ان الاجرة فيما مضى والا ن ناقصة عن أجرة المثل نقصا فاحشا (اجاب) اجارة الناظر عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش فاسدة ولو سنة بايجار ديوانى ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده عليه لافرق بين الماضى والمستقبل لكن المعتبر في أجر المثل ما يساويه أمثال هذا المكان من الاجر في ذاته باعتبار زمن الاجارة لالرغبات بعض الراغبين ولو أهمل الواقف بيان مدة اجارة عقاره لاتراد على ثلاث سنين في الاراضى وعلى سنة في غيرها بلا مصلحة فلو عقدها الناظر في غير الاراضى على أكثر من سنة كما هنا فسدت الاجارة أيضا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يستحق في ربيع وقف مع مشاركة جملة من الناس ومكث نحو ستة شهور ولم يقبض من ربيع الوقف المذكور شيئا لداعى تأخر الربيع المذكور بدمة السكان ثم توفي بعد ذلك المستحق المذكور وبعد وفاته استحصل ناظر الوقف على غالب الربيع المتجمد بدمة السكان المستحق دفعه الى تاريخ الموت فهل يكون ما قبل حصصة المتوفى من الربيع المجمع في حياته ارثا لورثته وللورثة المذكورين مطالبة الناظر بما يخص مورثهم من الربيع المتجمد بعد تحصيله (اجاب) نعم يكون ما استحق من الاجرة الى موت المستحق ملكا لاهل الوقف المذكور فخصصة الميت من ذلك ميراث لورثته بالفر يضة الشرعية وما تحصل من ذلك بيد الناظر يكون لورثته أخذ نصيب مورثهم منه والحال هذه وما يجب في المستقبل بعد الموت يكون لاهل الوقف بعده والله تعالى أعلم (سئل) من طرف محاس استئناف مصر عما تضمنته اوراق قضية وقف ومحرر به وقفية قديمة وفيما سبق تحررت حجة ايلولة ببعض عة اوقف باسم ورثة بعض الواقفين بناء على فتوى من مفتى مصر سابقا بالمرحوم الشيخ احمد التميمي بطلان الوقف المشر وطفيه من قبل الواقف البيع وصرف الثمن الى حاجته جريامنه على أحد القولين في المسئلة وصار بيع هذا المكان ثم استمرت ناظرة الوقف على بقاء



ذلك الوقف على وقفته في باقي عقاره وصدر منها الاستبدال والاستدانة ثم رجعت  
تسلك بتلك الياقوتة وتلك الفتوى وتر يد ابطال الوقف في باقي الاما كن لتبعتها في دين  
عليها (اجاب) قد تلقت هذه الاوراق بالجلس والذي روي في هذه القضية انه حيث  
اتضح من الاستكشافات من قيودات محكمة مصر انه لم يصدر في هذه المادة مرافعة  
شرعية من زينب والددة حسين افندي رفيق الوكيل بعدم موت الواقفين في شأن ابطال  
الوقف ولم يصدر حكم ببطلانه بنى على مرافعة شرعية غاية الامر انه صدر من المحكمة  
تحرير الياقوتة في بعض عقار الوقف للوارثين بناء على فتوى المرحوم الشيخ النجدي  
مفتي السادة المحنفة بمصر سابقا ببطلان الوقف الذي شرط فيه البيع من واقفه ان  
احتاج الحال اليه بناء على أحد القولين الواردين في خصوص الوقف المشروط فيه مثل  
ذلك وكذا الاستغناء من افادة الضبطية ضمن هذه الاوراق وقد سبق من زينب بعد  
تحرير الياقوتة المذكورة طلب صرف مبلغ الاستبدال الذي جرى في بعض اما كن عقار  
الوقف المذكور وجرى فيه الاستدانة بناء على انه وقف وهذا مما يقتضي تصديقها  
على جريان ذلك في الواقفين المذكورين وبقاء ما ذكر على وقفته والوقف على فرض  
تحقق شرط الواقف فيه ما ذكر وقع فيه اختلاف في بطلانه بهذا الشرط وما مثله  
كشرط ابطاله وصحته مع وجود هذا الشرط فيه وبطلان الشرط وقد صحح كل من  
القولين وقيل فيه انه المختار وفي حاشية الاسقاطى من شروط الوقف ان لا يذ كر معه  
اشتراط بيعه وصرف ثمنه الى حاجته فان ذكر لم يصح وقفه برازية وفي فتاوى الشيخ  
قاسم ان الوقف صحيح والشرط باطل قال وهو المختار ثم قال وقد سئل شيخنا العلامة عن  
واقف شرط في وقفه النقص والابرام ثم نوزع في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال  
الوقف به فائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف فيكم القاضي بعدم الابطال  
وصحة الوقف فهل يسوغ بعد ذلك لا تخرباطاله أو الافتاء بالابطال أم لا فاجاب الوقف  
المذكور صحيح معسول به وان لم يحكم الحما لم يحكمته واما شرط الواقف لنفسه نقضه  
وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن أوقاف هلال والنخاف  
من ان الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم بن  
طلوبغا والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التارخانية والفتاوى  
الكبرى ثم بعد ما حكم الحما بالصحة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا يعمل بتلك الفتوى والله  
تعالى أعلم انتهى وقد صرح العلماء بأنه يبقى بكل ما هو أنفع للوقف مما اختلف فيه  
العلماء والعمل جار على صحة الاوقاف المشروط فيها ذلك اذ كثيرا ما يوجد مثل هذا  
الشرط في الاوقاف مع اقرار تلك الاوقاف على صحة وقفها والعمل بموجب هذا الايقاف  
وعدم الالتفات لهذا الشرط وحينئذ فالذي ينبغي التعويل عليه القول بصحة الوقف  
لا سيما في هذه الحادثة قد وجد التصريح في صورة كتاب هذا الوقف بحصول المرافعة

مطلب اوقف المشروط  
فيه البيع وهو بدون  
استبدال ما يكون  
عوضا عنه وقع اختلاف  
في صحته وبطلانه وصح  
كل والعمل والمختار  
للفتوى صحته وبطلان  
الشرط

سؤال سنة

الشرعية فيه بعد تسليمه الى متول شرعي وبعد المنازعة والمنازعة والمرافعة في رجوع الواقفين عن وقفهما وعوده الى ملكهما ومعارضة المتولي لهما بالهبة والزوم وسؤال القاضي فصل الخصومة بينهما ومعاينة القاضي في جانب الوقف رجحانا قويا وبرهانا جليا حكم بحجة الوقف ولزومه في خصوصه وعمومه عالما بالخلاف بين الائمة الاسلاف حكما صحيحا شرعيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على أولاده كوردا وانا وسميهم ثم وثم وجعل آخره لجهة لا تقطع بشرط فيه ان البنات من بناته تستحق ما دامت عزباء واذا ماتت فليس لذريتها حق في الوقف المذكور واذا انفصل احد الذكور عن اخوته ليس له مدخل في الوقف المذكور فهل اذا تزوجت واحدة من بنات الواقف يسقط حقها في الوقف المذكور كما انه لو انفصل احد الذكور عن اخوته بعد ان كانوا في معيشة واحدة يسقط حقه منه عملاً بشرط الواقف المذكور في كل (اجاب) نعم يسقط حق البنات المذكور من الوقف بتزوجها كما يسقط حق من انفصل من الذكور عن اخوته من ربيع الوقف اذا تحقق ان الواقف شرط ما ذكر في وقفه عملاً بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي سيوط في ٢٤ محرم سنة ٩٢٠ بمات ما بعد فقد وقعت لنا حادثة محصلها ان رجلاً يملك طاحونة ومعمل دجاج أرضاً وبناء وحصصاً في نخل مزروع في أرض خراجية على وجه القرار وقف ما ذكر وهو يملكه وفقاً منجزاً من سنة ١٢٧٣ على مسجد انشأ ببناءه وشرط له شر وطامناً ان جعل النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من أولاده الذكور ومنه ان يقسم الفاضل عن اقامة شعائر المسجد وعمارتها من ريعه على أولاده الذكور والاناث بحكم الفريضة الشرعية بعد اخراج مثل نصيب ابن ذكر يعطى لا ولاد ابنة احمد الموجودين في حياته دون من سيوجد له بعده زيادة عما يؤل اليهم بالاستحقاق ثم من بعدهم لا ولاد أولاده الذكور خاصة وتحررت بذلك حجة شرعية وسجلت بسجل القاضي بالتاريخ المذكور ثم مات ابنه احمد المذكور في حياته فهل والحال ما ذكر يكون الوقف المذكور على هذا الوجه صحيحاً ويعطى لا ولاد ابنة احمد من الزائد من ريعه بعد كفاية المسجد مثل نصيب ابن ذكر حسب شرط الواقف (اجاب) نعم الوقف المذكور على هذا الوجه صحيح على ما عليه العمل مع جريان التام في وقف البناء والغراس الموضوعين بحق القرار بدون الارض وهذا حيث لا مانع ويصرف من ريعه لا ولاد ابنة احمد ما شرط له من فاضل ريعه حسبما شرطه الواقف والله تعالى اعلم (سئل) بافاة من الروزنامه مؤرخة في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٧٣ مضمونها ان من ضمن الجاري في وقف خديجة والدة المرحوم عباس باشارضا عام ١٧٦١ فداناً وكسوراً كائنة بناحية منية سراج ومحلة القصب وحضرة قاضي افندي مديرية الغربية أوقع صيغة مبادلة بين أشخاص من مستحقين هذا الوقف الواضحة أسمائهم بحجة الايقاف وبين سعادة عميد القادر باشا وحرره في مقدار بمثله

٢٢ ١٢٩١

محرم

٢٤ ١٢٩٢  
مطلب يجوز وقف  
البناء والغراس  
الموضوعين بحق  
القرار بدون الارض  
مع جريان التام به

دبيع الاول سنة

أعطى من أطيانهم بالجهة الوقف مقابلة ما صار أخذهم من اطيان الوقف المذكور  
 وحررت بذلك حجة ومطلوب الآن احوال التقاسيط اللازمة بذلك وحيث بمراجعة أسماء  
 الموقوف عليهم الواردة بحجة يتناف الموما إليها على أسماء المستحقين المأخوذ عليهم  
 الاشهاد بوقوع الاستبدال المدون بحجة الاستبدال المحكي عنها وجد نحو أربعة أشخاص  
 من الموقوف عليهم غير مندرجين في حجة الاستبدال ولم يذكروا عنهم شيء فلهذا اقتضى  
 تحريره لسعادتكسك والحجج المذكورة يسدنا قلبه تؤمل من سيادتكم تشریفها  
 بالمطالعة والتكميم بالافادة (اجاب) ان صدر الاستبدال من القاضي الذي يملك  
 ذلك مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا واذكر في الحجة المحررة باسم المستبدل لنفسه  
 ان ما أخذ بالجهة الوقف من الاطيان حكمه حكم الوقف وشرطه كشرطه  
 لا يكون مجرد عدم ذكر اسماء أربعة أشخاص من مستحق الوقف فيمن وكل بالانتهاء  
 الى القاضي الذي استبدل مخرجا بالاستبدال المذكور والحال ما ذكر بناء على ما هو جار  
 الآن والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت المال مؤرخة ٢٢ رمضان سنة ٩٢  
 بمحصلها انه لدى ضبط متروكات فور عده معتقة أفندينا الكبير حرم المرحوم يعقوب بك  
 قيل بان لها حصص قدرها ٦ أفدنة في كامل الابعادية الكائنة بواحد بمديرية الغربية  
 البالغ قدرها ٢٠٠ فدان وتلك المحصة موقوفة مع ما تشمله من مواش ومهمات  
 وآلات زراعية وهبان بموجب حجتين من محكمة طنتد الاحداهما مؤرخة ٢٠ رسة ٨٢  
 والثانية مؤرخة غرة ن سنة ٩٠ باخراج محمد افندي المكاوي من النظارة على  
 الوقف وتقسيم تاريخه ٩ محرم سنة ٩١ ولتناسبة ما علم من الحجة المؤرخة سنة ٨٢  
 من ان هناك حجة اخرى محررة في سنة ٧٣ جرى استحضارها وبالإطلاع عليها لم يتضح  
 بها ايقاف المواشي والمهمات وآلات الزراعة وان ذكر ذلك في الحجة المؤرخة سنة ٨٢  
 وكذا الحجة المحررة أخيرا في سنة ٩٠ التي فيها بطل مفعول الحجة المذكورة لم يذكروا فيها  
 وقف المواشي حسب الوارد في الحجة المحررة في سنة ٨٢ هذا ولا يلو له حصص من  
 تركه المرحومة لقلم المباحة قد طلب من المالية الافادة عما يصير احواله في المواشي  
 والمهمات وآلات الزراعة والآن وردت افادتها من ضمن ما هو مرغوب فيها الاستفتاء  
 من حضرتكم فنؤمل الاجابة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) بالاطلاع على  
 السندات المذكورة بجواب المصلحة تبين من ذلك أن الوافدة المذكورة وقفت ابتداء  
 المحصة التي تخصها في العقارات ومن ضمنها المحصة التي تخصها في الابعادية المذكورة  
 بمقتضى الحجة المحررة من محكمة مصر المؤرخة سنة ٧٣ على الوجه المعين فيها ولم تتعرض  
 في وقفها المذکور للمواشي والآلات والمهمات وبناء على ذلك لم تكن تلك المواشي  
 والآلات والمهمات موقوفة حين ذاك وفي حجة التغيير بمقتضى الشرط لها في ذلك المحررة  
 من محكمة طنتد المؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ٨٢ انها انشأت وقفها لذلك

١٤

١٢٩٢

رمضان

٣٣

١٢٩٢

وما اشتملت عليه حصة الابعادية المذ كورة من ابنية واشجار وآبار وسواق وآلات  
 زراعة ومهمات ومواس فيكون وقفها الآلات والمواشي والمهمات حينئذ وفقا لقصد  
 بعد أن لم يسبق منها وقف ذلك وقد صرحوا بان المقتضى به صحة وقف المنقولات قصدا  
 حيث جرى العرف به ومصرح في آخر هذه الحجة بأنه محكوم بحصة الوقف المذ كور  
 ولزومه وبجبة التغيير الثالثة المحررة من محكمة طنتدا أيضا المؤرخة سنة ٩٠ لم  
 يتعرض عند ذكرا نشائها لتلك الآلات والمواشي والمهمات فحيث صح وقف  
 ذلك بمقتضى حجة التغيير السابق يكون وقفها باقيا على ما هو عليه حسب المادون  
 بتلك الحجة ولا يدخل تحت التغيير الاخير ولا يكون السكوت عنه فيه مخرجا له عن  
 الحكم المذ كور كما ان قوله في الحجة الاخيرة ان الواقفة أبطلت ما يخالف وينافي ذلك  
 لا يكون مخرجا لما ذكر عن الوقف على الوجه السابق والحال هذه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مقارنات موقوفة على أشخاص معلومين وفيهم قصر في جرأهم المعسرة وعلى  
 الوقف ناظر شرعي فطلبت الام من الناظر المذ كور الاتفاق على القصر المذ كورين  
 بقدر حاجتهم الضرورية من استحقاقهم المتجمعة تحت يده من ريع الوقف المذ كور فهل  
 حيث كان الناظر مقرأ باستحقاقهم الذي تحت يده وهو من جنس النفقة ولا مال لهم  
 سواه ولم يكن لهم أب ولا جد ولا وصي والام المذ كورة أمانة لوضع تلك الغلة في يدها  
 ورفعت الامر للقاضي بقدر اهلهم ما يكفيهم ويكفيها من ذلك الاستحقاق ويأمر الناظر  
 بدفعه اليها لتنفق منه عليهم وعلى نفسها بما يعرف من حيث لا مال لها ولا من تجب عليه  
 نفقتها غيرهم (أجاب) نعم للقاضي ان يقدر النفقة الشرعية للايتام المذ كورين ولا مهم  
 الفقيرة في استحقاقهم من غلة الوقف الذي تحت يد الناظر المقر بما ذكره يأمر بدفع  
 ذلك الى الام الامينة التي هي موضع لوضع الغلة في يدها لتنفق منه عليهم وعليها  
 بالمعروف والحال ما ذكر في السؤال قال في الهندية من الفصل الرابع في الوقف على  
 فقراء قرابته واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا  
 بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووصي الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن  
 لهم أب ولا وصي الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان  
 كان الصغير في حجره استسنانا ثم ان كانت الام أو العم أو الاخ موضعا لوضع الغلة في  
 أيديهم فإيصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه وان لم يكن  
 موضعا لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط انتهى ومن المقرر  
 شرعا ان الام الفقيرة تنفقها في مال أولادها الاغنياء حيث لم يوجد من تجب نفقتها عليه  
 مقدما على أولادها في الاتفاق ولها أن تأخذ النفقة من مالهم في هذه الحال من غير قضاء  
 ولا رضا ويقضي القاضي بها في مالهم حال الغيبة وهذا حكم الوالدين والمولودين  
 والاجداد كما يستفاد من الهندية أيضا من هذا الفصل قبل ما تقدم والله تعالى أعلم

١٢٩٢

١٦

مطالب ان لم يكن  
 للصغار ولي في المال  
 ولهم أم أو أخ أو عم أو  
 خال فلهؤلاء اثبات  
 قرابة الصغير وفقره  
 ان كان في حجره ومن  
 كان منهم موضعا لوضع  
 الغلة في يده تدفع اليه  
 والا توضع عند ثقة



(سئل) بأفاده من ديوان الاوقاف في ١٦ راسنة ٩٣ مضمونها تقدم انهاء للديوان  
 من السيد مصطفى احمد ابني دقية بالتشكي من السيد محمود ابني دقية من عدم اعطائه  
 استحقاقه هو والقصر اولاد السيدة وفائية في ربيع الوقف نظارته وفي مرتب الروزناجه  
 وبناء على ذلك صار التحقيق اللازم في الديوان فمابين الناظر المذكور والسيد  
 مصطفى وجرى المكتبات المتضادة من والى الديوان والروزناجه وعلم مما ورد منها غرة ٢٦  
 وغرة ٣٢ وغرة ١٣ بان الاوقاف التي في نظارة السيد محمود ابني دقية وجدت سنوياتها  
 باعتبار السنة القبطية مبلغ ٩٨٦ قرشا وخمسة فضة وان ذلك في نظارته والمستحق له هو  
 واخته وفائية بموجب وثيقة في ٢١ جاسنة ٨١ بانخصار الوقف فيها ما وزيطة بمقتضى  
 تذكيرين ديوانيتين تحت يد السيد محمود المذكور بالشروط المعينة فيهما وما لماسئل من  
 المدعي عما ثبت استحقاقه أو صرح بانه لم يوجد وقفية للوقف وان التذكرة المحتوية بمبلغ  
 ١٦١ قرشاً للاولاد والعيال والعنقاء هي التي يستحق فيها عن والدته المرحومة السيدة  
 فاضلة مثل اختها السيدة وفائية المتوفاة المقر الناظر بايصالها استحقاقها ورغب اطلاق  
 حضرة مفتي الديوان على اوراق تلك المادة وحيث باطلاع حضرة المفتي الموما اليه على  
 الاوراق اجاب بانه حيث المدعي عليه عرف عن رؤيته تلك المادة بطرف حضر تكم فلا  
 بأس من احالة رؤيتها على حضر تكم وما تفيدون به يتبع الاجراء بموجبها فاقضى تحريره  
 لحضر تكم بذلك (اجاب) الذي فهم من اوراق هذه القضية ان احداً الواقفين وهو محمود  
 ابودقية الذي وقف مرتبه على اولاده وعياله وعتقائه وخيراته خلف ولده محمد ومحمد  
 المذكور خلف محمود المجمعول ناظر الآن فهو ابن ابن الواقف وخلف ايضا بقية  
 وفائية وفاضلة المتوفاة قبل ابينا محمد المذكور وان وفائية بنت ابن الواقف المذكور  
 ماتت بعد ابينا محمد عن اولادها الثلاثة احمد ومحمد وحسنة وفاضلة بنت ابن الواقف  
 المذكور التي ماتت قبل ابينا محمد خلفت ابينا مصطفى المزارع فكل من مصطفى بن  
 فاضلة واحمد ومحمد وحسنة اولاد وفائية من اولاد بنات الواقف المذكور والمرجع المفتي  
 به في الوقف على الاولاد يدون عطف اولادهم عليهم عدم دخولهم وبناء على ذلك  
 لا يكون لاحد من مصطفى بن فاضلة واحمد ومحمد وحسنة اولاد وفائية حق في هذا الوقف  
 واما استحقاق محمود بن محمد ابن الواقف المذكور في هذا الوقف ففيه اختلاف فعلى  
 ما نقله في الاشباه معز بالفتح ومثله في الاسعاف من دخول البطن الثاني وما بعده من  
 اولاد البنين في الوقف على الاولاد بلفظ الجمع مشاركاله وكذا ما في الاختصار من  
 اعطاء البطن الاول فاذا انقرض فالبطن الثاني ثم اشتراك الكل فهو من المستحقين في  
 ربيع هذا الوقف وله نصيب الاولاد وهو الربع او نصفه على الخلاف ونصيب العيال  
 وهو الربع ونصيب العنقاء وهو الربع اذا لم يكن منهم احد مصرفه الفعراء ونصيب  
 الخيرات وهو الربع من هذا الوقف يصرف فيها لان الواقف في هذا الوقف ذكر

١٢٩٣

٢٥

مطلب المرجع في الوقف  
 على الاولاد يدون عطف  
 اولادهم عليهم عدم  
 دخول اولاد البنات  
 مطلب وقع اختلاف  
 في دخول البطن الثاني  
 وما بعده من اولاد البنين  
 في الوقف على الاولاد  
 بلفظ الجمع  
 مطلب لو وقف على  
 اولاده فوجدوا احد  
 وقع فيه اختلاف في  
 استحقاقه الكل أو  
 النصف

أصنافاً أربعة وهي الأولاد والعيال والعتقاء والخيرات فهي أربعة فيقسم إرباعاً وأما على ما يفهم من الخانية والبرازية ومن وافقهما في الوقف على أولاده ثم على الفقراء من أنه لو انقضى البطن الأول من أولاده يصرف للفقراء الأولاد فيكون نصيب الأولاد من هذا الوقف باقراض محمد ابن الواقف يصرف للفقراء ولا يستحق محمد بن محمد ابن الواقف فيه شيئاً نعم لو كان محمد المذكور فقيراً وكذا باقي ذرية الواقف يجوز للناس صرف استحقاق الفقراء فيهم وأما وقف محمد أخى محمد الواقف الثاني فهو على خيرات جميعه فيصرف ناظر الوقفين المذكورين ريعهم على مصارفهما حسبما توضح والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب من سعادة مصطفى باشا خازن دار المرحوم عباس باشا سابقاً بمضمونه لنا ابعادية عشورية ونزغ الوصية بالثلث منها البعض لا شخص معلومين من اتباعنا والباقي من الثلث يصرف ريعه على خيرات وصدقات مختصة بنا فهل يكون ذلك صحيحاً وناظراً شرعاً وتكون هذه الصدقة والخيرات التجارية مؤبدة مستمرة ويصرف الربيع فيما ذكر ولو بدون إيقاف مناهلهم كيف نرجو الافادة من حضر تكلم عن ذلك بما يوافق (أجاب) الوصية ببعض الثلث تلك الابعادية لبعض الاتباع تصح على معنى تملك بعض هذا الثلث لهم بعد الموت اذا استوفت الوصية شرائطها والوصية بباقي هذا الثلث يصرف ريعه في خيرات وصدقات بعد الموت أى على سبيل التأييد لا تكون الاوقفا تحقق معنى الوقف في ذلك فلا يصح الا بطريق الوقف ان كان المطلوب على هذا الوجه وذلك لان الوقف اما حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء او على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني ان يخرج مخرج الوصية فيقول اوصيت بغلة دارى هذه فبيد يلزم الوقف كما افاده في الهندية عن النهاية واما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته الى العباد وهذا على مذهب الصاحبين فيلزم ولا يساع ولا يوجب ولا يورث والفتوى على قولهما افاده في الهندية ايضا وصرحوا بان الوقف قد ثبت بالضرورة كما اذا اوصى بان يصرف من غلة داره كذا في شعائر المسجد والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من الاوقاف في ١٢ ربيع الآخر سنة ٩٣ مضمونها متعلق بمادة الثلثمائة فدان الموقوفة من قبل المرحومة خديجة الفروجية على زينب بنت اخيها السيد محمد الفروجي وفتحيه البيضاء معتقتهما المتوفيتين في حياة الواقفة المذكورة وحيث سبق القول من حضرة مفتي الاحكام بان من الثلثمائة فدان المحكي عنهما مائة فدان التي باسم زينب بنت اخي الواقفة يصرف ريعها للفقراء حيث ماتت في حياة الواقفة والمائة فدان ما لهما الاولاد السيد محمد الفروجي اذا لم يثبت ان الواقفة ادخلت في وقفها من يكون عوضا عن مات من الموقوف عليهم في حياتها وقد صار الاستحصال على حجة الوقفية

١١  
مطلب الوصية بالغلة  
لتصرف في خيرات على  
سبيل التأييد لا تكون  
الاوقفا وقد يثبت  
الوقف بالضرورة

وهي مرسلة لطرف حضر تكلم مع الاوراق المختصة بهذه المادة الا مل بعد الاطلاع على ما تضمنته المحجة المذكورة وما أفتى به حضرة مفتي الاحكام وما في الاوراق يعطى القول اللازم عما يقتضيه الحكم الشرعي في المائة فدان الموقوفة على زينب بنت أخي الواقفة المتوفاة في حياة الواقفة ولم تعقب ذرية والمائتي فدان الموقوفتين على فتحية معتقة الواقفة المتوفاة قبل الواقفة قبل استحقاقها في الوقف ولم تعقب ذرية أيضا (اجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية التي من جملتها حجة تغيير وقف خديجة الفروجية المؤرخة ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ وصورة جواب حضرة مفتي الاحكام سابقا والذي يظهر في حكم هذه المادة هو ما استفيد من جواب حضرة المفتي المذكور من ان ما جعل لزينب من ربيع المائة فدان المخصصة لها مصرفه الآن الفقراء لكونه منقطع الوسط ما دام أحد من اولاد أخي الواقفة التسعة وذريتهم موجودا فاذا انقرضوا جميعا بول كباقي استحقاقهم الى عتقاء اولاد أخي الواقفة المذكورين ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الى آخر ما نص بحجة التغيير المذكورة وذلك لكونها ماتت قبل الاستحقاق لاعتقاق عقب أو عن ولد مات رضيعا على اختلاف ما قيل من وكيل المرافعة السابقة الميت في حياة الواقفة أيضا قبل الاستحقاق لانه لم يبين في شرط الواقفة صرف هذا النصيب لاحد بعينه في حال موت احدهم قبل الاستحقاق عن غير عقب وحينئذ فيصرفه ناظر الوقف المذكور للفقراء الى ان ينقرض اولاد أخي الواقفة وذريتهم كما ذكر وان ما جعل لفتحية احدي عتقاء الواقفة يستحقه اولاد أخي الواقفة المذكورين بفرض وجودهم بعدموت الواقفة عما لا يتوهم وان انقرض عتقاء الواقفة او بعضهم وذريتهم تكون حصته لاولاد أخي الواقفة المذكورين الى آخر ما ذكر بحجة التغيير المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلي موقوف على نفس الواقف ثم من بعده يكون وقفه على اولاده وعتقائه البيض ينتفعون به سوية بينهم على الاطلاق ولم يعين فيه استغلا لا ولا سكني للموقوف عليهم المذكورين الى آخر ما ذكر في كتاب الوقف والنظر فيه لارشاد اولاده وقد انحصر الآن في بعض اولاد الواقف وبعض عتقائه والنظر لابنة الواقف التي هي ارشاد اولاده ومن جملة الموقوف أرض ابعادية فهل اذا ارادت احدي عتقاء الواقف المستحقة لجزع من الربيع أن تحتص بجزع معين من أرض الابعادية المذكورة لتزرعه لنفسها زيادة عن استحقاقها في الارض المذكورة باجر مثلها بدون رضا الناظرة والمستحقين لا تحجب لذلك وتكون الولاية في أرض الابعادية المذكورة كباقي الوقف للناظرة قلها استغلا لها بالزرع والاجارة باجر المثل ودفع ما عليها من الاموال لجهة بيت المال وما بقي يوزع على مستحق الوقف كل بقدر نصيبه وليس لغيره اذ لا بدون اذنها أو اجازة منها برضاها لاسيما والعتيقة المذكورة لا تقوم بدفع ما تستأجر به الارض ازيد عن استحقاقها في الربيع ويحصل من اختصاصها المذكور ضرر يباقي المستحقين

١٢٩٣

٢٠

مطلب منقطع الوسط  
مصرفه الفقراء

وتأخير استحقاقهم في الربيع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا تجاب العتيقة المذكورة  
 لذلك والحال ما ذكر إذا الجارة لا تكون الأرض الناظرة كما أن اختصاص بعض  
 مستحق الوقف بجزء معين من الموقوف لا يتفاد به خاصة لا يكون إلا بطريق المهايأة  
 وهي تتوقف على رضا كل المستحقين وليست لازمة فكل نقضها بل يلزم تجديد عقد  
 المهايأة في كل عام أن تراضي الجميع على بقاء المهايأة أما بان يتفاد كل بما كان في يد صاحبه  
 أو باعادتها كما كانت منه الدعوى الماكية أو دعوى كل منهم أن ما في يده موقوف عليه  
 بعينه كما يستفاد من كتب المذهب والولاية في أرض الوقف لناظره الشرعي لا غيره  
 فللناظر الزرع المفعلة المستحقين والأجارة بأجر المثل لمن شاء بالمصلحة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل استأجر محلا من الوقف من ناظره بمبلغ معلوم فجدد المستأجر مكانا آخر  
 من أماكن الوقف المرقوم لم يكن مستأجره بالتناقص الوقف لجهة الوقف وجعل له  
 عرشا بخشب من ماله بدون إذن من ناظره فهل لا يلزم الناظر بدفع ما صرفه المستأجر  
 في تجديد المكان المذكور حيث كان بلا إذن من ناظر الوقف (أجاب) نعم لا يلزم الناظر  
 ولا جهة الوقف ما صرفه المستأجر المذكور من الأجر والمثون في عمارة المكان الذي لم  
 يستأجره بدون إذن ناظره له في ذلك بل يكون متبرعا بما صرفه والحال هذه وأخشا به  
 أن يجعلها عرشا مملوكة له والله تعالى أعلم (سئل) في عقارات موقوفة تولى عليها شخص  
 نظرا واستحقاقا ومن بعده يكون ثلث ريعها الذرية المتولى المذكور والباقي لأقارب  
 الواقف من جهة أمه وذلك بدون بصل الوقف قد أجرها الناظر وهو غير الواقف تسع  
 سنين في عقد واحد لأشخاص معلومين بأجرة معلومة قبضها منهم وذلك بدون مصلحة  
 وبدون إذن من المحاكم الشرعية وبدون أجرة المثل ومات قبل مضي المدة المذكورة ثم  
 تولى الآن الناظر واحد من الموقوف عليهم ذلك الوقف بعده لوجود الأهلية فيه طبق  
 شرط الواقف فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون الأجارة المذكورة  
 فاسدة ويسوغ للناظر نزع العقارات ممن هي تحت أيديهم وفي تصرفهم بطريق الأجارة  
 لأجل أن يؤثرها لمن شاء بأجرة المثل حيث رأى المصلحة في ذلك ويمنع المنازع والمعارض  
 منعاً كلياً (أجاب) نعم تكون هذه الأجارة فاسدة والحال ما ذكر بالسؤال وللناظر  
 الثاني المطالبة بنقضها وفسخها ونزع العقار من مستأجره بعد الفسخ وأجارته لمن  
 شاء بأجر المثل أجارة صحيحة إذا لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف  
 وقف وقفه على نفسه ثم من بعده فعلى أولاده وذريتهم إلى آخر ما ذكر في كتاب  
 وقفه وانحصر وقفه الآن في ذرية فهل إذا أراد بعض المستحقين في الوقف المذكور  
 قسمته بالمهايأة ليستغل كل مقدار نصيبه منه وامتنع الباقي من ذلك لا يجاب طالب  
 القسمة المذكورة لها وتتوقف المهايأة في الوقف على رضا الكل ويكون التصرف  
 في هذا الوقف بأجارته وصرف غايته كشرط الواقف لمن له ولاية التصرف عليه

مطلب لا تجوز المهايأة  
 في الوقف إلا برضا  
 الجميع وهي غير لازمة  
 فكل نقضها ويلزم  
 تجديدها في كل عام  
 أن تراضي على إبقائها



(أجاب) نعم لا يجاب طالب قسمة المهايأة من المستحقين في الوقف لها بدون رضا البساق بها ولا يجبر الممتنع منهم عليها أو يكون التصرف الشرعي بالأجارة وقبض الأجرة وصرفها لاستحقاقها والزراعة لناظره الشرعي حسب الشرط قال في الاسعاف لوقسمه الواقفين أربعين أربابا ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزارع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وإن أبي منهم بعد ذلك إبطاله انتهى وهو محمول على قسمة التماثل كما حرره الحير الرلي في حاشية البحر والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من سعادة ناظر الخاصة الخديوية في ٣٠ سنة ٩٤ رسته ٩٤ مضمونها لما توفيت المرحومة زوجة المرحوم سليم باشا الجزايري معتقة الحاج محمد علي باشا عن سعادة عاصبه من غير شرك بتاريخ ٢٠ جاسنة ٩٢ وعلم استحقاقها الكامل وقفها ووقف زوجها ناظرًا واستحقاقا جرت التعميرات المتقتضية للحصول على ما تستحقه من ريعها بالغاية حياتها من أحد عتقاء زوجها المدعوم إذا أفندي لكونه المقسر له النظر عوضا عنها بتقرير شرعي ومتعاطيا إرادتهما فادعى بانه أوصلها بما بالغ بمقتضى سندات بختها ورغب المحاسبة بها وبأثمان استجرار منزلها من خضاران وحوم وغيره المعطى به منه أيضا لا بختها ولا ربابه وبطلب صورة التقرير بالمدكور بواسطة بيت المال وردت بأفادة منه فهم منها أن ذلك التقرير محرر من محكمة مصر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٩ يتضمن أنه لجزالمدكورورة عن القيام بمصالح الوقفين المذكورين وشؤونهما بسبب المرض القائم بها من داء العالج ومن النقطة حتى صارت مقعدة وملازمة الفراش ومعتقة للسان قد قرر القاضي حين ذلك مراد أفندي المذكور عوضا عنها في وظيفة النظر والتجديت فهل مع كونها بالحال الواضحة التي استوجبت التقرير بالمدكور عوضا عنها يحسب عليها ما يدعى به أو هو الضامن لا فلزم تحريره لمحضرتكم الأمل بمطالعة صورة التقرير برفاد ما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المسئلة (أجاب) إذا قرر ناظر شرعي على الوقف المذكور تقرير أصحها فادعى إيصال استحقاق المستحقة إليها حال قيام ولايتها على مال نفسها بصدق في ذلك بميمته شرعا ولا ضمان عليه كما أنه إن أدى ائتمان مشتركا منها من ريع الوقف وتحقق كونه مأذونا من قبلها بذلك إذا شرعيا يكون له محاسبة وارثها على ذلك من استحقاقها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من ناظر عموم الاوقاف في ١١ رسته ٩٤ مضمونها من كون وقف المرحوم سليمان أغا السلحدار معتاد بتقسيم محاسبات عنه للديران وتقديم حصول الضمن في حق الناظرة ووكيلها من المستحقين ومنظور لذلك قضية في الديوان وليكونه وجده معينا في الوقفية العشر من فائض ريع الوقف إلى من يكون ناظر عليه بعد المعين صرفه فيما ولم يوضح فيها من ضمن الشرط صرف ما هيأت كتاب على طرف الوقف وقد اتضح من المحاسبات التي تقدمت من الناظرة المذكورة وعن كان قبلها أنه جار خصم ما هيأت الكتاب من أصل عموم الربيع وقيمة العشر تختص به من

ربيع الثاني

تكون ناظرة على الوقف خلاف استحقاقها مع باقي المستحقين والذي يصرف من طرفها من أصل العشر هو ماهية من هو معين من قبلها وكيلها في إدارة حركة الوقف بدون خصم شيء منه من أصل الربيع ولعدم التصريح في الوقفية بصرف شيء للكتاب الوقف اقتضى تحريره لمخضركم وقد تنبه على وكيلها بالتوجه ويرفقته الوقفية الأمل الإطلاع على ما فيها والآفاد بما يعتمد سواء كان يخص ماهيات الكتاب من أصل العشر المشروط صرفه للناظرة أو يخص من أصل عموم ربيع الوقف (أجاب) مجرد وجود شرط العشر في هذا الوقف من فائض ريعه لمن يكون ناظر أعليه حسب الموضح في الوقفية المحكي عنها بأفاد الديوان المؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٥٢ واللاحق والضم المسطر بعدها في ٢٥ محرم سنة ١٢٥٤ لا يقتضي صرف أجرة كتاب الوقف من ذلك الشر بل إذا احتاجت مصلحة الوقف لاستئجار عامل لا يستجار عامل لأعماله الضرورية قلنا نظره الشرعي استجاره لهذا العمل حسب لزومه ودفع أجرة مثل عمله من أصل ريعه حيث لا مانع كاستجاره العمال لعمارة وليس للناظر أحداث وظيفة في الوقف بعلوم مقرر بدون شرط الواقف والله تعالى علم (سئل) بأفاد من ديوان الاوقاف مؤرخة ٦ جاسنة ٩٤ مضمونها حيث ان وقف المرحوم سليم باشا أتوز بير من ضمنه اطيان وتقدم في مدة حياة زوجة الواقف التي كانت ناظرة على الوقف ومن ضمن مستحقه دفع مقابلة عن الاطيان المذكورة من ريعه وكذلك بعد وفاة الناظرة وتعيين خلفاء دفع جانب من المقابلة أيضا وقد تصادف وفاة إحدى المستحقين المدعوة زهرة عن زوجها وبيت المال وبما ورد من بيت المال بناء على ما أوضحه زوج المتوفاة طلب ارسال ما تستحقه المرحومة من مبلغ المقابلة المدفوع الجاري خصم امتياز له سنويا لوفاتها وانقطاع انتفاعها باليولة نصيبها الى الخيرات وحيث لم يعلم ان كان مادفع من المقابلة من ربيع الوقف وجار خصم امتياز عليه تدخل حصه من يتوفى منهم مما دفع منه بقدر ما كان يصيبها الوصار توزيعه ضمن تركتها وينسب صرف المقابلة كباقي المصاريف من عموم الوقف حال صرف كل دفعة ولا يؤهل لتركات من يتوفى منهم شيء من ذلك أم كيف بالنسبة لكون النظر المحسني على هذا الوقف مشروطا لمخضركم اقتضى تحريره تؤمل الافادة بما وافق اجراؤه في هذه المادة (أجاب) وردت افادة سعادتك ومعه الاوراق المحكي عنها وما بذل لك صار معلوما وحيث تبين من جواب احمد مكاوي المنجد زوج زهرة السوداء المتوفاة التي كانت مستحقة في وقف المرحوم سليم باشا أتوز بير المبني على سؤال مصلحة بيت المال ومسطر تحته مخاطبة المصلحة المذكورة لديوان عموم الاوقاف في شأن ما طلبه الزوج المذكور ان زوجته المتوفاة المذكورة في حال حياتها كانت دفعت مبلغا في مقابلة اطيان الوقف وبعد ان دفعت تلك المقابلة صار أخذ الاطيان المذكور توجه الميرى من دون ان تحصل على شيء من المقابلة المذكورة الى وفاتها ولو كان يتحرر من بيت المال لديوان

١٤ ١٢٩٤

مطلب اذا احتاجت  
مصلحة الوقف لاستئجار  
عامل فللناظر استجاره  
ودفع أجرة مثل عمله  
من ربيع الوقف وليس  
له أحداث وظيفة بعلوم  
مقرر بدون شرط

جمادى الاولى

١١ ١٢٩٤

سنة  
جمادى الاولى

الوقف بطلب ما يخصها من المقابلة المذكورة التي دفعتها بنفسها وما يخصها من  
سيدتها المتوفاة قبلها طبعاً ينتج أرحية لبست المال لكونه شريكاً معه إلى آخر ما ذكره  
فلا يرى وجهه لالزام جهة الوقف التي آل إليها استحقاق نصيبها منه بل ولا النافذة أيضاً  
بشيء مما دفع على وجهه ما ذكره مما يخص المعققة المذكورة من ريع الوقف المذكور حال  
حياتها نظر الانقطاع انتفاعها من الريع بوفاتها وإيلولة استحقاقها لجهة الخيرات والله  
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ناظر عموم الاوقاف في ١٠ جاسنة ٩٤ مضمونها غير خفي  
على حضر تكمن ان غالب أرض مصر المحروسة وملحقاتها محتكرة للاوقاف وما يظهر من  
ذلك بحسب وقائع الاحوال فالبعض منه يوجد مبروطاً عليه حرك قليل جداً وهذا ما كان  
الاجسب حالة الأرض وزمن التاجر والبعض لا يوجد مقدراً حركه بل مذكور في الحجج  
وعلى مشترى الخلو والمنفعة القيام بدفع ما على الأرض من المحسرة لجهة الوقف المجارية  
فيه ولكون المعلوم ان المحسرة يعتبر فيه الزمان والمكان فتقدير الاحكام المجارية على  
ما يظهر من الاراضي المذكورة ليس بحالة منتظمة ولا لاجل ادخال هذه المادة تحت  
رابطة تستحصل بها الاوقاف المجارى فيها أصل الاراضي المذكورة على حقوقها بترتيب  
اجر المثل وعدم غدر أصحاب البناء الواقع على الاراضي المحتكرة بدفع زيادة سيصير  
استحضار من يلزم من عمد واعيان البلد وغيرهم الذين لهم خبرة في ذلك وعمل الرابطة  
عن قيمة ما استحقه أرض كل جهة من جهات المحروسة وملحقاتها من أجر المثل بحسب  
صنعها وحيث من اللزوم المخامرة مع حضر تكمن في هذا الشأن لزم تحريره ثم مل الافادة  
عما اذا كان ذلك يجوز شرعاً ولا مانع من اجرائه اولاً (اجاب) الذي يقتضيه الحكم  
الشرعي فيما ذكره هو تقدير اجرة الأرض الموقوفة بحسب أجر مثلاً خربة بقطع النظر عما  
احدث فيها من قبل المحتكر من بناء أو غيره فاذا ثبت شرعاً بقرار او بينة زيادة أجر المثل  
عما كان مقدراً بحسب اختلاف الزمان يلزم صاحب الخلو المحتكر شرعاً بدفعها لجهة  
الوقف المعلوم كما انه عند عدم العلم بمقدار المحسرة فيثبت شرعاً انه اجرة مثل تلك الأرض  
الموقوفة بقطع النظر عما احدث فيها يلزم صاحب الخلو بدفعها لجهة الوقف والله تعالى  
أعلم (سئل) من قاضي سيوط في وقف أهلى وقفه ماله على نفسه ثم على أولاده ثم  
وهم واجتمع من أهله ابن وبناتان من أولاد الاوقف لصلبه وابنان وثلاث بنات أولاد  
احد بنيه المتوفى بعده وابن وبنات ولد ابن ثمان من بنيه توفي بعده أيضاً وبنات ابن ثالث  
توفي بعده كذلك وابن وبناتان أولاد ابن توفي بعده كذلك واختلافوا في قسمة ريعه وأراد  
الذكور والانات من أولاد البنين المتوفين مشاركة أعمامهم في ريعه وأراد الاعمام  
منعهم من ذلك مدعين أن الاوقف جعل استحقاقهم بعد اولاد الصلب حيث قال وقفه  
على نفسه ثم على أولاده ثم من بعدهم على اولاد اولاده وترافعوا في ذلك لدى قاضي  
مصر هم فشهد له شاهدان من اقرارهم بانه وقفه على اولاده من بعده وذريتهم ولطول

١٢٩٤

١٤

مطلب اذا ثبت شرعاً  
زيادة أجر المثل عما  
كان مقدراً يلزم  
صاحب الخلو بدفعها  
لجهة الوقف بقطع  
النظر عما احدث

التزاع بينهم في ذلك تصادقوا على قسمة ربيعة متفاضلا على سهام تعيينت لكل منهم وعلى أن من مات منهم ينتقل نصيبه لأولاده وذريته طبقه بعد طبقه وما زالوا يتقاسمون على ذلك حتى مات أولاد الواقف أصابه وبعض أولاد أولاده المذكورين وبقي ابنان وبنات من أولاد الأولاد المذكورين وبنات من أولاد أحدي بناته وطلب ابنا ابن الواقف نقض التصديق المذكور محتجين بأنه على خلاف كتاب الوقف وأظهرا كتابه وله صورة بالسجل المحكمى منطوقه أن الواقف شرط الربيع لنفسه أيام حياته ثم من بعده لأولاده ذكوراً وإناثاً ثم من بعدهم لأولاد الذكور منهم خاصة فهل لما نقضه وإن كان صدر التصديق من بعضهم ولا يمنعهم التصديق المذكور أعذرهم الخفاء محل عابهم وقت التصديق وظهور بطلانه حيث كان على خلاف كتاب الوقف (اجاب) في هذا السؤال بعض أجال لا يفهم منه المراد في محل النظر الذي يترتب عليه المحكم وفيه احتمال فقولا وطلب ابنا ابن الواقف نقض التصديق المذكور محتجين إلى آخره لا يفهم منه هل الطالبان المذكوران من صدر منهم التصديق المذكور أو هما ابنا الابن الصلي اللذان وقع التصديق من أبيهما ما حتى يظهر الحكم فإن كانا من وقع منهم التصديق المذكور والذى من جملته على أن من مات منهم ينتقل نصيبه لأولاده وذريته طبقه بعد طبقه يعاملان بما تصادق عليه في حق أنفسهما مادام أحيين ولو خالف شرط الواقف وإن لم يكونا من تصادقوا بل المتصادق أصلاهما لا يلزمهما هذا التصديق الصادر من أبيهما بل يبطل بموت المصدق ويصح ما ثبت من شرط الواقف في حق فروع المصدق الذين لم يتبع منهم تصديق والده تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف ضيعة على أولاد زيد وأولاد عمرو وأولاد خالد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل وجيال بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعاً دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان في فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولدولاً أو سفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الولد وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولدولاً ولا سفل من ذلك انتقل نصيبه لأخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يند أولون ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين إلى آخر ما ذكر وقد مات بعد الوقف أحد أولاد زيد المذكور الغائب عنهم في بلدة أخرى ولم يترك ولداً ولا ولدولاً ولا سفل من ذلك وترك أخاً وأختاً فهل ينتقل نصيبه من الوقف إلى أخيه وأخته بالسوية بينهما ولا يختص به الأخ دون الأخت عملاً بشرطه المذكور (اجاب) نعم ينتقل نصيب المتوفي المذكور لأخيه وأخته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق بالسوية بينهما

١٧  
مطالب المصادقة في  
ربيع الوقف يعمل بها  
ولو خالفت شرط  
الواقف في حق من  
صدرت منه لافي حق  
مروعه

سؤال

١٢٩٤

٨



والحال هذه ولا يختص به الاخ دون الاخت عملا بشرطه المذ كور والله تعالى اعلم  
(سئل) باقادة من الاوقاف تاريخها ٧ صفر سنة ٩٥ مضمونها فيما سبق تقدم عرض  
لديوان من ابراهيم افندي زهدى بقوله انه ابن المرحوم شمس نور معتقة المرحوم  
الحاج مصطفى الخانجي وانه في سنة ٨٩ صار وضع يد الديوان مؤقتا على وقف المرحوم  
الحاج مصطفى المذ كور والمرحوم على اوده باشا المناسبة كون زا كية الخانجية قاصرة  
عن درجة البلوغ وترتب له ولها شهر يامقدار معين من أصل الاستحقاق وجار صرفه  
واسكون المذ كورة في ٢٦ ش سنة ٩٢ توفيت ولوفاتها صار الاستحقاق في وقف على  
اوده باشا لجهة اوقاف الامام الحسين والنظر والاستحقاق في وقف المرحوم مصطفى  
الخانجي له هو فیرغب طلب الوقفيات من المحكمة وحفظ وقف على اوده باشا بالديوان  
وتسليمه وقفية المرحوم مصطفى اغا الخانجي مع عمل حسابه لغاية وفاة زا كية وما يخصه  
من فائض الربيع سلم اليه مع الوقف لانحصار فيه الآن وبعد ان طلبت الوقفيات من  
المحكمة ووردت تقدم عرضها لان من خديجة زوجة المرحوم ابراهيم حسيب الخانجي  
بان ابراهيم افندي زهدى المذ كور لم يكن له استحقاق في وقف المرحوم مصطفى اغا  
الخانجي وما كان جاريا اعطاؤه من ريعه كان على سبيل الصدقة من التانلرة المتوفاة  
لكون أبيه وكيل الوقف والدته من ضمن الاتباع وان الوقفية المدعى الاستحقاق  
بوجوبها غير صحيحة وكتب عليها من المحكمة بطلانها وبلغها ان والده احرى محو  
الكتابة المذ كورة من الوقفية بالقتط وموجود اثر ذلك فيها ومحرر بطلانها حجة  
شرعية من محكمة مصر من بعد سنة ١٢٥٨ وبالاتلاع على الوقفية المذ كورة  
والكشف من سجلات المحكمة او طلب حجة البطلان يتضح ذلك وتلمس التنبيه  
بعد اعطاء ابراهيم المذ كور شيئا من ريع الوقف حتى تحقق هذه المادة وانه يصير  
عمل المحاسبة عن المتأخر لا ينتمى من ريع الاوقاف المذ كورة وصرفه لها ولم يطلب من  
المحكمة الكشف من السجلات وان كان يوجد مقيم افيها حجج بهذا المعنى يفاد  
ويحذر الكشف عن المحتين المحررتين من المحكمة بتاريخ ١٤ رسة ٥٨  
و بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة تاريخه الموضح عنهما بما مش وقفية الوقف وان كان  
مندرجا فيهما اخراج احد من الوقوف عليهم او هناك حجة أخرى هذا المضمون يتوضح  
ما فيها فوردت افادتها في ١٥ شوال سنة ٩٣ بالا حلة على ما تضح من الكشف الذي  
فهم منه ان احدي المحتين المؤرخة ١٤ رسة ٥٨ تتضمن ابطال وقف عقار أصله  
مخرج من وقف على اوده باشا وثبوت رشد وتولية نظر باسم عائشة بنت المرحوم الحاج  
مصطفى الخانجي والثانية مؤرخة ٩ ذا سنة ٥٨ تتضمن التصديق على صحة وقف  
المرحوم مصطفى الخانجي والنظر على وقف المرحوم على اوده باشا لكل من الاختين  
أمانة وعيوشة بنتي المرحوم الحاج مصطفى المذ كور ومن ضمن ما فيها ان مصطفى

الخارجي حال حياته وقف جلة عقار على نفسه ثم من بعده يكون وقفا على كل من ينتسبه  
 المذكورين ومن سيده الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً وعتقائه الأبيض كذلك كل  
 منهم بقدر ما هو معين له في مکتوب الوقف المسطر من الباب العالي المؤرخ ٢٥ ص سنة  
 ٤٣ المذيل به مستند اخرج من اخرج الوقف من وقفه وادخل من ادخله المسطر  
 من الباب أيضا في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٠٥٠ ثم من بعد كل منهم على اولاده الى آخر ما عينه وان  
 الواقف المذكور مات وانحصر الوقف المذكور نظر في ابنته أمونة المذكورة واستحقاقا  
 فيها وفي أختها عيوشة ومعتقة والداها هي زوجته شمس نور كل منهم بقدر ما هو معين  
 لها بكتاب الوقف ومستند الادخال والاخراج المذكورين ومعين في الحجة المذكورة أن  
 يخصم على دأش حجة الدعوى الاولى بمعنى حجة التصديق على صحة الوقف وبالكشف  
 من السجلات من جهة الادخال والاخراج المحكي عنها وجدت انه بما للواقف من الشروط  
 أخرج من وقفه معتقة اسمعيل بن عبد الله الأبيض هو واولاده وذريته ونسله وعقبه  
 من الواقف وادخل في وقفه زوجته معتقة شمس نور بنت عبد الله البيضاء وجعلها  
 عوضا عن اسمعيل المذكور وعن زوجة الواقف معتقة المدعوة حيدة خاتون التي  
 ماتت قبل تاريخه وجعل نفيس المتوفاة واسمعيل الذي كان عينه لهما الزوجته معتقة  
 شمس نور المذكور مع من سيده الله له من العتقاء الأبيض ذكوراً واناثاً بالسوية  
 بينهم ثم من بعد كل منهم - كون حصته من ذلك على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريتهم  
 ونسلهم وعقبهم الى حين انقراضهم اجمعين هذا ولما جرت التحقيقات تأشركم حضرة مفتي  
 الهندى انديوان بمزعم ففتى بانه قد صار الاطلاع على مذاكرة التحقيق وعلى سندات  
 ووقفية المرحوم الحاج مفتي الخانجي عتيق المرحوم على أغا أوده باشا المسطرة تلك  
 الوقفية من الباب العالي بمحكمة مصر بتاريخ ٢٥ ص سنة ١٢٤٣ وعلى مستند الادخال  
 الشرعي الملحق بالوقف المرحوم من الباب العالي المرقوم بتاريخ ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٥٠  
 وعلى حجة الدعوى الشرعية المسطرة من الباب أيضا بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٥٨  
 والذي يقتضيه الاصول الشرعية في ذلك انه حيث اتضح من مراجعة سندات ملك  
 أصل المحصن الواردة بالوقفية مطابقة ما احتوت عليه تلك السندات للحصن الواردة  
 في الوقفية الموضح تاريخها أعلاه ومن مراجعة شرط الواقف المنصوص بكتاب ايقافه  
 ومراجعة مستند الادخال الملحق بالوقف المبين تاريخه أيضا وجد انه مثبت انتقال  
 مشروطه الوائف المذكور لعتيقه الزيني اسمعيل وحيدة المتوفين المذكورين لمن  
 ادخلها عرسا منها وهي زوجته معتقة شمس نور البيضاء ومراجعة حجة الدعوى  
 الشرعية المرحومة من الباب العالي المحكي تاريخها أعلاه وجدت موافقة لنص الواقف  
 ومستند الادخال السابق ذكره - ما وحيث ثبت وفاة ذكية بنت المرحوم ابراهيم  
 افندي حبيب الخانجي التي كانت تستحق النظر على هذا الوقف وبوفاتها انقرضت

ذرية الواقف المذكور وعتقائه ومن التهربات التي أجزاها الديوان لديه بتحقيق نسب  
 ابراهيم زهدي لوالده شمس نور البيضاء زوجة ومعتقة الحاج مصطفى الخانجي الواقف  
 المذكور فعلى ما هو منصوص بالوقفية ومستندها ووجه الدعوى يكون وقف الحاج  
 مصطفى الخانجي المعين بكتاب ايقافه المذكور منحصرا نظرا واستحقاقا في ابراهيم زهدي  
 ابن المرحومة شمس نور عتقة الحاج مصطفى الخانجي حسبما تقتضيه الاصول  
 الشرعية والحال ما ذكره وفاقا لشرط الواقف وعدم وجود من يستحق خلاف ابراهيم  
 المذكور ولا مانع من تسليمه الحجج المذكورة ولما اوضح ما ذكر صار طلب خديجة حرم  
 المرحوم ابراهيم افندي الخانجي أو وكيل عنها لتفهم أيهما ما سبق ايضاحه فأرسلت  
 عرضا ببحثها بأنه تحقق لها ان ابراهيم زهدي المذكور هو الذي يستحق وقف المرحوم  
 الحاج مصطفى الخانجي بمفرده وانها قد تنازلت عن دعواها السابقة العرض عنها  
 وحيث تراءى مراجعة ما صار في تلك المسألة بمعرفة حضر تكلم لم تحريره والاوراق  
 المحتوية ما ذكر بمافيها الصور المحررة من المحكمة ووقفية الوقف ومستنداتها ووجه  
 الدعوى ومذاكرة التحقيق الجميع مرسله تؤمل الافادة (أجاب) وردت لهذا الطرف افادة  
 الديوان المؤرخة ٧ ص سنة ٩٥٠ ومما معها من الاوراق المرغوب فيها مراجعة هذه  
 المسألة بهذا الطرف وما تراءى يفاد عنه وبالوقوف على ما تضمنته تلك الاوراق بمافيها  
 حجة وقف الخانجي المؤرخة ٢٥ ص سنة ٤٣٠ وما بعدها من حجة الاخراج لمن أخرجه  
 والادخال لزوجته معتقة شمس نور مع من سيحدث له من العتقاء البيض المؤرخة ٢٧  
 ذي الحجة سنة ٥٠٠ ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك لاولاده ثم لاولاد اولاده  
 ثم لاولاد اولاد اولادهم ثم لذريتهم وتسلمهم وعقبهم على النص والترتيب الذي في كتاب  
 وقفه المذكور وعرضه عن اخراجهم الى آخر ما ذكره ومن جملة ما عينه في كتاب وقفه  
 المحكي عنه انه بانقراض اولاده وذريته يكون وقفه على عتقائه البيض وذريتهم على  
 النص والترتيب الذي ذكره ومنها أن يستقل به الواحد اذا انفرد وجعل حكم ذلك حكمه  
 ونصه كمنه وشرطه كشرطه ومن جملة ما ذكره في كتاب الوقف انه شرط النظر عليه  
 لا لرشد فلا يرشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم من كل طبقة مستدقة لذلك  
 وجواب حضرة مفتي الاوقاف وقد فهم من تلك الاوراق انقراض ذرية الواقف وعتقائه  
 وذريتهم خلاف المخرجين ما عدا ابراهيم افندي زهدي بن شمس نور معتقة وزوجة  
 الواقف المذكور وان هناك حجة مؤرخة ١٤ ر سنة ٥٨ تدل على بطلان الوقف  
 المذكور في مقدار ما أبطل من وقف المرحوم على أوده باشا معتق الواقف الذي كان  
 مشمولا بنظر معتقة الحاج مصطفى الخانجي المشروط فيه المنس من الواقف عن الابدال  
 ثم استرده الحاج مصطفى المذكور الى ملكه ثم وقفه وشره على هاشم وقفية بمعنى ذلك  
 ولم توجد هذه الحجة ضمن الاوراق ولا استقر جتسورتها من سبيل المحكمة ثم تحررت

حجة تصديق على هذا الوقف المذكور مورخة ٩ ذي القعدة سنة ٨٥٠ وأشر بمضمونها  
على الوقفية المذكورة أيضا إلى آخر ما تضمنته هذه الأوراق (والذي يقتضيه الحكم  
الشرعي في هذه المسألة) أن مصحح إيقافه من قبل الحاج مصطفى الحانجي على الوجه  
المستطور وليس مبدلا من وقف معتقه المرحوم على أوده باشا على الوجه المستطور ولا كلام  
في انحصار لاسم ماو والقرية في ابراهيم افندي زهدي بن شمس نور البيضاء معتقة  
وزوجة الحاج مصطفى الحانجي اواقف المذكور حيث تحققت بنوته لها ولم يوجد سواه  
من دريه العتقا. ولما من دونه اواقف وكان أهـ لا للمطر لا مانع من تسليم ذلك اليه  
ناخص بذلك في بعد اجراء خيرات اواقف التي عينها في كتاب وقفه بمعرفة ناظره  
حسب شرطه وأما ما بعد حرج من وقف المرحوم على أوده باشا بالابدال ثم إيقاف ذلك  
بعينه من قبل المرحوم الحاج مصطفى الحانجي ضمن وقفته المذكورة فإنه يتجربى عنه  
بمعرفة الديوان فثبت ويحقق شرعا انه ابدل من قبل ناظره لا يملك الابدال شرعا يكون  
ابدا باطلا ويكون مستغنا لوقف المرحوم على أوده باشا وما يتحقق اخراجه بوجه شرعي  
من هذا الوقف من قبل من يملكه شرعا ثم آل إلى ملك الحاج مصطفى ثم وقفه على هذا  
لوجه وقفه صحيحا يكون مستغنا أيضا لبراهيم افندي المذكور على الوجه المستطور ولم  
يتخذ شيئا من ذلك من هذه الأوراق بمفردها فيجبري ما يلزم عن ذلك بمعرفة الديوان والله  
أعلى أدام (سئل بأودة من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة غرة ربيع الاول سنة ٩٥  
حاصلها انه لعدم طعن بعض المستحقين في وقف سيدي سليمان الخضير في ناظرته  
وبرغبون محاببتها واجراء لعمارة وبالنظر فيما قدم إلى الديوان من المسببات وجد  
مختوما فيها مبالغ ومنصرف في المولدوم معلوم توكيل في الوقف ومعلوم تغير بنظر باسم  
الناظره وحركات المناقشات والتحقيقات في شأن ذلك بين الفريقين على الوجه الموضح  
في ثلاث الافادة وبالاتفاقية مصرية مفتى افندي الديوان ليوضح الحكم الشرعي في أمر  
ما ويرى المولدوم معلوم التوكيل ومصرف في تقرير النظر أفتى حضرته انه بالاطلاع  
على نيل من رغبة المرحوم الشيخ سليمان المؤرخة ١٤ جسة ٩٦٣ ووقفية خديجة  
حاتون وأحمد بانيه خاتون المؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٥٢ لم يوجد في واحدة  
منهن شيئا يجري من المولدوم لا بعين شيئا لا وكيل عن الناظره ويعتضي ذلك  
لا يمنع صرحه لى يكون مستغنا إلى مصرفه خدوصا مع احتياج الوقف للعمارة ومع  
ما أيرى في هذه المسألة إلى حضرته كما للنظر في ذلك وفي معلوم تقرير النظر المسمى  
به التوكيل المذكور وما يترأى وافقة ابراهيم بالوجه الشرعي يكرم عنه بالافادة (أجاب)  
معي على بما دفع للناضي في رسم تقرير النظر المذكور ان كان أمرا ضروريا لا بد منه  
التمسح الزيف فقد صرحوا في نصائره بان ما يؤخذ من الناظر من مال الوقف لجهة القضاة  
ولا يمكنه دفع الآخذ من ذلك فالناظر احتسابه على الوقف فما يعلم دفعه في ذلك

١١٦٥  
مصلحة  
منه  
دفع  
لناظره  
على



ربيع الاول سنة  
مطلب معلوم التوكيل  
في امور الوقف ان كان  
من باب تقرير وظيفة  
في الوقف بمرتبة مستمرة  
لا يسوغ للناظر فعله  
بدون شرط الخ

على هذا الوجه لا يضمنه الناظر المذكور واما ما صرف على المولد في وجوه الخير للفقراء  
فاذا لم يكن بشرط الواقف لا يسوغ صرفه حيث لم يوجد في شرط الواقف ما يدل على  
الصرف للفقراء مثلاً فلا يحسب على مستحق الوقف المشروط صرف ريعه أو بعضه لهم  
الا اذا كان باتفاقهم ورضاهم فيكون من باب التبرع منهم واما معلوم التوكيل فان كان  
من باب تقرير وظيفة في الوقف بمرتبة مستمرة فلا يسوغ للناظر فعله بدون شرط الواقف  
اذ ذلك منوط بالقاضي الذي يملك ذلك لذي تعين المصلحة فيه نعم للناظر صرف مقدار  
أجر مثل من عمل في امور الوقف عملاً ضرورياً في مصالحه يستحق عليه الاجر بدون جعل  
ذلك وظيفة مقررة كما ان له دفع أجر مثل كاتب كتب امور الوقف على قدر عمله  
الضروري بدون تقرير وظيفة بمرتبة مستمرة وكذا له دفع ثمن ورق اشتراه لمصالح الوقف  
ان احتج الى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من عموم الاوقاف مؤرخة ٢٦ محرم  
سنة ٩٥ مضمونها انه فيما سبق وردت افادة من مأمورية أوقاف اسكندرية في ١  
ذي القعدة سنة ٩٤ ومن ضمن ما فيها انه آل الى جامع حجرة باسكندرية الخمس في وقفه  
الكبير منذ خمس عشرة سنة ولتصادف حضور ناظر الوقف المدعو الشيخ حسنا حجرة في  
الديوان صارت تكليفه احضار وقفية الوقف ثم وردت صورة الوقفية وصورة دعوى شرعية  
وبالتأشير لمحضره مفقأ فندى الديوان بالنظر فيها وما وياضاح الحكم الشرعي اجيب  
من حضرته بانه بالاطلاع على صورة الوقفية المخرجة من محكمة اسكندرية  
بتاريخ ٧ رجب سنة ٩٢ في شان وقف الشيخ حجرة واخوته وعلى صورة التداعي  
الصادر من تلك الجهة في خمس الوقف المذكور المحررة ٩ ج سنة ٩٢ وجد أن ما في  
صورة التداعي من الدعوى والحكم فيه بعض تضارب ومبني على مسئلة خلافية ولذلك  
يلزم فيها محاضرة حضر تكوم ما يترأى في ذلك يجري العمل بمقتضاه فتؤمل من بعد الا حاطة  
بما شملت عليه ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لا تباع الاجراء بموجبه  
(اجاب) وردت افادة الديوان وما معها من الاوراق التي من جملتها صورة وقفية الوقف  
الصادر من مذكورين الذين من ضمنهم الشيخ محمد الشاطي واختاه الواقفون الخمس  
العقار المطعون فيه من قبل بعض المستحقين لبيع الاربعة الانجاس بانه آل لجامع حجرة  
باسكندرية منذ خمس عشرة سنة وان الناظر على عموم هذه الاوقاف الشيخ حسن حجرة  
جار منه صرف ريع الخمس المذكورين هو جار صرفه اليهم خلاف المسجد المذكور المؤرخة  
هذه الوقفية ٢٠ صفر سنة ١١٦٠ وصورة الدعوى والحكم بثبوت نسب من هو مصرف  
لهم هذا الربيع الى الواقف واختيه الواقفتين أيضاً بمقتضى شرط وقفهم أنه على الذرية من  
أولاد الظهور ثم على من يوجد من الاخوة وذريتهم فاذا انقرضوا فعلى أولاد البطون على  
التفصيل الذي ذكره بكتاب الوقف فاذا انقرضوا جميعاً كان وقفها على مسجد حجرة  
المذكور وقد فهم ان المطعون فيهم هم من ذرية الشيخ محمد الشاطي الذي هو اخ لاختيه

الواقفين معه وقد أفاد ناظر الوقف المذكور ضمن ما حره لاوقاف اسكندرية انهم يستحقون هذا الخمس وهو معروف لهم ربيع من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ومن قبل نظره بمدة سلفه وصدرت حجة الدعوى والتمسوت لهم المحكي عنها المؤرخة ٩ جادى الثانية سنة ١٢٦٢ (والجواب) عن ذلك انه بمقتضى حجة الوقف المذكورة وكون المطعون فيهم من ذرية الشيخ محمد الشاطبي الذى هو احدى الواقفين وأخ للواقفين لباقي الخمس معه لاحق لجهة المسجد في هذا الخمس مادام أحد منهم باقيا على مقتضى هذا الشرط ولا خصومة للطاعنين في ذلك معهم وان كانت حجة التمسوت المذكورة قاصرة غير مستوفاة لكن المدار في استحقاقهم هذا الربيع على كونهم منسوبين بهذا النسب الى الواقفين الثلاثة في الواقع ونفس الامر نعم لو أراد ناظر هذا المسجد ان لم يعلم نسبهم المذكور وأن ينافيهم ويدعى ايلولة هذا الجزء الى المسجد دعوى صحيحة شرعية ولم يوجد ما يمنع من سماعها شرعا سمع منه وما يتحقق شرعا حين ذلك يحكم به والافلام عارضة لهؤلاء المطاعنين شرعا مع المستحقين المستولين هذا الربيع في هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في واقفين شقيقين وقفا عقارا مشتركا بينهما وقفوا واحدا على ما بيناهما صحيحا تاما مسجلا ومن جملة ما شرطاه فيه ان النظر على وقفهما المذكور من بعدهما لا ينيهما المسميين ثم بعد كل منهما للارشد فالارشد من ذرية كل من الواقفين فانحصر النظر عليه في الابنين المذكورين ثم بعد مدة مات احد الابنين وبقي الآخر الذى كان مشاركا لابن عمه في النظر وهو ارشد من هو موجود من ذرية كل من الواقفين المذكورين فهل يستقل بالنظر على الوقف عملا بقول الواقفين ثم بعد كل منهما للارشد فالارشد من ذرية كل من الواقفين حيث تحققت ارشديته عن كل من الذريتين بالبينه العادلة بعد الخصومة الشرعية او تصديق الجميع على ذلك (اجاب) نعم يكون هو الناظر على وقف الواقفين المذكورين بانفراده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من حضرة اجدبك اباضه مؤرخة ٢٤ ربيع الآخر على فتوى صادرة من حضرة مفتى الشرقية صورة سؤالها في رجل وقف على نفسه ثم على بعض اولاده بعد وفاته وتوفى الى رحمة، واولاد اطيانه معلومة محدودة باطلاع الحكومة وشرط بحجة الوقف انه وقف تلك الارض وما يتبعها من منافع وموافق وتوابع ولو احق وحقوق فهل يتبع الارض الموقوفة ما هو موجود فيها عند الوقف وتوفى عنه من مواش ووابورات ومحاريث وكافة ما يتبع الارض أم لا ثم لو توفى الواقف وترك الارض منزرعة ولم يتم صلاحها فهل لمن آل له الوقف ان يضع يده على الزراعة الموجودة في ارض الوقف أم تكون ركة لعموم الورثة وان كانت للورثة فهل له ان يطالب باجرة المثل في مدة ابقاء الزرع بالارض الى حين تمام صلاحه أم كيف واذا كانت أرض مؤجرة بمعرفة الواقف فلم تكون اجرة الارض افيدوا الجواب (وصورة الجواب) الحمد لله وحده نعم يتبع الارض

١٢٩٥

٢١

مطلب وقف الارض وما يتبعها من منافع وموافق وتوابع ولو احق وحقوق وفيها محاريث ووابورات ومواش تدخل تلك الاشياء في الوقف

دبيع الثاني سنة

الارض ما كان موجودا فيها وقت الوقف من مواش وواهورات ومحاريث ويكون ذلك  
 وقفا تابعا للارض الموقوفة حيث انه من توابع الزراعة ومنافعها هذا ما ظهر واما الزرع  
 الذي زرعه الواقف لنفسه في الارض الموقوفة فحيث مات ولم يتم صلاح الزرع فيبقى في  
 الارض باجر المثل للموقوف عليه لمين صلاحه وتماحه وكذلك الحكم فيما آجره الواقف  
 يكون الباقي من الاجر من حين موت الواقف للموقوف عليه وما قبل ذلك يكون للورثة  
 كما ان الزرع يكون أيضا تركه لجميع الورثة والله تعالى أعلم (اجاب) ما سطر بهذه الفتوى  
 على الوجه الموضح فيها بناء على سؤالها المذکور موافق شرعا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في واقف وقف أرضه على اولاده وذريته وقفا صحيحا من قديم الزمان لا يعلم منه ترتيب  
 بين طبقات ذرية الواقف بل كل من كان من ذريته يستحق في ريعه من قديم الزمان  
 الى الآن وذلك الوقف مشتمل على اراض استولى بعض الذرية على بعضها وبني فيه  
 لنفسه وكل ما تحصل من ريع الوقف يقسمه تنازلا بين مستحقه فتولى عن قريب ناظر  
 على الوقف المذکور فتعرض لمن بني من ذرية الواقف في بعض ارض الوقف المذکور  
 بتضمينهم اجر مثل الارض التي بني عليها ومنع اعطائهم نصيبهم من ريع الوقف  
 المذکور الموقوف على جميع الذرية منذ انسبهم الى الواقف مع سبق استيلائهم على  
 انصباهم من ريع الوقف المذکور فيما مضى من الزمان في مدة من سبق من النظار  
 فهل اذا اثبتوا نسبهم الى الواقف وانهم من ذرية الموقوف عليهم بما ثبت به النسب  
 شرعا بطريقة الشرعي لا يعتبر انكار الناظر لذلك و يكون لهم محاسبته على استحقاقهم  
 من ريع الوقف المذکور ويخصم عليهم اجر مثل الارض التي بنوا عليها من ارض  
 الوقف المذکور من استحقاقهم في ريع الوقف (اجاب) لا يعتبر انكار الناظر بعد  
 اثبات النسب شرعا على الوجه المسطور و يكون لهم محاسبته على استحقاقهم في ريع  
 الوقف حسب الشرط ويخصم منه اجر مثل ما بنوا عليه من ارض الوقف حيث لا مانع  
 ومن بني من المستحقين لنفسه بدون اذن الناظر بحق القرار كلف رفعه ان لم يضر ولم  
 يكن الوقف لسكناه فان اضر تملكه الناظر لمجة الوقف بقيمته مستحق القلع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في وقف مذکور في حجة ان واقفته انشأته على ان يصرف من ريعه مبلغ  
 معين في خيرات معينة وما عساه ان يفضل بعد ذلك من الريع المذکور تستغله الواقعة  
 المذكورة في حياتها ثم من بعدها يستغله كل من اخويها والاهل هامة حياتهم ما ثم من  
 بعد كل منهم ما على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم وذريتهم  
 ونسلهم وعقبهم مع مشاركة عتقاء الواقعة مذکور وانا بابا السوية بينهم ثم من بعد كل  
 منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا  
 بعد نسل وجيلا بعد جيل الى حين انقراضهم اجمعين يكون ذلك مضافا للخيرات  
 المذكورة أينما كانوا وحيثما وجدوا يجري الحال في ذلك الى ان يرث الله الارض

١٢٩٥ ١٤

جادی الثانية

١٢٩٥ ١٥

وجب شبه

٩ ١٢٩٥

مطلب اذا شرط في  
الوقف أنه من بعد كل  
من المستحقين فعلى  
أولاده ثم على أولاد  
أولاده الخ كان بمنزلة  
وقفين فأكثر في راعي  
الترتيب بين أولاد  
كل منهم بحيث يجب  
الاعلى من فروع كل  
الاسفل

مطلب صرح الاصوليون  
بأن كلمة كل للاحاطة  
على سبيل الافراد  
فاذا دخلت على المنكر  
أوجبت عموم افراده  
بخلاف كلمة الجمع  
فانها توجب عموم الاجتماع  
دون الانفراد

مطلب اذا شرط الواقف  
مشاركة العتقاء مثلا  
للاولاد فلم يوجد عتقاء  
تستحق الاولاد النصف  
والباقي للفقراء فهو  
منقطع الوسط

مطلب اذا كان الاولاد  
فقراء يعطون ما يصرف  
للفقراء بطريق الاولوية  
لا لكونهم من المستحقين  
بالشرط

ومن عليها وهو خير الوارثين وقد ماتت الواقعة المذكورة عن اخوها المذكورين  
ثم مات كل منهما عن اولاده ثم مات اولاد كل منهما عن اولادهم فهل اذا مات احدهم  
أعني احداً اولاداً اولاد كل من الموقوف عليهم ما تكون حصته لا اولاده ومن بعد كل منهم  
لا اولاده وهكذا في كل طبقة الى حين انقراض الذرية أم كيف (اجاب) حيث ذكرت  
الواقفة في كتاب وقفها بعد استحقاق اخويها مانصه ثم من بعد كل منهما فعلى أولاده  
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم ذريتهم ونسلهم وعتقهم مع مشاركة  
عتقاء الواقعة المذكورة وانما بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الى  
حين انقراضهم أجمعين يكون هذا الوقف بالنسبة لنصيب كلا الاخوين وأولادهم بمنزلة  
وقفين في راعي الترتيب بين أولاد كل منهما بحيث يجب الاعلى من فروع كل الاسفل  
فاذا مات فرع من فروع احداً الاخوين عن ولد او ولد ولد مع وجود من هو أعلى منه من  
ذرية أصله الذي هو واحد الاخوين لا يستحق عملاً بالترتيب المستفاد من ثم المؤكد  
بقوله طبقة بعد طبقة الى آخره بل يكون للاعلى طبقة من فروع هذا الاصل ولا يجب  
بمن هو أعلى منه من فروع الاخ الثاني عملاً بالنسبة كل في قولها ثم من بعد كل منهما فعلى  
اولاده الى آخره فان مات الاعلى منهم واستوت الطبقة استحقوا والعلة في ذلك ما صرح به  
الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاخوين كأنه  
ليس معه غيره من اولاد اخيه اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده  
بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الانفراد فوجب بسبب ذلك صرف  
مال كل واحد من الاخوين لا اولاده يستقل به الواحد والاثان فأزيد ثم يقع الترتيب بين  
أولاد كل واحد منهما واولاد اولاده لقولها ثم على أولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده  
وذريتهم الى آخره فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من  
مات لولده كما افاده العلامة خير الدين الرملي في نظيره هذه الحادثة لكن حيث شرطت  
الواقفة مشاركة العتقاء واولادهم من بعدهم لم يولد فان لم يوجد للواقفة عتقاء فنصيبهم  
وهو النصف الى الفقراء فيكون من قبيل منقطع الوسط والنصف الثاني الى ذرية  
الاخوين على الوجه الذي تقدم ذكره نعم اذا كانت ذرية الاخوين أو بعضهم فقراء  
يجوز صرف النصيب المنقطع لهم بطريق الاولوية لكونهم من الفقراء مع قرابتهم  
لواقفة لكونهم من الموقوف عليهم والله تعالى أعلم (سئل) فيمن وقف دار على  
نفسه ثم من بعده على ذريته ثم بعد انقراض الذرية تسكون وقفاً على أقارب الواقف الى  
آخر ما ذكره الذي ماله ذلك فالوقف المذكور لا قاربه سعيد وحسن وعائشة  
وصفية اولاد أخى الواقف المدعو محمود اولم يرزوا ياخذونه بالسوية ثم مات حسن بن محمود  
وخلف ولداً وأربع بنات وماتت صفية وخلفت ولداً وبناتاً فهل اولاد حسن واولاد



سنة

رجب

صفية يستحقون مع سعيد وعائشة في الوقف المذكور ولا اعتبار بالاقرب فالاقرب مع  
 ان الواقف لم يفصل بل قال بعد انقراض الذرية يكون وقفا على الاقارب ولم يقل الاقرب  
 فالاقرب فالذي يفهم من عبارته انه شامل لجميع الاقارب الاعلى والادنى وأيضا المتعارف  
 انه متى قال جعلت هذا الشيء لاقربي يدخل فيه كل قريب حرا أو عبدا كما يشهد لذلك  
 عبارة الاسعاف لوقال على قرابتي دخل فيه كل قريب له صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى  
 مسلما أو كافرا حرا أو عبدا فيكون ما نحن فيه كذلك (أجاب) قال في الاسعاف ويدخل  
 فيه أى في الوقف على القرابة المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان بعدوا عندهما وعند  
 أى خنيفة تعتبر المحرمية والاقرب فالاقرب للاستحقاق اه و قول الامام هو الصحيح كما  
 في القهستاني وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل الخلاف اذا لم يقل الاقرب  
 فالاقرب الى آخر ما ذكره في رد المحتار على الدر من الوقف ومنه يعلم تقديم من بقي من  
 اولاد محجود انحى الواقف على اولاد او لمحجود المذكور على قول الامام الصحيح تقديم  
 للاقرب فالاقرب للاستحقاق ولا ينافيه ما ذكر في السؤال بالغزو الى الاسعاف من قوله  
 دخل فيه كل قريب له صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى مسلما أو كافرا حرا أو عبدا اذا ينافي  
 دخول من ذكر اعتبار الاقرب فالاقرب للاستحقاق لوجعل هذا على الاتفاق فلو على  
 قولهما فلامنافاة بالاولى والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف اهلى  
 بنى فيها الواقف دارا وقصر الجهة الوقف ولم يحجر ببناء الدار والقصر المذكورين حجة  
 ايقاف وبقى الواقف المذكور ونظار الوقف من عتقاء الواقف بعده واضعين أيديهم  
 على القصر والدار المذكورين يستغلون ريعهما للجهة الوقف مدة تزيد على خمسين سنة  
 بدون معارض ولا منازع علم في ذلك قام الآن رجل ليس من مستحق الوقف يدعى انه  
 من اقارب الواقف ويطالب ناظر الوقف برفع يده عن الدار والقصر المذكورين  
 بدعواه ان ذلك مملوك للواقف المذكور وآل اليه بالارث الشرعي من قبله متعللا في  
 ذلك بعدم ادراج الدار والقصر المذكورين في حجة الايقاف فهل اذا ثبت بالوجه  
 الشرعي ان الواقف انشأ ببناء الدار والقصر بعد الايقاف للجهة الوقف يمنع مدعى  
 الارث المذكور من معارضة الناظر المذكور في ذلك خصوصا وان الناظر ومن قبله ثبت  
 وضع يدهم على ذلك المدة الطويلة مع مشاهدة المدعى ووالده من قبله لتصرف النظار  
 المدة المذكورة وعدم معارضتهم مع تمكنهم من الدعوى وحضورهم في البلد ولم يمنعهم  
 من الدعوى مانع شرعي (اجاب) نعم يمنع مدعى الارث من دعواه الميراث في بناء الدار  
 والقصر المذكورين والمحال ما ذكر بالسؤال وان لم يحجر ببناء الدار والقصر المحدث  
 بعد الايقاف في ارض الوقف حجة ايقاف لان الواقف لو بنى في ارض الوقف للوقف  
 يكون البناء وقفا ولا يتوقف ذلك شرعا على تحجير جهة بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
 بافادة من ديوان الاوقاف في ١٨ شعبان سنة ٩٥ ومعهما وقفية ابراهيم باشا الانفي

١٢٩٥

٢٦

مطلب يعتبر في الوقف  
 على القرابة المحرمية  
 والاقرب فالاقرب  
 للاستحقاق على قول  
 الامام وهو الصحيح

شعبان

٧

١٢٩٥

وتقرر نظر على الوقف المذکور باسم بنت ابن الواقف المتوفاة آخر الا عن عقب ولا عن  
 اخوة ولا اخوات وحصل النزاع فيمن يستحق نصيبها بعد موتها وتقدم في ذلك عروض  
 من ملكة قريبة الواقف التي هي في درجة والد الميتة ومن بعض المستحقين وهم اولاد  
 بعض اتباع الواقف الذين هم في درجة الميتة ومن جملتها عرض مقدم من بعض اولاد  
 الاتباع مبين فيه جملة المستحقين في الوقف والميت منهم والموجود واولاد المتوفين منهم  
 واولاد الموجود منهم واهل الدرجة الاولى والثانية بالنسبة لما بعد الواقف وشرح عليه  
 من الاوقاف بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٥٠ لالحاقه بالاوراق واختلف في هذه المسئلة  
 منهم علماء الوقت ومنهم حضرة مفتي ديوان الاوقاف فقدا بدى حضرته بغير كتابة  
 رسمية ان نصيب المتوفاة يعود لقريبة الواقف لكونها اقرب نسبا الى المتوفى وان كانت  
 اعلى درجة ولا يعطى منه لباقي من في درجة القرية ولا لمن في درجة المتوفاة لكونهم  
 اجانب بالنسبة الى المتوفاة وجعل قول الواقف فلا قرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف  
 الموقوف عليهم على الاقرب نسبا الى المتوفى بحمل الطبقة على مجرد الجماعة والذي سمع  
 من بعض علماء الوقت المطابقة لما ياتي من الجواب (اجاب) وردت افادة الديوان  
 المؤرخة ١٨ ش سنة ٩٥٠ ومعها وقفية المرحوم ابراهيم باشا الالفي المؤرخة ٢  
 ذي القعدة سنة ١٢٧٠ والتقرير المحرر بنظارة المرحومة بيزاده بنت ابن الواقف  
 على هذا الوقف والعرضان ثم ورد شرح الديوان المسطر على العرض المقدم من اجد  
 ومحمد الالفي ابني على تابع الواقف من المستحقين في الوقف المبين فيه جملة اهل الوقف  
 والمتوفى منهم عن اولاد والمتوفى عن غير عقب ولا اخوة والباقي على قيد الحياة وطبقاتهم  
 في الاستحقاق وان قرابة ملكة للواقف بكونها بنت ابن عمه وبرايم بذلك افادة المحكم  
 الشرعي عن يستحق نصيب بيزاده بنت ابن الواقف التي توفيت آخر اعن غير عقب ولا  
 اخوة ولا اخوات من اهل الوقف الموجودين الآن (والافادة عن ذلك) انه حيث كان  
 من شرط الواقف المذکور ان مات من مات من مستحق وقفه عموما عن غير عقب ولا اخوة  
 ولا اخوات يعود نصيبه لا قرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف الموقوف عليهم فموت  
 بيزاده بنت ابن الواقف المذکور عن غير عقب ولا اخوة ولا اخوات يقسم نصيبها بين  
 من هم في درجتها الاستحقاقية بالسوية بينهم لعدم ما يفيد التفضيل في ذلك في شرط  
 الواقف لانه انما شرط التفضيل في اصل استحقاق اولاد الواقف وزوجته وقرينته  
 بالنسبة لنصيب عتقائه اليض واتباعه الثلاثة فقط ولم يشترطه في عود نصيب من مات  
 لا عن عقب ولا اخوة لا قرب الدرجات اليه الذي هو شرط عام في الجميع والمساوون  
 لدرجة بنت ابن الواقف الآن من اهل الوقف الموقوف عليهم ثلاثة عشر شخصا اجد  
 ومحمد وشقيقتهما اولاد على تابع الواقف وبنت رستم معتي الواقف وابن وبنت يوسف  
 اغا تابع الواقف فهؤلاء سبعة اشخاص في طبقة ودرجة بيزاده المتوفاة المذکور وهم

١٢٩٥

١٠

مطالب شرط ان من  
 مات عن غير عقب يعود  
 نصيبه لا قرب الطبقات  
 للمتوفى من اهل الوقف  
 الموقوف عليهم يكون  
 الاستحقاق لمن في  
 درجة المتوفى على  
 هذا الوجه الاستحقاقية  
 دون اقربهم نسبا

من أهل الوقف الموقوف عليهم بل لهم انصبا في الوقف بالفعل لموت اصولهم وانتقال  
 أنصباهم إليهم وكذا أولاد ملكة المذكورة الموجودة الآن التي هي من أهل الطبقة  
 العليا في الاستحقاق وهم ثلاثة بنت وابنان وأولاد حسن معتنى الواقف الموجود الآن  
 الذي هو من أهل الطبقة العليا أيضا في الاستحقاق وهم ثلاثة ابن وبنتان فهؤلاء ستة هم  
 أيضا في طبقة المتوفاة فهم من أقرب طبقة الميتة أيضا وان كانوا محجوبين الآن عن  
 الاستحقاق بسبب الترتيب في عبارة الواقف بين الاصل وفرعه منهم وان كانوا محجوبين  
 عن انصبا اصولهم بهم الا انهم من أهل الوقف الموقوف عليهم أيضا بناء على ما أفق به  
 جماعة من العلماء وهو الاظهر فاعطى عليهم شرط الواقف ويدخلون جميعا في قوله  
 فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل الوقف الموقوف عليهم اذا الطبقة في مثل ذلك هي  
 الدرجة والمرتبة في الاستحقاق كما صرح به العلماء في كتبهم وان كانت تطلق على الجماعة  
 لانها من معانيها لغة أيضا لكن لم يطلقوها على مجرد الجماعة من غير اعادة درجة  
 الاستحقاق الا فيما يحتاجون اليه من عدم اعتبار درجات الاستحقاق لضرورة عدم  
 الغاء الكلام وحيث كان هذا الشرط عاما في جميع جهات الوقف من الزوجة والذرية  
 والقريبة والعقلاء الاجانب والاتباع الاجانب فيكون غرضه الانتقال لذي الدرجة التي  
 هي أقرب الدرجات للمتوفى في الاستحقاق حتى لو مات احد العتقاء أو الاتباع لا عن عقب  
 ولا عن اخوة ينتقل نصيبه لمن في درجته الاستحقاقية مثل القرينة وولد الواقف ومن  
 بقي من الاتباع والعقلاء ان لو كان الامر كذلك اول من هو أقرب اليه درجة ومرتبة عمل بهذا  
 الشرط فذكر هذا الشرط في عموم هذه الجهات المشتملة على من لا قرابة بينهم مع كون  
 الطبقة معناها في شروط الواقفين لا سيما في مثل هذه الحادثة الدرجة والمرتبة الجمعية  
 كما صرح به في عبارات الفقهاء لا مطلق الجماعة دليل على ارادة هذا المعنى وان كانت  
 قد تطلق على معنى الجماعة المجردة لغرض من الاغراض وقول من قال ان المراد في كتب  
 الاوقاف بالاقرب قرب الدرجة والرحم لا قرب العصوبة والارث لا يدل على ان معنى  
 الطبقة في عبارة الواقفين مجرد الجماعة دائما لانهم اعتبروا الدرجة والرحم في معنى القرب  
 الى الميت او الى الواقف وموضوع ذلك فيما لو كان الموقوف عليهم بينهم نسب للواقف  
 اوله بعضهم وقد قال من في درجته الاقرب بالاقرب ومع ذلك فلم يقطع النظر عن معنى  
 الدرجة بل اعتبروها مع الرحم وأقرب وان كان افضل تفضيل أضيف للطبقات التي  
 هي بمعنى الدرجات والمراتب على ما هو الكثير في عباراتهم وهو بعض ما يضاف اليه  
 لا بناء على ما تقدم اذ المعنى لذي اقرب الطبقات اي لصاحب الطبقة التي هي اقرب طبقات  
 الوقف التي رتبها الواقف على ان الذي يفهم ويراد من عبارات الواقفين بحسب  
 ما يتعارف من تعبيراتهم في هذه الايام ان المراد من قولهم فلا قرب الطبقات الى  
 المتوفى من أهل الوقف الموقوف عليهم اقربهم درجة من درجات الوقف سواء كان لهذا

مطلب يدخل في  
 استحقاق المتوفى عن  
 غير عقب الذي شرط  
 فيه عود نصيبه لمن في  
 درجته من أهل الوقف  
 الموقوف عليهم من  
 هم كذلك وان كانوا  
 محجوبين الآن باصولهم  
 على الاظهر  
 مطلب الطبقة هي  
 الدرجة والمرتبة في  
 الاستحقاق وقد تطلق  
 على الجماعة

الأقرب نسبا للمتوفى أم لا وقد صرح العلامة قاسم بن التحقيق أن لفظ الواقف والموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع أم لا وقد رايت في قيودات فتاوى المرحوم الاستاذ الوالد الشيخ محمد أمين المهدي مفتي مصر سابقا أنه أفتى في حادثة وقف شرط فيه أن من مات لا عن عقب ولا أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى وهناك أربع من عتقات عتقاء الواقف مات ثلاثة منهم على التعاقب لا عن عقب بانه ينحصر في الرابعة عملا بقوله فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى فقد اعتبر القرب في الدرجة الجمعية لا القرب في النسب اذ لا نسب بينهم أصلا لا يقال ان القرابة ادعى الى غرض الواقف للصرف بسببها لان الاقربية في النسب ادعى الى الشفقة ويزيد الرحمة وبذل المال وغرض الواقف حجة قطعية يصح تخصيص العام به والعام حجة في الاوقاف من غير خلاف وقطعي عند الحنفية وحيث صح تخصيص العام به كان قطعيا ملزما لا يجوز العدول عنه من غير دليل يدل على خلافه لما علمته من ان هذا الشرط جعله الواقف عامما في جميع جهات الوقف التي من جلتها الاجانب من العتقاء والاتباع والزوجة فانه لا قرابة ولا رحم أصلا بين هؤلاء وباقي الموقوف عليهم وهم اولاد الواقف وقريته فلو اعتبر قرب الرحم فقط بدون مراعاة القرب في الدرجة لصار الشرط لاغيا فيما لو مات أحد العتقاء والاتباع وأولادهم لا عن عقب ولا أخوة ولا أخوات وكان الأقرب الى المتوفى درجة قريبة الواقف وأولاده أو الباقي من العتقاء والاتباع أو أولادهم فلا يستحقون شيئا بهذا الشرط مع كون الوقف على مسمين وهذا بعيد جدا عن عبارة الواقف أمالو كان كل الموقوف عليهم لهم نسب ببعضهم أو بالواقف وقد قال لمن في درجته الأقرب فالأقرب أو قال على أقرب الناس مني أو الى أوليت فلا شك ان مراد الأقرب نسبا مع مراعاة المساواة في الدرجة عند قوله لمن في درجته الأقرب فالأقرب كما يفهم من عبارة البهني من أن الدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف أي الانساب اليه وهو بمعنى الدرجة الجمعية ولذا قدم ابن الخالة على الخالة في مسئلته مع ان الأقرب نسبا هي الخالة وكما هو موضوع كلام الفقهاء أو الأقرب نسبا يقطع النظر عن الدرجة وقال على أقرب الناس مني أو الى أو على الأقرب فالأقرب سواء قال للواقف أو للمتوفى وحيث كانت الطبقة هي الدرجة والمرتبة فكانه قال ينتقل نصيبه لمن تكون طبقته أقرب طبقات الاستحقاق بالنسبة الى الميت ولا شك ان المساوى للميت في الدرجة أقرب الناس اليه درجة ممن هو فوقه درجة أو انزل منه هذا ما ظهر لي في فهم عبارة الواقف ثم بعد كتابتي لهذه الحادثة اطلعت على رسالة للاستاذ المرحوم الشيخ الجزيري مفتي الحنفية باسكنه كنز ربه سابقا حررها على سؤال مستفهم فيه عن أمرين أحدهما ما المراد بأقرب الطبقات للمتوفى من أهل الوقف أهل طبقته أم كيف نظير حادثة ثينا فاجاب بما حاصله

مطلب لفظ الواقف والموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع أم لا  
مطلب غرض الواقف حجة قطعية يصح تخصيص العام به



بواقف ما حرزناه في هذه الحادثة وقد نقل فيها فتاوى علماء الحنفية المحققين منهم  
 الشرنبلالي في رسالة مخصوصة وقد أجاد رحمه الله فيما أبداه والله تعالى أعلم (سئل)  
 بأفاده من بيت مال مصرفي ٣ ذى القعدة سنة ٩٠ مضمونها أن المرحوم مصطفى باشا  
 البحر يدعى توفي عن زوجته وبيت المال وأطيانه الكائنة بذاحية أبي حمرو كفر النجار  
 ومنية شريف التابعة لمديرية الغربية ووقفها حال حياته على نفسه ثم على عتقائه  
 وزوجته وكان قبل موته زرعها بيزده لنفسه وبعدهم زرعها وقبل بدو صلاحه مات  
 وانتقل الاستحقاق لغيره حسب الشرط ولما استفتي مفتي مديرية الغربية أجاب  
 بأنه حيث الواقف توفي بعد ما زرع أرض الوقف لنفسه باثني عشر يوماً عن زوجته  
 وبيت المال فيكون ما ينتج من هذا الزرع تركته عنه ويقسم على ورثته ويكون  
 لأزوجه ربع المحصول والباقي لبيت المال بعد أن يستوفي من آل لهم الوقف قيمة  
 أجرة مثل الأرض المذكورة من وقت وفاة الواقف إلى حين حصاد الزرع وقلعه  
 من الأرض وإن يكون على الزوجة من الأجر ربعه وعلى بيت المال الثلاثة الأرباع  
 وإن مصاريف الضم والمصايد والدراس وغير ذلك تكون عليهما بقدر حصصهما  
 ثم وردت أفادة المديرية بأنه تقدم عرض لها من مفتش زروع المرحوم بأنه أحضر فتوى  
 دل مضمونها على أنه مادام الوقف صحيحاً شرعياً مستوفياً شرائطه اللازمة وقد زرع  
 الواقف الأرض المذكورة لجهة الوقف وتوفي قبل أو أن الاستحقاق كان ما يبدو من  
 الزرع لجهة الوقف على حسب شرطه لا ميراً لأنه والتمس مخابرة بيت المال عن  
 ذلك والتحقيق هي زراعتها على ذمته كما يقضي بذلك نص الوقفية فلم يجز له تخفيضه  
 ثم لم ينظر فيما توضح وأفاده عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة (أجاب) حيث  
 كانت الحقيقة كما يعلم من أفادة المصلحة أن تلك الأرض موقوفة على نفس الواقف مدة  
 حياته ثم من بعده تكون وقفاً على زوجته وعتقائه إلى آخره وقد زرعها الواقف حال  
 حياته على ذمته لنفسه بيزده المملوك له ثم مات بعد تمام زراعتها بعدة يكون ما يخرج من  
 هذه الزراعة تركته عنه لزوجه فيه الربع فزاد الباقي لجهة بيت المال حيث لا وارث له  
 سواها وعلى جهة التركة أجرة مثل تلك الأرض المشغولة بزراعها بحسب الانصباء في التركة  
 من حين موت الواقف وانتقال استحقاق ريع الوقف لغيره إلى حين حصاد الزرع كما  
 أفاده حضرة مفتي الغربية والله تعالى أعلم (سئل) في أمر أوقف أطياناً عشورية تملكها  
 على نفسها ثم من بعدها على ولدها وزوجته ومن بعدهما على ذريتهما وجعلت النظر  
 بعد هذا الزوج المذكورة وجعلت لها في نظير النظر قيراطاً من ريع الأطيان والباقي  
 يقسم مناصفة بين ولدها وزوجه المذكورين ثم توفيت عن ابنها المذكور وآل  
 الوقف بموتها لابنها وزوجه المذكورين على الوجه المسطور بعد زرع بعض الأطيان  
 من قبل الواقفة المذكورة بيزدها المملوك لها فاجرت النافذة المذكورة زرع الباقي

ذى القعدة سنة

١٢٩٥

٢٨

لمجبة الوقف على حسب ما لها من النظر فهل يكون ما زرعت الواقفة المستحقة للربيع حال حياتها لنفسها يذرها المملوك لها تركتها عنها وما زرعت الناضرة بعد الوفاة يكون لمجبة الوقف فلها الاستيلاء عليه وقسمته حسب شروط الواقفة بعد صرف ما يلزم صرفه وعلى وارث الواقفة أجر مثل الأرض التي زرعتها الواقفة لنفسها من حين موتها إلى حصاد الزرع المستحق للتركة بقدر نصيب غير الوارث (أجاب) نعم يكون ما زرعت الواقفة المذكورة على الوجه المسطور تركتها عنها مستحقا لابنها حيث لا وارث لها سواء وعليه نصف أجر مثل أرض ذلك من حين موت أمه وانتقال الاستحقاق لمن بعدها إلى حين الحصاد إلى زوجته المستحقة لنصف ريع الوقف المذكور وما زرعت الزوجة الناضرة بعد موت الواقفة على الوجه المذكور يكون لمجبة الوقف فلنظرته الاستيلاء عليه وقسمته على حسب الشرط والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من ديوان أوقاف مصر مؤرخة ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ مضمونها العرض المرفوق معها تقدم للديوان من سبعة أشخاص يذكرون فيه أنهم عتقاء المرحومة خشياء معلقة المرحومة ما هتاب قادن وان معتقهم لها حصه من ريع الأطنان الموقوفة من قبل ما هتاب وشروط الواقفة تقتضي أنه من بعد وفاة الموقوف عليهم يكون لذريتهم وان لم يكن لهم ذرية فيكون الاستحقاق لعتقائهم وان معتقهم خشياء المذكورة توفيت في غرة ذي الحجة سنة ٩٥ بدون عقب وأن عتقهم مثبت في الحجة المحررة من محكمة مصر بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ٩٥ بوقف منزل ونصف موقوفين عليهم من قبل المتوفاة المذكورة ويلتصون بمعاملتهم فيما هو موقوف على معتقهم بوقفية ما هتاب حسب شرط الواقفة فصار اجراء اللازم من ثبوت عتقهم وأنه لم يكن للمتوفاة المذكورة ذرية ولا عتقاء خلاف السبعة أشخاص المذكورين وبإطلاع حضرة مفتي أفندي الديوان على وقفية المرحومة ما هتاب أوضح بما أجابه على العرض المذكور وأحال النظر في ذلك على سعادتك وبما أنه فيما سبق توفيت المرحومة لولاه تار من ضمن الموقوف عليهم أطنان نظير خشياء المذكورة ولعدم وجود ذرية لها فنصيبها صرف لعتقها كما أفتى بذلك حضرة الاستاذ الشيخ عبد القادر الرفاعي مذ كان مفتي الديوان وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر أوى فلزم تحريره لسعادتك والوقفية والافتاء السابق اعطاؤها من حضرة الموما اليهما رسالة تؤمل الافادة عما يوافق اجراءه في هذه المسألة (أجاب) صار الاطلاع على كتاب وقف المرحومة ما هتاب قادن الموما اليها المسطر من محكمة مصر المؤرخ ١٧ من سنة ١٢٧١ فظهر منه أن الحق فيما كان باسم المرحومة خشياء معتقة الواقفة المذكورة المتوفاة لا عن عقب لعتقائها السبعة المذكورين حسب مانص عليه فيما هو موقوف عليهم وعلى من شارك في وقف الثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانية وثمانين فداناً و سدس من فدان ونصف وثلاث قيراط من فدان في الثلاث نواحي الموضحة بكتاب الوقف المذكور كما أفتى

ربيع الاول

١٢٩١

٢٠

ربيع الثاني سنة

بنظر ذلك كل من حضرة الاستاذ الشيخ عبد القادر الراجي مفتي ديوان الاوقاف  
سابقا وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى فيما هو موقوف على المرحومة لوله تار من  
عتقاء الواقفة المذكورة السابق وفاتها عن معتقها حليمة من غير عقب التي هي  
احدى شر يكات المرحومة خشياد المعينات بكتاب الوقف المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون ريعه ثلاثة ارباعه لاولاده  
وذريته ونسله وعقبه بالسوية بينهم وريع الربع الرابع لعتقائه وتابعه محمد على فاذا  
انقرضت ذرية الواقف كان نصف ريع الوقف لعتقائه وتابعه المذكور بالسوية  
بينهم ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك والنصف الآخر لمساجد جرجا وسوهاج وانجيم  
وطهطا فاذا انقرض العتقاء أيضا وذريتهم ومحمد على وذريته انتقل النصف المعين لهم  
للمساجد المذكورة أيضا ثم شرط في وقفه شروطا منها ان من كان له استحقاق في الوقف  
من ذرية الواقف أو عتقائه أو ذريتهم وله اولاد لا مدخل لهم معه مادام حيا فان مات  
انتقل نصيبه اليهم ولو وجد من هو اعلى منهم درجة بحيث ان كل أصل من المستحقين  
يحبب فرع نفسه دون فرع غيره وشرط لزوجته كفأيتها من ريع ثلاثة ارباع وقفه  
المذكورة الى آخر ما نص في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن اولاده الثلاثة احمد فريد  
وعبد الله وعائشة وله عتقاء وتابعه محمد المذكور فأنحصر ثلاثة ارباع وقفه بعد ما شرطه  
للزوجة في اولاده الثلاثة المذكورين ثم مات احمد فريد عن ابنه محمد صالح وبنته فاطمة  
مع بقاء أخويه المذكورين فانتقل نصيبه الى ولديه المذكورين ثم مات محمد صالح ابن  
ابن الواقف المذكور لا عن عقب ولم ينص الواقف على نصيب من مات من غير عقب  
فهل يرجع نصيبه لأصل ثلاثة ارباع ريع الوقف المذكور المختص بذريته ويقسم على  
من كان موجودا منهم وهم أخت الميت فاطمة وعمه عبد الله وعمته عائشة بالسوية  
بينهم عملا بقول الواقف فيما شرطه في حق ريع ثلاثة ارباع وقفه من انه يكون لاولاده  
وذريته ونسله وعقبه بالسوية بينهم ولم يحرم من ذلك الا الفرع باصله دون فرع الغير  
(اجاب) نعم يرجع نصيب ابن ابن الواقف المتوفى من غير عقب الى أصل الغلة فيقسم  
بين من هو موجود من ذرية الواقف بالسوية بينهم والحال ما ذكر حيث لم ينص صريحا  
على نصيب من مات من غير عقب عملا بقوله في ثلاثة ارباع وقفه على اولاده وذريته  
ونسله وعقبه والله تعالى اعلم (سئل) في وقف معلوم على جماعة معلومين من ذرية الواقف  
تحت يدنا ظره الشرعي فقد كتب وقفه من الناظر السابق فتصادق جميع مستحقه على  
قسمة ريعه عليهم بكيفية مخصوصة بما فيهم اولاد رجل منهم توفي أبوه في حياة أبيه  
فتصادقوا جميعا على هذه القسمة والاستحقاق وصحته ولزومه واستمرار العمل بهذه  
القسمة في الحال والاستقبال وتصادقوا أيضا على ان كل من مات من المستحقين  
المذكورين مع وجود بقية منهم وترك ولدا أو اولادا ذكورا أو اناثا قام ولده أو اولاده

مطلب يرجع نصيب  
المتوفى من غير عقب  
الى أصل الغلة فيما لو  
وقف على اولاده  
وذريته ونسله وعقبه  
ولم ينص على من مات  
من غير عقب

دبيع الثاني سنة

مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ومن مات من المستحقين ولم يترك  
ولدا أو أولادا انتقل استحقاقه لأخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فإن لم يكن له  
أخوة ولا أخوات انتقل استحقاقه لمن في درجته وذوي طبقته فإن لم يكن من درجته  
وذوي طبقته أحد فليقية المستحقين يجري الحال في ذلك كذلك إلى أن يرث الله تعالى  
الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وقد رضى كل من المستحقين المذكورين الأحياء  
بجميع ما ذكر وأنه لا رجوع لأحد منهم في ذلك ولا في شيء منه وأقر كل منهم ببعثته  
ولزومه وعدم العدول عنه بطيب قلب وإنشراح صدر هذا مضمون التصديق فهل  
يسرى هذا الإقرار على جميع المستحقين المتصادقين ولو فرضت مخالفتهم لشرط الواقف  
وليس لأحد منهم العدول عنه بعد تحققه وثبوته بالوجه الشرعي وإن مات واحد منهم عن  
ولدا أو أولادا لا يكون للباقي منهم المصدقين على هذا الوجه المنازعة فيما آل إلى فرع الميت  
المذكور من نصيب الأصل الداخل تحت التصديق صريحا (أجاب) نعم يسرى هذا  
التصديق على جميع من حصل منه بعد ثبوته شرعا وبما لم يوجب له ولو خالف شرط  
الواقف و ينتقل نصيب من مات منهم عن ولدا أو أولاد إليه في حق من تصادق منهم  
علما بالتصادق المعتبر في حقه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف  
أجرها ناظرها الشرعي لا خراجة صحيحة باجر مثلها ثم أذنه بالبناء والعمارة لنفسه على  
أن ما بناه وأنشأه على تلك الأرض يكون ملكا له وخلوا وانتفاعا مستحق البقاء والقرار  
على الدوام والاستمرار فيني المستأجر المذكور تلك الأرض وجعلها دكانا من ماله لنفسه  
وتحروا به بذلك حجة شرعية وذلك من قديم الزمان وهو قائم بدفع أجر مثل الأرض  
لناظرها ووقف المالك المذكور البناء المذكور وادرجه ضمن كتاب وقفه الشرعي  
الحرر من محكمة مصر الكبرى المسجل بالسجل المصان والآل أن تهدم علو بناء الخانات  
المذكورة بأفصة سماوية وبقى من بنائها أكثر من ثلاثة أمتار فأتم على وجه الأرض  
ويريد ناظر وقف البناء المذكور التعلو والبناء على ما بقي من البناء الموقوف بحجة  
وقفه وإعادة تكافؤ كانت مع قيامه بدفع أجر مثل الأرض بحجة وقفها بقطع النظر عما  
أحدث فيها من البناء الموقوف ثانيا فقامت الآن ناظرة وقف الأرض التي تولت عن  
قريب تريد منع ناظر وقف البناء المذكور من تميمه وتريد إرجاع الأرض بحجة وقفها  
وتتمتع ناظر وقف البناء من التصرف فيها بحجة وقفه وتعارضه في ذلك بدون وجه شرعي  
فهل ينص لذلك والحال ما ذكر حيث تحقق ما سطر (أجاب) نعم ليس لناظرة وقف  
الأرض ذلك بدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في وقف  
أهلى مجهولة شروطه وليس له رسوم في دواوين القضاة وغاية ما استدل به فعل امرأتين  
شقيقتين عائشة ولطيفة كاتتا مستبدتين به تقسمان ويعه مناصفة بينهما مائة  
حياتهما في يادة عن ستين سنة إلى أن ماتت أحدهما لطيفة منذ ثلاثين سنة عن أولادها

١٨  
مطلب يتعلق بحكم  
المصادقة في الوقف

جمادى الثانية

١٢٩٦



جادی الثانية سنة

فاستبدوا بسهم أمهم نصف الوقف يقسمونه بالسوية الذكروا لانتى سواء ثم مات من  
 أولاد لطيفة بنت عن أولاد قتنا ولو احصة أمهم وبقيت خالتهم عائشة المذ كورة مستبدة  
 بالنصف الاخر بعد وفاة شقيقتها لطيفة مدة ثلاثين سنة الى أن ماتت منذ أربع عشرة  
 سنة عن أولادها وأولاد ابن لها يدعى محمد مات في حياتها فصار أولادها يقسمون نصف  
 ريع الوقف عليهم خاصة دون أولاد شقيقتها محمد الذي مات في حياة أمه عائشة  
 المذ كورة ثم مات من أولاد عائشة المذ كورة مصطفى وعبد الحميد عن أولاد قتنا أول كل من  
 أولادها حصة ابيه بدون مفاضلة فبلغ أولاد محمد الذي مات في حياة أمه عائشة  
 المذ كورة حيث كانوا أقاصرين في حجر اعمامهم ونازعوا اعمامهم وأولاد اعمامهم في  
 حصة أبيهم الذي مات في حياة أمه عائشة الميتة منذ أربع عشرة سنة من الوقف  
 مستدلين على عدم حرمانهم شرعا من حصة أبيهم محمد المذ كور بفعل جدتهم عائشة  
 وشقيقتها لطيفة واستبدادها بالوقف مناصفة نصفه على أولاد لطيفة وعلى أولاد  
 أولادهم والنصف الاخر على أولاد عائشة وعلى أولاد أولادهم الذكروا لانتى سيات  
 وبناء عليه يدخل في الاستحقاق ولد من مات أبوه قبل الاستحقاق فكيف يكون  
 الحكم الشرعي والحال هذه في حصة أولاد محمد المذ كورين من الوقف المرقوم  
 أعطون حصة أبيهم محمد أو يحرمون (أجاب) الذي صرح به علماء ونافي الاوقاف القديمة  
 التي ماتت شهودها واشتهت مصارفها انه اذا لم يكن للوقف كتاب في ديوان القضاة  
 المسمى في العرف بالسجل وتنازع اهله فيه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان  
 من ان قوامه كيف كانوا يعملون فينبى الامر عليه وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا  
 الى القياس الشرعي وهو ان ثبت بالبرهان حقاكم له به فاذا علم ذلك فأولاد من مات  
 قبل امه المستحقة بدون ان يستحق شيئا ولم يتناولوا من ريعه شيئا مع اعمامهم وأولاد  
 اعمامهم واليعد على الوقف لغيرهم اذا تنازعوا في قسمة ريعه مع من ذكروا جهل شرط  
 الواقف ولم يكن له كتاب مسجل يعلم منه شرطه فان علم من فعل القوام السابقين حرمان  
 او اعطاء لمن مات أبوه قبل الاستحقاق مع وجود الاعلى او المساوى له عمل به وان لم يعلم  
 ذلك فالقاضي يكلف أولاد الابن الميت قبل الاستحقاق اثبات استحقاقهم بالبينة  
 الشرعية بعد الدعوى الصحيحة فان اثبتوا دعواهم بوجهها الشرعي حكم لهم بها وان لم  
 يوجد من ذلك شيء لا يحكم لهم بمجردها والمأصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى  
 مخالفته واذا فقد عمل بالاستقاضة والاستيارات العادية المستمرة من قديم الزمان الى  
 هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعليه ان يثبت به بالبرهان كما افاده  
 العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في ارض معلومة موقوفة آجرها الناظر  
 عليها الرجل معلوم ثلاث سنين بدون اجر المثل بغبن فاحش وقد حكم بعزل الناظر المؤجر  
 المذ كور بوجه شرعي اقتضى عزله وولى غيره ومدة المستأجر لم تتم الى الآن فهل

١٢٩٦

٦

مطلب في حكم ما اذا لم  
 يكن للوقف كتاب في  
 السجل وتنازع اهله فيه

تكون هذه الاجارة فاسدة ويجب على المستأجر تمام أجر المثل عن المدة الماضية وتفسخ  
الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة (أجاب) اجارة عقار الوقف بغبن فاحش فاسدة  
والله اعلم بالشأن طلب فسخها ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مسددة استيلائه عليها حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً عشورية وقفها على نفسه مدة حياته  
ثم من بعده على أولاده وزوجته وعقائه وجعل لكل واحد منهم ما جزمه ما جزمه ما جزمه ما جزمه  
ما ذكره في كتاب وقفه ثم صار الواقف يزرع تلك الأرض مدة من السنين الى أن مات  
عن زوجته وأولاده وعقائه وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جلة ما تركه بوزارة وغيرهما  
مخزونة في المخازن حاصلة تلك المحبوب المذكورة من زراعة تلك الأرض الموقوفة فهل  
والحال هذه تقسم تلك المحبوب الموجودة في المخازن مع باقي تركته بين زوجته وأولاده  
بالفریضة الشرعية دون العتقاء المذکورين وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
إذا كانت تلك المحبوب المخزونة حاصلة من زراعة الواقف أرضه المذكورة المقتصر  
استحقاقها فيه حال حياته لنفسه خاصة من بذره الخاص به تكون المحبوب المذكورة  
تركة عنه تقسم بين ورثته بالفریضة الشرعية وليس للعتقاء فيها حق والحال ما ذكر  
بدون ناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي مديرية الغربية ومفتيها  
في ١١ شوال سنة ٩٦ بما مضى عنه مما يعرض على سعادتك أن المرحوم المتفقر له  
عباس باشا كافل الديار المصرية سابقاً وقف أطياناً بناحية كفر ششتا بولاية الغربية  
على أن يصرف عشرة آلاف قرش من ريعها على خيرات عيها وباقي ريع الوقف المذکور  
يصرف على كل من بنت الاستاذ السيد محمد اسعد البغدادى هي الشريفة حافظة  
وزوجاته الثلاث هن ليلى وزهرة واسمهان وأولاد اخيه السيد عبد الحميد الرحي وأولاد  
اخيه السيد عبد الوهاب الرحي بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الطبقة العليا منهم  
تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو  
ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشار ~~بين~~ له في الدرجة والاستحقاق وجعل آخره لجهة لا تتقطع  
وتحرر بهذا الوقف وقفية شرعية من محكمة مصر الكبرى مسجلة بالسجل المصان  
محكوم فيها من حضرة قاضي المحروسة بجهة الوقف ولزومه مؤرخة غاية جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٧ وقد ثبت بمقتضى اعلانات شرعية مسجلة محررة من محكمة هذا الطرف  
متضمن احدها بموت وفاة المرحوم السيد محمد اسعد البغدادى المذکور وانحصار  
اربه الشرعي في زوجاته الثلاث وبنته المذكورات وفي ولدى اخويه شقيقيه السيد عبد  
الحميد والسيد عبد الوهاب المذکورين هما السيد مصطفى ابن السيد عبد الحميد المذکور

والسيد عثمان ابن السيد عبد الوهاب المذكور من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن  
ثانيها ثبوت وفاة السيد مصطفى المذكور وانحصار ارثه الشرعي في ولديه السيد عبد  
الحافظ والسيد عبد الحميد من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن ثالثها ثبوت وفاة  
المرحوم السيد عثمان المذكور وانحصار ارثه الشرعي في زوجته واصله وأولاده السيد  
موسى والسيدة حفصة والسيدة عبودة من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن رابعها  
ثبوت وفاة المرحومة خديجة بنت السيد عبد الوهاب المذكور وانحصار ارثها الشرعي  
في أولادها السيد محمد أمين والسيد محمد نجيب والسيدة عتوقة من غير شريك ولا حاجب  
شرعي فهل يقتضى الوقفية والاعلامات المذكورة يكون ما بقى من ريع الوقف  
المذكور بعد العشرة آلاف قرش المعينة للخيرات بين الزوجات والبنات المذكورات  
والسيد مصطفى ابن المرحوم السيد عبد الحميد المذكور والسيد عثمان والسيدة خديجة  
ولدى المرحوم السيد عبد الوهاب المذكور أسباعا ويكون السبع الذى يستحقه السيد  
مصطفى المذكور ولديه السيد عبد الحافظ والسيد عبد الحميد المذكورين والسبع الذى  
يستحقه السيد عثمان المذكور ولاده السيد موسى واخته حفصة وعبودة المذكورين  
بالسوية بينهم والسبع الذى يستحقه خديجة بنت السيد عبد الوهاب لا ولادها السيد  
محمد أمين والسيد محمد نجيب والسيدة عتوقة المذكورين بالسوية بينهم أو يقسم على  
الجهات الاربعه ارباعا للبنات الربع والزوجات الربع وأولاد أخيه السيد عبد الحميد  
الربع وأولاد أخيه السيد عبد الوهاب الربع نرجوا الافادة عما يقتضيه المحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) يقسم ما بقى من ريع الوقف المذكور بعد المعين للخيرات  
اسباعا لحافظة بنت السيد محمد اسعد المذكور السبع ولكل واحدة من ليلى وزهرة  
واسمه ان زوجاته السبع وهن الباقيات من أهل الطبقة الاولى ولعبد الحافظ وعبد  
الحميد ولدى مصطفى بن عبد الحميد أخى السيد محمد اسعد المذكور السبع الخامس  
نصيب أبيهما مصطفى المذكور يقسم بينهم مانصة وموسى وحفصة وعبودة أولاد  
عثمان بن عبد الوهاب أخى السيد محمد اسعد المذكور السبع السادس نصيب  
أبيهم عثمان المذكور يقسم بينهم أثلاثا ذكرهم كانوا هم لعدم التفضيل في شرط  
الوقف ولمحمد أمين ومحمد نجيب وعتوقة أولاد خديجة بنت عبد الوهاب أخى السيد محمد  
اسعد المذكور السبع السابع باقى ذلك نصيب أمهم خديجة المذكورة يقسم بينهم  
اثلاثا أيضا كما تقدم عملا بشرط الواقع المذكور على الوجه المسطور ولا وجه لقسمته  
أرباعا ولو اعتبر من وقف عليهم من قبيل الجهات اذ يراعى في الجهات اعداد افرادها  
فيما هو محصور وقد صرح في الوقف بوحدة بنت السيد محمد اسعد وذكر اسمه فانحسب  
بسهم وبعد الزوجات الثلاث وسماهن فيحسبن بثلاثة أسهم وذكر أولاد أخيه عبد الحميد  
وهو في الواقع واحد والاضافة جنسية فيحسب بسهم وذكر أولاد أخيه عبد الوهاب

وكانوا في الواقع اثنين فيجب بيان سهمين باقى السبعة أسهم فيجوزى الامر على ذلك وكل من مات عن ولد فأكثر انتقل نصيبه اليه عملا بشرط الواقف فيحصل من القسمة ما ذكرنا وفي الاسعاف من باب الوقف على قوم بتقديم بعض على بعض أو على رجلين الخ ولو قال على زيد وعلى ورثة عمر وعلى قدر ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وورثة عمر وعلى عددهم فإذا كانت ورثة عمر وابنين وابنتين قسمت الغلة على خمسة أسهم لزيد منها سهم وأربعة لورثة عمر وثم تقسم بينهم على قدر ميراثهم منه للذ كرمثل حظ الاثنين فإن حدث لعمر وبعدهم ولد كان جلا دخل مع الورثة في الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرث من بقي لما قلنا من الاستلزام ولو قال بين زيد وورثة عمر وعلى قدر ميراثهم منه استحق زيد النصف وورثة عمر والنصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه انتهى وأشار بقوله لما قلنا من الاستلزام الى ما ذكره قبل هذه المسئلة من قوله لا استلزامه خلاف الشرط وأنه لا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه ان يصرف ريعه لعتقائه ولم يوجد في شرط الواقف ما يقتضى استحقاق احد العتقاء السكتى فيه وانحصر الآن ريع الوقف المذكور في العتقاء المذكورين فهل اذا سكنت احدى العتقاء المذكورين مكانا من الوقف بالغلبة وامتنعت عن الخروج بعد طلب ذلك منها وكانت سكناها بدون اذن باقيم سهم تازمها اجرة مثله ولو بدون عقد اجارة فتعاسب على اجر مثل ما سكنت فيه من أصل استحقاقها من ريع الوقف (اجاب) نعم تازمها اجرة مثل ما سكنت فيه من عقار الوقف وتعاسب عليها من استحقاقها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من ديوان الاوقاف في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها تقدم عرض للديوان بامضاء شخص يدعى ربهوب صبرى بانه من عتقاء المرحوم على افندى رزى وان الافندى المذكور توفي في سنة ٨٦٠ عن عتقاء وزوجة وأولاد أخ وقبل وفاته وقف أطيانا عشرة وعقارات كائنة بمديرية بنى سويف والفيوم بموجب وقفية وفي سنة ٩٣٠ لما توفيت الناظرة وانتقلت النظارة الى محمد افندى رزى أرشد أولاد أخى الواقف لم يعطه هو والعتقاء شيئا الى آخر ما ذكره من التماسه اعطاه هو والعتقاء حقوقهم من الوقف المذكور وبناء على ما ذكر تحرر لمديرية الفيوم بدالب محمد افندى رزى المذكور والوقفية فوردها شرعا على عرض مقدم لها من محمد افندى رزى المذكور بانه وكل اجد افندى نامى عنه وبحضور الوكيل للديوان ومعه الوقفية تاسر محضرة مفتى افندى الديوان بالنظر في الوقفية واعطاء القول عما يقتضيه الحكم الشرعى فاقتى بانه بالاطلاع على الوقفية المحررة من قاضى ولاية الفيوم المشتملة على ثلاثة اوقاف احد ها وقف على افندى رزى والثاني لشقيقه محمد افندى رزى والثالث لمحم على افندى رزى وهى معتقة اجد باشا يكن وجد أن عليا افندى رزى انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون على أخيه وحمه

مطلب في حكم ما  
وقف على زيد وورثة  
عمر وكانت الورثة  
ابنين وابنتين وحكم  
ما لو قال بين زيد وورثة  
عمر وعلى قدر ميراثهم

مطلب سكن بعض  
المستحقين لريع الوقف  
دون السكتى فيه تازمه  
اجرة المثل

١٢٩٦

١٤



المذكورين وعلى ذرية الواقف ثم من بعدهم لا ولادهم وأولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم  
الى ان قال الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقراضوا جميعا باسرهاهم وخلصت بقاع الارض  
منهم أجمعين يكون ذلك وقفاً على من يوجد من عتقاء حضرة الواقف وعتقاء ذريته  
وعتقاء زوجته وعتقاء أخيه وهذا وان اقتضى عدم دخول عتقاء الواقف مع وجود احد  
من ذرية الواقف او ذرية أخيه لئلا يكتفى به ان مقدم العرض طلب فطر الوقفية  
المذكورة بطرف حضر تك بقوله شفاها فلا مانع من ارسالها الحضر تك للنظر فيها واعطاء  
الافادة حسب مقتضيه الاصول الشرعية فاقضى تحريره لمحضركم تك مؤمل الاطلاع على  
الوقفية وافادة الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة سعادتك ومما معهما من العرض  
وكتاب الوقف المؤرخ ١٢ راسنة ٨٢ المسطر من محكمة الفيوم المشتمل على  
ثلاثة أوقاف المحكي عنها بالافادة المذكورة المرغوب بها اعطاء الجواب من هذا الطرف  
عما يقتضيه الحكم الشرعي في استحقاق عتقاء المرحوم على افندي رزقي في وقف  
معتقهم المذكور مع وجود أولاد أخيه محمد افندي رزقي المحاب عن ذلك من حضرة مفتي  
الديوان بأنه لا استحقاق لاحد من عتقاء الواقف المذكور مع وجود احد من ذرية  
الواقف أو ذرية أخيه حيث جعل شرط استحقاقهم انقراض جميع الذريتين قبل الاطلاع  
على كتاب الوقف المذكور وظاهر منه ان الحكم كذلك الا انه لا يفيد انحصار ريع  
الوقف جميعه بعد الخيرات في ذرية أخى الواقف لعدم ما يدل عليه في شرطه بل يفهم منه  
ان استحقاق ذرية الواقف مما شرطه لهم بعده ومما يؤهلهم من نصيب زوجة الواقف  
على فرض وجودهم منقطع مصرفه الفقراء فعلى من يكون ناظر على هذا الوقف صرف  
ما انقطع من ريعه مصرفه الشرعي من الفقراء وان وجد من عتقاء الواقف من هو  
بصفة الفقير صح دفع الناظر اليه بهذه الصفة والا فلا على انه مستحق بالشرط والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على من  
سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم على عتقائه وذريته وعتقاء زوجته وذريته ثم الى  
انقراضهم يكون في وجوه البر وشرط الواقف المذكور لنفسه في وقفه الادخال والاخراج  
والتغيير والتبديل الى آخر الشروط المعلومة مات الواقف ولم يعقب أولاداً ولا ذرية  
واستحق الوقف العتقاء قام رجل الا أن يدعى انه معتق الواقف وانه مستحق في الوقف  
المذكور مع العتقاء على ناظر الوقف المذكور فاقر الناظر المذكور بعتقه وادعى ان  
الواقف بماله من شرط الاخراج أخرجه من وقفه هو وذريته بمقتضى وثيقة شرعية عليها  
ختم الواقف وختم المخرج المذكورين وبحضوره وصدول عن يوثق بشهادتهم فهل  
اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الواقف المذكور أخرج الرجل المذكور هو وذريته من وقفه  
لا يكون للرجل المذكور حق في الوقف ويمتنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يكون له  
حق فيه اذا ثبت كل من الشرط والاخراج المذكورين بلا مانع ولم يوجد ما يقتضى

١٢٩٦

١٥

ذی الحجة

١٢٩٦

٧

استحقاقه بعد بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يسمى الحاج محمد ابن  
المرحوم الحاج عمر المقربي الشهير بنسبه بالمرأ كشي وقف وقفه على نفسه أيام حياته وما  
بقي من عمره ينتفع بذلك وبما شاء منه بالسكن والاسكان والغلة والاستغلال ومهما أحب  
واختار من سائر وجوه الانتفاعات الشرعية أسوة أمثاله في ذلك على الوجه الشرعي أبدا  
ماعاش ودائما ما بقي وبقيت العيين الموقوفة ثم من بعده يكون ذلك وقفا شرعيا على  
أولاده ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم  
على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم كذلك ثم  
على ذريتهم ونسأهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسأ بعد نسل وجيال بعد جيل  
الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على أن من مات من  
الموقوف عليهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه فان لم يترك ولدا  
ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقاته فان لم  
يكن في درجته وذوي طبقاته أحد فلبقية المستحقين معه في الوقف الموقوف ومن مات منهم  
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك عارا وارثا وعقباً قام فرعه  
الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان  
حيابا قيا كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الأصل لفرعه فمات الواقف  
المذكور وآل الوقف من بعده لا ولادته ومات أولاده وتداول الوقف المذكور بين  
ذريتهم ونسأهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه حتى كان من ضمن من  
استحق في هذا الوقف عبد الله بن زنوبة بنت خديجة بنت مصطفي بن مصطفي ابن الواقف  
ومنة بنت عويشة بنت قاسم بن مصطفي ابن الواقف فمات عبد الله المذكور وانتقل  
نصيبه لأولاده هم نفيسة المرزوقة له من زوجته منة المذكورة وأحمد وحسن ومحمد  
وأبراهيم وزنوبة وفرحانة وصالح المرزوقون له من خلفائها ثم ماتت منة المذكورة  
وانتقل نصيبها إلى بنتها نفيسة المذكورة المرزوقة لها من زوجها عبد الله المذكور ثم  
ماتت نفيسة المذكورة من غير عقب ولا يكون نفيسة المذكورة كانت قائدة في هذا الوقف  
في طبقتين الطبقة الخامسة التي هي نسبتهما من أمها إلى الواقف والطبقة السادسة  
التي هي نسبتهما من أبيهما إلى الواقف وموجوديهما بين الطبقتين المذكورتين  
مستحقون في الوقف أحياء فهمل والحال هذه يتقسم ما آل إلى نفيسة المذكورة من أمها  
منة على الأحياء الموجودين في الطبقة الخامسة لا يكونهم متساوين معها في هذه الطبقة  
من جهة أمها وما آل إليها من أبيها عبد الله على الأحياء الموجودين في الطبقة السادسة  
لا يكونهم متساوين معها في هذه الطبقة من جهة أبيها أم كيف (اجاب) يقسم جميع  
ما آل إلى نفيسة المذكورة من قبل أبيها منة وعبد الله المذكورين على من في  
درجتهم من قبل أمها وهم الموجودون حين موتها من أهل الطبقة الخامسة ومن في

نصيب من مات عن  
غير ولد الى من في  
درجته وكان للمتوفى  
درجتان متفاوتتان  
من قبل امه ومن قبل  
أبيه واستحقاق من  
الجهتين ومن يساويه  
في العليا والسفلى ينتقل  
نصيبه من الجهتين لمن  
في درجته العليا والسفلى  
بلا تفرقة بين  
النصيبين وبلا فرق  
بين نصيبه الاصلى  
والايل له من أى  
جهة

درجته من قبل أبيها عبد الله المذكور وهم الموجودون حين موتها من أهل الطبقة  
السادسة يدخل في ذلك اخوتها من أبيها المذكورون بالقرينة الشرعية بين الجميع  
علا بشرط الواقف المذكور اذا كل من أهل الدرجتين المذكورتين داخل تحت قول  
الواقف فان لم يترك ولدا ولا ولدا ولد ولا أسفلا من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو  
في درجته وذوى طبقته ليكون من في قوله لمن هو في درجته من صيغ العموم فيتناول  
من في درجة المتوفاة المذكورة من قبل امها الذين هم أهل الطبقة الخامسة ومن في  
درجته من قبل أبيها الذين هم أهل الطبقة السادسة لافرق في ذلك بين اخوتها وغيرهم  
كما ان نصيبها يشمل جميع ما كانت تستحقه حال حياتها من قبل امها وأبيها فيدخل تحت  
قول الواقف انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته الخ وجب الطبقة السفلى بالعليا في  
هذا الوقف مخصوص بحجب الاصل فرعه دون فرع غيره فلا يراد وما ذكرناه من قسمة  
جميع هذا النصيب على أهل الدرجة الخامسة والسادسة هو الذى يتعين المصير اليه  
كما صرح به العلامة ابن عابدين في تنقيح الفتاوى الحامدية وحرره وبين وجهه بعد نقله  
فتوى المرحوم العلامة محمد العمادى في مثله بتوزيع النصيب الايل من قبل أصل  
المتوفى الاعلى طبقة لمن في درجته من هذه الجهة ونصيبه الايل من قبل أصله الاسفل  
طبقة لمن في درجته من هذه الجهة على ما صرح به في الفتاوى المذكورة في مسئلة من له  
درجتان متفاوتتان ومات لاعن ولد مع شرط الواقف عود نصيبه الى من في درجته سواء  
كان نصيبه أصليا أو لا اليه من احدى الدرجتين أو من كل منهما وانه يعود الى كل من في  
درجته ذكره في الباب الاول من كتاب الوقف قبيل واسطه فارجع اليه ان شئت والله اعلم  
سئل في واقفة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها تنتفع به سكاوا سكاوا وغلة  
واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعدها يكون وقفها على ولديها هما  
الشيخ حسن با كير ومحمد با كير بالسوية والاعتدال بينهما فاذا توفي أحدهما حال حياة  
والدته وترك ذرية ذكورا واناثا ينتقل اليهم نصف الوقف المذكور بعد وفاتها  
والنصف الثانى يكون لولدها الثانى الموجود على قيد الحياة فان لم يكن لولدها المتوفى  
حال حياتها ذرية يكون كامل الوقف المذكور بعد وفاتها وقفها شرعيا على ولدها الثانى  
واذا لال الوقف لولدها يجرى فيه الحال على حسب ما رتبته ولداها في وقفهما وهما قد  
نصافيه ان يكون وقف كل منهما على نفسه أيام حياته ينتفع به سكاوا سكاوا وغلة  
واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعد كل منهما يكون ذلك  
وقفها شرعيا على أولاده ذكورا واناثا بالسوية والاعتدال بينهم ثم من بعدهم على  
أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
وعقبهم ذكورا واناثا من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية والاعتدال بينهم  
كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم

تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها وجب الاصل لفرعه دون فرع غيره من كل طبقة يستقل به الواحد عند الافراد ويترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ومن مات من المستحقين من الذرية وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الى آخر ما ذكره في كتاب وقيهم ما تم توفيت الواقعة المذ كورة عن ولديها المذ كورين وتوفي بعدها ولدها الشيخ حسن باكير عن أولاده فاقمت ابنته ارشد أولاده ناظرة على وقف جسدها عملا بشرطها وقد سكن محمد المذ كور في دار من دور وقف والدته فلما طلبت منه الناظرة اجرة النصف الخاص بها واخوتها ادعى محمد باكير انه ساكن فيها على مقدار النصف فقط وانه غير مانع لها ولا اخوتها من السكنى فهل بعد تعيين أهكته من الدار المذ كورة بمقدار النصف الذي يخص أولاد الشيخ حسن المذ كور يكون للناظرة ان تؤثر ببقية الدار المذ كورة لاجنبي وتستقل اجرتها لها ولا اخوتها المذ كورين عملا بشرط الوقف المذ كور افيدوننا (اجاب) صح المهاياة في الوقف الواحد بين مستحقيه للحفظ وانتفاع كل بنصيبه بشرط رضا الكل وان كانت غير لازمة ولكل نقضها فاذا تراضى مستحقون نصف غلة هذه الدار الذين هم أولاد الشيخ حسن باكير جميعا وعندهم مستحق النصف الثاني المشروط له السكنى والاستقلال في هذا الوقف أيضا على المهاياة في هذه الدار للحفظ والانتفاع كما يقتضيه الشرط وسكن محمد باكير فيما اختص به على هذا الوجه يكون لبنت أخيه المذ كورة الناظرة على جميع هذا الوقف عملا بالشرط ان تؤثر باقى أهكته هذه الدار التي اختصت هي واخوتها بالانتفاع نظير حصتهم من أجنبي وتقسم غلة ذلك على نفسها ومن شارك في ذلك حسب الشرط والحال ما ذكرناه من هذه المهاياة باقية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف هو الحاج محمد ابو قنديل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الحاج احمد وعائشة وحليمة وولد له الحاج احمد المذ كور هو محمد بالتفاضل بينهم ما هو لابنه الحاج احمد الثالث وما هو لبنته عائشة وحليمة الثالث الثاني سوية بينهم ما هو لمحمد ابن ابنه المذ كور ومن بعده الله تعالى لمحمد من الاخوة والاخوات من أبيه احمد المذ كور ذكوراً واناثاً الثالث الثالث المذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً واناثاً أولاد الظهور وأولاد البطون طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها يتداولونه بينهم بالفرصة الشرعية المذكور مثل حظ الانثيين على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه ومن مات ولم يترك ولدا ولا ولد ولدا انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعاً وارثاً قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان



حيافان لم يكن له فرع وارث فالى المشار كين له في الاستحقاق مضافا لما يستحقونه يستحق به الواحد عندها انفرادهم يشترك فيه الاثنان فما فوقهما يتداولون ذلك بينهم مع مراعاة لفريضة الشرعية ثم من بعد انقراضهم على جهة بر ثم ان الواقف المذكور (١) توفي الى رحمة الله تعالى عن اولاده الثلاثة هم الحاج احمد وعائشة وحليمة وعن ابن ابنه هو محمد المذكور ثم توفيت عائشة ٢ عن ولديها سليمان ومنصور وعن بنت بنتها مينة هي خدوجة ثم توفي سليمان ٣ عن ولديه محمد وفتومة ثم توفيت حليمة ٤ بنت الواقف عن ولدها موسى ثم توفي محمده ابن الحاج احمد ابن الواقف المذكور في حياة والده المذكور عن ولديه عبدالرزاق وعويشة وعن اختين لابيها المذكور هما حليمة ومنة كانتا رزقتا لابيها المذكور وشاركتاه في ثلث الوقف المذكور بموجب شرط الواقف المرقوم ثم توفيت حليمة ٦ بنت الحاج احمد ابن الواقف عن ولدها حميدة ثم رزق الحاج احمد ابن الواقف المذكور بولدين هما الحاج احمد وعبدالسلام وبنيتن سلومة ٧ وهنومة ٨ وتوفيتا بعد استحقاقهما مع اخيهما المذكور في ثلث الوقف المرقوم في حياة والدهما المرقوم بموجب شرط الواقف المرقوم ثم توفي المرحوم الحاج احمد ابن الواقف المذكور عن اولاده لصلبه هم الحاج احمد وعبدالسلام ومنة وعن ولدي ولده المرحوم محمد المذكور هما عبدالرزاق وعويشة وعن ولد بنته المرحومة حليمة هو حميدة المذكور ثم توفي عبدالرزاق ١٠ بن محمد ابن الحاج احمد ابن الواقف عن غير عقب ثم توفي حميدة ١١ عن ولديه عبدالله ومحمد ثم توفي منصور ١٢ بن عائشة بنت الواقف عن ولده رزيقة ثم توفي عبدالسلام ١٣ ابن الحاج احمد ابن الواقف عن غير عقب كما بين ذلك كله بحجة شرعية من محكمة اسكندرية مؤرخة غرة صفر سنة ١٢٧٠ ثم توفيت فتومة ١٤ بنت سليمان بن عائشة بنت الواقف عن اولادها عبد الحميد وعويشة وجفيلة ثم توفي موسى ١٥ بن حليمة بنت الواقف عن ولده عمرو وعن اولاد ابنته عبدالله المتوفى في حياة أبيه المذكور هم حميدة بن حليمة بنت الحاج احمد ابن الواقف المتوفى حميدة المذكور بعد والده عبدالله المرقوم في حياة جده موسى المذكور عن ولديه عبدالله ومحمد و احمد وعويشة ونفيسة من غير حليمة المذكور ١٦ بن سليمان بن عائشة بنت الواقف المذكور من غير عقب ثم توفي عبدالله ١٧ بن حميدة بن حليمة بنت الحاج احمد ابن الواقف من غير عقب ثم توفيت منة ١٨ بنت الحاج احمد ابن الواقف المذكور عن اولادها الحاج حسين وروكية وفاطمة ثم توفيت روكية ١٩ المذكور عن اولادها سالم و احمد وفاطمة ثم توفي سالم ٢٠ المذكور من غير عقب ثم توفيت فاطمة ٢١ بنت منة بنت الحاج احمد ابن الواقف عن ولدها عبد المحسن ثم توفي الحاج احمد ٢٢ ابن الحاج احمد بن الواقف المذكور عن اولاده محمد و احمد ومحمد ومصطفى وعبد الحميد وخدوجة وزنو به ونبيهة وامينة وتقيدة وفاطمة ثم توفيت فاطمة ٢٣ بنت الحاج احمد ابن الحاج

احمد ابن الواقف عن غير عقب فهل يموت الحاج احمد المذكو والذى هو آخر الطبقة  
 الاولى موتاً تنقض القسمة ويقسم ربح الوقف على الموجودين فقط من الطبقة الثانية  
 ويحرم من فى الثالثة والرابعة أو يقسم ربح الوقف على الطبقة الثانية الاحياء  
 والاموات الذين خلفوا ذرية و يعطى نصيب الاموات لاولادهم او اولاد اولادهم  
 واذا قسم على الاحياء والاموات كما ذكر فهل يستحق محمد بن حميدة الذى أبوه مات  
 مستحقاً من أمه حليلة من جد والده موسى المذكو رشيماً أم لا أفيدوا الجواب (وهذه  
 صورتها)

١٢٩٧

١٠

مطلب تنقض القسمة  
بانقراض آخر الطبقة  
ويقسم الربيع على من  
يليه الأحياء والاموات  
فأصاب الأحياء  
أخذوه وما أصاب  
الاموات يعطى لفروعهم  
ومن مات قبل الاستحقاق  
منهم يقوم فرعهم مقامه  
عمل بالشرط

(اجاب) نعم يموت الحاج احمد ابن الحاج احمد ابن الواقف المذكور الذي هو آخر الطبقة الاولى يموت تنقض القسمة ويقسم ربيع الوقف على أهل الطبقة الثانية جميعهم الأحياء منهم والاموات الذين خلفوا ذرية ويحرم من عداها فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لاولادهم او اولاد اولادهم بالقرينة الشرعية لذلك كرمثل حظ الاثنين كشرط الواقف كما صرح به العلماء في مسائل تنقض القسمة واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية وصرح به العلامة خير الدين في فتاواه من الوقف ومن مات من أهل الطبقة الثانية أو الثالثة قبل الاستحقاق سابقا على انقراض تلك الطبقة أو لاحقاً وترك فرعاً وارثاً واحداً أو أكثر قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً كما شرط الواقف فيمنزل حيث شذ في الاستحقاق منزلة أصله وأما حميدة الذي هو من أهل الطبقة الثانية المتوفى المقسوم عليهم فيدخل في قسمة نصيب موسى جده على ابنه عمرو وأولاد ابنه عبد الله المتوفى قبل الاستحقاق الذين هم حميدة المذكور ورواجد وعويشة ونفيسة بالقرينة الشرعية عمل بالشرط المذكور ثم يعطى نصيب حميدة لابنه محمد فقد أصاب محمد شيئاً من نصيب جده والده موسى كما أصابه نصيب أبيه حميدة عند تنقض القسمة الاولى وقسمة الربيع على أهل الطبقة الثانية الأحياء والاموات الذين من جلتهم أبوه حميدة المذكور ابن حميدة بنت احمد ابن الواقف المشاركة لابيهما الحاج احمد ابن الواقف المذكور في الطبقة الاولى لدخولها في الثلث المشروط لاولاده بعد تنقض القسمة بانقراض آخر الطبقة الاولى وقسمة الربيع على التي تليها وهي الثانية عملاً بالترتيب بين البطون في كلام الواقف بقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى آخره يرجع الى ما شرطه الواقف من انتقال نصيب كل أصل لفرعه عند موته ووجب الاصل لفرعه عند وجوده دون فرع غيره وانتقال نصيب من مات عقيماً الى من في درجته ويستمر العمل في قسمة ربيع الوقف على هذا الوجه الى انقراض الطبقة الثانية فيفعل كما تقدم وهكذا وهذا بناء على ان شرط الوقف وترتيب موتي مستحقه كما ذكر في هذا السؤال وبهذه الصورة هذا ما ظهر لي في الجواب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئل) في وقف أهلى يستحق ريعه جملة أشخاص معلومين وعلى الوقف المذكور ناظر شرعى من جملة المستحقين في الوقف المذكور قد وكل الناظر المذكور وكذا شرعياً يقوم مقامه في القبض والتصرف وقد شرط عليه حين اقامته وكذا لا عنه انه اذا تحصل من ربيع الوقف المذكور في كل شهر قدر معلوم يدفع ثلثيه الى المستحقين وما بقي يضعه تحت يده لاجل أن يعمر ما يحدث في الوقف المذكور وذلك برضا جميع المستحقين ثم صار الوكيل المذكور يتصرف في الوقف المذكور طبقاً وكالته المذكورة مدة تزيد على عشر سنين والحال ان كل ما قبضه في كل شهر وما دفعه للمستحقين وما صرفه

في العمارات التي اجراها مدون يكشفون تحت يده مشموله باختام جميع المستحقين لربيع  
الوقف المذكور مع تصديقهم أيضا والا ن قام احد المستحقين يريد الزام الوكيل  
المذكور ببيان ما قبضه وما صرفه وما دفعه للمستحقين وغيره من اجرة عمال للزوم عمارة  
الوقف المذكور المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الوكالة بالوجه الشرعي يكون  
القول قول الوكيل المذكور فيما قبضه وما صرفه في العمارات وما دفعه للمستحقين  
كموكله ام كيف (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذكور فيما ادعى ابعاله لاربابه وصرفه  
في عمارة الوقف الضرورية بيمينه اذ لم يكذب في دعواه ظاهر الحال ولم يكن خائفا وتبرأ ذمته  
بذلك من ضمان ما كان بيده من ربيع الوقف الذي صرفه وصرفه الشرعي حسب الامر  
والشرط والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ديوان عموم الاوقاف في ٢ جمادى الآخرة سنة  
٩٧ مضمونها هذه نتيجة قضية المنازعات الواقعة بين اجدا افندي الملا واخوته عريفة ناظرة  
وقف الملا التي تليت قبل تاريخه بحضور حضر تكم بالديوان وحضرة الاستاذ الشيخ  
الرافعي وحضرة مفتي افندي الديوان ومع حصول الاختلاف الواقع من اجدا افندي الملا  
في الحساب الذي قدمه وكيل الناظرة بقوله انه اجمالى ويريد ايضا حفراته والوكيل  
يقول انه مستخرج من دفتر كان في حيازة الافندي المذكور في مدة توكله الى آخر  
ما قبل من الطرفين اقتضى الحال للوقوف على ما اذا يكون القول في ذلك قول الناظرة ما لم  
يكذبها الظاهر أو القول له فيما ذكره فلهذا الزم تحريره لحضر تكم تؤمل الافادته بما  
يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة  
ان القول للناظرة بيمينها فيما ادعت صرفه في مصالح الوقف الشرعية مما لا يخالف  
شرط الواقف اذ لم يكذبها في ذلك ظاهر الحال حسب ما هو مقررو قد ايفد ذلك بالديوان  
حين كنا فيه والله تعالى اعلم (سئل) باشارة من الاوقاف مسطرة على نتيجة قضية متعلقة  
بوقف اللايلي مؤرخة تلك الاشارة ٢٤ ج سنة ١٢٩٧ بعلامة سعادة ناظر عموم  
الاوقاف حالا حاصلها حيث تلى هذا المخلص مع أوراق القضية على حضر تكم صادر من  
الاقتضاء تنوير الحكم الشرعي بالفتا اللازمة شرحا على هذا عما يكون في اتباع  
تخصيص ربيع الوقف على المستحقين على مقتضى شرط الواقف مع الافادته عما قاله النظار  
ومصطفى أفواجواهم الاخير عما استهلك طرف محمد عبد الله مدة جبايته بموافقة الاصول  
الشرعية حتى بعد صدور الفتيا من حضر تكم يجري ما هو مقتضى لتمشية النظار على  
عمل مستديم الاجراء (اجاب) حيث كان شرط الواقف المذكور ضمن الاعلام الشرعي  
المسطر من محكمة مصر المؤرخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ في حق اولاد الواقف  
ومن ذكر بعدهم من عتقائه وأقاربه وذريتهم انه من بعد كل منهم تكون حصته من  
ذلك وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم



تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على  
ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد وولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو  
ولد وولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك  
فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف  
عليهم وأن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد  
ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد وولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق  
واستحق ما كان أصله يستحقه أو كان المتوفى حيا باقيا لا يستحق ذلك يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فكل من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل  
انتقل نصيبه اليه واحدا كان أو أكثر فان لم يكن له ولد ولا أسفل وكان له اخوة أو  
اخوات يشاركونه في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبه اليهم فان لم يكن له اخوة ولا  
اخوات انتقل نصيبه لا قرب الطبقات للمتوفى المذكور من أهل الوقف الموقوف عليهم  
فلومات احدهم لاعتق ولا اخوة ولا اخوات مشاركين له فيما ذكر وكان في أهل  
الوقف من هو في درجة وطبقة هذا المتوفى واحدا أو أكثر ومن هو انزل منه درجة وطبقة  
أو فوقه اختص من في درجته وطبقته بنصيبه دون من هو انزل أو أعلى منه فيما ذكر  
علا بصرح شرط الواقف المذكور فان لم يكن في درجته أحد أو وجد من هو دونه في  
الطبقة ومن هو دون من يليه فيها اختص بنصيبه من هو اقرب اليه طبقة دون من هو  
ابعد وهكذا يعمل بما ذكر ما دام واحد موجودا من الطبقة الاولى من العتقاء ومن  
معهم في الرتبة مثلا فان انقرض جميع أهل الطبقة تنقض القسمة بانقراض آخرهم  
ويقسم الربيع على الطبقة التي تلي المنقرضة مباشرة الاحياء منهم والاموات فإب  
الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لاولادهم أو اولاد اولادهم وان سفلوا مع  
مرعاة من كان قد سبق موته منهم قبل الاستحقاق يقام ولده أو أسفل مقامه في  
الدرجة والاستحقاق علا بالشرط المذكور ثم كل من مات عن قسم عليهم من أهل  
الطبقة التي تلي المنقرضة عن ولد أو أسفل يعطى نصيبه له وان لم يكن له ولد ولا اخوة أو  
اخوات يعطى نصيبه لهم وان لم يكن له من ذكر أيضا يعطى نصيبه لا قرب الطبقات  
اليه على نحو ما ذكرنا وهكذا الى حين انقراض هذه الطبقة أيضا فاذا انقرضت تنقض  
القسمة ويفعل تظير ما مر وهكذا ما ياتي تضيء شرط الواقف المذكور في قسمة ريعه على  
مستحققيه المذكورين فيجوز ريعه على هذا أو أاما استهلاكه الجاهل الذي هو أحد  
المستحقين في الوقف من ريعه تعدا بضمون عليه يؤخذ به لباقي مستحققيه لا الجماعة  
مخصوصين منهم فيحسب من استحقاق الجميع على قدر انصباهم فيما مضى وما يتحصل

مطلب من مات عقيما  
ولم يكن له اخوة ولا  
أخوات مشاركين  
يعطى نصيبه لمن في  
درجته ان وجدوا ولا  
فلان دونه الاقرب  
فالا قرب حيث شرط  
ان من مات عقيما ولا  
اخوة له ولا أخوات  
مشاركين انتقل نصيبه  
لا قرب الطبقات اليه

من بدل ماضيه يكون لهم أيضا وما يتوى فرضا يكون عليهم كذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) بإفادة من ديوان الاوقاف في ٢٦ ذى القعدة سنة ٩٧ مضمونها وردت للديوان  
 افادة من الروزناجه في ٢٠ ذى الحجة سنة ٩٦ ومعهما أوراق تين منها ان زليخا بنت عائشة  
 الممرأة التي كانت ناظرة على وقف المرحوم محمد أغا المعروف بالخازندار معتق المرحوم  
 عثمان باشا وكيل دار السعادة توفيت في يوم ١٣ جادى الآخرة سنة ٩٦ بناحية  
 مناصف نور دقهلية عن بنتها زليخا ومقصود بتلك الافادة النظر في ذلك بالديوان  
 والكتابة لها بما يتم لاجل التأشير على تب الوقف المربوط بها ولما تأشير محضرة مفتي  
 افندى الديوان بما ألزم عن ذلك أفتى بقوله صار الاطلاع على جميع أوراق هذه القضية  
 وما فيها من الاعلامات والحجج الشرعية وما على الحجج من التأشيرات وما تضمنته صورة  
 الحجة التي وردت بشرح المحكمة للديوان في ١٨ راء سنة ٩٧ وتبين من وقفية المرحوم  
 محمد أغا الشهير بالخازندار المحررة من الباب العالى في ٧ رجب سنة ١٢٠٨ انه أنشأ وقفه  
 على نفسه مدة حياته ومن بعده يكون الثالثان لاولاده والثلث لعتقائه ثم من بعد كل  
 لاولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم الى أن قال فاذا انقضى عتقاه الواقف وذريتهم  
 ونسلهم تكون حصتهم المذكورة وقفها وارصادا على اولاد الواقف واذا انقضى اولاد  
 الواقف وذريتهم ونسلهم تكون حصتهم المذكورة وقفها وارصادا على عتقاه اولاد  
 الواقف وعتقاه العتقاء المذكورين ذكورا واناثا بالسوية ثم من بعد كل فعلى اولاده  
 وذريته ونسله وعقبه على النص والترتيب فاذا انقضى اوجيها باسرهاهم وخلصت بقاع  
 الارض منهم أجمعين كان ذلك مصروفا في وجوه خيرات وقربات وقراءة قرآن وتفرقة  
 خبز وما عذب وأجرة قارئ يفعل ذلك ويفرق على تربة الواقف التي سيدفن بها ويجعل  
 النظر من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من عتقائه ثم للارشد فالارشد من الموقوف  
 عليهم حسب ترتيب طبقاتهم وحيث كان كذلك والموجود هو زليخا الصغيرة بنت  
 زليخا الكبيرة بنت عائشة معتقة الواقف ولم يكن موجودا خلافا من ذرية عتقاه  
 الواقف ولا من ذرية الواقف أيضا ولا من ذرية عتقاه اولاد الواقف وعتقائهم فيكون  
 ثلث الربيع بعد ما عينه الواقف من الخيرات لزليخا الصغيرة المذكورة والثلثان للفقراء  
 الآن ولزليخا المذكورة النظر على جميع الوقف حسب شرط الواقف ولا يلتفت لما هو  
 مسطر بحجة الادخال المحررة من الباب العالى في ٢٠ ربيع الآخرة سنة ١٢٢٤ حيث  
 كان أصلها ان ربيع القيراط من بعد مدبرته عائشة على من يحدثه الله لها من الاولاد من  
 سيدها الواقف المذكور فلضرورة العلم اذا كان موجود الوقف مستحقون خلاف  
 زليخا الصغيرة المذكورة أم لا وان كان موجودا له مستحقون خلافا من هم ومن  
 ومقيمون في أى جهة وما هي نسبتهم للواقف قد طلب من ابراهيم الجندى زوج ووكيل  
 زليخا الصغيرة المحكي عنها الايضاح عن ذلك فاجاب بان الوقف انحصر الآن نظرا

أو استحقاق في موكلته المذكورة التي هي كريمة المرحوم خليل أغا الكريدي بن عبد الله  
 اغا عتيق المرحوم احمد أغا الخازندار بن الواقف المرحوم زوجه من زوجته زليخا بنت  
 عائشة السمراء معتقة محمد أغا الواقف المذكور بكيفية ان ثلث الوقف آل لموكلته من  
 قبل والدتها زليخا والثلثان آلا اليها من قبل والدها المذكور والثابتة وراثته له بموجب  
 اعلام شرعي من محكمة المنصورة مؤرخه ربيع الآخر سنة ٩٧٧ وحيث تراهي لنا وفقية  
 احالة النظر في هذه المادة على حضر تكم فإزيم تحريره تؤمل أن يغاد هذا الطرف بما  
 يترأى لحضر تكم شرعاً فيما تسعقه زليخا الصغيرة البادية ذكرها بالنظر وبراء ما يلزم  
 (حاشية) وجدة الادخال التحكي منها المناسبة ما وجد فيها من التصليح طلبت صورتها من  
 المحكمة ومنها تارة كد حصول التصليح كما يظهر لحضر تكم عند الاطلاع واكمل المعلومات  
 لزمت التعشيشية (اجاب) وردت مكاتبة سعادتك ومعهما من الاوراق المتعلقة بمادة  
 استحقاق زليخا الصغيرة بنت زليخا الكبيرة بنت عائشة السمراء التي كانت ناظرة على  
 وقف المرحوم محمد أغا المعروف بالخازندار معتق المرحوم عثمان باشا وكيل دار السعادة  
 لربيع هذا الوقف ونظره المأطى عنها جواب من حضرة مفتي افندي ديوان الاوقاف  
 باستحقاق زليخا الصغيرة المذكورة لثلاث ريعه بعد ما عين من الخيرات واستحقاقها النظر  
 على هذا الوقف لعدم وجود غيرها من شرط لهم الاستحقاق والولاية عليه نظراً لكونها  
 بنت زليخا الكبيرة بنت عائشة السمراء معتقة الواقف التي كانت ناظرة على هذا  
 الوقف ثم تبين من الاعلام المحرر من محكمة المنصورة المؤرخه ربيع الآخر سنة ٩٧  
 ثبوت نسبها أيضاً لخليل أغا الكريدي بن عبد الله عتيق المرحوم احمد أغا الخازندار  
 ابن المرحوم محمد أغا الخازندار الواقف المذكور فصارت زليخا الصغيرة منتسبة للواقف  
 بجهتين احدها بما يكونها من ذرية عتقاء الواقف من جهة أمها زليخا الكبيرة بنت  
 عائشة السمراء التي كانت واضعة يدها على الوقف ومستحقة فيه وناظرة عليه كما هو  
 مسلم وقد ثبت بنوتها لها وانحصار ارثها فيهم بالاعلام بين الموجودين ضمن الاوراق  
 احدهما المحرر من محكمة منية غمر والثاني المحرر من محكمة المنصورة المذكور  
 فتستحق الثلث المشروط لعتقاء الواقف وذريتهم لتصريح الواقف المذكور في كتاب  
 وقفه المؤرخ ١٢٠٨ رجب سنة ١٢٠٨ باستقلال الواحد اذا انفرد حسب ما بين بشرط الواقف  
 المذكور وقد انفردت زليخا الصغيرة لعدم وجود غيرها والثانية بكونها من ذرية عتقاء  
 اولاد الواقف من جهة أبيها خليل أغا الكريدي بن عبد الله معتق احمد أغا بن محمد أغا  
 الخازندار المذكور بمقتضى الاعلام الثاني المحرر من محكمة المنصورة المذكور فتستحق  
 ثلثي الوقف المشروط لعتقاء اولاد الواقف وذريتهم أيضاً لعدم وجود غيرها مع استفادة  
 استقلال الواحد من ذرية عتقاء اولاد الواقف عند انفراده أيضاً من شرط الواقف  
 المذكور وحيث كانت اليد على الوقف لوالدها ثم لها لكونها الوارثة بعدها وثبت

نسبها لم يقتضى هذين الاعلامين ولا خصم لها يدعى الاستحقاق معها او الاختصاص  
فالقول لها الى ان يثبت خلافه أو يظهر ويثبت من يستحق معها أو يختص بالوقف ولو لم  
يحكم شرعا في الاعلامين بالانتساب للوقف المذكور لعدم تعريفه أعني الوقف ضمن  
الدعوى والشهادة والمحكم تعريفها كافيًا شرعًا فيكم الاعلامين المذكورين صحيح لعدم  
الاحتياج الى ذلك التعريف في موضوع المحكم المحرر في شأنه الاعلامان المذكوران  
حيث لم يكن ذلك حكمًا بالانتساب الى الوقف لا قصدًا ولا ضمنا بل كان حكمًا بالنسب  
الى زايخا الكبير قصدًا ولا الى خليل أخا المذكور في اعلام المنصورة ضمنا المحقق  
استحقاقهما لذلك الوقف وذلك كاف في ثبوت الاستحقاق في الوقف بضميمة التطبيق  
لشرط الوقف المذكور على ان القول لذى اليد في دعوى الاستحقاق في وقف تحت  
يده انه يستحقه بجهة بينهما ان لم يثبت خلافها بلا توقف على اقامة بينة وحكم وهذا بصرف  
النظر عن حجة الادخال التي ظهر فيها التصريح كما اشير الى ذلك بمكاتبة الديوان وما آل  
الاستحقاق بمقتضى هذه الحجة لمن يستحق الوقف المذكور طبق شرطه الاصلى والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادته من نظارة المحقانية في ١٨ محرم سنة ٩٨ حاصل ما بهان  
الاوراق المرفوعة بهذا تختص بتشكي نظارة الاوقاف مما أجراء حضرة قاضى افندى  
اسكندرية من اصدار ثلاثة تقارير بنصب مذكورين نظار على اوقاف بدون اطلاع  
نظارة الاوقاف خلافا لالامر العالى الصادر لها في ٢٥ ذى الحجة سنة ٨٠ على السبعة  
أوجه والاجابة المعطاة من حضرته لكم والبنيد السادس والستين من لائحة المحاكم  
الشرعية المستجدة ولما صار السؤال من حضرة القاضى عن ذلك أوضح بافادته الواردة  
في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٧ بانه لم يحصل تقصير من جهة فيما يتعلق بالاوقاف ولا مخالفته  
للاوامر لان اصدار أحد التقارير كان بناء على حصول تعارض لديه بين ارشدية محمد  
البارودى وخطاب خطاب وسأل حضرته من حضرته تم وأقتبسموه بتعيين ناظر مؤقت  
خلافا لهما وقد كان كذلك أما التقريران الآخران فكان صدور أحدهما بعلم ديوان  
الاوقاف والثانى كان بناء على الاحالة من الديوان المذكور على المحكمة وبمكاتبة نظارة  
الاوقاف بذلك وردت افادتها بعدم الاقتناع بما أوضحه القاضى الموما اليه والتصميم على  
ان ما أجراء كان بمخالفة الاوامر فبناء عليه اقتضى تحريره وارسال اوراق هذه المادة تؤمل  
انه بعد نشر يفها بانوار المطالعة يتكرم علمنا بافادته ما ترونه في ذلك (اجاب) وردت لهذا  
الطرف مكاتبة سعادتكم في ١٨ محرم سنة ٩٨ ومعه خمسة اوراق متعلقة  
بتشكي نظارة الاوقاف مما أجراء حضرة قاضى اسكندرية في شأن اقامته ثلاثة نظار على  
أوقاف باسكندرية مخالفا لالوامر الصادرة في شأن نصب النظار على الاوقاف ولما صار  
السؤال من حضرة القاضى المذكور من طرف نظارة المحقانية عن ذلك أوضح بافادته  
الواردة اليها في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٧ بانه لم يحصل تقصير من جهة فيما يتعلق



بالاوقاف ولا مخالفة للاوامر وذلك لان اصدار احاد التقارير كان بناء على حصول  
التعارض بين محمد البارودي وخطاب خطاب في الارشدية المترتب عليها استحقاق النظر  
واختلاف المستحقين في طلب تعيين الشخصين المذكورين وعدم اثبات أحدهما ما به  
يستحق النظر وتشكي معظم المستحقين من تأخير تعيين الناظر على هذا الوقف مع  
جسامته وتركه بلا ناظر يحفظه ويقوم بشؤنه ويقبض أيراده الذي لو ترك لصاع وعدم  
ايصالهم حقوقهم مع احتياجهم واضطرار بعضهم اليها واحتياج الحال لاقامة خصم  
من قبل القاضي لمن يدعي في وجهه الارشدية ولو لولي احد المتعارضين ناظر من قبله  
لاشتد النكير عليه من قبل الآخر وسؤال حضرته من هذا الطرف عن هذا الخصوص  
فأفتى بتعيين ناظر مؤقت من قبله خلافاً لهما من أهل الوقف المستحقين من ذرية الواقف  
الذي يتضح لحضرته اليقينية لذلك تباعد عن المخطورات المنظورة لديه في هذه المسألة  
وقتنئذ لعدم اثبات احد المتعارضين الارشدية التي هي مناط استحقاق النظر في هذا  
الوقف بشرط الواقف وليكون من يقام ناظر من قبله مؤقتاً على هذا الوجه خضماً  
لمن يدعي استحقاق النظر بوصف الارشدية طبق شرط الواقف اذ لا بد في اثباتها من  
خصم شرعي يدعي عليه ومنه المنصوب من قبل الحاكم الشرعي الذي له الولاية وذلك كله  
بعد صدور أمر سعادة ناظر عموم الاوقاف في ذلك بالا حالية على حضرة هذا القاضي بإجراء  
ما تقتضيه الاصول الشرعية الصادر على ما عرض من الفريقين حسبما توضيح بمكاتبة  
نظارة الاوقاف وحضرة القاضي ضمن هذه الاوراق وبناء على ذلك قد تحرر في حضرة  
قاضي الثغر في شأن من هو الائق لهذه الوظيفة من ذرية الواقف المستحقين من وجوه  
أهل الثغر ولما اتضح له بشهادتهم واخبارهم ذلك فيمن ولاء على هذا الوجه أقامه ناظر  
من قبله مؤقتاً لما سبق فهذا شروع منه في تنفيذ أمر عموم الاوقاف لا مخالف له وبناء على  
ذلك لا يرى فيما ذكر مخالفة للاوامر واللوائح اذ المقصود منها معلومية الديوان بما  
يجريه ألها كم الشرعي الذي له ولاية نصب الناظر على الاوقاف ومكاتبة المحكمة في  
هذا الشأن في غير مواد النظر الذين يستحقون النظر بشرط الواقف كشرطه للارشاد  
في هذا الوقف وقد سبقت مكاتبة ديوان عموم الاوقاف بالتفويض لهذه المحكمة  
في اجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية وبعد اجراء ما حصل لدى القاضي على هذا الوجه  
أفاده أمور في أوقاف اسكندرية بما صار مع ارسال الاعلام اليها لاجراء مقتضيات  
الاحوال وهذا بناء على الواجهة والمقتضيات التي وجدت فلا يرى في ذلك حرج مع موافقته  
٣ مواد واجراآت عديدة صدرت بين محكمة مصر الكبرى وديوان عموم الاوقاف من  
احالة الديوان تقرير المستحق ولما لم يثبت شخص معين استحقاقه يقيم القاضي شخصاً من  
قبله لعدم تحقق ارشدية احد من مستحق الوقف بدون إعادة المراجعة مع الديوان في  
شأن من عين بخصوصه وبعد الانتهاء على هذا الوجه تحرر من المحكمة لاديان بما صار

٣ المواد التي جرت بين  
ديوان الاوقاف ومحكمة  
مصر الكبرى الشرعية  
المشار اليها في الجواب  
منها ما صار في وقف  
محمد أفاغات الباب  
الذي تقر فيه الشيخ  
حسن الفقي مع كونه  
غير مستحق لعدم تحقق  
ارشدية احد من  
المستحقين وكان ورد عن  
ذلك افادة من الديوان  
للمحكمة بتاريخ ١١  
سنة ٩٦ غرة ١٦٠ بتقرير  
أحد المستحقين أو غيره  
ومنها قضية وقف  
الحاج أبي بكر الخليلي  
الذي تقر فيه زهرة  
لعدم تحقق ارشدية  
أحد من مستحق  
الوقف الذين منهم  
ابن القاصر وكان  
ورد عن ذلك افادة  
الديوان في ١٦ ذي  
القعدة سنة ٩٦ غرة  
٢٨٤ بتقرير من يستحق  
النظر حسب شرط  
الوقف ومنها قضية  
وقف السيدة زبيدة  
خاتون البيضاء تقر  
فيه محمد افندي هلال  
القباني الاجنبي على

الوقف لعدم تحقق  
ارشدية أحد من  
المستحقين وكان ورد  
عن ذلك أفادة الديوان  
في ٢٠ صفر سنة ٩٧  
نمرة ٣٩ بتقرير من  
يستحق النظر ومنها  
قضية وقف السيدة  
كلهر تقررت فيه السيدة  
جل فيميه من المستحقين  
المشروط النظر للارشد  
منهم وذلك لعدم تحقق  
ارشدية أحد من  
المستحقين وكان ورد  
عن ذلك أفادة الديوان  
رقم ٩ ربيع الاول سنة  
٩٧ نمرة ٢٤ بعزل الناظر  
واستبداله بغيره حسب  
شرط الواقف ومنها  
قضية وقف محمد  
عثمان كاشف تحرر  
عنه من الديوان للعكمة  
بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر  
سنة ٩٧ نمرة ١١١ بعزل  
الناظر للدركاب  
وتقرير ناظر على الوقف  
وقرر شخص بدون أن  
يشروط له الواقف النظر  
ومنها وقف حسن بك  
نصرت محافظ السويس  
تقرر فيه على سلام  
لعدم ناظر على الوقف

ويرسل معه التقرير وقد تكرر ذلك وهذا كاف في موافقة الامر السابق ولا تفتحة المحاكم  
الشرعية الصادر عليها الامر العالي بالاجراء فالحاصل ان اقامة الناظر المؤقت من طرف  
القاضي لسماع خصومة من يدعي استحقاق النظر في وجهه وحفظ الوقف وجمع غلاته  
التي يخشى ضياعها لا سيما مع تشكي مستحقه من عدم تعيين الناظر بعد الاحالة من  
ديوان العموم على الوجه الذي جرى في هذه الحادثة أمر ضروري ووقتي لا يتوقف على  
صدور أمر الديوان ثانيا بتخصيص من قرر على هذا الوجه كما لا يتوقف صحة هذا التقرير  
شرطاً على رضا المستحقين او بعضهم اذ الولاية في ذلك عند عدم ثبوت من يستحق النظر  
بشرط الواقف للقاضي الذي يملك نصب الناظر دون غيره من المستحقين ونحوهم وكما  
لا ينافي صحته علم القاضي باحالة ادارة الوقف الوقتية من طرف مأمور أوقاف اسكندرية  
على من اختاره بعض مستحق الوقف المذكور اذ لا يخرج هذه الاحالة القاضي عن  
ولايته التي أنبتت له الشارع بل في هذه الاحالة مخالفة للشرع المستقيم وتمكين من لا يملك  
التمكين ممن ليس له الولاية من حقوق الغير بدون وجه شرعي ويترتب على ذلك ضياع  
الحقوق والضمان ونظير ما قلناه في هذه الحادثة يقال في الحادثة الثانية الاخرين حيث  
كانت التولية فيهما بعد صدور أمر الديوان في شأنهما حسبما توضح بأفادة حضرة القاضي  
على ان تقرير اجد هـ ما ناظر اءـ على وقف جـ دـ كان بالتطبيق لشرط الواقف لثبوت  
ارشديته حسبما أفاده حضرة القاضي مع صدور أمر الديوان في شأن ذلك أيضاً المستفاد  
أيضاً مما تحرر من نظارة الاوقاف للحقانية أخيراً هذا ما رؤى بهذا الطرف والاوراق  
عائدة (وأجاب) بعبارة اخرى وهي التي ختمت وسترسل ان شاء الله تعالى

وردت مكاتبة سعادتك لهذا الطرف في ١٨ محرم سنة ٩٨ ومعها خمسة أوراق  
متعلقة بشكوى نظارة الاوقاف عما أجراه حضرة قاضي اسكندرية في شأن اقامته ثلاثة  
تظار على ثلاثة أوقاف باسكندرية بقصد افادة ما يرى بهذا الطرف في هذا الخصوص  
بعد الاطلاع على ما ذكره وبناء على ذلك صار التامل فيما يتعلق بها والذي رؤى انه  
حيث كان اصدار احاد التقارير مبنياً على حصول التعارض بين محمد البارودي وخدأ ب  
خطاب في الارشدية المترتب عليها استحقاق النظر واختلاف المستحقين في طلب تعيين  
الشخصين المذكورين وعدم اثبات أحدهما الارشدية وتشكي معظم المستحقين من  
تأخير تعيين الناظر على هذا الوقف مع جسامته وتركه بلا ناظر يحفظه ويقوم بشؤنه  
واحتياجهم واضطرار بعضهم لحقوقهم واحتياج الحال لاقامة خصم من قبل القاضي  
من يدعي في وجهه الارشدية وانه المنصوب من قبل المحاكم الشرعية ولو لولي أحد  
المتعارضين ناظر من قبله لا شدة التكرير عليه من قبل الآخر وصدور أمر سعادة ناظر عموم  
الاوقاف في هذا الشأن بالاحالة على حضرة هذا القاضي باجراء ما تقتضيه الاصول  
الشرعية اصادو على ما عرض من الفريقين حسبما توضح بمكاتبة نظارة الاوقاف

المدكور وعندهم تحقق  
 ارشدية احمد من  
 المستحقين وكان ورد  
 عن ذلك افادة الاوقاف  
 في ٦ رجب سنة ٩٧  
 غمرة ٢٣٢ بتقرير من  
 يستحق النظر ومنها  
 قضية وقف المشهدي  
 ورد فيها خطابان بتاريخ  
 واحد وهو ٢٧ ذي القعدة  
 سنة ٩٧ أحدهما غرة  
 ٣٧٥ بطلب عزل الناظر  
 وتقرير من يصلح للنظر  
 على الاوقاف المحكي في  
 شأنها حسب الاصول  
 وكانت هذه المادة  
 متعلقة باوقاف بعضها  
 مشروط النظر فيه  
 للارشاد والبعض منقطع  
 النظر وآل لمن يقرره  
 القاضي والثانية غرة  
 ٣٧٧ بالحق الاوراق  
 بالمادة فعزلت السيدة  
 حسن ملك الناطرة  
 وتقررت اخذها فاطمة  
 النبوية التي هي من  
 جلة مستحق الاوقاف  
 المدكورة وكان تقريرها  
 على بعض تلك الاوقاف  
 وهو وقف العقاه  
 لا ارشديتها حسب  
 تصديق باقي من في

وحضرة القاضي ضمن هذه الاوراق وسؤال حضرته من هذا الطرف عن هذا الشأن  
 فافق باقامة ناظر مؤقت خلافهما من تتضح أليقيته من ذرية الواقف المستحقين ليكون  
 خصما في اثبات الارشدية وتدفع باقامته المحظورات المنظورة لديه فتعري في شأن ذلك  
 وأقام من اتضح لديه أليقيته بشهادة واخبار بعض أعيان الثغر فالذي يوافق ان  
 سعادة ناظر عوم الاوقاف يصدر أمره بتسليم ادارة هذا الوقف لمن قرره القاضي على هذا  
 الوجه مؤقتا لحين اثبات احدمستحقه ارشديته عن باقيهم في وجهه فيكون هو الناظر  
 بالشروط تنفيذ الامر سعادته السابق وتمكينه من الولاية الشرعية منها وازالة التمايخ الف  
 الشرع من تمكين من لا يستحق اذ الولاية في الاوقاف لا شرط له من قبل الواقف أو  
 لمن يوليها كما كم الشرعي وهذه التولية على الوجه السابق مع عدم ثبوت من يستحق  
 النظر بالشروط صحيحة شرعا ولا يرى فيها مخالفة للاوام ولا نكحة المحاكم الشرعية اذا لمقصود  
 منها ان اقامة القاضي تكون بعدم معلومية الديوان بما يجري به المحاكم الشرعية ومكاتبته  
 المحكمة في هذا الشأن في غير من يستحق النظر بالشروط كشرطه للارشاد وقد سبق  
 مكاتبته الديوان بالتفويض لحضرة هذا القاضي باجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية في  
 هذه المادة فلا يرى بهذا الطرف في ذلك حرج مع موافقته لاجراءات عديدة جرت بين  
 محكمة مصر والاقواق من احوال الديوان تقرير المستحق ولما لم يثبت شخص معين  
 استحقاقه يقيم القاضي شخصا من قبله لعدم تحقق ارشدية احدم من مستحق الوقف بدون  
 مراجعة مع الديوان في شأن من تعين بخصوصه ثانيا بل يرسل التقرير بافادة عما صار  
 وقد تكرر ذلك كما حصل هنا ومن ذلك يعلم الجواب عما قيل في التقريرين الآخرين  
 مع ان أحدهما كان بعد اثبات الارشدية طبق الشرط كما يفهم من افادة حضرة القاضي  
 والاوراق عائدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على محل من ضمن دار موقوفة  
 وقفا أهليا من ناظر الوقف تعديا منه بدون اجارة شرعية ومكث فيه ثمانية أشهر ثم مات  
 ناظر الوقف المدكور وآل نظره لا ارشدمستحقه ولم يعين الارشدم ان الرجل أخرج  
 باقي سكان الدار واستولى عليها تعديا منه أيضا عشرين شهرا من بعد وفاة الناظر  
 المدكور ولم يدفع من اجرة الثمانية والعشرين شهرا شيئا لاحد وما طل في الدفع وتحايل  
 على بعض أزواج مستحقات في الوقف مع كونهم ليسوا وكلاء عن أزواجهن وليس  
 احدم من أزواجهن ناظر اعلى الوقف وادعي باخباره لهم انه صرف في تلك الدار وعمر فيها  
 بترميم لجهة الوقف بدون اذن احد واتفق معهم على مكثه جلة أشهر فيما سياتي خلاف  
 ما مضى بقيمة ما ادعي صرفه في العمارة ولم يقره احدم من المستحقين على شيء من ذلك  
 فهل اذا تعين ناظر على الوقف طبق شرط الواقف يكون له اخراج ذلك الرجل الغاصب  
 من دار الوقف والزامه باجر مثل ما استولى عليه مدة استيلائه وليس له مطالبة بقيمة

الدرجة لها على ذلك  
وتقرر بها على وقف  
ابراهيم كنفند المشهدي  
لعدم وجود ناظر عليه  
وتحضر عن ذلك من  
المحكمة للاوقاف رقم  
١٤ محرم سنة ٩٨ غرة  
٧٤٥ بمصارومعه  
التقرير ووجلة الاوراق  
اهمته

ما ادعى صرفه في مرمتهما لجهة الوقف بدون اذن شرعي من احد (اجاب) يلزم من استولى على عقار الوقف وسكنه تعديا بدون اجارة شرعية عن يملكها اجرة مثل ما استولى عليه وسكنه مدة سكناه ولناظر الوقف اخراجه ونزع العقار من يده والحال هذه وليس للغاصب المذكور محاسبة جهة الوقف بما صرفه في ترميم ذلك العقار لجهة الوقف بدون اذن من ناظر شرعي أو وكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من ناظر عموم الاوقاف في ٩ ش سنة ٩٨ حاصلها انه لو فاة من يدعى عثمان افندي رشيد الذي كان أمين مخزن ورق التبعة بالمالية وكان مستحقا في وقف من قبل شخص يسمى الحاج سنان جوريجي قد جرت المكتبات عن ذلك بين الديوان ومأمورية اوقاف رشيد ومحافظة النخرو وما علم ان هذا الوقف خال من وجود ناظر شرعي وتقدم عرض من تدعى أمينة احدي المستحقين بنصب ناظر عليه تأشير محضرة مفتي افندي الديوان بما لزم فأتى بقوله صار الاطلاع على الاوراق وعلى حجة الايقاف المسطرة من محكمة رشيد بتاريخ غرة ذي الحجة سنة ١١٤١ فوجد أن الواقف جعل النظر من بعده للارشاد فالارشاد من ذريته وان تحال هذه المادة على حضرة قاضي افندي رشيد لخراج تقرير النظر لمن تثبت ارشديته من الذرية فكتب الى المحافظة بالمخبرة مع القاضي الموماليه ثم لمحصل العرض ممن يسمى محمد عبد الفتاح ومن تدعى عديلة كريمة المرحوم عثمان افندي رشيد لعدم رضاها بما بنظارة أمينة المذكورة على الوقف كتب للمحافظة أيضا باحالة النظر فيما أوضحه المذكور ران بطرف حضرة القاضي المذكور فور دشرحه على ما أفيد من حضرته بأنه حيث تحقق ان هذا الوقف خال عن ناظر شرعي صار الاستعلام من عمدة النخرو عن اقامة أمينة أو خلافتها للنظر على هذا الوقف فوردت افادتهم بلياقتها وصلاحياتها واقامت ناظرة شرعية وتحولها للتقرير الشرعي حتى يثبت من هو الارشاد من المستحقين وان من يدعى الارشاد من محمد عبد الفتاح وعديلة يحضر لطرف حضرته ويثبت ارشديته في وجهه الناظرة المذكورة وحينئذ يحكم له بالنظر حسب شرط الواقف وبإعادة التأشير لحضرة المفتي الموماليه أفتى بقوله بالاطلاع على التقرير المذكور وجدته متضمنة اقامة أمينة ناظرة على وقف المرحوم سنان الجوريجي من طرف قاضي النخرو حيث ان الواقف شرط النظر للارشاد فالارشاد من ذريته فان كانت أمينة المذكورة هي الارشاد تكون ناظرة ويصح تصرفها والا فيصير اخراج تقرير لمن يكون ارشاد حسب شرط الواقف وبالرد على المحافظة بقصد التحرير لحضرة القاضي بالاجراء كما ذكر أفيد منها ان حضرته أوضح ان اقامة أمينة ناظرة صحيحة شرعا وليست مخالفة لشرط الواقف كما هو منصوص عليه في كتب المذهب وان تلك الاقامة تخلو الوقف عن ناظر ومتى ثبت شرعا من هو الارشاد من المستحقين يحكم له بالنظر فتلغو هذه الاقامة ولما أفاده حضرة مفتي افندي الديوان شفاها لدى اطلاع حضرته على ما أوضحه



شعبان

سنة

القاضي من لزوم الاستيضاح من حضرته عن الكتاب الوارد به النص الذي أجرى تقرير المحكي عنها في النظر بالصفة التي ابداهما بمقتضاه وعن محله في أي باب من الكتاب المذكور كتب للمحافظة عن ذلك فورد شرحها في ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٧٧ على ما ورد لها من القاضي المذكور الواضح فيه ان أمينة المذكورة أقيمت ناظرة على الوقف المذكور اقامة مبتدأة ليست مبنية على ثبوت ارشدية الى تبين من يستحق النظر بشرط الواقف فتلغو هذه الاقامة وانه يرغب الاستفتاء من حضرته عن اقامة المذكورة ان كانت صحيحة أم لا فنؤمل الافادة عما يترأى لحضرته كم شرعاً فيما ذكر لا تباع الاجراء بمقتضاه (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة انه اذا لم تثبت ارشدية احد من ذرية الواقف المشروط له النظر من قبله تكون الولاية على الوقف المذكور لمن يقرره الحاكم الشرعي الذي يملك اقامة النظارة على الاوقاف الى أن يتحقق من يستحق النظر عليه بشرط الواقف اذا الولاية في الاوقاف عند عدم من هو مشروط له النظر عليها للقاضي أو لمن يقرره في النظر عليها فغاية ما يصير اجراءه في هذه الحادثة والحال هذه انه حيث قرر القاضي أحد المستحقين في النظر لعدم اثبات أحدهم استحقاقه النظر بالشرط فان كان باقهم يعارض في ارشديته المقررة ويدعي انه أرشد منها فله المرافعة معها في شأن ذلك لدى الحاكم الشرعي فان أثبت أحدهم لديه انه ارشد من الباقى يحكم له باستحقاق النظر سواء كانت المقررة أو غيرها والا فتصرف في هذا الوقف لمن قرر من قبل الحاكم الشرعي وان لم يعارض أحد في ارشديتها استمر الامر على ما حصل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أطيانه ملك رقة واضع يده عليها وهي مكلفة باسمه مدة تزيد عن ثلاثين سنة يتصرف فيها تصرف الملاك لنفسه ويدفع ما عليها للميرى المدة المذكورة آلت اليه بطريق الهبة الصحيحة الشرعية ممن يملك ذلك ومات الواهب فحصل نزاع بين الموهوب له وناظر وقف فخر رناظر الوقف المذكور افادة الى الموهوب له يطالبه باجرة تلك الارض متعللاً بان تلك الارض موقوفة على جهات معلومة وقفها الواهب فخر الموهوب له افادة بان ايجار الاطيان المذكور يبلغ كذا من الدراهم وانه قادم لطرفكم مع رافعه نزوم استلامه وحضور افادة الوصول حسب الجارى وذلك كله بناء على ظنه صحة الوقف المذكور بعد الهبة المذكورة ثم استفتى الموهوب له بعض العلماء عن صحة الوقف فاقتاه بعدم صحته لكون الارض المذكورة خرجت عن ملك الواقف بسبب الهبة المستوفاة شرائطها الشرعية وعدم ثبوت الرجوع فيها من الواهب بالطريق الشرعي فحين علم بذلك أراد الموهوب له استرداد المبلغ الذي أرسله لناظر الوقف المذكور وحيث تبين له عدم لزومه فخر رناظر الوقف افادة يطالبه باسترداد المبلغ الذي أرسله اليه فامتنع ناظر الوقف من رده الى الموهوب له بل حرر افادة الى الموهوب له يطالبه باجرة ثانية وأراد نزاع تلك الارض المذكورة من يده متعللاً بان الواهب المذكور

١٢٩٨

١٤

وقف الارض المذكورة بتاريخ متأخر عن صدور الهبة وان الوقف المذكور ناسخ  
 للهبة المذكورة وطال النزاع بينهم الى مجلس سياسي فترأى للمجلس احالة تلك  
 القضية على الشريعة الغراء وناظر الوقف المذكور ما زال مصرأ على منازعة الموهوب له  
 متعللاً بأنه صادرة معترف بالوقف بارسال المبلغ المذكور وتحرير الافادة المذكورة مع ان  
 الناظر المذكور معترف بصدور الهبة قبل الوقف وكذا معترف بوضع يد الموهوب له  
 المدة المرقوفة كل ذلك ولم يترافع الى حاكم شرعي الى الآن فطلب الموهوب له احالة  
 هذه المسئلة على حاكم الشرعية فامتلل لذلك الناظر المذكور فهل حيث كان الموهوب  
 له واضحاً عايداً مع التكليف باسمه المدة المذكورة أعلاه ولم يحصل الرجوع في الهبة  
 بتراض ولا بحكم قاض يكون للموهوب له استرداد المبلغ الذي ارسله لناظر الوقف ويمنع  
 ناظر الوقف عن منازعته في الارض المذكورة ولا عبرة بتعلله المذكور حيث الحال  
 ما ذكر وما حكم الله (اجاب) الاقرار اذا صدر عن طوع من مكلف يكون حجة عليه في حق  
 نفسه لا في حق غيره كاتقرار ناظر الوقف عليه واذا ثبتت الهبة مستوفاة شرائط الهبة  
 والتمام بالوجه الشرعي فذلك انما يمنع من نفاذ وقف الواهب في الموهوب بدون اذن  
 الموهوب له اذا لم يوجد رجوع معتبر شرعاً فيها واجازة ممن يملك العين الموقوفة اما صريحاً  
 او دلالة والله تعالى أعلم (سئل) من نظارة الاوقاف بافادة في ٢٠ سؤال سنة ٩٨٠ حاصلها  
 لما احيلت على محكمة مصر دعوى المستحقين في اطميان كفر ششتا الموقوفة من قبل  
 المرحوم عباس باشا المرصدة على خيرات معين اجراؤها على ضريح السيد محمد اسعد  
 ومقرر لها عشرة آلاف قرش وصافي الربيع بعد ذلك يصرف على بنته وزوجاته الثلاث  
 واولاد اخويه الى آخر ما فيها وان السيد درويش الناظر معارض للمستحقين المذكورين  
 بانكار نسبهم للوقوف عليهم وهؤلاء رفعوا دعوى لثبوت نسبهم بمحكمة طنطا وتحرر  
 بذلك اعلانات منها وما زال وكيل الناظر يبدى الطعن فيما صار اجراؤه في تلك المحكمة  
 ولهذا أفيد من حضرة مفتي افندي الديوان برؤية تلك الدعوى لدى حضرة قاضي  
 افندي المحروسة وما يتحقق يتحروبه اعلام شرعي وحسين ذاك يجري مقتضاه فبإحالة  
 أوراق القضية على حضرة المشار اليه ورد شرح حضرته في ٧ الجاري يفيد ان  
 المدعين قدموا اجابة للمحكمة مشموله باختصاصهم تتضمن انهم ما زالوا متمسكين  
 بالثبوت السابق حصوله بمحكمة طنطا او الفتوى الصادرة من حضرته في هذه القضية  
 ولمتمسكين بتنفيذ الاجراءات واعن التساوي لدى حضرته ولكون المدعي لا يجبر على  
 الدعوى وان الفتيا الصادرة من حضرته تكفي مبنية على سؤال من حضرة قاضي ومفتي  
 مديرية الغربية ولم يظهر من صورتها الموجودة في الاوراق ما يدل على اطلاع حضرته  
 على الاعلام الشرعية المحاصل التمسك بها وبذا يلزم عرض الاعلام المذكورة على  
 حضرته للاطلاع عليها وصدور الافادة بما يظهر لحضرته في فيها فبناء عليه اقضى

تحريره لمحضرتكم وأوراق القضية مرسلة من طيه تؤمل الاطلاع عليها والافادة عنه  
 للأنظر واجراء ما يلزم (أجاب) قد علم ما تضمنته الاعلامات المذكورة الواردة ضمن أوراق  
 هذه المادة بافادة الديوان المتضمنة تلك الاعلامات المحكم بثبوت النسب لمن حكم بثبوت  
 نسبه في وجهه من ادعى عليه بالدين فلم يظهر لي فيها خلل بالنسبة للحكم بنسب من حكم  
 بنسبه كما يستفاد من جواب حضرة مفتي الاوقاف المسطر على المذكرة ضمن أوراق هذه  
 المادة والحكم بالنسب حكم على الكافة وبمقتضى ذلك وما يستفاد من شرط الاوقف المسطر  
 بصورة كتاب وقف المرحوم عباس باشا المتقول من سجل أصله المسطر من الباب العالي  
 بمصر المؤرخ غاية جادى الاولى سنة ١٢٦٧ المؤرخ نقلها ٩ رمضان سنة ١٢٩٦ المشمولة بختم  
 محكمة مصر الشرعية الكبرى يكون تقسيم ربيع الوقف المذكور بعد الخيرات المعينة  
 حسب الفتوى الصادرة من هذا الطرف في ١٣ شوال سنة ١٢٩٦ المقيدة في كتاب  
 الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ الموجودة صورتها ضمن هذه الاوراق حيث كان  
 ما في صورة حجة الايقاف المذكورة مطابقة للواقع وسجله المحفوظ ولم يثبت بطريق  
 شرعي ان الاوقف وقف على خلاف هذه الصورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من  
 الاوقف في ١٣ ذى القعدة سنة ٩٨ حاصلها الاوراق المرفوعة معها تشتمل على ما جرت به  
 المسكاتب في شأن منزل كائن بالمنصورة موقوف من قبل المرحومين حسين جورنجي  
 وزوجته زينب بنت عبد الله على خيرات بمقتضى وقفيتين صار الحصول على صورتها  
 كان واضعا يده عليه قاضى المنصورة سابقا بقوله ان النظر اليه ولو فات هو تولية ولده  
 الشيخ محمد أبى النجا وظيفة القضاء ببلده حررافادة المأمورية أوقف المنصورة يذكر فيها  
 انه يتفق لأوراق والده وجد من ضمنها مكاتبة صادرة اليه من تلك المأمورية بطلب  
 حساب ايراد ومصرف الوقف المذكور ووجود ايضا جملة اوراق منها محضر باختام  
 مذكورين بتقدير أجرة المنزل المذكور في ١١ راسنة ٨ لغاية ٢٩ وانه عمل حساب  
 عن الايجار لغاية سنة ٩٦ بواقع ما صار تقديره وبلغ جميعه مبلغ ٤١٧٨٠ قرشا عملة دارجة  
 وباقي الاوراق تحتوى ما صرف من طرف والده من الخيرات والعمارات وبلغ مبلغ ٥٢٠٠  
 قروش عمله دارجة ولذا وايلاوة النظر اليه حرر كشف الحساب من مقتضى تلك الاوراق  
 وأرسلها طلى افادته للراجعة والتصديق على الحساب وتعيين من يلزم لتقدير الاجرة  
 من ابتداء سنة ٩٧ بحسب قيمتها ثم بعد ذلك تقدمت تذكرة رسمية من شخص يدعى  
 رضوان بن عبد القادر بان الشيخ محمد أبى النجا المذكور واصله على منزل تعلق  
 الاوقف بالغصب وورد عليها شرح من المأمورية المحكى عنها في ١٢ ص سنة ٩٨ بان  
 المنزل المذكور له قضية وحيث بالتأشير لحضرة مفتي افندى الديوان بما لزم أفتى بما  
 يقتضى اطلاع حضرتك على ما ذكره على صورتى وفتى حسين جورنجي وزوجته زينب  
 بنت عبد الله المرفوقتين ضمن الاوراق وانه وجد أن الواقفين المذكورين جعلوا للنظر

١٦

١٢٩٨

ذی الحجة

٣٠

١٢٩٨

بعد انقراض الذرية للحاكم الشرعي بمدينة المنصورة اذ ذاك ولم يزيد على هذا ولو كان  
هذا اللفظ فيه احتمال فحال هذه المادة على حضرتهكم لا عطاء الافادة عما يجب اتباعه  
للأجراء بموجبه فلهذا الزم تحريره لحضرتهكم تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي  
فما اذا كان النظر على الوقف المذكور الا ان يؤمل لقاضي المنصورة أم لا لأجراء ما يلزم  
(اجاب) بمطالعة أوراق هذه المادة بما فيها من صورتي الوقفتين المتعلقةتين بالمنزل  
الكائن بالمنصورة الذي من جملة شروط واقفيه انه اذا انقضى من جعل له النظر من سمي  
بالوقفتين المذكورتين كان النظر في ذلك للحاكم الشرعي بمدينة المنصورة اذ ذاك ظهر  
أن الحكم الشرعي فيما يتعلق بالولاية على ذلك المنزل انها تكون لمن هو بهذا الوصف  
وقت انقراض من عين له النظر قبل الحاكم المذكور فان لم يوجد الحاكم المذكور  
تكون الولاية عليه للحاكم الشرعي الذي يملك التصرف في الاوقاف بالشرط بل  
بالولاية العامة الشرعية او لمن يقيمه الحاكم المذكور فانظر اعلى هذا الوقف بمراعاة  
ما يقتضي مراعاته حيث لم ينص في كتابي الوقف على من يستحق النظر بعد الحاكم  
الموجود عند انقراض من ذكر بل ولا في العبارة ما يفيد التعميم كقوله لمن يكون حاكما  
شرعيا بجهة كذا ويسكت حتى يفيد التعميم المستفاد من لفظة من مثلاً التي هي من صيغ  
العموم بل قيده بقوله اذ ذاك أي وقت الانقراض المذكور ولم يقل أيضاً ثم لمن يلي  
وظيفة من مثلاً او هو كذا فكان ساكتاً عن يستحقه بعد الحاكم المذكور عند انقراض  
من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف اطيافاً على نفسه ثم من بعده على اناس  
عينهم بكتاب وقفه وقد زرع الارض الموقوفة لنفسه من بذر المملوك له وتوفي الواقف  
المذكور عن ورثته عند بلوغ الزرع أو ان الحصاد فهل والحال هذه يكون الزرع  
المذكور ميراثاً يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية أم كيف الحال (اجاب) نعم يكون  
ما زرعه الواقف المذكور لنفسه على الوجه المسطور مأكلاً والحال هذه فيقسم بين ورثته  
بالفريضة الشرعية كباقي تركته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت  
وقفها على أولاد بنت أختها الاربعة وهم مصطفى وزهرة وحفيظة وزليخا ينتفعون بذلك  
وبما شاؤا منه سكنوا واسكانوا غلة واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية  
ابداً ما عاشوا ودائم ما بقوا لئلا كرم مثل حظ الانثيين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم فعلى  
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة  
بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيال بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من  
نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم  
اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك  
ولداً أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولدولد وان سفل فان لم  
يكن له ولد ولا ولدولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته





المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم اجمعين ماتت الواقعة عن الموقوف عليهم الاربعة  
المذكورين ثم ماتت بنات بنت أختها المذكورة على التعاقب عن غير عقب  
فانحصر الوقف في أخيهن مصطفى المذكور ثم مات مصطفى المذكور عن ابنه احمد ومحمد  
وانحصر الوقف فيهما ثم مات احمد بن مصطفى عن ولديه بيومي وأمونة ثم مات محمد بن  
مصطفى آخر الطبقة الثانية بعد مصطفى عن بنته زليخا لا غير ثم مات بيومي بن احمد عن  
بنته صديقة لا غير ثم ماتت أمونة بنت احمد المذكور عقيما ثم ماتت زليخا بنت محمد آخر  
الطبقة الثالثة بعد مصطفى عن أولادها الثلاثة حسن ومروفاطمة ثم مات حسن بن  
زليخا عن أولاده الستة ذكرين واربع بنات فموت زليخا بنت محمد بن مصطفى آخر  
الطبقة الثالثة تنقض القسمة فيقسم جميع ريع الوقف على من في الدرجة الرابعة وهم  
صديقة بنت بيومي بن احمد بن مصطفى وحسن ومروفاطمة أولاد زليخا بنت محمد بن  
مصطفى المذكورين يعطى لكل من الاربعة المذكورين الربع وينتقل نصيب حسن  
ابن زليخا بموته بعد ذلك لأولاده الستة المذكورين بالسوية بينهم حيث لا مقتضى  
لتمثيل المذكور على الاثنى في الاستحقاق اذ لم تنص على ذلك الواقعة فيما عدا الطبقة  
الاولى بل اطلقت (اجاب) نعم تنقض القسمة لريبع هذا الوقف بموت زليخا بنت محمد بن  
مصطفى المذكور التي هي آخر الطبقة الثالثة وماتوا يقسم على أهل الطبقة الرابعة  
بالسوية حيث لم يوجد ما يقتضي التفضيل بينهم وهم اربعة صديقة بنت بيومي بن احمد  
ابن مصطفى وحسن ومروفاطمة أولاد زليخا بنت محمد بن مصطفى المذكورين فلكل  
الربع على عدد رؤسهم حيث الحال ما ذكر وموت حسن بن زليخا المذكور بعد ذلك عن  
أولاده الستة المذكورين ينتقل نصيبه وهو الربع اليهم سوية عملا بالشرط حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر استحقاق ريعه في ذرية الواقف وأما كن الوقف  
متغيرة ومحتاجة للعمارة والمرة الضرورية وبين ومشروط في الوقف المذكور من قبل  
الواقف أن يبدأ من ريعه بعمارة ومرة فهل والحال هذه لناظر الوقف تقديم الصرف  
على عمارة ومرة أما كن الوقف المتغيرة المذكورة على الصرف على المستحقين (اجاب)  
اذا تخرجت اما كن الوقف واحتاجت للعمارة الضرورية لا يسوغ لناظر أن يصرف  
شيئا من ريعه لمستحقه قبل الصرف على عمارة المذكورة وان لم يشترط الواقف أن يبدأ  
من ريعه بعمارة اذ هي مقدمة على مستحق ريعه بدون شرط فمع شرط التقديم أولى بل  
عند الشرط المذكور يجب على الناظر امساك ما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وان  
كان الا أن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقهاء الى الليث في تنقيح  
الحامدية عن الاشياء أن الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما  
هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه العمارة في

١٢٩٩

١٢٩٩

٢٠

مطلب العمارة مقدمة  
على المستحقين وان لم  
يشترط الواقف تقديمها  
وان شرط فالتحار أن  
الناظر يمسك من  
ريعه ما يحتاج اليه  
العمارة في المستقبل

وان لم يكن محتاجا اليها في الحال إن لم يقيد تقديمها بالحاجة

المستقبل وان كان الا ن لا يحتاج الموقوف الى العماره على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العماره في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل منها للفقراء ثم اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء فعلى هذا يدخر الناظر في كل سنة قدر العماره انتهى وتماه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتمد المختار للفتوى في المذهب كما في جامع المضمهرات انتهى جوى انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من ديوان عموم الاوقاف في غرة جاسنة ٩٩ مضمونها في علم حضرته كم مسئلة نظارة وقف المرحوم الحاج محمد ساعي باشا الشهير بالمر اكشي الذي كان أغلب المستحقين له تطلبوا نصب السيد محمد البارودي ناظرا عليه بدلا عن أبيه المتوفى وحصلت المعارضة في النظارة من عائلة خطاب المستحقين ايضا في الوقف المذكور برغبتهم نصب أحدهم خطابا واما حصل من حضرة قاضي افندي اسكندرية من اقامة شخص خلاف المذكورين يدعي عمر خطابا ناظرا مؤقتا على الوقف المرقوم حتى من يريد اثبات الارشدية بعد ذلك يكون في وجه عمر خطاب المذكور وما انبنى على ذلك من التعارض وكثرة التشكيك وكاتبه المحقانية من الديوان ومنها حضرته كم بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ وأجبت بموافقة ما أجراه حضرة القاضى شرعا ونظر الكثرة التعارض الواقع من الطرفين صادر بسط الكيفية من الديوان الى محافظة اسكندرية بتاريخ ٨ محرم سنة ٩٩ واذ كررنا تشكيل مجلس على بحضور قاضي افندي الثغري بصيرا مستحضرا كافة مستحقى الوقف لانتخاب أرشدتهم للنظارة ويتعذر له التقرير الشرعى فوردت منها الافادة بتاريخ ٢١ ص سنة ٩٩ بانه بعد تشكيل المجلس فيها انقسم المستحقون الى قسمين أحدهما يرغب نصب محمد البارودي والاخر يرغب نصب خطاب خطابا وكل الاثنى لىات بما يشبت ارشديته بل هو مرتكن على ميل بعض المستحقين لمجهته مع ان شرط الواقف مقتضاه ان النظر يكون لمن ثبتت ارشديته وهذا لا يعول فيه على ميل بعض المستحقين لمجهة أى شخص ولداعى سبق اقامة عمر خطاب ناظرا مؤقتا كما ذكر والى الا ان لم يستلم اعيان الوقف نظر لحضرات ارباب المجلس ان ترك الوقف على هذه الحالة لا يوافق وان الاوفق هو الزام محمد البارودي بتسليم اعيانه الى الناظر المذكور ايد يرشؤنه ويقدم حساباته مدة استيلائه عليه وعند ما ثبتت ارشديته هو أو خلافه ويتقرر نظره مجرى تسليمه لمن يصير تقر به ناظرا قطعيًا وعلى هذا أفيد من المحافظة ان ما أفاده حضرته على وجه ما ذكر هو الموافق مادام أن الناظر الموجود الآن مقام معرفة القاضى بمقتضى حجة شرعية ولذا وعدم تقطاع الشكوى من أغلب المستحقين وحصول القول من كل من الاثنى المنتخبين

جادی الاولیٰ سنہ

بأنه مستعد لا ثبات ارشديته شرعا قد تشكك مجلس علمي بالديوان في يوم الاحد الموافق ٩ راسنة ٩٩٩ مركب من حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر وحضرات العلماء الموضحة اسماؤهم بالقرار الاتي ذكره ومقتى افندي الاوقاف للنظر فيما يكون فيه فصل هذه المادة وقد أعطى من حضراتهم قرار بأنه يلزم سماع دعوى الارشدية ممن يدعيها سواء كان المدعي لها واحدا أو متعددا والحكم بما تشهد به الشهود على حسب اصول الشريعة المطهرة اتباعا في ذلك لشرط الواقف ولا يسوغ للقاضي التراخي في سماعها واثباتها ويصير تحرير الاعلام للالزام وبناء على ذلك كتب لسعادة الباشا محافظ اسكندرية بتاريخ ١٢ راسنة ٩٩٩ بمخاطبة قاضي افندي النغرب بالاجراء حسبما قررته حضرات الموما اليهم فوردت الافادة من سعادته بأنه لما كتب للقاضي يلزم المبادرة بالاجراء على وجه ما ذكر أفيد من حضرته بأنه حضر لديه غير مرة كل من السيد محمد البارودي والسيد عمر خطاب والسيد خطاب والسيد خطاب والسيد عبد المجيد خطاب والسيد علي خطاب والحاج ابراهيم خطاب والسيد ابراهيم المر كشي والسيد محمد الناصوري والسيد محمود البارودي وغيرهم وصارت تعريفة بهم بان من يدعي الارشدية يقدم دعواه الشرعية فلم يقدم أحد منهم دعوى ولهذا توضح من سعادة الباشا المشار اليه أن ترك الوقف على هذه الحالة لا يوافق لان الناظر الذي اقامه عليه حضرة القاضي مؤقتا وهو السيد عمر خطاب الى الآن لم يضع يده على شيء من اعيانه وانه لا يرى والحال هذه سوى الزام محمد البارودي ولد الناظر المتوفى بتسليم تلك الاعيان الى الناظر المذكور وليد برشونه ويقدم حساباته الى مأمورية الاوقاف حتى تثبت الارشدية لمن يدعيها واذ ذلك يصير تقريره ناظرا قطعيا ويجري تسليمه اليه اذ مع وجود ناظر معين من قبل القاضي لا يصح ترك اعيان الوقف في يد أحد سواه ممن لم تثبت لهم الارشدية حسب شرط الواقف وبعد ذلك تقدم عرض للديوان من اثنين وعشرين شخصا من مستحق الوقف بما فيهم محمد البارودي بانهم لا يرتضون ناظرا على الوقف خلاف محمد البارودي وانهم اخبروا حضرة القاضي بان الدعوى تكون من المتعرضين لامنهم وحيث بالنظر لما توضح صارت المسئلة مرتبكة ولا تحسم الا بالافادة من حضر تكم حسبما تقتضيه النصوص الشرعية هل يلزم محمد البارودي بتسليم الوقف الى عمر خطاب الذي اقيم ناظرا عليه مؤقتا من طرف حضرة قاضي افندي اسكندرية مع كون محمد البارودي مدعي الارشدية واضعا يده على الوقف او يصير ابقاء الوقف تحت يد محمد البارودي المذكور لا قرارا غلب المستحقين عليه أم كيف فلزم تحريره لحضر تكم نرجوا الافادة الشافية عما تقتضيه النصوص الشرعية فيما توضح للنظر واجراء ما يلزم (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة سعادتك ومامعها من الاوراق بقصد اعطاء الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة تسليم وقف المر كشي بنغراس كنندرية لمن قرر عليه حضرة قاضي افندي النغرب من مستحقه بعد شهادة جملة

من الاعيان بانه من أهل العفة والديانة والصالح والامانة وله قدرة على ادارة اشغال  
الوقف المذکور والنظر في اموره وشؤنه وكافة مصالحه وهو من المستحقين في الوقف  
المذکور يصلح أن يكون ناظر اعليه على الوجه المسطور وانهم لم يعلموا ان أحدا من  
المستحقين في هذا الوقف أرشد منه ولا مساولة في الرشد وذلك بعد الاحالة من عموم  
الاوقاف على حضرته على وجه ما توضح في الحجة الشرعية المسطرة من محكمة نجر  
اسكندرية المؤرخة ١٣ شهر رمضان سنة ٩٧٧ لعدم ثبوت وتحقيق الارشاد المشروط له  
النظر من قبل الواقف ليه تصرف في الوقف بوجه شرعي ويحفظه ويكون خصما لمن يدعي  
استحقاق النظر عليه بالشرط أو يصير ابقاؤه في يد من استولى عليه بعد وفاة الناظر  
السابق لا قرار أغلب المستحقين عليه وقد تكررت في هذه المادة التškiيات من  
الطرفين وسبق اعطاء افادة من هذا الطرف انظار الحقاينة في ٢٦ محرم سنة ٩٨٨ وسبق  
قيدها في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وافادت من سعادة محافظ  
اسكندرية المتضمنة احداهما ما نظر بطرف حضرات مفتي وعلما وقاضى افندى  
اسكندرية الذى يقضى جميع ذلك بتسليم هذا الوقف لمن قرره الحاكم الشرعى ناظرا  
عليه ليدبر اموره ويتصرف فيه بالولاية الشرعية الى ان يثبت ارشدية خلافه يعنى ازالة  
للتصرف المخالف للشرع مع المعارضة في استحقاق من استولى عليه من له المعارضة شرعا  
لا سيما مع عدم دعوى المستولى الارشدية الآن كما يستفاد من العرض المقدم اخيرا من  
الاثنين والعشرين شخصا ومن افادة حضرة قاضى افندى الثغرو افادة سعادة المحافظ  
الحكى عن ذلك بافادة سعادتكم (والافادة) عما ذكر أن الذى يقتضيه الحكم الشرعى هو  
ما تضمنه ما تقر من حضرات علما وقاضى اسكندرية وافادنا سعادة محافظها من لزوم  
تسليم هذا الوقف لمن هو مقر عليه شرعا على هذا الوجه الى أن يتحقق من هو مشروط له  
النظر من قبل الواقف خلافه بعد المرافعة والدعوى الشرعية في وجهه بالطريق المعتبر  
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من مديرا بحيرة بافادة بتاريخ ٢٨ رجب سنة ٩٩  
صورتهما قولكم في رجل من الامراء ملك ثلاث ابعاديات اطيانا عشورية جملتها  
١٣٩٢ فدان وكسور في ثلاثة نواح احداها ناحية منيا الفيوم فيها ألف فدان من ذلك  
والثانية ناحية دشطوط فيها ٣٢١ والثالثة ناحية كفر القرباوى مجاورة  
لدشطوط المذکور فيها ٧٠ فداناً ثم بنى في الابعادية التى بناحية منيا الفيوم  
المذکور قصر أرضه فدان وغرس فيها الشجار جنيئة أرضها اربعة افدنة وله زوجة  
وبنت منها وجملة معاتيق بيض وسود وحبوش ثم في سنة ١٢٧٥ شهد ذلك الرجل على  
نفسه عند قاضى مدينة الفيوم انه وقف اطيان الابعاديات والقصر والجنيئة المذكورات  
على نفسه ثم من بعده يكون من اطيان الابعادية التى بناحية منيا الفيوم ثلثمائة فدان  
على معاتيقه المعينين كل منهم قدر معلوم من الفدان معين بمحدوده وسبع مائة فدان



باقى اطيان الابعادية التى بناحية منيا الفيوم المذ كورة على زوجته المذ كورة ومن  
 الاطيان التى بناحية تى دشطوط وكفر القرباوى المذ كورين عشرون فدانا معينة  
 بحدودها على فقراء تكية بناحية الغشن وباقى اطيان الابعاديتين اللتين بالناحيتين  
 المذ كوريتين مع القصر والمجنينة المذ كورين على بنته المذ كورة ثم من بعد انتقال كل  
 من ذكر يكون ريع ما خصه الى اولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه الطبقة  
 بعد الطبقة والنسل بعد النسل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها  
 بحيث يحجب كل أصل فرعه دون غيره يستقل منهم الواحد اذا انقردو يشترك فيه  
 الاثنان فاقوقهما ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذ كورين يكون نصيبه  
 لعقائه وعقائه فان لم يكن له عتقاء فالى من فى درجته فى الوقف المذ كور الذى ذكر  
 كالاتى فى ذلك فاذا انقراضوا جميعا وخلت بقاع الارض منهم يصرف ربع ذلك الى مقامى  
 سيدنا الحسين وسيدتنا زينب رضى الله تعالى عنهما الكائنين بالمحروسة على السوية  
 بينهما فان تعذر صرف ذلك عليهما والعياد بالله تعالى صرف على فقراء المسلمين بشرط  
 النظر على ذلك لنفسه ثم لزوجته المذ كورة ثم لكل من الموقوف عليهم بقدر ما خصه ثم  
 من بعدهم يكون ذلك للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ثم لناظرى المقامين  
 المذ كورين ثم لمن ينصبه الحاكم الشرعى بشرط ان نفسه الادخال والاخراج وما عطف  
 عليهما وليس لاحد من بعده شئ منها وتحرر له بذلك حجة شرعية من محكمة مدينة الفيوم  
 المذ كورة مؤرخة برابع عشر ذى القعدة سنة ١٢٧٥ ثم ولد للواقف المذ كور بعد  
 الوقف بنت من زوجته المذ كورة ثم مات وآل الوقف للعتقاء والزوجة والتكية  
 والبنت التى كانت موجودة وقت الايقاف ثم ماتت الزوجة وانتقل ما وقف عليها  
 لبنتها وصارت البنتان الصغيرة والكبيرة تقسمانه سوية الى أن ماتت الصغيرة التى  
 ولدت بعد الايقاف ولم تعقب أولاد اولها معتقتان فهل يكون لفظ المذ كورين فى  
 قول الواقف ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذ كورين يكون نصيبه الى  
 عتقائه وعقائه فان لم يكن له عتقاء فالى من فى درجته من أهل الوقف خاصا بمن  
 عينهم الواقف بذكر اسمائهم فى كتاب وقفه ولا ينتقل شئ من نصيب الصغيرة التى ولدت  
 بعد الايقاف ثم ماتت لاعتقائها ولا لاختها الكبيرة أيضا حيث كان انتقال  
 نصيب من مات الى من فى درجته مشروطا بثلاثة شروط الاول كون الميت من عينهم  
 الواقف بذكر اسمائهم الثانى انقراض ذرية المتوفى الثالث عدم وجود عتقائه له فيكون  
 نصيب الصغيرة منقطع الوسط يتعين صرفه للفقراء أو يكون لفظ المذ كورين فى قوله  
 المذ كور شاملا لمن عينهم ولا اولادهم وذريتهم عملا بغرضه المستدل عليه بجعل الصرف  
 الى الفقراء بعد انقراض الموقوف عليهم وتعذر الصرف الى المقامين فيكون الضمير  
 المستتر فى المذ كورين عائدا على الاصول المعينين وفروعهم المعبر عنهم بلفظ الاولاد

والذرية والنسل والغرض يصلح مخصصا للفظ ومبيناً للمراد منه ويكون نصيب البنت الصغيرة منتقلاً معتقتهما سوية ولا يكون قول الواقف يستقل منهم الواحد إذا انفرد العائد ضمير الجمع فيه إلى الأولاد والذرية الواقفين عقب قوله ثم من بعد انتقال كل من ذكر نصاد الأعلى انتقال نصيب الصغيرة إلى اختها الكبيرة إذا انفردا أن كان من أول الامر بان مات الشخص عن ولد فقط فهو غير مانحن فيه وإن كان عارضا كوت الزوجة في هذه الحادثة عن بنتها الموجودة وقت الايقاف والحادثة بعده ثم موت الحادثة لا عن عقب فالانتقال لاختها التي في درجتها مقيد بالشروط المذكورة ورجعنا إلى تعارض لفظ المذكورين الدال على خصوص من عينهم الواقف وغرضه الدال على تقديم الموقوف عليهم وعتقائهم على الفقراء المستلزم شمول لفظ المذكورين للعينين وأولادهم وذريتهم فالحكم (أجاب) المراد من قول الواقف ثم من بعد انتقال كل من ذكرهم عتقاؤه وزوجته وبنته التي سماها حين الايقاف قطعاً فيكونون هم المراد من قوله ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين اذ هم المحدث عنهم ولا يظهر تناول قوله كل شخص من المذكورين الأولاد والذرية والنسل والعقب اذ لا يحتاج فيهم إلى قوله ثم بعد انقراض ذريتهم بل يحتاج إليه التخصيص على من يؤل إليه نصيب الأشخاص الذين سماهم الواقف بعد انقراض ذريتهم فنص عليه بقوله ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين يكون نصيبه لعتقائه إلى آخره وحيداً فلا دخل لعتقته بنت الواقف الصغيرة التي لم تدخل في الوقف بالأصالة ولم تكن من سماهم الواقف وإن تناولت نصيباً من الموقوف على أمها وزوجة الواقف بطريق الانتقال عنها حسب الشرط بل تستقل بنصيب الزوجة المذكورة بنتها الموجودة الآن بعد موت اختها بعد أن كانت مشاركة لاختها فيه لا بطريق الانتقال عن الاخت التي في درجتها من حيث النصيب المنتقل اليها من أهمها بل بكونها من أولاد هذه الزوجة مع كون الواقف شرط استقلال الواحد من ذرية الموقوف عليهم عند انفرداه إلى آخره فعند الاجتماع اشتركا وعند الانفرد اختصت المنقرضة ودعوى كون لفظ المذكورين من قول الواقف ثم بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين شامل لمن عينهم ولأولادهم وذريتهم عملاً بغرضه المستدل عليه بجعل الصرف إلى الفقراء بعد انقراض الموقوف عليهم إلى آخره لا دليل عليها إذا صرف لهم بالشرط لا يكون إلا بعد انقراض الموقوف عليهم على أي حال والاستقلال بالنصيب عند الانفرد أعم من أن يكون من أول الامر وأن يكون عارضا كما هنا وقول السائل فالانتقال لاختها التي في درجتها مقيد بالشروط المذكورة لا يفيد شيئاً إذ قد علمت أن استحقاق البنت الكبيرة الآن لجميع نصيب أمها بقول الواقف ثم من بعد انتقال كل من ذكر يكون ريع ما خصه إلى أولاده وذريته إلى أن قال يستقل منهم الواحد إذا انفرد إلى آخره فليس أخذاً لهذا النصيب بطريق الانتقال عن اختها

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم أولاد أولاده وهكذا إلى انقطاع ذريته ثم على مسجدين عيينهما في بلده ثم عند تعذر الصرف عليهما يصرف على الفقراء والمساكين القاطنين في بلده والواردين عليها وشرط في وقفه أن يكون النظر في ذلك لنفسه مدة حياته ثم لولده فلان ثم للارشد فالارشد من أولاده وان بدأ الناظر بعمارة العقار الموقوف وان يصرف من ريعه في خيرات عيينها ودام الوقف جاريا على ما شرط الواقف مدة مديدة وسنين عديدة على يد الناظر المعين في شرط الواقف والآل أن يريد وكييل بعض المستحقين قسمة العقار الموقوف والاستقلال باستغلال حصة موكله ورفع يد الناظر المذكور عنها بدون رضاه ويترب على ذلك منع ما شرط الواقف البدأة به من الخيرات والعمارة فهل له ذلك أم لا (اجاب) ليس لو كييل بعض المستحقين المذكور قسمة العقار الموقوف قسمة افرار أصلا ولا قسمة مهاياة بدون رضا باقيهم كما أنه ليس لموكله استحقاق في الريع الا بعد العمارة والخيرات المشروطة البدأة بهما من الواقف على أنه يبدأ من ريع الوقف بعمارته الضرورية ولو بلا شرط والله تعالى أعلم (سئل) في شخص وقف وقفاً على جماعة معينة وقال ثم من بعد كل منهم على ذريته وتسله وعتبه طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولدولده واز سفل فان لم يكن له ولد ولا ولدولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقة وان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف قام فرعه مقام أصله في الاستحقاق فأت الواقف عن تلك الجماعة الموقوف عليها ثم مات واحد منها عن ولد وعن ولدولمات والده في حياة أبيه قبل الاستحقاق فهل يعطى هذا الولد مع حصة جده أو لا يعطى شيئاً بل الحصة تكون للعم فقط وهل إذا مات العم المذكور لا عن ولد ولا عن ولدولدي شارك الولد المذكور طبقة العم في إعطائه من حصة عمه (اجاب) يشارك ولد من مات قبل الدخول في هذا الوقف والاستحقاق فيه عمه في نصيب جده المتوفى عنهما عملاً بشرط الواقف الأخير وهو قوله وان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف قام فرعه مقام أصله في الاستحقاق إذا العبرة في شروط الواقفين للاخير منها بلا كلام وأما مشاركة هذا الولد في نصيب عمه المذكور حين موته عقيمات من طبقة هذا العم الحقيقية ففيها اضطراب فاقى جمهور العلماء من المذاهب الأربعة بعدم المشاركة لمن في طبقة المتوفى ووافقهم العلامة المقدسي في حاشيته على الاشياء والعلامة الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة ذكر فيها الافتاء بذلك عن جماعة ونقل نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسي أنه خالفهم وأقضى أن الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فيأخذ ما كان يأخذه أبوه من أصوله ومن فروع أصوله ثم قال وأقضى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء

١٢٩٩

١٤

ذى القعدة

١٢٩٩

٢٢

مطلب العبرة في شروط  
الواقفين للاخير منها  
مطلب وقع اضطراب  
واختلاف في مشاركة  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق المشروط  
قيامه مقام أصله لمن  
هو في طبقة الاعلى  
منه حقيقة

محرم سنة  
مطلب شرط أن من  
مات قام فرعاه مقامه  
واستحق ما كان أصله  
يستحقه يشمل ما يستحقه  
ابتداء وما يستحقه  
بعد الدخول

وفتقهاء الأعيان وقالوا اتهمنا في القسمة مستويان لأن لفظ مقام في قول الواقف قام  
مقامه مضاف وقد صرحوا بأن المضاف بهم وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحقه من  
أدوات العموم فيقوم الولد بمقام أصله ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد  
الدخول فإن ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه أخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة  
من مات منهم عقيم فيقوم ذلك الولد بمقامه في جميع ذلك لا في حصته التي استحقها  
أبوه لو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الإمام الخصاص الذي أذن لفصله أهل الوفاق  
والخلاف على أن العبرة للأخير من كلام الواقف إلى آخر ما أطال به في تنقيح الحمادية إلى  
أن قال فالأولى الاقتناء بما عليه جمهور أهل الاقتناء وإن كان ما عجل به المقدس للقال فيه  
مجال والذي عجل إليه فهمي القاصر الآن الاقتناء بالمشاركة لمن في الطبقة والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل كان يملك أبعادية عشورية جدد فيها وابورا ثابتا وبرج حمام وكان  
فيها مكان سكن قديم أزاله وأنشأ مكانه مكانا آخر وقبل إتمام بنائه وقف كامل الأبعادية  
المذكورة وما يتبعها من المباني والوابورات والطواحين وأبراج الحمام والمواشي  
والمهمات وآلات الزراعة وتحريروا بذلك حجة يقاها شرعية مسجلة بالسجل المصان وقفا  
مستوفيا شرائطه الشرعية ثم بعد إيقافه استمر في تكملته بناء ذلك المكان بأحداث علو  
فوق ما بناه وبنى في أرض الوقف أيضا دوار المواشي وبرج حمام آخر وطاحونة واشترى  
وابورا ثابتا أيضا ووضع مع الوابورات الأخرى السابق على الوقف بارضه وبنى فسقية وبحرة  
مياه واحدة للوابورين المذكورين بارض الوقف أيضا وصرف في بناء ذلك جميعه مبلغا  
معلوما من ماله وأدخل في بناء ذلك جانب أخشاب ومهمات كانت موجودة بمخازن  
الأبعادية المذكورة وقت الوقف ثم توفي الواقف المذكور وأل ربيع الوقف بوفاته لغير  
وارثه حسب شرطه وكذا النظر عليه والآن قام وارثه يدعي أن ما أحدثه الواقف من البناء  
في ذلك المكان وبرج الحمام والوابورات والطاحونة ملك لمورثه المذكور وأنه لا له بالمراث  
الشرعي عنه وليس وقفا وادعي ناظر الوقف المذكور أن ما ذكره وقف وتابعه فإذا يكون  
الحكم الشرعي والحال هذه فيما ذكر نرجوا الإفادة تحريرا (أجاب) في الاسعاف من أول  
فصل في غراس الواقف أو غيره الأشجار أو بنائه في الوقف مانصه رجل غرس فيما وقف  
أشجارا أو بنى بناء أو نصب بابا قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه غرسها  
لوقف يكون وقفا ولو لم يذ كر شيأ أو غرس من ماله تكون ملكا له انتهى وفي حواشي  
الدرا لسيده الطمطاوي في أو آخر فصل يراعى شرط الواقف أعلم أن البناء في أرض الوقف فيه  
تفصيل فإن كان الباقي المتولى عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناه للوقف  
وأطلق أو عينه لنفسه إذا يملك أن يبنى لنفسه في أرض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف  
وإن عينه لنفسه وإن كان من ماله للوقف وأطلق فهو وقف إذا كان المتولى غير الواقف  
إما لو كان الواقف وأطلق فإنه لا يكون وقفا بل هو ملكه كما في الذخيرة وإن بناه من مال

٢٢ ١٣٠٠

مطلب بني الواقف أو  
غرس في أرض الوقف  
من غلة الوقف أو من  
ماله وذكر أنه غرسها  
لوقف يكون وقفا  
ولو لم يذ كر شيأ أو غرس  
من ماله تكون ملكا  
له

مطلب لو بني المتولى غير الواقف من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف



نفسه لنفسه وأشهد أنه له فهو له صرح بذلك في القنية والنجني انتهى ومنه يعلم حكم ما حدثه الواقف المذكور من ماله في وقفه وهو ناظر عليه محاذ كرفي السؤال وهو أنه يكون وقفاً أن ذكرانه أحدته للوقف والأفهوم لك أنه يورث عنه سواء ذكرانه لنفسه أو أطلق والله تعالى أعلم (سئل) في إبعادية مملوكة الرقبة لرجل وقفها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وذريته ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وشرط في وقفه المذكور شروطاً للنفس من جملتها أن لا النظر والتغيير والتبديل والاندخال والإخراج والزيادة والنقصان إلى آخر الشروط المشهورة وتكرر بذلك جهة شرعية وسجلت بالسجل المصان ثم لزم الواقف المذكور دين شرعي فأجر جانباً معيناً من أرض الوقف المذكور من دائته مدة سبع سنين وكسور باجرة معلومة هي أجرة المثل وقت عقد الإجارة ومساوية لدينه قاصصة بها إجارة صحيحة ليس فيها ما يفسدها غير أن العقد صدر بإيجاب وقبول على هذه المدة المذكورة فهل حيث صدرت الإجارة المذكورة من الواقف المذكور على هذا الوجه المستطوره تكون صحيحة لازمة ولا تنسخ بموته ولو كان ريع الوقف منحصراً فيه مدة حياته ولا يكون عقدها على السبع سنين وكسور المذكور كورة مفسدة لها فيسد والجواب (اجاب) حيث صدرت هذه الإجارة من نفس الواقف مستوفية شرائطها المتبعة شرعاً تكون صحيحة لازمة ولا تنسخ بموت الواقف العاقد لها ولو كان ريع الوقف منحصراً فيه على ما في غالب كتب المذهب وذلك مقتضى تعليلهم أن المستحق إذا كان ناظراً لا تبطل بموته وإن كان مستحقاً لجميع الريع بانه لا ملك له في الرقبة وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي كما في حواشي الدر من باب فسخ الإجارة ولا يقدح في صحة الإجارة المذكورة كونها سبع سنين وكسوراً حيث كان العاقد لها هو الواقف لما في تنقيح الفتاوى الحمادية من كتاب الإجارة جواباً عن سؤال لم تزد الإجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرهما فلو أجرها أكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الإجارة والمسألة في التنوير من الإجارة والوقف أقول هذا إذا أجره غير الواقف أم لو أجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف إلى مصرف آخر انتقضت الإجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركه الميت كما في القنية لكن ذكر في الدر المختار في آخر الفسخ عن الفيز وغيره لو أجر الواقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه أجره لنفسه انتهى ومقتضاه أن الأول قياس انتهى ومثله في رد المختار من أول كتاب الإجارة بالعز والى حاشية السيد الطحطاوي عن سري الدين والمقاصصة المذكورة صحيحة ففي تنقيح الفتاوى الحمادية من كتاب الإجارة أيضاً جواباً عن سؤال مانصه حيث أجر الناظر إجارة صحيحة باجرة المثل وقاصصة فالمقاصصة صحيحة قياساً على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قصاصاً للوقف والوصية أخوان ويضمن الناظر الإجارة للوقف

١٣٠٠

١٥

مطلب أجر الواقف  
عشر سنين صح ولا تبطل  
بموته في الاستحسان

مطلب أجر الناظر من  
له دين عليه صحت  
وتقع المقاصصة  
ويضمن الإجارة للوقف

لا سيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله قسوى  
 ذكرها الكازروني في فتاويه من الاجارة الى ان قال وقدم المؤلف نقل المسئلة أيضا  
 عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه أواخر كتاب الوقف انتهى والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل وقف أطيافا عشورية يملكها ونص في كتاب وقفه انه وقف الاطيان الفلانية  
 المذكورة وما يتبعها من الآلات والمواشي والمهمات والابنية الى آخر ما كتبه في  
 كتاب وقفه المذكور وسجله بالوجه الشرعي ثم وقف أطيافا أخرى أيضا ولم ينص في  
 كتاب وقفه لها على دخول شيء من التوابع المذكورة وسجل أيضا هذا الوقف الثاني  
 وتحررت بذلك المجمع الشرعية على هذا الوجه ثم بعد ذلك بنى في أرض الوقف الاول مباني  
 أخرى واشترى مواشي زيادة عما كان موجودا وقت الايقاف التي مات بعضها بعد  
 الوقف كل ذلك من ماله وبنى في أرض الوقف الثاني مباني أيضا وجعل فيها مهمات  
 ومواشي وغير ذلك من ماله أيضا ولم يشهد على نفسه الواقف المذكور ان ما جدد في  
 الوقف الاول ولا الوقف الثاني بعد الايقاف بحمة الوقف أو لنفسه بل أطلق في تجديدها  
 فهل يكون الباقي من الموجود بعد موت المواشي التي نص على تبعيتها للوقف في كتاب  
 وقفه الاول لاحقا بوقفه المذكور لا غير وما جدد في وقفه الاول والثاني من ماله ملكا  
 له حيث لم يشهد ان ذلك بحمة الوقفين المذكورين والحال انه هو الواقف واذا مات  
 يكون ذلك ميراثا عنه أم كيف الحكم (أجاب) نعم يكون الباقي عما هو داخل في الوقف  
 الاول تبعاله وفقا لميراث لورثة الواقف فيه بل حكمه كأصله وما جدد بعد الايقافين  
 من ماله ان ذكرانه للوقف فهو وقف وان ذكرانه لنفسه او اطلق فهو ملك له يقسم بين  
 ورثته بالفريضة الشرعية قسمة باقية تر كته حيث كان المجدد هو الواقف كما صرح به  
 أئمتنا الأعلام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا على نفسه مدة حياته ثم  
 من بعده على ولديه محمد ذكي ومحمد توفيق مناصفة ثم من بعدهما على أولادهما ثم على  
 أولاد أولادهما وأولادهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد  
 جيل الطبقة العليا منهم فوجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها يستقل به الواحد  
 عند الانفراد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم  
 وترك ولدا أو ولدًا أو أسفلا من ذلك انتقلت حصته من ذلك لولده أو ولد ولده وان  
 سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقلت حصته الى اخوته واخواته  
 المشار كين له في الاستحقاق مضافا الى ما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا  
 اخوات فلا قرب الطبقات الى الواقف المشار اليه وعلى ان مات منهم قبل دخوله  
 في هذا الوقف واستحقاقه شيء من منافع وخلف ولدا أو ولدًا أو أسفلا ذلك وآل  
 الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو شيئا منه قام ولده أو ولد ولده وان سفل  
 مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع

جمادى الاولى سنة

١٣٠٠

مطلب لا ينتقل نصيب  
الميت عن غير عقب  
لاخوته الذين ليسوا  
من أهل الوقف أصلاً  
بقول الواقف ينتقل  
نصيبه لاخوته واخوانه  
المشاركين له في  
الاستحقاق بل ينتقل  
لاقرب الطبقات الى  
الواقف حيث شرطه

مطلب المعتبر طبقات  
الاستحقاق المجعلة  
لاطبقات الارث النسبية

ثم مات محمد زكي الابن المذكور في حياة الواقف وترك بنتاً ثم مات محمد توفيق بعد الواقف والاستحقاق ولم يترك ذرية وللواقف المذكور خمسة أولاد ذكور وانما لم يدخلوا في هذا الوقف فهل يعود نصيب محمد توفيق لبنت أخيه محمد زكي أو لأولاد الواقف الخمسة المذكورين (أجاب) لا يدخل لأولاد الواقف الخمسة المذكورين في استحقاق ريع الوقف حيث لم يكونوا من أهله ولم يوجد في عبارة الواقف ما يقتضي استحقاقهم لشيء منه لانه حصره من بعده في ولديه محمد زكي ومحمد توفيق ثم من بعدهما على أولادهما ثم وم على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل انتقلت حصته اليه فان لم يكن كذلك انتقلت لاخوته واخوانه المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن كذلك فلا قرب الطبقات الى الواقف وعلى ان من مات منهم قبل استحقاقه قام ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً فليس أحد من الخمسة الذين لم يدخلوا في الوقف من اخوة محمد توفيق المشاركين له في الاستحقاق حتى ينتقل اليهم نصيبه لعدم دخولهم في الوقف أصلاً فيصدق حينئذ انه مات لا عن اخوة ولا اخوات يعني مشاركين فيعمل بما بعده وهو قوله فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات الى الواقف ولا أحد أقرب طبقة من الواقف في طبقات هذا الوقف المجعلة الابنت أخيه محمد زكي أحد الموقوف عليهم الميت قبل الواقف لكونها قامت مقام أبيها في استحقاق حصته بعد موت الواقف عملاً بشرطه وحينئذ ينتقل اليها نصيب عمها محمد توفيق المتوفى بعد الاستحقاق لا عن عقب ولا اخوة ولا اخوات مشاركين فتختص بجميع الريع والحال ما ذكر وقد نقل في تنقيح الحامدية من الوقف من فتاوى العلامة ابن الشاذلي عن المحقق ابن الفرس صاحب الفواكه البدرية ان المعتبر طبقات الاستحقاق المجعلة لا طبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها انتهى فرجه الله ما أجل عبارته الى آخر ما ذكره مما يفيد الجزم بما ذكرنا هذا ما ظهر لي في جواب هذه المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تسمى نفيسة بنت المرحوم محمد آغا الكنجي باشا وقفت حصّة تملكها في أما كن بالشعر الاسكندري أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها تكون وقفها شرعياً على ولديها حسن بك رؤف واسماعيل بك ومن سيحدثه الله تعالى لها من الذرية تفاضلاً بينهم ما هو أحسن بك المذكورين ثمانية قراريط وما هو لاسماعيل بك ومن سيحدثه الله تعالى لها من الذرية خمسة قراريط ونصف قراريط باقى الحصّة الموقوفة ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم المذكورين كالانثى يتفقون به سكاواً وسكاناً وغلة واستغلاً لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم

كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وإناثاً من أولاد الظهور وأولاد البطون بالسوية بينهم الذكور كالإناث كذلك طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى من نفسها إلا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه لا فرع غيره يستقل به الواحد عند انفراده ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ويحجب الواحد ولده دون ولد غيره في كل طبقة ومن مات من المستحقين من الذرية وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه فإن لم يترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته فإن لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فابقية المستحقين في هذا الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقبا قام فرع الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً باقياً كل ذلك بالسوية والاعتدال بينهم الذكور كالإناث ويجب الأصل لفرعه في كل طبقة دون فرع غيره فإذا انقرضوا جميعاً بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك وقفاً شرعياً يستغل ريعه ويصرف على مصالح مسجد سيدي عبد الله المغاوري عمت بركاته فإذا انقضى صرف عليه صرف للفقراء ثم إن المرحوم اسمعيل بك ابن الواقفة توفي قبل وفاة الواقفة وترك ولدين واربع بنات ثم ماتت بعده الواقفة عن ولدها حسن بك وأولادها بنها اسمعيل بك المذكورين لا غير ثم مات حسن بك ابن الواقفة وترك ولدين ذكرين ثم مات أحد ولدي حسن بك عن أخيه الآخر ولم يكن له عقب ولا ذرية فهل يقتضي قول الواقفة طبقة بعد طبقة وترتيبها بين الموقوف عليهم تنتقض قسمة هذا الوقف بموت حسن بك ابن الواقفة المنقرض بموته أهل الطبقة الأولى وتستأنف على أهل الطبقة الثانية بالسوية بينهم وتعطى حصة ابن حسن بك الميت من غير عقب لأخيه الموجود عملاً بقول الواقفة أم لا (أجاب) بموت الواقفة عن ولدها حسن وأولادها بنها اسمعيل الستة المذكورين ينتقل ريع هذا الوقف إليهم حسب الشرط فلولدها حسن المذكور ثمانية قراريط المشروطة له ولأولادها بنها اسمعيل الستة المذكورين خمسة قراريط ونصف الباقية لقيامهم مقام أبيهم المذكور بموته قبل الاستحقاق مع شرط الواقفة استقلال الواحد عند انفراده واشتراك الاثنين فافوقهما فيه عند الاجتماع وبموت حسن ولد الواقفة بعدها عن ولديه انقضت طبقة أولادها مباشرة فتنتقض القسمة ويقسم الريع جميعه على ثمانية أسهم على عدد رؤس أولاد ولدي الواقفة الثمانية عملاً بقولها ثم من بعدهم على أولادهم إلى أن قالت طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل وبموت أحد ولدي حسن ابن الواقفة بعد ذلك من غير عقب عن أخيه ينتقل نصيبه وهو ثمن ريع الوقف إليه فيستحق ربع الريع عملاً



مطلب يعمل بشرط  
انتقال نصيب من مات  
الى فرعه أو الى اخوته  
واخواته أو الى من في  
درجته أو الى بقية  
المستحقين مادام واحد  
من الطبقة موجودا  
فاذا انقرضت تنقض  
القسمه ويقسم على  
من يليها على عدد  
الرؤس وهكذا

بشرطها انتقال نصيب من مات ولم يترك فرعاً الى اخوته واخواته المشاركون له في  
الاستحقاق ويكون لا ولداً سمعيل الستة المذكورين ستة اثمان الربع على عددهم  
وكل من مات بعد ذلك عن فرع ينتقل نصيبه اليه فان لم يكن له فرع ينتقل نصيبه  
الى اخوته أو اخواته المشاركون فان لم يكن له من ذكر انتقل نصيبه الى من في درجته  
فان لم يكن في درجته احد فلبقية المستحقين عملاً بالشرط المذكور الذي يعمل به مادام  
أحد من أي طبقة من طبقات هذا الوقف موجودا الى ان تنقض الطبقة فتتقض  
القسمه ويعمل في القسمه نظير ما ذكرنا على حسب الحالة التي توجد حين ذلك اعمالاً  
لشرط ترتيب الاولاد والطبقات فيكون فيه اعمال الشرطين كما ذكره في نظائره والله  
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ديوان عموم الاوقاف في ١١ ربيع سنة ١٣٠٠ بشأن مادة المطاعنة الواقعة  
في حق حضرة شيخ الجامع الاجدي مما سبق به التثني من الشيخ الموما اليه في حق  
الشيخ محمد الجندی الذي انبني عليه سبق تعهده شفاهاً بطرف سيادتكم بأنه لا يفعل شيئاً  
مما نسب اليه وان يرد ما أخذ من النقود وان لا يتدخل فيما يتعلق بشؤون أهل الجامع  
وأشترتم سعادتكم بإجراء ما يقتضي بمعرفة الديوان من منع المذكور والإجراء على حسب  
تعهده وإجراء ما يقتضي في شأن الاولاد الواضحة عمارتها في تلك المطاعنة على الوجه الذي  
وضعت له وإيصال الحقوق فيما لا ريبها كتب بالمأمورية أوقاف طنتدباً بالزم للرسي على  
كيفية تلك الاولاد وأسباب تغيير معالمها ونحو ذلك وأخيراً وردت إفادة المأمورية ومن  
ضمن ما أجازها فيها أنه لدى استجواب الشيخ محمد الجندی أعطى اجابة مستطيلة  
العبارة تحتوي نصوصاً شرعية يستدل بها على صلاحية ما جرى في تلك الاولاد والشيخ  
محمد البهي أيضاً ارتكن على نصوص أبداها بعكس استدلال الشيخ الجندی المذكور  
وأخيراً الشيخ الجندی طلب عقد مجلس على من السادة الخنفية ممن يصير انتخابهم  
بمعرفة أما الشيخ البهي فقال ان المجلس يكون انعقاداً بمعرفة الديوان وحضر تكم  
لا بمعرفة الشيخ محمد الجندی وحيث ان ما اجيب به من كل منهما ضروري احاطة سعادتكم  
به وما يقتضيه المحكم الشرعي فيه يكرم بالإفادة عنه فبناء عليه لزم تحريره لحضر تكم  
ومعه المذاكرة المختصة بذلك تؤمل تشریفها بالمطالعة والتكرم بإفادة ما يترأى (أجاب)  
وردت مكاتبة سعادتكم ومعها المذاكرة المختصة بمادة الاولاد الكائنة بمدرسة الجامع  
الاجدي بطنتدباً وتغيير معالمها الخاص ل فيها المطاعنة من الشيخ محمد البهي في حق  
الشيخ محمد الجندی السابق اعطاء الافادة عنها من هذا الطرف بإجراء ما يقتضي في شأنها  
على الوجه الذي وضعت له وإيصال الحقوق فيما لا ريبها والكتب بالمأمورية أوقاف  
طنتدباً بالزم للرسي على كيفية تلك الاولاد وأسباب تغيير معالمها وردت إفادة المأمورية  
من ضمن ما فيها أنه لدى استجواب الشيخ محمد الجندی أعطى اجابة مستطيلة تحتوي

نصوصا شرعية يستدل بها على صلاحية ما جرى في تلك الاود والشيخ محمد البهي ايضا  
ارتكن على نصوص ابداءها بعكس استناد الشيخ الجندى المذكور وبرايم اعطاء الافادة  
عن الحكم الشرعي في تلك المادة من هذا الطرف ومطالعة المذاكرة المذكورة ففهم ان  
الشيخ الجندى استوخذ على جملته من الاود المذكورة وانه حصل تغيير فيها يجعل بعضها  
مطبئا وبعضها محل قهوة وبعضها أدخل في بعض وهكذا وان أصل هذه الاود جعلت  
لأقامة مطلق العلماء والطلبة في هذا المحل وقد أفاد الشيخ الجندى ان حقيقة الضابط  
البحاري عليه العمل هو ان بعض الاود مخصوص بها زيادة عن واحد وبعضها لواحد على  
حسب المصلحة وال لزوم وبناء على ما ذكر فلم تعد للواردين والمترددين للاكل والشرب  
والنوم من غير هؤلاء وحينئذ فلا يشك في ان ذلك التغيير والمخلط والاستعمال على خلاف  
ما بنيت لاجله وفيه ضرر بأهل الجهة المستحقين للسكنى فيها وجر عليهم في عاقل شيء الى  
ما كان عليه ويمنع التعجير الذي لا يسوغه الشرع كما تضمنته الافادة السابقة وان كانت  
الاودة التي أعدت لخزين الفرش التي احدها حضرته لجهة الوقف ان كان احداثها  
فوق سطح المسجد يجب ازالته وان كان باعلى المدرسة تكون ملحقه بها ويكون حكمها  
حكم باقيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من المتولى على الاوقاف استقراض غلة  
الوقف التي تحت يده وبرهن له عقارا فهل يجوز ذلك (اجاب) لا يجوز للقيم اقراض  
مال الوقف للمصلحة كما ان كان اقراضه أحفظ من امساكه قال في جامع الفصولين ليس  
للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا من في عياله ولا اقراضه فلو اقراضه ضمن وكذا  
المستقرض وذكر ان القيم لو اقترض مال المسجد ليأخذه عند الحاجة وهو أحقر من  
امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز انتهى  
بحر من الوقف كذا في تنقيح الفتاوى الحامدية ومثله في فتاوى الاتقوى والله تعالى  
أعلم (سئل) بافادة من ديوان الاوقاف في ١١ شعبان سنة ١٣٠٠ مضمونها بناء  
على ما سبق وروده من حضرتكم بتاريخ ٢٤ رجب سنة ٣٠٠ بطلب الاعلام  
الشرعي المحرر من محكمة الغربية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ في مادة ما يدعيه  
محمد عبد الله التحريرى من طنتا في خصوص المحلات الموقوفة من قبل جده مع الفتاوى  
الصادرة من حضرات المفتاى في هذه المادة قد كان تحريرا لمأمورية أوقاف طنتا  
بالاستحصال عليها من هي تحت يده وارسالها فور شرحها بان الاعلامات الشرعية  
والفتاوى المحكي عنها رسالة مع الشيخ عبد الجواد مصطفى زويل وبحضور الشيخ  
المذكور يوم تاريخه طلب منه احضارها حتى يصير اطلاع حضرة مفتى افندى الديوان  
عليها والافادة من حضرته بما يقتضيه الحكم الشرعي فاجاب بانها موجودة بطرفه ولا  
يرغب اطلاع احد عليها سوى حضرته كما ولذلك تنبه عليه بالنوجه لطرف حضرته  
يؤمل بعد الاطلاع على الاعلامات والفتاوى التي بيد عبد الجواد المذكور واوراق هذه

طلب يعاد كل شيء  
الى ما كان عليه ويمنع  
التعجير الذي لا يسوغه  
الشرع

١٦ ١٣٠٠  
مطلب ليس للمتولى  
ايداع مال الوقف  
والمسجد الا من  
عياله ولا اقراضه الا  
اذا كان اقراضه أحرز  
من امساكه

المادة يكرم بإفادة الديوان عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك الفصل بين الطرفين بمقتضاه (اجاب) وردت افادة سعادتك ومعها الاوراق بما فيها الوقفية وقد حضر أيضا الاعلام الشرعي المحرر من محكمة مديرية الغربية الشرعية والفتاوى المحكي عنها بهذه الافادة صحبة الشيخ عبد الجواد مصطفى زويل ومرد غوب بما ورد افادة الديوان عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة للفصل بين الطرفين بمقتضاها حسب ما يرغبه ارباب القضية فصار الاطلاع على الاعلام والفتاوى المحكي عنها قتيبن ان ذلك الاعلام يحتوي صدور المصادقة من الشيخ محمد التحرير بن ابن المرحوم عبده التحرير بن احمد التحرير بن عبده التحرير بن ابن الشيخ محمد التحرير بن عبد الجواد التحرير وامونة التحرير بنت المرحوم احمد التحرير بن ابن المرحوم عبده التحرير بن ابن الشيخ محمد التحرير بن عبد الجواد التحرير المذ كور و عيوشة السعدية زوجة المرحوم عبده التحرير المذ كور ابن احمد التحرير المرحوم بنت المرحوم محمد افندي السعدى الحكيم ابن المرحوم الحاج ابراهيم وهى الوصى الشرعية على بنتها من زوجها عبده التحرير المذ كور هى امونة القاصرة الوصاية الشرعية من قبل الحاكم الشرعي بموجب الاعلام الشرعي المحرر من المحكمة المذ كورة المؤرخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ على ان ريع الوكالة والحواصل والحوائت المتصلة بها الكاتبة بطنندا الموقوفة من قبل المرحوم عبد الجواد التحرير المذ كور المدونة بحجة الوقفية الشرعية من هذه المحكمة المؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٣٣ مشتركة بينهم ما هو للشيخ محمد التحرير المذ كور عشرة قراريط وثلاث اقبراط من ذلك وما هو لاخته امونة القاصرة المذ كورة خمسة قراريط وثلاث اقبراط من ذلك وما هو لعمته امونة المذ كورة ثمانية قراريط باقى ذلك وعلى ان الناظر على الوقف المذ كور هو الشيخ محمد التحرير المذ كور لكونه هو الارشد حسب نص الواقف المذ كور في الحجة المذ كورة الى آخر ما فيه وان تلك الفتاوى تقضى باستحقاق الاناث من اولاد الظهور من ذرية الواقف عملا بشرطه المتأخر وغرضه المستدل عليه بقريضة بعض الفاظه وحيث ان الحكم الشرعي يقتضى مشاركة الانثيين من النساء المذ كورتين لمحمد التحرير المذ كور في ريع الوقف وان الناظر على الوقف المذ كور لمحمد التحرير المذ كور على الوجه الذى حصل عليه التصديق المذ كور ولو فرض مخالفة لشرط الواقف حيث لم ينقص في هذا التصديق من نصيب القاصرة في ريع الوقف شئ يقطع النظر عن التصديق لم تحريمه لسعادتك اذ من ضمن ما فهم من شرط الواقف ان للذ كور ضعف الانثى ولعدم نفاذ اقرار الوصى على القاصرة لو عارضت اخاه بما يبلغه رشدها في النظر والارشادية يسع منها والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى من جملة حمام متخرب لا ينتفع منه بشئ وليس لهذا الوقف ريع يعمر منه هذا الحمام وبالحمام المتخرب المذ كور انقاض من رخام وطوب وبعض رصاص جميع ذلك مدفون تحت التربة فهل اذا اراد الناظر

صفر سنة

٧ ١٣٠١

مطلب لا يجوز تغيير  
صفة الوقف عما كان  
عليه الا اذا كان انفع  
وفيه مصلحة للوقف

على ذلك اخراج هذه الاشياء المدفونة وبيعها لمن يرغب فيها بمن مثلها فاكثرا صرف  
تلك الاثمان في بناء هذا الحمام مساكن للاستغلال لينتفع بايرادها مستحقو الوقف  
يجوز له ذلك أم كيف افيدوا الجواب (اجاب) الحكم الشرعي ان انقاض الوقف تصرف  
الى عمارته ان احتاج والاحتفظ الى وقت الحاجة الا اذا خيف عليها الضياع أو تعذر  
اعادة عينها فبيع ويمسك ثمنها الى الحاجة ويصرف في عمارته فعلى هذا يباع النقص في  
موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه كما صرحوا به وحيث كان هذا الحمام  
محتاجا لعمارة فاحتاج من انقاضه اليها يصرف في عمارته وما لا يحتاج يسوغ بيعه  
عند خوف هلاكه أو تعذر اعادته وعمارة الوقف انما تكون على الصفة التي كان  
عليها من الواقف ولا يجوز تغييرها الا اذا كان انفع وفيه مصلحة لجهة الوقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في وقف تقادم أمره واتفق جميع مستحقيه الذين هم من ذرية  
الواقف انه وقف على الذرية وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف  
غلتهم اليهم جيلا بعد جيل وكلهم يعترفون انه وقف على الذرية ومن جلتهم رجل يستحق  
حصة معلومة فيه ومندرج اسمه في حجة سابقة مسجلة ومحكوم له بالاستحقاق وبعد موته  
انتقلت الحصة التي كانت تصرف له الى ذريته فصرفت انظار اليهم وسار ذلك بحجة  
شرعية مسجلة أيضا واستمر الحال على ذلك الى ان ماتت الذرية المذكرة عن ذرية  
وماتت انظار أيضا وتولى على الوقف ناظر فطلب منه الذرية المودودون الآن  
استحقاقهم الذي انتقل اليهم بموت اصولهم المذكورين فانكر الناظر المذكور كونهم من  
الذرية فهل اذا أثبتوا نسبهم الى الواقف وانهم من ذريته أو انهم من ذرية من يقر الناظر  
المذكور وباقي المستحقين بانه من ذرية الواقف يؤمر بتسليم استحقاقهم اليهم حيث  
تصادق الجميع انه موقوف على الذرية وكان من ينتسبون الى انهم من ذريته محكوم له  
بكونه من الذرية ومن المستحقين بحيث يتصفون مع ذلك بكونهم من ذرية الواقف  
الموقوف عليهم مع توافقه جميعا على استحقاق من اتصف بهذا الوصف افيدوا الجواب  
(اجاب) نعم اذا أثبتت ذرية الرجل المذكور وانهم من ذرية الواقف وبينوا نسبهم  
اليه وانهم من ذرية من هو محقق كونه من ذرية الواقف المحكوم له بذلك وانه  
مستحق في ربيع هذا الوقف لكونه من الذرية بحيث يتصفون أيضا بكونهم من ذرية  
الواقف باثبات نسبهم الى هذا الرجل يكون لهم أخذ استحقاقهم في ربيع الوقف المذكور  
حيث كان الناظر المذكور وباقي مستحق الوقف متصادقين على ان من اتصف بهذا  
الوصف يستحق في ربيع وقد ذكر علما ونا في كتبهم ما يفيد الاكتفاء في اثبات الاستحقاق  
في الوقف على قرابة الواقف باثبات نسبه الى الواقف وقرابته مع بيان جهة القرابة او  
اثبات نسبه الى من كان محكوم له بالقرابة من الواقف في الوقف على القرابة بحيث  
يكون هذا الاتساب مفيدا قرابة المدعي من الواقف في الانقراض لروية لوجوه القاضي

ربيع الاول

١٨ ١٣٠١

مطلب يكتفي في اثبات  
الاستحقاق في الوقف  
على القرابة باثبات  
نسبه الى الواقف مع  
بيان جهة القرابة  
أو اثبات نسبه الى من  
كان محكوم له بالقرابة



لرجل بأنه قرابة الواقف ثم حضر ابنه وأقام بينة على أنه ابن المحكوم له كفاه ذلك  
لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها والجدة وولد ولده وان سفل كالرجل وابنه في حكم  
الحاكم فلو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف وفسر الشهود قرابته لأبويه ثم جاء آخر  
وأقام بينة أنه أخو المقضى له من أبويه قضى له بها كذلك ولو فسر واقربته بأنه قرابته  
لأبيه وأقام آخر بينة أنه أخو الميت لأبيه قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الام ولو قضى  
لرجل بأنه عم الواقف أو خاله مثلاً وفسر وأحاله ثم حضر رجل وادعى عليه أنه قرابة الميت  
وأقام على ذلك بينة يقبلها القاضي ان كان المقضى له أخذ من الوقف شيئاً ولا فلا لعدم  
ثبوته خصماً وهذا استخسان وفي القياس يقبل مطلقاً في اثبات قوم مشاركة القرابة  
من الاسعاف انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من ضمن مستحق وقف شرعى  
استأجر من ناظر الوقف المذ كورة قطعة أرض من أرض الوقف مدة معلومة ووضع  
المستأجر يده على الأرض المستأجرة بطريق الاجارة وفي القطعة المذ كورة دوام وقوف  
من جهة الواقف المذ كورة أيضاً معدل وضع محمولات أرض الوقف فيه سكنه احد  
المستحقين المستأجر المذ كورة بدون شرط الواقف السكنى له ولا غيره وحدث المستأجر في  
الدوام المذ كورة في مدة الاجارة أما كن علوية بلبن من طين أرض الوقف المستأجرة  
المرقومة ورسم أما كنه السفلية بلبن كذلك ووضع أسقفاً بالاما كن العلوية اغلبها من  
أخشاب الوقف وأقلها اشتراه المستأجر من ماله وجميع فعله المذ كورة بدون اذن ناظر  
الوقف المرقوم فهل اذا أراد المستأجر المذ كورة ان يملك ما بناه على الوجه المستور أو  
يرجع على الناظر بما صرفه على العمارة المذ كورة بدون اذن الناظر لا يجب لذلك  
ولا يجب لاحتماله ما صرفه على الوجه المستور على المستحقين أيضاً ويمنع من معارضته  
لناظره باقى المستحقين فيما ذكره الحال هذه وما الحكم الشرعى (أجاب) ما بناه مستأجر  
أرض الوقف المذ كورة في هذا المكان بدون اذن من ناظره الشرعى بلبن من أرض  
الوقف لا يكون ملكاً له وليس له الرجوع بما أنفقه على ذلك من أجرة العملة ولا بما لا تبقى  
عنده منتفعاً بها بعد النقص كجبر وجص والاشخاب التى اشتراها من ماله وأدخلها في  
هذه العمارة وكذا كل ما يبقى منتفعاً به بعد النقص ان كان من ماله ملك له وللناظر ان  
يملكه لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع لو أضر دفعه بالوقف والله تعالى أعلم (سئل) في  
وقف مستحق ربه لناظر عليه وجملة أشخاص من عتيقات الواقفة صار الناظر يقبض  
ربه ويصرفه على مستحقه حسب شرط الواقف ومضى على ذلك مدة أربع عشرة سنة  
وفي بعض المدة أقرن جميعاً بوصول استحقاقهن اليهن ثم بعد مدة انكرت احدى  
العتيقات المذ كورات وصول حقها اليها من الناظر في جميع المدة وادعى الناظر ابطال  
ذلك اليها مع كون المنكرة المذ كورة لا يراد لها تنفقه على نفسها بخلاف استحقاقها في  
الوقف المذ كورة كونه جزئياً وقد اقرت بوصول حقها اليها في بعض المدة لدى بينة

جادی الثانیة سنة

٤ ١٣٠١

مطلب كل أمين ادعى  
ايصال الامانة الى  
مستحقها فالقول له  
بيمينه اذ لم يكن خائناً

شعبان

١٨ ١٣٠١

مطلب وقف البناء  
والغراس الموضوع  
بالاذن بحق القرار في  
الارض الموقوفة أو  
المملوكة يصح حيث  
جرى به التعامل

شرعية عند اقتضاء الحال لذلك وباقي المستحقات المذكورة صدقات على وصولهن  
حقهن جميعاً فهل يقبل قول الناظر المذكور بيمينه في ايصال حق المنكحة المذكورة  
اليها في تلك المدة ولا تلزمه اقامة البينة على ذلك حيث كان اميناً ولم يكن خائناً (اجاب)  
يقبل قول الناظر الشرعي المذكور بيمينه في دعواه ايصال استحقاق تلك العتيقة اليها  
والحال ما ذكرناه في يده امانة وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله  
فيه بيمينه حيث لم يكن خائناً ولا يكلف شرعاً اقامة بينة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في أرض مملوكة استأجرتها امرأة من مالها مسانحة كل سنة باجرة معلومة اجارة صحيحة  
وقبضتها واذنهما مال الأرض بالبناء والغرس والعمارة والتجديد للأذن لها على ان  
ما بنته أو غرسه أو جددته يكون لها ملك كاطلاقاً بحق البقاء والقرار وقيمت منه ذلك ثم  
انشأت المأذون لها حال بقاء الاذن ببناء وغرس وغراسا وجددت عمارة ثم أرادت وقف  
البناء والغراس والعرف جارٍ بوقف لبناء والغراس على هذا الوجه وجرى به التعامل  
فهل يجوز لها ذلك ويكون وقفاً شرعياً اذا صدر مستوفياً شرائطه المعتبرة شرعاً أفسدوا  
المجواب (اجاب) وقف البناء والغراس دون الأرض في صحته اختلاف والذي عليه  
العمل صحته حيث جرى به التعامل والعرف وكان موضوعاً على وجه التأييد بحق القرار في  
الأرض المهتكة وقفاً كانت الأرض أو ملكاً كما هنا وبناءً على ذلك يصح الوقف المذكور  
اذا استوفى شرائطه الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مدير عموم  
الاقواف مؤرخة ١٤ شوال سنة ١٣٠١ ومعه أوراق تتعلق بمسئلة النظر على وقف  
ثلثمائة ونجسين فدانا ومن نصف قيراط بناحية بلقاس غربية وقف المرحوم محمد بك  
صالح مأمور مالية الغربية المجمعول ريعها من بعده لا ولادة ذكر أو أنثا لحسب القرينة  
الشرعية ثم لا ولادة ولا ذرية يتهم ونسلهم وباتقر اضهم يكون نصفه على شقيقته  
فاطمة وعائشة بالسوية مدة حياتهما ثم من بعدهما تنتقل حصتهما لاعتقاء الواقف  
والنصف الباقي للعتقاء المذكورين على التفاضل لكل من البيض ثلاثة أسهم ولكل  
من المحبوس سهمان ولكل من السود سهم واحد ثم من بعد كل منهم تكون حصته  
لاولاده وذريتهم ونسلهم على النص والترتيب المشروحين في ذرية الواقف وجعل النظر  
على ذلك من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من ذريتهم ونسلهم ثم اذا آل الوقف  
للعتقاء وذريتهم يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم البيض ان وجد وان  
لم يوجد يكون للارشد من المحبوس ان وجد وان لم يوجد يكون لناظر ديوان الاوقاف  
الى آخر ما ذكره الواقف في اشهاد المؤرخ ١٠ ش سنة ١٢٨٩ وقد أتى عنها حضرة  
مفتي ديوان الاوقاف اولاً بأنه حيث كان كذلك وواضحاً بالاوراق أن احدي الشقيقتين  
المذكورتين المدعوة فاطمة سبق وفاتها مدة حياة الواقف فالظاهر والحال هذه ان نصيبها  
يكون مصرفه الفقراء والمساكين مدة حياة أختها عائشة المذكورة وان تحال مسألة

ايقافها على حضرة قاضي افندي طمندا التدرير تقرير النظر على ذلك باسم من يصلح للنظر عليه من الموقوف عليهم حسبما تقتضيه الاصول الشرعية ولما احيلت على حضرة القاضي المذكور افاد بانه لما صار الشروع في نظر ذلك فسلم افندي صادق احضر فتوى من حضرة مفتي افندي الغريبية ظهر منها ان النظر على الوقف المذكور الوصي المختار وبناء عليها الادعى لاقامة ناظر من قبل القاضي على الوقف المحكي عنه ثم صار من الديوان الاستفهام من سليم افندي المذكور عن وصايته المختارة فابرزاعلاما شرعيا من محكمة طمندا في ٤ ربيع الآخر سنة ٣٠٠ مقتضاه انه وصي مختار من قبل الواقف المذكور و باعادة الاستفهام من حضرة مفتي الديوان عن الحكم الشرعي بما اذا كان يكتفي في النظر بكون سليم افندي وصيا مختارا من قبل الواقف أم لا فافتي بقوله في كون الوصي المختار يتصرف في الوقف قد اختلف فيه العلماء حيث ان الواقف جعل النظر فيه لمعين فالاحوط هو اخراج تقرير باسم سليم افندي بالنظر على الوقف المذكور بعد تحقق ارشديته واقامة حضرة القاضي اياه ناظرا ولما احيل على القاضي الاجراء حسبما نص بالاقتضاء افاد بانه بالنظر في الفتوى الاخيرة ظهر منها ان الواقف جعل النظر في وقفه المذكور لمعين وانه ما علم كيفية اخراج تقرير النظر للافندي المذكور على الوقف المرقوم مع جعل الواقف النظر فيه لمعين حسب نص الفتوى ويروم احالة النظر في ذلك على حضرة مفتي افندي الديوان وبعد اطلاع حضرة به على تلك الفتوى وعلى شرط النظر المسطر بالحجة المؤرخة ١٠ ش سنة ٨٩ والافادة من حضرة به عن العمل بالشرط المذكور مع انه لم يعقب ذرية أم لا يعمل به ويكون النظر منقطعاً وعلى عدم العمل به هل اللازم اقامة الافندي المذكور ناظراً مع كونه وصيا مختاراً من قبل الواقف وعلى العمل بالشرط يكون الموصي اليه ناظراً ثانياً مع من عينه الواقف بمجرد كونه وصياً من قبله ولا داعي لاقامة ناظر من قبل القاضي أم لا ثم طلب سليم افندي المذكور احالة المسئلة على هذا الطرف وكل ما أفقي به يجري العمل بمقتضاه وقد تراءى للديوان اوفقية النظر في هذه المادة بهذا الطرف وارسلت كافة الاوراق عددها ٣٦ مع الافادة ليفاد عما يقتضيه الحكم الشرعي في مسئلة النظر على الوقف المذكور لاجراء العمل بموجبها (اجاب) علم ما بافادة سعادتكم الصادرة لهذا الطرف المؤرخة ١٤ شوال سنة ١٣٠١ وحيث ان الواقف شرط النظر في وقف الثلثمائة وخمسين فدانا وكسور المذكور لثمة ثم من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من ذريتهم ونسلهم ثم اذا آل الوقف للعتقاء وذريتهم يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم البيض ان وجد وان لم يوجد يكون النظر للارشد من المحبوس ان وجد وان لم يوجد يكون لناظر ديوان الاوقاف وعند موت الواقف لم يوجد الارشد من اولاده وذريتهم لموتهم قبله ولم يؤل الوقف للعتقاء وذريتهم لم يوجد احدى الواقف المشروط ايلولة الوقف الى عتقائه

مطلب قد يكون شرط  
النظر منقطعا  
مطلب لا يتفرّد وصي  
الواقف بالتصرف على  
القول بمشار كنه الناظر

مطلب اختلفت عبارتهم  
في كون وصي الميت  
ناظرا على أوقافه مع من  
نصبه ناظرا عليها

مطلب كون وصي  
الواقف الذي جعله  
بعد الوقف وصيا له  
التصرف في أوقافه أولا  
انما هو على قول أبي يوسف  
من أن الناظر وكيل  
الواقف لا على قول محمد  
لكونه وكيل الفقراء

بانتقراضهم ولم يوجد بل ماتت احدهما وصار استحقاقها منقطعا مصرفه للفقراء يكون  
النظر على الوقف المذكور الآن منقطعا لعدم وجود ارشدا لاولاد والذرية بانتقراضهم  
بعد الوقف قبل موت الواقف وعدم تحقق المشروط في استحقاق نظر الارشاد من  
الموقوف عليهم البيض وقد اقام الواقف المذكور بعد ذلك وصيا مختارا من قبله وهو  
سليم افندي صادق الابيض معتقه فعلى القول بمشاركة من أوصى اليه الواقف بعد  
الوقف لمن جعله الواقف ناظرا على وقفه لا يتفرّد بالتصرف في أمر الوقف بسبب موت من  
جعله الواقف ناظرا امثلا على حد ما ذكره في الوصيين والناظرين انه لا يتفرّد احدهما  
بالتصرف واذا مات احدهما اقام القاضي الاخر مقامه أو ضم اليه آخر فاد اقام القاضي  
الذي يملك اقامة النظر سليما افندي المذكور ناظرا على هذا الوقف بطريقه الشرعي  
بدل من شرط له الواقف النظر وفوض له التصرف في الوقف ساغ تصرفه فيه بلا شبهة  
ولا خلاف سواء قلنا بان من نصبه الواقف وصيا في تركته بعد الوقف يشارك من شرط  
له الواقف النظر على وقفه أو قلنا بانه لا يشارك بل يختص بأمر التركة لوقوع اختلاف  
عباراتهم فيه فقد ذكر في الاشباه من آخر كتاب الوقف وصي الواقف ناظر على أوقافه كما  
هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لاناظرا  
كما في العتابة من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوا في الوصايا ان يكونا وصيين  
حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتأمل وليراجع غيره اه وفي حاشية أبي  
السعود عليها ربما يوجه بان الاول لما عين للنظر رعاية لمصلحة الوقف لم تكن الحاجة  
داعية الى كون الثاني مشاركا له حموي وقال البيري بعد أن عزا ما ذكره السيد الحموي  
للقاضي علي بن جابر الله الخنفي استدرك عليه بقوله لكن في الخصاف خلافة حيث  
قال قلت أرأيت اذا قال ارضى هذه صدقة لله عز وجل على وجهه سماها على ان ولايتها  
في حياتي وبعد وفاتي الى فلان قال هذا جائز قلت فان أوصى بعد ذلك الى رجل فقال  
فلان وصي هل يكون لوصيه ان يتولى الوقف مع الرجل الذي جعل اليه ولايتها قال نعم  
يتولى ان الوقف جميعا قال البيري ويتمين حمل هذا الاختلاف على اختلاف الرواية ثم  
قال ووقع في تلخيص الكبرى نظير ما في العتابة حيث قال وقف في حياته ولم يجعل له  
قيما حتى دنت وفاته فأوصى الى رجل قال أبو بكر كان وصيا وقيما على أوقافه اه وفي  
قاضي خان لو كان الواقف جعل للوقف قيما فلما حضرته الوفاة أوصى الى رجل قال  
لا يكون هذا الوصي قيما على أوقافه قال ومثله في التجنيس اه ومن المصر حبه  
بطلان فعل أحد الوصيين كالمستولين فانهما في المحكم كالوصيين ولو كان ايضاؤه لكل على  
انفراد ولو مات احدهما فان أوصى الى المحي او الى آخره التصرف في التركة وحده  
ولا يحتاج الى صبب القاضي وصيا والايوص ضم القاضي اليه غيره درر وفي الاشباه  
مات احدهما اقام القاضي الاخر مقامه اوضح اليه آخر على ان كون وصي الواقف



الذي جعله بعد الوقف وصيا له التصرف في أمر الوقف بالانفراد عند عدم اشتراط قيم  
 للوقف او بالاشتراك عند وجود شرط الواقف النظر لغيره على ما فيه انما هو على قول  
 اني يوسف من ان الناظر وكيل الواقف وله توليته وعزله وان لم يشرطه لنفسه في صلب  
 الوقف واما على قول محمدان لم يشرط ذلك لنفسه في صلب الوقف لا تكون له الولاية  
 لانه لما ترك الشرط في ابتداء الوقف خرج الامر من يده فصارا اجنبيا عنه كما في الزيلعي  
 وغيره بناء على أن الناظر وكيل الفقراء فلا يملك وصي الواقف الذي أوصى اليه بعد  
 الوقف التصرف في وقفه فيتعين اقامة القاضي ناظر لهذا الوقف على هذا القول فلواقف  
 هذا الوصي ناظر الا يضر سواء قلنا بمشار كته لمن شرطه الواقف النظر وقدمات احدهما  
 وجعلت المسئلة من هذا القبيل وحيث يتعين نصيبه مثلا او قلنا بانفراده بالتصرف على  
 فرض ان الواقف لم يشرط النظر لاحد في هذا الوقف بتسزيل عدم وجود من شرط له  
 النظر الا آن منزلة عدم شرط النظر على الوقف لاحد أصلا اذ لا يخل نصيبه ناظر من قبل  
 القاضي والتفويض اليه في أمر الوقف بولايته الشرعية التي جعلها الشارع له أو قلنا  
 بانه لا يتصرف الوصي في أمر الوقف بل يختص بتركه الميث كما في العتايبة وقاضي خان  
 والتجنيس وحيث يتعين اقامة ناظر لهذا الوقف كما يتعين على قول محمد والله تعالى أعلم  
 (سئل) بافادة من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة ٤ محرم سنة ١٣٠٢ مضمونها موجود  
 ثلاث قطع اراض جارية في وقف كل من المقيم وسيدى يعقوب وسيدى مفرح كائنة  
 بجهة اسكندرية بشارع باب شرقي يبلغ مسطحها ٩٤٩٦٣ ذراعا وخمسين جيعها آيلة  
 للخبرات نظارة الحضرة الفخيمة الخديوية وجارادارتها بمعرفة الديوان ومربوط عليها حكر  
 سنوي ١٢٥٠ قرشا والمحتكر لتلك الاراضي يرغب استبدالها باعتبار قيمة الحكر  
 المذكور وليكون ان هذا الحكر مربوط بتقدير بعض أهل الخبرة باسكندرية في سنة  
 ١٢٩٧ وتلك الجهة مرغوبة ومتلاحظ للديوان ازدياد الرغبة فيها اضعاف اضعاف ما هو  
 مربوط عليها مع كون امثالها المجاورة لها مربوطة على كل ذراع منها خمسة عشر فضة والاقل  
 منها عشرة فضة وكسور وبتوزيع الالف وثلثمائة وخمسين قرشا على الاربعة وتسعين  
 ألفا وسعمائة وثلاثة وستين ذراعا وكسور تبلغ أجرة الذراع الواحد خمسة جدد وثلثين  
 ونصف قيراط من جديد وكذا متلاحظ ازدياد الاراضي المذكورة في المستقبل قيمة  
 وأجرة وان بقاءها بمجهة أوقافها بدون استبدال لا سيما بالنظر لا اعتبار الحكر المربوط  
 عليها الا آن انفع لمجهة الاوقاف المذكورة باستبدالها على الوجه المذكور يلحق جهة  
 الاوقاف ضرر جسيم وان مصلحة الاوقاف في عدم استبدالها بالقيمة الراغب  
 الاستبدال بها المحتكر المذكور وان كان بعض أهل الخبرة الا آن بديوان محافظة  
 اسكندرية لما طلب من المحافظة تصديق تلك الاراضي الا آن على حسب هيأتها  
 الاصلية ذكروا الوقفية اعتمادا ما تقدر على تلك الاراضي من الحكر حالة كونها مزارع

وقد روي في كل سنة ألف وثلاثمائة وخمسون قرش فهل مع ذلك تكون جهة الاوقاف المذكورة غير مكلفة باجراء استبدالها على الوجه الذي يرغبه ذلك المحتكر شرعا ولا تجبر على ذلك والحال هذه وحيث صدر لنا النطق العالي يوم تاريخه بالاستفتاء من سعادتك عن هذه المادة لمعرفة الحكم الشرعي فيها للاجراء بتوجيه لزم تحريره لسعادتك تؤمل ورود الافادة عن ذلك أقدم (أجاب) صارت مطالعة مكاتبة سعادتك هذه وما بها علم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان جهة تلك الاوقاف غير مكلفة باجراء ابدال تلك الاراضي لمحتكرها على الوجه الذي يرغبه المحتكر المذكور ولا تجبر على ذلك شرعا والحال ما ذكر بل ابدالها على الوجه المستطرب بهذه المكاتبة غير سائغ حيث كان بقاؤها لجهة اوقافها بدون استبدال انفع لجهة الاوقاف المذكورة وباستبدالها على الوجه المذكور يلحق جهة الاوقاف ضرر جسيم وان مصلحة الاوقاف في عدم استبدالها بالكييفية الراغب الاستبدال بها المحتكر المذكور وللعلومية تحرروا والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف أما كن من جملتها بوابة داخلها دور ومعه دواكل مكان من أما كن الوقف محدود بمحدود أربعة وجعل الواقف المذكور وقف تلك الاما كن على نفسه ثم على اولاده وذرياتهم وشرط ان الدور داخل البوابة تكون سكنا لذريته ونسلهم بدون أجرة فسكن ناظر ذلك الوقف في المقعد الذي هو داخل البوابة المذكور مدة سنتين بغير أجرة وهو من ذرية الواقف وفي كل سنة تحصل بينه وبين المستحقين الحاسبة على ما قبضه من غلات الوقف وما صرفه منها فيما شرطه الواقف وتقسيم الباقي بعد ذلك عليهم ويعطى كل منهم ما يستحقه ويبين لهم في الحاسبة السنوية ان بوابة السكن هي بدون أجرة ويقرون له بانهم قبلوا امنه ذلك كله ورضوا به وابروا ذمتهم البراءة التامة العامة النافية لكل طلب ودعوى وحق ويحررون لنا ناظر المذكور ووثائق عليهم بجميع ما ذكر أعلاه ويشهدون على أنفسهم شهودا عدولا وذلك لغاية سنة ١٣٠٠ ثم ان بعض المستحقين يدعي الآن على ناظر الوقف المذكور حقا فيما يخصه من أجرة المقعد المذكور من وقت سكن الناظر المرقوم فيه لغاية سنة ١٣٠٠ فهل حيث كان ذلك المدعي عن أقر بطوعه واختياره انه أبرأ ذمة الناظر ابراء عاما لا تسمع دعواه في الأجرة المذكورة عن المدة المتقدمة على تاريخ الابراء المذكور خصوصا مع اقراره ان البوابة هي للسكن بدون أجرة أفيدوا الجواب (أجاب) اذا شرط الواقف السكني لذريته ونسلهم بدون أجرة في أما كن مخصوصة من وقفه وكان ناظره من جملة من شرط له الواقف السكني في تلك الاما كن فسكن في بعض الاما كن المشروط فيها السكني من قبل الواقف ولم تسكن سكناه بالغلبة في جميع الاما كن المعدة للسكني من قبل الواقف زيادة على ما يستحقه ولم يمنع باقي المشروط لهم السكني منها الا يلزمه أجر فليس لبعض مستحق الوقف المذكور مطالبة ناظره بحصته من أجرة ذلك المسكن والحال

شوال

سنة ١٣٠٢

ما ذكر بخلاف ما اذا سكن بالغلبة في أزيد ما يستحقه ومنع غيره من السكنى معه كما  
 صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من نظارة المحقانية مؤرخة ١١ رمضان سنة  
 ١٣٠٢ مضمونها ان المرأة كلفدان البيضاء معتقة المرخوم خليل أخالة المرخوم سعيد  
 باشا انتهت للمحقانية بان معتقها المذكور وقف وقفا من عقار وأطيان وجعل النظر في ذلك  
 الوقف للارشد فالارشد من عتقائه ولما آلت النظارة اليها الارشديتها عن الموجودين من  
 العتقاء عارضتها المرأة كلبياض معتقة الواقف أيضا عتقة ارشديتها وبناء على ذلك  
 ندأ ميتا بمحكمة مصر الكبرى الشرعية وكلف كل اثبات دعواه بالبيننة ومع احضارها  
 هي بينة ما كانت تسمع وأخير احكمت المحكمة المرقومة بثبوت ارشد كلبياض  
 المذكور واستحقاقها للنظارة وتضرر كلفدان المذكور من ذلك والتماسها عرض  
 ما صار في هذه المادة على فضيلتكم لصدور الفتوى اللازمة عنه كتب للمحكمة  
 المذكور كورة بطلب صورة ما صدر بها في هذه القضية ووردت منها الافادة مرفوعة بصورة  
 الاعلام الصادر بها بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ في تلك القضية تتضمن  
 ثبوت ارشد كلبياض والمحكمة بوليها نظارة الوقفين المحكي عنهما فلزم تحريره لمخضرتكم  
 وارسل تلك الصورة الامل النظر فيها والتكرم بالافادة عما يرى (أجاب) صار نظر صورة  
 الاعلام المحكي عنه فوجد متضمنا دعوى وكيل كل من المذكورين ارشديتها عن  
 باقى العتقاء وانها جيدة السيرة دينية وفيها أهلية وصلاحيه لذلك وانها مستحقة للنظر على  
 الوقفين المذكورين وانها أكبر سننا من الاخرى في وجه الاجر والمأذون له بالخصوص  
 فكلف وكيل كل منهما اثبات ما ادعاه فوعده وكيل كلفدان بينة على دعواه ثم قال  
 انه لا بينة له على دعواه الا ان وان موكلته عرفته انها لا تحضر بينة الى المحكمة على  
 ما ذكر وانه لا يعرف لموكلته شهودا على دعواه عنها المذكور فاحضر وكيل كلبياض  
 بينة طبق دعواه بعد اثبات الوكالة بطريقه الشرعي وركبت التزكية الشرعية فحكم  
 بارشديتها عن كلفدان وباقي العتقات المذكورات في الدعوى وبكونها جيدة السيرة  
 دينية واستحقاقها للنظر على الوقفين المذكورين وبأهليتها وصلاحيتها لذلك ومنعت  
 كلفدان من المعارضة الى آخر ما هو مذكور على الوجه المسطور في تلك الصورة فلم يرفى  
 ذلك المحكم ما يقتضى خالله وتقصه ولم يظهر منها ما يفيد أن الاخرى احضرت بينة شرعية  
 بل فيها ما يفيد العجز عن اقامتها حين الدعوى وان المحكم المذكور صدر له الجزاوى وهو  
 في محله وللعلمومية تحرر ثم الحق بالجواب والذي حققه في تنقيح الفتاوى الحمادية من  
 الباب الثالث من كتاب الوقف في جواب ما اذا أثبت زيد في وجهه عمر وانه ارشدمنه في  
 نظر أوقاف اجدادهما بالبيننة المذكرة وقرر في النظر بعد اعترافهما بشرط الواقفين  
 الارشدية ثم ادعى عمر والا انه ارشدمن زيد فهل تقبل بينته أم لا لانه ان كان أى ادعاء  
 عمر والا انه ارشدية قبل المحكم وشهدت كل من البيتين بان صاحبها ارشدا شتر كالان

أفعل التفضيل يتنظم الواحد والآخران كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا ان  
البيتين اذ اتعازتنا وسبق الحكم باحداهما لغت الثانية وأما اذ طال الزمن فسكذلك  
الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا ان ارشد من الاول فتقبل وهو المراد من كلام  
أئمتنا فاعتنم هذا التحرير المفرد اه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الاوقاف بافادة  
مؤرخة ٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يسمى اجد عليا المجندي كان متمر يا علي  
وقف المرحوم الحاج اجد بن عبد الله مستحفظان وتوفي في يوم ٢٣ جمادى الآخرة سنة  
١٣٠٢ عن زوجته وابنه منها يوسف القاصر المسمول بوصايتها ومن التحقيقات التي  
جرت بالديوان ظهر ان المتوفي المذكور من ذرية عتقاء عتقاء الواقف وانه كان يستغل  
كامل الربيع بغيره وانه ليس للواقف ذرية عتقاء ولا لمعتقه عتقاء ولا ذرية عتقاء ولا  
أقارب ولا ذرية أقارب وصادقت الزوجة على ذلك بطريق وصايتها على القاصر  
والتمست اقامتها في النظر لمعين بلوغه رشده ولو جود قشط وتصلح في عتقاء  
الواقف المذكور بالوقفية الاصلية وبالاذخار الواقع على هامشها بعث بها المحكمة  
مصر للرجعة على سجلها وورد شرعها في عدم الاستدلال على قيدها في السجلات  
وبالتأشير لمضرة مفتي الديوان أففى بقوله بالاطلاع على الاوراق وجد من كور ابجحة  
ايقاف المرحوم الحاج اجد بن عبد الله مستحفظان المعروف بتابع المرحوم الحاج علي  
باشا ابن المرحوم الحاج سليمان ارناؤط من أعيان طائفة مستحفظان المسطرة من  
محكمة جامع الصالح في ٢٢ رجب سنة ١١٢٨ ان الواقف جعل وقفه من بعد انقراض  
أولاده وذريته ونسله وعقبه وزوجته وعتقائه على من يوجد من ذرية عتقائه مع من  
يوجد من عتقاء عتقائه مع مشاركة من يوجد من ذرية عتقائه من عتقاء معتقه المرحوم الحاج  
علي باشا المذكور ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه  
على النص والترتيب المشروح بها فاذا انقضى ما يكون على من يوجد من أقارب معتقه  
المذكور الوارثين له ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه على  
النص والترتيب أيضا ثم على جهة بر لا تقطع ووجد من كور ابجحة الضم والالحاق  
المسطرة من الباب العالي في ٢٦ رجب سنة ١١٣٥ أنه أوقف أما كن وألقها بوقفه  
السابق وجعل حكمها حكمه وشرطها كشرطه في الحال والمآل والتعذر والامكان  
ثم شرط ان كامل وقفه السابق واللاحق بعد انقراض أولاده وذريته ونسلهم  
وعقبهم وعتقائه وذريته ونسلهم وعقبهم وعتقاء معتقه المذكور وذريته ونسلهم  
وعقبهم وأقارب معتقه المذكور وذريته ونسلهم وعقبهم يكون كل مكان من  
الاماكن الموقوفة سابقا ولاحقا منضمما لوقفه الاصلى ووجد من كور ابجحة ١٣  
رجب سنة ١١٣٨ على هامش حجة الايقاف الاولى المذكورة انه ادخل ذرية عتقاء  
عتقائه المذكورين قرينه بعد وفاتهم ٣ وخلف أحدهم ذرية يستحق ما كان يستحقه

٣ قوله وخلف أحدهم  
الح هكذا وجد بها مش  
الوقفية طبق الاصل





بعض الورثة معارضون في هذا الايقاف ويتداول المسكينة بين هنا ومأورية أوقاف  
طنند تاتاول المدعي المذكور عن النظر على ذلك لديوان الاوقاف ليحري ما يقتضي لما  
ذكر بمعرفته وباطلاع حضرة مفتي الديوان على هذه المسئلة أفاد بأن اللازم هو احوالها  
على حضرة قاضي افندي طنند تال يا اذن من يريد لاقامة الدعوى على واضعي اليد وما  
يتحقق لدى حضرة مستوفيا شرائطه الشرعية ويحكم به بتحرره الاعلام الشرعي للعمل  
بموجبه وباحالتها على حضرة القاضي المذكور أفاد بأنه حيث الواقف قبل وفاته وقف  
الاطيان المذكور بعد الاذن من ولي الامر وجعل مصرف ريعها على جهات برونخير  
فلا مانع من اخذ اشهاد شرعي من سعادة وكيل ولي الامر الذي يملك وقف وارصاد  
الاطيان الخراجية التي هي ابيت المال وبعد اخذ الاشهاد المرقوم تكون الاطيان  
المذكور وقف وارصادا يصرف ريعها على الجهات المذكور وحينئذ فلا داعي لاقامة  
قيم للمرافعة والمقصومة في ذلك الى آخر ما قاله من تطلبه العرض للاعتاب الكريمة  
لسدور الامر باجازة وتنفيذ ما أجراء الواقف المذكور في الاطيان المذكور وان هذا  
بالنظر للاطيان خاصة بقطع النظر عما يتبعها من المواشي وآلات الزراعة وفيما بعد يجري  
اتمام اللازم نحو عمل المرافعة في اثبات وقف الاربعة دور المحسكي عنها بالوجه الشرعي  
وعن هذا أفيد من حضرة مفتي الديوان بان حضرة القاضي سبق ذهنه الى الاطيان  
السلطانية التي آلت لبيت المال وليس لاحد فيها مشد مسكة وقصد ولي الامر ارصاد  
عينها على جهات مبررة وهذا لم يكن هو المقصود من ايقاف الاطيان الخراجية  
المماثلة للاطيان التي نحن بصدد هذا المقصود من ايقافها انما هو ارصاد المنفعة التي  
لواضع اليد المعبر عنها بمشد المسكة وتبقى الاموال المترتبة عليها للجهة الميري على ما هي  
عليه وحيث كان كذلك فلا مانع من اعادة احوالها ثانية على حضرة القاضي للتداعي  
فيها بما وافقه ما سبق فوردت افادة حضرة القاضي بأنه لا يخفى ان مشد المسكة هو عبارة عن  
استحقاق المخرانة في أرض الغيوب وهذا المعنى لا تقوم المسكة ولا تباع ولا تورث ولو أريد  
بها كبس الارض مع عمارة الجدر ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات المخرانة فلا  
شك انها تباع وتورث ويصح وقفها وتكون عينا أخرى غير عين الارض الخراجية ولا  
يتوقف وقفها حينئذ على استئذان ولي الامر وانه لم يضع لحضرة ارصاد المنفعة التي  
لواضع اليد المعبر عنها بمشد المسكة الذي هو المقصود من ايقاف الارض الخراجية  
الموضوعة بافاد حضرة مفتي المذكور وانه حيث ان هذه المادة مما يخفى فيها الحكم  
الشرعي يرغب احوالها على سيادتكم فلزم تحريره وارسال الاوراق المتعلقة بهذه المادة  
ليكرم بافاد ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) علم ما تضمنته هذه الاوراق الذي  
محصله الادعاء بوقف وارصاد منفعة اطيان خراجية سلطانية مدفوع عنها مقابلة من قبل  
مستحق المنفعة وما يتبع تلك الارض من المواشي وآلات الزراعة على جهة بر من مصالح

بيت المال التي هي من مصادره بعد صدور أمر ولي الأمر بذلك ومات المرصد المذکور  
قبل تسجيل ذلك الوقف وتحرير النجدة به من المحاكم الشرعية ثم حصلت المنازعة من بعض  
ورثته في ذلك بالانكار لصدوره والذي يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة  
هو اثبات الارصاد من صاحب المنفعة قبل موته باذن ولي الأمر باليئنة الشرعية على  
الاذن والارصاد على هذا الوجه ان كان الاذن المذکور مجموعا فان كان المجموع  
هو الارصاد دون صدور الاذن به لا يحتاج المحال لاثبات الاذن بل لاثبات الوقف  
والارصاد وحده سواء كان من الشروط له النظر اذا لم يوجد مانع من دعواه بذلك أو  
من ما اذن له بالخصوصة عن جهة الوقف من قبل القاضي أو سماع الشهود في ذلك  
حسبة لاثبات أصل الوقف ومتى ثبت ذلك عنده مستوفيا للشرائط المتبعة يحكم به كما  
يصح ويثبت الوقف والارصاد فيما وقف وأرصد من المواتي وآلات الزراعة على تلك  
الجهات تبعاً للأرض وكذا يحكم بحصة وقف الدور حيث شمله الاثبات الشرعي هذا هو  
الموافق لموضوع هذه المحادثة واما أخذنا شهادة شرعي من سعادة وكيل ولي الأمر الذي  
يملك وقف وارصاد الاطيان الخراجية التي لبيت المال فتكون وقفاً وارصاداً يصرف  
ربها على جهات البر المذکورة كذلك بحسب الجارى فيما ليس في منفعة مخصوصين  
كالورثة التي آلت اليهم المنفعة بطريق الاحقية عن مورثهم حسب اللوائح وأوامر  
الحكومة الجارية عليها العمل وكذا القول بصدور الأمر من ولي الأمر بإجازة وتنفيذ  
ما أجراه الواقف فهذا انما يكون على فرض ثبوت أصل الارصاد الصادر من الواقف بلا  
أمر وهذا لم يوجد الا أن لمحصل المنازعة في نفس الارصاد بانكاره ولو فرض ثبوت  
الوقف والارصاد بالأمر لا يحتاج المحال الى صدور أمر بالإجازة والتنفيذ اذا إجازة فرع  
صدور الشئ موقوفاً وهما ليس كذلك بعد الثبوت وهذه المادة بالنسبة لوقف هذه  
الأرض الخراجية ليست من قبيل وقف مشد المسكة الذي يصح وقفه بلا توقف على أمر  
اذ مشد المسكة هي أعيان قائمة في الأرض السلطانية مملوكة لمزارعها وهما ليس كذلك  
فبناء على ما توضيح لا يخفى المحكم الشرعي في هذه المادة هذا وقد ورد الى كتاب بطريق  
السو كورناه الحقته بأوراق هذه القضية محرر في تذكرة رسمية من قبل ورثة المرحوم  
الشيخ محمد رمضان من ناحية ابيار مشمول بختم امونة اخته وسعيدة زوجته وأشر عليه  
بالورود في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ بعلامة هذا الطرف يتضمن منازعة الوارثتين  
المذکورتين في صدور هذا الوقف مع تضمنه اعترافهما بصدور الأمر بالوقف وعزم  
الواقف عليه فاذا اعترفنا بصدور الأمر بذلك لا ينوقف المحكم بالنسبة لهما الا على  
اثبات صدور الوقف من الواقف بالفعل دون اثبات الأمر به امالو كان له وارث آخر غير  
مقر بالأمر اقراراً معتبراً فيوقف المحكم بالنسبة لنصيبه على اثبات الوقف من الواقف  
والأمر به من ولي الأمر جميعاً هذا وقد ظهر من شروط الواقف الموجودة في الاشهاد

المنسوب اليه المشمول بختمه ضمن هذه الاوراق أنه شرط أن جميع محصولات الاطيان  
الموقوفة التي بها وبالأجران وبالمخازن وقت ايلولة هذا الوقف الى ما ذكر من وجوه  
الخيرات فهو داخل ضمن الوقف المذکور بوضع تحت يد الناظر الى ان قال ولا يكون  
تركة عن الواقف ولا غيره من ذريته فاذا ثبت ذلك الشرط أيضا لا يكون الزرع الموجود  
وقت موت الواقف تركة لورثته بل يصرف حسب شرطه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة  
من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة ٢ صفر سنة ١٣٠٣ حاصلها انه بناء على سابقة  
العرض من بعض المستحقين في وقف السيدة خديجة الفروجية بالتضرر من ناظره  
السيد مصطفى الفروجي لعارضته اياهم في توزيع نصيب المتوفين من العتقاء وأولاد  
والدهم السيد محمد الفروجي أخى الواقفة على خلاف شروط الوقف والتماسهم استفتاء  
حضرة مفتي أفندي الديوان عن ذلك حسم النزاع الواقع أعطى اقتاء من حضرته  
في ٢٣ رمضان سنة ١٣٠٢ بماتراعى وبعد ذلك عرض من كل من حرم المرحوم  
سليم باشا فتحي والشيخ متولى الحامس بتوكيله عن كرمات المرحوم السيد عبد الله  
الفروجي بما حصل له ان التقسيم على مقتضى الاقتاء المذکور يعارضه ما كان جاريا  
قبلا طبقا للاقتاء السابق اعطاؤه من حضرة الشيخ محمد علي الرافعي الحنفى وتطلب  
احالة الفصل في هذا الخلاف على سعادتكم فليزم ترقيمه وطيه الانهاء المذکور وأربع  
اوراق تشتمل على صور الفتويين وشروط الوقف تؤمل الاطلاع عليها وافادة ما يتراءى  
لبيعتكم (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة سعادتكم المؤرخة ٢ صفر سنة  
١٣٠٣ المتضمنة انه بناء على سابقة العرض من بعض المستحقين في وقف السيدة  
خديجة الفروجية بالتضرر من ناظره السيد مصطفى الفروجي في توزيع نصيب المتوفين  
من العتقاء وأولاد والدهم السيد محمد الفروجي أخى الواقفة على خلاف شرطها والتماسهم  
استفتاء حضرة مفتي أفندي الديوان حسم النزاع أعطى اقتاء من حضرته في ٢٣  
رمضان سنة ١٣٠٢ بماتراعى وبعد ذلك عرض من كل من حرم المرحوم سليم باشا  
فتحي ووكيل بنات المرحوم السيد عبد الله الفروجي بان التقسيم على مقتضى الاقتاء  
المذکور يعارض ما كان جاريا طبقا للاقتاء السابق اعطاؤه من حضرة الشيخ محمد علي  
الرافعي وتطلب احالة الفصل في هذا الخلاف على هذا الطرف ويرام الاطلاع على الانهاء  
المذکور وصور الفتويين وشروط الوقف المذکور والافادة بما يتراءى (والجواب  
عن ذلك) انه بالاطلاع على ما ذكر تراعى لهذا الطرف تقسيم نصيب السيد محمد الفروجي  
أخى الواقفة بموته عن أولاده التسعة المذکورين هليهم بالسوية عملا بقوله شام من بعد  
السيد محمد الفروجي المذکور تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده التسعة المذکورين  
اذ هذه العبارة تفيد التسوية في القسمة وقولها بعد ذلك ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده  
مضافا لما يستحقونه من ذلك كل منهم بقدر حصته من ذلك يفيد أن هذا النصيب

١٣٠٣

١٣



الذي ينتقل عن السيد محمد المذكور بموته الى كل واحد من أولاده المذكورين  
يضاف لما يستحقه أولاد كل منهم بقدر حصتهم من أبيهم من ريع الوقف اذا انصبأ  
أولاد الأولاد التسعة المذكورين من الوقف متساوية في بعضهم يستحق ما تقي فدان  
وبعضهم مائة وخمسين وبعضهم مائة واحدة كأصولهم فقولها كل منهم بقدر حصته  
مرتبط بقولها يستحقه كل منهم أى من أصل الوقف عن آبائهم والأصل ان الوصف في  
الكلام ومنه قولها مضافا لما يستحقونه الى آخره بعد جعل يرجع الى الأخير بخلاف  
الشرط فيرجع ما ذكر الى الجملة الثانية المعطوفة بشم وهي قولها ثم من بعد كل منهم أى  
كل من أولاد السيد محمد الفروجي المذكورين فعلى أولاده لا الى أولاد السيد محمد  
التسعة أيضا المذكورين في الجملة الأولى عملا بذلك الأصل فتبقى خمسة نصيب السيد  
محمد بموته على أولاده التسعة على ما هي عليه من الاطلاق عن هذا القيد المفيد للتسوية  
وبرشع هذا أيضا ما هو نص في التسوية من حيث القسمة بينهم فيما عدا هذا النصيب  
مأذ كرتة في شروطها الاتية بالنسبة لكل نصيب يؤل اليهم أو الى بعضهم كما استتف  
عليه ان شاء الله تعالى فسياق كلامها يدل على أن غرضها التسوية بين أولاد أخيها  
فيما يؤل اليهم من قبل غيرهم أيا كان بعد الذي خصصته لكل منهم أولا من قبلها  
متفاضلا وانه اذا أريد تقسيم ما هو مشروط لبشير اغا عليهم بعد موته وانقراض عتقائه  
وذريتهم وكذا نصيب عبد الفتاح أبي يوسف المقدم بعد انقراضه وذريته وكذا  
نصيب محمد أفندي وأخته بعد انقراضهما وذريتهما وكذا نصيب كل عتيق من  
عتقاء الواقفة بعد انقراضه وذريته وكذا نصيب كل واحد من أولاد السيد محمد الفروجي  
أخي الواقفة اذا مات لآ عن عقب وله أخوة وأخوات مشاركون له في الدرجة  
والاستحقاق يقسم على أولاد السيد محمد الفروجي المذكورين كلا أو بعضا بالسوية  
بلا تفاضل قطعا اذ ليس في شروط الواقفة المذكورة ما يقتضي التفاضل في ذلك على  
ما في هذه الصورة المرسلة من طرف ديوان الاوقاف المطابقة في المضمون لما في حجة  
تغيير هذا الوقف المسطرة من الباب العالي بمصر المؤرخة ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ حيث  
ذكرت فيها في نصيب بشير اغا وعتقائه من بعده ما نصه ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده  
ثم على أولاد أولاده على النص والترتيب الآتين فيه يعني الآتين في أولاد السيد  
محمد الفروجي التسعة بقولها ثم من بعد كل من أولاد السيد محمد الفروجي أخي الواقفة  
المشار اليها التسعة المذكورين تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقا بعد طبقة الطبقة  
العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على ان من  
مات منهم وترك ولدا أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده وان سفل فان لم يكن له ولد

ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهـل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل قام ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أو لو كان الأصل حياً بائناً فإن انقرضوا جميعاً تكون حصتهم من ذلك وقفاً على عتقاء أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين بالسوية بينهم إلى آخره فهذا النص والترتيب يفيد أن انتقال هذا النصيب لمن يوجد من أولاد السيد محمد التسعة كلاً أو بعضاً حين انقراض مستحقى هذا النصيب الذين هم ذرية عتقاء بشير أغا المذكور وكذا الحكم في استحقاق نصيب عبد الفتاح إلى يوسف المقدم عند انقراض ذريته حيث قالت فيه بعد قولها على النص والترتيب الآتين أيضاً يكون ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المذكور وكذا الحكم في نصيب كل من محمد أفندي واخته فاطمة عند انقراض أولادهما المذكور وفيه أيضاً قولها على النص والترتيب الآتين إلى حين انقراضهم أجمعين تكون حصتهما من ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المذكور وكذا الحكم في انصباة عتقاء الواقعة بعد انقراض ذريتهم المذكور وفيها قولها على النص والترتيب الآتين إلى حين انقراضهم فإن انقراض عتقاء الواقعة أو بعضهم هم وذريتهم تكون حصتهم من ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المسطور ثم من بعد كل من أولاد السيد محمد الفروجي أنى الواقعة المذكورين تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده إلى آخر ما تقدم ذكره فهذا السياق جميعه يدل على أن كل ما انتقل من الانصباة إلى أولاد السيد محمد الفروجي أنى الواقعة يقسم بينهم بالسوية عملاً بقولها في كل نصيب على النص والترتيب الآتين وقولها على الوجه المذكور وذلك هو النص والترتيب المذكور في الأولاد المذكورين المشار كين في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه على قدر استحقاقهم في أصل الوقف عملاً بنص الواقعة كل منهم بقدر حصته من ذلك الوقف على التفاضل المجعول من الواقعة عملاً بشرطها ونص الواقفين يجب اتباعه والعمل به فيكون للسيد عبد الله بقدر مال السيد محمد مرتين وهو بقدر مال السيد مصطفى مرة وثلاثاً ويكون للسيد مصطفى وكذا مال الكل واحد من أخواته بقدر مال السيد محمد مرة ونصفاً على حسب تفضيل الواقعة والله أعلم هذا كلامه لم يصادف عملاً بناء على ما دون من شروط الواقعة على الوجه المتقدم ذكره ومنشأ هذه الفتوى ما وقع في سؤالها من التغيير لما يفيد شرط الواقعة حيث ذكر

سنة جمادى الاولى

فيه ثم من بعد السيد محمد المذكور تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده التسعة  
المذكورين ثم بعد كل منهم فعلى أولاده مضافا لما يستحقونه من ذلك كل منهم بقدر حصته  
من ذلك إلى أن قالت فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
من ذلك لأخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من  
ذلك كل منهم بقدر حصته من أصل الوقف وجميع هذا لم يكن موجودا في شرط الواقعة  
على هذا الوجه هذا ما ظهر لي في الجواب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والاوراق  
الخمس من طيه (سئل) في امرأة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون  
وقفها على بنتها عائشة وبنت بنتها المذكورة بنسابة بينهما مدة حياة كل منهما ثم من  
بعد كل منهما تكون حصتها من ذلك وقفا على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على  
أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم وتسلمهم وعقبهم ذكورا وإناثا بالسوية بينهم طبقة  
بعد طبقة ونسلا بعد نسل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها  
بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه  
الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل  
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده أو أسفل فان لم يكن له ولد ولا أسفل من  
ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق  
إلى آخره ثم ماتت الواقعة المذكورة عن بنتها عائشة وبنت بنتها بنبا المذكورين  
وآل الوقف لهما سوية كنص الواقعة ثم ماتت عائشة بنت الواقعة المذكورة عن بنتها  
بنبا المذكورة وعن بنت أخرى تسمى ما شاء الله رزقت بها حال حياة الواقعة ولم تسم في  
الوقف المذكور ثم ماتت بنبا المذكور عن بنت لا غير تسمى عائشة فهل والحال  
هذه يكون لبنبا المذكور النصف الموقوف عليهما من قبل الواقعة خاصة والنصف  
الأخر المشروط لعائشة والدتها ينتقل بموتها لبنيتها بنبا وما شاء الله أختم مدة حياتهما  
فيكون لبنبا ثلاثة أرباع الوقف والربع يكون لأختها ما شاء الله وبموت بنبا المذكور  
بعد ذلك عن بنتها الموجودة منها الآن تنتقل الثلاثة أرباع المذكور لبنيتها الموجودة  
الآن ويكون لمخالتها ما شاء الله الربع الثاني عملا بشرط الواقعة من قولها ثم من بعد كل  
منهما تكون حصتها من ذلك لأولادها وأولاد أولادها إلى آخر ما تقدم أفيدوا الجواب  
(أجاب) نعم ينتقل ثلاثة أرباع الوقف المذكور لبنت بنبا الموجودة الآن وهي  
عائشة الصغيرة نصيب أمها ويكون لمخالتها ما شاء الله ربع ريعه المنتقل اليها من  
والدتها عائشة الكبيرة بنت الواقعة التي كانت تستحق نصف الربع وماتت عن بنتها  
بنبا المتوفاة بعد أمها وما شاء الله المذكورين عملا بشرط الواقعة على الوجه المذكور  
في السؤال إن كان الواقع ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من  
وكيل ديوان الداخلية في ١٠ رجب سنة ١٣٠٣ عن حكم حادثة نص سؤالها في رجل

مستحق في وقف أهلي مشروط فيه أن من مات عن ولد انتقل نصيبه إليه ارتكب هذا  
الرجل ديونا لا آخرين وكان يستولي نصيبه من ريع هذا الوقف ثم مات عن بنت قاصرة  
فانتقل نصيبه المذكور إليها حسب شرط الواقف فأراد أن يربط الديون استيفاء ديونهم  
عما آل لابنته المذكورة بموت أبيها حسب شرط الواقف فهل تتعلق ديون الميت المذكور  
بتركه لانه لا يمتثل لابنته من هذا الاستخفاف بعدم موت أبيها بشرط الواقف المذكور  
لكونه ليس تركته عنه أم كيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) إنما تتعلق ديون الميت  
بتركته لا بورثته بدون كفالة شرعية عنه كما هو منصوص عليه في كتب المذهب وما  
آل إلى ابنته من ريع الوقف المشروط لها من قبل الواقف بموت أبيها ليس تركته عنه  
فلا توفي منه ديونه وليس لأرباب الديون استيلاء ديونهم عما آل إليها من ريع الوقف  
المذكور والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ورثة لهم أما كن موقوفة من قبله عليهم وجهة بر من بعده وخلف عقارا أو أمانة وعليه  
دين حادث بعد الوقف ثابت لرجل معلوم وجميع ما تركه من العقارات والأمتعة  
المملوكة له لا تفي بما عليه من الدين يريد الدائن المذكور استيفاء دينه من إيراد هذا  
الوقف فهل حيث كانت التركة لا تفي بالدين على الوجه المسطور لا يتعلق دينه بريع  
هذا الوقف الذي آل بموت الواقف إلى غيره حسب شرط الواقف ويصرف ريع  
الوقف لمصارفه حسب شرطه أم كيف الحكم (أجاب) لا تتعلق ديون الميت بريع  
الوقف الموقوف من قبله حال حياته ونفاذ تصرفاته قبل حدوث الديون المذكورة  
الذي آل بموته إلى غيره من الورثة وجهة البر بشرط الواقف وإنما تتعلق بتركته المملوكة  
له إلى موته كما صرح به علما ونا فلا يلزم ورثته أداء شيء منها من مالهم بدون كفالة عنه شرعا  
ويصرف ريع الوقف المذكور لمصارفه الشرعية حسب الشرط والله تعالى أعلم

١٣٠٣

١٣٠٣

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)